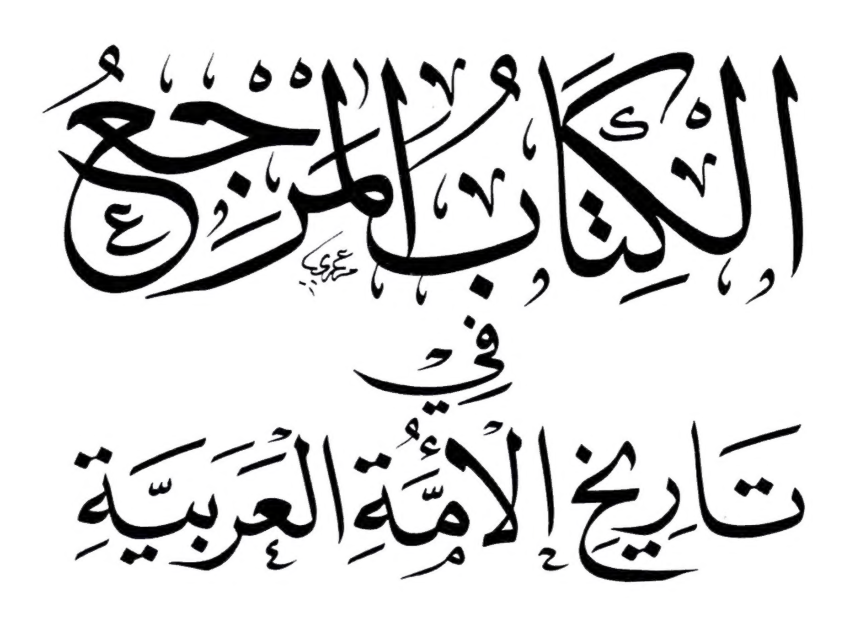


المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم



المجلد الخامس

الأمة العربية في العصر العثماني

تونس 1428هـ 2007م



الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية
المجلد الخامس: " الأمة العربية في العصر العثماني"

تونس – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 2007 (644 ص)
(I S B N.978-9973-15-232-9)

تقديم المدير العام

التاريخ جزء من كيان كل أمة، منه تنطلق لتعيش حاضرها وتواجه غدها. لكن التاريخ، في نظر أمتنا العربية، أكثر من ذلك: فهو أحد القواسم المشتركة التي تؤسس لوحدتنا الثقافية وتؤكد انتماءنا لفضاء حضاري واحد من خلال ترابط المصير على امتداد قرون من الزمن.

من هذا المنطلق القومي بدت للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ضرورة إعداد هذا الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية الذي يسعدني أن أضع مجلده الخامس بين يدي القارئ، استكمالاً لعمل موسوعي طويل النفس أردناه مساهمة جدية من المنظمة في توفير المرجع العلمي الموضوعي في مادة ندرت فيها المراجع التي تتناول تاريخ العرب من وجهة نظر قومية شاملة وبأسلوب تحليلي رصين.

فقد عملنا في هذا المرجع من منطلق الإيمان العميق بوحدة الأمة العربية عبر العصور، وذلك بإظهار وحدة التيارات التاريخية والحضارية وترابط الأقطار العربية في مختلف مراحل التاريخ. كما حرصنا على إبراز الجانب الإنساني في تاريخ العرب، مركزين على الإنجازات الحضارية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية لأمتنا وما قدمته من إسهامات فاعلة في مسيرة الحضارة الكونية، مع التركيز على الجوانب المشتركة في هذا العطاء وعلى كل ما يؤكد عناصر وحدة الأمة العربية.

وبصدور الأجزاء الأخيرة من الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية، ومن قبله الكتاب المرجع في جغرافية وطن عربي بدون حدود، تكون المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد قطعت أشواطاً هامة في المسيرة التي رسمتها من أجل إنتاج الكتب المرجعية والموسوعات المتخصصة التي تعرف بالوطن العربي في مختلف جوانبه وتؤكد على مظاهر وحدته، فضلاً عن أنها توفر المادة العلمية المرجعية لواضعي المقررات والكتب المدرسية في الوطن العربي، بما يحقق التقارب بين أبناء الأمة في مختلف الأقطار العربية.

ولم يكن لمثل هذه المشروعات الكبرى أن تشهد النور لولا حماس عدد من أبناء هذه الأمة. ولا بد لي في هذا الصدد، من توجيه شكر حار إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وقائدها العقيد معمر القذافي على ما قدمته للمنظمة من دعم مادي ومعنوي مكن هذا الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية من أن ينتقل من طور المشروع إلى طور الفعل والإنجاز.

ويمتد الشكر مستحقاً إلى النخبة البارزة من العلماء والباحثين العرب الذين أسهموا في هذا العمل القومي الجليل بفكرهم وخبرتهم حتى يصدر على هذا النحو العلمي المشرف، وكذلك إلى اللجنة العلمية للمشروع وأمانتها للجهد المبذول في التخطيط والمتابعة، بما حقق نجاح المشروع.

إنني إذ أقدم هذا العمل لأبناء أمتنا العربية فإنني أرجو أن يكون عملاً نافعاً يساهم في بناء فكر أبناء هذه الأمة ويعرفهم بماضيهم من أجل مستقبل هم فاعلوه.

وعلى الله قصد السبيل.

المدير العام

د. المنجي بوسنينة

مقدمة المجلد الخامس

تبدو المرحلة العثمانية شبه مجهولة في التاريخ العربي فلا يذكر عنها إلا صفات الجور والتخلف. وكي نعيد الاعتبار إلى هذه المرحلة علينا أن ننظر إليها بموضوعية وبدراسة جادة، وذلك بالاعتماد على المراجع والمصادر الأولية في الدولة العثمانية والولايات العربية مع التدقيق المتروي للمراجع الأجنبية. ولا يمكن أن نحكم على هذه المرحلة وفقاً للصورة التي آلت إليها في مرحلة انحطاط الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر. علينا أن نذكر أن هذه الدولة أتت إلى بلادنا والتهديد الأوربي يحدق بنا من الشرق، بعد انقضاء الحروب الصليبية، فيسد مسالك التجارة الخارجية، وفي الغرب وبعد زوال الدولة الإسلامية في الأندلس، شرع التهديد الأوربي في الهبوط جنوباً في حركة معاكسة للمدّ العربي الإسلامي في العصور الوسطى. وكانت الدولة العثمانية هي التي ألقيت عليها المسؤولية التاريخية في وقف هذا الخطر والتحول من موقع الدفاع إلى مواقع الهجوم، ولو إلى حين. ولا شك أن دولة تقوم بهذه المهمة التاريخية دون أن تنكسر أو تتفكك لثلاث قرون على الأقل، لابد أنها كانت على قدر من التقدم في الإدارة والتنظيم وضبط العمل.

لم يعتبر الحكم العثماني في البلاد العربية حكماً أجنبياً، رغم تعسف الحكم وفساده في كثير من الأحيان، ذلك أن الدولة العثمانية كانت إسلامية في مؤسساتها وثقافتها. وظلت في ذهن الشعب العربي استمراراً للدول السابقة، ولم تختلف عن تلك الدول إلا في اعتبارها العثمانية لغة رسمية بدل العربية. وهذه أول مرة يفصل فيها بين الإسلام والعربية على نطاق رسمي، مع ذلك بقيت العربية لغة وثقافة من مقومات العرب الأساسية، وهذا أكد اقتران العربية بالإسلام عند العرب وحدهم.

وقد ظل عند العرب إحساس غامض بأنهم شعب يتميز عن سواه من شعوب الدولة العثمانية باللغة والتراث والتقاليد التاريخية المشتركة. ولكن العرب تمسكوا بوحدة الدولة، هذه الوحدة التي ظلت قائمة نوعاً ما خلال المرحلة العثمانية نظراً لوجود منظمة سياسية مركزية واحدة تجمع الأجزاء العربية في آسيا واقعاً وفي أفريقيا أسماً. وظل العرب أوفياء على وحدة الدولة طالما استطاعت أن تدفع الغزو الأجنبي وتحافظ على الطابع الديني وتحفظ التراث دون تعصب قومي. فقد كانت الدولة العثمانية طليعة القوة الإسلامية في وجه الغرب وبقيت لقرون مصدر تهديد له حتى بدا الضعف على الدولة أمام الغرب أواخر القرن الثامن عشر. إن التدهور المستمر في قوة الدولة لعوامل داخلية وللانكسارات المتتالية أمام القوة الأوربية المتتالية حمل عدداً من المصلحين والمفكرين داخل الدولة العثمانية، ومن بينهم كثير من العرب أواخر الفترة موضوع هذا المجلد، إلى البحث عن أسلوب لمواجهة التفوق الأوربي، ولكن دون تمزيق للوحدة. وهذا دليل على أن الدولة العثمانية لم تكن في حالة جمود عند مجيء الموجة الغربية المهددة.

يتناول المجلد الخامس في فصوله الأربع ثلاثة قرون من تاريخ الأمة العربية خلال الوجود العثماني في معظم أنحاء الوطن العربي:

يعالج الفصل الأول الأوضاع السياسية والعسكرية والإدارية في الولايات العربية، ويتألف القسم الأول من الفصل الأول من (4 بحوث): يتعرف البحث الأول على الأسباب الداخلية والخارجية للدخول العثماني بوجه عام إلى أقاليم

الوطن العربي، وتتبع البحوث الثلاث الأخرى مسار هذا الدخول في الأجزاء الشرقية من الوطن العربي قبل الانتقال إلى مساره في الشمال الأفريقي، حيث يتوقف عند حدود المغرب الأقصى.

ويبحث القسم الثاني من الفصل الأول (4 بحوث) في النظم والمؤسسات المتعددة في جميع الولايات العربية في الفترة موضوع الدراسة (الإدارية، المالية، الضريبية، إضافة إلى القوة العسكرية). أما القسم الثالث من الفصل الأول (7بحوث) فيتعلق بدراسة ظاهرة جديدة أخذت تظهر في الولايات العربية مشرقاً ومغرباً، وهي ظاهرة القوى المحلية التي استفادت من الوهن الذي أصاب السلطة المركزية أواخر القرن السابع عشر، لتوطد نفوذها في بعض أقاليم الدولة مع احتفاظها بالولاء للسلطة المركزية وعدم منازعتها السيادة. ومن أمثلة ذلك في المشرق العربي: المماليك في مصر والعراق، المعنيون والشهابيون في جبل لبنان، ضاهر العمر وآل العظم في الشام، أشراف الحجاز وأئمة اليمن. وفي المغرب العربي: البايات الحسينيون في تونس والقرامانليون في ليبيا.

ويتناول الفصل الثاني من هذا المجلد (4بحوث) الأوضاع السياسية والعسكرية والإدارية في أقاليم عربية مجاورة لم تدخل في أطار الدولة العثمانية، ولكن التأثير المتبادل كان واضح المعالم. والأمثلة على ذلك: سلطنة المغرب، الدعوة السلفية وقيام الدولة السعودية.

وبعيداً عن الجانب السياسي والإداري والعسكري يسعى الفصل الثالث (بحثان) إلى تقديم صورة أخرى للوطن العربي في شقية المشرقي والمغرب: وذلك بدراسة الأحوال الاجتماعية بما تشمله من فئات وطوائف حرف ونظام ملكية وأنماط معيشة وحركات سكانية وعادات وتقاليد... الخ، هذا بالإضافة إلى دراسة الأحوال الاقتصادية بكل ما تشمله من قضايا الأرض والزراعة والنظام الضريبي والتجارة الداخلية والخارجية والأسواق والطرق إضافة إلى الصناعات.

واختص الفصل الرابع(3بحوث) بالتطور الحضاري على امتداد الوطن العربي. ويسلط البحث الأول الضوء على دور العلماء والحج والرحلات وغيرها من العوامل التي تحافظ على الهوية الثقافية وعلى استمرار التواصل الحضاري. ويعمل البحث الثاني على تعقب الدور الذي لعبته المؤسسات التعليمية والثقافية، من مساجد ومدارس وزوايا ومكتبات، في التطور الحضاري. ونظراً لأن مؤسسة الأوقاف كان لها دور متميز في هذا المضمار فقد خصص لها بحث مستقل (الثالث) للتعريف بالرسالة الحضارية التي تقوم بها مؤسسة الأوقاف على كافة الوجوه إلى جانب مهمتها الدينية. وكان للجانب الفني (العمارة بشقيها المدني والعسكري) وسائر الفنون نصيب وافر في هذا الفصل (البحث الرابع). ورغم أن المنجزات الفنية في الفترة موضوع هذا المجلد قد لا تضاهي ما سبقها إلا أن الآثار المعمارية وسائر الفنون في مصر والشام وأنحاء المغرب العربي، إضافة إلى أجزاء الجزيرة العربية، تحمل خصائص متميزة في كل إقليم تبعاً للتأثيرات الخارجية والطبيعة الجغرافية، إلى جانب السمات المشتركة.

الأستاذة الدكتورة خيرية قاسمية

المشرف العام : الأستاذ الدكتور المنجى بوسنينه

المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

المشاركون في التأليف (وفق ترتيب الأبحاث)

1- أ. د. خليل علي مراد (العراق) كلية التربية ـ قسم التاريخ ـ جامعة الموصل.

2 - أ . د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (مصر)- كلية الآداب ـ قسم التاريخ ـ جامعة الكويت."يرحمه الله".

3 - أ. د.سيد مصطفى سالم (اليمن) كلية الآداب ـ قسم التاريخ ـ جامعة صنعاء.

4- د. بشرى خير بك (سوريا) كلية الآداب ـ قسم التاريخ ـ جامعة دمشق.

5- أ. د. فاضل مهدي بيات (العراق) لجنة تاريخ بلاد الشام ـ الجامعة الأردنية.

6 ـ أ. د. قاسم خلف الجميلي (العراق) كلية الآداب قسم التاريخ ـ جامعة الفاتح.

7ـ أ. د. محمد عفيفي عبد الخالق (مصر) كلية الآداب ـ قسم التاريخ ـ جامعة القاهرة.

8 ـ أ. د. فاضل مهدى بيات (العراق) لجنة تاريخ بلاد الشام ـ الجامعة الأردنية.

9- أ. د. عبد الكريم رافق (سورية) جامعة دمشق- سورية.

10- أ. د. مسعود ضاهر (لبنان) كلية الآداب - الجامعة اللبنانية.

11- أ. د. عبد الكريم رافق (سورية) جامعة دمشق- سورية.

12 ـ أ. د. عائشة غطاس (الجزائر) كلية العلوم الانسانيه ـ قسم التاريخ ـ جامعة الجزائر.

13 ـ أ. د. حسن العنابي (تونس) كلية العلوم الانسانيه ـ مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعيةـ جامعة تونس .

14 ـ أ. د. عبد الله إبراهيم (ليبيا)- أ . د. مصطفى رحومه (ليبيا) كلية الآداب ـ قسم التاريخ ـ جامعة قار يونس.

15ـ أ . د. حسين عبد الله العمري (اليمن) كلية الآداب- جامعة صنعاء .

16 ـ أ. د. مبروك الباهى (تونس)-كلية الآداب والعلوم الانسانيه ـ جامعة صفاقس.

17ـ أ. د. محمد بن سعيد الشعفي (السعودية) كلية الآداب ـ قسم التاريخ ـ جامعة الملك سعود

18ـ أ. د. جمال زكريا قاسم (مصر) كلية الآداب ـ قسم التاريخ ـ جامعة عين شمس.

19 ـ أ. د. فدوى عبد الرحمن على طه (السودان) كلية الآداب ـ قسم التاريخ ـ جامعة الخرطوم.

20 ـ أ. د. محمد عفيفي عبد الخالق (مصر) كلية الآداب ـ قسم التاريخ ـ جامعة القاهرة.

21 ـ أ . د. محمد عفيفي عبد الخالق (مصر) كلية الآداب ـ قسم التاريخ ـ جامعة القاهرة.

22 ـ أ. د. يونان لبيب رزق (مصر) رئيس قسم التاريخ ـ معهد البحوث والدراسات العربية- القاهرة

23 ـ أ. د.محمد الكحلاوي (مصر) كلية الآثار ـ جامعة القاهرة.

24 ـ أ. د. عبد السلام محمد الشريف العالم (ليبيا) أستاذ الشريعة ـ كلية القانون ـ جامعة الفاتح.

25 ـ أ. د.عفيف البهنسي (سورية) كلية الفنون الجميلة – جامعة دمشق.

26 ــ أ. د.احمد السعداوي (تونس) كلية الآداب ــ منوبه ــ تونس.

27- د. غزوان مصطفى ياغي (سورية) المديرية العامة للآثار والمتاحف- وزارة الثقافة- سورية.

المراجعة العلمية:

- الأستاذة الدكتورة خيريه قاسمية

أستاذ بقسم التاريخ ــ كلية الآداب ــ جامعة دمشق.

- الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعدا لله

أستاذ التاريخ ــ مركز الدراسات

التاريخية ــ الجزائر

التحرير النهائي: الأستاذ الدكتورة خيريه قاسمية

أستاذ بقسم التاريخ ــ كلية الآداب - جامعة دمشق.

المدير التنفيذي للمشروع:

الأستاذ وجدي عباس محمود

مستشار المدير العام للمنظمة

اللجنة العلمية
لمشروع الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية

أ.د.أحمد يوسف أحمد
أستاذ العلاقات الدولية ومدير معهد
البحوث والدراسات العربية- مصر

أ.د.إدريس الحرير
"نائب رئيس اللجنة العلمية"
أستاذ التاريخ بجامعة قاريونس- ليبيا

أ.د.أبو القاسم سعد الله
أستاذ التاريخ بجامعة الجزائر - الجزائر

أ.د.بهجة كامل عبد اللطيف
أستاذ التاريخ بكلية الآداب- جامعة بغداد-
العراق

أ.د.خيرية قاسمية
"مقررة اللجنة العلمية"
أستاذة التاريخ بجامعة دمشق- سوريا

أ.د.راضي دغفوس
أستاذ التاريخ بكلية 9 ابريل- تونس

أ.د.رووف عباس حامد
أستاذ بكلية الآداب- جامعة القاهرة- مصر

أ.د.عبد الرحمن الطيب الأنصاري
"رئيس اللجنة العلمية"- رئيس قسم الآثار
والمتاحف- جامعة الملك سعود- السعودية

أ.د.محمد إبراهيم أبو سليم
"يرحمه الله"
أستاذ التاريخ المعاصر- دار الوثائق- السودان

أ.د.يوسف محمد عبد الله
أستاذ التاريخ- جامعة صنعاء- اليمن

أ.د.يونان لبيب رزق
أستاذ التاريخ ورئيس قسم الدراسات التاريخية
بمعهد البحوث والدراسات العربية- مصر

الفصل الأول: الأوضاع السياسية والعسكرية والإدارية في الولايات العربية

أولاً: الدخول العثماني إلى أقاليم الوطن العربي.

ثانياً: السلطة المركزية والولايات العربية.

ثالثاً: القوى المحلية وعلاقتها بالمركز.

أولاً: الدخول العثماني إلى أقاليم الوطن العربي

1- أسبابه داخلياً وخارجياً

مقدمة:

شكّل الاندفاع العثماني نحو أقاليم الوطن العربي منذ عهد السلطان سليم الأول 918-926هـ/ 1512 - 1520 م نقطة تحوّل في سياسة الدولة العثمانية واستراتيجيتها العسكرية. فعلى مدى القرنين 8-9هـ/ 14-15 م كانت الاستراتيجية العثمانية تقوم أساساً على التوسع في أوربا، فضلاً عن تدعيم مركز العثمانيين وسلطتهم على حساب الإمارات التركية في غرب الأناضول ووسطه تدريجياً. ولهذا كانت ثلاثة أرباع أراضي الدولة العثمانية تقع في القسم الأوربي "الروميلي" والربع الباقي في الأناضول عشية تولّي السلطان سليم الأول مقاليد الحكم عام918هـ/ 1512م. وعندما توفي بعد ثمانِ سنوات كانت تلك النسبة قد تغيرت تماماً بعد أن استكمل العثمانيون فتوحاتهم في الأناضول ودخلوا إلى أقاليم الوطن العربي في آسيا وأفريقيا، فقد أضحى القسم الأوربي من الدولة العثمانية يشكل ربع مساحتها مقابل ثلاثة أرباع للقسم الآسيوي والأفريقي. وبعد أن كان سلاطين آل عثمان يحملون لقب " سلطان الروم " ويعتزون به فإن سليماً حصل على لقبٍ أكثر رفعةً وشأناً وهو لقب "خادم الحرمين الشريفين" وصار هذا اللقب مبعث فخر واعتزاز لدى سلاطين آل عثمان الذين أعقبوه. وكان، خطيب الجامع الكبير في حلب قد استخدم لقب "حامي الحرمين الشريفين" عندما أدى السلطان أول صلاة جمعة له في الجامع ولكن السلطان أوصى باستبدال اللقب. وإذا كان السلطان سليمان القانوني926-974هـ/ 1520 - 1566م، وهو ابن سليم الأول وخلفه، قد استهل حكمه باستئناف الحرب ضد الأوربيين إلا أنه لم يهمل شأن الممتلكات العثمانية الجديدة في أقاليم الوطن العربي. ذلك أنه سار على نهج أبيه في تدعيم وتوسيع الحكم العثماني في تلك الأقاليم، وقبل نهاية القرن10هـ/ 16 م كانت معظم أقاليم الوطن العربي قد دخلت تحت الحكم العثماني، فيما عدا عُمان والمناطق المتاخمة لها في جنوب غرب الجزيرة العربية من جهة والمغرب الأقصى من جهة أخرى.

وترتب على الاندفاع العثماني نحو أقاليم الوطن العربي آثار بعيدة المدى بالنسبة لتاريخ الدولة العثمانية، وتاريخ العرب الحديث، والعلاقات بين الشرق والغرب. ولهذا أولى العديد من المؤرخين والباحثين اهتمامهم لدراسة أسباب ذلك التطور ووقائعه ونتائجه. والواقع أن لذلك التطور أسبابه المختلفة عثمانياً وإقليمياً ودولياً، ومع الإشارة إلى وجود تداخل كبير فيما بين تلك الأسباب فإنه يمكن إدراجها بصورة عامة تحت العناوين الرئيسية الآتية:

أولاً- المشروع الإمبراطوري العثماني:

كان العثمانيون عند مطلع القرن8هـ/ 14م أصحاب إمارة صغيرة في أقصى شمال غرب الأناضول تمتد من أسكي شهر إلى سهول إزنيك (نيقيه) وبروسه (بورصه). ومثل بقية إمارات الثغور التي نشأت على سواحل بحر مرمرة وبحر إيجه تبنّت الإمارة العثمانية سياسة الفتح التي ترتكز على مفهوم الغزو والجهاد ضد "دار الكفر" أي أراضي غير المسلمين. ووفقاً لذلك بدأ العثمانيون بالتوسع على

حساب أراضي الإمبراطورية البيزنطية المتاخمة لإمارتهم أولاً، ثم اندفعوا نحو البلقان في النصف الثاني من ذلك القرن ووطّدوا الحكم العثماني فيه. ورافق ذلك توسعٌ في القاعدة الأناضولية للقوة العثمانية على حساب الإمارات التركية المجاورة بوسائل سلمية أحياناً وعن طريق الحرب أحياناً أخرى. ولم يَعدَم العثمانيون مبرراً للتوسع على حساب تلك الإمارات الإسلامية من خلال وصف أمرائها بقطاع الطرق الذين يضربون دولةً إسلامية مجاهدة من الظهر. وهكذا، وقبل أن ينقضي ذلك القرن، تحولت الإمارة العثمانية إلى دولة مركزية قوية.

وبعد سقوط القسطنطينية، عاصمة الإمبراطورية البيزنطية، في عام857هـ/ 1453م على يد السلطان محمد الثاني " الفاتح "855-886هـ/ 1451-1481م بدأت الدولة العثمانية تدخل طور الامبراطورية. وقد أمضى محمد الفاتح معظم سنوات حكمه في وضع أسس تلك الإمبراطورية من خلال حملاته العسكرية وحروبه المتواصلة أكد فيها السيادة العثمانية على صربيا وألحق البوسنة وشبه جزيرة المورة وسواحل البحر الأسود وشبه جزيرة القرم بالدولة العثمانية، وفي الأناضول وسع حدود دولته حتى ضفاف نهر الفرات. وكان يطمح أيضاً إلى ضم إيطاليا وعاصمتها روما إلى دولته. وقد أرسل في صيف885هـ/ 1480م أسطولاً عثمانياً إلى مدينة أوترانتو على الساحل الجنوبي لإيطاليا إلا أن وفاته في العام التالي أدت إلى سحب الأسطول العثماني.

تولّى السلطان سليم الأول مقاليد الحكم في وقت ساد فيه الهدوء على الجبهة العثمانية الأوربية منذ معاهدات الصلح التي كانت قد عقدت بين الدولة العثمانية وجمهورية البندقية في عام908هـ/ 1502 م ومع المجر في عام909هـ/ 1503 م. وكان هذا في صالح مشروع سليم الأول الإمبراطوري، إحياء لسياسات جده محمد الفاتح في مجال الفتوحات وإنجاز هدف إقامة إمبراطورية عالمية. وكانت شخصية سليم الأول تؤهله للقيام بمثل ذلك الدور، فقد عرف بقسوته وصرامته وأكسبه هذا لقب "ياوز " أي الرهيب أو الصارم. واشتهر أيضاً بعزيمته القوية وإطِّلاعه بشكلٍ واسع على السياسة العالمية ودهائه العسكري الذي لا مثيل له، ولم يكن يفوقه في مثل هذا المجال سوى جده محمد الفاتح، بل إن البعض عدّ سليماً أعظم سلاطين آل عثمان. وإذا أضفنا إلى ذلك كله شغفه بالقراءة، وخاصةً كتب التاريخ وسير القادة والفاتحين العظام، وطموحه للقيام بأعمالٍ بطولية مثل تلك التي قام بها فاتح آسيا الإسكندر المقدوني، فإن مشروعه لإقامة إمبراطورية عالمية يبدو أمراً متفقاً مع ميوله ومؤهلاته.

كان توحيد العالم الإسلامي تحت راية العثمانيين الخطوة الأولى في مشروع سليم الأول الإمبراطوري ولذا عُدّ صاحب فكرة الجامعة الإسلامية. وكان قِوام ذلك المشروع تكوين إمبراطورية عثمانية كبرى والبدء بتكوين الشق الشرقي منها ثم التحول بعد ذلك إلى أوربا. وهذا ما يفسر حرص سليم الأول على ضمان استمرار الهدوء على الجبهة الأوربية منذ بداية حكمه من خلال تجديد الاتفاقيات مع القوى الأوربية، لاسيما جمهورية البندقية والمجر ومنحهما المزيد من التسهيلات والامتيازات التجارية. وقد أدرك الأوربيون مغزى الاستراتيجية العثمانية الجديدة بعد فتوحات سليم الأول في الأناضول وأقاليم الوطن العربي، والتي أثارت ذعراً في أوربا حتى إن البابا ليو العاشر919-927هـ/ 1513-1521م شرع يعد العدة لحملة صليبية جديدة ضد العثمانيين.

قطع سليم الأول شوطاً مهماً في تنفيذ مشروعه الامبراطوري، فقد أدخل معظم الأناضول تحت السيادة العثمانية وألحق الموصل ومدناً أخرى

في شمال العراق بدولته كما قضى على دولة المماليك في مصر وبلاد الشام، واعترفت الحجاز واليمن بالنفوذ العثماني. ويرى المؤرخ العثماني مصطفى عالي948-1009هـ/ 1541-1600م أن سليماً لو عاش أكثر من سنوات حكمه الثمان لاستطاع أن يكون من بناة الإمبراطوريات مثل الإسكندر المقدوني وجنكيز خان وتيمورلنك.

لم تكن وفاة سليم الأول تعني نهاية المشروع الامبراطوري العثماني، ذلك أن أبنه وخلفه السلطان سليمان القانوني لم يكن أقل طموحاً من أبيه في هذا الاتجاه. فقد قاد خلال حكمه ثلاث عشرة حملة عسكرية كبيرة، ومن خلال إنجازاته العسكرية في الغرب والشرق وسياسته الداخلية استطاع الارتقاء بالإمبراطورية العثمانية إلى مستوى الدولة العالمية، وجعلها قوةً لا تنازع سواءً في العالم الإسلامي أو العالم المسيحي.

إن التوجه العثماني نحو أقاليم الوطن العربي في إطار هذا المشروع الإمبراطوري كان يستند أيضاً إلى اعتبارات عديدة تتعلق بتلك الأقاليم في حد ذاتها. ففضلاً عن الاعتبار الديني أدرك العثمانيون أهمية ضم الأماكن المقدسة في تلك الأقاليم، وهي الحرمان الشريفان في الحجاز والقدس الشريف في فلسطين، إلى الدولة العثمانية لما سيترتب على ذلك من تعزيزٍ لنفوذ سلاطين آل عثمان في العالم الإسلامي ومكانتهم. ولهذا أولى أولئك السلاطين منذ عهد سليم الأول أهمية كبيرة لمسألة بقاء الحرمين الشريفين ضمن الدولة العثمانية. ولم يغفل العثمانيون حينئذٍ أيضاً الأهمية الدينية لوجود الخلافة الإسلامية في القاهرة، فبعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد عام 1258م لجأ إلى القاهرة من قيل إنه أحد أفراد الأسرة العباسية، وقد أخذت البيعة له هناك خليفةً للمسلمين ولكن دون سلطةٍ سياسية. وقد استمرت الخلافة العباسية في القاهرة منذ ذلك الحين حتى الدخول العثماني لمصر عام923هـ/ 1517 م.

أما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية فإن كلاً من السلطان سليم الأول وابنه سليمان القانوني أدركا جيداً المغزى الاقتصادي لإلحاق الأقاليم العربية بالدولة العثمانية وما يعنيه ذلك من مصادر دخل جديدة وإيرادات إضافية للخزينة العثمانية. ففي تلك الأقاليم مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة الوفيرة الإنتاج، والمدن والمراكز التجارية الرئيسية المعروفة حينئذٍ في العالم مثل القاهرة والإسكندرية، ودمشق وحلب، وبغداد والبصرة، وجدّة ومُخا وعدن وغيرها. كما تطلع العثمانيون إلى السيطرة على طرق التجارة الدولية، التي كانت تمر بأقاليم الوطن العربي، والاستفادة من عوائد الرسوم المفروضة على حركة النقل التجاري. والحقيقة أن أهم طريقين للتجارة الدولية بين الشرق الأقصى والهند من جهة وأوربا من جهة أخرى، البحر الأحمر والخليج العربي، كانا يمران عبر المشرق العربي منذ قرون. ومع أن ظهور البرتغاليين في مياه المحيط الهندي منذ بداية القرن10هـ/ 16م وسعيهم إلى تحويل طرق التجارة نحو طريق رأس الرجاء الصالح الذي يدور حول أفريقيا إلى أوربا قد وجه ضربةً كبيرة إلى حركة النقل التجاري، مع ما ترتب على ذلك من ضربةٍ إلى الرخاء التجاري لمصر ومدن عربية أخرى، إلا أن العثمانيين كانوا يأملون في مواجهة البرتغاليين في مياه المحيط الهندي وإعادة حركة النقل التجاري عبر طريقي البحر الأحمر والخليج العربي إلى سابق عهدها.

وأخيراً فإن الأهمية الاستراتيجية لأقاليم الوطن العربي كانت واضحةً بصورة جلية بالنسبة للعثمانيين. فالموقع الجغرافي لتلك الأقاليم وسواحلها الطويلة على بحارٍ عدة (البحر المتوسط، البحر الأحمر، بحر العرب، خليج عُمان والخليج العربي) كان

يعني أن ضمّها إلى الدولة العثمانية سيحسن كثيراً الموقف الاستراتيجي للعثمانيين في صراعهم مع أعدائهم الأوربيين في البحر المتوسط وفي الخليج العربي وتأمين مواصلاتهم وتجارتهم هناك. إن ضم البلاد العربية كان يعني السيطرة على قلب العالم القديم وتحقيق عمق استراتيجي مكّن السلطان سليمان القانوني فيما بعد من مواجهة شرق أوربا ووسطها، فضلاً عن تعزيز موقف العثمانيين في مواجهة الدولة الصفوية في إيران.

ثانياً- قيام الدولة الصفوية في إيران:

كان قيام الدولة الصفوية في إيران والصراع الذي نشأ بينها وبين الدولة العثمانية من الأسباب المهمة وراء اندفاع الأخيرة نحو الأقاليم الشرقية من الوطن العربي.

تأسست الدولة الصفوية على يد إسماعيل الصفوي الذي يرجع نسبه إلى الشيخ صفيّ الدين إسحاق الأردبيلي650-735هـ/ 1252 - 1334 م. الذي أسس في مدينة أردبيل (شرق أذربيجان) طريقةً صوفية عُرفت بالصفوية نسبة إليه. وبعد وفاته تعاقب أفراد أسرته على مشيخة تلك الطريقة التي اتسعت تدريجياً إلى مناطق خارج أذربيجان بحيث وصل تأثيرها إلى بلاد الشام والأناضول في الغرب وهراة في الشرق. ثم اتخذت طابعاً سياسياً منذ أواسط القرن الخامس عشر الميلادي وبُدِئ بتنظيمها على أسسٍ عسكرية. وقد أدى هذا التحول إلى صراعاتٍ بينها وبين حكام دولة (القره قوينلو) التركمانية في أذربيجان والعراق أولاً، ثم مع وريثتها دولة (الآق قوينلو) التركمانية. وقد نجح الصفويون في عام907هـ/ 1501 م في إلحاق هزيمةٍ بجيش الآق قوينلو دخل على أثرها إسماعيل الصفوي مدينة تبريز، عاصمة إقليم أذربيجان الإيرانية، حيث جرى تتويجه ملكاً "شاهاً" على إيران مع أن سلطته لم تكن تتجاوز حدود ذلك الإقليم حينئذٍ. وقد دام حكم الشاه إسماعيل الصفوي بين عامي907-931هـ/ 1501-1524م، استهله بإصدار قرار يقضي جعل المذهب الشيعي الإثنى عشري مذهباً رسمياً للدولة الصفوية، ثم سعى إلى تعزيز سلطته واستكمال سيطرته على إيران والتوسع على حساب المناطق المجاورة. ومع انقضاء العقد الأول من سنوات حكمه كان الشاه إسماعيل قد أنجز مهمة إخضاع إيران واستولى على العديد من المدن والأقاليم في جنوب شرق الأناضول وكردستان وأرمينيا ، كما استولى على الموصل وبغداد والعتبات المقدسة الشيعية في وسط العراق، واعترف حاكم البصرة العربي بنفوذه من خلال دفع أتاوة سنوية . وفي عام918-919هـ/ 1512-1513 م احتل ما وراء النهر. كما استمر نشاط دعاة الدولة الصفوية في ما وراء حدودها، وقد تركّز نشاط أولئك الدعاة بين القبائل التركمانية في الأناضول لكسب ولائها لنظام الحكم الجديد في إيران. ووجدت الدعاية الصفوية صدى لها بين تلك القبائل التي كانت متذمرة من التدابير المالية والإدارية التي جرى عليها الحكم المركزي العثماني.

لم يتخذ السلطان العثماني بايزيد الثاني موقفاً متشدداً من الدولة الصفوية في مبدأ أمرها، واكتفى باتخاذ بعض الإجراءات الاحترازية مثل إصدار الأوامر بخصوص نقل مؤيدي الشاه إسماعيل من الأناضول إلى شبه جزيرة المورة، وحشد قواته على تخوم الحدود الصفوية. إلا أن العلاقات بين القوتين انتقلت إلى الصراع المكشوف منذ عزل بايزيد الثاني عام918هـ/ 1512م وتولي ابنه السلطان سليم الأول مقاليد الحكم. فقد راقب العثمانيون عن كثب قيام الدولة الصفوية ونشاطها السياسي والعسكري، وعدّوا بروز هذه القوة الجديدة في المنطقة وبهذا الشكل السريع أمراً ينطوي على التهديد والخطر بالنسبة لهم.

وتبعاً لذلك فإنهم أدركوا ضرورة العمل من أجل إيقاف الخطر الجديد في إطاريه السياسي والعقائدي بعد الخلل الذي طرأ على موازين القوى في المشرق الإسلامي نتيجة تقويض الصفويين لكيان الآق قوينلو، واحتلالهم جنوب شرق الأناضول والعراق، وتطلعاتهم التوسعية وجهودهم في نشر المبادئ الصفوية.

وإضافةً إلى الاختلاف المذهبي بين الدولة العثمانية السنّية المذهب والدولة الصفوية الشيعية، فإن تقييم سليم الأول للخطر والتهديد الصفوي كان يستند إلى وقائع عديدة منها:

أ- حملة الشاه إسماعيل الصفوي العسكرية عام913هـ/ 1507م على إمارة ذي الغادر التركمانية التي كان العثمانيون يعدونها ضمن مناطق نفوذهم. وكانت تلك الإمارة تمتد على الفرات الأعلى بين مرعش وملاطية. وقد تدخل العثمانيون ودولة المماليك في مصر وبلاد الشام في شؤون هذه الإمارة العازلة بين دولتيهما، فأيد كل منهما أميراً تركمانياً ومارس النفوذ من خلاله وكان ذلك يؤدي إلى توتر في العلاقات العثمانية – المملوكية.

ب- التمرد الخطير الذي انتشر بين القبائل التركمانية في الأناضول الوسطى ضد العثمانيين في عام917هـ/ 1511م. ومع أن أسباباً اجتماعية واقتصادية كانت وراء ذلك التمرد أيضاً، إلا إن دور الدعاة الصفويين كان واضحاً في التحريض عليه. وقد قاد ذلك التمرد (تكه لي قره بيغلي أوغلي)، ومما له دلالته أنه تسمى بـ " شاه قُلي"، أي عبد الشاه. وقد واجه العثمانيون صعوبة في إخماد ذلك التمرد الذي لم ينته إلا بعد مقتل " شاه قُلي " في يونيو من ذلك العام وفرار مؤيديه إلى الدولة الصفوية.

جـ- تدّخل الشاه إسماعيل الصفوي في الصراع الأسري على السلطة في الدولة العثمانية، وخاصة في بداية عهد السلطان سليم الأول عندما قدم الشاه تأييده للأمير أحمد شقيق سليم ومنافسه على العرش، كما قدم الدعم بعد ذلك لابنه مراد لإثارته ضد عمه السلطان سليم الأول.

د- ما تردد عن محاولات الشاه إسماعيل الصفوي إقامة تحالفات سياسية وعسكرية مع جمهورية البندقية ودولة المماليك في مصر وبلاد الشام ضد الدولة العثمانية.

كانت خطة السلطان سليم الأول، الذي رفض الشاه إسماعيل الاعتراف باعتلائه عرش آل عثمان، تقضي بمواجهة الدولة الصفوية من خلال إغلاق الحدود العثمانية – الصفوية وتشديد المراقبة عليها وقطع كل العلاقات مع تلك الدولة، والتخلص من مؤيديها في الأناضول إما عن طريق تصفيتهم أو نفيهم إلى الولايات الأوربية من الدولة العثمانية, ثم توجيه حملة عسكرية كبيرة ضد الصفويين. والواقع أن قرار استخدام القوة العسكرية لم يكن أمراً جديداً بالنسبة للسلطان سليم الأول، فمنذ أن كان أميراً على مقاطعة طرابزون عند الساحل الجنوبي الشرقي للبحر الأسود قام سليم بإنشاء قوة عسكرية استخدمها في شن غارات على المناطق الصفوية المتاخمة بحيث أن الشاه إسماعيل الصفوي اشتكى من ذلك لدى السلطان بايزيد الثاني أكثر من مرة في عامي911-914هـ/ 1505م و 1508م. جدير بالذكر أن موقف سليم الحازم والمتشدد تجاه الصفويين أكسبه تأييد العديد من رجال الدولة والقادة العسكريين العثمانيين ، وكان ذلك الموقف من الأسباب الرئيسية التي أوصلته إلى العرش العثماني.

خرج السلطان سليم الأول على رأس حملة عسكرية كبيرة ضد الدولة الصفوية في ربيع عام920هـ/ 1514م، وبعد أربعة أشهر وقعت المواجهة الكبرى بين قوات الطرفين في معركة چالديران شمال شرق بحيرة وان في920هـ/ 23

أغسطس 1514م. وكانت نتيجة المعركة لصالح العثمانيين الذين تفوقوا في استخدام الأسلحة النارية والمدفعية، أما الشاه إسماعيل الأول فقد فرّ من ميدان المعركة التي فقد فيها عدداً كبيراً من أفراد جيشه ومن ضمنهم كبار القادة العسكريين. ولم يتعقب السلطان سليم الأول الشاه المهزوم وفلول جيشه بل توجه إلى العاصمة الصفوية تبريز في 5 سبتمبر920هـ/ 1514م، وبعد نحو أسبوع قفل عائداً بجيشه إلى الأناضول بسبب الحاجة إلى المؤن والإمدادات، ورفْض قادة الجيش البقاء في تبريز وسط بيئة معادية والخشية من أن يستغل الشاه إسماعيل الأول ذلك للنيل من الجيش العثماني الأمر الذي يهدد بضياع ثمرة النصر.

لم تحسم معركة چالديران الصراع العثماني – الصفوي الذي استمر حتى القرن الثامن عشر الميلادي، إلا إن النتائج التي ترتبت على تلك المعركة كانت مهمة بالنسبة لدخول العثمانيين إلى أقاليم الوطن العربي، لاسيما الشرقية منها. فقد مهدت تلك المعركة لإنهاء الوجود الصفوي في جنوب شرق الأناضول والأجزاء الشمالية من العراق، إذ دخلت العديد من الإمارات الكردية تحت النفوذ العثماني، وتداعت مواقع الحاميات الصفوية في المدن المهمة في جنوب شرق الأناضول مثل ديار بكر وأورفة وماردين وغيرها وأصبح الطريق مفتوحاً أمام القوات العثمانية لانتزاع مدينة الموصل من الصفويين أواخر عام922هـ/ 1516م. وتبع ذلك دخول مدن وقصبات سنجار وتلعفر وعنه وهيت وحديثة وتكريت وكركوك وأربيل تحت النفوذ العثماني. وبعد وفاة سليم الأول استكمل ابنه سليمان القانوني مهمة انتزاع بغداد ووسط العراق من الصفويين في عامي941-942هـ/ 1534 - 1535م.

وقد عُدّ انتصار السلطان سليم الأول في چالديران بداية لتصعيد خطير في العلاقات العثمانية – المملوكية. ويرى المؤرخ الإنكليزي المعروف أرنولد توينبي (Arnold J.Toynbee) 1307-1395هـ/ 1889-1975م أن معركة چالديران أوضحت أن المأزق العثماني – الصفوي لا يمكن أن يُحَل من خلال هجوم مباشر من قبل أحدهما ضد الآخر في عقر داره، وأن ليس بإمكان الصفويين القيام بفتوحات دائمة في الأناضول ولا قيام العثمانيين بأمرٍ مماثل في إيران. وفي مثل ذلك الوضع كان من الممكن تغيير ميزان القوى لصالح أحدهما من خلال التوسع فقط على حساب طرف أضعف من أن يدافع عن نفسه ضد هجوم عثماني أو صفوي. وكانت أضعف وأقرب قوتين من الدولتين العثمانية والصفوية هما، إمارة ذي الغادر في مرتفعات جنوب شرق الأناضول ودولة المماليك في مصر وبلاد الشام. ويرى توينبي أن الصراع العثماني – الصفوي بعد عام920هـ/ 1514م أخذ طابع السباق بينهما لفتح الأقاليم العربية المتاخمة، فإذا نجح الصفويون في التوسع نحو سواحل البحر المتوسط فإن ذلك يعني تطويق العثمانيين في الأناضول. أما إذا نجح العثمانيون في التقدم على طول خط نهر الفرات فإن ذلك يعني حجز الصفويين بعيداً عن المشرق العربي. وفي إطار السباق قام العثمانيون بالاستيلاء على إمارة ذي الغادر في عام921هـ/ 1515م، ثم دخلوا في حرب مع الدولة المملوكية في مصر وبلاد الشام في عامي922-923هـ/ 1516-1517م انتهت بسقوط الدولة المملوكية وإلحاق ممتلكاتها بالدولة العثمانية.

ثالثاً- ضعف الدولة المملوكية:

إن التغيير الذي طرأ على موازين القوى في الشرق الأدنى لصالح العثمانيين بعد معركة چالديران عام 1514م تزامن مع انكشاف ضعف الدولة

المملوكية في مصر وبلاد الشام، وكان ذلك من العوامل التي شجعت السلطان سليم الأول على مهاجمة تلك الدولة والقضاء عليها في عامي922-923هـ/ 1516-1517 م.

كان العثمانيون يعترفون قبل سقوط القسطنطينية عام857هـ/ 1453م بالأولوية الدينية والسياسية للمماليك كزعماء لدار الإسلام، بينما خصصوا لأنفسهم دوراً متواضعاً هو دور " البكوات حماة الأطراف " الذين يدافعون عن الحدود العامة لدار الإسلام. وكان المماليك بدورهم ينظرون إلى تحركات العثمانيين كجزء من المسألة الإسلامية العامة. وكانت الدولة المملوكية حينئذٍ دولة قوية يشمل نفوذها الحجاز واليمن والعديد من المدن في جنوب الأناضول مثل ادنه وطرسوس وقيصرية وملاطية وغيرها، كما كانت تمارس نفوذاً على بعض الإمارات التركمانية المتاخمة لحدودها الشمالية مثل إمارة قرمان وإمارة ذي الغادر.

بدأت العلاقات العثمانية – المملوكية تأخذ طابعاً يسوده التوتر بعد سقوط القسطنطينية ودخول الدولة العثمانية طور الإمبراطورية: ففضلاً عن التنافس الذي نشأ بين الدولتين من أجل زعامة المسلمين، بوصفهما أكبر قوتين تتزعمان العالم الإسلامي في الشرق الأدنى، كان تدخلهما في شؤون الإمارات التركمانية التي كانت تشكل منطقة عازلة بين الطرفين، لاسيما إمارة ذي الغادر، واستقبال هذه الدولة أو تلك للأمراء والمعارضين الفارين من الدولة الأخرى، من بين العوامل الأساسية لذلك التوتر والعداء. ومن الأمثلة على ذلك ما حصل عند استيلاء محمد الفاتح على قرمان في عام871هـ/ 1466م، وسعيه في الوقت نفسه تقريباً إلى إخضاع إمارة ذي الغادر للنفوذ العثماني، إلا إن السلطان المملوكي الأشرف قايتباي873-901هـ/ 1468-1496م تمكن من استعادة النفوذ المملوكي على الإمارة الأخيرة في عام876هـ/ 1471م. وكذلك ما حصل بعد وفاة محمد الفاتح عام886هـ/ 1481م وتولي ابنه بايزيد الثاني مقاليد الحكم في الدولة العثمانية، فقد آوى السلطان المملوكي الأشرف قايتباي الأمير (جم) – أخا بايزيد الثاني ومنافسه على العرش – وقدم له الدعم والتأييد. كما اشتكى العثمانيون من تحريض المماليك للقبائل التركمانية على شن الغارات داخل قرمان، وتعرض قوافل الحجيج العثمانيين إلى المضايقات في ممرات كليكيا. وكان هذا، إضافةً إلى عوامل أخرى، وراء نشوب الحرب العثمانية – المملوكية بين890-897هـ/ 1485-1491م والتي أخذت شكل سلسلة من المناوشات بينهما. ومنذ عقد اتفاقية الصلح بين الجانبين عام890هـ/ 1491م ساد الهدوء العلاقات فيما بينهما، واستؤنف تبادل الوفود والهدايا بين السلطانين العثماني والمملوكي.

وقد دفع ظهور الخطر البرتغالي في مياه المحيط الهندي ومداخل البحر الأحمر منذ أوائل القرن 10ه/16م العثمانيين إلى الإسراع بتقديم الدعم والمساعدة للدولة المملوكية، فقد أمر السلطان العثماني بايزيد الثاني بتلبية كل احتياجاتها لتهيئة أسطول بحري لمواجهة ذلك الخطر. ويعزو بعضهم رد الفعل العثماني السريع هذا إلى حرص العثمانيين على حماية مؤخرتهم في الوطن العربي من خطر برتغالي داهم مما يهدد استراتيجيتهم، وحتى زعامتهم المنتظرة للعالم الإسلامي. كما أنَّ صفة العثمانيين كمجاهدين يقاتلون أعداء الدين حتمت عليهم مقاومة البرتغاليين وحماية الأماكن المقدسة في الحجاز، لاسيّما وأن الخطر البرتغالي اتخذ طابع الحرب الصليبية من خلال التهديد بمهاجمة تلك الأماكن المقدسة. وعلى أية حال فإن المماليك أخفقوا في مواجهة الخطر البرتغالي وتعرض أسطولهم إلى

الهزيمة أمام البرتغاليين في معركة (ديو) البحرية قرب الشواطئ الغربية للهند عام915هـ/ 1509م، كما فشلت محاولات مملوكية أخرى للقضاء على النفوذ البرتغالي هناك. وهيأ ذلك المجال للبرتغاليين لمهاجمة عدن أكثر من مرة وتضييق الخناق على موانئ شرق الجزيرة العربية وإيقاف التجارة بين مصر والهند تماماً.

من جهة أخرى كانت الدولة المملوكية قد شعرت بالقلق من قيام الدولة الصفوية وتوسعها وتنامي قوتها، لاسيما وأن طلائع القوات الصفوية وصلت في أكثر من مناسبة إلى مدن خاضعة للإدارة المملوكية مثل ملاطية في عام913هـ/ 1507م. وقيل إن هناك مراسلات بين الشاه إسماعيل الصفوي وبين جمهورية البندقية في بداية عام917هـ/ 1511م لإقامة تحالف بينهما للقضاء على الدولة المملوكية. وخلافاً للتعاون العثماني – المملوكي ضد البرتغاليين، لا يوجد موقف موحد من الطرفين ضد الدولة الصفوية، وربما يرجع ذلك إلى سياسة السلطان العثماني بايزيد الثاني وموقفه غير الحازم تجاه الصفويين. وذكر أن السلطان المملوكي لم يعمل على نجدة السلطان العثماني بعد استيلاء الصفويين على بغداد.

جاءت التطورات السابقة في وقت كانت الدولة المملوكية تعاني فيه من مشكلات جدية حدّت من قدرتها على مواجهة التهديدات الخارجية، وقد تفاقمت تلك المشكلات في عهد السلطان قانصوه الغوري907-922هـ/ 1501-1516م. ومن أبرز تلك المشكلات الصراعات الداخلية بين أمراء المماليك،وعدم مواكبة النظم المملوكية في الإدارة والجيش للتطور، والتمسك بالتقاليد الحربية التقليدية من خلال الاعتماد على نظام الفرسان، وعدم الاستفادة من الأسلحة النارية كما ينبغي. صحيح إن الجيش المملوكي كان ما يزال يمثل قوة مرعبة ضد أي جيش مجهز بأسلحة مماثلة لأسلحته، لكن الوضع كان يختلف في مواجهة أي جيش يستخدم الأسلحة النارية والمدفعية بكفاءة. وقد فشلت محاولة السلطان المملوكي قانصوه الغوري إعادة النظر في تشكيل جيش المماليك وتجديده لمعارضة أمراء المماليك.

كما عانت الدولة المملوكية من صعوبات مالية تحولت إلى أزمة بعد ظهور البرتغاليين في المحيط الهندي وتراجع حركة النقل التجاري بين الشرق والغرب عبر البحر الأحمر ومصر، الأمر الذي حرم المماليك من إيرادات مهمة. ولمعالجة تلك الأزمة تعسف المماليك في جباية الضرائب من السكان، وصادروا أموال الأثرياء، وقاموا بتغيير سعر العملة ليحصلوا على دخل كبير من الفارق بين السعرين القديم والجديد. وكانت حصيلة تلك السياسة الجائرة اندلاع الانتفاضات ضد السلطة المملوكية بين القبائل العربية، وفي الريف الشامي والمصري، وثورات في القاهرة ودمشق، فتدهورت أوضاع البلاد واضطرب الأمن فيها. وانعكس ذلك فيما بعد على موقف السكان من الصراع العثماني – المملوكي.

كانت تلك حال الدولة المملوكية عندما تولى مقاليد الحكم في الدولة العثمانية السلطان سليم الأول عام918هـ/ 1512م. ومع أن سليماً كان يطمح إلى ضم أقاليم الوطن العربي إلى دولته، إلا إنه انشغل بمواجهة الدولة الصفوية أولاً لأن عدم وضع حد لنفوذ الشاه إسماعيل بين تركمان الأناضول يمكن أن يقوّض سيطرة العثمانيين على ممتلكاتهم الشرقية هناك. كما أنَّ البدء بالتوسع على حساب الدولة المملوكية قد يمنح الشاه إسماعيل فرصة الانقضاض على الأناضول فيصبح سليم الأول وجيشه بين قوات الصفويين من جهة والمماليك من جهة أخرى.

ولا صحة لما ذُكر عن قيام تحالف عثماني – مملوكي ضد الصفويين في عام919هـ/ 1513م, فالمماليك كانوا يدركون جيداً مغزى ازدياد شأن وقوة الدولة العثمانية بالنسبة لمستقبل دولتهم، ولم يكونوا ساذجين لدعم وتعزيز قوة خصمهم المقبل. كما أن الأحداث اللاحقة تؤيد عدم حصول مثل ذلك التحالف، فعندما بدأ السلطان سليم الأول حملته العسكرية ضد الدولة الصفوية في ربيع عام920هـ/ 1514م أرسل مبعوثاً عنه إلى القاهرة داعياً السلطان المملوكي قانصوه الغوري إلى التحالف معه على أساس كونهما على المذهب السني، إلا أن الأخير آثر الوقوف على الحياد بين العثمانيين والصفويين.

ازداد قلق المماليك من العثمانيين إثر انتصار الأخيرين في معركة چالديران، لأن الغوري كان يدرك جيداً أن المنتصر من الجانبين في چالديران سيعمل على تصفية الموقف في المشرق العربي بالاصطدام العنيف بالمماليك، وهذا ما يُفسر إحجام المماليك عن إجراء مراسيم الاحتفال في القاهرة بمناسبة انتصار العثمانيين في چالديران, رغم أن بعض المراجع التركية الحديثة تؤكد إقامة الاحتفالات.

بعد هزائم الصفويين في معركة چالديران من جهة وهزائم المماليك في مواجهة البرتغاليين في البحر الأحمر والمحيط الهندي أعلن السلطان سليم الأول للعالم الإسلامي التفوق السياسي لآل عثمان، وكان ذلك مؤشراً على أن الشام ومصر ستكونان الأهداف التالية للتوسع العثماني، فبدأ المماليك باستعدادات دفاعية ضد هجومٍ محتمل من الشمال.

استاء السلطان العثماني من عدم وقوف الغوري إلى جانبه ضد الصفويين، كما أغضبه موقف الأمير علاء الدولة حاكم إمارة ذي الغادر، وهو جد السلطان سليم الأول من ناحية الأم. فقد علّق سليم الأول أهمية كبيرة على مساعدة علاء الدولة للحملة العثمانية ضد الصفويين عام920هـ/ 1514م، لكن الأخير اتخذ موقفاً غير ودي تجاه العثمانيين برفضه تزويد حملتهم العسكرية بالإمدادات والمساعدات، والسماح للتركمان بالإغارة عليها. وكان سليم الأول قد أرسل حينها مبعوثاً إلى القاهرة مع طلب عاجل بأن يقوم السلطان المملوكي بكبح جِماح علاء الدولة، ومع أن جواب الغوري كان مهذباً إلا إنه لم يكن مقنعاً. وقد ثبُت فيما بعد أن الغوري هنأ علاء الدولة سراً على موقفه وأكرمه وطلب منه الاستمرار على ذلك الموقف من العثمانيين. ولهذا قام العثمانيون في يونيو921هـ/ 1515م بمهاجمة إمارة ذي الغادر وإلحاق الهزيمة بعلاء الدولة الذي قُتل وعهد بالإمارة إلى (شهسوار أوغلي) الذي حكمها كتابع للعثمانيين، وقام سليم بعد ذلك بإرسال رؤوس علاء الدولة وابنه ووزيره إلى السلطان الغوري الذي استاء من ذلك.

في مثل تلك الظروف وصل وفد من الشاه إسماعيل الصفوي إلى القاهرة لطلب الدعم من المماليك في حال قيام العثمانيين بهجوم جديد على إيران، فوعدهم السلطان المملوكي بالظهور على رأس جيشه على حدود الشام إذا حصل ذلك. ولما كان الصراع العثماني – الصفوي مستمراً فإن السلطان سليماً الأول شعر من جهته بأن الوقت قد حان للتوسع على حساب الدولة المملوكية، لأن السيطرة على موانئ كليكيا ستمكِّنه من استخدام الطريق البحري من إسطنبول إلى تلك الموانئ بشكل يسهل عليه تجهيز حملاته العسكرية اللاحقة ضد الصفويين بشكل أفضل من حملة عام 1514م. وفي ذلك الوقت بالذات كانت هناك أيضاً اتصالات سرية بين بعض كبار قادة المماليك في بلاد الشام، وأبرزهم خاير بك نائب حلب، وبين السلطان سليم الأول شجعت الأخير على مهاجمة الدولة المملوكية(توجد روايات تاريخية أخرى تنفي اتصال خاير بك بالسلطان سليم الأول).

في ربيع عام922هـ/ 1516م خرج السلطان سليم الأول على رأس حملة عسكرية كبيرة عبر الأناضول. وكان رد فعل السلطان قانصوه الغوري على ذلك الخروج على رأس جيش كبير إلى شمال بلاد الشام تاركاً (طومان باي) نائباً عنه في مصر. وقد وصل الغوري وجيشه إلى حلب في تموز922هـ/ 1516م واتخذها قاعدة متقدمة. وتشير بعض المراجع إلى أن سليماً لم يكن قد قرر وجهة حملته تلك بعد، لكن ورود أنباء تقدم الغوري وجيشه جعله يقرر مهاجمة الدولة المملوكية. بينما تذكر مراجع أخرى أن تقدم الغوري مع جيشه جاء في إطار وضع تحالفه مع الشاه الصفوي موضع التنفيذ، وبأنه أرسل أيضاً مبعوثاً عنه إلى سليم الأول ليعرض وساطته بينه وبين الصفويين، فاستاء سليم من ذلك وطلب من المبعوث أن يبلغ سيده بملاقاة العثمانيين عند مرج دابق. وكان قد جرى قبل ذلك تبادل للرسائل بين العثمانيين وبين المماليك وبدا وكأن هناك مشروعات للتفاوض وحقن الدماء وهو ما كان يريده الغوري، لكن السلطان سليماً الأول كان عازماً على الحرب، ويبدو أن تلك المراسلات كانت من باب المناورة والتمويه على المماليك. ولتبرير الحرب ضد المماليك استصدر السلطان سليم فتوى من المفتي الأكبر(شيخ الإسلام) تجيز قتال المماليك بوصفهم حكاماً مستبدين عاجزين عن رفع الظلم عن رعاياهم. وكان وجود الخطر البرتغالي مُبرراً آخر للحرب ضد المماليك على أساس أن الهدف هو حماية المسلمين من العدو الخارجي أو المسيحي.

حسم السلطان سليم الأول الحرب مع المماليك في معركتين فاصلتين جرت الأولى في سهل مرج دابق قرب حلب في 24أغسطس229هـ/1516م وانتهت بهزيمة القوات المملوكية أمام العثمانيين ومقتل الغوري، وأعقبها دخول معظم مدن بلاد الشام تباعاً تحت الحكم العثماني. وفي كانون الأول923هـ/ 1516م بعث السلطان سليم الأول رسالة إلى (طومان باي)، الذي اختاره المماليك سلطاناً عليهم بعد مقتل الغوري، يطلب منه إعلان التبعية للعثمانيين مقابل إبقائه حاكماً على مصر. وعند رفض (طومان باي) ذلك زحف سليم الأول بجيشه نحو مصر حيث وقعت المعركة الفاصلة الأخرى في الريدانية قرب القاهرة في 23 ديسمبر923هـ /1517م وانتهت بهزيمة المماليك أيضاً وفرار (طومان باي)، وبعد تلك المعركة بثلاثة أيام دخل سليم الأول إلى القاهرة. وبعد سقوط المماليك في بلاد الشام ومصر امتد النفوذ العثماني إلى الحجاز، الذي كان تحت السيادة المملوكية، إذ أعلن شريف مكة زين الدين بركات903-932هـ/ 1497-1525م الولاء للسلطان العثماني. كما بعث إسكندر الشركسي حاكم اليمن المملوكي وفداً ليقدم فروض الولاء للسلطان سليم الأول الذي وافق على إبقائه في منصبه. وترتب على ذلك أن أصبح العثمانيون على خطوط المواجهة الأمامية مع البرتغاليين، مثلما جعلهم ضم مصر على تخوم الأقاليم العربية في المغرب العربي التي تعرضت للغزو الأسباني والبرتغالي.

رابعاً- التهديد الإسباني والبرتغالي:

بعد سقوط غرناطة، آخر معاقل العرب في الأندلس، على يد الأسبان عام898هـ/ 1492م بدأت مرحلة جديدة من الغزو والتوسع الإسباني والبرتغالي الذي استهدف أقاليم المغرب العربي من جهة، والأقاليم العربية والإسلامية المطلة على سواحل المحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي من جهة أخرى. وقد اتخذ ذلك الغزو والتوسع طابعاً صليبياً واضحاً وحظي بمباركة البابا ألكسندر

السادس898هـ-909هـ/1492-1503م منذ عام 1494م، كما كانت له دوافع اقتصادية وسياسية أيضاً.

بدأ توسع الإسبان في تلك المرحلة باحتلال مليلة في عام903هـ/ 1497م، ثم وسّعوا عملية الغزو وازدادوا تحمساً لها بعد ثورة مسلمي الأندلس (الموريسكيين) في عام907هـ/ 1501م، وما تردد عن دعم العرب في شمال أفريقيا لها. وتم لهذا الغرض إنشاء جيش من المرتزقة، ضم أفراداً من إيطاليا والبرتغال وألمانيا وفرنسا وإنكلترة وسويسرا، استخدم في شن الغارات على بلاد المغرب العربي لضرب القوى الإسلامية هناك. وقد نجح الأسبان بين عامي911-916هـ/ 1505-1510م في احتلال مدن وموانئ المرسى الكبير ووهران وبجاية وطرابلس، فضلاً عن صخرة المرسى العظيمة، التي تطل على ميناء الجزائر وتبعد عنه 300متراً فقط، وبنوا عليها حصن " بنيون دي ارجيل " ومارسوا من خلاله سياسة التضييق على أهل المدينة وإرهاقهم بالضرائب الثقيلة، كما اعترفت مدن تينيس ودِليس وشرشال ومستغانم في عام917هـ/ 1511م بالتبعية لأسبانيا وتعهدت بدفع الجزية لملكها. وقد ارتكب الأسبان الفظائع بحق الأهالي في المدن التي احتلوها، مثلما حصل في وهران حيث ذُبح نحو 4000 من الأهالي وتم تحويل اثنين من مساجدها إلى كنائس.

أما البرتغاليون، الذين كانوا قد احتلوا سبته منذ عام 1415م وعدداً من الموانئ المغربية على ساحل المحيط الأطلسي مثل القصر الصغير في عام863هـ/ 1458م وطنجة وأصيلا في عام876هـ/ 1471م، فقد احتلوا بين عامي908-921هـ/ 1502-1515م البريجة وأكادير وآسفي وأزمور والمهدية. وكان غرضهم من احتلال تلك الموانئ الوصول إلى ذهب بلاد السودان الغربي عن طريق البحر، وتحويل التجارة عن طريق القوافل إلى الطريق البحري وإلى موانئ المحيط الأطلسي بدلاً من موانئ البحر المتوسط، فضلاً عن تعقب المسلمين في شمال أفريقيا ونقل الحروب الصليبية إلى بلادهم. وهذه الدوافع الاقتصادية والدينية هي نفسها التي قادت البرتغاليين إلى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في عام904هـ/ 1498م من قبل بعثة فاسكو دي غاما. وتبع ذلك اندفاع الأساطيل البرتغالية وسفنها الضخمة المجهزة بالمدافع الثقيلة نحو مياه المحيط الهندي. وفي غضون عقدين من الزمان تقريباً كان البرتغاليون قد بسطوا سيطرتهم على المحيط الهندي بين سواحل شرق أفريقيا غرباً وسواحل الهند ومضيق مالقا شرقاً اعتماداً على أساطيلهم القوية والقلاع المنيعة التي بنوها في العديد من المواقع الاستراتيجية التي تتحكم في خطوط الملاحة البحرية، وكان هذا منشأ الإمبراطورية البرتغالية في الشرق" Estado dâ India". وصار ملوك البرتغال يلقبون أنفسهم"سادة الفتح والملاحة والتجارة في الهند والحبشة وجزيرة العرب وفارس". وتعامل البرتغاليون بكثير من القسوة والعنف مع العرب والمسلمين في المنطقة سواء في المدن والموانئ التي احتلوها أو السفن التي استولوا عليها أو أغرقوها بمن فيها. وقد عكس ذلك تعصبهم الديني ضد المسلمين ورغبتهم في احتكار التجارة الشرقية وتحويلها إلى رأس الرجاء الصالح والقضاء على دور العرب والمسلمين التاريخي في التجارة بين الشرق والغرب. وتجدر الإشارة هنا إلى ما تردّد عن اعتزامهم مهاجمة الأماكن المقدسة في الحجاز وتدميرها، لاسيما وأن أساطيلهم دخلت إلى البحر الأحمر مستهدفةً جدة في الأعوام. 911هـ/1505م و 923هـ/1517م و926هـ/1520م.

عدَّ العثمانيون مواجهة التهديد الأسباني والبرتغالي من صميم الواجبات الملقاة على عاتقهم

بوصفهم قوة إسلامية كبرى مهمتها حماية " دار الإسلام " والأماكن المقدسة فيه من الخطر المسيحي. والحقيقة أنَّ الأطراف التي تعرضت للتهديد الأسباني والبرتغالي تطلعت إلى العثمانيين لإنجادها ومساعدتها، وقد وصلت نداءات الاستغاثة وطلبات المساعدة إليهم مراراً في عهد السلطان بايزيد الثاني من مسلمي الأندلس قبيل وبعد سقوط غرناطة، ومن الدويلات الإسلامية في شمال أفريقيا التي واجهت احتمالات الغزو المسيحي بعد سقوط غرناطة. واستنجد أهالي الحجاز في عام917هـ/ 1517م بالسلطان سليم الأول، الذي كان في القاهرة حينئذٍ، إثر دخول أسطول برتغالي إلى البحر الأحمر لمهاجمة جدة ومكة المكرمة، كما استنجد به في الوقت نفسه السلطان الوطاسي في المغرب العربي أبو عبد الله محمد الثاني1470-1525م ضد البرتغاليين. أما في عهد السلطان سليمان القانوني فقد وردت نداءات استغاثة ضد البرتغاليين من الحكام المسلمين في الهند.

قبل دخول العثمانيين إلى مصر في عام917هـ/ 1517م، وامتداد نفوذهم إلى الحجاز واليمن، كانت مهمة التصدي للبرتغاليين في البحر الأحمر والمحيط الهندي تقع أساساً على عاتق الدولة المملوكية في مصر والشام، وقد قدم العثمانيون المساعدة لتلك الدولة لإعداد وتجهيز أسطول ضد البرتغاليين.

ومن جهة أخرى أدت اعتداءات الأسبان إلى ظهور حركة جهاد بحري برز من بين قادتها الأخوان عُروج وخير الدين بربروسا اللذان أقاما علاقات وثيقة مع علماء الجزائر منذ شتاء916-917هـ/ 1510-1511م، كما استنجد بهما عبد الرحمن الحفصي حاكم مدينة بجاية في شرق الجزائر وعلماؤها لإنقاذهم من الأسبان، لكن حصارهما للمدينة فشل بسبب حصانتها كما أصيب عُروج بإطلاقة في ذراعه أدت إلى بترها. وبعد ذلك الإخفاق استخلصا ميناء جيجل، التي تقع على مسافة 102كم إلى الغرب من بجاية، من الجنويين الذين احتلوها منذ عام654هـ/ 1256م، واتخذاها قاعدة لنشاطهما منذ عام920هـ/ 1514م. ومن هناك اتسع نطاق نفوذهما تدريجياً حتى شمل فيما بعد مدينة الجزائر وتلمسان وبعض مناطق الدولة الزيانية في المغرب الأقصى. وكان الأخوان بربروسا قد أرسلا، بعد فتح جيجل، هدية فاخرة إلى السلطان العثماني سليم الأول وشرحا له ما يقومان به من جهاد في سبيل الذود عن ديار الإسلام وحاجتهما إلى العون، وقد قبل سليم الأول الهدية وبعث لهما 14 سفينة تحمل رجالاً أشداء مع أسلحة وعتاد.

لقد تغير الوضع تماماً بعد القضاء على الدولة المملوكية في بلاد الشام ومصر في عامي922-923هـ/ 1516-1517م، فقد صار العثمانيون في خط المواجهة الأمامي ضد البرتغاليين في المحيط الهندي من جهة، وعلى تخوم مناطق المواجهة مع الأسبان في المغرب العربي. وقد عمل العثمانيون بعد دخول مصر على خوض الصراع مع البرتغاليين في المحيط الهندي من جهة، وإجهاض العمليات الحربية التي يقوم بها الأسبان في البحر المتوسط وشمال أفريقيا من جهة أخرى، ونجم عن ذلك كله دخول المزيد من الأقاليم العربية تحت الحكم العثماني. ففي سياق الصراع العثماني – البرتغالي، أرسل العثمانيون أكثر من حملة بحرية من قاعدة السويس، آخرها حملة خادم سليمان باشا في عام945هـ/ 1538م، أمنّت السيطرة العثمانية على البحر الأحمر وإلحاق عدن بالدولة العثمانية. كما أن الصراع البرتغالي – العثماني كان من بين أسباب إخضاع البصرة للسيطرة العثمانية في عام953هـ/ 1546م بناءً على أمر من السلطان سليمان القانوني

تمهيداً للتوجه منها إلى محاربة البرتغاليين في هرمز، قاعدتهم الرئيسية عند مدخل الخليج العربي، ومن ثم محاربتهم في بلاد الهند. وبعد البصرة مباشرةً امتد النفوذ العثماني إلى الأحساء، كما تنازل عرب القطيف عن حصنهم للعثمانيين في عام957هـ/ 1550م. وقد لعبت القطيف دوراً مهماً، بعد البصرة، في الصراع العثماني – البرتغالي في الخليج العربي في منتصف القرن السادس عشر.

أما في المغرب العربي فإن ظروف المواجهة بين حركة الجهاد البحري من جهة والإسبان والمتعاونين معهم من القوى المحلية من جهة أخرى، ومصرع عُروج على يد الإسبان في عام924هـ/ 1518م وتأثير ذلك على مركز أخيه خير الدين بربروسا في الجزائر كانت من أسباب دخول تلك الأقاليم تحت الحكم العثماني. فقد اتفق خير الدين بربروسا مع علماء الجزائر ووجهائها على إرسال وفدٍ إلى العاصمة العثمانية إسطنبول عام925هـ/ 1519م لإعلان الولاء والتبعية للسلطان سليم الأول. وقد استقبل الأخير ذلك الوفد ومنح خير الدين لقب "بكلربكي" أي أمير الأمراء، وعيّنه والياً على الجزائر، وأمر أيضاً بإرسال 2000 جندي و4000 متطوع من الأناضول مع أسلحة ومعدات إليه لتدعيم مركزه هناك.

وخلال السنوات اللاحقة وطّد خير الدين سلطته في العديد من مدن الساحل الجزائري، وفي نهاية عام 1533م استدعي إلى إسطنبول من قبل السلطان سليمان القانوني، وقد حصل رسمياً على لقب " قبودان باشا " أي أدميرال البحرية في أبريل940هـ/ 1534م وكلف بإدارة ولاية الجزائر. وبعد عدة أشهر نجح خير الدين في انتزاع تونس من الإسبان وحلفائهم الحفصيين، لكنهم عادوا واستردوها في عام942هـ/ 1535م. وبعد وفاة خير الدين في عام 1546م منح العثمانيون ابنه حسن لقب بكلربك، وسيطر هذا على تلمسان في غرب الجزائر باسم العثمانيين، كما قام خلفه صالح ريس960-964هـ/ 1552-1556م بمد السيطرة العثمانية إلى المناطق الجنوبية في الداخل. وفي غضون ذلك كان العثمانيون قد انجدوا المقاومة الطرابلسية ضد الإسبان وفرسان مالطا، ثم تدخلوا براً وبحراً وانتزعوا طرابلس منهم في صيف959هـ/ 1551م، أما تونس فقد تم تثبيت الحكم العثماني عليها في982هـ/ 1574م. وهكذا تم دخول العثمانيين إلى أقاليم المغرب العربي في سياق الصراع مع الأسبان وحلفائهم هناك، باستثناء المغرب الأقصى.

أ.د. خليل علي مراد
جامعة الموصل

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية والمعربة:

- ابن اياس، محمد بن أحمد الحنفي المصري, بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج2، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر - 1311هـ ؛ ج3، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر- 1312هـ ؛ ج4، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، 1960.

- إحسان أوغلي، أكمل الدين (محَرِر), الدولة العثمانية تاريخٌ وحضارة, مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية, إستانبول، 1999, ترجمة صالح سعداوي.

- أوزبران، صالح، الأتراك العثمانيون والبرتغاليون في الخليج العربي 1534-1581 , مطبعة الإرشاد، بغداد، 1979، ترجمة عبد الجبار ناجي.

- أوزتونا، يلماز, تاريخ الدولة العثمانية، المجلد الأول, منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول، 1988, ترجمة عدنان محمود سلمان.

- أوزون چارشلي، إسماعيل حقي، أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ، البصرة، 1985،ترجمة خليل علي مراد.

- أولسن، روبرت، دبليو، حصار الموصل والعلاقات العثمانية - الفارسية 1718-1743، دارالعلوم للطباعة والنشر، الرياض، 1983، ترجمة. عبد الرحمن أمين الجليلي.

- ايفانوف، نيقولاي، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574، دار الفارابي، بيروت، 1988، ترجمة يوسف عطا الله.

- بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، ط 7، دار العلم للملايين، بيروت، 1977.

- جمعة، بديع وأحمد الخولي، تاريخ الصفويين وحضارتهم، ج1، دار الرائد العربي، القاهرة، 1976.

- الجميل، سيار كوكب، تكوين العرب الحديث 1516-1519، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1991.

- الجواهري، عماد، صراع القوى السياسية في المشرق العربي من الغزو المغولي حتى الحكم العثماني، مطابع التعليم العالي، الموصل، 1990.

- الجيلالي،عبد الرحمن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط4، دار الثقافة، بيروت، 1980.

- حتاملة، محمد عبده، التنصير القسري لمسلمي الأندلس في عهد الملكين الكاثوليكيين 1474-1516م، ط1، شركة المطابع النموذجية، عمّان،1980.

- حسن، إبراهيم شحاته، أطوار العلاقات المغربية - العثمانية 1510-1947 ، منشأة المعارف، الإسكندرية،1981.

- خواجه سعد الدين، سعدي بن حسن جان، تاج التواريخ، ج2، دار الطباعة العامرة، إسطنبول، 1279 هـ.

- دائرة المعارف الإسلامية، المجلد 12، انتشارات جهان ، تهران، (د.ت).

- داهش، محمد علي، الدولة العثمانية والمغرب:إشكالية الصراع والتحالف ، ط2 ،الموصل، 2004 .

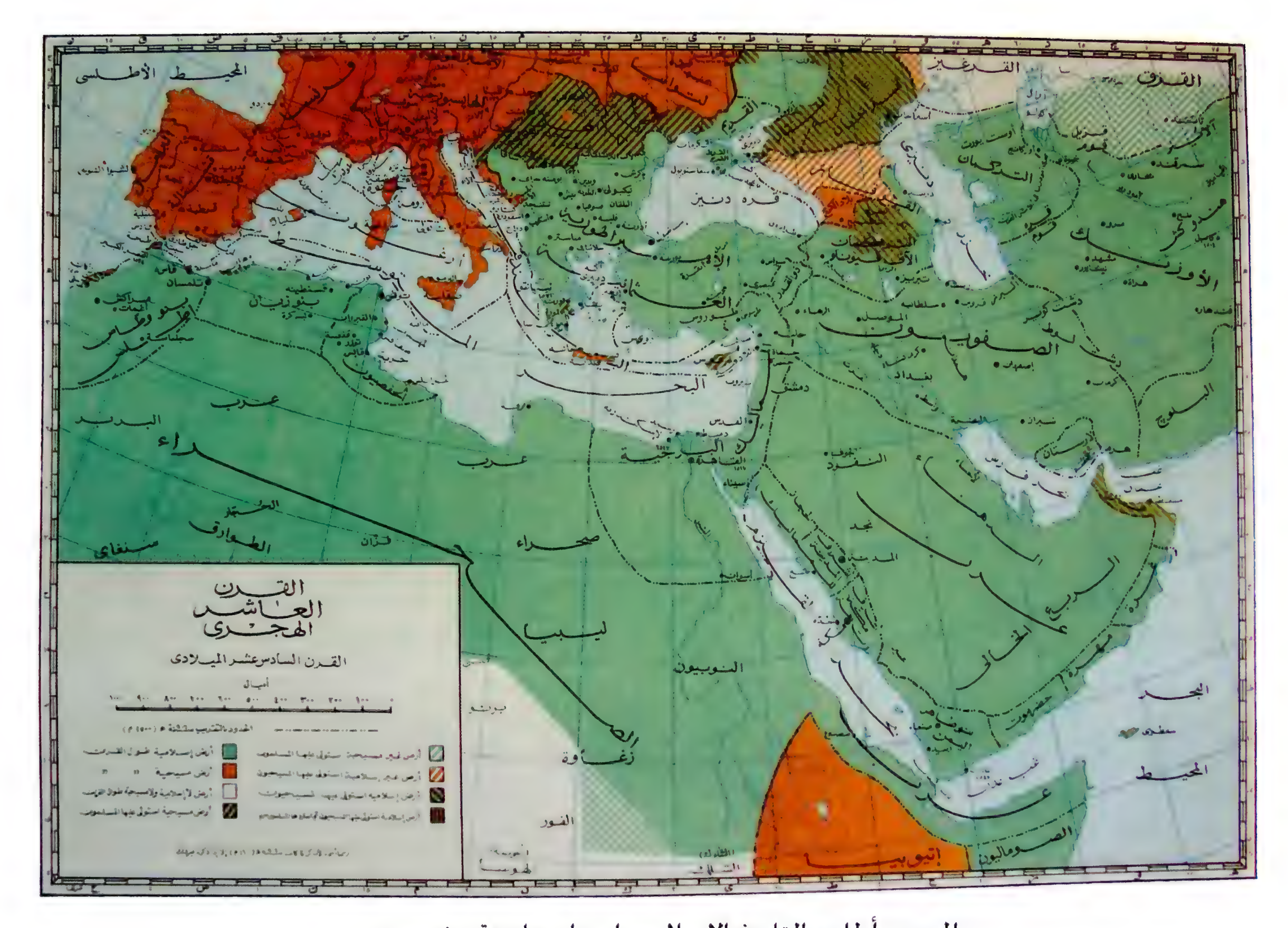
- رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون 1516-1916، دمشق، 1974.
- الراقد، محمد عبد المنعم السيد، الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1972.
- سالم، سيد مصطفى، الفتح العثماني الأول لليمن 1538 - 1635م ، ط2 ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974.
- سلطان، علي، تاريخ الدولة العثمانية، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، دمشق،1991.
- سليم، محمود رزق،الأشرف قانصوه الغوري ،الدار المصرية للتأليف والترجمة ،القاهرة، (د.ت).
- شهاب، فؤاد، " الاستراتيجية العثمانية في الثلث الأول من القرن السادس عشر "، الوثيقة ،العدد 21، السنة 11، يوليو 1992م.
- الشيبي، كامل مصطفى، الفكر الشيعي والنزعات الصوفية حتى مطلع القرن الثاني عشر الهجري، مكتبة النهضة، بغداد، 1966.
- الصباغ، ليلى، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1973.
- طرخان، إبراهيم علي، " البرتغاليون في غرب أفريقيا " مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد 25، الجزء1، القاهرة، 1963.
- ابن طولون، شمس الدين محمد، مفاكهة الخلّان في حوادث الزمان، تحقيق مصطفى محمد ، القسم الأول، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، 1962.
- طه، عبد الواحد ذنون، حركة المقاومة العربية في الأندلس بعد سقوط غرناطة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، دار النهضة العربية, بيروت، (د.ت).
- علي شاكر, علي، ولاية الموصل في القرن السادس عشر، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الموصل، كلية الآداب، 1992 .
- عمر، عمر عبد العزيز، تاريخ المشرق العربي 1516-1922، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ت).
- غرايبة, عبد الكريم محمود، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت،1984.
- الغزّي، كامل بن حسين بن محمد بن مصطفى البالي الحلبي، نهر الذهب في تاريخ حلب, ج 3, المطبعة المارونية، حلب، 1926.
- فيرو، شارل، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، الكتاب الأول، دار الفرجاني، طرابلس- ليبيا، (د.ت)، ترجمة وتحقيق محمد عبد الكريم الوافي.
- قاسم، جمال زكريا، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربي في عصر التوسع الأوربي الأول 1507-1840، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت).
- كاتب جلبي، مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، تحفة الكبار في أسفار البحار، إسطنبول، 1141 هـ.
- لونكريك، ستيفن هيمسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ط3، مطبعة البرهان، بغداد، 1962، ترجمة جعفر خياط.
- لويس، برنارد, إستانبول وحضارة الإمبراطورية العثمانية, منشورات جامعة بنغازي, بنغازي، 1973, ترجمة د. سيد رضوان علي.

- المحامي، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية، دار الجيل، بيروت، 1977.
- المدني، أحمد توفيق، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792م, ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت، 1982.
- مكدول، ديفيد ، تاريخ الأكراد الحديث، دار الفارابي، بيروت، 2004، ترجمة راج آل محمد.
- الميلي، مبارك بن محمد الهلالي، تاريخ الجزائر العام في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1963.
- النقيب، خلدون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
- نوّار، عبد العزيز سليمان، الشعوب الإسلامية، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.
- يحيى، جلال، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989.
- مصر الحديثة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، (د.ت).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

– **Asrar,** N.Ahmet, Sultan Süleyman Devrinde Osmanli Devletinin Dini Siyaseti ve Islam Alemi, Büyük Kitaplik, Istanbul – 1972.
– **Ayalon,** David, Gunpowder and Firearms in The Mamluk Kingdom, Vallentine, Mitchel & Co.Ltd, London-1956.
– **Browne,** Edward G., A Literary History of Persia, vol.4, Cambridge –1959.
– **Elliot,** J.H., Imperial Spain 1469-1716, Edward Arnold Publishers Ltd, London – 1969.
– **Fleischer,** Cornell H., Bureacrat and Intellectual in the Ottoman Empire: The Historian Mustafa Àli 1541– 1600, Princeton University Press, Princeton–1988.
– **Gibb,** E.J.W., A History of Ottoman Poetry, ed. by Edward G.Browne, vol.2 , Messers Luzac and Company Ltd, London – 1965.
– **Hess,** Andrew C., "The Evolution of the Ottoman Seaborne Empire in the Age of the Oceanic Discoveries 1453-152"TheAmerican Historical Review, Vol.LXXV, No.7, December 1970.
– **Holt,** P.M., Egypt and the Fertile Crescent 1516 –1922, Longmans Green and Co.Ltd, London – 1966.
– **Inalcik, H.**, "The Rise of the Ottoman Empire" in: M.A.Cook (ed.), A History of the Ottoman Empire to 1730, Cambridge University Press, Cambridge–1976.
_ **Özbaran,** Salih, " XVI Yüzilda Basra Körfezi Sahillerinde Osmanlilar: Basra Beylerbeyliğinin Kuruluşu "Tarih Dergisi, Say.25, Mart 1971.
– **Parry,** V.J., " The Reigns of Bayezid Π and Selim I 1481– 1520 " in: M.A.Cook (ed.), AHistory of the Ottoman Empire to 1730, Cambridge University Press,Cambridge –1976.
– **Roemer,** H.R., "The Safavid Period" in, The Cambridge History of Iran, Vol.6, ed. By Peter Jackson & the Late L.Lockhart, Cambridge University Press, Cambridge – 1986.
– **Savorey,** Roger M., "The Consolidation of Safawid Power in Persia" Der Islam, No.41, 1965.
_ "Some Reflections on Totalitarian Tendencies of Safavid State" Der Islam, No.53, 1976.

- **Serjeant ,** R.B., The Portugues off The South Arabian Coast, The Clarendon Press, Oxford – 1963.
-**Shaw,** Stanford, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey,vol.1, Cambridge University Press , Cambridge – 1976 .
– **Stripling,** George W., The Ottoman Turks and the Arabs 1511-1574, Reprintedby Porcupine Press, Philadelphia 1977.
–**Tansel,** Selahattin, Osmanli Kaynaklarine Göre Fatih Sultan Mehmedin Siyasi Ve Askeri Faaliyeti, Turk Tarih Kurumu , Ankara-1999 .
– **Toynbee,** Arnold J., A Study of History, vol.1, Oxford University Press, London – 1963.
– **Uzunçarşili**, Ismail Hakki; Osmanli Tarihi, 2 Cilt, 5 Baski, Turk Tarih Kurumu Basimevi, Ankara – 1988.
- **Yücel,** Yasar ve Ali Sevim, Türkiye Tarihi, Cilt2, Osmanli Dönemi 1300-1566, Türk Tarih Kurumu Basimevi, Ankara– 1990.



المصدر: أطلس التاريخ الإسلامي، اصدار: جامعة برنستون
صدرت الطبعة المعربة عن مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1954

الدخول العثماني إلى أقاليم الوطن العربي
2- الشام، مصر، العراق

تمهيد:

وجدت في مطلع القرن السادس عشر، في منطقة الشرق الإسلامي، ثلاث قوى كبرى، يجابه بعضها بعضًا، وهي:

أ- الدولة العثمانية:

كان المركز الأول لنشأتها، الركن الشمالي الغربي، مِنَ الأناضول Anatolia، في آسيا الصغرى سنة628هـ/ 1231م، وهي منطقة الثغور المواجهة للدولة البيزنطية، حيث جاء فرع من قبيلة قاي Kayi التي تعدُّ سلالة خاقانية والتي تنحدر من القبيلة الأولى من قبائل أوغز Ogiz، تحت زعامة "أرطغرل "Artugrul"، وأخيه الأصغر "ديندار"، أبنا "كنذر ألب"، بعد أنْ رفضَا ومعهما مجموعة من الأسر التركية، العودة من كردستان، إلى وسط آسيا، مع أفراد قبيلتهما.

وولد لأرطغرل ابنه عثمان الذي تنسب إليه الدولة العثمانية، وقد بذل عثمان680هـ-724هـ/ 1281- 1324م جهوداً ضخمة، في توسيع أملاك إمارته في القسم الشمالي، منْ آسيا الصغرى، داخل الحدود البيزنطية.

وقد سيطر العثمانيون على آسيا الصغرى كلية، كما سيطروا على البلقان، وشبه جزيرة اليونان، وتغلبوا على المجريين والألبانيين، وأجبروا الإمبراطور البيزنطي - الذي لم يبق له من ممتلكاته سوى القسطنطينية، وضواحيها - على دفع الجزية. ثم كان عهد السلطان محمد الثاني المحرم 855- 886هـ/ 18 فبراير 1451- 1481م، الذي لقب بالفاتح، وقد تم في عهده الإستيلاء على القسطنطينية، العاصمة البيزنطية في 29 مايو 1453م، وبذلك امتدت رقعة الدولة العثمانية، لتشمل معظم أملاك الدولة البيزنطية.

وأصبحت الدولة العثمانية القوة الإسلامية الأولى في مواجهة أوربا ورغم الحروب الأهلية التي نشبت بين خلفاء السلطان محمد الفاتح، فإنهم استمروا في توسيع رقعة الدولة على الأرض الأوربية، وأصبحت الدولة العثمانية، قوة حربية يخشى بأسها، وحاز الجيش الإنكشاري المنظم The (yeni cheir Janissaries). وتعني الجيش الجديد - شهرة حربية كبيرة، حتى وصلت الدولة أوج اتساعها، في عهد السلطان سليم الأول918-926هـ/ 1512- 1520م، ثم في عهد ابنه السلطان سليمان القانوني، ولكن منذ عهد سليم الأول، حدث انقلاب في استراتيجية الدولة الحربية، واتجاهات توسعها، فقد توقف زحفها نحو الغرب أو كاد، وبدأت تتجه إتجاهًا شرقيًا إسلاميًا، لعوامل عديدة ومتشابكة.

ب-الدولة المملوكية:

قامت دولة المماليك البحرية، على أثر مقتل توران شاه الأيوبي في المحرم 648هـ/ 2 مايو 1250م، واستطاعت هذه الدولة خلال حكمها، مجابهة كثير من المشكلات، مواجهة الخطرين الصليبي والتتري، من ناحية، ومواجهة المؤامرات الداخلية، والأزمات الإقتصادية من ناحية أخرى.

وفي عام784هـ/ 1382م، زالت دولة المماليك البحرية، وآل عرش السلطنة المملوكية إلى فرع آخر مِنَ المماليك، هم المماليك الجراكسة، أو

البرجية وينتمون إلى بلاد الكرج (جورجيا)، الواقعة بين بحر قزوين والبحر الأسود. وعني السلطان المنصور قلاوون بتربيتهم في أبراج القلعة، مما جعل اسم "البرجية" يلتصق بهم في التاريخ، وقد بلغ عددهم في عهد السلطان المنصور قلاوون أكثر من ثلاثة آلاف مملوك. وظل هؤلاء المماليك البرجية يحكمون مصر، وبلاد الشام، والحجاز وأجزاء من اليمن، حتى انهيار دولتهم نهائيًا، على يد السلطان سليم الأول العثماني923هـ/ 1571م، أي أَنَّ الدولة المملوكية بفرعيها البحري والبرجي، ظلت تحكم أجزاء كبيرة من الوطن العربي مَا يزيد على قرنين ونصف مِنَ الزمان.

ثم حدثت المواجهة بين هَذِهِ الدولة، والقوة الإسلامية الأخرى الفتية، وهي الدولة العثمانية التي أنهت كيان هذه الدولة لتحل محلها، في حماية السواحل الإسلامية.

ج- الدولة الصفوية:

في عام908هـ/ 1502م، أعلن الشاه إسماعيل الصفوي، قيام الدولة الصفوية، مستغلاً في ذلك مكانته الروحية والمعنوية من ناحية، والمعاونة التي قدمتها له قبائل القزلباش البدوية التركمانية من ناحية أخرى، وما كاد إسماعيل يتوج ملكًا على إيران، حتى أصدر السكة باسمه، وعمل على تحويل إيران كلية إلى المذهب الشيعي بالدم والنار، وحظر اتّباع المذهب السني، وأعلن أَن المذهب الشيعي هو المذهب الرسمي للبلاد، فزاد من نفوذ الشيعة، بعد أَنْ كانت العناصر الشيعية، تتركز في مدن : كاشان، وقم، والري. واتبع الشاه إسماعيل الصفوي العنف، في فرض المذهب الشيعي، على الناس، كما عمل على جلب أتباع الأسرة الصفوية، من آسيا الصغرى، وممتلكات الدولة العثمانية، بل وأخذ يستميل كثيرًا مِنَ العشائر التابعة للدولة العثمانية. وبذل جهودًا لاستتباب الأمن في داخل إيران، وعمل على توكيد وتدعيم الوحدة السياسية لإيران. وأدت سياسته العنيفة في نشر المذهب الشيعي في مناطق العراق، وشمال شرق الأناضول، وإرساله الدعاة الشيعة إلى داخل الأناضول، إلى الصدام بينه وبين العثمانيين، قبل أَنْ يستكمل تنظيم قواته العسكرية من ناحية، وقبل أَنْ ترسخ قواعد إدارته مِنْ ناحية ثانية، مما أدى إلى هزيمته في الصدام الأول في جالديران شعبان 920هـ/ 23 أغسطس 1514م.

تلك هي القوى الثلاث التي وجدت، في منطقة الشرق، والتي أدت مجموعة من العوامل إلى صدامها وبالتالي تغيير موازين القوى في المنطقة، نتيجة لانهيار الدولة المملوكية، وامتداد نفوذ الدولة العثمانية على كافة منطقة المشرق والمغرب العربي.

أولاً: الصدام الأول بين العثمانيين والصفويين وبداية التقدم نحو العراق:

حدث الصدام الأول في المنطقة، بين العثمانيين والصفويين، فقد تأزمت العلاقات بين القوتين، منذ مطلع عهد السلطان سليم918-926هـ/ 1512 - 1520 م، لأن فارس أصبحت ملجأ للفارين من وجه حكم السلطان سليم، ولوقوف الشاه إسماعيل الصفوى بجانب الأمير أحمد أخي السلطان سليم، ولمحاولة الصفويين بث دعوتهم الشيعية في الأناضول، والاعتماد على الأقليات الصفوية، المنتشرة هناك للقيام بثورة ضد الحكم العثماني السني. لِذَا سارع السلطان سليم، ولكي يتفرغ لحرب الشاه إسماعيل، إلى عقد صلح مع جيرانه في أوربا، وبخاصة مع المجر، كما قام بمذبحة كبيرة في شرقي الأناضول، راح ضحيتها أربعون ألفاً من العلويين "القزل باش"، ثم تحرك بجيشه مِنْ "أدرنة" إلى استانبول إلى شرق الأناضول، وتأزمت الأمور إلى

درجة الاشتباك المباشر، في معركة جالديران Jaldiranفي رجب 920هـ/ 23 أغسطس 1514م، وفر الشاه مِنْ ميدان القتال، ووقعت زوجته في أسر القوات العثمانية. وتمكن العثمانيون في تلك المعركة من هزيمة الصفويين، بسبب استعمال الجيش العثماني للأسلحة النارية المتطورة، وقتله الآلاف من الجيش الفارسي، بخلاف الأسرى والجرحى، وأكثرهم من قبائل القزلباش (ذات الرأس الأحمر)، وهي قبائل بدوية تركمانية، انضوت تحت زعامة الشاه إسماعيل الصفوى وأصبحت عماد جيشه. وبعد احتلال العاصمة الصفوية "تبريز" استولى السلطان سليم على خزائن الشاه، وسار بجيشه إلى أن وصل إلى شاطئ نهر أراس Aras دون أن يلتقى بجيش عدوه. وفتح "قلعة ماين"، وعزم على فتح بلاد الكرج، فعارضه قادة الإنكشارية، وامتنعوا عن المسير لشدة البرد، فخضع لرأيهم. واستطاع العثمانيون نتيجة لمعركة جالديران، ضم الأناضول الشرقية نهائيًا، إلى الامبراطورية العثمانية، واحتلال ديار بكر، ومنطقة مرعش في عام921هـ/ 1515م، من أيدى الزعماء التركمان. وكان لذلك فوائد استراتيجية واقتصادية مهمة، فقد حمت الهضبة الأناضولية في الشرق، الدولة العثمانية من الغزاة القادمين من أواسط آسيا، كما سيطر العثمانيون نتيجة لذلك، على طرق نقل الحرير الفارسي، بين " تبريز"، "وحلب"، و "تبريز"، و"بورصة" Bursa، (قدرت واردات ولاية ديار بكر934هـ/ 1527م، بِثُمن واردات البلقان بكامله). وقد أعلن وجهاء "ديار بكر" ولاءهم للسلطان سليم، وطردوا الصفويين مِنْ قلعتها. وقد أظهرت معركة جالديران للشاه الصفوى، الحاجة الماسة، إلى إعادة تنظيم الجيش، والإدارة، في دولته، وبخاصة بعد أَنْ ظهر، وَهْنُ العلاقة السياسية بينه وبين القبائل التركمانية البدوية التسع المعروفة بالقزلباش (قبائل: روملو، واستاجلو، وشاملو، وتكلو، وذى القدر، وقاجار، ورساق، وأفشار، وصوفية قراباغ). وشُغِلَ الحكام الصفويون، طوال القرن السادس عشر بهَذه الأمور، ممَّا مكن العثمانيين مِنْ احتلال شمال العراق، دون معارضة صفوية تذكر، ولم يحاول العثمانيون تخطى حدود العراق، والتوغل في الأراضي الصفوية، لأنه لم يكن هدفهم إشغال قواتهم، في فتوحات غير ضرورية، استراتيجيًا، وسياسيًا، وترك السلطنة المملوكية، تهدد مؤخرتهم، ولِذَا فَإنَّ الدولة العثمانية بدأت تنقل ثقل توسعها إلى بلاد الشام ومصر، حيث مركز الخلافة السنية الإسلامية، والحجاز مركز الحرمين الشريفين.

ثانياً: مسار الدخول العثماني في الشام ومصر :

كانت العلاقات العثمانية – المملوكية، منذ فتح العثمانيين للقسطنطينية جمادى الآخرة 857هـ/ 29 مايو 1453م، تتخذ مظهرًا متضاربًا في كثير من الأحيان: فتارة يسودهَا التعاون والود والدعم، وتعلن القاهرة ابتهاجها وسرورهَا، بانتصارات العثمانيين، بوصفها انتصاراً للإسلام والمسلمين، وتارة أخرى يسودهَا النزاع والعداء حول الحدود في أعالي بلاد الشام من ناحية، والسيطرة في البحر المتوسط مِنْ ناحية أخرى، ومسألة مياه طرق الحجاز، بعد أن تعرضت الأحواض والبرك، وآبار المياه على طريق الحج إلى الدمار والخراب، ولما اقترح محمد الفاتح إصلاحها عدَّ المماليك ذلك تدخلاً في شئونهم الداخلية. وحدث النزاع عدة مرات في عهد برسباى827هـ/ 1424 م، حين استولى المماليك على قبرص، وفي عهد قايتباي890هـ/ 1485م، عندما لجأ الأمير "جم " منافس بايزيد الثاني على العرش إلى مصر، ونشبت الحرب بين الطرفين،

وأغار العثمانيون على طرطوس، فهزمهم قايتباى، وعقد الصلح بين الطرفين في896هـ/ 1491م.

وقد حدث النزاع بينهما حول النفوذ في إمارة ألبستان، أو إمارة ذي القادر Dulgadir، أوالقدرية، كما كانت تدعى نسبة إلى الأسرة التركمانية التي حكمتها في الفترة 754-928هـ/ 1353 – 1522م، وهي إحدى الإمارات التركمانية التي كانت توجد في منطقة الفرات الأعلى، وقد تدخل المماليك والعثمانيون في شئون هَذه الإمارة العازلة بين منطقتيهماَ، وأيد كل منهماَ أميراً منْ أمرائهَا، ومارس النفوذ منْ خلاله، مما أزم العلاقات بين المماليك والعثمانيين، وبخاصة عند إزالة السلطان سليم، أثناء عودته إلى القسطنطينية بعد انتصاره على السلطان الشاه إسماعيل الصفوى، إمارة ذى القدر، وقَتْله للأمير علاء الدولة، الموالى للسلطة المملوكية، بعد أن رفض تقديم المؤن اللازمة للجيش العثماني، أثناء تقدمه نحو بلاد فارس، مما عاق هَذَا التقدم بعض الوقت. وقلد السلطان سليم إمارة "مرعش" إلى شهسوار أوغلى على بك أخي علاء الدولة الذي كان قد التجأ إلى الدولة العثمانية.

وعدَّ السلطان الغورى هَذَا عملاً عدائيًا صريحًا، موجهًا نحو الدولة المملوكية، وجعله يشعر بتحرج الموقف، وبدأ كل من الجانبين العثماني والمملوكي، يوجه الاتهامات إلى الجانب الآخر، فالعثمانيون اتهموا المماليك بالتعرض إلى قوافل المؤن العثمانية المتجهة نحو الجبهة الصفوية، كما اتهموا السلطان الغورى بتحالفه مع الصفويين، وهَذَا مَا لاَ تؤيده المصادر. والمماليك بدورهم اتهموا العثمانيين بتعرضهم لتجار المماليك، الذين يأتون إلى السلطنة المملوكية بالمماليك الشراكسة، الذين يكونون القوات الخاصة بالسلاطين والأمراء المماليك الكبار.

وزاد في تحرج الموقف، رفض السلطات المملوكية تسليم الأمير قاسم بن أحمد أخي السلطان سليم الأول الذي لجأ إليهم، إلى السلطات العثمانية، وأصبحت الظروف تحتم وقوع الصدام المباشر بين الطرفين، وكان السلطان الغورى يرتاب في نوايا السلطان سليم العدوانية فأعد عدته احترازاً، وخرج الغورى من الريدانية، فمر بقبطيا، ثم غزة، وتقدم بجيوشه إلى بلاد الشام، ثم دخل دمشق في موكب عظيم، وزينت دمشق زينة بالغة، ثم بعد أسبوع سار إلى حمص، فحماة، واحتفل به نائبها جان بردى الغزالى ووصل حلب في 922هـ/ 11 يوليه 1516م. وفي حلب نَبَّه الأمير سيباى، نائب الشام السلطان الغورى، إلى ما يدبره له خاير بك نائب حلب مِنَ الغدر والخيانة، وحرَّضه على قتله والخلاص منه، لتآمره مع أعداء السلطان الغورى، فتردد الغورى، ولم يسمع لهذه النصيحة.

وفي حلب، أرسل له السلطان سليم الأول العثمانى، قاضى عسكره ركن الدين، وأحد أمرائه, يقال له قراجا باشا, وبعض الهدايَا، ولما حضر القاضي والأمير، بين يدى السلطان الغورى شرع يعتبهم في أفعال ابن عثمان، وما يبلغه عنه في حقه، وأَخْذِه إلى بلاد على دولات، وكان رَدّ القاضى وقراجَا، عبارة عن حيلة وخداع، فقد كان ردهم: " نحن فوَّض لنَا أستاذنا الأمر، وقال: " مهمَا اختاره السلطان، افعلوه ولا تشاورونى ". وقد ظهر أنَّ ذلك خدعة فيما بعد، وإمعانًا في الخديعة، عمل السلطان سليم على التواصل مع الغورى، وطلب منه سكراً، وحلوى، فأرسل إليه مَا طلب منْ سكر وحلوى، وخلع الغورى على قُصَّاد ابن عثمان الخلع السنية، وظل كل منهم يخادع الآخر. وأرسل الغوري رسالة إلى السلطان سليم تتضمن أمر الصلح بينهما، كما أرسل إليه قاصدًا هو الأمير كرتباي الأشرفي أحد الأمراء المقدمين،

وصحبته هدية حافلة بنحو عشرة آلاف دينار، ولما وصل الأمير كرتباى عينتاب، بلغه أنَّ ابن عثمان أبى الصلح، وأنه أهان قاصد السلطان الغورى فلما تحقق الأمير كرتباى ذلك، رجع إلى حلب، وأعلم السلطان بما فعله سليم شاه بن عثمان. والتقى الجيشان في سهل مرج دابق شمال حلب، في رجب 922هـ/ 24 أغسطس 1516م، بعد أن فشلت محاولات الصلح بين الطرفين، وأهان كل منهما رسل الطرف الآخر.

وكان النصر بجانب المماليك في البداية، ولكنهم هُزِمَوا في هذه المعركة، وقُتِلَ السلطان الغورى أثناءها. ويعزى انتصار العثمانيين إلى استخدامهم السلاح النارى اليدوى، الذي لم يستخدمه المماليك، وإلى سلاح المدفعية الذي قُدِّرَ عدد وحداته المدفعية بثلاثمائة مدفع، بينما لم يكن لدى المماليك أي وحدة من هذا النوع من السلاح. كما يعزى الانتصار إلى انضباط الجيش العثماني.

توغل العثمانيون جنوبًا يتعقبون فلول المماليك، واستولى السلطان سليم على حلب في 28 أغسطس 1516م، برضى أهلها الذين قاسوا منَ المماليك في السابق، ثم استولى على حمص، وحماة، ووصل إلى دمشق ونزل في القصر الأبلق، حيث خُطِبَ باسمه في الجامع الأموي شوال 922هـ/ 3 أكتوبر 1516م، وسبقهم خطباء المساجد في حلب يوم الجمعة شعبان 922هـ/ 5 سبتمبر 1516م، ولَقَّبُوهُ بلقب "خادم الحرمين الشريفين". ووفد عليه الكثير من أمراء الشام يقدمون فروض الطاعة والولاء، فَأمَّنَهُمَ وَثَبَّتَهَم في أملاكهم, ووزع المال على العلماء والصوفية، وأهل دمشق، وَزَيَّنَ ثَوْبَ المحمل الشريف الذي يرافق قافلة الحج إلى الحجاز في محاولة منه لكسب التأييد الشعبي الذي كان العثمانيون في حاجة إليه، رغم قوتهم العسكرية، لأنَّ الخطر المملوكي في مصر مَا زالَ قائمًا.

ويبدو من استقراء الأحداث أَنَّ السلطان سليماً، حتى ذلك الوقت، لم يكن يعير دخول مصر كبير اهتمام، بعد نجاحه في تحطيم التحالف بين الصفويين والمماليك، واحتلاله بلاد الشام، وحصوله على لقب "خادم الحرمين الشريفين" مما بعث في نفسه الفرح والسرور, وفي كل هَذَا فوائد عسكرية ودينية كثيرة. وكانت الحاميات المملوكية قد انسحبت منَ المدن الشامية، بعد هزيمة "مرج دابق"، فاستسلمت المدن المهمة في فلسطين: كصفد، وطبريه، ونابلس، وخليل الرحمن، وهزم الجيش المملوكي في غزة والرملة، وأدى السلطان سليم الصلاة في المسجد الأقصى في المحرم 923هـ/ 30 ديسمبر 1516م، ثم زار الخليل، وخرج إلى غزة. ولكن السلطان سليماً كان خائفًا مما سيتعرض له جيشه منْ مخاطر أثناء اجتيازه لصَحْرَاءِ سيناء، وبخاصة منْ هجمات البدو، واحتمال استغلال الصفويين اتجاهه إلى مصر، لتهديد المناطق العثمانية المجاورة، لِهَذَا عرض السلطان سليم وهو في دمشق، على طومان باى الذي لُقِّبَ بالملك الأشرف البقاء في حكم مصر شريطة أَنْ يَذْكُرَ اسم السلطان العثماني في الخطبة وعلى السكة ولكن طومان باى رفض عرض التبعية هذا، بتحريض منْ أمراء المماليك.

وإزاء الرفض المملوكي للعرض العثماني، لم يكن أمام السلطان سليم من سبيل سوى التوجه نحو مصر وَعُبُور صحراء سيناء وصحراء الشرقية، وكان المماليك يعتقدون اعتقادًا راسخًا أَنَّ العثمانيين لن يتمكنوا منْ عبور صحراء سيناء. ووصل الجيش العثماني إلى "بركة الحاج" على بُعْد عدة ساعات منَ القاهرة، ثم التقى مع الجيش المملوكي في معركة الريدانية في يوم الخميس صفر 923هـ/ 23 يناير 1517م، وقام العثمانيون بحركة التفاف حول جبل المقطم، ووقعت معركة ضارية في الريدانية بين المماليك والعثمانيين، هزم فيها المماليك بعد قتال

شديد. وتُعَدُّ معركة الريدانية منْ أهم المعارك الحاسمة في تاريخ مصر والشرق، فقد قررت مصير دولة المماليك مع مقاومتهم حتى آخر رمق فيهم، ولجأ السلطان طومان باى، إلى حسن بن مرعى، شيخ عربان البحيرة، فَسَلَّمهُ للعثمانيين، واستقبله السلطان سليم استقبالاً طيباً، وبعد أنْ أَجْرَى معه استجوابًا مطولاً حول كيفية إدارة مصر، ودخلها منَ الخراج، أمَر بشنقه على باب زويلة بالقاهرة، في يوم ربيع الآخر 923هـ/ 13 ابريل 1517م، فكثر عليه الحزن والأسف ولاقى مصيره بشجاعة. وقد قال معاصره (ابن إياس) في نهايته:

لَهْفِي عَلَى سُلْطَانِ مصرَ كَيْف قَدْ
وَلَّى وَزَال كَأَنَّه لَنْ يُذْكَرَا
شنَقَوُهُ ظُلْمًا فوق باب زوَيْلَة
وَلَقَدْ أَذَاقُوهُ الوبَالَ الأكْبَراَ
يَارَب فاعْفُ عَنْ عَظَائِمِ جُرْمِه
واجْعَل بِجَنَّاتِ النَّعِيمِ لَهُ قُرا

وبذلك سيطر العثمانيون على مصر.ومهما يكن موقف الشعب المصري من الاستيلاء العثماني على مصر, ومحاولة السلطان سليم, استمالة الشعب إلي جانبه, عن طريق جمع المعلومات, عن أحوال مصر الزراعية, والإدارية, ومسحه أراضي بعض المديريات, وإحصاء أوقاف الحرمين, وممتلكات المماليك, فَإِنَّ تَصرفُات السلطان والقائمين عَلَى إجْرَاء هَذِه العمليات، وتعسفهم، أَسَاءَت إِلَى ذَلك الحكم الجديد وجعلت الكتاب والشعراء المعاصرين يبكون فقدان مصر لاستقلالها، رغم ضيقهم بما كانت عليه الأحوال، في أواخر عصر الدولة المملوكية فقال ابن إياس:

نَبْكِي عَلَى مصر وسكانَها
قَدْ خربت أركانهَا العامرة
وأصبحت بالذل مَقْهُورة
مِنْ بَعْد مَا كانت هي القاهرة

وذلك لأنهم قد خاب ظنهم فيما كانوا قد عَلَّقُوهُ على العهد الجديد من آمال، نتيجة لما توارد إليهم مِنْ أقوال، حول عَدْلِ السلطان سليم، وَحُسْنِ تصرفه، قبل دخوله مصر. ومع ذلك فَإِنَّ السلطان سليماً، أبقى كثيراً مِنْ مظاهر الإدارة المملوكية، كما أبقى كثيراً من الموظفين المماليك في مناصبهم، واستمر شيخ قبيلة هوارة في إمارة الصعيد إلى984هـ/ 1576م، وأبقى أصحاب الإقطاعات والأوقاف يتمتعون بامتيازاتها، كَمَا عفا عَنِ البقية الباقية مِنَ المماليك، وأصدر أمره بعدم التعرض لهم أو لممتلكاتهم، وباستمرار صرف مرتباتهم كما جرت به العادة ليحتفظ بهم كعنصر هام في إدارة البلاد. وقد كان لذلك آثاره على الحياة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية في مصر خلال الفترات التالية.

ثالثاً: مسار الدخول العثماني في العراق:

سبقت الإشارة إلى النزاع الصفوى – العثمانى، وانتصار السلطان سليم في هذا النزاع في معركة وادى جالديران Jaldiran في شعبان 920هـ/ 23 أغسطس 1514م، وعدم استغلاله لِهَذَا الانتصار لكثير مِنَ الصعوبات، ولم يتمخض هَذَا الانتصار في حقيقة الأمر إلاَّ عن إخضاع شمال العراق في الموصل وديار بكر للحكم العثماني، أما العراق الأوسط والجنوبي فقد ظل في يد دولة فارس، وحتى المناطق التي خضعت للحكم العثماني، فإن الحكم فيها لم يكن مستقراً. هَذَا مَنْ ناحية، ومنْ ناحية أخرى فَإِنَّ النزاع حول منصب حاكم بغداد الذي كان يعرف باسم "الخان" كان دائمًا يؤدى إلى ميل كل منَ الدولتين الصفوية والعثمانية، إلى تأييد فريق منَ الفريقين المتنازعين حول هَذَا المنصب، وقد أرسل فعلاً أحد حكام بغداد، ويدعى ذو الفقار – بعد أن تمكن منَ

الوصول إلى حكم بغداد – إلى السلطان سليمان القانونى يطلب منه قبول تبعيته ومنحه الحماية. وهذا ما دفع الشاه طهماسب, الذي خلف أباه الشاه إسماعيل931هـ/ 1524م، إلى مهاجمة بغداد في936هـ/ 1530م، محاولاً استرجاعهَا إلى حوزته، ولكنه لم يتمكن مِنْ ذلك بسبب دفاع ذي الفقار، إلا أنه تمكن عن طريق الخيانة من استردادها عندما أغرى إخوة ذي الفقار فقتلوه، وَسُلِّمَت مدينة بغداد إلى محمد خان، ليحكمها باسم الشاه الصفوى الفارسي.

وفي تلك الأثناء اتصل الشاه الفارسي بالمجر مِنْ أجل التعاون فيما بينهما ضد السلطان العثماني، العدو المشترك لهما، فأغضب هَذَا التصرف سليمان القانونى وَأَزَّمَ الموقف بين الدولتين. وجاءت حوادث الحدود، الخاصة بقبائل الأكراد، التي كانت تتأرجح في ولائها نحو دولة وأخرى، وبخاصة بَعْدَ أَنْ أعلن خان تفليس الذي كان خاضعا للنفوذ العثماني ولاءه للصفويين، وفشل حكام الولايات العثمانية المجاورة في إرجاعه لحوزة العثمانيين، وكان هذا سببًا في أن تعمل الدولة العثمانية على التدخل بنفسهَا لوضع حد للصراع الفارسى – العثمانى، في العراق، وبخاصة بعد أنْ وصلت إلى السلطان سليمان القانونى مراسلات مِنْ أهل السنة في العراق، يطلبون منه التدخل لإنقاذهم من الحكم الشيعي.

وفي سنة 940هـ/ 1533م، قام السلطان بنفسه، يصحبه الصدر الأعظم إبراهيم باشا، بحملة كبيرة على العراق، تمكنت من الإستيلاء عليه، ودخول بغداد في 24 جمادى الثانية 31 ديسمبر 1534م، وعين سليمان باشا، أحد أمراء الجند واليًا على بغداد، وجعل معه نحو ألفين مِنَ الجنود العثمانية. وبقي السلطان سُليمان ببغداد بضعة شهور، لإراحة قواته، وتنظيم أحوال هذه الولاية، التي كانت تحتاج إلى نوع معين من السياسة، للحساسية الدينية بين الشيعة والسنة، وَلِذَا فَإِنَّهُ قام برحلة في أنحاء العراق، زار خلالها الكثير من أضرحة الشيعة في النجف وكربلاء، وأوقف مقاطعات ذات ريع وفير، للإنفاق مِنْ ريعهَا على المقاصد الدينية، الشيعية والسنية على السواء، وزار العتبات المقدسة في الفرات الأوسط، وبنى سدَّ السليمانية بكربلاء، لحمايته من أخطار الفيضان، ثم زار قبر الإمام على في النجف. وفي الوقت نفسه الذي كان يعمل فيه على إرضاء مشاعر الشيعة، كان يعمل على إرضاء مشاعر السنة، حتى لا يسيء إلى أي طرف من الطرفين. وقبل أَنْ يغادر السلطان سليمان القانوني العراق، أعلن حاكم البصرة العربي راشد بن مغامس شيخ قبائل المنتفق خضوعه للسلطان العثماني، وبعث للسلطان سليمان برضاه مفاتيح قلعة البصرة، فَأُلْحِقَتْ البصرة بالممتلكات العثمانية, وأصبحت إيالة عثمانية تتبع باشوية بغداد. وخضعت معظم المناطق العراقية لنظام الوحدات الإقطاعية للجنود الذين أظهروا الكفاية في الحملة الأخيرة، كما اعترف العثمانيون، بالعصبيات الحاكمة، وبشيوخ العشائر، سواء في مناطق الأكراد أو في المناطق العربية. وَقُسِّمَ العراق خلال العصر العثماني إلى أربع ولايات هي: الموصل، شهرزور، بغداد، البصرة.

والواقع أَنَّ الاستيلاء العثماني على العراق، لم يضع حدًا للصراع العثماني الفارسي، حول العراق، فقد عاد العراق إلى السقوط أكثر من مرة بعد ذلك في يد فارس. كما حدث في عهد الشاه عباس 1623م، وفرض الجيش الصفوي حصارًا قاسياً على بغداد، وقد عانى أهالي بغداد الأمرين مِنْ جراء القحط الشديد والغلاء الفاحش، حتى أكلوا الميتة ولحوم الدواب والكلاب، ولكن العثمانيين تمكنوا من استرداد العراق في عهد السلطان مراد الرابع 1048هـ/ 1638م. وظلت فارس تحاول المرة بعد الأخرى الاستيلاء على

العراق حتى كانت آخر محاولاتها في 1146هـ/ 1733م، في عهد نادر شاه، الذي يُعدُّ عهده، فترة انتقال بين عصر الأسرة الصفوية التي سقطت 1134هـ/ 1722م، وعصر الأسرة القاجارية، ورغم أنَّ نادر شاه، فشل في حملته الأولى، في الاستيلاء على بغداد، بسبب وصول حملة إنقاذ عثمانية إليها بقيادة طوبال عثمان، فإن الحرب تجددت بين الطرفين. واستمرت من 1156-1160هـ/ 1743 - 1747م، حتى وفاة نادر شاه، فعقد صلح بين الجانبين حول الحدود التقليدية مع دخول العراق في نطاق الإمبراطورية العثمانية، وبذلك انتهى الصراع الفارسي - العثماني حول العراق.

أ. د. عبد الرحيم عبد الرحمن

جامعة الكويت

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر العربية والمعربة:

- ابن إياس، محمد بن أحمد، " بدائع الزهور في وقائع الدهور " ، جـ 5، القاهرة 1960م.
- الأنصارى الحنفى، أحمد بن محمد بن عمر، "حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران"، تحقيق: عبد العزيز فياض حرفوش، دار النفائس، بيروت، 2000.
- جلبى، أوليا، "سياحتنامة مصر"، ترجمة: محمد على عونى، تحقيق : عبدالوهاب عزام ، تقديم ومراجعة: أحمد فؤاد متولى ، الهيئة القومية لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2003.
- النهروالى، قطب الدين محمد بن أحمد، " أخبار مكة المشرفة "، جـ 3، بيروت، (د . ت).

" البرق اليماني في الفتح العثماني "، دار اليمامة، الرياض، 1967.

ثانياً : المراجع العربية والمعربة:

- أنيس، محمد أحمد، "الشرق العربي الحديث"، النهضة العربية، القاهرة، 1967.
- أوزتونا, يلماز، " تاريخ الدولة العثمانية"، ترجمة: عدنان محمود سليمان، مراجعة: محمود الأنصارى، المجلد الأول، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، استانبول، 1988.
- برجاوى، سعيد أحمد، "الامبراطورية العثمانية تاريخها السياسى والعسكرى"، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1993.
- بيات، فاضل، "دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية"، دار المدى الإسلامي، بيروت، 2002.
- الجميل، سيار، "العثمانيون وتكوين العرب الحديث"، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1989.
- حليم، إبراهيم: "التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية "، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988.
- الخولى، أحمد، "الدولة الصفوية تاريخها السياسي والاجتماعي علاقاتها بالعثمانيين"، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1981.
- الدقن، السيد محمد، "دراسات في تاريخ الدولة العثمانية"، القاهرة، (د . ت).
- "الدولة العثمانية تاريخ وحضارة "، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلى، نقله إلى العربية: صالح سعداوى، استانبول، 1999.
- رافق، عبدالكريم، "العرب والعثمانيون"، دمشق، 1974.
- سليم، محمود رزق، "الأشرف قانصوه الغورى"، سلسلة أعلام العرب، رقم (52)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مكتبة مصر، القاهرة، (د .ت).
- الصباغ، ليلى، "تاريخ العرب الحديث والمعاصر"، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1982.
- طقوش، محمد سهيل، "تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام"، دار النفائس، بيروت، 1997.
- عاشور، سعيد عبدالفتاح، "الأيوبيون والمماليك في مصر والشام"، دار النهضة العربية، بيروت، 1990م.
- "العصر المماليكي في مصر وبلاد الشام"، ط 2، النهضة العربية ، القاهرة، 1976.
- عبد الرحيم، عبد الرحيم عبدالرحمن: "الريف المصري في القرن الثامن عشر"، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، 1974.

- فريد، محمد، " تاريخ الدولــة العليــة العثمانيــة"، تحقيق: الدكتور إحسان حقي، دار النفائس، بيـــروت 1983.

- فهمى، عبدالسلام عبدالعزيز، "السلطان محمد فاتح القسطنطينية، وقاهر الروم"، بيروت، 1975.

- مصطفى، أحمد عبدالرحيم، " في أصــول التــاريخ العثماني"، دار الشروق، القاهرة، 1986.

- النبهانى الطائى، الشيخ محمد بن الشيخ خليفة بن حمد بن موسى، "التحفة النبهانية في تاريخ الجزيـــرة العربية"، الطبعة الأولى، دار إحياء العلوم، بيـــروت؛ المكتبة الوطنية، البحرين، بيروت، 1986.

- نصيف، حـــسين بـــن محمـــد، "ماضـــي الحجـــاز وحاضره"، القاهرة، 1349هـــ .

- نوار، عبدالعزيز سليمان، "تاريخ العراق الحديث"، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968.

ثالثاً : المراجع الأجنبية :

- **Armajani** Yahya & **Ricks** Thomas M., "Middle East Past and Present", second edition, prentice N.J. 1986.

- **Bausani,** Alessandro: "The Persians From the earliest days to the twentieth century", Translated from Italian by Donne, J.B., Elek books limited, London 1971.

- **Davison,** Roderic H.: "Turkey Ashort History", second edition, the Eothen press, Huntingdon cambs, 1988.

- **Douwes,** Dick: "The Ottomans in Syria, A History of justice and Oppression", I.B.Tauris publishers, London. New York, 2000.

- **Howard,** Douglas A.: "The History of Turkey", Green Wood Press, London, 2001.

- **Inalcik,** Halil: "The Ottoman Empire the Classical age 1300-1600", Weldenfeld and Nicoloson, London, 1973.

- **Itzkowitz,** Norman: "Ottoman Empire and Islamic tradition", the University of Chicago Press, Chicago and London, 1972.

- **Jackson,** Peter (edit.): "The Cambridge history of Iran", vol.6. "The Timurid and Safavid Periods", Cambridge University Press, Cambridge, 1986.

- **Kin Ross,** Lord,: "The Ottoman centuries The rise and fall of the Turkish Empire", New York, 1977.

- **Lane-Poole**, Stanley: "Turkey",Darf Publishers Limited, London, 1986.

- **Mahmud,** sayyid Fayyaz: "A short history of Islam", London, 1972.

- **Max Kortpeter**, (C.): "Ottoman imperialism during the Reformation", Amsterdam, 1978.

- **Mc Carthy,** Justin: "The Ottoman Turks An introductory history to 1923", Longman, London and New York, 1997.

- **Murphey,** Rhoads: "Ottoman warfare 1500-1700", UCL Press, United Kingdom, 1999.

- **Perty,** Carl F.: "The Cambridge history of Egypt. Volume one Islamic Egypt, 640-1517", Cambridge university Press, Cambridge, 1998.

- **Shaw,** (S.J.): "History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol.1", London and New York, Melbourne, 1978.

- **Winter,** Micheal: "The Re-emergence of Mamluks following the Ottoman conquest", In "The mamluks in Egypt politics and society", Cambridge University Press, Cambridge, 1998.

- **Ziadeh,** Nicola A.: "Syria and Lebanon", Beirut, 1965.



مسار الدخول العثماني الى بلاد الشام ومصر



مسار الدخول العثماني الى العراق

الدخول العثماني إلى أقاليم الوطن العربي
3- الحجاز، اليمن، الخليج

أولاً: تمهيد:

يعدُّ إقليم الحجاز أول أقاليم الجزيرة العربية الذي دخل تحت سيطرة السلطنة العثمانية، وكان دخوله في تلك الحوزة دخولا سلميا طوعيا. ويرجع هذا إلى أن الحجاز كان يتبع مصر منذ عدة قرون، لأن مصر كانت تتخذ الحجاز خط دفاع جنوبي لها، ولأنها كانت مركز تجمع حجاج المغرب ووسط أفريقيا، كما كان في مصر أوقاف عدة لفقراء مكة والمدينة، ويعتمد الحجاز على موسم الحج أساسا لفقر موارده. وكانت السلطة الفعلية المباشرة في الحجاز هي لأشراف مكة الذين يحكمون باسم السلطان في مصر، وكان الأشراف يختارون أحد أبناء الأسر الكبيرة منهم ثم يطلبون من سلطان مصر تثبيته. وكان على هذا الشريف أن يعمل على تأمين قوافل الحج الوافدة إلى الحجاز مثل قوافل الشام ومصر واليمن والعراق.

ويرجع دخول الحجاز تحت السيطرة العثمانية إلى تغير أوضاع الشرق العربي كله نتيجة الحرب التي دارت بين السلطنتين العثمانية والمملوكية والتي انهزمت فيها السلطنة الأخيرة وورثت بعدها السلطنة العثمانية كل مخلفات السلطنة المملوكية ومسؤولياتها في منطقة الشرق العربي.

وكانت السلطنة المملوكية تحكم مصر والشام والحجاز، أما السلطنة العثمانية فكانت تحكم الأناضول وأجزاء من شرق البلقان، وكان اتجاه فتوحاتها ناحية الغرب الأناضولي – البلقاني. أما في عهد السلطان سليم الأول 1512-1520 م فقد تغير هذا الاتجاه إلى الشرق نتيجة تعرض شرق الأناضول لتسلل المذهب الصفوي الشيعي الذي ينسب إلى الشيخ صفي الدين الأردبيلي (أردبيل من أقاليم أذربيجان). وأنشأ حركة دينية صوفية أخذت تنتشر في أنحاء فارس على يد أبنائه حتى تحولت إلى حركة دينية سياسية في عهد اسماعيل الصفوي الذي واصل نشر دعوته حتى دخل تبريز واتخذها عاصمة له في 902هـ/ 1502م. وكان مجال توسع اسماعيل الصفوي غربا في شرق الأناضول والعراق الذي تكثر به المزارات الشيعية مثل النجف وكربلاء.

وهكذا كان لا بد من صدام بين الدولتين العثمانية والفارسية، فتوجه السلطان سليم إلى شرق الأناضول حيث قضى على التكتلات الشيعية، ثم اتجه إلى فارس واستولى على تبريز عاصمة اسماعيل الصفوي 920هـ/ 1514م الذي فر إلى داخل بلاده. واكتفى السلطان سليم بهذا التوسع وعاد إلى بلاده تحت ضغوط متعددة.

وكانت تلك الحرب مثار التوتر بين السلطنة العثمانية والسلطنة المملوكية, ومهما كانت الأسباب التي أدت إلى توتر العلاقات بين السلطنتين، فقد تجهز الطرفان واستعدا للحرب. وقد وقعت المعركة الأولى في مرج دابق شمال حلب في أغسطس رجب 922هـ/ 1516م وهزم السلطان الغوري الذي مات في المعركة وتقدم السلطان سليم عندئذ إلى دمشق بعد أن أقبل عليه أمراء الشام يعلنون الطاعة والولاء. وقد أرسل بعد دخوله دمشق دون حرب رسالة إلى السلطان طوماي باي نائب الغوري في مصر يعرض عليه بقاءه في الحكم تحت السيطرة العثمانية، فرفض طومان باي هذا العرض واستعد للمواجهة، وفوجئ

بالعثمانيين عند الريدانية (العباسية حاليا) حول القاهرة، فوقعت المعركة التي هزم فيها طومان باي، وفر إلى جهة الدلتا ، لكن سلمه أحد مشايخ البحيرة إلى السلطان سليم، الذي أمر بشنقه بعد عدة أيام.

ويقال إن سليماً قد أبقاه تلك الأيام لميله إلى استخدامه، أو ليفهم منه كيف كانت تدار مصر وما هي مسئوليتها في البحر الأحمر. وقد أمر سليم بالعفو العام عن المماليك بعد ذلك, كما قضى عدة أشهر في مصر ذهب خلالها إلى الاسكندرية وقابل هناك القنصل البندقي وعقد معه معاهدة، اعترف فيها باستمرار قيام التجارة كما كانت من قبل.

ويمكن القول إن اتجاه العثمانيين إلى الشرق لم يكن أمراً عفوياً، أو لأن التوسعات العثمانية قد وصلت إلى حالة التشبع في أوربا، (عاد السلطان سليمان القانوني 926هـ-974هـ/ 1520 - 1566م ابن سليم وخليفته إلى أوربا ثانية)، بل يمكن القول إن أوضاع الشرق حينذاك هي التي أجبرت السلطان سليماً إلى تغيير اتجاه توسع السلطنة مؤقتا وجعلتها تتجه شرقا وليس غربا كما حدث طوال قرونها السابقة.

وبعد ضم مصر أرسل الشريف بركات شريف مكة ابنه أبا نمى إلى مصر حاملا مفاتيح مكة ليعترف بالولاء للسلطان العثماني، الذي سعد بهذه الخطوة ولأنه ضم إلى ألقابه لقبا جديدا هو حامي الحرمين الشريفين. ويبدو أن العثمانيين كانوا يطمعون في هذا اللقب لكسب مزيد من الشرف والسمعة في العالم الإسلامي، كما يبدو أنهم كانوا في تسابق مع الصفويين إذ ربما كانت خطوتهم التالية بعد أن دخل اسماعيل الصفوي بغداد عام 914هـ/ 1508م هي الوصول إلى الحجاز.

وقد اعترف العثمانيون بوضع الحجاز الخاص وبالحقوق الموروثة للأسر الهاشمية، فلم يتدخلوا في البناء الداخلي والإدارة في الحجاز، ولم يتعرضوا لأي تغيرات جوهرية، كما لم يمسوا العادات والتقاليد القديمة. واكتفى العثمانيون بحراسة الشواطيء البحرية وجعلوا مقرهم في جدة.

ثانياً: التهديد البرتغالي لسواحل الجزيرة العربية:

وقد أصبح الخطر البرتغالي من أكبر مسؤوليات العثمانيين بعد دخولهم مصر، فقد ورثوا التركة التي خلّفها لهم المماليك. فعليهم صد ذلك الخطر عن الحرمين الشريفين بعد أن هدد البرتغاليون بمهاجمتهما وتخريبهما، وعليهم الاهتمام بالجانب الاقتصادي الذي انهار نتيجة تحويل البرتغاليين لطرق التجارة العالمية بعيدا عن الشرق العربي.

ووصف أحد الأوربيين (شارل ديل) الانهيار الاقتصادي بقوله: "إن سفن القافلة البحرية لحكومة البندقية وهي تتألف من ثمانٍ إلى ثلاث عشرة سفينة كانت تأتي إلى مصر مرتين كل عام، وهذا عدا سفن الأهالي التجارية التي كانت ترد إلى الاسكندرية طوال العام، كانت جميعها تعود محملة بالتوابل، ولكن بعد اكتشاف الطريق البحري أصبحت القافلة الرسمية لا تزيد عن ثلاث سفن ولا تشاهد في ثغور مصر إلا مرة كل عامين، وأصبح مجيء سفن التجار نادرا، ذلك لأن البنادقة أصبحوا لا يجدون ما يحملونه من التوابل".

وإزاء ذلك الانهيار الاقتصادي أيضا في اليمن، اضطر السلطان عامر بن عبد الوهاب - آخر سلاطين الدولة الطاهرية التي عاصرت تلك الأحداث - إلى أن يمدّ يده إلى أراضي الوقف لقلة موارده التي كان يجنيها من جمرك مدينة عدن كما روى مؤرخه الشخصي عبد الرحمن بن الديبع: "ولم يكن في الملك

الظافر (عامر) خصلة تذم سوى تعرضه للوقف ومعارضة الفقهاء فيه".

ومنذ الرحلة الأولى بقيادة فاسكو دجاما التي وصلت إلى الهند عام 904هـ/ 1498م. تشجع الملك البرتغالي على تعيين نائب له في كوشن - جنوب غرب الهند - ليعمل على زيادة السيطرة على تجارة الهند، وعلى محاربة التجارة العربية والإسلامية في المحيط الهندي والقضاء عليها، واحتكار تجارة الشرق كلما أمكن ذلك، وكان دا الميدا أول نائب للملك في الهند في 911هـ/ 1505م، أما النائب الثاني فهو دا البوكيرك 915-921هـ/ 1509 - 1515م.

وقد تطورت أغراض البرتغاليين من وراء الكشوف البحرية من مجرد الرغبة في كشف الطريق البحري إلى الهند لتحقيق بعض المكاسب الاقتصادية إلى الرغبة في احتكار التجارة الشرقية والسيطرة على مصادرها الأصلية بل وإلى إقامة أول حكومة استعمارية أوربية في الشرق.

وقد عمل البرتغاليون منذ رحلتهم الأولى إلى استعمال العنف ضد السفن العربية والإسلامية في مياه المحيط الهندي، فكانوا يهاجمون السفن ويعملون على إحراقها وإغراقها بعد مصادرة ما تحمله من بضائع وأسر ركابها وخاصة الشباب لاستخدامهم في التجديف في سفنهم ثم إلقائهم في البحر عند وفاتهم.

وقد بلغت تلك الأعمال ذروتها عند وصول دا البوكيرك إلى مياه المحيط الهندي في 912هـ/ 1506م وتكليفه بالاستيلاء على جزيرة سوقطرة وبناء حصن بها واتخاذها قاعدة بحرية لمهاجمة السفن المعادية التي تجوب مياه المحيط الهندي. وخرج البوكيرك من سوقطرة على رأس ثلاث سفن فقط لاستطلاع طبيعة المنطقة ومنافذها البحرية، وقد عاد بفكرة جديدة، وهي أن يبدأ بالتوجه إلى مدخل الخليج العربي وجزيرة هرمز، على أن يؤجل احتلال عدن أو الوصول إلى جدة وقصفها بالمدافع إلى مرحلة أخرى.

وقد استفاد البوكيرك أثناء اقامته في مياه البحر العربي بين 912-915هـ/ 1506- 1509م، فهو من ناحية تعرف على تلك المنطقة وعرف المنافذ البحرية فيها، ومن ناحية أخرى أظهر أمام أهالي المنطقة كل ضروب البطش والقسوة مما أثار الخوف والرعب من قوة البرتغالين المعتمدة على قوة سفنهم المزودة بالمدافع، وعلى حداثة أسلحة جنودهم.

وتوجه عندئذ إلى الساحل العماني الذي كان يقع تحت نفوذ مملكة هرمز حيث استسلمت له قرية "قَلَهَاتْ" الساحلية بعد أن عرفت ما فعله البرتغاليون في القرى الساحلية الافريقية من ذبح للأهالي وحرق للقرى. ومر البوكيرك بالميناء العماني الثاني وهي "قَريَاتْ"، فوجد أن الأهالي قد حصنوها بالحجارة والصخور من جانب البحر، وخلف هذه الحصون جمع من الرجال والمدافع. وقد أمر البوكيرك عندئذ برمي المدينة بمدافع السفن ثم نزل إليها وأمر بأعمال القتل والنهب، ورفع العلم البرتغالي على مسجد المدينة بعد أن كاد يحطم مآذن المساجد كلها، ونقلت جميع المنهوبات إلى السفن ثم أمر بإحراق المدينة واحراق جميع السفن التي في الميناء.

وواصل البوكيرك سيره إلى مَسْقَط (لم تكن حينذاك عاصمة عُمان بل كانت صُحار)، وكادت مسقط أن تعترف بالسيادة البرتغالية بالشروط التي فرضها البوكيرك، وهي أن تدفع له ما كانت تدفعه لهرمز، وأن تمد القاعدة البحرية المزمع اقامتها بالماء والطعام. غير أنه عشية توقيع المعاهدة وصل إلى مسقط أحد زعماء بني جابر حكام المنطقة الداخلية واتفق مع حاكم المدينة على المقاومة ولم تنجح، وأشعل البوكيرك الحريق في مسقط وأباد أغلب

سكانها من الرجال والنساء والأطفال ثم أقام بها حامية حولها خوفا من الهجوم المضاد من الجبال المحيطة بها وقبض على حاكمها.

وتوجه بعد ذلك إلى صُحار وقد وصلتها كل أنباء النهب والتخريب والقتل والتعذيب الذي حدث في مسقط. ورغم أنه وجدها محصنة إلا أن حاكمها آثر الاستسلام وابقاء حامية برتغالية في المدينة على أن يقوم الحاكم بكافة نفقاتها.

واتجه البوكيرك عندئذ إلى خورفكان التي قاومت حتى وصل القتال داخل المدينة بالسلاح الأبيض، وبعد أن انسحب المدافعون إلى الجبال قرر البوكيرك نقل كل ما في المدينة من الغنائم إلى سفنه من ماء وطعام وذهب وأمر بانسحاب الجنود إلى السفن بعد أن أحرق المدينة.

وخرج بعدئذ إلى جزيرة هرمز ومعه الأسرى الأدلاء الذين كان يقودهم من مدينة إلى أخرى بعد أن يقطع أنوفهم وآذانهم ليكونوا عبرة لغيرهم. وعندما وصل البرتغاليون إلى الجزيرة وجد أنها محصنة وحولها حشد من السفن الكبيرة والصغيرة. وبعد أن بدأ التذمر يظهر بين ضباط الحملة، وافق البوكيرك مبدئياً على أن يرسل لملك هرمز وفدا يخبره بضرورة الخضوع لسيادة الملك البرتغالي، ويخيره بين الحرب والسلام. وقد أثار غيظ البوكيرك رد ملك هرمز وقرر اللجوء إلى الحرب فأطلقت النار على المنازل القريبة من الساحل. واضطرت الجزيرة إلى الاستسلام وعقد الصلح في جمادى الأولى 913هـ/ سبتمبر/1507م، فاشترط البوكيرك أن تدفع الجزيرة اتاوة سنوية وأن تفتح ميناءها أمام التجارة البرتغالية دون أن تدفع رسوما جمركية.

وفي أثناء إقامة البرتغاليين في الجزيرة جاء مندوب ملك فارس لاستلام الاتاوة من هرمز، فرد عليه البوكيرك أن الجزيرة أصبحت ملكا لملك البرتغال وأنه سيرسل مدافعه إلى فارس بدلا من النقود. وقد عرف البوكيرك بأن جزيرة القسم القريبة من هرمز بها آبار مياه، فأمر بعض قادته بمهاجمتها، إلا أن قادة السفن البرتغالية المتذمرين توجهوا إلى الهند بدلاً من التوجه إلى جزيرة القسم. وعندما وصل البوكيرك إلى صُحار في طريق عودته من هرمز علم أن السفينة الموجودة فيها قد فرت إلى الهند، فواصل سيره إلى سوقطرة ولم يكن معه إلا سفينتان. وهناك أعاد تنظيم قواته بعد أن استدعى نجدة من ملندي على الشاطيء الافريقي. وعند اقترابه من هرمز شعر بأن هناك أسطولاً فارسياً جاء لنجدتها فكمن له في جزيرة قسم وقام بتحطيمه. وعندما علم شاه فارس بذلك، عرض على البوكيرك الصلح والتنازل له عن هرمز مقابل معاونته ضد العثمانيين، لكن البوكيرك كان قد غادر هرمز متجهاً إلى الهندي.

ووصل البوكيرك إلى كنانور مقر دالميدا نائب الملك في الهند، فأرسل إليه سكرتيره يحمل له أمر الملك بأنه تولى أمر الهند وأن عليه أن يغادرها. فرد دالميدا على ذلك بأنه لن يغادر الهند لسببين: أولهما هو إعداد حملة للانتقام لابنه الذي قتل في معركة شيول أمام القائد المملوكي حسين الكردي، والسبب الثاني أنه أرسل تقريرا إلى الملك يبلغه فيها بالمخالفات التي قام بها البوكيرك في المحيط الهند.

وتوضح مرحلة البوكيرك الأولى في مياه المحيط الهندي سياسة البرتغاليين في الشرق بوجه عام. أما المرحلة الثانية له وهي التي بدأت من 915-921هـ/ 1509م إلى 1515م، فقد تميزت بالرغبة الإيجابية في وأد التجارة العربية وفي التحالف مع الحبشة. وكانت المنطقة العربية قد شعرت بالتغيرات الاقتصادية التي أصابتها منذ فجر القرن السادس عشر. وكان سلطان الطاهريين عامر بن عبد الوهاب في اليمن قد قام بتجهيز حملة بحرية

في سنة 913هـ/ 1507م لمواجهة البرتغاليين في المحيط الهندي لكنها كانت حملة ضعيفة تنمُّ عن عدم إدراكه لحقيقة قوة الغازي الجديد الذي جاء إلى الشرق. فقد أعد السلطان أربع عشرة سفينة بها ستمائة جندي بالإضافة إلى بعض العلماء وطلاب العلم، ولم يعلم عن الحملة شيء بعد ذلك.

وحاول السلطان الغوري قدر طاقته أن يواجه هذا التحول وساندته البندقية التي أرسلت إليه الوفود لحثه على محاربة البرتغاليين. وقد تأخر إعداد الأسطول لافتقار مصر إلى الأخشاب اللازمة لبناء السفن ورغم مساعدة البندقية في بنائه فلم يصل إلى ديو الميناء الرئيسي عند أقصى الشمال الغربي للهند إلا في أواخر عام 915هـ/ 1508م. وقد نجح هذا الأسطول في البداية ولكنه هزم أمام ديو مما اضطره إلى العودة إلى مصر، التي بدأت بدورها في إعداد اسطول جديد لمواجهة البرتغاليين. وقد طلب الغوري من العثمانيين مده بالأخشاب والمعدات اللازمة لبناء اسطول جديد، لكن فرسان القديس يوحنا الذين كانوا في جزيرة رودس هاجموا هذا المدد ونهبوه، فعاد السلطان بيازيد الثاني 886-918هـ/ 1481-1512م بمده بما يلزم، كما وافق على خروج بعض العثمانيين المتطوعين للاشتراك في هذه الحملة. ووصل الأسطول أواخر 921هـ/ 1515م إلى جزيرة كمران وكان المماليك قد رأوا حماية البحر الأحمر قبل خروجهم إلى المحيط الهندي.

حدث هذا مع بداية المرحلة الثانية من خطة البوكيرك بعد توليه نائبا للملك في كوشن وتمثلت تلك المرحلة في عدة خطوات، أولها أنه نقل مقر نيابته من كوشن جنوب الساحل الغربي للهند إلى جوا (كوا) في وسطه كي يحكم سيطرته على الساحل الغربي للهند (ملبار) كله، كما اهتم بتحصين موقعه في ديو. وفي الوقت نفسه أرسل حملة قوية إلى ملقا 917هـ/ 1511م عند رأس شبه جزيرة الملايو ليقضي على التجارة العربية والإسلامية هناك. ورمى البوكيرك من وراء هذا محاصرة المنطقة العربية اقتصاديا قبل أن يقضي عليها عسكريا وسياسيا، ولم يبق أمامه بعدئذ إلا إحكام سيطرته على جزيرة هرمز لغلق الخليج، والاستيلاء على عدن ليسد منفذ البحر الأحمر أمام أية قوى معادية تأتيه من هذا البحر.

وجهز البوكيرك حملة كبيرة وتوجه إلى عدن في أول مارس 919هـ/ 1513م واستولى على ما في السفن الراسية في الميناء وحطمها. ولم تقم أية أعمال دفاعية عن الميناء، وقد اطمأن البوكيرك إلى هذا الهدوء فأنزل بعض جنوده إلى الساحل حيث جرت معركة شديدة حول أسوارها استبسل الأهالي فيها للدفاع عن مدينتهم. وتوجه البوكيرك بعد ذلك إلى داخل البحر الأحمر لأول مرة في تاريخ البرتغاليين، ومر بالموانيء اليمنية فأحرق ما فيها من سفن واستولى على ما فيها من غنائم، وعندما وصل إلى جزيرة كمران خرب ما فيها من آبار حتى لا يستفيد أحد منها، ثم أسرع إلى الشمال في اتجاه جدة لكن الرياح لم تساعده للوصول إليها فعاد إلى كمران ومكث فيها أكثر من شهرين، استطاع خلالها مهاجمة زيلع وحرق السفن في مينائها. وأعد البوكيرك مرة أخرى حملة بحرية كبيرة للتوجه إلى عدن مكونة من سبعٍ وعشرين سفينة لكنه لم يبلغها عندما سمع بقيام الثورة في هرمز فعاد إليها وأخمدها، وأخيراً شعر أن المرض قد اشتد به فعاد إلى جوا في الهند حيث توفي فور وصوله إليها في ذي الحجة 1516هـ/ ديسمبر 1515م.

وقام خليفته لوبوسوريز بحملة كبيرة متوجها إلى جدة وهاجمها لكنه ردَّ عنها. وتوالت هجمات البرتغاليين داخل البحر الأحمر لكن لم يكن هدفهم جدة بل توجهوا إلى مصوع لإعادة مبعوثهم

إلى نجاشي الحبشة،ونجحوا في إعادة ذلك المبعوث في 1526م.

وكان على العثمانيين عند دخولهم مصر في المحرم 923هـ/ يناير 1517م أن يرثوا هذه التركة البحرية الضخمة وهي مواجهة البرتغاليين الذين وصلوا إلى جدة وهاجموها بحرا بعد أن هاجموا عدن، كما خربوا الموانى العمانية على طول الساحل الجنوبي الشرقي للجزيرة العربية واستولوا على جزيرة هرمز وتحكموا في مدخل الخليج العربي.

وكان عليهم أيضاً مواجهة التركة المملوكية البرية التي كانت تنتظرهم في اليمن. وكانت السلطات المملوكية قد بدأت اهتماماً كبيراً بالقضية الاقتصادية لكن نظراً لظروفها الداخلية والخارجية لم تستطع أن تفعل شيئاً سوى تحصين جدة من ناحية، والوصول إلى السواحل اليمنية من جهة أخرى. وقد اهتم السلطان سليم أثناء وجوده بمصر بقضية البرتغاليين فأمر ببناء أسطول بحري في السويس. وبعد عودته إلى استانبول أمر ببناء أسطول بحري كبير من مائة وخمسين سفينة للاستيلاء على جزيرة رودس شرق البحر المتوسط، لكنه توفي قبل أن يتم بناء هذين الأسطولين.

ثالثاً: دخول العثمانيين إلى اليمن:

وتأخر دخول العثمانيين لليمن عدة سنوات بعد دخولهم مصر، رغم أن القوة المملوكية التي بقيت في اليمن قد اعترفت بالسيادة الاسمية للعثمانيين عندما بلغها خبر سقوط سلطنتهم في مصر. وكأن هؤلاء المماليك قد اضطروا للانسحاب من صنعاء إلى زبيد وما حولها واستقروا فيها تحت ضغط قوة جديدة (قوة الإمام شرف الدين). وانقسم المماليك فيما بينهم إلى شيع وأحزاب حسب أصولهم العرقية. وكانوا يخشون أن ينالهم القتل الذي حدث في مصر على يد السلطان سليم قبل أن يصدر أمر العفو العام عنهم.

وقد رفضوا دخول أمير جدة العثماني إلى زبيد، فعاد إلى جدة ربما لميله إلى السلم أو لسماعه بخبر وصول حملة برتغالية جديدة إلى باب المندب. وقد ثارت المنازعات بين الحزبين المملوكي والعثماني (الرومي) بعض الوقت قبل أن يستقر الأمر عام 945هـ/ 1538م.

ولم تكن تلك المنازعات هي السبب الوحيد في تأخير إخضاع اليمن للسيطرة العثمانية الفعلية، بل كان تعدد الجبهات أمام العثمانيين هو السبب الحقيقي. ففي المدة من 923-945هـ/ 1517 - 1538م، كان أمام العثمانيين ثلاث جبهات: جبهة أوربية في الشمال وفي البحر المتوسط، وجبهة صفوية في الشرق، وجبهة البرتغاليين في الجنوب.

وكان السلطان سليمان القانوني 926هـ-974هـ/ 1520- 1566م قد طلب من واليه في مصر سليمان الخادم أن يعد أسطولا كبيرا في السويس ثم عاد فأمره أن يقابله في العراق ومعه بعض الجند ويحمل معه خزانة مصر. وقد تم انتصار سليمان القانوني في بغداد، وعاد سليمان الخادم إلى ولايته في مصر ليكمل إعداد الأسطول وتجهيز الحملة. وخرج سليمان الخادم بحملته من السويس في محرم 945هـ/ يونية 1538م وسيطر على سواحل البحر الأحمر قبل التوجه إلى الهند. وأرسل رسوله مقدما إلى سلطاني عدن والشحر بالخلع والهدايا وبالغرض من الحملة. وقد تردد سلطان عدن الطاهري في الرد على رسالته فكان مصيره القتل عندما وصل الخادم إلى هناك، أما سلطان الشحر بدر الطويرق الكثيري فقد أعلن خضوعه للسيطرة العثمانية. غير أن تلك الحملة لم تنجح في تحقيق مهمتها أمام شبه جزيرة ديو لعوامل شتى، وعاد الخادم إلى الشحر ومنها إلى زبيد حيث دعا أميرها إلى مقابلته فكان مصيره القتل أيضاً.

ورغم هزيمة سليمان الخادم في الهند فقد استطاع أن يحصن موانئ البحر الأحمر حتى عدن جنوبا، وتحول هذا البحر إلى بحيرة إسلامية، وأغلق البحر الأحمر أمام أية قوة أوربية ومن هنا بدأ ميناء المخا في الازدهار، بينما تحول ميناء عدن إلى قاعدة بحرية. وهكذا تم ضمّ السواحل اليمنية على يد العثمانيين، أما في داخل اليمن فقد تطورت الأحداث بشكلٍ آخر.

وكانت الخريطة السياسية في اليمن قد تغيرت قبل وصول سليمان الخادم إلى السواحل اليمنية أي في الفترة من 923هـ-945هـ/ 1517 - 1538م. فقد انتهز الإمام شرف الدين الذي كان يقيم في حجة، فرصة مقتل السلطان عامر بن عبد الوهاب، وعمل على توسيع نفوذه في المنطقة الشمالية حتى دخل صنعاء، وأجبر المماليك على الانسحاب منها إلى زبيد. وبدأ ابنه الأكبر المطهر يوسع من ممتلكاته جنوبا حتى وصلت جيوشه إلى زبيد إلا أنها لم تتمكن من دخولها ، كما تقدمت إلى عدن وفشلت في الاستيلاء عليها أيضاً. ورغم أن الأسرة الطاهرية قد تنازعت فيما بينها حول الزعامة والحكم، إلا أنها صمدت أمام ضربات المماليك وقوات المطهر حوالي عشرين عاما، ولم يبق لهم إلا عدن تحت سيطرة عامر بن داود الطاهري الذي لقي حتفه على يد سليمان الخادم .

واستقر المماليك في زبيد وما حولها، وكانت سيطرتهم تمتد أحيانا إلى تعز وأحيانا تنكمش ،كما استمرت المنافسات فيما بينهم حول الحكم والزعامة اعتمادا على الأصول العرقية، واستمر موقفهم المعارض للسيطرة العثمانية المباشرة حتى جاء سليمان الخادم إلى السواحل اليمنية عقب عودته من الهند فقضى على آخر حكامهم.

وكان من الصعب أن تستقر الأمور في اليمن بعد سيطرة الخادم على السواحل اليمنية فقط، وبعد أن رفض الإمام شرف الدين المسيطر على داخل اليمن قبول الطاعة للعثمانيين، أصبح لزاما أن تنفرد إحدى السلطتين بالسيطرة على كافة أنحاء اليمن، إذ أن الساحل والداخل إقليمان متكاملان في وطن واحد.

وإزاء هذا أرسل السلطان سليمان القانوني حملة كبيرة بقيادة أويس باشا 953-954هـ/ 1546-1547م لإخضاع الإمام شرف الدين لسيطرته. وتقدمت الحملة إلى ذمار حيث قتل قائدها على يد أحد بقايا المماليك في اليمن. واستطاع الأمير ازدمر أن يوحد صفوف العثمانيين ثانية، وقادهم إلى صنعاء، خوفاً من تفرقهم وقد أصبحوا في وسط الهضبة اليمنية. وكانت أسرة الإمام شرف الدين قد تفككت نتيجة تمرد ابنه الأكبر مطهر عليه، لأن الإمام جعل ولاية العهد لابنه الأصغر بحجة أنه الأكثر علما. وقد أسرعت تلك الأسرة إلى الترابط ثانية بعد أن تنازل الأمام للمطهر عن قيادة الجيش وأعطى له الصلاحيات اللازمة.

وتقدم ازدمر باشا 956-962هـ/ 1549-1554 م عندئذ إلى ثلا حيث تحصن المطهر، ولجأ الإمام شرف الدين إلى كوكبان وهو الحصن المقابل لثلا. وقد استمر حصار ثلا سبعة أشهر، فأرسل ازدمر باقي جيشه إلى صعدة وباقي المناطق الشمالية حيث تمكن من إخضاعها للسيطرة العثمانية، وبعد ذلك الحصار الطويل اضطر ازدمر باشا لعقد الصلح مع المطهر، على أن يعترف بدخوله في طاعة العثمانيين وأن تكون السكة والخطبة باسم السلطان العثماني، وفي مقابل ذلك احتفظ المطهر بممتلكاته الخاصة باستثناء حصن الطويلة الذي يقع على حدود ممتلكاته الجنوبية.

وكان ازدمر باشا مترددا في الواقع في عقد هذا الصلح لولا وصول مصطفى باشا النشار مددا لازدمر باشا عندما طالت الحرب، وكان يدعي أنه جاء إلى اليمن لتهدئة الأوضاع وإقرار الأمن، أما ازدمر فكان يرى أن الصلح سيؤدي حتما إلى وجود حكومتين في داخل اليمن. وكانت النظم العثمانية تقبل وجود حكام محليين داخل إمبراطوريتهم طالما أن هؤلاء الحكام يعترفون بالسيادة العثمانية عليهم.

وبوجه عام لم تستقر الأوضاع تماماً بالنسبة إلى العثمانيين داخل اليمن فقد سارت الأمور إلى الضعف بل إلى الانهيار الكلي في عهد الولاة الذين تعاقبوا بعد ازدمر واضطرت الخلافة العثمانية إلى إرسال حملات متوالية لإعادة السيطرة على اليمن ذات الأهمية الإستراتيجية عند مدخل البحر الأحمر.

وفي خلال الفترة الأولى من حكم العثمانيين لليمن، اتخذ هؤلاء خطوتين لمد نفوذهم إلى الساحل الشرقي لأفريقيا لإحكام سيطرتهم على مدخل البحر الأحمر الجنوبي. وكانت الخطوة الأولى في عهد الوالي الأول لليمن مصطفى النشار عندما استنجد به المناضل الإسلامي أحمد جران (الأشول) أثناء حروبه ضد نجاشي الحبشة، وبذلك تعرف العثمانيون على أوضاع الحبشة وما فيها من مخاطر، خاصة أنه في تلك الفترة كانت الصلة قد بدأت بين البرتغاليين والأحباش.

أما الخطوة الثانية فكانت على يد ازدمر باشا نفسه، فعند عزله من ولاية اليمن، فضل العودة إلى استانبول عن طريق الساحل الأفريقي وليس عن طريق جدة كما كانت العادة حينذاك. وعند وصوله إلى استانبول عرض على السلطان سليمان القانوني فكرة الاستيلاء على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر، فاستحسن السلطان هذه الفكرة وأرسله إلى مصر لإعداد الحملة اللازمة، واستطاع ازدمر باشا احتلال تلك السواحل وكوّن ما عرف فيما بعد بولاية الحبش وبقي بها حتى توفي في 967هـ/ 1559م.

رابعاً: النشاط البحري العثماني في الخليج:

اهتم العثمانيون بميناء البصرة بعد أن مدوا نفوذهم الفعلي إلى هناك وبعد التخلص من الحكم القبلي فيها. وقد أعدوا حملة كبيرة بقيادة بيري بك (قبودان) الأسطول في السويس الذي تحرك منها في 959هـ/ 1552م ووصل إلى مسقط واستطاع أن يستولي عليها من أيدي البرتغاليين، ثم تقدم إلى هرمز وحاصرها لكنه لم يستطع الاستيلاء عليها، فقصد البصرة ومكث بها بعض الوقت، وقد عاد بيري باشا إلى السويس بسفنه الخاصة بعد أن ترك باقي السفن في البصرة لإصلاحها، وقد أعدم بعد وصوله إلى مصر بتهمة الخيانة وصودرت أمواله. وتوجه الملاح العثماني الشهير سيدي علي ريس (الذي أظهر مهارة بحرية كبيرة تحت قيادة خير الدين بربروس في البحر المتوسط)، توجه إلى البصرة براً في 962هـ/ 1554م لإنقاذ الأسطول العثماني هناك والعودة به إلى السويس. وبعد تجاوز مضيق هرمز بقليل التقى بأسطول برتغالي كبير ودارت معركة رهيبة ولكنها لم تسفر عن شيء. وواصل سيدي على سيره غرباً، وبالقرب من مسقط قابل أسطولا برتغاليا كبيرا يفوقه عددا فدارت معركة كبيرة تكبد فيها الطرفان خسائر دون أن يحقق أحدهما نصراً حاسماً.

وهنا دخل سيدي على معركته مع الطبيعة ، فقد اشتدت الرياح وقذفت بالأسطول بعيدا عن الساحل العربي، ودخل بعد ذلك في دوامة عظيمة ألقت بسفنه إلى الساحل الهندي حيث لجأ في النهاية إلى ميناء سورات في ولاية كجرات الإسلامية. ولم يكن مع سيدي علي إلا ستة سفن فقط (من خمسة عشر خرج

بها من البصرة) فوجد أنه من الصعب العودة بحرا إلى مصر، واضطر أن يسافر برا ومعه خمسون رجلاً فقط، أما باقي جنوده فقد دخلوا في خدمة السلطان الكجراني على أن يدفع ثمن تلك السفن إلي السلطان العثماني فيما بعد، ووصل إلى استانبول بعد عامين من مغادرته كجرات.

ورغم الأحداث التي ألمت بحملتي بيري بك وسيدي علي ريس، فإن السيطرة البرتغالية على السواحل الجنوبية للجزيرة العربية قد تزعزعت حينذاك.

وهكذا يتضح، كيف دخل العثمانيون إلى جزيرة العرب ونجحوا في حماية البحر الأحمر، إلا أنهم لم ينجحوا بنفس القدر في الخليج العربي. ولم يفكر العثمانيون في ضم وسط الجزيرة العربية إلى ممتلكاتهم، بل اهتموا بحماية سواحلها فقط.

أ. د. سيد مصطفى سالم

جامعة صنعاء

المصادر والمراجع

أولاً:المخطوطات:

- ابن داعر، عبد الله بن صلاح الدين بن داود بن داعر: الفتوحات المرادية في الجهات اليمانية، جزءان في ثلاث مجلدات، مخطوطة مصورة محفوظة بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم 26421.

- ابن الديبع: عبد الرحمن بن علي بن محمد الشيباني الزبيدي الشافعي وجيه الدين المعروف بابن الديبع: الفضل المزيد في بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد، مخطوطة محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم 9087ح.

- بن المطهر: عيسى بن لطف الله بن الإمام شرف الدين: روح الروح فيما حدث بعد المائة التاسعة من الفتن والفتوح، مخطوطة مصورة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم 9087ح (تقع في ثلاثة أجزاء).

- بو مخرمة: أبو الطيب عبد الله بن أحمد بن علي بن أبي مخرمة: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، مخطوطة مصورة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم 167 تاريخ.

- الجرموزي، المطهر بن محمد بن أحمد بن عبد الله الشريف الحسني الجرموزي : سيرة الإمام القاسم بن محمد وتسمى أيضا الدرة المضية في السيرة القاسمية، مخطوطة مصورة بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم 25649.

- الموزعي، القاضي شمس الدين عبد الصمد اسماعيل بن عبد الصمد الشهير بالموزعي: الإحسان في دخول اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان، مخطوطة مصورة محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم 2379.

- النهروالي: قطب الدين، محمد بن أحمد بن قاضي خان المكي الحنفي النهروالي القادري مفتي مكة: البرق اليماني في الفتح العثماني مخطوطة محفوظة بدار الكتب بالقاهرة، تحت رقم 2414 تاريخ.

- يحيى بن الحسين ابن الإمام القاسم: أنباء أبناء الزمن في تاريخ اليمن، مخطوطة محفوظة بدار الكتب بالقاهرة تحت رقم 1347 تاريخ.

ثانياً:المراجع التركية:

- أحمد راشد باشا: تاريخ يمن وصنعاء، جزءان، استانبول، (4/ 1875م).

- بجوي إبراهيم باشا: تاريخ بجوي، جزءان في مجلد، استانبول، المطبعة العامرة (1867/6م).

Uzun Garasili, Ismail Hakki : Osmanli Tarihik II Cilt,Turk Tarih Kurumu Yayinlarindan, Ankara, 1949.

ثالثاً:المراجع العربية والمعربة:

- ابن اياس، محمد بن أحمد بن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، جـ: 4، 5 ، تحقيق الدكتور محمد مصطفى، القاهرة، 1960.

- بن الديبع, عبد الرحمن، الفضل المزيد على بغية المستفيد في أخبار مدينة زبيد، تحقيق الدكتور يوسف شلحد، مركز الدراسات واليحوث اليمني، صنعاء، 1983.

- أنيس, محمد أحمد، الدولة العثمانية والشرق العربي، 1514 – 1914 ، مكتبة الأنجلو، المصرية القاهرة، 1981.

- **إيفانوف, نيقولاي، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 – 1574م، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، سلسلة تاريخ المشرق العربي الحديث (3) ، دار الفارابي، بيروت، 1988.**

- **جمعة, بديع، الخولي, أحمد: تاريخ الصفويين وحضارتهم، دار الرائد العربي، جـ: 1، ط.1، القاهرة، 1976.**

- **حنظل, فالح، العرب والبرتغال في التاريخ، ط.1، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي،1997.**

- **الخطيب, مصطفى عقيل، التنافس الدولي في الخليج العربي، 1622 – 1763 ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.**

- **ديل, شارل ديل، البندقية جمهورية ارستقراطية، ترجمة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم وتوفيق اسكندر، دار المعارف، القاهرة، 1948.**

- **سالم, سيد مصطفى، الفتح العثماني الأول لليمن، 1538 – 1635، معهد البحوث والدراسات العربية، ط: 3، القاهرة، 1978.**

- **مراحل العلاقات اليمنية السعودية، 1158 – 1353هـ / 1754 – 1934م، خلفية وحوارات تاريخية، العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2003.**

- **العقاد, صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1965.**

- **المحبي، محمد الأمين بن فضل الله بن محب الله بن داود: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المطبعة الوهبية، القاهرة ، 1868.**

- **وزارة الإعلام العمانية، عمان في التاريخ، وزارة الإعلام بسلطنة عمان ودار إميل للنشر المحدودة، لندن، 1995.**

رابعاً:الكتب الأجنبية :

- **Castanhoso, M.**: The Portuguese Expedition to Abyssinia in 1541-1545, London, Hakluyt Society, 1902.
- **Creasy, E.S.**: History of Ottoman Turks, from the beginning of their Empire to the present time, London, Richard Bentley and Son, 1877.
- **Dames M.Longworth**: The Portuguese and Turks in the Indian Ocean in the sixteenth Century, Journal of the Royal Asiatic Society, Part I., January 1921, London.
- **Kammerer,A.**: La Mer Rouge, L'Abyssinie el L'Arabi depuis L'Antiquite,Tomes I. II.,Le Caire,La Societe Royale de Georaphie d'Egypt,I.Edit.,1929.
- **Prestage, Edgar**: The Portuguese Pioneers, London, A.and C.Black LTD., 1933.
- **Serjeant, R.B.**: The Portuguese off the South Arabian Coast, Oxford, Clarenden, 1963.
- **Sidi Ali Reis**: The Travels and Adventures of the Turkish Admiral Sidi Ali Reis: in India, Afghanistan, Central Asia and Persia, during the years 1553-1556, translated from Turkish with Notes by A.Vamphrey, London, Luzac and Co.1899.
- **Wilson, Arnold T.**: The Persian Gulf, an Historical Sketch from the earliest times to the beginning of the Twentieth Century, London, George Allen and Unwin LTD., Second Impression, 1945.

الدخول العثماني لشمال افريقية

4- الجزائر - ليبيا - تونس

تمهيد:

شهد العالم (القديم) في القرن السادس عشر متغيرات عديدة، شملت مجمل نواحي الحياة في المجتمع. ففي ذلك القرن توضَّحت معالم العصور الحديثة، واستخدمت اللغات الدارجة، التي ساهمت في تطور العلوم والمعارف بشتى أنواعها.

وواكب التطور العلمي تبدل واضح في مفهوم الدولة، فقد غدت أوربة وحدة حضارية، دون أن تكون وحدة سياسية، وأصبحت سيادة الدولة هي السائدة مكان فكرة السيادة الإقطاعية والدينية. و بدأ الاتجاه نحو تشكل الدول القومية من خلال تجمع عدد من المقاطعات تحت سلطة ملكية مطلقة.

وقد كان ظهور الملكيات القومية في القارة الأوربية إيذاناً بعصرٍ من التنازع السياسي الحاد، فبعد أن وطد سادة أوربة نفوذهم داخل بلادهم، اتجهوا لتوسيع حدود هذه البلدان، وتحولت الحرب التي كانت بين الأمراء الإقطاعيين إبان العصر الوسيط إلى حرب بين الدول، ولم يقتصر النزاع على أورووبة وحدها، بل وصل إلى المحيطات بسبب تنافس الأوربيين إثر الاكتشافات الجغرافية.

وكانت أولى حلقات تلك الاكتشافات الدوران حول أفريقية 897 هـ / 1492م وتأسيس الامبراطورية البرتغالية في الشرق. والتي تلاها فيما بعد اكتشاف العالم الجديد فيما وراء المحيط الأطلسي، مما أفقد البحر المتوسط مكانته المتميزة كمركز للعالم المتمدن، ونقل التفوق التجاري بالتالي إلى الدول القريبة من المحيط الأطلسي.

وقد ترتب على ذلك عبر مرحلة جديدة تميزت بتأسيس المستعمرات والامبراطوريات فيما وراء البحار وبالانتشار التدريجي للنفوذ الأوروبي إلى شتى أنحاء العالم.

وشهد القرن السادس عشر كذلك تمزق وحدة أوربة الدينية، إلى جانب تمزق كيانها السياسي عندما قام بعض المصلحين الدينيين بالانفصال عن الكنيسة الأم 888-953هـ/ 1483-1546م وفرض هذا على أوربة نوعاً من التعارض المذهبي، تحول إلى خلاف مسلح أدخل أوربة في سلسلة من الحروب الدينية والعنف. وأعطاها في النصف الثاني من القرن السادس عشر صورة جديدة للخارطة الدينية توزعت عليها كافة المذاهب المسيحية.

في الوقت الذي كانت فيه أوربة مسرحاً مضطرباً لأحداث طالت كل جوانبه، كانت السلطنة العثمانية في الشرق تزداد اتساعاً بشكل متوازن في الأناضول من آسيا، وفي البلقان من أوربة، وتوجهت القوات العثمانية للقضاء على الخطر الصفوي الذي هددها في الشرق ومن ثم لدخول بلاد الشام، ومصر، والعراق، وباقي المشرق العربي، قبل التوجه نحو أقطار المغرب العربي (يقصد بالمغرب العربي جغرافياً تلك المنطقة التي تقع إلى الغرب من مصر).

أولاً: أسباب الدخول العثماني أقطار المغرب العربي:

اختلفت ظروف هذا الدخول عن الظروف التي أحاطت بدخول العثمانيين بلدان المشرق، فلم يكن نتيجة تدخل مباشر من حكومة استانبول بل جاء نتيجة الظروف الداخلية والخارجية لمناطق المغرب العربي أوائل القرن السادس عشر.

أ- الأوضاع الداخلية في المغرب العربي:

تمتع المغرب العربي بالوحدة السياسية بين القرنين الثالث والسادس الهجريين / التاسع والثاني عشر الميلاديين، في ظل دولة الموحدين، وخلال تلك الفترة تعاقب على المغربين الأدنى والأقصى حكومات عديدة في حين كان المغرب الأوسط في أغلب الأحيان مسرح صراع على النفوذ بين القوى السياسية الحاكمة في القطرين المجاورين. بدأ ضعف حكم الموحدين بالظهور منذ أوائل القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي لأسباب متعددة أدت إلى انهيار دولتهم وقيام ثلاث ممالك على أنقاضها هي: الحفصيون في المغرب الأدنى، والتي عرفها العرب باسم افريقية، وبنو عبد الواد، وتمثلهم الأسرة الزيانية، في منطقة تلمسان في المغرب الأوسط، وبنو مرين في مراكش من المغرب الأقصى. وقد حاولت كل مملكة التوسع على حساب جارتها.

احتلت دولة بني حفص مركز الصدارة بعد انهيار سلطة الموحدين لأسباب دينية أكثر منها سياسية أو عسكرية، وأصبحت تونس في عهد الحفصيين من أهم مراكز الثقافة العربية، كما أصبح لها شأن تجاري وثقافي هام، لكن لم يحل القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي حتى أخذ شأن الدولة يضعف بسبب الانقسامات الداخلية، وانتهى بها الأمر بوضع نفسها تحت حماية الغزاة من الأسبان.

وكان لهذا أثره في رجحان كفة بني مرين في جنوب مراكش في بداية القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، وانتشار نفوذهم إلى فاس ومكناس في البداية، ثم إلى مراكش في 667هـ/1269م. وبعد أن صفا أمر المغرب لهم بادروا بقطع الدعوة الحفصية، بل وطالبوا بإرث الموحدين السياسي لا الديني، وليعبروا عن صدق نيتهم في ذلك عبروا بجيوشهم نحو بر الأندلس، وليس نحو الشرق.

لم يستتب الأمر للمرينيين بسهولة على الرغم من أنهم حكموا حتى عام 869 هـ/ 1465م بسبب الخلاف بينهم وبين دولة بني الأحمر في الأندلس حول تملك بعض الموانىء، وتعرض مراكش نفسها لغزو الدول المسيحية الناشئة من برتغالية وقشتالية، هذا إضافة إلى انتشار المنافسات الداخلية بين أمرائهم. ودخول كل من غرناطة وتلمسان طرفاً في الخلافات، وطمع بني وطاس، وهم فرع صغير من المرينين، بالسلطة وانتقال الحكم إلى أيديهم بشكل فعلي في عام 823 هـ/1420م. ولكن لم يحقق ذلك الوحدة لمراكش.

أما مملكة بنو زيان (بنو عبد الواد) فقد تزامن ظهورها في منتصف القرن 9هـ/ 15م مع انشغال بني مرين والموحدين بالصراع على المغرب الأقصى من جهة، وانشغال الحفصيين بقضاياهم الداخلية من جهة أخرى. واستطاعت هذه المملكة البقاء حتى الدخول العثماني في أواسط القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. وكانت مدينة تلمسان عمادها الأساسي، لأنها كانت أهم مستودع للتجارة في المغرب الأوسط بعد تاهرت. وبسبب

موقعها المتميز عند ملتقى الطرق الرئيسة، التي كانت تربط بين وهران والواحات الصحراوية، أصبحت تلمسان مركز التجارة بين أوربة والمغرب والسودان الغربي. وبوجه عام كانت أجزاء المغرب العربي عشية قدوم العثمانيين تعاني من التفكك الداخلي إضافة للتهديد البرتغالي والأسبانية.

ب: التهديدات البرتغالية والإسبانية:

تزامنت الكشوفات الجغرافية البرتغالية مع اتجاه التوسع البرتغالي، شطر الساحل الإفريقي، فمنذ مطلع القرن 9هـ/15م بدأ البرتغاليون يهتمون بمراكش الغنية بالحنطة، بالإضافة إلى احتوائها العديد من المواني الصالحة لأن تكون منافذ لنقل ذهب السودان الغربي. وشجعت الأوضاع الداخلية المغربية المتسمة بالضعف والانقسام البرتغاليين لإطلاق أول حملة على سبته عند مضيق جبل طارق عام 818هـ/1415م فسيطروا على آصور والقصر الصغير وطنجة وأنفا (الدار البيضاء) ومازكان ومادير والعرائش وأغادير وأسفي والمهدية، ولم يبق في أيدي أصحاب البلاد إلا أعداد قليلة من الثغور المغربية مثل سلا ورباط الفتح.

وشكلت هذه المدن مناطق ارتكاز للبرتغاليين أثناء كشوفهم الجغرافية، وفي الوقت ذاته أمدتهم بما تفتقر إليه بلادهم، وفي عام 848 هـ /1444م أسسوا (شركة لاغوس) التي نظمت نوعاً من تجارة ثلاثية أمنت بفضل موارد البرتغال (المنسوجات ومواد الجلد) وغينيه (الذهب والعبيد والتوابل) ومراكش (القمح والخيول). واتجه البرتغاليون للتوسع على شواطىء المتوسط كي يتمكنوا من شطر المغرب إلى قسمين من أجل السيطرة على أراضيه والقدرة على اجتياح الداخل بيسر وسهولة.

واتسع نطاق الغزو البرتغالي في الثلث الأخير من القرن 9هـ/15م للشمال المغربي المطل على المتوسط، وكذلك الساحل الأطلسي، وبدأ الأسبان عند ازدياد المقاومة المحلية يشاركون البرتغاليين في حملاتهم للسيطرة على المدن المغربية، ولا سيما مراكش، لإقامة محطة للصيد، ولاحتكار تجارة الرقيق. إلا أن تضارب الأهداف التوسعية بين البرتغال واسبانية فرض على الدولتين، وبإشراف البابا، توقيع اتفاقية (توردي سيللاس) سنة 899 هـ/ 1494م التي سمح بموجبها للأسبان التدخل في المناطق الواقعة شرقي حجر بنون دو فيليز (حجر باديس) المغربية أي المنطقة التي تضم المغربين الأوسط والأدنى، وفيها يتولى الأسبان مهمة ما عرف "بحرب الاسترداد".

وبالرغم من حيازة الأسبان لسبته ومليلة إلا أن التغلغل الحقيقي لهم في سواحل المغرب لم يبدأ إلا عام 914هـ - 1508م عندما وجهوا حملة سيطروا فيها على المرسى الكبير رغم المقاومة الضارية التي أبداها الجزائريون وتابع الأسبان توسعهم فيما بع وسيطروا على حجر باديس على سواحل المغرب الأقصى الشمالية، ثم هاجموا وهران عام 915هـ/1509م، وتمكنوا من اقتحام أسوارها بسهولة وقاموا بأعمال وحشية ساعدتهم في السيطرة على تلمسان. إلا أن كثرة النفقات التي تكبدها الأسبان حالت دون توسيع الاحتلال والاكتفاء بسياسة احتلال المناطق الساحلية المهمة مثل بجاية 9160هـ/1510م. وفي نفس العام استولى الأسبان على طرابلس بعد فشلهم في السيطرة على جزيرة جربه، وسارعت كل من تنبس ودليس وشرشال ومستغانم للاستسلام للسيادة الأسبانية ودفع الجزية دون قتال. وفي عام 917 هـ /1511م توجه وفد رسمي من مدينة الجزائر إلى بجاية حيث أبرم صلحاً

مع الأسبان تعهد فيه بالخضوع للنفوذ الأسباني. وفي عام 918هـ/1512م توجه وفد إلى أسبانية ليقدم الولاء للملك، وسلم إحدى الجزر المواجهة لميناء الجزائر، حيث بنى الأسبان عليه فيما بعد حصن بينون، وزودوه بحامية عسكرية بقيت تقض مضجع أهل المنطقة والعثمانيين فيما بعد.

كانت اسبانية تطمح في السيطرة على تونس كي تتمكن من السيطرة على المضيق الصقلي والتحكم بحركته، وكي يتسنى لها إغلاق البحر المتوسط الغربي في وجه التوسع العثماني البحري، ولكن ذلك كان متعذراً آنذاك بسبب تحول اهتمام اسبانية من المغرب إلى إيطاليا لتنشغل بالصراع على شبه الجزيرة الإيطالية. ولكن الأهم من ذلك هو ازدياد السيطرة العثمانية على المتوسط واستنجاد أهالي المنطقة بهم لتخليصهم من الاحتلال الأسباني مما فرض على الأسبان وقف نشاطهم في افريقية.

ج – الاهتمام العثماني بأقطار المغرب العربي:

لم يكن الاهتمام العثماني في شمال افريقية بالأمر المنتظر، ولم تكن السلطنة العثمانية تخطط له، فهي دولة برية، اعتمدت في فتوحاتها على الجيش في وقت لم يكن للأسطول العثماني أي دور بارز في هذه الفتوحات. ومنذ أوائل القرن السادس عشر الميلادي توزعت اهتمامات العثمانيين بين شرق أوربة والدولة الصفوية و المشرق العربي وأخيراً في مياه الجزيرة العربية، وألزموا بمتابعة الصراع الذي بدأه المماليك ضد البرتغاليين. إلا أن ظهور الدولة العثمانية كأقوى الدول الإسلامية لا سيما في عهد السلطانين سليم الأول وسليمان القانوني، جعل من استانبول ملاذاً للاجئين الموريسكيين القادمين من شبه جزيرة أيبيرية. وأخذت الأقلية الموريسكية في استانبول بالازدياد و أصبحت قادرة أن تلعب دوراً مهماً لإحاطة رجال الدولة العثمانيين بالوضع المؤلم بكل ما يتعلق بالموريسكيين.

وكان رجال الدولة العثمانية من النصف الثاني للقرن 10هـ/ 16م يراقبون و يتابعون عن كثب معطيات المشكل الموريسكي، وقد كانت هناك أسباب عديدة دفعت بهم للتدخل لصالح الموريسكيين، خاصة أنه أصبح من الصعب على السلاطين العثمانيين تجاهل كونهم ممثلي السلطة الدينية و الدنيوية لكافة المسلمين.

وإن محاولات الدول الأوروبية المتكررة للسيطرة على الشمال الأفريقي و الجزر الواقعة بين السواحل المغربية والأوروبية للهيمنة على التجارة عبر المتوسط، والتجارة القادمة من وسط افريقية، كان السبب المباشر الذي دفع العثمانيين للقضاء على الوجود الأسباني في كلٍ من تونس وطرابلس وجربة وباقي المراكز الإفريقية ليتسنى لهم التحكم بالحركة التجارية بين شرق البحر المتوسط وغربه. وعلى الرغم من هذه المعطيات لم يكن التدخل العثماني في الشمال الإفريقي نتيجة خطة وتصميم عثمانيين، بل كان نتيجة مبادرة اشترك بها أهل مدينة الجزائر والأخوان عروج وخير الدين بربروسا.

كان الإخوة بربروسا، عروج، وخير الدين، وإسحاق، والياس، قد عرفوا في شرق البحر المتوسط بالنشاط البحري أو ما كان يعرف "بالقرصنة". وفي أوائل القرن 10هـ/ 16م انتقل نشاط عروج وأخويه، بعد مقتل الياس، من شرق البحر المتوسط إلى غربه، بسبب مضايقة السلطات العثمانية، وأيضاً بسبب ما أصاب التجارة المتوسطية من ضعف بعد أن تراجعت أهمية المدن الإيطالية التجارية. وبين عامي 899 – 932هـ / 1494– 1526م اتخذ عروج من جزيرة جربة قاعدة لأسطوله بعد اتفاق عقده مع السلطان

الحفصي محمد بن الحسن، و أصبح بذلك عروج قائد الجزيرة بين 909 – 915 هـ/1504 -1510 م.

استطاع عروج بحنكته وجرأته أن يستقطب أنظار سكان الشمال الإفريقي خاصة بعد مساعدة الاندلسيين في الهجرة إلى شمال أفريقية هرباً من الاضطهاد الذي كانوا يتعرضون له، وبعد احتلاله جيجل، لاتخاذها بدلاً من جربة قاعدةً لنشاطه البحري بعد خلافه مع السلطان الحفصي.

حصل عروج على شعبية كبيرة من القبائل المستقرة في المغرب الأوسط بسبب قربه منها، وبسبب مساندته لها بما تحتاج من الحبوب أثناء المجاعة التي تعرضت لها، وبدأ يتدخل في الصراع بين زعمائها. وازدادت أهمية عروج في سنة 922 هـ/ 1516م عند موت ملك أسبانية فرديناند، ومحاولة الجزائريين استغلال الفرصة للتخلص من النفوذ الأسباني في القلعة المواجهة للجزائر. وكانت هذه القلعة تعيق نشاط أهل الجزائر البحري كما كانت تحول دون استقبال السفن الإسلامية مما خلف ضرراً شديداً على المدينة. وسارع أهل الجزائر عن طريق زعيمهم التوني للاستنجاد بعروج ليحرر هذه القلعة، فلبى عروج الطلب وفي طريقه احتل شرشال ولكنه فشل في احتلال القلعة الأسبانية المنيعة. وبعد أن ثقلت وطأة جنوده الذين بدوا بمظهر المحتل، بدأ زعيم أهل الجزائر التوني يتآمر مع الأسبان لطرده، ولكنّ عروجاً كشف المؤامرة ونجح في إحباط حملة أسبانية في 922هـ/ 1516م وجهت ضده. وبعد أن وطّد مركزه في مدينة الجزائر اخذ بالتوسع، وأوكل إلى أخيه خير الدين أراضي المشرق ومقرة ديليس وترك لنفسه مناطق الجزائر ومناطق الغرب.

وطمع عروج في السيطرة على مناطق نفوذ الأسرة الزيانية في تلمسان، مستغلاً ضعف سلطتها، فقرر احتلالها بحجة إنقاذها من النفوذ الأسباني، ونجح في عام 923 هـ/1517 م من احتلالها بدون صعوبة، وتسلم السلطة بنفسه، ثم توغل في المغرب الشرقي حتى وجده، وشرع بمحاولة تشكيل جبهة مع الوطاسيين ضد الأسبان.

أثار ازدياد قوة عروج قلق الأسبان فوجه حاكم وهران الأسباني حملة نحو تلمسان، حاصرت عروجاً وبالرغم من هروبه فقد لحقوا به وحاصروه في قلعة القديمة وتمكنوا من القضاء عليه مع جميع أنصاره في عام 924هـ/1518 م.

ثانياً: مراحل الدخول العثماني:

لم يتم الدخول العثماني لأقطار المغرب العربي خلال مرحلة زمنية قصيرة، فقد اضطر العثمانيون أن يخوضوا صراعاً طويلاً ضد القوى الأسبانية. فسيطروا بداية على الجزائر، وجعلوها قاعدتهم ثم انطلقوا منها لإتمام السيطرة على كل من ليبيا وتونس.

أ- الجزائر:

تولى خير الدين مدينة الجزائر بالنيابة عن أخيه عروج وبعد أن نادى به الجند ليكون خليفة لأخيه، كان عليه أن يواجه عدة أزمات أهمها نقص عدد القوات المساندة له، وإعلان بعض القبائل التي كانت مؤيده لعروج عصيانها وتمردها على قائدها الجديد خير الدين، إضافة إلى التحرك الأسباني. وقد فرض هذا الوضع على خير الدين التفكير في طلب النجدة من السلطان العثماني وإعلان التبعية له، فقد كان يعلم أن في انضوائه تحت لواء دولة قوية كالسلطنة يصبح قادراً على تأمين حاجته من الجند والسلاح والبارود لتحميه من أعدائه المجاورين له

أمثال حكام تلمسان وتونس وفاس، وعلى صد أي اعتداء أسباني.

جمع خير الدين أعيان البلاد وعلماءها، وشرح لهم الموقف الحرج الذي أصبح عليه ويذكر ابن أبي الضياف أنه قال: " فالرأي أن نصل أيدينا بالقوة الإسلامية، وهو السلطان سليم خان، ونعتمد عليه في حماية هذه المدينة، ولا يكون ذلك إلا ببيعته والدخول في طاعته، بالدعاء له في الخطب على المنابر، وضرب السكة باسمه لنتفيأ ظل حمايته، فاستكانوا لذلك ورضوا به وأعلنوا بالدعاء له على المنابر وكتبوا بذلك للحضرة السلطانية وبعثوا له من السكة المضروبة باسمه في الجزائر، وحمل خير الدين له هدية فاخرة".

قبل السلطان سليم الأول عرض خير الدين، لأنه يضع تحت تصرفه دون عناء شواطىء البحرالمتوسط، فسارع بمنح خير الدين لقب بكلر بيك أي (أمير الأمراء) وهو من أهم ألقاب الدولة العثمانية، ولم يكن يتمتع به حينذاك سوى ثمانية رجال من السلطنة، وزوده بقوة مؤلفة من 2000 انكشاري مزودين بالمدفعية، وخوله حق تجنيد المتطوعين مع منحهم امتيازات الانكشارية، وبذلك تلقى خير الدين 4000 جندي من المشرق كانوا عماد قوة ولاية الجزائر. وساعدت هذه القوة خير الدين في التصدي للمؤامرة التي واجهته من قبل أهل الجزائر بالاتفاق مع رجال القبائل من جهة, وبإلحاق الهزيمة بالحملة الأسبانية التي كانت قد نجحت في النزول قرب مدينة الجزائر عام 926هـ/1519 م تحت قيادة نائب الملك الصقلي من جهة أخرى.

لم يغفر السلطان الحفصي لخير الدين تفرده بمساندة العثمانيين بمدينة الجزائر، التي كان يعدها من أملاكه، فاتفق سراً مع ابن القاضي حاكم كوكو (وهو استحكام يشبه مدينة صغيرة، ملك لقبيلة زواوه، وتقع على استقامة بني منصور شرقي الجزائر) الذي كان يرغب بالتخلص من خير الدين، ووجها حملة ألحق به الهزيمة، وتمكن من النجاة مع قليل من أعوانه، واتجه إلى جيجل سنة 927 هـ/ 1520 م، بينما دخل ابن القاضي الجزائر مع مقاتليه، ولكن نتيجة لما ارتكبه هؤلاء من مظالم بين الأهالي، دفعوا بالجزائريين للتقرب من الأتراك، في وقت لم يتحرك فيه الأسبان لاغتنام فرصة انسحاب خير الدين وذلك بسبب ما كانت تعانيه الممالك الأسبانية على الصعيدين الداخلي والأوربي.

استغل خير الدين الفرصة وقام بتقوية نفوذه المعنوي والمادي في جيجل، ومنح رجاله البحارة صلاحيات واسعة، وقدم لهم الغنائم الكثيرة والقيمة، ليضمن جذب أكبر عدد من الرجال للعمل معه والائتمار بإمرته. وبين 927هـ/ 1520م و932 هـ/1525م تمكن خير الدين من فرض نفوذه واستعادة قوته القديمة دون أي دعم مادي أو معنوي من العثمانيين، وكان ذلك بفضل جهوده وحسن تصرفه وإدارته للأمور التي مكنته من تأسيس قوة عسكرية جيدة، قوامها جنود انضموا إليه طواعية. كما اتصل مع زعيم قبيلة بني العباس وعمل على توطيد علاقته معه. حدث هذا في وقت كان فيه الجزائريون قد ضجروا من حاكمهم أحمد بن القاضي ورجالاته، وأخذوا بالبحث عن وسيلة لتأمين الاتصال مع الأتراك من أجل الاتفاق معهم.

وتزامن هذا الوضع في المغرب الأوسط مع ازدياد الاضطهاد الأسباني لمسلمي الأندلس والذين كان يتم نقلهم بواسطة سفن القباطنة الأتراك إلى السواحل المغربية، غير أن ابن القاضي حاكم الجزائر رفض استقبال المهاجرين المسلمين، بل رفض رسو السفن التي تقلهم في ميناء الجزائر، مما اضطرهم للذهاب إلى جيجل حيث يقيم خير الدين واشتكوا إليه.

وكان خير الدين قد أصبح قادراً على مهاجمة أعدائه، واستغل عدم مساعدة ابن القاضي للمسلمين المهجرين وجهز قواته واتجه إلى قبيلة بني العباس واتفق مع سلطانها، وقد أعطاه ذلك نوعاً من الطمأنينة لأنها كانت المرة الأولى التي يتوجه فيها الريس إلى مناطق القبائل ويحقق انتصاراً مهماً. توجه بعدها لقتال ابن القاضي وخلال ساعات قليلة من بدء القتال انهزم ابن القاضي صاحب الجزائر، وانضمت بعض القوات الموالية له لقوات خير الدين وساعدته في القضاء على ابن القاضي وحلفائه. وفتحت أبواب مدينة الجزائر وطرقها دون حرب ليدخلها (الريس) معززاً مكرماً سنة 932هـ/1525م.

عمل خير الدين على إعادة الاستقرار إلى الجزائر، فضرب بشدة على كل معارضة خلال سنتي 933 - 934 هـ / 1526 - 1527م، وفرض سيطرته من جديد على الساحل الممتد من جيجل حتى وهران، وفي عام 935هـ/1528م وجه ضربة قاسية إلى مدينة قسنطينة، والقبائل المجاورة لها.

قرر خير الدين بعد أن وطد الأمن في سنة 935هـ/1528م التخلص من القلعة الأسبانية "بنون" المواجهة لمدينة الجزائر، لأنها كانت تشكل خطراً كبيراً ومباشراً على مدينة الجزائر، وعلى سلامة سفن خير الدين وسفن القباطنة الذين يساندونه، هذا بالإضافة إلى حاجة هذه السفن إلى ميناء ترسو به بعد أن أصبح ميناء جربه غير قادر على أن يفي بالغرض. وقد شرع (الريس) بقصف القلعة في شهر شعبان من عام 935هـ/أيار 1529م. وبعد ثلاثة أسابيع نجح خير الدين في الاستيلاء عليها، واستخدم أنقاضها في إنشاء مرسى يصل الصخرة التي كانت تقوم عليها القلعة بالمدينة، فأوجد بذلك ميناء لمدينة الجزائر وملجأ لأسطوله. وبعد سقوط قلعة بنون بيد خير الدين بعدة أيام قدمت تسع سفن أسبانية محملة بالأسلحة والمعدات إلى قلعة بنون التي زالت معالمها، فلم يجدوا سوى سفن خير الدين التي أحاطت بهم وأجبرتهم على الاستسلام.

وانصرف خير الدين بعد تأسيس أوجاق الجزائر، وازدياد قوته البحرية إلى تشجيع الجهاد البحري، وشكل مع بحارته قوة لا يستهان بها تمكنت من السيطرة على البحر المتوسط لما تمتعت به من شجاعة وحنكة. وأصبح بإمكان أسطول خير الدين من هذا الموقع الإستراتيجي أن يراقب الطرق المباشرة بين مضيق جبل طارق والمتوسط الشرقي، وبين جنوب أسبانية وجنوب ايطاليه.

وقد ترك سقوط القلعة الأسبانية "بنون" بيد خير الدين صدى كبيراً وواسعاً في الداخل المغربي، وعلى المستوى الأوروبي، ففي الداخل نبذ حاكم تلمسان أبو حمو السيادة الأسبانية، وامتنع عن تقديم الجزية والمعونة لحاكم حامية وهران، مما عرضه لمتاعب أثارها الأسبان من خلال تحريض ابنه محمد ضده. وفي اسبانية عم الغضب والهيجان سائر المناطق، وازدادت شكوى الأهالي من مهاجمة سفن العثمانيين لسواحلهم، فقرر المجلس الملكي الأسباني غزو الجزائر، وحُددت سنة 936 هـ/1530م للغزو، خاصة وأن أوربة كانت تعيش مرحلة هدوء سياسي، وعُين أندريا دوريا قائداً للحملة، واتُخذت شرشال التي حصنت، فيما مضى، من قبل عروج كنقطة إنزال لقواته. وأخذ خير الدين الاستعدادات اللازمة لمواجهة الحملة التي قدمت من جنوه، وشن عليها هجوماً مكثفاً بمساندة المهجرين الأندلسيين (الموريسكيين).

لم يدم الولاء التلمساني للعثمانيين طويلاً ذلك بسبب تقلب حكامها. ولم يقف ذلك عائقاً أمام فرض خير الدين سيطرته على تلمسان عام 936هـ/1529م، بعد أن كان قد سيطر على مستغانم، وقلعة بني راشد. واستطاع بواسطة الجيش الذي أعده

بالإضافة إلى مساندة السلطان العثماني سليمان القانوني من دخول تونس في صيف 940هـ/1534م وإعلان انتهاء الحكم الحفصي، وتبعية تونس للسلطنة العثمانية، (ولو أن هذه التبعية لم تكن نهائية لأن الأسبان عادوا وتمكنوا من احتلالها مرة أخرى). وانسحب خير الدين إلى عنابة حيث أسطوله، وفي هذه الأثناء استدعاه السلطان إلى استانبول ليتولى مهام أميرال (قبطان باشا) الأسطول العثماني، بالإضافة إلى منصبه السابق بكلر بيك الجزائر مع كل ما يحمله هذا اللقب من امتياز.

كان خير الدين رجل دولة، وسياسياً ماهراً، وكان مؤمناً بضرورة توسيع سلطته لتشمل المدن الداخلية المغربية، لتكون نواة إمبراطورية تضم كل ممالك المغرب العربي، فقرر إنشاء قوة جديدة إلى جانب الانكشارية التي لم يكن شديد الثقة بانضباطها عند الحاجة، قوام هذه القوة الجديدة جنود من اليونان والألبان ورجال القبائل، أما قيادتها فكانت من رفاقه القباطنة القدامى ممن يثق بإخلاصهم.

وقد استغل الأسبان فرصة هدوء القارة الأوربية اثر عقدهم الصلح مع فرنسا فقرروا سنة 948 هـ/1541م مهاجمة الجزائر وإعادة السيطرة عليها، وتولى الإمبراطور شارلكان تجهيز الحملة وقيادتها، وقد عُدّت هذه الحملة من أهم الحملات في القرن السادس عشر بسبب تنوع القوات الأوربية التي انضوت تحت لوائها. ووصلت الحملة إلى الجزائر يوم الأربعاء 21 جمادى الآخرة 948هـ/19 تشرين الأول 1541م.

وتمكن الإمبراطور شارلكان من النزول إلى البر بعد أن قسم الجيش إلى ثلاثة أقسام، ومع حلول الظلام شن الجزائريون هجوماً على مقر قيادة الجيش، ورغم الخسائر التي تكبدتها قوات شارلكان فقد استمر بالتقدم نحو المدينة واحتل مواقع استراتيجية منها بحيث تمكن من المدينة وسكانها، لكن قلة المؤن من جهة، وهطول الأمطار الغزيرة مع عواصف شديدة من جهة أخرى جعلت وضع جيش شارلكان في حالة حرجة لم تمكنه من مقاومة الجيش الجزائري. وقد دافع هذا الجيش عن المدينة ببسالة مخلفاً ضحايا من جيش شارلكان على الساحل الممتد من دلس حتى شرشال، إضافة إلى الخسائر المادية التي لحقت به، وأمر شارلكان جيشه بالانسحاب محاذياً لساحل البحر، ولم يصل رأس مايتفو إلا بصعوبة بالغة، حيث كانت بقايا قطع الأسطول ملتجئة هناك ومن ثم انسحبت حتى بجاية، ومنها انطلق حتى دخل قرطاجه. حيث نجا شارلكان من خطر كبير كان يتهدده.

وكانت خسارة حملة شارلكان ضربة موجعة للنفوذ الأسباني في غرب البحر المتوسط، ولا سيما في الجزائر، وكانت آخر مشروع كبير ضد المغرب العربي، وفي الوقت نفسه علا شأن الجزائر وأصبحت في نظر أوروبة البلد الذي لا يقهر.

وانعكس النصر الجزائري في الداخل والخارج، فمالت كثير من القوى إلى السلطات العثمانية ونبذت السيادة الأسبانية كما فعلت تلمسان، وعندما عادت الحرب في أوربة بين فرنسا وشارلكان وساندت الدولة العثمانية فرنسا في صراعها مع شارلكان, انضم الأسطول الجزائري بقيادة خير الدين إلى القوات الفرنسية أثناء حصار نيس, واستقبل ميناء طولون الأسطول ليقضي الشتاء بها، ولم يرجع خير الدين إلى المشرق إلا عندما توقفت الحرب الأوربية عام 951 هـ/1544 م بعد صلح كريسبي. وفي سنة 953هـ/1546م توفي خير الدين في استانبول، وتقديراً لأعماله عينت السلطنة ابنه حسن باشا بكلربك على الجزائر.

كان حسن بن خير الدين من أم جزائرية، أي أنه من المولدين (القولوغلي) وهذا استثناء لن يتكرر

في تاريخ الجزائر العثمانية، عُين حسن باشا في البداية كنائب لوالده في الجزائر عام 953هـ/ 1546م، وبين عامي 953- 974هـ/ 1546-1567م كُلف ثلاث مرات بهذا المنصب.

كان للهدنة التي اقرها صلح كريسبي أثر مباشر على تطور أوجاق الجزائر، فالهدنة تعني وقف الغارات البحرية، وبذلك تسنى لحسن باشا توجيه جهوده لموضوع السيطرة على المنطقة الممتدة بين المدن الساحلية والصحراء لتصبح تحت سيطرة الحكومة بالجزائر. فبدأ بتحصين مدينة الجزائر بين عامي 951-958هـ/ 1544-1551م، وكان هجوم شارلكان قد كشف ضعف تحصيناتها، كما وطد الأمن، ونظم صفوف الجيش، إضافة إلى ذلك توجهه لحل مشكلة تلمسان التي ازداد تنافس سلاطينها من بني زيان على الحكم، بسبب اعتماد المتنافسين على القوتين العثمانية والأسبانية. وكان حاكم وهران قد استغل فرصة ما حدث واحتل مازغران دون مقاومة، ومنها اتجه إلى مستغانم، ولكن قلة الذخيرة أجبرته على التوقف لتدارك وضعه، مما سمح للأتراك بتقوية موقفهم وهزيمة حاكم وهران مما دفعه للانسحاب.

لم يكن المغرب الأقصى بمعزل عما يجري من أحداث في المغرب الأوسط، ففي نهاية أربعينات القرن السادس عشر كان مركز الأشراف السعديين قد ازداد قوة في المغرب على حساب بني مرين، فسعى حسن باشا للتفاهم مع حاكمهم محمد الشيخ المهدي الذي تسلم الحكم في 956هـ/1549م من أجل تكوين جبهة موحدة ضد الأسبان، وبناءً على ذلك وجه قوة عسكرية من الأتراك ورجال القبائل إلى مستغانم لتلتقي بالسعديين ومن ثم يتوجهان معاً نحو وهران، وبعد ذلك يشرعان في توجيه حملة ضد اسبانية. إلا أن السعديين استغلوا هذا التحالف واستولوا على تلمسان سنة 958هـ/1551م التي فتحت أبوابها لهم - بل وشجع التلمسانيون السعديين بالتوسع والسيطرة على مستغانم ووادي الشليف. وبذلك أصبح واضحاً أن التوسع السعدي موجه ضد العثمانيين وليس ضد الأسبان، وكان هذا بداية لصراع عثماني مغربي امتد لفترة طويلة، ووصل إلى حد الصدام المباشر.

استُدعى حسن باشا بن خير الدين إلى استانبول عام 958هـ/1551م بسبب ما يضمره من نوايا سيئة تجاه مبعوثي فرنسا في وقت كانت علاقات فرنسه مع الباب العالي تزداد تحسناً يوماً بعد يوم. فَخَلَفَ قبل سفره على ولاية الجزائر صالح ريس بكلر بيك عام 959هـ/1552م وهو أحد قباطنة خير الدين الذين تدربوا في مدرسته البحرية.

واجه صالح باشا عند تسلمه الولاية تمرد رؤساء قبائل تفرت و ورفلة الذين كانوا يرفضون دفع الجزية منذ خمس وعشرين سنة، معتقدين أن صالح باشا لن يقامر بأوجاقه في صحراء يجهلها تماماً، إلا أن الوالي الجديد جهز جيشاً استطاع بواسطته السيطرة على تفرت وورفلة وأوقع بالأهالي عقوبة صارمة. كما استغل الأمير الجديد فرصة مواتية للتخلص من الخطر الزياني ومن خطر تحالفهم مع السعديين. فقد نجح صالح (ريس) من القضاء على الأسرة الزيانية في تلمسان التي دخلت في سنة 961 هـ/ 1554م نهائياً في إطار الحكم العثماني في الجزائر. واستطاع صالح (الريس) أيضاً انتزاع قلعة بنون دي فيليز (حجر باديس) المغربية من الأسبان وسلمها إلى القبطان يحيى (ريس) الذي اتخذها مركزاً لشن غاراته ضد الشواطىء الأسبانية. وتابع صالح ريس طرد الأسبان من المركز جميع السواحل الأفريقية، ففي 962هـ/1555م استقرت قواته أمام بجاية، وبعد قصف المركز أدرك قائد قوات حرس

بجاية عدم جدوى المقاومة، فاستسلم الأسبان والأهالي ليدخلها صالح باشا مع قواته العثمانية.

وجد صالح (ريس) أنه من الضرورة متابعة طرد الأسبان من باقي معاقلهم في وهران وفاس، ولتحقيق هذه الغاية أرسل بابنه محمد بك إلى استانبول محملاً بالهدايا والتحف الثمينة مع رسالة يطلب فيها تأمين مساعدة عسكرية، وقبل السلطان العثماني طلب صالح (ريس) بتزويده بالقوة اللازمة، إلا أن القدر لم يسمح لصالح (ريس) بإنهاء الوجود الأسباني على الأرض الجزائرية بسبب الوباء الذي أصابه، وقضى على حياته. وتولى أحد رجالاته وهو حسن قورصو (كورسو) قيادة الجيش بمبادرته الخاصة، دون انتظار أوامر استانبول، وأخذ بالزحف على وهران، وأثناء الحصار وصلت أوامر من استانبول لرفع الحصار وإعادة الأسطول إلى البوسفور (لمجابهة أسطول أسباني كان يعمل في الأرخبيل ويهدد البوسفور). ويبدو أن السبب الحقيقي يكمن في استياء السلطان من اغتصاب كورسو للسلطة وأنه لم يكن يرغب أن يُبقي تحت أمر (المغتصب) مثل هذه القوة الكبيرة. وعين السلطان باشا جديد يدعى تيكلري على الجزائر، لكن حسن كورسو لم يمتثل لأوامر السلطان طمعاً بالمنصب. وخشية من العقاب ولثقته بتأييد الجند له أعطى أوامره بمنع نزول الباشا الجديد لتسلم مهامه، إلا أن الباشا الجديد استقر برأس مايتفو وشرع بالاتصال سراً بزعماء البحرية رفاق (الرياس) خير الدين القدامى، الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة عند الجند، (وكانت العادة أن يختار السلطان الحكام والقادة منهم). وتم التفاهم بسرعة بين الرياس وتيكلري وشرعوا بالعمل فوراً، ونجح الرياس في احتلال الشوارع أثناء الليل، واعتقلوا زعماء المتمردين وأعدموهم. ولكن الجند الذين خضعوا للأمر الواقع انتظروا الفرصة المناسبة وقتلوا الباشا الجديد تيكلري وعينوا أحد زعمائهم. فاضطر السلطان في استانبول للاستعانة بنفوذ حسن باشا (كورسو) المحبوب من سكان الجزائر، ورياس البحر على حد سواء وأعاده إلى الجزائر.

وصل حسن باشا الجزائر سنة 964هـ/1557م لوضع حد لتمرد الجند الذين خضعوا دون مقاومة، ثم اتجه لحل الأزمة المستجدة على الحدود الجزائرية المغربية وطرد المغاربة من تلمسان وتوغل في الأراضي المغربية. إلا أنه لم يجرؤ على التقدم نحو فاس خوفاً من أن يقطع الأسبان طريق مواصلاته وينقضوا عليه من الخلف، فعزم على طردهم من وهران التي أصبح الوجود الأسباني مهدداً فيها بعد أن فقدوا سيطرتهم على تلمسان ومستغانم قاعدة الأسطول العثماني. وبالرغم من محاولة حاكم وهران استعادة مستغانم إلا أنه هزم أمام قوات حسن باشا (والعلج) علي قائد تلمسان. أدت هذه الهزيمة إلى امتناع الأسبان عن القيام بأي عمل هجومي من الغرب واكتفوا بالدفاع عن وهران التي أصبحت منطقة محاصرة.

باشر حسن باشا في الجزائر في إنشاء قوة يستطيع الاعتماد عليها في ضبط الانكشارية، والحلول محلها عند اللزوم، في وقت كانت فيه القوات الأسبانية والايطالية والصقلية تخطط لاستعادة طرابلس، واشتبكت بقتال عنيف مع الأسطول العثماني عند جربه وهُزمت شر هزيمة. وقد أزاحت هذه الهزيمة عن كاهل حسن باشا عبئاً ثقيلاً، وتركته يتم استعداده لمهاجمة المغرب، ومتابعة خططه لتحرير وهران من الأسبان، وفرض الحصار عليها وعلى المرسى الكبير سنة 970هـ/1563م، غير أن المهمة لم تنجح بسبب النجدة التي أرسلتها اسبانية لإنقاذ المرسى الكبير من الحصار، والاستيلاء على حجر باديس واضطر العثمانيون إلى الانسحاب بعد أن

تكبدوا خسائر فادحة، ونفذ حسن باشا أوامر السلطان بالتوجه إلى جزيرة مالطه سنة 972هـ/1565م لمشاركة الأسطول العثماني في مهاجمة الجزيرة. ومع أن الحملة فشلت إلا أن حسن باشا أظهر فيها قدرته القيادية فعينه السلطان قبطان باشا للأسطول العثماني، لكن المنية وافته عام 979هـ/1571م.

ب) ليبيا:

أصبحت ليبيا بعد زوال حكم الموحدين في افريقية عام 668هـ/ 1269 م تابعة للدولة الحفصية في تونس، ومنذ أوائل القرن السادس عشر تعرضت للاحتلال الأسباني في 916-936هـ/1510-1530م وأصبحت قاعدة لعملياتهم البحرية ولغزو المغرب العربي. وفي عام 936هـ/1530م ألحقت مدينة طرابلس بصقلية بعد أن تنازل ملك اسبانية عنها لنائبه في هذه الجزيرة، وهاجرت على أثر ذلك عائلات صقلية للاستيطان بها بعد أن شجع نائب الملك المهاجرين ومنحهم المنازل والأراضي الزراعية، وأعفاهم من الضرائب.

وجد الأسبان صعوبة في إمكانية الاحتفاظ بطرابلس لبعدها عن مركز القوة في اسبانية، وانشغالهم الدائم بصد هجمات المغامرين البحريين، وعدم تمكنهم من احتلال المناطق المحيطة بها لتعزيز سيطرتهم عليها، إضافة إلى انشغال اسبانية آنذاك بمشكلات أوربة واكتشافات العالم الجديد. وحالت هذه الأسباب كلها دون تأكيد السيطرة الأسبانية بشكل دائم على طرابلس، وبالتالي دفعت الإمبراطور شارلكان لتسليم طرابلس لهيئة (منظمة) القديس يوحنا شريطة أن يقوم أفرادها بالدفاع عنها ومنحهم جزيرتي مالطة وكوزو (قوصره) كمركز لنشاطهم البحري، بعد أن طردهم السلطان سليمان الأول من جزيرة رودوس عام 928هـ/1522م. وعلى الرغم من تردد منظمة القديس يوحنا في قبول العرض لجعل طرابلس ضمن سيطرتها، فقد كان لا بد من الإذعان لإرادة الإمبراطور، وعدم إضاعة الفرصة التي تهيئ للمنظمة تنظيماً يتلاءم مع تقاليدها وأهدافها. وبعد مدة من المفاوضات، وقع الإمبراطور في 25 رجب 936هـ/24مارس1530م مرسوم التنازل عن طرابلس.

لم تكن سلطة حاكم طرابلس (كما هو الشأن أيضاً في العهد الأسباني) لتمتد إلى أبعد من نطاق المدينة، وفي تاجوراء, التي تقع على مسافة اثني عشر كيلو متراً شرقي طرابلس تركزت مقاومة العرب ومقاومة البحارة العثمانيين الذين كانوا يتطلعون إلى استرجاع طرابلس، (وفيها حامية مكونة من فرسان القديس يوحنا). وفي هذا الوقت بالذات كانت قوة خير الدين (بربروسا) قد ازدادت بعد تسلمه الجزائر، ومن ثم أصبح قائد البحرية العثمانية، وقد فاقت هذه البحرية بجراءتها و إقدامها أساطيل البندقية والإمبراطورية (الأسبانية- النمسوية) ومكنت خير الدين من الإغارة على السواحل الإيطالية والأسبانية، وتحويل بلدة تاجوراء إلى قلعة حصينة، مزودة ببرج لحماية ثغرها الصغير كي ترسو به سفن البحارة بأمان.

وكانت طرابلس أيضا محط أنظار السلطان الحفصي الذي كان يدعي أن له حقوقاً شرعية فيها، وحاول مراراً طرد العثمانيين من تاجوراء، وتسليمها إلى الفرسان، حكام طرابلس. وقاد شارلكان في ربيع أول 942هـ/ يوليو1535م حملة هزم فيها (بربروسا) وطرده من تونس، وأعاد السلطان الحفصي مولاي الحسن لحكمها، وكان حاكم تاجوراء مراد آغا وبمساندة ومعاضدة البحارة العثمانيين يعمل على تشديد الضغط على طرابلس، وتمكن من تشييد برج سمي برج (القيادة أو القائدة) على مسافة ميل من

القلعة، إلا أن حاكم مالطة قام في صيف 943 هـ/1536م بهجوم على البرج واستولى عليه وهزم قائد حاميته.

وفي العام التالي وصلت قوات عثمانية إلى سواحل المغرب العربي، نزل قسم منها في تاجوراء أما البقية فقد اتجهوا نحو المهدية، ويبدو أن العثمانيين قد وضعوا خطة واسعة كان الهدف منها السيطرة على ساحل المغرب العربي بأسره.

لقد كان فرسان القديس يوحنا في السنوات العشر الأولى لاستيلائهم على طرابلس حذرين لأي حركة خاطفة قد تأتيهم من قبل خير الدين أو نائبه مراد آغا، الذي تولى تاجوراء بكل قوة وحزم، لذلك طلبوا مزيداً من الدعم من مالطة، بينما كان الطرابلسيون ينتظرون أن يبسط مراد آغا سيطرته على طرابلس وينقذهم من الحاكم الأجنبيي. وقد كان لخوف الفرسان ما يبرره، فتاجوراء تقع إلى الشرق من طرابلس، وعلى مسافة 18 ك.م، وعلى شاطئ البحر، تحيط بها واجهة خصبة، وتكمن أهميتها لكونها ملجأ لكثير من الطرابلسيين الرافضين الخضوع للأسبان، وقد حولها مراد آغا إلى حصن منيع يرقب منها طرابلس. وفي ربيع 950هـ/1543م زحف على رأس قوة إلى مسلاته واحتل ترهونه، وفي العام الذي تلاه أخضع غريان وبني وليد، ولم يستمر الخضوع إلا مدة قصيرة بسبب تمرد هذه القبائل على مراد آغا، وإجباره على عدم التوسع خارج تاجوراء، ولكن في عام 954هـ/1547م، عاود التوسع خارج تاجوراء ولكن خسائره الفادحة فرضت عليه الالتزام بحدود مدينته الصغيرة.

لقد تزامنت هذه المرحلة مع وفاة خير الدين، المؤسس الرئيسي للقوة البحرية العثمانية،عام 954هـ/1547م وقد خلف وراءه عدداً من التلاميذ ورثوا شجاعته وإقدامه، وفي مقدمتهم درغوث (أو دارغوث أو درغوثشيه) الذي ولد حوالي 890هـ/1485م على السواحل الغربية للأناضول. وذكر إنه أقام في سواحل الشمال الإفريقي أهم قواعد نشاطه البحري، وفي سنة 956 هـ/1549م تمكن بمساعدة قوة أرسلها له مراد آغا حاكم تاجوراء من احتلال المهدية (افريقية) وعندما اشتد خطره أرسلت له حملة أسبانية تحت قيادة نائب الملك الصقلي، ومساندة منظمة فرسان القديس يوحنا بأربعة مراكب ومجموعة من الفرسان، احتلت المهدية في أول ذي الحجة 957هـ/10 ديسمبر1550م.

وترك درغوث أحد أتباعه في المهدية، واتجه إلى المناطق الداخلية في تونس يجوب فيها لعدة أشهر، ومن ثمّ جمع قوته البحرية في مضيق القنطرة عبر قناة أرضية حفرها، وخرج بها إلى عرض البحر واستولى على أهم المراكب القادمة من صقلية، ثم باغت مالطة ونزل بجنوده في سواحلها وأخذ ما يمكن أخذه من غنائم ومن ثم تابع رحلته نحو الشرق ليلحق بالأسطول العثماني الذي جاء بعد ثلاثة أشهر لحصار طرابلس.

تواترت الأنباء إلى حاكم طرابلس باقتراب الأسطول العثماني الذي خرج من الدردنيل واتجه نحو مالطة وطرابلس، وأخذت المنظمة تتهيأ للدفاع عن المدينة بعد أن رفدت بقوة من مالطة.

واتجهت الحملة العثمانية بقيادة سنان باشا، ومساندة درغوث (ريس)، وصالح بك حاكم رودوس، لحصار طرابلس، ورغم مساعي سفير فرنسا لدى السلطان العثماني لإقناع سنان باشا بالعدول عن خطة الهجوم على طرابلس، فإن سنان باشا رفض الاستجابة أو حتى الإصغاء إلى هذه الدعوة. خاصة وأنه لم يرغب أن يعود إلى استانبول فارغ اليدين بعد فشله في فتح مالطة، واتجه إلى جربة واحتلها،

ليحاذي فيما بعد الساحل الطرابلسي فنزل في زواره هو وجنوده وتابع الأسطول سيره نحو طرابلس وألقى مراسيه قرب تاجوراء، التي كان أميرها مراد آغا قد استولى على مركبي قرصنة، كانا يحملان المؤونة والعتاد من مالطة إلى حاكم طرابلس. واتجه لاستقبال سنان باشا عن طريق البر، ليضعا خطة الاستيلاء على طرابلس.

بدأ سنان باشا عملية الحصار مرسلاً لحاكمها رسالة كي يسلمه المدينة، إلا أن الرفض كان الجواب، فاقتربت قوات سنان باشا من جهة عند الجانب الشرقي براً، وبسبب تعذر مهاجمة المدينة عن طريق البحر لأن مدفعية الحصن كانت تمنع السفن العثمانية من دخول الميناء. وبسبب ضعف الحامية في الداخل، وقوة الهجمات العثمانية، قرر حاكم طرابلس الاستسلام بمقتضى بعض الشروط في 12 شعبان 958هـ/14أغسطس 1551م, وفتحت المدينة أبوابها للعثمانيين. وتم الاحتفال بفتح المدينة بحضور السفير الفرنسي في الوقت الذي كانت فيه مالطة تشهد صراعاً بين فرسانها الأسبان والإيطاليين من جهة والفرنسيين من جهة أخرى.

عهد سنان باشا بولاية طرابلس الغرب إلى مراد آغا وترك إلى جانبه درغوث الذي سانده في بسط سلطانه على كل من مقاطعات مصراته، و زواره، وجربه، وفي الداخل حتى سفوح الجبل.

بقي فقدان طرابلس بالنسبة لفرسان مالطة حدثاً بالغ الصعوبة، فوضعوا خطة بهدف الاستيلاء على موقع من الساحل الإفريقي، يمكنهم من السيطرة على طرابلس وجربه فيما بعد، وفي الوقت نفسه يثير المضايقات في وجه العثمانيين، ويعوضهم عن فقدان طرابلس فاختاروا زواره التي تقع على مسافة 120 ك.م غربي طرابلس، وجهوا إليها حملة بحرية في 959هـ/1552م مؤلفة من عدد من السفن الصغيرة والكبيرة والجنود، يرافقها 308 من الفرسان من أرقى العائلات من فرنسا وإيطاليا واسبانية. وبالرغم من تعرض الحملة لهياج البحر والرياح العاصفة، فقد حاذت الساحل، وتم الاستيلاء على زواره بمدة قصيرة، وانتشر جنود الحملة للبحث عن غنائم، وتمكن مراد آغا خلال ذلك من الإطباق على الجنود، فانسحبوا إلى الساحل بطريقة منظمة نسبياً، فلحقت بهم القوة العثمانية إلى آخر الألسنة الأرضية الممتدة في البحر، وتركت مالطة بعد هذه الحملة الفاشلة أكثر من مئتي قتيل وستين جريحاً على الشواطئ المغربية.

وفي الوقت الذي كان فرسان مالطه يحاولون احتلال زواره، كان درغوث (ريس) يقاوم في البحر، وتوغل سنة 959هـ/1552م بغاراتة البحرية حتى سواحل كالابريا، وجمع غنائم كثيرة، وعدداً كبيراً من الأسرى، ومنها سبعة مراكب أسبانية. وبعد أن نقل غنائم الحرب إلى طرابلس في 959هـ/1552م توجه إلى استانبول ليقدم تقريراً للسلطان سليمان وفي ربيع الأول 960 هـ/مارس 1553م عاد ليدخل طرابلس دخول الفاتحين بعد وفاة مراد آغا، وكان له كسلفه سلطة مطلقة على الولاية التي عهد بها إليه، وقد حكمها بصرامة وحزم ولكنه ظل دائماً يحتفظ بالولاء والتبعية للسلطان.

وكانت أولى اهتمامات درغوث زيادة تحصين المدينة، والعناية بأسوارها، وبدأ في إنشاء (دار البارود) جنوبي القلعة، وبهذه الطريقة سد ثغرة في القلعة استفاد منها الأعداء في الماضي كثيراً، وكان من الممكن أن يستفيد منها، ويستغلها العصاة من سكان الدواخل. وبعد أن اطمأن إلى تنظيم المدينة، تطرق إلى الاهتمام بداخل طرابلس، فسعى لتلقين سكان غريان درساً قاسياً لإقدامهم على إهانة أحد مبعوثيه وخرج عليهم في قوة من الانكشارية وفرض

عليهم أداء الخراج، ثم توجه إلى ترهونة، ناشراً الرعب في المناطق التي يصل إليها ولم يبق أمامه سوى منطقة بني وليد التي كان يحرص على إخضاعها وإلزامها بالطاعة له. و قد بعث إليها، يدعوها أن تسلك سبيل المناطق الأخرى المجاورة، ولكن سكان بني وليد رفضوا ذلك، لأنهم كانوا يرون أنفسهم مميزين، وعقب أول صدام مع درغوث أعلن زعيمهم قبول أداء الضريبة المطلوبة. ومن بني وليد اتجه إلى تاورغاء، ودخلها دون مقاومة تذكر، لأن سكان المنطقة عندما علموا بقدومه احرقوا وأتلفوا كل شيء، ثم هربوا إلى برقة.

شهدت منطقة الداخل نوعاً من الاستقرار حتى عام 966هـ/1559م، وجعل درغوث من طرابلس بعد تحصينها مركزاً للجهاد البحري، وكان تحت تصرفه ستة وثلاثون مركباً غزا بواسطتها شواطىء نابولي، وبعض الشواطىء الأوربية مستولياً على السفن فيها، ولم يكتف درغوث بإخضاع الدواخل والقيام بتحصين المدينة وتجميلها ومضاعفة قوة أسطوله، بل كان يتطلع لفتح جربه، وتمكن من ذلك عام 965هـ/1558م.

وقد أدخل تعاظم قوة درغوث الخوف في قلب الملك فيليب الأسباني فوجه حملة ضد طرابلس، وقد دعمها البابا وفرسان القديس يوحنا بجزء من المراكب، واستقرت الحملة قرب جربه، لكن درغوث لم يمكنها من نزول البر، لذلك اكتفى قائدها بتوجيه الهجوم مباشرة إلى جربه التي استسلمت للأسبان، وتعهد أهلها بدفع ضريبة سنوية لهم بدل دفعها للعثمانيين، وأعلن أثناء ذلك ولاءهما لملك اسبانية كل من أمير تونس محمد بن حميده وملك القيروان.

وبادرت الحامية بتحصين قلعة جربه، وإعدادها لمواجهة أي هجوم منتظر يقوم به درغوث، وفي الوقت نفسه كان درغوث قد كلف علج علي (أولوج علي) بالسفر إلى استانبول وطلب النجدة العاجلة. فأرسل السلطان تحت إمرة بيالي باشا قوة بحرية اتجهت على الفور إلى مالطة، ومنها إلى جربة حيث لحقت بها قوات درغوث باشا وهزمت القوات الأسبانية عام 967هـ/1560م.

وخلال غياب درغوث باشا عن الايالة انتفض أهالي تاجوراء ضد السلطة التركية فطلب درغوث من بيالي باشا أن يساعده في القضاء على المتمردين وتجريدهم من سلاحهم وهذا استغرق عدة أيام.

انشغل نائبا السلطان مراد آغا ودرغوث باشا في الايالة بعد الاستيلاء على طرابلس بالعمليات العسكرية لإقرار الأمن، والدفاع عن الإيالة من هجمات القراصنة والدول الأوربية لضمان الأمن الداخلي، وأسرع مراد باشا لتشكيل الإدارة والقوات المسلحة، وقد ساعد على إنجاز ذلك تغير الإدارة في البلاد بسبب قرار الدولة العثمانية الاستيلاء على تونس من جهة طرابلس الغرب. ولتحقيق الأهداف التوسعية, وترسيخ سيطرة نائب السلطان في الإيالة تم إحداث نظام انكشاري قوي، تسانده قوة بحرية لعدد من السفن تعود ملكيتها للأفراد برئاسة نائب السلطان، وقاعدتها ميناء طرابلس، في الوقت ذاته كان يساند هذه السفن الأسطول الطرابلسي الذي أُنشىء بمساعدة (الرياس) العثمانيين.

وعلى الرغم من كل الإجراءات التي اتخذتها السلطنة فإن أنصار الأسبان ظلوا يمارسون نشاطهم التخريبي مستغلين سخط الأهالي على تصرفات الانكشارية والرياس والوضع الاقتصادي الصعب. ففي سنة 974هـ/1567م انتفض أهالي تاجوراء وتاورغاء ضد الانكشارية وضد الحاميات الموضوعة هناك فقُضي على الانتفاضة بوحشية. أما عهد جعفر باشا نائب طرابلس بعد العلج علي فقد تميز بإساءة

استخدام السلطة وانتشار الرشوة وابتزاز الأموال، فبدأ سكان جربه بالهجرة من أراضيهم تحت وطأة الضرائب المرهقة. وبين 982-983هـ/1574-1575م اشتعلت ثورة في غريان بقيادة شيخ طرابلسي يسمى بالحجاج وتم إخمادها بصعوبة.

لقد أدى استبداد الإدارة وفسادها في هذه المرحلة إلى قيام الثورات والاضطرابات المتواصلة بين السكان مما جعل البلاد تعيش حالة دائمة من التوتر والاضطراب، أدت إلى مقتل نائب السلطان في طرابلس رمضان باشا. وعين الباب العالي مصطفى باشا بدل الوالي المقتول، وقد استقبلته طرابلس بكل مظاهر الحفاوة والتكريم، وعم الهدوء النسبي الولاية لولا ثورة يحيى الجبالي أحد زعماء قبائل الدواخل عام 993هـ/1585م وكان مشهوراً بالقوة والنفوذ. وقد رأى أن الفرصة مناسبة لإشباع طموحه في حكم ولاية طرابلس التي كانت ضعيفة من الناحية العسكرية، كما أن استانبول بدورها كانت غارقة في حرب مع فارس. ورفع يحيى الجبالي راية الثورة، والتف حوله زعماء ترهونة وغريان وبني وليد ومصراته وتاورغاء، وبدأ بتنفيذ خطته في نشر المجاعة في طرابلس بمنع تموينها من جهة البر.

وحاول والي طرابلس تسوية الأمر مع يحيى الجبالي سلمياً، إلا أن الرد كان قاسياً لأن الجبالي كان يريد أن يكون أميراً على طرابلس، واستمر حصاره لطرابلس طوال عام 993 هـ/1585م، دون أن يظفر بأية نتائج ايجابية، إذ كان بإمكان طرابلس أن تستورد تموينها من جربه. ورغبة من والي طرابلس مصطفى باشا في كسب باشا تونس المجاور قرر أن يتنازل له عن كل حقوق طرابلس في تلك الجزيرة، وهكذا استطاع أن يؤمّن حاجة المدينة المحاصرة بالمؤن وأن يصمد في وجه الحصار حتى سنة 996هـ/1588م وهو العام الذي استدعي فيه إلى استانبول. وقد عُين بدلاً عنه حسين باشا على أمل أن تهدأ ثائرة المتمردين بتغيير الوالي، الذي حالفه الحظ بانقسام المتمردين على أنفسهم، ووجد يحيى الجبالي نفسه أمام زعيم آخر للمتمردين هو ابن نوير.

حدث ذلك في مرحلة كانت فيها الانتفاضة قد فقدت جزءاً من حماسها بسبب نقص الأسلحة والمؤن إضافة إلى الإنهاك بسبب المعارك المتواصلة. وأخذت القبائل تنفصل تدريجياً عن المتمردين وانهارت هيبة يحيى الجبالي إلى حد بعيد. وفي 998هـ/1590م نجحت الانكشارية في استغلال العداء بين ابن النوير ويحيى الجبالي. وبمصرع الأخير تحدد مصير الثورة، وأغدقت مظاهر التشريف على الشيخ ابن نوير الذي كان له اليد الطولى في القضاء على الثورة، وخصت قبيلة المحاميد التي يرأسها بامتيازات كثيرة تقديراً لجهوده.

ج - تونس:

استطاع العثمانيون تثبيت أقدامهم في شمال افريقية عندما فتح خير الدين بربروسا الجزائر وجعل منها قاعدة لتوسع العثمانيين في المغرب العربي. وكانت هذه المنطقة قد فقدت الأمن و الاستقرار بسبب خوف الأسر الحاكمة من فقدان عروشها وارتباطها مع الأسبان لتلقى الدعم عند الضرورة، وشكل الحكام الحفصيون في تونس الطرف المعادي لخير الدين الذي سلبهم الجزائر وهم أصحاب الحق - بنظرهم- بتبعيتها لهم، لذلك فقد اتفقوا مع الإمبراطور شارلكان عدو خير الدين.

كان خير الدين يدرك أنه المعني الوحيد في طرد الأسبان، فالأسر الحاكمة لا يهمها إلا عروشها وهي بذلك متقلبة الولاء، والدولة العثمانية غير قادرة على مده بأي قوة بسبب انشغالها في حربها في

المجر ورودس. وفي الوقت نفسه فإن السلطان سليمان القانوني كان يثق بقدرة خير الدين على تقديم خدمات جلّى للسلطنة، خاصة أن تونس التي يرنو خير الدين لمد سيطرته عليها هي هامة من أجل تثبيت الأمن والاستقرار في مصر. ومن أجل هذا كله ساند السلطان خير الدين بقوة تمكنه من إخضاع تونس لسيطرته التي طالما حلم بمد سيطرته عليها.

توجه خير الدين في صيف 946هـ/1534م إلى السواحل الإيطالية حيث هاجم عدداً من قلاعها، وأسر عدداً من السفن فيها، ثمّ تابع إلى سردينيا فهاجمها و نهبها، وبعد أن أثقلت سفنه بالغنائم والأسرى توجه إلى بنزرت. وقد كان القصد من عمل خير الدين هذا نشر الرعب في نفوس الأوروبيين، وصرف أنظارهم عن مهاجمته لتونس من خلال توزيع قواتها على سواحلها.

تحرك خير الدين بالأسطول من بنزرت إلى تونس، واحتلت قواته حلق الوادي، ثم القلعة في 6 صفر 941هـ/16 آب 1534م. وهرب السلطان الحفصي مولاي حسن إلى الأسبان ليتلقى الحماية والدعم منهم.

وقد شكل احتلال تونس تهديداً خطيراً لاسبانية والبابا والأمراء الإيطاليين، ورأوا أنه لا بد من القيام برد فعل. وكانت الفرصة مواتية، فالسلطنة مشغولة بنزاع مع الفرس، و الصراع الأوروبي قد توقف ووعد ملك فرنسا فرانسوا الأول الإمبراطور شارلكان بالحياد. وتردد شارلكان في اختيار المكان الذي سيوجه إليه ضربته في شمال إفريقية: الجزائر أم تونس، ولكنّ رغبته في فصل الجزائر عن استانبول، واستنجاد السلطان الحفصي المخلوع دفعت شارلكان إلى اختيار تونس كهدف للهجوم.

وصل الأسطول الأسباني إلى الشاطئ التونسي في 11 محرم 942هـ/11 تموز 1535م، واستولى على حلق الوادي ثمّ القصبة، وانسحب خير الدين إلى عنابة خوفاً من أن يطوق أسطوله، وفي تلك الأثناء استدعي إلى استانبول لتسلم مهامه الجديدة في عاصمة السلطنة. وبعد دخول الأسبان مدينة تونس وقّع مولاي حسن معاهدة مع شارلكان بمنتهى الذل والإهانة للطرف التونسي، وكان من أهم بنودها تسليم السلطان الحفصي لجميع المدن التي كان خير الدين قد فتحها سابقاً وهي بون وبنزرت والمهدية وحلق الوادي.

دخل مولاي حسن تونس، ثم جمع قواته والقبائل العربية وقصد القيروان التي دخلها بعد أن بايعه أهلها، إلا أن ابنه أحمد لم يقر فعلة أبيه وتعاونه مع الأسبان فدخل تونس خفية وتولى الخلافة بمساندة العثمانيين، إلا أنّ نفوذ الأسبان كان أقوى في البلاد فعزلوا السلطان أحمد وعينوا بدلاً عنه أخاه محمد، وفرّ السلطان أحمد إلى جزيرة صقلية.

نظر العثمانيون إلى تونس على أنها المركز الثاني لتوسعهم، فتونس كانت تشغل مع مالطة وصقلية ونابولي الحدود التي تفصل غرب المتوسط الخاضع للقوى الأوروبية عن شرقه الخاضع لسيطرة العثمانيين، كما كانت تونس أيضاً تفصل بين مركزي العثمانيين القائمين في الجزائر وطرابلس، والقضاء على القلعة الأسبانية في تونس يمكن الدولة العثمانية من السيطرة على الطرق البحرية لمنطقة غرب البحر المتوسط وجرى التخطيط لاحتلال تونس بتوجيه ضربة منسقة بين الأسطول العثماني وبين القوى البرية العاملة في الأراضي الطرابلسية و الجزائرية.

كانت السلطنة العثمانية قد فتحت طرابلس الغرب على يد مراد آغا في 958هـ/1551م، وتقديراً لدرغوث باشا الذي تمكن من منافسة الأسطول الأسباني في مياه المتوسط، فقد كافأته بتوليته على طرابلس الغرب.

ومن هذه القاعدة الثانية أخذ درغوث يشن حروبه في البر والبحر فدخل قفصة في 963هـ/1556م، واحتل جزيرة جربة في العام نفسه والتي كانت تحت حماية فرسان مالطة، و سقطت سوسة وصفاقس و المنستير والمهدية في أيدي العثمانيين، وفي سنة 965هـ/1558م دخلت جيوش درغوث مركز المرابطين في تونس وهي القيروان. ويعود نجاح درغوث في فتح المدن التونسية إلى رفض السكان الخضوع المذل للإسبان الذين كانوا يدعمون مولاي الحسن. وعملياً فقد كانت المناطق الجنوبية والوسطى من تونس في أيدي المرابطين، وشيوخ القبائل، ولم تكن سلطة السلطان حسن تتجاوز المنطقة التي يشرف عليها الأسبان.

أقلق توسع درغوث فرسان مالطة، لأنهم كانوا يدركون أن احتلال تونس سيكون مقدمة لاحتلال جزيرة مالطة، فلجؤوا إلى رفع الشعارات الدينية لحض الدول الأوربية على التضامن وتقديم العون لهم في حال هجوم العثمانيين عليهم، ولقيت دعوات الفرسان آذاناً مُصغية من طرف البابا بيوس الرابع الذي بذل جهوداً كبيرة لتكوين جيش موحد للدول الأوربية، ولبى دعوات البابا كل من أسبانية وفلورنسه وصقلية. وساعد على ذلك أن الحروب الأسبانية الفرنسية، التي صرفت أنظار اسبانية عن الشمال الأفريقي، قد انتهت، وأصبح الملك الأسباني فيليب الثاني وريث شارلكان ملك اسبانية ورأس الإمبراطورية الرومانية المقدسة قادراً على توجيه اهتمامه والتخطيط لتوجيه ضربة إلى طرابلس والاستيلاء عليها لتصبح مركز أسطول مالطه وصقلية مما يمكنها من عرقلة تحركات السفن العثمانية الحربية في القسم الغربي من البحر المتوسط.

عهد الملك فيليب لنائبه في صقلية أن يشرع بتنظيم الحملة العسكرية البحرية التي ضمت تحت لوائها حكومة البابا وفلورنسه ومنظمة فرسان مالطة، وتولت اسبانية قيادة الجيش المشترك للحلفاء والمؤلف من وحدات أسبانية وإيطالية وألمانية.

كان ذلك في الوقت الذي أصدر فيه السلطان العثماني تعليماته إلى قائد الأسطول بيالي للتوجه إلى سواحل طرابلس الغرب. ورغم الاعدادات الطويلة الأمد للحملة الأوربية فإنها لم تصل جربه حتى نهاية 967هـ/آذار 1560م، وبعد حصار للقلعة دام 75 يوماً هُزمت القوات الأوربية هزيمة ساحقة، وسلمت القلعة للقوات العثمانية بعد عودة بقايا الأسطول الأوربي.

وعادت اسبانية إلى تدعيم مواقفها في شمالي افريقية لتوجيه ضربة للسلطنة العثمانية، في مرحلة اتخذ فيها الصراع على الشمال الأفريقي أساليب جديدة. وكانت منظمة فرسان مالطة تملك نشاطاً فعالاً في البحر المتوسط بشكل أساء كثيراً لاتصالات الدولة العثمانية مع جزر بحر ايجه وممتلكاتها في الشمال الأفريقي، هذا إضافة إلى هجوم المراكب المالطية المستمر على السواحل المغربية.

ولكي يحمي السلطان إيالة طرابلس الغرب من الخطر المحدق بها أعد أسطولاً تحت قيادة بيالي باشا لمهاجمة جزيرة مالطه، وبعد قتال عنيف بين الطرفين العثماني والمالطي تكبد فيه الطرفان خسائر فادحة تراجع الأسطول العثماني. وبقيت مالطة حتى سنة 1212هـ/1798م المركز الرئيسي الذي ينطلق منه فرسان القديس يوحنا للقيام بعمليات التخريب في المناطق الساحلية.

لقد كانت تونس تشكل المسرح الثاني للحرب العثمانية في الشمال الأفريقي، وكان سكانها تحت قيادة ممثلي الطرق الصوفية – من رجال الدين

وشيوخ القبائل – يرفضون الانصياع للوجود الأسباني الذي يمثله السلطان أحمد الحفصي، وكانت النجاة تعني بالنسبة إليهم مساندة إخوانهم في الدين من العثمانيين، لذلك رحبوا بوصول القوات (الجزائرية) إلى تونس بقيادة العلج علي– معاون درغوث المتوفى في 976هـ/1569م. ومع بداية الاشتباك بين القوات الحفصية والقوات الجزائرية انحاز التونسيون إلى صف العلج علي، واضطر السلطان أحمد (حميده) إلى اللجوء إلى حلق الوادي، قلعة الأسبان المحصنة، ودخل الجنود الجزائريون تونس دون مقاومة تُذكر. وخلف علج علي على مدينة تونس رمضان حاكماً تسانده حامية من ثلاثة آلاف مقاتل أما هو فقد قفل عائداً إلى الجزائر. ورسخت القوات الجزائرية قواعدها على كل الأراضي التونسية باستثناء حلق الوادي. وبفرمان خاص من السلطان ضُمت تونس الشمالية إلى الجزائر, فانقسمت بذلك تونس من الناحية الواقعية بين ايالتي الجزائر وطرابلس الغرب العثمانيتين. وكان (بيلر باي) الجزائر، بتأييد من العلماء والأعيان، يصر دائماً على أن تضم الجزائر الجزء الأوسط والجنوبي من تونس بما في ذلك القيروان وسوسه وصفاقس والمنستير. في الوقت نفسه كان نائب السلطان في طرابلس الغرب يتطلع إلى أراضي تونس الشمالية.

لم تستسلم قوات منظمة القديس يوحنا وحلفاؤها لهذا الوضع، وبإلحاح من حكومة البندقية والبابا بيوس تمت الموافقة على خطة الهجوم المباشر على الأسطول العثماني. ولما كان الباب العالي يفترض أن تسدد المنظمة ضرباتها إلى تونس وطرابلس فقد تمت الاستعدادات هناك لصد الهجوم المعادي، فجرى ترميم التحصينات، وحفرت الخنادق، وأقيمت مستودعات الذخائر. وعلى الرغم من انهيار المنظمة بعد استيلاء العثمانيين على قبرص فقد اتجه الأسطول الإسباني في 980هـ/1573م من مسينا نحو تونس، وقام بإنزال قواته في حلق الوادي، واحتل تونس دون مقاومة لأن القوة العثمانية انسحبت إلى القيروان. وأعلنت تونس دولة مستقلة برئاسة مولاي محمد (أخو حميده) وترك الأسبان حامية عسكرية فيها، وفي طريق العودة الأسبانية تم الاستيلاء على بنزرت.

رفض السلطان مراد ورجالات الدولة التسليم باحتلال تونس التي ستمكن الأسبان من وضع كل تجارة الدولة العثمانية تحت سيطرتها، فأسرعت لتجهيز أسطول كبير تمكنت من إرساله في 981هـ/1574م تحت قيادة سنان باشا والعلج علي إلى تونس، ودارت المعارك بين الحامية الأسبانية وسكان البلاد، فضرب عندها العثمانيون حصاراً حول المدينة.

واشترك في الحرب التونسيون والجزائريون، وجنود متطوعون من طرابلس الغرب ومصر، واستمر الحصار ستة أيام أضطر بعدها الأسبان للانسحاب إلى قلعة باب البحر في حلق الوادي. وفي ربيع ثاني 982هـ/آب 1574م, بدأت القوة العثمانية حصار حلق الوادي (قلعة الأسبان في تونس)، وتواصل ضرب القلعة أربعين يوماً متصلة حتى تم للعثمانيين السيطرة عليها. وتم القبض على مولاي محمد سلطان تونس وعلى قائد القوى الأسبانية. وبعد حلق الوادي حاصر العثمانيون حصني باب البحر وحصن شاكلي (سان جان)، وبعد سقوط هذين الحصنين الأسبانيين المهمين انتهت معركة تونس، ووضعت حداً لأسرة الحفصيين والسيطرة الأسبانية في هذه البلاد بعد أن تكبد الجانبان خسائر فادحة.

لقد تمكن العثمانيون بمساندة الأهالي المحليين في المغرب العربي ضد الأسبان أن يمدوا رقعة دولتهم،

فوق الشمال الأفريقي، (دون الأقصى منه). وأدى هذا إلى إضعاف اسبانية، والوقوع في أزمات اقتصادية بعد سلسلة الهزائم الكبرى التي منيت بها. ولم يبق لها من نقاط ارتكاز في افريقية الشمالية إلا مليلة ومرسى الكبير ووهران. وفي سنة 988هـ/1581م صرف فيليب النظر عن الثأر في افريقية الشمالية ووقع الصلح مع السلطان مراد الثاني. هذا السلطان الذي كان يشهد بداية تراجع الدولة العثمانية بعد هزيمة الأسطول العثماني في ليبانتو إضافة إلى ما تعرضت له الدولة من أزمات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية في سبعينات وتسعينات القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.

د. بشرى خير بك
جامعة دمشق

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

- ابن غلبون، التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من أخبار، طرابلس، تحقيق. أيمن البحيري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1967 .

- اوزتونا. يلماظ، تاريخ الدولة العثمانية، الطبعة الأولى، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، استانبول، 1988 .

- أوغلي. خليل ساحلي، من تاريخ الأقطار العربية، بحوث ووثائق وقوانين، منظمة المؤتمر الإسلامي، إرسكا، استانبول، 2000.

- برغوتي. عبد اللطيف محمد، تاريخ ليبيا الإسلامي من الفتح الإسلامي حتى بداية العصر العثماني، دار صادر، بيروت، 1972.

- برنيا. كوستانزيو: طرابلس من1510-1850، تعريب خليفة محمد التليسي، الطبعة الأولى، الناشر الفرجاني، طرابلس، ليبيا، 1969 .

- بروشين . نيكولاي إيليتش، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة وتقديم عماد حاتم، الطبعة الثانية، بيروت، 1999.

- التازي. عبد الهادي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب منذ أقدم العصور إلى اليوم، 10 أجزاء، (د.م)، 1988.

- الترر. عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في افريقية الشمالية، ترجمة محمود عامر، ط1، بيروت، 1989.

- التميمي. عبد الجليل، الخلفية الدينية للصراع الإسباني العثماني على الإيالات المغربية في القرن السادس عشر، المجلة التاريخية المغربية، العدد 10-11، تونس، 1987.

- الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين، المجلة التاريخية المغاربية للعهد الحديث والمعاصر، السنة الثامنة، العدد 23-24.

- الجيلالي. عبد الرحمن بن محمد: تاريخ الجزائر العام، 5 أجزاء، بيروت، 1965.

- حاطوم . نور الدين، تاريخ العصر الوسيط في أوربة، الجزء الثالث، من القرن الثاني عشر إلى القرن الخامس عشر، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1993.

- تاريخ عصر النهضة الأوربية، دار الفكر، دمشق، 1968.

- رافق. عبد الكريم، العرب والعثمانيون 1516-1916، الطبعة الأولى، دمشق، 1972.

- روسي .أتوري، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي، الطبعة الثانية، الدار العربية للكتاب، 1974.

- الضياف. أحمد بن أبي، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق لجنة من وزارة الثقافة، 9 أجزاء، وزارة الثقافة، تونس، 1999.

- العقاد. صلاح، المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة الجزائر-تونس-المغرب الأقصى، القاهرة، 1980.

- العروي. عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، جزءان، الطبعة الأولى، بيروت، 1994.

- فارس. محمد خير، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، الطبعة الثانية، دار الشروق، بيروت، 1979.

- فشر. هربرت، أصول التاريخ الحديث من النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية، ترجمة زينب عصمت راشد وأحمد عبد الرحيم مصطفى، منشورات دار المعارف بمصر، 1965.

- فيرو. شارل، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة وتحقيق. محمد عبد الكريم الوافي، /ط. دار الفرجاني، طرابلس- ليبيا، 1976.

- مانتران. روبير، تاريخ الدولة العثمانية، جزءان، الطبعة الأولى، القاهرة، 1993.

- المدني. أحمد توفيق، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانية1492-1792، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

- المكي. محمد بن أحمد النهروالي، البرق اليماني من الفتح العثماني، الطبعة الأولى، دار اليمامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1387 هـ- 1967.

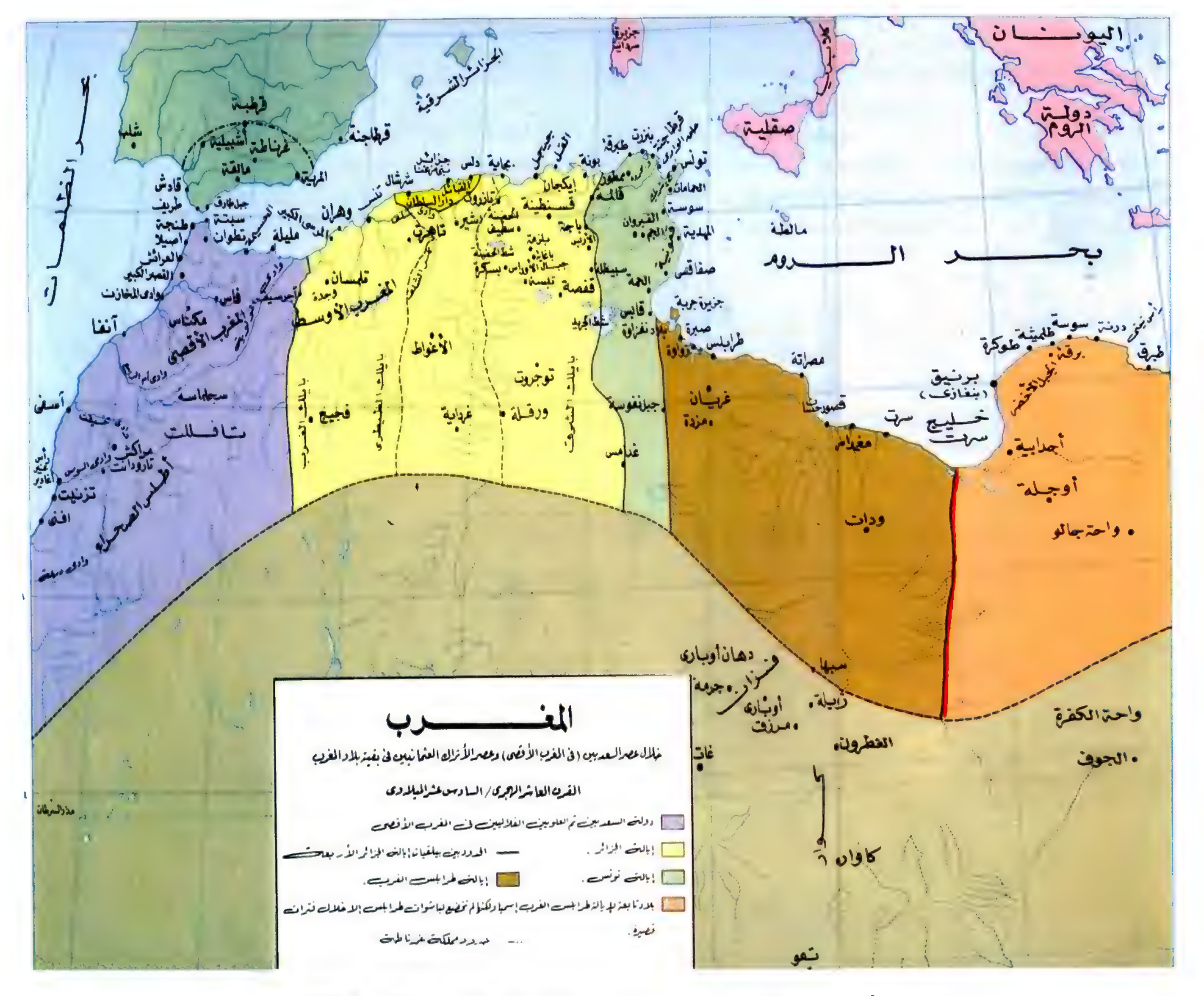
- الناصري. أبو العباس أحمد بن خالد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، 10 أجزاء، الدار البيضاء، 1956.

- هربك. إيفان، تفكك وحدة المغرب السياسية تاريخ افريقية العام، المجلد الرابع، افريقية في القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر، أشرف على المجلد ج ت نياني، مط. الكاثوليكية، بيروت، 1988.

- وولف. جون. ب، الجزائر وأوربة 1500 -1830، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- **Abun- Narr**, Jamil, A History of The Maghrib, Cambridge, 1971.
- **Braudel**, La Mediterrannee et Le Mond Mediterraneen A L' époque de Ph lippe 11- Paris –1949 .
- **Cook**, M. A, A History of The Ottoman Empire To 1730, London. New York Melbourne 1976.
- **De Grammont** H. Histoire D'Alger sous La Domination Turque . paris, 1887.
- **Serjeant,** R.B: The Portugues off The South Arabian Coast, The Clarendon Press, Oxford – 1963.
- **Shaw**. S, History of The Ottman Empire. And Modern Turkey, Vol. 1, London, New York, Mebourne, 1978.



المصدر: أطلس تاريخ الإسلام، حسين مؤنس، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987



اسطول بابا عروج اما سواحل الجزائر

المصدر :شوقي ابو خليل, أطلس التاريخ العربي الإسلامي , م ط دار الفكر , دمشق 2002.



1



2

خير الدين بربروس

1 المصدر :شوقي ابو خليل, أطلس التاريخ العربي الإسلامي , م ط دار الفكر , دمشق 2002.
2 المصدر : الدولة العثمانية تاريخ و حضارة: (عدة باحثين) , اشراف اكمل الدين احسان اوغلي, نشر . ارسيكا , استنبول, 1999.

ثانياً: السلطة المركزية والولايات العربية

1- التنظيم الإدارى

تمهيد:

بدأت الدولة العثمانية بقيام عشيرة تركية (قايى) بتأسيس إمارة صغيرة في القسم الغربي من الأناضول، ثم ما لبثت أن توسعت وتطورت نظمها المختلفة على قواعد حكومية حلّت محل التقاليد العشائرية. وأصبحت تدار وفق أنظمة وقوانين محددة ومدونة وذلك بدءاً من عهد محمد الفاتح. واتخذت السلطنة شيئا فشيئا شكل الدولة الأوربية إثر الفتوحات الواسعة في عهد السلطان سليمان القانوني. إذ بدأت أنظمة وقوانين جديدة تحدد مسار الدولة وممتلكاتها، فقد شرّعت الدولة قوانين خاصة لكل ناحية أو لواء تنسجم مع خصوصياته فضلا عن قوانين عامة تتعلق بالدولة ككل.

وكانت جميع السلطات الإدارية في الدولة العثمانية في يد السلطان وبالتالي في الديوان الهمايوني (السلطاني) الذي يترأسه. حيث يتم التباحث في أمور الدولة ثم تربط بقرارات تكون خاضعة لمصادقة السلطان. أما الأمور الإدارية والمالية والقضائية التي لا ترقى أهميتها إلى البت فيها من قبل الديوان فقد تركت لصلاحية الوزير الأعظم وقاضي العسكر والدفتردار.

أولاً: الوحدات الإدارية والقائمون بإدارتها:

كانت الدولة العثمانية دولة مترامية الأطراف توزعت ممتلكاتها على القارات الثلاث آسيا وأوربا وافريقية وكان لابد من اتباع تنظيم إداري سليم لربط تلك الممتلكات بالمركز. فهي تنقسم إلى وحدات إدارية كبيرة (بكلر بكلك، أيالة أو ولاية) وتنقسم هي الأخرى إلى وحدات اصغر منها (سنجق، لواء) والتي بدورها تنقسم إلى نواح والناحية إلى قرى ومزارع.

1- البكلر بكية - الأيالة - الولاية والبكلر بكي:

كانت البكلر بكية (البكلر بكلك) تشكل اكبر وحدة إدارية في الدولة العثمانية واستخدم بدلا منها مصطلح "ولايت" ولاية و"أيالت" أيالة. إلا أن مصطلح "أيالة" لم يكن يقابل مصطلح "ولاية" دائما في المعنى نفسه وبخاصة عند استخدام المصطلحين معا في المرحلة نفسها. فعندما استخدمت "أيالة" للدلالة على البكلر بكلك أي الوحدة الإدارية الكبيرة فان "الولاية" استعملت لتفيد وحدة إدارية اصغر كاللواء / السنجق والعكس صحيح أيضاً. وقد أطلقت الدولة العثمانية أحد المصطلحين على بعض المناطق التي تركت إدارتها لزعامات محلية لدوافع خاصة. ولم تكن الدولة العثمانية في البداية منقسمة إلى وحدات إدارية: وفي عهد السلطان مراد الأول 737-791هـ/ 1336-1389 أقيمت لأول مرة بكلر بكية الروملي وأصبحت ادرنة مركزاً لها. وفي عهد يلدرم بايزيد 791-805هـ/ 1389- 1452 أقيمت بكلر بكية الأناضول796هـ/ 1393. وازداد عدد البكلر بكيات بتوسع الدولة إثر الفتوحات التي أدخلت أراضٍ جديدة ومنها الأراضي العربية تحت الحكم العثماني. ويلاحظ أن أيا من البكلر بكيات لم تحافظ على حدودها بشكل مستمر بل تعرضت إلى التغيير بمرور الزمن، طبقاً للظروف الأمنية والإدارية والاقتصادية.

ويدير البكلر بكية / الأيالة مسؤول رفيع المستوى يطلق عليه اسم "بكلر بكي" وأحيانا مير ميران ويقابله في العربية "أمير الأمراء". وبدءاً من القرن السابع عشر الميلادي بدئ باستعمال كلمة "والي" كمرادف لمصطلح البكلر بكي الذي استمر استخدامه حتى ألغي في عهد التنظيمات. وكان البكلر بكي يمثل السلطان في الولاية، ويقيم عادة في أحد ألويته يطلق عليه اسم "سنجق الباشا". وكان البكلر بكي المسؤول عن جميع الشؤون الإدارية والعسكرية في الولاية، ولكن لم يكن يحق له التدخل في الشؤون العدلية والقضائية التي يختص بها القاضي في مركز الولاية. وكانت تحت إمرة البكلر بكي ديوان يجتمع برئاسته وفيه يتم تداول المسائل المتعلقة بالولاية. وكان المبنى الذي يقيم فيه ويستخدمه مقراً لعمله يسمى (باشا سرايى/ سراي الباشا). ويخرج البكلر بكي إلى الحملات العسكرية مع حاشيته وقواته وأمراء السناجق وسباهيي التيمارات والزعماء (أصحاب الزعامات) داخل أيالته وينوب عنه موظف يسمى "متسلم". وكان البكلر بكي يتصرف بالخاص الممنوح له.

وكانت إدارة الولايات باستثناء مصر، تُعهد وفاة حتى السلطان سليمان القانوني إلى الباشاوات ذوي طوغين (الطوغ شارة في مقدمة قلنسوة كبار رجال الدولة). ثم عين ولاة برتبة وزير في الولايات المهمة كبغداد والشام واليمن. وبعد ازدياد عدد الوزراء تم منح الولايات الأخرى إلى الوزراء أيضاً. وكان هؤلاء الوزراء يسمون وزراء الخارج.

وكان بعض الولاة, ولاسيما خلال تراخي السلطة المركزية يتجاوزون حدود وظيفتهم وأحيانا يتحدون قرارات الحكومة أو يرفعون لواء العصيان ضد الدولة. ولهذا لا يمكن أن نعدَّ أية ولاية عثمانية نموذجاً للولايات الأخرى. وفضلا عن هذا فإن تشكيلات الولاية كانت تتعرض إلى التغيير بشكل متواصل واستمر هذا الوضع حتى نهاية الدولة العثمانية. إلا أن التغيير الأساسي حدث في عهد السلطان محمود الثاني عندما قويت السلطة المركزية. وعلى الرغم من أن الولاة الأقوياء والأعيان الذين يشكلون امتداداً للقرن الثامن عشر ظلوا قوة مؤثرة لمدة من الزمن في القرن التاسع عشر، إلا أن جميع الولايات باستثناء مصر قد دخلت تحت السيطرة المطلقة للسلطة المركزية. وفي سنة 1281هـ/ 1864 صدر قانون الولايات وحلت كلمة "ولاية" محل الأيالة والبكلر بكية، و"الوالي" محل البكلر بكي.

2- اللواء / السنجق وأمير السنجق:

السنجق أو السنجاق لفظة تركية تقابل في العربية العلم، الراية واللواء، وأطلق كمصطلح على الوحدات الإدارية التي تتشكل منها الولاية. واستخدم العثمانيون إلى جانب السنجق أيضاً مصطلح "اللواء". وكان السنجق يشكل الوحدة الأساسية للنظام المالي والعسكري العثماني إلى جانب كونه وحدة إدارية في النظام الإداري. وقد نظم العثمانيون قانوننامة (القوانين التي شرعتها الدولة لتكون دليل عمل دفاتر التحرير) خاصة بكل سنجق كانت تصدر دفاتر التحرير (دفاتر تشمل معطيات عملية لمسح السكان والأراضي) ويسجل فيها كل ما يتعلق بالأراضي الواقعة في السنجق والضرائب والرسوم وبعض أحكام الجزاء والعشائر والأحكام المرتبطة بنظام الاستفادة من المراعي والمشاتي وما يتعلق بالمعادن وسائر المشاغل الموجودة في السنجق. والى جانب السناجق التي كانت تمثل وحدة جغرافية ذات حدود معينة حولت الدولة العثمانية بعض العشائر الكبيرة إلى سناجق سميت "إمارة العشيرة".

ويدير السنجق / اللواء "سنجق بكـي" أي "أمير السنجق" وكان يحمل كـالبكلر بكـي الـصفتين المدنية والعسكرية ولكن لا يحق له التدخل في شؤون القضاء. وعند استدعائه إلى الحملات السلطانية كـان يُدخل إلى جانب جنود ومقاتلي اللواء تحت إمرة البكلر بكي الذي يتبعه. أما مهامه الإدارية فهي تامين الأمن والنظام داخل حدود لوائه. وكان يخصص لكل أميـر سنجق "خاص" يتراوح مقدار ريعه بين ألف إلى أكثر من 7000ألف آقجه (الأقجة عملة فضية عثمانية اختلفت قيمتها عبر العصور).

وفضلاً عن هذا عهد بالألوية إلى الباشاوات ذوي الطوغ الواحد أيضاً. كما كانت سناجق الاوجاقلق والحكومات تتم إدارتها من قبل الأمراء المحليين وكان هؤلاء يسمون بشكل خاص (بك)، كما حـاز بعـضهم على لقب الباشوية. بل نجد أحيانا أن بعض الباشاوات أصبحوا يتولون أكثر مـن سـنجق وذلـك بطريقـة الآربالق أو الالتزام.

ويلاحظ أن اللفظتين العربيتين "محـافظ" و "متصرف" استخدمتا من قبل العثمانيين في المـصادر والوثائق العثمانية فقط بمعنى "الذي يحافظ على ولاية أو سنجق" أو "من يتصرف بالولاية أو السنجق". وفي أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عـشر صار توجيه الألوية إلى الباشاوات ومنهم مـن حـاز على مرتبة الوزارة. ولم يكن بالإمكان أن يطلق عليهم اسم سنجق بكي أو مير لوا. وبسبب هذه الضرورة تم تعريف هؤلاء الباشـاوات بمتـصرفين. وقـد شـاع استخدام هذه اللفظة كثيراً في أوائـل القـرن الثـامن عشر واستخدمت للأمراء إلى جانب الباشاوات. إلا أن هذه اللفظة لم تستخدم كمصطلح إلا في القرن التاسع عشر حيث أطلق على القائم بـإدارة الـسناجق اسـم المتصرف.

3- القضاء والناحية:

تشكل الناحية الوحدة الإداريـة التـي تلـي اللواء وكان اللواء ينقسم إلى مجموعة من النـواحي يختلف عددها من لواء إلى آخر. ويبدو أن مـصطلح القضاء كان له مدلول قضائي يشمل المنطقـة التـي تدخل تحت ادارة القاضي . وهذه المنطقة من الممكن ان تكون جزءا من لواء او تـشمل لـواءً برمتـه او ناحية. ولهذا لم يكن القضاء يستخدم كوحدة اداريـة كما جرى عليه الحال في القرن التاسع عشر. ودفاتر الطابو للالوية المختلفة تثبت ذلك إذ تورد تلك الدفاتر النواحي كوحدات إدارية ينقسم إليها اللواء. اما ورود بعض المدن تحت اسم القضاء مثل قضاء بيروت، فلم يكن يعني اكثر من كون المدينة تحت ادارة القاضـي. وهذا الامر لا يتعارض مع مهام القاضي اذ نعرف ان القاضي كان يكلف بمهام ادارية ولا سيما في الاقضية الواقعة خارج مركـز اللـواء. وكانـت النـواحي أي الأماكن التابعة للمنطقة القضائية تقـع ضـمن نفـوذ القاضي الذي كان ينيب عنه فيها نوابا لتسيير الامور العدلية والادارية فيها. ولهذا كان النائـب يعـد اهـم واكبر موظف في تلك النواحي.

وفضلا عن القضاة والنواب الذين يـديرون وحدات إدارية كان هناك "صوباشي التيمار" وتنحصر وظيفته بين وظيفة السباهيين (أصـحاب التيمـارات) وأمير السنجق. إذ يتـرأس إدارة المـدن الـصغيرة والقصبات المرتبطة بمراكز الولاية والسنجق كما كان يتولى أعمال الاحتساب في القصبات التـي يـديرها. وكان يتم إرسال الأحكام إليه من المركز كالقضاة.

يضاف إلى ذلك أن بعض الأسر أو رؤسـاء العشائر تتصرف بالنواحي التي كانـت دون مـستوى الألوية وقد اطلق على رؤسائها اسم "مقدم"، وظيفتـه دون وظيفة امير السنجق ولكنها ارفع من المـشيخة

العشائرية. أما القرية فقد كانت تشكل اصغر وحدة إدارية في التقسيمات الإدارية للولاية.

ثانياً: الأساليب الإدارية العثمانية وتطبيقاتها في الولايات العربية:

لم تتبع الدولة العثمانية في المناطق التي دخلت تحت نفوذها إدارة مركزية مطلقة وأسلوبا إداريا واحداً، بل اتبعت أساليب إدارية متنوعة تنسجم مع خصوصيات تلك الأماكن وأهاليها. ويمكن جمع الأساليب الإدارية المتبعة في الولايات العربية على الوجه الآتي:

1- الإدارة بأسلوب الخاص والزعامة والتيمار:

طبق هذا الأسلوب في الولايات التي خضعت لعملية التحرير أي جرت فيها عملية مسح الأراضي وإحصاء السكان. إذ كانت موارد الولاية تقسم إلى ديرلكات (إقطاعات) على شكل خاص أو زعامت أو تيمار. ويخصص قسم من مواردها للخزينة المركزية تحت اسم الخواص السلطانية.

أما أساس التقسيم الذي سارت عليه الدولة العثمانية في هذا المجال فيستند إلى مقدار ما يدر الإقطاع من وارد فإذا كان ريعه أكثر من مائة ألف آقجه يندرج تحت اسم "خاص". وما يتراوح ريعه بين ألفٍ وألفين فيطلق عليه اسم زعامت. أما إذا كان ريعه يتراوح بين ثلاثة آلاف وعشرين ألف آقجه فهو تيمار. وكانت موارد تلك الإقطاعات – عدا الخواص السلطانية– يتصرف بها أصحابها وليست الدولة. وفي مقابل ذلك يقومون بإعداد مقاتلين جاهزين دائما للحروب يتحملون هم كل نفقاتهم. وبفضل هذا النظام امتلكت الدولة العثمانية حوالي 140 ألف من الفرسان المقاتلين دون أن تتكلف بأي عبء مادي.

أما الولايات العربية التي طبق فيها هذا النوع من النظام فهي: الشام، طرابلس الشام، حلب، الرقة، الموصل وشهرزور.

2- الإدارة بأسلوب الاوجاقلق:

ترك العثمانيون للذين وقفوا إلى جانبهم أثناء العمليات العسكرية ولم يقاوموهم، ما كان في أيديهم من أراض أو قلاع أوقرى أوقصبات. فعيّن العثمانيون أمراء محليين لإدارة ألوية ضمن نظام سمي بالاوجاقلق. وبموجبه يبقى ذلك النوع من الألوية تحت تصرف الأمراء مدى العمر وبعد وفاتهم ينتقل بالوراثة إلى أبنائهم أو إخوانهم. وكان على الأمراء المشاركة في الحملات العسكرية تحت إمرة البكلر بكي ودفع الضرائب المحددة لهم من قبل الدولة. وتجري عملية التحرير في أراضيهم أي تخضع لنظام التيمار. إلا أن هذه الأراضي كان يتم منحها إلى رجال أمير السنجق. وعند وفاة الأمير أو تنازله عن الحكم أو مخالفته لأوامر الدولة كامتناعه عن المشاركة في الحملات العسكرية أو عدم انسجامه مع الرعايا يتم توجيه السنجق إلى رجلٍ آخر من الأسرة نفسها. والألوية التي اتبع فيها ذلك النظام أشير إليها في دفاتر التعيينات (سجلات دونت فيها أوامر التعيينات/ سنجاق توجيه دفتري) بأنها "اوجاقلق". أما المتصرفون عليها فقد سموا "أمراء سناجق" أي كالأمراء الآخرين.

ومنذ بداية السيطرة العثمانية على البلاد العربية استخدم أسلوب الاوجاقلق في الولايات العربية المختلفة وعلى وجه الخصوص في بلاد الشام والعراق. وقد منح السلطان سليم سناجق مختلفة إلى الزعامات المحلية التي وقفت إلى جانب العثمانيين عند سيطرتهم على المنطقة. ففي العراق نجد أن معظم ألوية شهرزور عهد بها منذ بداية الحكم العثماني في المنطقة إلى زعامات محلية وذلك لطبيعة المنطقة العشائرية. وقد استمرت معظم تلك الألوية

إلى أوائل القرن الثامن عشر وربما بعده.

وفي ولاية بغداد طبق ذلك الأسلوب في ألوية بابان وعانه (مدينة على الفرات جنوب الرقة قرب الحديثة) والسماوة وتكريت وجسان- بدرة ومندلجين (مندلي) ودرنة. إلا أن تطبيق ذلك الأسلوب لم يستمر طويلاً في بغداد، وإذا استثنينا لواء بابان تغيّر أسلوب إدارة كل الألوية فيما بعد من اوجاقلق إلى الأسلوب التقليدي. أما في البصرة فقد طبق أسلوب الاوجاقلق في ألوية أرجة والرميلة. كما أن خمسة من ألوية ولاية الموصل كانت تدار في أواسط القرن السابع عشر بتلك الطريقة.

كما استخدم أسلوب الاوجاقلق في بلاد الشام في أوائل العهد العثماني. وقد اشتهرت زعامات محلية كثيرة ذات أصول بدوية في هذا الخصوص منها: طره باي عرب في اللواء الذي اشتهر باسمه (لواء إقطاع ولايت طره باي عرب) بولاية الشام وأسرة قانصوه الغزاوي الذي كان يتولى الصلت-عجلون وابنه احمد في لواء الكرك- الشوبك وذلك في النصف الثاني من القرن السادس عشر. كما استخدم أسلوب الاوجاقلق في لواء جبلة بولاية الشام أيضاً وبخاصة في الربع الأخير من القرن السادس عشر.

واستخدم الأسلوب نفسه في ولاية حلب أيضاً إذ ان الأسرة الجانبولاطية تولت الولاية بطريقة الاوجاقلق مدى العمر، ولولا الإشكال الذي أحدثه حسين باشا وتمرد ابن أخيه علي باشا، لاستمر أبناء الأسرة لسنوات طويلة في إدارة الولاية. وقد استخدم أسلوب الاوجاقلق في ألوية السلمية وبالس بولاية حلب أيضاً.

ومن الأسر المحلية التي أدار زعماؤها ألوية بأسلوب الاوجاقلق الأسرة البدوية المعروفة باسم أبي ريشة وقد تولت تلك العشيرة الألوية الموجودة في أعالي الفرات فألوية عانه ودير- رهبة، خابور، جماسة وبني ربيعة في ولاية الرقة كانت في عهدة سيف بن أبي ريشة يديرها بطريق الاوجاقلق. ثم عُهد بها إلى أعيان الجماعة. وقد استمرت إدارة بعض تلك السناجق من قبل أمراء محليين إلى النصف الأول من القرن الثامن عشر وربما بعده.

3- الإدارة بأسلوب الحكومة:

أطلق مصطلح "الحكومة = حكومت" على بعض السناجق التي أقرت الدولة العثمانية عليها أصحابها الذين كانوا يحكمون فيها قبل العهد العثماني وذلك بعد ان أعلنوا ولاءهم للدولة العثمانية، فتركت لهم ما كانوا يمتلكون من أراض ليتصرفوا بها مدى العمر وبطريق الوراثة. غير ان تلك الحكومات أصبحت بمستوى الألوية ترتبط بالولاية التي تتبعها. ويختلف هذا النوع من السناجق عن سناجق الاوجاقلق في عدم إجراء التحرير فيها، وقدتم إعفاء أهلها من ضرائب العوارض، وكان أمراؤها يحملون لقب "حاكم". ولا تعيّن الدولة أي موظف يمثلها في الحكومة ولا يرابط فيها الجند السلطاني، إلا ان حكامها يخضعون لأوامر السلطان ويشتركون في الحملات العسكرية كسائر الأمراء العثمانيين تحت إمرة البكلر بكي وهم أصحاب قوم وقبيلة وجنود.

ويعود إحداث هذا النوع من الحكومات أو إقرارها إلى ان الدولة العثمانية كانت تطمح إلى منح نوع من التقدير للأمراء المحليين، وكسبهم والاستغناء عن وضع قوات عسكرية عثمانية فيها وربط أولئك الأمراء المحليين إلى حد ما بالسلطة المركزية بعد جعلهم موظفين رسميين للدولة.

ومن الألوية التي كانت تدار بطريقة الحكومة حكومة العمادية بشمال العراق التي كانت تديرها أسرة سيد خان وأقرتها الدولة العثمانية بعد إخضاعها المنطقة، وحكومة مهران بولاية شهرزور.

وعهد إلى بعض الألوية اليمنية بطريقة

الحكومة: وهي لواء قلعة حجة ولواء قلعة جكل إذ عهد بالأول إلى عبد الرحمن بن مطهر والثاني إلى عبد الله مطهر (993هـ/1585م) وذلك بعدما انشقا على أخيهما علي يحيى. وفضلا عن هذا فان أيالتي البصرة والحسا كانتا تداران بطريقة الحكومة أيضاً وذلك في بداية السيطرة العثمانية عليهما وقبل ان تحولا إلى ولاية.

ويضاف إلى هذه تلك الحكومات الموجودة في جبل لبنان، وترد أسماؤها في المصادر العثمانية تحت اسم "حكومة"، وكذلك الحكومات العربية الموجودة في الخليج والتي اعترفت الدولة العثمانية بوجودها بهذا الوضع. تضاف إلى تلك الحكومات "شرافة مكة" أيضاً، إلا ان شرافة مكة كان لها وضع استثنائي خاص بها، وتختلف عن الحكومات الأخرى التي لم تكن أكثر من لواء يتبع ولاية معينة، أما شرافة مكة المكرمة فكانت بمثابة ولاية تابعة إلى المركز مباشرة.

4- الإدارة بأسلوب إمارة العشيرة:

كانت الدولة العثمانية، التي نشأت على أكتاف عشيرة، تعرف جيداً مدى النفوذ الذي يحظى به رئيس العشيرة في عشيرته وفي المنطقة التي تقيم أو تتجول فيها عشيرته. ولهذا نظمت العشائر الكبيرة التي أبدت ولاءها وخضوعها لها ضمن تقسيماتها الإدارية بان جعلت العشيرة بمثابة سنجق / لواء وأقرت رئيسها كأمير سنجق عليها. وسمَّت ذلك النوع من السناجق "مير عشيرتلك = إمارة عشيرة" وأطلق على رئيسها اسم "مير عشيرت /أمير عشيرة" كما منحتها إقطاعات. وكان هؤلاء الأمراء يتولون تيماراتهم وعشائرهم كسائر الأمراء. أي ان ريع تيمارهم ورسوم الرعية لتيماراتهم وعشائرهم وما يتعلق بالجرم والجناية, يكون خاصا بهم ويشتركون مع مقاتليهم في الحملات السلطانية تحت إمرة البكلر بكي التابعين له. وكان هذا النوع من السناجق يعامل معاملة سناجق الاوجاقلق في حقوق أمرائه، فالإمارة تنتقل بطريقة الوراثة من الأب إلى الابن. وإذا مات احدهم أو لم يُؤدِّ الخدمات المطلوبة منه فان إمارة عشيرته تعطى لابنه أو احد أقاربه. وعند رفع أمير العشيرة لواء العصيان ضد الدولة، فان الدولة لا تلغي وجود عشيرته كوحدة إدارية بل تلجأ إلى تغيير أميرها. أما العشائر الصغيرة فتم تنظيمها على شكل (زعامت).

ولا تُعد تلك العشائر سناجق إلا العشائر الكبيرة منها. أما العشائر الصغيرة فقد أقرت الدولة بوجودها، وكانت تتعامل معها كرؤساء وحدات إدارية رغم ان قسما منها كان غير ثابت ولاسيما العشائر البدوية.

وطبق أسلوب إمارة العشيرة في معظم الولايات العربية منذ دخول العثمانيين فيها. وكان أمراء تلك العشائر لا يخضعون لأوامر التعيين من قبل الدولة. غير أن الدولة العثمانية اعتادت على إدراج أسماء بعض تلك العشائر في دفاتر التعيينات وربما لدورها في المنطقة. منها على سبيل المثال لواء عشيرة باجوانلو، ولواء غزية آل قشعم في ولاية بغداد والغزية (عشيرة عربية متنقلة), ولواء زنكنة وباجلان بولاية بغداد، و"سنجق عشيرة مندمي" بولاية بغداد، ولواء البادية بالبصرة ولواء عشائر بني طي في الموصل ولواء داودان في شهرزور. كما أن العشيرة الرئيسة لابي ريشة تم تنظيمها من قبل الدولة العثمانية كلواء أطلق عليه اسم "لواء قبائل عربان برية". كما أن مشيخة العربان في مصر هي صورة أخرى من إمارة العشيرة.

وكان لمعظم العشائر المتنفذة في الولايات العربية دور في النظام الإداري وقد تمتع بعضها بوضع إمارة سنجق والبعض الآخر بوضع زعامة/

زعامت أو أرباب تيمار(ورد في حكم سلطاني يحمل تاريخ 2 رمضان 966هـ/ 26 يونيو 1559م أسماء العشائر التي كان لها نفوذ في منطقة بلاد الشام وتتمتع بدور في النظام الإداري العثماني).

5- الإدارة بأسلوب الساليانة:

السالیانة كلمة فارسية تقابل في العربية "سنوي" واستخدمت كمصطلح مع الولايات للدلالة على الولايات التي لم يطبق فيها نظام الخاص والزعامة والتيمار. وكان يتم إرسال قسم من موارد الولاية والذي يتم تحديد مقداره إلى الخزينة المركزية سنوياً ويسمى إرسالية ويخصص القسم المتبقي لنفقات الإدارة المحلية ورواتب الإداريين والجنود والاحتياجات الأخرى. وتخصص للإداريين فيها رواتب سنوية من خزينة الولاية يتم تحديدها بواسطة القوانين - نامه. وكان يوجد في ذلك النوع من الولايات حاميات الانكشارية والقاضي والدفتردار. وكانت الضرائب يتم تحصيلها باسم الخزينة. وطبق ذلك النظام في ولايات مصر وبغداد والبصرة واليمن والحبشة والإحساء، كما اتبع في اوجاغات الغرب: الجزائر، طرابلس الغرب وتونس.

وقد اتبع في بعض الأماكن في بعض الولايات السالیانة نظام التيمار. ففي ولاية الشام اتبع في أربعة من ألويتها الأحد عشر. كما اتبع هذا النظام (التيمار) في ستة من ألوية ولاية بغداد الثمانية عشر.

6- الإدارة بأسلوب الالتزام:

يعني الالتزام كمصطلح أن يتعهد شخص جمع إيرادات أي نوع من الضرائب لقاء بدل سنوي محدد. والقائم بهذه المهمة يسمى "ملتزم". واستحدث رستم باشا الوزير الأعظم للسلطان أصول الالتزام في الدولة العثمانية في القرن السادس عشر في عهد السلطان سليمان القانوني, وذلك من اجل زيادة الحاصلات الميرية (موارد الخزينة). وفضلا عن هذا فقد قامت الحكومة بمنح الولايات بالالتزام وذلك من اجل ضمان واردات الضريبة. وطبقا لهذا الأسلوب كان الوالي يتعهد بدفع مبلغ معين سنوياً يتم إقراره كواردات الضريبة. وكان الولاة يقومون على الأغلب بتجنيد الأعيان المحليين لتحصيل تلك الواردات عن طريق الالتزام أيضاً. وكان الكثير من الأعيان يستخدمون كنواب (متسلمين) للوالي وبذلك يصبحون الإداريين الحقيقيين في الولاية أو الألوية.

وطبق الالتزام في مصر بعد السيطرة العثمانية عليها في سنة 923هـ/ 1517 بشكل محدد ومسيطر عليه إلا انه انتشر في النصف الأول من القرن 11هـ/ 17م بشكل كبير. كما طبق في معظم الولايات العثمانية إذ طبق في البصرة ولحسا (الإحساء) واليمن وولاية الحبشة وطرابلس الشام والرقة وصفد - صيدا - بيروت.

وأصبح يعهد ببعض الولايات في النصف الأول من القرن 12هـ/ 18م إلى الباشاوات بطريقة الالتزام مثل ولاية صفد-صيدا-بيروت، وولاية طرابلس الشام وولاية الرقة، إلا أن استخدام الالتزام في ولاية الشام كان نادراً، مثلاً (لواءا اللجون وبعلبك)، وذلك أنه في ألوية الشام اتبع أسلوب الآربالق لتغطية نفقات قافلة الحج.

7. الإدارة بأسلوب المالكانة:

المالكانة لفظة تفيد منح الشيء إلى شخص يتصرف به مدى العمر وقد طبقت الدولة هذا النظام في الإدارة وفي تحصيل الضرائب. وقد تم تطبيق ذلك النظام في مختلف الولايات العثمانية وأحياناً كانت الوحدة الإدارية تعهد إلى أحدهم كملتزم وعلى وجه التأبيد أي مدى العمر.

وقد اتبع ذلك النظام في الدولة العثمانية في أواخر القرن السابع عشر. إلا أنه في القرن الثامن عشر جرى توجيه السناجق إلى الأمراء بتلك الطريقة

بشكل واسع: مثال ذلك في ولاية حلب لـواءا عـزاز وكليس، وسنجقا اللجون وبعلبك فـي ولايـة الـشام وعجلون في ولاية صفد – صيدا – بيروت، كما أنـه في ولاية طرابلس الشام وولاية الرقة وجهـت إلـى الأمراء بهذه الطريقة في الفترة نفسها.

8. الإدارة بأسلوب الآربالق:

الآربالق لفظة تركية تقابـل فـي العربيـة "شعيرية" أي "المتعلقة بالـشعير". وكانـت الدولـة العثمانية في المراحل الأولـى مـن تاريخهـا تمـنح لرجالاتها المشاركين في الحمـلات العـسكرية مـع خيولهم مخصصات تـسمى "آربـالق" ثمنـاً لـشعير خيولهم. ولكن ذلك المصطلح تحوّل فيمـا بعـد إلـى مصطلح يفيد أية مخصصات عينية أو نقدية تمنحهـا الدولة لكبار موظفيها وكذلك للمتقاعدين منهم. وبدءاً من القرن السابع عشر المـيلادي خصـصت الدولـة بعض السناجق كالآربالق لبعض الإداريـين أصـحاب الدرجات الرفيعة والوزراء لتكون مواردها مخصصات لهم عند عزلهم أو إحالتهم على التقاعد أو إسـدائهم خدمات عسكرية أو تأمينهم الأمن أو أدائهـم مهمـة المحافظة على أحد الأماكن أو القلاع أو إعمارها.

وقد منحت الدولة العثمانية بعـض البكلـر بكيين سنجقاً أو عدة سناجق بغية تغطية نفقات الولاية التي لا تكفيها مواردها. كما منحت أمير الحج سنجقاً لتغطية نفقات قافلة الحج. والسنجق الذي يتم منحـه بهذه الطريقة لا يعين فيه أمير سنجق كباقي الألوية، بل يقوم البكلر بكي أو الرجل الذي يوجه إليـه ذلـك السنجق بتعيين متسلم يمثله فيه.

واستخدم ذلك الأسلوب في ولايات بلاد الشام عدا ولاية الرقة: فقد وجه لواء القدس الشريف بـدءاً من 26 رمضان سنة 1043هـ/26 مـارس 1634م إلى بعض الباشاوات العثمانيين ليتصرفوا به بطريقـة الآربالق، وفي السنة نفسها عهد بلواء صفد – صيدا –بيروت إلى والي طرابلس الـشام لتغطيـة نفقـات ولايته, ووجه لواء غـزة اعتباراً مـن أول شـعبان سنة 1045هـ/19 يناير 1636م على شكل آربـالق. كما أن لواء الكرك – الشوبك كان يدار فـي الفتـرة نفسها بطريقة الآربالق.

وفي ولاية حلب عهد بلواء المعـرة ولـواء باليس بطريقة الآربالق في الفترة نفسها أيضاً، وفـي ولاية طرابلس الشام أدير لواء جبله بطريقة الآربالق، كما أن لواء حمص كان يدار أحياناً بالطريقة نفـسها أيضاً. ولم تستخدم تلك الطريقة في الولايات العراقية إلا في ولاية شهرزور فقد عهد لواء اربيل في سـنة 1050هـ/ 1640م إلى بكلر بكـي الولايـة بطريقـة الآربالق.

واستمرت الألوية التي خضعت إدارتها لتلـك الطريقة إلى القرن الثامن عشر. غير أن عدد الألوية الممنوحة إلى الباشاوات قد زاد بعد: ففي أوائل ذلـك القرن أصبحت سناجق القـدس الـشريف وغـزة ونابلس وعجلون وأحيانـاً اللجـون تعهـد بطريقـة الآربالق إلى ولاة حلب ثم إلـى ولاة الـشام. وتلـك السناجق كانت مخصصة لقوات الجردة يتولاها عـادة الباشاوات الذين يعهد إليهم بإمارة الحج أيضاً. وقـد تقلص استخدام تلك الطريقة ولم تعد تطبق إلا بـشكل محدود في بعض ولايات الشام وعلى وجه الخصوص ولاية الشام وحل محلها نظام الالتزام في حلب والرقة وطرابلس الشام.

وشهدت بعض السناجق أكثر من أسلوب في إدارتها، كما كان من الممكن إتباع أسلوبين في آن واحـد فـي ولاية واحدة.

ثالثاً: التقسيمات الإدارية للبلاد العربيـة في العهد العثماني:

قسمت الدولة العثمانية البلاد العربيـة إلـى

وحدات إدارية كبيرة حملت كل واحدة منها اسم "ولاية" أو "أيالة" أو "بكلر بكلك" (بكلر بكية) واتخذت الأساس الجغرافي معياراً في ذلك التقسيم. إلا أن ذلك التقسيم لم يبق على حالته على مر العصور، بل شهدت جميع المناطق تغييرات مختلفة بين حين وآخر. ولهذا لا يمكن تحديد ذلك الإجراء (تقسيم البلاد إلى ولايات) بمرحلة واحدة. أما الدوافع التي حدت بالدولة إلى إجراء تلك التغييرات فتعود إلى الظروف الخاصة بكل منطقة من المناطق، ومن الممكن بيان تلك التقسيمات حتى أواسط القرن التاسع عشر على النحو الآتي:

1. التقسيمات الإدارية لبلاد الشام:

تعد بلاد الشام أول منطقة عربية تدخل في حدود الدولة العثمانية بعد شمال العراق. وقد ورد في أدبيات السيطرة العثمانية أن السلطان سليماً الأول بعد أن جنى ثمار انتصاره على المماليك في معركة مرج دابق (25 رجب 922 هـ/24 آب 1516م) سار إلى حلب ودخلها حيث قام بتنظيم إدارتها، فعّين أحد قادته وهو قره جه أحمد باشا والياً عليها. وبهذا تكون حلب أول ولاية عربية عثمانية. وبعد استسلام المدن المهمة في بلاد الشام للقوات العثمانية قام السلطان سليم ببعض الإجراءات الإدارية فيها إذ عيّن بعض القادة على المدن الشامية المهمة، إلا أن تلك الإجراءات لم تكن أساسية بل وقتية الغرض منها وضع حاميات عسكرية في هذه المدن تحسباً لأي طارئ قد يحدث ولكي يحمي ظهر القوات العثمانية وهي تخوض الحرب مع المماليك في مصر. وبعد عودة سليم من مصر، قام بتنظيم بلاد الشام من الناحية الإدارية فجعلها ولاية كبيرة حملت اسم "عرب ولايتي" أي ولاية العرب وضمت أجزاءً من الأناضول وجعل من دمشق مركزاً لها.

كانت بعض مناطق بلاد الشام في العهد المملوكي وبحكم طبيعتها الاجتماعية تدار من قبل أسر محلية. ولم يكن من عادة العثمانيين أو من صالحهم إلغاء الأسر المحلية الحاكمة، بل قاموا بربطها بالدولة وتنظيمها ضمن نظامهم الإداري ولاسيما الأسر التي وقفت إلى جانبهم عند الفتح. ولهذا أبقوا الزعامات المحلية في بلاد الشام طالما أنها تقدم الطاعة والضرائب للسلطة العثمانية. ونظموا كل منطقة من مناطق نفوذ تلك الأسر مركزا إداريا أصبح زعيمها أميراً عليه.

أ- ولاية العرب/ ولاية الشام:

نظم السلطان سليم الأول بلاد الشام في وحدة إدارية واحدة شملت كل أرجائها المعروفة أطلق عليها اسم "عرب ولايتي" أي ولاية العرب وذلك قبل أن يحل محلها اسم " شام ولايتي" أي ولاية الشام أو "ولاية الشام الشريف". وفي تلك المرحلة المتقدمة من الحكم العثماني كانت ولاية العرب تتشكل من ألوية: الشام، غزة مع الرملة، القدس الشريف، صفد، حلب، طرابلس، حماه, حمص، عينتاب، انطاكية، بيره جك، آدنه، طرسوس، ديوريكي، ملاطية، كختة وكركر، بايبورد، قلعة الروم وقضاء كماخ مع ارزنجان. وكما يستدل من أسماء تلك الألوية فإن الولاية ضمت كذلك أجزاء واسعة من جنوب الأناضول. وفضلاً عن هذا فإن أسماء بعض الألوية لم ترد فيها مثل لواء عجلون الذي كان يشمل كل أراضي الأردن الحالي.

ولم تستمر الولاية بذلك التوسع طويلاً فقد تمّ فك ارتباط ألوية منها وبخاصة الألوية الواقعة في القسم الشمالي منها واستقر عدد ألويتها طبقاً لما ورد في أحد الأحكام السلطانية الصادرة في سنة 951هـ/1545م في 13 لواءً هي: الشام، حلب، طرابلس، صفد، القدس الشريف، حما، حمص، بيره جك، الأكراد، الصلت وعجلون، غزة، نابلس، اللجون.

وشهدت ولاية الشام بدءاً من أواسط القرن

العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي انفصال أجزاء واسعة منها وذلك بعد استحداث ثلاث ولايات جديدة وهي: حلب والرقة وطرابلس، ولم تبق فيها سوى تسعة ألوية هي: الشام، صفد، القدس، السلط وعجلون، غزة، نابلس، اللجون، الكرك والشوبك، تدمر. واستمرت ولاية الشام بتقسيماتها الإدارية هذه، إلى مطلع القرن 11 هـ 17م دون أن تتعرض إلى تغيير باستثناء عودة صيدا – بيروت إلى تقسيماتها الإدارية كلواء ليرتفع عدد ألويتها إلى عشرة.

وفي منطقة جبل لبنان وأرجائها في تلك الفترة تمكن فخر الدين الثاني المعني من اقتطاع أجزاء واسعة من بلاد الشام واخضاعها تحت نفوذه كالبقاع وصفد وبيروت وصيدا ونابلس وعجلون، واستمر ذلك الوضع حتى سنة 1044هـ/ 1634 عندما تمكنت القوات العثمانية من إعادة تلك المناطق إلى حظيرة الدولة.

وشهدت ولاية الشام تقلصا آخر في عدد ألويتها وذلك بعد تشكيل ولاية جديدة تحت اسم ولاية صفد – صيدا – بيروت. وأصبحت ولاية الشام في النصف الأول من القرن 12 هـ 18م لا تضم سوى ألوية: الشام، الكرك، القدس الشريف، غزة، نابلس، اللجون، بعلبك. وقد استمر ذلك التنظيم الإداري إلى حد ما حتى حكم محمد علي باشا وجرت فيه بعض التغييرات إذ حل لواء عجلون محل الكرك ولواء تدمر محل بعلبك. وقبيل خروج المنطقة من السيطرة العثمانية كانت ولاية الشام تتشكل من ألوية: الشام الشريف، غزة، القدس الشريف، نابلس، اللجون، عجلون، تدمر.

ب- ولاية حلب:

تعد مدينة حلب أول مدينة عربية يتم تنظيمها إداريا من قبل العثمانيين لتكون أول ولاية عربية يتم تشكيلها في العهد العثماني. وأعيد تنظيم إدارة المنطقة من جديد بعد عودة السلطان سليم من مصر وأصبحت حلب لواءً تابعاً إلى ولاية العرب استمرت حتى سنة 1543م عندما تم فصلها عن دمشق لتكون مركزاً لولاية عثمانية مستقلة حملت اسم ولاية حلب. وضمت في بداية أمرها ألوية: آدنه، حماة، حمص، بيرقجك، عزاز وكليس، المعرة، باليس، السلمية.

وشهدت ولاية حلب أكبر توسع في تقسيماتها الإدارية في الربع الأخير من القرن العاشر/ السادس عشر، إذ ضمت 16 لواءً هي: حلب، حماة، بيرقجك، الأكراد وكليس، المعرة، آدنه، العزير، باليس، السخنة والطيبة، جبله، السلمية، المتخ/ انطاكية، تركمان حلب، سروج. وبعد بضع سنوات أحدثت ولايتان جديدتان في المنطقة وهما الرقة وطرابلس الشام. ففقدت ولاية حلب عدداً من ألويتها لترتبط بالولايتين الجديدتين. فانفصلت عنها ألوية حماة وجبله والسلمية وارتبطت بولاية طرابلس، وانفصل لواء بيرقجك وباليس عنها وارتبطا بولاية الرقة. كما خفض المستوى الإداري للواء انطاكية إلى ناحية تابعة للواء حلب. واستمر تقلص عدد ألوية حلب فيما بعد، إذ اقتطع منها لواء آدنة ليكون مركزاً لولاية جديدة. وفي أواسط القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي لم تكن تضم سوى خمسة ألوية وهي: حلب، المعرة، باليس، السلمية، عزاز.

وشهدت ولاية حلب بعض التوسع في النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي فأصبحت تتشكل من سبعة ألوية وهي: حلب، المعرة، باليس، العزيز، جبله، المتخ، كليس، ولم يتوقف التغيير في تقسيماتها الإدارية. وقبيل دخول المنطقة تحت سيطرة محمد علي باشا لم تكن حلب تضم إلا أربعة ألوية وهي: حلب، المعرة، المتخ، باليس 1247هـ/1831م.

ج- ولاية طرابلس الشام:

تشكلت هذه الولاية في سنة 991هـ/1583 وذلك بعد أن اقتطعت أجزاء من ولاية الشام وألحقت بها. وضمّت عند إقامتها أربعة ألوية هــي: طرابلس الشام، جبلة، حمص، حماة. وربما كان لواء السلمية ضمن تشكيلات الولاية في تلك الفترة (1016هـ/1607م) إلا أن هذا اللواء ما لبث أن انفصل من ولاية طرابلس والحق بولاية حلب، وفي المرحلة 1041هـ 1631م - 1051هـ 1642م كانت السلمية ضمن ولاية حلب، أما طرابلس فاحتفظت بألويتها الأربعة التي تشكلت منها.

وأصبحت ولاية طرابلس الشام في القرن السابع عشر مسرحاً لبعض الأحداث والحركات الاستقلالية على رأسها حادثة يوسف باشا بن سيف (سيفا) وهو من تركمان مرعش، الذي عهد إليه بولاية طرابلس وبعد مقتل علي باشا بن جانبولاط استغل يوسف باشا مقتل السلطان عثمان الثاني سنة 1031هـ/ 1622 وأعلن استقلاله إلى أن تم القضاء عليه سنة 1048هـ/ 1638م. وشهدت الولاية في أواخر القرن السابع عشر قيام أبناء سرخان وهم من الشيعة بالتحالف مع الدروز والسيطرة على الكثير من مقاطعات الولاية. ولم تنته حركتهم إلا بعد اعتقال حسين بن سرخان وقتله مع عدد من أتباعه1103هـ/ 1691.

إلا أن ولاية طرابلس الشام لم تشهد تغييراً كبيراً في تقسيماتها الإدارية إذا ما قورنت بايالتي الشام وحلب وذلك حتى أواخر القرن 11هـ 17م. وفي القرن 12هـ 18م اشتملت على ألوية طرابلس الشام حماة، حمص، السلمية مع دير رحبة.

د- ولاية الرقـــة:

تشكلت في أعالي نهر الفرات بمنطقة الجزيرة الفراتية. وكانت المنطقة قبل تشكيل الولاية، تتقاسمها ولايتا ديار بكر والعرب الشام. وتم تنظيم تلك المنطقة على شكل ولاية في سنة 994هـ/1586م وقد ضمت في بداية تشكيلها ألوية: الرقة، دير رحبة، جماسة، قابور، الرها، بني ربيعة، رأس العين، عانه، تكريت، بيرقجك، باليس، أعراب اعزاز. إلا أن ارتباط لواءي عانة وتكريت بها لم يستمر طويلاً فقد تم فصلهما عنها بعد مرور فترة. وكانت مدينتا الرقة والرها (اورفه) مركزي الولاية إذ كان الوالي يقيم في كلتيهما بالتناوب.

ولم يحدث في التقسيمات الإدارية للرقة إلا تغيير طفيف فيما بعد ، واستقرت في اواسط القرن 11هـ /17م على الشكل التالي: دير رهبه (رحبة)، خابور، جماسة، بني ربيعة، بيره جك، سروج. وفي النصف الأول من القرن 12 هـ /18م تقلص عدد ألوية الولاية وانخفض المستوى الإداري لعدد منها فأصبح أربعة هــي: الرقة- الرها، بيرقجك، دير رحبة، بني ربيعة. وأدمج دير رحبة إداريا بالسلمية وعهد بهما إلى أحد رؤساء العشائر في المنطقة لإدارتهما.

وفي النصف الأول من القرن 13هـ/ 19م، أعيد تنظيم بعض الألوية التي خفض مستواها الإداري. وقبيل وقوع المنطقة تحت سيطرة محمد علي باشا 1247هـ/ 1831كانت ولاية الرقة تضم ألوية: الرها، دير رحبة، الخابور، بيره جك، جماسة، بني ربيعة.

هـ - ولاية صفد - صيدا - بيروت:

كانت الأقاليم التي تشكلت منها تلك الولاية تابعة لولاية الشام. وعلى الرغم من صدور حكم سلطاني بتأسيس تلك الولاية في سنة 1023هـ/1614م استمرت ألوية صفد، صيدا، بيروت تابعة إلى ولاية الشام إلى الربع الأخير من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي. واورد

الرحالة أوليا جلبي (ت1094هـ/1682م) اسم الولاية بشكل "أيالة صيدا الجديدة" في القانونــامة التي أدرجها في مؤلفه. وفي النصف الأول من القرن 12هـ/18م كانت الولاية تضم نابلس، جبل عجلون، الكرك والشوبك (وهما يشكلان لواءً واحداً) وتدمر فضلاً عن سنجق الباشا.

وتعرضت ولاية صفد - صيدا - بيروت كغيرها من الولايات العثمانية إلى تغييرات مستمرة في تقسيماتها الإدارية. فلم تشهد مناطق الولاية المختلفة الاستقرار وبخاصة بعد أن ظهر ظاهر العمر الذي تمكن من التحكم بها، فأدخل تحت عهدته ألوية عكا وصيدا ويافا وحيفا والرملة ونابلس وصفد واتخذ من عكا مركزاً له. غير أنه اضطر إلى الخضوع إلى الدولة العثمانية التي عهدت إليه بولاية صيدا وبقي فيها إلى أن لقي مصرعه1189هـ/ 1775م. ويبدو أن اسم الولاية اختصر إلى "أيالة صيدا" وتقلص عدد ألويتها فانفصلت عنها ألوية عجلون والكرك - الشوبك وتدمر. وقبيل دخول المنطقة تحت سيطرة محمد علي باشا 1247هـ/1831م كانت الولاية تضم خمسة ألوية هــي: صيدا، عكا، بيروت، صفد، صور.

2. التقسيمات الإدارية للولايات العراقية:

أ . المناطق المفتوحة قبل فتح بغداد:

انضوت أجزاء واسعة من شمال العراق وغربه تحت الحكم العثماني في سنتي 923هـ-924هـ/ 1517م-1518م أي في عهد السلطان سليم الأول. وشملت تلك الأجزاء المنطقة الممتدة من سنجار والموصل في الشمال وحتى تكريت جنوباً ومن تكريت شرقاً إلى منطقة حوض الفرات الممتدة من الحدود العراقية - السورية الحالية إلى مدينة هيت مشتملة مركزين مهمين هما عانة وهيت. ولم يحوّل العثمانيون تلك المناطق إلى ولاية مستقلة، بل قاموا بتنظيمها كوحدات إدارية على شكل خمسة ألوية ألحقت بولاية ديار بكر وهــي: ألوية الموصل، سنجار، عانة، وأيالة صوران وأيالة العمادية. وكانت هاتان الأيالتان في مستوى اللواء. وظلت تلك المناطق مرتبطة بولاية ديار بكر حتى سنة 941هـ/ 1534م عندما انفصل عنها لواءا الموصل وعانه والحقا بولاية بغداد. أما لواء سنجار والعمادية فقد ظلا مرتبطين بديار بكر.

ب- ولاية بغـداد:

بعد دخول بغداد سنة 941هـ/1534م جعلت مركزاً لولاية عثمانية حملت اسم "ولاية بغداد". وعلى الرغم من تقسيم العراق إلى أكثر من ولاية خلال العهد العثماني، أصبح لولاية بغداد حضورها الفعال في كل الأحداث الكبيرة التي شهدتها الولايات العراقية الأخرى, وامتد ذلك الحضور ليشمل الخليج العربي والمنطقة الشرقية من الجزيرة العربية.

وتأثرت بغداد في أوائل القرن 11هـ/17م بسلسلة من الحركات التمردية التي تزامنت مع الحركات التي قامت في أماكن مختلفة من الأناضول ومنها: حركة أحمد الطويل ثم حركة بكر صوباشي وما رافقها من سيطرة صفوية على بغداد إلى أن تمكن السلطان مراد الرابع من إعادة الحكم العثماني إليها في 25 ديسمبر سنة 1048هـ/ 1638م. وبعد هذا التاريخ لم يتحقق الاستقرار الفعلي والمستمر في ولاية بغداد والولايات العراقية الأخرى، إذ ظهرت فيها بين حين وآخر، تمردات الجند كما أصبحت مسرحاً للاضطرابات التي أحدثتها العشائر العربية والكردية وأشغلت الدولة كثيراً في التعامل معها. وانعكس ذلك على التنظيم الإداري فيها.

وفي مطلع القرن الثامن عشر تولى حسن باشا الأيوبي ولاية بغداد، وتعد ولايته بداية لتأسيس إدارة لا مركزية في العراق ودخل الحكم بيد المماليك. واستمر حتى عهد السلطان محمــود الثاني 1223-

1255هـ/ 1808-1839م الذي أنهى الحكم المملوكي في العراق، وارتبطت بغداد والبصرة بالحكومة المركزية مباشرة.

وضمت ولاية بغداد في بداية تشكيلها 19 لواءً هـي: بغداد، الجوازر، أربيل، الموصل، عانـه، قزل رباط (قزلر باط)، داقوق – كركوك، جسان، درتنك، سموات (السماوة)، عجوز، حرير ودوين، بابان، بيات، اورمان، رومى وآشتى، باجوانلو، خفتي. وازداد عدد ألوية ولاية بغداد بين سنتي 956هـ1549م/ - 958هـ/1551م (تسعة وعشرين لواء). فقد أضيف إلى القائمة السابقة أسماء ألوية جديدة: تكريت، رماحية، زكية، برازور وزيت، بكسا، زنك آباد، قلعة درنه، بريد والوت، آل سهيل، سمارها.

وانفصلت عن ولاية بغداد بعض الألوية بعد استحداث ولايتي الموصل والرقة 995هـ/1586م لتلتحق بالولايتين الجديدتين، فتقلص عدد ألوية الولاية لتصبح 17 لواء هي: بغداد، الحلة، زنك أباد – قزل رباط، السماوه، كركوك، جسان – بدره، كيلان، بيات، رماحية، درتنك، غزية آل قشعم، جوازر، درنه، ده بالا، واسط، جنكوله، قصر شيرين.

وبعد ان أعاد السلطان مراد الرابع الحكم العثماني مرة أخرى إلى بغداد 1048هـ/ 1638م بعد حركة بكر صوباشي, اصبحت ولاية بغداد تضم 15 لواءً وهـي: بغداد، حكومة العمادية، زنكنه، باجلان، عانه، عشائر العربان البرية، السماوه، تكريت، جسان – بدره، دبول، عرجا، قزل رباط، حرير أو حكومة سهران، عانة – دير رحبه – جماسة وقصر شيرين.

واستمرت التقسيمات الإدارية لولاية بغداد بهذا الشكل إلى أوائل القرن 12هـ/18م مع إجراء تغييرات طفيفة فيها. ولكن في النصف الأول من القرن 12هـ/18م تقلص عدد ألوية بغداد تقلصاً كبيراً. واقتصرت الألوية على بغداد، حكومة العمادية، قصر شيرين، مندلجين (مندلى)، جسان – بدره، حرير – حكومة سهران، إمارة عشيرة باجلان، درنه، درتنك، عشيرة مندمي. ويبدو أن الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية ضد فارس سنة 1134هـ/ 1722م وثورات البدو ضد الدولة أدت إلى إحداث تلك التغييرات في التقسيمات الإدارية لولاية بغداد.

ولا يعرف تماماً التقسيمات الإدارية لولاية بغداد للفترة الواقعة بين 1153هـ-1265هـ/ 1740م وحتى سنة 1849م سوى أن ولاية بغداد توسعت لتشمل شهرزور والبصرة أيضاً. كما توسعت حدود اللواء الواحد كثيراً بعد أن أدمج أكثر من لواء في لواء واحد وأصبح النظام الإداري أكثر مركزية.

ج- ولاية البصرة:

تعد ولاية البصرة ثاني ولاية تشكل في العراق بعد ولاية بغداد. إذ بدأت السيطرة الفعلية للعثمانيين على منطقة البصرة في سنة (952هـ/1546م) عندما تمكن والي بغداد اياس باشا من إنهاء الحكم المحلي وإقامة إدارة مركزية فيها. واتخذت البصرة مركزاً لولاية حملت اسمها أي "ولاية البصرة". واتسمت منطقة البصرة كسائر المناطق العراقية الاخرى بالطابع العشائري وحاولت الدولة العثمانية استمالة تلك العشائر فعينت بعض شيوخها أمراء سناجق في الأماكن الواقعة تحت نفوذهم وذلك بطريقة الاوجاقلق. إلا أن ذلك الإجراء لم يجد نفعاً إلا مع بعض العشائر فانشغلت قوات الولايات القريبة إلى البصرة بقمع ثورات تلك العشائر بين حين وآخر.

وكانت البصرة تدار بطريقة الحكومة ثم تحولت إلى ولاية تدار بنظام الالتزام. وفي سنة 1005هـ/1596م عهدت الدولة بالبصرة إلى أحد الزعماء المحليين وهو افراسياب الذي أرسى الحجر الأساسي لحكم أفراد أسرته ليديروا البصرة بطريقة

الحكومة. إلا أنهم تحولوا إلى ولاة طغاة شغلوا الدولة كثيراً في تأديبهم, وأرسلت قوات كبيرة إلى المنطقة إلى ان تمكنت من إعادة السيطرة المركزية عليها 1109هـ/ 1667م.

وتعرضت البصرة إلى الاحتلال الفارسي بين حين وآخر. وفي سنة 1118هـ/ 1706م ازداد ضغط العشائر على الولاية فاتخذت الدولة قراراً بإلحاق البصرة بوالي بغداد وذلك من أجل تفعيل عملية التنسيق الإداري والعسكري بين الولايتين عام (1133هـ/1721م). وعلى الرغم من تولي بعض الأمراء العثمانيين البصرة, إلا أن ذلك الوضع لم يستمر طويلاً فعهد بالبصرة إلى أحمد باشا بن حسن باشا المملوكي 1150هـ/1737م إلى جانب بغداد وبدأ بذلك دور جديد في تاريخ البصرة استمر حتى نهاية الحكم المملوكي في العراق 1247هـ/1831م.

وضمت ولاية البصرة في بداية تشكيلها ثمانية ألوية وهـــي: البصرة، غبان، واسط، القرنه وصدر سويب، ونحجل، الغراف، جزيرة محرزي، شط أبو غربة ولواء لم يرد اسمه.وشهدت الولاية توسعاً في ألويتها إذ بلغ عددها في الربع الأخير من القرن 10.هـ/16 م عشرين لواء قسم منها يقع في منطقة الإحساء التي ألحقت إداريا بولاية البصرة كالقطيف والتهمية، الصفا، الرملة. وبعد تأسيس ولاية الإحساء انفكت الألوية الداخلة فيها وعددها 12 لواء من البصرة.

وشهدت المنطقة تطورات خطيرة من الناحية السياسية والعسكرية بسبب الثورات العشائرية في البصرة وأرجائها. وأثَّر هذا الوضع في إلغاء معظم الوحدات الإدارية حتى وصل عدد الويتها إلى ثمانية هـــي: البصرة، غبان، البادية، سبوسنه – غفار – منصور– بطنه، رميله، شوش، غراف، جغار (ضفار). واضطرت الدولة العثمانية في سنة 1118هـ/1706 م إلى دمج ولاية البصرة إداريا مع ولاية بغداد. وعلى الرغم من أن الفترة التي سبقت سنة 1150هـ/1737م شهدت تعيين ولاة في البصرة بشكل مباشر، إلا أن الدولة أعادتها إلى بغداد مرة أخرى في هذه السنة. واستمر ارتباط البصرة ببغداد حتى سنة 1247هـ/1831م حيث استقلت، وأعيدت بعد مدة إلى بغداد كلواء.

د. ولاية شهرزور:

تشمل المنطقة التي تأسست عليها ولاية شهرزور المنطقة الشمالية الشرقية من العراق. وبعد خضوع المنطقة للحكم العثماني خلال حملة السلطان سليمان القانوني إلى بغداد 941هـ/ 1534م تم تحويلها إلى ولاية حملت اسم "ولاية لورستان" وذلك في سنة 958هـ/1551م. وفي بداية تشكيلها كانت تضم عشرة ألوية هـــي: الهارونية، بيرة وكريد، حوريده، زنكنه، شهرزور، جنكوله، باجوانلو، شهر عنبر، عشيرة حاجي شيخ. ولكن لم يمر وقت طويل حتى تغير اسم الولاية واستقرعلى ولاية شهرزور. وكان ولاتها يقيمون في أول الأمر في مدينة كركوك. وشهدت الولاية توسعاً كبيراً في عدد ألويتها فيما بعد.

وأكبر توسع شهدته الولاية كان في الربع الأخير من القرن 10هـ/16م فقد أصبح عدد ألويتها 46 لواء. وفي الربع الثاني من القرن 11هـ/17م دخلت أجزاء واسعة من المنطقة تحت الحكم الصفوي وإثر سيطرة بكر صوباشي على بغداد تقلص عدد ألوية الولاية إلى حد كبير, وبعد عودة بغداد إلى العثمانيين على يد السلطان مراد الرابع 1048هـ/1638م أعيدت كذلك منطقة ولاية شهرزور اليهم. واصبحت التقسيمات الإدارية للولاية على الوجه الآتـــي: شهرزور، حورى (هورى)، قزلجه قلعه، شميران، شهربازار، زنكنه، أربيل، حكومة سهران مع حرير، قرة طاغ، كـــوي، شماميك، دول قران.

وفي أوائل القرن 12هـ/ 18م تقلص عدد ألويتها وذلك بسبب المعارك والحروب التي حدثت بين الدولتين العثمانية والصفوية ولم يبق لها إلا ثمانية ألوية وهـي: شهرزور، أربيل، كـوى، شماميك، ببه (بابان)، دول قران، كوبـرى، بازيان. واستمرت شهرزول ولاية مستقلة إلى سنة 1193هـ/1779م عندما ألحقت ببغداد وبقيت مرتبطة بها إلى سنة 1265هـ/1849م حيث عادت ولاية مستقلة اتخذت من مدينة كركوك مركزاً لها.

هـ. ولاية الموصـل:

استحدثت الدولة العثمانية ولاية الموصل في سنة 994هـ/1586م بعد أن تغير ارتباطها بكل من بغداد وشهرزور أكثر من مرة. وضمت في بداية تشكيلها ألوية الموصل، أربيل، أسكى موصل، نصيبين، سنجار، باجوان، أغجه قلعه، زاخـو. وكانت ألوية سنجار واسكى موصل وآغجه قلعه ونصيبين وزاخو تابعة إلى ولاية ديار بكر قبل ربطها بولاية الموصل. وارتبط لواء أربيل بالموصل لمدة وجيزة ثم ألحق بشهرزور، وفي سنة 0998هـ/1590م أعيد إلى الموصل مرة ثانية.

وشهدت ولاية الموصل كغيرها من الولايات تغييرات مختلفة في تقسيماتها الإدارية على مر الزمن، ففي أوائل القرن السابع عشر فقدت معظم ألويتها، ولم يبق لها إلا ألوية: الموصل، باجوانلو، تكريت، أسكى موصل، هورون، باتـه. وفي اواسط القرن 11هـ/17م ضمت الولاية: ألوية الموصل، باجوانلو، أسكى موصل، كشاف، تكريت، هارون، زاخو. وفي مطلع القرن 12هـ/18م اقتصر عدد ألوية الموصل على خمسة هـي: الموصل، هارون، تكريت، قلعة دهوك وزاخو، وقلعة عقرة وكيلي دير.

وبعد سنة 1139هـ/ 1726م وصل إلى ولاية الموصل ولاة من أسرة الجليلي. وأقامت تلك الأسرة نوعاً من الاوجاقلق في الموصل حصرت إدارتها في أسرتهم. واستمر حكم الجليليين في الموصل حتى سنة 1250هـ/ 1834م عندما انهي تمشياً مع سياسة السلطان محمود الثاني.

واستمرت الموصل ولاية مستقلة إلى سنة 1267هـ/ 1851م عندما قرر الباب العالي إقامة إدارة موحدة في العراق فتم تحويل الموصل إلى لواء تابع إلى ولاية بغداد 1268 هـ/1851م, واستمر ذلك الوضع حتى سنة 1295هـ 1878م عندما أعيد تنظيم الموصل ولاية مستقلة.

3. تقسيمات مصر الإدارية:

بعد أن دخلت مصر بشكل نهائي في حظيرة الدولة العثمانية 21 ربيع الأول 923هـ/13 نيسان 1517م، سعى السلطان سليم الأول إلى استمالة الأمراء المماليك وكسب ود مشايخ العربان فعهد بمصر بعد أن حوّلها إلى ولاية حملت اسم ولاية مصر، إلى الأمير المملوكي خاير بك. كما تم تعيين الأمراء المماليك الذين دخلوا في خدمة الدولة العثمانية في مناصب تليق بكل واحد منهم، لأنه كان يدرك أن إدارة مصر ليست بعملية سهلة، وذلك بسب الحضور الفعلي والمتواصل لهؤلاء المماليك ونفوذهم الواسع في كل مجالات الحياة في مصر. ولهذا آثر السلطان سليم إبقاء أمرائهم في إدارة البلاد نواباً محليين في الإدارة الجديدة. كما أقر النفوذ المحلي لمعظم مشايخ العرب، فعينهم حكاماً في إدارة النواحي والولايات.

وكانت الأقاليم المصرية أو المديريات تنقسم إلى أربع وعشرين مديرية وقد جعل السلطان سليم حكامها كلهم من المماليك وخصهم بمزية جمع الخراج في البلاد وقمع العربان وصدهم عنها والمحافظة على من في داخلها. ولقب أحدهم المقيم بالقاهرة بشيخ البلد. وبعد القضاء على حركة الوالي المتمرد أحمد

باشا أرسل السلطان سليمان القانوني وزيره الأعظم إبراهيم باشا إلى مصر وذلك لإصلاح الأوضاع المتردية فيها. فأعد إبراهيم باشا قانوننامة مصر التي أصبحت دستوراً ودليل عمل في إدارة مصر. ولم تتبع الدولة العثمانية في مصر نظام التقسيمات الإدارية المتبع في ولاياتها الشرقية كالشام وبغداد:

أ . حملت بعض الأقاليم اسم سنجق/ لواء وكان تعيين أمراء السناجق فيها يتم من مركز الدولة وقد ارتبطت بعض السناجق بقيادة البحرية العثمانية لكونها مراكز بحرية.

ب . وحمل بعضها الآخر اسم كشوفية (أو كاشفية) كان يديرها الكشاف ومشايخ العربان، وكانت دون مستوى اللواء أو السنجق. أما المهام التي اضطلع بها الكشاف فكانت مهاماً إدارية ومالية وعسكرية: الاهتمام بالأرض وإصلاحها، تأمين الأمن والاستقرار، حماية الأهالي، تحصيل المال الميري والمشاركة في الحملات العسكرية. أما وظيفة مشيخة العربان فقد أحدثتها الدولة اعترافاً منها بنفوذ هؤلاء المشايخ في مناطقهم. وتشبه المهام المناطة بهم مهام الكشاف إلى حد كبير.

وفي أوائل القرن السادس عشر كانت ولاية مصر تتكون من الولايات الآتيــة (الولاية هنا دون مستوى الإيالة أي بمثابة سنجق):

أ . في مصر السفلى: الشرقية، قليوب، بيلبيس، الدقهلية، الغربية، منوفية، البحيرة، قطيا.

ب . في مصر العليــا: الجيزة، اطفيحية، اشمونين، فيوم، بهنساوية، الواحات.

فضلاً عن ثلاثة ألوية هي الإسكندرية وأسيوط وجدة بالحجاز.وفي تلك الفترة كانت موانئ دمياط والبرلس ورشيد مرتبطة بلواء الإسكندرية. أما القصير فكان تابعاً لأسيوط.

وتعرضت مصر، كغيرها من الولايات العثمانية، إلى تغييرات مختلفة في تقسيماتها الإدارية على مر تاريخها. ففي أوائل القرن 10هـ/16م أحدثت الحكومة العثمانية 11 لواء كان معظمها تحت تصرف الأمراء المماليك واستبدلت بهم أمراء عثمانيين. وكانت الحكومة تسعى بإجرائها هذا إلى تقليص دور المماليك في مصر وتعزيز الوجود العثماني المباشر في مختلف أرجاء مصر. وحملت تلك الألوية أسماء متوليها وكان معظمهم يتولون في السابق ألوية في الأناضول وبلاد الشام. كما يلاحظ ورود مكة ضمن ألوية مصر, وقد ورد اسمها بشكل "لواء مكة الشريفة" وكان في عهدة "الشريف أحمد بك ولد الشريف أبى نمــي". وفضلاً عن هذا حولت الحكومة بعض الاقاليم إلى كاشفيات أو أمانات.

وبين سنتي 981هـ/1573م و 995هـ/ 1573م كانت مصر تضم 20 لواءً ومنها دمياط، منوفية، رشيد، أبريم، جدة، مكة المكرمة، سواكن. كما نظم اثنان من الموانئ المصرية مراكز بحرية حمل كل واحد منهما اسم قبودانلق = قبودانية أي رئاسة البحرية وهــي: قبودانية إسكندرية مصر وقبودانية السويس. وفضلاً عن هذا فقد نظمت بعض الألوية تحت اسم ساليانة وكان عددها 26 ساليانة.

وشهدت منطقة أبريم (في الصعيد) اضطرابات مستمرة أدت إلى تدهور الوضع الأمني فيها. وبغية ردع القبائل التي تثير الاضطرابات ألحقت الحكومة العثمانية أبريم بولاية الحبشة ردحاً من الزمن 981هـ/1573م - 983هـ/1575م. وفي سنة 992هـ/1584م حولت المنطقة إلى ولاية مستقلة. غير أنها لم تستمر بذلك الوضع طويلاً، بل ألغيت بعد سنة وتحولت إلى لواء مرتبط بمصر.

وهكذا فإن ولاية مصر انقسمت من حيث الأسلوب الإداري إلى ثلاثة أساليب: فقد تم تنظيم قسم من الأقاليم على شكل ألوية/ سناجق، وقسم على شكل

ولايات. أما المناطق الساحلية فقد تم تحويلها إلى قبودانية بحرية. وضمت مصر قرى ميرية واوقافاً وكشوفيات والتزامات بلدية وألوية. أما ألويتها فهي: جرجة، أبريم، الواحات، منفلوط، أسيوط، بهنسا، الشرقية، الغربية، منوفية، المنصورية، القليوبية، البحيرة وأمانة دمياط. أما المراكز البحرية لمصر قد ألحقت بالقيادة البحرية العثمانية (القبودانية). وتم تنظيمها ألوية ضمن أيالة القبودانية وهي: لواء الإسكندرية ولواء دمياط ولواء السويس. ولم ينظّم ميناء رشيد لواء بل ألحق بدمياط في البداية ثم بلواء الإسكندرية. وفي مطلع القرن 12هـ/ 18م كان إيراد لواء المدينة المنورة ولواء جدة المعمورة بين ألوية مصر. وكانت جدة تعهد في تلك الفترة إلى بكلر بكى الحبشة إلى جانب مشيخة الحرم المكي.

وفي بداية الحملة الفرنسية 1213هـ/ 1798م كانت مصر تضم الأقاليم التاليـة وذلك طبقاً لما ورد في تقارير الحملة المتعلقة بـ(مال خراج الأراضي): منوف، قليوب، غربية، منصورة، شرقية، البحيرة، جيزة، فيوم، اطفيح، أشمونين، منفلوط، بهنسا وجرجا. وتعرضت تلك التقسيمات التي تمثل العهد العثماني قبيل الاحتلال إلى التغيير من قبل الفرنسيين.

4. التقسيمات الإدارية لولاية الحبشة:

كانت ولاية الحبشة تشمل منطقة واسعة تمتد من الحدود الجنوبية الشرقية لمصر حتى القرن الأفريقي وتضم سواحل السودان واريتريا وجيبوتي والشريط الساحلي المطل على خليج عدن من الصومال وجزءاً من إثيوبيا. ولم تكن حدود الولاية ثابتة بل كانت عرضة للتغييرات على مر العصور وفقاً لقوة الدولة العثمانية أو ضعفها في المنطقة.

بدأ اهتمام العثمانيين بسواحل الحبشة بعد سيطرتهم على اليمن وسواحله حيث أصبحوا وجهاً لوجه مع البرتغاليين الذين ازداد خطرهم على المصالح العثمانية في المنطقة وتهديدهم لمسلمي الهند عند قدومهم إلى الحرمين الشريفين للحج. وقد شهدت المنطقة أكثر من معركة وقعت بين القوات العثمانية والحبشية إلى أن تمكن العثمانيون من السيطرة عليها وإقامة بكلر بكية فيها 958-960هـ /1555-1557م. ولا يعرف بالتحديد التقسيمات الإدارية لولاية الحبشة في تلك الفترة. وتم اتخاذ مدن في الولاية بصفتها ألوية كسواكن ومصوع واكيك واركيكو (هركيك، هركيكو)، بور، مترر، هندبة، آندي. وكانت منطقة أبريم تغطي احتياجات ولاية الحبشة وألحقت بها من الناحية الإدارية لفترة من الزمن. وفضلاً عن هذا فقد ألحقت بولاية الحبشة في أوائل القرن 11هـ/17م كل من مكة المكرمة وجدة. وعلى الرغم من أن هاتين المدينتين فك ارتباطهما من ولاية الحبشة فيما بعد إلا أنهما أعيدتا مرة أخرى إليها، ففي مطلع القرن 12هـ/18م كانت إمارة سنجق جدة ومشيخة الحرم المكي تعهدان إلى بكلر بكى الحبشة واستمر هذا الوضع إلى النصف الأول من القرن 13هـ/19م.

وبعد أن توسع نطاق نفوذ بكلر بكى الحبشة أصبح يتولى مهام القيام بتنظيم جميع الأمور المتعلقة بقافلة الحج المتوجهة إلى الحج والإشراف على نقل المواد الغذائية (الحبوب) المرسلة من مصر إلى الحرمين وذلك من ميناء السويس إلى ميناء جدة. وبعد ربط جدة ومشيخة الحرم المكي بولاية الحبشة أصبح مركز ثقل الولاية في الجانب الشرقي من البحر الأحمر. وفي الربع الثاني من القرن 13هـ/19م تم تحويل بعض المدن في الحجاز إلى ألوية ألحقت بولاية الحبشة، ففي سنة 1247هـ/1831م كانت الولاية تضم معظم المدن الكبيرة في الحجاز كمكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة وينبع والطائف كألوية تابعة لها.

5. التقسيمات الإدارية للجزيرة العربية:

شهدت الجزيرة العربية في العهد العثماني ثلاثة أقاليم إدارية شملت مناطقها الغربية والجنوبية الغربية والشرقية وهي: الإحساء والحجاز واليمن. ومن الممكن بيان الأوضاع الإدارية لكل إقليم من هذه الأقاليم على الوجه الآتي:

آ. ولاية الإحساء:

تحقق انضواء منطقة الإحساء تحت الحكم العثماني بعد السيطرة الفعلية للعثمانيين على البصرة. وعلى الرغم من أن السلطان سليمان القانوني تلقى رسائل من شيوخ القطيف والبحرين يعرضون ولاءهم للدولة العثمانية بعد ضم بغداد مباشرة 941هـ/1534م، إلا أن ذلك الولاء لم يكن إلا خضوعاً اسمياً لهؤلاء الشيوخ إلى الدولة العثمانية. وحين تحقق الحكم المركزي العثماني على البصرة، وبعد سنة 953هـ/1546م امتد نفوذ العثمانيين شيئاً فشيئاً إلى منطقة الاحساء. ولا يعرف بالتحديد التاريخ الذي دخل فيه الإحساء تحت الحكم العثماني كما لا يعرف أيضاً الوضع الإداري للمنطقة في تلك المرحلة الأولى من الوجود العثماني وربما ألحقت بالبصرة. وتشكلت ولاية الإحساء أو كما تسمى "أيالة لحسة" بالفعل قبل سنة 959هـ/1552م، واتخذت من مدينة الإحساء مركزا لها.

وكانت الولاية تضم في الفترة 976-982هـ/ 1568-1574م ألوية: لحسه (الإحساء)، العيون، القطيف، الهفوف، بندر غفير ولواء لم يعرف أسمه. وفي محرم 980هـ/ أبريل 1572م وضعت ولاية الإحساء تحت إدارة بكلر بكى البصرة. واستمر هذا الوضع الى سنة 992هـ/1584م عندما استقلت عن البصرة، وضمت 12 لواءً هــي: القطيف، لحسا، حديل، عيون، درعية، خلفول، تهميــة(التهامية)، بادية وشيخ، تائية، النخلين، ولواء آخر لم يرد اسمه.

وربما كان لواء البحرين، داخلا ضمن التقسيمات الإدارية للإحساء أيضاً.

وظلت ولاية الإحساء ولاية مستقلة إلى سنة 1076هـ/1665م عندما مدّ حسين باشا المتغلب على البصرة نفوذه إلى الإحساء وطرد الوالي العثماني منها. وقد استمر ذلك الوضع إلى أن تمكنت الدولة العثمانية من إعادة نفوذها إلى البصرة 1078هـ/1667م وعينت والياً في الإحساء. إلا أن ذلك الوالي لم يستمر طويلا في وظيفته، بعد أن تمكن براك زعيم قبيلة بني خالد من إرغامه على الاستسلام في سنة 1081هـ/1670م. وظل براك يحكم الإحساء حتى وفاته في عام 1093هـ/1682م عندما خلفه أخوه محمد بن غرير في الحكم. ومن المؤكد أن الدولة العثمانية لم تتخل عن الإحساء وربما تمكنت من إدخالها تحت نفوذها إلا أن المعلومات الوثائقية قاصرة في هذا الأمر. والمؤكد أن الدولة قامت بتوجيه ولاية الإحساء في أواخر ديسمبر سنة جمادى الآخرة 1109هـ/ 1697م إلى الشريف زيــد شريف مكة ليتولاها إلى جانب إمارة مكة المكرمة, وهذا يعني أنها أعادت نفوذها إليها ولكن لا يعرف مدى تطبيق ذلك القرار. وتمكن العثمانيون في مطلع القرن الثامن عشر من الاستيلاء على هرمز مما يدل على مدى القوة التي بلغها العثمانيون في وقت كان الخليج يشهد أنشطة مختلفة للدول الاستعمارية.

ب. الحجـــــاز:

دخلت الحجاز تحت الحكم العثماني بعد سيطرة سليم الأول على مصر سنة 923هـ/ 1517م. ولم تجر الدولة العثمانية تغييرات جوهرية في الأوضاع الإدارية لمكة المكرمة أو الأوضاع العامة للشرفاء أمراء مكة وأقرت حقوقهم في بلاد الحجاز مثلما كانت مقررة في العهود السابقة إلا أنها كانت

تسعى إلى تقييد دورهم في مهام محدده من قبلها. وللحيلولة دون تجاوزهم تلك المهام أقامت مشيخة الحرم المكي ومشيخة الحرم المدني وسنجق جدة ثم ولاية جدة وبكلر بكية الحبشة.

وفي بداية العهد العثماني ظلت الحجاز تابعة إلى ولاية مصر تتم إدارتها من قبل أمير سنجق جدة الذي يرتبط إداريا ببكلر بكى مصر. وبدءاً من مطلع القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي أدخلت الدولة العثمانية ولاية الحبشة تحت الوحدة الإدارية لجدة وأصبح الوالي الذي يتولى المنطقة يُعَيَّن تحت عنوان "والي جدة وبكلر بكية الحبشة ومشيخة الحرم الملكي". وبهذا كان يدخل تحت إدارة والي جدة سواكن ومصوع إلى جانب الحجاز. وكان ولاة جدة يقيمون حيثما أرادوا في مدن الحجاز أي في جدة أو مكة أو الطائف. وعينت الدولة من جانبها موظفا يمثلها في كل من مكة والمدينة تحت اسم شيخ الحرم، أي شيخ الحرم المكي وشيخ الحرم المدني وربما كانوا بمثابة أمراء سناجق.

وبعد ظهور الحركة الوهابية أصبحت الدولة تعهد بمهام ولاية الحبشة وإمارة سنجق جدة ومشيخة الحرم المكي إلى شخصية واحدة. وبعد استعادة قوات محمد علي باشا الحجاز من أيدي الوهابيين أصبح محمد علي يتحكم في المنطقة إلا أنه لم يجر تغييراً مهماً فيه.

وبالنسبة للتقسيمات الإدارية لمنطقة الحجاز فقد أبقت الدولة العثمانية مكة إمارة مستقلة على غرار الحكومات الموجودة في الولايات العثمانية ولكن دون أن ترتبط بولاية من الولايات بل بالمركز مباشرة. إلا أنه في منتصف القرن السادس عشر أعيدت مكة لواء تابعاً إلى ولاية مصر. وبعد تأسيس ولاية الحبشة 962-964هـ/1555-1557م ألحقت منطقة الحجاز بما فيها مكة وجدة إلى تلك الولاية.

واستمر ذلك الإجراء إلى سنة **1051هـ/ 1641م** عندما أعيدت جدة إلى مصر واستقلت مكة لتصبح بمثابة ولاية تحت اسم "شرافة مكة المكرمة" ولكن لم يمر وقت طويل حتى ألحقت جدة ومشيخة الحرم المكي بولاية الحبشة التي أصبح يعهد بها إلى أحد الباشاوات العثمانيين إلى جانب لواء جدة ومشيخة الحرم المكي.

ويبدو أن ذلك الوضع استمر حتى ظهور الوهابيين في المنطقة فأعادت الدولة النظر في تقسيماتها الإدارية للحجاز فحولت المراكز المهمة فيها إلى ألوية ألحقتها بولاية الحبشة التي استمرت بالاسم نفسه رغم أن معظم أراضيها كانت تقع في الحجاز. فوفقاً للدفاتر العائدة إلى سنة **1247هـ/1831م** كانت ولاية الحبشة تضم ألوية: مكة المكرمة، المدينة المنورة، جدة المعمورة، ينبع، الطائف ونيـــل.

ج. اليمـــن:

بدأت السيطرة الفعلية للعثمانيين على اليمن بعد الحملة التي قادها والي مصر سليمان باشا الخادم من مصر وهو في طريقه إلى الهند لنجدة المسلمين فيها إثر الغزو البرتغالي **945هـ 1538م** على بلادهم تلبية لدعوة تلقاها السلطان سليمان القانوني منهم. ففي بداية الحملة استولى على عدن وحولها إلى سنجق وعهد به إلى بهرام بك ووضع تحت إمرته جمعاً من الجند. وبعد عودته من الهند إلى السواحل اليمنية أدخل زبيد تحت الإدارة العثمانية وحولها إلى سنجق أيضاً. ولا يعرف تماما شكل الإدارة الفعلية العثمانية في اليمن في ذلك الوقت بالذات. وربما أقيمت ولاية عثمانية من أراضي المدن الخاضعة للدولة العثمانية. كما لا يعرف على وجه التحديد متى أقيمت تلك الولاية. وذكر بأن مصطفى النشـــار هو

أول مسؤول عثماني أسندت إليه بكلر بكية اليمن (حوالي 951هـ/ 1545م).

وكانت الولاية في بداية تأسيسها تحمل اسم "ولاية زبيد وعدن" مما يدل على انحسار الحكم العثماني في تلك المنطقة. وقد ضمت خمسة ألوية هـي: زبيد، ولواء تابع إلى زبيد (لم يرد اسمه)، عدن، جازان ولواء يحمل اسم مصطفى بك. وكان الوالي يقيم في تلك الفترة في زبيد الذي كان "سنجق الباشا". ويبدو أن أكبر إجراء إداري في اليمن تحقق في عهد حسن باشا الذي تولى الولاية في أواخر القرن 10هـ/16م إذ تمّ تنظيم معظم أقاليم اليمن إداريا بما فيها المناطق التي تركت تحت إدارة الزعامات المحلية. وجاء اسم الولاية بشكل "ولاية اليمن" الأمر الذي يدل على توسع الحكم العثماني فيها. وبلغ عدد ألويتها 32 لواء وهـي: لواء باسم البكلر بكى (لم يرد اسمه)، زبيد، عدن، رداع، موزع، هـرو, رداى وادي خوبان، قلعة حصيان، عمران مع عيال بني زيد، وادي الرماع، دمار (زمار)، تعز، لواء باسم شمس الدين، لعسان، جبل أربعه، أنـس، تعنين، قلاع، بيت الفقيه، قلعة حجة، صنعاء، دمرمر، مغرب، جزان، قلعة جكل، قلعة موداع مع توابعه، ساليانه (كذا)، وخمسة ألوية أخرى (لم ترد اسماؤها). وقد عهد بمعظم الألوية إلى أمراء الجيش في مصر وذلك تقديراً لجهودهم في قمع الثورات المحلية في اليمن. كما تولى بعضها الأمراء المحليّون الذين أبدوا ولاءهم للدولة العثمانية مثل قلعة حجة التي عهد بها إلى حاكمها عبد الرحمن بن مطهر الذي انشق عن أخيه الثائر علي يحيى، وقلعة جكل عهد بها إلى عبد بن مطهر.

إلا أن ذلك التوسع في عدد الألوية لم يستمر طويلاً، بل تقلص شيئاً فشيئاً بعد أن تمكن الأئمة من توسيع نفوذهم على حساب الإدارة العثمانية، ولم يتمكن الوالي العثماني الوزير قانصو باشا من الصمود، فاضطر إلى مغادرة اليمن لتدخل البلاد بالكامل تحت نفوذ الأئمة الزيديين 1045هـ/1635م. ولم يعد النفوذ العثماني إلى اليمن إلا في عهد السلطان عبد المجيد وبالتحديد في سنة 1256هـ/1840م عندما أعيد تنظيم ولاية اليمن من جديد لتستقر تقسيماته الإدارية فيما بعد لتشتمل على أربعة ألوية هـي: صنعاء، تعز، الحديدة، عسير.

6. اوجاقات الغرب في النظام الإداري العثماني:

أطلقت الدولة العثمانية على ولايات الجزائر وطرابلس الغرب وتونس اسم أوجاقات وكانت إداراتها تختلف عما كانت عليه الحال في الولايات العثمانية الأخرى إذ كانت تلك الأوجاقات في الأيالات السااليانة ولهذا لم يطبق فيها نظام التيمار كما خضعت إلى إجراءات خاصة في مجال التطبيق الضريبي. أما سبب ذلك الاختلاف فيعود إلى بُعد تلك الأوجاقات عن مركز الدولة والظروف المحيطة بها، وكون قسم من أهاليها عشائر متنقلة ومذهبهم يختلف عن مذهب الدولة يضاف إلى هذا كون الدولة العثمانية في حالة حرب متواصلة مع الدول الأوروبية.

غير أن الذي يلاحظ على الإدارة في تلك الأوجاقات تحكم الجنود الانكشاريين على الإدارة فيها وبخاصة بعد أن توطدت العلاقات بين أولئك الجنود وظهر بينهم بمرور الأيام قادة متنفذون أطلق على رؤسائهم اسم "داي" (الأصح دايي لفظة تركية بمعنى الخال). وكان نفوذ أولئك الدايات يزداد على حساب بكلر بكوات تلك الولايات. وكان اختيار الدايات يتم من قبل الجنود دون تدخل الحكومة العثمانية التي كانت ترضى بالأمر الواقع فتقر من يتم الاختيار عليه. ويبدو انه أصبح هناك شبه اتفاق أو عرف بين تلك الأوجاقات وبين الدولة فيما يتعلق بأوضاعها العامة.

إذ كان القائمون على أمر تلك الأوجاقات يقومون بتقديم هدايا إلى الدولة كل سنتين أو ثلاث. وتزودهم الدولة من جانبها بالسفن واللوازم الحربية من الترسانة العامرة. كما سمحت لهم جمع المقاتلين من الأناضول للانخراط في صفوفهم، فمنحتهم بذلك قسطا وافرا من الامتيازات بما فيها الإدارة الذاتية وسمحت لهم إقامة معاهدات السلام مع الدول الأوربية. وأصبحت هناك ازدواجية في الإدارة: الباشا الذي يمثل الدولة العثمانية والآغا الذي يمثل الانكشارية وكان لكل منهما مجلس يسمى ديوان وكان ديوان الآغا أقوى من ديوان الباشا إذ غدا يتدخل بكل ما يتعلق بالإدارة وأصبح القول الفصل له بعدما كان للباشا.

آ. الجزائــــر:

دخلت الجزائر تحت الحكم العثماني بمحض إرادتها وذلك عندما فاتح خير الدين بربروس الذي تمكن من فرض وجوده ونفوذه على المنطقة، السلطان سليماً الأول يعرض عليه الولاء والطاعة وذلك في أكتوبر من سنة 925هـ/1519م ووافق السلطان على عرضه واعترف به حاكماً على الجزائر. كما أرسل ألفي مقاتل من الانكشارية إلى الجزائر بغية المحافظة على المدينة وبهذا تم إرساء أسس أوجاق الجزائر، ثم ألحق بهم أربعة آلاف مقاتل من أهالي الأناضول.

كانت الجزائر في بداية الأمر ولاية كبيرة تضم تونس وطرابلس الغرب أيضاً وذلك بعد دخول هذين الإقليمين تحت الحكم العثماني. غير أن حدود الولاية هذه لم يستمر طويلاً إذ تم تقسيم الجزائر إلى ثلاث ولايات: الجزائر، تونس، طرابلس الغرب. وقد يكون الدافع الذي حدا بالدولة إلى القيام بهذا الإجراء هو تخوفها من انفصال تلك الأوجاقات عنها. وبعد أن تحكم الانكشارية بالحكم في الجزائر قاموا بانتخاب أحد قادتهم (الآغا) ليتولى الإدارة لمدة شهرين فقط، إلا أن بعضاً منهم كان يسعى إلى البقاء لفترة أطول، الأمر الذي كان يؤدي إلى حدوث اضطرابات كبيرة لا تنتهي عادة إلا بمقتل الآغــا نفسه. واستمرت تلك الحالة إلى أن نجح رياس البحرية في إقصاء الانكشارية عن السلطة لتبدأ مرحلة جديدة في الجزائر وهي مرحلة الدايات، وكان يتم اختيار الداي بالانتخاب ويبقى على رأس الحكم مدى العمر ويدير الإدارة بالاشتراك مع الديوان. وكانت الحكومة العثمانية تعين بكلر بكي أيضاً في الجزائر إلا أن مهمته كانت رمزية دون أن يكون له نفوذ يذكر. وعلى الرغم من المركز الذي وصل إليه الدايات، إلا أن هؤلاء لم يكن بوسعهم الانفصال عن الدولة العثمانية، إذ كانوا يدركون أنه في حالة منع تجنيدهم الانكشارية من أراضي الدولة العثمانية ولاسيما الأناضول، فإن نظامهم سينهار ولن يتمكنوا من الصمود أمام المخاطر الخارجية والداخليـــة.

وكانت الولاية تضم في سنة 957هـ/1550م سبعة ألوية وهي: الجزائر، قلعة المهدية، تنس، الشرق، بلد العناب (عنابه)، قلعة وسربه. وكانت هذه الألوية يتولاها قادة البحرية وربما أن معظمهم كانوا من رجال الوالي حسن باشا بن بربروس. وفي عهد الدايات انقسمت ولاية الجزائر إلى أربعة بايلكات أي سناجق وهــي: بايلك الشرق ومركزه قسنطينة وكان اكبر السناجق وبايلك التيطرى ومركزه المديــة وهو اصغر السناجق وبايلك الغرب ومركزه مازونه حتى سنة 1122هـ/1710م. ثم معسكر ثم وهران بعد أن تمت استعادته من أيدي الأسبان سنة 1207هـ/ 1792م، وأخيراً سنجق المركز الذي كان يضم الجزائر ومتيجة وبعض الموانئ القريبة. وكان كل بايلك ينقسم إلى عدد من الأوطان (القيادات) ينضوي تحت إدارة قائد. وكان

اغلب القادة من الأتراك أو القول اوغلية. وكانوا يتمتعون بصلاحيات مدنية وعسكرية في حدود المناطق التابعة لهم، إذ يشرفون على جمع الضرائب والمحافظة على الأمن فيها. وكان كل وطن يتكون من عدد من القرى والقبائل يحكم كلا منها شيخ يتم اختياره من أبناء القرى أو القبائل التي يحكمها.

ويلاحظ أنه بعد أن أصبح التعيين على الأقاليم في الجزائر يتم من قبل الدايات وليس من قبل الحكومة المركزية، لم تعد دفاتر التعيينات تدرج أسماء ألوية الجزائر بل تكتفي بالإشارة إلى اسم الولاية لكون البكلر بكى يخضع لأمر التعيين من قبل الحكومة.

ب. طرابلـــس الغـــرب:

بعد أن سيطر القائد العثماني سنان باشا على طرابلس الغرب 958هـ 1551م قام بتنظيم الإدارة فيها وعيَّن مراد آغـــا الذي كان أميراً على تاجوراء، في مقر الحكومة ليكون أول بكلر بكى على الولاية التي حملت اسم "بكلر بكية – ولاية – طرابلس الغرب". وقام طرغود باشا الذي خلف مراد آغـــا على ولاية طرابلس بمد نفوذه على أجزاء واسعة من تونس كسوسة والقيروان والمنستير والمهدية. ونجح في تأمين ولاء القبائل للدولة العثمانية وانقادت له فزان وبنغـــازي.

واستمرت طرابلس الغرب ولاية مستقلة إلى أن توفي طرغود باشا فتم ربطها بالجزائر ردحا من الزمن. ولكن الحكومة العثمانية خشيت من قوة قليج علي باشا وقائد البحرية حسن باشا في الجزائر فأصدرت أوامرها بفصل طرابلس عنها. وشهدت الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب أربعة عهود أو مراحل إدارية هـــي:

1. عهد البكلر بكية 958-1012هـ/1551-1603م حيث سادت الإدارة المركزية العثمانية.
2. عهد الدايـــات 1012-1123هـ/1603-1711م وفيه تحكم الدايات المنتخبون من بين آغاوات الانكشارية بالإدارة، وفقد ولاة الدولة نفوذهم خلال ذلك العهد.
3. العهد القرمانلـــي 1123-1251هـ/1711-1835م الذي انحصر الحكم فيه في أيدي الأسرة القرمانلية مع اعتراف ضمني بالدولة العثمانية.
4. العهد العثماني المباشر 1251-1329هـ/1835-1911م الذي أعيد فيه فرض السيطرة المركزية للحكومة العثمانية على الولاية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن نظام الداي المتبع في طرابلس الغرب هو النظام نفسه الذي اتبع في تونس والجزائر. وكان الدايات يلجؤون إلى الدولة العثمانية لإقرارهم في مناصبهم وذلك بعد انتخابهم مباشرة من قبل ديوان الآغـــا.

وشهدت ولاية طرابلس الغرب تغييرات كثيرة في تقسيماتها الإدارية خلال العهد العثماني. وفي بداية تأسيسها كانت تضم أجزاءً واسعة من تونس كسوسة والقيروان والمنستير كما ألحقت مدينة المهدية بها بعد إجلاء الأسبان عنها. وفي عهد البكلر بكى مراد باشا ارتبطت منطقة فزان بالولاية أيضاً. وبعد ضم تونس فك ارتباط سوسة والقيروان والمنستير عنها وأعيدت إلى تونس 986هـ/1579م. إلا أن بعضاً من أقاليم تونس مثل صفاقس وقابس وقفصه وجربة ظلت تابعة إلى طرابلس. وبعد إعادة ضم تونس من قبل العثمانيين سنة 982هـ/1574م تم دمجها مع طرابلس إداريا حتى سنة 985هـ/1577م عندما تم فصلهما. ومثلما كان جارياً في الولايات العثمانية الأخرى تركت الحكومة إدارة بعض الألوية والأقاليم تحت عهدة أمراء العشائر الكبيرة وبلغ عدد الألوية سنة 991هـ/1583م أربعة

وهـــي: طرابلس، فزان، جربـــة، قابس.

وفي العهد القرمانلي تم تقسيم ولاية طرابلس الغرب إلى ثلاث مقاطعات هـــي: طرابلس، مصراته وبرقه. وقسمت المقاطعات إلى مديريات عهد بها إلى موظفين أطلق عليهم اسم "قـــادة".وبعد إزالة الحكم القرمانلي أعيد الحكم العثماني المباشر إلى الولاية 1251هـ/ 1835م.

ج. تونـــــس:

لم تدخل جميع أراضي تونس تحت الحكم العثماني في مرحلة واحدة، بل تمت السيطرة عليها في مراحل مختلفة بدءا من إقرار الدولة العثمانية خير الدين بربروس والياً على الجزائر 925هـ/1519م وحتى سنة 977هـ/1569م عندما أنهى العثمانيون الحكم الحفصي فيها. ولم تحول الدولة العثمانية تونس إلى ولاية في بداية الأمر بل تقاسمت أراضيها كل من ولاية الجزائر وولاية طرابلس الغرب وألحقت مدينة تونس بعد السيطرة عليها بالجزائر.

وفي سنة 980هـ/1572م اتخذت الدولة العثمانية قراراً بتحويل تونس إلى ولاية مستقلة وعهدت بها إلى قائد البحرية علي باشا. غير أن تونس وقعت في السنة التالية بيد الأسبان بعد أن غزوها بقوات كبيرة ولم يتسن للقوات العثمانية استردادها إلا في سنة 982هـ/ 1574م. فقامت الدولة بدمجها مع طرابلس الغرب في ولاية واحدة استمرت حتى 18 ربيع الأول 985هـ/5 يونيو 1577م حيث تم فصلهما.

وتم إبقاء القيروان والمنستير مرتبطتين بطرابلس الغرب إلى أن تمكن البكلر بكى حيدر باشا من استصدار حكم سلطاني بإعادتهما إلى تونس. وحدثت في تلك الفترة ثورة العربان في كل من قفصة وتوزر ونفطة ولم تتمكن قوات تونس من إخمادها إلا بالاستعانة بقوات طرابلس الغرب. وإثر هذا قررت الحكومة العثمانية ضم تلك المدن الثلاث إلى ولاية طرابلس بحكم قربها منها. كما أعادت سوسه والمنستير والقيروان إليها أيضاً 986هـ 1578م. وفي سنة 996هـ 1588م فك ارتباط قابس وصفاقس من تونس وألحقتا بطرابلس أيضاً وذلك لتغطية النقص الحاصل في موارد طرابلس وعدم تمكنها من دفع رواتب الجنود. ولم يستمر ذلك الأمر طويلاً فقد فصلت صفاقس في السنة نفسها عن طرابلس وأعيدت إلى تونس. غير أن جزيرة جربـــة ظلت ملحقه بطرابلس الغرب ولم تعد إلى تونس إلا في عهد الداي يوســف 1019-1047هـ/1610- 1637م.

وكانت إدارة ولاية تونس في البداية تتم من قبل بكلر بكى يتم تعيينه من المركز مباشرة. وقد تولى فيها سبعة عشر بكلربكى حتى سنة 999هـ/1591م. وإبان تلك المدة تمكن الانكشاريون من تحقيق نفوذ كبير لهم. ولم يمض وقت طويل حتى ادخلوا الإدارة في أيديهم، ففي سنة 999هـ/1591م قام الانكشاريون بالتمرد وعينوا أحد قادتهم دايا. وفضلاً عن هذا فإن أمير سنجق تونس (الذي يطلق عليه أيضاً اسم أمير الوطن) كان يتمتع بنفوذ كبير فأصبحت في تونس ثلاث قوى تتصارع على إدارة تونس: البكلر بكى، الداي، وأمير الوطن. وتمكن أمراء الوطن من تعزيز مركزهم تدريجياً على حساب كل من البكلر بكى والداي وأصبحوا المتنفذين الفعليين في الولاية، وقد حصل بعضهم على الباشاوية من الدولة العثمانية. وكان الداي لا يصل إلى الدايوية إلا بانتخاب من أغوات (قادة) الانكشارية وبتصديق من ديوان الانكشارية. أما أمراء الوطن فكانوا يتقلدون الإمارة بطريقة الوراثة، وينالون بعد ذلك تصديق السلطان العثماني.

وانحصرت وظيفة إمارة الوطن في أسرتي المرادية والحسينية باستثناء إبراهيم شريف الذي يعد عهده حدا فاصلا بين عهدي الأسرتين. وشهد عهد الحسينيين بعض التطورات في إدارة تونس فقد انفرد مؤسس الأسرة حسين بن علي بالحكم بعد أن وضع حدا لنفوذ الانكشاريين وقتل الداي ونال الباشاوية مع البكلر بكية من السلطان فأصبح يدير تونس دون منافس. ولم يبق لمنصب الداي أي قيمة في تونس وبخاصة بعد أن تولى حموده باشا الإدارة وقمع الثورة التي قام بها الانكشارية في تونس1226هـ/ 1811م.

وبعد تنظيم تونس ولاية أصبحت تتشكل من الوية: تونس وهي سنجق الباشا، سوسة، المنستير، القيروان، الكاف، وقفصة. وربما استمرت تلك التشكيلة الإدارية في عهد الدايات أيضاً باعتبار أن تلك المدن استمرت مراكز حضارية فيما بعد, ولكن أصبح تعيين الأمراء على هذه الألوية بأيدي الدايات.

أ.د. فاضل مهدي بيات
الجامعة الأردنية

المصـــادر والمراجـــع

1 . الوثائــق العثمــانية:

- BOA[1]. KK.[2] Ruus Kalemi, 225,225 الدفتر
- BOA. KK. 262, 262 الدفتر
- BOA. KK.mukerrer, 266 ,266 الدفتر
- BOA. KK. 523[3],523 الدفتر
- BOA. MAD[4]. No, 563, [5]563 الدفتر
- BOA, Maliyeden Mudevver Defter, 1767.
- BOA. Bab-1 Asafi Ruus Kalemi, No. 1452. [6]1452 الدفتر
- BOA. A. RSK, No: 1551,[7] 1551 الدفتر
- BOA. A. RSK, .No: 1568,1568 الدفتر

[1] BOA مختصر لـ Basbakanlik Osmanli Arsivi (باش باقانلق عثمانلي آرشيفي= مركز الآرشيف العثماني التابع لرئاسة الوزراء) وهو في استانبول

[2] KK مختصر يدل على تصنيف كامل كبةجي

[3] نشر هذا الدفتر فهام الدين باشار في كتابه Eyalet Osmanli Tevcihati

[4] MAD مختصر لـ Maliyeden Mudevver Defter = دفتر محول من المالية احد مصنفات المركز. والمختصرات الواردة بعد BOA تمثل قسما من هذه المصنفات.

[5] نشر هذا الدفتر متين كونت في كتابه Sancaktan Eyalete

[6] نشر هذا الدفتر فريدون أمه جن والهان شاهين. انظر: Feridun Emecen& Ilhan Sahin: Osmanli Tasra Teskilatinin Kaynaklarindan 957-958(155.-1551) Tarihi Sancak Tevcih Defteri, Belgeler, (TTK), XIX, 1998, Vol:23

[7] نشر اورهان قليج في كتابه Osmanli Devletinin Idari Taksimati نصوص التعيينات الواردة في الدفاتر: 1551, 156.., 1564, 1568, 1572، 1492

- BOA. A.RSK, 1572,،1572 الدفتر
- BOA. Cev. Dah. 6.95, 6.95 الدفتر
- BOA. Cev. Dah. 61. 1. 782
- BOA. Cev – Dah: 73., 12761
- BOA. Irade-i vala, 8892,
- BOA, ird. Dah, 12777.
- TSA[8]. D. No: 1...57 66
- TSA, D. 5246,[9]

–اوليا جلبي، آيين قواعد ترتيب ســلطان ســليمان، مكتبة طوب قابي باســتانبول، روان 1457، نــشره احمد آق كوندوز في كتابه المار ذكره.

– سالنامـــة الدولة العثمانية لسنة 1265 هـ/ 1849م

– سالنامـــة الدولة العثمانية لسنة 1266هـ/ 1850م

– عين علي أفندي، قوانين آل عثمان در خلاصهء مضامين دفتر ديوان, نشرها احمد آق كوندوز في كتابه Osmanli Kanunnameleri,IX:28-86 وترجمها خليل ساحللى اوغلي في كتابه: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني.

– فريدون بك: منشآت السلاطين، استانبول، 1275،ج 2.

– قانوننامة، محفوظة في مكتبة بايزيد باستانبول، قسم ولي الدين رقم 1969.

– قانوننامة سليمان القانوني منشورة في: Osmanli Kanunnameleri, IV: 476-477,

– مهمة دفتري، الأعـــداد 7, 12, 22، 28, 36, 68, 8.., 112 وهذه الأعداد محفوظة في مركز الآرشـــيف العثماني باستانبول.

[8] TSA مختصر لمركز آرشيف طوب قابي باستانبول

[9] نشر هذا الدفتر متين كونت في كتابSancaktan Eyalete

- مهمة دفتري، نسخة طوب قابى المرقمة (12321) نشره ساحللي أوغلي، إصدار مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ارسيكا)، استانبول 2..2.

- **BOA**. Musul – kerkuk ile ilgili Arsiv Belgeleri, Ankara 1993,
- **Akgunduz**,Ahmet: Osmanli Kanunnameleri, Istanbul, 1996, IX
- **Basar**, Fehamettin: Osmanli Eyalet Tevcihati, Ankara, 1997
- **Sahin**,Ilhan: Timar Sistemi Hakkinda Bir Risale, Istanbul Universitesi, Tarih Dergisi, Vol: 32, March 1979
- **Kilic**,Orhan: Osmanli Devletinin Idari Taksimati Elazig, 1997

2 .المصادر العثمانية:

- **جودت**، احمد، تاريخ جودت، استانبول، 1309.

- **راشد**، تاريخ، استانبول، 1282،ج 2 .

- **سامي**، شمس الدين، قاموس الإعلام، استانبول, 1-6

- **سلحدار** تاريخي, استانبول، 1928، ج2

- **مصطفى**, نوري باشا، نتائج الوقوعات، نشره بالتركية الحديثة نشأت جاغ آتاي، انقرة 1992 ج1-2

Neteyic Ul-Vuknat, :Mustafa Nuri Pasa Ankara, 1992, I-II

- **ناجي**، محمود، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبد السلام ادهم ومحمد الاسطى، بنغازي،(د.ت).

- **نعيما**: تاريخ، استانبول، 1208هـ، ج3.

- **هاممه ر**: دولت عثمانية تاريخى، ترجمة: محمد عطا، استانبول، 1330هـ، ج6.

- واصف أفندي، احمد: تاريخ، ج1.

3 .المراجع العربية والمعربة:

- اوغلي, إحسان، أكمل الدين (المحرر): الدولة العثمانية-تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، إصدار: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ارسيكا)، استانبول، 1999، ج1-2.

- اينالجيك، خليل، الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الارناؤوط، بيروت،2002.

-بيات, فاضل: دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، بيروت، دار المدار الإسلامي، 2003.

- مصطلحات عثمانية، بكلر بكي وسنجق بكي، مجلة البيان،جامعة آل البيت، الأردن 2001 مجلد3، عدد1.

- مصطلحات عثمانية، القانوننامات العثمانية، مجلة البيان – جامعة آل البيت, الأردن، 2003، مجلد 4, عدد1.

- التميمي, عبد الجليل، التشكل الإداري والجغراسياسي للايالات العثمانية بالجزائر وتونس وطرابلس الغرب، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية عدد 15 – 16، 1997م

- رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون، دمشق، 1993.

- المشرق العربي في العهد العثماني، دمشق، 1999.

- ساحللى اوغلي، خليل، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني إصدار مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (ارسيكا)، استانبول،2000

1- السيد، سيد محمد، مصر في العهد العثماني في القرن السادس عشر، القاهرة، 1997.

1- الصفصافي، أحمد المرسي، الدولة العثمانية والولايات العربية، ضمن كتاب: الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي تونس، 1984.

- عامر، محمود علي، تاريخ المغرب العربي الحديث – ليبيا، دمشق، 1986.

- عوض، عبد العزيز، دراسات في تاريخ الخليج

العربي، بيروت، 1991،ج 2.
- هريدي علي، صلاح أحمد، دراسات في تاريخ مصر الحديث، القاهرة، 2000.
- الهندى، محمود احسان، الحوليات الجزائرية/ تاريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني الى عهد الثورة فالاستقلال، دمشق، 1977.

4 . المراجع التركية والاوربية الحديثة:

- **Akbal**, Fazila: 1831 Tarihinde Osmanli imparatorlugunun idari Taksimat Ve Nufusu, Belleten, XV,Vol:6.,Ankara, 1951
- **Baltaci**, Cahit: Arpalik, TDV. IA, XVIII
- **Baysun**, M. Cavid: Bagdad, IA, II
- **Brunschvin**, R: Tunus, iA, XII: 176 .
- **Cetin**, Atilla: Garp Ocaklari , TDV. IA, XIII
-Huseyniler, TDV. IA, XIX
- **Cetinsaya**, Gokhan: Irak, TDV. IA, XIX, 93-94.
- **Danismend**, Ismail Hami: Osmanli Tarihi Kronologisi, Istanbul, 1971, II
- **Darkot**, Besim: Musul, 1A, VIII
- **Genc**, Mehmet: Iltizam, TDV. IA, XXII: 154-155,
11-**Gokbilgin**, M. Tayyib: Nahiye, Islam Ansiklopedisi, IX: 36-37
- **Goyunc**, Nejat: Osmanli Devletinde Tasra Teskilati, Osmanli, Issued by: Yeni Turkiye, Ankara, 1999, VI:78
- **Gunduz**, Ahmet: Osmanli Devrinde Musul'un idari Yapisi, Turkler, X
- **Halacoglu**, Yusuf: XIV-XVII. Yuzyillarda Osmanlilarda Devlet Teskilati ve Sosyal Yapi, Ankara 1996
- **Hartman**, Besim Darkut and Tayyib Gokbilgin: Basra, IA, II
- **Ilter**, Aziz Samih: Simal-i Afrikada Turkler, Istanbul, 1936, Vol, I-2
- **Inalcik**, Halil: Eyalet, Turkiye Diyanet Vakfi Islam Ansiklopedisi, Istanbul, 1994, XI (TDV.IA)
- Osmanli Tarihine Toplu Bir Bakis, Osmanli, I
- **Ipsirli**, Mehmet: Hukumet, TDV. IA, XVIII: 47.
- Celililer, TDV. 1A, VII
- **Kilic**, Orhan: Klasik Donem Osmanli Tasra Teskilati, Turkler Issued by, Yeni Turkiye, Ankara, 2..2, IX
- XVII. Yuzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devletinin Eyalet Ve Sancak Teskilatlanmasi, Osmanli, VI
- **Kunt**, Metin: Sancaktan Eyalete, Istanbul, 1978,
- **Kuran**, Ercument: Osmanli Doneminde Magrib Tarihi, Osmanli, Vol I: 399.
- **Kursun**, Zekeriya: Osmanli Devleleti idaresinde Hicaz (1517 –1919), Osmanli, I
- **Mantran**, Robert: Irak: TDV. IA, XIX,
Orhunlu, Cengiz: Habes Eyaleti, Ankara, 1996,
- Trablus, 1A, XII,
- **Ortayli**, Ilber Hukuk ve Idare Adami Olarak Osmanli Devletinde Kadi, Ankara, 94,
- **Osmanli** Ansiklopedisi, Issued by: Yeni Safak, Istanbul, 1996, V
- **Ozboran**, Salih: XVI. Yuzyilda Basra Korfezi Sahillerinde Osmanlilar, Tarih Dergisi, Vol: 25, March, 1971,
-Ozboran, Salih: XVI. Yuzyilda Osmanli Imparatorlugunda Iltizam, Yemen, Basrave Lahsa Eyaletlerindeki Uygulamalarindan Ornekler, V. Milletlerasi Turkiye Sosyal ve Iktisat Tarihi Kongresi, Ankara, 199.
-**Ozkaya**, Yucel: XVIII. Yuzyilda Osmanli Kurumlari, Ankara, 1985,
- **Pakalin**, Mehmet Zeki: Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sozlugu, Istanbul, 1993,I- III
-**Show**, Stanford: The Financial and Administirative Organization and

Development of Ottoman Egypt, 1517-1788, Princeton,
-**Tabakogln**, Ahmet: Gerileme Doneminde Osmanli Maliyesi, Istanbul 1985
- **Unal**, Mehmet Ali: Osmanli Devletinde Merkezi Otorite Ve Tasra Teskilati, Osmanli, VI
- **Uzuncarsili**, Ismail Hakki: Meke-i Mukerreme Emirleri. Ankara, 1972
- Osmanli Tarihi, Ankara, 1988
- Tunus 'un 1881 de Fransa Tarafindan lsgalina Kadar Burada Valilik eden Huseyni Ailesi, Belleten, XVIII, No: 72, Ankara, 1954,
- **Winter**, Michael: Ottoman Egypt, 1525-16.9, The Cambridge History of Egypt, 1998, II

2- التنظيم المالي والضريبي

أولاً: هيكلية التنظيمات المالية في الولايات العربية:

عندما سيطر العثمانيون على الوطن العربي في القرن السادس عشر، أقاموا في شطري ولاياته المشرقية والمغربية مؤسسات وسياسات مالية وضريبية تم صياغتها بشكل ينسجم إلى حد بعيد مع امتيازات ومصالح البيروقراطية العثمانية المركزية. ومع ذلك أظهرت الدولة العثمانية في هذا المجال مرونة كبيرة عندما تمكنت أن تكيف الظروف المتغيرة ليس التقنيات العسكرية فحسب، وإنما أيضا المؤسسات المالية والنقدية. وطبقاً لهذا الاعتبار فإن التنظيمات المالية والضريبية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني وان اتسمت بقواعد تقليدية ثابتة وموحدة، لكنها في الوقت ذاته راعت خصوصيات الولايات العربية وتكيفت مع تقاليد وواقع كل واحدة منها.

لقد ارتبطت التنظيمات المالية والضريبية في الولايات العربية بالنظام الإداري العثماني ارتباطاً وثيقاً، ذلك النظام الذي اعتمد نظاماً إقليميا انقسمت بمقتضاه البلاد العربية إلى ولايات، سناجق (متصرفيات)، أقضية، نواحٍ وقرى. وكان يقف على رأس تلك الوحدات الإدارية: الولاة، المتصرفون، القائمومقام، مديرو النواحي وزعماء القرى. وفي كل واحدة من الولايات العربية كان هناك رجل مسؤول عن المالية، تساعده هيئة من الموظفين يقدمون له المشورة ويدونون له قراراته ويحضرون العوائد المالية من المقاطعات. وكان المسؤول المالي في الولايات العربية هو ذاته المسؤول الإداري والعسكري أحيانا، فيما احتفظ بمنصب مستقل في أحيان أخرى. وتباينت تسمية المسؤول المالي من ولاية عربية لأخرى. وفي استعراض للسلطة والتنظيم المالي في الولايات العربية، نجد أن مصر قد قسمت بعد الدخول العثماني لها في عام 923هـ/ 1517م إلى 14 وحدة إدارية أطلق على كل واحدة منها اسم "كشوفية" كان يرأسها إداري يدعى "الكشوفي" أو "الكاشف" الذي كان يقوم، بالإضافة إلى المهام الإدارية والقانونية, بمهام اقتصادية ومالية في دائرة عمله من بينها جباية أقساط الأراضي وإرسالها إلى الخزينة العامة.

وفي دمشق كان الوالي في القرن الثامن عشر يقوم شخصيا بجهد لجمع إيراد إضافي من الضرائب التي يحتاجها محمل الحج، وكان هذا الجهد يدعى "الدورة "، التي تعني قيام الوالي بجولة سنوية في السناجق الجنوبية لولاية دمشق بهدف جمع الأموال. وفي حلب كان المتسلم، الذي يتولى شؤون الولاية أثناء خروج الوالي للحرب، يجمع أحيانا بين وظائفه ووظائف المحصل، وهو ما كان يمنح المتسلم نفوذا كبيرا. وعندما دخل العثمانيون القدس في 922هـ/ 28 سبتمبر 1516، (كانت آنذاك تتبع ولاية دمشق)، وضعوا على رأس الإدارة فيها حاكم لواء تمثلت واجباته في قيادة الجيش أثناء الحرب والمحافظة على النظام العام وجباية الضرائب. أما العراق الذي ضمه العثمانيون عام 941هـ/ 1534م، فقد قسم إدارياً إلى أربع ولايات هي: بغداد، الموصل، البصرة وشهرزور، وقد رأس كلاً منها والٍ كان يعين لمدة سنة تساعده هيئة من الموظفين بينهم دفتردار

تعينه استانبول. ولم يتغير هذا الوضع كثيراً في العراق في القرن الثامن عشر حين تولى المماليك حكم بغداد في عام 1116هـ/ 1704 م، إذ استمرت استانبول ترسل للعراق مسؤولا ماليا من طرفها، على الرغم من أن المماليك نالوا درجة معينة من الاستقلالية عن العثمانيين. وفي اليمن الذي وطد العثمانيون سلطتهم في مدنه منذ عام 946هـ/ 1539 م، الوالي الذي وقف على رأس السلطة، كان يساعده في الأقاليم عدد من القادة العسكريين والإداريين والماليين.

لم تختلف ولايات المغرب العربي العثمانية كثيرا في تنظيمها المالي عن ولايات المشرق العربي، فطرابلس الغرب التي أضحت تحت الحكم العثماني منذ عام 958هـ/1551م كانت باشوية يحكمها والٍ يحمل بالإضافة إلى لقب باشا لقبي مير ميران (لقب يعني بك يطلق على من يتولى حكم الولاية) وبكلربك، يساعده مجموعة من الموظفين منهم خزينه دار أو خازندار(لقب يعني أمير أمراء يطلق على مناصب عليا مختلفة) المختص بشؤون الخزينة. وأثناء العهد القره مانلي 1123-1148هـ/1711 - 1735م، كانت مالية طرابلس تحت إشراف رجلين يحمل كل منهما لقب "خازندار"، لكن الخازندار الكبير كان هو وحده من يحق له أن يحتفظ بنسخة من مفتاح الغرفة الخاصة في القلعة التي يضع فيها الباشا كنوزه وثروته الشخصية. وكان لمنصب الخازندار أهمية بالغة في ولاية طرابلس الغرب، إذ كان يقع تحت إشرافه مصلحة الجمارك والمكوس، وهو المدقق للحسابات والمشرف الأكبر على شؤون الزراعة، فضلا عن أن كافة الرسوم المفروضة على السلع المصدرة والمستوردة وحاجيات الاستهلاك المحلي تقع ضمن صلاحياته. وفي تونس التي سيطر عليها العثمانيون في عام 982هـ/ 1574م وأزالوا بذلك وجود الدولة الحفصية التي حكمتها نحو أربعة قرون، أقام العثمانيون نظاماً إدارياً رأسه شخص برتبة باشا، تساعده هيئة من الموظفين من بينها شخص يحمل لقب "باي" (كلمة تركية تعني السيد لكن في تونس تعني أمير) لإدارة الشؤون المالية. وفي الجزائر التي انضمت للحكم العثماني منذ عام 1518، فقد وقف على قمة السلطة فيها والٍ عثماني أطلق عليه لقب بكلر بك أثناء عهد البكلر بكوات 925-996هـ/ 1519 -1587م، وباشا أثناء عهد الباشوات 996-1070هـ/ 1587-1659م، وآغا (لقب منح في العهد العثماني للسادة المتنفذين وكبار الملاكين وضباط في القوة الانكشارية كما يطلق اللقب على الأكبر في العائلة) أثناء عهد الاغوات 996-1082هـ/ 1659 - 1671م، وداي (لقب ابتدعه القائد العثماني في شمال أفريقيا) أثناء حكم الدايات 1082-1246هـ/1671-1830م. وكان يساعد الوالي في الحكم ديوان يضم خمسة من كبار الموظفين، ثلاثة منهم على صلة بالناحية المالية، وهم: "الخزناجي" (خازن الدولة العام) الذي كان بمثابة وزير مالية، وخوجة الخيل أت خوجه سي (أي معلم الخيل)، الذي بالإضافة لإشرافه على خيول النقل فإنه كان يشرف على جميع الضرائب، و"بيت المالجي" المكلف بالإشراف على حصر تركة من يموتون ولا وارث لهم، وكان يضع يده على هذه التركات والأموال لمصلحة الخزينة العامة.

وعلاوة على هؤلاء، كان هناك موظفون أقل شأنا أنيطت بهم مهام مالية مثل "الباشكاتب" الذي لقب أيضا بـ "المقاطعجي"، الذي كان من ضمن أعماله الإشراف على إمساك ثلاثة سجلات تتعلق بأموال الدولة ورواتب الجند، و"الكاتب الثالث" الذي كان يضبط نسخة ثانية من دفتر أموال الدولة، و"الكاتب

الرابع" الذي يضبط موارد الديوانة "الجمارك"، والخازندار الذي هو خازن الباشا الخاص.

وكما أشير سابقا، فانه إذا ما اتسمت التنظيمات المالية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني بأسسٍ متقاربة وموحدة، إلا إن المسميات المتماثلة لبعض المناصب كانت تحمل مدلولات ومعاني متباينة في هذه الولاية عن غيرها، ومن هذا المنطلق فإنه إذا ما درج إطلاق لقب "دفتردار" في ولايات المشرق العثمانية على المسؤول المالي فيها، فإن لقباً كهذا أطلق في ولاية طرابلس الغرب على بعض الموظفين الإداريين وليس الماليين. أما في الجزائر فقد أطلق لقب " دفتردار" على من يتولى رئاسة ديوان الإنشاء وكتابة مراسلات الدولة باللغتين العربية والتركية معاً.

وكان التنظيم المالي للولايات العربية في العهد العثماني يؤمن الوسائل أو الأدوات التي يتم بمقتضاها تنفيذ التعاملات المالية أو تحويل الموارد المالية من جهة لأخرى أو استيفاء الضرائب، ومن هنا برزت أهمية توفير النقود ودور سكها في مراكز الولايات العربية. وكانت العملات التي تم تداولها في الولايات العربية أثناء العهد العثماني ذات أشكال واوزان وقيم متنوعة. وكانت دور سك أو ضرب العملة في الولايات العربية، على غرار دور ضرب العملة في الولايات العثمانية الأخرى، تضبط وتدار من قبل الدولة وفق أنظمة خاصة، فالكبيرة منها كان يشرف على عملياتها موظف حكومي "أمين" بموجب نظام يدعى امانه أو "امانت" (نظام تذهب بمقتضياته الايرادات كلياً إلى الخزينة براتب شهري ويعوض من الحكومة وساد هذا النظام في المدن الكبرى)، بينما تدار الصغيرة منها بموجب نظام الالتزام، أي أن تلزم دار الضرب بواسطة مزاد علني لمن يدفع اكثر سواء كانوا أفرادا أم مجموعة شركاء. وبدأ العثمانيون بضرب النقود في الولايات العربية منذ عهد السلطان سليم الأول 918-926هـ/ 1512 - 1520م، وغدت دمشق والقاهرة من المراكز الرئيسة للنقد الذهبي في الدولة العثمانية في القرن السادس عشر.

وخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ضربت النقود العثمانية في منطقة جغرافية واسعة من الولايات العربية امتدت من الشام وفلسطين والعراق واليمن إلى طرابلس الغرب وتونس والجزائر. وقد تخصصت كل دار سك عربية بإصدار عملة معينة اكثر من غيرها، فمثلا كانت بغداد والموصل والبصرة وحلب في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي مراكز أساسية لإصدار عملة تدعى " شاهي"، بينما عدت مصر وطرابلس الغرب والجزائر مراكز مهمة لإصدار عملة تسمى "سلطاني"، التي كانت عملة ذهبية انتشرت في العديد من الولايات العربية. أما تونس فقد انفردت بسك عملة اسمها "تصري "، يعود أصلها إلى أوائل القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي أثناء حكم الأسرة الحفصية، وكان كل "سلطاني" في أوائل الحادي عشر الهجري القرن السابع عشر الميلادي يعادل 80 "تصرياً".

ثانياً: التنظيم الضريبي في الولايات العربية:

كان التنظيم الضريبي جزءا أساسيا مرتبطا بالنظام المالي العثماني، وكانت هيكليته وآلية عمله اعقد بكثير بسبب اتساع قاعدة الضرائب وشدة تنوعها في الدولة العثمانية. لقد مر التنظيم الضريبي في الولايات العربية وعموم ولايات الدولة العثمانية بخطوات أولية أبرزها القيام بتعدادات سكانية كان هدفها الأول الضرائب. فقد أتاحت سجلات التعداد السكاني للحكومة العثمانية تحديد حجم الضرائب التي

في الحصون، كان منهم في الولايات العربية 419 تيمارجياً. وقد استحوذ هؤلاء التيمارجيون في هذه المدة على نسب كبيرة من عائدات الأرض، بلغت في الولايات العربية 38 % في مقابل 46 % في الروميلي و56 % في الأناضول.

ولم تشعر الدولة العثمانية لغاية منتصف القرن السادس عشر بالحاجة لزيادة عائداتها الضريبية من التيمار، إلا أن التغيرات في التكنولوجيا العسكرية والحاجة للاحتفاظ بقوات دائمة في المركز، قد زاد من الضغوط على الحكومة العثمانية لجمع اكبر قدر ممكن من الفائض الزراعي، وكان من نتيجة ذلك أن بدأ التيمار يستبعد لصالح نظام "الالتزام". ومع حلول عقد ثمانينات القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي شهد نظام التيمار انحطاطاً كبيراً أدى إلى أن تصبح أغلب التيمارات تحت السيطرة المباشرة لخزينة الدولة، وفي ظل سيطرة الحكومة أضحت معظم إيرادات التيمار تجبى عن طريق الالتزام.

وأطلق اسم الالتزام على تحصيل الإيراد والتعاقد بشأنه، أما مصطلح الملتزم فقد أطلق على كل أولئك الأشخاص الذين قاموا منذ منتصف القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي فصاعدا بتحصيل الضرائب والرسوم نيابة عن الخزينة العامة العثمانية. وكان بإمكان أولئك الملتزمين أن يسلموا كافة الإيرادات للخزينة مقابل راتب، أو يشتروا حق الاحتفاظ بالإيرادات لانفسهم مقابل دفع مبلغ متفق عليه إلى الخزينة وفق أقساط شهرية أو فصلية أو شبه سنوية. وساد نظام الالتزام في الولايات العربية على نطاق واسع، وغدا الأعم استخداماً في تلك الولايات منذ أواخر القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، لأنه كان يكفل للخزينة العثمانية مبالغ محددة ويعفيها بالمقابل من إنشاء جهاز إداري ضخم في مناطق التمويل الضريبي.

ونجح الالتزام في أن يوطد نفسه في الولايات العربية العثمانية بعدما أصبح وراثيا أولا في مصر ومن ثم في فلسطين وسورية بدءاً من أواخر القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي على شكل "المالكانه"، الذي كان مصدر الإيراد فيه يمنح مدى الحياة مقابل اجر أولي كبير تتبعه دفعات سنوية. وكان الدافع الأساسي وراء تبني الدولة العثمانية لنظام "المالكانه"، هو أن إطالة أمد العقد بمقتضى هذا النظام سيشجع المتعاقد على الاعتناء بالأرض مصدر الضريبة وعلى زيادة الإنتاج، فضلا عن أنه سيعمل على تخليص الفلاحين من ظلم الملتزمين واستغلالهم. ومع ذلك فأن نظام "المالكانه" حد من استغلال الالتزام لكنه لم يستأصله تماماً.

ثالثاً: مصادر الضرائب في الولايات العربية:

يمكن تقسيم هذه المصادر إلى قسمين رئيسين: مصادر ضرائب ثابتة ومصادر ضرائب متغيرة. وتأتي الأراضي والأشجار والنخيل في مقدمة المصادر الثابتة. ولذا فإن الدولة العثمانية قدمت تدخلاً إيجابياً للمزارعين والأراضي الزراعية، فحراثة الأرض وتوفير كميات من الحبوب وحمايتها وخزنها ونقلها وتسويقها، كانت تتم تحت إشراف الدولة التي كانت في النهاية المستفيد الوحيد من هذه العملية. بالإضافة لذلك أولت "قوانين نامه" الولايات العربية الأرض وزراعتها عناية خاصة، فقد أوصى " قانون نامه مصر" مديري الوحدات الإدارية (الكشاف) ومشايخ العربان والعمال (الموظفين) العاملين في التحصيل الضريبي بان يحثوا الفلاحين على الاستفادة القصوى من الأراضي الزراعية التي بحوزتهم عند فيضان النيل لزراعتها على الوجه الأتم حتى لا يبقى

جزء منها بورا، وحتى يتمكن المعنيون من جباية الأموال السلطانية التي بذمة الفلاحين. وألزم القانون المذكور الكشاف بحصر الأراضي الصالحة للزراعة الموجودة في مناطقهم كافة، وأن يقدموا التقسيط والخراج عنها كاملاً وإرساله إلى الخزينة العامة. ومما يدل على إن الأرض كمصدر ثابت لإيرادات الضرائب العثمانية من "قانون نامه الموصل" لعام 983-984هـ/ 1575 - 1576م أوضاع الأراضي الصالحة وغير الصالحة للزراعة وطرق زراعتها ومقادير الرسوم المفروضة عليها.

وإلى جانب الأرض عدت الأشجار والنخيل من المصادر المميزة الثابتة للضرائب في الولايات العربية، فلطالما سعى جباة الضرائب العثمانيون إلى استحصال الأموال منها مهما كان وضعها، تماماً على غرار ما كان يفعله جباة الضرائب في اليمن في مطلع القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، عندما كانوا يستوفون الأموال المقررة في سجلات الحكومة من أصحاب النخيل بغض النظر عما إذا كان النخيل مازال قائماً أو لا، مثمراً أو غير مثمر. وينطبق الحال ذاته على ولاية طرابلس الغرب التي فرضت حكومتها في عهد محمد الساقزلي داي ضرائب سنوية مقدارها 20 بارة (عملة عثمانية تعادل واحد من الأربعين من القرش) على كل نخلة من نخيل مدينة طرابلس. أما عن أشجار الزيتون فقد كان الناس يدفعون في بادئ الأمر بيضة دجاجة عن كل شجرة، ثم أصبح يدفع عنها لاحقا 20 باره سنوياً.

وامتدت المصادر الثابتة للضرائب في الولايات العربية لتشمل الأحياء السكنية والأسواق والخانات. فقد فرضت في حلب في عام 1156هـ/ 1743م ضريبة على كل حي من أحيائها الواحد والثمانين، كما فرضت على المدينة ذاتها في عام 1176هـ/ 1762م ضريبة على 31 سوقا و11 خانا لمبيت رجال القوافل. ومما ينبغي ملاحظته أن صفة " الثبات" في المصادر الضريبية ليست مطلقة، إذ يمكن أن تتفاعل عوامل عدة على تعطيل إنتاجية الأرض فتصبح بورا، وكذا الحال بالنسبة للأشجار التي يمكن أن لا تغدو مثمرة وبالتالي يتعذر استحصال ضريبي طويل الأمد منها، إلا إذا تم ذلك بوسائل تعسفية.

أما المصادر المتغيرة للضرائب فهي عديدة ومتنوعة وقد خضعت تلك المصادر لشتى المؤثرات التي أسهمت في تعطيل دورها كمصدر للتمويل الضريبي. فعلى سبيل المثال، ترتب على التغيرات التي أعقبت اكتشاف البرتغاليين لرأس الرجاء الصالح في السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر ميلاد أن حرمت مصر في الربع الأول من القرن السادس عشر ميلادي من إيرادات رسوم مهمة مثل رسوم "عشور البهار" التي كانت تجبى في موانئها. وكذا الحال بالنسبة للضغوط التي مارستها الدول الأوربية على الولايات العربية العثمانية في شمالي أفريقيا بخصوص حرية الملاحة والغزو البحري، كما حرمت تلك الضغوط طرابلس الغرب من ضريبة سنوية كتلك التي كان يجبيها يوسف باشا قره مانلي 1210-1148هـ/ 1795 -1832م من الملاحة البحرية للسفن التجارية في المياه الطرابلسية. كما حرمت تلك الضغوط أيضا كلا من تونس والجزائر من موارد ضريبية مهمة على غرار تلك التي كانت تأتي من عمليات الجهاد البحري في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ميلادي.

وكذلك من المتعذر أن يكون الأفراد والحيوانات من المصادر الثابتة للضرائب، إلا أن الإدارة العثمانية في اليمن في مطلع القرن السابع عشر ميلادي خالفت هذه القاعدة حين اعتمدت ما عرف بمبدأ "التجميد " الذي نص على أن الضرائب تكون ثابتة على الرغم من تغير الظروف. فقد كانت

الضرائب تجبى في اليمن عن عدد رؤوس الأبقار سواء الحية منها أم الميتة، أي تجبى عنها الضرائب بحسب ما كانت عليه وقت إحصائها.

وقد شهدت الولايات العربية تنوعاً زاخراً في الضرائب والرسوم، وهو ما كان مؤشرا قويا على شمولية السياسة الضريبية العثمانية واتساع قاعدتها: فقد فرضت في مصر في القرن السادس عشر رسوماً من قبيل "رسوم الشياخة" التي هي عبارة عن حق الضيافة لمشايخ العربان ومن بمعيتهم، إذ كان على الفلاحين أن يقدموا لهؤلاء المأكولات والمشروبات أثناء تجوالهم في البلاد، كما فرضت أيضا ضريبة الخراج وقدرها 25 باره (البارة المصرية تعادل ثلاث آقجات عثمانية حينذاك)، ورسم المساحة الذي يغطي نفقات الأشخاص الذين يتولون مسح الأراضي، ورسم رعي الماشية في بعض المناطق. وفي القدس كانت ابرز الضرائب التي فرضت فيها في بداية الحكم العثماني ضريبة الجزية على أهل الذمة ورسوم الحج والخفارة وزيارة الأماكن المقدسة والموانئ. وفي رسالة مؤرخة في 4 صفر 967هـ/ 4 نوفمبر 1559 صادرة عن بكلربكية (ولاية) ديار بكر جبت من مواطني مناطق و مدن عانه (مدينة قديمة في أعالي الفرات) وحرير(منطقة ومدينة في أربيل) والموصل سميت الأولى"التذكرة"والثانية "البراءة". علماً أن رسم التذكرة كان يفرض على المذكرة الرسمية التي كان يصدرها "التذكرجي"، وهو السكرتير الخاص للوالي الذي يقوم بإصدار القرارات والمراسيم في الولاية. أما رسم البراءة فقد فرض الشهادات أو الرسائل أو الامتيازات السلطانية الممنوحة للآخرين. وعدت "العوارض" و"النزول" اثنتين من أكثر الضرائب العثمانية شيوعاً في عموم الدولة العثمانية آنذاك. واستخدم مصطلح "العوارض" من قبل الإدارة العثمانية ليشير إلى أنماط مختلفة من الضرائب وضعت باسم السلطان، وأشير إليها باسم "عوارض ديوانيه ". وهي أصلاً كانت ضريبة طوارئ حربية، ثم تحولت إلى ضرائب استثنائية عامة تستوفى نقداً أو عيناً أو على شكل خدمات من كافة دافعي الضرائب العثمانيين حضراً أم ريفيين، مسلمين أو غير مسلمين. وكان الموظف الذي يتولى جمع هذه الضرائب الاستثنائية يدعى "عوارضجي". أما ضريبة " النزول" التي أطلق عليها في اغلب الأحيان "بدل النزول "، فقد تفرض في المناطق التي يمر بها الموظفون الحكوميون لتنفيذ واجباتهم.

وقد أُخذ اسم "العوارض" أحيانا أسماءً محلية كما في الجزائر وسميت "اللازمة"، وهي عبارة عن ضريبة سنوية استثنائية يدفعها الجزائريون للمساهمة في نفقات الدفاع والجيش. وغالباً ما استخدمت "العوارض" و "النزول" في الولايات العربية في أوقات السلم لاصلاح أو تعمير منشآت ذات طابع مدني أو عسكري أو كليهما، مثال ذلك ما ورد في كتاب مؤرخ في 19 ذي الحجة سنة 967 هجرية (الموافق22 أغسطس 1560) صادر عن بكلربكية بغداد إلى سنجق الموصل لاستيفاء "عوارض" و"نزول" من رعايا السنجق المذكور لتغطية نفقات تعمير قلعة في بغداد وما يحتاجه ذلك التعمير من لوازم. كما استخدمت ضريبة "عوارض ديوانيه" في حالات عدة في ولاية دمشق في النصف الأول من القرن الثامن عشر لسد النقص في ميزانية الحج.

هذا ولم يقم العثمانيون دوما بجباية "العوارض" و"النزول" في الولايات العربية لتلبية احتياجاتها الخاصة، فلطالما أوعزوا للولايات الأناضولية أو الأوربية بأن تجبى ضرائب كهذه لمنفعة نظيراتها العربية. وقد أشار كتاب مؤرخ في 19 رمضان 967 هجرية (الموافق 12 يونيو 1560)

صادر عن بكلربكية ذي القدر (اسم لإمارة تركمانية تأسست في كليكيا 780هـ/ 1378م) إلى استيفاء رسوم "عوارض" و"نزول" من بعض الأقضية التابعة للبكلربكية المذكورة مثل مرعش وقارص وعينتاب لتأمين خشب السفن ولوازم أخرى لولاية البصرة في العراق. وأورد " قانون نامه الموصل" لعام 983-984هـ/ 1575 - 1576م أنواعاً شتى لضرائب ورسوم فرضت على سكان الموصل، أبرزها رسوم الأراضي الصالحة للزراعة، ورسوم الأراضي البور، ورسم العرس "رسمي عروسيه" الذي فرض رسما على الأعراس تراوح بين 30 - 60 آقجه، ورسم المراعي "رسمي قشلاق"، الذي كان رسما على المراعي في الربوع الشتوية، ورسوم الأغنام التي استوفت مبلغ آقجه واحدة عن كل رأسين من الغنم، ورسم خلايا النحل "رسمي زنبور" الذي أستقطع بموجبه مبلغ آقجتين عن كل خلية نحل عسل، ورسم الطاحونة المسمى "رسمي آسياب" الذي تم بمقتضاه دفع مبلغ 60 آقجه عن الطاحونة عند كل دورة سنة قمرية، و 30 آقجه عند كل ستة اشهر قمرية، و15 آقجه عند كل ثلاثة اشهر قمرية، ورسم "باجي سفينه" وهو رسم كان يفرض على نقل مواد كالسماق والعسل والدهن واللوز والجبن وسائر الفواكه، وبمقدار آقجه واحدة ومنقور واحد (المانقور أو المانغر أو المانقر أو المانقير هو وحدة نقد عثمانية نحاسية ذات قيمة قليلة). وبالطريقة ذاتها حدد قانونا ولاية البصرة لعامي 958-982هـ/1551-1574م أكثر من 20 بنداً من الضرائب والرسوم وضرائب الدمغة المطبقة على مجموعة كبيرة من الخدمات والسلع والمنتجات مثل: ضريبة البيع، ضريبة الاحتساب (رسوم السوق)، رسوم الحراسة الليلية، رسوم دخول المدينة (البوابة)، ضريبة العشور على المحاصيل الزراعية وضريبة مبيعات الرقيق وغيرها.

وفي أواخر القرن السابع عشر جمعت أموال من ولايتي بغداد والبصرة بمقتضى ضريبة أقرتها الدولة العثمانية في مطلع القرن باسم "إمدادي سفريه"، التي كانت بمثابة إسهام من رعايا الدولة العثمانية في جهودها الحربية. وكان من بين الضرائب والرسوم التي جبيت في دمشق عام 1184هـ/ 1770م، رسوم على التبغ وضرائب باسم "مالي ميري" التي فرضت على الأراضي المملوكة وفق أشكال مختلفة للحيازة. وفي حلب ضم تنظيم يعود إلى عام 994هـ/ 1583م تفصيلات عن رسوم توزعت على 71 بنداً. وفي اليمن تنوعت الضرائب والرسوم المفروضة، وشملت الأفراد والنخيل والحيوانات واشجار البن وكذلك الأراضي الزراعية التي جبيت منها العشور والخراج. وفي ولاية طرابلس الغرب فرض الوالي رمضان باشا 989-992هـ/ 1581 - 1584م جباية العشر من الغنائم والرقيق على مجاهدي البحر الذين مارسوا ذلك لحسابهم الخاص. وفي الولاية ذاتها ابتكر الوالي محمد الساقزلي داي ضريبة فادحة على شكل إتاوة قدرها 4 آلاف مثقال من الذهب، كان على أمير فزان (اقليم في جنوب غربي ليبيا ويضم أغلب الطرق من السودان إلى ساحل المتوسط) أن يؤديها سنويا عقوبة على تمرده ضد السلطة المركزية في عام 1043هـ/1633.

وفي طرابلس الغرب أيضاً فرض الوالي عثمان الساقزلي داي 1059-1083هـ/1649 - 1672م ضرائب ورسوم من قبيل رسوم المرور من بوابة مدينة طرابلس، وضرائب على بيع الرقيق وعلى النخيل التي جبي عن كل واحدة منها مبلغ 20 عثمانيا في السنة، وكذلك ضرائب على الكروم.

وفي الجزائر كانت هناك ضرائب متنوعة أبرزها العشور والخراج ورسوم الجمارك، وأيضا ضريبة خمس الغنائم من الغزو البحري، وضرائب بيع

الرقيق، والجزية المفروضة على الدول الأوربية مقابل عدم التعرض لسفنها البحرية، والزكاة التي كانت الدولة تجبيها كضريبة وليس فريضة.

وقد أدى تنوع الضرائب في الولايات العربية إلى تنوع في نسب تحصيلها التي جاءت مرتفعة نسبياً، فمثلا دفع سكان المدن في الموصل في عام 983-984هـ/ 1575- 1576م السدس عن غلالهم، بينما دفع سكان القرى الخمس عن مثل تلك الغلال. وفي ولاية طرابلس الغرب في عهد الوالي عثمان الساقزلي داي كان يستحصل العشر من ثمن كل رقيق يباع في السوق. وفي ظل نسب التحصيل المرتفعة دفع فلاحون في فلسطين عند منتصف القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي ما بين سدس وربع دخلهم الإجمالي كضرائب، كما لم يكن من المستغرب أن يدفع فلاحون في تونس في غضون المدة ذاتها ما بين 20 % - 25 % من قيمة إنتاجهم الكلي على شكل ضرائب.

رابعاً: تصنيفات الضرائب في الولايات العربية:

يمكن أن نحدد ثلاثة تصنيفات أساسية لها، وهي: ضرائب شخصية وضرائب عن التجارة وضرائب عن الإنتاج. ففيما يتعلق بالضرائب الشخصية، فإنها فرضت في العادة على الأشخاص والأسر. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فرض في أربيل في شمالي العراق عام 949هـ/1542م رسما للزواج على الذكور قدره 50 آقجه. أما بموجب " قانون نامه الموصل " لعام 983-984هـ/1575- 1576م فقد فرض، بالإضافة لرسم "العروسية" الذي سبقت الإشارة إليه، رسم آخر على العمالة الفردية يدعى "رسمي إرغاديه" الذي كان يستحصل مبالغ متفاوتة من طائفة العمال التي تعمل بأجر يومي في المدن. وفي القدس فرضت "الجزية" على الرأس من أهل الذمة.

أما في البصرة فقد جبيت رسوم من المزارعين الذين كانوا ينتجون أربعة أنواع من المحاصيل. وأما التصنيف الثاني للضرائب المتصل بالتجار، فقد طبق على تبادل السلع والخدمات في السوق. وقاعدة الضريبة في هذا النوع من التصنيف هي كل المواد التي جلبت إلى الولايات العربية لغرض التجارة والتداول في الأسواق. ومن بين أنواع ضرائب هذا التصنيف "عشور البهار" التي جبيت في مصر أوائل العهد العثماني، ورسم قدره 10 آقجات فرض على حمولات الزبد والعسل في اربيل عام 970هـ/ 1542م، ورسم قدره 20 آقجه عن كل حمولة جمل من الكتان كانت ترد القدس في عام 1562، وضريبة "طفافي" على الرقيق المستجلب عن طريق البواخر وكذلك الضرائب الأخرى المفروضة على دلالية (من الدلّال: أي الوسيط التجاري في البيع والشراء) الأقمشة والعقاقير والموازين والمكاييل وتجارة الخردوات المتنوعة ورسوم الاستيراد والتصدير في البصرة في منتصف القرن السادس عشر، وكذلك الرسوم التي فرضتها السلطات العثمانية في الجزائر على الواردات المارة بـ"الديواتة" (الجمارك).

أما التصنيف الثالث المتعلق بضرائب الإنتاج، فإن قاعدته انطبقت على مجموعة من النشاطات الإنتاجية المختلفة في الزراعة والصناعة وعلى المواد الداخلة في الإنتاج في الولايات العربية. فعلى سبيل المثال فرضت في أربيل في عام 948هـ/ 1542م ضرائب على بعض الأدوات الداخلة في الإنتاج كضريبة قدرها 2 آقجه عن كل خلية نحل، و0.5 من الآقجه عن كل حيوان. وكان في القدس في عام

970هـ/ 1562م ضرائب قدرها آقجه واحدة عن كل خلية نحل، و 0.5 من الآقجه عن كل حيوان و 0.1 من الآقجه عن كل كرمة عنب.

وكانت أبرز الضرائب المفروضة على الإنتاج والمشاريع الإنتاجية في ولاية البصرة بمقتضى قانوني عامي 958-982هـ/ 1551 و 1574م، ضرائب على ورش صناعة الحرير وصناعة القطران. كما كانت هناك "ضريبة إنتاج البصرة" التي ضمت 15 مادة وسلعة خاضعة للضريبة. أما بموجب " قانون نامه الموصل لعام 983-984هـ/ 1575 - 1576م، فإن أهم الضرائب المفروضة على الإنتاج رسوم الأغنام ورسم خلايا النحل ورسم الطاحونة ورسمي جاموسيان الذي فرض مبلغ 17 آقجه عن كل جاموسة. واشتملت الضرائب على الإنتاج بولاية طرابلس الغرب في عهد الوالي محمد الساقزلي داي على النخيل والزيتون والإبل والغنم وآبار المياه العذبة. وفي تونس فرضت في عهد الوالي محمد طاطار داي 1106-1107هـ/ 1694-1695م ضرائب استثنائية على مختلف أصحاب المهن والحرف.

وإذا ما صنفت الضرائب على الأراضي في الولايات العربية على أنها ضرائب إنتاج، فإن تلك الأراضي قد قسمت ضريبياً إلى ثلاثة أنواع: أراضي العشر التي امتلكها المسلمون ودفعوا عشر إنتاجها للدولة، وأراضي الجزية التي امتلكها مسيحيون مقابل دفع مبلغ ثابت عنها، وأراضي الدولة التي كانت تعود للسلطان أو للأوقاف.

خامساً: أساليب جباية الضرائب وطرقها:

كانت الإدارة المالية والضريبية العثمانية في الولايات العربية تميل في هذا نحو التسلط والإجبار واستخدام القسوة المبالغة في كثير من الأحيان من خلال اقتران العملية الجبائية بالحملات العسكرية. مثال ذلك: أن " قانون نامه مصر" قد أوصى من يتولى قيادة الفرقة العسكرية المصاحبة للكاشف أثناء جباية الضرائب بأن لا يظلم أو يعتدي على حق أحد، إلا أن هذا القانون تحاشى الرحمة في التعامل مع دافعي الضرائب حين خول على نحو صارم أمير الأمراء، وهو أعلى سلطة في مصر آنذاك، بأن يقتل " شر قتلة " أي صاحب للأرض يتمرد أو يمتنع عن دفع ضريبة الخراج المفروضة على أرضه. ولم تتغير الأساليب الجبائية المجحفة في مصر كثيرا مع تقادم الزمن، فمع ظهور فئة الملتزمين ازداد الميل للابتزاز أثناء جمع العشور والضرائب من الفلاحين وأضحى وجود قوة عسكرية ملازمة للجباة مسألة غاية في الأهمية، وكان فقط بمقدور هؤلاء البكوات من الملتزمين الذين بمعيتهم أتباع كثيرون أن يتولوا الالتزام، وهو الأمر الذي أسهم في جعله وراثيا وقانونيا في مصر منذ عام 1213هـ/1798م.

ودأب ولاة الشام الذين دمجوا في العادة بين منصبهم الإداري ومنصب "المحصل" على أن يستخدموا قوات الولايات أثناء جمع الأموال، مما أدى مرارا إلى الاصطدام المسلح مع العديد من الملتزمين، على غرار ما حدث بين والي الشام سليمان باشا العظم وظاهر العمر في الربع الثاني من القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي. كما أن أغلب الحملات التي جردها الحكام المماليك في العراق في المدة من 1141-1214هـ/ 1728- 1799م ضد شيوخ وزعماء قبليين، كانت الضرائب والعجز عن السداد الضريبي أحد أبرز دوافعها.

ولم تختلف الصورة في اليمن كثيراً، إذ اتبعت السلطات العثمانية هناك شتى الأساليب والوسائل في الاستحصال الضريبي، ولجأ الولاة إلى ابتزاز المواطنين لتحقيق أغراضهم، تماما كما فعل

الوالي محمود باشا الذي تولى حكم اليمن عام 969هـ/ 1561 م، وهو لم يتوان من أجل جمع المال عن إعدام أمين دار ضرب النقود الفقيه الثري عبد الملك اليمني، وبعد أن اتهمه الوالي بالتزوير في العملة، استولى على جميع أمواله ومدخراته. ووصف مؤرخ يمني (المداح) بدقة الأساليب التي اتبعها العثمانيون في الجباية بالقول: "... أما المال فلهم في أخذه قوة وسطوة ... وقد يجلدون بعضهم (أي بعض الناس) حتى يموت مع المشاهرة والكي بالنار... ".

ووجد تماثل في صورة الأساليب العثمانية القاسية المعتمدة في الجباية في الشطر الغربي للولايات العربية، إن لم تكن تلك الصورة أكثر قتامة. وغالباً ما كانت الحملة العسكرية التي يقودها الوالي أو أحد أبنائه سمة مميزة لعملية التحصيل الضريبي في ولاية طرابلس الغرب.

ففي عام 975هـ/1567م قاد الوالي علج علي حملة اخضع بها أهالي تاجوراء (ضاحية تقع إلى الشرق من مدينة طرابلس) وتاورغاء (بلدة تقع جنوب مصراته)، وألزمهم بدفع ضريبة بلغت 3 آلاف دوكاتو لقاء تمردهم عليه. وفي الواقع لم تكن مثل هذه الضريبة سوى عقوبة جماعية لجأ إليها العديد من الولاة العثمانيين. ومثلت فترة حكم الوالي عثمان الساقزلي داي أنموذجا بارزا للأساليب الظالمة التي اعتمدت في جباية الضرائب بولاية طرابلس الغرب. ففي الوقت الذي طالب فيه مواطنو الولاية أن يخفض عنهم هذا الوالي الضرائب الثقيلة، فإنه على العكس من ذلك أمر بدفعها كاملا وزاد من نسبتها تدريجيا. ثم عندما هجر المزارعون أراضيهم بسبب هذه السياسة، فإنه فرض خراجا على رقابهم ورقاب عائلاتهم اضطروا لدفعه مرغمين، مع أنه لم تكن تفرض على الرقاب إلا الجزية التي اقتصرت على أهل الذمة.وفي تونس دأب الدايات والبايات عند خروجهم سنويا لجباية الضرائب على أن يصطحبوا معهم فرقة من الجنود، وذلك لحماية الأموال التي تجبى ولفرض إرادتهم على القبائل في حال رفضها الانصياع لأوامر الحكومة.

ومع أن التحصيل الضريبي العثماني في الولايات العربية قد شمل معظم السكان وطبق بصرامة على الجميع بلا استثناء، إلا انه كان بكل المقاييس تمييزياً حين استحصل ضرائب بنسب متفاوتة من أولئك السكان لأغراض ذات صلة بمعتقد ديني أو منزلة أو حالة اجتماعية أو اقتصادية أو واجب استثنائي أو كسب ولاء أو غيره: ففي الوقت الذي دفع فيه المسلمون العشر عن أراضيهم في الولايات العربية في الربع الأول من القرن السادس عشر، فإن المسيحيين دفعوا حصة من إنتاجهم تراوحت بين العشر والنصف. وفرض " قانون نامه الموصل" لعام 983-984هـ/ 1575 - 1576م رسوماً تمييزية على الجماعات والأفراد أخذت في الاعتبار النواحي الاقتصادية والدينية والاجتماعية. فقد جبي بمقتضى هذا القانون السدس عن محاصيل أهل المدن، في حين جبي الخمس من أهل القرى عن مثل تلك المحاصيل. وكان التمييز وفق اعتبارات دينية واضحاً في القانون حين أمر بأن يجبى عن كل كرمة عنب تعود لمسلم مبلغ 4% من الآقجه، بينما يجبى مبلغ 6% من الآقجه عن كل كرمة عنب تعود لشخص غير المسلم.

أما اجتماعياً فقد ميز القانون المذكور بين الأفراد حينما أمر بأن يجبى من الشخص المتزوج رسم قدره 12 آقجه، بينما كان على الأعزب أن يدفع رسما للعزوبية يدعى "رسمي مجرد " قدره 6 آقجات. وأظهرت سجلات ضرائب في بلاد الشام لسنة 1004-1005هـ/ 1595 - 1596م أن هناك 1348 قرية عائدة لمناطق: القدس، نابلس، غزه، لجون،

عجلون، صفد وحوران كان لها إسهامات في الضرائب لكن على نحو تمييزي. ولقد فرض على نصف هذه القرى تقريبا ضريبة بنسبة ربع الإنتاج الكلي، أما غالبية العدد المتبقي فقد فرض عليه ضريبة بنسبة ثلث الإنتاج الكلي، فقط قرية واحدة في غزه هي سكرير فرضت عليها ضريبة بنسبة السبع على حاصل الإنتاج الكلي، بالإضافة إلى أربع قرى أخرى هي: دير شيخ وبيت ساحور النصارى في القدس وقريتا مجدل أركماس وتل كيسان في ناحية عكا بمقاطعة صفد فرضت عليها ضريبة بنسبة السدس من الإنتاج الكلي. وعلى الأرجح إن التمييز الذي منح لتلك القرى الخمس قد يعزى لمسؤوليتها في حماية الحجيج أثناء موسم الحج السنوي لمكة أو الحفاظ على طريق أو جسر مهم.

وفي الولايات العربية في شمالي أفريقيا، فإن التمييز في التحصيل الضريبي يلمس في أوجه مختلفة من بينها الإعفاءات الضريبية التي منحت يومذاك لقادة قبليين بهدف كسب ولائهم أو كتلك التي منحت لقناصل الدول. فعلى سبيل المثال، عندما ثارت قبائل بني وليد (منطقة تقع إلى الجنوب من طرابلس بنحو 180 كم, وتقطنها قبيلة ورفلة العربية)، ويفرن بطرابلس الغرب(مدينة في جبل نفوسة في ليبيا) في عام 1577 أثناء عهد الوالي جعفر باشا 977-989هـ/1569-1581م، فإن الوالي المذكور بعث لزعمائها من يفاوضهم، فطالب الزعماء مندوب الوالي بأن يتم إعفاؤهم كليا من الضرائب, لكن الوالي وافق على أن يكون الإعفاء للنصف.

وفي طرابلس الغرب أيضا تمتع القناصل في عهد الوالي عثمان الساقزلي داي بالإعفاءات من الرسوم والضرائب عن كل ما يتصل بلوازمهم المنزلية. وفي الجزائر كانت القبائل منذ عام 971هـ/1563م وحتى الاحتلال الفرنسي للبلاد عام 1246هـ/1830م مقسمة إلى أنواع، بالنسبة للإعفاء الضريبي، وقد أعفيت قبائل "المخزن " التي كانت متحالفة مع السلطة من الضرائب نظير مساندتها للقوات النظامية في حفظ الأمن واستحصال الضرائب.

ولقد كان من الطبيعي أن تترك الحروب والمجاعات والأوبئة وعدم الاستقرار السياسي في الولايات العربية أثرها في السياسة المالية عموماً والتحصيل الضريبي على وجه التحديد. فبصدد اثر الحروب نجد مثلاً أن الحكومة المركزية العثمانية استطاعت في منتصف القرن السادس عشر أن تفرض سيطرتها على 58 % من الإيرادات الكلية للضرائب، لكن هذا المبلغ تراجع إلى 25 % في القرن السابع عشر نتيجة تزايد النفقات العسكرية للدولة، وقد ترتب على ذلك أن صرفت حصة كبيرة من إيرادات السلاطين من ولايات الموصل وديار بكر وبغداد وكريت لأغراض الدفاع في الولايات ذاتها.

وقد عرف عن الدولة العثمانية أنها لم تتردد أثناء الأزمات في أن تبتكر ضرائب جديدة على غرار تلك الضريبة التي ذاع صيتها في مطلع القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، والمعروفة باسم "إمدادي سفريه"، والتي استوفت الحكومة العثمانية بمقتضاها مبالغ طائلة من أعيان وأشراف كافة المدن الكبيرة والصغيرة في أعقاب هزيمتها على الجبهة الهنغارية عام 1098هـ/1686م. وطبقاً لذلك فقد جمع مبلغ 1500 كيسٍ من عموم الولايات العثمانية، كان حصة العربية منها فيه كالآتي: القاهرة 350 كيسا، بغداد 150 كيسا والبصرة 150 كيسا.

ولم تكن المجاعات والأوبئة اقل تأثيرا من الحروب في التحصيل الضريبي العثماني في الولايات العربية. فعلى سبيل المثال حينما عانت ولاية طرابلس الغرب، وهي على أعتاب موجة جديدة من وباء الطاعون، من مجاعة قاتلة في مطلع عام 1200هـ/

1785م عم الفقر الناس وعجزوا عن تسديد الضرائب للحكومة. وقد أشار تقرير لنائب القنصل الفرنسي في طرابلس الغرب في عام 1201هـ/ 1786م إلى إن إيرادات حكومة الولاية من الأموال قد تدنت كثيراً نتيجة توالي سبع أو ثمان سنوات عجاف. وشكلت حالات عدم الاستقرار السياسي ومديونيات الولايات عناصر أخرى أثرت بقوة في التحصيل الضريبي العثماني. فغالباً ما استغلت الزعامات القبلية حالات الضعف التي مرت بها حكومات الولايات العربية لتعلن امتناعها عن دفع الضرائب، تماما كما حدث مع الشيخ القبلي الذائع الصيت آنذاك بولاية طرابلس الغرب سيف النصر، الذي ما إن علم بحدوث نزاع على السلطة بطرابلس بين ولدي علي باشا قره مانلي 1168هـ-1210هـ/ 1754 - 1795م، حتى آثر عدم دفع الضرائب المفروضة على قبيلته واحتفظ بها لنفسه. وكانت مديونيات الولايات أيضا مبرراً كافياً لإرهاق بعض الولاة لمواطني ولاياتهم من خلال زيادة حجم التحصيل الضريبي. فمن أجل سداد مديونية حكومته للجزائر، اضطر والي تونس محمد طاطار داي أن يستحصل ضرائب ورسوماً استثنائية من سكان ولايته.

سادساً: توزيع عوائد الضرائب أو وجهة إنفاقها في الولايات العربية العثمانية:

كان جزء من تلك العوائد يذهب لترميم منشآت أو دفع رواتب أو تغطية نفقات شعائر دينية أو تسديد تكاليف مشاريع معينة، فيما ذهب الجزء الآخر من العائدات وهو الأكبر إلى أصحاب الامتيازات من "التيمارجية" والملتزمين. ونص " قانون نامه مصر" على أن تخصص رسوم الكشوفية التي تجبى من سكان الوحدات الإدارية في مصر لترميم الجسور والقنوات، وان على الكاشف أن يسلم ما يتبقى لديه من الرسوم إلى الخزينة بعد أن يستقطع منها راتبه المحدد.

وفي باشوية طرابلس الشام كان يتم الاحتفاظ بثلثي الإيراد الكلي من الضرائب في الربع الأول من القرن السادس عشر لدفع مرتبات انكشارية القلعة والمفتين والشرطة وموظفين آخرين. وكانت فرقة الانكشارية بولاية طرابلس الغرب أثناء العهد العثماني الأول اكثر الفئات استفادة من الأموال التي جبيت من عامة الناس علاوة على أن تلك الأموال تستحصل في تلك الولاية عادة بدعوى إصلاح أوضاع حامياتها العسكرية وسد احتياجاتها. في المستوى ذاته، كانت حصة المدن المقدسة في الحجاز من عوائد الضرائب عالية: فقد أرسلت كل من استانبول ومصر في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي والنصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي مبالغ طائلة وعائدات أوقاف إلى الحجاز لدعم المدن المقدسة، وقدرت تلك المبالغ بين 300, 000 - 40, 000 سلطانية ذهب سنويا. وفي عام 1210-1211هـ/ 1795 - 1796م كانت هناك في دمشق إيرادات ضريبية تذهب لتغطية نفقات موسم الحج قدرت ب 311 ,316 قرشاً.

ومع ذلك فإن "التيمارجيين" والملتزمين حازوا على النصيب الأوفر من عوائد الضرائب في الولايات العربية، ومثال على ذلك توزعت عوائد الضرائب في شرقي الأردن وجنوبي الشام في عام 1596 على النحو الآتي: 21 % للحكومة المركزية في استانبول، 12 % لإدارات الولايات والمناطق، 46 % من العوائد لأصحاب التيمارات "التيمارجية"، و20 % لآخرين. وبلغ ما تم تحصيله في مصر من ضرائب من الفلاحين في أواخر القرن الثامن عشر نحو 412 مليون باره، كان 49 مليون باره منها

تذهب لحكام الأقاليم وأعوانهم، و 274 مليون باره تذهب للملتزمين ووكلائهم. مثلت حصة الملتزمين ووكلائهم من الضرائب المحصلة من الفلاحين المصريين 67 %، فيما مثلت حصة الحكام 12 % فقط.

سابعاً: حجم الإيراد الضريبي نقداً أو عيناً في الولايات العربية:

من أجل التعرف على هذا الحجم ومكانته في الخزينة العثمانية، فإن أرقاماً بهذا الخصوص قد تجدي نفعاً في تسليط الضوء على هذا الجانب: فالإيراد الضريبي في الدولة العثمانية عموماً كان كبيرا للغاية وكانت له نسبته المؤثرة في الميزانية العامة. ومثال على ذلك بلغت إيرادات ضريبتي "العوارض" و"النزول" لعام 1071-1072هـ/ 1660-1661م فقط التي جمعت في عموم أنحاء الدولة العثمانية 764 ,309 ,110 آقجه، أي ما نسبته 18 % من الإيراد العام للميزانية البالغ 188 ,338 ,610 آقجه. وبلغت إيرادات "العوارض" و" النزول " الكلية لعام 1080-1081هـ/ 1669 - 1670م والتي جمعت في عموم الدولة 122,186,163 آقجه، شكلت ما نسبته 19.9 % من الإيراد العام للميزانية البالغ 960 ,528 ,612 آقجه.

وفي الولايات العربية بالتحديد، فإن ضريبة سنوية في مصر في الربع الأول من القرن السادس عشر مكونة من مليون قفيزاً (القفيز هو إما وحدة قياس لمواد غذائية جافة ويقدر بنحو 250 باوند أي 113.5 كغم أو وحدة قياس طول ويقدر بنحو 200 قدم) من الحبوب (مايعادل 113,500,000 كغم) و600,000 قفيزاً من الجبن (مايعادل 68,100,000 كغم) و400,000 قفيزاً من الشعير (ما يعادل 45,400,000 كغم) كانت تفرض على إنتاج الأرض وترسل إلى مخازن الغلال في استانبول. وفي غضون المدة ذاتها كانت مصر ترسل أيضا سنويا إلى استانبول مبلغ 560,000 "أصلاني" (أصلاني أو أصلانلي وهي عملة كانت متداولة آنذاك تظهر فيها صورة أسد أصلان)، ثم ارتفع هذا الرقم ليصبح 800,000 " أصلاني".

ومنذ منتصف القرن العاشر السادس عشر طلب السلطان العثماني من واليه على مصر أن يبعث سنويا وبانتظام مبلغا قدره 600,000 قرش إلى الخزينة العامة في استانبول. وفي أواخر القرن الثاني عشر هجري/ الثامن عشر ميلادي دفع الفلاحون المصريون مبلغا قدره 87 مليون باره بصفة خراج إلى الخزينة العامة العثمانية. وأرسلت بلاد الشام في الربع الأول من القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي 000 ,100 دوقية (دوكات) إلى استانبول. وعلى الرغم من الاستقلال الفعلي الذي نالته فلسطين في عهد واليها احمد باشا الجزار، إلا أنها واصلت حتى أواخر القرن الثاني هجري/ عشر الثامن عشر إرسال التزامها المالي إلى الخزينة العثمانية. ودفع والي بغداد في منتصف القرن الحادي عشر هجري/ السابع عشر ميلادي مبلغا قدره 000 ,200 ,1 أسبر (أسبر عملة عثمانية تعادل في قيمتها الآقجة) إلى الخزينة العثمانية.

وطوال عهد المماليك في العراق 1116-1247هـ/ 1704 - 1831م كان الولاة يدفعون باستمرار للسلاطين العثمانيين، لأن ذلك كان يؤمن لهم وقوف الباب العالي إلى جانبهم في مواجهة تهديدات القبائل في الداخل والفرس من الخارج. فقد دفعت بغداد في عهد الوالي المملوكي سليمان باشا الكبير 1195-1217هـ/ 1780 - 1802م إلى استانبول مبلغاً قدره 100,000 جنيه. وحرصت أسرة

الجليلي في الموصل أن تحافظ على رموز السيادة العثمانية حينما أرسلت إلى الباب العالي مبلغاً متواضعاً قدره 30,000 قرش. وفي ولاية طرابلس الغرب قدر الخراج السنوي الذي أرسلته الولاية في عهد الوالي محمد الساقزلي داي إلى الخزانة في استانبول بخمسة آلاف سكودو ذهب.

ثامناً: تقويم عام للنظم المالية والضريبية:

لقد تذبذب الإسهام الضريبي للولايات العربية في الخزينة العثمانية بحسب العلاقة التي ربطت تلك الولايات بالباب العالي: ففي القرن الثامن عشر تنصل حكام مصر جزئياً وأحياناً على نحو تام من الدفع للخزينة، وأصبح لدى أولئك الحكام في عامي 1193هـ/ 1779م و1200هـ/ 1785م متأخرات دفع للخزينة العثمانية بلغت 103 مليون باره.

أما تونس فلم ترسل منذ أوائل القرن الثامن عشر للباب العالي سوى هدايا ذات قيمة رمزية. وبسبب تطور العلاقات بين الباب العالي والولايات العربية نحو الاستقلال في أواخر القرن الثامن عشر، فإن إسهام تلك الولايات في الخزينة العثمانية العامة اصبح ضئيلا، ففي تلك المدة أرسلت الولايات العربية إلى الخزينة في استانبول مبالغ على النحو الآتي: مصر 750,000 قرشاً، كل من طرابلس وصيدا 375,000 قرشاً، دمشق225,000 قرشاً، حلب 400,000 قرشاً وبغداد 275,000 قرشاً.

كان للنظم المالية والضريبية تداعيات على المفاهيم السيادية للسلطة العثمانية في المركز (استانبول) والأطراف (الولايات) الافرو- آسيوية للدولة، فإن الإدارة المركزية العثمانية عدت حق الجباية يومذاك أحد أبرز الصفات الأساسية للسيادة.

وممارسة هذه الصفة عن طريق الضرائب وقفت إلى حد بعيد وراء قيام طبقة عثمانية حاكمة في المركز والأطراف حظيت بدعم واسع النطاق من السلطان العثماني. والملاحظ أن مصطلح "عامل" العربي، الذي أشار في عصر الدولة العربية – الإسلامية إلى ذلك الرجل الذي يتولى السيادة السياسية في منطقة معينة نيابة عن السلطة المركزية، قد استخدمه العثمانيون بصيغة مقاربة، لكن وفق مفهوم ضريبي – سياسي سيادي، فالملتزم في ظل نظام الالتزام العثماني قد عرف كذلك باسم عامل كانت مهمته إدارة الشؤون المالية في منطقة معينة وتحصيل الضرائب فيها نيابة عن الحكومة المركزية. يضاف إلى ذلك أنه كان للضرائب والسياسة الضريبية بعد آخر سيكولوجي، إذ بقدر ما كانت الضرائب رسماً مفروضاً من الأعلى، إلا إنها انطوت على مؤثرات سيكولوجية متبادلة بين السلطة المركزية والرعية. فإن ركزت الضرائب إحساس السلطة بمركزيتها الفائقة وابويتها المطلقة، فإنها في الوقت ذاته أشعرت سكان الولايات برعويتهم نحو السلطة، على الرغم من أن كلفة ذلك الشعور كانت باهظة للغاية. لقد أخذ الولاة العثمانيون في الولايات العربية تلك الأبعاد بعين العطف في سياساتهم المحلية: فعلى سبيل المثال، أدرك الوالي جعفر باشا الذي تولى حكم اليمن عام 1016هـ/ 1607م، أن مستقبل سلطته ورضا اليمنيين عليه هما رهن نجاحه أو فشله في الناحيتين الإدارية والمالية.

وفي طرابلس الغرب فإن الوالي جعفر باشا حينما رفض أن يقدم إعفاءات ضريبية تامة للقبائل المتمردة عليه، وضع في حسبانه أن معنى الطاعة والخضوع السياسي في مفهوم ذلك العصر اقترن تماما بدفع الضريبة. أما في تونس فقد كان من سيادة الباي التونسي السياسية على رعاياه وتأكيداً لسلطته

وصلاحياته، أن يقوم سنوياً بجولتين في أنحاء البلاد لجباية الضرائب.

وكان للسياسة المالية والضريبية تداعيات على بناء نخب محلية (نفعية) في الولايات العربية، كما كان لتلك السياسة أثرها في تعيين مستوى ولاءات النخب والقيادات السياسية والاجتماعية للسلطات المركزية، فقد كان لكل واحد من قادة السطوة والنفوذ الإداري والمالي في الدولة العثمانية، ابتداءً من السلطان في قمة الهرم مروراً بالولاة وانتهاءاً بصغار الدفتردارية والخزندارية وغيرهم يحكم على كفاءة الأدنى منه بحسب مقدرته في التحصيل الضريبي. وأشار "قانون نامه مصر" إلى أن الكاشف إذا ما أبدى كفاءة عالية في جباية الأموال السلطانية، فإن على أمير الأمراء أن يوليه رعايته، وان يخبر الباب العالي بذلك لكي يكون الكاشف "... مرعياً بأنواع العناية السلطانية وأصناف الرعاية الشهنشاهية". وفي ضوء ذلك عد الولاة العثمانيون في مصر العائد الضريبي الوسيلة المثلى للتودد للسلاطين وبقائهم في المنصب أطول مدة ممكنة، وتباروا في جمع الأموال بأسلوب أثار الشك حتى في نفوس السلاطين أنفسهم، ومثال ذلك أن والي مصر خسرو باشا حين أرسل في عام 942-943هـ/ 1535 - 1536م أكثر من مليون قطعة ذهبية (تقريباً 40 مليون باره) إلى استانبول، رفض السلطان سليمان القانوني قبول المبلغ خشية أن يكون قد جمع من الفقراء بطريقة تعسفية، وطلب أن لا تتعدى إرسالية مصر من الضرائب من الآن فصاعدا مبلغ 500,000 قطعة ذهبية سنوياً. إلا أن الولاة أو كبار الموظفين في الولايات العربية كثيراً ما فقدوا مواقعهم في السلطة حينما أخفقوا في جباية الضرائب المطلوبة، على غرار ما حدث لعثمان باشا "المحصل" حين طرد من منصب حاكمية صيدا لفشله في أن يحول لدمشق عوائد ضرائب كان يحتاجها محمل الحج لعام 1159هـ/1746م.

وفي حالات أخرى قد تغدو حياة المسؤول الإداري عرضة للموت إذا خالف تعهداته الجبائية لمرؤوسيه، ففي هذا الشأن كان على كل باي يعين في الجزائر من قبل الدايات، أن يتعهد قبل كل شيء بدفع أعلى رقم من الضرائب والرسوم السنوية، وفيما عدا ذلك فإنه قد يلقى مصيراً يصل إلى الإعدام إذا ثبت تلاعبه بالأموال العامة.

وبوجه عام استلزمت العمليات المالية والضريبية الواسعة النطاق في الدولة العثمانية حشداً كبيرا من الولاة و"التيمارجية" والملتزمين والأعيان والمتعاقدين والوكلاء والخبراء الماليين والمحاسبين والسماسرة وغيرهم، والذين كان لهم جميعا بقدر أو بآخر نصيب من عوائد الدولة. ومن هنا ظهرت فئات ونخب وعوائل جنت مكاسب طائلة من التنظيم الضريبي، وكان في مقدمة تلك الفئات والنخب الولاة الذين كانوا يبعثون بمبالغ سنوية ثابتة للخزينة العثمانية بصفة "إرساليه"، لكنه سمح لهم أن يحتفظوا بالتوازن في عمليات جباية الضرائب لمنفعتهم الشخصية. علاوة على الولاة كانت فئة الملتزمين في الولايات العربية الأوفر حظاً في الاستحواذ على الفوائد الناجمة عن نظام الالتزام في مناطقهم، وظهرت بفضل ذلك النظام أسر كبيرة في الوطن العربي حققت صيتاً ومكانة سياسية واجتماعية، مثل أسرة ظاهر العمر في فلسطين التي استفادت في ثلاثينات القرن الثاني عشر الثامن عشر من إمكاناتها المادية التي جاءت نتيجة السيطرة الوراثية على نظام الالتزام. وحولت السلطات العثمانية أسرة ظاهر العمر إلى واحدة من أكبر الأسر التي نالت فائدة قصوى من نظم الضرائب العثمانية، إذ منحت زعيمها في يناير 1187هـ/1774م سناجق نابلس وغزه والرمله ويافا

وعجلون على شكل التزام، فيما منحته أيالة صيدا على شكل "مالكانه".

ووجد في الموصل أسرة كبيرة مماثلة لأسرة العمر في الامتيازات هي أسرة الجليلي. وفي المدة من 1139هـ-1250هـ/ 1726 - 1834م تعاقب على حكم الموصل 60 والياً برتبة باشا، كان 33 منهم من أفراد تلك الأسرة التي استمدت قوتها السابقة من العمل التجاري، ثم تحولت هذه القوة إلى نفوذ سياسي من خلال الحصول على التزام جمع الضرائب وتمويل الحملات العثمانية.

ولم تقتصر الاستفادة من نظام الالتزام على الأسر المتنفذة فقط، وإنما طالت حتى علماء الدين الذين نالوا ولأول مرة في مصر في القرن الثاني عشر هجري/ الثامن عشر ميلادي فرصة لزيادة ثروتهم عن طريق الالتزامات التي منحت لهم، والتي كانت في السابق حكراً على المماليك فقط وعلى أفراد من النخبة الحاكمة. وفئة أخرى نالت مكانة بفعل الامتيازات الضريبية، هي فئة الأعيان.

وكانت الدولة العثمانية قد لجأت إلى فئة الأعيان في الشؤون المالية، لأن الملتزمين تعسفوا كثيراً في تحصيل الضرائب من الرعية، فتسلم الأعيان واجب جمع الضرائب منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر، وغدوا أكثر نفوذاً وسطوة عندما عينوا أمراء للسناجق. ولم يتلق هؤلاء الأعيان الرواتب من الدولة العثمانية نظير خدماتهم، وإنما كان السكان المحليون هم الذين يدفعون لهم أموالا تدعى "اعيانية" أو جائزة "الاعيانية"، التي كانت عادة ما تسجل كمادة منفصلة تدفع مرتين في السنة عند حساب نفقات السنجق. وقد أدى الأعيان دوراً فاعلا في الحياة الاقتصادية للولايات العربية ونالوا مواقع بارزة في ظل نظمها الضريبية.

فعلى سبيل المثال كان لاعيان ولاية حلب في القرن الثامن عشر مكانة مميزة في المؤسسات الإدارية والمالية، واستمدوا سلطتهم فيها من قيادة المراكز الدينية واحتكار إدارة الأوقاف والاستحواذ على جانب مهم من الأرض وإيراداتها بمقتضى نظام "المالكانه". وللدلالة على ذلك حاز الأعيان الحلبيون عند أواخر القرن التالي على نسبة زادت عن 65 % من مجمل أراضي "المالكانه".

وبقدر ما كانت الضرائب والنظم الضريبية نفعاً لفئات معينة في الولايات العربية العثمانية وضمنت ولاءاتها للسلطة المركزية، فإنها في الوقت ذاته كانت مصدر ضرر لآخرين واسهمت في تقاطع ولاءاتهم مع تلك السلطة وتمردهم عليها

وقد حفل تاريخ الولايات العربية أثناء العهد العثماني بشواهد متنوعة وزاخرة عن تمردات في مناطق حضرية و قبلية كانت الضرائب والشكاوى الضريبية من بين ابرز دوافعها. ففي القدس اندلعت انتفاضة في عام 1115هـ/1703م قادها نقيب الأشراف محمد بن مصطفى الحسيني واستمرت لسنتين، وكان أحد دوافعها الأساسية فرض الضرائب الباهظة على السكان في المدن وعلى الفلاحين.

وفي العراق كان وطأة العامل الضريبي عنصراً مؤثراً في تمردات وعصيانات العديد من القبائل والعشائر العراقية طوال العهد العثماني. وقد دأبت حكومة بغداد على أن تجرد حملات متواصلة لارغام تلك القبائل والعشائر على الإيفاء بالتزاماتها الضريبية وتسديد ما عليها من ديون متراكمة، كتلك الحملات التي جردت ضد عشائر الحويزة عام 1141هـ/ 1728م، وعشائر بني لام عام 1150هـ/ 1737م، وعشائر بني كعب عام 1175هـ/1761م، وقبيلة الخزاعل عام 1208هـ/ 1793م وعشائر الدليم عام 1214هـ/ 1799م. كما شهدت ولاية

طرابلس الغرب تمردات على السلطة المركزية في مناطق طرابلس المركز وغريان (مدينة تقع جنوبي طرابلس) وتاجوراء نتيجة لفرض الضرائب الباهضة عليها أثناء فترات حكم الولاة بالي داي 1176-1177هـ/ 1672 - 1673م، واحمد باشا قره مانلي 1123-1158هـ/ 1711 - 1745م، ومحمد باشا قره مانلي 1158-1168هـ/ 1745 - 1754م على التوالي.

وكان رد فعل السلطات المحلية في الولايات العربية إزاء تواتر تلك التمردات، وعدم رضا السكان المحليين من السياسة المالية للدولة العثمانية عموماً والضريبية على وجه التحديد، اضطرار الولاة إلى اعتماد سياسة مهادنة واسترضاء تجسدت في تنازلات ضريبية لأولئك السكان وللأطراف المتمردة، إما إعفاءاً أو تخفيضاً أو تعديلا. فقد وجد والي مصر العثماني مصطفى باشا نفسه مكرهاً على تخفيض الضرائب عن الأهالي لكي يضع حداً لتمرد وقع ضده عام 928هـ/1522م كان التعسف الضريبي سبباً رئيساً في حدوثه، كما لم يفت الوالي حسن باشا عند توليه الحكم في بغداد عام 1116هـ/ 1704م أن يتقرب إلى السكان المحليين بإلغائه الضرائب على المواد الغذائية والأخشاب المستوردة. وفعل الشيء ذاته والي اليمن جعفر باشا عندما أزال في عام 1016هـ/1607م المظالم عن الناس، وجعل نسب الجباية الضريبية تنسجم مع الثروة الحقيقية للأفراد. وكذلك اضطر والي طرابلس الغرب إلى أن يخفض الضرائب إلى النصف ليضع حداً لتمرد وقع ضده في عام 985هـ/1577م. وبهذه الكيفية اظهر الحكام العثمانيون في الولايات العربية درجة معينة من المرونة في التعامل مع الأزمات الناجمة عن الحيف الضريبي، وبرعوا في التحكم بها وتجاوز تأثيراتها الجانبية وإن إلى حين.

ويمكن أن نخلص إلى بعض الاستنتاجات بخصوص التنظيم المالي والضريبي في الولايات العربية من بينها:

إن التنظيم المالي والضريبي العثماني في الولايات العربية كون مع التنظيم الإداري شكلا ثلاثياً مندمجا له أبعاده التي كان الحكم على أي منها لا يتم إلا من خلال الآخر، فيما كانت سيادة ومركزية السلطة العثمانية من بين أهم وابرز تلك الأبعاد.

ولأن جزءاً من اهتمام الدولة العثمانية بالولايات العربية انصب أساساً على مسألة جباية الضرائب، فإن هذه الدولة لم تقوض الأنظمة والسياسات المالية والضريبية القائمة في تلك الولايات قبل فترة الوجود العثماني لا كلياً ولا جزئياً، وإنما اكتفت بتطويرها لمنفعتها المالية، وشهدت على ذلك قوانين نامه الولايات العربية مثل "قانون نامه مصر" و"قانون نامه الموصل" وغيرها، والتي جمعت أصلا بين النظم والممارسات المالية والضريبية السابقة لفترة ما قبل الوجود العثماني مع النظم والممارسات العثمانية التالية لهذا الوجود. ولذا فإن النظم المالية والضريبية العثمانية في الولايات العربية انسجمت وتكيفت مع الظروف والقيم والتقاليد المحلية فيها، على النقيض من الولايات العثمانية القريبة من مركز الدولة التي كانت المؤسسات المالية والضريبية فيها تدار وفق طريقة مماثلة لتلك التي في استانبول. وهذا يفسر أيضاً لماذا أن أنواعاً من الضرائب العثمانية قد فرضت وسادت في منطقة وحقبة زمنية معينة، في حين أن مثل تلك الضرائب لم يكن لها وجود في منطقة أخرى. علاوة على ذلك، اظهر اتساع قاعدة الضريبة وتنوع مصادرها في الولايات العربية، أن الدولة العثمانية كانت دولة جبائية من الطراز الأول، وهي الحقيقة التي عكستها تماما صور التنوع في النظم الضريبية العثمانية المطبقة في تلك الولايات

من قبيل: التيمار، الالتزام، المالكانه، الإسهام ...الخ، وكذلك العدد الذي لا حصر له من أنواع الضرائب المفروضة في الفضاء العربي العثماني وقتذاك.

ولعل أسوأ ما كان في التنظيم المالي والضريبي العثماني في الولايات العربية اقترانه بالابتزاز والتعسف. فقد تفنن مشرعو قوانين الضرائب العثمانية في ابتزاز الأموال من سكان الولايات العربية، ولم تعيهم الحيلة في ابتكار كل ما هو جديد في الضرائب ونظمها. أما التعسف في الجباية الضريبية فقد جسدته بوضوح أعداد الثورات وحركات التمرد في الولايات العربية، والتي كانت الضرائب أحد أبرز دوافعها. لقد جعل التحصيل الضريبي العثماني التعسفي العرب يشعرون بأنهم قد أستغلوا من السلطة دون عائد إيجابي لهم على الصعيد الحياتي العام، إذ لم يجن دافعو الضرائب في الولايات العربية سوى انهم اسهموا في تمويل مشاريع ومنشآت وحملات عسكرية وحروب متواصلة ارتدت وبالاً عليهم، ولم تزدهم إلا فقراً وتخلفاً وجهالة على امتداد قرون طويلة من الزمن.

د. قاسم خلف الجميلي
جامعة الفاتح

المصادر والمراجع

المصادر

أولا- الوثائق المنشورة:

- " قانون نامه مصر"، ترجمة وتقديم وتعليق احمد فؤاد متولي، القاهرة، 1986.

المراجع

أولاً- الكتب العربية:

- باموك، شوكت، التأريخ المالي للدولة العثمانية، تعريب عبد اللطيف الحارس، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2005.
- برنيا، كوستانزيو، طرابلس من 1510 – 1850، ترجمة خليفة محمد التليسي، ط1، طرابلس، 1969.
- بو عزيز، يحيى، الموجز في تأريخ الجزائر، المطبوعات الوطنية الجزائرية، ط1 ، الجزائر، 1965
- حقي، إحسان، تونس العربية، دار الثقافة، بيروت، (د. ت).
- رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون 1516-1916، ط1، دمشق، 1974.
- الهندي، محمود إحسان، الحوليات الجزائرية: تأريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني إلى عهد الثورة فالاستقلال، دمشق، 1977.
- روسي، اتوري، ليبيا منذ الفتح العربي وحتى سنة 1911، ترجمة خليفة محمد التليسي، ط 2، طرابلس، 1991.
- فيرو، شارل، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، ط 3، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1994.
- المداح، أميره، العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن 1598 – 1620، ط1، جدة، 1982.
- روسو، البارون الفونس، الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، تعريب وتحقيق محمد عبد الكريم الوافي، ط 1، منشورات جامعة قار يونس – بنغازي، 1992.

ثانياً-الكتب الإنجليزية:

- **Barbir,** Karl. K , Ottoman Rule in Damascus 1708-1758 , Princeton University Press , New Jersey , 1980
- **El-Hesnawi,** Habib Wada'a , Fazzan Under the Rule of the Awlad Muhammad , The Centre for African Researches and Studies , Sebha (Libya) , 1990
- **Stripling,** Goerge William Frederick, The Ottoman Turks and the Arabs 1511-1574, Philadelphia, 1977
- **Itzkowitz,** Norman, Ottoman Empire and Islamic Tradition, Chicago University Press, Chicago, 1980
- **Shaw,** Stanford and Ezel, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol.1, Cambridge, 1977
- **Inalcik,** Halil, Studies in Ottoman Social and Economic History, London, 1985

ثالثاً- الدراسات والبحوث باللغة العربية:

- أبو الحاج، رفعت، الإنتاج والتجارة والضرائب في ولاية البصرة خلال القرن السادس عشر طبقا لما ورد في قانون الولاية، في "العلاقات العربية - التركية"، تحرير عقيل بربار، الجزء الأول، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، (د.ت).

- ريمون، اندريه، الولايات العربية: القرن السادس عشر - القرن الثامن عشر، في "تاريخ الدولة العثمانية"، إشراف روبير منتران، ترجمة بشير السباعي، الجزء الأول، ط1 ، القاهرة، 1993.

- "القدس تحت حكم العثمانيين 1516-1831"، إصدار: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني [موقع إلكتروني]، 1999.

رابعاً-الدراسات والبحوث باللغة الإنجليزية:

- **Berument,** Hakan and **Oguz**, Nuray, 1680 – 1747 Ottoman Budgets and Deficits Sustainability in a Period of Fiscal Transition: Wars and Aministrative Changes, Turkish Economic Association, Ankara, February 2004

-**Cosgel,** Metin, Taxes, Efficiency and Redistribution: Discriminatory Taxation of Villages in Ottoman Palestine, Southern Syria and Transjordan in Sixteenth Century, A Workimg Paper, Department of Economics, University of Connecticut, October 2002

-**Cosgel,** Metin, The Economics of Ottoman Taxation, A Working Paper, Department of Economics, University of Connecticut, February 2004

- **Cosgel,** Metin **and Miceli,** Thomas, Risk, Transaction Costs and Tax Assignment: Government Finance in the Ottoman Empire, A Working Paper, Department of Economics, University of Connecticut, January 2003

- **Süleyman** Demirci, Avariz and Nüzul Levies in the Ottoman Empire: An Assessment of Tax Burden on the Tax – Paying Subjects. A Case Study of the Province of Karaman 1628 – 1700, "Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi ", Sayl: 11, Erciyes Üniversitesi, Kayseri, Bahar 2001

- **Süleyman** Demirci , Iltizam (Tax - Farming) in the Avârlz - Tax System: A Case Study of the Province of Karaman 1650's – 1700, Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, Sayl: 12, Erciyes Üniversitesi, Kayseri , 2002

- **Marsot,** Afaf Lutfi Al-Sayyid, The Wealth in Late Eighteenth Century Cairo, In "Studies in Eighteenth Century Islamic History", Southern Illinois University Press, Southern Illinois, 1977

- **Mehtap** Özdeğer, Ayan Era in the Ottoman Government, "Sosyal Bilimler Dergisi ", Sayl: 6, Klrğlzistan – Türkiye "Manas" Üneversitesi, Bishkek, N.d

- **Mehtap** Özdeğer, Protective Intervention of the State in Grain Protection in the Ottoman Empire, Sosyal Bilimler Dergisi, Sayl: 8, Klrğlzistan – Türkiye "Manas" Üniversitesi, Bishkek, N.d

- **Pamuk,** Şevket, The Evolution of Financial Institutions in the Ottoman Empire 1600-1914, Financial History Review, Cambridge University Press, January 2004

خامساً- معاجم وقواميس بلغات مختلفة:

(1)- الزاوي، الطاهر احمد، معجم البلـــدان الليبيـــة، ط1، طرابلس، 1968.

- " A Turkish and English Lexicon" ,Edited by Sir James W.Redhouse, 2nd Edition, Istanbul, 2001

- " Merriam Webster's Collegiate Dictionary", Tenth Edition, Massachusetts, 1997

- "Redhouse Yeni Türkçe – İngilizce Sözlük", Altıncı Baskı, İstanbul, 1983

3- الجيش والأسطول

مقدمة:

اهتمت العديد من الدراسات التاريخية بالطابع العسكري للدولة العثمانية، حتى وصفها البعض بأنها دولة عسكرية، كناية عن الدور المهم الذي لعبه الجيش في تاريخها، بالإضافة إلى أنها دولة دينية، نظرًا لأهمية الدور الذي لعبته المؤسسة الدينية في حياة الدولة.

وتركز هذه الدراسة على الطابع العسكري للدولة، ثم مظاهر ذلك في الولايات العربية.ويرى بعضهم أن النزعة الحربية لدى العثمانيين ترجع إلى البيئة الأولى التي أتوا منها ــ أواسط آسيا ــ وأيضًا البيئة الجغرافية الجديدة التي هاجروا إليها وقصد بها آسيا الصغرى حيث اصطدم العثمانيون هناك بكيانات سياسية متعددة بعضها إسلامي وبعضها الآخر مسيحي، من هنا ازداد دور المؤسسة العسكرية في الدولة منذ نشأتها.ولكن لا يُمكن تجاهل مفهوم "الجهاد" وأهميته في تاريخ العسكرية العثمانية، من هنا يأتي لقب "غازي" الذي اعتز به السلاطين العثمانيون كثيرًا، وهو لا يحمل في طياته المعاني الجديدة المعاصرة لمفهوم القهر والغلبة على الشعوب، ولكنه يعني "المجاهد"، وهي قضية مهمة في المصطلح وتغير مفاهيمه عبر العصور.

- الجيش:

تميزت المؤسسة العسكرية العثمانية بدورها في الحرب والسلم معًا، إذ لم تقتصر مهمة الجيش على الجهاد في أوقات الحرب فقط، وإنما لعب الجيش أدوارًا مهمة في شؤون الإدارة والحكم في الدولة أثناء السلم.حتى رأى بعضهم أن العسكريين لا يشغلون المناصب العسكرية فحسب، بل كانوا يشغلون أيضًا الغالبية العظمى من المناصب المدنية القيادية وما دونها عدا مناصب القضاء والوظائف الدينية.

وقد وصل هذا الجيش إلى ذروة مجده في القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي، ويشهد على ذلك تقرير للسفير النمساوي في استانبول عام 961هـ/ 1554م، وقد أبدى دهشته من الفروق الصارخة بين الجيش العثماني وجيش الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وأصدر هذا السفير تحذيرات شديدة بأن هذه الفروق، التي تصب في صالح الجيش العثماني، تجعله يفكر مليًا في النتائج التي سيسفر عنها الزحف العثماني على أوربا آنذاك. ويرى بأن العثمانيين قد أعدوا للغزو وتحقيق الانتصارات، أما جنود الإمبراطورية الرومانية المقدسة فقد أعدوا لتقبل الهزائم.

ولكن هذه الصورة المثيرة ستتغير مع مرور الزمان ليفقد الجيش العثماني أهميته وقوته الرادعة وتصبح الدولة العثمانية هي رجل أوربا المريض، ويُعاد تنظيم الجيش العثماني على أسس "أوربية" بعدما كان هذا الجيش مضرب الأمثال في تاريخ العسكرية في أوربا.

- الأسلحة والجيش العثماني:

استخدم العثمانيون في بدايتهم الأسلحة التقليدية الشائعة في عصرهم كالسيوف والرماح والبلط وغيرها من الأسلحة البيضاء، لكنهم مع مرور الوقت ونتيجة احتكاكهم بأوربا تطورت تلك الأسلحة وتم استحداث أسلحة أخرى لم تعرفها دول المنطقة

آنذاك. ففي القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي أدخل العثمانيون السلاح الناري "البنادق" في الجيش وتم تدريب الجنود على استخدامه لاسيما الإنكشارية الذين أجادوا استخدامة فأصبحوا يتصدرون قوات الجيش عند المعارك، وبفضل هذا السلاح أحرز الجيش العثماني العديد من الانتصارات خصوصًا في مواجهة القوى التقليدية كدولة المماليك التي رأت في استبدال البندقية بالسيف "حيلة الإفرنج" تركًا لسُنّة الرسول صلى الله عليه وسلم، وفي بلاد الشام تم استخدام نوع من البنادق ذات نصل طويل عُرفت بـ"البارود الطويل" بدايةً من منتصف القرن الثاني عشر هجري/ الثامن عشر ميلادي.

أما بالنسبة للمدافع فقد استخدم الجيش العثماني في حصار القسطنطينية مدافع برونز كبيرة ذات قذائف من الحجارة كان لها أثر كبير في سقوط المدينة في أيدي العثمانيين، كما استخدموا في الولايات نوعًا خفيفًا من المدافع المتحركة عُرفت بـ "الشواهي".

ومع بداية القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي استخدموا مدافع صغيرة ذات قذائف من الحديد المنصهر بدلاً من الحجارة، ونتج عن التوسع في استخدام المدافع إنشاء أوجاق خاص بهم "أوجاق الطبجية"(كلمة تركية تعني المدفعي) كان مركزه استانبول وتم توزيع جماعات منه في سائر الولايات العربية.ومع بلوغ الدولة العثمانية أوج مجدها في عهد السلطان سليمان القانوني أُنشئ أوجاق لقاذفي القنابل، وأوجاق أخر لزارعي الألغام "اللغمجية"(ضم الجيش العثماني طائفة من الجنود مهمتهم حفر السراديب أسفل القلاع ومراكز قيادة العدو وشحنها بالبارود ثم يفجرون هذه السراديب فتنسف القلعة أو مركز القيادة).

ولم يكتف العثمانيون بالأسلحة والذخائر التي كانت تصلهم من أوربا بل قاموا بتصنيع بعض الأسلحة محليًا كمختلف أنواع السلاح الأبيض من سيوف وما شابهها، وكذا البنادق ومستلزمات الخيول من عدد ومسامير وساعد وجود المعادن من حديد ونحاس وغيره في أراضي الولايات العثمانية على صناعة الأسلحة والذخائر المختلفة.

وهذا يعني أن الجيش العثماني تزود بأحدث الأسلحة التي عرفها عصره مما جعل له فضل السبق على جيرانه وجعل الدولة العثمانية تمثل تطورًا جديدًا في ميزان القوى بالمنطقة.

وتتعرض هذه الدراسة لبعض الظواهر المهمة في تاريخ الجيش العثماني، كما تتبُع أوضاع الجيش العثماني في الولايات العربية، وتركز على بعض النقاط المهمة المتعلقة بتطور الحاميات العثمانية في العالم العربي.

أولاً، الإنكشارية،

تعددت الدراسات التاريخية التي تناولت الإنكشارية كظاهرة مهمة ليس فقط في تاريخ الجيش العثماني ولكن في تاريخ الدولة العثمانية بشكلٍ عام. والإنكشارية هي تعريب للكلمة التركية "يينكجري" والتي تُنطق "يني تشري" ومعناها العسكر الجديد. وهم في الحقيقة أهم الفرق العسكرية العثمانية وأكثرها شهرة، على الرغم من كونهم من فرق "البيادة" أي المشاة وإن كان يُتاح لبعضهم الدخول إلى الفرق العسكرية الأخرى بما فيهم الفرسان. وقد وتقلد معظم الإنكشارية المناصب العليا في الدولة، وارتبط اسمهم بالعصر الذهبي لهذه الدولة وتوسعاتها العظيمة. وانتهى الأمر بهم ليصبحوا من أهم مراكز القوى في الدولة، بل ومن أهم مصادر التمرد والعصيان في لحظات ضعف الدولة.

يرتبط وجود الإنكشارية في البدايات بضريبة "دفشرمة" أي ضريبة الغلمان، وهي الضريبة التي كانت تفرضها الدولة العثمانية على أبناء رعاياها المسيحيين لاسيما في شرق أوربا، حيث يُقدم أهل هذه المقاطعات بعض أبنائهم كضريبة بشرية إلى الدولة العثمانية، ويختلف المؤرخون فيما بينهم اختلافًا كبيرًا حول مواعيد جمع الغلمان، هل تُفرض الضريبة مرة كل أربع سنوات، أم كل خمس سنوات، أم كل سبع سنوات. ويدين هؤلاء الغلمان بالإسلام، كما يتم تعليمهم اللغة التركية وفنون الحرب والقتال، ويتم عزلهم إلى حد كبير عن المجتمع، ليكون ولاؤهم الأول والأخير للسلطان.

وحظرت الدولة ـ في البدايات ـ الزواج على الإنكشارية، وكانت الفكرة الأساسية أن الإنكشاري هو في خدمة السلطان، وأن الحرب مهمته، والفوز بالشهادة والجنة مأربه. كما حُرِم عليهم العمل بأي مهنة أخرى غير القتال، إلا أن هذا الحظر ـ سواء فيما يتعلق بالزواج أو العمل ـ سرعان ما سقط وأحدث هذا الأمر تصدعات خطيرة في بنية الإنكشارية، وفي مفهوم الجهاد والولاء للسلطان.

وهكذا عُرِفَ الإنكشارية في اللغة التركية بـ "قبوقوللري= القابي قول" أي عبيد الأبواب السلطانية حيث ارتبطوا في البداية بالإقامة حيث يوجد السلطان، ولكن مع مرور الزمان ومع تزايد أعداد الإنكشارية أصبحت فرق الإنكشارية توضع في داخل الولايات المختلفة والمترامية الأطراف في الدولة العثمانية، حيث كانت تخضع إدارة هذه الفرق لسلطة الولاة المحليين.

وارتبطت بالإنكشارية مهمة أخرى ذات أهمية وهي حفظ الأمن في استانبول، حيث عُهِد إلى آغا ـ قائد ـ الإنكشارية مهام الأمن الداخلي في العاصمة، هذه المهمة التي امتدت أيضًا إلى العديد من الولايات.

وارتبط تاريخ الإنكشارية ارتباطًا وثيقًا بالطريقة الصوفية البكتاشية حتى أُطلق عليهم "العساكر البكتاشية" نسبةً إلى هذه الطريقة. وراجت أسطورة شهيرة تفسر ارتباط الإنكشارية بالبكتاشية من خلال شيخ الطريقة "حاجي بكتاش ولي"، فقد ادعى بعضهم أن هذا الشيخ بارك العسكر الأوائل من الإنكشارية بأن وضع كمه فوق رؤوسهم، وأنه من هنا جاء اختيار لباس رأسهم الغريب ذو الزائدة الأسطوانية الطويلة.

وقد فند المؤرخ التركي الشهير محمد فؤاد كوبر يلي هذه المقولة موضحًا أن حاجي بكتاش لم يكن له علاقة بنشأة الإنكشارية لأنه توفى قبل شروع الدولة في إنشاء الإنكشارية بحوالي قرن من الزمان، ورجح أن دراويش هذه الطريقة ربما منحوا بركتهم بعد ذلك إلى الإنكشارية، فنُسِبَت الفرقة إلى شيخ الطريقة حاجي بكتاش.

ويُرجِع بعضهم الارتباط الرسمي بين الإنكشارية والبكتاشية إلى القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي وأصبح من المتعارف عليه أن يسير الدراويش البكتاشية أمام آغا الإنكشارية في المواكب الرسمية بزيهم الأخضر. ووصل الارتباط الشديد بين الإنكشارية والبكتاشية إلى حد وقوف البكتاشية بجانب الإنكشارية في أثناء العديد من محاولات التمرد التي قام بها الإنكشارية ضد السلطان، وربما اتضح مدى قوة هذا الارتباط وتأثيره على مجريات الأمور في الدولة في لجوء السلطان محمود الثاني بعد ذلك إلى الإطاحة بالإنكشارية وأيضًا إلغاء البكتاشية ـ النصير الروحي للإنكشارية ـ وإلغاء تكاياها.

ورغم ما نسب إلى الإنكشارية من مساوئ فإن بعض الكتابات أبرزت مدى أهمية الإنكشارية في الجيش العثماني وصفتها أكبر قوة فرق المشاة استطاع بها السلاطين تحقيق الفتوحات الواسعة التي قاموا بها منذ القرن الثامن هجري/ الرابع عشر ميلادي وخلال القرون التالية له، وأنه بهذه الفيالق المنظمة والمدربة والمتفانية استطاعت الدولة أن تُوَسِع حدودها بسرعة. لكن هذه القوة التي بنت مجد الدولة أصبحت في القرن التاسع عشر من أهم عوامل انحطاطها، وانتهى الأمر بإلغاء الإنكشارية.

ثانيًا،تركيب الجيش في الولايات العربية،

أ- بين العناصر التقليدية والعناصر المحلية،

انتشرت فرق الإنكشارية في الولايات العربية وشكلت أهم فرق الحامية العثمانية في تلك الولايات، وكانت هذه الفرق تُقيم عادةً في قلعة المدينة، ويُعهد إليها بأمور الأمن الداخلي من حراسة أسوار المدينة وأبوابها كما يُعهد إليها أحيانًا بالاشتراك في الحملات المحلية التي يقوم بها الوالي، أو حتى في الحملات السلطانية في الجبهات المتعددة للدولة العثمانية.

وقد شهدت مختلف الولايات العربية انتشارًا ملحوظًا لفرق الإنكشارية خلال العصر العثماني، ففي تونس قام سنان باشا بتوطين الوحدة رقم 101 قبل عودته إلى استانبول في عام 982هـ/ 1574م، وقدر عدد الإنكشارية في تونس في القرن السابع عشر بحوالي أربعة آلاف فرد، وفي القاهرة بلغ عدد الإنكشارية، الذين كانوا يُسَمون أيضًا "مستحفظان"، بحوالي ستة آلاف فرد يُمَثِلون حوالي ثُلث إجمالي الحامية العثمانية بالقاهرة، وفي الموصل قدر بعضهم عدد الإنكشارية بها في القرن الثامن عشر بحوالي ألف رجل، وفي القدس قُدر عدد الحامية العثمانية بها في العصر العثماني بحوالي ثلاثمائة جندي، ثُلثهم على الأقل من الإنكشارية.

ويعد مثال الجزائر من أهم الأمثلة على أهمية دور الإنكشارية، فقد حافظت الأخيرة على مكانتها فيها حتى القرن الثالث عشر هجري/ التاسع عشر ميلادي، واستمر ورود العسكر إلى الجزائر حتى بعد إلغاء ضريبة الدفشرمة، وقد دأبت السلطة في الجزائر على إرسال بعثات دورية إلى الأناضول لتجنيد الشباب من الطبقات الفقيرة هناك، ولعل هذا هو السبب الرئيسي في ازدياد ارتباط أتراك الجزائر بالدولة العثمانية لحاجة الحكام إلى موافقة استانبول على السماح بتجنيد أبناء الأناضول.

وبمرور الوقت عانت الحامية العثمانية في الولايات العربية من ظاهرة مهمة هي فساد نظام الإنكشارية، مع إهمال ضريبة الدفشرمة ثم إلغائها بعد ذلك، حيث أصبح بإمكان العناصر المحلية دخول الجيش وقد حدث شبه اندماج بين الإنكشارية والسكان المحليين عن طريق التزاوج، أو عن طريق انتساب الإنكشارية إلى أصحاب الحرف وبالعكس، ليستفيد كل فريق من الآخر، وبازدياد انتساب السكان المحليين إلى الفرق الإنكشارية في الولاية للتمتع بامتيازاتها، غلب الطابع المحلي على الإنكشارية.

ومع التجاوز عن شرط عدم زواج الإنكشارية، تزوج بعضهم من بنات الأهالي، كما انخرطوا في النشاط الاقتصادي لاسيما في الجزائر وهو أمر سخرت منه بعض الأغاني الشعبية آنذاك.

وفي مصر ازداد اختلاط الأوجاقات بالأهالي، وزاد دخول الأهالي إلى صفوف الإنكشارية ـ ولو على الورق ـ ليستفيدوا من المرتبات والمزايا العينية الأخرى.ويرى بعضهم أن ذلك أدى إلى وجود علاقات وثيقة بين الأهالي والعسكريين،ويصف الجبرتي عسكر مصر بأنهم "المصرلية"، ويورد أمثلة عن بعض هؤلاء العسكر الذين تزوجوا من مصريات،وأنجبوا أبناء عملِوا بشتى المهن والحرف.

وفي دمشق ازدادت الصراعات السياسية بين القابي قولي، وهم الإنكشارية الجدد، وبين اليرلية، وهم العسكر القديم الذي اختلط بالأهالي وارتبط بالمكان، إلى الحد الذي أصبح اليرلية يمثلون مصالح سكان دمشق، ونظرت الدولة العثمانية إليهم على أنهم "متمردون".

ووجِدت الظاهرة نفسها في بلاد المغرب العربي، عندما أصبح هناك تمييز بين الجيش المستحدَث والجيش التقليدي، فالجيش المستحدَث هو الجيش العثماني وخاصةً الإنكشارية، بينما الجيش التقليدي هو قوة القبائل المحلية التي كانت تلعب أدوارًا مهمة منذ العصور الوسطى.

وقد عُرِفت هذه القبائل باسم القبائل المخزنية نسبة للمخزن أو الدولة بالمعنى الحديث للكلمة، وهي قبائل مُعْتَرِفة بالسلطة المركزية وتقبل بإمدادها بإعانة عسكرية في شكل فرسان إلا أن هذه المساهمة الظرفية للمجتمع القبلي في الجيش يُقابلها من جهة السلطة منح بعض الامتيازات في شكل إعفاء كُلّي أو جزئي من الجباية، أو في شكل أراضٍ تقطعها الدولة لفائدة القبيلة المخزنية. لقد برهن التنظيم العسكري القبلي طوال العصور الوسطى على شجاعة ومرونة فائقتين مما جعل الدولة الحديثة بالرغم من اعتمادها على عناصر مستحدَثة في الجيش تلجأ إلى القبائل المخزنية وتحافظ على خدماتها.

(ب) المماليك،

لم ينته دور المماليك في مصر بعد دخول العثمانيين 923هـ/ 1517م فقد تولى خاير بك _(الأمير المملوكي الذي انحاز إلى الجانب العثماني)- ولاية مصر، تأكيدًا لأهمية دور المماليك في مصر، لكن هذا الدور سرعان ما تضاءل مع حصر تولي منصب الوالي في العناصر العثمانية فقط، هذا رغم ضم العناصر المملوكية إلى الحامية العثمانية. وكانت وجهة نظر الدولة العثمانية أن الوجود المملوكي من الممكن أن يكون عامل توازن بين السلطات في مصر مثل الباشا والإنكشارية.

ولكن مع مرور الزمن وضعف الإدارة العثمانية في مصر ازدادت قوة المماليك مع جلب مماليك جدد، لاسيما من منطقة جورجيا، وأدى ذلك إلى وصول المماليك إلى السلطة الحقيقية في مصر في القرن الثامن عشر، ولعل هذا يُفسر ظهور شخصيات كبرى مثل سلسلة البكوات المماليك " عليَ بك الكبير ومحمد بك أبو الذهب، وإبراهيم بك ومراد بك". واستمر الوجود المملوكي مهيمنًا على الجيش وبالتالي على السلطة في مصر حتى وصول محمد عليّ إلى الحكم في عام 1230هـ/1805م.

ويتشابه العراق مع مصر في وجود ظاهرة المماليك في القرن الثاني عشر هجري/ الثامن عشر ميلادي، ومنذ عهد حسن باشا 1116-1137هـ/ 1704-1724م بدأت السيطرة التدريجية للمماليك ـ الذين تم تجنيدهم من القوقاز ـ على الجيش وبالتالي على السلطة، حتى تكونت الطبقة المملوكية التي استمرت تحكم بغداد حتى عام 1247هـ/ 1831م.

جـ- الجند المرتزقة،

مع ضعف قوة الدولة لاسيما في القرن الثامن عشر مال حكام الولايات إلى الاستعانة بالجندالمرتزقة ودفع رواتبهم من إيرادات الولاية.ومع تفاقم هذا الضعف في صفوف الجند العثماني ـ السباهية والإنكشارية على حدٍ سواء ـ ازداد اعتماد حكام الولايات على الجند المرتزقة لإحداث توازن بين القوى العسكرية المختلفة والمتنازعة، وامتدت هذه الظاهرة إلى الأمراء المحليين الذين استخدموا هذه القوات في مواجهة أعدائهم المحليين أو حتى ضد حكام الولايات أنفسهم. وكان من أشهر هؤلاء الجند في بلاد الشام "اللاوند"، وهي كلمة مشتقة من

Levantino وهي كلمة أطلقها البنادقة على البحارة المشارقة لاسيما بحارة الأسطول العثماني، وهؤلاء البحارة عندما استبدلت بهم الدولة البحارة الجدد، ساحوا في بلاد الأناضول والشام وباعوا أنفسهم لمن يدفع لهم.وأشير إلى وجود عسكر اللاوند في تونس منذ بدايات الحكم العثماني لها.

وقد تمت الاستعانة ببعض المغاربة كجند مرتزقة سواء في الشام أو في مصر.وفي تونس لعب "عسكر زواوة" دورًا مهمًا في الجيش والإدارة، وهؤلاء الجند هم أبناء البربر الوافدين إلى تونس من منطقة القبائل الجزائرية. وذكر أن البايات الحسينيين لم يتخلوا عن خدمات جند زواوة لشجاعتهم وتفوقهم على الجند الترك لاسيما في طاعة السلطة، وتشير المصادر التاريخية إلى حدوث نزاعات شديدة بين "عسكر الترك" و"عسكر زواوة" كما حدث في عام 1169هـ/ 1756م في عهد محمد باي.

(د) المهتدون إلى الإسلام،

يعقد بعضهم مقارنة بين أوضاع جند المماليك في المشرق، والجند من المهتدين في بلاد المغرب، وبينما جاء المماليك في سن صغيرة من آسيا إلى البلاد الإسلامية، دخل المهتدون إلى الإسلام من غرب أوروبا المتوسطي في سن متقدمة بعض الشئ، ولكنهم جميعًا لعبوا دورًا مهمًا في تاريخ العسكر في الولايات العربية،وكان أغلبية المهتدين ممن تم أسرهم على يد المجاهدين ـ(القراصنة حسب المصطلح الأوربي) ـ واهتدوا إلى الإسلام، ودخلوا في الجيش، واستمروا يلعبون دورًا مهمًا في الجزائر، واستمروا في تونس حتى القرن الثالث عشر هجري/ التاسع عشر ميلادي يشكلون مركز قوة في القصر.

ثالثًا - ثورات العسكر،

عرفت الولايات العربية في الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي حتى النصف الأول من القرن الحادي عشر هجري السابع عشر ميلادي، ظاهرة مهمة هي ثورات العسكر ضد السلطة العثمانية.ويمكن أن تعزى هذه الظاهرة إلى أسباب اقتصادية مثل الأزمة النقدية التي انتشرت في كافة أنحاء الدولة العثمانية، حين انخفضت قيمة العملة انخفاضًا شديدًا، وبدأ التلاعب فيها. وسبب هذا معاناة الجند في الولايات التي كان يُدفع لهم فيها رواتب نقدية حتى إن بعض المعاصرين ذكر ذلك بأنه كان سببًا "لخراب العسكر وفقرهم".

وقد تعود هذه إلى سبب سياسي هو بدء ضعف السلطة المركزية في استانبول مما سمح للعسكر ـ لاسيما في الولايات البعيدة ـ بمحاولة التدخل في السلطة، بل ومحاولة بعضهم الوصول إلى السلطة،

ففي اليمن حدثت في النصف الثاني من القرن السادس هجري/ السادس عشر ميلادي أزمة نقدية حادة نتيجة خلط العملة الفضية بالنحاس، مما أدى إلى تدني القيمة الفعلية لمرتبات الجند.وفي محاولة لتعويض هذا الانهيار الحاد في قيمة مرتباتهم، بدأ تعسف العسكر مع الأهالي وابتزازهم ماديًا، واضطرت الدولة إلى التغافل عن ذلك في محاولة لتهدئة العسكر.ولم يكتف العسكر بذلك بل لجأ بعضهم إلى رفع راية العصيان والانضمام إلى الزيديين أعداء الدولة. فاضطرت الدولة إلى إرسال سنان باشا لإخضاع الثورة والقضاء على المتمردين فتم ذلك في الفترة من 977-979هـ/ 1569-1571م.وفي محاولة لضمان ولاء الجند للدولة، قام سنان باشا برفع مرتبات الجند.

وعانت ولايات شمال افريقية من ثورات الجند، سواء جند الإنكشارية أو طوائف من سموا (بالقراصنة) ويرجع ذلك إلى ازدياد الدور الذي لعبه العسكر في تلك الولايات أمام العدو الخارجي أي هجمات الأسبان والإنكليز والفرنسيين، وبالتالي إحساس العسكر بذاتهم وازدياد نفوذهم في تلك الولايات، حتى أنهم ثاروا على الوالي في بعض الأحيان ورفعوا بعضهم إلى منصبه.

وقد عرفت مصر العديد من ثورات العسكر في الفترة من 997هـ/ 1589م إلى عام 1018هـ/ 1609م. وترجع معظم هذه الثورات لأسباب اقتصادية نتيجة تدني مرتبات العسكر وانخفاض قيمة العملة، وقيام العسكر بتعويض ذلك من خلال نهب الحوانيت أو فرض "الطُلبة" وهي ضريبة غير شرعية كان يفرضها العسكر على الفلاحين في الريف. وتصاعدت الأحداث سريعًا بعد ذلك حتى قتل العسكر إبراهيم باشا والي مصر في عام 1013هـ/ 1604م لرغبته في إلغاء الطُلبة وقمع حركات العسكر.لكن محمد باشا نجح في عام 1018هـ/ 1609م في القضاء على تمرد الجند وإعادة تنظيم أوضاع ولاية مصر. ومما يدل على أهميه الأحداث وصف المؤرخ المصري ابن أبي السرور البكري قمع محمد باشا لتمرد الجند بأنه "الفتح الثاني لمصر في الدولة الشريفة العثمانية أيدها الله تعالى".

وعانت ولاية بغداد من العديد من الثورات العسكرية ضد الدولة العثمانية في الربع الأول من القرن السابع عشر، ورأى البعض أنها كانت أكثر عنفًا من مثيلاتها في بقية الولايات العربية. وربما يرجع ذلك إلى الموقع الإستراتيجي للولاية على خط التماس مع أحد أهم أعداء الدولة العثمانية، وهي الدولة الصفوية، مما تطلب حشد العديد من القوات العثمانية بها، فساعد ذلك على ظهور زعامات عسكرية لعبت دورًا مهمًا في التمرد على الدولة العثمانية نفسها، يضاف إلى ذلك التعددية العرقية واللغوية في العراق مما تطلب وجود زعيم قوي، وسلطة مركزية قادرة على لَم شمل حالة تعدد القوى التي يعاني منها العراق.

ولعل أخطر ثورة عانى منها العراق هي ثورة بكر الصوباشي في عام 1031هـ/ 1622م، وزاد من خطر هذه الثورة استغلال الصفويين لها للتدخل في شئون العراق، وكما هدد ازدياد قوة فخر الدين المعني في لبنان سلطة الدولة العثمانية التي وجدت نفسها في مأزق مزدوج، في العراق وفي لبنان.

وكان بكر الصوباشي هذا أحد أفراد أوجاق الإنكشارية وتولى منصب الصوباشي،أي قائد الشرطة،ونجح في كسب ود رفقائه من الإنكشارية فضلاً عن الأهالي. واصطدم بكر مع الوالي العثماني وهزمه، ولكن الدولة العثمانية وجهت له أحمد باشا الحافظ لقمعه، فاضطر بكر إلى الاستعانة بالصفويين، غير أنه سرعان ما دب الخلاف بين بكر والشاه الصفوي، ودخلت الجيوش الصفوية بغداد وقتلت بكر الصوباشي. واستمر العراق منطقة نزاع دائم بين الصفويين والعثمانيين.

وعانت دمشق كذلك من ثورات العسكر لأسباب عديدة أهمها العامل الاقتصادي وانهيار قيمة العملة، إلا أن تمرد عسكر دمشق لم يبلغ حد العنف الشديد مثلما حدث في ثورات العسكر في مصر، ولم تظهر بينهم زعامات قوية طامحة إلى الحكم مثل حالة بكر الصوباشي في العراق.

الأسطول

تمهيد،

إذا كانت البدايات الأولى للعثمانيين، من جهة الأصول العرقية والفتوحات الأولى، برية فإن النهايات، أي الهزائم الكبرى وبداية انحدار الدولة، كانت بحرية. فقد كانت البيئة البدوية القارية في أواسط آسيا هي الموطن الأصلي للقبائل التركية التي انحدر منها العثمانيون. وانطلاقًا من تلك البيئة اندفعت الفتوحات العثمانية الأولى التي غلب عليها الطابع البري، إلا أن هذه الفتوحات انتهت بوصول العثمانيين إلى شواطئ المتوسط، والخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي. وهكذا كُتِبَ على هؤلاء التعرف على عالم البحار والدخول في منافسات بحرية حادة مع القوى البحرية التقليدية آنذاك.

ونتيجة سيطرة العثمانيين على بعض شعوب البحر المتوسط، أسهمت هذه الشعوب بخبرتها البحرية العميقة في نشأة الأسطول العثماني، بل في "التحول الجغراسياسي للدولة العثمانية، والتي أصبحت بفضله إحدى القوى الفاعلة في مصيريته ـ يقصد البحر المتوسط ـ طوال ثلاثة قرون على الأقل".

ويعد دخول العثمانيين القسطنطينية في عام 857هـ/ 1453م علامة بارزة في تاريخ البحرية العثمانية، إذ أصبحت الدولة العثمانية هي الوريثة التاريخية للدولة البيزنطية، وعليه سيمتد نفوذها ليس على السواحل فقط بل على مئات الجزر الأوربية في شرق المتوسط.

أما الحدث المهم الثاني في تاريخ البحرية العثمانية، فهو ضم بلاد الشام ومصر في عامي 922-923هـ/ 1516-1517م، أي أن البحرية العثمانيَّة ورثت تراث البحرية الإسلامية في الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط فضلاً عن البحر الأحمر والمياه العربية الجنوبية.

وجاء دخول العثمانيين إلى هذه المياه في فترة حرجة في تاريخ العالم الإسلامي والمنطقة العربية على وجه الخصوص. أي مع بدايات النهضة الأوربية البحرية في غرب أوربا، تلك النهضة التي بدأت في شبه جزيرة ايبيريا، بعد ظهور دولتي أسبانية والبرتغال على أنقاض الوجود الإسلامي في الأندلس.

وتختلف الآراء حول طبيعة الصراع بين هذه القوى الأوربية "المسيحية" الجديدة، وبين الدول الإسلامية انتهاء بالدولة العثمانية، التي ورثت هذا الصراع. وفي حين يُركز بعضهم على أهمية العامل الديني في النزاع بين هذه الدول وعالم الإسلام، على أساس أنه امتداد تاريخي للحروب الصليبية، ويستندون في ذلك إلى أهمية مشكلة مسلمي الأندلس، ومسألة الموريسكيين، ورغبة الدول الصليبية "الجديدة" في نقل الصراع إلى الشاطئ الجنوبي من البحر المتوسط،ويضيفون أنه "تناثرت على طول الساحل الشمالي لافريقية ابتداء من طرابلس إلى المغرب الأقصى محطات عسكرية اتخذها الأسبانيون، ومن قبلهم البرتغاليون، جيوبًا صليبية".

بينما يرى بعضهم الآخر أن النشاط الأسباني البرتغالي في المياه الإسلامية آنذاك،لم يحكمه فقط العامل الديني وإنما عوامل جغرافية واقتصادية، فالتوجه الجغرافي لشبه جزيرة ايبيريا،وصغر المساحة نسبيًا وخاصةً بالنسبة للبرتغال، دفع هذه الدول إلى التوسع جنوبًا،ثم شرقًا وغربًا بعد ذلك.

ولا يمكن إغفال العامل الاقتصادي المتمثل في الرغبة في السيطرة على الطرق البحرية التجارية التقليدية، ثم اكتشاف طرق جديدة، تُتِيح

للدول الأوربية البحرية الجديدة السيطرة على التجارة الشرقية. ويُعَزِز أصحاب هذا الرأي ذلك بالتركيز على الصراع التجاري القديم بين البندقية، التي احتكرت الأسواق المصرية، وجنوة، العدو التقليدي للبندقية، ولجوء جنوة إلى ملوك أسبانية والبرتغال لتشجيعهم على الوصول إلى الهند واحتكار التجارة الشرقية، نكايةً في عدوتها التقليدية البندقية. وهكذا يُعطي هذا التيار للعامل الاقتصادي الأهمية نفسها التي أعطاها للعامل الديني في ظهور هذا النشاط.

وفي ظل هذا الظرف التاريخي الصعب دخل العثمانيون إلى عالم المياه العربية وكُتِب عليهم مجابهة التدخل البرتغالي والأسباني ثم بعد ذلك الإنجليزي والفرنسي".

أولاً، البحرية العثمانية في البحر الأحمر والمياه الجنوبية،

أن التفاف الأسطول البرتغالي حول افريقية، ونجاح فاسكو داجاما في اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح والطريق البحري للهند، يعني دخول المياه العربية الجنوبية في الإستراتيجية البرتغالية، ومنذ وصول البرتغاليين إلى ساحل الهند في 903هـ/1498م بدأ العد التنازلي للسيطرة العربية الإسلامية، على التجارة الشرقية. وتطورت أهداف البرتغال من مجرد الرغبة في كشف الطريق البحري إلى الهند لتحقيق بعض المكاسب الاقتصادية، إلى التخطيط الشامل في احتكار التجارة الشرقية، وإقامة إمبراطورية استعمارية في الشرق.

وكان لتحول التجارة الشرقية إلى الطريق الجديد تأثير كبير على تراجع الاقتصاد في البلدان العربية والإسلامية المعنية بهذه التجارة، لاسيما مصر واليمن والهند. وازداد الأمر سوءًا من خلال ما تردد عن التحالف العسكري البحري بين البرتغال والحبشة ضد الوجود الإسلامي في البحر الأحمر والمياه الجنوبية، وكان الدافع الأساسي لنجاشي الحبشة في التحالف مع البرتغال هو مواجهة الإمارات الإسلامية على الساحل الجنوبي للبحر الأحمر وفي شرق افريقية.

وبصرف النظر عن مدى ما وصل إليه هذا التحالف البرتغالي ـ الحبشي من نجاح، فإن ذلك كان ينذر بمصير حالك للسواحل الإسلامية في هذه المنطقة الإستراتيجية.

وجاء ضم العثمانيين لمصر في عام 923هـ/ 1517م، ثم دخول الحجاز بالتالي في التبعية العثمانية، ليلقى على كاهل الدولة العثمانية مهمة الحفاظ على الوجود الإسلامي في البحر الأحمر والمياه الجنوبية. وأدرك الطرف الآخر هذا الوضع، إذ كانت الدولة العثمانية في مطلع القرن السادس عشر لا تزال في عنفوان قوتها، وقد يفسر ذلك التراجع النسبي لنجاشي الحبشة عن التحالف المباشر مع البرتغال. وقد يعود هذا التراجع إلى ارتباط الحبشة بالكنيسة القبطية في مصر وخشية نجاشي الحبشة أن يمنع العثمانيون البطريرك القبطي من إرسال مطران إلى الحبشة، مما يُشكل أزمة روحية خطيرة في الحبشة، يُضاف إلى ذلك خشية الأحباش من استثارة الوازع الديني عند الإمارات الإسلامية في شرق افريقية بدخول العثمانيين في نزاع العدو التقليدي للحبشة.

وكان التسلل البرتغالي قد بدأ في اليمن، لاسيما لميناء عدن، وأيضًا إلى الخليج العربي بعد أن سيطروا منذ عام 913هـ/ 1507م على جزيرة هرمز الإستراتيجية وهذا ما جعلهم في أوضاع متميزة تُتيح لهم التحكم في حركة الملاحة في الخليج، وواصلت البحرية البرتغالية التقدم في الخليج والهجوم على ميناء البصرة في عام 936هـ/

1529م. وربما ساعد على ذلك انشغال الدولة العثمانية آنذاك بحروبها مع أوربا، مما أتاح الفرصة للبرتغال للتفوق في البحار العربية.

إلا أن الاهتمام العثماني بالمياه العربية الجنوبية قد ازداد مع الدخول العثماني للعراق في سنة 941هـ/ 1534م، وامتداد نفوذهم إلى الخليج العربي الذي كانت تعربد فيه السفن البرتغالية وتعزز موقف العثمانيين مع إعلان أمراء البصرة والقطيف والبحرين الولاء والطاعة للسلطان العثماني، وكان قد تردد آنذاك تقديم البرتغال المساعدة إلى الصفويين في حروبهم ضد الدولة العثمانية في العراق، كما أن مسلمي الهند استنجدوا بالسلطان العثماني بعد تزايد النفوذ البرتغالي على السواحل الهندية.

وإزاء هذه التحديات كلها أنشأ العثمانيون ترسانة بحرية في ميناء السويس، الذي أصبح قاعدة انطلاق البحرية العثمانية في مياه البحر الأحمر وإلى المحيط الهندي. وانطلقت من هذا الميناء الحملة البحرية الشهيرة لسليمان باشا الخادم والي مصر في يونيو 945هـ/1538م، التي تكونت من حوالي ثمانين سفينة، وعشرين ألف جندي من جنود الشام ومصر، من بينهم حوالي سبعة آلاف إنكشاري. ونجحت الحملة في الاستيلاء على عدن في أغسطس من العام نفسه وأكملت مسارها إلى الهند لمساعدة المسلمين هناك ضد الوجود البرتغالي فوصلت إلى جزيرة ديو في 4 سبتمبر من العام نفسه. لكن لم يُكتب النجاح لهذه الحملة في المياه الهندية نتيجة عدم القدرة على تكوين تحالف إسلامي قوي بين القوى الإسلامية في الهند، والأخبار التي انتشرت عن وصول حملة بحرية برتغالية لمساعدة القلعة البرتغالية في ديو على الصمود أمام العثمانيين، وأيضًا نتيجة رغبة سليمان باشا الخادم في العودة سريعًا إلى الشواطئ اليمنية لاستكمال السيطرة على اليمن.

مع ذلك نجحت حملة سليمان باشا الخادم في فرض استقرار السيطرة العثمانية على السواحل اليمنية والعديد من الموانئ الجنوبية في البحر الأحمر، وأحكمت السيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي أصبح منذ ذلك الوقت بحيرة عثمانية، لاسيما مع النشاط العثماني البحري والمحاولات المستمرة لمد النفوذ العثماني إلى السواحل الافريقية الشرقية.

ولم تتقبل البرتغال الاعتراف بسهولة بالسيادة العثمانية على البحر الأحمر، فأرسلت حملة بحرية بقيادة الابن الأكبر للقائد البحري الشهير فاسكو داجاما في عام 948هـ/ 1541م للقضاء على النفوذ العثماني هناك، وهاجمت الحملة موانئ مصوع وسواكن، وصعدت شمالاً إلى القصير والطور، في محاولة للوصول إلى السويس للقضاء على قاعدة الأسطول العثماني هناك، لكن يقظة الأسطول العثماني في السويس وخوف البرتغاليين من الوقوع في فخ بحري بالقتال في مياه خليج السويس الضيقة، أجبرت هذه الحملة على الارتداد سريعًا إلى الجنوب.

ورغم فشل هذه الحملة البرتغالية إلا إنها رسمت بعد ذلك الاستراتيجية البرتغالية والعثمانية تجاه البحر الأحمر، فقد توقف الأسطول البرتغالي عن تكرار المغامرة بمهاجمة السويس. كما حددت الدولة العثمانية سياستها في البحر الأحمر في نقاط ثلاث، إغلاق البحر الأحمر في وجه البرتغاليين، العمل على قطع الاتصالات بين البرتغال والحبشة، مقاومة الوجود البرتغالي في المياه العربية الجنوبية. كما عملت البحرية العثمانية في البحر الأحمر على مساعدة الإمارات الإسلامية في الحبشة في صراعها

مع نجاشي الحبشة، ونظراً لدخول هذا الصراع في مجال الميدان الدولي فقد ساعدت البرتغال الحبشة، بينما ساعد العثمانيون مسلمي الحبشة.

وفي تلك الأثناء كان الصراع العثماني البرتغالي في مياه الخليج العربي على أشده، ولعل حملة بيري ريس التي انطلقت من السويس إلى الخليج في عام 960هـ/ 1552م خير دليل على ذلك، لكن هذه الحملة لم تنجح وترددت الأنباء عن خيانة بيري ريس، ولذلك تم إعدامه، ولم تنجح الحملة الثانية التي قادها سيدي عليّ ريس في عام 962هـ/ 1554م في إحراز انتصارات تُذكر ضد البرتغاليين، إلا أنها على الأقل استولت على ميناء مسقط، كما أزعجت الوجود البرتغالي في الخليج.

إلا أن النفوذ البرتغالي في المياه العربية الجنوبية بدأ في الضعف ليس فقط من جراء الصراع العثماني البرتغالي، ولكن من جراء التنافس الاستعماري بين الدول الأوربية، إذ سرعان ما ضمت أسبانية البرتغال إليها، فتغيرت الاستراتيجية البحرية في هذه المنطقة إلى حد ما عن ذي قبل، كما بدأ التنافس التجاري الحاد بين أسبانية والبرتغال والقوى البحرية الأوربية الجديدة إنجلترا، هولندا وفرنسا.

ومع الضعف الذي دب في قوة البرتغال البحرية كان الأسطول العثماني يعاني من الوهن وضياع سمعته البحرية السابقة بعد هزيمته في موقعة ليبانتو البحرية 979هـ/ 1571م، واكتفت الاستراتيجية العثمانية في المياه الجنوبية العربية بتحديد النشاط البحري الأوربي في البحر الأحمر، والحفاظ على البحر الأحمر "بحيرة عثمانية". إلا أن عدم استقرار الوجود العثماني في اليمن، والثورات العديدة والتي انتهت بالجلاء عنه أضعف من النشاط العثماني البحري.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى تجربة محلية رائدة في مجال البحر، هي دور قبيلة اليعاربة في قيام "إمامة عمان" التي استطاعت توحيد القوى المحلية، وطرد البرتغاليين من المنطقة والسيطرة على التجارة في بحر العرب منذ عشرنيات القرن الحادي عشر هجري/ السابع عشر ميلادي، فقد كوَّن اليعاربة أسطولاً قويًا من خلال شراء السفن، أو حتى أسرها، واستخدموا البحارة الأوربيين وأحيانًا الأسرى البرتغاليين. وفي عام 1156هـ/ 1743م. انتقل الحكم في عمان إلى آل بو سعيد، و استمر هؤلاء في التجارة البحرية فضلاً عن المغامرات البحرية الخارجية، والوصول إلى شرق افريقية.

ثانيًا، البحرية العثمانية في البحر المتوسط،

دفعت الظروف التاريخية الدولة العثمانية إلى دخول عالم البحر المتوسط وسط التهديدات الأوربية للسيطرة عليه، واحتلال الثغور العربية في بلاد المغرب العربي.وترتبط هذه البدايات بالدور المهم الذي لعبه رؤساء البحر في هذا المجال، منذ عصر البحارين الشهيرين "عروج الريس" و "خضر الريس"(وكلمة ريس هي كلمة عربية كانت تُطلق على ربابنة السفن العثمانية، وتغير اللقب بعد ذلك في فترة متأخرة من القرن الحادي عشر هجري/ السابع عشر ميلادي إلى لقب "قبطان"). وتُشير أرجح الآراء إلى أن كلمة عروج هي تعريب لكلمة "أوروج" التركية وتعني الصيام، ويرى البعض أن أصل الأخوين عروج وخضر يعود إلى اليونان (جزيرة مدللي)، وأن أباهما يعقوب قد أسر سنة 867هـ/ 1462م من يد أسرة من جنوة تسكن هذه الجزيرة أيام السلطان محمد الفاتح.

بدأ الأخوان نشاطهما البحري في شرق البحر المتوسط وبصفة خاصة ضد فرسان جزيرة رودس، ثم انتقل نشاطهما إلى غرب المتوسط حيث أصبحت جزيرة جربة (بين طرابلس وتونس) منذ عام 916هـ/ 1510م مركزًا لنشاطهما البحري، ثم انتقل نشاطهما إلى ميناء حلق الوادي في تونس.

واستنجد أهالي الجزائر بالأخوين عروج وخضر لإنقاذهم من الأسبان، ونجح الأخوان في ضم الجزائر في عام 922هـ/ 1516م، وفشل الأسبان في طرد الأخوين من الجزائر بحريًا فطلبوا من أمير تلمسان المتعاون معهم الاستيلاء عليها بريًا، ولكن نجح عروج في الاستيلاء على تلمسان، ورفض الأسبان هذه الهزيمة وشددوا الهجوم على عروج فاضطر إلى مغادرة تلمسان والعودة إلى الجزائر، التي فرض الأسبان عليها حصارًا شديدًا، ودافع عنها عروج بضراوة حتى أُصيب إصابات بالغة مات على إثرها في عام 924هـ/ 1518م. وبوفاة عروج تولى الحكم مكانه أخوه خضر الريس والذي عُرف بلقب "بربروسا" أي صاحب اللحية الصهباء.

وأدرك بربروسا أنه لا يستطيع مواجهة التحدي الأسباني في غرب المتوسط بمفرده فعمل على الاتصال باستانبول، وأعلن في عام 926هـ/1520م أن الجزائر ولاية عثمانية. ورحب السلطان بذلك وأرسل إليه فرمان الإمارة وبعض السفن الحربية وألفين أو ثلاثة آلاف من العسكر، وقد سمح بإرسال الجنود اللازمة لبربروسا من الأناضول ومنح هؤلاء المتطوعون امتيازات الإنكشارية.

ودخل بربروسا في عدة مواجهات محلية لتدعيم سلطته في الجزائر، كما بدأ أعمال الجهاد البحري ضد التحالف الأوربي ونجح في عام 936هـ/ 1529م في الاستيلاء على جزيرة بنون – (القريبة من الجزائر) – من أيدي الأسبان.

إلا أن نجاحات الدولة العثمانية في البحر لم تماثل انتصاراتها البرية، لاسيما بعد النجاح الذي أحرزه التحالف الأوربي في شرق المتوسط، فاتجهت أنظار الدولة العثمانية إلى بربروسا ليكون الرجل المناسب لمواجهة هذه الأخطار البحرية، وأنعم عليه السلطان برتبة أمير الأمراء "بكلر بك" وجعله مشرفًا على جميع الترسانات البحرية. وقيل إن السلطان سليمان هو الذي أطلق عليه اسم خير الدين، حيث قال له، " أنت خير لهذا الدين، فليكن اسمك خير الدين".

ومنذ ذلك الوقت بدأ السعي الحثيث من جانب الدولة العثمانية لجعل البحر المتوسط بحيرة عثمانية، فقام خير الدين بربروسا بالاستيلاء على تونس في عام 941هـ/ 1534م، وأثارت هذه الضربة القوى المحلية في تونس المتعاونة مع أوربا، وقام الأسبان باحتلال المدينة في عام 942هـ/ 1535م.

وحاول التحالف البحري الأوربي الاستيلاء على مدينة الجزائر في عام 948هـ/ 1541م، ورغم الحصار الشديد وعنف المعارك، لم ينجح هؤلاء في الاستيلاء عليها وسرعان ما انسحبوا عنها في العام نفسه.

ويذكر أن خير الدين بربروسا أنقذ آلاف المسلمين الموريسكيين من أسبانية في لجوئهم إلى شمال افريقية في عام 936هـ/ 1529م، فأرسل حوالي ستاً وثلاثين سفينة إلى السواحل الأسبانية للمساعدة في نقلهم إلى الساحل الإسلامي.

وقد اشترك أسطول الجزائر بقيادة خير الدين بربروسا مع الأسطول العثماني في عام 950هـ/ 1543م في مساعدة لفرنسا في حروبها ضد أسبانية، والدفاع عن الموانئ الفرنسية آنذاك.وبعد هذه الحملة

البحرية المهمة لم يخرج بربروسا إلى البحر من جديد، نظرًا لكبر سنه، وتوفى في عام 953هـ/1546م ودفن في بشكطاش.

ثالثا،- معركة ليبانتو 981هـ/1571م، هل هي النهاية؟

ساعدت الانتصارات البحرية العديدة التي أحرزتها البحرية العثمانية في حوض البحر المتوسط، وكان آخرها ضم قبرص خلال عامي 978-979هـ/1570-1571م، على استفزاز الغرب الأوربي وتصاعد خوفه من هذا المارد البحري الإسلامي الذي كاد أن يلتهم أوربا، فتشكل تحالف أوربي (مسيحي مقدس) بزعامة النمسا لتوجيه ضربة قاصمة للبحرية العثمانية، وحدثت الواقعة الشهيرة عند جزيرة ليبانتو في جمادى الآخرة 981هـ/ 7 أكتوبر 1571م، يرى البعض أن هذه الموقعة كانت أكبر معركة بحرية جرت في البحر المتوسط حتى ذلك الحين. ونزلت بالعثمانيين هزيمة كبيرة إذ خسروا مائتي سفينة من مجمل سفنهم المائتين والثلاثين التي اشتركت في القتال. ولم تكتف الدول الأوربية بانتصارها الكبير على العثمانيين، وإنما دفعتهم نشوة النصر إلى التفكير في غزو استانبول ذاتها!! فقد تشكل حلف جديد من كلٍ من أسبانية والبندقية والفاتيكان لتعقب الأسطول العثماني حتى عقر داره.لكن الدولة العثمانية سرعان ما أعادت ترميم وتجديد الأسطول، فنجح في صد هذا التحالف، الذي انهار بانسحاب البندقية منه.

ويرى المؤرخ التركي خليل إينالجيك أن معركة ليبانتو أثرت تأثيرًا شديدًا على قوة وبنيان الدولة العثمانية وأنه في أعقاب هذه المعركة" احتفلت كل أوربا بهذا النصر بوصفه نهاية الخطر العثماني الذي كان يُهدد القارة". ويشير إينالجيك إلى أن خسارة العثمانيين لتفوقهم في البحار كانت عاملاً مهمًا في انحدار الاقتصاد العثماني".وينوه المؤرخ إلى العديد من الانكسارات التي أعقبت هزيمة ليبانتو وساعدت على "انحدار" الدولة، حسب تعبيره، منها الحروب مع الصفويين ما بين سنتي 986-1015هـ/ 1578-1606م، التي أنهكت الجيش العثماني. وزاد الأمر سوءًا تجدد الصلات الدبلوماسية بين الروس والصفويين، وضعف مكانة الأسطول العثماني في بحر قزوين، وفي الوقت نفسه كانت الجيوش العثمانية تواجه خطر أسرة آل هابسبورج وحلفائها، وازداد الموقف سوءًا بعد الاتصالات الدبلوماسية في عام 1008هـ/ 1599م بين الشاه عباس الكبير وإمبراطور النمسا.

ومن وجهة نظر إينالجيك في تصوير انحدار الدولة العثمانية بعد معركة ليبانتو، يقول " فبعد هزيمتهم لم يعد العثمانيون قادرين على الحفاظ على تفوقهم في المتوسط"، وكان لهذا برأيه انعكاسات على الأوضاع الداخلية في أوربا فقد عزز ملك أسبانية موقعه في أوربا، وذُبح في فرنسا الكالفينيون الذين كانوا يؤيدون العثمانيين، أما في هولندا فقد عزز الأسبان حملاتهم ضد المتمردين، كما أخذوا في الوقت ذاته يضغطون على الإنكليز، وفي عام 988هـ/ 1580م ضموا مملكة البرتغال ومستعمراتها.

إضافة إلى تبعات هزيمة معركة ليبانتو على بنية الدولة العثمانية وعلاقاتها مع الصفويين والنمسا، يُشير إينالجيك إلى أثر هزيمة ليبانتو في رسم علاقات استراتيجية جديدة بين استانبول وولاياتها في المغرب العربي بقوله، "لقد فقد العثمانيون السيطرة على ولايات شمال افريقية بعد خسارتهم للتفوق في المتوسط. وهكذا لم تعد الوحدات البحرية لطرابلس وتونس والجزائر تدخل ضمن الأسطول النظامي للسلطان، بل أخذ رؤساؤها يمارسون (القرصنة) لحسابهم الخاص".

كما يؤكد أن هزيمة ليبانتو كان لها تأثير في تزايد دور القراصنة المسيحيين في شرق المتوسط، بل وفي تهديد الطرق البحرية بين استانبول والشام ومصر "فقد شجعت خسارة العثمانيين في ليبانتو المسيحيين على أن يزيدوا من نشاطهم في القرصنة في شرق المتوسط. فقد بدأ أمراء مالطة وفرسان القديس ستيفان يهددون بشكل جدي حركة السفن العثمانية في شرق المتوسط، وقد انضم إلى هؤلاء لاحقًا قراصنة إنكلترا وهولندا، الذين أصبحوا يُهاجمون السفن العثمانية بالإضافة إلى السفن الأسبانية، مما جعل الحكومة تُؤمن بصعوبة بالغة للمواصلات مع الشام ومصر".

وجاء النشاط الكبير للأسطول الإنجليزي في البحر المتوسط عاملاً حاسماً في ضياع سيادة العثمانيين في المتوسط برأي إينالجيك، وكانت إنجلترا قد أصبحت منذ ذلك الوقت سيدة البحار ليس فقط في المتوسط ولكن في كل البحار والمحيطات، كما لعبت هولندا دورًا مهمًا في البحار الشرقية، حتى إن القراصنة الإنجليز والهولنديين نشطوا بعملياتهم في البحر الأحمر منذ عام 1022هـ/ 1613م فصاعدًا.

هذه هي الصورة الدرامية التي يرسمها إينالجيك للدور البحري والتجاري العثماني بعد هزيمة ليبانتو. وترى بعض الدراسات الحديثة أنه ثمة مبالغة شديدة في أثر معركة ليبانتو على انتهاء الدور العثماني في المتوسط، بل وفي عالم البحار بشكل عام. ودليل ذلك الحملة البحرية العثمانية الشهيرة لضم تونس عام 982هـ/ 1574م، فقد كان توجه العثمانيين نحو تونس بأكبر أسطول أعدته الدولة العثمانية في سجل معاركها البحرية أمرًا مهمًا جدًا، عندما سخرت له كل إمكانياتها البحرية والبشرية والتمويلية والقيادية للوقوف حائلاً دون لاتينية الإيالات المغاربية وتونس بصفة خاصة. ورفض البعض اعتبار هزيمة ليبانتو نهاية للأسطول العثماني، بل يؤكد على عودة هذا الأسطول سريعًا إلى البحر المتوسط لينقذ قبرص، إضافة إلى الانتصار على الأسبان في تونس في عام 982هـ/1574م. فانتصار تونس محا هزيمة ليبانتو.

ولم تنه هزيمة ليبانتو الوجود العثماني في المتوسط بل، "أفرزت قائدًا بحريًا جديدًا وهو علج عليّ، الذي عده البعض المُجَدِد الثاني للملاحة العثمانية في غرب المتوسط بعد خير الدين.

ويرجع علج عليّ إلى أصل إيطالي وقد ولد في عام 914هـ/ 1508م، وتوجه إلى نابولي للدراسة، لكنه وقع في أسر بعض السفن الجزائرية في حوالي سنة 926هـ/ 1520م، فعمل على ظهر هذه السفن في وظيفة "جدَّاف"، وقد دان بالإسلام وتسمى باسم عليّ مع احتفاظه بلقب علج للدلالة على أصله المسيحي، وعمل مع درغوث ريس كما اشتغل مع حسن باشا، وبرز اسمه بقوة في الأسطول العثماني أثناء محاصرة جزيرة جربة سنة 968هـ/ 1560م، وحصار مالطة 973هـ/ 1565م، وتولى وظيفة بايلر باي طرابلس الغرب في تلك السنة، كما تولى الوظيفة نفسها في الجزائر في عام 976هـ/ 1568م، كما شارك في فتح جزيرة قبرص سنة 978هـ/ 1570م.

وفي معركة ليبانتو انسحب بما تبقى من الأسطول بعد أن أصاب العديد من سفن الأعداء، كما أنه بعد هذه الهزيمة نجح في الإسراع بترميم وإعادة بناء الأسطول من جديد، ولذلك منحه السلطان سليم الثاني لقب "قليج" ومعناها السيف وعينه في مرتبة قبودان. وعاد إلى البحر المتوسط ليسجل الأسطول العثماني انتصارًا جديدًا في إعادة تونس إلى الدولة العثمانية في عام 982هـ/ 1574م.

رابعاً، القرصنة أم الجهاد البحري؟

أدى تطور الأوضاع في أوربا، وظهور قوى بحرية جديدة فتية مثل إنجلترا وهولندا وعدم تطور البحرية العثمانية منذ نهايات القرن السادس عشر إلى انحسار الدور العثماني في البحار بشكلٍ عام، لكن ذلك الانحسار الرسمي للبحرية العثمانية، ساعد رؤساء البحر في المغرب العربي على القيام بحملات جهادية في البحر المتوسط أثرت تأثيرًا شديدًا على القوى البحرية والتجارة الأوربية، فضلاً عن تأثير ذلك على حركة التجارة العالمية. إلا أن هذا النشاط في القرون التالية أثار مشكلة تاريخية مهمة وخطيرة حوله، هل هو قرصنة أم جهاد؟ إذ دأبت عدة دراسات على وصف النشاط الإسلامي في البحر المتوسط بـ "القرصنة" ووصف بعضهم في أوربا هذا النشاط وتأثيره على أوربا بالقول "أن الجزائر آفة الدنيا، مضجع القراصنة، عجبًا إلى متى سيظل ملوك أوربا يتحملون سفاهة وذُل القراصنة".

وترى الدراسات العربية الحديثة هذا النشاط بمثابة "الجهاد البحري" في مواجهة أسبانية والتحالف المسيحي في غرب المتوسط، لاسيما بعد طرد أسبانية لمسلمي الأندلس. والأجدر وصف النشاط البحري المسيحي على سواحل شمال افريقية بأنه قرصنة، فقد كان التحالف المسيحي يعمل دائمًا على إضفاء الشرعية على حروبه ويرى فيها أنها "من الواجبات الدينية والقرابات المشروعة". وكان رؤساء البحر بالتالي يرون في مواجهة ذلك لونًا من ألوان الجهاد، إذ ينسب البعض إلى خير الدين بربروسا أنه عند حصار الجزائر خاطب المسيحيين بقوله،

"إن جماعتنا الذين ماتوا في حربكم أحياء يرزقون عند الله وقد رضي الله عنهم ورضوا عنه، فهم يتقلبون في قصور وأثمار وينعمون بحور عين، ولهم الدرجات العُلى لكونهم باعوا أنفسهم إلى الله. ونحن راغبون في جهادكم فإما الظفر بكم أو نُحصل ما حصل إخواننا من كرامة الله سبحانه ورضوانه".

وقد لعب الجهاد البحري دورًا مهمًا في اقتصاد بلدان المغرب العربي، وقيل مثلاً، "لقد شوهد ولأكثر من ثلاثمائة سنة في أسواق الجزائر الذهب المكسيكي والماس الهندي وحرير الشرق وأقمشة وفضة البيرو وغيرها من المعادن الثمينة العائدة لأمم متعددة. وكانت هذه الأشياء تتدفق يوميًا على الجزائر وهي مليئة بالأسرى والأرزاق والثروات الاحتياطية. وبهذا الشكل غدت الخزينة مليئة بالنقود المتعددة الجنسيات".

خامساً، تطور أنواع السفن في البحر المتوسط،

كان المركب النموذجي الأكثر استخدامًا بين أساطيل شمال افريقية حتى مطلع القرن السابع عشر هو القادس/القادرنمة (Galère)، ويعتمد هذا المركب على المجاديف، وكان قد تم إدخال بعض التعديلات الأساسية عليه منذ القرن السادس عشر حسنت من قدراته بشكل كبير، من خلال دعمه بالأشرعة مما جعله أكثر مرونة وحرره إلى حدٍ كبير من الخضوع لسيطرة الرياح عليه وقيل في ذلك الشأن إن تسميتها ـ أي القوادس ـ بالنسور وبملكات البحار، تسمية مُحقة، لأنها تبدو وكأنها تؤسس لنفسها صفة إمبراطورية، في الوقت الذي تكون فيه السفن الأخرى أسيرات للرياح، لأنه إذا كانت هذه غير مناسبة تمامًا لا يمكنها مواصلة طريقها وتظل وكأنها عديمة الجدوى". قام رؤساء البحر بتعديله ليصبح مناسبًا لعمليات المناورة وللعمليات الخاطفة بتصغير حجمه وتقليص حجم مجاديفه، بالاعتماد على مجاديف خفيفة.

لكن مع مرور الزمن تراجع القادس عن دوره التاريخي بعد بيان عدم قدرته على ملاءمة التطورات في عالم الملاحة، وخاصةً بعد الهزيمة العسكرية للبحرية العثمانية في معركة ليبانتو. وبدأت البحرية في شمال افريقية تتعرف على الغلاسات (Galéasses) الأسبانية والإيطالية، وهي في الأصل قادس مجدافي ثقيل مجهز بثلاثة صوار(مفردها صارية=سارية). وبدخول الغلاسات إلى البحرية العثمانية وأساطيل شمال افريقية، حدثت نقلة نوعية مهمة في عمليات الجهاد البحري - (وخاصة عند انخفاض المعنويات بعد ليبانتو) - وأصبحت السفن الجهادية قادرة على مواجهة السفن الأوربية. وساعد على هذا التطور التقني في السفن الجهادية قيام بعض الأوربيين بنقل الخبرات البحرية إلى البلدان الإسلامية، فساعد سيمون دانسير الهولندي على تطوير القدرات التقنية البحرية للجزائريين بين عام 1015هـ/1606م، وعلمهم كيفية الاستفادة من الأشرعة اللاتينية، بينما قام بالمهمة نفسها في تونس القرصان الإنجليزي ادوارد، وقام اليوناني مامي ريس بالدور نفسه في طرابلس عام 1028هـ/1619م.

ولم يقتصر الاعتماد على السفن التي تنتجها الترسانات البحرية في موانئ شمال افريقية، وإنما تم الاعتماد أيضًا على أسر سفن الأعداء أثناء الحملات الجهادية، فقد كان يُعاد إصلاح هذه السفن من جديد وتؤهل للانضمام إلى الأسطول، ولذلك كان حكام ولايات افريقية يحرصون أشد الحرص على استثمار المواسم الملائمة للجهاد من أجل الاستيلاء على أكبر قدر ليس من السفن فقط ولكن من بحارتها أيضًا، وكان يتم استغلال السفن التي بحالة جيدة في عمليات جهادية جديدة، بعد إصلاحها وتأهيلها، كما كانت هذه السفن تقدم نماذج متطورة يتم نسخها في الترسانات المحلية، أو حتى يتم الاستفادة من السفن المعطوبة في توفير مواد وتجهيزات للسفن الأخرى، ويتم استغلال البحارة للعمل في السفن من جديد.

خاتمة:

لقد شهد الجيش والأسطول نهضة كبرى في بدايات الفترة العثمانية، في ظل قوة الدولة ومجدها. وانعكس أثر ذلك على مجمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الولايات العربية، لاسيما في استتباب الأمن، وحركة السكان والتجارة على طرق القوافل، فضلاً عن الدور المهم الذي لعبته الحاميات العثمانية في نظم الحكم والإدارة في الولايات.

يُضاف إلى ذلك الدور التاريخي للأسطول في حماية السواحل العربية سواء في البحر المتوسط أو البحر الأحمر من السقوط السريع أمام الهجمات الأوربية لاسيما من جانب أسبانية والبرتغال.

ولكن مع ترهل الدولة العثمانية، والهزائم المتتالية لجيوشها على كافة الجبهات لاسيما الأوربية والآسيوية، والأزمات الاقتصادية الحادة التي مرت بها الدولة، وعجزها عن سداد رواتب العسكر، أصبحت الحاميات العثمانية مصدر اضطرابات عديدة في الولايات العربية، تجلت في العديد من المظاهر، خاصةً مع تكوّن العصبيات المحلية ومراكز القوى في الولايات ودخولها في مواجهات حادة مع الإدارة المركزية في استانبول، وتعرض الأهالي من جراء سطوة العسكر عليهم، مما ساعد على زيادة دور العلماء في الوساطة لرفع الظلم عن الناس. كما أن عجز الأسطول العثماني عن التصدي للقوى البحرية الأوربية الجديدة أفقد الدولة العثمانية تدريجياً دورها التاريخي في البحرين المتوسط والأحمر.

أ.د. محمد عفيفي

جامعة القاهرة

المصادر والمراجع

أولاً، المصادر العربية،

- البكري, محمد بن أبي السرور، كشف الكربة في رفع الطُلبة، تحقيق، عبد الرحيم عبد الرحمن، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مجلد 23، 1976.

- الجبرتي, عبد الرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، 4أجزاء، طبعة بولاق، القاهرة،1297هـ.

- الرمال, ابن زنبل، واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني، تحقيق، عبد المنعم عامر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997.

ثانيًا، المراجع العربية،

- الأرقش دلندة وآخران، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003.

- اميلي, حسن، البحرية العثمانية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط خلال القرنين 16، 17 من الريادة إلى التبعية، ضمن كتاب عبد الرحمن المودن، العثمانيون والعالم المتوسطي.

- أوغلي, خليل ساحلي، الصراع بين قراصنة تونس والجزائر والبندقية في القرن السابع عشر، ضمن كتابه "من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني"، استانبول، 2000.

- التميمي عبد الجليل، العثمانيون والبحر المتوسط،الإشكاليات والمقاربات الجديدة، ضمن كتاب العثمانيون والعالم المتوسطي، مقاربات جديدة، تنسيق، عبد الرحمن المودن، عبد الرحيم بنجادة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003.

- أول رسالة من أهل الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519، المجلة التاريخية المغربية، العدد 6، يونيو 1976.

- الجمل, شوقي، المغرب العريب الكبير،المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2003.

- الحصري, ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1965.

- الذهبي, نفيسة، الدولة العثمانية في مجالها المتوسطي خلال القرن السادس عشر بين إستراتيجية الجهاد وصراع الهيمنة، ضمن كتاب عبد الرحمن المودن،العثمانيون والعالم المتوسطي، مقاربات جديدة، تنسيق، عبد الرحمن المودن، عبد الرحيم بنجادة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003.

- رافق, عبد الكريم، ثورات العساكر في القاهرة في الربع الأخير من القرن السادس عشر والعقد الأخير من القرن السابع عشر ومغزاها، الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، القاهرة، 1969.

- العرب والعثمانيون 1516- 1916، ط2، دمشق، 1993.

- مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر، ضمن كتابه، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، ط1، مكتبة نوبل، دمشق، 2002.

- ريمون, اندريه، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة، لطيف فرج، دار الفكر، القاهرة، 1991.

- سالم, السيد مصطفى، الفتح العثماني الأول لليمن، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1969.
- سليمان, أحمد السعيد،تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، 1979.
- الشناوي, عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، جزآن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980.
- عفيفي, محمد، الأقباط في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992.
- عرب وعثمانيون، رؤى مغايرة، القاهرة، دار الشروق، 2005 .
- الغاشي, مصطفى عبد الله، البحر الأبيض المتوسط في الإستراتيجية العثمانية، حالة القرن السادس، ضمن كتاب عبد الرحمن المودن، العثمانيو والعالم المتوسطي.
- قاسم, جمال زكريا، دولة البوسعيد، القاهرة، 1963.
- الكندري, فيصل، فتح القسطنطينية، مكتبة الفلاح، الكويت، 2005.
- كوبرللي, محمد فؤاد، قيام الدولة العثمانية، ترجمة، أحمد السعيد سليمان، القاهرة، 1967.
- متولي, أحمد فؤاد، البحرية العثمانية والبرتغالية في القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي على ضوء الوثائق التركية، حولية كلية العلوم الاجتماعية بالرياض، العدد الرابع، 1400هـ/1980م.
استانبول، 2000.
- تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي، ايتراك للطباعة، القاهرة، 2002.
- محمود, حسن أحمد، الإسلام والثقافة العربية في افريقية، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986.
- المصري, حسين مجيب، معجم الدولة العثمانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت.
- يوسف, عراقي، الوجود العثماني في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، جزءان، بيت الحكمة، القاهرة، 1996.

ثالثًا المراجع الأجنبية،

- **Inalçik**, Halil; The Ottoman Empire (The Classical age 1300-1600),translated by، Norman Itzkowitz & Colin Imber , Weidenfeld &Nicolson , London ,1975.
- **Jacob** M. Landau, Exploring Ottoman and Turkish History, C. Hurst & Co. Publishers, 2004.
- **Suraiya** Faroqhi, **Fikret** Adanır, The Ottomans and the Balkans، A Discussion of Historiography, Brill Academic Publishers, 2002.
- **Suraiya** Faroqhi,The Ottoman Empire and the World Around It, I.B.Tauris, 2006.



خير الدين بربروس في مجلس السلطان سليمان القانوني
صورة للفنان (عارفي) , من كتاب "سليمان نامه"

المصدر : الدولة العثمانية تاريخ و حضارة: (عدة باحثين) , اشراف اكمل الدين احسان اوغلي,
نشر . ارسيكا , استنبول, 1999.



قبطان باشا



سفينه حربية نوع " غليون "

المصدر: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة: (عدة باحثين)، اشراف اكمل الدين احسان اوغلى، نشر، ارسيكا، استنبول، 1999.



سفينه نوع "كوكه" من الأسطول العثماني

المصدر: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة: (عدة باحثين)، اشراف اكمل الدين احسان اوغلى، نشر، ارسيكا، استنبول، 1999.





صورتان لمعركة "ليبانتو" البحرية

(رسم فنانين غربيين)

المصدر: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة: (عدة باحثين)، اشراف اكمل الدين احسان اوغلى، نشر، ارسيكا، استنبول، 1999.



أزياء ضباط الانكشارية



أزياء عسكرية

المصدر: مجموعة الصور الموجودة فى مركز الوثائق التاريخية - دمشق



ضباط الانكشارية



ضباط الانكشارية في عرض رسمي

المصدر: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة: (عدة باحثين)، اشراف اكمل الدين احسان اوغلى، نشر، ارسيكا، استنبول، 1999.

4-النظام القضائي في الولايات العربية في العهد العثماني

تمهيد:

النظام القضائي عند العثمانيين

إن النظم العثمانية هي مظاهر متطورة من النظم الإسلامية وبالتالي فإن النظام القضائي في الدولة العثمانية هو امتداد للنظام القضائي المتبع في الدول الإسلامية التي سبقتها، وقد أرادت الدولة العثمانية أن يكون نظامها القضائي الوجه الحقيقي لها ولهذا أبدت اهتماما كبيراً به، وجعلت المعنيين بالقضاء ضمن هيئة من الهيئات الثلاث التي ينقسم إليها العاملون فيها أي الهيئة العلمية، وعلى الرغم من قيام الدولة بجمع الهيئتين الملكية(المدنية) والسيفية (العسكرية) في الولايات ضمن هرم واحد جعلت على رأسه البكلر بكي، إلا أنها منحت الهيئة العلمية شخصية مستقلة قائمة بذاتها، وكانت تتكون من الرجال القائمين بممارسة الأمور المتعلقة بالشريعة والقضاء والتدريس في المدارس الدينية، ويبدو أن هذه الهيئة استمرت كجهة تعنى بهذه الأمور حتى عهد مراد الأول 764-791هـ/ 1362 - 1389 م عندما تركت محلها لقضاء العسكر الذي استحدث لأول مرة ليكون الجهة العليا المسؤولة عن القضاء والتدريس في الدولة، وأصبح قاضي العسكر مسؤولاً عن هذا القضاء في كل أرجاء الدولة.

وبعد توسع حدود الدولة وازدياد المهام الملقاة على عاتق قاضي العسكر أضيف إليه قاض آخر في سنة (885 هـ/ 1480م) ليكون كل واحد منهما مسؤولا عن جهة من جهتي الدولة أي: قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول. وفي عهد السلطان سليم الأول وإثر إلحاق شرق وجنوب الأناضول بالدولة أُحدث في سنة (922هـ/1516م) قضاء عسكر ثالث تحت اسم " قضاء عسكر العرب والعجم" وأصبحت ديار بكر مركزا له، وعهد به إلى العالم المشهور إدريس البدليسي، وألحقت به بلاد الشام ومصر بعد فتحهما ونقل مقره إلى مركز الدولة، ولكن لم يمر وقت طويل حتى ألغى هذا القضاء وبقى قضاءا الروملى والأناضول مستمرين إلى نهاية الدولة العثمانية، وأصبحت ولايات العراق وبلاد الشام والجزيرة العربية ومصر والحبشة والأناضول تابعة إلى قضاء عسكر الأناضول، واوجاقات الغرب وولايات الجزء الأوروبي من الدولة تابعة إلى قضاء عسكر الروملي، وكان قضاة العسكر هم الذين يتولون إدارة شئون القضاء في الدولة واستمروا بمهامهم هذه إلى أن حل شيوخ الإسلام شيئاً فشيئاً محلهم.

لم يعرف التنظيم القضائي العثماني في الولايات التعقيد الذي رأيناه في التنظيم الإداري، إذ لم تكن هناك وحدات قضائية تختلف الواحدة عن الأخرى في الأسلوب والتنظيم كالوحدات الإدارية ذات الأساليب المتعددة، بل وحدة قضائية: مركز كل واحدة منها مجلس الشرع أو المحكمة الشرعية يديرها قاض أو من ينوب عنه وذلك للنظر في كل ما يتعلق بشئون الناس وفق أحكام الشريعة الإسلامية وقوانين موضوعة أريد لها أن لا تتعارض مع أحكام الشريعة.

وارتأت الدولة أن يكون الرجل الذي يقوم بمهمة القضاء أي القاضي أو النائب، مؤهلاً تأهيلا علمياً جيداً ليتمكن من تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه بأكمل وجه، وجعلت القائمين بالمهام القضائية

في الولايات تحت إشرافها المباشر وغير خاضعين لأي من رجال الدولة فيما منحتهم استقلالية بحيث لا يتدخل في شؤونهم أي أحد.

بعد سيطرة العثمانيين على البلاد العربية وتشكيل الولايات المختلفة لم يجروا فيها تغييرا شاملا في مجال التنظيم القضائي، إلا أنهم قاموا بربط الوحدات القضائية في كل ولاية بقاضي الولاية الحنفي الذي يتم تعيينه من قبل مركز الدولة مباشرة، وأصبح قاضي الولاية الشخصية الثانية بعد البكلر بكى / الوالي في الولاية، وقاضي السنجق الشخصية الثانية بعد أمير السنجق في اللواء.

وفي الأحكام السلطانية التي كانت تصدر باسم السلطان العثماني جرت العادة على مخاطبة القاضي بعد البكلر بكى أو أمير سنجق. وإلى جانب قاضي الولاية أو اللواء الحنفي أبقت الدولة قضاة المذاهب الأخرى يمارسون مهامهم القضائية والشرعية ولم تذهب الدولة مطلقا على إلغاء دور هؤلاء القضاة.

ولم يهتم القضاء العثماني بالانتماء العنصري بين الرعايا، ولم يميز بينهم، بل لا نجد أي إشارة في سجلات المحاكم الشرعية إلى هذا الانتماء، إذ اكتفي بذكر أسماء المتداعيين دون أن يعرف عنهم هل هم من العرب أو من الأتراك.

أولاً: القضاء العثماني والمذهبية:

اتخذ العثمانيون المذهب الحنفي مذهبا رسميا للدولة العثمانية، ولهذا كان يتم تطبيق الشريعة في المحاكم العثمانية وفق هذا المذهب, ولم يحاول العثمانيون فرض المذهب الحنفي على الأقاليم التي دخلت تحت نفوذهم بل وضعوه في الصدارة وأفسحوا المجال للمذاهب الأخرى لتتولى شؤون الرعايا المحلية، وهذا يعنى أنهم أنشئوا مؤسسات قضائية مستقلة لكل مذهب، وكان القاضي (الحنفي) في مراكز الولايات يسمى "قاضي القضاة"، ويتم تعيينه من قبل مركز الدولة، أما القضاة في الأقاليم فلم يشترط فيهم أن يكونوا أحنافا بل كان يؤخذ بنظر الاعتبار مذهب الأهالي في الإقليم، ولهذا فإن إقامة محكمة لمذهب معين في منطقة معينة كانت متوقفة على وجود أتباع ذلك المذهب فيها.

ولا تشكل إقامة محكمة للأحناف في كل الولايات العثمانية استثناء من هذه القاعدة وذلك لسببين الأول كون هذا المذهب مذهب الدولة والثاني لأن الإداريين الذين يرسلون إلى هذه الولايات من المركز وكذلك أفراد القوات العسكرية يتبعون المذهب الحنفي، كما لم يشكل هذا الأمر استثناء في أوجاقات الغرب (ولايات طرابلس الغرب وتونس والجزائر)، كما ذكر بعض الباحثين، فقد كان رؤساء المفتين والمفتين والقاضيين (القاضي الحنفي والقاضي المالكي) وقاضي باردو في تونس يجتمعون في عهد الحسينيين بمحضر الأمير وتعرض عليهم سائر القضايا المهمة فيحكمون فيها, وليس للأمير إلا تنفيذ ما يحكمون به وهذا دليل قاطع على استقلالية القضاء حتى في الأقاليم الأقل خضوعاً للسلطان العثماني في الغرب. وكان في كل مدينة قاض مالكي ومفتي أو مفتيان، وكان الباي ينظر بنفسه في القضايا ويرى ان ذلك من أكبر مظاهر الملك، ولم ينطبق هذا الأمر على تونس فقط، بل شمل ـ كما سيظهر ـ الجزائر وطرابلس الغرب أيضا، لأن معظم الأهالي في أوجاقات الغرب كانوا يتبعون المذهب المالكي.

ومما يتعلق بمذهبية المحاكم العثمانية نجد ان بعض العلماء تحولوا من مذهبهم إلى المذهب الحنفي وربما تقربا للسلطة الحاكمة وطمعا في الحصول على إحدى الوظائف الدينية يذكر منهم محب الدين الحموي العلواني (ت 13 شوال 1010هـ/ 1601م) الذي كان شافعيا ثم تحنف وولى قضاء الفوة

بمصر وقضاء حمص وحصن الأكراد ومعرة النعمان ومعرة نسرين وكلس واعزاز وذلك قبل أن يتولى القضاء بالمحكمة الكبرى في دمشق وقضاء العسكر وقضاء الركب الشامي.

والمعروف أن سكان البلاد العربية لم يتبعوا كلهم المذاهب السنية، بل انتشرت مذاهب إسلامية أخرى في أماكن مختلفة منها، منها المذهب الجعفري الذي انتشر في العراق والإحساء ولبنان والمذهب الزيدى في اليمن والدروز في لبنان والإباضية في افريقية الشمالية، فضلاً عن الطوائف الدينية كالنصارى واليهود والتي انتشرت في العراق وبلاد الشام ومصر وشمال افريقية، وعلى الرغم من مراجعة أبناء هذه المذاهب أو الطوائف الدينية المحاكم العثمانية، إلا أن مرجعهم القضائي وبخاصة في ما يتعلق بالأحوال الشخصية ظل خارجاً عن نطاق هذه المحاكم. وما ذكره السيد محسن الأمين في هذا الصدد من الممكن أن ينطبق على الأجزاء الأخرى من البلاد العربية وبخاصة في العراق الذي كان ولازال يضم اكبر طائفة شيعية/جعفرية في البلاد العربية، ففي جبل عامل بلبنان مثلا كان مرجع القضاء والفتوى الحقيقي هم العلماء المجتهدون العدول سواء في ذلك زمن قضاة الشيعة والمفتين الرسميين في العهد الإقطاعي وفي زمن امتياز لبنان القديم وفي عهد قضاة الأتراك الأحناف وفي عهد الاحتلال الفرنسي، فمجتمع المفتين المعينين من قبل الحكام ليس لهم من القضاء والفتوى إلا الاسم، إذ لم يكونوا مجتهدين عدولا، لأن الشيعة الإمامية الجعفرية تعتقد أن منصبى الفتوى والقضاء مختصان بالفقهاء المجتهدين الثقاة والعدول القادرين على استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة الأربعة: "الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل".

وكان بمقدور أي فرد من الرعايا غير المسلمين من أبناء الطائفتين المسيحية واليهودية اللجوء إلى أي محكمة شرعية لإقامة الدعوى فيها، إذ كانوا يراجعون مجالس الشرع / المحاكم الشرعية العثمانية ويعرضون قضاياهم لديها، وقد أشارت إلى ذلك سجلات المحاكم الشرعية المختلفة، وكان القاضي يلجأ أحيانا إلى رؤساء هذه الطوائف للاستشارة في شؤون أتباعهم الخاصة، إلا أن المؤسسات والمعابد الدينية لهذه الطوائف ظلت المراجع القضائية لأبنائها في المسائل المتعلقة بأحوالهم الشخصية.

وفضلاً عن هذا فقد شهدت بعض الولايات العربية محاكم خاصة بالطوائف غير الإسلامية: ففي الجزائر مثلا كان للنصارى محاكمهم الخاصة بهم ولا يعودون في أحكامهم إلى القوانين المعمول بها في البلاد إلا إذا كان الأمر يتعلق بالمنازعات بينهم وبين المسلمين. كما كان أحبار اليهود ومقدموهم يتولون أمر القضاء بينهم وذلك في محاكم الأحبار.

كذلك كان لسكان القرى والجماعات المهنية وغيرهم هيئات تحكيم خاصة بهم، ويفصل بين نزاعاتهم الداخلية شيخ القرية أو العشيرة أو رئيس الجماعة، وعند احتياجهم إلى فتوى أو رأي كانوا يفضلون الرجوع إلى العلماء والمفتين من أبناء بلدهم. وكان يترتب على مرتكبي المخالفات الأخلاقية أو التي تتعارض مع العرف الاجتماعي العقاب الآني وبالموت العاجل في أكثر الأحيان دون تدخل من أي سلطة قضائية أو تنفيذية وبخاصة بين الجماعات المحافظة على التقاليد البدوية، وكان من الشائع في مصر مثلا أن يمارس المشايخ مهام القضاء والإفتاء في مناطقهم، ويبدو أن الحرفيين والقرويين كانوا يفضلون حسم قضاياهم بهذا الشكل على تدخل المحاكم الرسمية في أمورهم.

ثانياً: العاملون في السلك القضائي العثماني:

1. القاضي:

استخدام مصطلحا القاضي والحاكم أو حاكم الشرع على حد سواء في العهد العثماني للدلالة على الشخص الذي يتولى رئاسة الهيئة القضائية في الدولة العثمانية، واستخدام مصطلح ملا (مولى) أو منلا و(جمعه موالى)، للدلالة على كبار العلماء والقضاة الحائزين على مرتبة "المولوية" التي تعد أرفع مرتبة علمية وقضائية في الدولة العثمانية. ولكن شاع استعمال مصطلح "القاضي" ليشمل الموالي أيضاً ويحتل القاضي مكانة مهمة في الإدارة العثمانية ويشترط في تعيينه أن يكون متخرجاً من المراتب العليا للمدرسة العثمانية التقليدية. وكان القضاة يدخلون ضمن طبقة العلماء الذين يتمتعون بامتيازات في الدولة العثمانية، فلا تتجاوز أكبر عقوبة يتعرضون لها العزل والنفي، ومن النادر أن يطبق عليهم حكم الإعدام.

كان يتم تأهيل القضاة في المدارس العثمانية التقليدية التي بدئ بإقامتها مع تأسيس الدولة. وقد اعتمدت هذه المدارس اللغة العربية أساسا للتدريس فيها في كل أنحاء الدولة. ومن النادر أن نجد قاضيا عثمانيا لا يجيد اللغة العربية، وخير دليل على ذلك ما نجده في سجلات المحاكم الشرعية التي دونت باللغة العربية حتى في حالة كون القاضي تركياً. والطالب الذي يتخرج من المدرسة كان يتم تسجيل اسمه في دفتر خاص يسمى "دفتر المطلب" أو "دفتر الطريق" تحت اسم "ملازم" وفق نظام الملازمة الذي وضعه أبو السعود أفندي شيخ الإسلام في عهد سليمان القانوني، إذ كان المتخرج يقوم بملازمة احد العلماء ليتدرب على يديه تدريباً عملياً إلى أن يجرى تعيينه في إحدى وظائف التدريس أو القضاء. وكان للملازمين ثلاثة خيارات يختارون إحداها وهي: التدريس أو القضاء أو الإدارة.

وكان جميع المنخرطين في هذه المدارس ينتسبون إلى المذهب الحنفي، أما أتباع المذاهب الأخرى من القضاة والمفتين فلم يكونوا معنيين بالانخراط في السلك القضائي العثماني. كما أن معظم القضاة الأحناف في البلاد العربية وبخاصة من تولوا النيابات نشئوا بالطرق التقليدية في المدن العربية على يد العلماء المحليين. وقد تقدم مؤرخو التراجم كالغزي والمحبي والمرادي والبيطار (ومعظمهم ولد ونشأ في المدن العربية) بمعلومات مستفيضة عن العلماء الذين تولوا القضاء أو الإفتاء وكيفية نشأتهم. إن بعض العلماء المحليين نشئوا في المدن العربية ثم ارتحلوا إلى استانبول حيث انتسبوا إلى سلك القضاء ولازموا مواليها ثم تولوا القضاء أو الإفتاء في أنحاء مختلفة من الدولة العثمانية ومنها البلاد العربية، يذكر منهم على سبيل المثال: أبو بكر بن بهرام 496هـ/1102م، أحمد البكري 511هـ/1117م، وأحمد الكواكبي الحلبي 1124هـ/1712م.

وكان القاضي ينتسب إلى المؤسسة العلمية (الدينية)، والدائرة التي تتابع الأمور الخاصة به كالتعيين والعزل والنقل هي مقام قاضي العسكر في مركز الدولة، ولكن كان يتم إقرار تعيين القاضي في الديوان الهمايوني ثم يصدر أمر تعيينه من قبل قاضي العسكر بعد عرضه على السلطان، ويثبت في هذا الأمر مدة وظيفة المرشح وأجرته. واستمر هذا الوضع حتى عهد محمد الفاتح عندما أصبحت اجتماعات الديوان الهمايوني تعقد برئاسة الوزير الأعظم فبدئ بتعيين القاضي من قبل الوزير الأعظم بعد عرضه قاضي العسكر، ولكن بعد أن برز شيخ

الإسلام أكبر مسؤول في المؤسسة الدينية وحل محل قاضي العسكر 982هـ/ 1574 م. أنيط أمر ترشيح القاضي به، غير أن مصادقة السلطان ظلت نافذة المفعول، ولهذا لم يكن بمقدور الولاة تعيين أو عزل القاضي باعتبار أن القاضي يقوم بمهامه كوكيل للسلطان، وكان القضاة الحائزون على مرتبة المولوية يتم تعيينهم في مراكز الولايات والألوية المهمة.

وكانت المؤسسة القضائية العثمانية في الولايات المختلفة مرتبطة بشكل مباشر بمركز الدولة، وقد غطت نشاطات هذه المؤسسة كل بقاع الدولة، وكان القضاة يتبعون قاضي العسكر في الأمور الذاتية، ولم يتبعوا الإداريين المحليين، ولهذا كانوا مستقلين في مناطق قضائهم عن ممثلي السلطة التنفيذية الولاة وأمراء السناجق، وكان هناك توازن حساس بين البكر بكلي وبين قاضي الايالة ومفتيها وعلمائها، إذ أن كل واحد من هؤلاء يتمتع بصلاحية مخاطبة الديوان الهمايوني، الأمر الذي أثر في قيام البكلر بكلي بالتصرف بشكل متوازن. وهناك حالات كثيرة تعرض فيها البكلربكيون إلى العزل أو العقوبة أو مصادرة أموالهم بناء على الشكاوى المشتركة لقضاة المنطقة، وينسحب هذا الأمر على أمراء السناجق أيضاً، ولهذا لم يفسح المجال للغدارين التدخل في شؤون القضاء أو تنفيذ مهمتهم، غير أن هذا الأمر لم يكن يسير دائماً وفق هذا السياق، إذ حدث صراع مكشوف أو مخفي بين السلطتين القضائية والتنفيذية استمر سنين طويلة، و كان أهل العرف يحاولون الضغط على القضاة لاستصدار الحكم الذي يرغبونه، أما القضاة فكانوا يسعون إلى التصدي لهم بكل ما أوتوا من قوة، ولهذا نجدهم أحيانا يبعثون بإعلامات إلى الديوان الهمايوني يشكون فيها تدخل أمير السنجق أو الصوباشي في شؤونهم ويطالبون بمنعهم.

ولم يكن للقضاة في بداية عهد الدولة العثمانية رواتب معينة، بل كانوا يغطون تكاليف معيشتهم مما كانوا يحصلون عليه من رسوم الدعاوى التي ينظرون فيها، إلا أن هذه الأجور كانت قليلة بحيث لا تغطى متطلبات معيشتهم، وقد أدركت الدولة العثمانية ذلك، وربما أوجست خيفة من أن بعض القضاة قد تؤدى بهم الحاجة المادية إلى مد أيديهم إلى الرشوة.

ولهذا أمر السلطان يلدرم (بايزيد) في سنة 796هـ/ 1394م بتخصيص أجرة لهم لقاء الأعمال التي يقومون بها تحت اسم أجرة صكوك (الصكوك هي الوثائق الرسمية من قبل المحاكم الشرعية)، كما سمح لهم أن يتقاضوا نسبة عشرين آقجة عن كل ألف آقجة في تقسيم الميراث تحت اسم "رسم القسمة".

وفي أواخر القرن العاشر والحادي عشر هجري/ السادس عشر والقرن السابع عشر ميلادي سمح لهم اخذ 15 بالألف من تقسيم الإرث، ومن رسم النكاح عشرين آقجة من البكر وعشرة من الأرملة، واستيفاء عشرين آقجة رسم كتابة وخمسين آقجة عن عتق رقبة وثماني آقجات من قيد السجل وست آقجات من المراسلات الشرعية، وعندما أعد السلطان محمد الفاتح قانوناً وضع فيه مواداً تتعلق بالقضاة حدد بموجبها مرتبات كبار القضاة (الموالى) بخمسمائة آقجة يومياً.

وفي الجزائر كان القاضي يتقاضي موزونة واحدة (نوع من الدراهم) كرسم عن كل عقد يسجله ويختمه بختمه، ويرتفع هذا الرسم إذا كان العقد يتعلق ببيع عقار لأنه يستدعى نوعا من التحري عن صحة الملكية (بالغ بعض الباحثين في تقدير ما يحصل عليه القاضي من أجور).

وخصصت فيما بعد رواتب للقضاة في الدولة العثمانية, وإن كانت أحياناً على شكل أجور يومية. إلا

أن هذه الرواتب أصبحت تخضع لسلم معين وفق المراتب التي كانوا عليها وتراوحت أجور قضاة السناجق والايالات بين 300-500 آقجة يومياً.

ورغم تخصيص المرتبات للقضاة اعتادت الدولة العثمانية أن تعين للقاضي مقاطعة تدر خراجاً له بدلا من المرتب، ويقوم القاضي بتأجير هذه المقاطعة لأحد الأشخاص في مقابل مقدار محدد من المال، كما كان يخصص للقاضي مقدار مناسب من الجراية (التعيينات / الحبوب والمواد الغذائية الأخرى) والعليق.

في بداية عهد الدولة العثمانية لم تكن مدة تولى القاضي محددة، غير أن بعض الفقهاء رأوا فيما بعد بعض المحاذير في أن يعمل القاضي في مكان واحد مدة طويلة، لأن ذلك قد يؤثر عليه سلباً من الناحية العملية، كما يحول دون حياده المطلوب في إصدار الأحكام. ولهذا انخفضت مدة تولى القاضي إلى عشرين شهراً. أما في الأقضية الكبيرة (المولويات) فقد أصبحت مدة تولى الموالى اعتباراً من سنة 1001هـ/ 1592م ثلاث سنوات ثم سنتين وخفضت بعد القرن الحادي عشر هجري/ السابع عشر ميلادي إلى سنة واحدة، وكان على القاضي المعزول التقيد بأصول "نظام الملازمة" فيذهب إلى استانبول حيث يحضر ديوان قاضي العسكر، فتتاح له فرصة الاتصال بزملائه, وتبادل الآراء والأفكار المتعلقة بأعمالهم، إلى أن يتم تعيينه مرة أخرى.

وتعرضت سياسة الدولة في تقليص مدة تولى القاضي إلى انتقادات, والقضاة لم يمنعوا أنفسهم من الانحياز لإحدى جهتي الدعوى، كما اتجه بعضهم إلى إساءة استعمال وظيفتهم بسبب الخوف من البطالة، ولم ينصرفوا في فترة عزلهم إلى الدراسة.

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية كانت تقوم بتعيين القضاة في المدن المختلفة وبشكل مباشر من مركز الدولة، إلا أن هذا الإجراء لم يكن بشكل قاعدة ثابتة إذ إن هناك من تولى هذا المنصب ممن ينتمون إلى اسر محلية. وينبغي ألا يغفل هنا أن الولايات التي تمركزت فيها أعداد كبيرة من الجيش الانكشاري ولا سيِّما الولايات التي لم يطبق فيها نظام التيمار كاوجاقات الغرب (طرابلس الغرب وتونس والجزائر) ومصر كانت الدولة تضطر إلى إرسال قضاة يجيدون اللغة التركية / العثمانية إليها وذلك للنظر في المسائل المتعلقة بهؤلاء الجنود، وخير مثال على ذلك ما قام به الوزير سنان باشا في تونس (981هـ/1573م): فبعد أن قضى على دولة بني حفص شرع في تنظيم الإدارة في تونس وعيَّن قاضياً للعسكر اسمه حسين أفندي. إلا أن الولايات الأخرى وبخاصة تلك الواقعة في بلاد الشام والعراق لم تخضع خضوعاً كليا لهذه القاعدة، ولهذا نجد أن فيها قضاة ينتمون إلى أسر محلية عينتهم الدولة لتولى القضاء في المحاكم المختلفة، يدل على ذلك أسماء الذين تولوا القضاء في سجلات المحاكم الشرعية المختلفة، وكذلك ما ورد في كتب التراجم من إشارات بهذا الخصوص.

غير أن الدولة كانت تمنع قيام أي من علماء المذاهب بممارسة القضاء دون تعيينه من قبلها، ففي أحد الأحكام السلطانية الموجهة إلى قاضي لواء حرير ودوين بولاية شهرزور بالعراق في 26 ربيع الأول سنة (972 هـ / 1 نوفمبر 1564م) ورد أن ملالى (فقهاء) الشافعية يمارسون القضاء باللواء دون أن يعينوا فيه، وهم يقومون بإجراءات النكاح والزواج رغم أن هذه المهمة أسندت إلى قاضي اللواء بأمر سلطاني، وأن بعض الفقهاء ينظرون في الدعاوي ويتصرفون بموارد القضاء ونصب بعضهم نفسه مفتيا أو نائبا بلا حكم، وينظرون في الدعاوى خلافا لائمة الحنفية ويتلاعبون بسجلات المحاكم، فصدر الأمر إلى

بكلر بكى شهرزور للتصدى لهم والحيلولة دون قيام من لم يتم تعيينه بأمر سلطانى بأمور القضاء.

غير أن تعيين قاضي الولاية والذي يسمى أحيانا قاضي القضاة كان مقتصرا على المتلازمين في مركز الدولة، ولم تذهب الدولة إلى تعيينه من القضاة المحليين، ولهذا ذكر المرادي عن أحمد البكري الدمشقي الحنفي ت 1117 هـ/ 1705م الذي عين سنة 1104 هـ/1693م قاضي القضاة في دمشق الشام بأنه "لم يتفق ذلك لغيره".

وذكر بعض الباحثين أن تعيين القضاة من بين أبناء المنطقة أصبح بصورة دائمة في القرن الثاني عشر هجري/ الثامن عشر ميلادي، ويؤكد هذا الكلام ما نجده في الموصل إذ أن كل قضاة الموصل أثناء حكم الأسرة الجليلية 1139-1250هـ/ 1726-1834م كانوا من بين أبناء الولاية ذاتها، بل انحصرت في بعض الأسر الموصلية مثل آل العمري وآل الفخري وآل الغلامي، كما تولى بعض علماء الموصل مناصب القضاء في بغداد والبصرة والرقة.

وفي دمشق تصدر للتدريس والإفتاء والقضاء عدد من العلماء الذين ينتسبون إلى أسرة البكري الدمشقي، وقد ترجم المحبي في خلاصة الأثر والمرادي في سلك الدرر لطائفة منهم، وفي حلب اشتهرت أسرة البيلوني وعمل العديد من أفرادها في مجال القضاء والتدريس، كما اشتهرت أسرة العباسي في مجال القضاء بالمحكمة الشافعية.

وتولى العلماء المحليون القضاء في الجزائر وكان يتم تعيينهم في بداية الأمر من قبل العثمانيين ولكن بعد أن برز الدايات كقوة حاكمة فيها، فأصبح القضاة من المذهبين الحنفي والمالكي يعينون من قبلهم، واشترط على القضاة عند تعيينهم أن يكونوا من المبرزين في أمور الشرع ومشهودا لهم بالتقى والاستقامة والصلاح والورع والأخلاق الفاضلة، غير أن هذا الأمر لم يمنع بعض ضعاف النفوس من الوصول أحيانا إلى منصب القضاء. وذكر المؤرخ الجزائري عبد الكريم الفكون مجموعة من أعلام القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى تصدروا جميعاً للتدريس والفتيا والقضاء. واشتهرت في قسنطينة أسرة الفكون في هذا القرن وتولى العديد من أفرادها الإفتاء والقضاء. وأول من تولى وظيفة القضاء في الجزائر في العهد العثماني كان منهم وهو قاسم الفكون تولاها سنة 948هـ/ 1541م. كما اشتهرت أُسَر ابن باديس وابن نعمون وابن حسن الغربي بتولي أبنائها المناصب الشرعية ومنها القضاء والإفتاء. وكانت أسرة العنابي تتمتع بمكانة ومنزلة علمية رفيعة في الجزائر وذات حظوة لدى دايات الجزائر منذ أوائل القرن(12 هـ/ 18 م). وقد تولى قسم من أفرادها وظيفة القضاء والإفتاء الحنفي.

وفي تونس تولى القضاء قضاة علماء من أبناء العسكر، فقد ذكر ابن أبى الضياف أن تعيين قضاة العسكر من استانبول بانتخاب من شيخ الإسلام أدى إلى حصول "العسف من هؤلاء القضاة في اقتضاء مغارم رتبوها على تنفيذ أحكام الشريعة وقسمة التركات بين الورثة وغير ذلك مع القصور في العلم، لان العلماء بأرض الروم لا تقتضى رفعتهم وثروتهم التغرب في البلدان الشاسعة لإقامة خطة القضاء بين طائفة من العسكر مع نزر الدخل، فكان أكثر من يأتي من القضاء أشبة بالجندي من العالم. وحصل لهم بذلك القصور نقص في أعين العامة، فطلب (الباي حسين بن علي 1117-1148هـ/ 1705 – 1735م). من الدولة العلية أن يكون قاضي العسكر من علماء أبناء العسكر في الحاضر وأجيب لمطلبه ولذلك سمى "الأفندي" اعتباراً للتسمية الأولى"، وقد تولى عدد من العلماء المنتسبين إلى أسرة الرصاع القضاء والإفتاء في تونس، منهم القاضي أبو

العباس أحمد الرصاع (ت.1119هـ/ 1707م) والفقيه الشيخ المفتى أبو الحسن على الرصاع (ت.1133هـ/ 1720م).

وفي طرابلس الغرب عين أول قاضٍ طرابلسي في عهد الأسرة القرمانلية وذلك في سنة 1182هـ/ 1768 حيث عين على القرمانلي، حسن بن الحاج سليمان التوغار قاضيا وان كان من أصل تركي وحنفي المذهب، وإذا صحت هذه الرواية فان قاضي الولاية ظل يعين من قبل الدولة حتى تلك السنة.

وفي ولاية الحبشة عين أول قاضٍ سنة 963هـ/ 1555م وهو عبد الوهاب أفندي، ويرى الباحث التركي جنكيز أورخونلي بأنه ربما كان مصرياً واختياره يعود على الأغلب إلى معرفته تلك الأرجاء وأهلها معرفة جيدة، وذكر أن القضاة فيها اعتادوا الإقامة في ميناء سواكن، على الرغم من انتقال مركز الأيالة نحو الجنوب.

2. النائب:

النائب يعنى الوكيل، وكان يقوم بأداء المهام التي يؤديها القاضي في المحاكم الشرعية نيابة عنه، وكان عدد النواب متوقفا على عدد المحاكم الشرعية لتلك النواحي باسم القاضي، أما نائب القاضي فكان يلازم القاضي وينوب عنه عند الاقتضاء أو يرسل من قبل القاضي إلى القرى للنظر في المعاملات الشرعية أو يحل محله في حالة عزل القاضي ولو بشكل مؤقت، وكان نواب القضاة يتولون في الوقت نفسه نيابة الباب حيث كانوا ينظرون في الدعاوى عندما تكثر أعمال القضاة (الموالى)، أما النواب المتجولون فكان يعهد إليهم تفتيش الأصناف (أصحاب الحرف والمحلات التجارية أو غيرها).

وفي الوقت الذي أصبح كبار القضاة (الموالى) لا يذهبون إلى أماكن عملهم في الايالات التي يعينون فيها قاموا بإرسال وكلاء / نواب إليها وتقاسم الموارد فيما بينهم، الأمر الذي يدل على تولى هؤلاء النواب بطريقة الالتزام.

وكانت الدولة العثمانية تمنح شيخ الإسلام وقاضي العسكر والموالى عند عزلهم حاصلات "موارد" أحد الأقضية لتغطية معيشتهم وذلك تحت اسم آرپالق، وفي معظم الحالات كان هؤلاء لا يذهبون إلى أماكن عملهم بل يرسلون إليها نوابا يمثلونهم في تلك الأقضية وأطلق عليهم اسم نواب الآرپالق.

وكان النواب، بشكل عام، يتمتعون بصلاحيات كاملة عند قيامهم بالمهام باسم القضاة، ولكن فرض على النواب الشافعية والمالكية والحنبلية ألا ينظروا في القضايا المعقدة والتي تتميز بإشكالية إلا بمشاورة قاضي المركز الحنفي. والنواب الذين لم يحوزوا على لقب قاضي كانوا يتبعون قاضي الايالة (قاضي القضاة) أو قاضي السنجق وليس قاضي العسكر. ويتم تعيين النائب باقتراح القاضي وبمصادقة قاضي العسكر، ويرسل النائب إلى القضاء لسنة واحدة أو لسنتين والمناطق التي يترأسونها تسمى نيابة وقد تحولت فيما بعد إلى أقضية.

وكان قاضي القضاة الحنفي ينظر في المسائل التي تعرض عليه في المحكمة، أما نوابه فيتوزعون على المحاكم المختلفة. وكان النائب الذي ينوب عن القاضي في المحكمة يشير في ديباجه الحكم الذي يصدره الى توليه القضاء نيابة عنه ويدونه في السجل. فالنائب بالمحكمة الصلاحية بحلب أشار إلى هذا الأمر على النحو الآتي: " لما كان بتاريخ اليوم الأول من شهر ربيع الأول من شهور سنة أحدى وأربعين وألف من الهجرة النبوية (27 أكتوبر1631م) جلس فيه فخر قضاة الإسلام عين ولاة الأنام حضرة مولانا شعبان أفندي بن حنفي نائبا بالمحكمة الصلاحية بأمر فخر الموالى الكرام صدر الأعالي

الفخام شيخ مشايخ الإسلام محرر القضايا والأحكام حجة الحق على الأنام المختص بمزيد عناية الملك العلام حضرة القاضي الأكمل والحاكم الأعدل مولانا وسيدنا عبد العزيز أفندي الشهير نسبه الكريم بعشاقي زاده القاضي يومئذ بمدينة حلب.... ".

وكان نواب القضاة في البلاد العربية يتم تعيينهم في أغلب الأحيان من العلماء المحليين: ففي دمشق مثلا شغل العلماء البارزون محليا والذين ينتسبون إلى الأسر الدمشقية منصب النيابة في محاكم دمشق. ومن هذه الأسر: أسرة الخلوصي، الوفائي، المالكي، الكيلاني، العمري، البرقاوي، القاري، السمان، العجلاني، الغزي، الصديقي، البكري، حمزة، السرميني، حسيب العطار وغيرها. كما شغل منصب نائب القاضي أبناء من آل كرامة في طرابلس الشام ومن آل جابري وقدسي والكواكبي وطرابلسي وطه زاده في حلب.

3. المفتي:

ومن الشخصيات البارزة في النظام القضائي العثماني المفتي، وهو الذي يفتي في المسائل الشرعية والقانونية العامة والخاصة وفق الأحكام الشرعية. والقرار الذي يتخذه في هذا الصدد يسمى فتوى كما أطلق على المفتي اسم شيخ الإسلام أيضاً. وكان بمثابة مستشار للقاضي الذي كان يرجع إليه في المسائل الفقهية ويستشيره في أي إشكال قانوني.

والمعروف أن السلطان سليماً الأول بعد أن دانت له بلاد الشام قام بتنظيم أمورها، فخص إفتاء كل مذهب برجل واحد والقضاء كذلك. وكما ذكر المرادي أن الملوك والسلاطين قبل السلطان سليم " كانوا يطلقون أمر الفتيا للعلماء، فعلماء كل مذهب يفتون متى سئلوا واستفتوا ويكتبون على الأسئلة ويقع الخلاف دائماً بينهم، ولم يزل هذا الأمر على هذا المنوال في دمشق حتى دخلها وملكها السلطان سليم... فنظم أمورها... وأجرى بمقتضى الشرع الطاهر أحكامها، وجرى بعده خلفاؤه الملوك من آل عثمان الكرام على هذا المنوال من تخصيص فتوى كل مذهب برجل واحد من علماء المذهب، وخصص لكل مذهب مفتيا يفتى بمقتضى مذهبه، ومنع غيره من الكتابة على الأسئلة وكذلك القضاء... ".

وكان المفتون الذين تم تعيينهم في دمشق وبالتالي في معظم مدن الشام من مذاهب السنة الرئيسية (الشافعي، الحنبلي، الحنفي). أما المذهب المالكي فكان أتباعه قلة ومعظمهم من أبناء المغرب العربي الذين وفدوا إلى دمشق أو بلاد الشام. وذكر أنه لم يتم تعيين مفتٍ للمالكية في دمشق حتى سنة (1264هـ/ 1848م). إلا أن الرحالة العثماني أوليا جلبي ذكر أن مدن حلب والشام وطرابلس الشام وحماة وحمص وغزة وصفد التي زارها في سنتي (1058هـ/1648م) و(1081هـ/1670م) كان فيها شيوخ الإسلام، ويقصد بهم المفتين، من المذاهب الأربعة.

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية كانت تعين القضاة الأحناف في الأقضية الكبيرة ومعظمهم من مركز الدولة إلا أنها لجأت إلى تعيين معظم المفتين من العلماء المحليين، وظهرت بمرور الزمن أسر محلية تولى العديد من أفرادها مهمة الإفتاء في المدن المختلفة إذ نعرف أن أسرتي العمادي والمرادي تنافستا على منصب الإفتاء الحنفي وهما من الأسر الشريفة في دمشق، فطبقاً لما أورده المرادي فقد تولى الإفتاء أربعة من كل واحدة من الأسرتين كما تولى واحد من كل من أسر العجلاني والمنيني والمحاسني فضلا عن الصديقي "البكري"، الحصني والكردي. وكان المفتون الشافعيّون في دمشق في هذه الفترة من آل الغزي. أما المفتون الحنابلة فكانوا من آل البعلي والسيوطي والسيوفي والجراعي والشطي.

وفي حلب تولى آل الكواكبي والصوفيون منصب الإفتاء فترة طويلة. كما تولت أسرتا العرضي والشراباتي الإفتاء على المذهب الشافعي وأسرة ابن الحنبلي الإفتاء على المذهب الحنبلي، وفي طرابلس الشام احتفظ آل كرامة بمنصب الإفتاء فترة طويلة وشاركتهم فيه أسر الأدهمي والمغربي والسنيني والبركة والمرجي والميقاتي والزيني والخطيب وغيرها، كما أن آل السيرى احتفظوا بمنصب الإفتاء الشافعى لفترة طويلة. وتتردد أسماء من أسرة الأتاسي بحمص والعلمي بالقدس بين من احتفظ أصحابها بمنصب الإفتاء في القرن الثامن عشر .

وفي مدينة الموصل كان هناك مفتيان أحدهما لاتباع المذهب الحنفي والآخر لاتباع المذهب الشافعي. وكما هي الحال في بلاد الشام فقد تولت أسر موصلية متنفذة من الناحية الدينية منصب الإفتاء، ولم يخرج منصب المفتى الحنفي من حوزة ثلاث أسر موصلية: آل العمري وآل ياسين وآل الفخري الأعرجي، كذلك توارث أبناء من أسرة آل الغلامي منصب مفتى الشافعية جيلا عقب جيل، وشغل عدد من علماء الموصل منصب الإفتاء خارج الموصل منهم على المفتى بن مراد العمري 1060 - 1147 هـ/1650-1734م الذي تولى الإفتاء في بغداد حوالي سنتين.

وفي مدينة الجزائر كان هناك مفتيان، احدهما للمذهب الحنفي والآخر للمذهب المالكي. غير أنه لم يكن للخوارج (الإباضية) مفتٍ. وكان المفتى الحنفي يتم تعيينه من قبل السلطان العثماني ويعرف في الوثائق الرسمية بشيخ الإسلام ويعد الشخصية الأولى في البلاد. أما المفتى المالكي فكان يعين من قبل الداي.

كما كان في تونس مفتيان أحدهما حنفي يعين من قبل الدولة وهو رئيس الفتوى والآخر مالكي. وكانا يحظيان بأهمية ما يحظى به القضاة ويقدم اسماهما على اسمي القاضيين في المراسلات. ويبدو أن الدولة العثمانية تخلت عن تعيين المفتى الحنفي في تونس فيما بعد وبخاصة بعد أن تقوى نفوذ الدايات وتركت ذلك لهم.

4. العاملون تحت إمرة القاضي:

ومن الموظفين المرتبطين بالقاضي القسامون وينحصر عملهم بتحديد تركات المتوفي من المسلمين وغير المسلمين وتوزيعها بين ورثتهم. وشهدت الدولة العثمانية نوعين من القسامين في تشكيلاتها القضائية أحدهما: قسامو العسكر والآخر القسامون في المحاكم الشرعية. وكان قسامو العسكر يتولون مهمة تقسيم تركة المتوفين من المنتسبين إلى الصنف العسكري وكل من له صلة بالحكم سواء كان إداريا أو اقتصاديا بين الورثة ويتم تعيينهم في كل قضاء أو في مجموعة من الأقضية. أما القسامون في المحاكم الشرعية فكانوا يقومون بقسمة تركات الرعايا غير العسكريين من المسلمين وغير المسلمين كالنصارى واليهود على حد سواء. وقد استمرت وظيفة القسامين إلى عهد التنظيمات عندما ألغيت بنوعيها وأُنيطت صلاحيتهما بالقضاة المحليين في الولايات والألوية.

ومن العاملين تحت إمرة القاضي الكاتب أو الكتاب الذين يقومون بتدوين المسائل التي تعرض على القاضي أو النائب في السجلات وتنظيم الوثائق. كما كان المحضرون يأتمرون بأمر القاضي ووظيفتهم جلب الأشخاص المطلوبين للعدالة إلى المحكمة جبراً عند الضرورة.

كما كان يعمل تحت إمرة القاضي أو النائب تراجمة ومقيدون ومسودون وبوابون. وكان يتوجب على التراجمة أن يتقنوا اللغتين العربية والعثمانية. وكان القاضي يعين أمناء له في المراكز المهمة وذلك لمراقبة ونظارة الكثير من الأمور المالية.

وكانت الحسبة تدخل ضمن مهام القاضي ويقوم القاضي بتعيين القائم بأعمال الحسبة الذي كان يسمى آغا الاحتساب أي المحتسب. وكان عمل الاحتساب / الحسبة يتم بيعه إلى طالبه بطريقة الالتزام وذلك لتأمين وارده.

وفضلاً عن كل ذلك كان القاضي يستعين في الشؤون القضائية والتشريعية بالرؤساء الروحيين للطوائف الدينية وذلك للنظر في الأمور التي تتطلب استشارتهم.

ومثلما توجهت الدولة إلى تعيين العاملين تحت إمرة القاضي من الأسر المحلية عملت مع نواب القضاة، بل اشتهرت بعض الأسر في هذا المجال وأصبح أبناؤها يتوارث بعضهم بعضا في العمل بالمحاكم.

يعاون القضاة في الأعمال القضائية شهود الحال الذين يشكلون نوعا من هيئة التحكيم ويشاركون القاضي في المحاكمة داخل المحكمة بصفة شاهدين. كما يقومون بمهمة رقابية ويُعرف هؤلاء الشهود أيضاً باسم شهود العدول أو عدول المسلمين وكان يجرى اختيارهم من كبار أهالي المنطقة المشهود لهم بصدقهم وأمانتهم. ولم يكن عددهم ثابتاً بل كان يتراوح بين خمسة شهود إلى ثلاثين.

وكانوا يتابعون قرارات القاضي من حيث انسجامها مع القوانين أو عدمه وذلك لان القضاة أحياناً كانوا يجهلون العادات والتقاليد المحلية ولهذا كانوا يقومون بالتشاور مع هؤلاء الشهود. ويتم تسجيل أسماء هؤلاء في سجلات المحكمة في أسفل القرارات. وكان يجرى تغيير الشهود تبعاً لطبيعة ظروف القضية وعندما يكون الجنود الانكشاريون طرفاً فيها كان يحضر واحد أو اثنان منهم بين شهود الحال.

وذكر أن باي تونس علي باشا بن محمد بن علي (1148هـ/ 1735م - 1169هـ/1756م) كان لا يولي شاهداً إلا بعد التثبت من عدالته ويمتحنه بعد ذلك بنفسه أو بواسطة بعض كتابه، ليعرف مقدار ما عنده من العلم، ويقول: " إني لا أفكر في ولاية قاض كما أفكر في ولاية شاهد ".

5.مهام وصلاحيات القاضي والنائب:

تجاوزت مهام القضاة إلى أمور مختلفة لم يتم تعيينها أو تحديدها بشكل عام. فقد كان القضاة يبتون في جميع المعاملات الشرعية والقانونية كالنظر بالأمور المتعلقة بالنكاح وتقسيم الإرث والمحافظة على أموال اليتامى والغائبين وتعيين الأوصياء وعزلهم والنظر في رعاية أحكام الوصايا والأوقاف والدعاوى المتعلقة بالجرم والجناية. كما كان القضاة ينظرون، وبأمر من الحكومة، في الخلاف الناشئ بين أهل البلد والصنف العسكري، ويبلغون الحكم الذي يتخذونه إلى الحكومة وينفذون الحكم وفق القرار الذي تتخذه الحكومة.

كما كان القضاة يقومون بالأعمال التي يقوم بها الكتاب العدول اليوم مثل تنظيم الوصايا وتنفيذها وتنظيم كل أنواع السندات والعقود وتسجيلها. كما كانوا مكلفين بإجراء القوانين العرفية وتطبيقها كالأعمال العائدة لمالية الدولة وتنظيم التعهدات الموجودة بين الأشخاص والحكومة وتنظيم الأمور المتعلقة بالالتزام ونظارتها وتثبيت الضرائب وتحديد المكلفين والنظر في تطبيق القوانين المتعلقة بها.

وفضلاً عن ذلك كان القاضي يضطلع بوظائف مهمة في المجال الإداري وبخاصة في النواحي الواقعة خارج مراكز الألوية، فكان يتولى إدارة المنطقة التي يوجد فيها ويعد الآمر أي الرئيس الإداري للناحية التي تسمى عادة " قضاء". ولذا عُدَّ

القضاء الوحدة الثالثة في التقسيمات الإدارية بعد الايالة والسنجق.

ويختلف قضاة الأقضية / النواحي عن قضاة السناجق والايالات في أنهم كانوا يقومون بكافة الأمور الإدارية والقضائية والبلدية والأمنية وغيرها في القضاء أي في الوحدة الادارية التي يجرى تعيينهم فيها. أما قضاة السناجق والايالات فقد كانوا يعملون في الوحدة الإدارية المعينين فيها بالتعاون مع أمراء السناجق أو البكلر بكيين الذين يتولون رئاسة الإدارة في تلك الوحدات. ولأن الكثافة السكانية في الولايات كانت خارج المدن يعرف مدى أهمية قضاة الأقضية ومكانتهم في الإدارة.

وكان القاضي يقوم بمراقبة الأسواق، والبضائع التي تباع فيها، والأسعار التي توضع لها، ويشرف على العديد من الأعمال التي تقوم بها البلديات في الوقت الحاضر، ويساعده في ذلك آغا الاحتساب أي المحتسب. كما يقوم القضاة بجمع الضرائب ولا سيّما ضرائب العوارض بما يتفق وأحكام القوانين، وإيصالها إلى المركز، وتعيين الأئمة والخطباء والوعاظ وغيرهم، واتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون التلاعب بعيار العملة، والقيام بالتفتيش على الإقطاعات التي يتصرف بها السباهية وغيرهم، وإقرار تنصيب مشايخ الحرف مثل طوائف الخبازين واللبانين والسقايين والزياتين والخياطين والقصابين....الخ.

ومن المهام التي اضطلع بها القضاة الرقابة على إدارة الأوقاف الواقعة في مناطقهم بما يتفق وشروط الواقف. وكانت الأوقاف قد انتشرت انتشارا واسعا في كل أرجاء الدولة العثمانية، وقد أوقف السلاطين وأسرهم ومنتسبو الدولة من المدنيين والعسكريين الكثير من الأملاك على المؤسسات الدينية والخيرية التي نالت رعاية الدولة واهتمامها، وأناطت بالقضاة في الولايات مسؤولية النظر في شؤونها وتعيين المتولين والنظار عليها. (وردت أحكام سلطانية كثيرة موجهة إلى القضاة في مراكز الولايات والألوية تكشف عن علاقة القضاة بالأوقاف).

وكان من مهام القضاة أيضاً القيام بالأعمال (اللوجستية) عند وقوع الحملات العسكرية مثل تأمين المؤن التي تحتاجها القوات العسكرية في منطقتهم. وإذا أضيف إلى ذلك المهام في المسائل الشرعية أمكن إدراك مدى توسع الوظائف التي تولاها القضاة العثمانيون ومدى تشعبها. (استمر هذا حتى عهد التنظيمات وانحصرت مهام القاضي بالوظائف القضائية فقط). ومع ذلك كان القضاة في مراكز السناجق والولايات لايتدخلون بالمسائل السياسية والإدارية بل يتركونها لأمراء السناجق والبكلر بكيين.

وفي أواخر القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي والنصف الأول من القرن الحادي عشر هجري/ السابع عشر ميلادي بعد أن زادت تجاوزات أهل العرف وانتهاكاتهم الكثيرة قامت الدولة بمنح القضاة وظائف مدنية مهمة فتوسعت بذلك ساحات أنشطتهم. فظلت مؤسسة القضاء مستقلة عن أهل العرف، وظل القضاة مرتبطين بمركز الدولة بشكل مباشر. وحتى في مسائل الحدود نجد أن سلطة القاضي الشرعي كانت شاملة لتحقيق الذنوب وتقرير العقوبة والنطق بها والأمر بتنفيذها. ويثبت ذلك الكم الهائل من الأحكام التي أصدرها القضاة والمسجلة في سجلات المحاكم الشرعية.

ثالثاً: المراكز القضائية والمحاكم:

نشأت المراكز القضائية في إطار سياق تاريخي بلورته الظروف الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والثقافية، ومعظم المدن التي اتخذت مراكز

للقضاء في العهد العثماني امتازت بتفوقها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في المناطق الواقعة فيها.

قسمت الدولة العثمانية الأقضية (وحدات المراكز القضائية) إلى قسمين:

1- الأقضية الكبرى المسماة مولويت (مولوية).

2- الأقضية الصغرى غير المشمولة بالمولوية.

وكان يتولى المولوية الحائزون على مرتبة الموالى ويتم تعيينهم بتوصية من شيوخ الإسلام وبواسطة الصدر الأعظم. ويتم تحديد درجاتهم بالرواتب التي يتقاضونها وكان أرفعهم درجةً يتقاضون 500 آقجة.

كان عدد المولويات في بداية عهد الدولة محدوداً، وازداد بتوسع الدولة. ففي القرن التاسع هجري/ الخامس عشر ميلادي كانت ستَّاً معظمها في الجانب الأوربي من الدولة وهي: استانبول، ادرنة، بورصة، فليبة، صوفيا وسلانيك. وفي القرنين العاشر والحادي عشر هجري/ السادس عشر والسابع عشر ميلادي أضيفت إليها أقضية الشام وحلب ومصر وبغداد وديار بكر وبودين.

ولم تكن الأقضية / المولويات كلها في درجة واحدة، ففي القرن الحادي عشر هجري/ السابع عشر ميلادي كان يتقدمها قضاء العسكر في الروملي والأناضول وأقضية استانبول وبورصة ومكة المكرمة والمدينة المنورة والشام والقدس وتتبعها أقضية اسكدار وإزمير وبغداد وديار بكر ومغنيسيا... الخ. وكان يتم ترفيع الموالى بدءا من أواسط القرن العاشر هجري/ السادس عشر ميلادي وحتى القرن السابع عشر على الوجه الآتي:

1. يعين المعزولون عن أقضية بورصة ومصر قضاة لمكة أو أدرنة أو يمنحون مخصصات بمرتبة قاضي مكة وأدرنة.

2. يعين المعزولون عن أقضية الشام وحلب ويكيشهر (ينيشهر) وسلانيك قضاة لمصر أو أدرنة أو بورصة.

3. يعين المعزولون عن أقضية المدينة المنورة والقدس قضاة للشام أو بورصة.

4. يعين المعزولون عن ديار بكر وبلغراد قضاة لفيلبة أو بغداد.

وهذا يعنى أن المعزولين كانوا يترفعون وينتظرون دورهم للتعيين في مرتبة أعلى. وبدءاً من القرن الثاني عشر هجري/ الثامن عشر ميلادي الحق بقضاء مكة، قضاء المدينة المنورة وحمل اسم "قضاء الحرمين" ليصبح أعلى مرتبة إلى جانب قضاء استانبول.

أما الأقضية الصغرى غير المشمولة بالمولوية فكان يتولاها قضاة لم يحرزوا مرتبة المولوية ومعظم المدن والبلدات العثمانية كانت مشمولة بهذا النظام.

وكان معظم مراكز الولايات العربية يعين فيها قضاة من مرتبة المولويات أي موالى. وقد اشار إلى ذلك الرحالة العثماني أوليا جلبي (ت.1093هـ/1682م) وذكر المرتبات التي حاز عليها كل واحد من القضاة، ففي القرن الثامن عشر كانت المدن العربية المشمولة بنظام المولوية هي: مكة المكرمة، المدينة المنورة، بغداد، دمشق، حلب، القدس، القاهرة، وطرابلس الشام.

أما المدن والنواحي فكان القضاة فيها دون مرتبة الموالى أو نوابا أنابوا عن الموالى أو القضاة. وكانت مراكز الولايات تنقسم إلى عدة مناطق قضائية حسب مساحتها وكثافة أهاليها، أما السناجق / الألوية التابعة لهذه الولايات فإن كل واحدة منها تشكل مركزا قضائيا واحدا، والمعروف أن كل ولاية تنقسم في النظام الإداري العثماني إلى عدة ألوية أو سناجق وكل

لواء ينقسم إلى عدة نواح، والناحية التي يتولاها قاض تسمى قضاء بوصفها تشكل وحدة قضائية وكل ناحية يتبعها عدد من القُرى المحيطة بها، وتتوسع حدودها أو تتقلص حسب الظروف الإدارية والاجتماعية للمنطقة.

وكانت المراكز القضائية في الولايات ترتبط بمركز الدولة (أي بالديوان الهمايوني) بشكل مباشر، ولهذا فإنها كانت تتمتع بشخصية مدنية بالكامل على خلاف التشكيلات العسكرية / المدنية المزدوجة والمتمثلة بالايالة والسنجق باعتبار أن القائمين عليها يمثلون الجانبين العسكري والمدني معا، أما قضاة النواحي فيرتبطون بقضاة الولايات الذين يطلق عليهم عادة اسم "قاضي القضاة". وفي مصر سمى بقاضي العسكر، وذكر حسين أفندي الروزنامجي في أجوبته عن القضاة وعما يعنيهم قاضي العسكر في مصر

"إن قاضي العسكر جعل من تحت يده محاكم بالقاهرة في الاخطاط وقرر فيهم قضاة ذوى علم وفهم، ويحكمون ويقطعون بالشريعة، ويقيدون جميع الدعاوى، وتقارير البيع والشراء "في سجل يعرضونه على القاضي شهرا شهرا".

ولم يرد ذكر لقاضي القضاة في اوجاقات الغرب، بل ورد بشكل قاضي الجزائر أو تونس أو طرابلس الغرب، وينبغي الا يعنى هذا ان القضاة في هذه الولايات لم يتمتعوا بالصلاحيات الممنوحة للقضاة بشكل عام إذ نعرف أن "القاضي الحنفي..... قاضي مدينة طرابلس" كان "متولى النظر في سائر اقطارها" ــ كما ورد في أحد أحكام سجل المحاكم الشرعية ــ فكان هو المسئول عن تعيين القضاة وعزلهم في جميع مدن الولاية.

ويبدو أن الجهاز القضائي لولاية الجزائر كان يقتصر على مركز الولاية والمدن وبعض المناطق، أما المناطق الجبلية أو النائية والممتنعة على الحاكم فكان أمر القضاء يعود فيها إلى شيوخها ومرابطيها وأهل الرأي فيها.

وشهدت مصر نظاما كان يتم بموجبه تقسيم المناصب القضائية إلى مراتب على غرار ما كان جارياً في النظام القضائي العثماني بشكل عام. وبموجب هذا النظام كان يتم ترفيع القضاة من درجة أدنى إلى أعلى ولا يعينون في محاكم الأخطاط بالقاهرة إلا بعد اجتيازهم هذه المراتب.

وأطلق على المكان الذي ينظر فيه بالدعاوى الشرعية والعرفية، ويتولى حل كافة الخلافات الحقوقية في الدولة العثمانية ــ كما هي الحال في الدول الإسلامية الأخرى ــ اسم "مجلس الشرع" أو "المحكمة" أو "المحكمة الشرعية". وكان يديره قاض واحد، ولم يكن له في بداية الأمر مبنى محدد. ومن الممكن أن يكون هذا المكان بيت القاضي أو الجامع أو المسجد أو المدرسة. ثم عمدت الدولة إلى إقامة محاكم ذات أماكن ثابتة ومبان خاصة بها وبخاصة في المدن والقصبات. وأقيمت في المدن الكبيرة عدة محاكم، وكان مجلس الشرع يحظى بأهمية دينية ولهذا كان يسمى: مجلس الشرع الشريف أو "مجلس الشرع الشريف ومحفل الحكم المنيف".

وكان المجلس أو المحكمة يقع في "مركز القضاء" الذي ينضوي تحت إدارة القاضي والقرى المحيطة به. وكانت كل منطقة تشكل قضاء يقع تحت إدارة قاض واحد، ولهذا كانت المدن الصغيرة تعد قضاء واحد. أما المدن الكبيرة فتنقسم إلى عدة مناطق كل منطقة تشكل قضاء واحدا، وانسحب هذا الأمر إلى توزيع المحاكم في هذه المناطق. وليس أدل على هذا مما نجده في المدن العربية الكبيرة كالقاهرة ودمشق وبغداد والموصل، ففي دمشق التي كان عدد سكانها في النصف الأول من القرن الثاني عشر هجري/

الثامن عشر ميلادي بين مائة ألف ومائة وعشرين ألف كان فيها ما لا يقل عن ست محاكم.

وكان مقر قاضي القضاة في دمشق في محكمة الباب (في سوق الخياطين المعروف حتى اليوم بزقاق المحكمة). أما المحاكم الأخرى في دمشق فقد توزعت على أماكن التجمعات السكانية الرئيسية داخل أسوار المدينة وخارجها مثل: (محكمة الميدان ومحكمة السنانية والمحكمة الكبرى ومحكمة قناة العونية أو محكمة العمارة ثم محكمة الصالحية. وكان لقاضي القضاة في دمشق نواب في النواحي الثماني التابعة للواء دمشق وهي: المرجين، الغوطة، جبة عسل، وادي العجم، الزبداني، الحمرا، البقاع، ووادي التيم.

أما في حلب فقد ورد في سجلات المحاكم الشرعية أنه كانت هناك خمس محاكم في النصف من القرن 11هـ/ 17م وهي: المحكمة الشرعية الكبرى والمحكمة الشافعية والمحكمة البانقوسية والمحكمة الصلاحية ثم محكمة جبل سمعان. أما المحاكم التي أقيمت في ريف ولاية حلب، والتي شملت صلاحياتها القرى المحيطة بالمنطقة التي أقيمت فيها المحكمة فهي: (محكمة معرة مصرين، ومحكمة مدينة إنطاكية ومحكمة إدلب الصغرى، ومحكمة أريحا، ومحكمة حارم، ومحكمة سرمين، ومحكمة باياس ومحكمة الباب، ومحكمة معرة النعمان، ومحكمة عزاز، ومحكمة كلس... الخ).

أما في بغداد فقد كان المقر الرئيسى لقاضيها المحكمة التي سماها أوليا جلبى محكمة القاضي. أما خارج مركز الولاية فقد توزع القضاة الاحناف في محاكم الالوية كلها والتي كانت في(27 صفر سنة 972هـ/4 أكتوبر 1564م): الموصل، وكركوك، وعانة، واربيل، والحلة، وزنك اباد، والسماوة، وجسان ــ بدرة، وحرير ودوين، وبيات، ورماحية، ودرتنك، وتكريت، وجوازر، ودرنة.

وكان مقر قاضي مصر في مجلسة الخاص أي المجلس الشرعي الذي يعقد برئاسته ويشترك فيه قضاة المذاهب الأربعة نواب قاضي مصر، وكتخدا القاضي ونائب الباب الذي كان يعين من قبل مركز الدولة، ونائب المدينة، ورئيس المترجمين، وأمين السجلات الذي كان يعين عادة من الأهالي، ورئيس المحضرين، وحوالي ثلاثمائة محضر، وحامل السجل، والكتبة، والشهود، وعدد من الانكشارية، والقسام العسكري الذي كان يعين من قبل قاضي عسكر الأناضول. وكان القاضي ينظر في هذا المجلس في الأمور التي تعرض عليه بشكل مباشر وما يرد من المحاكم المختلفة في مركز الولاية والنواحي التابعة لها. كما يتدارس في المجلس تنفيذ الأوامر الموجهة إلى القاضي من مركز الدولة، والمسائل المتعلقة بأوقاف مصر والتي أوقف معظمها على الحرمين الشريفين والقدس الشريف.

أما المحاكم الشرعية في مركز الايالة فقد توزعت في مناطقها المختلفة: وهي محكمة الباب العالي والتي كانت تعد المحكمة العليا، محكمة مصر القديمة، محكمة الصالحية النجمية، محكمة طولون، محكمة البرمشية، محكمة الزاهد، محكمة باب السعادة والخرق، محكمة الصالح، محكمة بولاق، محكمة جامع الحاكم، محكمة قناطر السباع، ومحكمة قوصون، ومحكمة باب الشعرية، ومحكمة القسمة العسكرية، ومحكمة القسمة العربية. أما في الأقاليم خارج مركز الولاية فكانت هناك محاكم: ثغر الإسكندرية، ثغر رشيد، ثغر دمياط، المنصورة، المحلة الكبرى، منف العليا، الجيزة، دمنهور، بني سويف، بلبيس، الفيوم، الخانقاه، منية بن خصيب، منفلوط، جرجا، زفتى، المنزلة، أسيوط، تزمنت، سلسلمون،

البهنسا، سنديون، النحارية، سنبواه، دلجا مع أشمونين الفشن، محلة أبي على الغربية، محلة مرحوم، فوة، طهطا، المنشية، قنا، قوص، أبو تير، ألواح، البرلس.

وفي تونس أقام علي باشا بن محمد بن علي التركي(1148هـ/ 1735م ـ 1169هـ/ 1756م) محكمة في تونس. كما شيد على باي بن حسين بن علي (1172هـ/ 1759 ـ 1196هـ/ 1782م) محكمة شرعية في تونس وألزم القضاة الحكم فيها صباحا ومساءً. وذكر ابن أبي الضياف أن أهل المجلس الشرعي كانوا يحظون باحترام ورعاية الأسرة الحسينية في تونس. وكان الباي محمد بن حسين (1169 هـ/ 1756م ـ 1172هـ/ 1759) يولي رعاية بأهل المجلس الشرعي إجلالاً للعلم والشريعة.

وشهدت مدينة الجزائر محكمتين إحداهما لاتباع المذهب الحنفي والأخرى للمذهب المالكي، وكانت المحاكم في المدن المختلفة يديرها قضاة مالكية. أما في مركز الولاية أي في الجزائر فأقيمت فيها محكمة حنفية إلى جانب "محكمة المالكية". وبالنسبة للأتراك, مدنيين كانوا أو عسكريين، كان يتم الرجوع إلى المحكمة الحنفية. أما إذا كانت القضايا تخص الأهالي فتراجع المحكمة المالكية التي كانت تحكم بموجب أحكام المذهب المالكي.

شهدت الدولة العثمانية فضلا عن المحاكم الشرعية محاكم أو مؤسسات أخرى اضطلعت بدور المحاكم في مجالات معينة منها:

1. محاكم القسمة: وقد أقيمت في بعض الولايات كما هو الحال في ولاية مصر حيث أقيمت محكمتان إحداهما للقسمة العسكرية لتختص بقسمة تركات الجند، وما يترتب على الوفاة من آثار قانونية مثل تعيين الأوصياء على القصّر ومحاسبتهم، والأخرى حملت اسم محكمة القسمة العربية وتنحصر ولايتها في قسمة المصريين بدائرة مصر المحروسة أي القاهرة وبولاق ومصر القديمة فقط. أما في الأماكن الأخرى فقد أنيط النظر فيما يتعلق بالقسمة بمحاكم الأقاليم وبحضور مندوب محكمة القسمة العربية من القاهرة أو أمين بيت المال في الإقليم ذي العلاقة، باعتبار أن بيت المال أصبح الجهة التي تحفظ فيه تركات الموتى الذين لا وارث لهم. كما أقيمت في دمشق محكمة للقسمة العسكرية والبلدية.
2. ديوان آغا الانكشارية: وكان الآغا أي قائد الانكشارية مخولا بمقاضاة منتسبي الأوجاق المرتبطين به، وتنفيذ عقوبات محددة بشكل مباشر عليهم، إلا انه كان مضطرا إلى عرض بعض ما يعرض عليه على الصدر الأعظم. وكانت العقوبات الصادرة في حق الأتراك ــ أي منتسبي الجيش ــ في الجزائر تطبق بشكل سرى في دار اغا الانكشارية.
3. ديوان قبطان البحر أي قائد القوة البحرية: وكان القبطان ينظر بنفسه في الدعاوى المتعلقة بالعاملين في الترسانة البحرية أو يكلف قضاة للنظر فيها.

وإضافة إلى ذلك اضطلع الديوان الهمايوني والبكلر بكيون وأمراء السناجق في الولايات المختلفة بمهام قضائية في مجالات محددة أيضا، كماكان الدفتردار ينظر في المسائل الناشئة عن الخلافات المالية ويبت فيها، الأمر الذي يدل على وجود أجهزة قضائية مختلفة في الدولة العثمانية وتحت مسميات مختلفة وذلك حتى عهد التنظيمات. إلا أن المجالات التي كانت تعنى بها هذه المؤسسات أو مسؤولو الدولة خاصة ومحدودة وغير متشعبة ولا ترقى إلى المهام التي يضطلع بها القضاة في المحاكم الشرعية.

رابعاً: الأداء القضائي:

كان القضاة يمارسون نشاطهم القضائي طوال أيام الأسبوع بما فيها أيام الجمع. أما فيما

يتعلق بطريقة المحاكمة فمن الممكن رسم صورة عنها بما ورد في سجلات المحاكم الشرعية: كان القاضي أو النائب يجلس في مجلس الشرع / المحكمة على بساط أو سجادة، ويجلس إلى جانبه الكتاب. ويكون باب المجلس مفتوحا لمن يريد أن يحضر جلسة المحكمة. ويحضر رئيس المحضرين المتداعين إلى المجلس حيث يمثلون أمام أحد شهود العدل فيستمع إلى أقوالهم ويسجل ذلك ويأخذ رسما عنه. وربما يتمكن الشاهد من حل الخلاف الناشئ بين المتخاصمين وبخاصة إذا كانت الدعوى بسيطة وأقر المدعى عليه بحق المدعى فتنتهي المسألة عند هذا الحد. وعند عدم اقتناع أحد الطرفين بالقرار، تعرض القضية على القاضي في المجلس / المحكمة أو على نائبه. وفي حالة ظهور إشكال فقهي يلجأ القاضي إلى المفتى فيوجه المسألة إليه بشكل سؤال خطى، ويضع المفتى جوابه عليه فيصدر القاضي حكمه وفق هذه الفتوى. وإذا كانت القضية هامة ومعقدة تعرض على القاضي العام (قاضي القضاة الحنفي) بحضور نائبه وأحيانا بحضور بعض العلماء وبضمنهم المفتى، فينظر القاضي في القضية ويستمع إلى كلام الطرفين المتخاصمين بحضور الشهود، ثم يصدر حكمه ويدون ما يتعلق بالقضية في سجل المحكمة.

وقد يقوم القاضي بعرض الموضوع على الديوان الهمايوني للبت فيه ولاسيِّما إذا كان أحد المتداعين من منتسبي الولاية. وقد وردت في دفاتر المهمة أحكام سلطانية كثيرة صدرت إثر عرض القضاة القضايا المعقدة عليه. وكان الديوان الهمايوني يطلب عرض القضايا المتعلقة بمنتسبي الدولة عليه بدءا من السباهية ــ أصحاب التيمارات ــ وانتهاء بالولاة الذين يتولون رأس الهرم الإداري والعسكري في الولايات.

وبغية تنفيذ الأحكام التي يتخذها القضاة في المحاكم، كان يدفع بمن يثبت عليه الجرم إلى رجال العرف ليطبقوا عليه نص القوانين العرفية أو الأحكام الشرعية من سجن أو قتل أو دية وما شابهها. وكان الإعدام يقتضى "حجة" بذلك من الديوان الهمايوني يلخصها قضاة العسكر حتى يقترن ببيورلدى (أي أمر) الصدر الأعظم، فينفذ الإعدام بموجبه.

ويستدل من الأحكام الواردة في سجلات المحاكم الشرعية أن القضاة والنواب كانوا يتخذون قراراتهم دون أي تردد ولم يكونوا يؤجلون البت في الدعوى لاستشارة القاضي الحنفي في المحكمة الكبرى إلا إذا كانت القضية معقدة يستوجب النظر فيها من قبل قاضي القضاة، بل يلجؤون في حالة التردد إلى المفتين الذين يمثلون مذهبهم نفسه. بيد أن أطراف الدعوى الذين يعترضون على الحكم الصادر من القاضي كان بإمكانهم اللجوء إلى المحكمة الكبرى أو المراجع العليا لتمييز أو استئناف الحكم. وفي هذه الحالة يطالب قاضي القضاة أو المراجع الأخرى بأن تحال إليه أو إليها الدعوى للنظر فيها من جديد، الأمر الذي عَدّه بعض الباحثين تدخلا في شئون قضاة المذاهب الأخرى.

وكان على القضاء تنظيم دفتر "سجل" لتدوين الأحكام والأوامر الواردة إليهم من المركز وردهم عليها والقرارات (الأحكام) التي يتخذونها بشأن الدعاوى التي ينظرون فيها في المحاكم الشرعية, كما تدون فيه قوائم الأسعار في المدينة. وكانت هذه الدفاتر تنظم في المحاكم الشرعية المقامة في الأقضية والسناجق والولايات ويطلق عليها اسم "سجلات المحكمة الشرعية". وهي بمثابة سجل رسمي كان يتم الاعتناء بها بدقة وتنقل من قاضٍ إلى آخر يخلفه،

وكان يحق لأصحاب العلاقة اخذ صورة من أي قضية تخصهم متى ما أرادوا ذلك.

كما كان على النواب تدوين القضايا التي ينظرون فيها في سجلات خاصة بهم أيضا وتسليمها بعد مدة إلى قاضي المركز الذي يتبعونه، وذلك لحفظها في المحكمة الشرعية. والقضاة الذين كانوا يمثلون قاضي العسكر في الاخطاط بمصر يقيدون جميع الدعاوى، وتقارير البيع والشراء، وكل محكمة فيها سجل للقيد، وكامل ما يقيدونه يعرضونه على القاضي شهراً شهراً ويعلم عليه بالعلامة والختم، وكذلك علامة الشهود والمقيمين بالمحكمة الكبيرة. إلا أن بعض النواب كانوا لا يتقيدون بذلك فلا يتمكن أطراف القضايا من الحصول على صورة السجل بعد انقضاء مدة على الحكم.

خامساً: مراجع القضاة في اتخاذ الأحكام:

كان إقرار الشريعة ونشرها والحفاظ عليها من أهم أهداف السلاطين العثمانيين. وكانت الدولة العثمانية تسعى إلى تمتع القضاء في كافة بقاعها باستقلالية، ولأجل هذه الاستقلالية كان ينبغي تأمين سيادة القانون. وكان يشترط من الناحية القانونية ألا يقوم المسؤولون العسكريون والإداريون أي أهل العرف وكذلك القضاة بإعطاء عقوبة كيفية أو وضع ضرائب كيفية, بل ينبغي تأمين الحماية القانونية للرعايا للحيلولة دون تعرضهم للظلم والإجحاف، وقد حققت الدولة العثمانية هذا الأمر بوضعها قوانين وأنظمة تنظم عمل الإداريين والقضاة.

وكان القضاة عند قيامهم بالنظر في القضايا المعروضة عليهم يعملون وفق الأحكام الموجودة في السجلات ووفق القوانين العثمانية، ومن الممكن جمع هذه الأحكام والقوانين في مجموعتين: القوانين الشرعية والقوانين العرفية. والمعروف أن أساس الأحكام الشرعية هو القرآن الكريم والسنة والإجماع والقياس والتي تكون مدونه في الكتب الفقهية. وشكلت مصادر الفقه الحنفي عوناً للقضاة عند إصدارهم الأحكام. كما كان القضاة يرجعون إلى المفتين للاستعانة بهم في أي مسالة معقدة تواجههم في مجال القضاء وليستنبطوا لهم الأحكام من القرآن والسنة. وهذه المسألة كان يجرى إعدادها بطريقة السؤال والجواب. وكان القضاة يراعون أن تكون أحكامهم مستندة على فتوى من فقيه ثقة ولاسيما فتوى شيخ الإسلام، الأمر الذي أدى إلى أن تكون هناك حاجة إلى جمع الفتاوى في مجاميع لتكون في متناول أيدي القضاة في الولايات المختلفة.

أما القوانين العرفية فهي التشريعات الصادرة باسم السلطان، وقد سمح العمل بالقوانين العرفية في المجالات التي تسمح بها القوانين الشرعية على أن لا تتعارض مع أحكامها، ولا يجوز للقاضي العمل خارج نطاق هذه المرجعيات. ولكن سمح للقضاة في حالات معينة باتخاذ العرف والعادات المحلية أساساً لأحكامه. وكان القضاة يعملون وفق القوانين العرفية في القضايا الخارجة عن الشريعة كالمسائل المالية. والقوانين العرفية العثمانية تنقسم إلى قسمين:

أ. القوانين نامات العامة: وتعنى القوانين نامه الرسالة أو الكتاب الذي يتضمن نص القانون، وكانت تعد من قبل النيشانجي (ويسمى توقيعي أو طغراني أو موقع وهو من أعضاء الديوان الهمايوني ومهمته معرفة قوانين الدولة والتوفيق بينها, ومهمته أيضاً إعداد مسودات الرسائل والمناشير والبراءات ووضع الطغراء على الاتفاقيات والبراءات ومهمته أيضا نظارة شؤون تحرير الأراضي. والغيت هذه الوظيفة سنة 1836) وبأمر السلطان. ويتم التداول بشأنها في الديوان السلطاني الذي يشترك الصدر الأعظم فيه، ثم تعرض على السلطان، وبعد إقرارها تأخذ حكم القانون ويفرض على الجميع التقيد بها. وهي أحكام موضوعة

اعتاد الفقهاء فصلها عن الأحكام الشرعية، إلا أنها بمجملها لا تتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية. وبدءاً من عهد أورخان 724-764هـ/ 1324-1362م الذي يعد واضع الحجر الأساسي لبعض المؤسسات الإدارية والعسكرية والعدلية في الدولة العثمانية توالى إصدار القانوننامات وصدرت مجاميع مختلفة منها. وهي قوانين عامة لا ينحصر مجال تطبيقها بمكان معين ، بل يشمل كافة أنحاء الدولة العثمانية.

ب. القوانين نامات الخاصة: وهي القوانين نامات المتعلقة بالألوية والنواحي، وكل واحدة منها تخص مكاناً معيناً ويختلف بعضها عن بعض تبعا لاختلاف الأماكن. ويعود السبب في هذا الاختلاف إلى أن الدولة العثمانية كانت إمبراطورية مترامية الأطراف ضمت أمما كثيرة ذات ثقافات وعادات وتقاليد متنوعة، ولهذا فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة الولايات ومؤسساتها بعضها عن البعض الآخر. وكل قانوننامة من هذه القوانين نامات تتصدر دفتر التحرير الذي يخص سنجقاً من السناجق، أو ناحية من النواحي، (التحرير هو عملية مسح السكان والأراضي والمزارع والمواشي وغيرها لمعرفة طاقات البلاد البشرية والمادية والمالية وهو ما يقابل اليوم الإحصاء). ويلاحظ أن قسما من هذه القوانين نامات كان استمراراً للقوانين التي كانت سائدة في السناجق قبل العهد العثماني. وكان يتم الرجوع إلى هذه القوانين نامات في المسائل المالية وما يتعلق بالأراضي وأصنافها... الخ.

ولم يهمل النظام القضائي العثماني "العرف" السائد بين الأهالي والذي وجد مكانه بين هذه القوانين واستعين به من قبل القضاة في المحاكم العثمانية كمصدر وبخاصة في الحالات التي لم يجدوا لها حكماً صريحاً في مبادئ الشرعية أو القانون آخذين بنظر الاعتبار الظروف الاجتماعية السائدة في مناطق قضائهم. وكذلك شهدت بعض الولايات العربية ولاسيما تلك التي كان خضوعها ضعيفاً للدولة كاوجاقات الغرب مثلاً بعض القوانين الخاصة بها.

وبالنسبة لتنفيذ القرارات التي يتخذها القضاة كان القضاة يستعينون باثنين من أهل العرف وهما الصوباشي (السوباشي) وينفذ أحكام القاضي المتعلقة بالأمن والنظام، أما المحتسب أو آغا الاحتساب فينظم الحياة الاقتصادية حسب ما يوجهه القاضي.

سادساً: تظلم الأهالي من القضاة:

كانت المهام التي يضطلع بها القضاة غاية في الأهمية والخطورة، ولهذا أولت الدولة متمثلة بالديوان الهمايوني أهمية خاصة بمؤسسة القضاء. وكانت الدولة تسعى إلى تحقيق العدالة وتوفير الأجواء المناسبة لتمكين القضاة من القيام بمهامهم دون أي تدخل من كبار منتسبي الدولة في الولايات ولهذا كانت تولي اهتماماً كبيراً لمسألة اختيار القضاة ليكونوا في مستوى المهام الموكلة بهم. وعلى الرغم أنّ القضاء العثماني سعى إلى تحقيق العدالة وإعطاء صاحب الحق حقه، إلا أن هذه القاعدة لم تخل من استثناءات إذ شهد تاريخ القضاء العثماني بعض القضاة في أماكن مختلفة من الدول العثمانية ارتكبوا مخالفات قضائية وأساؤوا استخدام وظائفهم. بل لجأ بعضهم إلى الرشوة وانحازوا إلى أحد طرفي القضية على حساب الطرف الآخر. ففي حكم موجه إلى بكلربكي مصر في 4 ذي القعدة 973هـ / 23 مايو 1566م: "أن قاضي منزلة بمصر يقوم بمنح النيابة إلى آخرين بالالتزام، وأن النواب يمارسون الظلم والتعدى على الأهالي المسلمين ويأخذون منهم أموالا خلافا للشرع والقانون". فصدر الأمر إلى بكلربكي مصر للحيلولة دون قيام القاضي المذكور بإعطاء

النيابة المذكورة إلى الالتزام وتنبيهه بتعيين أشخاص يعتمد عليهم فيها.

ومما لا شك فيه أن الدولة وقفت بحزم تجاه هذا الأمر وسعت إلى الحيلولة دون تدني أو تدهور مستوى القضاة، إلا أن مراقبة كل الأقضية التي بلغ عددها حوالي خمسة وعشرين ألف قضاء لم تكن عملية هينة لدولة امتدت ممتلكاتها في ثلاث قارات، ولاسيما إذا عرف إن بعض القضاة وعلى وجه الخصوص النواب كانوا يتواطؤون مع كبار منتسبي الدولة أو الأعيان في المنطقة لمنع وصول شكاوى الرعايا إلى مركز الدولة. وفضلا عن كل ذلك ينبغي ألا يغفل أن الدولة العثمانية مرت في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي بظروف سمحت للقوى المحلية في الولايات المختلفة بالبروز في مناطقها والتحكم بالإدارة بشكل سابق مستقل (المماليك في مصر والعراق والدايات في أوجاقات الغرب والأسر المحلية التي برزت في فلسطين ولبنان... الخ). وقد انعكس ذلك على القضاء فلم يعد مركز الدولة يشرف إشرافاً مباشراً عليه، ولم يتخلص القضاء من تدخل القوى المحلية في شؤونهم. ولا يمكن تجاهل القضاة الذين أولوا اهتماماً بجمع الأموال من المتقاضين أكثر من العمل القضائي نفسه وبطريقة غير مشروعة. إلا أن ما قام به هؤلاء القضاة من سوء استخدام وظائفهم يعدُّ حالات فردية وليست ظاهرة عامة شملت كل الأقضية. ومن الممكن التأكد من ذلك من خلال متابعة سير القضاة وبخاصة القضاة العرب في كتب التراجم ومعطيات سجلات المحاكم الشرعية.

وعلى الرغم من كل ذلك كان بمقدور الأهالي أن يأخذوا طريقهم إلى مركز الدولة حيث يرفعون شكاواهم ضد القضاة أو يبعثون بعرائض (استدعاءات) فردية أو جماعية يبلغون فيها عن الظلم الذي يمارسه القضاة في مناطقهم. وقد احتفظت المصادر والوثائق العثمانية أمثلة كثيرة عن هذه التجاوزات. وكانت الدولة تأخذ هذه الشكاوى بجدية وتتخذ الإجراءات اللازمة للتحقق من المسألة وإصدار الحكم على ضوء نتيجة التحقيق، والآلية المتبعة في هذا الخصوص كانت على الوجه الآتي: بعد تلقي المركز وبخاصة الديوان الهمايوني الشكوى ضد أي من منتسبي الدولة بمن فيهم القاضي، تتم دراسة الشكوى ثم ترسل صورتها ضمن حكم سلطاني إلى البكلربكلى المعني أو أمير السنجق أو قاضي الايالة للتحقق مما ورد فيها.

ولم يكن البكر بكلى هو الوحيد الذي يكلف بالتحقيق في تظلمات الأهالي بل يكلف أيضا أمير السنجق أو قاضي الولاية أو قاضي منطقة أو البكلر بكى والقاضي معا حسب أهمية الأمر. غير أن أياً من هؤلاء لم تكن له صلاحية الحكم على القاضي المتهم، ولا تتجاوز مهمتهم عن إعلام البكلر بكلى بنتيجة التحقيق ثم العمل وفق ما يطلب منهم. وفي حالة ثبوت التهمة على القاضي كان يساق أحياناً مكبلاً إلى الديوان الهمايوني للنظر في الدعوى المتعلقة به من جديد، وأحياناً يكتفى بعزل القاضي.

وفضلاً عن كبار المسؤولين في الولايات والذين يكلفون بالتحقيق في أمر الشكاوى المقدمة من قبل الأهالي، كانت الدولة ترسل أحيانا مفتشين للقيام بالمهمة نفسها أيضا. وهؤلاء المفشون كانوا قضاة في الوقت نفسه إلا أنهم لم يكونوا مرتبطين بقضاء معين، فكان يوجد في كل ايالة وسنجق حتى أواخر القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي قضاة متجولون يطلق عليهم اسم " قضاة الأرض" وظيفتهم التقصي عن أمر معين في منطقة معينة، ولم تكن وظيفتهم التقصي عما يتعلق بالقضاة فقط بل يشمل ذلك أمير السنجق وأمير الآلاي (آلاي بكي قائد السباهية في الناحية - اللواء وظيفته جمع مقاتلي

التيمارات عند الحملات العسكرية)، والصوباشي وأصحاب الزعامات والتيمارات, فعندما يتظلم الأهالي من أحد من هؤلاء، ويقدمون شكوى على أحدهم يقوم قاضي الأرض بالتحقق في أمر الشكوى، وينظر في الدعاوى بموجب الأوامر الممنوحة له.

كما كانت الدولة ترسل مفتشين وهم قضاة أكفاء ومعتمد عليهم إلى أماكن تكثر فيها شكاوى الأهالي للتحقق منها. فيقوم هؤلاء القضاة بسماع دعاوى الأهالي وشكاواهم ويعرضون نتيجة ما يتوصلون إليه على الديوان الهمايوني مباشرة.

وفضلاً عن كل ذلك كانت الدولة تكلف بعض القضاة المحليين للتحقيق في شكاوى الأهالي التي تعرض على مركز الايالة ومركز الدولة. ويبدو أن هؤلاء القضاة المحليين أو بعضاً منهم لم يكونوا في مستوى المهمة, فكانوا موضعاً لشكاوى الأهالي المستمرة نتيجة استحداثهم البدع ونشرهم الظلم بين الرعية، الأمر الذي أدى إلى قيام الديوان الهمايوني بالتنبيه على البكلر بكى بضرورة إرسال قضاة أمناء غير قضاة الأراضي إلى تلك المناطق.

سابعاً: الاعتراض على قرارات القضاة:

كانت القرارات التي يتخذها القضاة تعد قطعية من حيث المبدأ في النظام القضائي العثماني، ولم يكن هناك نظام لتمييز القرار الذي يدون في السجل الشرعي، إلا أن قرارات القضاة لم تكن تلقى الرضا أو الإعجاب دائماً من طرفي الدعاوى، إذ نجد أن احد الطرفين يعد القرار الصادر بحقه أحياناً مجحفاً ويتهم القاضي بالانحياز إلى الطرف الآخر، فيلجأ إلى الجهات العليا لإنصافه ونقض القرار. وهذه الجهات من الممكن النظر إليها بمثابة محاكم التمييز والاستئناف الحالية رغم كونها لم تتخصص بالنظر في هذه القضايا التي لم تكن تشكل إلا جزءا من فعالياتها المتنوعة وهذه الجهات هي:

أ. الديوان الهمايوني/ السلطاني:

وكان بمثابة محكمة عدلية عليا يمكنه تمييز القرارات التي اتخذها القضاة، وذلك بناء على المراجعات التي يقوم بها من تشملهم هذه القرارات، كما كان بمثابة محكمة استئناف للذين يراجعونه بشكل مباشر ويطالبون بإعادة المحاكمة التي سبق أن أجريت في أحد الأقضية.

وكان الديوان ينقض أحيانا الحكم الذي سبق أن أصدره القاضي إذا ما وجده غير صائب. وكان بمقدور قاضي العسكر - بوصفه عضوا في الديوان الهمايوني - أن يعطي قراراً جديداً للمسألة المعروضة عليه, أو يتخذ الديوان قراراً بإعادة المعاملة إلى القاضي نفسه أو يكلف قاضياً آخر لإعادة النظر في الدعوى من جديد.

وفضلاً عن كل ذلك كان الديوان يعد هيأةً قضائية وإدارية عليا بمقدوره تمييز القرارات التي اتخذها ديوان الباشا في الولايات المختلفة، والنظر في الدعاوى الإدارية بشكل مباشر وهو بالتالي يعد محكمة دستورية في الدولة العثمانية. وتعطي الأحكام السلطانية المدونة في دفاتر المهمة التي أعدت في الديوان الهمايوني فكرة كافية عن كل ذلك.

2. ديوان الباشا:

وهو ديوان البكر بكلى في الولايات العثمانية المختلفة, وكان يجتمع برئاسته للنظر في المسائل المتعلقة بالولايات بكل تقسيماتها الإدارية. وعلى الرغم من أن صلاحيات الديوان محددة، إلا انه كان بمثابة نسخة مصغرة من الديوان السلطاني. وكان بإمكانه النظر في المسائل الإدارية أو استئناف بعض القرارات المعروضة عليه, إلا أن قراراته لا ترقى إلى

قرارات الديوان الهمايوني. ويستدل من الأحكام السلطانية الموجهة إلى بكلربكي الإيالات المختلفة، والتي يطلب منهم النظر في بعض المسائل القضائية، أن ديوان الباشا كان بمثابة مجلس قضائي يضطلع بدور محكمة التمييز أو الاستئناف. ولم يكن هذا الأمر مقتصراً على ايالة دون غيرها، بل شمل كل الإيالات العثمانية.

وكان ديوان الباشا في مصر ينظر في بعض المسائل القضائية خارج المحاكم الشرعية. وكان قاضي مصر من أعضائه الأساسيين. ويقوم هذا الديوان بالنظر في الأمور الإدارية المتعلقة بالمسائل الشرعية والقضائية التي تعرض عليه. وكان القاضي يحضر معه في اجتماعات الديوان رئيس المحضرين والمحضرين وجماعة من الانكشارية والكتبة مع سجلاتهم. ومن القضايا التي تعرض على الديوان المسائل الإدارية والمالية التي تتطلب رأي الشرع فيها والأمور الخاصة بالمعاملات العسكرية والدعاوى المتعلقة بالقتل والقصاص ودعاوى قضائية أخرى. وكانت المسائل التي يختلف عليها البكلر بكي مع القاضي تحول إلى قاضي عسكر الأناضول الذي يعرضها بدوره على الديوان الهمايوني للبت فيها. وكانت الدعاوى القضائية الخاصة بغير المسلمين في مصر ينظر فيها في ديوان مصر أيضا وذلك بموجب الشرع الإسلامي وبخاصة تلك الدعاوى التي يرفعها الرعايا والتجار غير المسلمين في مصر إلى الديوان الهمايوني والذي يحيلها بدوره إلى بكلر بكي مصر وقاضيها للنظر فيها في ديوان مصر والفصل فيها بحسب الشرع الإسلامي.

وقد شهدت بعض الولايات العربية إضافة إلى ذلك مجالس من الممكن أن تعد مجالس قضائية اضطلعت بدور محاكم التمييز والاستئناف: ففي الجزائر على سبيل المثال كان الذين لا يرضون بحكم القضاة يراجعون المجلس الكبير لنقض الحكم، كما كان المجلس يتلقى قضايا لم يتمكن القاضي أو النائب البت فيها أو استعصت عليهما، وكان هذا المجلس يتكون من العلماء المالكية والأحناف ومن القضاة والمفتين المعينين والمعزولين منهم. وكان يجتمع في الجامع الكبير حيث يتم تدقيق الأحكام المتخذة من قبل القضاة وبحضورهم، وعند تناقضها مع أحكام الشرع يتم نقضها. وكان المجلس يضطلع بمهام أخرى كالنظر في الشئون المتعلقة بالأوقاف والتي كانت تخضع لأحكام هذا المجلس. وكان وكيل الأوقاف هو الذي يتولى مسئولية الإنفاق على مصلحة الأوقاف ومراقبة دفاتر حساباتها، ولهذا اختير عضوا في المجلس.

وفي حالات خصومات أشد كان لزاماً على الباشا التدخل لضمان سير المجلس. ولم يكن وجود هذا المجلس مقتصراً على مدينة الجزائر فقط، بل شهدت المدن الكبيرة كبليدة وقسنطينة وجوده أيضا. وفضلاً عن المهمة القضائية التي اضطلع بها هذا المجلس كان يُعنى بتسيير أحباس (أوقاف) الحرمين الشريفين- مكة والمدينة وإصدار الفتاوى المتعلقة بالقضايا العامة، كما كان يحكم في القضايا التي تحدث بين أهل الذمة من اليهود والنصارى والمسلمين بحسب أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك القضايا التي تحدث بين الهيئات الحكومية وموظفيها وبين أفراد المجتمع. وقد شهدت طرابلس الغرب هي الأخرى هذا الديوان (المجلس) وضم بين أعضائه كبار العلماء كالقاضيين والمفتيين الحنبلي والمالكي.

ولا يمكن أن نعد هذه المؤسسات متعارضة مع المحاكم أو أنها تدخل في شئون القضاة، لأنها

وجدت إما لاستكمال جهاز القضاء أو لإحساس القضاة بأنهم معرضون للمراقبة، وينبغى عليهم أن يلازموا الحق في قراراتهم ويكونوا دقيقين وعادلين في اتخاذها. فالقرار الذي يتم نقضه في الديوان السلطاني كان يترتب عليه توجيه انتقاد للقاضي وربما يدل على عدم أهليته للقضاء. وقد يتهم بأنه اصدر القرار لقاء مصلحة خاصة ويسيء بالتالي إلى سمعته ونزاهته وحياده.

أ.د. فاضل مهدي بيات
الجامعة الأردنية

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية والعثمانية/التركية:

- ابن أبي الضياف، أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تونس، 1963 ج 2.
- أوليا جلبى سياحتنامه سي، نشر زهوري دانشمند، استنابول، 1970-1972، ج4ـ13.
- سامي، شمس الدين، قاموس تركي، استانبول، 1317هـ.
- سجل المحكمة الشرعية بحلب، أجزاء مختلفة.
- سجل المحكمة الشرعية بطرابلس الشام، أجزاء مختلفة.
- علمية سالنامه سي، استانبول، 1334هـ.
- المرادي، محمد خليل (ت 1206 هـ/ 1791م): سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، تحقيق أكرم حسن العلبى، بيروت، 2001.
- المرادي، محمد خليل، عرف البشام فيمن ولي فتوى دمشق الشام، دمشق، 1979.
- مهمة دفتري، نسخ مركز الأرشيف العثماني باستانبول، أجزاء مختلفة وتحمل أرقام اجزائها والجزء المحفوظ في متحف طوب قابي باستانبول تحت رقم 12321.

-Akgunduz, Ahmet: osmanli Kanunnameleri, Istanbul, 1990, Vol.I-IX.

-Selaniki, Mustafa Efendi: Tarih-I Selaniki, Issued by : M.Ipsiril, Istanbul, 1989,VOl:II .

ثانياً: المراجع العربية والمعربة:

- ابشيرلي، محمد، نظم الدولة العثمانية، ضمن كتاب الدولة العثمانية / تاريخ وحضارة، تحرير: أكمل الدين إحسان أوغلي، ترجمة: صالح سعداوي، إصدار ارسيكا، استانبول، 1999ج1.
- بن اسماعيل, عمر على، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا، طرابلس، 1966.
- ايدين، محمد عاكف، النظم القانونية للدولة العثمانية، ضمن كتاب: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج1.
- بن حموش، مصطفي أحمد، المدينة والسلطة في الإسلام، دار البشائر، دمشق، (د.ت).
- بيات، فاضل: دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، بيروت، 2003.
- بيات، فاضل، القانوننامات العثمانية، مجلة البيان ـ جامعة آل البيت الأردنية، المجلد4 العدد 1، السنة 2003.
- جيب، هاملتون وبوين، هارولد: المجتمع الإسلامي والغرب وأثر الحضارة الغربية في الفكر الإسلامي في الشرق الأدنى، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، دار المدى، دمشق، 1997، ج1 ق 2.
- الحمصي، نهدى صبحي: تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية، بيروت، 1986.
- زيادة، خالد: من المماليك إلى العثمانيين: الفقيه في مرحلة الانتقال بين عصرين، مجلة الاجتهاد، بيروت، عدد 4 سنة 1، صيف 1989.
- ساحلي أوغلي، خليل: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، إصدار ارسيكا، استانبول، 2000.

- سعد الله، أبو القاسم، المفتى الجزائري المصري ابن العنابي وكتابه السعي المحمود في نظام الجنود، ضمن كتاب بحوث في التاريخ الحديث إصدار جامعة عين شمس، (د.ت).

- سعيدوني، ناصر الدين وبو عبدلي، الشيخ المهدي، الجزائر في التاريخ / العهد العثماني، الجزائر 1984.

- السيد، سيد محمد: مصر في العهد العثماني في القرن السادس عشر، القاهرة 1997.

- العامري، محمد الهادي، تاريخ المغرب العربي في سبعة قرون من الازدهار والذبول، تونس 1974.

- عبد الرحيم, عبد الرحمن عبد الرحيم، القضاء في مصر العثمانية 1517 ــ 1798م، ضمن كتاب: بحوث في التاريخ الحديث، إصدار جامعة عين شمس، القاهرة، 1975.

- العدول، جاسم محمد حسن، المحاكم والقضاء في الموصل، ضمن موسوعة الموصل الحضارية، إصدار جامعة الموصل، الموصل، 1992.

- عماد, عبد الغني: السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر، بيروت، 1993.

- عمران، خضر أحمد عباس، الحياة الاجتماعية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي / النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري، رسالة دكتوراه قدمت إلى جامعة دمشق سنة 1989م.

- فهمي, علي، الدلالات الاجتماعية لأحكام المحاكم الشرعية في مصر في العهد العثماني، ضمن كتاب الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني.

- كوثراني، وجيه، العلماء وطرق الصوفية والتنظيم الحرفي، معطيات في تاريخ السلطة والمجتمع في ولاية سورية، ضمن كتاب: الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي، زغوان.

- ميكاكي، رودلفو، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة: طه فوزي، معهد الدراسات العربية، 1961.

- نسكايا، إيرينا سميليا، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الجديد، ترجمة يوسف عطا الا، بيروت، 1989.

- نعيسة، يوسف جميل، مجتمع مدينة دمشق 1772 ــ 1840، دمشق، 1986 ج 2.

- الهندي، محمود إحسان، الحوليات الجزائرية / تاريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني إلى عهد الثورة فالاستقلال، دمشق، 1977.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

-**Akgunduz**, Ahmet & Ozturk, Said: Bilrnmeyen Osmanli, Istanbul, 1999

-**Bakhit**, Muhammad Adnan: The Ottoman Province Of Damascus In The Sixteenth Century, Beyrut, 1982

-**Fendoglu**,Hasan Tahsin: Osmanlida kadilik Kurumu, Osmanli, Issued by: Yeni Yurkiye, Istanbul 1999, Vol: VI

-**Ilter**, Aziz Samih: Simal-i Afrikaida Turkier, Istanbul, 1934, Vol:I-II

-**Jnalcik**, Haul: Mahkeme, Islam Ansiklopedisi, Istanbul,VII. 151.

-**Kazici**, K: May, Turkiye Diyanet Vakfi Islam Ansiklopedisi, Istanbul 1989,

-**Orhunlu**, Cengiz: Habes Eyaleti, Ankara, 1996.

- **Pakalin**, Mehmet Zeki: Osmanli Tarth Deyimleri Ve Terimleri Soziugu, Istanbul, 1993, Vol I-Ill

-**Sen**, Murat: Osmanli Hukukunun Yapisi, Osmanli, Vol: VI

-**Unal**, Mehmet Mi: Osmanli Devietinde Merkezi Oterite Ve Tasra Teskilati, Osmanli, Vol: VI

-**Uzuncarsili**, Ismail Hakki: Osmanli Devletinin Ilmiye Teskilati, Ankara 1988

-**Yucel**, Yasar: Osmanli Imparatorlugunda Desantralizasyona Dair Genel Goziemler, Belleten, 1974, Vol: 152.

5- القوى المحلية وعلاقتها بالمركز

أ- "المماليك في مصر والعراق"

مقدمة:

لعب المماليك دوراً هاماً في كل من مصر والعراق، في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي والعقود الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي، وفي حين أن نشاط المماليك في مصر في تلك الفترة كان ذروة لنشاطهم الذي لم ينقطع منذ هزيمة العثمانيين للسلطنة المملوكية في عامي 923-922هـ/ 1516-1517م، فإن تسلمهم السلطة في العراق بين عامي 1160-1247هـ/1747 -1831م كان حادثاً جديداً في تاريخ العراق في العهد العثماني دون مقدمات مملوكية لذلك، كما كان الأمر في مصر. ويعود ذلك إلى أن حكام مصر العثمانيين سمحوا باستمرار استيراد المماليك إليها لاستخدامهم في الأمور الإدارية والعسكرية بالرغم من الثورات المتعددة التي قاموا بها ضد العثمانيين، بينما في العراق قبل العثمانيون على مضض بالمماليك ولاة على بغداد،في فترة الضعف العثماني في القرن الثاني عشر هجري/ الثامن عشر ميلادي، نظراً لقدرة هؤلاء المماليك في صدّ الهجمات عن العراق من بلاد فارس.

وقد قام المماليك في مصر والعراق، وبخاصة في ذروة نشاطهم، منذ منتصف القرن الثاني عشر هجري/ الثامن عشر ميلادي بأنشطة متعددة، مثل إقامة الأمن، والدفاع عن البلاد ضد الخطر الخارجي، وتطوير الاقتصاد، وذلك لفائدتهم بالدرجة الأولى، ولفائدة السكان المحليين بدرجة أقل. وسكتت الدولة العثمانية عنهم في فترة ضعفها وانشغالها في حروب خاسرة، مثل الحرب العثمانية ـ الروسية، بين عامي 1182-1188هـ/1768-1774م، التي استغلها المماليك في البلدين لتعميق نفوذهم. وحين أدخلت الدولة العثمانية الإصلاح، واستبدلت بالجيش الإنكشاري المتمرد جيشاً على الطراز الأوروبي، وقويت بالتالي سلطتها المركزية، التفتت إلى مراكز القوى في الولايات للقضاء عليها، فقضى محمد علي باشا على المماليك في مصر في عامي 1226-1227هـ/1811ـ 1812م، حين كان موالياً للعثمانيين في مطلع عهده، كما قضت القوات العثمانية على مماليك العراق في عام 1247هـ/1831م.

أولاً: المماليك في مصر إبان الحكم العثماني:

أ – عرض عام:

لم يوقف العثمانيون استيراد المماليك إلى مصر، بعد دخولهم إليها، وذلك نظراً لحاجتهم إليهم واستمراريتهم في الإدارة و في الجيش: فكانت هناك فرقة مملوكية في الجيش، وهي واحدة من سبع فرق عسكرية في مصر، كما عيّن المماليك في الإدارة، فكانوا أمراء قافلة الحج المصري، وحكاماً على الصعيد، وهو الغني بموارده الاقتصادية، حتى إنه عرف "بعنبر مصر" الذي يمونها الحبوب.

ويلاحظ ان استيراد المماليك لم يستمر إلى بلاد الشام التي شكلت الجناح الآخر في السلطنة المملوكية السابقة، فقد كان آخر وجود إداري وعسكري للمماليك في بلاد الشام، عقيب الدخول العثماني، في عهد الوالي جان بردي الغزالي، الوالي المملوكي سابقاً، الذي

التحق بالعثمانيين فكافؤوه بتعيينه والياً على الشام في عام 923هـ/ 1517م، ثم ثار عليهم وأعلن عودة الحكم المملوكي في عام 926هـ/ 1520م، وقد قضى العثمانيون على ثورة الغزالي في عام 927هـ/1521م. ولم يعد للمماليك في بلاد الشام أي نشاط سياسي أو إداري حتى مجيء أحمد باشا الجزار، والياً على صيدا في عام 1189هـ/1775م، ووالياً على دمشق عدة مرات حتى وفاته في عام 1219هـ/1804م. واعتمد الجزار جيشاً من المماليك تسلموا الحكم من بعده في ولاية صيدا.

وعلى غرار الغزالي، كافأ العثمانيون قائداً مملوكياً آخر التحق بهم هو خاير بك فعينوه على مصر. ولم يؤيد خاير بك ثورة الغزالي خوفاً على حكمه، بل كبح جماح المماليك الذين رغبوا بتأييد الغزالي. وأتيحت الفرصة لهؤلاء بالثورة بعد وفاة خاير بك في عام 928هـ/ 1522م، ولكن العثمانيين بطشوا بثورتهم، ولم يستغل العثمانيون هذه الثورة لإيقاف استيراد المماليك إلى مصر.

وحدثت الثورة التالية للمماليك في مصر من خلال ثورات العساكر فيها بين عامي 998-1015هـ/ 1589-1609م، وسبب هذه الثورات (التي عمت بلداناً أخرى في فترات متقاربة: في اليمن وبلاد الشام والعراق) هو اقتصادي بالدرجة الأولى مرده انهيار قيمة الوحدة الفضية المعروفة بالآقجة، وتضرر العساكر من أصحاب المرتبات، واستغل الجنود المماليك هذه الأزمة الاقتصادية فأعلنوا الثورة في ريف مصر وهاجموا القاهرة حين حاولت الدولة البطش بهم، وكانت مطالبهم منع أولاد العرب (أي سكان مصر) من الانتساب إلى الفرق العسكرية، خشية ازدياد نفوذهم، ومنعهم (أي سكان مصر) كذلك من استخدام المماليك البيض مثلهم ممن يستوردون من سهوب روسيا. وبطشت الدولة بالعساكر الثائرين بما فيهم المماليك، ومرة أخرى لم تمنع الدولة استيراد المماليك إلى مصر.

واستغل المماليك من جديد ضعف الدولة العثمانية في القرن الحادي عشر هجري/ السابع عشر ميلادي فنظموا صفوفهم من خلال طائفتي الفقارية والقاسمية المتصارعتين، واتخذ المماليك آنذاك رتبة صنجق (يختلف استعمال تعبير صنجق في مصر عن جميع الولايات العربية فهي كانت تعني لواء أي راية للموظف الإداري الذي يرأس وحدة إدارية في حين دلت الكلمة في مصر على رتبة عسكرية لها مرتب) ويعرف حاملها باسم أمير العسكرية، ووجد في مصر أربع وعشرون رتبة صنجقية، وعرف حاملها بلقب بك. وتسلم المماليك آنذاك حكم الصعيد الغني بثرواته الاقتصادية كما عين أفراد منهم أمراء على قافلة الحج، وكذلك قادة للقوات المجندة من مصر لنجدة السلطان في حروبه، كما عين المماليك في حماية الخزنة التي كانت تحمل عائدات الضرائب كل سنة من مصر إلى استانبول.

ونظراً للنفوذ المتزايد الذي أصبح عليه المماليك في مصر في الفترة بين 1040-1073هـ/ 1630 ـ 1662 فقد بحثوا عن نسب يتماشى مع تعاظم النفوذ الذي بلغوه، وحاولوا إرجاع أصولهم إلى السلطنة المملوكية ومن خلالها إلى قريش. ووضع (مؤلف مجهول) نسباً للمماليك يربطهم بقريش، وكان ذلك تحبباً من المؤلف المجهول هذا إلى زعيم المماليك آنذاك في مصر، وهو رضوان بك الفقاري الذي شغل منصب أمير الحج لعدة سنوات، وكان عنوان نسب المماليك هذا هو: "قهر الوجوه العابسة بذكر نسب الجراكسة من قريش". وحاول المؤلف ربط رضوان بك، والمماليك الشراكسة بشكل عام بقريش دون غيرها لأن المعروف آنذاك في مصر أن المماليك ينحدرون من الغساسنة، ولكن هؤلاء مسيحيون لا

يتناسب الانحدار منهم بالمنصب الديني الذي كان يشغله رضوان بك، وهو أمير الحج، ولهذا ربط المؤلف أصل رضوان بكساء القرشي المسلم القيسي. ويستطرد المؤلف فيربط نسب رضوان بك بآدم عن طريق قريش. وفي محاولة المؤلف ربط المماليك بالسلطنة المملوكية دلالة هامة لأنه يظهر العثمانيين مغتصبين ويشجع المماليك بالتالي على الثورة ضدهم لاسترجاع سلطنتهم.

ونظراً لانقسام المماليك بين طائفتي الفقارية والقاسمية، أمكن للدولة العثمانية استغلال ذلك لفرض سيطرتها من جديد على المماليك، وتمّ ذلك في عهد الوزراء العظام من آل كوبريلي الذين تسلموا الحكم الفعلي في الدولة العثمانية من مركز سلطتهم في الباب العالي، فقضوا أولاً على سلطة الفقارية في عام 1071هـ/ 1660م، وانفردوا بعد ذلك بالقاسمية فقضوا على نفوذهم في عام 1073هـ/ 1662م.

وعادت طائفتا الفقارية والقاسمية بعد ذلك إلى الظهور، ولكن تغير محتواهما إذ لم تعودا تقتصران على المماليك بل ضمتا، إلى جانب البيوتات المملوكية، بيوتات عسكرية، ذلك أنه كان يرد إلى مصر شبان من الروم، أي من الأتراك، يلتحق الواحد منهم بخدمة أحد الأغوات العسكريين كحرس له، ويُعرف واحدهم بلقب سرّاج. ثم يعمد الآغا العسكري، بعد أن يتأكد من ولاء الشاب الرومي له، إلى إدخاله بإحدى الطوائف العسكرية ليأخذ هذا السراج راتبه منها في حين يبقى ولاؤه للقائد العسكري الذي تعهده ووثق من ولائه له. وهكذا تشكلت ضمن طائفتي الفقارية والقاسمية، وخارجهما بيوتات مملوكية وكذلك بيوتات عسكرية، ومن أشهر البيوتات العسكرية القازدغلية التي برز من بينها مماليك مشهورون لهم مزيج من الأتباع المماليك والعسكريين في القرن الثاني عشر هجري/ الثامن عشر ميلادي.

ب - ذروة نفوذ المماليك في مصر:

برز من خلال الصراع بين الزعامات المملوكية والعسكرية في مصر في القرن 12هـ/ 18م مملوك طموح ينتسب إلى البيت العسكري من القازدغلية هو علي بك، وكان قد أتى مصر من القفقاس وعمل مملوكاً لدى أستاذه إبراهيم كاخيا القازدغلي، ثم أصبح صنجقاً برتبة بك، وعيّن أميراً على الحج. ونظراً لتمتعه بالزعامة الأولى بين الأمراء الصناجق حاملي رتبة بك، فقد أعطي لقب "شيخ البلد"، أي أنه يتمتع بالسلطة الفعلية في مصر، وكان الوالي العثماني في مصر آنذاك مجرداً من أية سلطة فعلية بالرغم من أنه صاحب السلطة القانونية نظرياً.

بدأ علي بك بتوطيد نفوذه في مصر ضد العديد من الزعامات المملوكية والعسكرية التي نافسته على الزعامة واستخدم مملوكه محمد بك أبو الذهب (منح هذا المملوك لقب أبو الذهب نظراً لأهميته لدى أستاذه علي بك الذي وزع ذهباً حين أعتقه). في القضاء على منافسيه. وبلغ من شدة طموحه أن أُسْبِغَ عليه لقب آخر هو بلوط قابان (Bulut Kapan)، بالتركية ويعني بالعربية "قابض الغمام"، نظراً لخططه في السيطرة. وقد سرّ الشعب في مصر من حكم علي بك " شيخ البلد" لأنه أقام العدل بين الناس، وملأ الفراغ في السلطة الذي سببه ضعف الوالي العثماني. وللتقرب من الناس بنى عدة أبنية ذات طابع ديني في مصر منها: الجامع والقبة عند مقام أحمد البدوي، في طنطا، وهو من المقامات المشهورة مما أكسب علي بك شعبية كبيرة لدى عامة الناس والعلماء على حد سواء وعرف بلقب علي بك الكبير.

وكان علي بك عارفاً بالأوضاع السياسية والعسكرية في الدولة العثمانية في الفترة التي سيطر فيها في مصر بين عامي 1174هـ/ 1760م ومقتله في عام 1187هـ/ 1773م. ولهذا خطط للقيام بعدة

حملات خارج مصر لبناء امبراطورية أو سلطنة مملوكية مستفيداً من انشغال السلطان العثماني في حربه مع روسيا (جرت الحرب في عهد القيصرة كاترين الثانية 1182-1188هـ/ 1768- 1774م وانتهت بمعاهدة كوجوك قاينارجه، وتخلت الدولة العثمانية عن شبه جزيرة القرم فضمت إلى روسيا).

بدأ علي بك توسعه خارج مصر بحملته على الحجاز في عام 1184هـ/ 1770م مكلفاً من قبل السلطان العثماني، كما أشيع، لإعادة شريف مكة المعزول إلى منصبه، وقام بهذه المهمة محمد بك أبو الذهب مملوك علي بك، وقد عين علي بك حاكماً من قبله على مدينة جدة ذات الأهمية الاقتصادية. وتدل الحملة على أن اطاعة علي بك أوامر السلطان بإرسال حملة لإعادة شريف مكة إلى منصبه تعني حرصه على عدم قطع العلاقة مع السلطان لأن لديه مشاريع أكثر طموحاً. وقد سمى علي بك نفسه قائم مقام الوالي العثماني الذي غادر القاهرة، ولم يحاول علي بك تعيين نفسه والياً لأنه لو فعل ذلك لعدّ مغتصباً في استانبول ولوجهت ضده الحملات العثمانية. وبالرغم من أنه وضع اسمه على النقود وذكر اسمه في خطبة الجمعة، وكلا الأمرين من صلاحيات الحاكم المستقل، فانه لم يقطع علاقته بالحكم العثماني.

ج- حملة علي بك المملوكي على الشام 1770:

تذكر بعض المصادر المحلية أن سبب الحملة يعود إلى النزاع بين علي بك وبين عثمان باشا الكرجي، والي الشام عندما كانا في الحجاز: الأول أميراً على الحج المصري والثاني أميراً على الحج الشامي، وقيل إن عثمان باشا شجع أعداء علي بك في مصر على مقاومته. وبالمقابل اشتكى علي بك لدى السلطان على عثمان باشا متهماً إياه بإيواء الهاربين من مصر. ولم يكن هذا العداء بين الرجلين سوى مناسبة لبدء النزاع إذ أن علي بك في الواقع كان يريد استغلال الصراع الدائر آنذاك بين الدولة العثمانية وروسيا لتنفيذ مخططه. وذكر أن علي بك توصل إلى اتفاق مع الكونت أورلوف (Comte Orlov) قائد الأسطول الروسي في المتوسط لدعمه أثناء هجومه على بلاد الشام. إلا أن الأخير لم يتدخل في هذا الصراع حتى يونيو من عام 1186هـ/ 1772م، حين قصف أسطوله بيروت ونزلت قوات روسية فيها بطلب من علي بك وحليفه ظاهر العمر المتمركز في عكا الذي شارك في الثورة على السلطان.

وكان ظاهر العمر على خلاف مع عثمان باشا الكرجي والي الشام لأنه تمكن من تعيين ولديه واليين على صيدا وطرابلس فأحكم بذلك الطوق على ظاهر العمر، يضاف إلى ذلك أنه شجع أولاد ظاهر العمر على الثورة ضده. وشارك ظاهر العمر مع قوات اسماعيل بك المملوكي الذي بعث به علي بك للهجوم على دمشق. وتمكنت هاتان القوتان المتحالفتان من السيطرة على جنوبي بلاد الشام في شهر نوفمبر من عام 1184هـ/ 1770م.

ولكن الخلاف في وجهات النظر بين ظاهر العمر الذي أصرّ على مهاجمة عثمان باشا الكرجي وهو يقود قافلة الحج الشامي إلى الحجاز، وبين اسماعيل بك الذي امتنع عن ذلك خشية إيذاء الحجاج، جعل ظاهر العمر يشكو الأمر إلى علي بك الذي أرسل مملوكه المفضل محمد بك أبو الذهب لقيادة الحملة. وكان قد سبق للأخير أن قضى على معارضي علي بك في مصر وترأس الحملة إلى الحجاز التي مكنّت شريف مكة المعزول من استعادة حكمه.

وكانت قيادة محمد بك أبو الذهب للحملة المملوكية على الشام قد أثارت مخاوف ظاهر العمر من فقدان نفوذه في الحملة فلم يلتحق بها وترك الأمر لأبنائه في المشاركة مع قوات أبي الذهب. واحتلت تلك القوات دمشق في يونيو 1185هـ/1771م، دون

أن تلقى مقاومة بسبب استسلام أعيان المدينة بعد هروب واليها عثمان باشا الكرجي. وهذا ما دعا إخباري دمشق المعاصر حسن الشهير بابن الصديق بنعت الكرجي بـ: "قليل الأصل"، فقد كان من أصل كرجي (من جيورجيا أي بلاد الكرج) وكان مملوكاً لدى أسعد باشا العظم والي الشام 1156-1171هـ/ 1743 ـ 1757م، وهو الذي أرشد الدولة إلى مخابئ أمواله.

وخلافاً لتوقعات كافة الأطراف انسحب محمد بك أبو الذهب بقواته من دمشق في يونيو 1185هـ/ 1771م، بعد أن احتلها لمدة عشرة أيام، إيذاناً بتغيير ولائه: فقد ثار على أستاذه (سيده) علي بك، وقتله في عام 1187هـ/ 1773م. وجاء هذا التحول لصالح العثمانيين.

وحل محمد بك أبو الذهب في السلطة الفعلية في مصر محل علي بك" شيخ البلد"، ولم يعين نفسه والياً على مصر بل جعل والي مصر العثماني خاضعاً له. وعلى غرار علي بك أعد محمد بك أبو الذهب في مارس 1189هـ/ 1775م حملة كبيرة قادها إلى بلاد الشام بحجة تأديب ظاهر العمر. وقد يكون ذلك لكسب رضى السلطان أو ربما بهدف العودة للسيطرة على بلاد الشام ومصر، وتأسيس السلطنة المملوكية من جديد كما كان يطمح علي بك. وقد احتل أبو الذهب غزة والرملة ويافا وكذلك عكا، التي هرب منها ظاهر العمر، وذكر أن أبا الذهب أرسل يطلب من السلطان العثماني إعطاءه حكم مصر وبلاد الشام وأن السلطان وافق على ذلك. ولكن الموت عاجل أبا الذهب فقد توفي في عكا في 10 يونيو 1189هـ/1775م.

وهكذا فشل المماليك في استعادة السيطرة على بلاد الشام وإنشاء سلطنة مملوكية لهم من جديد. وانحصر نشاطهم في مصر، ولكن فقدان زعيميهم المشهورين علي بك بلوط قابان ومحمد بك أبو الذهب خلال سنتين أضعفهم كثيراً.

وتفرغ العثمانيون بعد انتهاء حربهم مع روسيا في عام 1188هـ/1774م إلى محاسبة الثائرين وبدؤوا في بلاد الشام فقضى الأسطول العثماني بقيادة حسن باشا على ظاهر العمر في عكا في عام 1189هـ/ 1775م، وانهارت الإمارة التي أنشأها وحل مكانه أحمد باشا الجزار.

د- تشرذم المماليك والقضاء عليهم:

بعد وفاة محمد بك أبو الذهب حلت زعامة ثنائية مملوكية بقيادة إبراهيم بك ومراد بك، وعرف أتباعهما بالمحمدية، نسبة إلى محمد بك أبو الذهب، وعارضهما حزب العلوية، المنسوب إلى علي بك، وترأسه اسماعيل بك مملوك علي بك. وحدث كرّ وفر بين الفريقين إلى أن وصلت الحملة العثمانية البحرية إلى مصر في ربيع عام 1201هـ/ 1786م بقيادة حسن باشا (القبطان) فدخل القاهرة صيف ذلك العام، وهرب إبراهيم بك، ومراد بك لعجزهما عن تنظيم مقاومة موحدة بسبب الخلاف بينهما وبين أتباعهما.

قرّب حسن باشا القبطان إليه مشايخ البدو في الريف في محاولة لنزع الصلاحيات المالية والإدارية من يد المماليك، ودعم اسماعيل بك (مملوك علي بك) ضد إبراهيم بك ومراد بك، وجعله "شيخ البلد" في القاهرة، واستخدمه في قيادة الحملات ضد المماليك الهاربين في الصعيد. وبوفاة اسماعيل بك في عام 1206هـ/ 1791م عادت الفوضى إلى صفوف المماليك. وكان حسن باشا القبطان قد غادر القاهرة في عام 1203هـ/ 1787م، وبالرغم من سفره استعادت الإدارة العثمانية في مصر بعض المبادرة مستفيدة من تشرذم المماليك وراء زعامات متعددة وغير مجربة. وكان هدف إبراهيم بك ومراد بك اللذَين عادا إلى القاهرة جمع المال والإساءة إلى الشعب، وبقيت سلطتهما قائمة في مصر حتى مجيء حملة نابليون بونابرت إلى مصر في عام 1213هـ/ 1798م. وأعلن نابليون إلى الشعب المصري أنه أتى لينقذه من ظلم المماليك. ولم يشكل هؤلاء أي عائق كبير آنذاك للسيطرة الفرنسية على مصر إذ هزموا في

المواقع التي خاضوها مع الفرنسيين في عام 1214هـ/1799م.

وترك أمر المماليك إلى محمد علي باشا الذي قضى على زعماء المماليك في مذبحة القلعة في عام 1226-1227هـ/1811- 1812م. وتوقف استيراد المماليك إلى مصر بعد أن استمر مجيئهم طوال ما ينوف عن ستمائة سنة، وهرب من سلم من زعماء المماليك من بطش محمد علي باشا إلى السودان والصعيد.

هـ تقييم عام لحكم المماليك في مصر:

يُلاحظ في تقييم حكم علي بك الكبير (بلوط قبان) ومملوكه الذي ثار عليه محمد بك أبو الذهب أنهما فرضا سيطرة قوية على شؤون مصر، مما جعل الوالي العثماني هامشياً، وقد عيّنا أتباعهما في المناصب العامة، وسيطرا على الأمور الإدارية والمالية في مصر كما حصلا على التزام الكثير من الأراضي الزراعية في مصر. وجدير بالذكر أن مصر، خلافاً لمعظم الولايات العربية، لم يطبق العثمانيون فيها نظام الإقطاع خشية من أن يتصرف المماليك به فيعمقون سيطرتهم الاقتصادية. ولكن هؤلاء تمكنوا بالتدريج وبازدياد نفوذهم من السيطرة على التزام ضرائب الأراضي الزراعية في مصر مما شكل الأساس في زعامتهم السياسية، كما أن علي بك ومحمد بك أبو الذهب احتكرا معظم التجارة الداخلية والخارجية لمصر، وتقربا من التجار الأجانب، وشدَّدا من القيود على الأقباط واليهود في مصر الذين شغلوا مناصب هامة في الإدارة المالية، وبخاصة فيما يتعلق بدائرة المكوس، وقد سرّ التجار الأوربيون من حسن معاملة زعماء المماليك لهم فزادوا من أنشطتهم التجارية مع مصر. ويعلّق المؤرخ كريسيليوس على زعامة المماليك آنذاك بأنهم اندمجوا في الإدارة العثمانية القائمة ولم يحاولوا تغييرها، ولكنهم زادوا من الضرائب وجبوها بشدة مما أساء إلى سمعتهم بين الشعب.وقد تقرب كل من علي بك ومحمد بك أبو الذهب من العلماء وأشركوهم في المجالس التي عقدوها مما أكسبهم الكثير من الدعم، وقد رمَّم علي بك مقام الإمام الشافعي في مصر، وأشار إلى نفسه في النقش الذي وضعه على الضريح بأنه "عزيز مصر"، وهو ما أطلق على السلاطين المماليك سابقاً.

وقد فشل كل من علي بك ومحمد بك أبو الذهب، في إقامة سلطنة مملوكية والانفصال عن الحكم العثماني بالرغم من احتلالهما دمشق، وتهديدهما سلامة قافلة الحج الشامي التي كان السلطان العثماني حامياً لها، ولكنهما في الواقع أعطيا المثال لمحمد علي باشا الذي قضى على المماليك ونجح أكثر منهم في إقامة حكم شبه مستقل في مصر له ولأسرته من بعده

ثانياً: المماليك في العراق إبان الحكم العثماني:

مقدمة:

لم يكن للمماليك في العراق وجود قديم كما كان لهم في مصر، فقد استخدمهم الولاة العثمانيون في بغداد، وتمكنوا من تسلم السلطة في حوالي منتصف القرن 12هـ/ 18م. وعلى نقيض مصر التي لم تكن مهددة بعدوان خارجي يستدعي إقامة جيش من المماليك حتى مجيء حملة نابليون بونابرت في عام 1213هـ/1798م، فإن السبب الرئيسي الذي استدعى استخدام ولاة بغداد للمماليك ثم تسلم هؤلاء السلطة هو الخطر الخارجي الذي تعرَّض له العراق من بلاد فارس متمثلاً باستيلاء الأفغانيين على السلطة من الصفويين في عشرينات القرن الثاني عشر هجري/ الثامن عشر ميلادي، ثم قيام حكم نادر شاه الذي قضى على الأسرة الصفوية وتسلم الحكم بنفسه بين عامي 1149-1160هـ/ 1736-1747م، ثم جاء تهديد كريم خان زند للعراق في سبعينات ذلك القرن. وثمة فارق آخر وهو أن العثمانيين سمحوا بوجود المماليك في مصر وبالاستمرار في استيرادهم للحاجة إليهم في أمور الإدارة والالتزام وقيادة الحملات وحكم

الصعيد وتأمين سلامة الحج بقيادتهم له، في حين أن الدولة العثمانية في العراق حاولت مرات كثيرة القضاء على حكم الولاة من المماليك فلم تنجح إلى أن بدأ عهد الإصلاح في الدولة العثمانية.

وكان الوالي العثماني في بغداد الذي استخدم المماليك على نطاق واسع هو حسن باشا الذي حكم الولاية بين عامي 1116-1137هـ/ 1704-1724م، وخلفه في الحكم ابنه أحمد باشا حتى عام 1160هـ/ 1747م، ثم تلاه في الحكم بعد سنتين المماليك الذين دربهم مع أبيه حسن باشا طوال سني حكمهما.

وكان حسن باشا يستقدم شباناً من بلاد الكرج والقفقاس يقومون بالتدريب في مدرسة خاصة على فنون القتال كما يتعلمون مبادئ الدين الإسلامي. وتذكر المصادر أن عددهم في البدء بلغ مائتين، وقد عهد إليهم حسن باشا بالمناصب العليا في الإدارة والجيش، علماً أنه كان يوجد في بغداد جيش من الانكشارية، تسرب إليهم السكان المحليون، إلا أن المماليك قد فاقوا الانكشارية في الأهمية من ناحية الولاء للوالي والقدرة على تصريف الأمور. وقد طوَّر أحمد باشا الذي خلف أباه حسن باشا هذا الجهاز المملوكي والإداري الذي مكّن هذين الواليين من تحدي قرارات العزل من استانبول، واستمر الأمر في عهد الولاة المماليك على هذا المنوال.

وتمكن حسن باشا وأحمد باشا بهذا التنظيم العسكري ودور المماليك فيه من فرض نفوذهما على القبائل البدوية، وبخاصة قبائل(المنتفق) في منطقة البصرة التي وليّا عليها ولاة من قبلهما، كما أنهما صدّا الاعتداءات التي شنت على منطقة بغداد من بلاد فارس. وأهم تلك الاعتداءات تلك التي شنّها طهماسب قولي خان (الذي أصبح فيما بعد حاكماً مستقلاً باسم نادر شاه)، حين حاصر بغداد مدة تسعة أشهر في عام 1146هـ/1733م دون أن يتمكن منها. وبالطريقة ذاتها صدَّ آل الجليلي حكام الموصل اعتداءات بلاد فارس وأهمها حصار نادر شاه للموصل في عام 1156هـ/ 1743م.

أ- بدايات حكم المماليك في بغداد:

دام حكم الولاة من المماليك في بغداد من عام 1162هـ/ 1749م وحتى عام 1247هـ/ 1831م حين قضى عليهم السلطان محمود الثاني. وقد عينت السلطات العثمانية في أعقاب وفاة أحمد باشا والي بغداد في عام 1160هـ/ 1747م والياً عثمانياً عليها، فعارضه المماليك ومؤيدوهم، ورشحوا لولاية بغداد سليمان باشا المملوكي، الذي عرف بأبي ليلى، وهو صهر أحمد باشا وكاخياه (مساعده). وكان قد عين على البصرة، وبعد سنتين من ذلك سار إلى بغداد فطرد واليها العثماني وتولاها، بالإضافة إلى البصرة، واضطر السلطان إلى الاعتراف بذلك. وحكم سليمان باشا حتى عام 1178هـ/ 1764م، وعرف عنه إقامة الأمن، وإخضاع القبائل، وتشجيع التجارة.

وظهر التنافس بين المماليك على السلطة، فشغل ولاية بغداد بعد سليمان باشا مملوك آخر هو علي باشا، وعارضه عمر باشا المملوكي الذي تمتع بنفوذ أكبر، وحلَّ محله في الحكم بعد سنتين من ولايته، واستمر في الحكم حتى عام 1190هـ/ 1776م. وحدث في عهده طاعون عمّ بغداد في عام 1186هـ/1772م، ولكن الحدث الأكبر في ولايته هو تهديد كريم خان زند للبصرة واحتلاله لها في عام 1189هـ/1775م، كما أنه أسر واليها المملوكي سليمان باشا. ولم يستطع عمر باشا المملوكي والي بغداد صد كريم خان زند عن البصرة، فاستغلت الدولة العثمانية ذلك وعينت والياً من قبلها على بغداد في عام 1190هـ/1776م. وحين توفي كريم خان زند في عام 1193هـ/1779م، وأطلق سراح سليمان باشا والي البصرة المملوكي المسجون في شيراز، عاد إلى حكم البصرة وبدعم بريطاني عين على بغداد، بالإضافة إلى البصرة، ودخل بغداد في عام 1194هـ/

1780م. وقد عرف سليمان باشا هذا بالكبير (بيوك سليمان باشا). ودام حكمه حتى وفاته في عام 1217هـ/ 1802م.

ب- ولاية سليمان باشا الكبير:

ويمثل حكم سليمان باشا الكبير في بغداد الذروة في حكم المماليك في العراق، فالتهديد من بلاد فارس قد انحسر مما مكن سليمان باشا أن يلتفت إلى إخضاع قبائل المنتفق وزعيمهم الشيخ تويني الذي استولى على البصرة فعزله عنها، كما أنه أخضع القبائل الكردية في الشمال. ولعل أهم عمل عسكري قام به هو صدّ هجمات الوهابيين على العراق وإرساله حملة عسكرية إلى الإحساء في عام 1213هـ/ 1798م لطرد الوهابيين منها. وقام الوهابيون بعد ذلك في عام 1217هـ/ 1802م بمهاجمة كربلاء وتحطيم مقام الإمام الحُسين. ولم تمنع هذه المشاغل الداخلية سليمان باشا من القيام بالعديد من الإصلاحات الداخلية، كترميم أسوار بغداد، وبناء المدرسة السليمانية وقد جعل لها مكتبة، كما قام بترميم عدد من الجوامع في بغداد، وشجع الزراعة.

وشغل ولاية بغداد في الفترة بين وفاة سليمان باشا الكبير في عام 1217هـ/ 1802م ومجيء داود باشا، في عام 1231هـ/ 1816م، أربعة ولاة من المماليك هم: علي باشا، الذي اغتيل في عام 1222هـ/1807م، وسليمان باشا الصغير (كجك سليمان باشا)، الذي قتله البدو في عام 1225هـ/1810م، وعبد الله باشا، الذي قتل هو الآخر في عام 1228هـ/ 1813م. وأن قصر عهد هؤلاء الولاة وقتلهم جميعاً يدل على سعة المؤامرات التي تعرضوا إليها، من قبل الانكشارية والأكراد، والبدو، والوهابيين، وسلطات استانبول. وبلغ الأمر ببعض هؤلاء الولاة من المماليك إلى طلب العون من بدو المنتفق، كما حدث مثلاً مع سعيد باشا الذي ساعده هؤلاء البدو على الوصول إلى الولاية. ولما كانت الدولة العثمانية آنذاك بصدد تطبيق الإصلاح وإنشاء جيش حديث على الطراز الأوربي فقد أرسل السلطان محمود الثاني في عام 1225هـ/1810م حملة ضد كجك سليمان باشا بحجة تأخره في سداد الأموال الميرية، فهرب، وقتله البدو. واضطر خلفه عبد الله باشا المملوكي إلى الاعتراف بسلطة استانبول بسبب قوة السلطنة فيها من ناحية وخشيته من تهديد حكام بلاد فارس له من ناحية أخرى.

ج- ولاية داود باشا:

كان آخر الولاة المماليك في العراق وأطولهم مدة في الحكم داود باشا الذي حكم بين عامي 1231هـ-1248هـ/ 1816- 1831م. ويعود أصله إلى بلاد الكرج (جيورجيا اليوم وكان يتبادل الرسائل مع أمه باللغة الكرجيه في تفليس) وقد ولد في تفليس في عام 1181هـ/ 1767م، وبيع مملوكاً في بغداد في عام 1194هـ/ 1780م، والتحق بمماليك سليمان باشا الكبير، وشغل منصبي دفتر دار وكاخيا قبل أن يعين والياً على بغداد في سن الخمسين.

شهد حكم داود باشا حدثين هامين: استئناف القتال مع فارس، وإلغاء الانكشارية في الدولة العثمانية، وقد حدث أن ابني فتح علي شاه حاكم فارس، وهما عباس ميرزا خان حاكم أذربيجان، ومحمد علي ميرزا حاكم كرمنشاه، قد هاجما العراق في أوائل عشرينات القرن الثالث عشر هجري/ التاسع عشر ميلادي، وكان الدافع لهجومهما تشجيع روسيا لعباس ميرزا خان على الهجوم على العراق وطمع محمد علي ميرزا بدعم أكراد شهرزور له في هجومه، وقد استاء حكام فارس هؤلاء من عدم صدّ سلطات بغداد للوهابيين أثناء هجومهم على كربلاء. وانتشر الطاعون في جيش محمد علي ميرزا مما منعه من احتلال بغداد. وعقدت بعد ذلك معاهدة أرضروم بين حكام بلاد فارس ووالي بغداد اعترف فيها بالحدود التي كانت قائمة زمن السلطان مراد الرابع الذي استعاد بغداد من الصفويين 1049هـ/ 1639م. إلغاء

وحين ألغى السلطان محمود الثاني الانكشارية في 1242هـ/ 1826م وأقام جيشاً حديثاً استغل داود باشا ذلك لإنشاء جيش جديد لدعم قوته وحكمه وأثار هذا مخاوف السلطان ولاسيما وأن داود باشا كان يطوّر في اقتصاد ولايته لزيادة تدعيم سلطته.

وقد تزايد النفوذ الأوربي في العراق في عهد داود باشا، وكان من أبرز المقيمين الأجانب في العراق الذين كتبوا عنه الفرنسي روسو (Rousseau) الذي شغل منصب القنصل الفرنسي في البصرة في عام 1194هـ/ 1780م، وفي بغداد بين عامي 1212-124هـ/1796-1798م. كما عين الانكليزي ريش (Rich) مقيماً في بغداد في عام 1223هـ/ 1808م.

ودعا داود باشا الخبراء الأوربيين لتدريب جيشه الحديث، وكان أشهر هؤلاء الفرنسي ديفو (Deveux)، مساعد نابليون سابقاً، كما استعان بالفنيين الأوربيين لتطوير الصناعة والزراعة، وقام ببناء العديد من الأبنية الخيرية أبرزها الجوامع، وأهمها جامع حيدر خانه، وجامع ومدرسة آصافيا، وبنى سوقاً وقصراً، وشجع العلم والعلماء وأمر الشيخ رسول الكركوكلي بتأليف كتابه: دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء.

ونشطت التجارة في العراق واستُحدث خطان من المواصلات يربطان الخليج والبصرة بالساحل السوري وهما خط البصرة ــ بغداد ــ الموصل ــ حلب ــ الاسكندرون، وخط البصرة ــ بغداد ــ دمشق ــ صيدا. وكان الخط الأول أكثر أمناً من الثاني الذي يمر بالبادية السورية إلى دمشق ويتعرض لاعتداءات البدو. ونشطت كذلك الرهبانيات الكاثوليكية في العراق، من فرنسية وإيطالية.

أثار داود باشا بالإصلاحات التي قام بها، وبتنامي قوته غائلة السلطان محمود الثاني 1223-1255هـ/ 1808 ــ 1839م الذي تقوى بالجيش الجديد الذي طوره فحاول القضاء على مراكز القوة في الدولة، ومنها حكم المماليك في بغداد. و زاد العداء بين السلطان وداود باشا رفض الأخير المساهمة مالياً في حرب الدولة العثمانية مع روسيا في عامي 1244-1245هـ/ 1828 ــ 1829م، ورفض السلطان طلب داود باشا إعطاءه حكم الموصل حيث كان يحكم آل الجليلي. ومما أججَ الخلاف بين الفريقين قتل أتباع داود باشا في عام 1246هـ/ 1830م، الدفتردار العثماني الذي بعث به السلطان محمود إلى بغداد. وعهد السلطان إلى والي حلب علي رضا باشا بإخضاع داود باشا، فدخل بغداد بعد أن انتشر الطاعون فيها وعمّت المجاعة بين سكانها، وتم الاستيلاء عليها في 17 أيلول 1247هـ/ 1831م، وانتهى بذلك حكم المماليك لبغداد، ولم يقتل داود باشا، بل تقلد المناصب في الدولة، وتوفي في المدينة المنورة في عام 1267هـ/ 1851م.

د- تقييم لحكم المماليك في العراق:

دام حكم المماليك في بغداد من 1749، وحتى 1247هـ/ 1831م وقد دافعوا عن العراق ضد الهجمات من بلاد فارس، كما أخضعوا القبائل البدوية في منطقة البصرة، والقبائل الكردية في المناطق الشمالية، وأدخلوا الكثير من الاصلاحات في مجال التجارة والصناعة، وسمحوا للأجانب بالإقامة في العراق، وأفادوا من خبراتهم. وذكر أن عدد سكان بغداد في عهد داود باشا قد ازداد من مائة ألف عام 1231هـ/ 1816 إلى مائة وعشرين ألفاً في عام 1246هـ/ 1830م. ولم تسلم العراق في عهد الحكام المماليك من التهديد بالوقوع في قبضة حكام بلاد فارس بل أن بلاد الشام كادت تتعرض لذلك الخطر فيما لو تمكن الحاكمون في بلاد فارس من احتلال العراق.

خاتمة عامة:

لم يكن أمام الدولة العثمانية بعد أن ضعفت قوتها وخسرت المناطق التي استولت عليها منذ مئات السنين، وبخاصة في البلقان وفي شبه جزيرة القرم، إلا أن تتبنى الإصلاح. وقد سار الإصلاح شوطاً بعيداً فجرى تطوير الجيش الحديث، كما تم القضاء على الانكشارية في عام 1242هـ/1826م، وحددت سلطة العلماء وغدوا موظفين لدى الدولة.

وكانت مراكز القوى المتعددة في كافة أرجاء الدولة، بما في ذلك الولايات العربية، استمراراً لتواجدها في القرون السابقة، وكان بعضها أكثر حداثة من بعضها الآخر كما بالنسبة لمماليك العراق بالمقارنة مع مماليك مصر. وصممت الدولة العثمانية على القضاء على مراكز القوى هذه في عموم الولايات فنجحت في بعضها وفشلت في بعضها الآخر.(قضى مثلاً على مماليك العراق 1247هـ/ 1831م وعلى أسرة آل الجليلي في الموصل 1250هـ/ 1834م وعلى الأسرة القرمانلية في طرابلس 1251هـ/ 1835م). وكان من أشد المنافسين، بل المتحدّين لسلطة الدولة العثمانية، قوتان استمرتا في النمو والقوة وهما: محمد علي باشا، وأسرته الحاكمة في مصر، والحركة السلفية الوهابية في الجزيرة العربية، وحاول السلطان ضرب الواحدة بالأخرى عندما كلف محمد علي باشا بإرسال قوأته لطرد الوهابيين من الحجاز وإعادته إلى حكامه من الأشراف. وعوضاً من أن تضعف الواحدة الأخرى في هذا الهجوم خرج محمد علي باشا الأقوى في بعد انتصاره على الوهابيين في العقد الثاني من القرن 13هـ/19م، وغدا في المدى البعيد شوكة في جنب السلطات العثمانية.

وهكذا انتهت مراكز القوى التقليدية التي ازدهرت مع ضعف الدولة العثمانية في القرن 12هـ/ 18م ، وظهرت مراكز قوى جديدة تنافس العثمانيين في القرن الأخير من عمر الدولة مستفيدة، مثل العثمانيين، من إدخال الإصلاح على الطريقة الأوربية.

أ.د. عبد الكريم رافق

جامعة دمشق

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية:

ـ الصديق، حسن الشهير بابن، غرايب البدايع وعجايب الوقايع، مخطوط في برلين برقم، 9832 We (II) 417.

ـ الكركوكلي، الشيخ رسول، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، نقله عن التركية موسى كاظم نورس، بغداد (بدون تاريخ).

ـ (مجهول)، قهر الوجوه العابسة بذكر نسب الجراكسة من قريش، طبع على ذمة محمد أفندي حافظ الجركسي الباجي، القاهرة، المطبعة البهية، 1316هـ.

ـ المدني، الشيخ أمين بن حسن الحلواني، خمسة وخمسون عاماً من تاريخ العراق، 1288 ـ 1242هـ، القاهرة 1371.

ـ المرادي، محمد خليل، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، الطبعة الثالثة، دمشق، دار البشائر الإسلامية، ودار ابن حزم، 1988.

ثانياً : المراجع:

أ- العربيّة والمعرّبة:

ـ أولسن، روبرت دبليو، حصار الموصل والخلافات العثمانية الفارسية (1718 ـ 1743)، ترجمة الدكتور عبد الرحمن بن الحاج أمين بك الجليلي، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، 1983.

ـ الجبرتي، عبد الرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار،4 مجلدات، بولاق، 1879/1297ـ 1880.

ـ رافق، عبد الكريم، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، 1516 ـ 1798، الطبعة الثانية، دمشق، مكتبة أطلس، 1968.

ـ ثورات العساكر في القاهرة في الربع الأخير من القرن السادس عشر والعقد الأول من القرن السابع عشر، ومغزاها، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، مارس ـ أبريل 1969، 3 أجزاء، القاهرة، 1970 ـ 1971، الجزء الثاني، ص745 ـ 775.

ـ العرب والعثمانيون، 1516 ـ 1916، الطبعة الثانية، مكتبة أطلس ، دمشق، 1993.

ـ عز الدين، يوسف، داود باشا ونهاية المماليك في العراق، بغداد، 1967.

ـ عزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين، 8 أجزاء، بغداد، 1353 ـ 1376/ 1935 ـ 1956.

ـ نوار، عبد العزيز، داود باشا، والي بغداد، القاهرة، 1986.

ب- الأجنبية:

- **Anderson**, R.C, Naval Wars in the Levant, 1559-1853 (Liverpool, 1952).
- **Crecelius**, Daniel, The Roots of Modern Egypt: A Study of the Regimes of ' Ali Bey al-Kabir and Muhammad Bey Abu al-Dhahab, 1760-1775 (Minneapolis and Chicago: Bibliotheca Islamica, 1981).
- **Holt**, Peter M Egypt and the Fertile Crescent, 1516-1922: A Political History (London: Longmans, 1966).
- **Longrigg**, Stephen Four Centuries of Modern Iraq (Oxford: Oxford University Press, 1925).

- **Mantran**, Robert "Bagdad a l'Epoque Ottomane", Arabica, 1961.
- **Rafeq**, Abdul-Karim The Province of Damascus, 1723-1783 (Beirut: Khayats, 1966).

5- القوى المحلية وعلاقتها بالمركز
ب- "المعنيون والشهابيون"

مقدمــة:

في رجب 15 آب 922هـ/ 1516م اتجهت الجيوش العثمانية لملاقاة المماليك المرابطين قرب مدينة حلب، وفي 24 منه دارت معركة مرج دابق التي عدها بعضهم "إحدى أكبر معارك التاريخ العالمي".

وقد استقبلت حلب السلطان سليم الأول بهتافات الترحيب ونودي به في الجامع الكبير "حامي الحرمين الشريفين"، وذلك بحضور الخليفة العباسي المتوكل. فقد كان سلاطين المماليك يحملون لقب "حامي الحرمين الشريفين"، إلا أن السلطان العثماني اختار لنفسه لقب "سلطان المسلمين" أو "بادي شاه إسلام".

في شوال 9 أكتوبر 922هـ/1516م دخل السلطان سليم مدينة دمشق وسار في شوارعها التي فرش بعضها بالحرير وسط احتفالات مهيبة. وبعد أن أستأثر بجميع الصلاحيات التي كانت لزعماء المماليك وبألقاب الخلافة الإسلامية، طلب من جميع الزعماء المحليين تقديم الولاء له كبرهان علي طاعتهم للسلطنة العثمانية كما كانت عادة البيعة لخلفاء المسلمين، وثبت جميع الذين ناصروه في مراكز سيطرتهم. وسرعان ما أصبح الحاكم الجديد مهاباً في جميع مناطق بلاد الشام ففرض الطاعة علي زعمائها، واستتب الأمن فيها باستثناء بعض الغزوات التي استمر زعماء البدو يشنونها علي المناطق المجاورة من داخل بادية الشام، وقد استقبل في مجلسة وفودا جاءته مهنئة من مدن طرابلس وبيروت، وصيدا وغيرها من مدن الساحل اللبناني. كما استقبل وفدا من زعماء جبل الشوف بقيادة الأمير فخر الدين المعني الأول الذي انحاز إلي جانب العثمانيين في معركة مرج دابق، وقد خصه السلطان بالإكرام وقدمه علي باقي الأمراء في جبل الشوف الذي شكل، منذ ذلك التاريخ، منطلقا لإمارة جبل لبنان في الأسرتين المعنية والشهابية.

عين السلطان العثماني ممثلين عنه يتولون إدارة الولايات التي ألحقت بها سناجق وإمارات ومقاطعات محلية. وقد تمثلت السلطنة بحكام عسكريين من البكوات. وكان إلي جانبهم قضاة من العلماء الذين يمثلون السلطة الشرعية في السلطنة. كان القاضي يتلقى التعليمات أو الإرادات القانونية الشرعية من السلطان مباشرة، وله الحق في توجيه الشكاوي إليه دون إعلام الحاكم العسكري. وكان العثمانيون يعدّون أن هذا الشكل من فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية غاية في الأهمية لأنه يؤمن نوع من العدالة لرعايا السلطنة ويحد من تعسف الولاة.

قسمت السلطنة المناطق الخاضعة لها إلي سناجق، وكان السنجق نوعا من وحدة إدارية أو منطقة جغرافية محددة يتولي شؤونها حاكم عسكري برتبة "سنجق بك"، يتسلم راية الحكم من السلطان، ويساعده عدد من السباهيين أو القادة العسكريين. وقد تأسست ولاية حلب كأولي السناجق أو الولايات العثمانية في المنطقة عام 922هـ/ 1516م، ثم تبعتها ولاية دمشق خلال سنوات 923-926هـ/1517 - 1520م، ثم ولاية طرابلس الشام حوالي

987هـ/1579م، ثم صيدا في مرحلة متأخرة لمراقبة أمراء جبل لبنان، ثم بيروت في أواخر العهد العثماني.

ومع استقرار الحكم العثماني في بلاد الشام عهد السلطان سليم بشؤون كل أيالة إلي حاكم عسكري يسمي "بكلر بكي" بمعني "سنجق بكي" بمعني "بك اللواء"، ويُعدّ بمرتبة "ميرا لوا" بمعني "أمير اللواء".

قسم العثمانيون في بداية سيطرتهم علي بلاد الشام، المنطقة إلي ولايتين كبيرتين هما ولاية حلب التي ضمت خمسة ألوية، وولاية الشام وقد ضمت 11 لواء، ثم عمدوا إلي تجزئة ولاية الشام في العقود اللاحقة فأنشؤوا ولاية طرابلس عام 987هـ/ 1579م وألحقوا بها مقاطعات من الإمارة المعنية التي توزعت مقاطعاتها بين ولايتي دمشق وطرابلس. لذلك ارتبط تاريخ القوى المحلية في إمارة جبل الشوف أولا، ثم في إمارة جبل لبنان في ظل الأسرة المعنية 922-1109هـ/ 1516 - 1697م، ثم الأسرة الشهابية 1109-1258هـ/ 1697 -1842م، بتاريخ بلاد الشام طوال العهد العثماني، فقد ألحقت مقاطعاته بولاية دمشق من جهة سهل البقاع، وبولاية طرابلس من جهة الشمال، وبولاية صيدا أو عكا من جهة الجنوب، وبالتالي، لا يمكن فهم الصراع السياسي داخل الأسر المحلية في جبل لبنان، إلا في إطار نظرة شمولية للصراع بين ولاة بلاد الشام طوال العهد العثماني.

ولم تكن الأسرة المعنية تلعب دورا مهما في العهد المملوكي، وكان قادتها ملحقين بأنسبائهم من الأسرة التنوخية، وقد مارس الأمير فخر الدين المعني الأول الحكم، للمرة الأولى، بعد أن رفعه السلطان سليم الأول إلى مرتبة أعلى من باقي الزعماء المحليين من ذوي النفوذ الواسع في مناطقهم، وتشير المصادر التاريخية إلى أن السلطان سليم الأول 918-926هـ/1512-1520م قد أعطى لإمارة الشوف نوعا من التمايز على باقي المقاطعات حين قدم الأمير فخر الدين الأول، على سائر الأمراء وحكام المقاطعات اللبنانية. وأقر لأسرته بحكم وراثي حتى آخر الذكور فيها هو الأمير أحمد الذي توفي دون عقب عام 1109هـ/1697م.

أولاً: صراع القوى المحلية في بداية حكم الأسرة المعنية:

كانت أبرز الأسر الحاكمة في بلاد الشام في مطلع العهد العثماني الأسرة التنوخية – البحترية في غرب بيروت، وهي الأسرة التي احتضنت الأسرة المعنية وصاهرتها بعد استقرارها فى جبل الشوف. وقد أقام المعنيون علاقة ودية للغاية مع الأسرة الشهابية الحاكمة فى بلاد التيم التى تضم حاصبيا وراشيا. وكان آل سيفا يحكمون عكار وطرابلس، وآل حرفوش فى البقاع، وزعماء البدو من آل طربيه وقانصو وفريخ يتجولون ما بين سهل البقاع وسهول فلسطين والأردن خاصة صفد وعجلون، وكان زعماء تلك الأسر يتمتعون فى مناطقهم بنفوذ كبير يجعلهم على قدم المساواة مع زعماء الأسرتين المعنية والشهابية.

بالإضافة إلى الأسر المحلية التي كانت تسيطر على مناطقها حين تولى الأمير فخر الدين المعنى الأول إمارة الشوف الأول، كان أمراء آل حمادة من أقوى الزعماء اللبنانيين لعدة قرون، فقد عاصروا الحقبة المعنية بكاملها، واستمرت سيطرتهم على مقاطعات جبيل والبترون والكورة وجبة بشري والزاوية والظنية والبقاع الشمالى لعقود طويلة قبل أن تحل بهم النكبة على يد الأمراء الشهابيين .

خضعت مقاطعات جبل عامل التى تقع إلى جنوب إمارة الشوف لحكم أسرها الكبيرة من آل نصار، والصفير،

وسودون، ومنكر وغيرهم، وكانت الصدامات مستمرة بين زعماء الأسرة الواحدة من جهة، ومع زعماء الأسر المجاورة وذلك في صراع على النفوذ والتنافس للحصول على التزام الضرائب طوال حكم المماليك والعثمانيين من بعدهم.

كانت مهمة الزعيم المحلى أو المقاطعجى تنحصر بجباية الضرائب بعد نيل التزامها من الأمير الحاكم فى جبل الشوف والمعين من جانب الوالي العثمانى. ومع ذلك، كان للمقاطعجيين نفوذ كبير فى تسيير شؤون مقاطعاتهم شرط نيلهم رضا السلطة المركزية المملوكية ثم العثمانية، ممثلة بنوابها ثم ولاتها فى بلاد الشام. وقد دفع اللبنانيون ثمناً باهظاً لصراع الزعماء المقاطعجيين قبل إعلان إمارة الشوف وبعده.

يعود الأمير فخر الدين بن عثمان المعنى بنسبه إلى الأمير معن الأيوبي الذي وفد إلى منطقة الشوف عام 514هـ/1120م وأقام فيها. وقد جعل من بلدة بعقلين مركز إدارته بعد أن تلقى مساندة قوية من حكام منطقة الغرب، أو غرب بيروت، وهم من أمراء آل بحتر التنوخيين. فقد ارتبطت الأسرة المعنية بصلات قوية مع الأسرة التنوخية قامت على المودة والمصاهرة. (الأميرة التنوخية، زوجة الأمير قرقماس بن فخر الدين الأول، هى والدة الأميرين فخر الدين الثانى الكبير وشقيقه الأمير يونس) .

لم تكن حدود الإمارة المعنية معروفة حين تولاها الأمير فخر الدين الأول، فكان عليه أن يستعين أحيانا بجيوش السلطنة العثمانية لتثبيت نفوذه فى إمارته من جهة، ولإظهار مقدرته على تحدي الأمراء وحكام المقاطعات المجاورة من جهة أخرى. وهكذا بدأت الإمارة المعنية تترسخ على أرض الواقع بعد أن اثبت الأمير فخر الدين الأول مقدرته على مد سيطرته على المناطق المجاورة وإخضاع زعمائها لسلطته المركزية.

انطلقت الإمارة المعنية فى عهد فخر الدين الأول من مقاطعة الشوف ثم تجاوزتها إلى مقاطعات لبنانية أخرى، وأصبحت تعرف بأسماء مختلفة منها: إمارة الشوف، وإمارة جبل الدروز، إمارة جبل لبنان، بالإضافة إلى الإمارة المعنية. وفى عهده، ارتبطت جميع المقاطعات اللبنانية بولاية الشام وهى: إمارة الشوف، وإمارة وادي التيم وإمارة البقاع، وسنجق طرابلس، ومقاطعة جبل عامل. وقد نقل خلفاؤه من بعده مركز الإمارة إلى بلدة دير القمر، المجاورة لبعقلين، وبقيت عاصمة لإمارة جبل لبنان طوال العهدين المعنى والشهابى.

والملاحظ أن المصطلحات الواردة في الوثائق التاريخية، رغم كثرتها ليست جميعها حقيقية، كما أنها غير واضحة المعالم من حيث التحديد الجغرافي. فعلى سبيل المثال، تشير دفاتر الطابو العثمانى لعام 1929هـ/ 1523م، أي في بدايات العهد المعنى زمن الأمير فخر الدين الأول والاحصائيات اللاحقة حتى 977هـ/ 1569م إلى وجود 13 ناحية كانت تشكل المجال الحيوي لإمارة الشوف فى مطلع العهد العثمانى.

جغرافياً: مصطلح الإمارة المعنية يرمز بشكل أساسى إلى المقاطعات التالية:

ا. مقاطعة الشوف: وتنقسم إلى قسمين:

أ. الشوف الحيطى وقاعدته المختارة (أصبحت لاحقا وما زالت حتى الآن) مركز الأسرة الجنبلاطية.

ب. الشوف السويجانى وقاعدته بلدة بعتلين (وهى الآن أكبر مدن منطقة الشوف).

2. مقاطعة المناصف: وقاعدتها مدينة دير القمر التي كانت مركز حكم الإمارة السنية، ثم مركز حكم الإمارة الشهابية لسنوات طويلة إلى أن انتقل الأمير بشير الثانى إلى قصره فى بيت الدين القريب منها.

3. مقاطعة الشحار: وقاعدتها عبيه التي لعبت دورا كبيرا فى تاريخ لبنان الحديث والمعاصر.

4. مقاطعة الغرب: وتنقسم إلى قسمين:

أ. الغرب الأعلى وقاعدتها عيتات أولا ثم عاليه لاحقا (وهى اليوم من أجمل مراكز الاصطياف فى لبنان).

ب.الغرب الأسفل أو الأدنى وقاعدته الشويفات التي كانت وما تزال مركز الأسرة الارسلانية التي تعد من أقدم الأسر اللبنانية، وما زال أمراؤها يتوارثون الزعامة منذ بدايات العصر العباسي حتى الآن.

5. مقاطعة الجرد: وقاعدتها بتاتر. وكانت تنقسم إلى منطقتين :

أ . الجرد الشمالى وقاعدته بتاتر.

ب. الجرد الجنوبي وقاعدته أم راشيا وقد أقيم في هذه المقاطعة أول مصنع أوروبي لصناعة الحرير الطبيعي الذي كان لتجارته دور أساسى فى ولادة البورجوازية اللبنانية، وظهور فئة الوسطاء لوكالات التجارة العالمية.

6. مقاطعة العرقوب: وتنقسم إلى قسمين:

أ. العرقوب الأعلى والشمالى وقاعدته عين زحلتا.

ب . العرقوب الأدنى أو الجنوبي وقاعدته الباروك.

7. مقاطعة إقليم الخروب: وقاعدتها شحيم, وهي غنية بالمزروعات والأشجار خاصة الخروب والزيتون.

وقد أضافت بعض المصادر التاريخية إلى تلك المقاطعات جميع النواحى التى كانت تشكل "معاملتى لبنان ومقاطعاتهما"، على حد تعبير طنوس الشدياق، وتدفع ضرائبها للأمير المعنى أو الشهابي القوى وهما:

أ . معاملة طرابلس: وفيها ثماني مقاطعات هي: الزاوية، الكورة، القويطع، جبة بشرة (بشرى)، بلاد البترون، بلاد جبيل، جبة المنيطرة، والفتوح.

ب . معاملة صيدا: وتضم ست عشرة مقاطعة هي: كسروان، القاطع، المتن، ساحل بيروت، الغرب الأسفل، الغرب الأعلى، الشحّار، الجرد، المناصف، العرقوب، الشوف، إقليم جزين، الشوف البياضى، إقليم التفاح، إقليم الخروب، جبل الريحان.

وعندما أنشأ العثمانيون ولاية طرابلس عام 987هـ/ 1579م ألحقوا بها مقاطعات من إمارة الشوف حتى حدود المعاملتين قرب مدينة جونية الحالية، ومقاطعات جبيل والبترون والكورة والزاوية وجبة بشري، والضنية، والهرمل وعكار. وكانت مقاطعات جبل عامل تتوزع الولاء بين صفد، وصيدا، وعكا، وإمارة الشوف. وكان يفصل بينهما جسر المعاملتين المشهور (قرب جونية لجهة طرابلس)، الذي عُدّ بمثابة الحد الفاصل ما بين ولايتى طرابلس وصيدا. وكانت غالبية تلك المقاطعات تدفع ضرائبها، بشكل ثابت أو متقطع، إلى الأمير المعنى الذي كان يتولى التزام نواح عدة فى شمال الإمارة وجنوبها.

يضاف إلى ذلك أنَّ الكثير من المقاطعات اللبنانية، كجبيل، والبترون، والزاوية، والكورة وغيرها تأخر انضمامها إلى الإمارة المعنية، وبقيت خارجها حتى منتصف حكم الأسرة الشهابية.

سياسياً: شهدت مرحلة الحكم المعنى توسعا ملحوظا فى نفوذ الأمير المحلي 6 فبموجب السلطة التى منحها السلطان سليم الأول للأمير فخر الدين المعنى الأول أصبح الأمير مسئولا عن إدارة شؤون جميع المقاطعات الملحقة بإمارته، وحمل لقب "سلطان البر" وقد امتد نفوذه "من حدود يافا إلى طرابلس، وبنى بنايات وقلاعا عظيمة، واستراح الناس فى حكمه، وأطاعته العرب".

وخلف فخر الدين الأول بعد وفاته ابنه الأمير قرقماس، والد الأميرين فخر الدين الثانى ويونس. لكن فترة حكمه كانت مليئة بالفتن والصراعات الداخلية بين الأسر المتنازعة على النفوذ والضرائب. ومن أجل تثبيت زعامته على المقاطعات التى حكمها

والده، اضطر إلى خوض حروب مستمرة مع آل سيفا فى طرابلس وعكار، وآل عساف فى كسروان. فوجهت السلطة العثمانية عدة حملات تأديب لإعادة الأمن والاستقرار إلى مقاطعات بلاد الشام.

وقد فشلت الحملات التأديبية على بلاد الشوف، أو أن بعضها لم يتم أصلا، ففي معركة عين دارا فى العام 973هـ/ 1565م، انتصر الدروز على القوات العثمانية بفضل بنادقهم التى كانت أحدث من بنادق الانكشارية، وفى العام 978هـ/ 1570م، اضطر الصوباشى إلى التراجع عن بلدة كفر سلون للسبب نفسه، بالإضافة إلى وعورة المنطقة الجبلية، وقد انتشرت الأسلحة بشكل كثيف فى نواحى بلاد الشوف ووادى التيم وكسروان، وكذلك فى البقاع وفلسطين. ولان طائفة الدروز لديها الكثير من البنادق، صدر الأمر الشريف بأن يطلب "بيكلربيكي الشام من كل منزل بندقية بحجة أن ذلك لازم ومن المقدم منصور عساف ألفى بندقية كونه اخذ قبل العام 982هـ/1574م من قبرص كثيرا من البنادق، ومن كل من معن أوغلو قرقماز، وشهاب الدين، وشرف الدين قايتباى ألف بندقية، أما سائر المقدمين فيجمع منهم بيكلر بيكى الشام ما يراه مناسبا لأجل الخزينة. وإذا خالفوا فعليه أن يقبض عليهم، وان يسير على الطائفة التى يتقرر عصيانها وطغيانها فيؤدبهم "بحُسن الاتفاق والاتحاد ".

وزادت الضرائب حتى طالت مختلف نواحى الإنتاج، وأشارت دفاتر الضرائب فى مطلع العهد العثمانى إلى كثير منها والتى تم تدوينها باللغة العثمانية كما يلي: "حصة وقف، عشر مال وقف، عادة دورة، رسم نحل، ضريبة على الحرير، ضريبة الحاصل، رسم قشلاق، ضريبة الخراج، ضريبة حماية، رسم طاحون، ورسم أسياب، رسم عروس، باج بازار وغيرها".

ثانياً: صراع الأسر اللبنانية فى عهد الأمير فخر الدين المعنى الثانى:

تشير روايات تاريخية أنه في عام 992هـ/1584م حيكت ضد الأمير قرقماس مؤامرة دبرها له خصومة بدعم من حاكم طرابلس جعفر باشا أم الطواشي، وإبراهيم باشا والي مصر وانتهت بموته اختناقا فى مغارة عام 993هـ/ 1585م، وكان الأمير فخر الدين الثانى فى الثالثة عشرة من عمره حين مات والده.

ولد فخر الدين الثانى عام 980هـ/1572م، والدته شقيقة الأمير سيف الدين التنوخى وهى من أشهر النساء فطنة فى تاريخ الأمارة المعنية، وبمساعدة شقيقها، تعهدت الإمارة بدراية وحكمه إلى أن بلغ الأمير فخر الدين سن الرشد فتولى حكم إمارة الشوف عام 1000هـ/1591م، وساعده فيها شقيقة الأمير يونس.

كانت الإمارة المعنية قد تعرضت لهزات عنيفة بين سنوات 993-1000هـ/ 1585- 1591م، وتجرأ عليها زعماء الأسر فى المقاطعات المجاورة نظرا لصغر سن الأمير الشاب. فكان عليه أن يثبت كفاءة عالية فى إدارة الأمارة ومواجهة عدوين لدودين هما: الأمير يوسف سيفا فى طرابلس وعكار وبيروت، والأمير منصور ابن فريخ حاكم مقاطعات البقاع وصفد وعجلون. وكان كلاهما يلقيان الدعم المباشر من والي دمشق ومن مركز السلطنة فى استانبول. فبدأ الأمير مخططه الإصلاحي طويل الأمد بتأسيس جيش قوي وإقامة تحالفات ثابتة وقوية، ومصاهرات ناجحة مع زعماء الأسر المناهضة لآل سيفا وآل فريخ كالارسلانيين فى الغرب، والشهابيين فى وادى التيم، وآل حرفوش فى بعلبك، وآل عساف فى كسروان، وآل جنبلاط فى حلب وغيرهم.

لكن السلطنة العثمانية تنبهت إلى مخاطر الصراع بين حكام المقاطعات فى بلاد الشام على أمن الدولة العليا وعدم انتظام وصول الضرائب إلى خزانتها. وبلغ الصراع درجة الخطر الشديد عندما هاجم حكام المقاطعات مدينة دمشق نفسها عام 1016هـ/ 1607م، وشارك في الهجوم الأمير فخر الدين نفسه بناء على رغبة والي حلب، علي باشا جنبلاط.

وتخوفت السلطنة من وجود زعيم قوي كالأمير فخر الدين المعنى الثاني على سدة الإمارة المعنية بعد أن عرف عنه حب التوسع على حساب زعماء الأسر الأخرى فى عدد من مناطق بلاد الشام وليس في مقاطعات الإمارة المعنية فقط. ثم تحدى أيضا بعض الولاة العثمانيين، وأجرى اتصالات متكررة مع عدد من حكام أوروبا خاصة حكام الدوقيات الايطالية والاسبانية. وقد تجاوز مرارا مناطق التزامه ضمن حدود "إمارة الشوف" وشن حروباً توسعية باتجاه مقاطعات شمال لبنان، والبقاع وشمالي فلسطين، وتدمر وغيرها من المقاطعات اللبنانية والسورية التى كانت تابعة لوالي طرابلس، ووالي دمشق. أصبح الأمير مصدر قلق حقيقي للسلطنة، فأمر السلطان بإرسال حملات عسكرية، لتأديب جميع المتمردين على السلطنة، خاصة بعد تبدل الوضع في استانبول بوفاة مراد باشا صديق الأمير، فتولى قيادة الحملة 1022هـ/ 1613م نصوح باشا والي دمشق الذى تميزت سياسته بالعداء الشديد للأمير المعني وحلفائه.

وعند اقتراب الحملة من مركز الإمارة، استجاب الأمير لنصيحة مدبريه بالسفر إلى أوروبا عام 1022هـ/ 1613م، فعهد بالحكم إلى ابنه علي وشقيقه يونس، وتعرضت دير القمر، مركز الإمارة المعنية، للنهب والحريق عام 1023هـ/1614م على يد جيش والي دمشق وخصوم الأمير المحليين، لكن الوالي عزل في العام نفسه، وتشتت أعوانه، مما سمح للأميرين علي ويونس بتجميع قواهما لخوض معركة ناجحة ضد خصوم الإمارة التقليديين فى الناعمة، قرب بيروت، عام 1025هـ/ 1616م.

وتعرض حلفاء الأمير لعقاب العثمانيين خاصة على باشا جانبولاط، والي حلب المتمرد عام 1016هـ/ 1607م، فنزح بعض قادتهم إلى بيروت والشوف. وبعد أن نجح الأميران يونس وعلي في تثبيت سلطة الإمارة، سارع فخر الدين بالعودة إلى إمارته بحراً فوصل إلى الدامور قرب بيروت عام 1027هـ/ 1618م، وما لبث أن اتخذ قراراه بالبقاء فى إمارته، فعقد مصالحات ومصاهرات مع بعض الزعماء المحليين فى محاولة لتحييدهم مؤقتاً والانصراف إلى قتال آخرين بشكل تدريجي، فقضى على نفوذ ابن فريخ فى البقاع ثم تفرغ لقتال خصمه القوى يوسف سيفا، وخاض ضده معارك عدة كانت أكثرها حدة للسيطرة على بيروت وطرابلس، وقد أنزل هزيمة قاسية بيوسف سيفا عام 1029هـ/1620م، فاحتل طرابلس، وعكار، وسيطر على المقاطعات الممتدة منها حتى الشوف مروراً ببيروت وصيدا والبقاع.

عندما حاول والي دمشق مصطفى باشا التصدى لتوسع الأمير لقي جيشه هزيمة كبيرة في عنجر عام 1033هـ/ 1623م، ووقع الوالي نفسه في الأسر، إلا أن الأمير فخر الدين، أكرمه وأعاده إلى مركز ولايته مزودا بالهدايا والأموال، وبهذه الطريقة تعززت علاقات الود بينهما. وبعد وفاة يوسف باشا سيفا عام 1034هـ/ 1624م، خلا الجو للأمير فخر الدين حتى عام 1043هـ/1633م، وهى الفترة الذهبية فى تاريخ الأسرة المعنية.

اعتمدت سياسة الأمير فخر الدين المعني الثانى الداخلية على ركيزتين هما: تعميق الوحدة

الداخلية، وتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، وبنيت سياسته الخارجية أيضا على ركيزتين: التوسع على حساب مقاطعات الزعماء المجاورين، والارتباط بأوربا التى تخلت عنه لأسباب ناجمة عن النزعات بين حكامها فى تلك الفترة.

ثالثاً: إصلاحات فخر الدين المعنى الثانى وتفكك الأسرة المعنية من بعده:

حاولت الإدارة العثمانية تأديب الأمير أولا عن طريق دعمها لزعماء الأسر المحلية منهم (آل حرفوش فى البقاع، وآل سيفا فى عكار وطرابلس، وآل طربيه وهم زعماء البدو فى مقاطعات متفرقة بين البقاع وعجلون وصفد). فأنزل بهم الأمير ضربات عسكرية قاسية مستندا إلى جيش قوي وحديث التدريب والتسلح، وبعد أن أنزل هزيمة عسكرية بالجيش العثمانى بقيادة والي الشام فى عنجر عام 1032هـ/ 1623م أصبح أحد أقوى زعماء مقاطعات بلاد الشام طوال أكثر من عشر سنوات.

أطلق الأمير فخر الدين الثانى حركة تحديث مهمة فى معظم المناطق اللبنانية بعد انفتاحه المبكر على أوروبا منذ مطلع القرن الحادي عشر هجري/ السابع عشر ميلادي، وتنشيط حركة التجارة معها، وتطوير الزراعة وبعض الحرف الصناعية على أسس حديثة. وقد وصف أحد المؤرخين الركائز الأساسية لمصادر مشروعه التجديدي بدقة بالغة حين قال: "عبر فخر الدين عن نزعة شرقية إزاء أوروبا في إبدائه الإعجاب بالانجازات العمرانية التى شاهدها خلال إقامته فى إيطاليا وهى الإقامة التى مدته بكثير من الأفكار حول أعمال قام بتحقيقها فى ميادين العمران والبناء والزراعة والتجارة، وفى مجال أعمال العمران والبناء، استعان فخر الدين بخبراء أجانب، فلورنسيين استدعاهم من ايطاليا، وخبراء فرنسيين مقيمين في صيدا وبيروت".

وكانت سنوات 1032-1043هـ/ 1623 - 1633م قد تميزت بنوع من الاستقرار الداخلى فى المقاطعات اللبنانية وجوارها، فأقام الأمير علاقات ود وتعاون مع الولاة المجاورين، والصدر الأعظم. وكان حريصاً على تقديم ضرائب السلطنة بانتظام، وانصرف إلى تشجيع الأعمال العمرانية والاقتصادية والثقافية، وإقامة التعاون الوثيق مع الدويلات الإيطالية وأسبانيا.

لكن السلطنة أدركت حجم الخطر الذي يتهدد مصالحها فى بلاد الشام إذا ما استمر نفوذ الأمير فخر الدين المعنى الثانى يتزايد، خاصة بعد ظهور تحالفه العلني مع عدد من الدوقيات الأوروبية، وتعاونه معها عبر خبراء عسكريين واقتصاديين. فجردت حملة كبيرة عام 1043هـ/ 1633م بقيادة كجك أحمد. وبعد أن نجحت فى اعتقاله ونقله أسيرا إلى استانبول، أمر السلطان بإعدامه فى 13 أبريل عام 1045هـ/ 1635م مع عدد من أفراد أسرته. ولم يبق منها على قيد الحياة سوى ابنه الأمير حسين المعنى الذي تربى على التقاليد العثمانية، وتولى مراكز مهمة فى السلطنة العثمانية منها سفير السلطنة فى الهند، وعندما تنكر له الصدر الأعظم محمد كوبريلى بعد رجوعه من الهند، انصرف إلى الزهد، وألف "كتاب التمييز" الذي بقيت مخطوطته فى خزانة السلطنة إلى أن تم الإفراج عنها، (صدرت مؤخراً في كتاب يعد من أجمل ما نشر باللغة العربية).

وهكذا فان حدود الإمارة المعنية أو إمارة الشوف أو جبل لبنان قد بلغت أقصى مداها فى عهد الأمير فخر الدين المعنى الثاني، وتكاد تتطابق مع حدود دولة لبنان الكبير التي أعلنها الفرنسيون عام 1339هـ/ 1920م. فبالإضافة إلى المقاطعات السبع السابقة وسع الأمير حدود إمارته، بالتحالف أو بالقوة على الشكل التالي: الشوف، الجرد، العرقوب،

المناصف، الغرب، بيروت، صيدا، صور، جبل عامل، وادي التيم، البقاع، المتن، كسروان، جبيل، البترون، الكورة، طرابلس، الضنية، الزاوية، جبة بشري، عكار، وصافيتا (تقع الآن ضمن الأراضي السورية).

بعد مقتل الأمير فخر الدين المعنى الثانى تولى حكم إمارة الشوف الأمير علي علم الدين لفترة قصيرة لكن الأمير ملحم، ابن الأمير يونس المعنى شقيق فخر الدين الثاني، شن معركة ضده فى عرنا عام 1049هـ/1639م انتهت باستعادة الإمارة إلى الأسرة المعنية فحكمها من 1047هـ/1637م حتى 1069هـ/ 1658م. وبعد أن أنشأت السلطنة ولاية صيدا عام 1071هـ/1660م لفرض رقابة صارمة على إمارة الشوف، تضاءل دور الأسرة المعنية، وكان آخر حكامها الأمير أحمد المعنى 1069-1109هـ/ 1658-1697م الذي شهدت سنوات حكمه الكثير من الصراعات المحلية.

وفى 15 أيلول 1109هـ/ 1697م توفى الأمير أحمد المعنى، آخر الأمراء المعنيين، ولم يبق من الأفراد الذكور من السلطة المعنية على قيد الحياة سوى الأمير حسين بن الأمير فخر الدين المعنى الثاني. وكان قد تربى فى بلاط السلطان باستانبول، وكلف بمهمات عدة ثم انصرف إلى الزهد والتقوى إلى أن توفي فى العام 1109هـ/ 1697م. فعُدّ العهد الشهابي استمرارا للعهد المعنى.وذلك بموافقة ضمنية من زعماء الأسر المحلية من جهة، ومباركة الولاة العثمانيين واستانبول من جهة أخرى.

رابعاً: تحالفات القوى اللبنانية ونزاعاتها فى ظل حكم الأمراء الشهابين قبل بشير الثاني:

انتقل الحكم من المعنيين إلى الشهابين عن طريق المصاهرة لذلك شكلت الإمارة الشهابية امتداداً للإمارة المعنية نظرا للعلاقات المتينة والثابتة التى جمعت بين هاتين الأسرتين بشكل ثابت ودائم طوال العهد المعنى، وتميزت بكثرة التزاوج بينهما نظراً لتقارب النسب والمكانة الاجتماعية. وتشير المصادر المتخصصة بتاريخ آل شهاب إلى أن أفراداً منهم وفدوا من حوران إلى وادي التيم فى القرن الحادى عشر للميلاد، وينتسبون إلى مالك الملقب بشهاب بن الحارث بن هشام المخزومى القريشى الحجازي.

وبعد أن أقاموا فى حوران لفترة طويلة اضطروا للنزوح عنها إلى منطقة وادى التيم في حوالي عام 567هـ/1171م ميلادية بسبب مناصرتهم للأيوبين فى صراعهم ضد الزنكيين، فاصطدموا بالصليبيين الذين كانوا يسيطرون على منطقة حاصبيا. وبعد معركة عنيفة بين الفريقين سقط خلالها عدد كبير من القتلى والجرحى، تحقق نصر كاسح للشهابيين. فاستولوا على حاصبيا وقضوا على الحكم الصليبى فى كل أرجاء المنطقة. "وسر نور الدين زنكى لانتصار الشهابيين، فأثنى على أميرهم منقذ وولاه على وادي التيم. وعرف الأمير يونس المعنى بنصر الشهابيين هذا ضد العدو المشترك فتوجه إلى حاصبيا لتهنئة الأمير الشهابى ودعا الأخير إلى زيارته في الشوف فلبى الدعوة. وتمت المصاهرة بين الأسرتين وتوطدت العلاقة بينهما منذ ذلك الحين وأصبحتا حليفتين دائمتين على الصعيدين السياسى والعسكري، فوقفتا جنبا إلى جنب خلال عملية التصدي للخطر الصليبى ثم للخطر المغولى، واتخذتا موقفاً مشابهاً إزاء الفتح العثماني لبلاد الشام.

ونظرا لعلاقات النسب القوي التى جمعت بين الأسرتين المعنية والشهابية، توجهت الأنظار إلى الأمراء الشهابيين للحلول مكان أنسبائهم المعنيين فى إمارة الشوف. فاجتمع أعيان مقاطعات الشوف والمناصف والعرقوب والجرد والمتن والشحار والغرب فى مرج السمقانية بين دير القمر والمختارة واختاروا

الأمير بشير الشهابي، أمير راشيا، ثم أبلغوا مصطفى باشا والي صيدا بقرارهم. فقدم الأمير بشير من راشيا إلى دير القمر حيث جرت مبايعته بحضور أعيان الإمارة المعنية.

لكن أمراء من آل إرسلان، وزعماء من آل عماد، وعلم الدين رفعوا عرائض احتجاج إلى الوالي العثماني مظهرين احتجاجهم على اختيار الأمراء الشهابيين من وادي التيم لحكم إمارة الشوف أو جبل لبنان. إلا أنه تجاهل اعتراضهم ورفع قرار الأعيان إلى الباب العالي، وقيل أن الصدر الأعظم استشار الأمير حُسين بن فخر الدين المعنى الثاني، الذي كان مقيما فى استانبول، فرأى أن الحق بالإمارة يعود إلى الأمير حيدر شهاب، أمير حاصبيا، لأنه ابن أخت الأمير أحمد المعني.

وبما أن الأمير لم يكن قد بلغ سن الرشد، قرر الباب العالي أن يعين حيدر شهاب أميراً على الشوف، على أن يكون الأمير بشير شهاب وصياً عليه حتى يبلغ سن الرشد. وفى مطلع عام 1110هـ/ 1698م. تم تنصيب الأمير الجديد حاكماً على بلاد آل معن. فانتقل حكم الإمارة من المعنيين أمراء الشوف إلى الشهابيين أمراء وادي التيم. وهذا يعني أن قرار زعماء الأسر اللبنانية لاقى ترحيباً لدى الولاة العثمانيين والصدر الأعظم، حرصا على مصلحة السلطنة فى الاستقرار الأمني وانتظام جباية الضرائب من مقاطعات إمارة الشوف وجوارها.

وانتقل الأمير بشير شهاب من وادي التيم إلى الشوف واستقر فى دير القمر لممارسة السلطة فى عاصمة الإمارة. وقد تعاون معه جميع زعماء الأسر التى كانت موالية سابقاً للمعنيين. ونظراً للدعم الذي حظى به من أرسلان باشا والي صيدا، وسع نفوذه لينال التزام مقاطعات صفد، وبلاد بشارة، وإقليمي الشوير والتفاح والشقيف، فأثار توسع الأمير خارج مقاطعات إمارة الشوف عليه نقمة الملتزمين التقليديين في جبل عامل والمقاطعات المجاورة له. وانفجر صراع عنيف بين الشهابيين وآل الصغير، حكام جبل عامل، انتهى بهزيمة آل الصغير، وولى الأمير بعض انسبائه من الأمراء الشهابيين التزام أموال مقاطعات جبل بل عامل وبلاد بشارة، وصفد.

وبعد النجاح الذي أحرزه الشهابيون فى جنوب إمارتهم، اتجهت أنظارهم للسيطرة على المقاطعات الشمالية التابعة لولاية طرابلس، ونالوا التزام مقاطعات جبيل، والبترون، وعندما آنس الأمير بشير شهاب من نفسه القوة فى إدارة دفة الحكم، رفض تسليم خلعة الإمارة إلى نسيبه الأمير حيدر الشهابي رغم بلوغه سن الرشد. فلجأ هذا الأخير إلى دس السم له فى الحلوى حين كان في زيارة أقربائه فى حاصبيا وهو فى طريقه إلى جمع ضرائب مقاطعة صفد. وبوفاة بشير مسموماً عام 1706 بدأ صراع مستميت على السلطة والتزام الضرائب.

وانتقل الأمير حيدر شهاب من حاصبيا إلى دير القمر وتسلم سدة الإمارة وهو فى سن الحادية والعشرين. فكان عليه أن يواجه الشيخ ظاهر العمر الزيداني الذي تولى مقاطعة صفد بدعم من بشير باشا، والي صيدا الجديد، وقد حقق الأمير حيدر أول انتصار له على خصومه العامليين فى معركة النبطية عام 1119هـ/ 1707م وعين الشيخ محمود أبو هرموش نائباً عنه لجباية الضرائب من مقاطعات جبل عامل. لكن نائبه طمع في الاحتفاظ بالأموال الأميرية ،وحاول توظيف قسم كبير منها لدى والي صيدا للحصول على الالتزام لنفسه. وبعد أن نجح فى مسعاه أرسل الوالي عثمان باشا حملة عسكرية وصلت إلى دير القمر لتأديب الأمير حيدر وأعوانه، وتعيين أبي هرموش مكانه. فهرب الأمير إلى منطقة الهرمل واختبأ فى إحدى مغاورها لمدة عام كامل حين قدم إلى

بلدة رأس المتن عام 1123هـ/ 1711م بدعوة من المقدم حسين أبي اللمع. فالتف حوله زعماء الأسر الحليفة (منهم آل عماد، ونكد، وتلحوق، وعبد الملك، والخازن) بالإضافة إلى إمدادت عسكرية من بعلبك ومقاطعات أخرى. بالمقابل تحالف أبو هرموش مع الأمراء من آل علم الدين، الأعداء التقليديين للمعنيين والشهابيين، وجعل من بلدة عين دارا مركزاً لتجميع القوى العسكرية لكى ينطلق بها فيضرب معاقل الأمير حيدر فى منطقة حمانا. فانتظر وصول جيش والي صيدا الذي كان قد بلغ حرش بيروت، وجيش والي دمشق الذي كان وصل إلى بلدة قب الياس فى البقاع.

وأدرك الأمير حيدر الخطر الناجم عن حجم القوى العسكرية الكبيرة التى تتجمع ضده فقرر اعتماد أسلوب المباغتة، ودخل عين دارا ليلاً مع نخبة من أعوانه، وأنزل ضربةً شبه قاضية بالأمراء من آل علم الدين حين قتل أربعة منهم فلم يعد لهم دور مهم فى تاريخ الصراع بين القوى المحلية اللبنانية، وقطع لسان أبى هرموش وإبهاميه دون أن يقتله خوفاً من انتقام السلطنة العثمانية التى كانت تأمر بإعدام كل من يقتل حاكماً معيناً من جانبها.

غيرت معركة عين دارا بشكل جذري طبيعة المخطط العثماني الذي تولى تنفيذه كل من والي صيدا ووالي دمشق حين اتخذا قرارا يقضى بإزالة حكم الأسرة. وحين خرج الشهابيون وأعوانهم منتصرين، اضطر والي صيدا للقبول بالأمر الواقع بهدف ضمان إرسال ضرائب الالتزام إلى خزانة السلطنة فى استانبول، وسرعان ما نجح الوسطاء فى تلطيف الأجواء بين الأمير حيدر ووالي صيدا عن طريق الهدايا، وإعلان الأمير خضوعه للدولة العلية، والتعهد بتقديم الضرائب بانتظام. لقد كان المبدأ الأساسي الضابط للعلاقة بين السلطنة والحكام التابعين لها يتلخص في: فرض الطاعة عليهم وجباية الميرى (ضريبة) منهم. وبعد أن منح والي صيدا الأمير حيدر مجدداً خلعة إمارة الشوف، استمر حكم الأسرة الشهابية لأكثر من 130 سنة 1123-1258هـ/ 1711 ـ 1842م. بعد أن اقتربت من حافة الزوال فى معركة عين دارا.

وعاد الأمير حيدر إلى مركز حكمه فى دير القمر، وتولى توزيع التزام المقاطعات على قاعدة تفضيل زعماء الأسر التى ساندته فى معركة استرجاع إمارته، وبما أن أسرة آل أبى اللمع شكلت القاعدة الجغرافية والسياسية والعسكرية التى انطلق منها الأمير حيدر لاسترجاع حكمه فقد نالت الحصة الأكبر من المغانم، رفع الأمير حيدر مرتبة اللمعيين من مقدمين إلى أمراء، وتقرب منهم بالزواج، واقطع الشيخ قبلان القاضي إقليم جزين، والشيخ علي النكدى مقاطعة المناصف، ورفع رتبة آل عبد الملك إلى مشايخ وأقطعهم منطقة الجرد الأعلى، ورفع آل تلحوق إلى المشيخة وأقطعهم مساحة كبيرة من منطقة الغرب الأعلى وذلك على حساب آل آرسلان الذين وقفوا على الحياد، وفسر الأمير حيدر هذا الموقف بتحالف غير معلن مع أبى هرموش. وقد ضعف دور الأرسلانيين بعد معركة عين دارا لأكثر من مائة عام 1123-1261هـ/ 1711ـ1845م، ولم يعد لهم موقع في الصراع بين الأسر المقاطعجية اللبنانية (حتى قيام نظام القائمقاميتين حين ولى العثمانيون الأمير أحمد ارسلان زعامة القائمقامية الدرزية).

وقبيل وفاته بفترة وجيزة أسند الأمير حيدر مقاليد الحكم إلى ابنه الأمير ملحم الذى واجه من جديد عصيان بعض مقاطعات جبل عامل بسبب خلاف زعمائها مع الشهابيين على جباية الضرائب، فجرد الأمير ملحم عليهم حملة عسكرية عام 1144هـ/ 1731م بعد نيل موافقة والي صيدا أسعد باشا العظم، فأسر بعض زعمائهم واستتب له حكم تلك المقاطعات،

ثم حاول مد نفوذه نحو البقاع وهنا أثار عليه غضب والي الشام سليمان باشا الذى هدد بإرسال حملة عسكرية لتأديبه، فأضطر الأمير للاعتذار وأرسل خمسين ألف قرش ثمناً لرضا الوالي.

لقد دفعت جميع الأسر اللبنانية ثمناً باهظاً لتدخل الولاة المقرون بفرض ضرائب باهظة ثمناً لخلعة الولاية، ومورست أساليب تعسفية فى جبايتها منها إحراق القرى، وقطع الأشجار، وتعدى الجيش العثماني على كرامات اللبنانيين، فزاد عدد وسطاء الخير بين الأخوين من زعماء آل عماد وتلحوق وجنبلاط وغيرهم إلى أن تكللت مساعى الشيخ على جنبلاط بالنجاح عام 1177هـ/ 1763م حين تنازل الأمير أحمد عن الحكم لشقيقه الأمير منصور.

تميزت تلك الحقبة بكثرة تبديل الولاة فى بلاد الشام، وزيادة حدة النزاعات الدموية بينهم من جهة ومع حكام المقاطعات من جهة ثانية. فكثرت حركات التمرد والعصيان فى جميع المقاطعات ولاقت الدعم المباشر من الولاة المجاورين بهدف السيطرة والابتزاز وجمع المال. وبعد أن التزم الأمير ملحم مقاطعة بعلبك من والي دمشق عجز عن تأمين المال اللازم، فجرد عليه الوالي حملة عسكرية أنزل بها أنصار الأمير هزيمة قاسية قرب بلدة بر الياس عام 1157هـ/ 1744م فعُدَّت تلك المعركة تحدياً للسلطنة العثمانية وتهديداً لأمنها. ورغم تسوية الخلاف عن طريق دفع المال المتأخر، دخل الجيش العثماني مقاطعات إمارة الشوف وأحرق عدداً من قراها عام 1160هـ/ 1747م. لكن بروز الشيخ ظاهر العمر الزيداني الذي نال التزام عكا كعدو مشترك لوالي صيدا والأمير ملحم معاً، دفعهما إلى التحالف من جديد، وقد استغل الأمير ملحم الفرصة لينال التزام مدينة بيروت عام 1163هـ/ 1750م، فأصبحت مجدداً قاعدة ساحلية لإمارة الشوف، وكان الأمير فخر الدين المعني الثاني قد اتخذها، إلى جانب صيدا، لتكون قاعدة ساحلية لحكمه.

تنازل الأمير ملحم عن الحكم عام 1168هـ/1754م. بسبب المرض، وقد تعذر عليه الحصول على خلعة الإمارة لابنه الأمير يوسف الذى كان ما يزال في الثانية عشرة من عمره، فوضع الأمير الصغير مع إخوته تحت وصاية الشيخ سعد الخوري من رشميا، مما أثار علامات استفهام حول تنصير الأمير يوسف وانتقاله إلى الطائفة المارونية.

تولى شقيقا الأمير ملحم، أحمد ومنصور شهاب مجتمعين، سدة الإمارة ودار صراع حاد بينهما من أجل الاستئثار بالحكم، ثم دخل حلبة الصراع لاحقاً ابن شقيقهما الرابع، الأمير قاسم عمر شهاب أحد أحفاد الأمير حيدر، ورغم حصول قاسم شهاب على فرمان من والي صيدا عام 1174هـ/ 1760م قضى بتعيينه حاكماً على ولاية الشوف وتوابعها، تمكن عمَّاهُ أحمد ومنصور من إبعاده عن طريق الرشوة والمزايدة. وبعد أن أبطلا الفرمان السابق وحصلا على فرمان جديد بتعيينهما، أصبحت خلعة الإمارة سلعة تشرى بالمال عن طريق رشوة الولاة مع احتدام الصراع على السلطة داخل الأسرة الشهابية وخضوع أمرائها لابتزاز الولاة المجاورين، وأصبح تحالف زعماء الأسر المحلية مع الأمير المعين ورقة ضغط بيد الأمير الحاكم يستخدمها فى جباية غالبية الضرائب من الطرف المهزوم وأعوانه. وممارسة الأميرين معاً لشؤون الإمارة كان أمراً غاية في الصعوبة، لذلك حاول كل منهما الإيقاع بالآخر للتفرد بالسلطة عن طريق الاستنجاد بجيش والي صيدا.

بدأ دور الأسرة الجنبلاطية يتزايد فى لبنان خلال فترة حكم الأمير ملحم شهاب وخلفائه، ويُعدّ الشيخ علي جنبلاط، سليل علي باشا جنبلاط والي حلب المتمرد على السلطنة، أحد أبرز قادة الأسرة

الجنبلاطية فى تلك المرحلة من تاريخ إمارة الشوف. فقد جمع إلى الكفاءة الشخصية، والنفوذ، والمال، قوة المصاهرة بزواجه من السيدة خوله، ابنة الشيخ قبلان القاضي الذي كان كبير طوائف أهل الشوف، فلما مات اجتمع عزوته واختاروا علي بن رباح ابن جنبلاط ليكون رأساً لعزوتهم وزعيماً لفئتهم، لأنه كان متزوجاً من ابنة الشيخ قبلان المذكور. وهكذا أصبح الشيخ علي جنبلاط الوريث الشرعي للشيخ قبلان القاضي وأنصاره، وكان قد جمع ثروة كبيرة، وبنى دار المختارة، وأقام علاقات وثيقة مع قوى محلية من مختلف الطوائف وأعيان الإمارة، بالإضافة إلى علاقات ود متبادل مع بعض حكام الأقاليم المجاورة، ومسؤولي البعثات التربوية الأجنبية. وأصبح الزعيم الأقوى فى التركيبة السياسية الجديدة للإمارة الشهابية بعد أن ساهم فى توحيدها، وزاد في نفوذه انه تولى مركز شيخ عقل الطائفة الدرزية، وهي المرة الأولى التى يتم الجمع فيها بين الزعامتين الدينية والسياسية في الطائفة الدرزية، وذاع صيته خارج حدود الإمارة الشهابية لدرجة أن بابا روما، كليمنت الثالث، وجه إليه رسالة شخصية عام 1179هـ/ 1765م يطلب منه رعاية بطريرك الروم الكاثوليك فى بلاد الشام.

إلا أن تحالف الأمير منصور شهاب مع حلفاء الأمس لم يستمر طويلاً بسبب كثرة الضرائب الواجب تقديمها لوالي صيدا، فوجه ضربة لزعماء آل عماد وتلحوق، ثم للشيخ علي جنبلاط حين فرض ضرائب كبيرة على مقاطعته عام 1181هـ/1767م. فقرر هؤلاء التخلي عنه، ودعموا الأمير يوسف بن ملحم الذي كان قد نال التزام مقاطعتي جبيل والبترون من والي طرابلس منذ عام 1177هـ/ 1763م وهو في السادسة عشرة من عمره. وبعد نجاح الأمير يوسف فى إدارة مقاطعتي جبيل والبترون وجمع ضرائبهما بانتظام، اتصل بالشيخ علي جنبلاط وبعض زعماء الأسر التى كانت موالية لوالده الأمير ملحم، وطلب منهم مساندته فى استعادة حكم الإمارة، وقد ساعدوه على كسب ثقة والي دمشق، ووالي طرابلس. فسارع الأمير منصور إلى التحالف مع والي صيدا، وظاهر العمر الزيداني في صفد، وعلي بك أبى الذهب حاكم مصر الذى شن حملة على بلاد الشام واحتل دمشق. إلا انه عاد بسرعة إلى مصر لأسباب داخلية مما عرض حلفاءه ومنهم الأمير منصور الذى تخلى طوعاً عن الحكم للأمير يوسف خوفاً على نفسه من الانتقام. فطلب من أعيان البلاد وزعماء الأسر اللبنانية الالتفاف حول الأمير الشاب، وأرسل إلى والي دمشق لكي يتوسط لدى ابنه درويش باشا والي صيدا، بان يمنح الأمير يوسف خلعه الإمارة، فحصل عليها فعلاً في مطلع عام 1185هـ/ 1771م.

ومع أن الأمير يوسف بدأ حكمه مستنداً إلى شبه إجماع من زعماء الأسر المحلية، والي دعم ولاة دمشق وطرابلس وصيدا، إلا أن سنوات حكمه 1185-1204هـ/ 1771 - 1789م. لم تعرف الاستقرار بسبب كثرة الضرائب، والتعسف في جبايتها، والمنازعات الداخلية بين زعماء الأسر المقاطعجية، وبشكل خاص الأسرة الحمادية التي انتزع منها الأمير يوسف التزام مقاطعتي جبيل والبترون، وقد تسببت حروب الأمير يوسف ضد الأمراء الحماديين بانهيار تدريجي لنفوذ هذه الأسرة التى بدأت تفقد تباعاً جميع مناطق التزامتها فى عكار، وجبة بشرى، والكورة، والظنية، إلى أن اقتصر نفوذها على مقاطعة الهرمل الجردية شديدة الفقر.

كذلك اصطدم الأمير يوسف بزعماء جبل عامل، وخاض معهم معارك عنيفة لتأمين جباية الضرائب من مقاطعاتهم. من ناحية أخرى شهدت سنوات حكم الأمير يوسف شهاب صعود نجم أحمد باشا الجزار (البشناقي الأصل)، الذي عمل في

استانبول قبل أن ينتقل إلى دمشق للعمل لدى واليها الذي أرسله إلى بيروت لمساعدة الأمير يوسف، وبعد أن أوكل إليه مهمة الدفاع عن المدينة لحماية الساحل اللبناني من هجمات الروس البحرية، رمم أسوارها، ودافع عنها ببسالة في مواجهة الأسطول الروسي الذي حاصرها وقصفها بالمدفعية عام 1186هـ/ 1772م لكن الجزار رفض الخروج منها وقرر التمرد على الأمير يوسف الذي عاد فاستنجد بالأسطول الروسي نفسه الذي قصفها مجدداً لإخراجه منها في تموز عام 1187هـ/ 1773م، لقاء حصول قائد الأسطول على مبلغ كبير من المال.

وبسبب كثرة الرشاوى لإرضاء الولاة المجاورين فرض الأمير يوسف ضرائب باهظة على حلفائه السابقين من زعماء الأسر اللبنانية كآل نكد وآل تلحوق، وآل عماد، والشيخ علي جنبلاط، فانقلبوا عليه وأيدوا أميرين ضعيفين هما سيد أحمد وفندي شهاب، فاضطر الأمير يوسف إلى التخلي عن الإمارة واللجوء إلى بلدة غزير في كسروان عام 1192هـ/ 1778م، لكن الأميرين فشلا في تثبيت حكمهما، وإخضاع مقاطعات الأمير يوسف في جبيل والبترون وكسروان وجباية الضرائب منها، وبعد عام واحد على تخليه عن الإمارة، شن الأمير يوسف حملة عسكرية استرجع دير القمر، وقتل الأمير فندي شهاب بيده في حين فر الأمير سيد أحمد إلى قصر المختارة وطلب حماية الشيخ علي جنبلاط، فدخلت الإمارة في صراع مرير على السلطة بين أنصار الأمير يوسف، وأنصار الأمير سيد أحمد المدعوم من الشيخ علي جنبلاط. وزاد في تأزم الأوضاع الداخلية في الإمارة أن الجزار الذي طرده الأمير يوسف من بيروت بمساندة الأسطول الروسي عام 1187هـ/ 1773م، أصبح والياً على صيدا ثم عكا بعد عزل واليها محمد باشا عام 1190هـ/ 1776م، فبدأ يتلاعب بالأمراء الشهابيين الذين فرضوا ضرائب باهظة على الفلاحين.

واضطر الأمير يوسف للتخلي مجدداً عن الإمارة في مطلع عام 1198هـ/ 1784م، وبعد أن تولاها خاله الأمير إسماعيل وسيد أحمد شهاب لأشهر معدودة عاد إليها الأمير يوسف في أواخر 1198هـ/ 1784م مصحوباً بجيش الجزار، فسجن خاله إسماعيل شهاب، وفر سيد أحمد إلى حاصبيا ومنها إلى حوران، وعامل الأمير خصومه بقسوة بالغة، ولكي يمنع الجزار من التلاعب بخلعة الإمارة شن حملة شرسة ضد كل من تسول له نفسه بالعمل على توليها، واضعاً الأمراء الشهابيين تحت رقابة صارمة. فاستتب له الحكم خلال سنوات 1199-1204هـ/ 1784 - 1789م. قام خلالها بتصفية عدد كبير من أقربائه وخصومة في الداخل.

خامساً: تناحر القوى اللبنانية في عهد الأمير بشير الثاني الشهابي الكبير:

في عام 1204هـ/ 1789م طلب الجزار من الأمير يوسف تسديد مال الضرائب وقدره مائة وخمسون ألف قرش دفعة واحدة، وحين تلكأ، أرسل حملة عسكرية للاقتصاص منه، وحين هزم جيش الأمير قرر التخلي عن الإمارة، فاستدعى إليه الأمير بشير قاسم الذي كان يعده بمنزلة ابنه، وطلب إليه الذهاب إلى عكا للحصول على خلعه الإمارة لنفسه. فأنعم عليه الجزار بخلعة الإمارة وأرفقه بجيش على دير القمر، ففر منها الأمير يوسف وتحصن في مقاطعة جبيل ، لكن جيش الأمير بشير الحق به هزيمة سريعة. وبدأ الأمير يوسف يفاوض الجزار على خلعة الإمارة لقاء أموال طائلة، فاستدرجه إلى عكا حيث أمر بشنقه عند أسوارها في مايو 1205هـ/1791م.

لعب الأمير بشير قاسم الشهابي، الذي عرف باسم الأمير بشير الثاني أو الكبير، دوراً مهماً في

تاريخ الإمارة الشهابية لأكثر من نصف قرن 1205-1256هـ/1790-1840م، وقد خضع فى بداية حكمه لابتزاز الجزار، فقد كان على الأمير بشير استرضاء الجزار على الدوام بكمية كبيرة من المال خشية عزله عن الإمارة، واستخدم الجيش العثماني لتحصيل الضرائب بالقوة. أما زعماء الأسر اللبنانية فانقسموا بين مؤيد للأمير بشير، ومؤيد لأمراء آخرين من الأسرة الشهابية الطامعين بحكم الإمارة، فاضطر اللبنانيون لدفع ضريبة الميرى وضرائب أخرى عدة مرات فى السنة. وفي عهد الجزار وصلت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت إلى شرقي البحر المتوسط 1213-1216هـ/ 1798- 1801م، وأصبح أقوى ولاة السلطنة فى بلاد الشام بعد تصديه للحملة، وسيطر في وقت واحد على ولايات عكا ودمشق وطرابلس، وتوفي وهو في أوج مجده عام 1804.

واستبشر اللبنانيون خيراً بوفاة الجزار لكن بيع خلعة الإمارة بالمال استمر أسلوباً معتمداً لدى خلفائه من ولاة عكا، سليمان باشا وعبد الله باشا. ومع أن حكم الأمير بشير للإمارة دام فترة طويلة إلا انه تعرض للعزل مراراً لصالح أمراء آخرين من الأسرة الشهابية منهم حسن، وسلمان، وعباس شهاب، كذلك تعرض زعماء باقي المقاطعات إلى نكبات دموية منها نكبة آل نكد عام 1221هـ/ 1806م، وآل عماد، وآل أبي علوان وغيرهم. ولم يتورع الأمير بشير عن محاربة أقرب حلفائه إليه وهو الشيخ بشير جنبلاط، الذي خلف الشيخ علي جنبلاط، وكان زعيماً بارزاً جمع حوله معظم زعماء الأسر القوية، مسيحية، وإسلامية، إلى جانب بعض الأمراء الشهابيين.

وبمساندة والي عكا عبد الله باشا، ووالي مصر محمد علي باشا، وأنصاره داخل الإمارة أنزل الأمير بشير الشهابي هزيمة عسكرية بجيش الشيخ بشير جنبلاط فى معركة "مرج السمقانية " عام 1239هـ/ 1823م، وأضطر الشيخ بشير إلى الهرب باتجاه حوران، لكن والي دمشق قبض عليه وأرسله إلى والي عكا الذي أمر بإعدامه شنقا عند أسوارها عام 1241هـ/ 1825م، فشكل مقتله قمة التصفيات الدموية داخل الإمارة الشهابية بعد أن تحالف ضده الأمير بشير، وولاة صيدا وعكا ومصر فى آن واحد.

وبعد أن استتب الوضع داخل الإمارة لصالح الأمير بشير الثاني، أنصرف إلى الأعمال العمرانية، فبنى قصره فى بيت الدين الذى مازال شاهداً على مدى النفوذ والغنى الذى وصل إليه الأمير خلال حكم استمر أكثر من نصف قرن، وشجع نهضة عمرانية واسعة، وقام بتنشيط التجارة، وتربية الحرير، والتعليم، والتواصل الثقافي مع الإرساليات الأوروبية التي كثفت من بناء المدارس فى مختلف مقاطعات الإمارة. لكن الحدث الأبرز فى تلك المرحلة إرسال محمد علي باشا والي مصر حملة عسكرية إلى بلاد الشام عام 1247هـ/ 1831م، وبقى الجيش المصري مسيطراً على بلاد الشام حتى 1256هـ/ 1840م. وبنهاية الحكم المصري في بلاد الشام، عاد إليها الحكم العثماني، فاعتقل الأمير بشير الثاني بصفته الحليف الأساسي للحكم المصري، وجرى نقله إلى استانبول حيث مات، وعين العثمانيون مكانه الأمير بشير الثالث الذى لم يستطع إدارة دفة الحكم بسبب إصرار العثمانيين على إنهاء الحكم الشهابي بشكل تام، وكان الأمير الجديد ضعيف الشخصية، وعليه أن يمارس الحكم فى ظروف غير ملائمة على الإطلاق، فانتهى حكمه عام 1258هـ/ 1842م، وانتهى معه حكم الأسرة الشهابية وإمارة الشوف معاً.

وبعد أن رفض العثمانيون استمرار الحكم الشهابي، فرضوا على اللبنانيين حكماً عسكرياً مباشراً

بقيادة عمر باشا النمساوي. وفشلت التجربة بسبب الضغوط التى مارسها زعماء القوى المحلية، والدعم الذي تلقوه من قناصل الدول الأوروبية، ولذلك أعلن نظام القائمقاميتين، واحدة للدروز وأخرى للنصارى، على أن يفصل بينهما طريق الشام الذى يخضع لسيطرة مباشرة من الجيش العثماني.

ولم تعمر التجربة الجديدة طويلاً بسبب صعوبة الفصل بين السكان على أساس الهوية الطائفية. فكثرت الصدامات الطائفية، والانتفاضات الفلاحية، وانتهت بمجازر كبيرة تجاوزت حدود الإمارة الشهابية إلى دمشق ومدن سورية أخرى، فألغي نظام القائمقاميتين واستعيض عنه بنظام المتصرفية الذى استمر من 1278هـ/1861م إلى 1333هـ/ 1914م وشكل مدخلاً فعليا للنظام السياسي القائم حالياً في لبنان.

سادساً: بعض النتائج الاقتصادية والاجتماعية للصراع الدموي بين القوى اللبنانية:

شكلت القوى المحلية العمود الفقري لتطبيق النظم والقوانين والقرارات العثمانية في المقاطعات اللبنانية. وقد تميز نظام الالتزام عن غيره من الأنظمة التي اتبعتها الدولة العثمانية لجباية أموال الأميرية كالأعشار، وخراج ورسوم، بأنه محدد المدة الزمنية بسنة ميلادية واحدة تجدد بين الوالي الملتزم الكبير الجديد وبين ملتزم أو ملتزمي المقاطعة. في حين أن نظام جباية تلك الأموال عن طريق النظام الإقطاعي كالتيمار، والزعامت، والخاص، وغيرها كان يقضي بقاء الإقطاعية بيد المقتطع طوال حياته.

توزعت القوى المحلية على مختلف الطوائف والمقاطعات. و كانت زعامة الأسرة بالوراثة من داخل الأسرة نفسها بعد إثبات القدرة الشخصية على تسيير شؤون المنطقة بالتحالف مع قوى محلية أخرى، وبعد نيل رضا السلطات العثمانية المتمركزة في المنطقة. في الغالب، كانت توكل مهمة جباية الضرائب من السكان المحليين إلى زعيم قوي، لكن وصول زعماء ضعفاء لم يكن أمراً صعباً في حال قرر الوالي إضعاف الأقوياء منهم عن طريق العزل والتبديل وشراء خلعة الإمارة. وبما أن تاريخ الأسرتين المعنية والشهابية الذي امتد خلال 326 سنة لم يعرف سوى زعيمين قويين فقط هما الأمير فخر الدين المعني الثاني والأمير بشير الشهابي الثاني، فإن دور الولاة العثمانيين في دمشق وطرابلس وصيدا كان قوياً إلى حد أنه أفشل كل محاولات التمرد التي قام بها حكام المقاطعات اللبنانية طوال تلك الحقبة.

كان الزعيم المحلي يحتفظ لنفسه بقسم كبير من الضرائب التي تتم جبايتها بنسبة تصل أحيانا إلى خمسة أضعاف ما يتوجب عليه دفعه للإدارة العثمانية، كان عليه تقديم الرشاوى والهدايا الفاخرة للحكام العثمانيين، من ولاة وعسكريين بالإضافة إلى التعهد بزيادة الجباية للضريبة السنوية، مضاعفة ومدفوعة سلفا في بعض الأحيان.

واستمر نظام الالتزام مصدر حروب ونزاعات مستمرة طوال فترة حكم المعنيين والشهابيين. وقد استفاد منه زعماء القوى المحلية من الذين أوكل إليهم الأمير الحاكم مهمة جباية الضرائب من مقاطعاتهم على أن تقدم في موعدها السنوي إلى "أمير البلاد" الذي يرسل بدوره للوالي الضريبة المتفق عليها سابقاً مع الهدايا والرشاوى التقليدية، ويحتفظ لنفسه بقسم كبير من المال. وفي حال التمنع عن دفع الضريبة يستدعى الأمير الحاكم جيش الوالي العثماني الذي يعيث في المقاطعات اللبنانية حرقاً وتدميراً ويقوم بمصادرة كل ما يقع تحت يده من مال، وحيوانات، ومنتجات زراعية. لذا كانت القوى المحلية تخشى هذا

الاستدعاء الذي تكرر كثيراً إبان تلك المرحلة، فتقدم ضرائبها بانتظام لكي يبقى الصراع محصوراً بين الزعماء المحليين والأمير الحاكم.

وعندما تحولت خلعة الإمارة إلى سلعة تباع لمن يدفع أكثر من الطامعين بالإمارة، باتت الضريبة تدفع سلفاً عند تسلم الخلعة وليس في نهاية العام، وأصبح الأمير الحاكم أداة طيعة بيد الوالي لنهب قسم كبير من مداخيل القوى اللبنانية المنتجة. ويلاحظ أن دفع الضرائب لم يقتصر فقط على الفلاحين، والرعاة، والفقراء من جميع المناطق بل طال أيضا القوى المنتجة من رجال الدين في مقاطعات جبل لبنان. فكان الرهبان يدفعون ضريبة الأراضي التي كانوا يستصلحونها لبعض أراضي الأمراء مقابل حصولهم على إقطاعات واسعة من الأراضي البور، يهبها الأمير أو زعيم المقاطعة للدير فيحولها الرهبان إلى جنائن وأراض زراعية تدفع ضرائبها إلى الزعيم المحلي وعبره للأمير الحاكم.

أما في المقاطعات المجاورة لإمارة الشوف، وبشكل خاص ضمن ولايتي طرابلس وصيدا، فقد بلغ الصراع بين القوى المحلية درجة من الحدة استدعت تقسيم المقاطعة إلى عدة التزامات منعا للصدام بين زعماء القوى المحلية، "إن العصبية العائلية وقوة الشكيمة و القدرة المالية والعسكرية الموظفة في عمليات التقرب من الوالي ومن مصادر القرار، والظروف السياسية التي يحسن المقتدر الطامح استغلالها هيأت الشروط الواجب توفرها في من يحوز حكم مقاطعته والسيطرة عليها ،والتي من أهم مظاهرها وأدواتها هو التعهد والالتزام بتحصيل الأموال الأميرية من المكلفين بدفعها".

وارتأت السياسة العثمانية تكليف القوى المحلية إدارة شؤون المقاطعات اللبنانية لتأمين انتظام موارد السلطنة من الضرائب. وتركت للزعيم المحلي فرصة إظهار مقدرته الشخصية على مواجهة خصومه من داخل الأسرة وخارجها، قبل أن توكل إليه مهمة جباية الضرائب من القوى المنتجة. فكان يجبيها كما يشاء، ومتى يشاء، وكان الوالي يضع تحت تصرفه فرقاً من الجيش لتسهيل الجباية. لذا تم تركيز السياسة الإدارية العثمانية على مبدأ فرض الطاعة عليهم وجباية ضريبة الميري منهم. فأمنت تلك القاعدة استقرار القوى المحلية في مراكزها طوال مئات السنين من جهة، كما أمنت للسلطنة موارد ثابتة تدفع في أوقات محددة من جهة أخرى. وبسبب سنوات الجفاف، وزحف الجراد، والحرائق، والطاعون، وحرق القرى إبان حملات التأديب، والصراعات المحلية ، والغلاء الفاحش بسبب سوء المحاصيل ، تزايدت معاناة الفلاحين وجميع القوى المنتجة في المقاطعات اللبنانية.

لكن السلطنة استمرت تتعسف في فرض المزيد من الضرائب ، وكانت تجبر الزعيم المحلي على تقديمها لخزانة السلطنة بانتظام تحت طائلة العزل والتبديل. فعمد إلى جبايتها عدة أضعاف لمواجهة الفساد الإداري والمالي وانتشار الرشوة على نطاق واسع داخل المقاطعات، وفي مراكز الولايات ومركز السلطنة معاً. وعّم التذمر مختلف المناطق حتى ضعف مركز الأمير الحاكم وأصبح أداة طيعة بيد الوالي الذي وضع فرقاً من الجيش العثماني في خدمته لإرهاب السكان وضمان جباية الضرائب، وشهد العهدان المعني والشهابي تبدلات مهمة في بنية نظام الالتزام في مقاطعات جبل لبنان ما بين بداية الحكم العثماني القوي ومرحلة ضعفه في القرن 13هـ/ 19م.

يمكن القول إن صراع القوى المحلية داخل الإمارة المعنية ثم الشهابية، وبشكل خاص في النصف الأول من القرن 13هـ/ 19م، دمر البنى التحتية للإنتاج، وانعكس سلبياً على أوضاع الفلاحين وجميع

المنتجين اللبنانيين. فقاموا بعدد كبير من الانتفاضات الشعبية أو العاميات خلال تلك الفترة أبرزها عامية المتن الأولى ثم الثانية. وعامية كسروان الشهيرة بقيادة طانيوس شاهين التي أطاحت بآل الخازن وسيطرت على كسروان لثلاث سنوات 1275-1280هـ/1858-1860م.

انتهت تلك المرحلة بصراع دموي بين الدروز والموارنة استمر أكثر من عشرين عاماً 1256-1281هـ/ 1840 -1861 وغذته الدول الأوربية، خاصة بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا، بينما حاولت السلطنة العثمانية الاستفادة منه للحفاظ على نفوذها المنهار في بلاد الشام. فدخلت المسألة اللبنانية، ومنذ وقت مبكر في القرن الثالث عشر هجري/ التاسع عشر ميلادي، دائرة المشاريع الاستعمارية الأجنبية للسيطرة على المشرق العربي. وأصبح الصراع بين القوى المحلية الذي شارك في تأجيجه العثمانيون جزءاً من لعبة قناصل الدول الأجنبية إبان الثورات الصناعية في أوروبا. فارتدى وجها طائفياً دموياً إلى جانب الوجه الاقتصادي الاجتماعي

أ.د. مسعود ضاهر
الجامعة اللبنانية

المصادر والمراجع

أولاً- العربيـــة:

- ابن معن، حسين بن فخر الدين بن قرقماس المعني المعروف بإبن معن: كتاب التمييز، دراسة وتحقيق محمد عدنان البخيت ونوفان الحمود السوارية، منشورات مؤسسة التراث الدرزي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 2001.
- أبو صالح، عباس، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان 1697 -1842، مطبعة سيرفي برس، بيروت 1984.
- أنيس، محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي 1514 -1914، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.
- إيفانوف، نيقولاي، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574، ترجمة يوسف عطا الله، منشورات دار الفارابي، بيروت، 1988.
- اينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية : من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤوط، منشورات دار المدار الإسلامي، بيروت 2002.
- حبلص، فاروق، تاريخ عكار الإداري والاجتماعي والاقتصادي 1700-1914، دار لحد خاطر، بيروت 1987.
- حريق، إليا،" التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث" الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 1982.
- الحصري، ساطع: البلاد العربية والسلطنة العثمانية، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، بيروت 1965.
- حقي، إسماعيل (بإشراف) لبنان: مباحث علمية واجتماعية، جزءان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ، 1969 و1970.
- الخازن، الشيخ نسيب وهيبة والأب بولس مسعد (ناشران): الأصول التاريخية، مجموعة وثائق تنشر للمرة الأولى، ثلاثة مجلدات، بيروت 1956 -1958.
- الخالدي، الشيخ أحمد الصفدي، لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، تحقيق أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1969.
- خليفة، عصام كمال، أبحاث في تاريخ شمال لبنان في العهد العثماني، بيروت 1995.
- الضرائب العثمانية في القرن السادس عشر، بيروت 2000.
- الخوري، إغناطيوس: مصطفى بربر حاكم طرابلس واللاذقية (1767 -1834)، الطبعة الثانية، دار الخليل، طرابلس 1985.
- رافق، عبد الكريم، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت 1516 -1798، الطبعة الثانية، دمشق 1968.
- العرب والعثمانيون 1516 -1916، الطبعة الأولى، دمشق 1974.
- رعد، مارون، " مقام الأمير فخر الدين المعني في الغرب "، مطبعة فن الطباعة، بيروت، 1980.
- زيادة، خالد، الصورة التقليدية للمجتمع المدني: قراءة منهجية في سجلات المحكمة الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، طرابلس، 1983.
- السجل الاول من وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس 1077 -1078 هجرية / 1666 – 1667 ميلادية: من تاريخ لبنان الاجتماعي والسياسي، تقديم عمر التدمري، فريديريك معتوق، و خالد زيادة، منشورات

الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثالث، طرابلس 1982.

- سعيد، عبد الله، أشكال الملكية وأنواع الأراضي في متصرفية جبل لبنان وسهل البقاع 1861 -1914: دراسة مقارنة في التاريخ الريفي استنادا إلى وثائق أصلية، توزيع مكتبة بيسان، بيروت 1995.

- سميليانسكايا، إيرينا، الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تعريب عدنان الجاموس، دار الفارابي، بيروت 1972.

- البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، دار الفارابي، بيروت 1989.

- سويد، ياسين، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين، الجزء الأول: الإمارة المعنية 1516 -1697، والجزء الثاني: الإمارة الشهابية 1698 -1842، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1980 و 1985.

- الشدياق، طنوس، كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان جزءان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1970.

- شرف، جان، الإيديولوجيا المجتمعية: مدخل إلى تاريخ لبنان الاجتماعي، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1996.

- الشهابي، الأمير حيدر، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، ثلاثة أجزاء، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1969.

- الصليبي، كمال، بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصور والواقع، دار نوفل، بيروت 1990.

- الصمد، قاسم، نظام الالتزام في ولاية طرابلس في القرن الثامن عشر من خلال وثائق سجلات محكمتها الشرعية، مقالة منشورة في كتاب:" المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثماني 1516 - 1918 "، منشورات الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الثالث، طرابلس، 1995.

- ضاهر، مسعود، جغرافية التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية، مقالة منشورة في مجلة "دراسات " التي تصدر عن كلية التربية في الجامعة اللبنانية، بيروت، العدد الأول 1975.

- بعض السمات الأساسية للنظام المقاطعجي اللبناني، مقالة منشورة في "مجلة كلية الآداب"، الجامعة اللبنانية، بيروت، العدد الأول 1975.

- صراع المركزية داخل النظام المقاطعجي اللبناني، مقالة منشورة في مجلة " دراسات عربية"، بيروت، العدد الثالث 1977.

- الطائفية والمنهج في دراسة تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، مقالة منشورة في مجلة " الفكر العربي"، معهد الإنماء العرب، بيروت، العدد الثاني 1978.

- الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية 1697 -1861، معهد الإنماء العربي، بيروت، ثلاث طبعات 1984، 1981، و 1986.

- الدولة والمجتمع في المشرق العربي 1840 - 1990"، دار الآداب، بيروت 1991.

- طنوس، الخوري إغناطيوس، مصطفى آغا بربر حاكم إيالة طرابلس وجبلة ولاذقية العرب 1767 - 1834، دار الجيل، 1984.

- عبد الكريم، أحمد عزت، التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني، حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس، المجلد الأول، 1951.

- العقيقي، أنطون ضاهر، ثورة وفتنة، نقلها وعلق عليها يوسف إبراهيم يزبك، منشورات مجلة الطليعة، بيروت 1939.

-عوض،عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864 -1914، دار المعارف، مصر، 1969.

- قرألي، الخوري بولس، فخر الدين المعني الثاني حاكم لبنان ودولة توسكانا 1605 -1635. الجزء الثاني، حريصا، لبنان 1938.

- كرد علي، محمد، خطط الشام، الجزء الثاني، مطبعة الترقي، دمشق 1927.

- مركز الحريري الثقافي (ناشر):" لبنان في تاريخه وتراثه"، جزءان، بيروت 1993.

- المر، دعيبس، كتاب أحكام الأراضي المتبعة في البلاد المنفصلة من السلطنة العثمانية، مع ملحق لترجمة قانون الراضي العثماني، بيت المقدس ، القدس 1923.

- مرعب، خالد، الإمارة المعنية: امتدادها الجغرافي وتطورها السياسي حتى سنة 1840، الجزء الأول، دار البخاري، طرابلس، لبنان 1992.

- المعلوف، عيسى إسكندر، تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني، مطبعة الرسالة، جونية 1934، وطبعة ثانية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1966.

- تاريخ الأمير بشير الشهابي الكبير، مطبعة زحلة الفتاة، زحلة 1914.

- نوار، عبد العزيز، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث 1517 – 1920، منشورات جامعة بيروت العربية، بيروت 1974.

- هشي، سليم، تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمراء وادي التيم، مخطوطة رقم 6468، منشورات المديرية العامة للآثار، قسم الدراسات التاريخية، بيروت 1971.

- يحيى، صالح بن، تاريخ بيروت وهو أخبار السلف من ذرية بحتر بن على أمير الغرب بيروت تحقيق فرنسيس هورس اليسوعي وكمال الصليبي، دار المشرق بيروت، 1969.

ثانياً- الأجنبية:

-**Abou El – Rousse Slim**, Souad: le Mètayage et l'impöt au Mont – Liban XVIIIe Et Xxe siécles. Dar el Machreq, Beyrouth 1987.

-**Abu – Husayn,** Abdul – Rahim: Provincial Leaderships in Syrin 1575 – 1650. American University of Beirut, 1985.

-**Abu – Husayn,** Abdul – Rahim: The ottoman invasion of the shuf in 1585: Reconsideration. In: Al – Alabhath , 33, American University of Beirut, 1985.

-**Abu – Husayn,** Abdul– Rahim: the Korkomaz Question: A Maronite historian's plea for Ma'nid Legitimacy. In: al – Alabhath, 34, AUB, 1986.

-**Antoine,** Abdel Nour: Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie Ottomane XVI – XVIIéme siécle. Publications de l'Universitè Libanaise, Beyrouth 1982.

-**Bakhit,** Adnan: the Ottoman Province of Damascus in the sixtennth century, Librairie du Liban, Beirut, 1982.

-**Charaf,** Georges: Communautès et pouvoir au Liban. CEDRE, Beyrouth 1981.

-**Chebli,** Michel: Fakhreeddine II Maan price du Liban 1572 – 1635. Beyrouth 1946.

-**Chebli,** Michel: Une histoire du Liban á l'èpoque des Emirs 1935 – 1841, publications de l'universitè Libanaise, Beyrouth 1984.

-**Chevallier,** Dominique: la société du Mont – Libana á l'èpoque de la Rèvolution industrielle en Europe. Geuthner, Paris 1971.

-**Hajjar,** Joseph: l'Europe et les destinèes du Proche-Orient 1815-1848, Bloud & Gay, Belgium 1970.

-**Harik,** Ilya: The Iqta' system in Lebanon: a comparative political view. In: Middle East Journal, XIX, 1965.

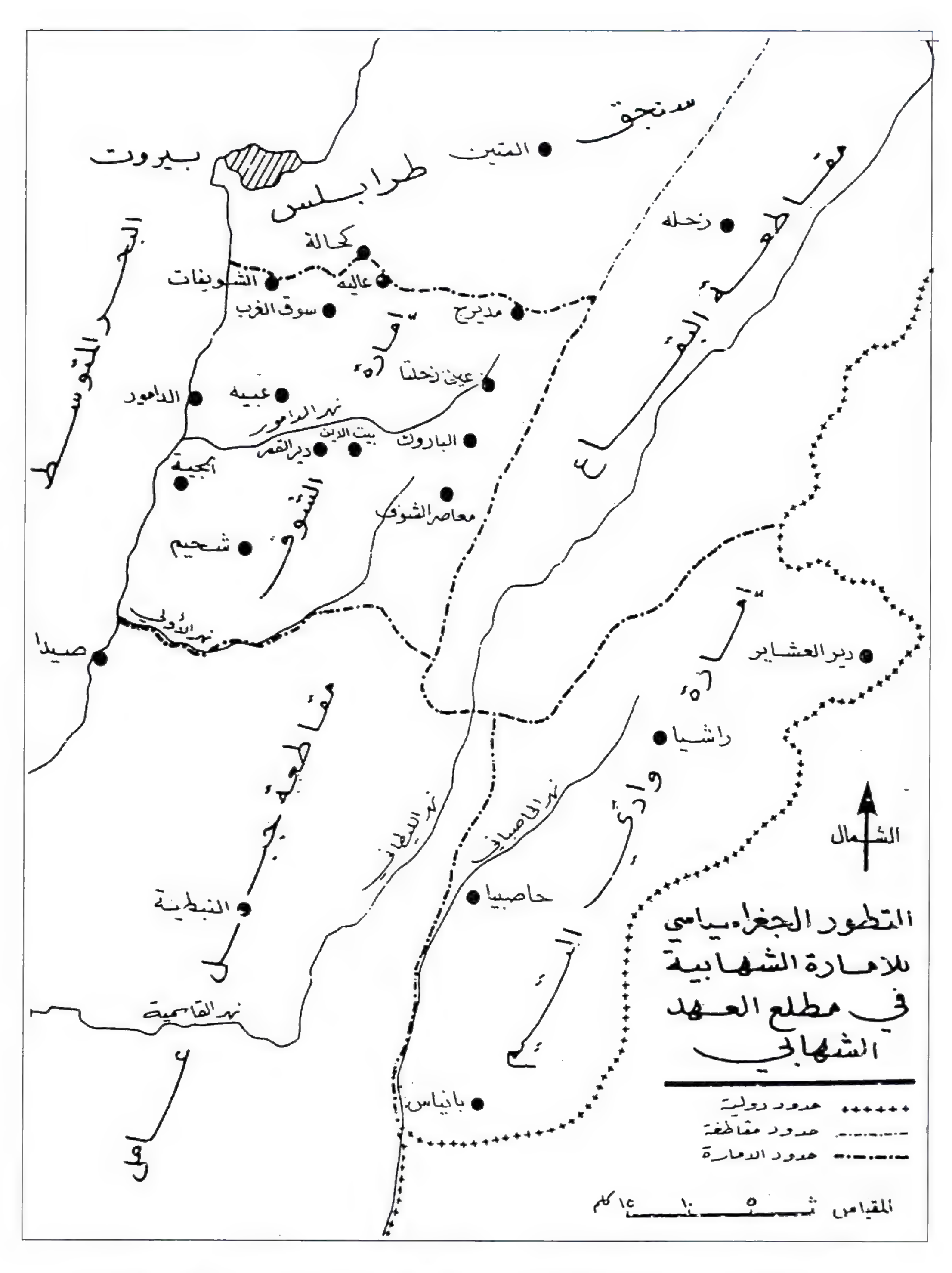
-Harik, Ilya: Politics and change in a traditional society. Princeton, 1968.
-Hichi, Selim: La Famille des Djoumblatt, Beyrouth 1972 – 1973.
-Ismail, Adel: Histoire du Liban du XVIIéme siècle à nos joours. Tom I: Le Liban au temps de Fakh – ed – Din II 1590 – 1633, Beyrouth 1955. Tome IV: Redressement et decline du feodalisme libanais 1840 – 1861. Beyrouth, 1985.
-Ismail, Adel: (Editeur): Documents diplomatiques et consulaires relatifs a l'histoire du liban et des pays dup ruche – Orient, du XVIIeme siecle a nos jours. Editions des oeuvres politiques et historiques. 47 volumes, serie continue depuis 1975.
-Polk, William: the opening of south – Lebanon 1788 – 1840, Harvard 1963.
-Salibi, Kamal: the Buhturids of the Garb: medieval Lords of Beirut and Of Southern Lebanon. In: Arabica, VIII, 1961.
-Salibi, Kamal: Northern Lebanon under the dominance of Ghazir 1517 – 1591. In: Arabica, XIV, 1967.
-Salibi, Kamal**:** the Muqaddams of Bsarri Maronite Cieftains of the Northern Labanon 1382 – 1621. In: Arabica, XV, 1968.
-Salibi, Kamal: the sayfas and the Eyalet of Tripoli. In: Arabica, XX, 1973.
-Salibi, Kamal: the secret of the House of the Ma'n. In: International Journal of Middle Eastern, IV, 1973.
-Touma, Toufic: Paysans et institutions feodales chez les Druzes et les Maronites du Liban du XVIIeme siecle a 1914. 2 Tomes, Publications de l'Universite Libanaise, Beyrouth, 1971 et 1972.

ملحق بمراكز السيطرة الجغرافية لأبرز العائلات اللبنانية: في العهدين المعني والشهابي:

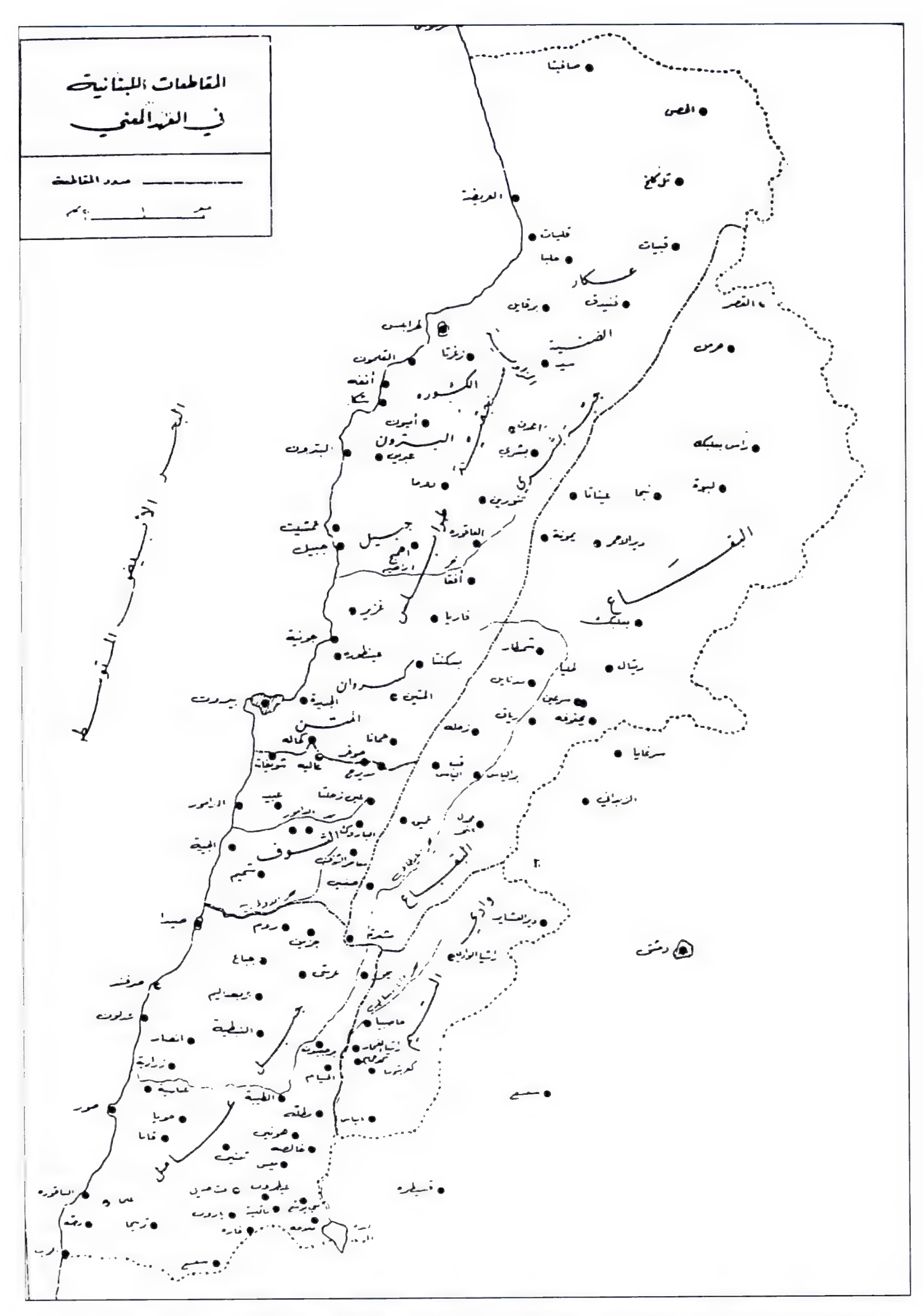
- آل معن: حكموا جميع مقاطعات " إمارة الشوف"، وكان مركزهم بعقلين ثم دير القمر. وقد وصل نفوذهم أقصى مداه في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني إلى كامل أراضي دولة لبنان الحالية مع امتداد حتى تدمر وصافيتا في سوريا الحالية، وصفد في فلسطين. اتخذ الأمير من بيروت وصيدا مركزين لحكمه في مرحلة التوسع.
- آل شهاب: حكموا مقاطعة وادي التيم، وشكلوا الامتداد الوراثي للأسرة المعنية فسيطروا على إمارة الشوف وجميع المقاطعات التي كانت تابعة لها. بلغ أقصى نفوذهم زمن الأمير بشير الشهابي الثاني الملقب بالكبير والذي تحالف مع محمد على باشا في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وبعد أن عزل معه إثر هزيمته أمام التحالف العثماني الأوروبي عام 1840، عُدّ خليفته الأمير بشير الثالث 1840 –1842 بمثابة النهاية الفعلية لحكم الأسرة الشهابية.

- آل حمادة: في مقاطعات الهرمل، جبيل، البترون، الكورة، جبة بشري، الزاوية، عكار، والظنية.
- آل سيفا، وآل المرعبي: في جميع أقاليم عكار وأحيانا في طرابلس.
- آل عساف التركمان: في طرابلس وكسروان.
- مصطفى آغا بربر: في طرابلس.
- آل الدندشي: في أقاليم الشعرا بعكار.
- آل الحنش وآل الحرفوش وآل قانصوه: في البقاع.
- آل الصغير، وآل بشارة وآل سودون وآل شكر: في جبل عامل.
- آل صعب : في منطقة الشقيف في جبل عامل.
- آل منكر: في إقليمي الشومر والتفاح في جبل عامل.
- آل الضاهر: في الزاوية وجبة شري.
- آل الشدياق : في جبة بشري.
- آل الفاضل رعد : في الظنية.
- آل العازار: في الكورة.
- آل الأيوبي: في رأس نحاش ، الكورة.
- آل أبي اللمع : في المتن.
- آل الصالح: في رشميا.
- آل الخازن: في كسروان.
- آل حبيش: في غزير– كسروان.
- آل الدحداح :في فتوح كسروان.
- آل الهاشم : في العاقورة.
- آل مزهر: في حمانا.
- آل أبي علوان: في الباروك.
- آل تلحوق: في عالية.
- آل عبد الملك: في الجرد الأعلى.
- آل القاضي: في جزين.
- آل نكد: في مناصف الشوف.
- آل جنبلاط: في الشوف ، وجزين وشرق صيدا ، والبقاع.
- آل عماد : في الشوف ، ودير القمر.
- آل الخطيب: في إقليم الخروب.
- آل علم الدين: في الغرب والجرد والمتن.
- آل رسلان : في غرب بيروت.
- آل بحتر بن تنوخ: وعرفوا بالبحتريين والتنوخيين، حكموا بيروت ومنطقة الغرب القريبة منها.



المصدر: ياسين سويد: التاريخ العسكري للمقاطعا ت اللبنانية في عهد الإمارتين,
المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 1980



المصدر: ياسين سويد: التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980

5- القوى المحلية وعلاقتها بالمركز
ج - "ظاهر العمر وآل العظم في الشام"

مقدمـــة:

شهدت بلاد الشام، وغيرها مــن الولايـات العربية وغير العربية، ظهور قوى محلية حاكمة فــي القرن 12هـ/ 18م بسبب عوامل عثمانيــة وأخــرى محلية، ومن هذه القوى فى بلاد الشام ظــاهر العمــر الذي سيطر فى منطقة الجليل الأعلى فــي فلــسطين وامتد حكمه على صفد وطبرية وحيفا وعكا، وجعــل هذه الأخيرة مركز حكمه.

وبدأت شهرته في ثلاثينات القــرن12هــــ/ 18م وازدادت سلطته حتى مقتله فى عام 1189هـــــ/ 1775م. وتسلم أفراد من آل العظم الحكم فــي بــلاد الشام فى معظم القرن 12هـ/ 18م وحتى الــسنوات الأولى من القرن 13هــــ/ 19م ، وكــان مركــزهم الرئيسي ولاية الشام، ومنها مدوا نفوذهم على ولايات حلب وصيدا وطرابلس. وبالرغم من تحدى هذه القوى لسلطة الدولة العثمانية، وبخاصة ظاهر العمر الــذي ثار على الدولة، فقد أمكن للعثمانيين اســتخدام هــذه القوى لمصلحتهم والقضاء عليها حين أمكنهم ذلك.

وجــاء ظهــور هــذه القــوى فــى القــرن 12هـ/18م بمثابة الذروة لتعاظم النفوذ المحلى فــي القرنين السابقين حين تحدى العساكر الثائرون سلطة الدولة فى النصف الثاني مــن القــرن 10هــــ/ 16م والنصف الأول من القرن 11هـ/17م ، ثم جاراهم فى التحدي أمراء محليون مثل على باشا جانبلاط، الــذي سيطر على حلب بين عامي 1014-1016هـ/ 1605 -1607م، وحليفه فخر الدين المعنى، حاكم الــشوف، وأمير جبل لبنان، الذي تمرد هو الأخر علــى الحكــم العثمانى خلال حكمه بين عــامى 999-1045هـــ/ 1590 و 1635م، وبازدياد الضعف العثمانى الذي غدا انحطاطاً فى القرن12هـ/18م ، اتسعت قاعدة التحدي للحكم العثماني فظهرت أسر محلية حاكمــة وقبائــل بدوية ثائرة ومماليك حاكمون فــي مــصر وبغــداد، ولفترة قصيرة فى بلاد الشام فى عهــد أحمــد باشــا الجزار ومملوكه وخليفته سليمان باشا العادل، فما هى الأسباب العثمانية والمحلية التى أتاحت لهذه القوى أن تظهر فى المكان والزمان اللذين ظهرت فيهما؟

جابهت الدولــة العثمانيــة علــى الــصعيد العسكرى فى القرن12هـ/18م أعداء أشداء على كافة الجبهات: ففي الجبهة الأوروبية هــزم النمــساويون، بزعامة آل هابسبورغ وحلفــاؤهم، العثمــانيين فــي موقعة زنتا فــي عــام 1109هــــ/ 1697م، ووقــع العثمانيون فــي 26 كــانون الثــاني 1699 معاهــدة كاولوفيتز (Carlovitsz) مع آل هابسبورغ، وتخلوا لهم بموجبها عن جميع هنغاريا وترانسلفانيا وبودوليا. وكانت هذه أول خسارة كبــرى للعثمــانيين منــذ أن هزمهم تيمورلنك في عــام 805هـــ/ 1402م عنــد أنقرة، كما أن العثمانيين خسروا فى البلقــان منــاطق كانوا قد احتلوها منذ حــوالي ثلاثمائــة ســنة فــي انتــصارين لهمــا آنــذاك فــي موقعــة قوصــوه 791هـــ/1389م وموقعــة نيقوبــوليس 798هــــ/ 1396م.

وحين شغلت أوروبــا الوســطى بعــد ذلــك بحروب فيما بين دولها، كمــا فــي حــرب الوراثــة النمساوية 1153-1161هـ/ 1740- 1748م وحرب

السنوات السبع 1169-1177هـ/ 1756- 1763م، حلت روسيا محل النمسا فى تهديد العثمانيين وحدثت بين الدولتين حرب ضروس بين عامى 1182-1188هـ/ 1768- 1774م هزم فيها العثمانيون، وتخلوا بموجب معاهدة كجك قارينارجه 1188هـ/ 1774م عن شبه جزيرة القرم التي ضمتها روسيا إليها فى عام 1197هـ/ 1783م، وكانت هذه الخسارة أقسى من تلك الخسارة فى معاهدة كارلوفيتز لأن العثمانيين الآن خسروا مناطق يسكنها أتراك مسلمون مثلهم.

وتعرض العثمانيون على الجبهة الصفوية إلى تحديات كبيرة فى القرن12هـ/18م ، وبخاصة في عهد نادر شاه الذي أطاح بحكم الصفويين فى عام1149هـ/ 1736م واستمر في الحكم حتى عام 1160هـ/ 1747م، وحاصر بغداد والموصل. ثم تلاه كريم خان زند فى حكم بلاد فارس بين عامى 1188هـ/ 1774و 1193هـ/ 1779م وعاد إلى تهديد العراق. ولهذا اضطر العثمانيون إلى الاعتراف بحكم المماليك فى بغداد بين عامى 1160-1246هـ/ 1747-1831م لأنهم تمكنوا من صد الهجمات من بلاد فارس.

وحدثت على الصعيد السياسى ازدواجية فى السلطة فى استانبول بين الصدر الأعظم من ناحية والكزلار آغا، الذي يُعنى بشؤون الحريم فى القصر السلطانى، من ناحية أخرى، وذلك بعد أن تضاءل نفوذ السلطان فى ساحات الحروب ولم يعد يتمتع بالانتصارات الساحقة، كما فى عهود الدولة الأولى. وكان الصدر الأعظم قد انسحب من سرايا السلطان ليقيم فى مكان خاص به عرف بالباب العالي، في عام 1065هـ/ 1654م. واشتد العداء بين الصدر الأعظم والكزلار آغا، وانعكس هذا الاستقطاب فى مركز السلطة على الولايات فأخذ الطامحون فى المناصب الوزارية وحكم الولايات يعتمدون على واحد أو آخر من هذين القطبين، كما عانوا بدورهم من ضعف أحدهما وانتصار الأخر، كما حدث مثلاً مع آل العظم الذين اعتمدوا على الصدر الأعظم فى الوصول إلى السلطة فخسروا مناصبهم فى بلاد الشام فى عام 1143هـ/ 1730م حين قتل الصدر الأعظم الذي كان يرعى مصالحهم. ساهمت العوامل السياسية السابقة إضافة إلى العوامل الاقتصادية في ظهور قوى محلية في بلاد الشام تمكنت من توطيد سلطتها فى بعض أجزاء بلاد الشام خلال القرن12هـ/18م ونازعت بذلك السلطة المركزية.

أولاً: إمارة ظاهر العمر:

يرجع نسب ظاهر العمر الزيداني إلى جده زيدان وكان والده عمر ملتزماً للضرائب في منطقة صفد التابعة لولاية صيدا ومنطقة طبريا التابعة لولاية دمشق. وورث ظاهر عن والده عمر التزام ضرائب هاتين المنطقتين وتذكر المصادر أن الزيادنة أسرة بدوية دخلت فى صراع مع أسر بدوية أخرى فى المنطقة، وكان الزيادنة من القيسية مما قربهم من الشهابيين القيسية الذين كانوا أعداء لليمنية، ولف الغموض السنوات الأولى من حياة ظاهر العمر الذي ولد في عام 1106هـ/ 1693 م، كما يذكر المرادي صاحب كتاب (سلك الدرر) ولكنه بدأ بالاشتهار فى ثلاثينات القرن12هـ/18م كملتزم وحاكم لصفد وطبرية، ثم اخذ بالتوسع خارجهما.

أ- توطيد سلطة ظاهر:

ساعدت ظاهر العمر عدة عوامل فى بناء سلطته:وكانت هذه العوامل هى نفسها التى اسهمت فيما بعد فى تقويض سلطته:

وكانت أولى هذه العوامل التزاوج، وبالتالى التحالف مع القبائل البدوية المجاورة لاستخدامها ضد

معارضيه، وكان أشد معارضيه آل جرار وآل ماضى، زعماء منطقة نابلس الذين كانوا ينافسونه على التزام مناطق صفد وطبرية. ونظراً لتبعية نابلس إلى والي دمشق، فقد هاجم هذا الأخير ظاهر العمر دون طائل واتبع ظاهر فيما بعد سياسة المصاهرة والتحالف مع الأسر المحلية حين عمد إلى تزويج أبنائه من عدة أسر ليكسب دعمها. وكان لسياسة المصاهرة هذه نتائج سلبية لاحقاً.

والعامل الثاني الذي مكن ظاهر من إنشاء إمارته هو الازدهار الاقتصادي الذي عم منطقة فلسطين وبخاصة الجليل الأعلى حيث تمركز ظاهر. وقد نشطت الحركة التجارية بين الفرنسيين، ممثلين بغرفة تجارة مارسيليا، وفلسطين فى أعقاب سياسة التوسع الاقتصادى التى اعتمدها جان باتيست كولبير (Jean Baptiste Colbert)، (عرفت سياسته بالكولبرتية وهي جزء من المركانتيلية التي تقضي بتشجيع الصادرات وتخفيف الواردات لزيادة طاقة الدولة الاقتصادية والعسكرية)، وشغل منصب وزير المالية فى عهد الملك لويس الرابع عشر 1044-1127هـ/ 1643 - 1715م.

وازدادت الحركة التجارية بين فرنسا وبلاد المشرق (levant) بخاصة فى أعقاب معاهدة أوترخت (Utrecht) فى عام 1125هـ/ 1713م التي أنهت حرب الوراثة النمساوية، وأتت بالسلام لفرنسا وبالأمن لمواصلاتها فى البحر الأبيض المتوسط، وجددت فرنسا معاهدتها التجارية (Capitulation) مع الدولة العثمانية فى عام 1140هـ/ 1740م.

وقد استفاد ظاهر العمر من هذا النشاط التجاري الفرنسي في منطقته، فاخذ يحتكر بالتدريج المواد الخام المصدرة إلى الخارج، ويفرض أسعارها مما أساء فى النهاية إلى علاقته بالتجار الفرنسيين، وحماتهم القناصل ونوابهم فى موانئ فلسطين، ومرجعهم الأعلى فى استانبول، وهو السفير الفرنسي.

ومما يذكر في هذا الخصوص أنه حتى الثورة الفرنسية في 1204هـ/ 1789م كان السفراء والقناصل الفرنسيون فى الخارج، مثل نظرائهم في بريطانيا وهولندا، ممثلين تجاريين أكثر منهم دبلوماسيين وسياسيين.

واستخدام ظاهر العمر الموارد التى أتت له بها هذه التجارة من أوروبا فى تقوية جيشه الذي تألف من أفراد عشيرته وحلفائها، الذين عرفوا بالزيادنة، ومن قوات مرتزقة من المغاربة كانت تبيع خدماتها لمن يطلبها، كما قام بتحسين قلاعه فى طبريه ودير حنا، وعمل على تقوية أسوار عكا التى نقل مركز حكمه إليها فى حوالي منتصف القرن12هـ/18م.

والعامل الأخر الذي أفاد ظاهر العمر فى بناء إمارته هو تمزق السلطة فى جبل لبنان: فقد كان الصراع على أشده بين أمراء متنافسين من الأسرة الشهابية، وبين هؤلاء وأمراء المتاولة الذين ازداد نشاطهم السياسى فى القرن12هـ/18م بسبب ازدياد مداخليهم من زراعة التبغ بعد أن أصدر المفتون فى الدولة العثمانية الفتاوى بتحليل التدخين فى حوالي عام 1132هـ/1720م. وتعد فتوى مفتى دمشق الحنفى وكبير متصوفيها الشيخ عبد الغنى النابلسى الأشهر فى هذا المجال ن وعنوانها: (الصلح بين الإخوان في حكم إباحة الدخان). وصدّر المتاولة التبغ إلى دمياط كما حصلوا على التزام مرفأ صور في عام 1758هـ/1759م. ومما زاد فى نفوذ المتاولة آنذاك تراخى قبضة أمراء جبل لبنان من الشهابيين تجاههم وبخاصة فى عهد الصراع الذي نشأ بين الأمير يوسف والأمير منصور الشهابيين اللذين كانا يتنازعان الإمارة، كما حدث نزاع بين المتاولة تمركز حول الخلاف بين فريقي الشيخ ناصيف والشيخ قبلان.

واستغل ظاهر العمر هذه الصراعات والانقسامات الداخلية بين الشهابيين وبينهم وبين المتاولة فاخذ يدعم فريقا ضد آخر. ولو كان جبل لبنان فى إمرةِ والٍ قوى كما كان عليه الأمر فى عهد فخر الدين المعنى الثاني 1635-1045هـ/ 1590-1635م الذي توسع فيما حوله، وهدد جميع جيرانه، وثار على الدولة العثمانية لاختلف الأمر بالنسبة لظاهر العمر، ولكن غياب أمير قوى في جبل لبنان أفاده فى نشر سلطته بمعزل عن أي ضغط خارجي من ناحية لبنان وجبل عامل مقر المتاولة.

وثمة عامل آخر أفاد ظاهر العمر فى توطيد سلطته وهو مسايرته الحكومة العثمانية فى مطلع عهده بإطاعتها وتنفيذ أوامرها ريثما يشتد عوده. وكان يخشى باستمرار والي الشام الذي كان مسؤولا عن منطقة طبرية التى يسيطر عليها ظاهر، كما أن والي الشام القوى فى ثلاثينات القرن الثامن عشر كان سليمان باشا العظم الذي حصل لأولاد أخيه إسماعيل باشا على حكم ولايتي صيدا وطرابلس، وبذلك أصبح مسؤولاً بصورة غير مباشرة عن بقية المناطق التى كان يسيطر عليها ظاهر العمر والتابعة إلى ولاية صيدا. ويضاف إلى ذلك أن والي الشام آنذاك كان قد عين منذ عام 1120هـ/ 1708م في منصب أمير قافلة الحج الشامي، بالإضافة إلى منصبه مما اقتضى منه أن يقوم، فيما عرف بالدورة فى أنحاء ولايته قبيل خروج قافلة الحج لجمع الضرائب من الملتزمين لتمويل القافلة.

وكان والي الشام هو كبير الملتزمين فى الولاية والمسؤول عن جمع أموال الميرى من ملتزمى مناطق ولايته وبما أن ظاهر العمر كان ملتزما للضرائب فى المناطق التى يسيطر عليها توجب على والي الشام أن يجمع الضرائب منه، ولكن ظاهر رفض تسليم المال إلى سليمان باشا مما اقتضى من هذا الأخير مهاجمته. ومما زاد فى العداء بين الفريقين أن أعداء ظاهر العمر من القبائل والأسر المحلية، مثل آل جرار وآل ماضي في منطقة نابلس، وبدو بنى صقر المسيطرين فى صنجقي اللجون وصفد، كانوا يوغرون صدر حليفهم والي الشام ضد ظاهر.

وجرد سليمان باشا العظم، والي الشام، فى عام 1150هـ/ 1737م حملة ضد ظاهر، بمؤازرة بدو بنى صقر، وكان ظاهراً قد قوى دفاعاته فى قلعة طبرية، مما أفشل الحملة التى أسرت، مع ذلك، أخاً لظاهر يدعى صالحاً، وقد أعدم فى دمشق. ومما ساعد ظاهر فى تدعيم سلطته بشكل أكبر عزل سليمان باشا عن ولاية دمشق فى عام 1151هـ/ 1738م، وتعاقب ثلاثة ولاة عليها بين عام 1154هـ/ 1738م و 1154هـ/ 1741م شغلوا عن ظاهر بأمور أخرى وباضطرابات بين القوى العسكرية داخل دمشق.

تسلم سليمان باشا العظم ولاية دمشق من جديد بين عامى 1154هـ/ 1741م و 1156هـ/ 1743م، ومن جديد قاد حملة عسكرية كبيرة ضد ظاهر العمر فى أيلول من عام 1155هـ/ 1742، وشارك فى الحملة أعداء ظاهر من القبائل والأسر المحلية. وكان والي صيدا آنذاك أسعد باشا العظم ابن أخى سليمان باشا العظم، وكان ظاهر قد قوى دفاعاته فى طبرية التى لم تستسلم بالرغم من حصارها ثلاثة أشهر. وعادت الحملة إلى دمشق بسبب قرب موسم خروج الحج، وفى محاولته كسب الدعم فى استانبول اتصل ظاهر بالقنصل الفرنسي في صيدا طالبا وساطة السفير الفرنسي في استانبول ليشمله بحمايته ولإقناع سلطات استانبول بتثبيت ظاهر فى منصبه، ولكن استانبول كانت مستاءة من موقف ظاهر العمر واتساع سلطته، لذا دعمت سليمان باشا بشن حملة ثانية على ظاهر فى شهر آب من عام 1156هـ/1743م. ولكن سليمان باشا العظم توفى فى قرية لوبية، قرب طبرية،

في 24 أب 1156هـ/ 1743م، مما أنقذ ظاهراً إذ عادت الحملة أدراجها إلى دمشق.

خلف سليمان باشا العظم في ولاية الشام ابن أخيه اسعد باشا العظم الذي استمر في هذا المنصب بين عامي 1156-1171هـ/ 1743-1757م. وقد أدرك أسعد باشا ما أصبح عليه ظاهر العمر من قوة وما قام به من تحدٍ في ساحة القتال لعمه سليمان باشا فتحاشى الاصطدام به، وهذا مكن ظاهر العمر من توطيد سلطته بصورة أكبر والتوصل إلى حكم عكا في عام 1159هـ/ 1746م، وحكم حيفا بعدها بقليل. واقتنع الفرنسيون حين رأوا امتداد سلطة ظاهر العمر إلى مدن الساحل، حيث يقيم تجارهم وممثلوهم القنصليون، أن الحكم قد استتب لظاهر، ولذلك توصلوا إلى اتفاق تجاري معه في عام 1166هـ/ 1753م.

كما أن ظاهر أرضى العثمانيين في استانبول بإقامته الأمن في منطقته، وأرضى كذلك اسعد باشا العظم والي الشام بمطاردته اليرلية الهاربين من دمشق إثر فتك اسعد باشا بهم، (عرف هؤلاء اليرلية المتمردون بلقب زرب مفردها زربة، (أي الخارجون على القانون)، واستغل ظاهر هذه الظروف المناسبة لمد سيطرته على يافا وبعض القرى في منطقة نابلس وبلاد حارثة (في منطقة جبل الكرمل وجوارها)، وكذلك في جبل عجلون. وانصرف بعد ذلك إلى تحصين عكا التي جعلها مركز حكمه، فأحاطها بالأسوار وجعلها تتحدى هجوم نابليون بونابرت عليها فيما بعد. وما يشير إلى أهمية عكا في حكم ظاهر العمر إبرازه إياها في ألقابه وفي مراسلاته مع القناصل الأجانب إذ أشار إلى نفسه أنه (ضابط عكا وبلاد الجليل) أو (ضابط عكا وبلادها).

ب- عوامل تقويض سلطة ظاهر:

بوصول ظاهر العمر إلى ذروة حكمه وتوسعه في أواسط القرن12هـ/18م بفعل العوامل التي سبق ذكرها بدأت المصاعب تعترضه، وتحولت تلك العوامل التي ساعدته على توطيد سلطته إلى عوامل سلبية أسهمت في تقويض السلطة التي بناها. وكان ظاهر العمر، بعد أن نقل مركز حكمه إلى عكا في عام 1159هـ/1746م، قد عهد إلى أبنائه بحكم المناطق التي استولى عليها: فأعطى حكم طبرية إلى ابنه الأكبر صليبي، وصفد إلى علي، وشفا عمر إلى عثمان، وصفورية إلى سعيد، وجبل عجلون إلى أحمد. واستمر هؤلاء في الحكم وفي الولاء لوالدهم بسبب الأخطار التي تعرض لها حكمهم وحكم والدهم، وتهديد ولاة الشام لهم، وحدوث الزلازل في عام 1173هـ/ 1759م، والطواعين التي تلتها والتي أصابت كامل بلاد الشام الجنوبية.

ولم تلبث أن استؤنفت ثورات أبناء ظاهر عليه في أوائل ستينات القرن يحرض عليها الولاة العثمانيون في الشام وصيدا المعادون لظاهر، وكذلك اتهم التجار الفرنسيون بإثارتها بسبب شدة قبضة ظاهر عليهم. ففي عام 1176هـ/ 1762م مثلا ثار علي على أبيه ظاهر بدعم من إخوته من أمه، ثم ثار عثمان في عام 1179هـ/ 1765م بسبب منافسته مع أخيه علي، ولكونهما من أمّين مختلفتين. ودعم المتاولة، أعداء ظاهر، عثمان في ثورته، ثم تمرد علي وسعيد على أبيهما ظاهر في عام 1181هـ/ 1767م مطالبين بإضافة مناطق جديدة إلى حكمهما.

وهكذا فإن عامل التزاوج بهدف التحالف مع القبائل البدوية والأسر المحلية الذي طبقه ظاهر العمر بالنسبة لنفسه ولأبنائه والذي أثمر في بداية حكمه وأكسبه الدعم حين كان يوطد سلطته، انقلب الآن إلى عامل سلبي قوض أركان سلطته من الداخل. ونظراً لاتساع المنطقة التي حكمها ثم تعيين أبنائه حكاماً عليها، عمل هؤلاء الأبناء على الاستئثار بالسلطة لأنفسهم، فدب الخلاف بينهم وبين والدهم كما بدأت

المنافسة فيما بينهم. وكان يشد من أزر كل منهم القبيلة أو الأسرة التي تنتمي إليها أمهاتهم، فانقلب هذا التزواج بهدف التحالف إلى منافسة واقتتال بين الأبناء ومن ورائهم الأسر التي تنتمي إليها أمهاتهم.

وقد اضطر ظاهر إلى طلب المعونة من والي صيدا محمد باشا العظم للقضاء على ثورات أبنائه ومؤيديهم، وأرهق ظاهر بهذه الخلافات فى أسرته مما يؤكد تمزق الولاء القبلي بين ظاهر وأبنائه. وقد يكون توسع ظاهر العمر بأكثر مما كانت طبيعة سلطته البدوية مهيأة له، أثار طموح أبنائه والأسر المتحدرين منها وشجعهم على معارضته.

وكان الازدهار الاقتصادي الذي أتاح لظاهر توطيد سلطته في البداية آثاره السلبية فيما بعد: فقد أساء ظاهر إلى التجار الفرنسيين المقيمين فى عكا بفرضه الإتاوات عليهم مما جعلهم يشكونه إلى السلطات في استانبول بواسطة السفير الفرنسي المقيم. واشتكى ضده أيضاً نائب القنصل الإنكليزي، الذي كان يمثل مصالح بلاده ومصالح هولندا والبندقية فى عكا، ورغم أن الفرنسيين قد قبلوا بوجود ظاهر العمر وضرورة التعامل معه، إلا أنهم كانوا يتوقون إلى الإطاحة به، ولذلك شجعوا مع الانكليز أبناءه على الثورة ضده.

وكان للزلازل والأوبئة التى تلتها فى عام 1173هـ/ 1759م آثارها الاقتصادية السيئة فى معظم بلاد الشام الجنوبية، فقد ذكر تقرير فرنسي من صيدا بتاريخ 22 ديسمبر أن صفد هدمت بكاملها، وعمت الأضرار مناطق أخرى فى الجليل.

وزادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً فى المناطق التى يحكمها ظاهر فى مطلع السبعينات بسبب التحركات العسكرية فيها، فقد جرد والي دمشق عثمان باشا الكرجي 1174-1175هـ/ 1760 -1761م عدة حملات ضد ظاهر احتل فى إحداها قلعة طنطورة فأعاد ظاهر احتلالها بعد قليل فى عام 1175هـ/ 1761م، كما شن عثمان باشا هجوماً على حيفا مدعوماً من سلطات استانبول فاحتلها فى عام 1761هـ/ 1716م، ولكن ظاهر تمكن من استرجاعها.

وتعرضت بلاد الشام الجنوبية، بما فيها دمشق، إلى هجوم المماليك عليها فى عهد على بك "شيخ البلد" والحاكم الفعلي في مصر، وكانت القوات المملوكية بقيادة إسماعيل بك، ثم خلفه محمد بك أبو الذهب، من مماليك على بك. واحتلت هذه القوات دمشق وحكمتها بين 8-18 يونيو 1185هـ/1771م ثم انسحبت منها، وبعد أن قتل محمد بك أبو الذهب أستاذه على بك، وعين واليا على مصر عاد من جديد على راس جيش ليعاقب ظاهر العمر الحليف القديم لعلى بك، واحتل أبو الذهب عكا بعد أن هرب ظاهر منها فى أيار 1189هـ/ 1775م، ولكن أبا الذهب توفى فى عكا فى 10 يونيو 1189هـ/ 1775م وتراجع جيشه إلى مصر.

أدت هذه التحركات العسكرية إلى الكثير من الدمار، وتأثر الازدهار الاقتصادي تبعا لذلك، كما أن التجار الأجانب قد تضرروا بدورهم، وعانت تجارتهم فى الموانئ التي هددها تدخل الأسطول الروسي في البحر الأبيض المتوسط بقيادة الكونت أورلوف الذي تحالف مع على بك فى مصر ودعم غزو قواته للشام. وكانت روسيا آنذاك مشتركة فى حرب ضروس مع الدولة العثمانية استمرت ست سنوات 1182هـ-1188هـ/ 1768-1774م وقد هدد الأسطول الروسي حيفا، كما قصفت قواته بيروت فى 18يونيو 1186هـ/ 1772م ونزلت فيها وعادت القوات الروسية إلى قصف بيروت في يوليو 1187هـ/ 1773م، بطلب من ظاهر وعلى بك.

وقد أفاد ظاهر العمر، من تمزق السلطة فى جبل لبنان إذ حدث انقسام بين الأمراء الشهابيين،

وكذلك بين أمراء المتاولة في جبل عامل، مما مكن ظاهر أن يتحالف مع فريق ضد آخر أو يضرب فريقا بآخر، وانعكس الأمر بعد ذلك، فى أوائل السبعينات، إذ برز بين الأمراء الشهابيين الأمير يوسف الذي تفوق على منافسه الأمير منصور بسبب الدعم الذي لقيه الأمير يوسف من الحزب الجانبلاطى ومن والي الشام عثمان باشا الكرجي، العدو اللدود لظاهر العمر، وأعلن الأمير يوسف عداءه لظاهر، فاضطر هذا إلى تأييد المتاولة ضده، ثم انعكست التحالفات فيما بعد حين تسلم أحمد باشا الجزار حكم بيروت فى عام 1187هـ/ 1773م، وتقرب ظاهر من الأمير يوسف ضد عدوهما المشترك الجزار. وهكذا فقد ظهرت سيطرته في منطقة جبل لبنان، واضطر فى الواقع إلى التورط فى النزاعات القائمة فيه.

وقد عمل ظاهر العمر حين كان يحبو إلى السلطة على كسب ود سلطات استانبول وكذلك حكام ولايتي دمشق وصيدا اللتين كان يتبعهما، وقد انقلب الأمر منذ ستينات القرن حين عين عثمان باشا الكرجي واليا على الشام بين عامى 1174-1185هـ/ 1760 و 1771م وأصبح العدو اللدود لظاهر، ولكي يحكم الطوق على ظاهر نجح عثمان باشا فى تعيين ابنيه على ولايتي صيدا وطرابلس، ولهذا لجأ ظاهر العمر إلى التحالف مع المماليك الذين احتلوا بلاد الشام بما فى ذلك دمشق.

وبتراجع المماليك، ومقتل على بك، ووفاة مملوكة محمد بك أبي الذهب في عكا في عام 1189هـ/ 1775م، وتخلي مماليك مصر عن مطامحهم فى الشام بسبب منازعاتهم الداخلية، وإرسال الدولة العثمانية قوات ضدهم، حان وقت محاسبة الدولة لظاهر العمر على عصيانه.

وكانت الدولة العثمانية قد أنهت نزاعها فى حربها الخاسرة مع روسيا بتوقيع معاهدة كجك قاينارجه معها فى عام 1188هـ/ 1774م، فأرسلت أسطولاً بقيادة القبطان حسن باشا للقضاء على ظاهر فحاصره فى عكا، ولم ينفع ظاهر العمر ماله الذي جمعه في شراء قائد الأسطول العثماني، ووجه اللوم فى ذلك إلى مستشاره إبراهيم الصباغ الذي اتهم بالبخل وعدم الرغبة فى استعمال المال لشراء سلامة ظاهر. ولم تفد ظاهر القوات المرتزقة من المغاربة التى جندها إذ أنهم لم يدافعوا عنه حين حانت الساعة، وتذكر المصادر أن احد المغاربة قتل ظاهر حين حاول الهرب، وكان ذلك فى أواخر أغسطس 1189هـ/ 1775م.

ج-أهمية حكم ظاهر العمر:

تلاشت الأمارة التي أنشاها ظاهر العمر فى منطقة الجليل من فلسطين، وقتل معظم أبنائه، وحين أتى نابليون بونابرت بحملته إلى مصر والشام فى عام 1213هـ/1798م، بحث عن بقايا أبناء ظاهر حين هجومه على فلسطين فى عام 1214هـ/ 1799م، رغبة منه فى الاستفادة منهم وجعلهم حكاماً محليين يدينون له بالولاء، ولكن هؤلاء الأبناء كانوا قد فقدوا السلطة نهائياً. وكان نابليون قد اطلع على تاريخ ظاهر وأبنائه فى كتاب الرحالة الفرنسي فولني الذي زار مصر وبلاد الشام بين عامى 1197-1200هـ/ 1783 -1785م، (وطبع كتابه بالفرنسية فى مجلدين فى عام 1201هـ/1787م، ثم طبع بترجمة انكليزية بعد قليل) وكان الإنكليز، أعداء الفرنسيين فى المنطقة، حريصين هم أيضا على معرفة تاريخ المنطقة.

ويختلف ظاهر العمر عن فخر الدين المعنى الثاني حاكم الشوف وجبل لبنان 1635-1045هـ/ 1590-1635م بأن هذا الأخير كان يمثل زعامة دينية درزية وحزبا قيسياً، كما أنه تحصن في جبل الشوف، فى حين أن ظاهراً كان من أصول بدوية ولم يتمتع

بزعامة دينية مذهبية أو بحزب قبلي، كما انه لم يكن متحصناً فى منطقة جبلية كالأمير المعنى، وإنما كانت له قلاع فى طبريا ودير حنا وطنطورة، كما أن تركيز سيطرته ودفاعه وثروته فى عكا سهل على السلطة القضاء عليه بخيانة قواته المرتزقة له، ولم يجد من يدافع عنه.

وتبقى أهمية ظهور ظاهر العمر فى المنطقة والزمان اللذين ظهر فيهما بأنه انعكاس لضعف السلطة العثمانية آنذاك مما أتاح للحكام المحليين بالظهور، وقد تعاملت الدولة معهم واعترفت بهم لأنه ملؤوا فراغاً في السلطة. وكان آل العظم من هذا القبيل وعلى غرار ظاهر العمر.

ثانياً:آل العظم ولاة في بلاد الشام:

كان لعوامل انحطاط السلطة العثمانية، على المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية، دورها الهام، إلى جانب العوامل المحلية، فى بروز العديد من الأسر المحلية ولاة في القرن12هـ/18م، (آل العظم في الشام آل الجليلي في الموصل، والقراماتليون في ليبيا، والحسينيون فى تونس) وأدى كل من هذه الأسر دوراً محدداً اقتضته الظروف المحلية وواقع السلطة العثمانية آنذاك. وتعاملت الدولة العثمانية مع هذه الأسر بسبب قيامها بمهام أساسية فى أماكن تواجدها.

أ-وصول آل العظم إلى السلطة:

تعود جذور آل العظم المعروفة إلى منتصف القرن 11هـ/ 17م حين ذكر إخباري حلب عبد الله بن ميرو أن إبراهيم والد إسماعيل العظم الذي كان أول من تسلم الحكم فى المعرة وحماة، وبعد ذلك فى طرابلس ودمشق، كان جندياً فى المعرة يدافع عنها ضد التركمان، وذلك فى حوالي منتصف القرن11هـ/17م، ثم حصل آل العظم على التزام ضرائب الأراضي الزراعية في المعرة وحماة مدى الحياة، وهو الالتزام المعروف (بالمالكانه)الذي استحدثته الدولة العثمانية فى تسعينات القرن11هـ/ 17م لإسباغ الشرعية على الملتزمين الذين رفضوا التخلي عن الالتزام الذي كان يعطى لهم نظرياً لمدة عام فاحتفظوا به مدى الحياة، كما فعل ظاهر العمر مثلاً. وقيل أن آل العظم كانوا من التركمان وأن جدهم إبراهيم العظم قدم من قونية فى الأناضول إلى المعرة وحماة، ومهما تكن أصولهم فقد جعل آل العظم مركز سلطتهم فى مدينة حماة التى مازالت تضم عدداً من آثارهم العمرانية.

استخدم آل العظم ثرواتهم فى شراء الدعم فى استانبول والحصول على المناصب الإدارية، وكان حاميهم السلطان صاحب النفوذ الواسع هو الأخر. وأقام آل العظم وكيلا لهم فى استانبول هو خليل أفندي وأمدوه بالمال على فترات لقاء خدماته لهم، واعتمدوا نظام الحوالة المالية فى إرسال المال إلى خليل أفندي، فكانوا يأتون إلى القنصل الانكليزى فى حلب، الذي يمثل شركة بلاد المشرق فيها، ويعطونه مالا نقداً (لم تكن الأوراق المالية معتمدة آنذاك)، ويأخذون منه لقاء المال حوالة إلى السفير الانكليزى فى استانبول، وهو المرجع الأعلى للقنصل الذي يعطى بدوره وكيلهم ما يقابلها من النقد. ومن فوائد هذه العملية أنها الأكثر أمناً إذ أن إرسال المال عن طريق البر إلى استانبول كان معرضا لخطر هجوم قطاع الطرق على حامله وسلبه إياه. وكانت تترتب على الحوالة عمولة مالية.

ب- حكم آل العظم فى الشام:

حكم آل العظم ولاية الشام، ومركزها دمشق، بشكل متقطع، قرابة ستين سنة منذ أن عين عليها إسماعيل باشا العظم فى عام 1138هـ/ 1725م، وحتى ولاية آخر حاكم من هذه الأسرة وهو عبد الله

باشا العظم، الذي حكم دمشق ثلاث مرات فى أواخر القرن 12هـ/ 18م وأوائل 13هـ/ 19م ، كان أخرها بين عامى 1217-1218هـ/ 1802-1803م. وكثيرا ما حكم أفراد من هذه الأسرة ولايات حلب وصيدا وطرابلس، بالإضافة إلى ولاية الشام، فى آن واحد وزاد هذا في امتداد رقعة نفوذهم.

ورغم أن الحكام من آل العظم قد أثروا وظلموا كغيرهم من الحكام العثمانيين إلا أن مثالهم كان فريداً فى تاريخ الحكم العثمانى فى بلاد الشام إذ أنه ولأول مرة منذ بداية الحكم العثمانى فى بلاد الشام فى عام 922هـ/ 1516م لم يعين أفراد من أسرة محلية تتكلم العربية ولاة على الشام هذه السنوات الطوال. وقد ذكر الإخباري الدمشقي الخوري ميخائيل بريك المعاصر لآل العظم في بداية حكمهم لولاية طرابلس في 1132هـ/ 1720م بأنه أحد ثلاثة أسباب جعلته يبدأ تاريخه للشام فى عام 1132هـ/ 1720م. وقد جاء في مقدمة تاريخه وعنوانه: (تاريخ الشام 1132-1196هـ/ 1720-1782م). قوله: " إعلم أننى عزمت أن أورخ من أول سنة 1720 مسيحية الموافقة لسنة 1132هجرية لثلاثة أسباب: الأول لأني هذا ما شهدته وهو أول وعيي على الدنيا وثابت عندي من الذين هم أكبر سنا منى، والثاني لأجل أنه فى هذا الزمان ظهر طائفة بيت العضم (استعمال محلي دارج في حين أنها تلفظ بالعربية الفصحى العظم) وصاروا وزراء وحكام فى مدينة دمشق وحلب وطرابلس وصيدا، والثالث لأجل أنه في هذا الزمان ظهر بين النصارى مذهب الكاثوليكية وابتدا ينمو كسنبل الحنطة، الأمر لله وحده".

وهكذا أعطى بريك لظهور الحكام من آل العظم الأولوية على انتشار مذهب الكاثوليكية الذي كان ينتشر بين طائفته من الروم الارثوذكس، وأبرز بريك الهوية العربية لآل العظم حين ذكر تعيين حسين باشا ابن مكى، وهو من منطقة غزة والرملة، والياً على الشام فى عام 1170هـ/ 1757م" بأنه من ثاني طائفة من أولاد العرب الذين صاروا وزراء فى بلادنا لأن أول طائفة كانت بيت العضم... وأولاد العضم أصلهم من معرة حلب أولاد عرب".

تولى الحكم فى بلاد الشام أربعة أجيال من آل العظم: إسماعيل باشا وأخوه سليمان باشا، من أولاد إبراهيم الذي كان جندياً في المعرة في أواسط القرن 11هـ/ 17م ، ثم أولاد إسماعيل باشا العظم، وأبرزهم أسعد باشا وسعد الدين باشا وإبراهيم باشا ومصطفى باشا، ثم محمد باشا العظم، وهو حفيد إسماعيل باشا العظم من ابنته، ثم عبد الله باشا بن محمد باشا العظم.

بدأ حكم آل العظم كأسرة فى الفترة بين عامى 1137هـ-1142هـ/ 1725-1730م حين نقل إسماعيل باشا من ولاية طرابلس إلى ولاية الشام في 1137هـ/ 1725م، وعين ابنه إبراهيم باشا على ولاية طرابلس في 1139هـ/1727م، كما عُين أخوه سليمان باشا على ولاية صيدا فى عام 1140هـ/ 1728م، وعين إبراهيم باشا ابنه ياسين حاكماً على اللاذقية التى كانت تتبع ولاية طرابلس، كما عين إسماعيل باشا ابنه اسعد بك نائبا له على (مالكانات) حماة والمعرة.

وهكذا سيطر آل العظم على معظم مناطق بلاد الشام وولاياتها باستثناء ولاية حلب، ويدل هذا على تعاظم نفوذهم فى استانبول ونفوذ وكيلهم خليل أفندي فيها الذي اشترى لهم الدعم من الصدر الأعظم.

ولكن تطورات هامة كانت تجرى فى استانبول آنذاك كالاحتجاج على الهزائم المتتالية على الجبهة الصفوية، وفرض الضرائب الإضافية لتمويل تلك الحرب الخاسرة، وكذلك الغلاء فى الأسعار الذي

أناخ بثقله على قطاعات واسعة من السكان. وتطور الاحتجاج إلى ثورة انتهت بعزل السلطان أحمد الثالث وخلفه السلطان محمود الأول.

فقد آل العظم دعمهم فى استانبول بمقتل حاميهم الصدر الأعظم، كما أن سياسة بعضهم فى ابتزاز المال من السكان أثارت هؤلاء عليهم، وكان للإدارة الجديدة فى استانبول مرشحوها للسلطة، ولذلك عزل الحكام من آل العظم من كافة مناصبهم، وصودرت أموالهم وسجنوا.

وحين استتب الأمر لخليل أفندي وكيل آل العظم فى استانبول عاد إلى شراء الدعم لهم بإخراجهم من السجن وتعيين إسماعيل باشا واليا على كريت، ولكنه توفى فيها في 1135هـ/ 1722م. وبرز من آل العظم فى هذه الفترة سليمان باشا العظم الذي عين مرتين على دمشق بين عامى 1147هـ-1151هـ/ 1734 - 1738م، ثم 1154- 1156هـ/ 1741 - 1743م. وكان ظاهر العمر آنذاك يوطد نفوذه فى منطقة الجليل الأعلى فتحدى سليمان باشا فى ساحة القتال حين حاول هذا الأخير الحصول على مال الالتزام من ظاهر بالقوة، وتوفى سليمان باشا في 1156هـ/ 1743 في قرية لوبية قرب طبرية أثناء حملته على ظاهر.

أقر سليمان باشا الأمن فى دمشق وتقرب من الأهالي فبنى مدرسة قرب بيته فى باب البريد، وحمامين في حي سيدي عامود وحي الخراب، كما شيد قيسارية، أي خاناً في سوق العبي مما يدل على الازدهار الاقتصادى آنذاك. وجمع سليمان مالاً كثيرا صادرته الدولة اثر وفاته في مطلع ولاية ابن أخيه أسعد باشا. ويصف الإخباري المعاصر احمد البديري الحلاق كيف أن سلطات استانبول أوفدت موظفا بصلاحيات مطلقة إلى الشام لمصادرة أموال سليمان باشا من أسرته والمخابئ التى أودعها فيها فيقول:

"فلما رأى الحاضرون ذلك المال زاغت منهم الأبصار، ثم عدوه وضبطوه فوجدوه ثمانمائة كيس فلما بلغ الناس ما خرج عنده من هذا المال وكان فى أيام الغلاء مع سوء الحال لهجوا بالذم والنكال وقالوا قد جوع النساء والرجال والبهائم والأطفال حتى جمع هذا المال من أصحاب العيال، ولم يراقب الله ذا الجلال".

بلغ حكم آل العظم الذروة فى ولاية أسعد باشا بن إسماعيل باشا العظم على دمشق فى الفترة بين عامى 1156هـ/ 1743م و 1171هـ/ 1757م. وخلف عمه سليمان باشا فى حكم الشام، وكان ذلك أشبه بتوارث الحكم، ولم يبرز أفراد آخرون من آل العظم حكاماً في هذه الفترة باستثناء أخ لأسعد باشا هو سعد الدين باشا الذي عين واليا على طرابلس فى عام 1159هـ/ 1746م، ثم عين على حلب فى 1163هـ/1750م، وصيدا في 1165هـ/ 1752م، وعاد إلى طرابلس في 1169هـ/ 1756م، كما عين أخ آخر لأسعد باشا هو مصطفى على صيدا فى عام 1168هـ/ 1755م.

ج- تأمين سلامة قافلة الحج:

إن استمرار الولاة من آل العظم، وبخاصة فى ولاية الشام، لفترات طويلة فى الحكم وتعيين أفراد من الأسرة ولاة على صيدا أو طرابلس أو كليهما يمكن تفسيره بقيامهم بتأمين سلامة قافلة الحج الشامي إلى الحجاز. وكانت قيادة هذه القافلة منذ الفتح العثمانى قد عهد بها إلى حكام الصناجق فى نابلس وعجلون واللجون والكرك والقدس الذين كانوا من أصول بدوية أو أسر محلية، فكان يأتي المعين منهم أميراً للحج مع قواته البدوية إلى مشارف دمشق عند باب الله أو بوابة الله (التسمية مشتقة من الانطلاق إلى بلاد الله فى الحجاز أو القدس) ويتسلم إمارة القافلة. ونظراً لكونه بدوياً كان يتفاهم مع البدو

المسيطرين على طريق الحج ويدفع لهم حق الطريق على شكل صرة، عرفت بمال الصرة، لتحاشي اعتراضهم القافلة ولتأمين سلامتها، وتدفع الصرة على دفعتين واحدة فى طريق الذهاب والأخرى فى طريق العودة.

وحين مد فخر الدين المعنى الثانى، أمير الشوف وجبل لبنان، سيطرته على عدة مناطق فى فلسطين وأضعف أو قضى على عدد من هؤلاء الزعماء أمراء الحج، عينت الدولة موظفين عثمانيين لقيادة قافلة الحج. ولما كان تكليف هؤلاء لسنة على وجه العموم، فكان المعين منهم يستولى على مال الصرة الذي يجب أن يدفع فى طريق العودة إلى البدو مما دفع بهؤلاء إلى مهاجمة القافلة. وتكررت هذه الهجمات فى النصف الثاني من القرن11هـ/ 17م مما دعا السلطان العثماني بوصفه حامى الحرمين الشريفين إلى تعيين والي الشام باستمرار أميراً لقافلة الحج، بالإضافة إلى ولايته على الشام، وذلك اعتباراً من عام 1120هـ/ 1708م.

واستفاد آل العظم من هذا التعيين إذ أن الوالي المعين أميراً للحج كان يستمر فى وظيفته طالما أنه يؤمن سلامة قافلة الحج، وهذا ما يفسر استمرار أسعد باشا العظم فى ولاية الشام أربع عشرة سنة لأنه أمن سلامة الحج، وحين عزل فى عام 1170هـ/ 1757م عن ولاية الشام وإمارة الحج الشامي نهب البدو القافلة وأبادوا كثيرين من أفرادها. وأتهم أسعد باشا بأنه دبر الهجوم ليعود إلى ولاية الشام، وقتل فى عام 1172هـ/ 1758م. والواقع أن عداء الكزلار آغا له، واعتماده على الصدر الأعظم أوغر صدر الكزلار آغا ضده، كما أن ثروته الكبيرة التى جمعها أغرت الدولة بالاستيلاء عليها.

وكان والي الشام أمير الحج مضطراً لجمع مال الالتزام (مال الميرى، أي الأميري) وبصفته كبير الملتزمين فى الولاية من الملتزمين الكثر فى الولاية, ولهذا كان يقوم قبل نحو الشهر من قيادته قافلة الحج بالدورة فى أنحاء ولايته لجمع هذا المال، وعرفت جولته هذه بالدورة.

وحين تعود القافلة من الحجاز كانت تخرج لملاقاتها من دمشق قافلة ملاقاة تحمل إليها المؤن، وعرفت هذه القافلة (بالجردة) وكان لها أمير خاص بها، عرف بأمير الجردة، وعهد إلى والي صيدا أو والي طرابلس بهذه المهمة. ونظراً لاعتداء البدو على قافلة الجردة أيضا فقد اقتضى ذلك تعيين أحد هذين الواليين لها مع مرافقة عسكرية له. وإذا كان أمير الجردة، سواء كان والي صيدا أو والي طرابلس، لا رابطة صداقة أو قربى أو تعاطف تربطه مع والي الشام أمير الحج كان يتلكأ في الذهاب بعيداً لاستقبال القافلة مما يعرضها إلى المخاطر، ولهذا حرص ولاة الشام من آل العظم أو غيرهم أن يعين أخاً أو ابناً له والياً على صيدا أو طرابلس ويكلفه بإمارة الجردة ليضمن دعمه له.

وبالرغم من الفوائد الكبيرة، المادية والدينية، التى حصل عليها والي الشام بتعيينه أميراً لقافلة الحج الشامى، فقد اقتضى منصبه هذا التغيب حوالي أربعة أشهر عن دمشق فى مهام الحج، فهناك شهر يمضيه فى الدورة قبل خروج القافلة بغية تمويلها، كما أن الطريق بين دمشق والحجاز يستغرق حوالي الشهر في الذهاب، ومثله في الإياب، ويمضى الحجاج قرابة الشهر في القيام بطقوس الحج. وترتب على غياب الوالي أمير الحج، بالرغم من إقامته نائباً (متسلماً) له، كثير من الفوضى فى دمشق. كما أن إقامة أمير الحج أي الوالي في دمشق بعد انقضاء موسم الحج اقتضى تسريح القوات المرتزقة التى كان

يستأجرها لمرافقة القافلة وحمايتها، وكانت هذه القوات ترفض مغادرة المدينة، وتعيث فيها وفي ضواحيها فساداً، وهذا ما دفع الشيخ مراد المرادي جد صاحب (سلك الدرر) وكبير الأسرة المرادية في دمشق أن يطلب من السلطان، كما يقول صاحب (سلك الدرر) محمد خليل المرادي بـ "رفع إمارة الحج عن دمشق وعودها إلى حكام القدس وعجلون وتلك البلاد كما كان الأمر في الزمن السابق لاضمحلال حال دمشق بسبب ذلك فإن دمشق من حين صارت إمارة الحج عليها زال رونقها وكثر الظلم بسبب ذلك فيها وزالت محاسنها وعمت الشدائد بها".

وبالرغم من هذا الوجه السلبي للقافلة فإنَّ تجمع الحجاج فى دمشق بأعداد كبيرة يتراوح وسطيها كل عام بين 15.000 إلى 20.000 حاج قد نشط الحياة الاقتصادية فيها إلى درجة كبيرة جعلت مؤرخ الشام نعمان القساطلي، في سبعينات القرن13هـ/ 19م ، يصف ذلك الازدهار بأنه أشبة بجداول الذهب الغزيرة التى كان الحجاج يسكبونها بها ذهاباً وإياباً. (وقد فقدت الشام تلك الجداول حين تحول الحجاج فى زمن القساطلى إلى السفر بحراً إلى الحجاز، وبخاصة بعد افتتاح قناة السويس فى عام 1286هـ/ 1869م). وكانت قد أفادت عدة طوائف حرفية في دمشق من تزويد الحجاج بالمؤن، وتأجيرهم الجمال من قبل البدو لتقلهم إلى الحجاز.

د- عصر أسعد باشا العظم:

استغل أسعد باشا ازدهار الحياة الاقتصادية فى دمشق فجمع ثروة كبيرة، وليوطد سلطته فى الشام كان عليه فى مطلع حكمه أن يحد من نفوذ الانكشارية المحلية، المعروفين باليرلية، الذين سيطروا على دمشق، وكان العثمانيون قد أقاموا فى دمشق منذ دخولهم لها في عام 922هـ/ 1516م طائفة من الانكشارية الذين سيطروا على القلعة وسور المدينة وأبوابها. وتمكن الدمشقيون من التسرب إلى الانكشارية والدخول فى عدادهم إلى أن سيطروا على هذه الطائفة فعرفت تبعاً لذلك باليرلية أي المحلية (من الكلمة التركية yer وتعنى محل)، وكان المسيطرون على هذه الطائفة من تجار الحبوب فى الميدان الذين استفادوا من صفتهم العسكرية الجديدة بأخذ المرتبات وعدم دفع الضرائب. وهكذا تمكن السكان المحليون فى الشام أن يخترقوا المؤسسة العسكرية العثمانية التى أصبحت تعرف بهم، مما اضطر السلطات فى استانبول أن ترسل فى عام 1069-1070هـ/ 1659-1660م طائفة انكشارية جديدة إلى دمشق عرفت بالقابى قول (أي عبيد باب السلطان) لأنهم كانوا أكثر طاعة للسلطان، وذلك لمجابهة اليرلية. ودخلت الطائفتان فى صراع دائم لاختلاف مصالحهما إلى أن ألغيت الانكشارية نهائياً فى عام 1242هـ/ 1826م.

وجابه اليرلية حكم أسعد باشا العظم من بدايته وتحدّوه بألقاب مهينة، وبخاصة لأن الدولة صادرت أموال عمه سليمان باشا فى مطلع حكمه، دون أن يحرك أسعد باشا ساكناً. وجمع أسعد باشا قوات من المرتزقة واستطاع التغلب على زعماء اليرلية فى حي الميدان وسوق ساروجا، كما أنه بطش بفتحي الدفتري، وهو دفتر دار الشام المسؤول عن المالية فيها، وكان ينافس اسعد باشا، وحظي بدعم اليرلية، وحين تم لأسعد باشا ذلك فى عام 1159هـ/ 1746م، انصرف إلى توطيد سلطته وجمع الثروة، و قد سبق لأسعد باشا وقد رأى ازدياد سلطة ظاهر العمر وتحديه لعمه سليمان باشا والي الشام أن تردد في الهجوم على ظاهر خشية من تعريض حكمه ومشاريعه فى الإثراء إلى الخطر، ولهذا تعايش مع ظاهر.

واستغل أسعد باشا الازدهار الاقتصادى فى بلاد الشام آنذاك، كما فعل ظاهر العمر معاصره، فى جمع الثروة وتوطيد السلطة. وتشارك أسعد باشا مع كبار التجار، ونقل القمح من (مالكاناته) في حماة إلى دمشق، وتحكم بأسعاره، وبالتالي بأسعار الخبز، مما آثار عليه عامه الشعب. وازدادت ثروته مع الزمن، وبنى خانه المشهور فى حي البزورية في عامي 1166-1167هـ/ 1752-1753م، (مازال حتى اليوم من أوابد دمشق المشهورة)، كما بنى أسعد باشا داره المعروفة اليوم بقصر العظم فى حي البزورية القريب من الجامع الأموى، وأتت آية في الهندسة المعمارية، (مازالت محط إعجاب زائريها). وتم بناؤها فى عامى 1162-1163هـ/ 1749-1750م.

وقام ببناء أوابد أخرى فى مدينة حماة التى نشأ فيها، وبنى كذلك عدة خانات فى حماة ومعرة النعمان وخان شيخون. ومما تجدر ملاحظته أن أسعد باشا اقتصر فى الأبنية التى شيدها على دوره وقصور أسرته وعلى الخانات التى أفاد منها اقتصادياً، ولم يبن جامعاً كما فعل الولاة العثمانيون الأغراب فى مطلع الحكم العثمانى مثل سنان باشا ودرويش باشا وغيرهما، واقتصر عمله فى هذا المجال على ترميم بعض الجوامع، وكان همه تعميق نفوذه ونفوذ أسرته محليا فى حين كان الولاة الآخرون من الأغراب الذين حفظ التاريخ لهم ذكرهم بهذه الجوامع التى ما زالت شاهدة على عظمة أعمالهم وبطولاتهم.

وأخذ أسعد باشا العبرة من مصادرة الدولة لثروة عمه فحول الكثير من ثروته إلى ممتلكات عقارية، ثم حول هذه الممتلكات إلى أوقاف أهلية أو ذرية ليصونها من مصادرة الدولة، ومع ذلك بقيت له ثروة نقدية كبيرة صادرتها الدولة حين عزله فى عام 1170هـ/1757م. ولم يشفع لأسعد باشا انه أمن سلامة قافلة الحج الشامي طيلة أربعة عشر عاماً من حكمه، وكانت ثروته الضخمة أحد الأسباب الرئيسية للتخلص منه بغية مصادرتها، كما أن عدوه الكزلار آغا أصبحت له اليد الطولى في الدولة فأوغر قلب السلطان على اسعد باشا، ولهذا عزل، ثم قتل فى عام 1171هـ/ 1758م. وحاولت الدولة تبرير قتله بإتهامه بتحريض البدو على مهاجمة قافلة الحج فى عهد خلفه حسين باشا ابن مكي وهذا أمر لم تثبت صحته. وكافأت الدولة مملوك أسعد باشا عثمان باشا الكرجي (من بلاد الكرج أي جورجيا اليوم) والمعروف أيضا بالصادق لأنه صدق الدولة عن مخابئ أموال سيده أسعد باشا فكافأته بتعيينه والياً على الشام بين عامى 1174-1185هـ/ 1760-1771م. واحتل مماليك علي بك من مصر فى نهاية حكم عثمان باشا بلاد الشام الجنوبية بما فيها دمشق بالتحالف مع ظاهر العمر.

هـ- الصراع على النفوذ فى بلاد الشام بعد أسعد باشا:

عاد آل العظم إلى حكم ولاية الشام ممثلين بمحمد باشا العظم سبط إسماعيل باشا العظم، وأسعد باشا خاله، وعُين على الشام بعد عزل عثمان باشا الكرجي فى أكتوبر 1185هـ/ 1771م. ويمثل محمد باشا الجيل الثالث من آل العظم الذين أصبحوا حكاماً فى بلاد الشام، وتسلم الحكم فى وقت استبيحت به دمشق باحتلال مماليك مصر لها، وكان ظاهر العمر مازال بكامل قوته وإن أحرجه تراجع حليفه محمد بك أبو الذهب من الشام وانسحابه إلى مصر ثم اصطدامه بأستاذه علي بك ومقتل هذا الأخير. وكان على ظاهر أن يواجه عدواً جديداً بشخص محمد بك أبو الذهب الذي سمى والياً على مصر بعد مقتل على بك وجهز جيشا للقضاء على ظاهر، ولكنه توفى فى عكا عام

1189هـ/ 1775م، بعد هرب ظاهر منها، وقد تآمر معه علي بن ظاهر العمر ضد أبيه. وحين تفرغت الدولة العثمانية من حربها مع روسيا في عام 1188هـ/ 1774م وجهت أسطولها إلى عكا، وقتل ظاهر العمر في أواخر أب 1189هـ/ 1775م.

كانت وفاة الزعماء الثائرين الثلاثة: علي بك ومحمد بك أبو الذهب وظاهر العمر، في الفترة بين عامي 1187هـ/ 1773م و 1189هـ/ 1775م، لصالح محمد باشا العظم إذ عم الهدوء في دمشق بزوال التهديد الخارجي. ويصف محمد خليل المرادي مفتي دمشق وصاحب (سلك الدرر) الهدوء الذي عم دمشق آنذاك بقوله: "وراقت دمشق وما والاها في أيامه وصفا لأهلها العيش ونامت الفتن وسلم الناس من الإحن "، وأتاح هذا الهدوء لمحمد باشا العظم أن يبني عدة أبنية ويرمم أخرى مثل السرايا ومحكمة الباب المعروفة أيضا بالمحكمة النورية لوقوعها بالقرب من المدرسة النورية، كما أنه عمر القاعة والبركة في منزل بئر الزمرد، وهو أحد المنازل في طريق الحج.

وكان محمد باشا العظم هو الوحيد من جميع حكام آل العظم الذي وضع له المرادي ترجمة في كتابه (سلك الدرر)، ولعل تفسير ذلك أن المرادي كان معاصراً لمحمد باشا العظم، كما أنه أعجب بحكمه وبالهدوء الذي تم في عهده، وقد عين المرادي مفتيا حنفياً في دمشق في عهده. ولكن المرادي لم يذكر في كتابه هذا تراجم لحكام آخرين من آل العظم، بمن فيهم اسعد باشا العظم. فقد توفرت له المعلومات عن هؤلاء الحكام وأشار إلى الأبنية التي بنوها في الشام والى حوادث شاركوا فيها في تراجم غيرهم، كما أن المصادر التي استخدمها المرادي، مثل تاريخ ابن ميرو الحلبي الذي ذكر أصول الأسرة العظمية وتواجدهم في معرة النعمان وحماة، ضمت معلومات هامة عن هذه

الأسرة، ولعل المرادي وجد في سلوك الولاة الآخرين من آل العظم الكثير من التناقضات حول أصولهم الفلاحية والمساوئ في حكمهم، كظلمهم الناس وجمعهم الثروات التي تمت مصادرتها مما جعله ينفر منهم، في حين أن عهد محمد باشا العظم كان سلمياً وحكمه كان عادلاً، مما دعا المرادي إلى وضع ترجمه له.

وقد عزل محمد باشا العظم في يونيو- يوليو 1186هـ/ 1772م، بسبب تغير سياسة استانبول تجاهه، ولكنه ما لبث أن رتب أموره هناك، وعاد إلى حكام الشام من جديد في أكتوبر 1187هـ/ 1773م ليواجه حدثين هامين: التخلص من الثائرين الذين هددوا دمشق (وهم علي بك ومحمد بك أبو الذهب وظاهر العمر) ومجابهة مطامع أحمد باشا الجزار والي صيدا، الذي خلف ظاهر العمر، وسيطر على بلاد الشام الجنوبية، وأضعف هيبة والي الشام، وبالتالي النفوذ التقليدي لولاة الشام فيها. ولم يعش محمد باشا العظم ليشهد ولاية الجزار على الشام فقد توفي في 16 أبريل 1197هـ/ 1783م، ودفن في مقبرة الباب الصغير. واتصف حكمه بالهدوء، كما انه أمن سلامة قافلة الحج الشامي، وكانت علاقته جيدة مع القوى المحلية، بما فيها القبائل البدوية، وكذلك مع استانبول.

توفي محمد باشا العظم قبل أن يتعرض إلى مجابهة الجزار له، وقد فشل الجزار في الحصول على ولاية الشام اثر وفاة محمد باشا، وكان قد تقبل التهاني تفاؤلاً بأن الولاية آتية إليه إذ عين السلطان درويش باشا، أحد أبناء عثمان باشا الكرجي، والياً عليها، ولكن الجزار حصل على ولاية الشام بعد عزل

درويش باشا فــي 28 فبرايــر 1199هــــ/ 1785م، ليعزل عنها في 5 ديسمبر، ثم عين على الشام ثــلاث مرات بعد ذلك بين عام 1199هـ/ 1785م ووفاته في عام 1219هـ/ 1804م. وهكذا بدأت حقبة جديدة من تاريخ دمشق وبلاد الشام الجنوبية بعامــة إذ فقــدت دمشق سيطرتها التقليدية في المنطقة لــصالح ولايــة صيدا التي اتخذها الجزار قاعدة له كما فعل من بعــده مملوكه سليمان باشا العادل الذي عين علــى ولايــة صيدا بين عامي(1804 – 1818).

وكان آخر وال على دمشق من آل العظم هو عبد الله باشا بن محمد باشا العظم الذي مثــل الجيــل الرابع من حكام آل العظم، وقد ولــي دمــشق ثــلاث مرات: أولاها بين عامي 1210-1213هـ/ 1795 – 1798م، وثانيها بين عامي 1214-1217هـ/ 1799 – 1802م، وثالثــها بين عامي 1217-1218هـــ/ 1802 – 1803م, ويتميز حكمه في ولاياتــه الــثلاث بالأمن في دمشق والقضاء على الثائرين من الجنــود فيها، كما أنه حافظ على سلامة قافلة الحج، وســاعد على ازدهار الحياة الاقتصادية بوجه العموم. ومع ذلك اعترضته ثلاثة أخطار: محاولات الجــزار المتكــررة للتدخل في دمشق ونجاحه في الحصول علــى ولايــة الشام أربع مرات، بالإضافة إلى ولايته علــى صــيدا، وثانيها هجوم نابليون بونــابرت علــى بــلاد الــشام الجنوبية وحصاره لعكا في عام 1214هـــ/ 1799م، وثالثها مهاجمة الوهابيين لجنوبي العراق واقتحــامهم كربلاء في عام 1217هـ/ 1802م، وتهديدهم سلامة قافلة الحج الشامي في الحجاز، واستعدادهم لمهاجمة بلاد الشام، وقد فعلوا ذلك لاحقا في عام 1222هـــ/ 1807م. وقد توفى الجزار في عام 1219هـ/ 1804م وسلمت دمشق من شروره، كما فشل نــابليون فــي حصار عكا وانكفأ راجعاً إلى مــصر، ورغــم تغلغــل الوهابيين في بلاد الشام أواخر حياة عبــد الله باشــا العظم (ت.1230هـ/ 1814م)، فإنهم لم يتمكنوا مــن السيطرة على بلاد الشام.

و- أهمية حكم آل العظم:

لقد تولت الأسرة العظمية الحكم فــي بــلاد الشام لعدة أجيال وفي أكثر من ولاية في الوقت نفسه، مما يدل على سعة نفوذها محلياً وفي استانبول وعلى دورها المهمّ في إقامة الأمن والمحافظة على ســلامة الحج.

وتختلف الأسرة العظمية عــن ظــاهر العمــر الــذي عاصرها بأنها لم تطور قوة عــسكرية تتحــدى بهــا السلطنة العثمانية كما فعل ظاهر، فقد صودرت أمــوال عدد من ولاة آل العظم مثل سليمان باشا العظم وابــن أخيه أسعد باشا العظم، دون أن يحركا ساكناً، بل اقتيد كبير ولاتها وأشهرهم على الإطلاق أسعد باشا العظــم إلى حتفه بتهم لم تثبت عليه وإنما لتآمر الكزلار آغــا في استانبول ضده، وكذلك بهدف مــصادرة أموالــه، وذكر آنذاك أن قيمة العملة العثمانية قد تحسنت اثــر مصادرة أموال أسعد باشا الطائلة. وفي حين أن سلطة ظاهر العمر كانت قبلية وعشائرية في اساسها، وتحمل في طياتها بذور ضعفها والانشقاق بين أفرادها، فــإن الأسرة العظمية كانت متلاحمة وبدون منافــسة بــين أفرادها يشد بعضهم أزر بعض، وكان إذا مــا عــين واحدهم والياً على الشام وأميراً على الحج عمل على تعيين ابن أو أخ له على ولايــة صــيدا أو طــرابلس لتسليمه إمارة الجردة.

وبالرغم من تكديس الأموال من قبل ظــاهر وآل العظم فإن الحياة الاقتصادية كانت إلــى أزدهــار بسبب نشاط التجارة المحلية والإقليمية والدولية، فقد صدّرت المواد الخام إلى أوروبا واســتوردت المــواد المصنعة منها وأخصها النسيج. وكان لتأمين الــولاء من آل العظم لسلامة الحج وتجمع آلاف الحجاج فــي

دمشق أثره الهام على تنشيط الحياة الاقتصادية المحلية التى
أفاد منها سكان المدينة مثل سكان الريف وبخاصة البدو الذين أجّروا جمالهم لحمل القافلة.

وكان للاضطرابات التى عصفت ببلاد الشام إبّان حكم ظاهر العمر والولاة من آل العظم، والإثراء غير المشروع لهؤلاء الحكام وغيرهم، والحقد الطبقي بين الأغنياء والفقراء، والظلم الذي وقع على عامة الشعب أن اثر على نفسية الناس فاعتادوا على الظلم وتوقعوه بأكثر مما اعتادوا على العدل الذي كادوا ينسونه. وقد ذكر اخبارى دمشق أحمد البديري الحلاق إن قاضى الشام العثمانى فى عهد أسعد باشا العظم واسمه محمد أفندي بشمقجى زاده، "لما كان لا يأكل الرشوة ولا يميل فى دعوى مالت أهل الشام عليه مع زوجته، حتى سعوا بعزله كما هى عادتهم القديمة".

وفى وقت لاحق وصف اخبارى دمشق ميخائيل الدمشقي والي الشام عبد الرؤوف باشا 1243هـ-1247هـ/ 1827-1831م بأنه "من عدله الزايد طمعت فيه أهل الشام". وهكذا أساء الظلم والرشوة والفساد إلى أخلاق الناس فأصبحت تتوقع الشر وتبحث عنه بأكثر من الخير.

ولم يكن ظاهر العمر أو الولاة من آل العظم نماذج فريدة فى ولايات الدولة العثمانية فى القرن 12هـ/ 18م ، بل كانوا جزءاً من ظاهرة عامة شملت معظم الولايات العثمانية، العربية منها وغير العربية، فى ذلك القرن بسبب عوامل عثمانية من الانحطاط، وعوامل محلية استلزمت قيام مثل هذه الأسر المحلية في أكثر من ولاية، وترافق ذلك أيضا مع بروز قوى محلية أخرى، كاشتهار المماليك فى مصر والعراق،

وازدياد نفوذ القبائل البدوية، وتعاظم الثورات فى داخل المدن، وكذلك التحدى الديني للوهابية السلفية الموحدة لتطرف الطرق الصوفية وحماية الدولة لهذا التطرف، بما فيه من عبادة الأولياء، وتوسّطهم بين الله والمؤمنين.

أ. د. عبد الكريم رافق

جامعة دمشق

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

- البديرى الحلاق، أحمد، حوادث دمشق اليومية، 1154-1175هـ / 1741-1762م، تحقيق د. أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، 1959.
- بريك، الخوري ميخائيل، تاريخ الشام(1720-1782) علق عليه ونشره الخوري قسطنطين الباشا، حريصا على مطبعة القديس بولس1930.
-الدمشقي، ميخائيل، تاريخ حوادث الشام ولبنان، 1197-1257/1782-1842، تحقيق لويس معلوف، بيروت؛ 1912.
-رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون 1516-1918، الطبعة الثانية، دمشق، مكتبة أطلس، 1993.
- قافلة الحج الشامي وأهميتها في الدولة العثمانية، دراسات تاريخية، العدد 6، تشرين الأول 1981.
- الصباغ، عبود، الروض الزاهر فى أخبار ظاهر، مخطوط فى المكتبة الوطنية فى باريس، برقم Arab 4610.
- الصباغ، ميخائيل، تاريخ الشيخ ظاهر العمر الزيدانى، نشره الخورى قسطنطين الباشا، لبنان، حريصا، 1935.
- العورة، إبراهيم، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، صيدا، مطبعة دير المخلص، 1936.
- القاري، رسلان بن يحيي، الوزراء الذين حكموا دمشق، حققه ونشره صلاح الدين المنجد، ولاة دمشق فى العهد العثمانى، دمشق 1949.
- القساطلى، نعمان، الروضة الغناء فى دمشق الفيحاء، بيروت 1876 (طبعة جديدة بالتصوير، طرابلس، مكتبة السائح، دون تاريخ).
- كنان الصالحي، محمد بن، يوميات شامية، وهو التاريخ المسمى الحوادث اليومية فى تاريخ أحد عشر وألف ومية، تحقيق أكرم علبي، دمشق، دار الطباع، 1994.
- المرادي، محمد خليل، سلك الدرر فى أعيان القرن الثاني عشر، أربعة مجلدات بولاق، 1301 (صدرت عدة طبعات مصورة عن طبعة بولاق 9).
- المرادي، محمد خليل، مطمح الواجد فى ترجمة الوالد الماجد، مخطوط فى المتحف البريطاني، برقم Or 4050.
- المنجد، صلاح الدين، ولاة دمشق فى العهد العثمانى، دمشق 1949.
- النابلسى، عبد الغنى، الصلح بين الأخوان فى حكم إباحة الدخان، تحقيق ونشر الشيخ محمد أحمد دهمان، دمشق، 1343/1924-1925.

ثانيــاً: الاجنبية:

- الوثائق:

- Archives Nationals (Paris), Affaires Etageres (a.e).
- Public Record Office (PRO), London, state papers (s.p.)

- المصادر والمراجع:

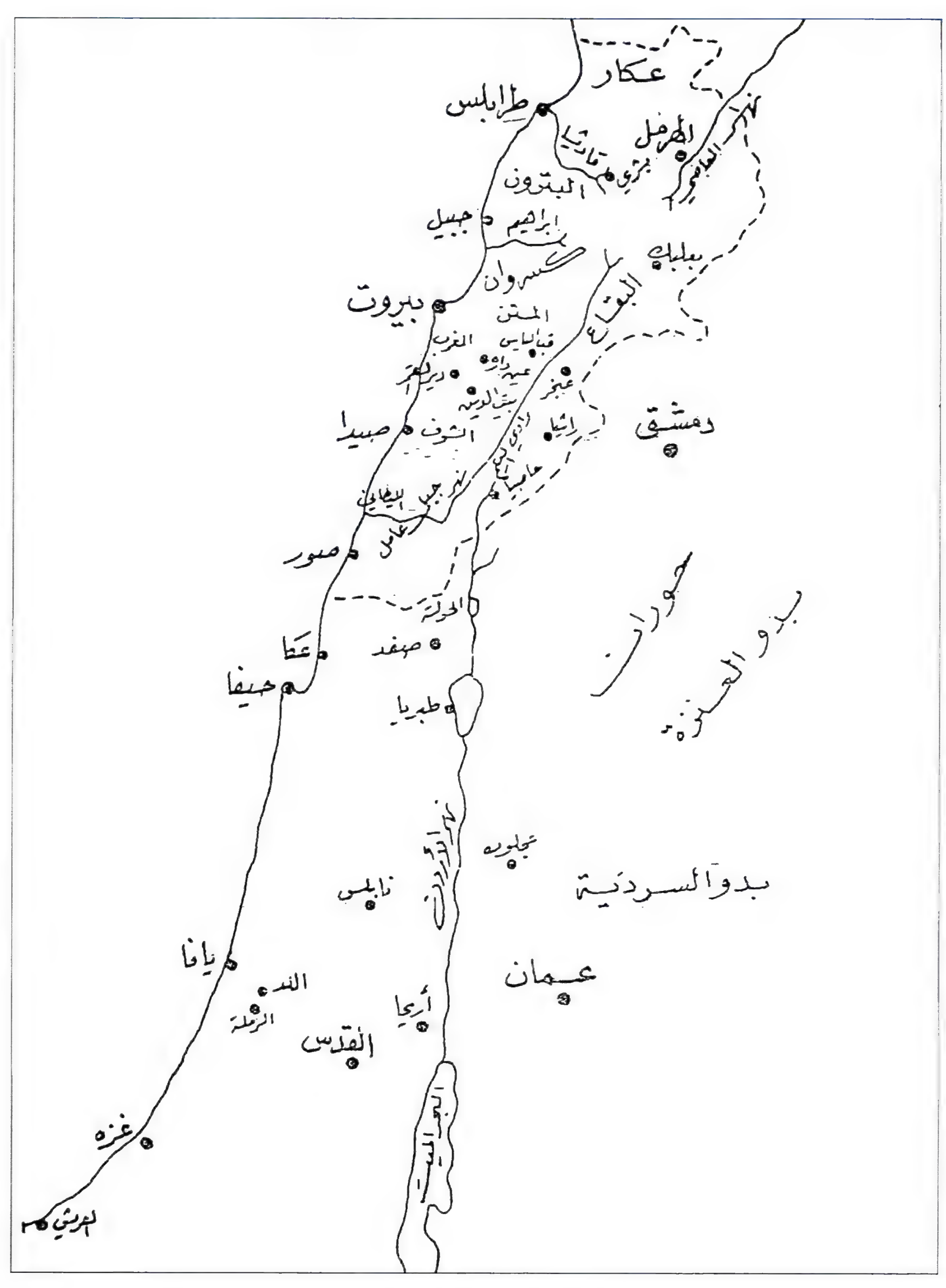
- **Anderson**, r.c., Naval Wars in the Levant, 1559-1853, Liverpool, 1952.

-**Charles-Roux,** François, les echelles de Syria et Palestine au xviiie siecle, Paris , 1927.

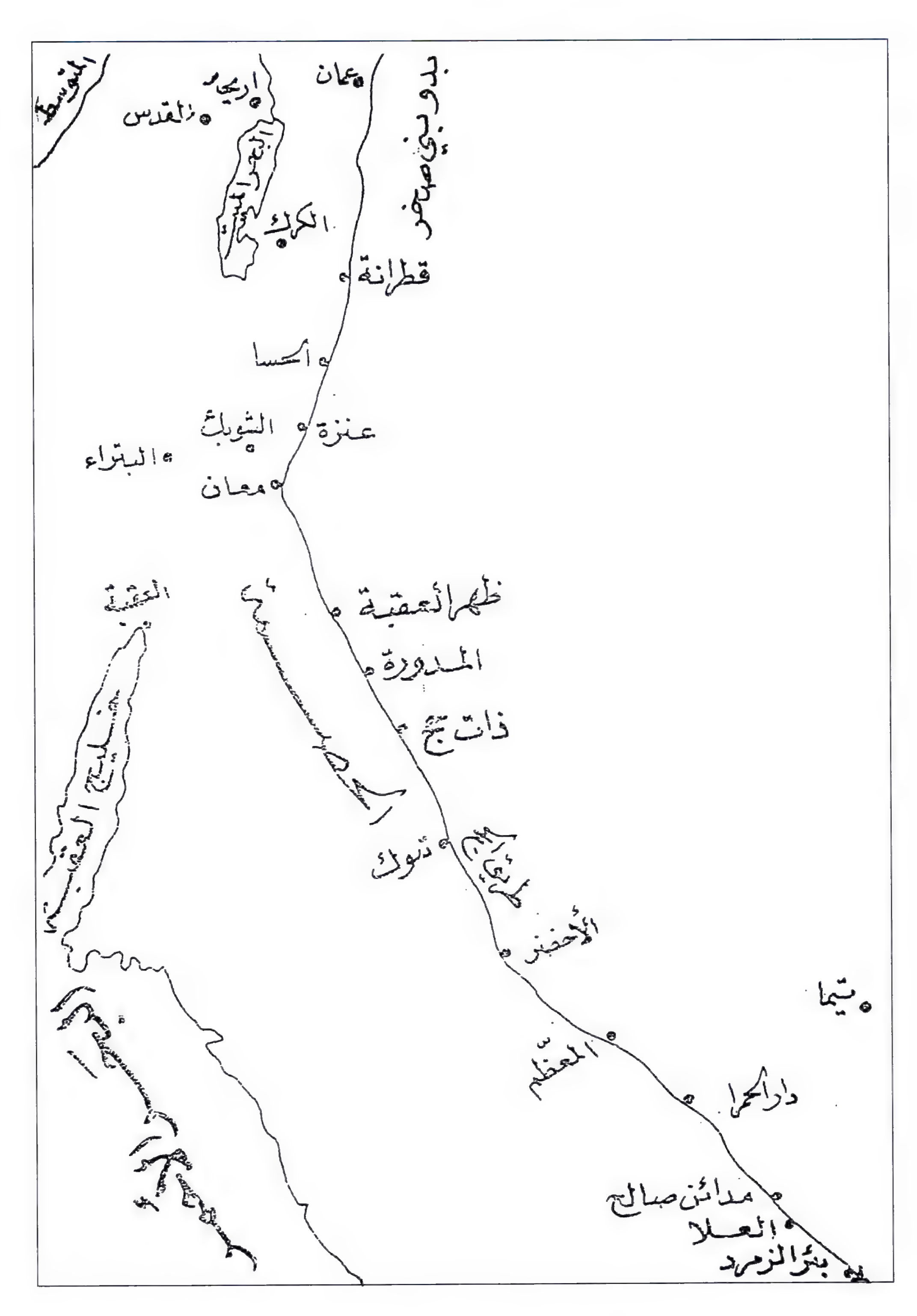
- **Koury,** geoge. the province of Damascus. 1783-1832, (unpubished doctoral dissertation, University of Michigan, 1970)

-**Masson**, paul, hestoire du commerce fracain dans le levant au xviiie siecle. Paris, 1911.

-**Rafeq,** Abdul-karim, the Province of Damascus, 1723-1783, paperback edition, Beirut, khayats, 1970.



بلاد الشام الجنوبيه



الطريق السلطاني للحج الشامي

5- القوى المحلية وعلاقتها بالمركز

د- "الاوجاق في الجزائر"

مقدمة:

بارتباط الجزائر بعاصمة الخلافة رسمياً عام 926هـ/ 1519م أضحى تعيين الولاة من صلاحيات السلاطين العثمانيين وحدهم، وكان خير الدين بربروسا قد ولد بجزيرة مدلي وخاض غمار البحر برفقة شقيقه عروج واتخذا تونس قاعدة إنقاذ لهم برفقة زمرة من البحاره من مسلمي الأندلس، واستنجد به وبشقيقه أهل الجزائر لتعرضهم لغزو أسباني. وهو أول حاكم أقر السلطان سليم الأول تعيينه، وليدعم نفوذه ومركزه بالجزائر أرسل له ألفين من الجند الإنكشاري، كما سمح للمتطوعين بالالتحاق به هناك و بذلك تشكلت النواة الأولى للجيش الإنكشاري بالجزائر.

عرف عهد الولاة الأوائل بعهد "البايلربايات" أو عهد "امـــرة الأمراء" 926-996هـ/1519-1587م. وتجدر الملاحظة أن لقب "بايلرباي" كان شرفياً حظيت به أربع شخصيات فقط: خير الدين، وابنه حسن باشا (والدته من الأسر المتنفذة لذا فهو من فئة القولوغلية)، وصالح ريس، وعلج علي (من المسيحيين المهتدين الذين عرفوا بالأعلاج). وغالباً ما كان هؤلاء يغادرون الجزائر تاركين وراءهم من يخلفهم.

وبانتهاء عهد البايلربايات عام 996هـ/1587م حلّ نظام الولاة الذين حددت ولايتهم بثلاث سنوات فعرفوا بالباشوات الثلاثيين. واستمر عهدهم إلى أن أزاحتهم ثورة الجند الإنكشاري عام 1070هـ/1659م حينما استولى ضباط الجيش على الحكم، لكن عهدهم كان أقصر العهود مدة (1070هـ-1082هـ/ 1659-1671م) وأكثرها فوضى واضطرابات. ثم آلت السلطة بعدهم إلى الدايات عام 1082هـ/ 1671م. ونجح هؤلاء في القضاء على ممثلي السلطان والانفراد بالحكم عام 1123هـ/1711م.

تسلط هذه الدراسة الضوء على التطور الذي شهدته العلاقة بين الولاية والمركز طوال ما يزيد عن ثلاثمائة سنة من الوجود العثماني.

1- عهد البايلربايات: أو فترة الاتحاد(925-996هـ/ 1519-1587م):

عمل الولاة طوال مرحلة البايلربايات، على إرساء دعائم الحكم الجديد في داخل البلاد، وعلى تكوين أسطول بحري وتعزيزه وتقويته لرد الأخطار الخارجية. وأضحت الجزائر منذئذ تؤدي دور الجبهة المتقدمة في الصراع العثماني –الإسباني في البحر الأبيض المتوسط. ولم ينفك الأسطول الجزائري خلال هذه الفترة التي احتدم فيها الصراع بين إسبانيا والدولة العثمانية على مد يد المساعدة. فقد شارك إلى جنب الأسطول العثماني في ضم تونس في أول عام 941هـ/ 1534م، ثم في معركة بريفيزا عام 945هـ/ 1538م، وفي حصار مالطة 973هـ/ 1565م، وفي استرجاع تونس عام 977هـ/ 1569م، وفي معركة ليبانتو عام 979هـ/ 1571م، ثم في ضم تونس نهائياً إلى حاضرة الدولة العثمانية عام 982هـ/ 1574م.

وعلى الرغم من التعاون والاتحاد على مستوى مختلف معارك القرن 10هـ/ 16م فإنه لم يكد يقضي نصف قرن على قيام الحكم العثماني بالجزائر

حتى أبدى الجيش عصيانه ومعارضته لأوامر السلطان. وتعود أول مواجهة حقيقية بين القوى المحلية والمركز إلى عام 964هـ/ 1556م: ففي أعقاب وفاة البايلرباي صالح ريس (أحد أبرز رياس البحر إبان القرن10هـ/ 16م وكان من رفاق الإخوة بربروسا عروج وخير الدين، وقام بعدة حملات أبرزها القضاء على الدولة الزيانية في المغرب الأوسط وتوفي أثناء الاستعداد لحملة لتحرير وهران)، أقدم الجيش الإنكشاري على ترشيح وتعيين حسن قورصو العلج (العلج في الجزائر هو المسيحي المهتدي إلى الإسلام) دون تريث وصول الوالي العثماني الذي يخلفه. وحينما وصل الباشا الجديد "محمد تاكلرلي" أعلن الجند معارضتهم العنيفة له ورفضوا استقباله متشبثين بمرشحهم وقراره. بينما ساندت طائفة رياس البحر (أطلق المصطلح على التنظيم الخاص بالبحارة الجزائريين) مرشح السلطان، وبفضلها تمكن من الدخول إلى مدينة الجزائر برفقة ألفي جندي وما إن وطأت أقدامهم القصر حتى قبضوا على "حسن قورصو" وأمروا بإعدامه. وتولى إثر ذلك الباشا محمد تاكلرلي مهامه. ولم ينس المعارضة الشديدة التي أبداها الجند إزاءه، وانعكس ذلك على سياسته التي اتسمت بالعداء، فقد امتنع عن أية زيادة في الأجور على غرار ما جرت به العادة، لكن النجاح الذي حققه الوالي العثماني و طائفة رياس البحر لم يعمر طويلا إذ تآمر الجند ضده. وقد أودت تلك المؤامرة بحياة الباشا الذي لم يبق في سدة الحكم أكثر من ثلاثة أشهر. وخلفه القائد يوسف لكنه لم ينعم هو الآخر بنشوة الانتصار، فقد توفي في الأيام الأولى من حكمه بسبب وباء الطاعون. وتعد هذه الحادثة أبرز مواجهة بين الجند و المركز خلال القرن10هـ/ 16م. وكان ذلك تحدياً صريحاً للسلطان وتعبر بوضوح عن تزايد نفوذ الجيش الإنكشاري، وهي ظاهرة سادت الولايات التابعة للمركز لاسيّما ولايات الأطراف. ورغم إخفاق الجيش في تحقيق ما كان يصبو إليه نظراً لقوة و نفوذ البايلربايات، فإن الحدث يعد من بوادر التحولات السياسية العميقة التي ستشهدها الجزائر لاحقاً.

وعقب هذه الأحداث أي في يونيو 965هـ/1557م وقع اختيار السلطان للمرة الثانية على حسن باشا بن خير الدين لأنه رأى فيه الرجل المناسب لتهدئة الأوضاع ولمعاقبة المتمردين، وعلاوة على ذلك كان يحظى بصداقة رياس البحر. ورغم حالة العصيان والتمرد التي ميزت سنتي 964هـ/ 1556م و 965هـ/ 1557م، فإن الجيش الإنكشاري لم يعارض تعيين حسن بن خير الدين، لكن الإجراء الذي أقدم عليه جعله يصطدم بالجند. لقد انشأ فرقة عسكرية من قبيلة زواوة (تعريب للكلمة البربرية " ايقاوون" والمقصود هنا فرقة مسلحة مساعدة للجيش الإنكشاري) وخضعت الفرقة إلى نظام شبيه بنظام الجيش الانكشاري وعهد إليها حراسة المدينة أثناء غيابه. ولاشك أنه كان يهدف إلى الحد من نفوذ الجيش الإنكشاري، وإلى كبح جناحه.و كان رد فعل "الأوجاق" عنيفاً فقد أمسكوا به ووضعوه مع أنصاره على متن سفينة واتهموه بأنه يسعى إلى الانفصال عن المركز. ويعلق عزيز سامح التر على ذلك بقوله: "لقد كان حسن باشا بريئاً من هذه التهم وكل ما هدف إليه هو إقامة تشكيلات عسكرية ... لأنه لاحظ الخلل والفوضى بدأت تتسرب إلى صفوف الإنكشارية".

وما من شك فإن الجند كانوا يحترزون دوماً من مواقف وقرارات حسن بن خير الدين فهم كانوا يدركون أنه كان في حوزته مفاتيح النجاح لتأسيس حكم محلي لأنه يحظى بشعبية عريضة من جهة وبتأييد أخواله من جهة أخرى. وعقب رحيله "بعد ولايته الثالثة" وقع اختيار الديوان على محمد باشا بن صالح ريس وخضع المركز للأمر الواقع وأقر الاختيار

وربما تم تعيينه رأساً من استانبول. بينما تم تعيين حسن باشا قبودان باشا. وأمام نفوذ الجيش المتزايد وإصراره على الاستفادة من غنائم البحر أصدر الباشا محمد أمرا يقضي بالسماح له بركوب البحر والانتفاع بما يدره ما يسمى الغزو البحري من غنائم. وأضحى الجند منذئذ ينافسون طائفة رياس البحر في ذلك.

و لم يدم عهد الباشا محمد طويلاً فقد حل بعده علج علي باشا في يونيو 976هـ/ 1568 م. لكن هذا الأخير سرعان ما غادر الجزائر نظراً للأوضاع التي كانت تمر بها الدولة العثمانية وقتئذ تاركاً وراءه عدداً من الخلفاء. و يلاحظ أن أغلب من أسندت إليهم السلطة في هذه الأثناء كانوا من المسيحيين المهتدين الذين عرفوا "بالأعلاج". و بانتهاء ولاية علج علي ينتهي عهد البايلربايات عام 996هـ/ 1587م بعدما أصدر السلطان مراد الثالث فرماناً يقضي بإلغائه واستبدال نظام الولاة به وقد حددت فترة حكمهم بثلاث سنوات. كان هذا التغيير في الواقع وليد المستجدات التي طرأت على الساحة السياسة وقتئذ ولعل أبرزها الهزيمة التي مني بها العثمانيون في "معركة ليبانتو" الشهيرة عام 979هـ/ 1571م، أمام الجبهة المسيحية. كما أن نجاح العثمانيين في ضم تونس عام 982هـ/ 1574م، وهي آخر بؤرة في الصراع العثماني – الإسباني جعل الصراع بين الطرفين يسير نحو التلاشي، قبل التوصل إلى إبرام الهدنة التي أنهت مجابهتهما.

2- عهد الباشوات الثلاثيين: أو فترة الصراع بين الباشوات و القوى المحلية 996هـ-1070هـ/1587- 1659م:

حل نظام الباشوات الثلاثيين " Pachas triennaux" في وقت بدأ فيه الضعف يعتري الدولة العثمانية. وهو أمر جعل الولاة العثمانيين أي الباشوات يصطدمون بالقوى المحلية الفاعلة والمؤثرة في الحياة السياسة وقتئذ و المتمثلة أساسا في قوتين: الأولى المؤسسة العسكرية البرية أي الجيش الإنكشاري، وهو ما اصطلح على تسميته بالأوجاق (جمعها الأوجاقات كلمة تركية تعني حرفياً الموقد وأطلق عليها في الدولة العثمانية مصطلح أورتة)، والثانية المؤسسة العسكرية البحرية أو تنظيم "طائفة رياس البحر". ودار الصراع بين الولاة والقوى المحلية ضمن أطر مؤسساتية: لقد كان الوالي العثماني في بادئ الأمر يرأس هيئة "الديوان الصغير" التي تضم كبار ضباط الإنكشارية وعدداً من الموظفين السامين، وكانت جل القرارات الحاسمة تصدر عنها دون تدخل لهيئة "الديوان الكبير". وبتعبير آخر كانت تمسك بالسلطتين التشريعية والتنفيذية في آن واحد، مما جعل الباشا يتمتع بالنفوذ المطلق. أما الديوان الكبير فكان يتصدره القائد الأعلى للجيش البري، برتبة آغا، ويضم أربعة وعشرين ضابطا برتبة "آيا باشى" و جميع الضباط برتبة "بلوكباشي" وعددا من ممثلي "الأوضاباشية"، فضلا عن عدد من الجند المتقاعدين الذين عرفوا "بمعزول آغا" كما يحضره ممثلون عن طائفة رياس البحر.

استهل عهد الباشوات بالباشا دالي أحمد 996-998هـ/ 1587-1589م الذي شجع ما عرف الغزو البحري (ويعني في الحقيقة الجهاد) بل وقاد بنفسه عدداً من الغزوات البحرية. وفي عهده عرف الغزو البحري ازدهاراً مميزاً عندما كثف الأسطول الجزائري هجماته على السواحل الإيطالية والإسبانية فيما بين 995-997هـ/ 1586-1588م.

وخلفه الباشا خضر أو الخضر 1001-998هـ/ 1592-1589م والذي تميز ببعد النظر و بالحنكة السياسية عندما أدرك للوهلة الأولى مدى تزايد نفوذ الجند مما دفعه إلى البحث عن قوة موازية

يستند إليها. ففكر في التحالف مع "طائفة رياس البحر" ومع "جماعة القولوغلية" (لفظ عثماني مركب كول أرغلو بمعنى ابن العبد وأطلق على أبناء الجيش الإنكشاري من أمهات جزائريات) غير أنه استدعي من طرف السلطان. وحينما تولى سدة الحكم للمرة الثانية عزم على تحقيق مشروعه، لكن الجند عارضوه معارضة شديدة واتهموه بأنه ينوي تشكيل جيش محلي من الأهالي والاستقلال عن المركز فكان مآله العزل من منصبه، ولم تدم ولايته الثانية أكثر من سنة واحدة. ثم عين مرة ثالثة 1008-1012هـ/ 1599 – 1603م وفي غضون ذلك توترت العلاقات بين الجزائر وفرنسا. ولحل النزاع لجأت فرنسا إلى وساطة الباب العالي الذي تدخل بقوة وبعنف، فما إن وصل محمد كوسة (عرف بمحمد قوسة وأسندت إليه مهمة تسوية الخلاف بين الجزائر وفرنسا) مبعوث السلطان حتى أقدم على اغتيال الباشا خضر وصادر أملاكه. وتولى على أثر ذلك الحكم وأبدى استعداده لإعادة العلاقات مع فرنسا، ولمنحها من جديد امتياز صيد و تجارة المرجان (حصلت شركة لنش الفرنسية على حق احتكار صيد المرجان وتصديره على الشريط الساحلي الشرقي) لكن الجند لم يكترثوا بالفرمانات السلطانية وعارضوا بقوة إعادة المركز التجاري المعروف بحصن فرنسا وأعلنوا أن جزاء كل من يبارك الفكرة سيكون القتل لا محالة. وعقب الفشل في تسوية الخلاف، أوكلت فرنسا مهمة التفاوض إلى سفيرها "سفاري دي بريف" SAVARY DE BREVES المعتمد وقتئذ "باستانبول" وأرفقه السلطان بمبعوث خاص زوده بفرمان سلطاني يقضي باحترام وتنفيذ ما نصت عليه معاهدات الامتياز من جهة والامتثال إلى مطالب فرنسا من جهة أخرى. وحينما وصل المبعوث الفرنسي إلى الجزائر أواخر سبتمبر عام 1015هـ/ 1606م عارض الجند نزوله بينما سمح لمرافقه بذلك. ولما أطلع الديوان على فحوى المطالب أصر على عدم الامتثال لأوامر السلطان، وثارت ثائرته ضد المبعوث العثماني (وكانت حياة دي بريف وفق روايته مهددة).

ويكشف تطور الأحداث عن عدم اكتراث القوى المحلية بالفرمانات السلطانية وتمسكها باستقلال قرارها. وواضح أن الرفض الذي أبدته القوى المحلية إزاء وساطة المركز وإزاء المطالب الفرنسية، كان في المقام الأول ضد عدد من بنود معاهدة الامتياز التي عدّها الجزائريون إجحافا بحقهم (معاهدة 1013هـ/1604م من المعاهدات الهامة في تاريخ العلاقات بين البلدين).

ودفعت مجريات الأحداث الدبلوماسي الفرنسي "دي بريف" لتسجيل ملاحظاته عن مدى تنامي قوة الجيش الإنكشاري وكتب: "إن هؤلاء الإنكشاريين الذين يشكلون هيئة "الميليشيا" يقبضون على السلطة بيد من حديد وبشكل فوضوي وغريب وهم لا يمتثلون لا للسلطان ولا للباشا الذي غالباً ما يزج به في السجن كلما تأخر دفع الأجور في آجالها... "، ومنذئذ بات واضحا أن نفوذ السلطان وهيبته في الجزائر أصبحت تسير نحو التلاشي حيث عارض الديوان الذي أصبح تحت هيمنة الجند الامتثال للأوامر السلطانية كما رفض بشدة تدخل المركز في مسألة العلاقات الخارجية لتشبثه بمبدأ الاستقلال.

وأصبح الديوان طرفاً في اتخاذ القرارات السياسية الرسمية إذ كانت المعاهدات التي تبرم مع دول وممالك أوروبا تأتي بهذه الصيغة: "نحن الباشا وديوان انكشارية الجزائر التي لا تقهر". وأضحت مسألة استقلال القرار السياسي في مجال السياسة الخارجية مطروحة بحدة بين الولاية والمركز فقد كان الجيش الإنكشاري وطائفة رياس البحر متشبثين بمبدأ الاستقلال لاسيما وأن هذه الحقبة تزامنت وعصر

تفوق البحرية الجزائرية.وفي الحقبة نفسها يذكر"المفاوض البندقي"سالفاقو SALVAGO" الذي حل بمدينة الجزائر من أجل مفاداة الأرقاء، بمدى تعاظم القوى المحلية "أن بُعدهم عن السلطة جعلهم لا يخشون السلطان كثيرا......وهم واثقون في قواتهم الخاصة وهي عظيمة وتتيح لهم المقاومة و المواجهة...". وفي الثلاثينات من القرن 11هـ/17م أقدم الديوان على انتزاع حق تسيير الخزينة من الباشا كما ألزمه بتسديد أجور الجند مما يتحصل عليه من حقوق وهدايا خاصة، لكن الباشا حسين عجز عن تسديدها فزجّ به في السجن.

وازداد الوضع تأزما عندما أصبح "القصر – قصر الجنينة" (دار الأمارة مقر السلطة المركزية في الجزائر، وقد يعود تأسيسه إلى فترة سابقة للعثمانيين) مسرحاً للاضطرابات و الصراعات. ويذكر الأسير الإنكليزي "فرنسيس نايت" (تاجر إنكليزي وقع في الأسر 1041هـ/ 1631م ولكنه نجح في الهرب ووضع مذكراته) في عهد الباشا مصطفى عجز ثلاثة وزراء للمالية عن تسديد أجور الجند في ظرف سبعة عشر يوماً كما أن الباشا يوسف – الذي كان سيده – اضطر إلى الفرار والالتجاء إلى ضريح أحد الأولياء الصالحين رغم اشتهاره بالثراء. وكتب الراهب دان Dan الذي عاصر الأحداث نفسها – ".....لقد اغتصبت الميليشيا (الجيش الإنكشاري) السلطة وليس في وسع الباشا مهما كانت قوته حل أي مشكل إلا بأمر وبموافقة قادة الجيش بل ولا يسمح له حضور جلسات الديوان ما لم يدع إليها.....".

وفي الأربعينات من القرن11هـ/17م تمادى الجند في التطاول على ممثلي السلطان حتى انه لم يكد ينجو باشا واحد من غضبهم و سخطهم. بل والأطاحه به. والواقع أن طبيعة نظام الباشوات الثلاثيين حمل في طياتها بذور فنائه لأنه مثّل عقبة في وجه الاستقرار السياسي إذ بلغ عدد الباشوات الذين تعاقبوا على السلطة في الفترة ما بين 1009هـ/1600م و 1061هـ/ 1650م سبعة وعشرين باشا مما جعل مدة البقاء لا تتعدى اثنين وعشرين شهرا بدلا من ستة و ثلاثين شهراً، و أصبح من العسير على هؤلاء الولاة فهم تعقيدات الحياة السياسية في ظرف وجيز. و نتج عن سياسة الباشوات صراع دائم بينهم و بين القوى المحلية سمح بتنامي قوة الأوجاق و تسلطهم. و من ثمة حالت طبيعية نظام الباشوات دون تمتعهم بالصلاحيات الموكلة إليهم لاسيما أمام تضاؤل هيبة السلطان. وبات واضحاً أن الجند أصبحوا هم أهل الحل والعقد وأضحوا يتصرفون تصرف الحكام والأسياد ولم يتركوا للولاة الباشوات سوى السلطة الاسمية.

وفي عام 1055هـ/ 1645م خطا الجند خطوة حاسمة حينما قرروا انتزاع الصلاحيات المالية من الباشوات وإناطتها بطائفة رياس البحر ووقع الاختيار على الريس علي بتشين (من مشاهير الأرقاء المسيحيين المهتدين وهو من أصل إيطالي) الذي كان يتصدر تنظيم الطائفة و قتئذ، و لعل قصد الجند من ذلك كان حل المعضلة المالية. وكان الريس علي بتشين صاحب ثروة مذهلة بل أغنى رجل بالمدينة، وأهّله نفوذه الاقتصادي لأن يصبح الحاكم الفعلي للمدينة. وتذكر الروايات المعاصرة ووثائق القنصلية الفرنسية بأنه كان صاحب السلطة العليا بالمدينة.

ويبدو من سير الأحداث وتطورها أن لجوء الجند إلى طائفة رياس البحر لحل المعضلة المالية لم يرضي الطائفة، ونتيجة الضغوط التي مارسها الديوان على الريس "علي بتشين" من أجل تسديد أجور الجند لاذ بالفرار إلى إمارة "كوكو" الواقعة بمنطقة القبائل (كتلة جبلية جزء من الأطلس التلي تشرف على البحر

المتوسط) وكان يثق في إخلاصها ومساندتها له نظراً للمصاهرة بينه وبين أحد الأسر المتنفذة. وفي أعقاب وفاته في ظروف غامضة عيّن الديوان "أخاه رمضان" للإشراف على تسديد رواتب الجند، ولم يقبل بذلك إلا بعد أن زجّ بـه في السجن في أواخر يوليو 1055هـ/1645م. ويظهر أن الجند أرغموه على الإتيان بأملاك أخيه، فوجه سفناً إلى كافة المدن والموانئ حيث تواجدت أملاك الريس "علي بتشين" و تمت مصادرتها بأمر من الديوان.

تعد أحداث 1054-1055هـ/ 1644-1645م بمثابة مرحلة انتقالية مهدت للتحولات التي طرأت على البنية السياسية لاحقاً. ويظهر أن الجند أدركوا خطورة تأزم الوضع السياسي من ناحية، وخطورة تدهور المؤسسة العسكرية من ناحية أخرى، فقد بلغ الفساد والفوضى أوجهما، مما أدى بهم إلى التفكير في وضع حد لاضطراب الأوضاع وتأزمها. ففي عشية أحداث الانقلاب الذي أطاح بنظام الباشوات، وضع الجند قانوناً داخلياً حُدّدت فيه بعناية كبيرة صلاحيات وواجبات أعضاء الأوجاق بمختلف رتبهم وأصنافهم.

3- ثورة الجند عام 1070هـ/1659م و ظهور عهد الآغوات 1070-1082هـ/1659-1671م:

أقدم الجيش عام 1070هـ/1659م على وضع حد لنظام الباشوات، وكانت التجاوزات التي ارتكبها الباشا إبراهيم بمثابة الفتيل الذي أضرم نار الثورة، ففي الوقت الذي عجز فيه عن تسديد جرايات الجند، بلغت إلى مسامع أعضاء الديوان أن الباشا أرسل هدية إلى السلطان. ومما زاد الطين بلة أنه قرر اقتطاع نسبة من المكافأة التي اعتاد السلاطين توجيهها لطائفة رياس البحر. لقد أثارت سياسة الباشا إبراهيم سخط القوتين معا فثار الرياس، وقامت جماعة "البلكباشية" (كانت الرتب العسكرية السارية في الجزائر من الأصغر إلى الأكبر: اليلداش، الأوضاباشي، البولكباشي، الآياباشي) وزجت بالباشا في السجن. وأعلن إثرها الديوان عن تجريد الباشوات من أي مظهر من مظاهر السلطة. وتزعم هذا التمرد البلكباشي خليل، الذي لقي مساندة جماعة "البلكباشية" التي كانت تحظى بالأغلبية على مستوى هيئة الديوان، ونصّب حاكماً بلقب الآغا وهو القائد الأعلى للجيش ولا تدوم خدمته سوى شهرين.

وكان ذلك إعلاناً عن ظهور عهد جديد وحاسم هو عهد الآغوات أو الجمهورية العسكرية. وتعد هذه الأحداث تحدياً صريحاً للسلطان. ولا يعرف موقف السلطان العثماني من تطور الأحداث في الجزائر كما لم يعرف إذا ثم كان لقادة الجيش الذين أزاحوا الباشا واستولوا على السلطة مفاتيح حل الأزمة السياسية التي يبدو أنها نجمت عن معضلة مالية.

في أعقاب الثورة التي أطاحت بالباشا إبراهيم وصل الباشا علي فوجد الوضع السياسي متأزماً للغاية. ولم ينج من غضب الجند الرافضين لسلطة الباشا فألقوا عليه القبض وحاشيته ووضعوهم على متن سفينة وأرسلوهم إلى إزمير. وكان رد فعل الصدر الأعظم محمد كوبرلو باشا عنيفاً فقد أمر بقتل الباشا علي الرجل الفاشل في نظره. كما وجه فرماناً شديد اللهجة إلى الجزائريين وفيه: "لن نرسل إليكم والياً، بايعوا من تريدون، السلطان ليس بحاجة إلى عبوديتكم، لدينا آلاف الممالك مثل الجزائر. إذا اقتربتم من الممالك العثمانية فلن تكونوا راضين ... ".

كما وجه الصدر الأعظم فرماناً إلى عدة أطراف من بينها والي مصر وشريف مكة بهدف منع الجزائريين من أداء فريضة الحج.

ونجح الآغا خليل في تسليم أجور الجند في آجالها على خلاف ما كان سارياً منذ عدة سنوات خلت. كما نال ثقة أعضاء الديوان ومساندتهم له لكنه أخفق في البقاء في الحكم أكثر من سنة واحدة وكان مآله الاغتيال عام 1071هـ/1660م (إن ظروف اغتياله كانت محل خلاف وكان الفاعل أما جماعة الجند المتقاعدين أو فئة منافسة) وخلفه الأغا رمضان المدعو "يورك" الذي بادر إلى إعادة العلاقات مع المركز ووجه وفداً إلى الصدر الأعظم ووفدا آخر إلى السلطان. وبقي الوفد عاماً كاملاً دون أن يسمح له بمقابلة الصدر الأعظم. ولم تعد العلاقة بين الجزائر والمركز إلى وضعها الطبيعي إلا بعد وفاة " كوبر لو محمد باشا " فأوفد السلطان إلى الجزائر الباشا إسماعيل عام 1072هـ/ 1661م. لكن الديوان، وإن أبدى استعداده لقبول ممثل السلطان، فإنه في الوقت ذاته عارض السماح له بممارسة أي دورفعلي، ومع ذلك استمر الاحتفاظ بالروابط شكلياً بين الجزائر والمركز. وتظهر الشروط التي وضعها الجزائريون بأنهم لم يعودوا يرغبون في أن يشاركهم في السلطة طرف آخر.

رغم الوضع السياسي المتأزم واشتداد الضغوط الفرنسية على الجزائر حقق الآغا شعبان استقراراً نسبياً لكنه لم يسلم من النهاية الدموية عام 1076هـ/1665م. وفي أعقاب ذلك آلت السلطة إلى الآغا الحاج علي 1076-1082هـ/1665-1671م الذي سعى منذ الوهلة الأولى إلى إحكام قبضته على السلطة وإبعاد الباشوات وتجريدهم من كل شيء. فانفرد بالحكم ولم يسمح لأي طرف أن ينازعه فيه. فكان أول من لقب "بالحاكم" بل وجرد الباشوات حتى من الخوجات والكتبة الذين كانوا تحت أوامرهم وفي خدمتهم ووضعهم تحت أمرته وفي خدمته. وكان هذا الإجراء بمثابة ثورة على مستوى التشريفات الإدارية.

كما تصدى الحاج علي إلى الحد من نفوذ الأوجاق، ونجح في إبعادهم عن السلطة وعن جباية الضرائب. ويتضح أن الحاج علي كان يطمح إلى تأسيس حكم محلي بعيد عن سلطة المركز، وعن هيمنة الجند. إلا أن ما اتسمت به سياسة الحاج علي آغا من حزم و صرامة لم يرض الأوجاق وطائفة الرياس على حد سواء. وزاد الوضع تأزماً عجزه عن تسديد أجور الجند كاملة في نهاية عهده فلقي مصرعه (تم اغتياله بأحد أسواق المدنية خلال تجوله مع عدد من الوجهاء). وصاحبت وفاة الحاج علي آغا حالة من العصيان والتمرد والفوضى لم تعهدها البلاد. وعلى إثرها استولى الجند على الخزينة وقبضوا أجورهم بأنفسهم. وأمام تأزم الوضع السياسي امتنع المرشحون عن القبول بالسلطة لأن ذلك أصبح يعني: "الموت الدموي".

4-حل الأزمة و ظهور نظام الدايات: 1082-1122هـ/1671- 1710م:

أدت الأزمة التي أعقبت اغتيال الآغا الحاج علي بهيئة الأوجاق إلى الانسحاب من السلطة، وإفساح المجال إلى قوة محلية أخرى ممثلة في طائفة رياس البحر بوصفها القوة الوحيدة الكفيلة بوضع حد للأزمة لما كانت تتمتع به من شعبية عريضة وثراء مذهل. ووقع الاختيار على الحاج محمد التركي، الذي أخذ لقب الداي بمعنى الخال أو الحامي وبذلك ظهر عهد الدايات. وشهد الوضع السياسي استقراراً جلياً فقد دامت ولايته عقداً كاملاً 1082-1092هـ/1671-1681م وهي تكاد تعادل فترة الآغوات بأكملها. واستمر اختيار الدايات من طائفة رياس البحر إلى غاية التسعينات من

القرن 11هـ/17م، وهذا يؤكد تضاؤل شأن هيئة الديوان في هذه الحقبة.

إلا أن الضغوط الأوروبية على الجزائر التي جسدتها الحملات العسكرية أضعفت البحرية، وجعلت الجند يسترجعون جزءاً من نفوذهم القديم، وبات من الضروري إشراكهم وأخذهم في الحسبان وأضحى الديوان يتدخل في سياسة الدايات الخارجية. وقد ثار الجند ضد الداي الحاج حسين ميزومورتو وحمّلوه مسؤولية الأضرار والخسائر الجسيمة التي لحقت بمدينة الجزائر من جراء القصف الفرنسي كما عارضوا توجيه حملة عسكرية ثانية ضد تونس، ولم ينج من غضبهم إلا عن طريق التخلي عن السلطة والفرار إلى تونس ومنها إلى استانبول. كما ثار الجند ضد الداي شعبان لأنه قرر إدخال تغييرات على الوحدة النقدية التي يتقاضى بها الجند أجورهم. و في عام 1117هـ/1705م لم يجرؤ الداي اهجي مصطفى على دخول مدينة الجزائر عقب فشل الحملة الجزائرية على تونس، فحاول الفرار لكن الجنود أدركوه وبطشوا به.

ويبدو من تتبع الأحداث أن سياسة الدايات الخارجية أثرت تأثيراً واضحاً على طبيعة العلاقة بين الدايات والأوجاق فقد عارض الجند خوض غمار معارك وحروب يتكبد أثناءها خسائر جسيمة. وبوجه عام فأن هذه الفترة كانت حافلة بالاضطرابات والصراعات.

5-الدايات والتخلص من تبعية المركز: 1122-1246هـ/1710-1830م:

منذ أن وصل الدايات إلى الحكم أصبح شغلهم الشاغل التخلص من ثنائية السلطة والقضاء بشكل نهائي على منصب الباشا ممثل السلطان. وعلى الرغم من أنه لم يعد يؤدي أي دور فإن وجوده في الجزائر أصبح يقلق القوى المحلية.

وتعود أول محاولة للتخلص من ثنائية السلطة إلى عهد الداي الحاج حسين ميزومورتو (هو من أبرز دايات الجزائر 1095-1100هـ/1683-1688م تميز عهده بالصراع مع فرنسا) فقد قرر عام 1100هـ/1688م رفض استقبال الوالي العثماني، الباشا إسماعيل ولم يأذن له بالنزول من على ظهر السفينة. وقيل أن الداي أقدم على اغتيال المبعوث العثماني الحامل لفرمان التعيين إعلاناً عن رفضه لأي مظهر من مظاهر التبعية.

وعلى أثر معارضة القوى المحلية، ممثلة في الداي والجند، استقبال الباشا إسماعيل توجه إلى المغرب الأقصى. ومن مدينة تطوان وجه رسالة إلى ملك فرنسا ناشده فيها التدخل لصالحه كي يستلم منصب الباشوية في الجزائر، الرسالة تبرز بجلاء مدى تمسك الدايات بفكرة الانفصال عن المركز. وحوت الرسالة رد القوى المحلية على الباشا اسماعيل: "…. إن سلطانكم لا دخل له ولا مصلحة في هذا البلد، و نحن لسنا في حاجة إلى باشا ولا نرغب فيه بتاتاً فعودوا من حيث أتيتم…"

ويؤكد حسين بن رجب صاحب تاريخ باشوات الجزائر أن حسين قبطان ميزومورتو جمع الداي وسلطة الباشا، لكن تحقيق الانفراد بالسلطة لم يدم طويلاً، وفشلت المحاولة. كما أن الداي محمد بكداش (يكتب أيضاً محمد بقطاش) أعلن رفضه للباشا المبعوث من قبل المركز. ففي أعقاب ضم وهران في الأول عام 1119هـ/1707م وأرسل الداي محمد مفاتيح مدينة وهران (المصنوعة من الذهب) إلى السلطان وناشده الحصول على لقب الباشا لصهره أوزن حسن لكن السلطان لم يستجب لمطلبه ورغبته مما جعل الداي محمد بكداش يعارض استقبال الوالي العثماني.

إن الإخفاق في إقامة نظام محلي منفصل عن المركز يعود إلى الظرفية التاريخية فقد اشتدت الضغوط الخارجية وتميزت العلاقات بين الجزائر وفرنسا بالصراع المحتدم، كما اتسمت العلاقات بين الجزائر وتونس بالتوتر والعداء. ولقد نزع الدايات منذ الثمانينات من القرن11هـ/17م إلى التخلص من نفوذ المركز غير أن الظروف المحيطة بهم حالت دون تحقيق ذلك.

أ- الداي علي شاوش و تحقيق الانفصال عن المركز:

جاء الداي علي شاوش إلى الحكم في مرحلة تميزت بتطاول الجند على الحكام فما أن تولى مقاليد السلطة حتى شرع في تعزيز مركزه ونفوذه، فاتخذ إجراءات حاسمة استهلها بإنشائه لديوان خاضع له وتحت طاعته ليكون بمثابة هيئة موازية لديوان الجند.

على أن أهم إجراء اتخذه الداي علي شاوش كان إلغاء منصب الوالي العثماني فقضى بذلك على ازدواجية السلطة القائمة منذ الستينات من القرن11هـ/17م. وحينما وصل مبعوث السلطان الباشا عام 1123هـ/1711م رفض الداي استقباله و هدده بالقتل إذا ما تجرأ على النزول إلى البر. وفي أعقاب ذلك وجه الداي سفارة محملة بالهدايا الثمينة مع رسالة إلى السلطان يعرض فيها مساوئ ازدواجية السلطة مما جعل السلطان "أحمد الثالث " يقر بالأمر الواقع. ونجح الديوان في الحصول على موافقة السلطان بشأن إناطة منصب الباشا إلى الداي علي شاوش.

ومنذئذ تخلى السلطان عن حق تعيين الولاة، وأضحى الدايات الذين ينتخبون محلياً يجمعون بين السلطتين واللقبين، ولم تعد الجزائر ملزمة إزاء السلطان سوى بالخطبة وبضرب السكة باسمه أي أن العلاقات "اقتصرت على تقديم فروض الطاعة للسلطان بوصفه الخليفة الشرعي للمسلمين". وكان قرار الداي علي شاوش بإلغاء منصب ممثل السلطان بمثابة ثورة حقيقية أفرزت وأعطت لحكومة الجزائر شكلها النهائي. كما كان له تداعيات واضحة على مجرى الوضع السياسي الداخلي من ناحية وعلى مجرى العلاقات بين القوى المحلية والمركز من ناحية أخرى.

ب - مساعي الدايات من أجل التخلص من تسلط الجند:

منذ أن حقق الدايات استقلالهم عن المركز ظهر اتجاه نحو ترسيخ نظام سياسي بمنأى عن هيمنة الأوجاق فقد أصبحوا يشعرون بضرورة الحد من تعسف الجند و طغيانهم، ومن أجل الإفلات من قبضتهم عارضوا مبدأ انتخاب الداي من قبل الديوان وعملوا على أن يحل محله نظام يسمح بانتقال السلطة بطريقة آلية محاولين بذلك تأسيس حكم محلي وراثي على غرار ما أحدثه البايات في تونس.

ويلمس هذا الاتجاه في عدد من المحاولات من أجل تعيين الدايات دون تدخل الجند. ونجح الحكام الأقوياء في ممارسة نفوذهم وسلطتهم دون السماح للجند بالتدخل فيها. وتوجت مساعيهم بالنجاح بأن أضحى الخزناجي الشخصية الأولى المؤهلة لتولي منصب الداي: ففي أعقاب وفاة علي شاوش خلفه محمد بن حسين الذي كان خزناجياً وأصبح ذلك تقليداً إذا مات الداي يتولى مكانه الخزناجي، وقد أوصى الداي كرد عبدي 1137-1145هـ/ 1724-1732م بخلافة صهره إبراهيم خزندار وتم ذلك. وعقب وفاة هذا الأخير حل محله أحد أقاربه إبراهيم كتشك 1158-1161هـ/ 1745-1748م بعد ما أوصى بخلافته على مستوى هيئة الديوان.

وفي غضون هذه الاضطرابات استلم الداي محمد بن بكير السلطة 1161-1168هـ/ 1748-

1754م، وسارع إلى تأكيد حقوق جماعة القولوغلية لإعادة الهدوء والطمأنينة لكن الأوضاع لم تهدأ في عهده، وشهد قصر الجنينة صراعات دموية عنيفة. وتولى علي بوصبع أو بابا علي نقسيس السلطة خلفاً له بعد أن بقي في منصب الخزناجي سبع سنوات. وعرفت البلاد في عهده الهدوء والاستقرار فقد دامت ولايته عشر سنوات 1170-1180هـ/1756-1766م وحينما مرض عقد اجتماعاً مع وزرائه وأوصى بأن يخلفه محمد بن عثمان. واتسم عهده باستقرار حكم الدايات ودامت ولايته ربع قرن 1180-1206هـ/1766-1791م. وخلفه حسن الخزناجي 1206-1213هـ/1791-1798) وحينما توفي هذا الأخير حل محله حفيده مصطفى الذي كان خزناجياً أيضا.

وهكذا شهدت الفترة الممتدة من أوائل النصف الثاني من القرن 12هـ/18م إلى أواخره الاستقرار، فقد تعاقب على السلطة ثلاثة دايات (بابا علي نقسيس و محمد بن عثمان وحسن الخز ناجي) وكانت وفاتهم طبيعية. وفضلاً عن ذلك نجحوا في ترسيخ تقاليد محلية منها مبدأ اختيار الداي من منصب الخزناجي وإن كان أحياناً يختار ضمن الوزراء الثلاثة وهم الخزناجي وآغا المحلة وخوجة الخيل. لكن تمردات الجند المتكررة حالت دون الاستمرار في ذلك، ومن ثمة خضع تعيين الداي إلى الظروف المحيطة بوفاته.

فإذا كانت نهايته الاغتيال على يد الجند فإن هؤلاء هم الذين يعينون خليفته وواضح أن الفئة الأكثر قوة ونفوذاً هي التي تفرض مرشحها. أما إذا كانت وفاته طبيعية فغالباً ما كان يتولى السلطة من رشحه الداي لخلافته سواء من ضمن وزرائه أو من ضمن المقربين إليه.

ومع أوائل القرن 13هـ/19م التاسع عشر عاد الجند إلى التمرد والعصيان وازدادت المكائد والمؤامرات ورجعوا من جديد إلى الاستبداد بالسلطة وأضحوا أصحاب الحل والعقد، يعينون ويعزلون الحكام حسب هواهم. والأمثلة بهذا الشأن عديدة تتردد في مذكرات الإخباري أحمد الشريف الزهار، عبارة "...استقدمه العسكر لدار الإمارة....فأجلسوه على سرير الملك ..." والأمر نفسه أكده حمدان بن عثمان خوجة:"... وهكذا صارت تلك الميليشيا المسلحة التي لا مبدأ لها صارت ترتكب المخالفات...ثم قام هؤلاء البؤساء بإشعال الثورات وقلب قادة الدولة بحسب هواهم.."

6 – مسألة إصلاح الجيش الإنكشاري:

مع مطلع القرن13هـ/19م وأمام تزايد تعسف وعصيان الجند بدأ الدايات يفكرون في إدخال إصلاحات على مؤسسة الجيش. وتعود أول محاولة إلى عهد الداي أحمد خوجة 1220-1223هـ/1805-1808م الذي أنشأ فرقة من العبيد الزنوج ليستعين بها في الحملة على تونس لكنه بعد فشلها أدرك عدم جدواها فقضى عليها. كما عزم على معاقبة الجند على الهزيمة التي ألحقت بها وعلى الخسائر التي ألحقت بصفوفهم فثاروا ضده وهاجموا قصر الجنينة وألقوا عليه القبض واغتالوه.

ولم تحفز هذه الأحداث الداي الذي حل محله على إجراء أي إصلاح، إلى أن تولى سدة الحكم محمد الخزناجي الذي قرر وضع حد لتجاوزات الجند لاسيما في مسألة الجرايات عندما بلغت الفوضى ذروتها. وأمر بإحصاء عدد الجيش الإنكشاري حتى تضبط قوائمه بشكل دقيق لكن الإجراء لم يرضهم فبطشوا به واغتالوه. وحينما ارتقى الداي علي خوجة إلى السلطة 1233-1224هـ/1817-1818م أظهر شجاعة لم يظهرها داي قبله. فقد كان عازماً على

إحداث تغييرات وإصلاحات على مستوى الإدارة المركزية فعزل بعض الوزراء وأبقى على البعض الآخر، وحتى يأمن على نفسه اختار فرقة من الجند لازمته ليلاً ونهاراً. وكان الداي علي خوجة يهدف إلى تطهير البلاد من الفساد الذي أحدثه الجند الذين تزايد نفوذ هم وتسلطهم على الحكام، كما كان يفكر في ضرورة إنشاء جيش يستطيع مواجهة الأخطار المحدقة بالجزائر لاسيما وأنها كانت تمر بظروف حرجة للغاية، فقد اشتدت الضغوط الأوروبية عليها عقب مؤتمر فيينا. ولا شك أن هذه الظروف كانت وراء قرار الداي علي خوجة لإصلاح الجيش. وكان أول عمل باشره ليتيسر له تحقيق الإصلاح هو تغيير مقر السلطة من قصر الجنينة الواقع بالمدينة السفلية، وعلى مقربة من ثكنات الجيش (بلغ عددها سبعاً) إلى القصبة الواقعة بالجزء الأعلى من المدينة، لأنه كان يريد الإفلات من قبضة الجيش.

ولأول مرة منذ ارتباط الجزائر بالمركز عام 926هـ/1519م، يقدم حاكم على تغيير مقر السلطة، وحتى يأمن على حياته، وحياة مؤيديه من تسلط الجيش، حرص على أن تتم عملية النقل ليلاً وفي سرية تامة. وكان يدرك بأن القضاء على نفوذ الجيش الإنكشاري لا يأتي إلا بالاعتماد على قوى عسكرية من العنصر المحلي، فأنشأ فرقتين: واحدة من القولوغلية والحضر وكانت أكثر عددا وأخرى من العبيد الزنوج وجعل محل إقامتها بالقصبة.

وتميزت سياسة الداي علي خوجة بالقسوة والصرامة والعنف إزاء الجيش حيث صاحبت محاولة الإصلاح أحداثاً دموية وساعده في هذا الأمر صهره الحاج مصطفى وهو تاجر حضري. ووصف أحمد الشريف الزهار تلك الأحداث: " ... وقتل منهم خلقاً كثيراً بيده، ونفى بعضهم، وفي يوم من الأيام أخرج محلة وبعث فيها كل من رآه شيطانا، وبعث في أثرهم فمنهم من قتلوه ومنهم من أجلوه ...." ولم يكتف بذلك بل حاربهم بالقنابل بحراً". فبعث لهم اللنجور في البحر ورماهم بالكور، ونادى مناديه في البلد أن من أتاه برأس تركي أو زيتوني من رجال المحلة فله كذا وكذا...". واحتفل الداي بانتصاره على الجيش الإنكشاري وأقيمت الأفراح ثلاثة أيام.

ولا شك أنه كان يصبو إلى تأسيس حكم وراثي، و يمكن القول إن ما أقدم عليه الداي علي خوجة كان سابقاً لما قام به السلطان محمود الثاني في الواقعة الخيرية الشهيرة عام 1242هـ/1826م. ومهما كان الأمر فقد نتج عن تلك الأحداث تقلص واضح في عدد الجند. لكن الداي علي خوجة لم ينه مشروع الإصلاح إذ أودى وباء الطاعون بحياته، ولم يواصل الداي حسين الذي تولى الحكم بعده، لأسباب داخلية وأخرى خارجية. فقد شهدت الأوضاع الداخلية اضطرابات مما جعل الداي يسخر جهوده لإرجاع الهدوء كما أن الدول الأوربية تكتلت ضد الدول المغاربية في مؤتمر آكس لاشابيل وطُلب منها التوقف عن الغزو البحري.

ورغم الانفصال الذي حققه الدايات عام 1123هـ/1711م فقد حافظوا على روابط الود والتقدير مع المركز. وتعد الهدايا المتبادلة بين الطرفين أحد مظاهر تلك الروابط. واشتملت في أغلب الأحيان على منتجات محلية من مفروشات وزرابي وأغطية ومنتوجات حريرية كالأحزمة وغيرها. كما اشتملت أيضاً على الأسلحة من بنادق مرصعة وما إلى ذلك واختلفت أهمية الهدية من حاكم لأخر ومن عهد لآخر. ويستدل من مماطلة الحكام في توجيه الهدية إلى السلطان أنها أضحت مسألة ثانوية، إذ أصبح الدايات يوجهون الهدايا بعد مرور أكثر من سنتين على تاريخ التولية، وغالباً ما كان يصل فرمان الترسيم قبل توجيه الهدية. مع ذلك تمثلت الروابط في

استمرار الأسطول الجزائري سنداً قوياً في حروب الدولة العثمانية. فقد شارك في الحرب التي خاضتها ضد روسيا عام 1188هـ/1774م و أخيراً في ثورة اليونان ومعركة نافرين 1243هـ/1827م.

7-من مظاهر التبعية: نظام التجنيد:

منذ عهد التأسيس إلى غاية انهيار الحكم العثماني عمد الحكام إلى جلب الجند من المناطق الخاضعة للسلطان. وكانت بلاد الأناضول أهم منطقة يتوافد منها الأتراك لاسيما من إزمير وبورصة ودينزلي، وديار بكر وقازداغ. أما الأتراك غير الأناضوليين فكانوا يفدون من ألبانيا، والبوسنة ومن مدن أدرنه واستانبول ومن جزر بحر ايجه ومدلي وكريت وقبرص ورودس.

واعتمد بشأن جلب الجند أسلوبان: تمثل الأول في اعتماد وكلاء في عدد من الموانئ الواقعة على ساحل آسيا الصغرى وبجزر بحر إيجه، وعرف هؤلاء بضباط التجنيد أما الثاني فتمثل في إيفاد بعثات لجلب الجند كلما اقتضت الضرورة.

ولا ريب أن أبرز مظهر لارتباط ولاية الجزائر (وغيرها من الولايات) بالمركز هو الإبقاء على نظام التجنيد هذا، وكان لا يسمح بتجنيد الجند إلا بعد صدور الإذن الهمايوني في ذلك الشأن، ولم تستثن الجزائر من ذلك حتى في الفترات الصعبة. ففي التقرير الذي بعث به الداي عمر باشا في أعقاب حملة اللورد إكسموث الإنكليزي على الجزائر (كُلِّفَ هذا اللورد من قبل الدول الأوروبية في أعقاب مؤتمر فيينا بمطالبة الدول المغاربية بالتوقف عن الغزو البحري وكان يدعمه أسطول إنكليزي وآخر هولندي وقصفت الجزائر 1232هـ/ 1816م): "... إن الأوجاق المنصورة كانت في ضيق شديد من حيث الذخائر والعساكر وكانت تنتظر صدور الإذن الهمايوني والفرمان الشاهاني من أجل العساكر والذخائر من دار السعادة.... "

وهكذا حالت الأسس التي قام عليها نظام التجنيد دون تحقيق انفصال تام كما حالت دون انصهار الجيش وذوبانه في البلاد الجزائرية.

خاتمة

يمكن القول أن القوى المحلية حققت استقلالها عن المركز وكان ذلك منعطفاً حاسماً في تطور النظام السياسي المحلي. غير أن الدايات لم يؤسسوا نظاماً محلياً وراثياً خلال مائة سنة ونيف (119 سنة) 1123-1246هـ/1711-1830م على غرار ما حدث في تونس. ولعل تفسير ذلك يكمن في كون أنّ الدايات ظلوا يستمدون قوتهم من الديوان، فقد كان ترشيحهم وانتخابهم يتم في أغلب الأحيان على مستوى تلك المؤسسة التي خضعت خضوعاً كلياً لعناصر الجيش، ومن ثمة لم يتمكن هؤلاء من الإفلات من تسلط قبضة الجيش.

ولعل السبيل الوحيد أمامهم كان في الاستناد إلى قوى أخرى غير الجيش الإنكشاري كجماعة القولوغلية مثلاً، لكنه لم يفسح لها المجال منذ العهد الأول فقد ساد العلاقة بين الآباء "الأتراك" والأبناء "القولوغلية" الخوف والارتياب و أبعد الأخيرون عن السلطة مما حال دون ظهورهم كقوة سياسية موازية. وإذا كان الجيش الإنكشاري أو "الأوجاق" شديد الحرص على التخلص من التبعية إلى المركز، فإن نظام التجنيد الذي ظل سارياً منذ العهد الأول حتى انهيار الحكم العثماني في الجزائر، كان مظهراً من مظاهر التبعية، ويضاف إلى ذلك أن الجيش

الإنكشاري كان بالمرصاد لأية محاولـة تهـدف إلـى استبداله أو فتح المجال لغيره فـي صـفوفه، رغـم التقلبات التي شهدتها عمليـة التجنيـد والمـصاريف المترتبة عن ذلك. وإذا كـان زواج أفـراد الجـيش الإنكشاري من النساء الجزائريات يعد أحـد مظـاهر اندماج الجيش الاجتماعي فإنه لم يصل إلـى تحقيـق اندماج وانصهار حقيقيين، وأخيراً لم يـتح الأتـراك العثمانيون في الجزائر لأبنائهم الاستفادة من إرثهـم السياسي والمادي.

أ.د. عائشة غطاس
جامعة الجزائر

المصادر والمراجع

المصادر:

1- العربيـــــــــــة

- ابن ميمون، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تحقيق وتقديم محمـــد بـــن عبدالكريم ،ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيـــع، الجزائر، 8219.

- خوجة، حمدان بن عثمان، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

- الزهار, أحمد الشريف، مذكرات نقيب الأشـــراف، تحقيق وتقديم، أحمد توفيق المدني، الطبعة الأولـــى، 1974.

- مجهول، غزوات عروج وخيـــر الـــدين، تحقيـــق وتقديم نور الدين عبـــد القـــادر المطبعـــة الثعالبيـــة، 1934.

2- الأجنبية :

-**ARANDA,** Emmanuel, Relation de la captivité et liberté du sieur, Emmanuel d'Aranda jadis, esclave à Alger ; Paris, 1665.

-**ARVIEUX**, ch d, Mémoire du chevalier d'Arvieux mis en ordre par le père LABAT, Delespine, Paris,1735, Vol5.

- **Carvalo** Mascarenhas, Esclave à Alger 1621-1626, préface, traduction de Paul Teyssier, Paris, 1999.

-**DAN,** Le père, Histoire de la Barbarie et de ses corsaires, pierre, Rocolet, MDCXLIX.

-**DE BREVES**, Savary, Relation des voyages de M de Brèves tant en gréce, terre sainte, et Egypte qu'aux royaumes de Tunis et d'Alger, Grasse, Paris 1628.

-**HAEDO,** Diego de, Histoire des rois d'Alger, traduction de H.D de Grammont-présentation de jocelyne Dakhlia Ed Bouchène, Paris1998.

-**HAEDO,** Diego de, Topographie et histoire générale d'Alger, Ed Bouchène, Paris, 1998, p228.

-**KNIGHT,** Francis, A relation of seven years slavery under the turkes of Argeire suffered by an English captive merchant, T.cotes, London, 1640.

-**LAUGIER,** DE TASSY, Histoire du royaume d'Alger.Un diplomate français à Alger en 1724, ed Loysel, Paris, 1992.

-**SHALLER,** William, Esquisse de l'Etat d'Alger, présentation de Claude Bontems, ed Bouchène, Paris, 2001.

-**SHAW,** Thomas, Voyage dans la régence d'Alger, Eds Bouslama, Tunis, 1980.

-**VALLIERE,** C Philippe, l'Algérie en 1781,Mémoire du consul C ph.Vallière, Lucien CHAILLOU Imp.nouvelle,Tonlon,p2.

-**Venture,** de Paradis, Tunis et Alger au XVIII siècle, mémoires et observations rassemblés par joseph cuoq, sindbad,Paris,1983,p216.

المراجع

1- العربية والمعربة:

- ابن منظور، لسان العرب، إعداد وتصنيف يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت الجزء الثاني ص88
- أبو العيد، دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
- التر، عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت 1984، ص200-201.
- بوحمشوش، نعيمة، مساهمة الأسطول الجزائري في حروب الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999 .
- التميمي، عبد الجليل، أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول ، المجلة التاريخية المغربية ، 1976 .
- بحوث ووثائق في التاريخ المغربي – الجزائر وتونس وليبيا 1816-1871، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، 1985.
- حماش، خليفة ابراهيم العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798-1830، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1988 .
- رافق،عبد الكريم، العرب والعثمانيون 1516-1916، الطبعة الأولى، مطابع ألف باء-الأديب-دمشق1974.
- ساحي، أحمد، الزواوة: من القرن السادس حتى الثامن عشر عهد الإمارة 1512-1767, رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- سبنسر، وليم الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتعليق عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1980.
- سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970.
- سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري، الجزء الأول، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- علج علي والدولة العثمانية، في أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.
- سعيدوني، ناصر الدين، الشيخ المهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، الجزء الرابع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- ورقات جزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2000.
- سي يوسف، محمد، علج علي باشا بايلرباي الجزائر، أطروحة دكتوراة درجة ثالثة،جامعة الجزائر، 1988.
- صبان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.
- غطاس، عائشة، العلاقات الجزائرية –الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694) رسالة ماجستير، الجزائر 1986.
- قنان، جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
- نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1987.
- المدني، أحمد توفيق، محمد بن عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- الميلي، مبارك بن محمد الهلالي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث، نشر مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، بيروت، 1964.

- نور الدين، عبدالقادر، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، لية الآداب، طبعة البعث، قسنطينة، 1965.

- وولف، جون ب، الجزائر وأوروبا 1516-1830، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

2- الفرنسية:

- **AHAD AMAN**, ou règlement politique et militaire texte traduit en français par DEVOULX fils. Revue africaine, 1859-1860.
- **BELHAMISSI**, Moulay, Marine et Marins d'ALGER 1518-1830 Bibliothèque Nationale, Alger, 1996,3Tomes.
- **BENNASSAR**, Bartolomé et lucile, Les chrétiens d'Allah. l'Histoire extraordinaire des renégats XVIe –XVII siècles , Perrin , Paris, 2001.
- **BERBRUGGER**, Adrien, «les casernes des janissaires à Alger » Revue Africaine, T3, 1858, p132-150
- **BILLIOUB**, Joseph, «les troubles d'Alger et la Rédemption des esclaves en 1645 » Mémoires de l'institut historique de Provence, Tome10, 1933.
- **BONTEMS**, Claude, Manuel des institutions Algeriènnes, de la domination turque à l'indèpendance, Ed cujas, Paris, 1976, T1.

BOYER, Pierre, «introduction à une histoire intérieure de la régence d'Alger » Revue historique, 1966-p301.
- **BOYER**, Pierre, «la révolution dite des «aghas » dans la régence d'Alger (1659-1671) » Revue de l'Occident musulman et la Méditerranée, n°13 et 14, 1973.
- **BOYER**, Pierre, Alger en 1645 d'après les notes du RP Hérault » Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée, 1970.

-**BOYER**, Pierre, «Le problème kouloughli dans la régence d'Alger», Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée,n° spécial,1970.
- **BRAUDEL**, Fernand, La Méditerranée et le monde Mediterraneén à l'époque de Phillipe II, 3ed .colin, Paris, 1976, 2vols.
- **CHERIF**, mohamed-hédi, Pouvoir et société dans la Tunisie de H'usayn bin Ali, 1750-1740, .U.Tunis, 984,2Tomes.
- **COLOMBE**, Marcel, « L'Algerie turque» in initiation à l'Algérie, librairie d'Amérique et d'Orient, Paris, 1957.
- **COLOMBE**, Marcel, «Contribution à l'étude du recrutement de l'odjak d'Alger» Revue africaine, T87, 1943.
- **DAUMAS**, Eugéne, Moeurs et coutumes de l'Algèrie, Paris, sindbad, 1988.
- **DELPHIN**, Georges, « Histoire des pachas d'Alger de 1515-1745».Journal Asiatique, série n° 19, 1922.
- **DEVOULX**, Albert, «Assassinat du Pacha Mohamed.Tekelerli», Revue africaine, T15, 1871.
- **DEVOULX**, Albert, «Recherches sur la coopération de la régence d'Alger à la guerre de l'indépendance grecque d'après des documents inédits» Revue africaine T 1-2 1856-1857.
- **DEVOULX**, Albert, Tachrifat, recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Imp du gouvernement, Alger, 1852.
- **Deny**, Jean, « Les registres de soldes des janissaires conservés à la bibliothèque d'Alger», Revue Africaine, T61, 1920.
- **EMERIT**, Marcel, «un mémoire sur Alger par pétis de la croix, 1695 » 1953, extrait des Annales de L'I.E.O. Alger, carbonel.
- **EMERIT**, Marcel, «le voyage de la condamine à Alger en 1731, » Revue africaine, 1954.

- **RAYMOND**, André, Grandes villes arabes à l'époque ottomane, Sindbad, Paris, 1985.
- **SHUVAL**, Tal, La ville d'Alger vers la fin du XVIIIe siècle, CNRS, Paris, 1998.
- **WATBLED**, Ermest,«pachas et Pachas – Deys » Revue africaine,1873.
- **WEISSMAN**, Nahoun, Les janissaires – étude de l'organisation militaire des ottomans, doctorat de l'université de Paris, 1938.
- **GAID**, Mouloud, L'Algérie sous les turcs, Editions Mimouni, Alger; 1991, p85.
DAUMAS, Eugéne, Moeurs et coutumes de l'Algèrie, Paris, sindbad, 1988.
- **ROBIN**, Joseph Nil, La grande Kabylie sous le régime turc, présentation d'Alain Mahé, Eds. Bouchène, Paris, 2000.
- **GRAMMONT**, Henri de, «documents algériens » Revue africaine, T35, 1891.
- **GRAMMONT**, Henri de, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), présentation de lemnouar Merouche , Eds. Bouchène, Paris 2002.
- **GRAMMONT**, Henri de, «lettre d'Ismaël pacha à louis XIV -1688 » Revue africaine, T28, 1884.
- **GRANCHAMP**, Pierre, «Une mission délicate en Barbarie, Jean Baptiste Salvago » Revue tunisienne, 1937.
- **HANTSH**, MH, Charles Quint et son temps, CNRS, Paris, 1958.
JULIEN, Ch. A, Histoire de l'Afrique du Nord de la conquête arabe à 1830 , SNED, Alger , 1978.
- **KHIARI**, Farid, Vivre et mourir en Alger. L'Algérie ottomane au XVIe – XVIIe siècles. L'Harmattan, Paris, 2002.
- **KLEIN**, Henri, « Jenina », in Feuillets d'ElDjezair, Tome 1, Eds du Tell, Alger, 2003.
- **LETOURNEAU**, Roger, «la régence d'Alger et le Monde Turc, » 4 Numéro spécial, de l'école Républicaine, 1953-1954.
- **MANTRAN**, Robert, «le statut de l'Algérie, de la Tunisie et de la Tripolitaine dans l'empire ottoman » in Robert Mantran, L'empire ottoman du XVI e au XVIII siècle, Londres, 1984. p209
- **MANTRAN**, Robert, «L'évolution des relations entre la Tunisie et l'empire ottoman, du XVI e au XIXe siècle.Essai de synthèse». Les cahiers de Tunisie, n° 26-27, 1959.
- **PARZYMES**, Anna, « Contenu ethnique des odjaqs d'Algèrie», Africana, n° 29, 1980.

5- القوى المحلية وعلاقتها بالمركز

هـ - "الحسينيّون في تونس"

المقدّمـــة:

بعد زهاء أربعين سنة من بسط النفوذ العثماني على البلاد التونسيّة والتي شهد خلالها نظام الحكم تقلّبات سياسيّة عديدة في إطار الممارسة الجماعيّة للسّلطة، حصل تدرّج سريع نحو توارث الحكم داخل أسرة مالكة وكان ذلك على يدي مراد كورسو 1022-1043هـ/ 1613-1633م مؤسّس الدّولة المراديّة. وقد يكون نجاح البايات المراديين - ومن بينهم بالخصوص مراد وابنه حمّودة - في الاستئثار بالحكم عائداً إلى تمكنهم من المراوحة بين اللّجوء إلى القوّة ضدّ الطامعين من قبائل البدو ومنافسيهم من الدايات على حدٍّ السواء من ناحية وباستعمال الدبلوماسية لربط شبكة من الولاءات من ناحية أخرى. هذه التجربة لم تصمد أمام التقلبات إذ سرعان مادخلت البلاد في فترة من الفوضى بعد رحيل مراد الثاني 1077-1086هـ/ 1666-1675م. ذلك أن الصراع على السلطة في صلب الأسرة المرادية أفرز التصلب والعنف خصوصاً في عهد الباي مراد الثالث وفتح الباب لتدخل عسكر أتراك الجزائر في شؤون الإيالة. وأخيراً تمكّن كاهية الوجق، إبراهيم الشريف، سنة 1114هـ/ 1702م من وضع حدّ لحكم السلالة المرادية ولم يكن يعلم أنه بذلك فتح المجال لصعود سلالة جديدة هي عائلة الحسينيين.

- بعث الدولة الحسينية:

يحسن في البداية التعريف بأهمّ مميّزات البلاد التونسية في أواخر القرن 11هـ/ 17م.

أولاً: إيالة التونسيّة في أواخر القرن11هـ/ 17م:

مع أنه يصعب تحديد المجال الجغرافي للإيالة التونسية، إلا إن هذا المجال أضحى أكثر وضوحاً في نهاية القرن11هـ/ 17م. على أن عدداً من الصّعوبات أثرت على هذا التطوّر، خصوصاً فيما يتعلّق بالحدود الغربية للإيالة. ذلك ما يبيّنه الوزير السراج في الحلل السندسية في معرض حديثه عن رسم الحدود بين الجزائر وتونس أثر الواقعة العظمى بين عسكر الجزائر وعسكر تونس (مايو- يونيو 1038هـ/ 1628م). وهي المعبّر عنها بعام السطارة. وانعقد إجماع العسكرين على أن الحدّ الفاصل بين العمالتين وادي سرّاط وأنّ الحدّ الفاصل من ناحية القبلة وادي ملاّق والأحيرش وقلوب الثيران إلى رأس جبل الحفا إلى البحر، كما جرت به العادة السابقة. وأن رعايا كلّ من الجانبين إذا تجاوز الحدّ للعمالة الأخرى فلا يطالبه أهل العمالة المنتقل عنها بخراج بل يكون خراجه للعمالة الجديدة المنتقل إليها. أما عن الحدود الجنوبية يذكر المصدر نفسه أنه "في أيام يوسف داي 1019-1047هـ/1610-1637م رجعت جربة إلى تونس بعد أن كانت لطرابلس". ولكن مع ذلك ظلّت مساحات شاسعة جنوب وادي سرّاط غربا وكذلك في التخوم مع ايالة طرابلس جنوبا تفتقد لرسم واضح للحدود.

1- الهياكل والعلاقات الاجتماعية:

كان المعاصرون لتلك الحقبة الزمنية يرون أن هناك ثلاثة عوالم تختلف بعضها عن بعض وهي: شريحة الأتراك من جهة وسكان المدن من جهة ثانية وأخيراً أهل الريف من سكان القرى والبدو الرحل.

أ. المجتمع المديني:

من الناحية النظرية لا ينطبق مصطلح "الحضر" أو "البلدية" الخلدوني على سكّان المدن الكبرى فقط بقدر ما يميّز سكّان التجمّعات المستقرّة، مهما كان نوعها وذلك مقارنة بالرّحّل. والمؤكّد عدم وجود تنظيم إداري بلدي يميّز المدينة عن القرية، إذ تحتوي المدينة عادة وكل التجمعات السكنية الأخرى على نفس المؤسّسات يشرف على سير إدارتها قائد وعدد يقلُ أو يكبر من المعاونين وهم " شيوخ التراب" الذين يتوزعون على مختلف الأحياء. ويوجد بها قاض وعدداً من رجال الإفتاء. هذا ما يجعل شعور الانتماء إلى المجال نفسه أو ما يعبر عنه بن خلدون بـــ "العصبية" أو "الالتحام" ينحصر في الحيّ والحرفة أكثر ممّا يبرز على مستوى المدينة ككلّ.

تتصف الشبكة الحضرية بتوزع أهمّ المدن خصوصاً على السّواحل الشرقيّة للبلاد (بنزرت وسوسة وصفاقس) ثمّ في الشمال الغربي (باجة والكاف) وإلى حد ما في الوسط (القيروان) وتحتلّ فيها تونس العاصمة أو الحاضرة موقع الصّدارة. تمتد العاصمة داخل حصنها كما أنها تشتمل على ربضين هما ربض باب سويقة وربض باب الجزيرة. ويميّزها عن سائر المدن احتواؤها على أصناف اجتماعية عديدة وتفرّدها بنشاط اقتصادي متنوّع وبكثافة سكّانية عالية (لا أقلّ من خمسين ألف نسمة) وكذلك توصّلها عبر العصور لاكتساب اشعاع ثقافي وديني من أبرز عناصره وجود جامع الزيتونة. ويمثل العنصر التركي فيها أكثر من كل مدينة تونسية أخرى الشريحة الأكثر أهمية وذلك اعتباراً للسلطة السياسية التي تتمتع بها هذه الفئة. وإن من اصطلح على تسميتهم بالأتراك ليسوا كلّهم من أصل تركي بل أن قليلاً منهم ولدوا ببلاد الأناضول أمّا البقية فهم قادمــون من "بلاد الرّوم" ويعني ذلك من الولايات العثمانية في أوروبا (الولايات البلقانية). ويحتل هؤلاء الأتراك موقعاً متميزاً في المنظومة العسكرية نظراً لانتمائهم لجيش الانكشارية، ممّا ينعكس على وضعهم الاجتماعي، فالامتيازات التي يتمتعون بها – سواء كانوا جنودا أو ضبّاطاً – ومن بينها المرتبات العالية والمنح والإعانات المختلفة كثيرة وكافية لتأمين رفاهة العيش.

وتوجد داخل العنصر التركي شرائح اجتماعية مختلفة: الأغلبية ينتمون إلى "اليلداش" (ثلاثة أو أربعة آلاف شخص) وهم إمّا جنود مرتزقة جاؤوا من أسواق الشرق أو مماليك مسيحيون أو أوروبيون دانوا بالإسلام بواسطة السلطات العثمانية وتم استجلابهم إلى مختلف الولايات قصد تعزيز الجيش التركي أو"كوروغليّون" وهو الإسم الذي يطلق على الأتراك المولودين من أمّهات عربيّات تونسيّات.

وكان بإمكان اليلداش الارتقاء في سلّم المراتب العسكرية للجيش التركي ومن الوصول إلى رتبة "بلوكباشي" (وهو قائد الطابور الواحد أو البلوك من جند الينتشرية) و"آغا" وهو قائد الحامية أو المسؤول في جهاز الشرطة أو القاضي في المنظومة العدلية التركية. كما يمكنه الحصول على العضويّة في "الدّيوان" وهو من أعلى السلطات في منظومة الحكم. وكما تستأثر هذه النخبة بالثروة سواء عن طريق استغلال الأراضي الفلاحية أو بتعاطي التجارة أو ما عرف (بالقرصنة). وهذا يعني أن الأتراك يكوّنون عنصراً اجتماعيّا متميّزا وشبه مغلق عن الفئات الاجتماعيّة الأخرى. ويدخل في أطار المجتمع المديني الأهلي المراتب العليا شرائح الأعيان وهم:

– المختصّون في العلوم الدّينية: من رجال إفتاء وقضاة وأئمّة خطباء وعدول إشهاد: وهم ينتمون عادة إلى العائلات نفسها (على سبيل المثال: الرّصّاع والقلشاني في تونس العاصمة، بوراوي في سوسة،

فراتي والنوري في صفاقس). وهناك المسؤولون عن الطّرق الصّوفيّة ويحتلّون منزلة لا يستهان بها في المجتمع نظرا للوظائف الاجتماعية التي يضطلعون بها مثل الإحاطة بالفقراء والمساكين وإعانة طلبة العلم، علاوة على الكرامات التي كانوا يعرفون بها.

- الأثرياء: وكانوا يشرفون على نشاطات متعدّدة ما عرف (بالقرصنة) والتجارة البحرية والصحراوية. ومن بينهم عدد من أصحاب الحرف وخاصّة الأندلسيّون المهاجرون من أسبانية، وقد تمكّن عدد منهم من تطوير صناعة الأقمشة (الحريريّة خاصّة) والإثراء من صناعة الشاشيّة. وكوّنت هذه الشريحة لنفسها موقعاً متميّزاً في المجتمع بفضل الحصول على اللّزمات (كلزمة الجلود و لزمة القمح).

- أعيان المخزن: وهم أولئك الذين اتصل نشاطهم بخدمة الدّولة والإدارة المركزيّة، ومن بينهم الكتبة والمستشارون وكانوا يلعبون دور الوسيط بين الحكّام الأتراك من جهة والمجتمع الأهلي من جهة أخرى.

ويفترض أن الشرائح المتوسّطة والفقيرة (صغار التجّار وصغار الحرفيين وصغار الموظفين والعاطلون عن العمل والمهمّشون، والعملة والخدمة) تتبع الشرائح العليا في المجتمع.

ب. المجتمع الرّيفي

يمكن تقســيم أهل الرّيــف إلى أصناف متعدّدة حسب الانتماء العرقي (عرب وبربر) وطريقة العيش (مستقرّون وبدو رحّل) ومناطق التواجد (سكّان الجبال والقاطنون بالسّهول)، ولا يتساوون من حيث المشاركة في اقتصاد البلاد وفي الإشعاع على الصّعيد المتوسّطي. لذا، يمكن التفريق بين الأرياف المتطوّرة وتلك التي ظلت محافظة على هياكل اجتماعية واقتصادية تقليدية: ففي الصنف الأوّل نجد التجمعات السكنية الريفية المحيطة بالمدن الكبرى وكذلك عددا من القرى الأندلسية المنتشرة في الحوض الأسفل لوادي مجردة (تستور، مجاز الباب، طبربة، العالية، رأس الجبل، الخ.) وقرى السّاحل (مساكن، جمّال، القلعة الكبرى، القلعة الصّغرى، الخ.) وقرى الجنوب الموجودة بمنطقتي الأعراض و الجريد. ويتميّز اقتصاد هذا الرّيف المتطوّر بنشاطاته المتنوّعة التي تشتمل على الفلاحة (زراعات كبرى، زراعة الأشجار المثمرة، زراعات سقويّة موسميّة، تربية الماشية) والصناعات التقليدية (المفروشات و الملابس) وكذلك تجارة زيت الزيتون والصناعات الرّيفيّة.

أمّا المناطق الريفية الأقلّ تطوّرا فهي تمتدّ غرب البلاد ووسطها وجنوبها وتعيش فيها قبائل منها المستقرّة بصفة وقتيّة (قبائل جلاص و التل الأعلى على سبيل المثال) ومنها غير المستقرّة، خصوصا في الوسط (ورغمّة و الهمامّة مثلا).

وتخضع مختلف القبائل لتنظيم إداري عرفي لا مكان فيه لتدخل الدّولة، ويرتكز على مؤسّسة مجلس القبيلة ("الميعاد " أو " الحلقة "). وهو يضم "الرّجال الكبار" ويتولّى تعيين شيخ القبيلة، كما يقوم بمعالجــة المشاكل الطّارئــة. ويحتوي مجال القبيلة على عدد من الزوايــا وهي فضاءات معدّة للصّلاة ولاستقبال الزوارعند تنظيم وليمة إحياء ذكرى الولي الصّالح أو شيخ الزاوية (الزردة). كما توفر كل قبيلة عددا من المدارس القرآنية لتلقين مبادئ الدّين الإسلامي.

ولا تخلو العلاقات بين القبائل من الاضطرابات، ولم تعاضد القبائل كلّها مجهودات الدّولة الرّامية لإخضاع المجال لسلطتها. أي أن وحدة البلاد تحت راية الدولة العثمانية لم تكن تامّة في أواخر القرن11هـ/ 17م: قبائل المخزن الموالية للسلطة كانت قليلة العدد بالنسبة للقبائل المتنطّعة (المتمردة) وكان من الضروري استعمال القوّة أو على الأقلّ

استعراضها من خلال "المحلّة" لإجبار كلّ السكّان (من حضر وبدو) لدفع الضرائب.

والمحلّة هي جهاز عسكريّ متكوّن من جيش تركي ومن جنود محلّيين يتم الاستعانة بهم لهذا الغرض. وكان الباي أو من ينوب عنه يقود محلّتين في السنة: محلّة الصّيف وهي تنطلق من تونس العاصمة وتتجه نحو الشمال الغربي (ماطر، تبرسق، باجة، الكاف) معرّجة على جهة مكثر وعلى القيروان، ومحلّة الشتاء التي تنطلق كذلك من تونس وتهمّ جنوب البلاد ابتداء من الساحل وصولاً إلى جربة، مروراً بالأعراض والقصور وقفصة ونفزاوة.

وهكذا تبدو التراتبية تقليدية في جوهرها، فالمجتمع متكوّن من مجموعات عرقية وثقافية متباينة (أتراك، أندلسيّون، يهود...) ومن تجمّعات مهنيّة مختلفة (حرفيّون، رجال قضاء، مختصّون في العلوم الدّينيّة...) وكذلك من خلايا متعدّدة (العائلة، المهنة، القبيلة، العرش...) ولا يجمع بين هذه المستويات أيّ إحساس قويّ بالانتماء إلى وطن واحد وتتسم العلاقات الاجتماعية بتوازن هش بين مختلف المصالح.

2) الحياة الاقتصادية:

إن إلحاق افريقيّة بالدولة العثمانية نتج عنه تغيير في الهيكلية الاقتصادية لهذه البلاد لعلّ من أهمّ مؤشرات انفتاح الايالة على الاقتصاد المتوسّطي. فلقد برزت ما عرف (بالقرصنة) وبالاحرى العمل الجهادي منذ أوائل القرن11هـ/ 17م كنشاط هامّ بالنسبة لخزينة الدّولة وللشرائح العليا في المجتمع (خصوصاً الأتراك). وشهد مردود هذا النشاط تراجعاً مع نهاية القرن ويعود إلى تقيّد البلاد بمعاهدات صلح وسلام مع القوى الأوروبية (فرنسا، انكلترا وهولندا)، يضاف إلى ذلك صعوبة بناء سفن حربية ذات مواصفات تقنية متطوّرة كفيلة بنجاح العمليّات المهاجمة وحتى الصّمود. وأخيراً، عدم انخراط الأهالي في هذا النشاط إلا بصفة محدودة سواء على مستوى تجهيز السفن أو فيما يخصّ توفير اليد العاملة والخبرة القياديّة.

إلا أنه بوجه عام أصبحت التجارة البحرية قطاعاً أساسيّا بالنسبة للدّولة ولما توفره من عملة صعبة عن طريق بيع فائض الإنتاج الفلاحي ومنتجات الصّناعات التقليديّة. واستفادت الحرف المنخرطة في الاقتصاد المتوسّطي من تطوّر التجارة الخارجيّة ومن بينها صناعة الشاشية.

إلا أن الايالة بالأساس كانت بلاداً فلاحية يطغى فيها الاقتصاد المعيشي على اقتصاد السّوق. واتسمت الوضعيّة العقارية للأراضي الفلاحية باتساع مجال أراضي العروش والأحباس والبيليك على حساب الأراضي الملك، وهذا أدى إلى إهمال مساحات شاسعة نظراً لعدم استغلالها إلاّ للرّعي أو للزراعة الخفيفة كالحبوب. ولم يحدث تغيير في التوزيع الجغرافي للإنتاج لما كانت عليه الحال أيّام الدّولة الحفصيّة، ذلك أن الظروف المناخية والتقاليد الفلاحية حتمت نوعاً من الاختصاص بين الجهات. فشمال خطّ المطر400 مليمتر كان منذ العصور القديمة مجال زراعة الحبوب ذات المردود العالي. وظلّت أراضي الوسط والجنوب الغربيين مجال تربية الأغنام. أمّا جهات السّاحل والقيروان وصفاقس فكانت مختصّة بزراعة الزيتون، بينما حافظت الواحات على إنتاج التمور. ولا نجد الزراعة المتعدّدة الإنتاج إلاّ حول التجمّعات السكنية الكبرى أو تلك التي تقطن بها جاليات من أصل أندلسيّ. ومع أن كلّ جهة كانت تسعى إلى الإكتفاء الذاتي من الانتاج ظلت تقاليد التبادل بينها في إطار أسواق داخلية موزعة على خطوط التماس قائمة وبصفة عامّة ظلّ القطاع الفلاحي يشكو الجمود على مستوى وسائل الإنتاج وتقنيات الاستغلال.

ثانياً: ظروف ارتقاء حسين بن علي إلى الحكم:

يقول الإخباري التونسيّ أحمد ابن أبي الضياف في "إتحاف أهل الزمان" حول ظروف ارتقاء حسين بن علي إلى الحكم: "وكانت ولاية هذا الباي شرعيّة لأنّه لم يطلبها ولا سفك لغرضه دماء المسلمين في طلبها" ولاشك بأن جملة من الظروف، بعضها تعود جذوره إلى أواخر القرن 11هـ/ 17م، لعبت دوراً هامًا في ظهور أسرة مالكة جديدة بالإيالة.

1- انهيار الدولة المراديّة و تفاقم الأزمة السياسيّة في عهد إبراهيم الشريف:

كان التطاحن على السلطة سبباً أساسيًا في انهيار الدّولة المراديّة. فبوفاة مراد باي 1086هـ/ 1675م دخلت البلاد في فترة مظلمة من الفتن والحروب الأهلية التي امتدت عشر سنوات. وقد وجد بعض المسؤولين الظروف سانحة لمحاولة اغتصاب السلطة لفائدتهم (ومنهم الداي محمد طاباق والداي أحمد شلبي والداي محمد طاطار والباي محمد بن شكر). وممّا زاد الوضعيّة تعقيداً تدخّل القوى الخارجيّة في شؤون الإيالة وبتولي رمضان باي الحكم 1108-1111هـ/ 1696-1699م دخلت الدولة المرادية في فترة احتضار وسعى هذا الباي لدرء شرّ أكبر منافس له على السّلطة، وهو ابن أخيه مراد، ونجح هذا في الإفلات من قبضة عمّه وتمكّن فيما بعد من خلعه والفتك به. على أنّه لم يلبث "أن سلّ سيف بغيه الذي قتل به وفعل ما لم يؤثر عن غيره قديما وحديثا".

كان لاختلال الأمن هذا الأثر السيّئ على الرّعيّة، ولا يكاد السّكّان، في المدن والبوادي، يتخلّصون من حاكم ظالم حتّى يبتلوا بآخر أشدّ منه تجبّرا. وهكذا فإنّ قتل الباي مراد من طرف آغا الصبايحيّه التّرك إبراهيم الشريف سنة 1114هـ/ 1702م لم يكن بالنسبة لأغلبيّة الأهالي إلا حلقة أخرى في سلسلة العنف، وربّما تلقوا هذا النّبأ بشيء من الارتياح آملين استتباب الأمن في آخر المطاف. هذا وقد يكون وراء ما قام به إبراهيم الشريف من قتل مراد باي وخمسة من أفراد أسرته اتّفاقاً بين جيش الترك بالإيالة من ناحية والسلطان العثماني من ناحية ثانية يقضي بوضع حدّ لحكم المراديّين والرّجوع إلى منظومة الحكم على الطّريقة التي ظلّت قائمة في الإيالة الجزائريّة. إلا أنّ استانبول لم تتوان عن الاعتراف بالحاكم الجديد إذ سرعان ما وافته بفرمان التّولية وتمكّن بذلك من جمع كلّ الألقاب مؤكّدا احتكاره لكلّ السلطات وجاهر بالعداوة تجاه الأهالي وخصوصاً منهم عشائر القبائل.

استمد هذا النظام شرعيّته من الغزوات والحروب، كما كان الحال في أوائل الحضور التركي بشمال إفريقيا، ولم يلبث أن وجد نفسه في مواجهة مع جيرانه. فبعد أن أعلن ابراهيم الشريف الحرب ضدّ إيالة طرابلس وكسب النّصر ضدّ حاكمها خليل باي (ولكن دون التمكّن من دخول المدينة) قفل راجعاً إلى تونس العاصمة مع ما تبقّى له من الجند الذين هدّهم الطّاعون، واتجه اهتمامه نحو الجزائر بحجة أن صاحبها، عشي مصطفى، عزم على حربه.

2- الحرب بين تونس والجزائر والأزمة الاجتماعيّة:

استعدّ إبراهيم الشريف لهذه الحرب منذ ربيع 1117هـ/ 1705م فقام بإصلاح قلعة الكاف ومدّها بالعتاد تحسّبا لما قد يتطلّب صمود هذه المدينة من وقت إن أقدم الغزاة على حصارها وبنى حصن الجبل الأخضر (الشمال الغربي). وقبل أن يتمكّن الجيش التركي بالجزائر من الوصول إلى مدينة الكاف خرج

إبراهيم الشريف نحوه تاركا وراءه مدينة تونس وقد أصابها الطّاعون. وبعد تململ الطّرفين حصل الاشتباك في يوم 12 يوليو، ولكن سرعان ما أفضت المعركة إلى هزيمة إبراهيم الشريف الذي لم يتمكّن من الصّمود بعد أن خذله جيشه فوقع في الأسر وسلبه أعداؤه المال الذي كان بحوزته.

وهكذا بلغت الأزمة أشدّها لأن أسر إبراهيم الشريف خلق فراغاً سياسيّا على مستوى السلطة المركزيّة لم تعرف البلاد مثله من قبل ولم يكن الديوان قادرا على ملئه. مضافاً إلى ذلك الخطر المحدق بالإيالة من جرّاء اختراق الجيش التركي بالجزائر للحدود واستيلائه على مدينة الكاف ونهبها. وأصبح طريق العاصمة مفتوحاً أمام الغزاة، ولم يكن المجتمع التونسي مستعدّاً لمواجهة الخطر الخارجي لأنّ الأزمات من مجاعة ووباء قد أنهكته، وربّما كانت الحرب في هذه الظروف تبدو الملجأ الوحيد لمعالجة عجز ميزانية الدولة لأنها تمكّن المنتصر من الاستحواذ على غنائم الخصم، خصوصاً وأن عائدات ما عرف (بالقرصنة) سجّلت تراجعاً. ولعلّ ذلك ما دفع بإبراهيم الشريف للمبادرة بمهاجمة الإيالتين المجاورتين، علماً أنّه كان يتعلّل بخشيته من الاتفاق بينهما لمحاصرته.

في يوم 15 يوليو اجتمع أهل الحلّ والعقد (شيوخ وأعيان الحاضرة من ناحية وضباط الجيش التركي من ناحية ثانية) واتفقوا على تعيين الكاهية حسين بن علي باياً وآغا القصبة محمد خوجة لصفر دايا وذلك لمعالجة الوضعيّة الحرجة التي تردّت فيها البلاد. وهذا يدل على قرار حرص كلّ الأطراف الحفاظ على توازن السلطات تحسّبا للانفراد بالحكم.

3- حسين بن علي ومعالجة خطر الغزو:

كان حسين بن علي في الثلاثين من عمره عندما عيّن باياً، وكان أبوه يونانيّ الأصل (من جزيرة كنديّة) قد قدم خلال النّصف الثاني من القرن 11هـ/ 17م إلى تونس وانخرط في الجيش التركي ثمّ ارتقى إلى مرتبة قائد قلعة الكاف، وكانت أمّه تونسيّة (من عائلة الغزالي المنتسبة لقبيلة شارن). والثابت أنّه تقلّب في خدمة أربعة أمراء رغم ما كان يفرّقهم. وقد وفّق في الوصول بسرعة إلى أعلى المراتب في ظلّ الدّولة المراديّة، فعيّن في العشرين من عمره خزندار الباي محمّد وخرج عنه ليساند محمّد بن شكر، ثمّ حصل على العفو وأصبح آغا الصّبايحيّة في دولة رمضان باي وقائداً لجهة الأعراض (الجنوب الشرقي). وفي سنة 1113هـ/ 1701م اختاره مراد باي ليكون كاهيته أي مسؤولا عن شؤون العاصمة وكلّفه بدفع رواتب الجيش وتولّي لزمة دار الجلد، فحصلت له بذلك تجربة ثريّة وتوفّق، بالرّغم من كل الاضطرابات التي شهدتها البلاد، في الحفاظ على ثقة المتعاقبين على الحكم.

لم تكن المهمّة الموكلة إلى المسؤولين الجدد - حسين بن علي ومحمد خوجة لصفر- سهلة. ذلك أنّ داي الجزائر لم يكتف بأسر إبراهيم الشريف والاستيلاء على غنائم الحرب بل طمع كذلك في بسط هيمنته بصفة دائمة فارضاً دفع غرامة ماليّة كبيرة والاعتراف له بحق الإشراف على تعيين المسؤولين في إيالة تونس. وحاول الجانب التونسي التحاور معه لإيجاد مخرج مشرّف للطّرفين إلا إن تشدّد الخصم لم يترك المجال للصّلح. ولم ينجح داي الجزائر عملياً في خلق التفاف شعبيّ في تونس العاصمة حول السّلطة المركزيّة وفي إقناع عدّة قبائل بضرورة معاضدة المجهود الجماعي لوضع حدّ للمخاطر المحدقة بمصالح كلّ الأطراف. ولعلّ انتماء حسين بن علي إلى شريحتين اجتماعيّتين مؤثرتين في مجرى الأحداث، الأتراك وأعيان المجتمع الأهلي، قد

ساعده على خلق نوع من الإجماع حول شخصه، فقد كان مسؤولاً عن دفع جراية الجيش التركي وكان يجوب أنحاء البلاد لجمع الجباية. لذا فإنه كان يملك أكثر من حجّة لإقناع السّكان بجدوى مقاومة الخطر الخارجي.

وفي أواخر شهر أغسطس 1117هـ/1705م وصلت القوّات الجزائريّة إلى مشارف العاصمة وعملت على حصارها. ولكن حسين بن علي جمع ما لديه من فرسان عرب وتقدّم لمواجهة الغزاة، بينما تكلّف محمّد خوجة لصفر بحماية العاصمة. وأعاد حسين بن علي الكرّة ثلاث مرّات مستعيناً بالجند التركي وبالمتطوّعين من السكّان. وأمام ارتفاع الخسائر في صفوفه وصعوبة الحصول على التموين اضطرّ داي الجزائر للتراجع والهروب نحو الغرب. واقتفى حسين بن علي أثره إلى أن تحقق من عبور الغزاة لحدود بلادهم.

إلا انه بعد تحقق الانتصار اندلعت أزمة جديدة بين الباي والداي، فالتعايش بين السّلطتين كان ظرفيّاً. لكن الصراع هذه المرّة ظل منحصراً على المستوى الشخصي ولم يؤدّ إلى حرب أهلية أخرى. فلم يتمكن الدّاي محمد خوجة لصفر من تأليب الجند التركي على منافسه في السلطة ولم يزد تآمره مع إبراهيم الشريف الذي أطلق سراحه داي الجزائر إلاّ تشكيكاً في حسن نواياه تجاه المجتمع الأهلي. بالمقابل، تمكّن حسين بن علي من الحفاظ على الشعبية التي اكتسبها من العمليات الحربية التي قادها ومن الأخطاء التي ارتكبها منافسوه وتمكن من التخلّص من الداي ومن إبراهيم الشريف بالقتل ودخل العاصمة منتصراً للمرّة الثانية يوم 3 يناير 1118هـ/ 1706م.

- الدّولة الحسينية في فترتها الأولى 1117-1170هـ/ 1705-1756م:

يمكن تقسيم الفترة الأولى من النّظام الحسيني إلى مرحلتين: خلال الثلاثين سنة التي تلت صعوده إلى الحكم فقد استطاع حسين بن علي أن يمارس السلطة وأن يقوم بعدّة إصلاحات وأن يتوافق مع تداعيات الوضع السياسي ابتداء من سنة 1141هـ/1728م. وتبدأ المرحلة الثانية بعد وفاته في سنة 1153هـ/ 1740م وتتميّز باستيلاء منافسه وابن أخيه علي باشا على السلطة و ممارستها لمدّة عشرين سنة.

أولاً: تركيز أسس النظام الجديد 1117-1141هـ/1705-1728م:

يصف ابن أبي الضّياف صاحب "إتحاف أهل الزمان" حسين بن علي: "وكان هذا الأمير تقيّا شجاعاً كريماً رفيقاً بالرّعيّة موثرا للعدل والإنصاف من نفسه عالما بتنزيل السياسة في منازلها محبّبا إلى النّاس معظّما للعلماء والصّالحين ولذلك كانت أيّامه كالخصب بعد الجدب والأمن بعد الرّعب والسّلم بعد الحرب كثيرة المآثر والخيرات". ومع أن هذه الشهادة الصّادرة عن مثقف معروف بالوفاء للأسرة الحسينيّة تتطلّب قراءة نقديّة وعلى ضوء مصادر أخرى وكتب الرحّالة ومراسلات القناصل ورجال الأعمال الأجانب، إلا أن البلاد، في الحقيقة، شهدت على الأقلّ خلال الفترة الأولى من حكم حسين بن علي - قيام دولة على أسس جديدة أو على الأقل على أسس مستوحاة من التجارب السابقة يمكن اختزالها في ثلاث نقاط:

تطويرالمجال السّياسي للدّولة والسياسة الاقتصاديّة المنفتحة والعلاقات الخارجيّة المتوازنة.

1- تطوير المجال السّياسي للدّولة:

لقد بيّنت التجارب السابقة أن القوّة العسكريّة التركيّة غير قادرة بمفردها على ضمان الاستقرار وأن تطوير المجال السياسي للدولة يتطلب ولاء المجتمع الأهلي. وقد فهم حسين بن علي ذلك وحاول في الوقت نفسه أن يقوّي السلطة المركزيّة وأن يمكّن مختلف الشرائح من التطوّر في مناخ من الأمان حتّى يوسّع من القاعدة الشعبيّة للدّولة.

أ. تعزيز سلطة الباي: عندما تولّى حسين بن علي الحكم كان محل ثقةّ أغلبيّة الشرائح الاجتماعية وقد استطاع أن يحافظ على هذا الرّصيد وأن يثمّنه بذكاء بهدف تعزيز أسس الدّولة وعن طريق احتكار السّلطات الأساسيّة بين يديه. وأعيد إلى خطّة الباي القيمة التي كانت لها زمن المراديّين، فهو "سيّدنا المعظّم"، "الأرفع"، "الصّدر"، "الهمام"، الخ. ولئن كان حسين بن علي يختم مراسلاته بعبارة: "الفقير إلى ربّه حسين باي"، فإنّ ذلك لم يمنعه من إيلاء رموز السّلطة القيمة التي تستحقها في نظره، ومن ذلك إرجاعه لقصر باردو بهرجه الذي فقده زمن إبراهيم الشريف، وكان القصر يحتوي على مسجد وقاعة للقضاء بين النّاس وعلى قاعات أخرى للاستقبال وكذلك على شقق معدّة للسّكن. وكانت تقطن القصر الأسرة المالكة وهي تتكوّن أساسا من أسرة الباي وأسرة أخيه.

تزوّج حسين بن علي قبل وصوله إلى الحكم من الأسرة المرادية العريقة. ثمّ اتخذ لنفسه جارية (حوالي سنة 1121هـ/ 1709م) من أصل أوروبي (مدينة جنوه) أنجبت له جميع أبنائه وبناته، وقد اعتنى بصفة خاصّة بتعليم أبنائه فحرص على إكسابهم معرفة عميقة باللغة والآداب العربية علاوة إلى العلوم الدينية. من ناحية أخرى، كان لأخواله (من أسرة الغزالي) دور هامّ في المنظومة الإدارية، فلقد عين عدداً منهم على رأس القيادات المدنية والعسكرية في جهات الشمال الغربي التي ينتمون إليها. وبقدر ما كان حسين بن علي مقتصداً في معيشته ومتزناً في تصرّفاته بينما كان أخوه الوحيد محمّد مسرفاً ومحبًا للبذخ. على أنّ ابن هذا الأخير- علي - كان يتميّز بحصافة الرّأي والجرأة وسيكون له شأن في الإيالة ابتداء من سنة 1141هـ/ 1728م.

وكان يسكن قصر باردو أيضاً عدد من أعوان الباي: الخزندار، صاحب الطّابع، الكاهية، الباش كاتب وبعض المستشارين المقرّبين أمثال الحاج يوسف برتغيز والشيخ داود النّابلي والقاضي علي شعيب وكذلك عدد هام من المسؤولين عن سير الإدارة المركزيّة (ومنهم الحانبة، الشاطر، الشاوش، الخ) والمكلّفين بالأعمال اليوميّة. ومن المقيمين في البلاط أيضاً المماليك وهم الرجال الذين يقع استجلابهم بطرق متعدّدة من الولايات الشرقيّة للإمبراطوريّة العثمانيّة لخدمة الباي، وتمكن عدد منهم من الوصول إلى أعلى المراتب كالحاج سليمان كاهية (مملوك محمّد باي (المرادي) الذي وقع تحريره وأصبح كاهية دار الباشا مكلّفا بالدّيوانة ثمّ مؤتمنا على سرّ الباي بعد أن اختاره هذا الأخير لمصاهرته). وكان يزور القصر يومياً عدد كبير من الضيوف.

أصبح بلاط الباي رمزاً للسّلطة المركزيّة المستقلّة عن السّلطة العسكريّة التركيّة. وعمل حسين بن علي على إضعاف الدّيوان الذي أصبح إدارة تحت إشراف الباي تهتمّ بشؤون الأتراك ومن ذلك مسك وإعداد سجلّات الجند وممارسة القضاء. كما أنّها تناقش مسائل خاصّة بالسّياسة الخارجيّة بطلب من الباي. أمّا المشرف على عمل الدّيوان وهو الدّاي (أو الدّولاتلي) فإنّ اختياره ظلّ من اختصاصاً الباي وقد

عيّن حسين بن علي في هذه الخطّة قارة مصطفى الذي سانده زمن المحنة وصارت تربطه به علاقات مصاهرة. ولكنّه اغتنم فرصة تعيين خلفه (إمام جامع باردو الحاج علي) للقيام بخطوة أخرى في سياسة إضعاف هذه الوظيفة وذلك بإصدار قرار يمنع مستقبلاً الداي من الحكم بالإعدام.

ولم يكن هذا يعني طبعا إضعاف القدرات العسكريّة للجيش التركي، فالتجذر في المجتمع الأهلي الذي تطمح إليه الدولـــة وكذلك الأخطار الخارجيّة كانا يتطلّبان امتلاك قوّة ردع ناجعة. لذا فإنّ الباي واصل تحصين المدن ومدّها بالمدافع والإعتناء بالقدرات القتالية للجيش برّا وبحرا.

ومن ناحية أخرى كان حسين بن علي حريصاً على رئاسة المجلس الشرعي الذي يحضره بالخصوص قاضي باردو وبعض رجال الإفتاء وذلك حتّى تكون الأحكام متّفقة مع إرادته. كما سعى إلى تحقيق التوازن بين المفتي الحنفي الذي يمثل السلطة العليّة من ناحية والمفتي المالكي الناطق عادة باسم المجتمع الأهلي من ناحية أخرى. أمّا فيما يخصّ إدارة الشّؤون الدّاخليّة للإيالة فإن الباي المسؤول الوحيد عن تعيين قادة التراب والشيوخ وعن العلاقات مع القبائل وكذلك عن إبرام اتفاقات اللّزمات مع رجال الأعمال، هذا فضلا عن التدخّل المباشر في السّياسة الماليّة. ولم يمنعه ذلك من الاعتماد على عدد من الوجهاء من الأهالي ونجد من بينهم حاج بلحسن الوسلاتي الذي وقع انتدابه زمن إبراهيم الشريف في وظيفة هامّة وهي إدارة المراسلات مع الآفاق (المناطق) والذي واصل مهامّه فيها خلال فترة حكم حسين بن علي، مع تمكينه من مسؤوليّة جمع الجباية في عدد من جهات الغرب والجنوب. وينطبق نفس المسار على قاسم بن سلطانة، من أعيان مدينة باجة وعيّن لجمع الجباية والخطايا في جهته نظرا لخبرته.

ولكن يبدو أن هذين المسؤولين قد استغلاّ مهامّهما للإثراء فوقع تجريدهما من ممتلكاتهما.

ب. توسيع القاعدة الشعبيّة للدّولة: لعلّه من مظاهر تفوّق حسين بن علي على منافسيه قدرته على تعبئة الإمكانيات المتوفرة في المجتمع الأهلي لمعاضدة الدّولة. وربّما كانت المعرفة بالمجتمع التونسي التي اكتسبها خلال مسيرته الإداريّة والسّـياسـيّة هي التي ساعدته على النجاح في توسيع القاعدة الشعبية لحكمه. ولهذه السياسة ثلاثة أهداف أساسية وهي: الحصول على مؤازرة القبائل واكتساب ثقة العلماء والاستناد إلى أهل الثراء.

واصل الباي قيادة المحلّة وذلك لجمع الضّرائب وكذلك للتعريف بنفسه بالتحدّث للنّاس بصفة مباشرة، فضلا عن أن المحلّة كانت تلعب دور المحكمة المتنقلة، فالباي كان يستغلّ فرصة وجوده داخل البلاد لرفع المظالم والقضاء بين المتخاصمين وإشاعة الطّمأنينة في البوادي والأرياف. وقد اتفق الإخباريّون التونسيّون والرحّالة الأجانب على الإقرار باستتباب الأمن في البلاد في بداية القرن 12هـ/18م. ولكن كان من الضّروري إتباع الصّرامة لإخماد نار الفتنة ووضع حدّ لعنجهية بعض القبائل.

وسعى الباي إلى المراوحة بين الشدّة و اللّين فكانت غايته توسيع رقعة المخزن متوخيا في ذلك السياسة التي انتهجها المراديّون من قبله. فقبائل المخزن – وهي المساندة للدّولة – كانت تُعدّ العمود الفقري في المنظومة الأمنية، إذ أنّها تعين السّلطة المركزية على إشاعة الأمن في الدّاخل وعلى الذود عن استقلال البلاد. وقد كانت قبيلة دريد من أوّل القبائل التي انخرطت في هذه السّياسة والتحقت بها في أوائل القرن12هـ/18م قبائل أولاد سعيد والهمامّة وجلاص وكذلك قبائل المثاليث والسّواسي وورغمّـة. وقد تمثل دعم القبائل في إيفاد فرسان "المزارقية" عند

الطّلب، فضلا عن تشجيع القبائل على الانخراط تطوّعا في فرق "الزواوة" و "حوانب عرب" المنضوية تحت لواء الجيش التركي. بالمقابل كانت قبائل المخزن محلّ عناية الباي فهي معفيّة من دفع الضرائب أو على الأقلّ من بعضها، كما أن شيوخ هذه القبائل كانوا يتلقّون جرايات وإعانات.

ركّز الباي اهتمامه كذلك على شريحة العلماء (المدرّسين، الأئمّة، رجال الإفتاء، المثقفين...) وذلك لاقتناعه بأهمّية الدّور الذي يمكن أن تلعبه هذه الشريحة في توسيع القاعدة الشعبيّة للدّولة. في الحقيقة لم يكن حسين بن علي يخشى المعارضة إذ أن العلماء لم يبخلوا عليه بالمساندة زمن المحنة. ولكنّ الباي كان يتطلّع إلى الاستفادة من خبرتهم في الإفتاء سواء للتوفيق بين مقتضيات الواقع و تعليمات الشريعة أو لتبرير سياسته. لذلك فإنّه لم يكن يرى مانعا من ارتقاء عدد من المتعلّمين من الأهالي إلى مرتبة العلماء. وأصبح أغلب المنتمين إلى هذه الشريحة من التونسيين، وفي ذلك ترسيخ للمذهب المالكي بالنسبة للمذهب الحنفي. وينتمي هؤلاء العلماء إلى أسرعريقة: الرّصّاع والقلشاني والبكري والقشاش في تونس وصدّام وعظّوم في القيروان والشرفي والفراتي في صفاقس وعائلات أخرى في سوسة وباجة وقفصة ونفطة وجزيرة جربة وحتّى في قبيلة دريد وأخرى حديثة العهد بالتخصص في العلوم الدينية كأسر زيتونة والجبالي وجعيط.

وسعياً لتقوية نظام حكمه في البلاد عمل حسين بن علي على اكتساب مساندة أهل الثراء فعمل على إشراك أصحاب رؤوس الأموال في استغلال ثروات البلاد وذلك ببيع اللزمات مثل لزمة دار الجلد ولزمة الباطان في ما يخصّ صناعة الشاشية ولزمات الدّيوانة والخضر والفواكه وأنواع من الضّرائب وعدد من المنتجات الفلاحية كالحبوب وزيت الزيتون وحتّى بعض الوظائف كوظيفة القايد (القائد). بذلك أعطى الباي الفرصة لبعض المستثمرين لتكوين ثروات لا بأس بها. ونجد من بين هذه الأسرالسّبعي في جهة السّاحل والجلّولي في مدينة صفاقس. ومن ناحية ثانية

لم يدّخر الباي جهداً لتوفير أحسن الظّروف للتجّار فكان يتدخّل لفائدتهم لدى القوى الأجنبيّة عندما تقع سفنهم في أيدي القراصنة الأوروبيين، (علماً أن الباي كان يتعاطى كذلك التجارة وما عرف بالقرصنة لحسابه الخاصّ) وكان يملك عقارات وأراضي فلاحية شاسعة.

2- تنمية الموارد المادّية:

ظلّت الإيالة في عهد حسين بن علي بلاداً فلاحيّة بالأساس ومع ذلك أولى الباي أهمّية كبرى للتجارة (ماعرف بالقرصنة) نظراً للموارد الهامّة التي كان يسعى لجنيها من هذين النّشاطين.

أ. الفلاحة: أورد الإخباريّون التونسيون بعض المعلومات حول هذا النشاط مبيّنين مزايا سياسة حسين بن علي. ويصرح ابن أبي الضّياف في "إتحاف أهل الزمان": " سعدت المملكة وأهلها بيمنه وامتلأت أيديهم بالمكاسب فأثاروا الأرض وعمّروها بالحبوب والأشجار". ويعزو ابن أبي الضياف تحسّن النشاط الفلاحي إلى الأمن والعدل أكثر مما هو عن تطوّر في وسائل الإنتاج وطرق العمل أو الظروف المناخيّة. ولكن بالمقابل عمم حسين بن علي "المشترى" على كافة المنتجين الفلاحين، ويتمثل هذا الإجراء في إجبارهم على بيع إنتاجهم بالأسعار المحدّدة وهي أسعار غالباً ما تكون منخفضة علماً أنّ الدّولة تقوم بتسويق هذا الإنتاج في ما بعد بأسعار السوق الأوروبية.

وتفيدنا مراسلات بعض القناصل الموجودين بتونس من ناحية أخرى أن الإنتاج الفلاحي لم يكن دائماً وفيراً. من ذلك ما كان يكتبه قنصل فرنسا حول

منع الباي لتصدير الحبوب وزيت الزيتون إلى أوروبا ابتداء من سنة 1133هـ/ 1720م بسبب تدنّي الإنتاج. ولقد بيّنت بعض الأبحاث أن عدد السّفن الفرنسية المحمّلة بالحبوب في اتّجاه أوروبا كانت في تناقص خلال العشرينات، (وأصبحت 86 خلال الفترة 1139-1144هـ/ 1726-1731م. بدلاً من 172 خلال الفترة 1129-1133هـ/ 1716- 1720م) أمّا الأسعار عند البيع في الخارج فقد شهدت تناقصا ابتداء من سنة 1134هـ/ 1721م.

ب. التجارة: منذ إلحاق البلاد التونسية بدولتهم فتح العثمانيّون اقتصاد هذه الإيالة على المتوسّط وأخذ النّشاط التجاري يتطوّر ابتداء من النصف الثاني من القرن11هـ/17م في إطار السياسة المركنتيليّة التي كانت أغلب الدّول تنتهجها. واكب حسين بن علي هذا المسار فقام بعدّة إنجازات بهدف تحسين ظروف جمع الإنتاج وتسويقه، ومن ذلك بناء قناطر عديدة لتسهيل المواصلات: قنطرة أبي حميدة وقنطرة الفحص وقنطرة القديم بطريق الكاف وقنطرتان برادس وقنطرة المنارة بطريق سوسة. من ناحية أخرى سعى الباي إلى تطوير التبادل التجاري مع القوى الأوروبية وكانت هذه الأخيرة تسعى من جهتها لوضع حدّ لما أسمته القرصنة وفرض السلام، فلم تجد فرنسا مثلا صعوبة في الحصول على بعض الامتيازات ومنها خفض بعض المكوس إذ وصلت هذه الأخيرة إلى 3 بالمائة فقط بعد أن كانت تصل إلى 10 بالمائة، مما مكّن هذه البلاد من الارتقاء إلى مرتبة الشريك التجاري الأول للإيالة.

لقد كانت البلاد التونسية في حاجة إلى توريد بعض المواد الأوّلية لصناعة الشاشية ومن هذه المواد يمكن أن نذكر بالخصوص الصّوف الاسباني والقرمز التركي أو الأسباني أو السّوري والزنجفر البرتغالي أو الأسباني أو الفرنسي وكذلك إلى توريد مواد مصنّعة (أسلحة، آلات مختلفة، منسوجات من نوع رفيع، مواد نادرة...). بالمقابل كانت الإيالة تصدّر بالخصوص المواد الفلاحيّة والحيوانيّة وكذلك بعض المصنوعات ومن أهمّها الشاشيّة. إلا أن الإيالة لم تتمكّن من استدراك ضعف أسطولها من السّفن التجاريّة إذ ظلّت دائماً في حاجة إلى إيجار السّفن الأجنبيّة في عمليّات نقل البضائع والأشخاص على حدّ السّواء وكان العجز يتفاقم خصوصا في موسم الحجّ.

ج- القرصنة: (هو المصطلح الذي أطلقه الغرب على عمليات الجهاد الحربي) لم يكن هذا النّشاط في متناول جميع رجال الأعمال إذ أنّه كان يتطلّب استثمارات كبرى ويستوجب خبرة عالية وينطوي على مجازفات ليس بقدرة أيّ كان تحمّلها. فظلّت القرصنة حكراً على عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال ويأتي في مقدّمتهم الباي وعدد من حاشيته مثل الكاهية، الدّاي وبعض الأفراد من العائلة المالكة، بعض الخواصّ من بنزرت وصفاقس وجربة وعدد من ريّاس البحر الأتراك. ويبدو أنّ ما عرف (بالقرصنة) شهد تناقصاً في ما بين 1117هـ-1130هـ/ 1705 و 1717م وبعد ذلك -عاد إلى النّموّ إلى حدود 1138هـ/ 1725م وهو تاريخ عقد الصّلح بين السّلطان العثماني والإمبراطورية الرومانية المقدّسة، وأجبرت الإيالة على احترام هذا الصلح الذي أدّى إلى تململ في الأوساط المستفيدة من ما عرف بالقرصنة، خصوصاً ريّاس البحر الأتراك. وبالإجمال فإن هذا النشاط كان يدر على البلاد أرباحاً معتدلة لا تتجاوز عشرات الآلاف من الريالات ولا يمكن الوثوق تماماً بالتقديرات التي أوردها القناصل الأوربيون عن أعداد السفن التي تمكن رياس البحر التونسي من الإغارة عليها كما لايمكن الوثوق بتقديرات عدد الأسرى من الأوربيين.

3- بناء علاقات متوازنة مع الخارج:

في ميدان العلاقات الخارجيّة كانت الأهداف واضحة، فبقدر ما حرص حسين بن علي على ضمان استقلال البلاد التونسيّة بالنسبة لإيالة الجزائر عمل على تركيز شرعيّة لحكمه بدون خنوع باتّجاه استانبول وعلى بناء علاقات مع البلدان الأوروبيّة تستجيب لمصالح الإيالة.

أ. العلاقات مع الجزائر جاء تحسين العلاقات مع إيالة الجزائر مباشرة بعد استلام حسين بن علي الحكم وتخلّصه من منافسيه وفي شهر يونيو من سنة 1118هـ/ 1706م وقّع باي تونس وداي الجزائر على معاهدة صلح وحسن جوار، وفي السّنة التالية سلّمت تونس معدّات حربيّة للجزائر لإعانتها على استرجاع مدينة وهران المحتلّة من طرف أسبانية. وقد تدعّمت علاقات حسن الجوار على مدى السّنين رغم بعض المشكلات ومنها مسألة الحماية التي منحتها تونس في سنة 1121هـ/ 1709م لسفن إيطاليّة بالرّغم من ملاحقة هذه السّفن من طرف من سموا (بالقراصنة) الجزائريّين، أو قضيّة استيلاء من عرفوا (بالقراصنة) التونسيين في سنة 1123هـ/ 1711م على سفينة إيطاليّة يوجد بها أكثر من مائة وأربعين مسافراً أسبانية وقع أسرهم ثم تمّ إطلاق سراحهم من طرف داي الجزائر بعد أن حصل على فدية. وكادت الحرب أن تندلع من جديد لولا تدخّل السّلطان لحمل باي تونس على الرّضوخ للمطالب الجزائريّة مقابل الحصول على تعويضات.

ب. العلاقات مع الدّولة العثمانيّة لم يحصل حسين بن علي على فرمان التولية أو التفويض – وهو رمز الشرعيّة – إلاّ بعد قرابة العامين من تولّيه السّلطة (في شهر يوليو 1119هـ/ 1707م). وقد انتظر السّلطان العثماني هذا الوقت كي يتحقّق من استقرار الأوضاع، مع أنّه لم يلعب أيّ دور في ارتقاء الباي إلى الحكم. وفي الحقيقة، لم يكن السّلطان موافقاً على ما حدث، فقد قام بمحاولة لقلب نظام الحكم خلال 1120هـ/ 1708م عندما بعث بالأميرال أو القبودان باشا جانم خوجة على رأس أسطول بنيّة خلع حسين بن علي وتعويضه بمحمّد بن مصطفى المعروف بابن فطيمة الذي كان ينتمي إلى حكومة إبراهيم الشريف. وقد عالج الباي هذه الأزمة بحكمة كما يقول صاحب إتحاف الزمان"أحضر العلماء والباشا وأهل الدّيوان وأعلن للجند ووجوه الحاضرة في القصبة وقصّ عليهم الخبر وقال لهم: "إنّي لم أطلب الولاية لولا إلزامكم، وهذا أمركم شورى بينكم، وكرهوا هذا المقال وسدّوا آذانهم دونه وأجمعوا على ردّ قبطان باشا ورميه بالمدافع إن لم يقلع".

بعد هذه الحادثة تطوّرت العلاقات نحو الاحترام المتبادل وأصبحت استانبول تركن إلى التّفاوض وتستند إلى الفتاوى الشرعيّة كلّما أرادت التدخل لدى باي تونس لحمله على اتخاذ قرار ما. أمّا فيما يخصّ الصّلح مع إمبراطورية الهابسبورغ الذي أمرت استانبول تونس في 1133هـ/ 1720م بالموافقة عليه وتنفيذه، فقد تلكّأ الباي لأن هذا الصّلح لم يكن يخدم مصالح الإيالة لأنه يضع حدّا لما عرف (بالقرصنة) تجاه البلدان المنضوية تحت لواء هذه الإمبراطوريّة. وأوغرت فرنسا صدر الباي فشجّعته على تجاهل الدّولة العثمانيّة لأنّها كانت تخشى من ناحيتها منافسة تجاريّة من طرف بعض الدّول الأوروبيّة إن وقع إرساء السّلم. وظلّت المسألة بين أخذ وردّ مدّة خمس سنوات إلى أن تمكّن الباي من الحصول على لقب الباشا لإبن أخيه، علي، مقابل موافقته على تطبيق معاهدة السّلم المذكورة ودفع مبلغ كبير للسّلطان.

ج- العلاقات مع الدّول الأوروبيّة: ظلّت فرنسا زمن حسين بن علي الشّريك الأوروبي الأساسي للإيالة، علماً أنّها البلد المسيحي الوحيد الذي كانت له منذ القرن10هـ/16م علاقات سلميّة مع الإمبراطوريّة العثمانيّة. وتتمثل هذه الشراكة أوّلا في استئجار السّفن الفرنسيّة لنقل البضائع والركاب. من ناحية أخرى كانت فرنسا أوّل حريف (مستورد) من البلاد التونسيّة في مايخصّ المواد الفلاحيّة (الحبوب خاصّة)، وقد كانت الشراءات تقع عن طريق وكالة الرّأس الأسود (الموجود قرب طبرقة بالشمال)، وكان الفرنسيّون يواجهون منافسة نظرائهم الإيطاليّين (أصيلي دولة جنوة) والأنكليز والأسبان (من قطلونيا)، أمّا مورّدو المواد المطلوبة في الإيالة (الصّوف والمنسوجات والأسلحة، الخ) فكانوا في أغلبهم من ذوي الجنسيّة الفرنسيّة وكانت تجمعهم بشركائهم التونسيّين علاقات طيّبة نظراً للتسهيلات في الدّفع التي كان يتمتّع بها هؤلاء. كان للتجّار ورجال الأعمال التونسيون دور في إرساء علاقات سلميّة مع البلاد الأوروبية، فكانوا يشجّعون الباي على العمل على ذلك خدمة لمصالحهم ولمصالح الإيالة عامة (ما حصل مثلاً فيما يخصّ المفاوضات مع هولندا وقد بدأت هذه المفاوضات خلال سنة 1121هـ/ 1709م وعمل التجّار التونسيّون على إنجاح المفاوضات وتحصّلوا خلال سنة 1124هـ/ 1712م على التوقيع على معاهدة صلح مع هذا البلد).

ولكن ما كان يعكّر صفو هذه العلاقات السلميّة هو (ما عرف بالقرصنة)، وكانت تمارس من الجهتين. وسعت البلاد الأوروبيّة ومنها فرنسا إلى فرض احترام حريّة الملاحة في المتوسّط، ولكن الشقاق الذي كان يفرّق بين البلدان الأوروبيّة بعضها عن بعض أعطى الفرصة (لما عرف للقرصنة) التونسيّة لكي تزدهر. فالمزاحمة التجاريّة بين هذه البلدان جعلت من (القرصنة) وسيلة في السياسة الأوروبيّة لإضعاف الخصم. ولكن، مع ذلك كان الباي واعياً بالتفوّق العسكري للبلدان الأوروبيّة، لذلك فإنّ (القرصنة) التونسيّة لم تكن تتخطّى حدودا معروفة إذ أنّها لا تناوش السفن الكبرى.

ثانياً: ثورة علي باشا:

يقدم ابن أبي الضياف لهذه الثورة بهذه الكلمات "وبينما الباي في عافية وسكون إذ كان ما خاف أن يكون وهو خروج ابن أخيه علي باشا بن محمّد بن علي تركي". إلا أن لم يكن مفاجأه الأمر بل كان شيئاً منتظراً.

وكانت مسألة خلافة حسين بن علي على الحكم سبباً أساسياً في اندلاع الثورة، ولكن دعوة علي باشا لاقت الدعم من جهات عديدة من البلاد، وهذا ما يبيّن أنّ الدّولة لم تكن في مأمن من اختلال ميزان القوى بين الأطراف الفاعلة (الشريحة التركيّة- الكورغليّة، المجتمع الأهلي بكل مكوّناته وخصوصاً القبائل). هذا فضلاً عن الدّور الذي لعبته الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي ميّزت أواخر العشرينات.

كان الباي يعامل ابن أخيه على أنّه خليفته الشرعيّ في الحكم ومن ذلك تكليفه بالخروج بالمحلّة. ولكن تغيّرت الأمور بعد سنة 1123هـ/1711م، فلقد رزق الباي بابنه الأوّل محمّد من امرأة ثانية (سبية من جنوة) ومال الباي إلى تقديم ابنه الأكبر وإبعاد ابن أخيه إلى أن سنحت له الفرصة للإفصاح عن مقصده. ففي سنة 1139هـ/ 1726م تحصّل من استانبول (مقابل موافقته على إبرام اتفاق صلح مع إمبراطورية الهابسبورغ وكذلك تقديم هديّة كبيرة للسّلطان) على لقب "الباشا" لفائدة ابن أخيه، علماً أنّ هذه الخطّة هي شرفيّة لا غير ويبقى متقلّدها تحت رقابة الباي. وفي نفس الوقت كلّف ابنه بقيادة المحلّة مستقبلاً وذلك

للتعريف بنفسه والتّعرّف على البلاد. أحدثت هذه القرارات شرخاً على مستوى السّلطة المركزيّة، إذ أنه علاوة عن إبعاده عن ممارسة الحكم أصبح علي باشا يوجس خيفة من عمّه ويتوقّع الإيقاع به وربّما قتله. من جهته كان حسين بن علي قلقا من الإشاعات الملحّة التي كانت تتنبأ بحدوث انقلاب في الإيالة. وفي ليلة 20 فبراير سنة 1141هـ/1728م أقرّ علي باشا عزمه على الهروب من قصر باردو فأخذ معه ابنه يونس واتّجها بعيداً عن العاصمة.

أمّا عن أثر تدهور الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة في اندلاع الثورة فيلاحظ أن فترة العشرينات تميزت بنقص في الإنتاج الفلاحي (ما عدا سنة 1139هـ/1726م) وبكساد السّوق المتوسّطيّة. يبرز ذلك عند دراسة الأسعار في سوق مرسيليا بفرنسا، وكان لهذه الأوضاع الأثر السيّئ على خزينة الدّولة وزاد الأمر سوءاً تراجع موارد ماعرف (بالقرصنة) بعد سنة 1139هـ/1726م نتيجة لتوقيع الصّلح مع إمبراطورية الهابسبورغ. ولم تكن الدّولة ترى حلاّ لهذا الكساد إلاّ بفرض مزيد من الضرائب، وشرع الباي خلال سنة 1139هـ/1726م في حصر الموارد المادّية والبشريّة للإيالة وذلك بالقيام بتعداد السّكّان والممتلكات. ولكنّه أُجبر على التّخلّي عن هذه العمليّة بعد سنة وبضعة أشهر من بدايتها نظراً لمعارضة عدد كبير من القبائل، على أنّه وجد في تعميم "المشترى" طريقة سهلة لزيادة موارد الدّولة متجاهلاً الغضب الذي لم تلبث أن أفرزته هذه السّياسة.

خلال الفترة الممتدّة من 20 فبراير 1141هـ/ 1728م إلى منتصف شهر إبريل 1142هـ/ 1729م مرّت الثورة بثلاث مراحل أساسيّة وهي: هروب علي باشا إلى جبل وسلات ثمّ انتشار الثورة وأخيراً انهزام علي باشا.

يقع جبل وسلات على بعد عشر كيلومترات شمال غربي مدينة القيروان تقطنه أربع قبائل (أولاد مانس، أولاد اسماعيل، جبالية تفاف وبورحاّل) تابعة لعرش الوسلاتية. وهذه القبائل معروفة منذ القرن الثاني عشر ميلادي بجنوحها إلى التمرّد على السّلطة الشرعيّة كلّما سنحت لها الفرصة وقد وجد عدد من المعارضين والهاربين من السّلطة المركزيّة الدّعم هناك. لا غرو إذاً أن يجد علي باشا التفهّم من قاطني هذا الجبل، خاصّة وأنّهم كانوا يعانون في أوائل القرن الثامن عشر من تناقص في مواردهم (وهي فلاحيّة وقليلة بطبعها) ومن تزايد في عددهم (30000 نسمة تقريباً، موزعين على مائة قرية أو دشرة).

حاول الباي في مرحلة أولى وعن طريق العلماء والصّلحاء إقناع الوسلاتيّة بتسليمه ابن أخيه أو الكفّ عن دعمه، وأخذ في نفس الوقت يستعدّ للمواجهة العسكريّة. وعند اقتناعه بفشل المفاوضات حاصر الجبل وحرّم على ساكنيه الخروج منه أو الولوج إليه. خلال ربيع سنة 1141هـ/ 1728م حصلت المواجهة بين الوسلاتية وعسكر الباي. كانت القوّتان متعادلتين تقريباً. ولكن الجيش التركي وجنود "المزارقيّة" المساندة له لم يتمكّنوا، بعد ثلاث محاولات، من الانتصار على خصومهم الذين كانوا يحاربون في مواقعهم، بينما أخذ التمرّد ينتشر في جهات أخرى من البلاد وخصوصاً في جهة الكاف حيث وقعت قلعة المدينة تحت سيطرة المناصرين لعلي باشا. هذا، فضلاً عن قيام قبيلة الحنانشة الجزائريّة بغزو جهة باجة. ومع أن كلّ المدن تقريباً (عدا الكاف) حافظت على ولائها للباي وخصوصاً من منطلق الدّفاع عن مصالحها ودرء شرّ القبائل الرحّل

المســاندين لعلي باشــا اســتطاع علي باشــا أن يســتقطب عدداً من القبائل وأصبحت البلاد تعيــش حالة من الفوضى وانعدام الأمن، وانقسمت إلى شقّين: الحسينيّة من جهة (وهم المحافظون على ولائهم تجاه الباي) والباشيّة (المساندون لعلي باشا).

وفي ربيع سنة 1142هـ/ 1729م أخذت الأوضاع في التطوّر نحو الأسوأ بالنســبة لحســين بن علي وأصبحت البلاد على قاب قوســين من الحرب الأهليّــة ومن الغزو الخارجي عن طريق قبيلــة الحنانشة، وهذا ما دفع بحسين بن علي إلى الالتجاء إلى باي قسنطينة طالبــاً تدخّله لحمل الحنانشة على الرّجوع إلى مواطنهم مقابل مكافئة هامّة، ثمّ استغلّ فرصة انشغال القبائل الباشية بموسم الحصاد وخروج علي باشا من جبل وسلات للبحث عن الدّعم ليلاحق هذا الأخير مجبراً إيّاه على الهروب إلى الجزائر.

ثالثاً: حسين بن علي والإيالة بعد ثورة علي باشا 1142-1148هـ/ 1729-1735م:

لم تكن ثورة علي باشا حدثاً فاصلاً بين فترتي حكم حسين بن علي، مع ذلك خلّفت نتائج عميقة أبرزت للعيان هشاشة المنظومة السّياسيّة. لذا، كان من الضروري إعادة ترتيب البيت خصوصاً وأن الظروف الاقتصادية السّيّئة لم تعد تنبئ بالتّحسّن. فكان للثورة الأثر السيّئ على الحياة الاقتصاديّة للإيالة وذلك حتّى في الجهات التي لم تحدث فيها معارك أو مناوشات. فانعدام الأمن والخوف من المستقبل عرقلا الاستثمار فقلّ الإنتاج وشهدت الأسعار ارتفاعاً كبيراً. على أنّ المصاعب لم تنته لأنّ الكساد الاقتصادي على المستوى المتوسّطي لم يتطوّر نحو الانفراج، فأسعار القمح وزيت الزّيتون بلغت في سوق مرسيليا مستوى من التّدنّي لم تبلغه من قبل. والأمر نفسه حدث بالنسبة لنشاط الموانئ التونسيّة. ولمواجهة هذه المصاعب و ما ترتب عنها من نقص في موارد الدولة اختار الباي الحلّ التقليدي المتمثل في إحكام مصادرة خيرات البلاد والعودة إلى الاستثمار في ما عرف (بالقرصنة). استغلّ علي باشا تدهور الأوضاع الدّاخليّة والخارجيّة وخصوصاً اندلاع الحرب بين تونس والجزائر لإحكام قبضته على مقاليد الحكم.

واتبع الباي المنطق السّائد في القرن12هـ/18م الذي يقضي بمعاقبة الثائرين ومن تواطأ معهم ومكافأة المساندين لنظام الحكم. وقد حاول عدم الوقوع في الإفراط، فاكتفى بإعدام سبعة أو ثمانية أشخاص في تونس العاصمة ممّن كان لهم دور فاعل في الثورة وأحكم الرّقابة على أسرة علي باشا (أبوه وزوجته وابناه القصّر). أمّا سكّان جبل وسلات فلقد سحب منهم الامتياز الذي كانوا يتمتّعون به والذي يتمثل في الإعفاء من دفع المجبى(الضرائب) وسلّطت عليهم عقوبة ماليّة هامّة وأجبروا على مغادرة الجبل والإستقرار في جهة أخرى. وكذا الأمر بالنّسبة للثائرين في مدينة الكاف و(عرفوا بالوثائق بأسم "المفاسيد")، فلقد حكم عليهم بدفع عقوبة مالية، كذلك وقعت ملاحقة عدد من أتباع علي باشا في بعض مدن السّاحل كقرية جمّال وفي جزيرة جربة. أما القبائل التي تواطأت مع علي باشا أو خرجت على السّلطة، كقبائل ماجر وأولاد عيّار وأولاد بوسالم، فقد فرض عليها العقاب الجبائي. بالمقابل تمتّع المساندون للباي بكلّ الامتيازات الممكنة ومن بينهم الأسر المصاهرة كأسرة الغزالي في الكاف وعدد من القادة (علي القلعي قائد ماجر مثلاً) ومشايخ بعض القبائل (مثل صميدة الشابي، شيخ أولاد سندسين من قبيلة جلاص) وخصوصا القضاة ورجال الإفتاء وغيرهم من العلماء (حمّودة الرّصّاع، كبيّر الصّوفي، علي فتاتة، الخ.)

ولم تكن العقوبات الجبائيّة كافية لتعويض الخسائر التي خلّفتها الثورة ولا النّقص المتواصل في فوائض الإنتاج الزراعي والتجارة، لذا كان من الضّروري إيجاد حلول أخرى و قد التجأ الباي إلى احتكار تجارة الملح وإلى تأميم "المشترى". وكان الباي خلال السنوات الأخيرة من حكمه قد شدد الرّقابة على استغلال الملح الموجود في الجهات التي تتراكم فيها هذه المادّة، إذ أرغم ثلاثة قبائل من عرش الهمامّة على دفع غرامة مالية عقاباً لهم على استغلال ملح سبخة شط الجريد عوضاً عن شرائه من مكتب مدينة قفصة المكلّف ببيع هذه المادّة من طرف الدّولة. ووجّهت نفس التّهمة لعدّة قبائل أخرى: أولاد الغاوي، أولاد بوغانم، ماجر، الخ. مع تسليط عقوبات من نفس النّوع. وقد واصل الباي هذه السّياسة حتّى صار يلقّب ببائع الملح.

من جهة أخرى أحكم الباي قبضته على الإنتاج الزراعي عن طريق "المشترى" وقد تضرّر من ذلك الفلاّحون والتّجّار على حدّ السّواء، فلم يعد الأمر منحصراً في الحبوب وزيت الزيتون بل صار المشترى "يسحب على موادّ أخرى كالقطران وملح البارود والخشب المعروف بالكريستة والصوف و كذلك الحيوانات، الخ. وقد أجبر الباي التجّار على العمل بنظام "التذكرة" الذي يقضي بدفع قيمة البضاعة (المواد الفلاحيّة مثلا) التي يقع شراؤها من الدّولة قبل تسليمها لهم، وعادة ما يتطلّب تسليم تلك البضاعة وقتاً طويلاً.

وابتداء من صيف 1142هـ /1729م عاد ريّاس البحر إلى نشاطهم غير مبالين بالاتفاق الحاصل مع فرنسا قبل سنة من ذلك (أي في الفاتح من يوليو 1141هـ /1728م)، وهذا دفع الدّولة الفرنسيّة إلى إبداء استيائها لعدم احترام بنود هذا الاتفاق وخصوصا البند المتعلّق بعدم الاقتراب أكثر من عشرة أميال من السّواحل الجنوبيّة لفرنسا. ورغم أنّ الباي تعهّد باستدراك الأمر سريعاً فإنّ التذمّر من التجاوزات لم ينته إلاّ عندما وقع نقض الصّلح الذي أجبرت الايالة على توقيعه في سنة 1138هـ/1725م مع امبراطورية الهابسبورغ. كان ذلك في أوائل الثلاثينات في ظرف كان السّلطان العثماني منشغلاً بالحرب ضدّ الفرس. وقد تحصّل الباي على تزكية عدد من البلدان الأوروبية مثل فرنسا وأنكلترا وهولندا التي لم تكن ترى مانعاً في إضعاف القدرات البحريّة للإيطاليّن و الأسبان.

رابعاً: سقوط دولة حسين بن علي 1148-1153هـ/ 1735-1740م:

لا شكّ أنّ الحرب بين الجزائر وتونس التي اندلعت في سنة 1148هـ/1735م لعبت دوراً كبيراً في سقوط دولة حسين بن علي، و لكن لم يكن هذا العامل الخارجي ليؤدّي إلى هذه النّتيجة لولا الشّروخ العديدة التي أصبحت تشكو منها المنظومة السّياسيّة في الإيالة نتيجة لسوء تفاعل النّظام الحسيني مع تقلّبات الأحوال منذ سنة 1142هـ/ 1729م. على أنّ الصّراع بين الحسينيّة والباشيّة لم يحسم إلاّ بعد خمس سنوات من الحرب الأهليّة وهذا يبرهن على محافظة كلّ فريق على نصيب من المساندة داخل المجتمع الأهلي.

لم تكن إيالة الجزائر تمثل في الثلاثينات من القرن12هـ/18م منافساً للبلاد التونسية في ما يخصّ ما عرف (بالقرصنة) وذلك لانشغالها بالحرب ضدّ أسبانية من أجل استرجاع مدينة وهران ولم تكن تمثّل خطراً كبيراً على حكم حسين بن علي، لولا إيوائها الثائر علي باشا. ولم ينجح الباي للتوصل إلى تسليمه ابن أخيه لأن أتراك الجزائر كانوا يمانعون في ذلك

مقنعين الباي بأنّهم لن يتركوا المجال لخصمه حتى يتآمر عليه من جديد. ولكن، مع استمرار التفاهم بين باي تونس وباي قسنطينة للتّحكّم في تحرّكات القبائل الحدوديّة (ومنها قبيلة الحنانشة) ظل الوئام بين الجارتين. وحرص حسين بن علي من ناحية أخرى على كسب ودّ داي الجزائر، عبدي باشا، و بشتّى الطّرق (الهدايا، الإعانات الماليّة، الدّعم العسكري عند الضّرورة، الخ.). و لكن الباي أصبح في نفس الوقت رهينة لداي الجزائر.

لم يجد هذا الأخير حرجاً في طلب مساعدة هامّة، مالية وعسكريّة، خلال سنة 1147هـ/ 1734م، وذلك للخروج من الأزمة التي تعاني منها بلاده نتيجة لثورة القبائل وللحرب ضدّ الأسبان. لكن حسين بن علي لم يستجب هذه المرّة للمطالب الجزائريّة، ربّما لعجز في الإمكانيّات أو لأنّه قرّر وضع حدّ لهيمنتهم عليه. إلا أنّ موقفه هذا جلب له سخط داي الجزائر الذي رأى فيه تواطأ مع الأعداء. واستغل علي باشا تدهور العلاقات ليوغر صدر داي الجزائر ويقنعه بأنّه سوف يكون له حليفاً إن زحزح عمّه وساعده على تولّي الأمور عوضا عنه.

وأمام إصرار أتراك الجزائر على غزو إيالة تونس وحشد قوّاتهم على الحدود عمل باي تونس على تنظيم صفوفه، رغم عدم تحمّسه لخوض معركة لا يأمن فيها الخيانة جرّاء الدّعاية الباشيّة المركّزة على الجيش التركي من ناحية وقلّة انسجام قوّات المخزن من ناحية ثانية، وتوخى الإستراتيجيّة الدّفاعيّة التي انتهجها في حرب 1117هـ/1705م مراهناً على عامل الوقت وعلى قطع الإمدادات على الغزاة، ولكنّه أخطأ في تقدير ردود فعل المجتمع الأهلي.

خلال شهر يوليو 1148هـ/1735م تقدّم الجيش الجزائري باتّجاه تونس العاصمة مفسحاً المجال لعلي باشا وابنه يونس للاتصال بمناصريهما، فوجدا الأذن المصغية خصوصاً في الكاف وتبرسق. وواصل الجيش الجزائري زحفه إلى أن وصل إلى جهة سمنجة وهي منطقة منبسطة تقع على بعد قرابة الأربعين كيلومترا جنوب شرق العاصمة، فقرّر الباي التّقدّم نحوه ولكن دون الإذن بالهجوم ونتج عن ذلك تخلّي فرسان قبيلة دريد عن موقعهم في الجناح الخلفي وهروب جنود قبيلة أولاد سعيد من ساحة المعركة. وهكذا لم يجد الجيش الجزائري صعوبة في الحصول على النّصر. وجرح الباي خلال الهجوم واضطرّ إلى الهروب نحو القيروان. أمّا علي باشا فدخل العاصمة يوم 4 سبتمبر من السنة نفسها وقع إقراره بايا من طرف الهيئات القائمة، العسكريّة والإداريّة.

في ظرف بضعة أشهر (بين أكتوبر 1148هـ/ 1735م و يونيو 1149هـ/ 1736م) برز للعيان التوزّع المجالي لطرفي النّزاع: فمن ناحية هناك الباشيّة الذين تمكّنوا سريعا من السّيطرة على شمال البلاد وجنوبها ومن ناحية ثانية الحسينيّة الذين أخذوا من القيروان عاصمة لهم باسطين نفوذهم على وسط البلاد وجهة السّاحل. لم يكن بإمكان حسين بن علي أن يقلب ميزان القوى لفائدته دون عون خارجي، لذا حرص على الحصول على معاضدة واحد من شيوخ عرش الحنانشة' بوعزيز، ولكن علي باشا استدرك الأمر و تمكّن من قتل هذا الأخير والتّخلّص من شيخي قبيلة أولاد منصور التابعة للعرش نفس ثم وقّع معاهدة مع داي الجزائر. فهيّأ الظروف لحسم الأمر لفائدته وكلّف ابنه يونس بضرب الحصار على مدينة القيروان مدعوما بألفي جندي تركي وثلاثة إلى أربعة آلاف جندي من الأهالي، ولم يبق حول حسين بن علي إلاّ بضعة مئات من المناصرين. ولم يكن أمام هذا الأخير من خيار إلاّ الهروب من القيروان، واقتفى

أثره يونس وقتله وبعث برأسه إلى أبيه وفي أوائل سنة 1153هـ/1740م.

خامساً: ولاية علي باشا 1153-1170هـ/ 1740-1756م:

تمكن علي باشا من تسلّم زمام الحكم منه. ولكن المنتصر لم يعمد إلى محو أثر سلفه أو على الأقلّ إلى توخي طريقة جديدة في تسيير البلاد ذلك أن علي باشا رغم قضائه ستّ سنوات بعيدا عن بلاده فإنّه قد ترعرع مدّة طويلة من قبل في أحضان عمّه. واعتنى هذا الأخير بتعليمه وحرص على تمكينه من التحصيل في اللّغة العربيّة والتاريخ وعلوم الدّين حتى أصبح ينسب لأهل العلم إذ قام بشرح كتاب "التسهيل" لابن مالك وبتقديم "العبر" لابن خلدون. كما مكّنه عمّه من ممارسة السّلطة على أعلى مستوى، يقود المحلّة ويقضي بين النّاس، وكان له مرجعاً في التّعامل السّياسي. ولكن المحن (الإقصاء من الحكم، الهروب من الوطن، دوّامة العنف...) كانت كفيلة بسيطرة نوازع التّشدّد لدى علي باشا.

لا شيء يبيُن أن علي باشا غيّر المنظومة السّياسيّة التي ورثها عن سلفه. فالسّلطة المركزيّة- ومقرّها قصر باردو – ظلّت منفصلة عن القصبة حيث يوجد جند التّرك و ذلك رغم الاعتناء بتطوير عدد هذا الجند وتحسين عتاده (تزويده خصوصاً بالمدافع) . وقد اعتمد الباي على أبنائه (خصوصاً ابنه يونس) وعلى حاشية من المماليك وصفوة من أعيان الحاضرة والعلماء الذين لم يروا حرجاً في مبايعته والتخلي عن مساندة الباي السّابق رغم أنّه كانت لبعضهم علاقات حميمة بحسين بن علي، وخير مثال لذلك محمّد سعادة صاحب رسالة "قرّة العين" التي كان ألّفها في مدح الباي السّابق. وقد كانت سياسة الامتيازات التي انتهجها علي باشا معهم كفيلة بكسب مساندتهم وسكوتهم عن تجاوزاته، ولعلّ ما كان يشفع له لديهم اعتناؤه المتواصل ببناء المدارس (مثلاً: المدرسة الباشيّة، مدرسة بير لحجار، المدرسة السليمانيّة وقد بنيت بعد وفاة ابنه سليمان). وفي ما يخصّ العلاقات مع القبائل انتهج علي باشا السياسة نفسها التي توخاها سلفه والمتمثلة في الاعتماد على عروش المخزن المساندة بصفة تقليديّة للسلطة القائمة مولياً عناية خاصة بشيوخ القبائل والصّلحاء من مختلف الزوايا والطّرق الدينيّة. ولم يحد الباي الجديد عن الطّريق التي سطّرها عمّه بشأن الجباية فقام بتوزيعها على عدد من رجال الأعمال والتجّار.

اعترف ابن أبي الضّياف لعلي باشا بالشجاعة وعلوّ الهمّة ولكن أضاف: "(كان) يحبّ أن يظلم وحده ويأنف أن يشاركه غيره فيه، جريئا على سفك الدّماء، لا سيّما فيما يتعلّق بالطّاعة، يأخذ في ذلك بالظنّة، ولو ضعفت، حتّى أفرط في ذلك و خرج عن نطاق العقل". وهذا يتفق مع شهادة عدد من قناصل الدول الأوروبية بتونس. وكان علي باشا يُعرف بالاستبداد بالرّأي، فلم يكن له وزراء أو مستشارون ولا يثق إلا بأبنائه ويستسهل إصدار الأوامر بدون طلب الشّورى. وقد أدّى ذلك إلى تململ كبير داخل المجتمع الأهلي الذي ضاق ذرعاً بسياسته الجبائية. كما أنّ الباي لم يوفق في الحفاظ على دعم الجند التركي له. وانتهى الأمر بالجند إلى إعلان العصيان بل والتآمر على أمن الدّولة في 1156هـ/1743م وفي 1166هـ/1752م. وزاد الأمر سوءاً خروج يونس عن الطّاعة ولكنّه لم ينجح في تنظيم انتفاضة الجيش التركي وأُجبر في النهاية على الهروب إلى الجزائر. ومن جهته لم يعمل علي باشا على اكتساب دعم السّلطات الجزائريّة بل إنّه كان يظهر لهم الاحتقار والبغضاء بدعوى أنّهم يؤون كل الغاضبين والثائرين القادمين من تونس ولم يجد

داي الجزائر وباي قسنطينة صعوبة في حشد الإمكانيات المالية والعسكريّة لغزو البلاد التونسية مرّة أخرى وخلع علي باشا وكان ذلك في سنة 1170هـ/1756م.

- ذرّيّة حسين بن علي وتوطيد قواعد النّظام الحسيني 1170-1230هـ/ 1756-1814م:

خلال شهر سبتمبر من سنة 1170هـ/ 1756م بلغت الحملة الجزائريّة على إيالة تونس مرحلتها الأخيرة. فبعد دخولها إلى مدينة الكاف (يونيو 1170هـ/ 1756م) تقدّم العسكر نحو تونس العاصمة فاستولى الرّعب على السكّان خوفاً ممّا وقع من سلب ونهب، ونزلت الهزيمة ببعض المقاتلين الذين فضّلوا الانسحاب من مواقعهم، واعتصم علي باشا بالقصبة (في شهر أغسطس) محاولاً صدّ الغزاة. وعندما تحقّق من تفوّقهم عليه خرج من القصبة هارباً إلى قصر باردو، ولكن فرسان الحنانشة لاحقوه فقتلوا ابنه محمداً وأخذوه إلى الأسر. واختلط العسكر القادم من الجزائر مع عسكر التّرك بتونس ودخلوا الحاضرة فعاثوا في دورها وأسواقها بالنّهب وأخيراً وصل الأمر من داي الجزائر إلى حسن باي، صاحب قسنطينة وقائد الحملة على تونس، بقتل علي باشا و تسليم السلطة إلى أبناء حسين بن علي محمّد الرشيد وعلي. وتولّى الأوّل الحكم مدّة ثلاث سنوات حاول خلالها تهدئة الأوضاع بالعفو عن أتباع علي باشا وبردّ المظالم لأصحابها إلى أن توفي يوم 12 فبراير 1173هـ/ 1759م.

تهيّأت الظروف خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر لتجاوز فترة الأزمات والاقتتال من أجل السّلطة. فمن ناحية نجح علي باي وابنه حمّودة باشا من بعده في تطوير إمكانيّات الإيالة والتوفيق بين مصالح مختلف القوى السّياسيّة ومن ناحية ثانية سمحت الظروف العالميّة بتطوير الاستثمارات التونسيّة في مختلف القطاعات، ممّا كان له أحسن الأثر على الأوضاع الاجتماعية.

أولاً: التطوّر الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في عهد علي باي 1173-1197هـ/ 1759- 1782م:

لقد سعى علي باي إلى مراجعة السياسة الاقتصادية التي انتهجها أبوه بما يكفل إقبال المنتجين على العمل، كما أنّه عالج بحكمة وحزم ما تبقى من بِؤرالفتن. في عام ولاية علي باي اندلعت ثورة اسماعيل بن يونس بن علي باشا. وكان اسماعيل هذا من بين من فرّ من تونس العاصمة بعد مقتل جدّه علي باشا. وبعد أن أقام ردحاً من الزّمن في إيالة طرابلس دخل البلاد التونسيّة من الجنوب داعياً القبائل لمساندته حتّى يستولي على الحكم ويبعد ذرّية حسين بن علي. واستجابت له بعض قرى السّاحل وسكّان جبل وسلات وقبائل بني زيد وماجر وأولاد سعيد وأولاد عيّار. وكادت البلاد أن تغرق مرّة أخرى في حرب أهليّة لكن علي باي توفّق في تطويق الفتنة بالقيام بعمليّات عسكريّة محدودة ومدروسة وبالصّبر على حصار جبل وسلات متجنبا في الوقوع في فخّ المغالاة في الانتقام والتشفي. ولم يجد اسماعيل من مخرج إلاّ الهروب إلى الجزائر حيث وضع في الإقامة الجبريّة وكان ذلك في صيف 1176هـ/ 1762م. وتفرّق أهل وسلات نازلين من شعاب الجبل فاستقبلتهم العساكر المحاصرون بالقتل والنهب و لمّا استسلموا عفا عنهم علي باي وسرّح أسراهم ولكنّه منعهم من العودة إلى سكنى في الجبل وشرّدهم في القرى المجاورة. وأظهر الحزم نفسه في التعامل مع

بعض القبائل الثائرة (سكّان جبل عمدون و جبل بني عيّاش) التي رفضت دفع ما عليها من الضرائب.

إلا أن الإعانة التي كان علي باي مديناً بها لولاّة الجزائر قد أكسبت هؤلاء سطوة ونفوذا على الدّولة التونسيّة ويبرز ذلك في الشروط المجحفة التي كان باي تونس مجبراً على احترامها ومنها: دفع غرامة ماليّة كبيرة وتوفير كمّيات هامّة من الأقمشة وزيت الزيتون ومنح هدايا ثمينة في جميع المناسبات والحصول على موافقة داي الجزائر قبل إبرام أيّ اتّفاقيّة مع الخارج وبالخصوص تخفيض راية تونس في الحدود مع الجزائر إلى نصف صاريها رمزاً لخضوعها إلى السّيطرة الجزائريّة.

وكان من أهم إنجازات علي باي إبطاله العمل بـــ "المشترى"، وكانت هذه الطّريقة العنيفة في إجبار المنتجين على تسليم موادهم للدّولة بأثمان بخسة أثر على النّفوس، خصوصاً في سنوات الجدب، إذ يضطرّ الفلاّح إلى بيع مواشيه وآلات العمل، فضلاً عمّا ينتج عن ذلك من إضعاف لعمليّة الإنتاج نظراً لكونها لم تعد مربحة. كما أن علي باي راجع طريقة التفويت في أراضي الدّولة عن طريق الالتزام، إذ أمر بأن يلتزم المستأجرون هذه الأراضي برضاهم، كما هو الحال في أملاك عامّة النّاس مع منحهم إمكانية تجديد الكراء بالثمن الذي يقع الاتفاق عليه عند حلول أجل الكراء.

وقام علي بك بالإصلاحات في الميدان النقدي. فهو أوّل من ضرب سكّة الذهب (المسمّاة بالمحبوب) ولم يحقق في ذلك ربحاً للدّولة إلاّ ما كلّفه علاج المعدن. كما أنّه رفّع من كمّيّة النقود العاديّة (من النحاس) المتداولة داخل البلاد بما يتماشى وتطوّر المبادلات بين الناس. يذكر له الإنجازات في ما يخصّ المواصلات (بناء عدّة جسور، من بينها قنطرة وادي مليان وقنطرة البغلة على وادي زرود) وتزويد العاصمة بالماء الصّالح للشّراب بجلب المياه من عين قصّة وآبار رأس الطّابية.

صحيح أن علي باي كان بعيد الغور في السّياسة ومهتمّا بتقدّم الايالة إلا أن نجاح مبادراته تعزى إلى الظروف العامّة التي تنزّل فيها عهده. وهي ظروف اتّسمت داخليّا بالنموّ الدّيمغرافي ووفرة الإنتاج الفلاحي على مدى عدّة أعوام متتالية، وخارجياً بتحسّن مردود التجارة الصّحراويّة (تبر الذهب بالخصوص) وكذلك بازدياد الطلب من طرف البلدان الأوروبيّة على الموادّ التونسية نتيجة لحرب السنوات السبع 1170-1177هـ/ 1756-1763م. وقد برزت من جديد لدى الفرنسيّين نوازع الهيمنة على تجارة المرجان التونسي بعيد تلك الحرب ولكن علي باي وقف بشجاعة أمام ادّعاءات الجانب الفرنسي ودافع عن موانى الإيالة حتّى وصل إلى عقد السلم سنة 1184هـ/1770م على قواعد تراعي مصالح طرفي النّزاع.

لئن كانت السّياسة الاقتصاديّة التي انتهجها علي باي عاملاً هاماً في الاستقرار الاجتماعي فإنّ القرارات التي اتّخذها الباي تجاه المجتمع الأهلي أسهمت كذلك و بنسبة كبيرة في إرساء التّوازن في العلاقات بين الدّولة و مختلف الشرائح الاجتماعيّة. ومن بين هذه القرارات ما يندرج ضمن الاختيارات التي كان حسين بن علي قد أرساها مثل إشراك أصحاب الثراء في تطوير عمليّات الإنتاج والتجارة عن طريق اللّزمات، ممّا ســـاعد على تقويـــة ثقـــة رؤوس الأموال في الدّولـــة ومســـاندتهم لها. وينطق الأمر نفسه على العلماء ورجال الدّين الذين وجدوا في الباي المسؤول المهتمّ بتأسيس المدارس ومكاتب

علوم القراءات وبتشجيع عباد اللّيل بالمساجد وتوسعة مقامات الأولياء والصّالحين الخ.

وبدت العناية بالشرائح الاجتماعيّة الضّعيفة وصاحبة الحاجيات الخصوصيّة، فوضع علي باي أسّس تكيتين للضّعفاء العواجز واحدة للرّجال والأخرى للنّساء وأظهر العناية بالفقراء وبالمعوقين كفاقدي البصر. وضمن القضاء العادل للمتخاصمين خصوصاً للضّعفاء منهم وذلك بإلزام القضاة بالتخلّي عن العادة القديمة التي تسمح لهم بالقضاء بين النّاس في منازلهم وأجبرهم بالتحوّل إلى المحكمة الشرعيّة صباحاً وعشيّة لاستقبال المتقاضين والفصل في القضايا. هذا فضلاً عن ضربه على أيدي المتجاوزين للسّلطة من المسؤولين أمثال محمّد الموالي عامل الوطن القبلي الذي أساء السيرة في جمع الجباية.

ثانياً: عهد حمّودة باشا: أوج الدّولة الحسينيّة 1197-1230هـ/ 1782-1814م:

"ولمّا طعن في السّنّ وظهر عليه مبادئ الهرم مع مرض النقرس المصاحب له، وعيل الصّبر بتعلّل أهل الجزائر، لعلمهم بأنّه قيدي شاخة ومرض، لاذ به رجال دولته، إمّا من تلقاء أنفسهم أو بايماء منه إلى ذلك وطلبوا منه أن يولي عهده لابنه الشاب المقتبل الخليق للرّئاسة أبي محمّد حمّودة باي" ويقول: أحمد ابن أبي الضّياف في، إتحاف أهل الزمان. "وعمل علي باي بهذا الرّأي مراهناً على حسن استعداد العائلة المالكة لقبول قراره" وتخلّى محمود (ابن محمد الرشيد عم حمودة باشا) عن حقه في الحكم و اكتفى بمصاهرة ابن عمّه، وبالمقابل ردّ الباي الحسنة بمثلها وتعامل مع هذه الوضعيّة بكل تواضع وحزم، ومع ذلك لم يتخلّ عن الحذر، فعند خروجه بالمحلّة سنة 1199هـ/1784م لأوّل مرّة بعد تولّيه الحكم اصطحب معه كلّ من كان يتوجّس منهم خيفة وهم أبناء عمّه محمود وإسماعيل وأخواه عثمان ومحمّد. وظلّ متحفزاً لمواجهة الأخطار المحدقة بحكمه.

واستطاع حمّودة باشا أن يكتسب الشرعية وهو صلب العائلة المالكة في ظرف وجيز وذلك ما يبيّن أهليّته لتحمّل المسؤوليّة رغم صغر سنّه. كما أنّه لم يجد صعوبة في الحصول على بيعة أهل الحل والعقد، لأنّه كان يتمتّع بقدر هام من الثقافة، فعلاوة على حفظه للقرآن ومعرفته بالفقه الحنفي كانت له المبادئ الأساسيّة في النّحو والحساب وكان مطّلعاً على مقدّمة ابن خلدون وحاذقاً في اللغة التّركيّة. وكان قد تتلمذ على أساتذة أكفّاء مثل الكاتب والمؤرّخ حمّودة بن عبد العزيز صاحب "التّاريخ الباشي". ولم يكن الباي الجديد مجهولاً لدى المجتمع الأهلي نظراً لخروجه المتواصل على رأس المحلّة لجمع الضرائب بتفويض من أبيه. ويمكن أن نستشف من إنجازات حمودة باشا أنّه سعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسيّة و هي: تعزيز أسس الدّولة وتنمية مواردها وكذلك الدّفاع عن سيادتها.

1- تعزيز أسس الدّولة:

أحسن حمودة باشا اختيار المسؤولين فكان يختار معاونيه من بين من كان ليّن العريكة، عارفاً بمنازل النّاس وكفؤاً في عمله. ولئن جدّد الثقة خصوصاً في مصطفى خوجة، وهو بمثابة الوزير الأكبر، وذلك لوفائه وخبرته بالشّؤون الأوروبيّة وكذلك في حمّودة بن عبد العزيز، نظراً لسعة علمه، فإنّه اختار من الشباب المملوك يوسف خوجة الذي تميّز بنباهته وجدّيته في عمله وقلّده خطّة صاحب الطّابع. ولم يجد حرجاً في إسناد عدد من المسؤوليّات إلى بعض اليهود والنّصارى القاطنين بالإيالة ومنهم يوسف بيشي والمترجمون نيسان وداود زومير ودفيد

اسرائيلي والحكيم فرانك، الطّبيب الخاصّ للباي. أمّا في ما يتعلّق بممثلي الجهاز المركزي في داخل البلاد أرسى قاعدة تقضي بعدم تعيين شخص عاملاً إدارياً على قبيلة أو عرش إذا كان ينتمي إلى تلك القبيلة، تفادياً لما قد ينجرّ عن ذلك من محاباة الأقارب ومن تكوين شبكة من الأنصار. هذا فضلاً عن إجبار المسؤولين على السّكن في أعمالهم بحيث لا يفارق الواحد منهم الجهة المسؤول عنها إلاّ بإذن ولمدّة معيّنة. من ناحية ثانية أظهر الباي كلّ الحرص على ضمان الأمن والعدل فهو يتقبّل الشكاوي ضدّ المسؤولين ولا يتأخّر في اتّخاذ القرار التأديبي الذي تحتّمه المخالفة: الخطيّة أو السّجن أو العزل أو بعض هذه العقوبات أو كلّها مجتمعة. أمّا المجرمون الفارّون من العدالة فإنّهم لم يعودوا يتمتّعون بالحصانة عند التجائهم إلى بعض المساجد أو مقامات الأولياء، ولم يستثن الأجانب من المراقبة إذ أن القانون يجبرهم عند دخولهم البلاد التونسيّة أو الخروج منها على إبراز الجواز المختوم.

وحتّى يضمن موارد عالية للدّولة دون إثقال كاهل الرّعيّة وضع نظاماً جديداً خاصاً بالمسؤولين وهو "الاتفاق" ويعني ذلك مطالبة المسؤول بدفع مبلغ مالي للدّولة قبل تولّيه خطّته ويكون ذلك خلال مفاوضة سرّيّة بينه وبين صاحب الطّابع وبدون إمضاء أيّة وثيقة رسميّة. بالمقابل منع من المسؤولين مواصلة ابتزاز الرّعيّة عن طريق "الضّيفة" و"الوهبة" وأبطل العمل بإجبار المسؤولين بدفع الهدايا للدّولة. في الحقيقة فإن ما قرّره حمّودة باشا ليس إلاّ تجارة الوظيفة، وهو حلّ

لا يضمن توقف الجور لأنّ النّاس ظلّوا مجبرين على دفع ما يطلبه العمّال منهم، وكان هؤلاء المسؤولون يجتهدون في "تلوين ظلمهم بما لا يقتضي الشكاية وذلك بمصانعة المشائخ وأهل الإيالة بالهدايا في ما يأخذونه" (أحمد ابن أبي الضّياف، إتحاف أهل الزمان...).

وفيما يتعلّق بسياسة الدّولة تجاه الجيش التركي وتعزيز أسسها. فقد كانت سطوة هذا الجند مشكلاً قائماً أمام كلّ من تولّى الإمارة في الإيالة، وازداد المشكل تفاقماً في عهد حمّودة باشا لأنّ الحظوة والعناية التي كان الباي يحيطه بهما، في إطار تحفزه الدّائم للدّفاع عن سيادة البلاد لم يقابلهما ما كان ينتظره الباي من طاعة تامّة وتفان وكان هذا الجند دائم التّطلّع للجزائر معتبراً إيّاها إيالة مثالية نظراً للسّلطة التي كان يتمتّع بها هناك الجند التّركي ولم يكن هذا الجند يقبل سياسة حمّودة باشا المتمثلة أوّلاً في مواصلة إقصاء العسكر عن السّياسة مع الاعتماد على المماليك. وثانياً في تعزيز المنظومة العسكريّة بالعنصر التّونسي: الحوانب والصّبايحيّة والمزارقيّة وفرق الزواوة. وآل الأمر بالجند في الأخير إلى الثورة وكان ذلك في صيف 1226هـ/1811م محاولاً بذلك القضاء نهائياً على الدّولة الحسينيّة وإرجاع السلطة للجيش. وكان ردّ الباي حاسماً وذلك بمساندة قبائل المخزن وإعانة بعض ضبّاط المدفعيّة الفرنسيّين والبريطانيّين الموجودين آنذاك في تونس وتمكّن من القضاء على الثورة في ظرف وجيز.

2- تنمية موارد الإيالة

عرفت بلاد أوروبا الغربيّة وخصوصاً فرنسا مصاعب عديدة أواخر القرن12هـ/18م وذلك تبعاً للأزمة السّياسيّة و الاقتصاديّة الحادّة التي سبقت ثمّ صحبت الثورة الفرنسيّة. وأفرزت هذه الثورة حروباً بين فرنسا وجيرانها داخل القارّة الأوروبيّة وخارجها خصوصاً في حوض البحر الأبيض المتوسّط، وكان لهذه التّطوّرات آثار سلبيّة على الاقتصاد الأوروبي فنقص الإنتاج الفلاحي في فرنسا واضطربت التّجارة

البحريّة. ولكن حاجيات أوروبا من مختلف المواد جعلها تلتجئ إلى جيرانها في الضفّة الجنوبيّة للمتوسط وترتّب عن ذلك، بالنسبة لإيالة تونس، ارتفاع في الطّلب نتج عنه ارتفاع في الأسعار وتطوّر في الإنتاج.

وهكذا قامت الإيالة بأبرام العديد من المعاهدات التجارية والسّياسيّة خلال فترة حكم حمّودة باشا مع أغلب البلدان الأوروبية وبعض الدّويلات الإيطاليّة وكذلك الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وهي معاهدات تنظّم العلاقات الثنائيّة وتمكّن من توفير المواد الأوّليّة الضّروريّة للصّناعات المحلّيّة كالحرير والصّوف والقرمز وتسهّل كذلك تسويق المنتجات التّونسيّة من شاشيّة و نسيج و سجّاد و مصنوعات من الجلد و الحلفاء ومن خزف وحليّ وعطور. وتوازياً مع ذلك تطوّر نشاط ما سمي (بالقرصنة) التونسيّة بصفة ملحوظة، علماً وأن عدد من دول المتوسط وحتى تلك التي لا تطلّ على هذا البحر كانت تتعاطى هذا النّشاط. وهكذا أصبحت الايالة قادرة مثلاً سنة 1213هـ/1798م على تنظيم ما يقارب المائة طلعة بحريّة بغية الإغارة على سفن وموانئ أوروبية. من ناحية أخرى وجد الباي الفرصة سانحة للحدّ من هيمنة التجّار الأوروبيّين على التجارة الخارجيّة التونسية. من ذلك إعفاء التجّار التونسيّين من دفع "السّراح" (رسوم عن الصّادرات) عند تصدير الحبوب والزّيوت ابتداء من سنة 1209هـ/1794م وكذلك إفرادهم بتخفيض الرسوم عند التوريد. كما أجبر التجار الأجانب على التّعامل مع التجار التونسيّين دون الالتجاء رأساً إلى المنتجين.

وأولى الباي البنية التّحتيّة التجارية الأهمية التي تستحقّ، منها ما وقع إنجازه كقنطرة بنزرت و"سوق الباي" بتونس العاصمة وخصوصاً إعادة تهيئة ميناء حلق الوادي بحيث أصبح هذا الميناء يحتوي على حوض يتّسع لخمسة وعشرين مركباً حربياً وأكثر من ثلاثمائة سفينة تجاريّة. وعموماً توفق حمّودة باشا في تطوير شريحة المستثمرين من رجال الأعمال المسلمين واليهود ومنهم: الحاج يونس بن يونس والقائد سليمان بلحاج ومحمّد قبطان ويوسف شمّامة وشلوم نطّاف، علاوة على بعض رجال الدّولة مثل يوسف صاحب الطّابع.

وأسهمت الظروف الخارجية الإيجابية كذلك في تخفيف العبء الناجم عن تدهور الظّرفية الداخلية، فلا ننسى ظهور الطّاعون أو "الوباء الكبير" في أوائل عهد حمّودة باشا (شهر إبريل من سنة 1198هـ/1783م) الذي مسّ كلّ الجهات تقريباً مخلفاً خسائر فادحة في الأرواح (سدس السكّان على الأقلّ). وتزامن الوباء مع الجدب بسبب نقص الأمطار ثمّ عودة الوباء للظّهور من جديد خلال السّنوات الموالية، وكذلك عودة القحط في سنة 1220هـ/1805م. وقد تعامل الباي مع الآفات الطبيعية بحزم وعقلانية في الوقت الذي كان رجال الدّين يدعون للاستسلام للقضاء والقدر.

3- الدّفاع عن سيادة الإيالة:

عمل حمّودة باشا بما تقتضيه تقاليد الوفاء للسلطان العثماني (الدعوة له في صلاة الجمعة، التقدّم له بالهدايا عند طلب فرمان التولية، ضرب النّقود باسمه، الخ.) ولكنه بالمقابل أظهر نزعة استقلالية عند أخذ القرار وكان يجد دائماً المخرج الدبلوماسي لتبرير مواقفه، فتارة يتعلّل بموقف رجال الحلّ والعقد وتارة أخرى يبيّن أهمّية التريّث ومراعاة المصلحة قبل الاندفاع وراء العاطفة وخير مثال على ذلك جوابه على طلب استانبول بنقض الصّلح مع الفرنسيّين كردّ فعل عن احتلال مصر: "إنّ الخلطة بين أهل تونس والفرنسيّين في المتاجر كثيرة جدّا لا يمكن فصلها إلاّ

بعد زمن يطول. والقادم منهم لبلادنا إنّما قدم بأمان صلح ". (أحمد ابن أبي الضياف).

في الحقيقة تعامل الباي بذكاء مع تقلّبات الظروف، إذ أنّه كان واعياً بالضّعف الذي آلت إليه الدولة العثمانيّة، فتنامي سلطة روسيا والنّمسا والبلاد الألمانيّة في أوروبا الشرقيّة وتصدّي فرنسا لمصالح استانبول في المتوسّط وكذلك تطوّر الحركة الوهابيّة المعارضة في الجزيرة العربيّة، كلّ ذلك أدّى إلى تراجع السّيادة العثمانيّة على شبه جزيرة القرم 1207هـ/1792م وعلى طرابلس الغرب 1208هـ/1793م وعلى مصر 1213هـ/1798م وعلى الحجاز والعراق 1216-1218هـ/1801-1803م وإلى ظهور ثورات وارتداد في جزيرة كريت والشّام وبلاد الأناضول وغيرها. من هنا كان حرص حمّودة باشا على التّعويل على النّفس لتطوير القدرات العسكريّة للإيالة حتّى تتمكّن من الدّفاع عن سيادتها بنفسها.

وعمل الباي مدّة سنوات على تعزيز المنظومة الدّفاعيّة، وذلك بالاعتناء بميناء حلق الوادي وبالتّحصينات في مختلف المدن، خصوصاً تونس العاصمة (تجديد أبواب المدن وبناء عدّة أبراج حول العاصمة، منها برج باب الخضراء وبرج صاحب الطّابع وبرج سيدي يحيى السّليماني، الخ.) والكاف (تجديد الحصن). وأولى عنايته كذلك لميدان إنتاج الأسلحة والمعدّات الحربيّة. ورأى الاستعانة بالخبرات الأوروبيّة (خصوصاً الفرنسيّة والاسبانية) لإنشاء عدد من المصانع العصريّة ومنها "دار البارود" و "عمل المدافع " وهو مركّب يشتمل على عدّة معامل لتذويب النّحاس والحديد وصبّه، ودار صناعة السّفن الحربيّة. وتضاعف عدد الجنود الأتراك فقد عدّة مرّات.

لقد ثبت أنّ حمّودة باشا كان على صواب لمّا راهن على إمكانيّات الإيالة للدّفاع عن سيادتها ويبرز ذلك خلال الأزمتين التي عرفتهما البلاد. ظهرت الأزمة الأولى خلال سنة 1208هـ/ 1793م و تمثلت في غزو عسكريّ لجزيرة جربة قام به علي برغل وهو مغامر من أصل تركيّ ذو رتبة بالجزائر اغتصب السّلطة في إيالة طرابلس، بمساندة من السلطان العثماني، مجبراً آل قرمانلي، وهي الأسرة الحاكمة هناك، إلى الهروب إلى تونس. وما كان من حمّودة باشا إلاّ أن بعث إلى طرابلس بحملة أولى في 17 أكتوبر 1209هـ/1794م (محلّة زواوة) تحت إمرة علي اللّوح باش حانبة، ثمّ أتبعها بعد أسابيع بحملة ثانية، بقيادة الوزير مصطفى خوجة، متكوّنة من عسكر التّرك وكذلك المخازنيّة والمزارقيّة والفرسان من عروش جهة الأعراض (الجنوب الشرقي للبلاد) وبأسطول مؤلف من أربعين سفينة حربية إلى جربة، وتمكّنت هذه القوّات، في ظرف وجيز من إرجاع القرمانليّين إلى الحكم (رغم إرادة استانبول) وإلى إنهاء احتلال جربة.

أمّا الأزمة الثانية فتتعلّق بالجزائر، ذلك أنّ الأتراك في الإيالة المجاورة ظلّوا يتعلّلون بمساعدة ذرّيّة حسين بن علي ليبتزّوا ثروات البلاد التّونسيّة. ولكن "لمّا أحسّ من قدرته على دفع الضّيم"، كما يذكر صاحب "الإتحاف"، "صار(حمّودة باشا) يتعلّل على أهل الجزائر وأخذ في إزالة ما اعتادوه من التّعدّي الذي منه أنّ صاحب الجزائر أو قسنطينة يشتري الأنعام ويبعثها إلى البيع بتونس بثمن يلوّح بالإشارة إليه فتعطّل أهل البلاد عن بيع أنعامهم حتّى يباع ما أتى من الجزائر وقسنطينة. وكانت رسلهم تنزل ببباردو وبدار الضّيوف بتونس ويلاقي المأمورون بهم شدّة التّعسّف والعنف". وعند مطالبة داي الجزائر باي تونس من جديد، خلال سنة 1221هـ/1806م، ببيع عدد من البقر الجزائري على الطّريقة المعهودة، استغلّ الباي الفرصة ليعلن رفضه لهذه العادة بل

وقطع جميع أنواع العطايا والهدايا التي كانت تونس تقدّمها لأتراك الجزائر. فما كان من داي الجزائر إلاّ أن ضرب الحصار على ميناء حلق الوادي مانعاً السفن من الخروج منه أو الدّخول إليه وأشعلت العمليّة فتيل الحرب بين الإيالتين. في أواخر شهر ديسمبر بادر حمّودة باشا بإيفاد جيش قوامه أربعون ألف مقاتل لحصار مدينة قسنطينة ودام هذا الحصار عدّة أشهر ولكنّه انتهى بانهزام الجيش التّونسي بسبب تسرّب خبر وقوع الجند في كمين نصبه الجزائريّون، وقام الباي فجهز جيشاً أوكل قيادته للوزير يوسف صاحب الطّابع. وفي يوليو 1222هـ/1807م حصل الاشتباك في موقع "سلاطة" (بين مدينة الكاف والحدود الجزائرية) وانتهت المعركة هذه المرّة بانتصار الجيش التونسي. وتلت هذه الحرب اصطدامات أخرى في البرّ والبحر ولم تضع الحرب أوزارها إلاّ في أواخر سنة 1225هـ/1813م. وهكذا حقق حمّودة باشا في آخر حياته أمنية كانت تراود أصحاب القرار في تونس لمدّة طويلة وهي الانعتاق من هيمنة أتراك الجزائر.

الخاتمـــة:

من مميّزات الفترة الحديثة في تاريخ البلاد التونسيّة بروز المنظومة السّياسيّة ذات الطّابع الملكي على يد العائلة المراديّة وذلك بعد مضيّ فترة وجيزة من إلحاق البلاد بالإمبراطوريّة العثمانيّة، ثمّ تأكد هذا المسار ابتداء من سنة 1117هـ/1705م على يد حسين بن علي وذرّيته. وما ذلك كلّه في الحقيقة إلاّ تواصل مع تقاليد الحكم الملكي الذي طبع البلاد لعدّة قرون في عهد الدّولة الحفصيّة.

ولكن التحدّيات الجديدة كانت عديدة وهي تتمثل في تحقيق عدد من المعادلات الصّعبة ومنها :

- التوفيق بين السّيادة العثمانيّة على الإيالة – وهو ما لم يكن أحد يفكّر في التّنصل منه – وبناء كيان سياسي يتمتّع بشيء من الاستقلالية.
- الموازنة بين هيمنة العنصر التركي والمملوكي على السّلطة وتوسيع القاعدة الشعبية للدولة بإفساح المجال لكافة شرائح المجتمع الأهلي للمشاركة في تسيير البلاد والدّفاع عن سيادتها.
- المعادلة على المستوى الاقتصادي بين النشاط الفلاحي والرّعوي التقليدي والانفتاح على المتوسّط وعلى التجارة الخارجيّة.

ولئن حصل الوعي بهذه التحدّيات لدى مؤسّسي الدّولة الحسينيّة فإنّ ضبط سياسة واضحة المعالم على المدى البعيد لم تكن ممكنة لديهم وذلك لانشغالهم بمسألة التداول على السّلطة، وهي قضيّة ظلّت تستنزف ثروات البلاد وتهدم في ظرف وجيز ما يتوافق جميع الفرقاء إلى بناءه خلال عدّة سنوات.

عمل حسين بن علي على إبعاد شبح العودة إلى النظام العسكري الموالي إلى الفئة التركية وإلى استقطاب أعيان المجتمع الأهلي وإشراك القوى المحليّة في بناء دولة ثابتة في محيطها التونسي، ولكنّه فشل: أولاً في المحافظة على ولاء قبائل المخزن بالخصوص نظراً لسياسته الاقتصادية والجبائيّة المجحفة، وثانياً في إيجاد مخرج لمشكلة خلافته، مما فتح الباب من جديد أمام الفتن والصراعات داخل العائلة المالكة وصلب المجتمع.

من ناحيته، توفق حفيده حمّودة باشا في تعزيز أركان الدّولة بعد أن استقرّ النظام في ظل حكم أبيه علي باي، وتمكّن من تأهيل البلاد لمواكبة تطوّر الاقتصاد المتوسّطي، كما نجح في ضمان استقلال البلاد ومناعتها مستغلاً بصورة ذكيّة الظروف العالميّة. ولكن الازدهار الاقتصادي والرّقيّ الاجتماعي النسبي اندرجا ضمن أطر وهياكل تقليديّة تتميّز بنظام

حكم مطلق وبمنظومة عسكريّة غير مستقرّة وباقتصاد معيشيّ يغلب عليه الجمود. وهكذا لم يكن أوج الدّولة الحسينيّة إلاّ فترة التقاء رجل الدّولة الذكي بالظروف المناسبة، وبمجرّد تغيّر هذين العاملين رجعت البلاد إلى ما كانت عليه من الضّعف، وعاد التطاحن على السّـلطة ابتداء من سـنة 1230هـ/1814م ونجحت

أوروبا في تلك الأثناء في توحيد صفوفها لفرض هيمنتها على بلاد المتوسّط، وما حملة اللّورد إكسماوث على الجزائر وتونس في سنة 1232هـ/1816م لوضع حدّ ما عرف (بالقرصنة) إلاّ مؤشراً على انقلاب ميزان القوى لفائدة أوروبا الغربيّة. (واللورد إكسماوث هو قائد الأسطول الحربي الذي بعثت به إنكلترا إلى دول شمال أفريقيا لحملها على توقيع معاهدات تلزمها بالتوقف عن تعاطي القرصنة في المتوسط).

أ. د. حسن العنّابي
جامعة تونس

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

1- العربية:

- ابن أبي الضّياف (أحمد)، إتحاف أهل الزّمان بملوك تونس وعهد الأمان، تونس، الدّار التّونسيّة للنّشر، 1963، 8 أجزاء.

- ابن عبد العزيز (حمّودة)، الكتاب الباشي، مخطوط رقم 1794، تونس، دار الكتب الوطنيّة. وقع تحقيق ونشر جزء من هذا المخطوط تحت عنوان "قسم السّيرة" من طرف محمّد ماضور بتونس، الدّار التّونسيّة للنّشر، 1970.

- ابن يوسف الباجي (محمّد الصّغيّر)، المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي التّركي، مخطوط رقم 18688، تونس، دار الكتب الوطنيّة. وقع تحقيق جانب من المخطوط من طرف أحمد الطّويلي ونشر بتونس، الدّار التّونسيّة للنّشر، 1998.

- السّرّاج (محمّد بن محمّد الوزير)، الحلل السّندسيّة في الأخبار التّونسيّة، تحقيق محمّد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984.

- سعادة (محمّد)، قرّة العين بنشر فضائل الملك حسين وقمع ذي المين، مخطوط رقم 7129، تونس، دار الكتب الوطنيّة.

2- الأجنبية:

- **La Malle** (de), Peyssonnel et Desfontaines. Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger, 2 vol., Librairie de Gide, 1838.

- **Plantet** (Eugène), Correspondance des beys de Tunis et des consuls de France avec la Cour (1699-1830), Paris, 1893-1899, 3 vol.

- **Saint Gervais** (de), Mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et du nouveau royaume de Tunis avec les réflexions de la conduite d'un consul et un détail du commerce , Paris, 1736.

ثانياً: المراجع:

1- العربية:

- الإمــام (رشــاد)، سياســة حمّودة بــاشا (1782-1814)، تونــس، منــشــورات الجــامعة التونسيّة، 1980.

- بشروش (توفيق)، موسوعة مدينة تونس، تونس، مركز الدّراسات و البحوث الاقتصاديّة و الاجتماعيّة، سلسلة التاريخ عدد 8، 1999.

2- الأجنبية:

- **Chater** (Khélifa), « En marge d'une lecture du chroniqueur Sghir Bin Youssef. La situation économique et sociale de la Régence de Tunis au XVIIIe. siècle » dans Revue d'Histoire Maghrébine, n°39-40, 1985, pp. 161-176.

- **Ch-érif** (Mohamed-Hédi), Pouvoir et société dans la Tunisie de Hussayn Bin Ali (1705-1740), Tunis, Publications de l'Université de Tunis, 2 vol, 1984-1986.

- **Chérif** (Mohamed-Hédi), « Hammouda Pacha bey et l'affermissement de l'autonomie tunisienne » dans Les Africains, éd. Jeune Afrique, Paris, t.VII, pp. 99-127.

3- رسائل جامعيّة غير منشورة:

- بقسماطي- مانسي (هالة)، دار السكّة التّونسيّة في العهد الحسيني من 1705 إلى 1881، شهادة الكفاءة في البحث في التّاريخ، كلّية العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة، تونس، 1987.
- السلطاني- العبيدي (نبيهة)، القوى العسكريّة القارّة بتونس وتكاليفها الماليّة من 1756 إلى 1814 أطروحة دكتورا في التاريخ، كلّية العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة، تونس، 1999-2000.
- الشريطي (منصف)، مكانة رجال العلم والتّصوّف في الايالـــة التونسيّة من خلال كتب التراجم وحسابات وكلاء المؤسّسات الدّينيّة والتّعليميّة فيما بين 1705 و1881، أطروحة دكتورا في التاريخ، كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعيّة، تونس، 1997-1998.
- عرنوني (أحمد)، وطن الأعراض بالجنوب الشرقي للبلاد التونسيّة في العصر الحديث: دراسة العلاقة بين الجماعات المحلّيّة والمركز الحسيني (1705-1881)، أطروحة دكتورا في التاريخ، كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعيّة، تونس، 2000-2001.
- عليبي (عبد الكريم)، دراسة ملامح التّراكم المالي في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التّاسع عشر، شهادة الدّراسات المعمّقة في التاريخ، كلّية العلوم الإنسانية و الاجتماعيّة، تونس، 2001-2002.

مواقع القبائل بالبلاد التونسية أيام الحسينيين



المرجع : عيسى (لطفي) "البايات وتطوّر نظام الحكم أثناء القرنين السّابع عشر والثّامن عشر"
صدر في كتاب تونس عبر التاريخ ، تونس 2005 ، ج. 2 ، ص. 213.

مركز الدّراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة
مخبر رسم الخرائط

5- القوى المحلية وعلاقتها بالمركز

و- "القرمانليون في ليبيا"

مقدمـــة:

تمكن العثمانيون من تخليص طرابلس الغرب من حكم فرسان القديس يوحنا وضموها إلى نفوذهم المباشر، وأطلقوا عليها " إيالة طرابلس الغرب " وذلك منذ سنة 959هـ/ 1551 م وطبقوا فيها الحكم العثماني وقوانينه، وعينوا عليها ولاة بالتعاقب لإدارة شؤونها السياسية العامة وقد تواصلت تبعيتها للحكم العثماني 160 سنة.أي من سنة 959-1123هـ/ 1551-1711 م وعرفت هذه المرحلة "بالعهد العثماني الأول ".

تميز العهد العثماني الأول هذا بتدهور الأوضاع السياسية، وضعف السلطة في أواخره فقد ارتبط اهتمام سلاطين الدولة العثمانية، وبعد عهد السلطان سليمان القانوني بالإصلاحات الداخلية، وتركت الأمور في أيدي القولوغلية، والانكشارية، وشكل مجلس الأعيان في كل إيالة يتولى شؤونها الداخلية، والذي كان له الحق في عزل الوالي متى شاء، لدرجة إن بعض الولاة لم يدم حكمهم أكثر من شهور محدودة. وتعاقب على السلطة في إيالة طرابلس عدد من الولاة، وتواصلت تبعيتهم للدولة العثمانية حتى سنة 1123هـ/ 1711م، وهي السنة التي وصل فيها احمد القرمانلي إلى سدة الحكم.

لقد شهدت إيالة طرابلس موجة من الاضطرابات قبيل مجي القرمانليين تمثلت في الدسائس والاغتيالات بين الولاة العثمانيين، وبعض زعماء القوى المحلية، وعبرت عن رفضها لما كان يجري في البلاد من اضطرابات، وعدم الاستقرار بسبب الضرائب المجحفة التي كانت تفرض على المواطنين، وتدهور اقتصاد البلاد.

وكان من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى كل ذلك ضعف السلطة السياسية المركزية مما أدى إلى زيادة الفوضى والاضطرابات ومن ثم ظهور القرمانليين في طرابلس على رأس السلطة في وقت لم تستطع حكومة استانبول فعل شيء، وسنحت الفرصة إلى ظهور احمد القرمانلي الذي استطاع أن يتولى السلطة في البلاد.

1-العوامل التي مهدت إلى قيام الحكم القرمانلي :

بدأت الدولة العثمانية في الانحدار في نهاية القرن 10هـ/16م، وبدأت أعراض هذا الانحدار بالضعف السياسي والعسكري، ونقص الموارد المالية التي ظهرت علي الدولة العثمانية في القرنين11هـ/17م و12هـ/18م، فأدى ذلك إلى انحسار نفوذ السلطان المباشر علي إيالة طرابلس الغرب وبرقة مثلما حدث في معظم الايالات العثمانية البعيدة الاخرى. وقد نتج عن ذلك الضعف عجز الباب العالي عن التحكم في الأوضاع السياسية والعسكرية، وهذا شجع الولاة على التخلص من تبعية السلطة المركزية، ومحاولة التنصل من الالتزام بتحويل المبالغ المالية المستحقة علي الإيالة للخزينة المركزية، كما دفع هذا بعض العناصر الطموحة إلى التنافس من أجل الوصول إلى الحكم.

هيمنت على المسرح السياسي في "إيالة طرابلس وبرقة " في أوائل القرن 12هـ/18م مشكلة الصراع علي الحكم بين الفئات السياسية والعسكرية

المسيطرة في البلاد، فقد أراد الضباط الانكشاريون فرض نفوذهم علي الجوانب السياسية في الإيالة والتحكم في مصير الفئات الأخرى في المجتمع، واستغلال الإمكانات الاقتصادية لصالحهم. ولذلك ظهرت في تلك المرحلة طائفة القولوغلية التي ينتمي إليها القرمانليون، وأثناء الصراع بين كافة الأطراف وقفت زعامات القوى المحلية موقف المتفرج، ولم تستطع إفراز قيادات سياسية نابعة من صميم المجتمع يمكنها من استغلال الظروف السانحة في حسم الصراع السياسي لصالحها، لذلك انضمت إلى الطرف المؤهل للفوز بالحكم وهم القرمانليون من أبناء القولوغليين.

وقد مكن القولوغليين من الوصول إلى السلطة قربهم من طرابلس ومشاركتهم في الجيش العثماني، وممارستهم بعض الحرف والتجارة، وبمرور الزمن أصبح لهم مركز مهم في مراكز القوة في المجتمع، وفي أجهزة الدولة الإدارية والعسكرية، وبالتالي أصبح لهم وزن سياسي وعسكري كبير.

وبرزت من خلال الصراع الدائر بين الانكشاريين والقولوغلية انقسامات مصلحيه شملت أفراد المجتمع فانعكس هذا الوضع المتردي على عامة المواطنين، فقامت الانتفاضات في عدد من المناطق الداخلية احتجاجاً على هذه الفوضى السياسية وعلى دفع الضرائب والوسائل القمعية المستخدمة لتحصيلها مثل الانتفاضة التي حدثت سنة 1121هـ/ 1709م في دواخل طرابلس والتي أربكت حكومة الولاية، وتسببت في عرقلة سير القوافل التجارية مع السودان. وقررت القبائل التي اشتركت في الانتفاضة الامتناع عن دفع الضرائب فقام خليل باشا والي طرابلس بقيادة حملة عسكرية للقضاء عليها في دواخل طرابلس، وانتهز زعماء القولوغلية فرصة غيابه ودبروا ضده انقلاباً بزعامة إبراهيم بك، وقره محمد، من قادة البحر وتمكنا من السيطرة على القلعة مؤقتاً وإجبار خليل باشا علي اللجوء إلى مصر.

وساعدت الأحوال السياسية المضطربة في البلاد على التخلص من الانكشاريين واتباعهم، إذ احتدم الصراع بين القولوغلية بزعامة محمد بك بن الجن أحد ضباط البحرية والوالي إبراهيم داى، استطاع الأول أن يسيطر على القوات العسكرية، ويعلن نفسه والياً، وبذلك تمكن القولوغليون تحت زعامته من الهيمنة علي السلطة، وإبعاد العناصر الأخرى، فعين محمود ابواميس "أمين الخزينة " قائداً للقوات العسكرية لينتقم له من إبعاد العناصر العثمانية عن الحكم، وتمكن من دحر الانكشارية بزعامة قره محمد في زحفهم علي مدينة طرابلس، وإبعادهم من هناك إلى غريان. وقد نجح القولوغليون في السيطرة على الحكم سنة 1122هـ/ 1710 م بعد نهاية حكم العثمانيين، وبداية حكم الطائفة القولوغلية في ليبيا، غير أن الانكشاريين دبروا مكيدة لمحمد بن الجن باغتياله على يد قائد قواته محمد أبواميس.

انزعج القولوغليون من اغتيال ابن الجن، وكان في مقدمتهم احمد القرمانلي الذي كان حليفاً للقتيل، ولذلك سنحت له الفرصة ليلعب دوره في الوصول إلى سدة الحكم، وتأسيس نظام جديد في البلاد، وهو حكم الأسرة القرمانلية. وأحمد القرمانلي هو أحمد بن يوسف بن مصطفى من مواليد مدينة طرابلس جاء جده الأول إليها ضمن ضباط الإنكشارية التي كانت تبعث بهم الدولة العثمانية لإدارة نظام الحكم، وأهل الأسرة من بلدة قرمان في الطرف الجنوبي لهضبة الأناضول.

2- تأسيس حكم الأسرة القرمانلية:

كان القرمانليون نتاج العهد العثماني الأول، ومن القولوغليين (أبناء الجند) الذين نشؤوا في

المجتمع الليبي نتيجة زواج جنود الانكشارية، الذين جاؤوا إلى ليبيا لحفظ الأمن والنظام بعد سيطرة العثمانيين على طرابلس، بنساء ليبيات. ومنذ القرن و11هـ/17م بدأ بعض أفراد البيت القرمانلي يحصلون على وظائف إدارية وعسكرية رفيعة في حكومة الإيالة ثم صاروا من أصحاب السلطة والنفوذ في شؤون الدولة والمجتمع.

كان أحمد القرمانلي مؤسس حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا علي رأس الضباط القولوغليين (في منطقة المنشية) الذين تميزوا بكفاءة إدارية وعسكرية عالية، وكان قد التحق بالخدمة العسكرية بالقوات العثمانية في طرابلس، وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة رفيعة أهلته إلى باش أغا، وعين قائدا للقوات المرابطة في منطقة المنشية سنة 1120هـ/ 1708م وهو المنصب الذي كان يشغله والده من قبل. وتمتع أحمد القرمانلي بمكانة مرموقة بين القوات العسكرية، وخاصة الطائفة القولوغلية أهلّته أن يكون متميزاً بين أقرانه.

وهو رغم مؤهلاته العسكرية والإدارية لم ينضم لأي من أطراف الصراع علي الحكم خلال الفترة 1120-1123هـ/ 1708- 1711م، ولكنه كان يرغب في تولي الحكم، وقد أتاح له إسناد مهام إدارة الإيالة له من قبل الحاكم العثماني محمود أبواميس أثناء زيارته استانبول فرصة الاطلاع على بعض خفايا الأوضاع السياسية، وحفزه بشدة لتحقيق طموحاته في الانفراد بحكم البلاد. واستفاد احمد القرمانلي من الصراع الدائر حول الحكم بين القولوغليين والانكشاريين، ورغبة الأولين في التخلص من السيطرة السياسية العثمانية واستثمر خبرته الإدارية والعسكرية ورصيده الاجتماعي في كسب المزيد من المؤيدين. وساهمت حادثة اغتيال محمد بن الجن في تقريب حسم النزاع لصالح أحمد القرمانلي، الذي وجد أن الفرصة أصبحت سانحة للإفصاح عن نواياه في تحدي السلطة العثمانية، والتخلص منها.

وقد تأثرت العلاقات بين أحمد القرمانلي وأبواميس، بسبب اغتيال ابن الجن لذلك ظل أبواميس يرتاب من نوايا أحمد، ويخشي من منافسته على الحكم لهذا أراد أن يتخلص منه بطريقة غير مباشرة، فكلفه بمهمة إدارية، وسلمه رسالة موجهة إلى مشائخ غريان تحتوي أمر الفتك به، غير أن أعضاء الديوان وبعض العسكريين الذين علموا بأمر المكيدة أبلغوا احمد القرمانلي بها قبل أن يصل إلى غريان فرجع إلى طرابلس، وأطلع مؤيديه علي مكيدة ابواميس هذه، عندها التفوا حوله، ونادوا به حاكماً على البلاد في 8-7-1123هـ/ 1711 م. تمكن أحمد القرمانلي من الوصول إلى السلطة لما كان يتمتع به من اللباقة والحنكة والذكاء، فاستمال أتباعه في الساحل والمنشية وغيرها، وساعدهم على التخلص من السلطة العثمانية، لذلك ناصروه بحزم وسهّلوا له مهمة الانقلاب، وطوّقوا العاصمة طرابلس، ولم يكن أمام الانكشاريين من خيار سوي الانضمام إلى الفريق الغالب. وكان أحمد القرمانلي يحظى بعطف أهل البلاد، وله أنصار بين التجار والأعيان، وبعض الأحلاف من القبائل الداخلية.

3- المشكلات السياسية التي واجهت احمد القرمانلي:

رغم تمكن احمد القرمانلي من تثبيت مركزه في السلطة إلا انه واجه بعض المشكلات السياسية والاقتصادية، وفي مقدمتها كانت مشكلة عودة خليل باشا الذي كان والياً علي طرابلس سنة 1115-1121هـ/ 1703-1709م وأجبر علي مغادرتها إلى

استانبول بعد الإطاحة به من قبل الانكشاريين. وقد قرر الباب العالي تنصيبه حاكما علي إيالة طرابلس وأرسله علي رأس حملة عسكرية من السلطان احمد الثالث 1115-1143هـ/ 1703-1730م. ولما وصل ميناء طرابلس رفض أحمد القرمانلي استقباله، ومنعه من النزول إلى المدينة، لذلك توجه خليل باشا هذا إلى زوارة في الغرب وأنزل بها قواته، وجند عددا من رجال القبائل، وقرر التوجه إلى الشرق لمحاصرة العاصمة، إلا أن أحمد القرمانلي هو الآخر جمع قواته واستعد لمواجهته والتقت قوات الطرفين في صبراته، وجرت بينهما معركة وتمكنت قوات احمد القرمانلي من هزيمة قوات خليل باشا واعتقلته وأعدمته في صيف سنة 1123هـ/ 1711م.

وحاول أحمد القرمانلي إعطاء انطباع طيب لمبعوث السلطان احمد الثالث جاثم خوجه إلى إيالة طرابلس الغرب للتحقيق في مقتل خليل باشا في 28-7- 1123هـ/ 1711م، وليعطي مندوب السلطان صورة جيدة لمقدرته على جعل البلاد تنعم بالأمن والاستقرار. وقام القرمانلي أيضاً بإرسال وفد من الأعيان إلى استانبول لإقناع السلطان بتعيينه والياً علي إيالة طرابلس، وأثمرت جهود الوفد في إقناع السلطان العثماني بالاعتراف به حاكماً علي إيالة طرابلس، وقد تم ذلك سنة 1124هـ/ 1712م بسبب ضعف الحكومة العثمانية سياسياً واقتصادياً فاعترفت به مضطرة لعجزها عن إعادة نفوذها المباشر بالقوة على هذه الإيالة كأمر واقع.

ومن المشكلات السياسية التي واجهت احمد القرمانلي حال وصوله إلى الحكم هي معارضة فرق الانكشارية التي جعلت البلاد مسرحا للمؤامرات والدسائس والنزاعات والصراع الدموي على الحكم، وأيقن أنه لا سبيل إلى استتباب الأمن في البلاد طالما أن الانكشاريين يهيمنون على الأمور السياسية والعسكرية فدبر لهم مؤامرة جريئة للتخلص منهم جميعا، ثم أمر جنوده بمطاردة البقية الباقية من الانكشاريين وقتلهم في مدينة طرابلس والمنشية وقضي بذلك علي أشد أعدائه من القيادة العسكرية القديمة، وبدأ في تأسيس قوة عسكرية جديدة اعتمد فيها علي أفراد الطائفة القولوغلية بالدرجة الأولى. وعلى الرغم من سيطرة أحمد القرمانلي على السلطة في طرابلس إلا انه واجه عدة انتفاضات في أغلب المناطق الداخلية أي في تاجوراء وجهات ترهونة ومسلاته والجبل الأخضر ومناطق سـرت وفزان والجبل الغربي، نتيجة الأوضاع السياسية المضطربة التي عمت البلاد في الفترة التي سبقت تولي أحمد القرمانلي، والتي تسلطت فيها القوى السياسية المتنافسة علي المواطنين وأثقلت كاهلهم بالضرائب. وعندما تولى احمد القرمانلي السلطة بدأ هو الأخر حكمه بسلسلة من العمليات العسكرية ضد أعدائه ومعارضيه، في المناطق المحيطة بطرابلس من أجل جمع الضرائب بالقوة للحصول علي الأموال اللازمة لمعالجة الأزمة المالية التي واجهته بسبب الحالة السياسية المضطربة. وأيقنت بعض الزعامات في المناطق الداخلية أن السلطة المركزية في طرابلس لم يعد أمامها إلا الاستبداد والتسلط، واستغلال المواطنين، ومن هنا جاءت الانتفاضات تعبيراً عن رفض القبائل الداخلية للأوضاع السياسية المتردية.

بدأت أولى تلك الانتفاضات في سنة 1125هـ/1713م في مناطق تاجور وترهونة ومسلاته، وتلتها انتفاضات أخرى خطيرة في المناطق الجنوبية الشرقية من طرابلس، حتى أن احمد القرمانلي خرج بنفسه على رأس قواته المسلحة لقمعها واتخذ الإجراءات الانتقامية العنيفة ضد قوى الانتفاضة. وكان هدف احمد القرمانلي من وراء تلك الحملات العسكرية إخضاع المناطق الداخلية، وإلزام

أفراد القبائل بدفع الضرائب والخضوع للسلطة الجديدة في طرابلس، وتامين طرق القوافل التجارية مع البلدان الإفريقية، وبعد القضاء على تلك الانتفاضات تهيأت الفرصة أمامه ليبني دولته ويؤسس نظام حكم جديد في ليبيا توارثه أفراد أسرته من بعده مدة قرن وربع من الزمن.

4- المرحلة الثانية من حكم الأسرة القرمانلية 1168-1210هـ/ 1754-1795م:

على الرغم من أُسس الحكم والإدارة التي أرساها احمد القرمانلي في الدولة القرمانلية إلا أنها بدأت تسير بعد وفاته نحو التدني خلال الفترة ما بين 1158-1210هـ/ 1745 :1795م، وذلك بسبب ضعف الحكام الذين تولوا الحكم بعده. (إبنه وولي عهده محمد 1158-1168هـ/ 1745-1754م وحفيده علي ابن محمد 1168-1208هـ/ 1754-1793م). ولم تتوفر لهم مؤهلات الحكم والرئاسة.

حكم محمد القرمانلي مدة تسع سنوات لم يبد خلالها الاهتمام الكافي لأمور الدولة، ولم يظهر المقدرة السياسية والإدارية التي تميز بها والده، رغم الخبرة التي اكتسبها في الحكم أثناء مرض والده وانعزاله عن الأمور السياسية في السنوات الأخيرة من حكمه. وأخذت عمليات الجهاد البحري بالتقلص في عهده كما أنه اتبع سياسة اللين والمهادنة مع الدول الأوربية ألكبري، منها بريطانيا وفرنسا، نتيجة الضغوط التي مارستها فمنحها امتيازات، ووقع معها اتفاقيات لخدمة مصالحها التجارية وحماية سفنها وتعزيز مكانة قناصلها في طرابلس، أدت تلك التنازلات إلى احتجاج ورفْض قادة الأسطول والتجار الذين تضررت مصالحهم الاقتصادية بسبب توقف العمليات البحرية، فقاموا بعصيان مسلح ضده وكادوا أن يقضوا عليه في صيف سنة 1166هـ/ 1752م لولا تدخل قواته، ودعم أنصاره له في الوقت المناسب.

وشهادات البلاد في فترة حكم علي القرمانلي (تولى سنة 1168هـ/ 1754م)، أحداثاً سياسية تمثلت في الصراع الدموي الذي نشب بين أبنائه من اجل الحكم، كما مرت البلاد أيضا بأزمات اقتصادية حادة، وتوالت سنوات من الجفاف والأوبئة، وعانت من الحروب والانتفاضات الداخلية، كما واجهت حكومته تأزماً في علاقاتها مع الدول الأوربية، وتعرضت إلى تهديدات وحملات عسكرية.

ومع أن علي القرمانلي كان يحظي بتأييد القوات العسكرية وقادة الأسطول غير انه كان عديم الخبرة في الشؤون السياسية وإدارة الدولة، وكان لين العريكة، ولم يكن لديه الحماس الكافي لإنقاذ البلاد من مخاطر الأزمات السياسية والاقتصادية، وأتاح هذا الفرصة لفئة كبار الضباط وقادة الأسطول لتهيمن علي مقاليد أمور الدولة.

ونتيجة للحالة السياسية والاقتصادية المضطربة، وانتشار الفوضى في المناطق المحيطة بالعاصمة، وضعف الحكم وسوء حالة الباشا الصحية، زحفت في صيف 1201هـ/ 1786م، مجموعات من القبائل الداخلية علي المناطق الساحلية (زحف ما يقرب من خمسة ألاف من أهالي الدواخل علي مناطق الزاوية، وهاجموا مدينة طرابلس، وقاموا بأعمال السلب والنهب احتجاجاً علي دفع الضرائب). وحدثت اضطرابات اجتماعية خطيرة، وانتفاضات في عدد من الأماكن الأخرى، واضطر الباشا، خوفاً على عاصمته، إلى استدعاء بعض مؤيديه من القبائل الداخلية للدفاع عن المدينة وحماية نظامه، وأجزل

لهم العطايا والمرتبات والمؤن والملابس مقابل حراستهم للعاصمة، (وقد سجلت الآنسة توللي في كتابها عشرة أعوام في طرابلس هذه الحوادث وكانت شقيقة قنصل بريطانيا في طرابلس 1198-1208هـ/ 1783-1793م وعاشت في بلاط الاسرة القرمانلية و كانت شاهدة عيان).

وبسبب الأزمة الاقتصادية والسياسية، وسوء الحالة الصحية، ابتعد الباشا عن إدارة أمور الدولة وتركها إلى وزرائه ومعاونيه، غير أن هؤلاء لم يعيروا أي اهتمام لما يعانيه المواطنون من شدائد بل كان هدفهم الوحيد هو المحافظة على مصالحهم المادية والتحكم في أمور البلاد. وأمام تلك الأوضاع المتردية أجمع وجهاء وأعيان البلاد، وكافة العناصر التي تضررت من حكم القرمانليين على ضرورة العمل لتخليص البلاد من الأزمات الحادة التي أنهكتها. وهنا حدث صراع وانقسام حول مصير البلاد تمحور بين فئتين رئيسيين: الأولى فئة أصحاب الأملاك التجار وبعض زعماء القبائل الذين تضرروا كثيراً من حالة عدم الاستقرار والكوارث والحروب، وجور الحكام، ووجدوا أن الحل الوحيد للخلاص من تلك الحالة السيئة هو الاستنجاد بالحكومة العثمانية ولقيت هذه الرغبة قبولها لدى السلطان عبد الحميد الأول لخشيته من سقوط البلاد في يد قوة أجنبية بسبب الحالة السياسية المضطربة. وأمرت حكومة السلطان بإرسال حملة بحرية إلى طرابلس في 1201هـ/ 1786م لإنهاء حكم القرمانليين، وإعادة البلاد تحت النفوذ العثماني، وقد أحدثت أنباء تلك الحملة هلعاً شديداً لدى علي القرمانلي وأفراد أسرته ورجال دولته، وكافة القوى المؤيدة لحكمه. تلك الحملة، اكتفت باستطلاع الأمور عندما وصلت إلى طرابلس، ثم غادرت إلى الإسكندرية دون إن تقوم باي عمل ضد القرمانليين.

أما الفريق الثاني من بين المتصارعين حول مصير البلاد فقد كان يتألف من الباشا وأفراد أسرته وكبار المسؤولين في الدولة، وقادة الأسطول، وكبار الضباط العسكريين وأحلاف القرمانليين من الفئات الاجتماعية المحلية وبعض القبائل الداخلية بمن فيهم قبيلة بني نوير بزعامة المحاميد وأحلافهم في مناطق طرابلس الغربية والجبل الغربي. وكان فريق الأسرة الحاكمة هو الاقوي، ولم يكن من مصلحته التنازل عن السلطة والتضحية بالمصير، والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالنظام السياسي القائم، كان هذا الفريق يرفض بشدة عودة البلاد إلى الحكم العثماني المباشر.

وهذه الأوضاع المتدهورة والظروف العسيرة خلال فترة حكم علي القرمانلي لم تؤد إلى تردي الأوضاع الاقتصادية، وتمزيق المجتمع فحسب، بل أدت أيضاً إلى حدوث انشقاق حاد في الأسرة الحاكمة نفسها، وتفجر الصراع الدموي بين أبناء الباشا خلال الفترة ما بين 1203-1208هـ/1787-1793م خاصة بعد أن تردَّت صحة علي القرمانلي، ولكن الدافع الحقيقي وراء الصراع الدموي هي الرغبة الجامحة لأبناء الباشا الثلاثة حسن واحمد ويوسف للانفراد بحكم البلاد، وقد حاول كل منهم استغلال الظروف الراهنة وعمل ما في وسعه لتحقيق هدفه. وكما جرت العادة في النظام القرمانلي، كان لكل من أبناء الباشا حاشيته الخاصة وفرقه العسكرية المسلحة وضباطه وحراسه إضافة إلى أتباع وأنصار ومؤيدين من بين الوجهاء والأعيان في مدينة طرابلس وضواحيها، وكذلك من بعض شيوخ القبائل الداخلية.

وكان الابن الأكبر حسن يشغل منصب البك، أي نائب الباشا ووريثه الشرعي وقائد القوات العسكرية، وقد برز دوره السياسي القوي في الفترة

الأخيرة من حكم والده عندما اعتلّت صحته، وعزف عن القيام بمهام الدولة، فأصبح البك احمد يتمتع بسلطات سياسية وعسكرية واسعة، وقد رفع مكانته السياسية في نظر الأعيان ورجال الدولة نجاحه في قمع بعض الانتفاضات التي قامت في دواخل طرابلس، كما كان يحظى بتأييد كبير من فئات كثيرة من المواطنين، وخاصة في المناطق الحضرية، ومن جهة أخري كان للبك حسن ثروة اقتصادية وإمكانيات مالية خاصة به، استطاع أن يكونها عن طريق استثمارات تجارية ومن الغنائم التي حصل عليها من أسطوله البحري الخاص، وقد أثار المركز القوي الذي أصبح يتمتع به البك غيرة أخويه احمد ويوسف، وأخذ كل منهما يسعى للانفراد بالحكم، ومن هنا بدا الاثنان يعارضان البك بصفة علنية، إلى حد أقلق حاشيته وأعوانه وأفراد الأسرة الحاكمة، وانعكس ذلك الوضع حتى على حياة المواطنين في العاصمة، خوفاً من تفجر الموقف، وما يترتب عليه من نتائج سيئة.

وكان يوسف وهو اصغر أبناء الباشا، وأكثرهم جسارة واندفاعاً نحو الاستيلاء على السلطة، لا يبالى باية وسيلة يصل بها إلى هدفه، وفي الوقت نفسه كان يحظي بمؤازرة بعض كبار رجال الدولة، وكانت مبرراته للاستيلاء على السلطة هي أن البلاد أصبحت معرضة لإخطار خارجية، إما بعودتها إلى الحكم العثماني المباشر أو باحتلالها من قبل قوة خارجية، وكان الأمر في اعتقاده يحتاج إلى اتخاذ إجراء حاسم لانقاد الموقف والحفاظ علي حكم الأسرة الحاكمة.

وبدأ يعمل في حبك المؤامرات ضد أخيه حسن، وقام بعدة محاولات لاغتياله، ثم دخل في صراع علني عنيف مع البك في 1205هـ/1790م داخل القلعة، ترتب عليه نشر الذعر بين أفراد الأسرة الحاكمة وحريم الباشا، وصار الجميع مدججين بالسلاح ومحاطين بالحراسات المشددة ورغم تدخل الأب علي القرمانلي العاطفي وزوجته اللالة حلومة لفض الخلاف، والمشاحنات بين أبنائهما، إلا أن جهودهما باءت بالفشل.

وتمكن يوسف مدفوعاً بحقده الدفين ضد أخيه ورغبته الجامحة في التربع علي كرسي الحكم، من أن يظفر بالبك أخيراً، ففي 1205هـ/ 1790/8/20م دبر مؤامرة دموية انتهت باغتيال حسن في غرفة أمهما بالقلعة. وأحدث الاغتيال انقساماً حاداً في النظام السياسي، كما أحدث تصدعاً قوياً في العلاقات بين بعض فئات المجتمع القوية المرتبطة بالأسرة القرمانلية، فقد أدت الحادثة من جهة إلى مضاعفة حالة التوتر والانقسامات وزيادة الضغائن والأحقاد بين أفراد الأسرة الحاكمة، ومن جهة أخرى ظهر نمط جديد من التكتلات والأحلاف القبلية المتنافرة فوقف قسم كبير من عناصر الهيئة الحاكمة وأهل الساحل والمنشية، وبعض الفرق العسكرية، وقسم من القبائل القوية الداخلية وقف إلى جانب يوسف، لأن هذه الإطراف توقعت أنه الشخص القوي الذي سيفوز بالحكم، (ومن أشهر تلك القبائل على سبيل المثال، هي قبيلة بني نوير بزعامة الشيخ خليفة بن عون المحمودي في مناطق غرب طرابلس والجبل الغربي)، بينما انضم قسم كبير من أعيان مدينة طرابلس وضواحيها، وبعض أعيان منطقة مصراته، وكذلك بعض الأحلاف القبلية الداخلية الاخرى إلى جانب أنصار البك المقتول. وكان من بين المجموعات القبلية التي ناصبت يوسف العداء وطالبت بالانتقام لمقتل البك، وتحالفت مع أهالي مصراته ضد يوسف، هي قبيلة أولاد سليمان بزعامة الشيخ سيف النصر. ونظراً لضعف علي القرمانلي وعجزه الواضح عن القيام بمهام الدولة فانه لم يستطع أن يفعل شيئاً

حيال جريمة يوسف. وكل ما فعله هو تعيين إبنه الأوسط احمد لمنصب البكوية في 1205هـ/ 1790/7/20م، وحاول أن يصلح بين البك الجديد ويوسف، ورغم البوادر الايجابية لمحاولة المصالحة إلا أن البك أحمد لم يثق في أخيه الأصغر فأشار علي والده بتعيين يوسف لقيادة المنطقة الشرقية وإدارتها وإعادته إلى بنغازي.

ولما وجد يوسف أن محاولاته ومؤامراته السرية لم تحقق هدفه قرر أن يستولي على الحكم، وأن يتخلص من أبيه وأخيه بالقوة وبصورة علنية، فقام بحشد قواته ومجموعات من أنصاره ومن مؤيديه في مناطق الساحل والمنشية، ومن بعض المناطق المجاورة لمدينة طرابلس وزحف بهم مساء يوم 1206هـ/ 1791/6/23م على العاصمة وأراد احتلال القلعة، غير أن قوات الباشا بقيادة البك احمد تمكنت من قفل أبواب المدينة، ولم تتمكن قوات يوسف من تحقيق هدفها، بعدها قرر يوسف ضرب حصار على المدينة، وسلط عليها نيران مدافعه.

دام الحصار مدة ثمانية وثلاثين يوماً، وسيطرت على أهالي المدينة حالة من الرعب، بسبب الضائقة الاقتصادية ولأنها أصبحت عرضة للنهب والسلب والاعتداءات من قبل المجموعات القبلية التي استنجد بها الباشا، وكرر يوسف هجومه علي مدينة طرابلس في عام 1208هـ/1793م. وأمام تحدي يوسف السافر لوالده ونظامه السياسي، أعطى الباشا تعليماته لحّراسه بإلقاء القبض عليه وإحضاره حياً أو ميتاً، ثم طلب المساعدة من بعض القبائل الموالية للدفاع عن مدينة طرابلس. وفي خضم تلك الحالة السياسية المضطربة، ظهرت فجأة في ميناء طرابلس ثمان أو تسع سفن مسلحة على متنها حوالي 350 جندياً وتحمل العلم العثماني مساء يوم 1208هـ/ 1793/7/29م، وكان يقودها أحد المغامرين وهو علي الجزائري أوعلي باشا برغل، ويحمل فرماناً من السلطان العثماني لتولي حكم البلاد، وإنهاء حكم القرمانليين وأثار ذلك الحدث الرعب في نفس الباشا وأعضاء حكومته، خاصة بعد أن تمكنت قوات علي برغل من النزول إلى البر واحتلت المواقع الدفاعية.

وكان علي برغل من الضباط الانكشاريين، من أصل جورجي، وكان يشغل منصب أمين الخزانة في البحرية الجزائرية، وكان يشرف على أعمال النشاط البحري في الجزائر، واستطاع أن يجمع أموالاً كثيرة، ثم عين لمنصب كبير جباة الضرائب، غير انه اتبع أساليب قمعية شديدة في إرغام الناس علي دفع الأموال، وألهب هذا سخط عامة المواطنين، وقام أخوه حاكم الجزائر بإبعاده من الإيالة، تفادياً لمخاطر أفعاله، فذهب إلى العاصمة العثمانية. وهناك تمكن من إقناع حكومة السلطان سليم الثالث بتعيينه والياً على طرابلس التي تعيش حالة من الفوضى والاضطرابات. وعندما حصل على موافقة السلطان قام بشراء أو تأجير عدد من السفن وزودها بالأسلحة اللازمة والجنود المرتزقة، ثم توجه بحملته إلى طرابلس.

لا شك أن الدولة العثمانية كانت تتطلع إلى عودة ليبيا إلى نفوذها المباشر والقضاء علي حكم الأسرة القرمانلية، بعد أن عجز حكامها عن توفير الأمن والاستقرار في البلاد ونظراً لأن حكومة الباب العالي لم تكن مستعدة لإرسال حملة عسكرية بشكل مباشر لضعف إمكاناتها العسكرية والاقتصادية، فإنها أيدت مشروع حملة علي برغل نيابة عنها وليحكم البلاد باسم السلطان، دون أن يكلفها ذلك أية التزامات مالية أو عسكرية.

وكان المغامر علي برغل على دراية تامة بأحوال ليبيا السياسية المضطربة عن طريق احد المخبرين الذي كان يزوده بمعلومات مفصلة، وهذا ما شجعه على المضي في تنفيذ الحملة. ولم يواجه علي

برغل مقاومة عنيفة وجادة. فمن جهة أفراد الأسرة القرمانلية وعناصر الهيئة الحاكمة قد مزقتهم وأوهنت عزائمهم الصراعات الدموية المدمرة، ومن جهة أخرى فإن فئة الوجهاء والأعيان ومشايخ القبائل المؤيدين للنظام القرمانلي قد سئموا الانقسامات والاضطرابات والحروب المستمرة التي عصفت بالبلاد لما يقرب من عقد من الزمن، وبذلك تمكنت قواته من احتلال القلعة، والسيطرة على مدينة طرابلس بكل سهولة. واضطر علي باشا القرمانلي وبعض أفراد عائلته إلى مغادرة البلاد والاتجاه إلى تونس للاحتماء بحاكمها حمودة باشا، وطلب مساعدته في إعادة عرشه المفقود في طرابلس. وقد حاول يوسف إبن الباشا المقاومة، وكان قد تغاضي في الآونة الأخيرة عن خلافه مع أبيه وأخيه، وجرت المصالحة بينهم قبل مغادرة الباشا إلى تونس. واستمر في مقاومة قوات علي برغل، وضرب الحصار على المدينة حتى شهر 8من عام 1209هـ/ 1794م، وبعد أن وجد أن إمكاناتها العسكرية لا توازي قوات المغامر علي برغل قرر الانسحاب ثم التحق بأبيه في تونس.

وبقي القرمانليون في حماية باي تونس حمودة باشا لما يقارب من ثلاثين شهراً، وحكم علي برغل المدينة بيد من حديد من أجل فرض سلطته، وأباح المدينة لجنوده، وقام فيها بأعمال السلب والنهب وهتك الأعراض، وسلب حلي سيدات القلعة، كما قام ورجاله بفرض الضرائب الباهظة على أهالي مدينة طرابلس وأمر الجنود باتخاذ كل الإجراءات القمعية المشددة من أجل جباية الأموال، حتى يستطيع توفير المبالغ اللازمة لتسيير أمور إدارته، ودفع مرتبات جنوده المرتزقة.

وقد ساءت العلاقة بين علي برغل، وباي تونس حمودة باشا بسبب إيواء باي تونس للقرمانليين، وتصميمه على مساعدتهم للعودة إلى حكمهم في طرابلس. وأيضاً لقيام علي برغل بتحريض بعض العشائر لإثارة القلاقل والانتفاضات ضد حمودة باشا، هذا بالإضافة إلى الاعتداءات والغارات المتكررة التي كان يقوم بها جنوده على السفن التجارية التونسية ومصادرة بعضها، وقد قام علي برغل باحتلال جزيرة جربه في 1209هـ/ 1794/12/24م، انتقاماً من حمودة باشا. ومن أجل هذه الاسباب جميعها قرر حمودة باشا إعداد حملة عسكرية برية وبحرية بقيادة وزيره مصطفى خوجة للانتقام من علي برغل، وتحرير جربه، ثم طرد علي برغل من طرابلس وإعادة القرمانليين إلى سابق حكمهم في ليبيا.

وبالفعل تمّ تقدم الجيش التونسي عبر الأراضي الليبية مصطحباً أفراد الأسرة القرمانلية، وانضمت إليه مجموعات مسلحة من القبائل الليبية على طول الطريق حتى بلغ مشارف مدينة طرابلس في 1210هـ/ 1795/1/16م (وبلغ عدد الجيش حوالي 60.000 من المشاة و10.000 من الفرسان). وبعد يومين تمكنت القوات الزاحفة من تطويق مدينة طرابلس، وقرر علي برغل الفرار بحراً تحت جنح الظلام وتوجه نحو الإسكندرية، بعد أن جمع ما يمكن جمعه من الأسلاب والمنهوبات وأحدث دماراً كبيراً في المدينة. وعندما تمكنت الحملة التونسية من دخول المدينة، أُعطي أهلها الأمان، واصطحب مصطفى خوجه البك احمد ويوسف ابني علي القرمانلي إلى القلعة، وعين يوسف في منصب البك، وفي جمع من الأعيان تم تعيين البك احمد حاكماً جديداً على البلاد، بعد أن تنازل علي القرمانلي عن الحكم، وعادت الأسرة القرمانلية من جديد لحكم ليبيا. وبعد أن تأكد الوزير التونسي، مصطفى خوجة من استتباب الأمن، وتمكّن القرمانلين من السيطرة على الأوضاع في البلاد قفل راجعاً إلى تونس.

وحين شرع الباشا الجديد في تنفيذ مهام الدولة اصطدم بمناوءة أخيه يوسف مرة أخري. إذ أن الأخير لم يرض بالمرتبة الثانية في السلطة، وبحكم مركزه القوي كنائب للباشا وقائد القوات المسلحة، وجد الفرصة ملائمة لتحقيق هدفه بتسلم كرسي الحكم. وبدأ في جمع واستقطاب المؤيدين والأنصار من بين الوجهاء والأعيان في مدينة طرابلس، وكذلك من بعض مشايخ القبائل.بالإضافة إلى مؤيديه من أهل مناطق الساحل والمنشية. وبعد أن شعر بتعزيز موقفه عزم علي انتزاع الحكم من أخيه.

جرت عادة أفراد الأسرة القرمانلية لزيارة أضرحة الأولياء بمناسبة منتصف شهر شعبان من كل عام، فأراد يوسف استغلال تلك المناسبة لتنفيذ مخططه، وفي يوم 1210هـ/ 1795/6/11م، خرج يوسف صحبة أخيه احمد وأفراد العائلة في موكب كبير إلى تاجوراء لزيارة الأضرحة، وأثناء الطريق انزوي يوسف متخفياً، ورجع مسرعاً إلى مدينة طرابلس وأمر قواته بإغلاق البوابات وإطلاق النار إعلاناً باستيلائه على الحكم في البلاد، وعندما علم أحمد باشا بذلك قرر الاستسلام، وذهب إلى مصراته ومنها إلى مالطة.

وأثبت الإحداث أن أحمد باشا كان عديم الاهتمام بالأمور السياسية والإدارية، ولم يكن في مستوى ما تتطلبه الظروف الراهنة من حسم الأمور، وحل المشاكل الاقتصادية التي عانت منها البلاد لما يقرب من عقد من الزمن وإعادة الحياة إلى مجراها المعتاد. وهذا مما سهل على يوسف مهمة الاستيلاء على الحكم.

5- المرحلة الثالثة من حكم الأسرة القرمانلية_ عهد يوسف باشا القرمانلي:

تولى يوسف القرمانلي الحكم، والبلاد لا تزال تعاني من مشكلات اقتصادية وتقلص في النفوذ السياسي للسلطة الحاكمة، وانتشار الفوضى، وقيام الانتفاضات والانقسامات القبلية بسبب الصراعات الدامية بين أفراد الأسرة القرمانلية، وبعد أن حصل على فرمان الاعتراف بحكمه على البلاد من السلطان العثماني في 1211هـ/ 1796م، أثبت أنه يتمتع بقدرات هائلة، وبمؤهلات غير عادية للحكم والإدارة مكنته من إعادة بناء الدولة وانتشالها من تلك الأزمات.

حكم البلاد من 1210-1248هـ/1795—1832م، وفي عهده ترسخت السلطة القرمانلية في الإيالة، غير أنه في أواخر عهده تقلص النفوذ السياسي للقرمانليين، واشتدت الأزمة الاقتصادية، وتجدد الصراع علي السلطة، وتعرضت البلاد للحروب الأهلية وللتدخل الأجنبي، مما جعل الحكم القرمانلي على حافة الانهيار.

منذ تولي يوسف الحكم، وحتى العشرينات من القرن 13هـ/19م تقريباً بلغت الدولة قدراً كبيرا من القوة العسكرية، وحققت كثيراً من النجاحات السياسية في الداخل والخارج وتمكن من إحلال الأمن في البلاد. واعتمد يوسف باشا بالدرجة الأولى على القوة العسكرية في تعزيز مركزه في السلطة، فقد استخدم تلك القوة كأداة تأديبية قمعية ضد القبائل الداخلية والمناطق التي رفضت الخضوع للسلطة المركزية.

تألفت القوة العسكرية التي اعتمد عليها يوسف من القوات البرية والبحرية، وتشكلت فصائل القوات البرية النظامية في أغلبها من فرق

القولوغلية، التي شملت مجموعات من المشاة والفرسان وفرق المدفعية، والتي كانت تشكل الدعامة الرئيسة لقوات الباشا بالإضافة إلى بعض مجموعات أخري من الأفراد المجندين من أبناء القبائل الموالية ، وإلى جانب تلك القوات النظامية، كان الباشا يحتفظ دائماً لنفسه بفرقة نظامية خاصة لحراسة القلعة وحماية العاصمة، (قدر عدد القوات النظامية التي أعدها الباشا خلال العقد الأول من القرن13هـ/19م حوالي 12 أو13 ألف جندي). وقد استخدم الباشا أسلوب منح بعض الامتيازات مثل الإعفاء من الضرائب، ودفع مبالغ مالية معينة لمشايخ القبائل الموالية من اجل ضمان ولائهم، وتجنيد أبناء قبائلهم في حالة الطلب، مكنه ذلك من أن يضمن تجنيد أعداد كبيرة من الاحتياطيين من بين أفراد القبائل في أوقات الأزمات، وصلت في بعض الأحيان إلى حوالي 50.000 من المشاة والفرسان، وأثبتت تلك القوات فعالياتها في التغلب على كل الانتفاضات القوية التي قامت في عدد من المناطق الداخلية، (هي انتفاضة أهل غريان في 1218هـ/ 1803م، وانتفاضات أولاد سليمان وأحلافهم في مناطق سرت وفزان ودرنة وبنغازي في 1226-1227هـ/ 1811/1812م، وفي نالوت في 1231هـ/ 1815م). وكانت أسباب تلك الانتفاضات رفض المواطنين الرضوخ لسلطته المركزية، والاعتراض على دفع الضرائب الجائرة والاحتجاج على الأساليب القمعية الانتقامية التي كانت تستخدم في جباية الضرائب. واستخدم الباشا قواته المعدة حديثا في إخماد تلك الانتفاضات الواحدة بعد الأخرى عن طريق حملات مكثفة عين لقيادتها أبناءه وضباطه القساة الجشعين وبهذا الأسلوب تمكن من ضم غدامس إلى نفوذه، وأرسل حملة إلى فزان في 1227هـ/1812م تمكنت من القضاء على حكم أولاد محمد في مرزق، وضم المنطقة للسلطة المركزية في طرابلس ومكنته قوته العسكرية الحديثة من مد نفوذه إلى مناطق واداي، وباقرمي في افريقية، وتأسيس علاقات ودية مع بعض زعماء المناطق المجاورة لها بهدف تأمين تجارة القوافل، والتي كان يسعي للاستفادة من أرباحها وعوائدها الجمركية.

ويعود اهتمام الباشا بدعم الأسطول البحري وتعزيزه إلى أن القوة البحرية أصبحت ضرورة فرضتها ظروف العصر، وبلغت البحرية في عهده مرحلة متقدمة من القوة والفعالية ولم تعد تشكل الدعامة الأساسية لقوة الدولة في الداخل والخارج فحسب، وإنما غدت تشكل إحدى المصادر الأساسية للدخل المادي، فاكتسب يوسف القرمانلي وقوته البحرية شهرة دولية كبيرة، مثله مثل حكام الجزائر وتونس في هذا المجال، وصارت قوته تثير قلق القناصل الأوربيين في طرابلس ومخاوفهم.

وازدادت تلك الشهرة بعد أن واجه الحملات البحرية الأمريكية على طرابلس بنجاح في الفترة ما بين 1216-1220هـ/ 1801-1805م. وكانت السفن الأمريكية قد حاصرت ميناء طرابلس، وقصفت المدينة بالمدافع، ولكنها واجهت مقاومة عنيفة من الأسطول الليبي الذي امتاز بسرعة الحركة، وبراعة المناورات، وتسديد الضربات الخاطفة للسفن الأمريكية، وهذا ما أفشل هجمات السفن المعادية الأمريكية، وزاد في إرباك العمليات البحرية الأمريكية، تمكن بحارة الباشا من استدراج وأسر السفينة فيلادلفيا اكبر سفن الأسطول الأمريكي، وكان علي متنها 300 بحاراً، وأدى صمود الباشا وفعالية أسطوله في مقاومة الهجمات الأمريكية إلى عدول الأمريكان عن استعمال القوة والعمل على تدبير مؤامرة للإطاحة بيوسف القرمانلي، وتعيين أخيه أحمد، (الذي كان قد لجأ إلى تونس بعد انقلاب يوسف عليه في عام 1210هـ/ 1795م)، وتمكن يوسف من

إحباط المؤامرة بالتصدي للقوات الأمريكية التي نزلت في درنة، وبعد أن فشلت خطة التأمر أجبر الأمريكان على الدخول عام 1220هـ/ 1805م في مفاوضات من جديد مع الباشا. وبعد سلسلة من المباحثات توصل الطرفان آخر الأمر إلى عقد اتفاقية سلام و صداقة جاءت أغلب بنودها لصالح الأمريكيين، إلا أنها وضعت حدا للخلافات بين الجانبين التي دامت لما يقرب من عقد من الزمن.

لم ينه تنازل يوسف عن الحكم، وتولي إبنه علي السلطة خلال الفترة 1248-1251هـ/ 1832-1835م، المشاكل الداخلية المستفحلة، فأخذت الأزمة السياسية أبعاداً خطيرة علي المستويين الداخلي والخارجي، وحدث انشقاق في البيت القرمانلي من جديد وتجدد الصراع على السلطة بين علي بن يوسف، وأبن أخيه محمد. وتبعته انقسامات وتكتلات اجتماعية شملت معظم أنحاء البلاد، وأصبحت الإيالة عرضة للتدخلات الأجنبية، ومسرحاً للتنافس الاستعماري.

وانقسمت البلاد سياسياً إلى فريقين متضادين: الفريق الأول الذي يمثل السلطة الرسمية بزعامة الباشا الجديد علي بن يوسف يؤيده أهالي العاصمة وبعض المناطق الحضرية والمجموعات القبلية في الدواخل من بينها قبيلة المحاميد، الحليف التقليدي للقرمانليين وأعوانها وأحلافها في مناطق الجبل الغربي، وجهات الزاوية. أما الفريق الثاني فقد التف حول محمد حفيد يوسف في فترة كانت البلاد تعاني من أزماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

6- نظام الحكم والإدارة في ليبيا في العهد القرمانلي:

تألفت الهيئة الحاكمة في نظام الحكم القرمانلي من الباشا وأبنائه وكافة العناصر الموالية له والذين اعتمد عليهم في إدارة مرافق الدولة المدنية والعسكرية والمالية. وكان اغلب هؤلاء الموظفين الكبار يرتبطون بعلاقات القرابة والمصاهرة مع الباشا نفسه، وقد اتخذ القرمانليون منذ تأسيس دولتهم، من القلعة مقراً للحكم والإدارة لإقامته وسكن كل أفراد الأسرة الحاكمة.

وقسمت البلاد إدارياً إلى وحدات إدارية أساسية أومقاطعات عرفت بالألوية أو الأقضية وهذه المقاطعات: طرابلس، بنغازي، مصراته، الخمس، زليطن، ورفله، درنة، فزان. ولم تحدث تغييرات جوهرية على هيكلية الإدارة القرمانلية التي وضع أساسها أحمد الأول. ويلاحظ أن الحكام القرمانليين دأبوا على تنصيب أبنائهم حكام أقاليم أو قادة على المقاطعات أو الوحدات الإدارية الرئيسة مثل مصراته والخمس وزوارة، وأعطيت لهم صلاحيات واسعة للتصرف في أمورها المالية، وعلى الأغلب كان أولئك الأبناء لا يقيمون في عواصمهم ومقاطعاتهم، بل كانوا غالباً ما يعيّنون نواباً عنهم أو من يمثلهم للقيام بجمع الضرائب، وحفظ الأمن بمساعدة وحدات من الفرق العسكرية إلى جانب بعض وجهاء وأعيان ومشايخ الوحدة الإدارية.

وكان في مقدمة أجهزة الحكم على مستوي الإدارة المركزية في طرابلس، الديوان أو مجلس الإيالة الذي يعد المقر التنفيذي الرسمي للدولة، وكان يعقد جلساته برئاسته، ويتألف أعضاؤه من قادة القوات العسكرية البرية، وقادة الأسطول، وأمين الخزينة، والمفتي، والقاضي لكل من المذهبين الحنفي والمالكي بالإضافة إلى شيخ البلد ورئيس الميناء، وبعض وجهاء وأعيان مدينة طرابلس، وكانت مهمة الديوان مساعدة الباشا في تسيير شؤون الدولة واتخاذ القرارات ذات العلاقة بالأمور المدنية والعسكرية والأمنية والمالية والعلاقات الخارجية، إلا

أن جلسات الديوان لم تكن منتظمة، وكان يدعى للانعقاد وفق رغبة الباشا إذا دعت الضرورة، ولذا فمن الناحية الفعلية كان الباشا وكبار المسئولين المدنيين والقادة العسكريين، هم الذين يديرون أمور الدولة وفق تعليمات ورغباته الباشا.

وكانت الإدارة المالية من أهم مرافق الدولة في النظام القرمانلي، وحرص الباشاوات القرمانليون على الإشراف المباشر على إدارة هذا المرفق وكانت الإدارة المالية، وضبط واردات الدولة، تدار من قبل أمين المال أو رئيس الخزينة، (الخازندار)، وقد طبق القرمانليون في الإدارة المالية النظام العثماني، فيما يتعلق بتحديد مصادر الدخل، وفرض الضرائب والرسوم وطرق الجباية. كما اتبعوا النظام العثماني في مسالة فصل خزينة الباشا الخاصة عن خزينة الحكومة والمصروفات العامة، وكان أمين خزينة الباشا مسؤولاً عن الأموال والمصروفات الخاصة بالباشا نفسه، وأفراد أسرته المباشرة، أما خازندار الإيالة كان يتولي عملية ضبط الموارد المالية لصالح الخزا ن الموارد المختلفة سواء من الضرائب والرسوم أو من واردات الجمارك، وفي عهد يوسف باشا أصبح الخازندار يطلق عليه وزير المال.

واستحدث القرمانليون في النطاق الإداري منصب البك أوالباي، وقد بدا ذلك منذ عهد مؤسس حكم الأسرة أحمد الأول، فعين إبنه الأكبر محمداً لهذا المنصب وأسند إليه مهمة قيادة القوات العسكرية، وجعله وريثاً للعرش، وأرسي بذلك قاعدة وراثة الحكم في الأسرة القرمانلية، وأصبح منصب الباي، من حيث النفوذ والسلطة، في المرتبة الثانية بعد الباشا. وإلى جانب قيادة القوات المسلحة صار الباي مسؤولاً أيضاً عن استتباب الأمن والنظام، والإشراف العام على جمع الضرائب، وكان يرأس الديوان خلال غياب الباشا.

ومن أشهر الوظائف المدنية الجديدة التي استحدثها هذا النظام منذ عهد المؤسس الأول وظيفة الكيخيا الكبير، أومستشار الباشا أو وزيره الخاص ومحل ثقته، وتتعلق مهامه بمساعدة الباشا في رعاية شؤون الدولة وتنفيذ أوامره، وأحيانا كان ينوب عنه، أثناء غيابه، كما كان يتولي المساعدة والتوسط لحل بعض المشكلات الاجتماعية بين القبائل التي ترفع لديوان الباشا، وكان الكيخيا أحد الأعضاء الرئيسيين في الديوان، كما كان يتولى التمهيد والتنسيق لمقابلات الباشا بما في ذلك مقابلات القناصل وممثلي الدول الأجنبية كما كان يسهر على أمن القلعة، ويقوم بتسليم مفاتيح أبوابها إلى الباشا مساء كل يوم وكان يشرف أيضاً على تنفيذ الأوامر والقوانين الصادرة عن الحاكم ويساعد الكيخيا الكبير في أداء مهامه الكيخيا الصغير، وتنحصر مهامه في تأدية واجبات الكيخيا الكبير أثناء غيابه أو مرضه، وقيادة حرس الباشا وإعداد البك لشؤون الحكم والإدارة.

وعُدَّت إدارة الجمارك ومصلحة الميناء، من أهم المرافق الحيوية في الإدارة القرمانلية، لأنها كانت تتعلق بضبط الموارد والحسابات المالية الجمركية علي الصادرات والواردات، وإدارة أمور التجارة الخارجية وحركة السفن في الميناء، ومتابعة العمليات البحرية، وكان الحكام القرمانليون يحرصون علي تعيين العناصر المؤهلة الموثوق فيها لهذه الوظيفة المهمة. ولذا أصبح رئيس الجمارك يتمتع بمكانة وأهمية كبيرة في النظام القرمانلي، وكان من بين مهام رئيس الجمارك الأساسية الأخرى تزويد أسرة الباشا وحاشيته وكافة أفراد العائلة القرمانلية في داخل القلعة بالإعاشة والمواد التموينية.

ومن أهم القطاعات التي كانت تؤدي مهاماً أساسية في حياة أفراد المجتمع هي دائرة القضاء الشرعي أو المحكمة الشرعية، فهي تفصل في

القضايا الاجتماعية ذات العلاقة المباشرة بأفراد المجتمع، مثل قضايا الزواج والطلاق وقضايا التركات وعقود البيع وإصدار الفتوى الدينية، وتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية. وكان القضاء الشرعي في إيالة طرابلس الغرب في العهد القرمانلي يطبق على نسق ما كان مطبقاً في الدولة العثمانية، أي أن المحكمة الشرعية يتولى رئاستها قاضيان :أحدهما يمثل المذهب الحنفي أي المذهب المطبق في الدولة العثمانية والآخر يمثل المذهب المالكي، وهو المذهب السائد في البلاد، وكان كلُ من القاضي والمفتي الحنفي، يعين منذ تأسيس الدولة القرمانلية من قبل السلطان العثماني، ثم أصبح يعين من قبل الباشا الحاكم في الإيالة. وكانت وظيفة شيخ البلد من بين المهام الأساسية في النظام الإداري للحكومة القرمانلية، وكان الرجل الذي تسند إليه هذه المهمة يقوم بدور فعال في سير الحياة اليومية في العاصمة، وكان يمثل دور المحتسب في النظام الإسلامي، أي أن شيخ البلد كان يشرف علي المظهر العام للمدينة من حيت النظافة ومراقبة الأسواق وسير النشاط التجاري، ومراقبة الأوزان والأسعار، ويساعده في أداء مهامه الممثلون عن المهن والحرف التجارية القائمة في العاصمة، ويستعين في تنفيذ أوامره وتعليماته بأفراد من الشرطة والحراس.

7- الأوضاع الاقتصادية في العهد القرمانلي:

شهدت البلاد أيام حكم احمد القرمانلي 1123-1158هـ/1711—1745م، مرحلة من الاستقرار السياسي، وبناء القوة العسكرية، والتحسن في الأوضاع الاقتصادية. وتمكن القرمانلي من أن يحقق تقدماً ملحوظاً في الخروج من الأزمة المالية التي خلفتها الأوضاع السياسية السابقة والمضطربة، فقد ركز على إحلال الأمن والاستقرار في البلاد، وإنهاء حالة الفوضى التي سيطرت على مختلف الأرجاء وأدت إلى عرقلة النشاط الاقتصادي، وإجبار المناطق الداخلية علي الانضواء تحت حكمه المركزي في طرابلس، وفرض عليها الالتزامات المالية. وأتاح الاستقرار السياسي الذي حققه القرمانلي فرصة الانتعاش الاقتصادي في البلاد بشكل عام، فاستؤنفت تجارة القوافل مع البلدان الإفريقية التي كانت تشكل مصدراً من المصادر الأساسية للموارد الاقتصادية في البلاد، وأدى هذا إلى زيادة الحركة التجارية ونمو الأسواق خاصة في مدينة طرابلس، كما فتح المجال أمام الراغبين من التجار والفلاحين والحرفيين من مصر وبلاد الشام للإقامة في ليبيا، ومزاولة الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية المحلية. وأثمرت تلك السياسة إلى حد ما، وخاصة فيما يتعلق بتوفير الإنتاج الزراعي، وتمكن المزارعون العرب من تحقيق زيادة في إنتاج القمح والشعير والتمور التي توفرت في بعض السنوات بكميات كافية لسد حاجة السوق المحلية، وتصدير الفائض منها إلى الخارج، وبالإضافة إلى ذلك ساهم أولئك في أعمال الصناعات الحرفية كصناعة الملابس والأغطية الصوفية والصناعات الجلدية وغيرها.

ووقعت البلاد في أزمة مالية في عهد علي القرمانلي تعود أسبابها إلى السياسية السلمية التي اتبعها مع الدول الإوربية فأوقعه هذا في خلاف مع قادة الأسطول وكافة العناصر المرتبطة بهم حفاظاً على مصالحهم المادية الآتية من الغنائم، وأدى هذا إلى نقص في الموارد المالية والغنائم، وتسبب في إحداث ضائقة مالية شديدة لدي الباشا، مما جعله يواجه مشكلة عجز في دفع رواتب أفراد قواته العسكرية بصورة منتظمة. وزاد من حدة الأزمة المالية قيام العديد من الانتفاضات في أنحاء متفرقة

من البلاد، بسبب زيادة الضرائب التي ألزم علي القرمانلي بدفعها، لتعويض قادة البحرية ورجال الأسطول عن الأموال التي كانوا يحصلون عليها من العمليات البحرية. وزاد تفاقم الأزمة الاقتصادية تقلص نشاط القوافل التجارية مع الدول الأوربية بسبب الانتفاضات التي عمت المناطق الداخلية في ثمانينات القرن12هـ/18م، كذلك إصابة البلاد لسنوات بالجفاف، وانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة.

وقد ركز يوسف باشا اهتمامه بالأحوال الاقتصادية كما أولى عناية خاصة بالقوات البحرية، واتخذ إجراءات فورية من أجل تطوير الأسطول شملت بناء السفن وترميمها وشراء المواد اللازمة لصناعة وصيانة القطع البحرية وتشغيلها وإعداد وتدريب البحارة، حتى تمكن خلال عشر سنوات من توليه الحكم أن يبني أسطولاً قوياً، وصل عدد قطعه إلى 24 سفينة مسلحة تميزت بسرعة الحركة، وجودة المعدات، وبراعة البحارة وإخلاصهم، وإتقان العمليات الحربية وأصبحت قوة البحرية الليبية تقارن بقوة البحرية الجزائرية التي كانت اقوى أسطول في شمال افريقية.

وكان يوسف في حاجة إلى موارد مالية كافية لتمويل قواته العسكرية البحرية والبرية والإنفاق علي الجهاز الإداري وتغطية المصاريف الخاصة بأسرته، وأراد أن يستغل في ذلك قوة الأسطول للحصول على الدعم المالي اللازم من الإتاوات والغنائم، وذلك عن طريق إملاء شروطه على الدول الأوربية التي كان لها نشاط تجاري في البحر المتوسط وإجبارها علي دفع إتاوات وتوقيع اتفاقيات مقابل استعمالها للممرات التجارية والمياه الإقليمية، وتأمين سفنها وتجارتها، بالإضافة إلى ذلك رفع الباشا من قيمة الإتاوات المحصلة من قناصل بعض الدول الأوربية مثل أسبانيا وهولندا والنمسا، والمدن الإيطالية والدول الاسكندينافية وأجبرها على تقديم الهدايا المتفق عليها في المعاهدة، وتمكن الباشا خلال الفترة مابين 1210-1233هـ/ 1795 -1817 م من الحصول على عوائد مالية كبيرة، من وراء تلك الاتفاقيات والعمليات البحرية.

وتعرض الباشا إلى أزمة مالية لقيامه بتغيير العملة المتداولة عدة مرات، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض قيمتها الشرائية وإضعاف النظام النقدي في الإيالة، ومن بين الإجراءات التي اتخذها الباشا من أجل حل الأزمة المالية المتفاقمة وتسديد الديون، زيادة الضرائب على المواطنين، وفرض ضرائب استثنائية علي أهالي العاصمة والمناطق المجاورة لها، ثم تجرأ أيضاً وفرض ضرائب لأول مرة علي القولوغليين، الركيزة الأساسية لنظام الحكم القرمانلي، والذين لم يتعودوا على دفع مثل تلك الضرائب من قبل.ومن هنا رفض هؤلاء تلك الضرائب بشدة، وقاموا بانتفاضة عارمة ضد الباشا في مناطق الساحل والمنشية بزعامة حفيده محمد القرمانلي، واندلعت انتفاضات قوية أخرى ضد الباشا في معظم المناطق الداخلية، (من اقوى تلك الانتفاضات التي قامت بها قبيلة أولاد سليمان والقبائل المتحالفة معها بزعامة عبد الجليل سيف النصر في جهات سرت وشرق طرابلس وفزان في عام 1246هـ/ 1830م)، وأمام ضغط القناصل، وتفاقم الأزمة المالية، واندلاع الانتفاضات، لم يكن أمام يوسف القرمانلي من خيار سوي التنازل عن الحكم لإبنه علي أمام الديوان في شهر 8 من عام 1248هـ/1832م.

8- العلاقة بين الحكومة القرمانلية والمجتمع في ليبيا:

كان حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا من نتاج العهد العثماني، وورث القرمانليون عن العثمانيين

عدة أنماط في أساليب الحكم والإدارة ومفهوم الدولة وعلاقاتها بأفراد المجتمع فالباشاوات القرمانليون كان كل منهم، خلال فترة حكمه، يعد الرئيس الأعلى للدولة، ونفوذه مطلق، ولا يحد من سلطته وأوامره أحد كما كان هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، والمتحكم في الموارد المالية والقضائية، ويعد نفسه المدافع عن الشريعة والإسلام، وحامل راية الجهاد، ومن هنا تلقب الحكام القرمانليون بلقب أمير المؤمنين. وانطلق القرمانليون في حكمهم للبلاد كما في النظام العثماني من منطلق أن الدولة تتألف من الهيئة الحاكمة أو الطبقة الحاكمة والرعية، أي أن بقية أفراد المجتمع بفئاتهم المختلفة.

تألفت الهيئة الحاكمة في النظام القرمانلي من أفراد الأسرة القرمانلية، وكل العناصر التي ارتبطت بها من العسكريين والمدنيين من أبناء الطائفة القولوغلية والمواليين، ومن المرتزقة الذين امضوا مدة طويلة في البلاد ودانوا بالإسلام، وارتبطوا بالأنظمة السياسية وأثبتوا مقدرة و حنكة في العمل السياسي والاداري، وبرهنوا على ولائهم وإخلاصهم للباشا الحاكم.

أما عامة أفراد المجتمع فكان ينظر إليهم على أنهم يندرجون تحت رعاية الباشا وهيئته الحاكمة، ومن ثم يجب عليهم الامتثال دائماً لأوامر الحاكم القرمانلي، ويؤدون الالتزامات المالية المفروضة عليهم دون معارضة، وأن يحافظوا على الأمن والاستقرار، وهذا يعني إن اغلب المواطنين كانوا مسخرين للإنتاج ودفع الضرائب لخزينة الباشا، وكان عليهم تقديم فروض الولاء والطاعة المطلقة، ومن هنا فإن تأمين حياة ورفاهية أفراد الأسرة القرمانلية والهيئة الحاكمة ورعاية مصالحها والمحافظة على امتيازاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت تأتي في مقدمة اهتمامات الباشاوات القرمانليين.

وتمثلت علاقة القرمانليين بفئات المجتمع في تطبيق السلطة المركزية على المناطق الداخلية، وإلزام المواطنين بدفع الضرائب المفروضة (استثنيت فئة القولوغلية وفئة المرابطين والأشراف من دفع الضرائب). وتركز ثقل القرمانليين السياسي والإداري في المناطق الحضرية، بما فيها العاصمة طرابلس والمناطق القريبة منها، وتمكنوا من دعم نفوذهم السياسي بالحصول على مؤيدين من بين التجار والأعيان في تلك الجهات، وكان أهل هذه المناطق يسعون إلى الاستقرار، وعدم إثارة المشكلات مع السلطات القرمانلية حفاظا على مصالحهم وأنشطتهم الاقتصادية، ولذلك فانه في أغلب الأحيان لم يشكل أهلها أدنى خطر يهدد السلطة الحاكمة. وتمكن القرمانليون أيضاً من الحصول على دعم نظامهم عن طريق الاعتراف بمصالح ونفوذ مشايخ بعض القبائل القوية في المناطق الداخلية من اجل كسب تأييدهم، ودعمهم السياسي والعسكري ضد بعض القبائل الاخري التي تعارض سلطتهم، (مثلاً كان في مقدمة هؤلاء مشايخ قبيلة بن نوير وأحلافهم بزعامة المحاميد في منطقة الجبل الغربي)، ومناطق غرب طرابلس. ولم يكن أولئك المشايخ يخضعون لنفوذ السلطات التي توالت على حكم طرابلس في الفترات التي سبقت العهد القرمانلي، ولم يلتزموا بدفع الضرائب لها، ومن هنا أصبح عامل المصلحة المشتركة يربط بين الجانبين (القرمانليون والمشايخ).

ومن جهة أخرى كانت هناك بعض المجموعات القبلية البدوية في المناطق الداخلية أيضا مثل ترهونة ومسلاته وورفله ومناطق غريان وفزان ومناطق برقة، كانت دائماً على خلاف مع السلطة

القرمانلية بسبب أن السلطة كانت قائمة على الاستبدادية العسكرية، وبسبب الزيادة في أعباء الضرائب.وهذا ما أدى إلى زيادة الهوة بين السلطة الحاكمة، وفئات المواطنين القاطنين في المناطق الداخلية، وضاعفت من حدة النفور والتباعد بين الجانبين، وتسببت في اندلاع الانتفاضات في العديد من المناطق، وزاد من شدة انتشار الانتفاضات، الإفراط في أساليب تحصيل الأموال الضريبية وما كان يصاحبها من أساليب الإكراه على الدفع، أي استخدام الوسائل القمعية، خاصة في سنوات الأزمات الاقتصادية ونقص الموارد المالية.

ولم تنته هذه الظواهر السلبية في العلاقات بين السلطة الحاكمة وبعض الفئات الاجتماعية بفترة مؤسس الأسرة القرمانلية بل ظلت هي النمط السائد في المجتمع طوال العهد القرمانلي، فقد استخدم علي القرمانلي قوات من المرتزقة، الذين لا تربطهم أدنى علاقة بأفراد المجتمع، بالإضافة إلى قواته النظامية لإرهاب المواطنين من أجل تدعيم حكمه، وجباية الأموال الضريبية، كما عين أبناءه وفي مقدمتهم البك حسن، خصيصاً لقيادة الحملات العسكرية ضد مواطني الدواخل واكرههم على الطاعة، ودفع الأموال.

وفي عهد يوسف باشا، الذي تميزت شخصيته بالشدة والقسوة والعنف والتمتع بالانتقام من الخصوم، استمرت ظاهرة العنف واستعمال القوة ضد المناطق المعارضة لحكمه ووجه عدة حملات قهرية ضد الأحلاف القبلية التي وقفت ضد حكمه الجائر، وعارضت الأعباء الضريبية في جهات نالوت وغريان. وكان في مقدمة القبائل التي تعرضت إلى انتقام قوات الباشا قبيلة الجوازي التي حلت بها كارثة فقدت فيها أشهر مشايخها وصادرت ممتلكاتها، كما وجه حملة عسكرية للمرة الثانية في عام 1247هـ/1831م ضد أحلاف أولاد سليمان التي تجمعت في جهات بني وليد وقد استخدمت قوات الباشا التي كانت بقيادة إبنيه علي وسليمان، منتهي الشدة والقسوة ضد تلك التجمعات القبلية.

وهكذا فان الغالبية الساحقة من المواطنين في مناطق البادية والواحات والإطراف البعيدة عن مركز ثقل الحكومة والمناطق الغربية منها والقريبة من العاصمة، كانت تعيش أحياناً في حالة قلق وتهديد مستمرين من السلطة الحاكمة، وكانت حالة الأمن والاستقرار في اغلب المناطق، وعلى وجه العموم مرتبطة بمدي الالتزام بدفع الضرائب والامتثال لسلطة وأوامر الباشا من جهة، وبمدي تمكن الباشا من توفير المؤن ودفع مرتبات جنوده من جهة أخرى.

وكان لظاهرة الصراع على الحكم التي هيمنت على أفراد الأسرة القرمانلية مشكلات وانقسامات اجتماعية حادة أى أنها أحدثت انشقاقاً في أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، وظهرت أشكال من التكتلات والأحلاف المتنافرة بين القبائل، وبعض الفئات الاجتماعية المتحالفة معها ضد التجمعات القبلية المعارضة. فأذكت روح العداء بين تلك الفئات الاجتماعية. وقد تطورت الخلافات بين بعض الفئات الاجتماعية الداخلية في بعض الأحيان إلى إشعال الحروب وأخذ الثأر في عدة مناطق من البلاد خلال العهد القرمانلي، مثل ما حدث في المناطق الشرقية والغربية من طرابلس، ومناطق الجبل الغربي وسرت وبرقة. وقد نشب القتال بين قبائل أولاد سليمان والفرجان في مناطق طرابلس، وبين النوايل و ورشفانة في غرب طرابلس، وبين الجبارنة والفوائد في برقة وغيرها، وترتب على تلك النزاعات القبلية هجرة أعداد كبيرة من المواطنين إلى تونس وإلى مصر، وانعكست تلك الصراعات السياسية والاجتماعية سلباً على المجتمع الليبي وأبقت البلاد في ظلمات التخلف.

9- علاقات القرمانليين الخارجية :

أ-علاقة القرمانليين بالدولة العثمانية :

لقد أصبحت ليبيا في عهد الأسرة القرمانلية تابعة تبعية اسمية للدولة العثمانية، ولم يكن للسلطان العثماني أدنى نفوذ حقيقي على الحكام القرمانليين، وبذلك كان لأولئك الحكام سياستهم الخاصة في المجالين الداخلي والخارجي، وامتلكوا حرية التعامل مع الدول الأجنبية، وفق ما كانت تمليه عليهم ظروف ومصالح دولتهم دون الرجوع إلى حكومة السلطان، فكانوا يجرون المباحثات ويعقدون الاتفاقيات بشكل مباشر مع الدول الأوروبية كما كانت لهم بعثات دبلوماسية وممثلون في بعض العواصم الأوروبية وبالمقابل كان للدول الأوروبية ممثلون وقناصل ووكلاء في كل من طرابلس وبنغازي، (ومن أهم الدول التي ارتبطت بعلاقات دبلوماسية مع القرمانليين، وعينت لها قناصل في ليبيا هي: انجلترا، فرنسا، وهولندا، والنمسا، ونابولي، واسبانيا، والسويد، والبندقية، وتوسكانيا، وأمريكا)، كما كانت للقرمانليين عملتهم المستقلة، وعلم دولتهم الخاص.

وفي كثير من الأحيان لم يمتثل الحكام القرمانليون للتعليمات والأوامر التي كانت تصدر إليهم من الباب العالي، خاصة فيما يتعلق بتقديم المساعدة العسكرية للدولة العثمانية ضد أعدائها أو طلب توقيع اتفاقيات مع بعض الدول الأوروبية، ويرجع ذلك إلى حرص القرمانليين على مصالح دولتهم، وخوفاً من الوقوع في تعقيدات سياسية وعسكرية مع خصوم الدولة العثمانية هم في غنى عنها: فعلي سبيل المثال رفض أحمد الأول أوامر السلطان بشان توقيع اتفاقية سلام وصداقة مع كل من النمسا والبندقية في 1136هـ/ 1723م، لأن توقيع مثل تلك الاتفاقيات كان سيحد من حرية نشاط الأسطول الليبي في البحر المتوسط، ويلزمه بشروط لا تخدم مصالح دولته الاقتصادية، ويحرمه من فرصة الحصول على الغنائم. وفي 1213هـ/ 1798م تجاهل يوسف القرمانلي هو الآخر طلب السلطان سليم الثالث بشأن مساعدته للدولة العثمانية في إخراج الفرنسيين من مصر، وعدم التعاون مع نابليون بونابرت في تقديم المساعدة للجيوش الفرنسية المرابطة في مالطة وفي القطر المصري، (وفي الحقيقة إن رفض يوسف لأوامر السلطان في هذا الصدد كان مبعثه التهديدات المباشرة التي وجهها إليه نابليون، والتي كانت تحذر يوسف من مغبة غزو نابليون لطرابلس إذا ما قام باي عمل ضد فرنسا أو اتخذ أي إجراء يؤدي إلى عرقلة مصالحها السياسية والتجارية).

غير أنه من ناحية أخري كان حكام الأسرة القرمانلية دائماً محتاجين لدعم الدولة العثمانية وتأييدها على الأقل من الناحية الاسمية أوالمعنوية فيما يتعلق بدعم وترسيخ سلطتهم والاعتراف بحكمهم سواء على مستوى السياسة مع الدول الأجنبية أو على الصعيد المحلي، ومن هنا احتفظ القرمانليون بالاعتراف بمكانة السلطان "خليفةً للمسلمين" وأبقوا على ذكر إسمه في المساجد في خطب الجمع والأعياد. كما حرص الحكام القرمانليون على الحصول على فرمان أو قرار الاعتراف بنفوذهم على البلاد ممثلين أو نواباً للسلطان على الإيالة. وتكمن أهمية ذلك الفرمان في إعطاء الشرعية وتأكيد السلطة الفعلية ومنح لقب الباشاوية للحكام القرمانليين، ومن ثُم الحصول علي تأييد واعتراف أبناء الشعب لأن السلطان العثماني كان يعد حامي الإسلام، وخليفة المسلمين، وأمير المؤمنين ومن هنا فان أوامره وتعليماته يجب أن تطاع من قبل الشعب المسلم، فلم تثبت شرعية استيلاء احمد القرمانلي مؤسس حكم الأسرة القرمانلية على الحكم، إلا بعد أن حصل على الفرمان من السلطان احمد الثالث في

1124هـ/1712م، وكذلك كان الحال بالنسبة لكل ورثته الذين جاءوا من بعده إذ حصل كل من إبنه محمد، ومن بعده علي القرمانلي ويوسف وإبنه علي الذي كان أخر الحكام القرمانليين، على موافقة السلطان عن طريق إصدار فرمانات خاصة بتعيينهم والاعتراف بنفوذهم على إيالة طرابلس الغرب.

وكان القرمانليون ملزمين بتحويل مبالغ مالية قليلة رمزية سنوياً إلى العاصمة العثمانية بالإضافة إلى الهدايا التي كان في مقدمتها هدايا الحصول على فرمان السلطان أثناء تسلم الحاكم القرمانلي السلطة في البلاد. وبدا إعلان الولاء والطاعة للدولة العثمانية ضرورة لابد منها فسار بقية الولاة القرمانليين على هذا النهج حتى النهاية إذ أنه بمجرد تولي أي والٍ كان يبعث بذلك إلى استانبول ليرسل له فرماناً يؤكد على تعيينه والياً على طرابلس، وقد جرت العادة على ذلك أيام احمد ومحمد وعلي ويوسف ثم إبنه علي، حتى عادت إيالة طرابلس وبرقة للسلطة العثمانية سنة 1251هـ/1835م.

كانت الحكومة العثمانية على اتصال مستمر بالإيالة وتتابع باهتمام كبير ما كان يجري فيها من تطورات فقامت بإرسال مندوبها لعدة مرات في محاولة منها لحل الخلاف بين الأطراف المتنازعة، وإنقاذ البلاد من مشكلاتها الداخلية، غير أن جهود مندوب السلطان العثماني لم تأت بنتائج إيجابية. إن استمرار الأزمة الداخلية في البلاد، وعدم تمكن أي من الفريقين حسم الصراع لصالحه، جعل البلاد معرضه للمخاطر الخارجية. وقد أثار مخاوف الدولة العثمانية من تورط القنصل البريطاني والقنصل الفرنسي في الأزمة السياسية الداخلية وتدخلهما بشكل سافر في الصراع الدائر على الحكم، وخشيت من احتمال غزو الإيالة، إما من قبل فرنسا أو بريطانيا. وبعد أن تبين لحكومة السلطان محمود الثاني طموحات محمد علي، حاكم مصر، التوسعية في شمال افريقية، وأنه كاد أن يتم الاتفاق بينه وبين فرنسا لضم أقطار المغرب العربي إلى دولته في مصر، ويفسح فيها المجال لخدمة المصالح الفرنسية السياسية والاقتصادية. كما تبين للدولة العثمانية بعض المؤشرات على أن حكومة البايات في تونس هي أيضاً كانت تفكر جدياً في ضم الجزء الغربي من البلاد إلى نفوذها وأمام كل هذه المعطيات، وتمشياً مع سياسة السلطان محمود الثاني الجديدة المتعلقة بإعادة السلطة المركزية على إيالات الإمبراطورية العثمانية، قررت الحكومة العثمانية أخذ زمام المبادرة، وأرسلت حملة عسكرية بقيادة نجيب باشا في ربيع 1251هـ/1835م إلى ليبيا لإنهاء حكم الأسرة القرمانلية ووضع البلاد تحت الحكم العثماني المباشر.

ب-علاقة القرمانليين بالدول الأجنبية :

فتح احمد القرمانلي باب الاتصالات، وبناء علاقات سياسية مع الدول الأوربية بصفة مستقلة عن الحكومة العثمانية، وأخذت تلك العلاقات تارة طابع توقيع معاهدات سلام وصداقة، وبناء علاقات تجارية، وتارة أخرى اتسمت بالروح العدائية بسبب التهديدات العسكرية والحملات البحرية التي كانت تقوم بها بعض الدول الأوربية ضده، وضد حكومته بحجج الخلاف وسوء التفاهم حول مسالة الصراع البحري، وتامين التجارة البحرية.

أما محمد ابن احمد فكانت علاقته بالدول الأوربية مهادنة، واتبع سياسة اللين مع هذه الدول وخاصة بريطانيا وفرنسا وأعطاهما تنازلات ومنحهما امتيازات، ووقع معهما معاهدات نتيجة الضغوط والتهديدات التي مارستها عليه تلك الدول، لخدمة مصالحها التجارية، وحماية سفنها وتمييز وتعزيز قناصلها في طرابلس، وهذا جعل قادة أسطوله يرفضون هذه التنازلات لأنها تضر مصالحهم بايقاف

العمليات البحرية، ولذا قاموا بعصيان مسلح ضده كادوا أن يقضوا عليه في صيف سنة 1166هـ/ 1752م لولا تدخل قواته، ودعم أنصاره في الوقت المناسب.

وتعرضت علاقة إبنه علي (تولى الحكم 1188هـ/ 1774م) بالدول الأجنبية إلى تهديدات وحملات عسكرية، وحاول أن يسوّي معها مشكلاته بالوسائل السلمية عن طريق اتفاقيات وقعها معها، إلا أن تلك السياسة أوقعته هو أيضاً في خلاف مع قادة البحرية، وكافة العناصر المرتبطة بهم إذ كانوا يصرون على مضاعفة النشاط البحري، ومواصلة العمليات البحرية حفاظاً على مصالحهم المادية الآتية من الغنائم. غير أن هذه السياسة أجبرته على الوقوع في خلافات حادة مع الدول الأوربية مثل نابولي، ومالطة، وفرنسا، وانجلترا وهولندا، وقد تصدت هذه الدول بحزم ضد العمل البحري، فتقلصت العمليات البحرية، ونقصت الموارد والغنائم. ونتج عن ذلك ضائقة مالية حتى أن الباشا عجز عن دفع مرتبات جنوده بصورة منتظمة، وأدى ذلك إلى قيام العديد من الانتفاضات الشعبية في البلاد نتيجة الضغوط التي فرضت من جراء جمع الضرائب من المواطنين.

ومن بين المستجدات الإدارية في النظام القرمانلي: استحداث نظام الخواجات أو ديوان العلاقات الخارجية، وهو نظام يتمثل في اختيار بعض الشخصيات وتدريبهم على تأدية المهام والبعثات الدبلوماسية، وتنظيم العلاقات مع الدول الخارجية والتعامل مع القناصل، وكان أولئك الخواجات يتم اختيارهم في الغالب من بين العناصر المقربة من الباشا التي تتميز بالكفاءة والذكاء والفطنة، ولديهم إلمام سياسي واطلاع ثقافي، وإجادة لغة على الأقل من اللغات الأجنبية.

وفي عهد يوسف باشا تم إنشاء منصب كل من رئيس الوزراء أوالوزير الأول، ومنصب آخر للعلاقات الخارجية، وذلك بعد أن تشعبت وتطورت علاقات يوسف مع الدول الأوربية.أما دور يوسف باشا في مواجهة المشكلات الخارجية خلال العقد الأول من حكمه هي: دخوله في محاربة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تواصلت لمدة أربع سنوات من 1216-1220هـ/1801-1805م، وتعود أسباب هذه الحرب إلى ازدياد اهتمام أمريكا بالتجارة في البحر المتوسط، وعدم التفاهم مع حكومة الباشا بشان موضوع الأتاوات السنوية، وأرادت أمريكا أن تتفاوض معه في طرابلس من أجل عقد معاهدة معه مثلما فعلت مع حكام الجزائر وتونس، واستخدمت في ذلك وساطة داي الجزائر حسن باشا من اجل تحقيق عقد هذه الاتفاقية، هذا وقد جرت المفاوضات بالفعل، وتوصل الطرفان إلى عقد اتفاقية سلام وتجارة سنة 1212هـ/ 1797م وعينت أمريكا قنصلاً لها في طرابلس وهو جيمس كاتكارت، ووافقت على دفع ما قيمته 52,000 دولاراً مقابل هذه الاتفاقية سنوياً ما بين مبالغ مالية وهدايا ومواد أخرى. إلا أن الحكومة الأمريكية لم تلتزم بالدفع وأخذت تماطل وتؤخر في الرد على مطالبة الباشا بذلك، وأخيراً دفعت ما قيمته 35,000 دولاراً فقط، وعندما فشل في إقناع أمريكا بتعهداتها قطع معها علاقته، وأعلن عليها الحرب سنة 1216هـ/1801م. ومما زاد من توتر الموقف، تدخل كل من القنصل الانجليزي وارنجتون والقنصل الفرنسي شوبيل في الصراع الداخلي وحرص كل منهما على الاستفادة من الصراع القائم لصالح بلاده.

وازدادت شهرة البحرية الليبية بعد مواجهة الحملات الأمريكية، واستمرت في إمداد الخزينة بالاتاوات، والغنائم حتى أواخر العقد الثاني من القرن13هـ/19م، غير أن العوائد المالية تقلصت بعد

مؤتمر فينا سنة 1231هـ/1815م لأن المتغيرات السياسية الأمريكية والسياسية الأوربية، وتبدل توازن القوى في البحر المتوسط، وضغوط الدول الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وتهديداتها المتكررة عل طرابلس، جعل بعض الدول الأوربية المرتبطة باتفاقيات مع حكومة طرابلس، تتنصل من دفع التزاماتها المالية، لهذا كان يوسف القرمانلي مضطراً في بعض الأحيان إلى إصدار تعليماته لمهاجمة سفن تلك الدول وأسر بحارتها، ومصادرة سلعها التجارية. من هنا أصبح الباشا يواجه ضائقة مالية، ويقع في مشاكل سياسية مع الدول الأوربية انعكست سلبياً على سياسته الداخلية وعلى علاقاته الخارجية، إذ امتنعت بعض الدول عن دفع ما عليها من إتاوات كما فعلت كل من سردينيا ونابولي على سبيل المثال، وعندما هاجم بحارة الباشا سفن هاتين الدولتين أرسلت سردينيا حملة عسكرية قصفت مدينة طرابلس في سنة 1241هـ/1825م، وحدث الشئ نفسه مع نابولي في سنة 1244هـ/ 1828م، والتي أرسلت هي الاخرى حملة من عشرين سفينة لضرب مدينة طرابلس، إلا أن المشكلة حلت فيما بعد عن طريق المفاوضات وعقد اتفاقية بين الجانبين. إن اتفاق الدول الأوربية في مؤتمر فيينا سنة 1231هـ/1815م ومؤتمر إكس لاشابل 1234هـ/ 1818م على ضرورة إيقاف عمليات دول شمال افريقية البحرية، وإلزام يوسف بتنفيذه من قبل كل من انجلترا وفرنسا، ترتب عليه حرمان خزينة الباشا من أهم مصادر الدخل الأساسية، ووقعت البلاد في حالة شديدة من الاضطرابات والانقسامات الحادة والحروب الأهلية والصراع على السلطة خلال المدة بين 1241-1248هـ/ 1825-1832م واستمرت المشاكل السياسية والاقتصادية إلى أن وقعت البلاد تحت السيطرة العثمانية مرة أخرى 1251هـ/ 1835م.

ويتضح من ذلك أن الدولة القرمانلية اعتبرت نفسها دولة مستقلة بل كانت المحاولة الاستقلالية الأولى عن الدولة العثمانية، والتي حاول فيها الليبيون تأكيد هويتهم وممارسة نوع من الحرية تميز في التمثيل الدبلوماسي واستقبال قناصل أجانب يمثلون دولهم، ويرعون مصالح بلدانهم، والتفاوض مع حكام البلاد القرمانليين. بالإضافة إلى ذلك أنهم صكوا العملة وتصرفوا فيها، وبنوا قوة عسكرية وطنية، مكونة من أبناء البلاد وفتحوا المدارس والمعاهد، ولقّب الأمراء القرمانليون أنفسهم بلقب أمير المؤمنين، وأن احتفظوا بعلاقتهم بالدولة العثمانية جيدة.

خاتمــة:

لقد حكم القرمانليون ليبيا لمدة قرن وربع من الزمان تمكنوا خلالها من تأسيس دولة وراثية تابعة تبعية اسمية للدولة العثمانية لكنها مستقلة في أمورها السياسية والعسكرية والمالية وفي علاقاتها الخارجية، وبالرغم من ذلك فان الباشوات القرمانليين اعترفوا ضمنيا بنفوذ السلطان العثماني خليفةً للمسلمين من أجل اكتساب مشروعية حكمهم على البلاد. هذا وقد شكّل القرمانليون طبقة مسيطرة متحكمة اعتمدت في دعم نفوذها في البلاد على القوة العسكرية وتركزت السلطة في أيدي أفراد الأسرة الحاكمة والأقارب والأصهار وقليل من العناصر الأخرى الموالية، وسخرت كل أجهزة الدولة لاستغلال موارد البلاد المتاحة لمصلحة أفراد الأسرة الحاكمة في المقام الأول.

وكانت الدولة القرمانلية متقدمة بمعيار عصرها وساهم بعض حكامها في إنشاء بعض الأبنية والمؤسسات الدينية والثقافية والتحصينات العسكرية، وترميم بعض الأسواق والأسوار، وغيرها. إلا إن السمة الغالبة التي اتسم بها العهد القرمانلي في ليبيا هي، ظاهرة الصراع الدموي على السلطة الذي انتشر

بين أفراد الأسرة الحاكمة طوال فترة حكم القرمانليين، وقد انعكست آثار ذلك الصراع على مختلف فئات المجتمع، فلم تشهد البلاد الأمن والاستقرار في أغلب الأحيان، كما أن السياسة المركزية الصارمة للحكم القرمانلي، وإرهاق كاهل المواطنين بأعباء الضرائب واستعمال القوة المفرطة في تحصيلها، إلى جانب المغالاة في عمليات الانتقام والقمع ضد الفئات المعارضة، تركت آثاراً سلبية عميقة في المجتمع، وجعلت العلاقة بين السلطة وفئات الشعب في حالة توتر مستمر طوال فترة حكم الأسرة حتى أزيحت في النهاية

أ. د. عبد الله علي إبراهيم- جامعة قاريونس
أ. د. مصطفى حامد رحومة- جامعة الفاتح

المصـــادر والمراجــع
(العربية والمعربة)

- ابن إسماعيل، عمر علي، انهيـــار حكـــم الأســـرة القرمانلية في ليبيا 1795-1835، مكتبة الفرجـــاني، طرابلس، 1966.

- ابن غلبون، محمد عبد الرحمن بن خليل، التـــذكار فيمن ملك طرابلس وما كان من الإخبـــار، تـــصحيح وتعليق الطاهر احمد الـــزاوي، مكتبـــة النـــور، ط2، طرابلس، 1961.

- ابو عجيلة، محمد الهادي، النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية 1711-1832 وأثاره علي علاقاتها بالدول الأجنبية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1997.

- الأنصاري، احمد النائب، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، دار الفرجاني، طرابلس، (د.ت).

- بازامة محمد مصطفي، تاريخ برقة في العهد العثماني، دار الحوار ، بيروت، 1995.

- وثائق عن نهاية العهد القرمانلي،دار الحوار، بيروت، 1965.

- برنيا، كستانزو، طرابلس من 1510-1850 ترجمة خليفة محمد التليسي، دار الفرجاني، طرابلس/ ليبيا، 1969.

- بروسين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث :منتصف القرن السادس عشر –مطلع القرن التاسع عشر.ترجمة الدكتور عماد حاتم.عن اللغة الروسية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس،1991.

- توللي،عشرة أعوام في طرابلس (1783-1793) ترجمة. عبد الجليل الطاهر ، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، 1967.

- حسن، الفقيه حـــسن، اليوميـــات الليبيـــة.958-1248هـ/1551-1832م، تحقيق محمـــد الاســـطي وعمار جحيدر، الجزء الأول، مركز جهـــاد الليبيـــين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1984.

- حملة نـــابولي علـــى طـــرابلس.1244ه (1828)، تحقيـــق محمـــد الاســـطي وعمـــار جحيـــدر، ط2، مركزدراســـةجهاد الليبيـــين للدراســـات التاريخيـــة، طرابلس، 1978.

- روسي، ايتوري، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي،عن اللغة الايطالية، الدار العربية للكتاب، ط، طرابلس، 1991.

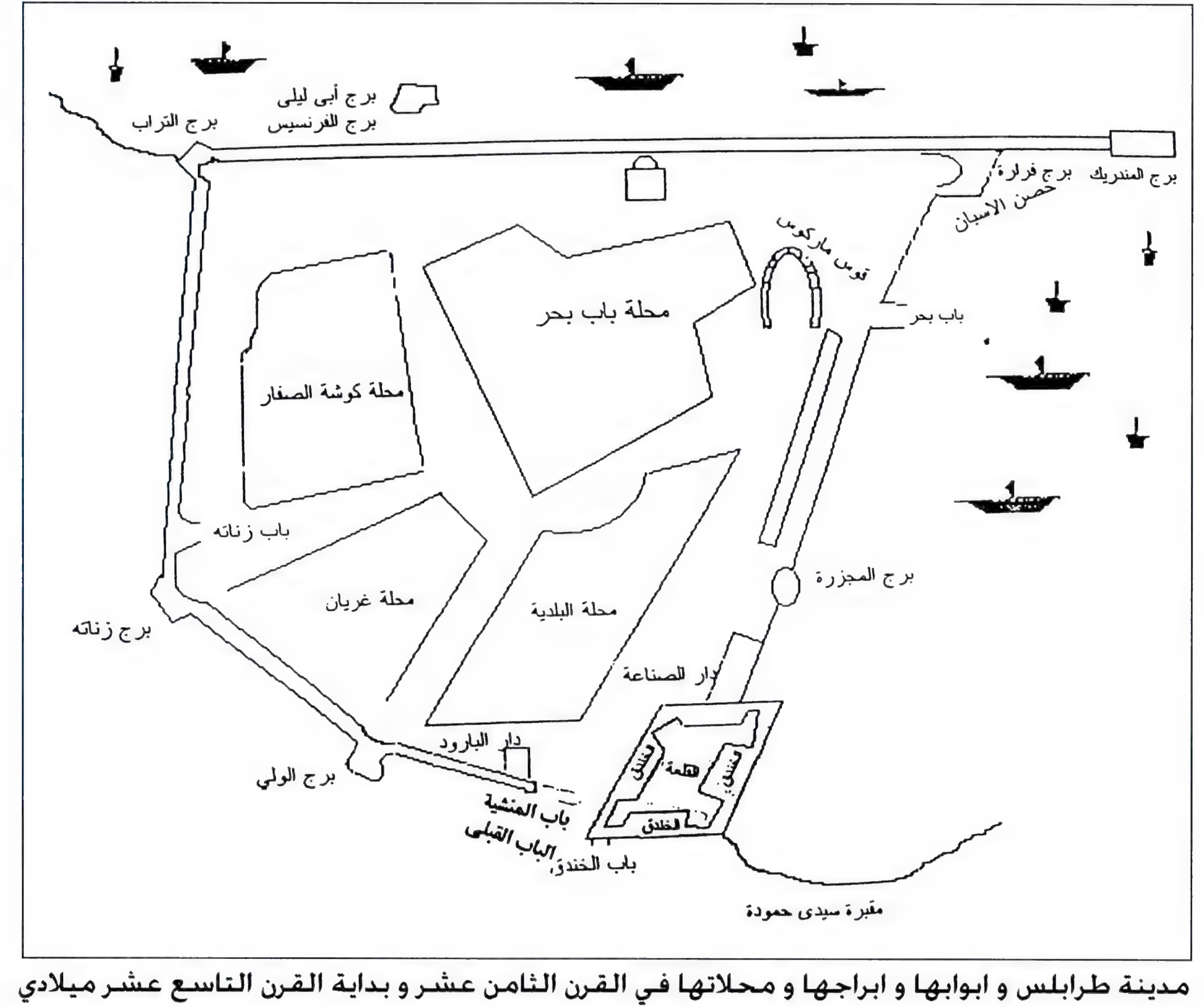
- زليتنر، جان كلود، طرابلس ملتقى أوربا وبلادنا وسط افريقية، 1795 ترجمة جاد الله عزوز الطلحي، الدار العربية للنشر والتوزيع، طرابلس، 2001.

- الزائدي، محمد رجب، ليبيا في العهد القرمانلي، دار الكتاب الليبي، بنغازي، 1974.

- سامح، عزيز، الأتراك العثمـــانيون فـــي افريقيـــة الشمالية، ترجمة. عبـــد الـــسلام ادهـــم، دار لبنـــان، بيروت، 1969.

- فولايـــان، كـــولا، ليبيـــا إثنـــاء حكـــم يوســـف القرمانلي.ترجمة عبدا لقادر المحيـــشي.عـــن اللغـــة الانجليزية، مركز دراسة جهـــاد الليبيـــين للدراســـات التاريخية، طرابلس، 1988.

- فيرو، شارل، الحوليات الليبية، نقل وتحقيق وتقديم محمد عبد الكريم الوافي.وترجمة عن اللغة الفرنسية، الكتاب الثاني، دار الفرجاني، طرابلس، (د.ت).
- المهدوي، إبراهيم احمد، العلاقات البحرية بين ليبيا وايطاليا، منشورات جامعة قاريونس، ط1، بنغازي، 1992.
- مصطفى، احمد عبدالرحيم، أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، بيروت، 1982.
- ميكاكي، رودولفو، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي.ترجمة طه فوزي.عن اللغة الايطالية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1961.
- ناجي، محمود، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة. عبد السلام ادهم ومحمد الاساطي.عن اللغة التركية، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، 1970.
- الوافي، محمد عبد الكريم، يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1984.



مدينة طرابلس و ابوابها و ابراجها و محلاتها في القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر ميلادي

5- القوى المحلية وعلاقتها بالمركز

ز- "أشراف الحجاز وأئمة اليمن"

تمهيد:

- بدايات حكم الأشراف والأئمة في الحجاز واليمن:

ينتسب "أشراف الحجاز" و "أئمة اليمن" الهاشميون - شأنهم شأن نسب آخرين غيرهم من الأشراف أو السادة العلويين في البلدين وأنحاء أخرى عربية وإسلامية-إلى جدهم الأعلى الحسن بن على بن أبي طالب (ت50هـ/670م) كما ينتسب بعضهم الآخر إلى فرع أخية -شهيد كربلاء- الحسين بن على (ت 61هـ/680م)، سبطي رسول الله (ص) من ابنته الثالثة: فاطمة الزهراء.

وحين دب الضعف في الخلافة العباسية وبدأت بغداد تفقد السيطرة على الأطراف وبعض الأقطار، كان الحجاز واليمن من أوائل البلدان التي قامت بها دويلات مستقلة عن حكم العاصمة بغداد

ففي أول النصف الثاني من القرن الثالث للهجرة/النصف الأخير من القرن التاسع للميلاد أسس الأشراف من "بني الأخيضر" الحسنيين أول حكم لهم في الحجاز عام251هـ/865م، حين خرج إسماعيل بن يوسف الأخيضر، الذي عرف بالسفاك، على الخليفة العباسي المستعين بالله بن محمدً بن المعتصم، وقد استولى على مكة بعد أن فر واليها العباسي، ونهب البيت الحرام وبيت المال ثم استولى على المدينة، وعرف بالجور والظلم، ولكنه لم يلبث أن مات بالجدري في العام التالي، وحكم بعده ستة من أبناء هذه الأسرة التي انتهى حكمها باستيلاء القرامطة على الحجاز (عام350هـ/691م). كان الأشراف الموسويين (نسبة إلى جدهم موسى الحسني) الأسرة الثانية التي حكمت الحجاز قرابة نحو قرن(358-453هـ/968-1061م) وكان أولهم جعفر بن محمد وآخرهم الشريف "شكر بن أبي الفتوح تاج المعالي" أبرز من حكم من هذه الأسرة وأطولهم حكماً (430هـ/1038م)، وكان أديباً وشاعراً، وبوفاته انقرض بنو موسى.

تزامن حكم الشريف "شكر" بتنامي وتوسع حكم الملك على بن محمد الصليحي في اليمن (429-459هـ/1037-1067م) إذ تمكن من توحيد البلاد من أقصى حضرموت إلى الحجاز. وفي عام 455هـ/1063م قام الملك الصليحي بالحج ، فدخل مكة وملكها وانتزعها من بني الطيب "وفعل فيها أفعالاً حميدة، من العدل والإحسان ومنع المفسدين ، فأمن الناس أمناً لم يعهدوه، ورخصت الأسعار لأمره بجلب الأقوات وكثر البناء عليه..."، قبل مغادرته عائداً إلى اليمن اجتمع لديه الأشراف الحسنيون وطلبوا منه تعيين نائب له، "فجعل على مكة محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن هاشم" أبو هاشم ، مؤسس" دولة الأشراف الهواشم أبو (بنو فليتة) وقد استمر في الحكم ثلاثين عاماً (456-486هـ/1063-1190م)، وتداول الحكم بعده سبعة أشراف من أسرته كان آخرهم داود بن عيسى سنة 597هـ/1200أو 598هـ/1201م استولى أمير ينبع أبو عزيز قتادة أبن إدريس (ت. 618هـ/1221م) على الحرمين الشريفين ، فكان مؤسس حكم أسرته " الأشراف بني قتادة" الذين توارثوا أمر الحجاز حتى نهاية حكمهم عام 1344هـ/1925م.

- أئمـة اليمـن:

في وقت لا يزيد عن ثلاثة عقود من تأسيس الأشراف " بني الأخيضر" لسلطتهم على الحجاز خرج إلى اليمن من جبل الرس القريب من المدينة عام 280هـ/893م الإمام يحي بن الحسين بن القاسم الحسني الرسي بناء على دعوة اليمنيين له، ولكنه لم يلبث أن عاد أدراجه إلى الحجاز لكثرة الصراعات والأقتتال بين الدويلات التي ظهرت في تلك الفترة من يعفريين وقرامطة إسماعيليين بزعامة على بن الفضل الخنفري والحسن بن حوشب. والأهم من ذلك خذلان القبائل له وتقاعسها عن نصرته حتى تبين لها ضرورة عودته.

وقد توجه إليه وفد كبير من زعماء ورؤساء القبائل اليمنية مطلع عام 284هـ/897م لدعوته إلى اليمن وشكلت عودته منعطفا تاريخياً هاماً في تاريخ البلاد، فقد أسس الإمام يحي بن الحسين- الذي تلقب(بالهادي إلى الحق) – حكم الأئمة الزيدية باليمن الذي استمر احد عشر قرناً بين قوة وضعف. فكان يشمل في بعض الفترات حكم اليمن الطبيعية من حدود عمان جنوبا حتى حدود الحجاز شمالاً، وينكمش أحيانا فيقتصر على العاصمة صنعاء وشمالها، أو على بعض المناطق الشمالية ومركزها (صعدة) في أحيان أخرى، وذلك حتى نهاية حكم الأئمة (بقيام ثورة 26 سبتمبر 1962 م وإعلان الجمهورية).

لقد وجد بعض رؤساء وزعماء القبائل في شخصية الهادي القيادية، وفي علمه ونسبه الشريف حلاً للخلافات وتعدد الولاءات، كما وجد نفسه في ذلك متنفسا لطموحاته، ونشر مذهبه المستند في أصوله الفقهية إلى مذهب الإمام زيد بن على بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

تمكن الهادي بعد وصوله صعدة ومبايعة قبائلها له من التوفيق بينها وتوحيدها تحت قيادته واستطاع أن يدخل صنعاء غير مرة. وشكلت السنوات الأربع عشرة منذ قدومه إلى اليمن حتى وفاته في صعدة عام 298هـ/910م ملحمة حقيقية استخدم فيها السيف والقلم والقوة والعقيدة، وسجل فصولها كاتب سيرته وأحد أنصاره علي بن محمد العلوي. وقد أفلح الهادي بتأسيس دولة الإمامة الزيدية الأولى التي خلفه في حكمها ابنان وحفيدان، ثم تصارع آخرهما مع غمام من أحفاد القاسم بن إبراهيم الرسي جد الهادي نفسه، هو الإمام المنصور القاسم بن علي العياني الذي كان عالماً فاضلاً، ولكنه كان طاعناً في السن فتوفي بعد خمس سنوات من إمامته عام 393هـ/1003م. وقد خلفه ابنه الشاب حسين بن قاسم الذي لم يكن مؤهلاً للحكم وهو حالة شاذة بين أئمة اليمن ومذهب الزيدية وغيره من المذاهب الإسلامية، فقد تلقب بالمهدي وزعم انه "المهدي المنتظر"، وقد دخل في صراع وقتال مع مختلف القوى القبلية والسياسية ومن بينها إمام معارض له هو محمد بن قاسم الزيدي، وقد أجبر آخر الأمر على الهروب من صنعاء وقتل قرب ريدة شمال صنعاء عام 404هـ/1013م، كما قُتل في العام الذي قبله الإمام محمد الزيدي، فكانا أول إمامين يُقتلان تلاهما قتلاً بعد أربع سنوات الإمام أبو الفتح بن الحسين الديلمي الذي جاء مكة من الديلم بفارس ومنها وصل إلى صعدة وتلقب بالناصر، وناصرته قبائل همدان وخذلته غيرها، حتى كانت نهايته على يد الملك علي بن محمد الصليحي عام 444هـ /1052م الذي تمكن من توحيد كل اليمن وامتدت سلطته على الحجاز لبعض الوقت؛ وبهذا أسدل الستار على الحقبة الأولى من تاريخ دولة الأئمة الزيدية.

وطوال حكم الدولة الصليحية التي اضمحلت بوفاة الملكة السيدة بنت أحمد سنة 532هـ /1138م، لم ينهض بالإمامة الزيدية من يعتد به من الأشراف أحفاد القاسم بن إبراهيم الرسي، حتى خرج في نفس العام من الجوف إلى نجران ثم إلى صعدة الإمام أحمد بن سليمان (ت 566هـ/1170م) من أحفاد الهادي يحي بن الحسين. وكان على درجة من العلم والشجاعة والطموح، كما كان شاعراً بليغاً، وقد أعاد للإمامة الزيدية بعض مكانتها، ولكنه لم يلبث أن دخل في صراعات انتهت بهزيمته وسجنه بعد أن حقق انتصارات على معارضيه. وكان بمثابة المؤسس للدولة الزيدية الثانية التي امتدت على ضعف وانكماش في ظل الدولتين الرسولية والطاهرية، وحتى ظهور الحملة المملوكية عام 921هـ / 1516م ومجئ العثمانيين الأتراك بعيد ذلك.

وقد زاد عدد الأئمة عن خمسة وعشرين إماماً حتى نهاية تلك الحقبة، ولم تكن أهمية بعضهم (أمثال المنصور عبد الله بن حمزة (ت.614هـ/1217م)، والذي خلف الإمام أحمد بن سليمان، والمؤيد يحي بن حمزة (ت. 749هـ/1349م) وأحمد بن يحي المرتضى(ت.840هـ/1436م) وحفيده المتوكل شرف الدين (ت.960هـ/1558م)، في ميدان السياسة والحكم، بل تأتي أهميتهم وذكرهم بما تركوا من مؤلفات فقهية وآثارٍ فكرية وأدبية هامة تذكر لهم كغيرهم من معاصريهم من العلماء والأدباء البارزين في هذا العصر.

كانت معركة مرج دابق – قرب حلب يوم الأحد 25 رجب 922هـ /23 أغسطس 1516 م بين الجيشين العثماني والمملوكي – معركة فاصلة في تاريخ المشرق العربي، وكانت نهاية تاريخية للحكم المملوكي في مصر وبلاد الشام والجزيرة العربية، وفقد هزم المماليك وتفرق شملهم وتوفي السلطان الغوري أثناء المعركة. ودخل السلطان العثماني سليم خان بن بايزيد خان (ت.9 شوال سنة 926هـ/ 22 سبتمبر 1516) حلب برضا أهلها (وبصحبته آخر الخلفاء العباسيين أبو عبد الله بن المستمسك بالله الذي كان بصحبة السلطان الغوري)، وخطب باسمه خطبه الجمعة (8 شعبان/ 3 سبتمبر)، وبأنه".. خادم الحرمين الشريفين".كما خُطِب باسمه في الجامع الأموي بدمشق قبل يوم من دخولها في (الأول من رمضان 922هـ/ 1916م). وبعد أن اطمأن السلطان سليم الأول على أوضاع دمشق وغيرها من مدن الشام توجه إلى مصر، وهزم المماليك في موقعة الريدانية في 29 ذي الحجة سنة 922هـ/ 23 يناير 1517م، وفي يوم 8 محرم 923هـ/31يناير1517م دخل السلطان سليم القاهرة في موكب حافل بعد أن فر قائد المماليك طومان باي إلى البحيرة فسلمه شيخها حسن بن مرعي إلى العثمانيين فشنقه السلطان سليم على باب زويلة في القاهرة في 12 ربيع الأول سنة 923هـ /13 أبريل 1517م. وبهذا سيطر العثمانيون على مصر.

– تابعية الحجاز والدخول العثماني (الأول) لليمن:

أما الحجاز فقد أجمعت المصادر على سرعة قبول الشريف بركات الثاني في الالتحاق بالدولة العثمانية الفتية والتخلص من الهيمنة المملوكية القاسية. ولعل رواية إمام الحرمين المؤرخ السيد أحمد بن زيني دحلان- على طولها- توضح الطريقة التي تم بها التحاق الحجاز بالدولة العثمانية بعد أن دخل السلطان سليم مصر:" أراد أن يجهز جيشاً إلى مكة المشرفة، وكان بالديار المصرية القاضي صلاح الدين بن أبي السعود بن ظهيرة معتقلاً بها، صادره الغوري وطلب

منه عشرة آلاف دينار فعجز، فأمر بحمله إلى مصر واعتقله، ثم أطلقه السلطان سليم لما دخل مصر. فلما بلغ القاضي تجهيز الجيش، اجتمع بوزير مولانا السلطان سليم وعرفه عظمة صاحب مكة ومنزلته من الشرق، وأنه من خدم مولانا السلطان، وأن الرأي إرسال مكتوب إليه ولا تبدو منه مخالفه أبداً، ولا يحتاج إلى تجهيز جيش، فاستقر الحال على إرسال توقيع شريف لمولانا الشريف بركات، وإبقاء الشريف محمد أبي نمي على شراكة أبيه نظير توقيع السلطان الغوري، وكتب القاضي صلاح الدين لمولانا الشريف يُعرفه بما وقع ويسأل من إرسال ابنه الشريف محمد أبي نمي إلى الحضرة السلطانية، يتشرف باللقاء ويكون دليلاً على الرضا والبقاء، فقبل الشريف ذلك.

"فلما وصل إليه الأمر السلطاني أرسل ابنه أبا نمي، وأطلق السلطان سليم الجماعة الذين كانوا بمصر من أعيان مكة في حبس الغوري وأرسل بهم بعد إكرامهم إلى مكة. وأرسل السلطان الأمير مصلح بيك بمحمل رومي وكسوة للكعبة وصدقات. ولما وصل الشريف أبو نمي إلى مصر قابله السلطان سليم بالإجلال والإكرام، وأعاده شريكاً لوالده وعمره آنذاك اثنتا عشرة سنة وبعث معه أمراً سلطانياً بقتل حسين الكردي صاحب جدة من جهة الغوري.. وفرقت الصدقة الرومية "العثمانية" لأربع مضين من ذي الحجة سنة تسعمائة وثلاث وعشرين في الحرم على الفقراء والمجاورين من أهل مكة، وقرر فيها لصاحب مكة خمسمائة دينار.. وخطب بعرفة قاضي مكة القاضي صلاح الدين ظهيرة، ودعا للسلطان في الموقف الأعظم"

وهكذا انتقل الحجاز من سيطرة المماليك إلى هيمنة السلطان العثماني "خادم الحرمين الشريفين". غادر السلطان سليم مصر عائداً إلى استانبول في شعبان 923هـ/ 15 سبتمبر 1517م، بعد أن عين عليها والياً "خاير بك المملوكي" الذي كان والياً على حلب متمالئاً مع العثمانيين، وكان قد سبقه على استانبول الخليفة العباسي محمد المتوكل على الله، بناء على أوامر السلطان، ولكنه عاد إلى مصر عقب وفاة الأخير، واستمر في الخلافة – الأسمية –حتى وفاته في 12شعبان 975هـ/ 26 أغسطس 1550.

أما اليمن فقد أعلن قائد المماليك فيه الأمير اسكندر ولاءه للعثمانيين وأرسل إليه السلطان سليم أمراً باستمراره والياً على اليمن وذكر اسم السلطان في الخطبة، ومن بعده السلطان سليمان القانوني (926-974هـ/1520-1566م) قبل أن يتم للعثمانيين السيطرة على اليمن الذي سيشكل خطراً مستمراً وميدان مقاومة، قادها أسرتان من أئمة اليمن: آل شرف الدين ثم بيت القاسم بن محمد.

لم يتمكن المماليك من السيطرة على اليمن بعد سقوط آخر أهم سلاطين الدولة الطاهرية (عامر بن عبد الوهاب)، ولم يبق إلا عدن في حوزة عامر بن داوود الطاهري، وقد تمكنت الإمامة الزيدية ممثلة بالإمام يحي شرف الدين(877-965هـ/ 1473-1558م) وبقيادة ابنه المحنك المطهر شرف الدين (ت980هـ/ 1572م) من ملء الفراغ الذي خلفه مقتل السلطان الطاهري خارج أسوار صنعاء(922هـ/ 1517م)، وما جرى بعيد ذلك من انتشار الفوضى واضطراب الأمن في البلاد، وزاد الأمر سوءا سياسة المماليك الجائرة والاقتتال بين القواد الجراكسة أنفسهم. وقد بلغ ذلك ذروته فيما بينهم في عام (930هـ/1523م) وتكرر عام (934هـ/ 1527م)، مع قائد الحملة العثمانية البحرية سلمان الريس. فقد صدف العام السابق حضور الصدر الأعظم إبراهيم باشا إلى مصر لإخماد تمرد حدث بها بقيادة أحمد باشا، وكان قد أقنعه سلمان الريس الذي عاد لتوه إلى مصر بأهمية إرسال حملة بحرية تحت قيادته إلى

السواحل اليمنية لإخضاعها للنفوذ العثماني، وللوقوف هناك في وجه البرتغاليين. وهكذا تم تجهيز حملة مكونة من عشرين سفينة وأربعة آلاف جندي، وعين الأمير خير الدين حمزة قائداً عاماً للحملة ونائباً في زبيد بعد وصوله إليها، أما سلمان الريس فقد جعله قائداً للأسطول.

وصلت الحملة إلى السواحل اليمنية، وكان نفوذ المماليك – ممثلي السيادة العثمانية – في زبيد والمناطق التهامية المحيطة بها، في حين امتد نفوذ الإمام شرف الدين إلى معظم جهات اليمن باستثناء مدينة عدن. وقد نشبت معارك بين قائد المماليك وسلمان الريس تمكن الثاني من قتل الأول وتمت له السيطرة دون الأمير خير الدين حمزة قائد الحملة الحقيقي الذي حاك للريس المؤامرات حتى تمكن من قتله أواخر عام (934هـ/ 1528م). ولم يلبث أتباع الريس أن قتلوا خير الدين وهكذا دواليك، ولأكثر من عقدين من الزمان أصبح واضحاً للباب العالي بأن السيطرة على السواحل اليمنية إسمية، ونادراً ما كان يتم الوئام بين قادة المماليك من المغامرين الشركس في زبيد، وبين من كان يُرسل من مركز العثمانيين من جدة من أمراء وقادة أتراك. ومن ناحية أخرى أدى انشغال السلطان سليمان القانوني بالفتوحات في البلقان والتوغل في أوروبة إلى تأخير مشروع والده في توحيد العالم الإسلامي تحت السيادة العثمانية، ولكنه عاد صوب الشرق حين تجدد النزاع القديم مع فارس عام(941هـ/ 1534م)، فتمكن في العام نفسه من فتح العراق والاستيلاء على بغداد. وكانت تقارير قد سبق رفعها عقب حملة سلمان الريس إلى والي مصر تذكر بخطر البرتغاليين ومدى سطوتهم، والخوف من محاولتهم قطع الخطوط التجارية بين موانئ البحر الأحمر وساحل القارة الهندية، كما أن البرتغاليين قد ساعدوا الفرس بالمعونات وبعض الفنيين، وتبين لهم إن الإستيلاء على اليمن ضرورة فهي أكثر رخاء وازدهاراً من ولاية مصر، وأنه إذا تم احتلال اليمن يصبح في الإمكان السيادة والسيطرة على بلاد الهند.

وقد أمر السلطان سليمان القانوني بإعداده حملة بحرية كبيرة (من سبعين سفينة وعشرين ألف جندي) إلى اليمن والهند، استكمل إعدادها في السويس عام (945 هـ/ 1538م).

وأبحرت من هناك بقيادة والي مصر سليمان الخادم (الطواشي). وصلت الحملة إلى جزيرة كمران قبالة الصليف، في طريقها للاستيلاء على عدن وتم لها ذلك بعد أن قام سليمان باشا بقتل حاكمها عامر بن داود الطاهري. وبعد أن عين سليمان باشا الأمير بهرام حاكماً تركياً على عدن، وترك حامية عسكرية بها، واصلت الحملة طريقها إلى الهند، بيد أنها عادت في مطلع العام الثاني 946هـ/1539م إلى الشطآن اليمنية فاشلة من دون أن يحقق قائدها أي نجاح في مواجهته للبرتغاليين في الهند. وقد انعكس ذلك على سلوك القائد سليمان باشا، إذ بعد أن استولى على الشحر في حضرموت شرع في استكمال الخطة العثمانية في دعم النفوذ والسيطرة العثمانية على السواحل اليمنية. وفي زبيد فعل بأمير من المماليك الشركس (ويعرف بالناخوذة أحمد) ما فعله بالأمير الطاهري في عدن، إذ قتله غدراً، ثم أمر بمذبحة تخلص فيها من عدد كثير من المماليك. وقبل مغادرة سليمان باشا زبيد واليمن عائداً إلى استانبول عن طريق جدة ومصر، عين عليها وعلى تهامة الأمير مصطفى عزت بك مع تعليمات بأن يتحين الفرصة السانحة للتقدم نحو الداخل.

لقد شكلت حملة سليمان باشا الخادم ما يعرف (بالفتح العثماني الأول لليمن)، غير أن ذلك لم

يتحقق في الواقع ولم يتمكن العثمانيون من الاستيلاء على العاصمة صنعاء إلا على يد الوالي العثماني (الخامس) الأمير أزدمر باشا الذي عُدَّ (الفاتح الأول). ونظراً لأن اليمن من الولايات البعيدة عن قلب الدولة ولها ظروف خاصة عند الدخول العثماني الأول لم يكن الحكم العثماني فيها إلا سطحياً أو اسمياً. وفي العهود اللاحقة شهدت العلاقات بين الطرفين توتراً دائماً.

- الحجاز والعثمانيون: طبيعة العلاقات

كان للحجاز أهمية دينية خاصة، وقد قنع العثمانيون بحكم الحجاز جنباً إلى جنب مع الأشراف، وكان السلطان يصدر في استانبول الفرمانات التي يبارك فها تولى الأشراف أمراء على مكة، وفي نفس الوقت كان يجري تعيين "وال" يتخذ من جدة مقراً له "ومحافظ" على المدينة المنورة.

وفى معظم الأحوال كانت علاقة السلطنة بالأشراف علاقة مبنية على التوقير، فهم بالنسبة لها من سلالة البيت النبوي، وقد احتفظت لهم بكياناتهم الخاص، ووفرت لهم المزايا المادية والقانونية، وعينت منهم نقيبا في حاضرتها، وكان هذا النقيب لا يقل في شرف منصبه عن منصب (شيخ الإسلام)". وفي عهد لاحق كان العثمانيون في أحيان قليلة يؤيدون أو ينتصرون لبعض الأشراف على البعضهم، ويصدرون أوامرهم بعزل البعض وتولية الآخرين، وقد يشفعون أوامرهم بقوة عسكرية تصاحب أمير الحج الشامي أو المصري لتنفيذ أوامر الخليفة، إلا أن أمر الخليفة لم يتجاوز حدود السياسة العامة المقررة، ولا تبيح علاقة الخليفة السياسية بالأمير (الشريف) التولية أو العزل إلا في حدود لا تتعدى نطاق بيوت الأشراف الحاكمة..".

وكان للأمير (الشريف) جنده الخاص قوامه من مختلف المرتزقة المجاورين وبعض البدو واليمنيين، يصل تعدادهم إلى بضعة آلاف سوى العبيد الذين كان الشريف (الأمير) يعتمد على بعض الموالين له من القبائل المحيطة بمكة، بل وأحياناً على السوقة من أحياء مكة الذين كانوا يسمون "أولاد الحارة"، لما عرفوا به من الحمية والجرأة وحرصهم على الدفاع عن بيوتهم. وكان يتم حشدهم عن طريق مشائخهم في الحارات، وعند الحاجة كان يصل تعدادهم – أحيانا– إلى ما يزيد عن الألف. كما كان عدد قوة جدة التركية ثم قوة مكة فيما بعد، لا يزيد – في أكثر الأحيان – عن ستة "بلوكات" (وتعداد البلوك نحو ألف جندي).

لقد كانت هذه القوى هي المسيطرة والمتحكمة في الفتن والخلافات بين الأشراف من ناحية، وفي الوقت نفسه المنفذة للأوامر السلطانية التي كانت ترسل في الغالب من طريق الوالي في مصر ليبلغها إلى الأمير في مكة أو ينفذها بقوة من عسكره المرابطين في مصر.

وكان موسم الحج ووصول محامل الشام ومصر، والمحمل العثماني (الرومي) المستحدث منذ عام 923هـ/1517م، وكذلك اليمني (الذي أذن السلطان بمجيئه من اليمن سنة 963هـ/1556م، واستمر مجيئه إلى عام 1049هـ/1639م) أكبر المناسبات وأعظمها، يزاول فيها الشريف مهام الاستقبال وتلقي الهدايا وتنفيذ الواجبات، إلى غير ذلك من الأمور العملية والشكلية التي كان السلاطين يولونها أعظم الاهتمام.

ولم تكن ظروف الاستقرار والاطمئنان طوال هذا العهد سارة لأن مكة بقيت معرضة لسلسة من الفتن يعز حصرها وتعدادها، ولهذا لم تهدأ ولم يقر لها قرار في غضون ذلك – نحو ثلاثة قرون – إلا

مدداً قصيرة متفاوتة لم يزد مداها في أطول الأوقات عن عشر سنين إذا استثنينا العهد الذي كان يحكمه بركات وابنه أبو نمي الثاني وحفيده حسن، وهو عهد لا تزيد مدته عن ثمانين سنة.

وحين توفى الشريف بركات بن محمد الحسني بمكة (14ذي القعدة سنة 931هـ/نوفمير1525م)، كان ابنه محمد أبو نمي الثاني في العشرين من عمره، وهو الذي قابل السلطان سليم الأول صغيراً في القاهرة، وشارك بعدها والده في الشرافة (الإمارة) حتى وفاته. وقد طال حكمه وعمره واستقرت الأحوال في معظم أيام حكمه في بلاد الحجاز " فصار من أشهر من حكم الحجاز".

واقتصرت العلاقات مع استانبول على تلقى التعليمات المختلفة والمراسيم السلطانية بتعيين كبار القضاة (قاضى القضاة) (الحنفي والشافعي والمالكي..)، و كذا كبار الموظفين والقادة العثمانيين مباشرة أو عن طريق والي مصر. واستمرت العلاقات مع المركز في استانبول عن طريق توجيه الأوامر الادراية والمراسيم السلطانية إلى الحجاز.

وكان هذا النوع من المراسيم والفرمانات يرسل في الغالب مع أمير الحج ويقرأ علانية. ومثال على ذلك ما جرى في موسم الحج لعام 938هـ/أغسطس1532م حين تتابع وصول الحج في مطلع شهر ذي الحجة، وكان أمير الحج والمحمل (لعله المصري) الزيني مصطفى الرومي كاشف الغربية، "فواجهه صاحب مكة السيد أبو نمي بعسكره من المختلع، فأخلع عليه وعلى ولده المراهق السيد أحمد، وقاضي القضاة الشافعي، المحبي بن ظهيرة، وقاضي المحمل الشيخ شمس الدين الرشيد – وكانت ولايته من الروم– .. وفي يوم السبت ثالث الشهر اجتمع القضاة الثلاثة الشافعي والحنفي والمالكي وأمير المبرة الرومية (العثمانية).. وشرعوا في تفرقتها، بعد إذن صاحب مكة فيها ففرقت ذهباً خالصاً كاملاً في الوزن... وفي يوم الأحد ثاني تاريخه اجتمع في الحطيم صاحب مكة وأمير الحج ونائب جدة والقاضيان الشافعي والمالكي وخلق من العسكر والعامة، وقُرِئت عدة مراسيم لصاحب مكة مضمونها الوصية بالحج وأميره، وغير ذلك كالرومية(أي المبرة الرومية العثمانية) وتفرقتها على مستحقيها.. ومرسوم خاص بأبطال المظالم من المعشرات بجدة والعوائد المحدثة لاشتكاء التجار.." (ابن فهد، نيل المنى).

ومع ذلك فقد ترسل الأوامر فرمانات أو مراسيم مع رسول قاصد خاص بحسب الأهمية أو مع احد كبار المعنيين القادم من استانبول، ففي عام 933هـ/1527م وصل إلى مكة نائب جدة الجديد مصطفى الرومي ومعه مراسيم متعلقات جدة وغيرها، ولم يطل به المقام فخلفه داود الرومي في العام التالي، غير أن ثلاثة مراسيم للشريف جاءت مع قاصده القائد أحمد بن نصر الحسني، إثنان من الباب العالي والثالث بمضمونهما من نائب القاهرة.

وقد حافظ الشريف محمد أبو نمي الثاني بن بركات الحسنى الذي خلف والده – فيما تقدم قبل قليل– واستطال حكمه وعمره حتى بلغ الثمانين، حافظ على تقاليد والده حين التمس من السلطان أن يكون ابنه أحمد مشاركاً له الحكم، فصدر بذلك أمر سلطاني. وحصل في مطلع العام 945هـ/1538م أن وصل من مصر القائد العسكري سليمان باشا الخصي رسولاً قاصداً من والي مصر ليبلغ الشريف أبا نمي بقرب وصول الحملة العثمانية المتجهة إلى الهند لمواجهة البرتغاليين (الأفرنج). وقد مكث الباشا إلى نهاية موسم الحج، فقرر الشريف أن يرسل ابنه أحمد بمعيته إلى مصر في طريقه كمبعوث منه إلى السلطان في إستانبول، وكان في السابعة عشرة من عمره. وقد

تلقى الشريف عدة رسائل وأخبار من ولده من القاهرة آخرها إبلاغه بالتوجه مع سليمان باشا ومرافقيه إلى إستانبول سنة 946هـ/1539م.وقد وصل بعد ذلك إلى عاصمة الخلافة واستقبله السلطان ومن معه وأكرم قدومه وأحسن استقباله، وبارك مشاركته لأبيه في الإمارة. ويكون بهذا ثاني شريف قابل خليفة المسلمين وخادم الحرمين الشريفين كما كان مع والده من قبل حين استقبله السلطان سليم الأول في القاهرة قبل نحو ربع قرن، إلا أنه أول أمير عربي يتشرف بزيارة مركز الدولة. ولم يطل العمر بالأمير الشاب أحمد فقد توفى بعد خمس عشرة سنة في عام 961هـ/1554م وهو لم يتجاوز الثانية والثلاثين، "فلما توفى التمس مولانا الشريف من السلطنة أن يكون عوضه السيد حسن أكبر أولاده- فجاءت التشريفات والمراسيم والخلعة من السلطنة للشريف حسن في مشاركة أبيه في ولاية مكة وزينت البلد سبعة أيام " (ابن زيني دحلان, خلاصة الكلام).

وقبيل ذلك بثلاث سنوات كانت فتنة قد حدثت بين الشريف أبي نمي سنة 958هـ/1551م وأمير الحج محمود باشا حين كان الشريف أحمد ينوب عن والده، وكادت تودي بالكثيرين. وتعرض الحجاج للنهب وتعطلت أكثر شعائر الحج، وقد تداركها الشريف بعد أن رحل محمود باشا متوعداً بعزل الشريف والانتقام منه، غير أن الخبر لما بلغ عاصمة الخلافة " أرسلوا التأييد والاعتذار للشريف عما وقع من محمود باشا، وأنه قوبل بما يستحقه من النكال.." (ابن زيني دحلان, خلاصة الكلام).

أصبح حسن بن أبي نمي الثاني منذ وفاة أخيه أحمد، مساعد والده وشريكه في الحكم، وبوفاة والده عام 992هـ/1584م أصبح أمير مكة وشريف الحجاز مدعوما بفرمان سلطاني، وقد وصفه مترجموه بالعقل والحكمة والعدل، ولعله آخر الأشراف المهمين، ويعد أطولهم عمراً ومن أبرز آل أبي نمي. ولا توجد تفاصيل لطبيعة العلاقة مع عاصمة الخلافة باستثناء ما يتكرر في مواسم الحج من استقبال للمحامل أو نحو ذلك، حتى كان عام 1008هـ/1600م حين كتب الشريف حسن كتاباً " إلى الباب العالي بتوجيه الأمر إلى أكبر أولاده الشريف أبي طالب"، ووصل الأمر الشريف السلطاني, بأن يكون الشريف أبو طالب مشاركاً له ودعي لهما على المنابر. ولم تمهل الأقدار أبا طالب فقد توفى بعد والده بعامين 1012هـ/1603م.

وكان الشريف حسن قد خلفّ عدداً كبيراً من الأبناء تجاوز العشرين توفي بعضهم في حياته، وتولى بعضهم ومن أولادهم الشرافة مدداً قصيرة لم يزد بعضها عن مئة يوم، ودخلوا في خلافات وصدامات تكررت كثيراً بقية الحقب التالية. كما كان لها آثارها السيئة على الحجاز وأهله، وكذلك على طبيعة العلاقة بين الأشراف ومراكز الدولة ممثلة بالسلطان والصدر الأعظم وإدارته في الباب العالي. وبعد محاولة غير ناجحة قام بها واحد من أولئك الأحفاد الطامحين لطلب عون إمام اليمن المؤيد بن القاسم بن محمد (ت.1054هـ/1644م)، حين زاره ومدحه في مقر حكمه شهارة سنة 1038هـ/1629م، قام الشريف الأديب الشاعر أحمد بن مسعود حفيد الشريف حسين بن أبي نمي، بعد ذلك بعامين برحلة طويلة من مكة إلى استانبول عبر بلاد الشام قاصداً السلطان مراد في مقر ملكه "واجتمع به ومدحه بقصيدة فريدة وسأله فيها توليته مكة المشرفة، ومطلعها قوله:

ألا هبي فقد بكر الندامى ومج المرج من ظلم النّداما

ويقال إن السلطان أجابه لتحقيق أمله وأجزل صلته، غير أن الموت لم يمهله في قصة يبدو إنها موضوعة، فقد " قيل أنه سم في ختمة قرآن أتى إليه

بعض الأشخاص في هيئة درويش فأهداها إليه.. فلما قبلها السيد أحمد سقط فوه! فكان ذلك سبب موته".

ومن بين أشراف هذه الفترة الممتدة إلى آخر القرن برز الشريف زيد بن محسن من أحفاد حسن بن أبي نمي، الذي كان والده ضحية الاقتتال بين المتنافسين، وفر معه إلى صنعاء حتى توفى الأب بها، فعاد محسن إلى الحجاز في فترة قتل فيها الشريف أحمد بن عبد المطلب وعزل آخر بعده، فقام محسن بمراسلة والي مصر الذي أرسل إليه قوة عسكرية بقيادة سبعة أمراء للقضاء على الفتن، وكان ذلك عام 1041هـ/1631م وكان بالمدينة، فنُصبَ على الحجاز بأمر السلطان مراد، وتوجه مع تلك القوة إلى مكة فحج بالناس وقد واجه الكثير من المتاعب والمصاعب. وفي أيامه عام 1047هـ/1638م" ورد أمر سلطاني مضمونه أن العجم (الإيرانيين) لا يحجون البيت ولا يزورون قبر النبي(صلى الله عليه وسلم)، ثم بعد النزول نادى منادي الشريف على الموجود منهم في ذلك العام أن يخرجوا إلى السفر سابع عشر ذي الحجة ولا يحجوا بعد عامهم هذا، ودار عليهم العسكر وأخرجوهم من بين الحجاج فخرجوا على أشنع حال...". وقد عكس هذا الأمر طبيعة الصراع والحرب الدائرة وقتها بين فارس والعثمانيين.

وكان ابنا الشريف زيد (أحمد وسعد) شريكين فيما بعد في شرافة مكة لبعض الوقت حتى عزلا، فتوجها عن طريق والي الشام إلى استانبول عام 1085هـ/1675م، ومكثا هناك عدة سنوات اضطربت خلالها أوضاع الحجاز مجدداً واختلف الأشراف فيما بينهم كثيراً. ويبدو أن الشريف أحمد كانت له شخصية مميزة إلا أنه قليل الحظ، وقد أطنب في وصفها معاصره ورفيق رحلته المؤرخ المحبي (خلاصة الأثر) الذي ذكر أن السلطان استدعاه وقابله مقابلة فيها الكثير من التقدير والإجلال، وأصدر الأوامر السلطانية بتعيينه، وتوجه من فوره إلى الحجاز عن طريق دمشق، فدخل مكة في 7 ذي الحجة سنة 1095هـ/15 أكتوبر 1684م في أبهة بالغة يحيط به محمل مصر وعسكره وعسكر الشام وجدة وحاكمها أحمد باشا. وقد أستمر في الإمارة حتى وفاته يوم 21 جمادى الأولى سنة 1099هـ/23 مارس 1688م، وولى بعده الشريف سعيد ابن أخيه سعد، ثم عزل وتولى شريف آخر هو أحمد بن غالب.... و هكذا دواليك.

وحين كان الشريف أحمد بن زيد هذا في استانبول كان الشريف بركات بن محمد هو الأمير على مكة والحجاز، وفي عام 1093هـ/1682م خرج عليه مغاضباً الشريف أحمد بن غالب، وخرج لخروجه نحو ثلاثين من الأشراف، "وسار متوجهاً إلى الأبواب السلطانية شاكياً من الشريف بركات..". ويبدو أن الأمر قد حسم لصالح الشريف السابق قبله، كما أن الشريف بركات توفي في العام التالي أيضا.

- أزدمر باشا يعيد السيطرة العثمانية على ولاية اليمن: (962هـ/1554م)

كان الأمير أزدمر باشا من مماليك مصر الذين دخلوا في خدمة السلطان سليم الأول، وكان مع سليمان الخادم في حملته إلى اليمن والهند وتدرج في المناصب العسكرية والإدارية العثمانية في مصر ثم في اليمن حتى أصبح أحد القادة والأمراء المرموقين مع تحليه بسمعه طيبة بين الأهالي والجنود، وتميزه بالحنكة والشجاعة.

تمكن أزدمر باشا بعد أن تولى قيادة القوات من إخماد الفتن وإعادة تنظيم قواته والتقدم نحو العاصمة صنعاء للاستيلاء عليها بعد أن كان قائد

القوات اليمنية الأمير المطهر شرف الدين قد غادرها محتمياً في حصن (ثلا) على بعد نحو 30 كم شمالاً. وخلال ست سنوات من الحروب والقتال تمكن أزدمر باشا من مد السيطرة العثمانية على معظم البلاد، ولكنه فشل، رغم حصاره الطويل في إخضاع قائد المقاومة اليمنية المطهر شرف الدين. وإضطر آخر الأمر إلى توقيع صلح معه، تم خلاله ولأول مرة تبادل الرسائل بين المطهر والسلطان سليمان القانوني، وقد نقل رسالة السلطان الوالي الجديد مصطفى باشا النشار الذي سبق أن كان واليا باليمن قبل تسعة أعوام وخلف أزدمر باشا، (وقد اثبت المؤرخ الرسمي للدولة النهروالي نص الرسالتين في كتابه البرق اليماني)، وقد حملت رسالة السلطان الكثير من الوعد والوعيد والترغيب والترهيب، في حين كان رد المطهر شكوى مبطنة بمن سبق من الولاة والقادة الفاسدين. ومكث الوالي النشار حتى توفى باليمن بعد أقل من عامين (سنة 964هـ/1556م). أما أزدمر باشا فقد غادر اليمن عام 962هـ/1554م بعد استقرار الأحوال في هذه المرحلة وكلفه السلطان بمهمة أخرى في الحبشة وبها كانت وفاته عام 967 هـ/1560م، ودفن بمصوع وخلفه ابنه عثمان باشا ربما تقديراً لمكانة أبيه ودوره المميز فيما قام به.

- الدخول العثماني الثاني لليمن:

لم يدم استقرار الأوضاع للعثمانيين طويلاً، وقد مثلت ولاية محمود باشا(968-973هـ/1560-1570م) مثلاً سيئاً لسوء الإدارة وفسادها "فقد مارس كل وسائل الظلم وسفك الدماء في سبيل جمع المال حتى يحقق طموحاته في تولي المناصب العليا في السلطنة، وكان قد اقترح بعد أن قفز من اليمن إلى حكم مصر تقسيم اليمن إلى ولايتين، مما زاد من ضعف السيطرة العثمانية فيها". وما كاد خلفه رضوان باشا يصل اليمن حتى تقرر ذلك التقسيم، واضطربت عليه الأمور بزيادة الضرائب وكثرة الحوادث، كما كان لبعض قبائل الفرقة الإسماعيلية أثر سلبي، وكانت متعاونة بشكل عام مع العثمانيين" وكان أزدمر باشا كتب لهم خطوطاً واستخرج لهم مراسيم سلطانية، وأعطى الشيخ محمد بن إسماعيل سنجقاً، وكان لهم الإعزاز والإكرام الكلي، لأنه لم يكن للزيدية غريم سواهم "، ومع ذلك فقد انقسم الإسماعيلية. وكان كل ذلك لصالح قائد المقاومة اليمنية المطهر شرف الدين الذي دعا للثورة ونقض الصلح، وتمكن في وقت وجيز من إجلاء العثمانيين عن صنعاء وشمال البلاد وجنوبها وتمكن من مطاردتهم حتى حاصر فلولهم في زبيد. وقد أدى انهيار السيطرة العثمانية إلى إعداد حملة كبيرة بقيادة سنان باشا (الوزير) (976-978هـ/1569-1570م) الذي تمكن بعد معارك شديدة من أن يسترد الكثير من المناطق التي سيطر عليها المطهر، وأعاد ما أسماه بعض المؤرخين(بالفتح العثماني الثاني لليمن). رغم أنه في نهاية المطاف فشل في القضاء على مقاومة المطهر، وخضع لعقد صلح معه، كما سبق أن وقع مع ابن أخيه محمد بن شمس الدين في 10 ذي الحجة عام977هـ/16 مايو 1570م. وعلى الرغم من الخلاف بين بعض المؤرخين حول درجة الأهمية لحملة (سنان باشا التي ساقته بعد ذلك لتولي مناصب عليا، منها ولاية مصر، وحملة بحرية استعاد بها تونس، وأخرى إلى فارس وكان منها الصدارة العظمى في "دار السعادة" استانبول)، فقد نجحت في إعادة السيطرة العثمانية إلى اليمن، كما كانت بداية لعهد طويل من السيطرة امتد لأكثر من ثلاثة عقود.

وفي العام الثالث لولاية بهرام باشا الذي خلف سنان باشا عام (978هـ/1570م) توفى زعيم الجبهة الزيدية وقائد المقاومة اليمنية المحنك المطهر ابن الإمام شرف الدين (في رجب 980 هـ/نوفمبر 1572م)، ولم يكن في أبنائه أو أسرة (شرف الدين) من يُعتّد به. وبوفاته انتهى دور (آل شرف الدين) في الزعامة والحكم (الإمامة)، وإن بقى لهم ما بقي من مكانة في مسقط رأس الأسرة كوكبان، وبرز منهم أعلام ساهموا في الحياة الثقافية والسياسية فيما تلا من تاريخ البلاد.

وسجلت وفاة المطهر تدهور المقاومة الزيدية وتداعيها، فلم يتمكن الإمام حسن بن علي داود المؤيدي- الذي أعلن إمامته في الأهنوم (شمال صنعاء) عام 986هـ/1577م- من الصمود في وجه القوات العثمانية التي تمكنت من أسره والقبض على أولاد المطهر شرف الدين في مناطق متفرقة من شمال البلاد، ومن ثمّ نفيهم إلى استانبول عام 994هـ/1586م، ومات فيها الإمام المؤيدي سنة 1024هـ/1615م، وتوفي الآخرون بمحبسهم هناك. وتكاد الفترة التي حكم فيها الوالي جسن باشا الوزير (989-1013هـ/ 1580-1604م)، والتي استمرت نحو ربع قرن من أطول فترات الاستقرار النسبي الذي تحقق فيها بسط السيطرة المركزية للولاية العثمانية، وأتاحت لهذا الوالي – بحسن سياسته – تسيير محمل الحج اليمني ذي الأهمية الدينية عبر المناطق الشمالية والتهامية إلى الحجاز ليضفي شرعية سياسية ودينية وسلمية على تلك المناطق، كما أنجز بعض المشاريع العمرانية والزراعية والاصلاحية العامة.

- ثورة القاسم بن محمد وخروج العثمانيين من اليمن (1006-1029هـ/1597-1620م):

لم يطل عهد الاستقرار النسبي طويلاً، ففي مطلع عام 1006هـ/1597م- وبعد مضي ربع قرن على وفاة المطهر شرف الدين، وستين عاماً على الوجود العثماني- انطلقت أخطر ثورة ضد ذلك الوجود قادها الإمام القاسم بن محمد، وهو كذلك من أحفاد الإمام الهادي يحي بن الحسين، ولكنه من فرع لم يشارك في الحكم وشؤون السياسة منذ زمن بعيد. وأسس القاسم بن محمد حكم أسرته (بيت القاسم) التي توارثت الحكم من بعده (حتى قيام ثورة 26 سبتمبر سنة1962م)، فكانت بذلك أطول حكم من مختلف فروع الأسر والبيوت الهاشمية اليمنية في تاريخ الدولة الزيدية الطويل.

استمرت ثورة القاسم بن محمد أكثر من عشرين عاماً (1006 -1029هـ/1597-1620م) – وعلى مراحل مختلفة – تمكن في آخرها من توقيع صلح لعشر سنوات مع الوالي العثماني محمد باشا عام 1028هـ/1619م مُنح القاسم بموجبه حكم المناطق الشمالية بصنعاء. وقد توفي في العام الثاني بعد أن أصبح الإمام المعترف بشرعيته ومكانته الكبيرة من العثمانيين واليمنيين على السواء، وقد خلفه ابنه الأكبر محمد المؤيد (ت 1054هـ/1644م). وفي العام الثامن من حكم المؤيد انتقض الصلح مع العثمانيين واشتد القتال ضد وجودهم في مختلف المناطق حتى تم حصرهم أخيرا في زبيد، وتم استسلامهم ورحيلهم عن اليمن نهائياً بأمان بحراً إلى مصر في جمادى الآخر عام 1045هـ/ أكتوبر 1636م. وكانت اليمن أول ولاية تنفصل عن الدولة العثمانية.

دام الحكم المستقل للأئمة الأوائل من بيت القاسم بن محمد نحو قرنين (قبل أن يعود الأتراك في النصف الثاني القرن 13هـ/19م، وشكل حكم الإمام المتوكل على الله إسماعيل (1054-1087هـ/1644-1676م)، الذي أعاد توحيد البلاد من حضرموت جنوباً إلى الحجاز شمالاً، فترة ازدهار وقوة للدولة المركزية بعد أن تخلصت اليمن من هيمنة استانبول واستبداد الولاة الأتراك وفسادهم. وتزامنت أحداث القرن وتقلبات أوضاع الأئمة السياسية بين القوة والضعف، مع استمرار الازدهار التجاري لميناء المخا أشهر موانئ المنطقة في التجارة الدولية، وحين كانت اليمن ولاية عثمانية كانت تجارة البن قد وصلت إلى أوروبا عن طريق استانبول وعرفت " بالقهوة التركية"، بيد أن الصراع والتنافس بين الشركات الاحتكارية الأوربية الثلاث التي عرفت باسم " شركة الهند الشرقية" (الهولندية والإنجليزية والفرنسية) في القرن 11-12هـ/17-18م أبعد العثمانيين عن تجارة اليمن عموماً، وبات بيع البن اليمني واتساع تجارته دولياً عن طريق تلك الشركات – بما اشتهر وحتى اليوم بقهوة المخا MOCHA COFFEE، وقد أسهم ذلك في إنعاش الاقتصاد المحلي بشكل كبير، وكان له مردوده في ازدهار الحياة الأدبية والثقافية واستقرار الحياة السياسية في هذا العصر.

- الحجاز واستمرار العلاقة مع المركز:

استمرت تبعية الحجاز إلى "دار السعادة" استانبول، ولم تتغير كثيراً تلك العلاقة إلا بقدر ضعف مركز الأشراف وصراعهم فيما بينهم، أو تكرار الإمارة والعزل (الخلع) وتدخل الباب العالي في كل ذلك. ولم يكد المرسوم السلطاني يصل في شهر ذي القعدة 1099هـ/أكتوبر 1688م بتولية الشريف أحمد بن غالب خلفاً للشريف أحمد بن زيد، حتى كان الخلاف قد نشب بين الشريف أحمد وآخرين من الأشراف، وأعلن " ذوو زيد عصيانهم، وتوجهوا إلى ينبع ونادوا فيها بإمارة محسن بن الحسين بن زيد، كما أعلن جماعة من ذوي عبد الله (العبادلة) العصيان، وتوجهوا إلى القنفذة فاحتلوها وقطعوا الطريق إلى اليمن، وكان هذا الشريف قد طلب من التجار والأغنياء أن يقدموا زكاتهم إلى دار الإمارة لتتولى صرفها"، ولعل هذا قد استغل من أعدائه، وهكذا عمت الفوضى واضطراب الأمن، وعندها اضطر الشريف أحمد أن يغادر مكة في 22 رجب 1101 هـ/30 أبريل 1690م بعد أن حكمها سنة وتسعة وعشرين يوماً والتجأ إلى إمام اليمن (المهدي صاحب المواهب 1097 -1130هـ/1786-1718م) "وجاء إليه ليساعده على استرداد الحكم في مكة فلم يقبل، ثم ما لبث أن طيب خاطره وولاه حكم عسير، وكانت تابعة لحكم اليمن، ثم أضاف إليه بعض الإمارات، وقد ظل في حكمه نحو 4 سنوات". وقد عاد إلى مكة ثم غادرها إلى استانبول وبها توفى عام 1111هـ/1699م أو عام 1113هـ/ 1701 م، وفي وقت تكرر فيه ولاية آخرين وعزلهم، واستمر ذلك فيما بعد وتخلل ذلك قتل وتدخل وأوامر من الباب العالي بدعم أو عزل... وهكذا.

ومثال على ذلك: أن يحي بن بركات الذي نودي به أميراً على البلاد في 6 ذي الحجة عام 1130 هـ /1718م بدلاً عن شريف، غادرها دون مقاومة بعد ولاية لم تتجاوز بضعة أشهر، لم يطل به العهد كذلك فعزل، بيد أنه أستطاع أن يتصل بالخليفة في دار السلطنة راجياً تأييده، فلم يستطع الخليفة أن يخيب ظنه، فأمر بتعيينه في الإمارة متغافلاً عن وجود

الأمير مبارك الذي يتولى حكمها بمرسوم صحيح.. وأمر بأن تدعم أوامره الجديدة بقوة أمراء الحج الشامي والمصري العسكرية، وبذلك أثار الفتنة وأباح الفرصة للمتقاتلين لتشتبك أسلحتهم في زحام موسم الحج.. وتم لآل بركات بذلك العودة إلى الإمارة في شخص يحي بن بركات وهي الولاية الثانية له.

وتكررت فيها خلال أقل من عقدين من الزمن ولايات شريف وعزله بآخر حتى كان عام 1145هـ/1732م حين جاء الشريف مسعود بن سعيد عقب فتن واقتتال مع ابن أخيه الشريف محمد بن عبد الله، لكنه لم يلبث في هذه الولاية الأولى سوى ثلاثة أشهر تغلب عليه بعدها ابن أخية بعد حشده قبائل وأنصارا، وبات أمير مكة للمرة الثانية لعام وثمانية عشر يوماً!، تمكن العم بعدها أخيراً من حسم الأمر لصالحه فدخل مكة منتصراً يوم الخميس السابع من شهر رمضان سنة 1146هـ / 10فبراير 1734م، وبعودته الثانية هذه اعترفت السلطنة به. واستمر حكمه قوياً لعشرين عاماً اثبت في أثنائها كفاءته الإدارية للبلاد واستطاع أن يسوس الأشراف والأهلين سياسة حكيمة، وأن يعيد ابن أخيه ومنافسه إلى مكة ويشمله بطيبته. وتمتعت البلاد بنصيب طيب من الطمأنينة والهدوء، إلا أن ذلك جميعه لم يكن ليحول دون بعض الفتن التي كان لا يخلو منها زمان في مكة". وقد حدث في عهد الشريف سعود حادثتان جديرتان بالذكر:

الأولى: ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ت 1206هـ/ 1792م) في نجد في بداياتها الأولى، وقبل أن يقضي محمد على باشا والي مصر على دولتها السعودية الأولى في مطلع القرن13هـ/19م، ولم يسمح للنجديين في ذلك العهد بالحج.

والثانية: ما ذكره المؤرخ الدحلان في (خلاصة الكلام) من المشكل الذي وقع فيه الشريف مسعود سنة (1155هـ/1742م) بقبوله التدليس بأن الخليفة العثماني محمود الأول (ت 1168هـ/1754م) الذي كان في حرب مع الفرس اتفق مع نادر شاه القائد الفارسي المغتصب للعرش (قتل سنة 1160هـ/1747م) على قبول المذهب الجعفري في مكة، ويذكر في المنابر الدعاء لهم كالمذاهب الأربعة. وقد اضطربت الأخبار والآراء حول ذلك، وخشي الشريف مسعود من التهمة بالتشيع للمذهب الجعفري لتحفظه في تسليم الإمام الجعفري المرسل إلى مكة حتى يأتي جواب السلطان عليه في ذلك، فأمر: "أن يجهروا على المنابر والمقام بلعن الرافضة وأهل البدع اللئام؛ فزال من خواطرهم ذلك الاتهام، وجاء الأمر من الدولة العلية. بتكذيب ما افتراه شاه العجم وطلبوا ذلك الرسول – وهو السيد نصر الله – ليحضر إلى الباب العالي، فتوجه صحبة أمير الحاج الشامي أسعد باشا في ذلك العام".

وقد توفى الشريف مسعود سنة 1165هـ/1752م وخلفه أخوه مساعد بن سعيد الذي واجه من اليوم الأول معارضة بعض الأشراف من آل بركات، واستمرت الحروب والخلاف حتى عاد ثانية مساعد بن سعيد للإمارة واستقر له الأمر إلى عام 1182هـ/1768م حين نشب الخلاف لعقد من الزمان من جديد بينه وجماعة من آل بركات تزعمهم عبد الله بن حسين بن يحي البركاتي الذي هرع آخر الأمر إلى والي مصر الثائر ضد العثمانيين محمد على بك بلوط مستنجداً به، فأمر أمير الحج المصري بأن يصحبه

إلى مكة وأن يساعده على توليته الإمارة، وذلك سنة 1183هـ/1769م، غير أن الأمر لم يتم بعد أن أجهضه شريف آخر هو الشريف عبد الله بن سعيد في مطلع عام 1184هـ/1770م لينازعه أخوه أحمد فتنازل له حقناً للدماء. واستمرت الحملات والاضطراب مع تزايد الدور المصري في هذه الفترة، والذي انتهى بهزيمة عسكرهم وفرارهم إلى مصر بحراً مع الشريف عبد الله الذي أقام بمصر ثم أرتحل إلى استانبول فمات فيها. وكانت الأوضاع العامة سيئة والمجاعة عامة حتى انقشعت الكروب في أوائل عام 1185هـ/1771م بورود الغلال من شتى الجهات وعادت العلاقات بين مكة والعثمانيين إلى سابق عهدها.

أ. د. حسين عبد الله العمري
جامعة صنعاء

المصادر والمراجع

أولاً: العربيـــة

- إبن الأثير، عز الدين، الكامل في التـــاريخ ، دار صادر، بيروت، 1965-1966.
- إبن زيني دحلان أحمد، خلاصة الكلام في بيـــان أمـــراء البلـــد الحـــرام، المطبعـــة الخيريـــة، مصر،1305 هـ تاريخ أشراف الحجاز (1840-1883 م) وهو القسم الأخير من خلاصة الكـــلام حققه د. محمد أمين توفيق، دار الساقي، لنـــدن، 1993.
- إبن طولون، محمد بن على، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان تحقيق. محمد مصطفى، القاهرة، (د.ت).
- إبن فهد، عز الدين عبد العزيز بن عمر، غايـــة المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام، تحقيق فهـــيم محمـــــد شـــــلتوت، جامعـــــة ام القـــــرى، 1409هـ/1988م.
- إبن فهد المكي، جار الله بن عبد العزيز الـــنجم، كتاب نيل المنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحـــاف الورى، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مؤســـسة الفرقان للتراث الإسلامي، (د.م)، 1420/2000م.
- اندرية، ريمون، الولايات العربيـــة فـــي القـــرن السادس عشر – القرن الثامن عـــشر)، تـــاريخ الدولة العثمانية اشراف روبير مانتران، القاهرة / باريس، 1993.
- أنيس، محمد، الدولة العثمانية والشرق العربـــي، القاهرة، 1967.
- البلادي، عـــاتق بـــن غيـــث، الإشـــراف علـــى الأشراف، دار النفائس، بيروت، 2002.
- توفيق، محمد أمين، تـــاريخ أشـــراف الحجـــاز =خلاصة الكلام،(د.م.ت).
- الخزرجي، على بن الحسن، العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية سلسلة (جب)، (د.م)، 1913-1918.
- رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون، دمشق، 1974.
- سالم، السيد مصطفى، الفتح العثماني الأول لليمن (1538-1635م)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1969.
- الموسوعة اليمنية، نشر. مؤسسة العفيف الثقافيـــة صنعاء، طبعت في بيروت، 1992.
- السباعي، أحمد، تاريخ مكة، مطبوعات نادي مكة، (ط7)،1997.
- الشوكاني، محمد بن على، البدر الطالع بمحاسن من بعدالقرن السابع، تحقيق. حسين عبد الله العمري. دار الفكر المعاصر، بيروت، 1998.
- العاصمي، عبد الملك بن حسين، سمط النجـــوم العوالي في أنباء الأوائل والتـــوالي،(4 أجـــزاء)، تحقيق. الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والـــشيخ على محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيـــروت، 1998،
- العلوي، على بن محمد، سيرة الهادي يحي بـــن الحسين، تحقيق . سهيل زكار، دمشق، 1974.

- العمري، حسين بن عبد الله، تاريخ اليمن الحديث والمعاصر: (من المتوكل إسماعيل إلى المتوكل يحي حميد الدين)، ط.2، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000.
- مئة عام من تاريخ اليمن الحديث، ط.2، دار الفكر المعاصر، بيروت- دمشق، 1986.
- مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني، دار المختار، دمشق، 1981.
- الموسوعة اليمنية (مؤسسة العفيف الثقافية 1992م)
- العيدروس (محي الدين عبد القادر) النور السافر عن أخبار القرن العاشر دار الكتب العلمية، بيروت، 1985.
- الغزي، نجم الدين، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة تحقيق. جبرائيل جبور، ط.2، دار الآفاق، بيروت، 1997.
- الفاسي، تقي الدين، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق فؤاد السيد، القاهرة 1962-1969. (8 أجزاء، الأخير منها بتحقيق الطناحي).
- فريد، محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق. إحسان حقي، ط.2، دار النفائس، بيروت، 1983.
- مانتران، روبير، تاريخ الدولة العثمانية ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة / باريس، 1993.
- المحبي، محمد، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- مورتيل، ريتشارد، الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العصر المملوكي، جامعة الملك عود سعود، الرياض، 1985.
- النهروالي، البريق اليماني في الفتح العثماني، طبع بإشراف حمد الجاسر، الرياض، 1967.

ثانياً: الأجنبية

-**Byouwer, .C.G,** AL-Mukha (voc) Amsterdam, 1997.
-**Sersean, R.B,** Sana'a An ISLAMIC ARABIAN CITY LONDON, 1983.
-**Shaw,** Sinford, History of the Ottman Empire and Modern Turkey, Cambridge, 1976.

الملاحــق

ملحق رقم (1)

قائمة بأبرز من حكم من أشراف الحجاز للفترة حتى نهاية القرن الثاني عشر للهجرة / الثامن عشر للميلاد

1. الشريف بركات بن محمد الحسني (ت931هـ/1525م)
2. الشريف محمد (أبي نمي الثاني) بن بركات (931-922هـ/1525-1584م)
3. الشريف أحمد بن محمد بن بركات (ت961هـ/1555م)
4. الشريف حسن بن محمد بركات مشاركة لأبيهما
5. الشريف حسن الثاني بن أبي نمي (مستقلاً) (992-1010هـ/1584-1601م)
6. الشريف أبو طالب بن حسن الثاني (ت 1012هـ/1603م)
7. الشريف زيد بن محسن (حفيد حسن الثاني)(ت 1041-1095هـ/1631-1684م)
8. الشريف أحمد بن زيد بن محسن (1095/1099هـ/1684-1688م)
9. الشريف أحمد بن غالب (1099-1101هـ/1688-1690م)
10. الشريف سعيد بن سعد بن زيد (تولى وعزل خمس مرات أولها : سنة 1099هـ/1688م وآخرها سنة 1123هـ/1711م حتى توفي سنة 1129هـ/1717م)
11. الشريف يحي بن بركات (1130-1718 هـ)للمرة الثانية (عدد الأشراف لفترات قصيرة)
12. الشريف مسعود بن سعيد (1145 هـ/1732م، الولاية الأولى عزل بأبن أخيه الشريف محمد بن عبد الله بعد ثلاثة أشهر، ليعود ثانية أميراً لمكة بعد عام في سنة 1146هـ /1734م واستمر لعشرين عاما حتى وفاته سنة 1164 هـ/1752م)
13. **13.** الشريف مساعد بن سعيد (1165-1182 هـ/1752- 1768م) (تكرار الصراع والعزل حتى نهاية القرن

10.المنصور على بن عباس (1189-1224هـ/1775-1809م)

ملحق رقم (2)

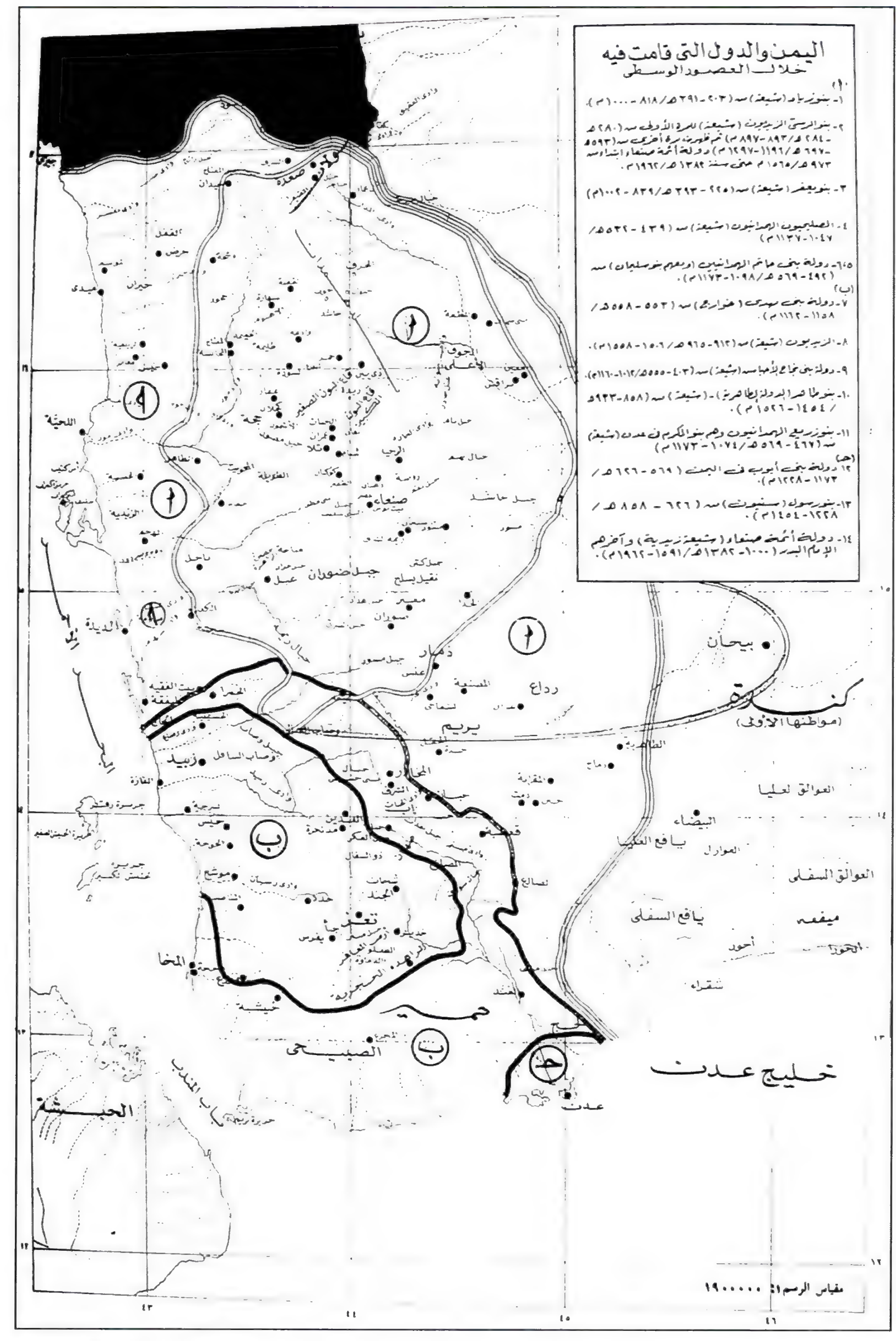
قائمة بالأئمة من بيت القاسم حتى نهاية القرن الثاني عشر للهجرة /الثامن عشر للميلاد

1. المنصور القاسم بن محمد (ت1029هـ/1620م)
2. المؤيد محمد بن القاسم (1029 -1054هـ /1620-1644م).
3. المتوكل إسماعيل بن القاسم (1054-1087 هـ/1644-1676م)
4. المهدي أحمد بن حسن (سيل الليل) (1087-1094هـ/1676-1681م).
5. المؤيد (الصغير) محمد بن المتوكل إسماعيل(1092-1097هـ/1681-1686م).
6. المهدي صاحب المواهب (محمد بن اخحمد (ت 10130هـ/1717م).
7. المتوكل قاسم بن حسين (ت 1139هـ/1727م).
8. المنصور حسين بن قاسم (ت 1189هـ /1775م)
9.المهدي عباس بن حسين (1161-1189هـ / 1748-1775م).

ملحق رقم (3)

الولاة العثمانيون في اليمن (الدور الأول)
(945-1038هـ/1538-1635م)

9. الأمير بهرام (في عدن) (945-947هـ/1538-1540م).
10. الأمير مصطفى (في زبيد).
11. مصطفى باشا النشار (للمرة الأولى) (974-952هـ/1540-1545م).
12. أويس باشا (953-954هـ/1546-1547م).
13. فرهاد باشا (954-956هـ/1947-1549م).
14. أزدمر باشا (956-961هـ/1949-1554م).
15. مصطفى باشا النشار (للمرة الثانية) (963-964هـ/1555-1556م).
16. مصطفى باشا قرة شاهين 0964-968هـ/1556-1565م).
17. محمود باشا (968-973هـ/1560-1565م).
18. رضوان باشا (973-975هـ1565-1567م).
19. مراد باشا(974-975هـ/1566-1567م).
20. حسن باشا(975-976هـ/1567-1568م).
21. عثمان باشا (976-977هـ/1568-1569م).
22. سنان باشا (الوزير) (977-978هـ/1569-1570م).
23. برهان باشا (978-983هـ/1570-1575م).
24. مراد باشا (الوزير (983-988هـ/1576-1580م).
25. حسن باشا (الوزير) (988-1013هـ/1580-1604م).



المصدر: الموسوعة اليمنية, (مجموعة باحثين), اصدار. مؤسسة العفيف الثقافية- صنعاء, مطابع دار الفكر, بيروت, 1992

الفصل الثاني: الأوضاع السياسية والعسكرية والإدارية في الأقاليم العربية الأخرى

أولاً : سلطنة المغرب.

ثانياً : الدولة السعودية الأولى.

ثالثاً : سلطنة مسقط.

رابعاً : سلطنات السودان.

أولاً : سلطنة المغرب

مقدمـــة:

توالت على حكم المغرب الأقصى طوال تلك الفترة أسرتا السعديين والعلويين اللتان تنتميان إلى شرفاء المغرب الذين استقروا بعد وصولهم من الحجاز في أقاليم سوس ودرعة. وقد انطبع التاريخ المغربي الحديث من ناحية بتحديات أوروبا المتوسعة ونوايا الامتداد العثماني وبالمحاولات الدؤوبة للمخزن لبناء هوية السلطنة المغربية الحديثة. وقد راوح المسار السياسي بين فترات القوة والإستقرار وفترات التوتر والإضطراب، كما شهد الفضاء المغربي تجارب توسعية وإعادة صياغة علاقة البلاد بالبحر وبالقوى الأجنبية الفاعلة فيه آنذاك. واتسمت تجربة الشرفاء السعديين والعلويين بالتواصل أكثر من القطيعة في تدبر شؤون السلطنة الداخلية والخارجية، وقد طال التشابه بين التجربتين السياسيتين أشكال التحالفات وأصناف الأزمات كأزمات الوراثة وصراع القوى المتنافسة وردود الفعل عليها.

ولقد عمل الجهاز السياسي للشرفاء على الاستفادة من القواعد الموروثة للمخزن المغربي منذ العهد الموحدي وعلى إعادة تأهيلها مع مستجدات العصر الحديث، ومن هذه القواعد مؤسسات الحركة والجيش وإدارة الأقاليم وخاصة الأسلحة النارية والتنظيمات العسكرية وتحييد العصبيات القبلية والإتجاه نحو موارد التجارة الخارجية، إلى جانب اعتماده على القواعد الرمزية (البركة والشرف) بما هيأ له الانفراد بالشأن السياسي والتصرف في المجال المغربي ورقابته وتطويع مختلف الفاعلين السياسيين في اتجاه تحرير سلطة المركز من إكراهات الجماعات المحلية. فتجاوز هذا الجهاز المحافظ بذلك العديد من أزماته مستنداً إلى الاحتكار المفرط للسلطة ومواردها.

أولاً: الأوضاع السياسية:

1- السـعديـون 923-1077هـ/1517-1666م:

أ) نسبهم وانتماؤهم إلى الأشراف:

يذكر السعديون أنهم ينتسبون إلى المولى زيدان بن أحمد الذي قدم به أهل درعه، وتورد بعض الإخباريات سلسلة انحداره من علي ابن أبي طالب ومع أن هذا الانتساب لم يسلم من الشك حاول السلطان أحمد المنصور الحصول على إفادات في صحة انتساب أسرته إلى مرجعية أشراف المغرب الوافدين من الحجاز. وقد سموا أنفسهم بالشرفاء ودولتهم بذلك، ونعتوا بالسعديين لاحقاً استناداً إلى رواية أخرى تذهب إلى أنهم ينحدرون من بني سعد بن بكر بن هوازن. وتتفق الروايات حول أصولهم العربية وهجرتهم إلى المغرب الأقصى واستقرارهم بإقليم درعة بالجنوب قبل سنة 915 هـ/1509م حين أطلق شيخهم محمد القائم بأمر الله دعوته الإصلاحية والجهادية.

والحقيقة أن شرعية الأسرة السعدية لم تتوقف على القواعد الرمزية كالإنتساب إلى أشراف الحجاز أو على التحالفات المحلية النافعة، بل ارتبطت تلك الشرعية بالمجهود الحربي لعناصرها المؤسسين ضد الوجود الأيبيري (البرتغالي- الإسباني) في سواحل المغرب، فكانت الأعمال الجهادية مرتكزاً لبيعة أهالي الأقاليم الساحلية لأولئك الأمراء المقاومين والدخول

في طاعتهم الأمر الذي جعل من هؤلاء قادة محليين أولاً ثم جهويين فسلاطين لعموم المغرب الأقصى.

وانخرط مختلف الفاعلين الإجتماعيين والسياسيين كالصلحاء مثل أصحاب الزاوية الدلائية والقبائل في أقاليم درعة وحاحا وسوس وأهل الحواضر الساحلية عبر رؤساء البحر، في مواجهة ذلك التحدي الخارجي، فكان العمل الجهادي محل شرعية أهل المغرب وإجماعهم.

ب) ظروف انبثاق الحركة السعدية:

يبدو من تاريخ الحركات السياسية في المغرب الأقصى منذ الأدارسة في القرن 8هـ/14م وحتى العلويين في القرن 11هـ/17م انبعاث حركات تقوم على قيادة متسلحة بفكرة الإصلاح قبل إفصاحها عن مشروعها السياسي وعلى مجال يشمل عادة أقاليم درعة والسوس بجنوب المغرب وعلى توفر ظروف محلية وإقليمية ملائمة.

وفي سنة 915هـ/ 1509 جهر محمد القائم بأمر الله بدعايته الإصلاحية والجهادية لفائدة أبنائه وقد تهيأت تلك القيادة بعد استكمال تحصيل الثقافة الشرعية والحج وذيوع الصيت بين الجماعات القريبة في درعة ثم في فاس حيث استقر أبناؤه أحمد الأعرج ومحمد الشيخ وكانت ما تزال عاصمة للوطاسيين.

وكان نفوذ سلطة الوطاسيين القائمة قد تراجع وتقوقع في وسط المغرب وعجز عن فرض النظام ورد المظالم في بقية نواحي السلطنة كما تواتر قطع الطرقات وانتشر النهب في ربوع الأطلس والصحراء. وأما خارجياً فقد تكثف الغزو الأيبيري على سواحل المغرب بعد سقوط آخر معاقل المسلمين في الأندلس وتواترت عمليات أسر المسلمين ونهب منتجاتهم في غياب قوة حامية محلية أو مركزية. هذه العوامل جعلت من تكون سلطة الشرفاء السعديين لاحقا أمراً ميسوراً.

وقد نهض أبناء محمد القائم بأمر الله أحمد الأعرج ومحمد الشيخ بدور محمود في مواجهة البرتغاليين في سواحل السوس بما ترك جميل الأثر لدى أهالي ذلك الإقليم وساهم في ميلهم إلى سلطة الشرفاء الناشئة منذ 921هـ/ 1515م وقبلوا كأهل درعة تسليمها جباياتهم من الأعشار والزكاة وهو عنوان التبعية السياسية لها.

ولم يكن طريق الشرفاء إلى فاس قاعدة الحكم الوطاسي دون صعوبات إذ بعد أن كسبوا دعم أهل درعة والسوس ضد البرتغاليين والمتعاونين معهم من الأهالي انتقلوا إلى بلاد حاحا شمال إقليم السوس ليطيحوا بيحيى ابن تافوت محمي البرتغاليين سنة 922هـ/ 1516 وهو التاريخ الذي يرى فيه بعض مؤرخي المغرب الحديث بداية لدولة الشرفاء السعديين (يمثل أخذ مراكش930هـ/1523 هذه البداية لدى آخرين).

ولذا فإن أهم نتائج الغزو الأيبيري لسواحل المغرب الأقصى وصول الأشراف إلى الحكم، وكما هو الأمر في بقية أقطار المغرب الأخرى يشير هذا السياق التاريخي إلى أن العصبية القبلية لم تعد تلعب الدور الحاسم في هذه العملية إذ برزت قواعد جديدة جمعت بين العناصر الرمزية (الشرف والطرقية) أي الانتماء لشرفاء الحجاز والحزب الطرقي أي القادرية والشاذلية إضافة إلى التنظيم العسكري واستعمال الأسلحة النارية وهي التي قامت بالأدوار الرئيسة لبلوغ السلطة.

ج) إستكمال التأسيس السياسي:

تحوّل أمر الشرفاء السعديين سنة 946هـ/39-1540 إلى الأمير محمد الشيخ وقد واصل العمل الجهادي ضد مراكز البرتغاليين بسواحل إقليمي حاحا والسوس لما في ذلك العمل من مصالح ملحة للسلطة السعدية الناشئة.

كما أن ذلك التوجه زاد من تضييق الخناق على الوطاسيين في فاس وقدّم صورتهم لدى الأهالي كأولى الأمر المتقاعسين عن الجهاد وتطهير بلاد المسلمين من أعدائها. وأفاد محمد الشيخ في فتح آفاق سلطته على موانئ المحيط النشيطة. واسترجع بين 947هـ/1540 و948هـ/1542 مواني فونى وأسفى وأزمور بساحل إقليم دوكالة من البرتغاليين كما أقام قرب فونتي حصن أقادير(الحصن الجديد) وكان لهذه الإنجازات الأثر البالغ في سكان الأقاليم التابعة له وفي مراكش بالذات التي أعاد أعيانها بيعته سنة 951هـ/ 1544.

وبعد ذلك اتجه السعديون إلى العاصمة الوطاسية ومهدوا لذلك بأخذ مكناسة الزيتون سنة 955هـ/1548 ثم كان دور فاس بعد حصار مطول سنة 956هـ/1549. ولم تجد محاولات الوطاسيين نفعا في استرجاع قاعدة ملكهم مع أنهم استعانوا في سنة 961هـ/ 1554م بأتراك الجزائر وكان الأخيرون يعملون على استبعاد نوايا التوسع السعدي في إقليم تلمسان.

وساهم تحرير جلّ الثغور المغربية الجنوبية مثل أغادير وأسفي وأزمور سنة 946هـ/1541م والقصر الصغير سنة 957هـ/1550م وإلحاق الهزيمة بالوطاسيين في فاس في لفت اهتمام السلطة الفتية إلى (الخطر) العثماني في شرق المغرب. وأكد الشرفاء امتداد نفوذهم إلى المغرب الشرقي حتى وإن كانوا قد قبلوا التحاور سلماً مع أتراك الجزائر باستقبالهم مبعوث سليمان القانوني الفقيه أبي عبد الله الخروبي سنة 959هـ-960هـ/1552م-1553م ولكن دون جدوى. ورأى السعديون أن مناطق شرق فاس وتخومها الجزائرية مناطق ثغور بل لقد أعلنوا عن حقهم في الخلافة بالإشارة إلى عزمهم على دحر الأتراك العثمانين من المغرب "الموحدي" بل ومن مصر أيضا.

واستمر الأتراك العثمانيون في التحرش بالسلطة المغربية الفتية التي لم تقبل بالتخلي عن تلمسان وإقليمها حتى بعد هزيمة موجعة في شتاء 958هـ/1551م، مع ذلك فقد وُضع حد لنوايا الأتراك التوسعية وتركز اهتمام الباب العالي في هذا الظرف في إفريقية الحفصية (تونس) التي تكثف التواجد الاسباني بشواطئها مما أفقد أتراك الجزائر الدعم السياسي والمادي اللازم لمشاريعهم التوسعية على حساب السلطنة المغربية.

ومال السعديون إثر هذه الأحداث إلى تجنب تبديد جهودهم وتكبد المزيد من الخسائر واقترح محمد الشيخ على أتراك الجزائر مساعدة سلطنته والاستفادة من خبرة المغاربة الذين تدربوا على القتال بالشواطئ ضد الأوربيين لاسترجاع وهران والمرسى الكبير من الإحتلال الإسباني مقابل تخليهم عن تلمسان وما جاورها للمغرب. ومع أن هذه المبادرة السياسية لم تلق الاستجابة من الطرف الجزائري فإن الجارين قد قبلا بوضعية الأمر ومن ثم انصرف السعديون إلى مزيد من التحكم في مجال سلطنتهم ومواجهة بقية المشاغل المستجدة في النصف الثاني من القرن السادس عشر.

نقل محمد الشيخ سلطة الشرفاء من طابعها البدوي وامتداد نفوذها الجهوي إلى طابع المُلْك ونفوذها القطري المغربي الشامل. وقد واصل وريثه السلطان عبد الله الغالب بالله 965-982هـ/1557-1574م بسط النفوذ على ما تبقّى من ربوع المغرب الأقصى وإخضاع بلاد الهبط وقاعدته شفشاون بعد أن أجبر بني راشد على مغادرتها سنة 969هـ/1561م ومعنى ذلك القرب من ثغور الشمال.

وقد واجهت عملية التأسيس المطولة لهذه السلطنة ثلاث قوى رئيسية وهي: أولاً القوى الأيبيرية (البرتغالية والاسبانية) التي كانت غاياتها الخفية الاستراتيجية والاقتصادية تحتجب وراء الواجهة الدينية بدعم قوي من بابا الكنيسة الكاثوليكية، وهناك ثانياً القوة العثمانية التي لم تعدم هي الأخرى نوايا توسعية وإن كان دافعها المعلن هو حماية الإسلام وأهله، وهناك ثالثاً القوة الوطاسية الداخلية التي استماتت في الحفاظ على عرشها إلى حد التحالف مع الأتراك أعداء المغرب سنة 961هـ/1554م ومع البرتغاليين سنة 986هـ/1578م. ويضاف إلى ذلك حركات صلحاء المغرب وأعيانه الوارثين لإمتيازات الإدارة في بعض النواحي كبني راشد بإقليم الهبط أو حركة أحمد بن يوسف الذي تنسب إليه الطائفة اليوسفية بوادي مليانة والتي حامت حولها شكوك الانتماء إلى الدعوة الإباضية. وقد عدّ السعديون هذه الدعوات تصدّعا في الوحدة المذهبية للمغرب ولذلك أجمع فقهاؤهم على الفتك بها والتخلص منها.

د) معركة وادي المخازن سنة 986هـ/ 1578م وعهد احمد المنصور:

دارت أحداث هذه المعركة الحاسمة بين الطرف البرتغالي بقيادة سبستيان (Sebastien) وحليفه السعدي محمد بن عبد الله (المتوكل) الذي خلعه عمه عبدالملك. وكانت قاعدة هذا التحالف استرجاع محمد بن عبد الله حكم المغرب مقابل التخلي عن السواحل المغربية لدولة البرتغال. أما الطرف المغربي فكان يقوده أحمد السعدي ولي عهد عمه عبد الملك وقائد جيشه. وكان أحمد إثر وفاة والده محمد الشيخ 965هـ/1557م قد فر خارج المغرب وشارك في بعض الأحداث مثل موقعة ليبانتو 979هـ/1571م وحلق الوادي 982هـ/ 1574م، وساهم ذلك في تشكيل خبرته السياسة والعسكرية. وقد تباينت التقديرات المغربية لجيش البرتغال بين 80 ألف و30 ألف بينما قدرتها المصادر الأيبيرية في حدود 40 ألف من شعوب أوروبية مختلفة.

وكانت سهول الفحص بإقليم الهبط مسرح هذه الموقعة التي استعملت فيها المدفعية بكثافة، وكانت نتيجتها المباشرة هزيمة التحالف البرتغالي المغربي وغرق سباستيان وحليفه محمد المتوكل. أما القائد أحمد السعدي فقد ارتقى العرش نظراً للوفاة الطبيعية لأخيه السلطان عبد الملك أثناء المعركة ونال من هذه المعركة لقب المنصور. وقد حرص على الدعاية لنصره المشهود فكتب به إلى الباب العالي وإلى إيالات المغرب العثماني.

وشكّل هذا الحدث إحدى المحطات الفارقة في التاريخ المغربي وكان من أبرز انعكاساتها انتكاسة الغزو الأيبيري للمغرب الأقصى. ولعل من النتائج اللافتة لهذا النصر صعود منزلة ملك المغرب الأقصى إلى مقام كبار الملوك بما خفف على السلطنة ضغوطات الأتراك العثمانيين من الشرق وحررها من الإتاوة السنوية لفائدة الباب العالي.

تميز المنصور بتحصيله العلمي وخبرته السياسية والعسكرية بوادي المخازن وكان عليه مواجهة تأثيرات الغزو الأيبيري واكتشاف العالم الجديد، على اقتصاد المغرب الأقصى ومجتمعه ولم تكن تلك بمعزل عن انهيار الوطّاسيين وانهيارهم. وقدّر السلطان السعدي أن استمرار سلطته مرهون بإفريقيا وقوافلها دون الإنخراط في مشاريع بحرية مسرفة وفاشلة. ووفق رواية وزير قلمه الفشتالي كان المنصور ملحاً على الإستفادة من ذهب الصحراء وملحها فضلاً عن عبيدها.

لقد شد غزو أحمد المنصور للصحراء أطرافاً مختلفة مغربية وإفريقية وأوروبية وتباينت حوله رؤاهم: بين من قدّره سلبياً وعدّه كارثة وبين من رآه

دعماً لانتصار المغاربة في وادي المخازن (عبد الله العروي يعتبره أهم أعمال المنصور السياسية)، في حين اكتفى طرف ثالث باستحضار مزاياه الاقتصادية (التبر والأيدي العبيد والملح...). أما موقف فقهاء المغرب فقد كان عموماً (باستثناء الفشتالي) ضد هذا الغزو لبلاد مسلمة بحجة أنه كان على أحمد المنصور التوجه إلى الثغور المغربية في شمال البلاد التي يحتلها الأجنبي والاستجابة لصرخات من بقي من الأندلسيين في العدوة.

أما الطرف السياسي الذي مثّله المنصور فقد كان مدركاً للظروف الدولية آنذاك وخاصة وحدة أسبانية والبرتغال سنة 988هـ/1580م وتحوّلهما إلى إمبراطورية متوسطية أطلسية، وسيطرة العثمانيين على تونس سنة 982هـ/1574م واستكمال امتداد إمبراطوريتهم إلى التخوم الشرقية للمغرب، واستمرار التنافس الأوروبي حول الموارد الإفريقية وفي مقدمتها التبر رغم بلوغهم موارد العالم الجديد.

لقد كانت هناك وضعية تاريخية مركبة حاول المنصور التفاعل معها وذلك دون المبالغة في استراتيجيته إلى حدود القول برغبته في تشكيل إمبراطورية مغربية تنافس العثمانيين والإسبان.

انطلقت الغزوات سنة 991هـ/1583م واستولى السعديون أولاً على محطات توات وتيقورارين ثم منيت غزوات الساحل في اتجاه شنقيط بموريتانيا بالفشل فتوقف على أثرها الغزو. وفي سنة 1000هـ/1591م جدد المنصور مشروعه التوسعي الصحراوي فاتجه إلى تنبوكتو ثم كاغو عاصمة مملكة صنغاي بقيادة جؤذر (جودار باشا) أحد قيادات جيش المنصور في االموريسكيين ورغم اختلاف النتائج مع الغزوات الأولى لم يكن الأمر وفير الغنائم مقايسة بخسائر الحملات المتتالية.

لقد ألحقت تنبوكتو بمراكش وسارت القوافل بموارد هذا الإقليم الصحراوي من التبر والعبيد وريش النعام والملح وغيرها إلى خزائن المنصور لكن التقديرات تختلف حول أهمية هذه الثروة التي بموجبها عرف بالمنصور الذهبي: فالمصادر الأوروبية تبالغ فيما حصل عليه هذا السلطان من هذه الثروة ولا تتفق مع بعض المصادر المحلية، وقد تكون منشآت المنصور من القصور كقصر البديع بمراكش والقلاع ومظاهر الترف في بلاطه من مبررات تلك المبالغة التي سجلها بعض السفراء و الرحالة الذين استقبلهم المنصور في بلاطهِ. ولا شك أن هذا المورد الجديد قد ساعد المنصور على إبراز ملامح الرفاه والقوة وساعده على تعويض ما خسره منذ 1004هـ/ 1595م من تراجع تجارة السكر المغربية التي أَفَلت بعيد وفاته.

2- العلـويـون 1070-1207هـ/ 1659-1792م:

أ) الفوضى السياسية ما بعد المنصور:

بدأت نزاعات الوراثة قبل موت المنصور وبدأت التوترات بين وريث العهد المولى محمد الشيخ المأمون الحاكم بفاس وأخيه المولى زيدان في مكناس، ففضلاً على انحراف سلوك المأمون اتسمت إدارته بغياب الإنصاف وتكبيل حياة أهل فاس بالأوامر المجحفة. وقد كان تدخل المنصور لإصلاح هذه الأوضاع متأخراً ودون جدوى رغم أنه انتهى إلى سجن وريثه، وبعد بضعة أشهر من ذلك الإجراء.

تواترت النزاعات بين الإخوة الورثة المأمون وزيدان وأبو فارس دون حسم وهو ما يشير إلى أن لا أحد منهم كان متأهلاً للقيام بأعباء ذلك النظام السلطاني الذي قضى في تشييده المنصور ربع قرن 986-1012هـ/1578-1603م، والذي استند إلى:

جبايات كافية تواجه المصاريف المسرفة للبلاط والجيش، عسكر منضبط ومنظم قادر على القضاء بسرعة على الانتفاضات. وأخيراً: ديبلوماسية ماهرة عرفت كيف تقيم التوازن في علاقاتها مع قوى عظمى متنافرة: العثمانيون والإسبان والإنجليز. ومن ثم انفتحت آفاق الأسرة السعدية على عصر التنافس السلالي ومن ثم صعود الشرفاء العلويين. ولقد بينت أحداث النصف الأول من القرن السابع عشر 1012-1067هـ/ 1603-1656م أن هذه الصراعات كانت من بين العوامل الحاسمة في تراجع الحكم السعدي.

تكاثرت بعد المنصور حركات التمرد على أصحاب السلطة رغم عدم خلو عهد المنصور من الانتفاضات وتفكك المغرب إلى إمارات وحركات استقلالية مثل إمارة الشيخ العياشي وإمارة أبي محلي وإمارة عرب الشبانات، غير أن الحركات الطرقية كانت أكثر تهديداً في هذه الرحلة العصيبة من مسار الشرفاء السعديين وذلك قبل أن يشتد عود الحركة العلوية المنافس الحقيقي للسعديين. أفضى هذا المسار في تفكك السلطة إلى نتائج معقدة لعل أبرزها: بروز الصلحاء وزواياهم كفاعلين سياسيين يقتسمون المجال المغربي مع سلطة مراكش ومنها على سبيل المثال:

-حركة أبي حسون السملالي: هو من أحفاد الشيخ أحمد بن موسى السملالي، أسّس قرب زاوية جده مدينة إيليغ واستحوذ على بلاد سوس سنة 1022هـ/1613-1614م ثم مد نفوذه إلى درعة وسجلماسة في غضون 1040هـ/1630-1631م وتلقب بالسلطان وأقام جهازاً حكومياً مكوناً من وزير وقاضي جماعة وقايد عسكر تعاملت معه بعض القوى الأوروبية في سياق كسرها احتكار السعديين للسلطة، ووصفته بولي سوس أو ولي الساحل (صاحب الساحل)، وقد أفادته هذه العلاقات في تزوده بالأسلحة والذخائر.

-حركة الدلائيين: وكان محمد الحاج الدلائي قد أسس مركزاً جديداً لزاويته سنة 1048هـ/1638م في إقليم تادلا، وفي سنة1061هـ/1651م جاءته البيعات من البلدان المغربية. وتجلى منذ تلك التاريخ الميل السياسي لأصحاب هذه الزاوية فقضوا على نفوذ العياشي وأتباعه سنة 1053هـ/1643م. بذا تكون هذه الحركات قد منعت السلطة السعدية من أبرز قواعد مواردها ونفوذها وهي بلاد درعة وسوس والصحراء والأرياف الوسطى والشمالية الخصبة موطن التجمعات القبلية شبه المستقرة.

وأخيراً حدث تفكك ما تبقى من المجال السعدي وانكسار محور حواضر السلطة السعدية فاس/مراكش، ومنذ 1037هـ/1627م انقرض سلطانهم في فاس وتبع ذلك إعادة إنتاج المراكز الجنوبية بالمغرب (سجلماسة) لحركة شرفاء ناهضين منذ منتصف القرن 11هـ/ 17م.

ب) ظروف نشأة الأسرة وتأسيس السلطة:

برزت الأسرة في سجلماسة ضمن عائلة شريفة تجارية تتطلع مع أسر أخرى مماثلة إلى السلطة خلال النصف الأول من القرن11هـ/17م وهي من الفترات المعقدة والصعبة في تاريخ المغرب الأقصى الذي عاش مرحلة وهن السلطة السعدية ونمو حركات الاستقلال المحلية والجهوية فضلاً على عودة الأطماع الأوروبية في المغرب.

رأس هذه السلالة الشريف بن علي (توفي بسجلماسة سنة 1069هـ/1659م) وقد واجه الأمراء المؤسسون الرشيد ومحمد في بداية مسارهم السياسي الحركات المرابطية ثم وسعوا ذلك النفوذ حتى تخوم المتوسط فجمعوا بين النفوذ الذي يسمح

بالإنفتاح على الواجهات البحرية من جهة والتحكم بمدخل الطرق الصحراوية في من جهة أخرى.

استفادت الحركة العلوية من الظروف المحلية المليئة بالتقلبات والاضطراب والكوارث الطبيعية وخاصة المجاعات بما هيأ لتلك القوة الناشئة نسج المفيد من التحالفات ضد مختلف المنافسين من شرفاء سعديين وصلحاء، وحتى ضد ابن عمهم الإمام مولاي محمد بن العلامة المحقق مولاي عبد الله بن علي بن طاهر الحسيني السجلماسي، كما استفادوا في تلك المرحلة من ناحية ثانية من الدعم الأجنبي فالشركة الفرنسية "الحسيمة" ضمنت لهم التزود بالأسلحة اللازمة لمواجهة المنافسين. وفضلاً على ذلك فإن هذه الدولة الناشئة قد استرعت اهتمام ملك فرنسا لويس الرابع عشر(Louis XIV) الذي ألمح عن طريق مبعوثه سنة 1077هـ/1666م فريجوس (Fréjus.R) إلى رغبة فرنسا، في سياق استغلال تراجع نفوذ كل من الإسبان والأتراك العثمانيين في المتوسط، في إقامة علاقات دبلوماسية مع سلطنة المغرب الناشئة.

وقد بدأ المسار الرسمي للأسرة ببيعة المولى الرشيد بيعة كاملة استفاد من نموذجيتها خلفاؤه وخاصة المولى إسماعيل وحفيده عبد الله، فقد شارك في تلك البيعة الأولى أهل الحل والعقد وأعيان الحضر والبدو في المغرب وصلحاؤه مما أحرج تلك المناطق القليلة التي رفضت الانخراط فيها. وكان من دلالات تلك البيعة انقياد أهل المغرب لسلاطينهم العلويين واستقرار مركزية السلطة بذمة هؤلاء مما دعمهم في مواجهة بعض المنتفضين وشرّع تصرفهم.

وكانت اختيارات العلويين تعتمد في سياق التمهيد لاحتكار السلطة على تدابير صارمة منها: القضاء على المنافسين من أصحاب النفوذ القوي مثل السملاليين والدلائيين. وتقلبت علاقة أبي حسون السملالي مع الشريف بن علي بين التحالف والعداء ومنذ وفاة الأول سنة 1070هـ/1659م تراجع نفوذ الحركة السملالية باسترجاع العلويين سجلماسة ودرعة تمهيداً للقضاء عليها سياسياً سنة 1081هـ/1670م. ومارس العلويون مع الدلائيين التدمير السياسي لهذه الحركة بتهجير قياداتها وعناصرها (محمد الحاج وجماعته) إلى فاس ثم إلى تلمسان لضمان رقابة تحركاتهم وأردفوا ذلك بالتدمير المادي.

ومن تلك التدابير أيضاً إجراء تحوير في أصحاب الوظائف الشرعية لضمان ولاء من شملتهم التبعية في فاس، وقد شملت تلك التدابير توجهاً آخر يدعم نفوذ العلويين ويسهل حركة جندهم ورقابتهم، قام على بناء الجسور على بعض الأودية مثل قنطرة نهر سبو قرب فاس سنة 1079هـ/1669م.وقد أثمر هذا المجهود المركب من الغزو ومواجهة الانتفاضات وتدمير المؤسسات المدنية والعسكرية للمنافسين وضعاً لخصه الناصري بقوله: "وكانت أيامه (المولى الرشيد) أيام سكون ودعه ورخاء عظيم...".

ج)السلطان إسماعيل: 1082 -1139هـ/1671-1727م:

كانت بيعته سنة 1082هـ/1672م وتركز اهتمامه في النصف الأول من حكمه على غزو المناوئين الداخليين والثغور التي يسيطر عليها الأوروبيــون وبين 1083هـ/1672م و1104هـ/1692م جرد هذا السلطان 14 حملة نحو بلاد الهبط وتادلا وشرق المغرب والثغور الشمالية التي استمرت تحت الاحتلال الإسباني والانجليزي وقد استرجعت المعمورة سنة 1092هـ/1681م واستسلمت العرائش بعد حصار محكم في 1101هـ/1689م ثم أصيلة في 1103هـ/1691م بينما فرت الحامية الانجليزية من طنجة في 1096هـ/1684م، وغنم المغاربة من تلك

الثغور المدافع والأسرى. وقد شهد اليفرني بهذا المجهود الحربي الذي سمح للمغاربة تمثل صورة الحامي لسلطانهم المولى إسماعيل وكان الواجهة الإيحائية لسياسية استرداد الثغور هو ان ما عرف بحركة (القرصنة) المغربية التي كانت مزدهرة في النصف الأول من القرن 12هـ/ 18م قد انكمشت أمام المجهود الحربي الرسمي.

وكان من بين الآليات التي اعتمدها السلطان إسماعيل إلى جانب سياسته القبلية و العسكرية هو زواج الأمراء والسلاطين من خارج الأطر التقليدية ولغاية سياسيه: لقد كانت أم المولى إسماعيل من عرش المغافرة، أما هو فقد جمع في حريمه زوجات من بربر الأطلس الأوسط وعرب الصحراء وتزوج من قبائل الشاوية ودوكالة والسفيانيين والحياينة، وكانت للة حناثة من أبرز أزواجه وأكثرهن تأثيرا في البلاط.

د) أزمة ما بعد السلطان إسماعيل وقصور التدبير السياسي العلوي:

كان من أبرز خصائص عهد المولى إسماعيل استقرار المغرب وأمنها، وهذا ما انقلب بعيد وفاته: إذ ثارت المدن على عمالها فتعرض البعض منهم إلى القتل مثل عامل تطوان، وارتدّت قبائل كثيرة عن ولائها للمخزن بما في ذلك القبائل القريبة من السلطة مثل آيت عمور وآيت عطاط وزمور وغيرها، ومع اضطراب شبكة القصبات وتخلي البعض من فرقها العسكرية عنها انهار النظام الإداري والرقابي للمجال المغربي وذلك لأن الترتيب الجديد لسلاطين هذه الفترة اقتضى تركيز فرق الجيش حول العاصمة ومحاصرة المدن المنتفضة وخاصة فاس فضلا عن الحملات المتتالية نحو بربر الأطلس.

وقد عزا البعض هذه الأزمة إلى دور (عبيد البخاري) وتدخلهم في الشأن السياسي أو إلى وضعية ورثة السلطان إسماعيل وفقدانهم أهلية ملء الفراغ الذي أحدثه غياب هذه الشخصية، وساهمت عوامل أخرى وربما أكثر فاعلية ومنها: إحتكار السلطة واحتكار الموارد عن طريق الجباية واحتكار المبادلات مع الأجانب (وساطة) واحتكار السلاح ومعدات الحرب وحرمان القبائل منها هذا إلى جانب إسكات الفقهاء الرافضين أو المنتقدين للسياسة الرسمية. ومن هنا حاولت بعض المراكز مثل فاس وتطوان المجاهرة باختيارات أخرى هي أقرب إلى الحكم الذاتي.

يضاف إلى أن المخزن المغربي، وإن كان منذ عهد المنصور الذهبي قد أقام علاقات دبلوماسية وتجارية قوية ومسترسلة مع القوى الأوروبية، إلا أن أرباب السلطنة لم ينجحوا في فرض المعاملة بالمثل مع الأوروبيين فتحولت وضعيتهم تدريجيا إلى وضع التبعية إلى هؤلاء.

كما إن تقسيم الممالك على الأبناء الذي هو تصرف سياسي موروث في أنظمة الحكم في العالم العربي الإسلامي، واعتمده شرفاء المغرب الأقصى هو إجراء هيأ لبروز حركات الإستقلال والنزاع بين الولاة الورثة بالنواحي كشأن المولى محمد العالم في السوس سنة 1114هـ/1702م وهو ما دفع السلطان إسماعيل إلى عزل أبنائه من ولاياتهم سنة 1130هـ/1717م بعد تفطّنه إلى ضرر ذلك الإجراء.

ويمكن اعتبار ثقل المغارم ومجانبتها القواعد الشرعية وإجحاف جباتها من أهم النقائص التي سجلها الفقهاء وانتقدوها منهم اليوسي في رسالته للسلطان إسماعيل. وأخيراً سياسة تطهير الأعوان السابقين التي اعتمدها بعض السلاطين، مثلاً تخلص أحمد بن إسماعيل من معظم مساعدي والده من عمال الأقاليم.

كان فقدان الدولة لرجالات أكفاء بعد المولى إسماعيل مؤذناً بدخول مرحلة جديدة اتسمت بعودة الجماعات الحضرية والريفية إلى التزود بأسباب القوة

وإعلان العصيان في مواقع مختلفة من السلطنة، أما عبيد البخاري فالمصادر المحلية تحملهم وزر هذه المرحلة المليئة بالتقلبات. وبعد اضطرب تنظيمهم وتراجع امتيازاتهم تشتت ولاؤهم للسلطان الواحد، وتحول عبيد بخاري في فاس مثلاً منذ سنة 1140هـ/1727م إلى فاعل اجتماعي حاسم في حلبة الاضطراب السياسي مستغلاً ما لديه من خبرة قتالية ومعدات حربية وتنظيم يهدد به بقية العناصر بما فيهم مؤسسة السلطان ذاته.

ولم تقتصر الفوضى على عبيد البخاري، فهناك العديد من الممارسات السلطانية، مثل القتل العشوائي للقيادات كقتل عناصر وفد هدايا أحمد علي الريفي إلى السلطان عبد الله، وهدم أبنية وأسوار المدن مثلما حل بفاس وبضاحية الرياض بمكناسة من قبل ذات السلطان وتسريح فرق الجيش في بساتين و زروع الأهالي. وبلغ الأمر حدّ قتل الأبرياء من المستقرين كأهل قرى صفرو وحمل رؤوسهم إلى فاس لإيهام الناس أنها رؤوس أصحاب الفتنة.

يضاف إلى ذلك تزايد الجبايات المجحفة إلى حد المصادرات فقد أوصى المولى عبد الله واليه على فاس محمد الزموري القبلي سنة 1145هـ/1732م بقوله: "خذ منهم المال واطرحه في وادي أبي الخراريب ولا تتركه لهم فما أطغاهم إلا المال حتى استخفوا بأمر الملك". وانعكس هذا الوضع على الحياة السياسية وتجلى ذلك في: تزامن بيعات السلاطين إذ حكم المغرب في وقت ما سلطانان ففي سنة 1150هـ/ 1737م بايع أهل فاس المولى محمد و مكناسة المولى عبد الله، كما تقلصت فترات حكم البايعين أو تواترت بيعاتهم، فبين 1140هـ-1171هـ/1727-1757م تداول على السلطنة سبعة سلاطين من أبناء المولى إسماعيل.

وتجلى أيضاً في تراجع دور الفقهاء والصلحاء في مساندة الشرعية السياسية وتجنيب السلطنة الإنعكاسات السلبية لتلك الفوضى وقبول بعضهم بطاعة رغبات أبرز الفاعلين في هذه الساحة من قيادات عبيد البخاري أو أعيان مدن فاس ومكناس ولذلك كانوا عرضة للعزل.

لقد انتهت هذه الفترة العصيبة مع السلطان محمد بن عبدالله الذي اتصف "بحسن السياسة وكمال النجدة وجودة الرأي وتمام المعرفة بإدارة الأمور على وجهها". وقد حاول المولى محمد بن عبد الله اعتماد سياسة إصلاحية شملت القضاء والتعليم والتجارة دون المؤسسة العسكرية.

ويمكن استخلاص أهم الإنجازات السياسية للتجربتين السعدية والعلوية كما يلي: فقد توحد مجال المغرب الأقصى وتحرر الكثير من ثغوره المحيطية من الهيمنة البرتغالية والحقت الهزيمة بالجيش البرتغالي في وادي المخازن وقلص هذا من إمكانيات الغزو الأجنبي وجعل المحتلين ينشغلون بكيفية المحافظة على ما تبقى لهم من مراكز في السواحل المغربية وإيقاف النوايا التوسعية العثمانية في شرقه. كما أن من تلك الإنجازات طورت علاقات المغرب مع القوى الأوروبية بواسطة النشاط الدبلوماسي وضمان مبادلاته البحرية و القارية.

وأخيراً فإن هاتين التجربتين قد صاغت ملامح هوية المغرب الأقصى الحديث: وحدة المجال ووحدة الشعب ووحدة المسار ضد مختلف التحديات.

ثانياً - ملامح المؤسسة السياسية:

1- السمة الرمزية: الشرف والبركة

يعني مصطلح المخزن أجهزة السلطة ورموزها المتحكمة في البلاد والساهرة على فرض نظام

الشرفاء والولاء لهم وتأتي على رأسه مؤسسة السلطان.

ويتجسد شخص السلطان في ألقابه كمولاي وسيدنا والملك والسلطان وأمير المؤمنين وأمير المسلمين، وكان انتماؤه إلى الأشراف يمتعه بسمة رمزية تحوز إجماع الفاعلين الإجتماعيين المغاربة وخاصة الفقهاء وأعيان الحضر والبدو. ودعمت فاعليته في الذاكرة الجماعية للمغاربة الحروب الجهادية. وكان اكتمال مفهوم سيادة السلطان يقتضي ملاحقة المنافسين من الأولياء والعصبيات القبلية والسهر على ترتيب شؤون وراثة العرش وضمان متطلبات الجيش ورعاية العلاقات مع الأقطار الأوروبية والإسلامية، ورغم انتدابه مساعدين ومستشاريين فإن طابع المؤسسة السلطانية شمولي وأبوي. وبالإضافة إلى السلطان يأتي أعضاء الأسرة الحاكمة المرشحون (للتسلطن) بوصفهم ورثة وأولياء عهد أو أولئك الأمراء الذين اكتفوا بالمشاركة في وظائف المخزن وخدماته مثل إدارة الأقاليم والسفارات.

إلى جانب هذا كانت الجماعة القائمة على وظائف المخزن في حواضره ومراكزه الإقليمية من وزراء وقياد (قادة) وكتاب وقضاة وفقهاء وشيوخ وكان للعلماء دور هام كأهل الحل والعقد وراح دورهم بين إسداء النصح والمشورة لمواليهم ومعارضة المؤسسة السلطاينة والطعن في تدابيرها.

وتشكل الزوايا التي أسسها المتصوفة والصلحاء تنظيماً متعدد الواجهات، وقد حاول الشرفاء احتواء تلك المؤسسة بإكرام شيوخها بظهائر(جمع ظهير- أمر سلطاني) التوقير والتبجيل وإعفائها من الضرائب ومنحها الوقفيات أما المتصلب منها فكان نصيبه القتال والتضييق كما هو أمر زوايا السملالية والدلائية والناصرية أو الطريقة الدرقاوية بين 1141هـ-1200هـ/1728-1785م. وغالباً ما ساهمت الطرق وزواياها في مساعدة الشرفاء في ضبط القبائل وسوْسها لقبول توجهات السياسة السلطانية كما هو شأن الزاوية الوزانية مع قبائل إقليم الريف أو شيوخ الطرق الجزولية والدرقاوية مع قبائل جنوب الأطلس.

ويشكل الأعيان التركيبة الأوسع في جهاز السلطة، والعيْن هو سيد ينتمي إلى الجماعة القائدة من الشيوخ وأصحاب الحسب والنسب للمجموعة القروية أو الريفية أو الحضرية. ولهؤلاء مكانة مرموقة جرّاء احتكامهم على ملكيات هامة من العقارات والمواشي وهم يتمتعون بدعم السلطان بوصفهم من حلفائه وتوابعه.

2- تجديد السياسة القبلية:

رغم عراقة الظاهرة الحضرية في المغرب الأقصى وتعدد حواضره ظلت التركيبة القبلية هي المهيمنة تعميراً وانتشاراً. وواجه الشرفاء السعديون والعلويون على حد سواء حالة الإنفلات التي كانت تحياها العديد من التجمعات القبلية في الأطلس أو في السهول في أقاليم درعة والسوس بالجنوب أو في إقليم الهبط والريف في الشمال. وكان على الشرفاء، لضمان ولاء مختلف تلك الجماعات وتبعيتها مع تعدد التحديات الخارجية والداخلية منذ ختام القرن 9هـ/15م، انتهاج أساليب راوحت بين الردع والمهادنة وبناء التحالفات المحلية وهي التدابير التي تجلت أكثر لدى العلويين من السعديين.

وفضلاً على محاولة إخضاع القبائل للجباية المخزنية (الغرم) على عادة السلطة السعدية، لاسيما منها القبائل الميالة لرفض تبعية السلطة المركزية، كان الاختيار اللافت لإدارة المولى إسماعيل تجريدها من مظاهر القوة العسكرية والمادية وخاصة الأسلحة والخيول كما هو الشأن مع قبائل إقليم ملوية بشرق

المغرب وبربر الأطلس. وقد أثارت مثل تلك الإجراءات مناقشات فقهية بين موافقة ورافضة، كان من أهم المساهمين فيها رفضاً الحسن اليوسي (أشهر فقهاء المغرب ومن المنتمين إلى الحركة الدلائية) بخلاف أبي عبد الله أكنسوس الذي رأى أن المولى إسماعيل "ارتكب أخف الضررين وأدنى المفسدين في إضعاف قبائل المسلمين بسلب الخيل والسلاح ". ولدعم تلك السياسة أقام المولى إسماعيل شبكة من القصبات (القلاع) التي عمرتها فرق العبيد البخاري، كما تعرض البعض من تلك القبائل وخاصة منها غير الطيعة إلى النقل القسري إما إلى مناطق جديدة سهلة المراقبة أو إلى مناطق الثغور.

وضمن ذلك هذا الترتيب المعقد، الذي تضمن الحرب ومصادرة الخيل والسلاح وبناء القلاع وتعميرها بآلاف الجنود من عبيد البخاري والتحكم بمراكز الزوايا مثل الزاوية الدلائية، السيطرة على الجزء الشمالي الشرقي من السلطنة.

لم يخف العلويّون حذرهم من سطوة العصبيات القبلية والخضوع لها، لأن الأحداث التاريخية القريبة منهم والبعيدة قد أبانت خطورة ذلك الوضع، فمجرد ضعف العصبيات السائدة للسلطة أو تحولها عنها لسبب أو لآخر، تعاني خطر السقوط (مثلما هو شأن المرينيين مع قبائل الهبط والوطاسيين وبعض حلفائهم من قبائل البربر بوسط المغرب)، لذلك فقد حاولت كل من الأسرتيين العلوية والسعدية الاقتصاد في تحالفاتها القبلية على غرار سلطات البايليك التونسي .

إن المسار السياسي للشرفاء السعديين والعلويين قد اتسم بظاهرة الصراع السياسي المتكرر بين عناصر السلالة الحاكمة لاسيما إثر حكم شخصية مرموقة مثل المنصور السعدي أو إسماعيل العلوي وإن اختلفت النتائج بين العهدين. وتبين انتفاضات الناصر السعدي وابن محرز العلوي وما ارتبط بها من سياقات تاريخية محلية وإقليمية تبيّن الحد الذي تداخلت فيه الشؤون السياسية للمغرب مع محيطها الإقليمي الأوروبي من ناحية وحدود الموالاة لرموز السلطنة حتى عندما يكون على رأسها سلاطين كبار كما يستشف أنها انتفاضات، رغم قصر مدتها، مدمرة لموارد الأهالي وهيبة المخزن.

ثالثاً- مؤسسات المخزن وأجهزته الإدارية والعسكرية:

1- الإدارة: أقاليم المغرب وعماله

استقرت الإدارة المركزية في بداية العهد السعدي في مراكش وقد ضمت الديوان والموظفين والكتبة الذين لهم علاقة مباشرة بالسلطان إلا أن قاعدة السلطنة الإدارية قد راوحت بين مدن فاس ومكناسة الزيتون ومراكش. أما إدارة الأطراف فمن مهامها تجاوز تنوع الجغرافيا وتركيبة المجتمع المغربي في سياق المحافظة على تبعية المركز، ومن ثّم فكثيراً ما كان السلطان، كما فعل أحمد المنصور، يسمي أحد أفراد أسرته على رأس الحواضر الإقليمية وكان هؤلاء يستعينون بعمال من أعيان المناطق وقضاة وشيوخ من مؤسسة الشرع الذين اتهموا أحيانا بسوء التصرف. وضمت الإدارة السلطانية العناصر التالية:

الكتبة: يتوزعون في وظائفهم الإدارية في المراكز الحضرية مثل فاس ومكناسة ومراكش وغيرها، وكثيرا ما ينتدب هؤلاء في مراحل أولى من تحصيلهم العلمي حتى إذا استكملوا تكوينهم النظري وتراكمت خبرتهم الوظيفية تحولوا إلى فقهاء و شيوخ ، وكان بعضهم ينتقل مع حركات السلطان وغزواته. وقد أكثر االسلطان إسماعيل من الكتبة في بلاطه إذ بلغ عددهم سبعة كتبة كان من بينهم سليمان بن عبد القادر الزرهوني والخياط بن منصور في حين كان

عددهم عند المنصور السعدي أقل من ذلك. وقد كان الكتبة يتوارثون الوظيفة فعمر بن قاسم عليش كاتب السلطان إسماعيل كان والده قاسم عليش كاتباً في بلاط المنصور.

أما العمال: فإن خطتهم إدارية تشرف على أعمال الشيوخ و جمع أخبارهم و إبلاغهم مختلف أوامر السلطان و من بين أعمالهم المساعدة في جمع الضرائب و تهيئة الظروف المناسبة للحركات و تسهيل تنقلها.

ومعظم مهام القياد (القادة) أمنية وفي زمن التوتر والإضطراب تتحول إلى عسكرية إذ يقودون فرق الخيالة والعسكر ويتتبعون المناهضين أو المتمردين، على أن تقلص الطابع العسكري لدى القبائل أدى إلى تراجع هذه الخطة منذ عهد السلطان العلوي محمد بن عبد الله.

وقد سمح السعديون والعلويون للجماعات القبلية بالمحافظة على مؤسسات إدارتها المحلية المتوارثة التي اعتمدت مجلس الجماعة ورئاسة الشيوخ وفريق الفرسان وهي الدوائر التي نظمت تلك الجماعات بواسطة الأعراف أكثر من الأوامر السلطانية.

وفوق ذلك المستوى كان لفيف الأعوان المركزيين من العمال والقضاة وقادة العسكر والوزراء، وفضلاً على مهامهم في البلاط، كان عليهم متابعة تنفيذ مراسيم المؤسسة السلطانية وتبرير مواقفها والدعاية لها.

2- موارد خزينة السلطنة: الجباية والمغارم

كانت الجباية من مسؤوليات القياد في الأقاليم والنواحي الريفية، وهي القاعدة الأولى لموارد خزينة المنصور وغيره من سلاطين الشرفاء، وقد شغلت عملية جمع مقتطعاتها السلطة فسهرت على تنظيمها وقبلت تارة بأساليب الالتزام وطوراً بالاقتطاع.

وتتحدث المصادر عن الأعشار والجبايات والخراج والمكوس والزكاة دون تفصيل خاصة في موضوع مقاديرها ومواسمها وأصناف دافعيها. وقد اعتمد المخزن المغربي منذ العهد السعدي على شبكة الشيوخ التي كانت مسؤولة عن تجميع ضرائب عروشها إلى جانب مهامها الإدارية.

وأملت الأوضاع غير المستقرة على السعديين في مستهل دولتهم المرونة في فرض الجباية والإعفاء منها، فقد أعفوا بعض سكان الجبال مثل(عياته وتازي) منها في عهد عبد الله الغالب. ولم تكن تلك الإعفاءات مجانية إذ كثيرا ما ارتبطت بالخدمات الأمنية و رقابة المجالات النائية.

وهناك من الإشارات الموحية بأن السعديين قد فضلوا أهل المدن في الميدان موضوع الجباية على البوادي وهي ذات التوجهات التي تمتعت بها بعض مدن إيالة تونس في العهد الحسيني، وربما كان ذلك مقابل ما يبديه الحضر من قبول للشرعية السياسية وبيعتها.

لقد كان بعض قياد (قادة) المنصور يجبي سنوياً 250 ألف دوكة يحتفظ منها بـ20% وكانت الضرائب تفرض على الجماعات بصفة إجمالية يوزعها الشيوخ والأعيان على البيوت والأفراد، ومن ثم فهي موضوع محاباة ومجاملة للمقربين وتنكيل وعسف بالمناوئين والمتمردين، وتلك الصيغة الجماعية للضرائب كانت تلائم مؤسسة الجماعة التي تلم وتنظم العرش أو القبيلة أو القرية ومن ثم فإن التهرب منها كان عملا لا أخلاقياً أكثر منه سياسياً، إذ هو على حساب بقية أفراد المجموعة ومن ثم فإن ذلك التهرب كثيراً ما يكون جماعياً كما هو شأن الخضوع لها.

الخراج أو الغرم والغرامة: من أهم موارد خزينة السلطة من الضرائب الشرعية وهي ضريبة

على إنتاج الأرض قاعدتها الشرعية طبيعة الفتح الأول (الفتح عنوة وليس صلحاً)، ثم أكدها سياسياً الموحدون عندما قرروا أن تكون بلاد المغرب عموماً بلاداً خراجية رقبة أرضها ملكاً للسلطان. تشمل تلك الضريبة أرض الحبوب والغراسات، غير أن تقديرها يبقى من مسؤوليات أمناء الفلاحة وجامعيها.

ويلي الخراج، الزكاة: وكان يؤديها مالكو الحيوانات والتجار وهي من الضرائب التي دار حولها الجدل في شرعية أدائها للسلطان مباشرة أو إبلاغها إلى مستحقيها مباشرة.

أما الأعشار: فهي ضريبة الحبوب التي كانت السلطة تجمعها بعناية وتكدسها في أهراءاتها (مخازن خاصة للحبوب) القريبة من الحواضر الوسطى وخاصة فاس ومكناسة لتواجه بها سنوات الجدب التي تعقب سنوات الرخاء، وقد ضمنت تلك الضريبة الحاجيات الضخمة للجند.

ولم تلتزم سلطة المغرب، كما هو حال سلطات الإيالات المجاورة، بالضرائب الشرعية السابقة فأحدثت أصنافاً أخرى من ضرائب عرفية مثل النائبة والمكس انقسم حول جوازها الفقهاء.

وكان هاجس الحصول على الموارد اللازمة للسلطة ومؤسساتها قد دفع المنصور إلى تشجيع زراعة قصب السكر بإقليمي السوس وحاحا حتى أصبح السكر المادة الأولى في صادرات المغرب. ومن تجار هذه المادة الأوروبيين، ووسطائها اليهود، حصلت خزينته على موارد مالية عالية كما استفادت من رسوم الأصناف التجارية الأخرى مع الأوروبيين.

3- الجيــش:

أ) التركيبة والتنظيم:

إن الغاية التي التقى حولها السعديون والعلويون في المؤسسة العسكرية هي تأسيس جيش نظامي يتبع في ولايته إلى المخزن وإن تنوعت فرقه.

وهو ما ساهم في تحرير السلطة المركزية من تبعيتها لمختلف العصبيات وعدم إجبارها على مسايرة أطراف اجتماعية دون أخرى، وعدّ البعض هذا التوجه الذي اشتركت فيه سلطنة المغرب مع إيالة تونس، من مظاهر الدولة الحديثة. وبذلك فإن المبدأ الذي اجتمع حوله الشرفاء في ذلك الشأن هو ربط الولاء العسكري بالسلطان وليس بإحدى تركيبات المجتمع. وقد انتظم الجيش في دوائر يتكامل العمل بينها:

وتشكل القلاع والقصبات أول هذه الدوائر وقد انتشرت منذ العهد السعدي وتكثفت في العهد العلوي حول المدن كفاس ومراكش ومكناسة وتارودانت أو في السفوح الجبلية قرب الجماعات القبلية غير الهادئة. وقد أسس منها السلطان إسماعيل ما يربو عن 75 قصبة تراوح حجم حامية الواحدة منها بين 100 جندي و500.

والدائرة الثانية، الحركة أو المحلة فهي مؤسسة موروثة كان الشرفاء معفيين من المشاركة فيها تتكون من مئات الجنود الذين يجوبون أراضي المغرب لغايات مختلفة: ففي وقت السلم تكون الحركة جهازا يساعد في جمع الجبايات ويذكر بسلطة السلطان في الأماكن النائية، وفي حالة الاضطراب تتحول الحركة إلى جهاز عسكري يعمل على ردع الجماعات المنتفضة.

ب) الجيش السعدي:

برزت تأثيرات الجيش العثماني في بعض مظاهر العسكر السعدي ومن ذلك الرتب والألقاب واللباس ذي النمط العثماني، أما عدده فقد قدّر في عهد المنصوربين 16 ألف و20 ألف في مراكش و10 آلاف بفاس، وكان وجود العناصر الأندلسية من المسلمين ومن المهتدين للإسلام ملموساً في تركيبة تلك الفرق لاسيما منها في قياداته. كما ضم جيش المنصور 2000 عثماني و4000 من الشراقة

و4000 من زواوة و200 من فارس. وإلى جانب هذا كان المنصور قادراً على استنفار ما يربو عن 80 ألف من رجال القبائل عند الحاجة. أما بفاس فكانت فرق المولى المأمون تضم 2000 من قدماء المهتدين للإسلام و4000 من زواوة ومثلهم من الشراقة.

وقد أدخل المنصور فرق النار وانتظم في دفع رواتب الجند وذلك فضلاً على ترقية ضباطه إلى "خواص أمور الملك والثقة بأمانتهم"، وقد قدر الفشتالي أن جيش المنصور لم يكن أقل مكانة ولا عدة من الجيوش المتوسطية وخاصة المدفعية والقاذفات الحديدية والرصاص مستفيداً مما سمحت به خبرات الأسرى والأجانب في هذا الشأن. إلا أن تحول هذا الجهاز الضخم بعد المنصور إلى مؤسسة تلتهم مقادير هامة من موارد السلطنة فضلاً على ميل البعض من قياداتها إلى التأثير في مسار التنافس بين الورثة قد جعل "الدولة السعدية رهينة جيشها".

ج) الجيش العلوي:

إن كثافة الأحداث والتقلبات وتجدد محاولات انفصال النواحي وبروز القيادات المحلية ذات الطموحات المغربية المركزية، قد دفعت بالعلويين إلى محاولة إيجاد عناصر عسكرية ذات مواصفات خاصة. إذ أن النظام العسكري الموروث لم يكن نافعاً في مواجهة التحديات التي أطاحت بالوطاسيين والسعديين من بعدهم فأضاف العلويون إلى فرق الجيش فرقاً أخرى جديدة وإلى تنظيمه بأساليب أكثر نفعاً. وكانت اختيارات العلويين المؤسسين لفرق الجيش وخاصة منهم الرشيد وإسماعيل تهدف إلى تحقيق الغايات السياسية الأساسية : أي ولاء السكان وهدوء البلاد. وقد تركزت اختياراتهم الأولى من "القبائل الأحرار" وهي عروش معقل العربية المرابطة على تخوم الصحراء المغربية والتي كانت تمد السعديين بفرسانها ثم تحررت من تلك العلاقة بأفول نجمهم، كما شمل الاختيار بقايا عبيد المنصور السعدي.

وقبل بروز تركيبة الجيش العلوية استفاد السلطان إسماعيل من بقايا فرق الشراقة والخلط. فالمجموعة الأولى تنحدر من عرب بادية تلمسان، انخرط أسلافهم في الجند السعدي ومن خصائصهم المحافظة على تقاليد الفروسية التي استفاد منها المولى الرشيد في المجهود القتالي ضد طنجة سنة 1082هـ/1671م والسوس. وقد اسكنهم السلطان في قصبة بقاعدته فاس وكانوا رهن إشارته وغزا بهم مراراً. إلا أن المولى إسماعيل ومنذ 1086هـ/1675م اعتمد سياسة عسكرية قلصت من مكانة هذا الفصيل إذ أن الشكوك توجهت نحو ولائهم له أثناء حصار مراكش وملاحقة ابن أخيه أحمد بن محرز، كما تبين له أثناء حصار فاس تراجع فاعلية تلك الفرق. أما فرق الخلط فقد كانت حليفة المرينيين وظلت غير طيعة فقادها المولى إسماعيل إلى موالاته. وقد عاد إلى استعمال هذه الفرق المولى محمد ابن عبد الله العلوي مستفيدا من موروثهم الحربي الذي كان قد استفاد منه السعديون، بعد أن قام جده المولى إسماعيل بكسر شوكتهم وتجريدهم من أسباب قوتهم الحربية من خيل وسلاح كما أخضعهم للمغارم والضرائب التي كانت تعفى منها عروش المخزن.

د) فرق الجند العلوي:

قامت اختيارات العلويين في تكوين عسكرهم على مبدأ التجديد في سياق التواصل فقد عادوا إلى استعمال ما تبقى من جذور بعض فرق الجند السعدي من عرب سوس وعبيدها وأنشؤوا جيشي البخاري والودايا. وقد جمع المولى إسماعيل عبيد البخاري من بقايا عبيد جند المنصور السعدي إثر إخضاعه مراكش سنة 1088هـ/1677م وكان عددهم في البداية حوالي 3 آلاف ثم توسعت قاعدة هذا الجند بتجميع أعداد أخرى من عبيد المغرب الأوسط والغربي حتى بلغ عددهم 10 ألاف جندي، وفّرت لهم السلطة

الكساء والسلاح والتنظيم اللازم (وقد ألزم السلطان أعيانهم وقياداتهم معاهدته على نسخة من صحيح البخاري ومنها انبثقت تسميتهم). وقد أصبح تجديد هذا الجند داخلياً حتى بلغ عند وفاة منشئه 150 ألفاً.

ولم تكن هذه المبادرة أو الغاية مبتكرتين فهذا السلوك السياسي يذكر بصقالبة الأندلس وأتراك المعتصم العباسي ومماليك الفاطميين في مصر، غير أن سلاطين المغرب كانوا على دراية بأوضاع التركيبة البشرية لمجتمعهم وكثرة انتفاضاتها وضغوطاتها عليهم، ومن ثم كان البحث عن قوة عصبيتها للسلطان وليس للقبيلة، وانتشر نصف جيش البخاري في القلاع المنتشرة في مختلف جهات المغرب ومن ثم كان دورهم حاسماً في رقابة المجال والسهر على هدوئه. وتفوق هذا الجيش عددا وعدة على بقيه فرق الجيش العلوي، ففي سنة 1146هـ/1733م استعمل المولى عبد الله جيش العبيد ضد فازار بإقليم تادلا يضم 15 ألف فارس من العبيد بينما لم يتجاوز عدد الودايا المشاركين 3 آلاف.

شغل المتميزون من عبيد البخاري والمقربين من السلطان إسماعيل مهامّ رسله وجامعي ضرائبه وعيونه في مختلف الجهات ووسطاء لدى التجار الأجانب في موانئ السلطنة، فضلاً عن القيام بخدمات قصر مولاهم وحاضرته، ومنعوا مثلا الهجرة الفاسية نحو مكناس الزيتون سنة 1090هـ/1679م نتيجة فرارهم من الوباء الكاسح وبلغ ذلك المنع حد القتل. ووزعت فرق من هذا الجيش على المدن الرئيسة عرفت بعبيد مكناسة وعبيد المهدية وعبيد مشرع الرملة بفاس بغاية حراستها ورقابة الفاعلين بها.

كان اهتمام المولى إسماعيل بعبيد البخاري لافتا فقد أخضع أجيالهم المتعاقبة إلى تنشئة خاصة تقوم منذ طفولتهم على تدريبات متعددة على مختلف الحرف والمهارات مثل التجارة والبناء وسوس الدواب وركوبها، وآخر تلك التدريبات على القتال وفنون الفروسية والحرب. وتلك التربية كانت تفضي إلى تحول العبد إلى جندي نظامي ينعم بغطاء السلطان بما في ذلك العروس وهداياها.

وينتسب جيش الودايا إلى ودّي إحدى قبائل معقل الصحراوية، ويزعم العلويون أن لها صلة قرابة بهم وقد يكون ذلك بغاية استغلال الدلالة القرابية رمزياً في ضمان الموالاة وتأكيدها. وقد جمع مولاي إسماعيل تلك الفرق من عروش القبائل الصحراوية ونقلها اجتماعياً من وضعية الرعاة إلى منزلة الجند المثبت في الديوان الذي يتمتع بالراتب واللباس كما جمع هذه الفرق من بلاد جدب صحراوية المناخ إلى ربوع مكناس الخصبة بغاباتها وزراعاتها وسهولها الفسيحة ورطوبتها.

وقد قسم الجيش العلوي حسب درجة ولائه وطبيعة الاختصاص والمهام الموكولة إليه إلى ثلاثة فئات: الأصحاب: وهي الطائفة المقربة من السلطان التي ترافقه في حله وترحاله. والمسخرون: وهم في الغالب فرسان يجيدون الرماية يستعملهم السلطان في المهمات إلى النواحي وحواضر السلطنة، يتكونون من العبيد والودايا والشراقة، وأخيراً الجيش: أي بقية العناصر المنتدبة المكونة لأغلبية القوة العسكرية من عبيد وودايا وشراقة وهي تتوزع بين الحصون والقلاع والحواضر ويستنفرها السلطان وقت الحروب والأزمات.

هـ) الإنشاءات العسكرية والأسلحة العلوية:

وهذه لم تكن تقل أهمية لأصحاب السلطة عن فرق الجند وقد حرص العلويون على إنشاء القصبات والقلاع والجسور على الأنهار لتسهيل إقامة الحاميات والفرق العسكرية وتنقلاتها، وذلك من أجل استكمال الرقابة الملائمة للمجال المغربي، ففي 1090هـ/1679م ابتدأ المولى اسماعيل إقامة سلسلة من القلاع

في شرق المغرب انطلاقا من نواحيها الجنوبية ويمينها وساحل المتوسط في اتجاه قلعة رقادة وقلعة العيون وقلعة جنوب العيون وقلعة تاوريت وقلعة وادي مسون وقلعة الكور وأسكنها فرسانا محليين أو من عبيد البخاري.

وواصل المولى إسماعيل سياسة الإنشاءات العسكرية سنة 1095هـ/1683 في بلاد البربر فأقام قلعة آصرو وقلعة عين اللوح. وفي سنة 1096هـ/1684م أنشأ قلاع بني مطير وقلعة برطواط وقلعة بالقصابي وهي بأعالي نهر الملوية بمرتفعات الأطلس البربرية وقد بلغ عدد هذه القلاع ما يربو على 75 قلعة. وكانت تلك السياسة ترمي إلى تقريب صورة السلطة، من خلال الحاميات المتكونة من عبيد البخاري وفرسان القبائل الحليفة، إلى الجماعات المحلية لردها عن سلوكيات الفوضى وتهديد أمن المستقرين ودوراتهم الإنتاجية التي تقطع منها السلطة جباياها.

وكان اعتماد الأسلحة النارية في المؤسسة العسكرية المغربية مساوقة لما أصبحت عليه القوى المحيطة بالسلطنة من الأوروبيين والعثمانيين. وشكل هذا التجديد منذ العهد السعدي أداة حاسمة في صراع المغاربة مع تلك القوى من ناحية وفي مواجهة السلطة المركزية للمناوئين من التجمعات المغربية من ناحية أخرى، فهذه الأخيرة كانت تمتلك المعدات التقليدية من السيوف والرماح والسكاكين ولم تتعود استعمال السلاح الناري إلا حديثا.

و) البحرية والأسطول:

رغم أن التوجهات الرئيسة للمغاربة ظلت قارية فقد كان للمغرب الأقصى، كغيره من بقية أقطار المغرب الحديث أسطوله البحري، ولا تزال المعلومات قليلة حول أهميته ووظائفه وتجهيزاته والعاملين به وخاصة أن المصادر الأوروبية هي الأكثر اهتماماً بهذا الموضوع وتقدم صورة موروثة عن البحرية المغربية كقوة مدمرة لتجارة الأوروبيين وعابثة بحرية بحارتها في سياق حركة تطلق عليها اسم (قرصنة). وحقيقة الأمر إن هذه الحركة التي عمّر رياسها وسفنها عدة موانئ مغربية مثل سلا ورباط الفتح والعرائش وطنجة قد مثلت رد فعل سياسي واقتصادي على التوسع الأوروبي الكاسح واستثمر سلاطين المغرب هذا النشاط لفائدة سلطنتهم للتزود بالمنتجات المرغوبة لديهم وخاصة معدات الحرب والبحر، ومن أجل الضغط على القوى الأوروبية أثناء عقد المعاهدات. وقد استلزم ازدهار ما أطلق عليه اسم (القرصنة) في العهدين السعدي والعلوي تطوير صناعة السفن في مركز أبي رقراق (وكان مردود الحركة هاماً في بعض السنوات فبين 1028-1030هـ/1618-1620م حصل رياس سلا على 40 سفينة و6000 أسير أوروبي).

وكان المجهود البحري المغربي قد بدأ فعلاً بمواجهة الغزو الإيبيري منذ بداية العهد الحديث قبل أن يتطور مع السلطان محمد بن عبد الله العلوي 1164-1204هـ/ 1750-1789م إلى الاهتمام بالنشاط التجاري الصرف. وقد كوّن الموريسكيون والمغاربة من أهل السواحل وخاصة منهم أهالي سلا

عماد ذلك النشاط في هذه المرحلة. ومن ثم كانت وضعية تلك القوة مرتبطة بمدى تزودها بالمؤونة الحربية من بارود وقطران ومدافع وغيرها وهي مواد كان يحتكرها التجار الأوروبيون وكانت مرتبطة أيضا بمدى حصولها على الرجال الماهرين في الملاحة البحرية وإنشاءاتها. ولقد استفاد المغرب في هذا الشأن من العناصر الأندلسية المهاجرة قبل وبعد 1018هـ/ 1609م (الموريسكيين) ومن البحارة الأوروبيين الأسرى الذين اهتدوا إلى الإسلام (فعلاً أو

زعماً). وقد استفاد المنصور من حسن علاقاته بانكلترا إذ حصل على الأخشاب اللازمة لترميم مراكبه أو لإنشاء أخرى جديدة في سلا تلك القاعدة البحرية التي كانت تحت إدارة الريس إبراهيم الشط قبطان. وفي العهد العلوي بين 1097هـ-1207هـ/ 1685 و1792م سجل لويس مييج(Louis Miège) حضور 976هـ/ 1568م سفينة مغربية إلى ميناء مرسيليا.

وقد أولى السلطان إسماعيل اهتماماً خاصاً بالسواحل المغربية فحصّن قلاعها وأصلح موانئها، وتواصل هذا السعي في عهد حفيد محمد بن عبد الله إلى الحد الذي أصبح فيه للمغرب أسطوله التجاري، رغم الأسبقية البائنة للأوروبيين والافتقار إلى حماية أسطول حربي، فضلاً عن ضعف طاقة دور الصناعة المغربية. ومع ذلك فقد استرعى ذلك التوجه عيون الأوروبيين وقناصلهم الذين زودوا حكوماتهم بتقارير إضافية حول موانئ المغرب وسفنه ومعداته وبحارته (إحدى التقارير الهولندية تذكر البيانات التالية حول موانئ طنجة والعرائش وتطوان: 98 قطع من فراقط وقوادس وجاليوطات وبين 45ـ55 مدفعاً و1060 بحاراً). غير أن هذا الإنجاز على أهميته قد بقي دون منافسة أساطيل القوى الأوروبية التي كانت ترتاد سواحل المغرب آنذاك والتي كان من بين غاياتها إعاقة تشكل قوة بحرية تجارية وعسكرية مغربية تحرر السلطنة من تبعيتها في هذا الشأن إلى الأوروبيين.

رابعاً- علاقات السلطنة المغربية الخارجية:

1- الأبعاد الإستراتيجية في علاقات السلطنة الخارجة:

يشكل القرن10هـ/16م بداية انتظام علاقات المغرب الأقصى وتواصلها مع القوى الأوروبية، فبعد مرحلة تمهيدية مليئة بالمواجهات بين احتلال سبتة سنة 818هـ/ 1415م واحتلال أزمور سنة 919هـ/ 1513م دخلت العلاقات الخارجية المغربية مرحلة جديدة تتسم بوجود واجهتين الأولى دبلوماسية، تضمنت السفارات والمهاداة وتبادل الرؤى والأفكار وذلك مع مختلف القوى مثل فرنسا والدنمارك وهولندا وحتى أسبانية، والثانية صراعية في البحار القريبة من السواحل المغربية حيث كان رياس المغرب يعترضون المراكب الأوروبية التجارية والحربية.

وقد تشكل مسار الدبلوماسية المغربية وتطور في علاقته بموقف القوى المحاورة للمغرب من الأيبيريين المعتدين عليه، والباب العالي وممثليه في الجزائر الذين عقبروا عن أطماعهم في أرض السلطنة. وفي ذلك السياق كان انفتاح سلطة الأشراف على المناوئين للباب العالي وأسبانية والبرتغال، فقبلوا سفارات الصفويين والهولنديين والإنجليز بينما ظلت العلاقات مع الطرف الفرنسي حليف العثمانيين منذ عهد فرانسوا الأول وسليمان القانوني في منزلة ثانية.

وبينما قبل المغرب سفراء مقيمين رعوْا شؤون بلدانهم وأقلياتهم مثل السفير الهولندي ويبستر بلونط (Webster Blount) بين سنتي 1187هـ-1225هـ/1773-1810م كانت بعثات المغرب مؤقتة ومحدودة المسؤوليات والأغراض كالإفراج عن الأسرى أو التفاوض بشأن تجديد معاهدة (ومن بين من ساهم في هذه السفارات عبد الواحد الأصيلي في العهد السعدي وأبو القاسم الحجري وأحمد الغزال وابن عثمان والزياني في العهد العلوي).

2- المغرب والعثمانيون:

ذهب الفقيه ابن أبي محلى منذ بداية القرن 11هـ/17م إلى ضرورة النظر للعثمانيين كفاعلين يجب التحاور معهم ومسالمتهم بوصفهم حماة الديار الإسلامية في بلاد المغرب الكبير إزاء التهديد الأوروبي. وفي ذلك السياق تنسب للدلائيين محاولات

الإتجار مع أقطار المغرب العثماني في منتصف القرن11هـ/ 17م. أما علاقات أرباب السلطنة بهم فقد تفاعلت مع تطور مواقفهم من استقلال السلطنة، ولم تبرز البدائل السلمية بين الطرفين إلا بعد أن تخلى الباب العالي عن نواياه التوسعية في المجال المغربي. وكانت السلطة العثمانية عرضت في موفى القرن11هـ/ 17م قد عرضت على السلطان إسماعيل صلحاً مع أصحاب الجزائر لكن ذلك المسعى لم يستمر، إذ عادت المناوشات بين الطرفين سنة 1112هـ/1700م. وعندما خرج العلويون من الفوضى التي تلت حكم السلطان المذكور تحولت العلاقات مع المولى محمد بن عبد الله إلى مهادنة ومهاداة كشفت عنها في سنة 1174هـ-1175هـ/1760-1761م سفارته إلى استانبول المتكونة من أعيان مغاربة بقيادة الطاهر بناني المرابطي وعديل الفاسي.

3- المغرب و أوروبا:

يشكل عهد المنصور السعدي الإنطلاقة الحقيقية للدبلوماسية المغربية الحديثة، إذ نتيجة لأخبار موقعة وادي المخازن أعادت القوى الأوروبية صياغة علاقاتها مع المغرب. وقد رامت التحركات الدبلوماسية للمنصور إلى تحقيق إبلاغ صورة مهيبة لسلطنته ليشرع ببرامجه التوسعية الصحراوية لاحقا.

وكانت المعاهدات الثنائية النتيجة المباشرة لتلك المرحلة، وهي نصوص منبثقة عن سياقات تاريخية متشابهة كرّست تزايد الرغبات الأوروبية وإملاءاتها ضمن تأكيدها على حرية الملاحة في البحار وحرية التجارة في الموانئ المغربية وضمان أمن المسيحيين أرواحاً وأموالاً في الفضاء المغربي.

وتمثل العلاقات المغربية الإنكليزية المثال الدال على ذلك المسار السعدي: وبدأت علاقات المغرب مع إنكلترا منذ 959هـ/1551م دون انقطاع، وكانت المراسلات في تلك الفترة كما هو معتاد هي بين أطراف أخرى معنية بالنشاط التجاري الذي ضمن تزود الطرف الإنجليزي بالبوتاس والسكر والتمور والصوف والجلود من السلطنة، وموّل المغاربة بالمنتجات الملحة كحاجيات الحرب من بارود وكرات حديدية ومدافع ومراكب مجهزة وذلك قبل بلوغ هذه العلاقات من طرف واحد مرحلتها القنصلية التي وسعت الإهتمام إلى تبادل المعلومات.

و تمتعت انكلترا منذ عهد إليزابيث بشيء من الأفضلية على حساب نظرائها الأوروبيين وخاصة منهم أسبانيـــة. وقد كشفت المراسلات السعدية الأولى عن رغبـــة الطرفين فـــي تمتين العلاقـــات بمعاهدات

التحالف والمراسلات، ثم توطد المسار في عهد المنصور وبلغ حد التشاور في القضايا الإقليمية المشتركة كمسألة وراثة العرش البرتغالي وذلك فضلاً على إنماء الخدمات والمنافع المتبادلة مثل حصول المغاربة على الأخشاب الإنكليزية التي كانت حكراً على صناعة الأسطول الإنكليزي وتأسيس شركة بلاد البربر الإنكليزية التي احتكرت تجارة السكر المغربي.

ومواصلة للدبلوماسية السعدية كثّف العلويون سفاراتهم ومالوا إلى تشجيع علاقاتهم مع الطرف الفرنسي. لكن تغير موازين القوى منذ نهاية القرن11هـ/17م أفشل الكثير من السفارات العلوية إلى البلدان الأوروبية مثل سفارات القايد محمد حدو العطار سنة 1092هـ/1681م وسفارة أحمد بن قردانس سنة 1118هـ/1706م وسفارة الأرميني ديزاري سنة 1122هـ/1710م (بقي المغاربة تابعين في حاجياتهم الحربية إلى القوى الأوروبية في عهد المولى إسماعيل)، وفي سنة 1134هـ/1721م توصلت إنكلترا إلى الإتفاق مع السلطان إسماعيل على إطلاق سراح الأسرى وتأمين التجارة. غير أن الوقائع

اللاحقة تؤكد استمرار تلك المشاغل الأوروبية في النصف الثاني من القرن12هـ/18م إذ بلغ الأمر إلى استعمال العنف ضد سواحل المغرب فتعرضت سلا والعرائش على التوالي سنتي 1178هـ-1179هـ/1764-1765م إلى القنابل الفرنسية.

وفي النصف الثاني من القرن 12هـ/18م تميزت السفارات المغربية بتأكيدها على السلم وتحرير الأسرى المسلمين وتعديل المعاهدات والمعاملة بالمثل، كما اختار الطرف المغربي في سياق خطة تنشيط أوضاع السلطنة تدعيم التجارة مع العالم الأوروبي. غير أن الظروف الطبيعية لم تساعد في تلك الإنطلاقة التي حصد فوائدها تجار الأقليات الأوروبية. وقد تأثر مسار تلك العلاقات بفوضى تُدْخل تلك العلاقات مرحلة التراجع والارتداد، وهو مبرر أفلح الطرف الأوروبي في استغلاله لكسب امتيازات أفضل.

خاتمــة:

تمكن شرفاء المغرب الأقصى منذ القرن 10هـ/16م وحتى ختام القرن 12هـ/18م من وضع الأسس السياسية والحضارية للسلطنة المغربية وسط محيط دولي متميز بسرعة الإنفتاح والتنافس والإستقطابات. وكانت هواجس أصحاب المغرب ضمان توازن سلطتهم والمحافظة على استقرار رعيتهم معتمدين في ذلك على مؤسسة عسكرية (عبيد المنصور- عبيد البخاري) متحررة من الضغوطات المحلية ووسطاء أجانب من المسيحيين واليهود وعلى مبدأ احتكار التجارة وتشجيع التبادل مع الأوروبيين، وقد جعلوا من الفقهاء ورجال العلم سنداً لسلطانهم في البيعة وإصدار الفتاوى والدعاية السياسية وأحكموا التصرف في العامل الرمزي (البركة والشرف) وجعله سمة لهوية السلطنة.

وبينت تلك التدابير طابع الاستقرار والمحافظة لدى السلطة التي حمت الهوية المغربية الإسلامية من التهديدات الخارجية وأمنت وحدة المجتمع رغم تواتر الأزمات السياسية. إلا أن ذلك المسار السياسي لم يمكّن المغاربه من تجديد ثقافتهم وتحسين طرائق كسبهم وفتح آفاقهم على متغيرات العالم الحديث، كما لم يوقف تدرج المغرب الأقصى نحو التبعية على غرار بقية أقطار المغرب الأخرى.

أ.د. المبروك الباهي

جامعة صفاقس

المصادر والمراجع

أولاً: العربية:

1- المخطوطات:

- الروضة السلمانية في ملوك الدولة الإسماعيلية مخ. الخزانة العامة الرباط 1275د.
- المشرف، محمد بن المصطفى، الحلل البهية في تاريخ ملوك الدولة العلوية، الخزينة العامة، الرباط، 1463د.
- الزياني، أبو القاسم ابن أحمد بن علي، البستان الظريف في دولة مولاي علي الشريف، مخط الخزانة العامة، الرباط، 1577د.
- المعداني، أبو علي الحسن بن محمد الهداجي، الروض اليانع الفائح في مناقب أبي عبد الله محمد المدعو بالصالح، مخط الخزانة العامة، الرباط، 1835 د.

2- المصادر:

-ابن أبي القاضي ، أحمد، درة الحجال في غرة أسماء الرجال، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، 3 أجزاء، دار التراث، ط II القاهرة، 1970.
- المنتقى المقصور على مآثر مولانا الخليفة المنصور، تقديم وتحقيق محمد زروق، ج2، الرباط 1986.
- ابن أبي زرع، علي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصورة للطباعة والوراقة الرباط، 1973.
- ابن أبي محلى، أحمد، سلت الخريت في قطع بلعوم
العفريت، تحقيق. عبد القدوري، مط.عكاظ، الرباط، 1991.
- العز والصولة في معالم نظم الدولة، الرباط، 1962.
- ابن زيدان، عبد الرحمان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس. طI، الرباط، 1931.
- المنزع اللطيف في مفاخر مولاي إسماعيل بن الشريف الدار البيضاء، 1993.
- ابن عسكر، محمد الحسني الشفشاوني، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، تحقيق محمد حجي، دار المغرب للتأليف والنشر والترجمة، الرباط، 1976.
- الأفراني، محمد، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، منشورات بردي، الرباط، (د.ت).
- الريفي، عبد الكريم بن موسى، زهر الأكم، مساهمة في تاريخ الدولة العلوية من النشأة إلى عهد المولى عبد الله بن إسماعيل، دراسة وتحقيق آسيه بنعدادة، لابورت، الرباط، 1992.
- الزياني، أبو القاسم، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا، تحقيق عبد الكريم الفيلالي، مطبعة فضالة، الرباط، 1967.
- الضعيف، محمد بن عبد السلام، تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)، تحقيق أحمد العماري، الرباط، 1988.
- الفشتالي، أبو فارس عبد العزيز، منهل الصفا في مآثر موالينا الشرفاء، تحقيق عبد الكريم كريم، منشورات وزارة الثقافة، الرباط، 1976.
- مناهل الصفا في أخبار ملوك الشرفاء، تحقيق عبد الكريم كريم، الرباط، 1973.
- قادري، أبو محمد عبد السلام الطيب، كتاب المقصد الأحمد في التعريف بسيدنا عبد الله أحمد، (د.م.ت).

- نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، تحقيق محمد حجى وأحمد التوفيق، 4 أجزاء، مكتبة الطالب، الرباط، 1986.

-اليوسي، الحسن بن مسعود، المحاضرات، تحقيق محمد حجى، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1976.

- رسائل، جمع وتحقيق ودراسة فاطمة خليل القبلي، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981.

3- المراجع

- إدريس، محمد مسعود، دراسات في تاريخ المغرب، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1990.

- بزاز، محمد الأمين، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1992.

- التازي، عبد الهادي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، المجلد الثالث، دار نشر المعرفة، الرباط، 2002.

- جماعي، البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط 1989.

- حجي، محمد، الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، لمطبعة الوطنية، الرباط، 1964.

- الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، ج2، المحمدية، مطبعة فضالة، 1977.

- حركات، إبراهيم، السياسية والمجتمع في العصر السعدي، الدار البيضاء، 1987.

- التيارات السياسية والفكرية بالمغرب، الدار البيضاء، 1994.

- زروق، محمد، دراسات في تاريخ المغرب، إفريقيا للنشر، (د.م)، 1991.

- ضريف، محمد، مؤسسة السلطان الشرف بالمغرب، الرباط، 1988.

- عثمان، محمد بن غازي، الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، الرباط، 1999.

- عروى، عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، من الغزو الأيبيري إلى التحرر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- بيروت، 1999.

- القدوري، عبد المجيد، المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز)، المركز الثقافي الغربي، الدار البيضاء، 2000.

-سفراء مغاربة في أوروبا 1610- 1922، في الوعي بالتفاوت، مط. النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1995.

- كريم، عبد الكريم، المغرب في عهد الدولة السعدية، دراسة تحليلية لأهم التطورات السياسية، الدار البيضاء، 1977.

- المختار، السوسي، سوس العالمة، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، 1984.

- ولد دادة، محمد، مفهوم الملك في المغرب، (د.م)، 1977.

ثانياً: الأجنبية:

1- Les ouvrages

- **Berque**. J. L'intérieur du Maghreb, XVe -XIX siècles, Paris, Gallimard, 1978/

Ulémas, fondateurs insurgés du Maghreb, XVII siècle, Paris, Sindbad, 1982.

- **Braudel**. F. La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II.A.C. Paris 1975.

-**Braithuraite** cpt. Histoire des révolutions de l'Empire du Maroc depuis la mort du dernier Empereur Muley Ismail. Amsterdam, 1911.

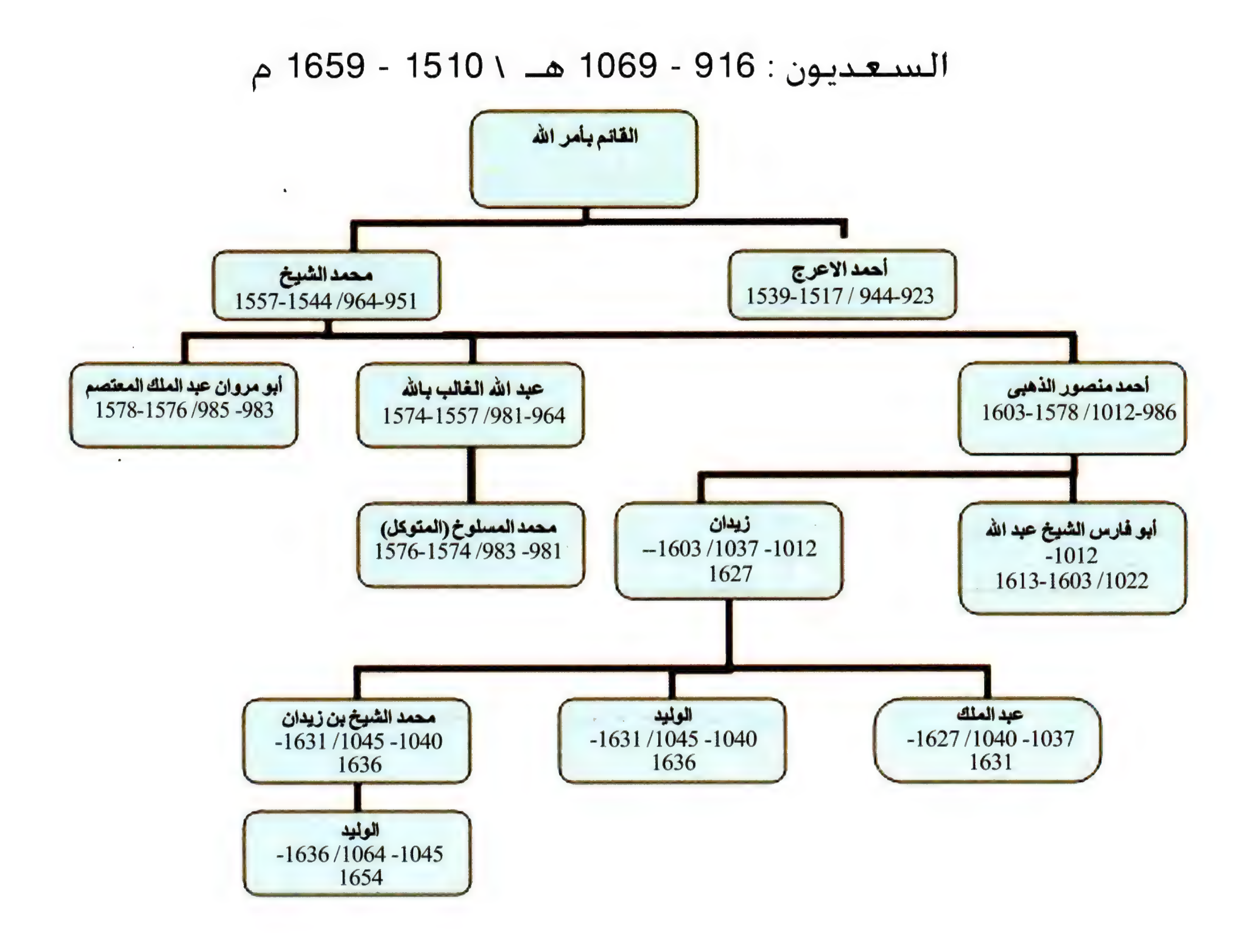
- **Brignon J & Boutaleb** Brahim. Historie du Maroc, Paris, 1967.

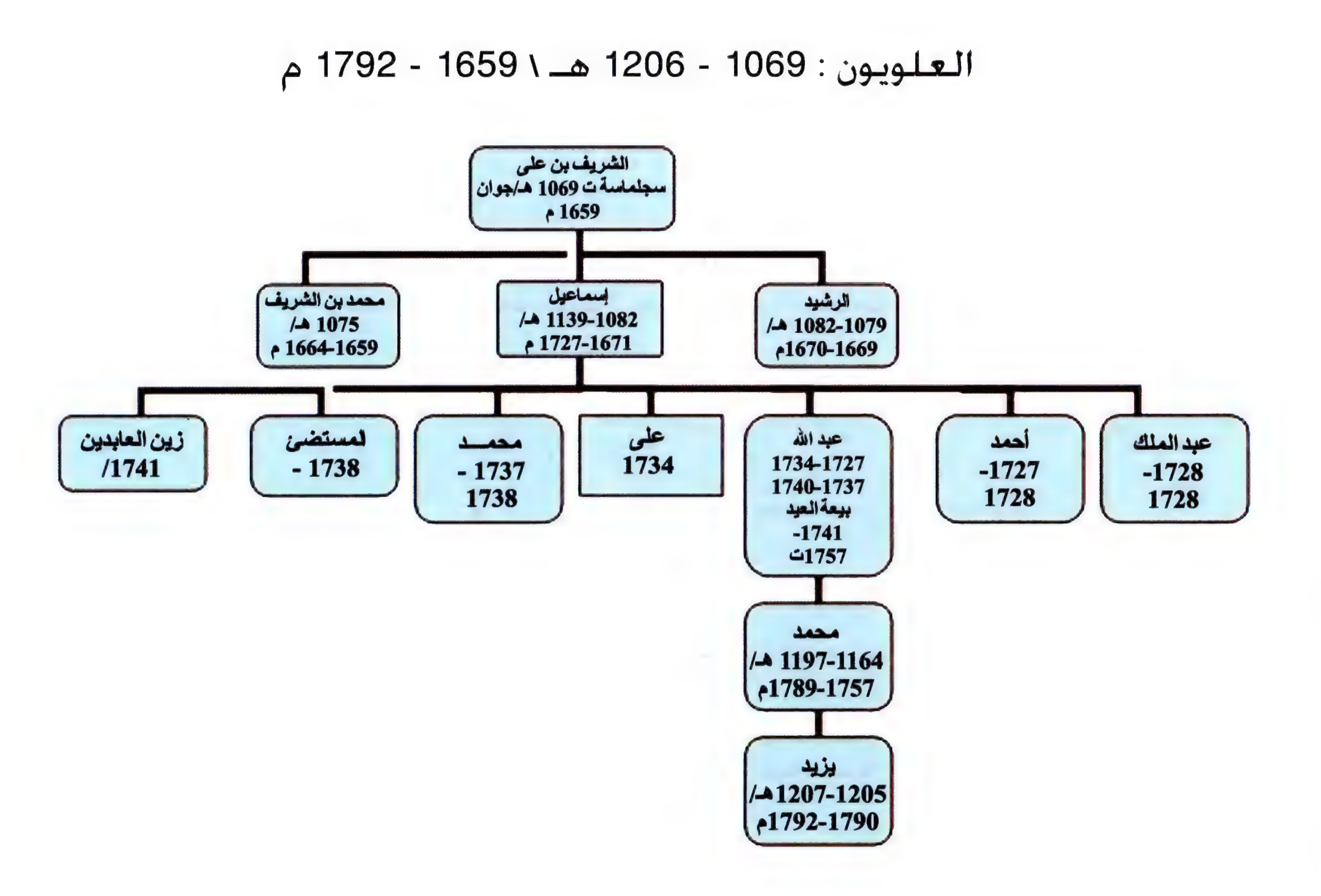
-Gastries (Compte Henry de), « la conquête du Soudan par El-Mansur (1591) », *in Hesprèris -Tamuda*, V. III, Rabat & Paris, 1923.
-Jerome. B. Weiner, « Al-Mansur », ***in les Africains,*** T. IV, sous la dir. De Charles A Julien & Magali. M, Catherine Coqueriy-vidrovitch, Yves Person, Edit. J a, Paris, 1977.
-Le Touneau Roger « Le Maroc sous le règne de Sidi Med b. Abdallah », in *Revue de l'Occid.* - Mercedès. Garcia-Arenal, « Sainteté et pouvoir dynastique au Maroc : La résistance de Fès aux Sa'diens », in **Annales, H S S**, 1990, Vol, 45, n°4.
-Rosenberger. B & Triki H. « Famines et Epidémies au Maroc au XVI e siècle, *in Hespéris – Tamuda*, V. XIV, 1933. p109-175, vol XV, 1974, p5-103.
- **Colloque,** Le Maroc et l'Atlantique, coordonné par Kaddouri. A, Faculté des lettres, CasaBlanca, 1992.
- **Erckman**. J, Le Maroc moderne, Paris, Challamel, 1885.
-**Julien.** Ch. A. L'histoire de l'Afrique du Nord, T. II édit. Paris, 19,
- **Gellner.** E. Saint of the Atlas, Londres Weidenfeld and Nicolson, 1969.

-Julien. Ch. A. le Maroc face aux impérialismes 1415-1956. Paris, édt. J. Afrique, 1978.
- **Laroui**. A, l'histoire du Maghreb, Casablanca, 1995.
-Lempriere (N), voyage dans l'Empire du Maroc et au royaume de Fès, Paris, Sylvie Messenger, Editrice, 1990.
-Levi-povencal. E, Les historiens de chorfa, Essai sur la littérature historique et biographique au Maroc du XVI e au XX e siècle, Paris, Maisonneuve & Larose, 2001.
-Martin A.G.P, Quatre siècles d'histoire marocaine au Sahara 1504-1904 au Maroc 1824-1912, Paris, Leroux, 1923.
- **Mezzine**. Larbi, Contribution à l'histoire du Maroc au XVIIe et XVIIIe siècle, CasaBlanca, 1987.
- **Montaigne**. R. Les berbères et le Makhzen dans le sud marocain, Paris, Edit. Felix Alcan, 1930.
-Verone. (Chantal de la), Vie de Moulay Ismail Roi de Fès et de Maroc d'après Joseph de Leon -1708 -1728, Paris, Genther, 1974.

2-Les Articles

-Aouchar. Amna Ihrai, « Les relations du Maroc avec l'Europe à l'époque de la révolution française et de l'Empire (1789-1815), *Hesperis –Tamuda* vol 28, 1990.
- **Braudel**. F. « Les Espagnols et l'Afrique du Nord de 1492à 1577 », *in la Revue africaine*, 1928.-
- Caille. J, « le vice consul Broussonet et ses mémoires sur le Maroc », in *Hespéris-Tamuda*, Vol II, 1961.


السعديون : 916 - 1069 هـ \ 1510 - 1659 م
القائم بأمر الله
محمد الشيخ
1557-1544 /964-951
أحمد الاعرج
1539-1517 / 944-923
أبو مروان عبد الملك المعتصم
1578-1576 /985 -983
عبد الله الغالب بالله
1574-1557 /981-964
أحمد منصور الذهبى
1603-1578 /1012-986
محمد المسلوخ (المتوكل)
1576-1574 /983 -981
زيدان
--1603 /1037 -1012
1627
أبو فارس الشيخ عبد الله
-1012
1613-1603 /1022
محمد الشيخ بن زيدان
-1631 /1045 -1040
1636
الوليد
-1631 /1045 -1040
1636
عبد الملك
-1627 /1040 -1037
1631
الوليد
-1636 /1064 -1045
1654


العلويون : 1069 - 1206 هـ \ 1659 - 1792 م
الشريف بن على
سجلماسة ت 1069 هـ/جوان
1659 م
الرشيد
1082-1079 هـ/
1670-1669م
إسماعيل
1139-1082 هـ/
1727-1671 م
محمد بن الشريف
1075 هـ/
1664-1659 م
عبد الملك
-1728
1728
أحمد
-1727
1728
عبد الله
1734-1727
1740-1737
بيعة العبد
-1741
1757ت
على
1734
محمـــد
- 1737
1738
لمستضى
- 1738
زين العابدين
/1741
محمد
1197-1164 هـ/
1789-1757م
يزيد
1207-1205 هـ/
1792-1790م

أقاليم المغرب الأقصى

البحر الأبيض المتوسط

الشمال

المحيط الأطلسي

إقليم الهبط

إقليم الريف

إقليم كرط

إقليم أزغار

إقليم فاس

فاس

مكناسة

إقليم الحوز

إقليم تامسنا

واد أم الربيع

إقليم دكالة

إقليم تادلا

مراكش

إقليم مراكش

إقليم حاحا

إقليم هسكورة

إقليم سوس

إقليم جزولة

المفتاح

واد

++++ حدود الأقاليم

تصوّر شخصي: إنجاز منير سيفاكت

ثانياً :الدعوة السلفية وقيام الدولة السعودية الأولى

تمهيد عن أحوال الجزيرة العربية قبل ظهور الدعوة:

أ - الحالة السياسية:

لم تشهد نجد في بدايات القرن 12هـ/ 18م، قبل ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب حكماً قوياً صالحاً، فقد كانت نجد ممزقة بين إمارات صغيرة متعادية ومتناحرة، وتنشأ عن ذلك النزاعات والفتن التي لا حصر لها.

أما قبائل البدو الرحل فكانت تقوم الزعامة فيها على القبلية، إلا أن الغارات وانعدام الأمن كان سمة هذه الفترة لكثرة الوقائع بين القبائل على مناطق المياه، وبوجه عام كان التفكك السياسي السمة البارزة لحالة نجد السياسية قبل ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، إلا أن بعض الأسر النجدية كانت سائرة في طريق الزعامة المحلية كأسرة آل معمر في العيينه وآل سعود في الدرعيه.

وقد شهد الحجاز منازعات وحروب بين الحكام الأشراف حتى إن معدل ولاية الأمير على مكة كان سنه أو سنتين لكثرة الاغتيال والخلاف. وخضع الحجاز للدولة العثمانية، وكذلك الأحساء التي خضعت لحكم العثمانيين المباشر حوالي سنة 957هـ/ 1553م، واستمروا فيها حتى اضطروا لمغادرتها أمام ثورة بني خالد بزعامة براك بن غرير حوالي سنة 1080هـ/ 1669م. وكانت عسير كغيرها مقسمة بين عدد من الأمراء ولا تدين بالولاء لحكومة واحدة وظلت مسرحًا للحروب والفتن. وكذلك كان الحال في المخلاف السليماني.

وهذا يعني أن أغلب أجزاء الجزيرة العربية لم يشهد قيام دولة موحدة تجمع شتات دويلاته، وإماراته، وتفرض الأمن في ربوعه، وتنشر العدل بين سكانه. وعندما تم الاتفاق بين الشيخ محمد بن عبدالوهاب وأمير الدرعية محمد بن سعود على قيام دولة إسلامية، تجمع شتات تلك الدويلات والإمارات، واجهتها مقاومة صلبة من داخل نجد نفسها ومن جيرانها وبالذات من الأحساء، والحجاز، لإبقاء الوضع السياسي على ما كان عليه.

ب - الحالة الدينية:

يصف ابن غنام في (روضة الأفكار...) حال المسلمين "كان أكثر المسلمين - في مطلع القرن الثاني عشر الهجري- قد ارتكسوا في الشرك، وارتدوا إلى الجاهلية، انطفأ في نفوسهم نور الهدى، لغلبة الجهل عليهم، واستعلاء ذوي الأهواء والضلال، فنبذوا كتاب الله وراء ظهورهم، واتبعوا ما وجدوا عليه آباءهم من الضلالة، وقد ظنوا أن آباءهم أولى بالحق وأعلم بالصواب. فعدلوا إلى عبادة الأولياء والصالحين أمواتهم وأحيائهم يستغيثون بهم في النوازل والحوادث، ويستغيثون بهم على قضاء الحاجات وتفريج الشدائد"، ويصور لنا ابن بشر في (عنوان المجد) الحالة الدينية في نجد: "وكان الشرك إذ ذاك قد فشا في نجد وغيرها، وكثر الاعتقاد في الأشجار والأحجار والقبور والبناء عليها والتبرك بها والنذر لها، والاستعاذة بالجن والنذر لهم، ووضع الطعام وجعله لهم في زوايا البيوت لشفاء مرضاهم ونفعهم، والحلف بغير الله وغير ذلك من الشرك الأكبر

والأصغر". لقد كان العالم الإسلامي في حاجة إلى مصلح يدعو الناس للعودة إلى الدين القويم ونبذ ما دون ذلك.

- الشيخ محمد بن عبدالوهاب ودعوته السلفية:

مولده ونشأته:

ولد الشيخ سنة 1115هـ/ 1703م في بلدة العيينة من بلدان نجد، في أسرة علمية دينية، وقد نشأ الشيخ نشأة دينية، وظهرت عليه علامات النبوغ منذ كان صغيراً. ولما بلغ سن الرشد، طلب من والده أن يأذن لـه بالحج وبعد أن أدى فريضة الحج، قصد المدينة المنورة، حيث أقام بعض الوقت، ثم عاد إلى العيينة وتزوج بها وشرع في القراءة على والده في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، غير أنه ما لبث أن سافر مرة أخرى إلى مكة لأداء فريضة الحج، وللازدياد في طلب العلم، وفي مكة اجتمع بكثير من الحجاج، وعن طريقهم عرف الكثير عن أحوال المسلمين في سائر البلدان، ومنها ذهب إلى المدينة المنورة، والتقى بعلمائها، الذين كان لهم أكبر الأثر في دعوته، خاصة الشيخ عبد الله بن سيف من أهالي المجمعة، والشيخ محمد حياة السندي اللذين أجازاه، وفي المدينة شاهد الكثير من البدع تمارس جهارًا، فأخذ ينكر على القوم تلك البدع، ثم عاد إلى نجد، ولم يلبث طويلاً فرحل إلى البصرة، رغبة في طلب العلم وفيها درس اللغة والحديث والفقه على يد الشيخ محمد المجموعي أحد علماء البصرة المشاهير، وقد حاول في البصرة أن يدعو الناس إلى التوحيد بالله، ونبذ الإشراك به، وهجر تلك البدع، فما كان من الناس إلا أن آذوه أشد الأذى وأخرجوه منها، وكان يود أن يواصل رحلاته إلى الشام وخاصة دمشق موطن العلامة ابن تيمية الذي قرأ الكثير من كتبه، واستفاد منها، غير أن ضيق ذات اليد جعله يعدل عن الفكرةِ محبذاً العودة إلى موطنه نجد.

ولم يثبت تاريخياً سفر الشيخ محمد بن عبدالوهاب إلى كل من كردستان وهمدان وأفغانستان ومصر وغيرها من البلاد التي ذكرها بعض المؤرخين، ولم يتطرق ابن بشر وابن غنام اللذان يُعدَّان المصدرين الرئيسيين لتاريخ الدعوة إلى هذه النقطة.

وفي طريق العودة إلى نجد عرج على الأحساء، ونزل على الشيخ عبد الله بن محمد بن عبداللطيف الشافعي، الذي تبادل معه الأحاديث حول الحالة التي آل إليها العالم الإسلامي، وبعد فترة قصيرة رحل عنها إلى حريملاء والتي كان والده قد انتقل إليها، بعد وفاة عبد الله بن معمر أمير العيينة 1139هـ/1727م وتولى بعده حفيده الملقب "بخرفاس"، فوقع بينه وبين الشيخ عبد الوهاب نزاع فتم عزلـه عن القضاء.

وفي حريملاء أخذ الشيخ يقرأ على والده، ويعكف على دراسة الكتاب والسنة وتفاسير علماء السلف الأجلاء وشروحهم للحديث والسنة وذلك بتدبر وإمعان، ثم أخذ ينكر البدع التي كان الناس يمارسونها فوقع بينه وبين والده كلام وبينه وبين أهل بلدة حريملاء جدال وخصام، ولكنه لم يعلن آراءه إلا بعد وفاة والده 1153هـ/1740م، فذاع ذكره في جميع بلدان العارض ووفد إليه الكثير من سكان هذا الإقليم مؤيدين لدعوته لقراءة كتب الحديث والفقه والتفسير على يديه، وفي حريملاء أيده بعضهم فيما عارضه بعضهم الآخر وحاولوا الفتك به، فانتقل إلى العيينة فتلقاه أميرها عثمان ابن معمر بالترحيب.

اختار العيينة، لكونها مسقط رأسه، ومحل نشأته الأولى، وموطن أصدقائه وإخوانه، وأكبر مدينة في منطقة العارض وأقواها آنذاك، مما يجعلها قادرة

على نشر الدعوة بسرعة وتقديم الحماية اللازمة لـــه.

وفي العيينة قدم له أميرها العون لتثبيت دعوته، التي تدعو إلى العودة إلى صفاء العقيدة، مما شابها من أدران، وإلى عبادة الله وحده لا شريك لـــه ونبذ ما دون ذلك، بمعنى إزالة المظاهر الشركية كتعظيم الأولياء والتبرك والتوسل بهم، وتنقية العقيدة مما ران عليها من زيغ وضلال. وأعلن الشيخ عن عزمه على إصلاح ما اندثر من أمور الدين، وأن التوحيد الخالص لله وحده، وأن ما وقع فيه الناس من الشرك والخرافات والبدع، ينبغي إصلاحه. وبدأ في إعطاء دروسه في التوحيد، وكشف الكثير من الشبهات التي التصقت بالعقيدة، ومطالبة الناس بالابتعاد عنها، كما أخذ في مراسلة العلماء والأمراء والحكام وشيوخ القبائل وطلبه العلم، مبيناً لهم حقيقة الدعوة وأهدافها، فالتف حوله الكثير وبمساعدتهم، شرع في تنفيذ أهداف الدعوة كقطع الأشجار التي يعظمها الجهال، وهدم ما بنى على القبور، فالتمس معارضو الدعوة من حاكم الأحساء سليمان آل محمد التخلص من الشيخ، مدعين أنه يريد أن يخرجه من حكمه، ويسعى إلى إبطال العشور والمكوس. فأصدر هذا أمره إلى ابن معمر أمير العيينة بضرورة التخلص من الشيخ، وإلا فإنه سيقطع عنه مخصصاته، وهدده باستخدام القوة إذا لم يمتثل لأمره، ولأن أبن معمر ليس لديه من القوة ما يستطيع بها مواجهة حاكم الأحساء، اعتذر للشيخ محمد عن حمايته، ولم يجد الشيخ مفراً من اللجوء إلى البلدة الأخرى الدرعية، التي كانت آخذه في النمو والازدهار. قوبل فيها بالترحاب وخاصة من بعض تلامذته ومريديه ومنهم أخوي أمير الدرعية، مشاري وثنيان وكذلك ابنه عبد العزيز الذي كان على علاقة بالشيخ، ومن أجل إقناع الأمير محمد بن سعود أمير الدرعية، طلبوا من زوج الأمير أن تقوم بذلك، لدعوة الشيخ وتقديم التأييد والمساعدة لـــه، وقد فعل ذلك وبايع الشيخ على دين الله ورسوله وإقامة شرائع الإسلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فكان اتفاق الدرعية 1157هـــ/ 1744م، الذي عقد بين الرجلين، وبلا شك فقد غير هذا الاتفاق مجرى تاريخ الجزيرة العربية، واعتبر اللبنة الأولى في بناء صرح الدولة السعودية الأولى.

وعن نشوء مدينة الدرعية سنة 850هـــ/ 1446 يقول ابن عيس، (تاريخ بعض الحوادث......): "وفيها قدم مانع بن ربيعة المريدي -من بلد الدروع- المعروفة بالدرعية، من نواحي القطيف، ومعه ولده ربيعة على ابن درع رئيس الدروع، أهل وادي حنيفة، وكان بينهم مواصلة، لأن كلاً منهما ينتسب إلى حنيفة، فأعطاه ابن درع المليبيد وغصيبة، فعمر ذلك هو وذريته"، وقد أطلق مانع على ذلك التجمع السكاني اسم الدرعية، تيمنًا ببلدتهم القديمة، أو على اسم عشيرتهم الدروع، وقد نمت نمواً سريعاً لدرجة أنها أصبحت، بعد وقت وجيز إحدى الإمارات المعروفة في إقليم العارض.

ظلت ذرية مانع تحكم الدرعية، فبعد وفاة مانع خلفه ابنه ربيعه، فابنه موسى، الذي كثر اتباعه، فابنه إبراهيم، فابنه مرخان، وبعد أن ضاقت الدرعية بذرية إبراهيم، هاجر بعضهم إلى ضرمي، والبعض الآخر إلى أبي الكباش. وبعد وفاة مرخان انحصرت إمارة الدرعية في عقبه من ولديه، ربيعة، ومقرن فعرفت ذرية ربيعة بآل وطبان في حين عرفت ذرية مقرن بآل مقرن، وإلى هذا الفرع ينتمي آل سعود. ما نتقل حكم الدرعية آل مقرن 1139هـــ/1726م إلى محمد بن سعود بن مقرن ابن مرخان، وفي عهده تم التحالف مع الشيخ محمد بن عبدالوهاب، ويصف ابن بشر (عنوان المجد...) ذلك اللقاء: "فدخل عليه (الشيخ) في بيت ابن سويلم، فرحب به وقال: ابشر

ببلاد خير من بلادك وبالعز والمنعة، فقال الشيخ: وأنا أبشرك بالعز والتمكين والنصر المبين، وهذه كلمة لا إله إلا الله من تمسك بها وعمل بها ونصرها، ملك بها البلاد والعباد وهي كلمة التوحيد وأول ما دعت إليه الرسل من أولهم إلى آخرهم".

فكان جواب محمد بن سعود: "يا شيخ إن هذا الدين لله ورسوله لا شك فيه، وأبشر بالنصرة لك ولما أمرت به، والجهاد لمن خالف التوحيد. ولكن أريد أن أشترط عليك أثنين، نحن إذ قمنا في نصرتك والجهاد في سبيل الله، وفتح الله لنا ولك البلدان، أخاف أن ترحل عنا وتستبدل بنا غيرنا، والثانية أن لي على الدرعية قانوناً آخذه منهم في وقت الثمار، وأخاف أن تقول لا تأخذ منهم شيئاً، فوعده بألا يترك الدرعية، أما الثانية فقال الشيخ لعل الله أن يفتح لك الفتوحات فيعوضك الله من الغنائم ما هو خيراً منها". وهكذا بايع محمد بن سعود الشيخ على دين الله ورسوله والجهاد في سبيل الله، وإقامة الشرائع الإسلامية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وبعدئذ التفت الشيخ إلى إعطاء دروسه في مسجد الدرعية، فأقبل عليه الناس من مختلف البلدان ينهلون من علمه الواسع، وما إن رأى ابن معمر ذلك، حتى جاء إلى الدرعية لإقناع الشيخ بالعودة إلى العيينة، لكن الشيخ آثر البقاء في الدرعية.

- قيام الدولة السعودية الأولى:

أولاً: توحيد نجد:

بعد أن تم التحالف بين الشيخ محمد بن عبدالوهاب ومحمد بن سعود، بدأ العمل على توحيد منطقة نجد من 1157هـ- 1202هـ/ 1744م-1789م.

منذ استقرار الشيخ محمد بن عبدالوهاب في الدرعية، عكف على تعليم سكان الدرعية، ومن وفد إليها من المؤيدين لدعوته، أصول الدين الحنيف، بشرح كلمة لا إله إلا الله، بإنها نفي وإثبات، تثبت العبادة لله وحده لا شريك لـــه. وإفراد العبادة لـــه دون سواه، وعدم إشراك غيره معه في العبادة. وبعد أن أيقن أن أتباعه فهموا ذلك فهماً صحيحًا وتاماً، التفت إلى مخاطبة العلماء والحكام، ووجهاء القوم، شارحاً لهم أهداف الدعوة، وداعياً إلى قبول دعوته، والانضمام تحت راية الدولة السعودية. واستمر في محاولاته تلك مدة سنتين، فمنهم من قبل ذلك والتفّ حول راية الدرعية، ومنهم من رفض دعوته و الانخراط تحت ظل الدولة الناشئة. وكانت سياسة الدرعية قبل أن يعلن الجهاد ترتكز على مبدأ ثابت، وهو دعوة الناس، إلى الانضمام طواعية إليها، بشكل سلمي باللين والرفق، ولكن "إذا لم تجد آذانا مصغية، عندئذ تلجأ إلى استخدام القوة المسلحة". وكان دهام بن دواس أمير الرياض، أول من رفع السلاح في وجه الدرعية في 1159هـ/1746م على الرغم من أن الدرعية قد وجهت لـــه الدعوة سلمياً، لكنه أظهر عداوته بمهاجمة منفوحة سنة 1159هـ/1746م، انتقاماً لاستجابتها للدعوة مع كل من العيينة وحريملاء، وضرما، والعمارية وغيرها.

ويؤكد كل من ابن غنام (روضة الأفكار)، وابن بشر بأنه لم يثبت أي عداوة سابقًا بين الدرعية والرياض قبل تاريخ 1159هـ/1746م، بل إن الدرعية كانت قد وقفت بجانب ابن دواس، عندما أراد أهل الرياض عزله والقضاء عليه في وقت سابق، إذ أرسلت قوة من الدرعية لتثبيته في حكم الرياض، وفك حصار القوات المعتدية عليه. لعل سبب عداوته تعود إلى انضمام منفوحة للدرعية، وكان يخطط لاستعادتها لحكمه، كما كانت لأسرته من قبل، وقد استمرت الحرب سجالاً بين الرياض والدرعية من 1159هـ/ 1746م إلى 1187هـ/ 1771م تخللتها فترات هدنة

وسلام، ولعل مقاومة دهام للدرعية قد شجعت البعض على أن يحذوا حذوه، فكثرت حركات العصيان في السنوات 1164- 1167هـ/ 1751- 1754م.

وتدل هذه الحوادث، على أن تعاليم الدعوة السلفية، لم تترسخ بشكل عميق في نفوس أولئك القوم، يضاف إلى ذلك كراهيتهم للانضباط، والخضوع لإدارة مركزية قوية، ولذا نقضوا عهودهم وانضموا إلى جانب دهام بن دواس وغيره من المناوئين للدرعية. وكان على الدرعية أن تعالج تلك الأحداث بالحكمة، أحيانًا وبالقوة أحيانًا أخرى، وكان دهام الذي أظهر خضوعه للدرعية 1167هـ/1754م ولكن ما لبث أن نقض الهدنة ولجأ إلى مزاولة أساليبه القديمة بتأليب القوى المعادية للدرعية واستمالتها، خاصة التي ما زالت في حيرة من أمرها تجاه مبادئ الدعوة وسلطان الدرعية، بل عمد إلى شن حملات على حلفاء الدرعية، من ذلك مهاجمته لحريملاء سنة 1168هـ/1755م. ولكن هزم وحلفاؤه أمراء منفوحة، وثرمداء ومن اشترك معهم من أهالي سدير، وثادق وجلويه حريملاء، في موقعه تسمى الدار. ومع ذلك واصل عداوته للدرعية طوال العشر سنوات التالية. وهذا ما حدا بحكام الدرعية إلى بناء حصن الغذوانة بالقرب من الرياض، الغرض منه تضييق الحصار على دهام والتعجيل بالنصر عليه. وكانت الدرعية، قد أصبحت من القوة بمكان، مما أقنع شقراء بقبول مبادئ الدعوة والانضمام إلى الدرعية سنة 1168هـ/1755م.

وبسبب هذا تعرضت الدرعية لهجوم من القوى المناوئة، حيث يقول ابن بشر: "وفيها (1170هـ/1756م) كانت وقعة القرائن البلد المعروف في ناحية الوشم، وذلك أن أهل شقراء كانوا أهل سابقة في الدين وبذلوا أموالهم وأنفسهم في نصر الإسلام والمسلمين، وكانوا هم أول من بايع الشيخ محمد بن سعود، فعظمت وطأتهم على أهل الوشم واشتد بهم الأمر، وصاروا أيضاً ملجأ لطوارف المسلمين وغزاتهم، فلما اشتد الأمر على أهل الوشم أرسلوا إلى أهل سدير ومنيخ، فسار إليهم منهم عدد كثير وحشدوا منهم أهل الوشم، فساروا إلى شقراء ونازلوها". وقد سارع الأمير عبد العزيز لنجدة شقراء.

وأدركت الدرعية خطورة الوضع، فكثفت من غاراتها على كل من اشيقر وثادق وبلدان سدير، أدى ذلك إلى خضوع ثادق للدرعية. وفي السنة التالية، ركزت الدرعية اهتمامها على ثرمداء التي استمالت بعض البلدان إلى جانبها في عداوة الدرعية.

ومن حسن حظ الدرعية أنها لم تتعرض لغزو خارجي إلا في عام 1172هـ/1759م وجاء من الأحساء، وكانت من أول من عارض الدعوة السلفية في بدايتها. ولكن بعد أن لجأ الشيخ إلى الدرعية لم يظهر حكام الأحساء معارضة، لأنهم كانوا يمرون بظروف سياسية سيئة، لانشغالهم بالصراع على السلطة طوال الفترة الماضية، ولكن بعد أن حلوا خلافاتهم، واختاروا عريعر بن دجين سنة 1169هـ/1756م ليكون حاكماً على الأحساء، أخذ يخطط لمهاجمة الدرعية، فوجه حملة في 1172هـ/1759م نحو الدرعية مؤلفة من الأحساء والوشم وسدير والخرج وأهل الرياض، وقد وقفت بلدة الجبيلة في وجه تلك القوات المعتدية، مما أقنع المهاجمين بالتخلي عن مواصلة الحرب. وتصدعت القوات المتحالفة، وقبل البعض الخضوع للدرعية، كما أن صلابة الجبيلة قد أعطت الدرعية قوة معنوية كبيرة شجعها على تكثيف غزواتها على أقاليم سدير والوشم والخرج والرياض، ونتج عن ذلك استسلام سدير في سنة 1177هـ/1764م وغالبية أهل الوشم. وكان من الممكن تحقيق المزيد من استسلام بلدان

أخرى، لولا أن الدرعية تعرضت لغزو خارجي آخر سنة 1178هـ/1765م من نجران، ودارت معركة في الحاير جنوب الرياض هُزمت فيها القوات السعودية، وعند سماع أخبار الحملة بادر دهام والمناوئون للدرعية، بالإضافة إلى عريعر حاكم الأحساء، للاتصال بحسن بن هبة الله أمير نجران للتنسيق معه في القضاء على الدرعية، لكن الدرعية كانت قد توصلت مع أمير نجران إلى اتفاق، تم بموجبه سحب قواته والعودة إلى نجران، فلم يستجب أمير نجران لهم، فقرر عريعر ودهام ومن تبعهم من المناوئين مهاجمة الدرعية، إلا أنها تمكنت من إفشال هجوم القوات المعتدية، واستطاعت أن تستعيد سمعتها وثقتها في نفسها.

ولعل هذه الحملة قد أقنعت الدرعية بأنها لن تكون في أمان ما لم تتمكن من إخضاع بقية البلدان المحيطة بها، إلا أن وفاة الإمام محمد بن سعود سنة 1179هـ/1765م، وانتقال السلطة إلى ابنه عبد العزيز شجع، دهام على نقض الهدنة التي كانت قائمة بينه وبين الدرعية، وقرر شن حملات متتالية ومركزة ضد الرياض أدت إحداها إلى قتل ابني دهام سعدون ودواس سنة 1185هـ/1771م. وأدى انضمام بلدان المعارضة في الوشم وسدير 1181هـ/1767م، وبعض بلدان القصيم سنة 1183هـ/1769م إلى الدرعية، للتأثير على صلابة دهام وإضعاف من عزيمته، مما دعاه إلى مغادرة الرياض سنة 1187هـ/1773م وقال: (وفقاً لرواية ابن بشر): "يا أهل الرياض إن هنا لي مدة سنتين أحارب ابن سعود والآن سئمت من الحرب وتركتها له فمن أراد أن يتبعني فليفعل وإلا فليجلس مكانه في البلد".

وعندما نمى خبر هروب دهام من الرياض، سارع عبد العزيز بن محمد بالمسير نحو الرياض ليتحقق من صحة الخبر، فوجدها خالية من أهلها إلا القليل، ولذا وزع عدداً من الحراس لحماية من بقى من السكان، وللمحافظة على الممتلكات العامة. ونتيجة لهروب دهام استسلمت الكثير من المدن والقرى كالمجمعة وحرمة والحريق ومنيخ والزلفى، وبايعوا الإمام عبد العزيز بن محمد والشيخ محمد، غير أن زيد بن زامل أمير الخرج قاوم الدرعية، مما دفعها إلى شن حملات متتالية عليه ابتداء من سنة 1188هـ/1774م، فلم يجد بدًا من الاستنجاد بحاكم نجران الذي دفع لـــه وفقاً لرواية ابن غنام ثلاثين ألف زر (دينار) لكي يشترك في مهاجمة الدرعية، كما دفع لـــه حاكم الأحساء الجديد بطين بن عريعر، أكثر من 6000 دينار و300 حمل بعير من الرز والقمح والتمر للهدف نفسه. ولكن الحملة لم تحقق أي نتائج تذكر.

ونتج عن ذلك قرار زيد بن زامل المجيء إلى الدرعية، ليقدم فروض الولاء والطاعة، لكنه رجع عن قراره، فلم يكن بد من حشد جيش ضخم وجهته الدرعية لمحاصرة زيد بن زامل، الذي ولى هارباً، وأدى ذلك إلى قبول أهالي الخرج الولاء والطاعة للدرعية، ولكن ابن زامل عاد ليتولى محاربة الدرعية من جديد، فلجأت الدرعية إلى بناء قصر البدع، وزودته بالمؤن والذخائر والقوات لتشديد الخناق على أبن زامل وقومه، فاستعان هؤلاء بحاكم الأحساء سعدون بن عريعر.

وكّون هذا جيشاً كبيراً مزوداً بالمدافع الضخمة، وأعطيت لهذا الجيش الأوامر بالتوجه إلى الخرج ليعمل مع أهلها صفاً واحداً ضد الدرعية، وتوجه الجميع إلى حصن البدع، وفشلوا في تحقيق مأربهم. وتفرقت القوات واضطر ابن عريعر أن يتخلص من مدافعه ليسهل عليه مواصلة العودة بسرعة. وفي السنة التالية تمكن سليمان بن عفصيان

من قُتل ابن زامل إلا أن ابنه براك الذي خلفه واصل سياسة والده العدائية ضد الدرعية، ولم تمكنه الظروف السياسية من مواصلة تلك السياسة نتيجة للخلافات الداخلية في أسرة آل زامل والتي أدت في نهاية الأمر إلى سيطرة الدرعية على ذلك الإقليم في سنة 1199هـ/1784م. تبع ذلك استسلام أهالي الوادي (وادي الدواسر)، وأهل الحوطة، وأهل اليمامة، والسليمة، وبهذا التسليم أصبح نفوذ الدرعية يمتد حتى حدود وادي الدواسر جنوباً. وبينما كانت هذه الأحداث تدور رحاها في الجنوب كانت هناك نشاطات عسكرية تدور رحاها في القصيم من أجل تدعيم نفوذ الدولة وتثبيت أقدامها وتوسيع رقعتها، ونتيجة لهذا قدم رؤساء القصيم إلى الدرعية ليقدموا فروض الطاعة والولاء لعبد العزيز والشيخ محمد، ولم يشذ عن هذا سوى عنيزة التي لم تدخل في حوزة الدرعية إلا في سنة 1202هـ/1788م. وقد أبقى الإمام عبد العزيز كل أمير في مكانه ومن ثم ساد السلام والهدوء منطقة القصيم حتى سنة 1196هـ/1782م. ففي هذه السنة ثار كثير من الأهالي على الحكم السعودي، إلا الرس والتنومة وبريدة، وقد استعان الخارجون بحاكم الأحساء سعدون بن عريعر، (الذي جاء ليستعيد ما كان لـــه من السطوة والمهابة) لكنهم فشلوا في تحقيق مآربهم بينما كانت الدرعية تواصل تحقيق انتصاراتها. فقد نجح حجيلان بن حمد في إخضاع شمر سنة 1200هـ/1786م وضم الغنام الجوف سنة 1208هـ/1794م.

ثانيًا: ضم الإحساء:

كان حكام الأحساء قد وقفوا موقفاً عدائياً منذ البداية تجاه الدرعية، وشجعوا الخروج عليها بالتأييد العسكري أو المعنوي، ولهذا فإن عريعر بن دجين كان خصماً لا يستهان به ولا يقل دوره عن ابن دواس في محاربة الدعوة، بل كان أشد منه نظراً للإمكانيات العسكرية والبشرية والاقتصادية التي كانت تمكنه من أن يلعب دوراً كبيراً، و راعه ازدياد نفوذ الدرعية، وازدياد تغلغل مبادئ الدعوة بين صفوف بعض مواطني الأحساء، فقرر أن يقضي على الدعوة، قبل أن يستفحل أمرها، فقام بمهاجمة الدرعية سنة 1172هـ/1758م. ثم أعاد الكرة مرة ثانية سنة 1178هـ/1764م بمساعدة أعداء الدرعية المحليين بالتحالف مع حاكم نجران. غير أنه لم يوفق في هذا أيضًا، ثم قام مرة ثالثة بتجهيز حملة سيّرها على الدرعية سنة 1188هـ/1774م فوصلت بريده (وكانت خضعت للحكم السعودي منذ عدة سنوات) وبعد حصار دام مدة من الزمن اضطرت بريده في نهاية الأمر إلى الاستسلام. وكان أمير الأحساء يود مواصلة زحفه نحو الدرعية، ولكنه توفي فجأة ففشلت الحملة.

وقد دب الصراع بين أفراد الأسرة من بعده، حتى استطاع سعدون بن عريعر الوصول، إلى منصب الإمارة، فواصل سياسة والده وفي سنة 1193هـ/1779م هاجم سعدون المجمعة التي كانت قد أعلنت الولاء للدولة السعودية، واختيارها لها يعني مهاجمة المدن الموالية للدرعية. وبعد أن استعصت المجمعة رفع الحصار عنها وعاد سعدون إلى الأحساء. وعاود الكرة في سنة 1195هـ/1781م، واستعان به أهالي حوطة بني تميم والحريق والخرج للقضاء على حصن البدع، ولكنهم عجزوا عن اقتحامه وعندئذ قرر سعدون العودة إلى الأحساء. وفي 1196هـ/1782م أعلنت بلدان القصيم التمرد على الدرعية ما عدا بريدة والرس والتنومه وقتلوا كل من ينتسب إلى الدعوة من العلماء والوعاظ، مستعينين بسعدون، الذي جهز قوات عسكرية، سار بها إلى القصيم، لمحاصرة بلدة بريدة لمدة أشهر، لكن الأهالي

استبسلوا في الدفاع عنها، بقيادة حجيلان بن حمد بن آل عليان، وأمام هذا قرر سعدون وحلفاءه عدم جدوى محاصرة بريدة، فتخلى عنها، وكان من نتائج هذا عودة أهل القصيم إلى حوزة الدولة السعودية. وبعد بريدة اتجه سعدون وحلفاؤه إلى سدير، حيث استولى على الروضة، وقد تم ذلك بمساعدة آل ماضي، ثم عاد بعدئذ إلى الأحساء. أما الدرعية فلم تطمئن بال إلا بعد أن شهد الأمير سعود بنفسه استسلام الروضة والقضاء على حكامها آل ماضي.

ولم يتوقف حكام الأحساء عن متابعة السياسة العدائية ضد الدرعية وأتباعها وتقديم المساعدة للخارجين عليها. وبما أن الدرعية كانت غير قادرة على نقل المعركة إلى الأحساء نفسها، فلهذا اكتفت بالدفاع فقط، ولكن بعد أن تمكنت من توحيد معظم بلدان نجد، وتأمين خطوط مواصلاتها، رأت أن تشن غارات سريعة على الأحساء، لإشعاره بالقوة التي وصلت إليها الدرعية، ولاثبات أن الدرعية، قد أصبحت قادرة على توجيه ضربات مميتة لحكام الأحساء. وقد ساعدت ظروف الأحساء الداخلية الدرعيه، إذ نشب الصراع بين دويحس وسعدون أبناء عريعر على السلطة، فخرج دويحس عن طاعة أخيه سعدون، متفقاً مع رؤساء كل من المهاشير من بني خالد وآل صبيح وعبد المحسن بن سرواح خال دويحي على محاربة سعدون، وأرسلوا إلى ثويني شيخ قبيلة المنتفق يطلبون منه، أن يقدم إليهم المساعدة الكافية لضرب سعدون، والقضاء عليه ودارت نتيجة لهذا بين الفريقين معركة أحرز فيها الحلفاء النصر ضد سعدون، فقرر سعدون اللجوء إلى الدرعية وقد أكرمه عبد العزيز. وتختلف الروايات حول حقيقة موقف عبد العزيز ابن محمد من سعدون ولكن المتفق عليه أن عبد العزيز استشار الشيخ محمد بن عبدالوهاب في أمر سعدون، فتلى الشيخ: {عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوَدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٍ}. وقد اتخذ ثويني شيخ قبيلة المنتفق من لجوء سعدون إلى الدرعية ذريعة لمهاجمة المناطق الخاضعة للدرعية، ولذا جهز قوة من مختلف القبائل العراقية، حيث سار بها نحو القصيم وهاجم التنومه. ولما لم تستسلم لجأ إلى الحيلة والمكر فأرسل إليهم بالأمان فصدقوه، ولكنه بعد دخولها قتل أغلب سكانها ثم توجه إلى بريدة، حيث وضع الحصار عليها، إلا أنه فجأة رفع الحصار، بسبب بعض الاضطرابات في البصرة. وأمام هذا قام الأمير سعود بتجهيز قوات ضخمة في سنة 1204هـ/1790م وجهها إلى الأحساء حيث دارت بين الفريقين (دويحس والقوات السعودية) معركة بالقرب من جبل غريميل انهزمت فيه قوات الأحساء، وظلت القوات السعودية تطارد فلول القوات المنهزمة. وقبل أن يغادر سعود عائداً إلى نجد عين زيد بن عريعر أميرًا على بني خالد، وما أن استقرت الأوضاع في الأحساء لزيد بن عريعر حتى أرسل هو وإخوانه إلى عبد المحسن كتابًا يتوددون فيه ويطلبون منه العودة إلى قومه، لكنه ما أن عاد إلى الأحساء حتى أمسكوه وقتلوه، ونتيجة لذلك أعلن سكان الأحساء العصيان والتمرد على زيد وأخوته وعينوا براك بن عبد المحسن أميرًا على الأحساء. ولم تتخذ الدرعية أي إجراء إلا في سنة 1207هـ/1793م، عندما قاد سعود حملة من أهل نجد وبعض بوادي بني خالد سيرها نحو الأحساء، وبمجرد وصولها اشتبكت مع قوات الأحساء التي هزمت. ولجأ براك بن عبدالمحسن مع قليل من رجاله إلى قبيلة المنتنق. وهزت هذه الهزيمة قلوب الناس في الأحساء فكاتبوا الأمير سعود ليحضر إليهم ليعلنوا لــه السمع والطاعة، وقد أمر بأن تقام حدود الله، فهدمت القباب التي على القبور كما أزيلت المشاهد الشركية. كما عين أئمة في

المساجد وعلماء في المدارس، وأوصاهم بأن يبصروا الناس بأمور دينهم وأن يشرحوا لهم أنواع العبادة، وشروط الصلاة وأركانها، وأن يبينوا لهم الأمور الشركية لكي يتجنبوها، وغير ذلك من شرائع الإسلام. ثم عين قيادة للقوات السعودية المرابطة في الأحساء أميراً إدارياً على منطقة الأحساء، وأميناً لبيت المال. وبعد مغادرة سعود ثار أهل الأحساء مرة أخرى فما كان من سعود إلا أن قاد حملة أخرى في سنة 1208هـ/1794م، تمكن فيها من إلحاق منطقة الأحساء بالحكم السعودي وتوليه براك بن عبد المحسن الذي أصبح من مؤيدي الدرعية إدارة الأمور في الأحساء كنائب للأمير سعود فيها.

ثالثاً: علاقات الدرعية بالخليج:

اتجهت الدرعية بعد أن تم لها الاستيلاء على الأحساء، نحو منطقة الخليج: فوجهت غارتين على الكويت كانت الأولى 1208هـ/1794م لإيوائها بعض المناوئين للدرعية وكانت بقيادة إبراهيم بن عفيصان، أما الثانية فقد حدثت سنة 1211هـ/1797م، وهذا طبقاً لرواية ابن غنام، على أن ابن بشر يؤرخها في سنة 1212هـ/1798م. ويبدو أن الغرض من تلك الغارات، كان تأديب الكويت لمساعدتها الشيخ ثويني والمتمردين من بني خالد. أما اتجاه الدرعية نحو الزبارة والبحرين فإنه وفقاً لرواية صاحب (لمع الشهاب)... بأنه في سنة 1213هـ/1799م طلب إبراهيم بن عفيصان حاكم الأحساء من قبل الدرعية الإذن له بإخضاع عتوب الزبارة والمنطقة المجاورة، لإيوائها لبعض الفارين من الأحساء الذين لم يتوانوا عن التآمر على حكم الدرعية للأحساء، وقد نجح في ذلك إذ أصبحت كل قطر ولاية سعودية. أما البحرين فقد كان سلطان مسقط قد هاجمها في سنة 1214هـ/1799م، وتمكن من الاستيلاء عليها فاستنجد آل خليفة بالإمام عبد العزيز الذي أمدهم بجيش تمكن بواسطته آل خليفة، من قهر قوات إمام مسقط واسترداد البحرين، ومن ثم خضعت للحكم السعودي سنة 1218هـ/1803م، وهي سنة وفاة الإمام عبد العزيز.

ومن المحتمل أن الدولة السعودية بعد أن بسطت سيطرتها على الأحساء والقطيف، جهزت سنة1225هـ/1800م قوة بقيادة مسالم الحرق يقدر عددها بسبعمائة رجل البعض منهم يمتطي صهوة الخيول، والآخرون يمتطون ظهور الجمال، توجهت إلى البريمي، انضم إليها كل من قبيلتي نعيم وبني ياس وبني قتب وبعض الظواهر. ولعل سبب انضمامهم إلى صفوف القوات السعودية، أن علاقاتهم بالحكومة المركزية العُمانية كانت على غير ما يرام، وقد نتج عن تلك الحملة استسلام الواحة، وتسلم قلاعها واتخاذها قاعدة للحكم السعودي، ومنها بعث الحرق إلى سلطان مسقط يدعوه إلى اعتناق مبادئ الدعوة السلفية تحت لواء الدولة السعودية الأولى، تنفيذاً للمبادئ التي حمل لواءها الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وهي تحث الناس على إحياء السنة وتخليص الدين مما علق به من شوائب وأدران. غير أن سعيد بن سلطان رفض طلب الحرق، وأرسل قوة ضخمة لمنازلة القوات السعودية، يساعده في ذلك أخوه قيس حاكم صحار. وهزمت القوات العُمانية بقيادة السلطان، مما دعاه لطلب الصلح مسلماً بنفوذ الدولة السعودية على البريمي، وعلى بعض القبائل الساحلية ومنها القواسم، ليتفرغ بعدئذ لمهاجمة البحرين وضمها إليه. غير أن النفوذ السعودي، والذي كان آخذاً في ازدياد في البحرين، وفي بقية إمارات الخليج على حد سواء، حال دون استمرار احتلال السلطان العماني، فقد جاءت قوة سعودية تلبية لطلب آل خليفة تمكنت من إخراج القوات العُمانية.

ثم جاءت توجيهات المسؤولين في الدرعية إلى سالم الحرق بشن هجوم عام وواسع على عمان، لم يتمكن سلطان مسقط من مواجهته، ولذا اضطر إلى عقد هدنة مع الدرعية، مدتها ثلاث سنوات تعهد بمقتضاها دفع أتاوة سنوية مقدارها اثنا عشر ألف دولار. وربما قبلت الدرعية ذلك حتى يتم تزويد الحرق بالقوات اللازمة، ليكون قادراً على توجيه ضربة قاصمة للسلطان، وإخضاعه للتبعية السعودية. وهذا ما حدث فبعد أن انتهت الدرعية من وضع الخطة اللازمة، صدرت الأوامر إلى سالم بن بلال الحرق بضرورة التوجه إلى الأراضي العُمانية لمهاجمتها وإتمام فتحها. وتحركت القوات السعودية نحو الباطنة، وعند بلوغها قرية السويق اشتبكت مع قوات السلطان وألحقت بها هزيمة منكرة، ثم واصل الحرق تقدمه نحو الشمال لحصار صحار غير أنه تلقى نبأ اغتيال الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود في شهر رجب سنة 1218هـ الموافق 1803م، فقرر التراجع إلى البريمي.

وقد لقي السلطان مصرعه سنة 1219هـ/1804م على يد قوة من القواسم، فأصبح الطريق ممهداً أمام السيطرة السعودية على عُمان، مستغلة الخلافات العائلية بعد وفاة السلطان والصراع بين إبنيه سالم وسعيد وأخيه قيس بن احمد حاكم صحار. وقد استغل قيس بن احمد حاكم صحار تلك الأحداث فزحف إلى منطقة "الباطنة" واستولى بسهولة على "مطرح" القريبة من العاصمة مسقط سنة 1220هـ/1805م ونصب الحصار على مسقط نفسها.

فاستدعى محمد بن ناصر الجبري (أحد أقرباء السلطان السابق والوصي على ابنيه) أبناء السلطان وأقرباءه وأخته موزه، إلى اجتماع لتدارس الموقف وإيجاد الحلول المناسبة لحل الأزمة، وقد توصلوا إلى قرار بطلب المساعدة من بدر بن سعيد من آل أبو سعيد، (كان آنذاك لاجئاً سياسياً في الدرعية). وقد لبى بدر الدعوة تقديراً منه لإعادة السلام والأمن إلى ربوع عُمان، وما أن وصل إلى مسقط حتى أسندت إليه أمور البلاد، وقد بادر إلى طلب المساعدة من السلطات السعودية، التي سارعت إلى الاستجابة، ووجهت قواتها نحو "صحار" لإرغام قيس على رفع الحصار عن العاصمة "مسقط" وقد حقق هذا. وبعد أن نجح قيس في إبعاد الخطر المحدق بعاصمته، استئنف الحرب ضد بدر فاضطر الأخير إلى أن يطلب المساعدة مرة أخرى من الإمام سعود الكبير الذي أرسل قوات برية أعطيت لها الأوامر بالتوجه نحو مسقط كما أرسل خمسة عشر مركباً نحو مسقط أيضاً، وقد قوبلت هذه المساعدة بالغبطة والسرور ونجحت في وضع حد للخلاف بين بدر وقيس واضطر الأخير أمام الأمر الواقع إلى الانسحاب إلى عاصمته "صحار".

وبعد أن فرغ بدر من ذلك عاد إلى مسقط واضعاً في حسابه إعداد العدة اللازمة لمهاجمة قيس، لكن قيساً تنبه إلى ما يحاك في الخفاء ضده فسارع إلى شن عدة هجمات على مسقط قبل أن يستكمل بدر قوته، مما دفع بدراً إلى أن يطلب النجدة من القوات السعودية المرابطة في عُمان والتي سارعت لنجدته ضد قيس. وبعد أن استتبت الأوضاع السياسية في عُمان لبدر، أخذ سعيد أحد أبناء سلطان مسقط السابق، يعد العدة للتخلص من بدر، وبالتالي تقليص السيطرة السعودية على عُمان، فأقدم على قتله سنة 1222هـ/ 1807م في بركة. وهبت القوات السعودية نحو مكان الحادث وحاصرت "بركة" مطالبة وتسليم المتآمرين إليها، فأظهر عدم معرفته بمرتكبي الحادث، متهماً محمد بن ناصر الجبري، بأنه الجاني ومحرضاً إياهم على مطاردته، وكتب خطاباً إلى الأمير سعود "يبرئ ساحته" من دم بدر، وأبدى استعداده لعودة

القوات السعودية للتمركز في بركة، لكن سعوداً لم ينخدع بكلمات سعيد البراقة.

لم تتخذ الدرعية أي إجراء سريع، لمعالجة الأزمة العُمانية فقد كانت مشغولة في تثبيت أقدامها في أجزاء أخرى من الجزيرة العربية، ولكنها استأنفت اتصالها بعمان فأرسلت بعثة تعليمية لتعليم فرائض الدين، وصلت في نفس الوقت الذي أعد فيه قيس بالتعاون مع ابن أخيه سعيد بن سلطان قوات كثيفة لمهاجمة مناطق النفوذ السعودية في عمان. لكن القوات السعودية والمتحالفة معها بقيادة سلطان بن صقر بن راشد حاكم رأس الخيمة أحيطت بتفاصيل الحملة، فدارت بين الفريقين معركة في "خورفكان" انتهت بهزيمة قوات قيس الذي لقي حتفه. وأرسل سعيد إلى سعود بن سلطان يطلب المبايعة على دين الله ورسوله والسمع والطاعة، لكن هذا لم يدم طويلاً فلم يكن سوى هدنة مؤقتة، سرعان ما شق سعيد عصا الطاعة مرة أخرى، وأعلن تمرده ضد الدرعية، بل أقدم على طلب العون والمساعدة من الإنكليز، وتوجيه ضربة ضد رأس الخيمة التي تعد آنذاك قاعدة بحرية قوية للدولة السعودية. وقد استجاب الإنكليز لطلب السلطان فأرسلوا حملة بحرية، (عدة بواخر حربية وتسعة طرادات). وغير ذلك من المعدات العسكرية والبحرية، وتمكنت من الوصول إلى رأس الخيمة وإشعال النيران فيها وتحطيم السفن التي وجدت في الميناء. ويصف ابن بشر بقوله ما وقع: " وفيها سنة 1224هـ/1809م أقبلت مراكب الإنكليز النصارى على مستنجدهم سعيد بن سلطان صاحب مسكة (مسقط) المعروفة في عمان بعد نقض العهد، وقصدوا أهل بلد رأس الخيمة المعروفة في عمان، ورئيسها يؤمئذ سلطان بن صقر بن راشد أمير القواسم، وبندروا فيها وحاربوا أهلها فلم يحصلوا على طائل، فرفعوا على البلد بلورا وجعلوه في عين الشمس، وقابلوا به البلد فاشتعلت النار فيها، وكان أكثر بيوتها صرايف من عسبان النخل، فدخلوا البلد واستباحوها ونهبوا ما فيها، وأشعلوا فيها النيران ودمروها، وهرب سلطان بن صقر وغالب أهل البلد حتى فرغ العدو منها وانتقل عنها".

وبعد أن علم سعود بالتحالف العماني – الإنكليزي بادر بإرسال مطلق المطيري على رأس قوة رادعة للدفاع عن رأس الخيمة، فوجد أنها قد دمرت فقرر أن يذهب بأسرع ما يمكن إلى ميناء (شناص)، الواقع على خليج عمان لتخليصه من القوات العمانية، وقد نجح في ذلك. وبعدئذ واصل زحفه نحو صحار تساعده في ذلك بعض القبائل العمانية من بني نعيم والظواهر وبني قتب وكذلك محمد بن ناصر الجبري، الذي اختلف مع سيده سعيد بن سلطان وانضم بالتالي إلى الجانب السعودي. وقد حققوا معاً عدة انتصارات أدت إلى استسلام بعض قرى صحار، وأهل الباطنة ومبايعة المطيري على دين الله والسمع والطاعة.

وتمكنت القوات السعودية في صراعها مع سلطان عمان من إلحاق الهزيمة بقواته في وادي (معاول) سنة 1226هـ/1811م. وكان السلطان قد طلب المساعدة من فارس التي امدته بقوة على درجة عالية من الكفاءة العسكرية، فتمكنت تساعدها القوات العمانية من استعادة نخل وحصن السمايل، بينما تراجعت القوات السعودية إلى زكي، فدارت بين الفريقين معركة ضارية في سادى، أبيدت على أثره القوات العمانية وحلفاؤها مما اضطرها إلى الانسحاب إلى بركة.

وبعد وقوع حصن السمايل في يد السعوديين مرة أخرى، واصلت القوات السعودية ومناصريها عملياتهم الحربية في عمان بعدئذ، لمهاجمة مسقط، وكان السلطان يحاصرها، ولحقت الهزيمة بالقوات العمانية، فعاد السلطان بأقصى سرعة لإنقاذ بلاده.

ولكنه وصل ليجد معظم إمارته في حالة هيجان وتوتر عظيمين، فأقدم على تقوية تحصينات العاصمة والقرى المحيطة، ثم عكف على تقوية قواته، ولما لم يستطع إحراز نصر حاسم ضد المطيري، أو الاستمرار في مقاومته، سعى إلى الوصول إلى اتفاق معه، يقضي بتراجعه عن مسقط مقابل دفع مبلغ قدره أربعون ألف دولار، وبعد الاتفاق عاد مطلق المطيري إلى الدرعية، لمرافقة أبناء سعود الذين كانوا قد شقوا عصا الطاعة ضد أبيهم، وقدموا إلى عمان. ولكن ابتعاد المطيري عن عمان، أدى إلى تدهور الأحوال السياسية فيها، وبالتالي تقلص النفوذ السعودي هناك، مما دعا الإمام سعود إلى أن يكتب لعبد العزيز بن غردقة صاحب الأحساء، يأمره بالتوجه إلى عمان ليصبح أميراً للجيوش السعودية فيها، لكنه قتل بعد فترة قصيرة. وقد اضطر المسؤولون السعوديون، أمام هذه الأحداث إلى إعادة مطلق المطيري إلى عمان سنة 1228هـ/1813م، لإعادة الأمن والنظام إلى نصابه في عمان.

ونجح فيما أوكل إليه، فما إن وصل إلى البريمي حتى أخذ في جمع المحاربين من القبائل العمانية، وتقدم نحو مسقط وفي الطريق إليها التقى به عزان بن قيس حاكم صحار، الذي أظهر ولاءه للدولة السعودية، ولهذا السبب أدرك السلطان عدم جدوى مقاومة المطيري وجيشه الجرار، ولجأ إلى كسب السلام عن طريق دفع 40.000 ريال نمساوي للمطيري مقابل العدول عن محاربته، إلا أن المطيري لقي مصرعه، بينما كان يشن إحدى الغارات ضد مؤيدي السلطان سعيد في الشرقية.

وعند تلقى سعود نبأ وفاة المطيري، أصدر أوامره إلى عبد الله بن مزروع، بالتوجه إلى عمان، ليشغل منصب المطيري، وليخضع المناطق المتمردة على الحكم السعودي، وعند وصوله إلى البريمي أخذ يجمع الرجال ويعد نفسه لتجهيز حملة كبيرة لإخضاع عمان مرة أخرى تحت السيطرة السعودية والانتقام لمقتل المطيري، لكن مواجهة الدرعية حملات محمد علي باشا في الحجاز، ووفاة الإمام سعود الكبير تسبب في تركيز الدرعية على الاهتمام والمحافظة على شؤونها داخل الجزيرة العربية.

رابعًا: عسير والمناطق المحيطة:

بعد أن نجحت الدرعية في إخضاع جنوب نجد، (بالذات وادي الدواسر) 1202هـ/1787م، أخذت تعاليم الدعوة السلفية تنتشر في المناطق المحيطة خاصة جنوباً إلى بيشة ورينيه، ووصولت أخبارها إلى أسماع محمد بن عامر المتحمى، المكنى أبو نقطة، وأخيه عبد الوهاب وبعض وجهاء المنطقة، مما دفعهم إلى الذهاب إلى الدرعية سنة 1213هـ/1798م، لزيادة الإطلاع على تعاليم الدعوة، والانخراط في حلقات الدرس والتحصيل. وعندما عزموا على العودة إلى عسير، أعطاهم الإمام عبد العزيز بن محمد خطوطاً إلى أمراء منطقة عسير، يدعوهم إلى الاستجابة إلى الدعوة السلفية، والسمع والطاعة للأمير محمد بن عامر أبو نقطة.

ولم يتمكن الأخير من إخضاع المنطقة مما دعاه وأخاه عبد الوهاب للعودة إلى الدرعية لطلب النجدة، وعاد معه ربيع بن زيد أمير وادي الدواسر على رأس قوة لمحاربة الأمير محمد بن أحمد الزيدي وإخضاع المنطقة سنة 1215هـ/1800م. كما اشترط الإمام عبد العزيز على محمد بن عامر بأن يحارب أمراء المخلاف السليماني.

واستمر حكم محمد بن عامر مدة سنتين أصاب فيها بعض النجاح وخلفه بعد وفاته أخوه عبد الوهاب بن عامر 1217هـ/1802م، وقد بدأ حكمه بإخضاع القبائل المجاورة لعسير مثل قحطان وشهران وباللحمر وبني شهر وبني عمرو. ثم استنفر أهل ولايته لمحاربة الشريف حمود وأبي مسمار صاحب

أبو عريش علماً أن الدعوة السلفية قد وصلت إلى المخلاف السليماني عن طريق الدعاة عرار بن شار، شيخ قبائل بني شعبه بالدرب، وأحمد بن حسين القلقي من أهل صبيا، اللذين قدما الدرعية وقبلا مبادئ الدعوة السلفية، ثم عادا إلى المخلاف مع حملة بقيادة حزام بن عامر العجماني لنشر الدعوة وإخضاع المنطقة لحكم الدرعية. ووقف الشريف حمود للحملة وأرسل إمام اليمن لمساعدته ضد الدرعية. فطلب أنصاره العون والمساعدة من الإمام عبد العزيز، وعلى الفور صدرت توجيهات الإمام عبد العزيز إلى الأمير عبد الوهاب بن عامر، بإخضاع المنطقة، وكتب إلى أمراء تهامة، وأمير وادي الدواسر، ومشائخ قبائل شهران، وقحطان، وعسير، وبيشة بالانضمام إلى جيش عبد الوهاب. وفي سنة 1217هـ/1803م احتل مدينة صبيا، ثم زحف نحو ضمد، ومن ثم توجه نحو الشريف حمود في أبي عريش، مما أقنعه بالاستسلام، والمبايعة على قبول الدعوة وعلى السمع والطاعة للإمام عبد العزيز بن محمد. وقد أخذ عليه تعهداً بمد النفوذ السعودي على نواحي اليمن، ولم يمض وقت طويل حتى استطاع الاستيلاء على حور والحديدة والعوية وبيت الفضة وغيرها. ولكن العلاقات بين عبد الوهاب وحمود بدأت تتوتر مما نتج عنه طلب حمود أن يكون ارتباطه بالدرعية مباشرة، وقد تحقق لــه ما أراد.

أما نجران، فقد سبقت الإشارة إلى فترة حكم الإمام محمد بن سعود وولده عبد العزيز وما قام به حاكم نجران من توجيه حملات نحو الدرعية، في سنة 1178هـ/1765م و 1189هـ/1775م، ولم تحاول الدرعية الاحتكاك بعدئذ بنجران إلا بعد أن تمكنت من دخول عسير والمخلاف السليماني والحجاز. ففي سنة 1220هـ/1805م صدرت أوامر الإمام سعود إلى عبدالوهاب بن عامر وفهاد بن شكبان ورعاياه من بيشة وغيرها وعبيدة وأهل سنحان ووادعة وأهل وادي الدواسر بالتقدم نحو نجران لإخضاعها، وبعد عدة اشتباكات خضعت المنطقة، وعُقد الصلح بين المكارمة والإمام سعود بن عبد العزيز.

خامسًا: علاقات أشراف مكة بنجد:

كان أشراف مكة قد بسطوا سيطرتهم على بعض الأراضي النجدية في فترات سابقة مختلفة، وقد بلغت سيطرة أشراف مكة قمتها في عهد الشريف حسن ابن أبي نمي وتمكن في سنة 986هـ/1578م من الوصول إلى جهات واقعة في نجد، وحاصرت قواته مكاناً يسمى معكال بالقرب من الرياض، وقد استمرت غزوات مكة على نجد طوال القرن الحادي عشر والنصف الأول من القرن الثاني عشر الهجريين، وصاحب حملات أشراف مكة العنف والشدة، ولا سيما في معاملتهم للسكان، وبعدئذ اتجه المسئولون في مكة نحو معالجة الأمور في الحجاز نفسها، بسبب التنافس الذي برز واشتد بين الأشراف أنفسهم في الصراع على السلطة وشغلتهم تلك المنافسات عن مواصلة غزواتهم على نجد، وأضعفت من قوتهم، وقد استمر هذا حتى قيام الدولة السعودية الأولى.

وقد تابع الأشراف كغيرهم من الحكام المحيطين بنجد، مراحل سير الدعوة السلفية باهتمام كبير، لا سيما بعد أن نجحت في ضم معظم مقاطعات نجد، وتأسيس دولة قوية متينة. ولم يبدأ حكام الدرعية الهجوم أو بالعداوة على أشراف مكة، وإنما الأشراف هم الذين ناصبوا الدعوة العداء، وقد بدأت الدرعية محاولات للاتصال بالأشراف خلال إمارة محمد بن سعود، وبارسال وفد إلى أشراف مكة من أجل طلب الأذن بالحج، وإجراء حوار مع علماء الحرمين الشريفين، وشرح المبادئ التي تدعو إليها الدعوة السلفية، وفي الوقت نفسه الحصول على إذن

بالحج بصفة مستمرة حتى ولو أدى ذلك إلى دفع مبلغ من المال سنوياً. ورفُضت هذه المحاولة بحجة الأنتماء إلى مذهب جديد مخالف للسنة. وكان ذلك في إمارة الشريف سعود بن سعيد، (توفي سنة 1168هـ /1755م) وكان قد حبس حجاج نجد سنة 1161هـ/1748م، فمات منهم في الحبس عدد كثير. ومع هذا قامت الدرعية مرة أخرى بالاتصال بشريف مكة أحمد بن سعيد سنة 1183هـ/1765م، الذي استجاب لنداء الدرعية وسمح للحجاج النجديين بأداء فريضة الحج، ولعل هذا بناء على إطلاق سراح الشريف منصور 1183هـ /1765م، وكان قد أسر في أحدى الغزوات. وفي سنة 1185هـ/1771م سمح لفريق من العلماء بالذهاب لمكة لشرح مبادئ الدعوة السلفية، وإفهام علماء الحرمين الشريفين بأن الدرعية لم تتخذ مذهباً جديداً وليس اتباعها مبتدعين وهم متبعون لمذهب الإمام أحمد بن حنبل، وسنة رسول الله وكتاب الله العزيز. وفي سنة 1185هـ/1674م أرسل الشيخ وعبد العزيز إلى والي مكة الشريف أحمد بن سعيد هدايا، وكان قد كاتبه وراسله، وطلب منه أن يرسلوا فقيهاً من جماعتهم، يبين لهم حقيقة ما يدعون إليه من الدين، ويحضر عند علماء مكة، فأرسل إليه الشيخ عبد العزيز الحصين. وعند وصوله تمت المناظرة بين الشيخ عبد العزيز الحصين وعلماء الحرمين على ثلاث مسائل الأولى: ما نسب للدرعية من التكفير بالعموم، الثانية: هدم القباب التي على القبور، الثالثة: إنكار دعوة الصالحين للشفاعة فكانت إجابتة للأولى أن ما نسب إلى اتباع الدعوة زور وبهتان، أما ما يتعلق بهدم القباب فقال إنه الحق والصواب، كما هو واضح في كتب السنة، أما المسألة الثالثة وهي دعوة الصالحين والاستغاثة بهم في النوازل والخطوب، فإن العلماء أجمعوا على أن من ارتكب ذلك أو فعله يُعدّ مشركًا.

وقد اقتنع علماء الحرمين الشريفين بذلك وأقروا الدرعية فيما ذهبت إليه وأنها لم تبتدع مذهباً جديداً ولم تأت بشيء جديد خارج عن الكتاب والسنة. إلا أنه لم يطرأ أي تحسن في العلاقات السعودية الشريفية نتيجة لتلك المحادثات.

وفي عهد الشريف سرور بن مساعد أذن لاتباع الدرعية بأداء فريضة الحج سنة 1197هـ/1783م، واستمرت العلاقات طيبة بين الدرعية ومكة، حتى مجيء الشريف غالب بن مساعد، الذي تولى مقاليد الأمور في مكة سنة 1202هـ/1788م، فبدأ الصراع المسلح بين الدرعية ومكة، بسبب ازدياد قوة الدرعية ونفوذها بين أواسط الكثير من قبائل الحجاز التابعين لشريف مكة، الذين انخرطوا تحت لواء الدرعية وقبلوا مبادئ الدعوة السلفية. وهذا أثار غضب الشريف فحنق على الدرعية وعمد إلى تشويه سمعتها في العالم الإسلامي، على الرغم من معرفته الأكيدة بأنهم متبعون لسنة المصطفى. وكتب للسلطان العثماني مبينًا بأن الدرعية تسعى إلى احتلال الجزيرة العربية برمتها بما فيها الحرمين الشريفين ، وتحويل سكانها إلى رعايا سعوديين.

ثم بدأ بتجهيز حملة سنة 1205هـ/1791م وأسند قيادتها إلى أخيه عبد العزيز وجهها إلى نجد، حيث هاجمت قصر بسام، وحاصرت أهله أكثر من عشرة أيام، ولما لم يتمكن من الاستيلاء عليه قرر الشريف تركه ومواصلة الزحف نحو بلدان أخرى في نجد، وفي هذه الأثناء التحق الشريف غالب نفسه بأخيه عبد العزيز تصحبه قوة كبيرة مزودة بسبعة مدافع، وساروا معاً نحو قرية الشعراء في عالية نجد، لمحاصرتها وقذفها بالمدفعية واستعصى عليهم احتلالها، فقررا الانسحاب والعودة إلى الحجاز.

وبعد عودة الشريف إلى مكة أخذ يخطط في كسب السلطان العثماني فأرسل في سنة 1207هـ/1793م مندوبين عنه من علماء الحجاز لمقابلة السلطان نفسه والمسئولين العثمانيين في إستانبول وفي مقدمتهم الصدر الأعظم لتحريضهم على الدرعية وتقديم العون والمساعدة لـه في محاربتها، غير أن هؤلاء لم يستجيبوا لطلب الشريف. وعلى كل فإن هجوم الشريف غالب على الأراضي السعودية، ساعد كثيرًا على تثبيت مركزها داخليًا في نجد وخارجها فقد انضمت إلى حكم الدرعية بعض القبائل الحجازية.

وما كان من الشريف إلا أن شن عدداً من الغارات ضد القبائل التي قبلت مبادئ الدعوة السلفية، وكان رد الدرعية قوياً وسريعاً. ونتج عن تلك الغارات المتبادلة بين الطرفين التوصل إلى اتفاق لتحديد حدود كل منهما خاصة تعيين القبائل التابعة لكل من الطرفين، وأن يسمح لأتباع الدرعية بأداء فريضة الحج. ولعل الخسائر التي مني بها الشريف، لا سيما في الخرمه وفقدان منطقة بيشة، وانضمام الكثير من قبائل الحجاز، كانت سبباً في طلب الصلح، وقد استمر هذا الصلح معمولاً به مدة ست سنوات حتى عام 1217هـ/1802م. وقد انتهز سعود فرصة السلام والوئام بين الدرعية ومكة، فأدى فريضة الحج، وتبادل مع الشريف غالب الهدايا في أكثر من مناسبة، ولكن الصلح نقض بينهما لانضمام بعض القبائل الموالية للحجاز للدرعية، كما قوى مركز الدرعية بانضمام عثمان المضايقي شيخ قبيلة عدوان، والذي كان وزيراً للشريف غالب وتربطه به أواصر القرابة. وأقام عثمان في بلدته العبيلاء بين تربه والطائف، يجمع القبائل من حوله بغية الانقضاض على الشريف غالب، وقد يعود انضمامه إلى الدرعية أنه كان يحسد الشريف غالب ويطمع بمكانه. وقد أظهرت القبائل الواقعة في بيشه ورنيه وتربه وما جاورها وقبيلة قحطان العصيان واتجهوا جميعاً نحو الطائف، حيث دارت بينهم وبين الشريف غالب معركة سنة 1217هـ/1802م حققت فيها القوات السعودية نصرًا كبيرًا استطاعت بواسطته الاستيلاء على الطائف. وحاول الشريف إقناع أمراء الحج الشامي والمصري والمغربي وسلطان مسقط بالوقوف معه ضد القوات السعودية، إلا أنهم رحلوا وتركوه وحيداً في الميدان. وبعد انتهاء موسم الحج تمكنت القوات السعودية من دخول مكة.

وجه سعود خطاباً للسلطان سليم الثالث بيّن فيه أنه هدم القباب التي بنيت على القبور والمشاهد الشركية وأبطل الضرائب والعوائد الزائدة على 2.5% وأنه طلب من القاضي المعين من طرف السلطان فصل الأحكام في منطقة مكة طبقًا لأوامر نبينا محمد ﷺ وشريعته الغراء. ثم طلب من السلطان أن يصدر أوامره إلى باشوات الشام ومصر بألا يرسلوا في السنة التالية مع المحامل طبولاً ومزامير لأن ذلك ليس من الدين في شيء. وفي هذا الخطاب استطاع سعود أن يوجز سياسة الدرعية المالية والدينية والسياسية. وعلى أثر سقوط مكة توجه الشريف إلى جدة، ولذا صدرت الأوامر إلى عبدالوهاب بن عامر الملقب بأبي نقطة شيخ قبيلة عسير وأمير رجال ألمع ونواحي تهامة، للتوجه إلى الحجاز لمحاصرة الشريف في جدة، فاضطر الشريف في آخر الأمر إلى أن يطلب الاجتماع بحكام الدرعية للوصول إلى اتفاق، فجاء سعود إلى مكة لوضع شروط الصلح مع الشريف غالب، وبموجبها خضعت الحجاز لنفوذ الدرعية وخضعت بالتالي القبائل التي كانت تابعه لمكة.

سادسًا: علاقات الدرعية مع الدولة العثمانية:

كان لمساعدة العشائر العراقية، بزعامة قبيلة المنتفق، لحكام بني خالد دور في تردي العلاقات بين الدولة السعودية الأولى والعشائر العراقية لأن تلك العشائر تساعد حكام الأحساء في مهاجمة نجد مما دفع السعوديين للقيام ببعض الأعمال التأديبية ضد تلك العشائر. وبعد أن تم استيلاء الدرعية على الأحساء، غضب السلطان العثماني، الذي كان حريصاً على بقاء ذلك الإقليم ضمن الأراضي العثمانية، وهكذا انضمت السلطات العثمانية مع عشائر العراق في عدائها للدولة السعودية وقامت بتجهيز حملة كبيرة لمحاربة الدرعية 1211هـ/ 1797م، واسترداد الأحساء. ولجأت إلى الاستعانة بشيخ المنتفق، لمعرفته بأساليب حرب الصحراء، فعين على رأس الحملة العثمانية، التي زودت بعدد لا بأس به من الجند النظامية، ومن الرماة البلوج والمدفعية، وجمع عربان المنتفق وأهل الزبير والبصرة ونواحيها وبوادي الظفير وعدداً كبيراً من العشائر النجدية الساخطة على الدرعية وتوجه بتلك القوة نحو الأحساء لاتخاذها قاعدة لعملياته ضد الدرعية، التي أخذت تستعد لمنازلته، وبعد أن وصلت الحملة العثمانية الأحساء، اغتيل ثويني، قبل أن تتمكن قواته من إنجاز مهمتها، فحدثت الفوضى في صفوف الحملة العثمانية فأوقعت القوات السعودية بهم قتلاً وفتكًا، واستولت على ما معهم من مدافع وعتاد وغير ذلك.

وكان وقع هذه الهزيمة شديداً على المسؤولين العثمانيين، فقرر والي بغداد إعداد حملة قوية أخرى، أسند قيادتها لنائبه علي باشا (علي الكخيا)، وزوده بقوات نظامية تقدر بأربعة إلى خمسة آلاف جندي تركي، وعُزّز هذا من القبائل الحليفة ترافقها قافلة هائلة من المدفعية سارت إلى الأحساء لإخضاعها واتخاذها قاعدة للتحركات. واستعصى على الحملة مرابطة حصن الهفوف والمبرز التي توجد بها قوات سعودية، على الرغم من محاصرتهما مدة طويلة. ونظراً لطول الحصار ونضوب مياه الشرب وقلة الأرزاق، وهزال الجمال وتناقص الذخائر والمعدات انسحب الجنود. وكانت القوات السعودية لهم بالمرصاد، وبعد مناوشات بسيطة، توصل الطرفان إلى عقد صلح حقناً لدماء المسلمين، على أن تتم الموافقة عليه من قبل الباشا سليمان في بغداد والإمام عبد العزيز في الدرعية.

وانتقض الصلح بسبب مهاجمة بعض أتباع باشوية بغداد قافلة حجاج إيرانيين في المنطقة الواقعة بين الحلة والنجف، كانت تحرسها قوات سعودية، وتقدر بثلاثمائة رجل، وطالبت الدرعية السلطات العثمانية دفع ديات أولئك الحراس، ولما لم تستجب عدَّ الإمام عبد العزيز ذلك نقضاً للصلح. وعندئذ هاجمت القوات السعودية جنوب العراق 1216هـ/ 1801م، فدخلت كربلاء والنجف وقامت بهدم القبة الموضوعة على قبر الإمام الحسين، وبعض القباب الأخرى وأزالت ما يعتقد أنه من الأمور الشركية والذي يتنافى مع العقيدة الإسلامية الحقة. وقد فشلت القوات العثمانية في التصدي للهجمات السعودية التي استمرت على جنوب العراق دون انقطاع من 1226هـ/ 1811م.

واتجهت الغزوات السعودية صوب الحدود الشمالية لنجد، خاصة بعد أن تمكنت من الاستيلاء على الأحساء والجوف ودومة الجندل وسار حجيلان بن حمد 1212هـ/ 1797م على رأس جيش إلى أرض الشام، فهاجم بوادي الشرارات واستولى على الكثير من أموالهم، وأثمرت الغزوة وغيرها في اتّباع بعض بوادي الشام مبادئ الدعوة السلفية، والانضواء تحت الحكم السعودي.

ويبدو أن ولاة الشام لم يتخذوا أي إجراء ضد تغلغل النفوذ السعودي داخل أراضيهم إلا بعد أن كلفوا من قبل السلطان العثماني، ولكنهم فشلوا في حماية حدود ولايتهم من الهجمات السعودية، بل إن المسؤولين السعوديين منعوا دخول المحامل القادمة من الشام واستانبول ومصر والتي ترافقها الطبول والزمور إلى المدينة المنورة، بعد أن تم لهم السيطرة على الأراضي الحجازية، كما منعوا القوة العسكرية التي تصاحبها لحمايتها بعدئذ. ولم تتوقف الهجمات السعودية الموجهة على الشام كما ورد في رسالة الوالي يوسف كنج باشا للسلطان العثماني 1225هـ/1810م، ولعل هذه الهجمات على بوادي الشام كانت سبب عزل يوسف باشا وحلّ محله سليمان باشا صاحب عكا.

إن استيلاء الدرعية على الحجاز، وخضوع الحرمين الشريفين لها، قد بيّن للدولة العثمانية قوة الدرعية، وخاصة بعد منع الدعاء للسلطان العثماني على المنابر، وفقدان السلطان لقب "خادم الحرمين الشريفين" عليها، ولما كانت مشغولة بقضايا وأحداث دولية، فقد عمدت أولاً إلى كل من ولاية بغداد ودمشق من أجل القضاء على نفوذ الدرعية في الحجاز وإعادته إلى سلطة الدولة العثمانية، وعندما فشلت محاولات أولئك الولاة لجأت إلى محمد علي باشا.

وقد يكون اختيار محمد علي لهذه المهمة هو أن قوة محمد علي المتعاظمة قد استثارت خوف استانبول من أن يتخطى محمد علي إن عاجلاً أو آجلاً حدود مركزه كحاكم إقليمي، ولذا هدفت إلى استنزاف موارده في حرب الدولة السعودية.

وقد يكون السبب الأهم الذي دفع السلطان العثماني إلى تكليف محمد علي القيام بالحملة عن طريق البحر، تعذر غزوها من الشام وبغداد لصعوبة اجتياز الصحارى الواسعة المحفوفة بالمخاطر، يضاف إلى هذا أن الحجاز يعتمد اعتماداً كبيرًا على مصر، في كل موارد عيشه وخاصة القمح والمنتوجات الزراعية الأخرى، فكانت الأوامر السلطانية تصدر تباعًا إلى مصر منذ سنة 1222هـ/1807م من أجل تكليفه. وكانت حجة محمد علي أن ذلك، يحتاج إلى استعداد كبير وإلى إنشاء مراكب كبيرة في بحر القلزم وغير ذلك من الاستعدادات للخروج إلى حكام الدرعية ومحاربتهم وجلائهم وطردهم عن الحرمين الشريفين. وقد اتخذ بعض الترتيبات: بارسال السيد أحمد الملا إلى الحجاز، لمعرفة قوة الدرعية وحقيقة الشريف غالب، وإعطاء تقرير عن أحوال القبائل والطرق المختلفة، حتى تستطيع الحملة المصرية من وضع خطة على أساس تلك المعلومات. وقد استقبل من قبل الشريف غالب، الذي أبدى استعداده لمساعدة قوات الباب العالي بنفسه، وبكل ما يملك من قوة وثروة. كما أنه عهد إلى السيد محمد المحروقي كبير تجار مصر، بمهمة الاتصال بعرب الحجاز لكسبهم إلى جانبه، وكان المحروقي من المهتمين بتجارة البحر الأحمر وله صلات قوية بالحجاز وقبائله.

وبعد سماع الشريف غالب أنباء حملة محمد علي، دخل في مراسلات سرية، وعد فيها محمد عليّ بأنه سيتخلى عن تأييد السعوديين، ولا سيما بعد أن تصل مقدمات الحملة المصرية إلى شواطئ الحجاز، وقد استغرق الاستعداد للحملة ذاتها حوالي ستة أشهر، واسند محمد علي قيادتها إلى ابنه (طوسون)، (17 عامًا) واسند إلى المحروقي مهمة إدارتها.

وتوجهت الحملة نحو ينبع فسلك الفرسان الطريق الساحلي، بينما أقلّت السفن المشاة والمدافع والذخائر والمؤن والمعدات المراكب، وسقطت ينبع بعد مقاومة ضعيفة وولّى عاملها من قبل الإمام سعود هارباً. وعندما وصلت أخبار هذه الحملة إلى الأمام سعود، أخذ يعد جيشًا كبيرًا قوامه 18 ألف جندي،

أسند قيادته إلى ابنه الأمير عبد الله بن سعود، وأمره بالتوجه إلى المدينة المنورة، للتمركز في الجزء الضيق من وادي الصفراء، والواقع في الطريق بين المدينة وينبع، لاحتلال التلال الواقعة على طرفي الوادي، ومراقبة تحركات قوات طوسون. وما أن تقدمت تلك القوات حتى انهالت عليها القذائف من كل مكان وفتكت بهم، واستمرت الحرب حوالي ثلاثة أيام متتالية انهزمت على أثرها قوات طوسون.

ولم تتعقب القوات السعودية فلول جيش طوسون المنكسر. ولما سمع محمد علي، بما حل بابنه، بادر بأعداد قوات جديدة زود بها طوسون، كما أرسل معها مبالغ كبيرة من المال، بغرض توزيعها على العربان المحيطين به حتى يأمن جانبهم ويبعدهم عن تأييد القوات السعودية ويستميلهم إلى جانبه. وقد نجحت هذه الخطة فاستمال طوسون باشا قبيلتي حرب وجهينة اللتين كانتا تسيطران على وادي الصفراء والطرق الممتدة من الصفراء إلى المدينة، وبعدها توجه طوسون إلى وادي الصفراء فاحتله بسهولة، ثم بعدئذ تمكن من احتلال المدينة المنورة.

وبسقوط المدينة المنورة أصبح الطريق مفتوحاً أمام قوات طوسون، لتواصل زحفها نحو جده ومكة والطائف، وتمكنت من احتلالها بدون حرب بمساعدة الشريف غالب، الذي نقض العهد الذي قطعه للإمام سعود بعدم الخيانة والغدر. وعند دخول المهاجمين إلى مكة استقبلهم الشريف، وقرر محمد علي التوجه إلى الحجاز ليدير القتال بنفسه، وما أن وصل إلى مكة حتى استقبله الشريف غالب استقبالاً عظيماً. وبعد أن استتبت لــه الأمور في مكة (دبر محمد علي مؤامرة للقبض على الشريف غالب وأولاده وإرسالهم إلى مصر)، وقد يعود ذلك إلى ارتياب محمد علي في إخلاص الشريف، وتراخيه في معاونة قوات طوسون، ورغبة منه في إطالة الحرب لخدمه مصالحه الذاتية. وبعد أن تمّ لمحمد علي النصر على مدن الحجاز الرئيسة، وجه كل اهتمامه نحو إخضاع الأقاليم الجنوبية في الحجاز، فأرسل ابنه طوسون لإخضاعها إلا أنها استعصت عليه بالرغم من كثرة الحملات المتواصلة.

وبفشل قوات طوسون قرر محمد علي الاستزادة من جلب القوات لمهاجمة الجنوب، ووضع خطة تهدف إلى الاستيلاء على القنفذة لإرسال قوات من هناك، وإرسال قوة ثانية من الطائف في محاولة منه شن هجوم مركز على المواقع السعودية، ولكن خطته هذه وخاصة استيلاؤه على القنفذة باءت بالفشل، لأن طامي بن شعيب ورجاله دافعوا عن القنفذة وأبطلوا مفعول قوات محمد علي، الذي ركز كل اهتمامه في محاولة إلحاق هزيمة بالقوات السعودية المتمركزة في تربه، فتوجه على رأس قواته نحو هذه المنطقة وبالذات نحو "بسل" القريبة من الطائف، في سنة 1230هـ/ 1815م، ودارت بين الفريقين معركة هزمت فيها القوات السعودية. وقد يعود سبب هزيمتها إلى أنها خالفت وصية الإمام سعود لابنه عبد الله عند وفاته، ألا يحارب في سهل، فقد استدرج محمد علي القوات السعودية للنزول من المرتفعات، وذلك باستخدام قوات من شمال أفريقيا للاشتباك مع القوات السعودية، ثم إيهامها بأن تلك القوات قد انهزمت، وقد أحضرها خصيصاً لهذا الغرض، كما أن محمد علي استخدم الأسلوب نفسه والتكتيك اللذين تستخدمها القوات السعودية في حروبها. وقد استخدم جيش محمد علي المدافع والفرسان وبقية آلات الحرب الحديثة للفتك بقوات الدرعية.

بهذا الانتصار أخذت قوات محمد علي تتابع زحفها نحو الجنوب، فاستولت على بيشه وتربه ورنية، وبعد انتصار محمد علي في موقعة بسل، سار

نحو تربه تصحبه مدفعية قوية، وكذلك عدد من النجارين والحدادين والمعماريين، ومعهم الكثير من العمال يحملون الفؤوس والألغام، وذلك لقطع أشجار النخيل التي تحيط ببلدة تربه وهدم أسوارها، لأنه كان يرى أنهما كانا السبب الحقيقي في إخفاق ولده طوسون وهزيمته عند أبواب تربه. كما تمكنت قوات محمد علي من احتلال مناطق عسير وألقت القبض على زعيمها طامي بن شعيب، وأرسل إلى مصر، حيث أعدم شنقًا، وبذلك خضعت المنطقة الجنوبية. وواصلت قوات محمد علي زحفها حتى حدود اليمن. وبعد هذا اضطر محمد علي إلى العودة إلى مصر، بينما أخذت قوات طوسون تتقدم نحو الرس التي استولت عليها، لكن مقاومة الدرعية دفعت طوسون إلى الاتفاق مع الإمام عبد الله إلى عقد صلح، لنفاذ الذخيرة وقلة الموارد. وكانت القوات السعودية أيضا ترغب أن تستجمع قواها وخاصة بعد النكسة التي منيت بها في الجهة الغربية والجنوبية. بموجب الصلح وضعت هدنة مدتها 20 يوماً، وبعد إتمام ذلك سافر طوسون إلى المدينة المنورة فالقاهرة.

ولم يوافق محمد علي على الصلح الذي أبرم بين ابنه طوسون والإمام عبد الله بن سعود، ومن أجل هذا أرسل حملة أخرى أسندت قيادتها إلى ابنه الأكبر إبراهيم، وعند وصوله إلى المدينة أقام عدة أيام ثم اتجه بقواته نحو الحناكية، حيث اتخذها نقطة ارتكاز للزحف وشن العديد من الغارات على العشائر والقبائل التابعة للسعوديين. كما اتجه إلى استمالة القبائل بشتى الطرق إلى جانبه، مثل مطير وحرب وعنيبه. وتوقف إبراهيم باشا أمام مقاومة أهالي الرس ففرض الحصار عليها، وبعدها أخذ إبراهيم باشا يستعد للهجوم على عنيزة، وفي طريقه استولى على الخبرا، ثم زحف منها إلى عنيزة التي اشتبك مع أهاليها وحاميتها، إلا أن سقوط نيران المدفعية على مستودع الذخيرة عجل باستسلامها، وقد ضمن الأهالي سلامة أرواحهم، وصيانة دمائهم وأموالهم.

ومن عنيزة سار إبراهيم باشا إلى بريدة، التي استولى عليها دون عناء كبير سنة 1223هـ/ 1232م. وبعدئذ سار إلى المذنب واشيقر، ثم توجه إلى شقراء حيث حاصرها ورماها بالمدافع بشدة متناهية فاضطرت المدينة إلى الاستسلام، وكان سقوط شقراء يعني سقوط بقية إقليم الوشم. وأصبح إبراهيم باشا بهذا الانتصار يتحكم في الطرق الاستراتيجية المؤدية إلى الدرعية وفي نفس الوقت تطويقها من كل جانب. وبعد أن تم لإبراهيم باشا ذلك واصل زحفه نحو الدرعية، وفي طريقه إليها لقي مقاومة عنيفة في ضرمى وكانت قد حصنت تحصيناً قوياً ووضعت فيها قوات للدفاع عنها، ولكن إبراهيم باشا استطاع إخضاعها في نهاية الأمر. وباستسلامها أصبح الطريق مفتوحاً نحو الدرعية، وقد سلك إبراهيم باشا وادي حنيفة للوصول نحوها.

وقد قدر سيدلر (رحله عبر الجزيرة) قوات إبراهيم باشا عند حصار الدرعية بأنها تتألف من مدفعي هاون ومدفع سويدي قصير ومدفع قاذف، وأربع قطع مدفعية خفيفة زنة إحداها خمسة كيلو غرامات وخمس بنادق تركية وواحد وخمسين رامي بندقية ومائتي مهندس وواحد وعشرين فنياً وأحد عشر زراعاً للألغام، ووصل العدد الإجمالي للمشاة إلى أربعة آلاف وثلاثمائة، منهم ألف وسبعمائه وخمسة وعشرون من الأرناؤوط والباقي أتراك، ووصل عدد المغاربة أو الأجانب إلى ألف وثلاثمائة رجل، كما وصل فيلق أوزون إلى أربعمائة، وفيلق وشوان إلى ثلاثمائة، وكان مجمل تعداد الخيل ألف وتسعمائة وخمسون بالإضافة إلى هذا فلم تتوقف الإمدادات البشرية والحربية طوال مدة الحصار، وأعداد كبيرة من بادية نجد والحجاز .

أما قوات الإمام عبد الله بن سعود فيقدرها إبراهيم باشا في رسالة بعثها إلى والده بأنهم يزيدون على ثلاثة آلاف على الجبال وأطراف مضيق الدرعية وفي داخل الحدائق المختلفة، وبقية أعوانه في داخل الأسوار والأبراج، وأن الدرعية قد بنيت تحصيناتها وأسوارها بشكل متقن، ورتب رجاله في تلك التحصينات والمتاريس مزودين بالمدافع والذخائر والمؤن الغذائية، للدفاع لمدة طويلة عن المدينة المحاصرة.

وعلى الجانب الآخر رتب إبراهيم باشا قواته في مقابلة قوات الدرعية، وبعد أن أخذ قسطًا من الراحة، أخذ في حصار المدينة والتضييق على المدافعين وإرهاقهم، وكان وصوله الدرعية في يوم الثلاثاء 3 جمادي الأولى 1233هـ/1817م فبدأت الاشتباكات العنيفة، وحمل أهل الدرعية على (جند الروم) و وقع منهم قتال شديد، قتل فيه من الفريقين عدة قتلى ثم تبع هذا وقائع كثيرة حقق فيها إبراهيم باشا تقدماً كبيراً في زحزحة بعض دفاعات الدرعية، والاستيلاء على بعضهم الآخر. وظلت الحرب سجالاً بين الطرفين، وإن كانت كفة إبراهيم باشا بدأت ترجح مع طول فترة الحصار، وأثر ذلك في معنويات المدافعين عن الدرعية، ودفع البعض إلى الانضمام إلى صفوف إبراهيم باشا. وقد استفاد إبراهيم باشا من ذلك كله خاصة بعد التعزيزات التي وصلته من المدينة والعراق والشام. على أن الإمام عبد الله لم يستغل فرصة اشتعال النار في مستودع ذخيرة إبراهيم باشا في 16 شعبان في نفس العام، فلم يهاجم عدوه ويقضي عليه. أما إبراهيم باشا فقد أعطاه اشتعال النار في مستودع الذخيرة دافعاً قوياً في مهاجمة خصمه، وفي الوقت نفسه، أرسل على الفور إلى كل من شقراء وبريدة ومكة المكرمة وعنيزة والمدينة وينبع، وبعض المدن النجدية لإرسال المزيد من الأسلحة والذخائر، كما طلب من والده أن يسعى إلى إمداده بالقوات والذخائر سريعاً فانهالت عليه من مصر والحجاز والعراق.

وبعد أن استكمل استعداداته وتأكد أن المدافعين عن المدينة قد أنهكوا قرر أن يبدأ الهجوم العام فتمكن من اكتساح دفاعات الدرعية، كلها جنوبية وشمالية وشرقية وغربية، وانتقلت الحرب إلى المنازل، ولما رأى المدافعون عدم استطاعتهم مقاومة قوات إبراهيم باشا، استسلموا شريطة إعطائهم الأمان على دمائهم وأرواحهم وأموالهم وذلك في السابع من ذي القعدة 1233هـ التاسع من سبتمبر 1818م.

وكانت شروط استسلام الدرعية هي: أن تسلم الدرعية إلى إبراهيم باشا، على أن يتعهد بالإبقاء عليها، أي بمعنى عدم تهديمها (كما أقدم عليه بالفعل)، ألا يصاب أي فرد من أفراد الأسرة السعودية بأي ضرر ما بمعنى العفو عنهم. وأن يعفو إبراهيم باشا عن القوات السعودية المحاربة وعن الأهالي وعدم إلحاق أذى بهم، وأن يذهب عبد الله بن سعود إلى مصر ثم إلى استانبول، وقد حُمِل بالفعل إلى استانبول حيث أمر السلطان بإعدامه.وهكذا ادخلت الجزيرة العربية برمتها في حوزة الدولة العثمانية.

ويمكن أن تعزى أسباب سقوط الدولة السعودية إلى عدم تكافؤ القوة العسكرية بين الطرفين، والنزعة القبلية بخروج بعض القبائل وانضمامها إلى صفوف إبراهيم باشا، وخروج بعض قادة الدرعية مثل عضاب العتيبي الذين انضموا إلى إبراهيم باشا وغيره من الذين أطلعوه على ضعف المواقع السعودية.

سابعاً: علاقات الدولة السعودية الأولى الخارجية:

أدى اتساع الدولة، وامتداد نفوذها، وانتشار مبادئها الدينية، إلى قيام علاقات خارجية مع عدد من

المناطق العربية (الأحساء والعراق، والحجاز، والشام، ومصر)، وكانت جميعاً تابعة للدولة العثمانية ما عدا الأحساء التي كانت تحت حكام بني خالد. أما علاقاتها مع الدول الأخرى الأجنبية فإن بريطانيا تقع في مقدمة تلك الدول: ذلك أن بريطانيا كانت قد أخذت تتوغل في سواحل ومياه الخليج منذ نهاية القرن 10هـ/ 16م ومن ثم نشأت بينها وبين سلطنة مسقط علاقات جيدة، ارتبطت معها في حلف ضد التوسع السعودي في الخليج، وهكذا أدى خضوع القواسم في 1214هـ/ 1799م، للدولة السعودية الأولى، إلى بداية العلاقات السعودية مع بريطانيا بشكل مباشر. وكانت العلاقات قد قامت بين إمام الدرعية ومسؤولي شركة الهند الشرقية، في 1208هـ/1793م، حين كانت الدرعية قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى، من إحكام سيطرتها على الأحساء والتغلغل جنوب العراق.

وكانت الشركة المذكورة قد نقلت في السنة التالية مركزها التجاري من البصرة إلى الكويت، والذي تعرض لهجمات القوات السعودية، فتصدت لها قوة الحماية البريطانية. وخوفاً من ردة الفعل السعودي في مهاجمة البريد الصحراوي، العائد للشركة والذي يسير بين البصرة وحلب، اضطر المقيم التجاري والسياسي للشركة والحكومة البريطانية في البصرة إلى إرسال أحد مساعديه لتسوية لأمر. بالإضافة إلى هذا، رأت الشركة لضمان سلامة مراسلاتها الرسمية، أن توثق علاقاتها مع حكام الدرعية، ولذا عندما كان المقيم في البصرة يحرص على إرسال هدايا صغيرة لحاكم الدرعية من وقت لآخر، كان حاكم الدرعية يعبر عن امتنانه.

وفي الخليج، هاجم القواسم التابعين للدرعية سفينتين تابعتين للمقيم البريطاني في البصرة، وفي 1223هـ/1808م أصبح القواسم يشكلون خطورة أكثر حتى انهم هددوا السواحل الهندية، وتمكنوا من مهاجمة سفينة تجارية بريطانية بالقرب من رأس مسندم، واستولوا عليها وطالبوا حكومة بومباي بدفع إتاوة من أجل السماح للسفن البريطانية بالمرور بالخليج.

وأمام تهديدهم للاسطول البريطاني، وتعاظم قوتهم، (وقد قدر اسطولهم بثلاث وستين سفينة كبيرة، وثمانمائة وعشر سفن أصغر حجماً، يحمل على متنه ثمانية عشر ألف وسبعمائة رجل)، قررت السلطات البريطانية في الهند مهاجمة رأس الخيمة القاعدة الرئيسة للقواسم 1224هـ/1809م. وكانت الأوامر البريطانية تقضي بتجنب أي عمل ضد أية قوات برية سعودية، وبعدئذ اتجهت القوات البريطانية إلى شناط لمهاجمة القوات السعودية هناك بالتعاون مع سلطان مسقط.

ومن جانب آخر أدى هجوم القوات السعودية على جنوب العراق، وبالذات على الأماكن المقدسة للشيعة في كربلاء وغيرها 1216هـ/1801م إلى توتر العلاقات السعودية الإيرانية، وإلى تقديم الدعم الإيراني لسلطان مسقط من أجل استرداد البحرين 1217هـ/1802م، ثم في سنة 1226هـ/1811م قدمت العون والمساعدة لسلطان مسقط، لمواجهة القوات السعودية، التي كانت قد احتلت أجزاء كبيرة من عُمان، و قدرت القوات المتحالفة بثلاثة آلاف بالإضافة قطع أسطول وتمكنت هذه القوات من استرداد حصون سمايل ونخل. ولكن مطلق المطيري تمكن من استردادهما وهزيمة القوات المتحالفة.

ولقى انتصار إبراهيم باشا على الدرعيـة ترحيباً كبيراً في إيــران، إذ أرســل شــاه إيــران هدية لمحمد علي باشا مكافأة لــه على القضاء على الدولة السعودية، وهو سيف عتيق ورثه الشاه عن أجداده ملوك الفرس الأوائل. وقد ورد في رحلــة فتــح الله الصايغ الحلبي في إشارة إلى أن تيودور

لاسكاريس جاء إلى الشام من أجل الوصول إلى الدرعية كممثل لنابليون، لتوطيد العلاقات مع أمراء ومشائخ البادية، ومع أمراء الدرعية من أجل عقد تحالف ضد بريطانيا، وهي إشارة لم تؤكدها المصادر العربية الموثوقه.

ثامناً: لمحة عن التنظيمات الإدارية من سـنة 1157- 1233هـ/ 1744-1818م:

بناء على الاتفاق الذي تم بين الأمير محمد بن سعود أمير الدرعية، والشيخ محمد بن عبدالوهاب سنة 1157هـ/1744م، تعهد فيه كلٍ منهما بمقتضاه بالعودة إلى الدين الحنيف لما فيه من بساطة وطهارة، وأن تستمد الدولة سلطتها من الشريعة الإسلامية الغراء منهجاً ونظاماً. أي أن الدولة السعودية الأولى ترسمت خطوات الدولة الإسلامية الأولى، فكان الحاكم فيها إمامًا للمسلمين ورئيسًا للدولة، يقودها نحو الخير والصلاح يصرف أمور الدولة، وفقًا لما جاء في القرآن والسنة مستشيرًا العلماء وذوي الرأي.

والإمام في الدولة السعودية الأولى هو الحاكم الذي يقوم بالمحافظة على الأمن والاستقرار والقضاء على الحروب ومواجهة الأعداء، وتنفيذ الأحكام الشرعية، بينما الإمامة في الدين خصصت للشيخ محمد بن عبدالوهاب في تصريف الشئون الدينية والقضائية وإمامة الناس في الصلاة. وبعد وفاته انتقل هذا إلى أسرته ليواصلوا الطريق الذي رسمه لهم الشيخ محمد بن عبدالوهاب.

وبالرغم من أن رئيس الدولة يبدو حاكمًا مطلقًا لا ينازعه أحد، فإنه يعرف تماماً الروح العربية التي تأبى الضيم وتأنف الذل، ولذا أبقى على حرية الأفراد بما لا يتنافى مع روح الدين الحنيف ولا يقلل من هيبته السياسية.

وكانت القاعدة في ولاية العهد أن يخلف الابن الأكبر والده بعد وفاته، ووفقاً لهذه القاعدة فإنه عندما توفي محمد بن سعود خلفه في الحكم ابنه عبد العزيز بن محمد بن سعود، وقد طبقت هذه القاعدة أيضاً بالنسبة لخليفته الأمير عبد العزيز بن محمد بن سعود ثم لابنه من بعده وهلّم جرا. على أنه من ناحية أخرى نلاحظ أن الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود اتبع نظام البيعة لولي عهده وذلك أثناء حياته سنة 1202هـ، وميزة هذه الطريقة تقوية الدولة وضمان استمرار سيطرتها على جميع أجزاء ممتلكاتها في حالة حصول موت مفاجئ لرئيس الدولة.

ولم يكن لدى الدولة السعودية الأولى جيش منظم ثابت، ما عدا أن رئيس الدولة كان يحتفظ بحرس خاص، يقدر عدده بحوالي ثلاثمائة فرد وكانوا ممن يتميزون بالشجاعة والمهارة الحربية. وحقيقة الأمر أن جميع المواطنين كانوا محاربين مستعدين للدفاع والجهاد إذا ما طلبوا لذلك لأن هذا واجب وطني وديني مقدس. ولا تكفي التلبية فقط، بل يحضرون ومعهم سلاحهم وزادهم وركائبهم دون مساعدة كبيرة من الحاكم، أما المحاربون الفقراء فإنهم يجهزون إما بواسطة الأغنياء أو بواسطة بيت المال. وكانت العادة المتبعة أن الحاكم عندما يريد أن يغزو بلداً. فما عليه إلا أن يرسل رجاله إلى القبائل والمقاطعات المختلفة محدداً، العدد الذي يحتاج إليه.

بالنسبة للقيادة فالقاعدة العامة كانت أن رؤساء الدولة هم الذين يقودون جيوشهم في حالة الحرب، أما إذا لم يشتركوا بأنفسهم فإنهم يعهدون بالقيادة لأبنائهم أو إخوانهم أو بعض الأمراء البارزين. وطبقًا لهذه القاعدة قاد محمد بن سعود عدة حملات بنفسه لكنه عندما ثقل عاتقه بأعباء الحكم أسند قيادة الجيش إلى ابنه عبد العزيز أحيانًا وأحيانًا أخرى لأمراء العيينة: عثمان ومشاري آل المعمر. ثم

أسندت إلى سعود ثم لأولاده من بعده ولبعض أمراء المناطق والقادة البارزين.

وكانت مسؤولية بيت المال لرئيس الدولة الذي يديره بواسطة الديوان وظل ذلك ساري المفعول طوال عهد الدولة السعودية. وكانت موارد الدولة تأتي من: خمس الغنائم. زكاة الثمار والمواشي، عروض التجارة، مواريث حشرية وهي أموال من يموت ولا وارث له التي ترثها الدولة لعدم وجود عصبات ترث المتوفي، الغرامات وغير ذلك من موارد. وفي عهد الإمام سعود الكبير وفقاً لرواية ابن بشر "أنه كان يحصل فقط على مائة وخمسين ألف ريال من بندر اللحية المعروفة في اليمن وهو لا يأخذ سوى ربع العشر ومن بندر الحديدة نحو ذلك، ويحصل على ثمانين ألف ريال من بيت مال الأحساء، وهذا في حد ذاته يكون جزءاً بسيطاً من دخل بيت المال المذكور ويضيف ابن بشر": و"أما غير ذلك مما يجيء إلى الدرعية من الأموال من القطيف والبحرين وعمان واليمن وتهامة والحجاز وغير ذلك وزكاة ثمار نجد وعروضها وأثمانها، لا يستطيع أحد عّده ولا يبلغه ولا حده وما ينقل إليها من الأخماس والغنائم أضعاف ذلك".

ويصرف من بيت المال مبلغ للعلماء والقضاة والمحتسبين والمعلمين وطلاب العلم وأئمة المساجد ومؤذنيها ولكتاب الديوان وللحكام أنفسهم ويعطي أمراء المقاطعات والقبائل مبلغًا من المال للإنفاق على الضيافة وإلى جانب هذا، الصرف على الفقراء من المحاربين كشراء سلاح ومؤونة.

أما القضاء فيحكم فيه وفقاً لما جاء في القرآن الكريم والسنة، وأول من تقلد القضاء في الدولة السعودية الأولى الشيخ محمد ثم انتقل إلى أسرته من بعده إذ احتفظت بالقضاء وذلك بمزاولتها الشؤون الدينية. وطبقاً لهذه القاعدة نجد أنه عندما توفي الشيخ محمد خلفه في منصب القضاء أكبر أبنائه حسين.

وقد عمدت الدولة السعودية خاصة بعد اتساعها إلى إنشاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتم اختيارهم من العلماء الأجلاء يعينون في جميع المناطق. وكانت مهمتهم تتلخص في أن يبصروا الناس بالدين ويبينوا لهم الأمور الشركية لكي يتجنبوها ووظيفتهم بالإضافة إلى ذلك كانت الوعظ والإرشاد وحثهم على أداء الصلوات في أوقاتها.

وعندما اتسعت حدود البلاد، لم يعد بمقدور حكام الدرعية، الإشراف بأنفسهم على إدارة دفة الحكم، لذا كانوا يعينون حكاماً على الأقاليم، ينوبون عنهم في الإشراف على شؤون الحكم في أقاليمهم، على أن اختيار حكام الأقاليم، يتم من العناصر المخلصة، والمؤمنة بمبادئ الدعوة، وممن يتمتعون برجاحة العقل وقوة الشخصية، ومنزلتهم الاجتماعية. ويعاون هؤلاء، القضاة الذين يتولون الفصل في الخصومات، على أساس أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وكذلك يعاونهم عمال الزكاة، ورجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمسؤول عن بيت المال.

أ.د. محمد بن سعيد الشعفي
جامعة الملك سعود

المصادر والمراجع

أولاً: العربية والمعّربة:

- ابن بشر، عثمان بن عبد الله، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق عبدالرحمن آل الشيخ، وزارة المعارف، بيروت، 1387هـ.
- أبوحاكم، مصطفى، تاريخ الكويت، الكويت، 1387هـ/1967م.
- بريدجز، هارفرد جونز، موجز لتاريخ الوهابي، ترجمه وعلق عليه عويضه بن متيريك الجهني، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 1426هـ.
- البطريق، عبدالحميد، إبراهيم باشا في بلاد العرب، القاهرة، 1948م.
- البهكلي، عبد الرحمن، نفح العود في سيرة دولة الشريف حمود، تحقيق محمد أحمد العقلي، الدارة، الرياض، 1402هـ.
- بوركارد، جون لويس ، ملاحظات حول البدو الوهابيين جمعها خلال رحلاته في الشرق، ترجمة محمد الأسيوطي، دار سويدان، بيروت، 1995م.
- خزعل، حسين خلف، عهد عبد الله بن سعود تاريخ الجزيرة العربية في عصر الشيخ محمد بن عبدالوهاب، بيروت.
- الخضري، محمد بن سليمان بن عبد العزيز، الدولة السعودية الأولى والدولة العثمانية دور الأحساء والعراق في استراتيجية الدولتين، الرياض، 1420هـ.
- دارة الملك عبد العزيز، الأطلس التاريخي للمملكة العربية السعودية، الرياض، 1421هـ.
- دحلان، زيني، خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، القاهرة، 1305هـ.
- الرافعي، عبدالرحمن، عصر محمد علي، القاهرة، 1370هـ.
- سدلير، فورستر، رحلة عبر الجزيرة العربية خلال عام 1819م، ترجمة انس الرفاعي، بومباي، 1866م.
- شاكر، محمود، شبه جزيرة العرب، عسير، المكتب الإسلامي.(د.ت).
- الصايغ الحلبي، فتح الله ، رحلة فتح الله الصايغ الحلبي إلى بلاد الشام وصحاري العراق والعجم والجزيرة العربية، تحقيق يوسف شلحد، دمشق،1991م.
- العابد، صالح ، دور القواسم في التاريخ العربي 1747- 1820م، بغداد، 1976م.
- عبدالرحيم، عبدالرحيم عبدالرحمن، الدولة السعودية الأولى، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1976م.
- العثيمين، عبد الله صالح، تاريخ المملكة العربية السعودية، الرياض، 1404هـ.
- العجلاني، منير، تاريخ البلاد العربية السعودية، عهد عبد العزيز بن محمد.(د.م.ت).
- عيسى، إبراهيم بن صالح بن، تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد ووفيات بعض الأعيان وأنسابهم وبناء بعض البلدان من 700- 1340هـ، دار اليمامة، 1386هـ.
- العقيلي، محمد أحمد، تاريخ المخلاف السليماني، ج1، 1410هـ.(د.م).
- غنام، حسين بن، روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام، حرره وحققه ناصر الدين الأسد، بيروت، 1415هـ.

- الكركوكلي، الشيخ رسول، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، نقله عن التركية موسى كاظم نورس، دار الكتاب العربي، بيروت، مكتبة النهضة، بغداد، (د.ت).

- كيلي، جون، بريطانيا والخليج، ج1، ترجمة محمد أمين عبد الله، سلطنة عُمان.(د.ت).

- لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب، تحقيق عبدالرحمن آل الشيخ، الدارة، الرياض. (د.ت).

- مانجان، فيلكس، تاريخ الدولة السعودية الأولى وحملات محمد علي، على الجزيرة العربية، ترجمه وعلق عليه محمد خير محمود البقاعي، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 1422هـ. وقد ترجمه من كتاب: Histoire de Egypte Sous Le Gouvernement de Mohammed- Aly.

- متولي، أحمد فؤاد، آل سعود والشام في عهد الدولة السعودية الأولى على ضوء الوثائق التركية، دار الزهراء للنشر، (د.م)، 1991.

- النعمي، هاشم، عسير في الماضي والحاضر،(د.م)،(د.ت).

- الوهبي، عبدالكريم، بنو خالد وعلاقاتهم بنجد 1080- 1208هـ، الرياض، 1410هـ.

ثانياً: الأجنبية:

-**Burckhardt,** J. Notes on The Bedouins and Wahabys, London, 1831.

- **Miles** S. B, Countries and Tribes of the Persian Gulf, London, 1919.

- **Mouriz** الشيخ منصور- ,History of Seyd Said, Sultan, of Muscat Together, with an Account of the Countries and People of the Shores of Persian Gulf Particularly of Wahabees, London, 1819.



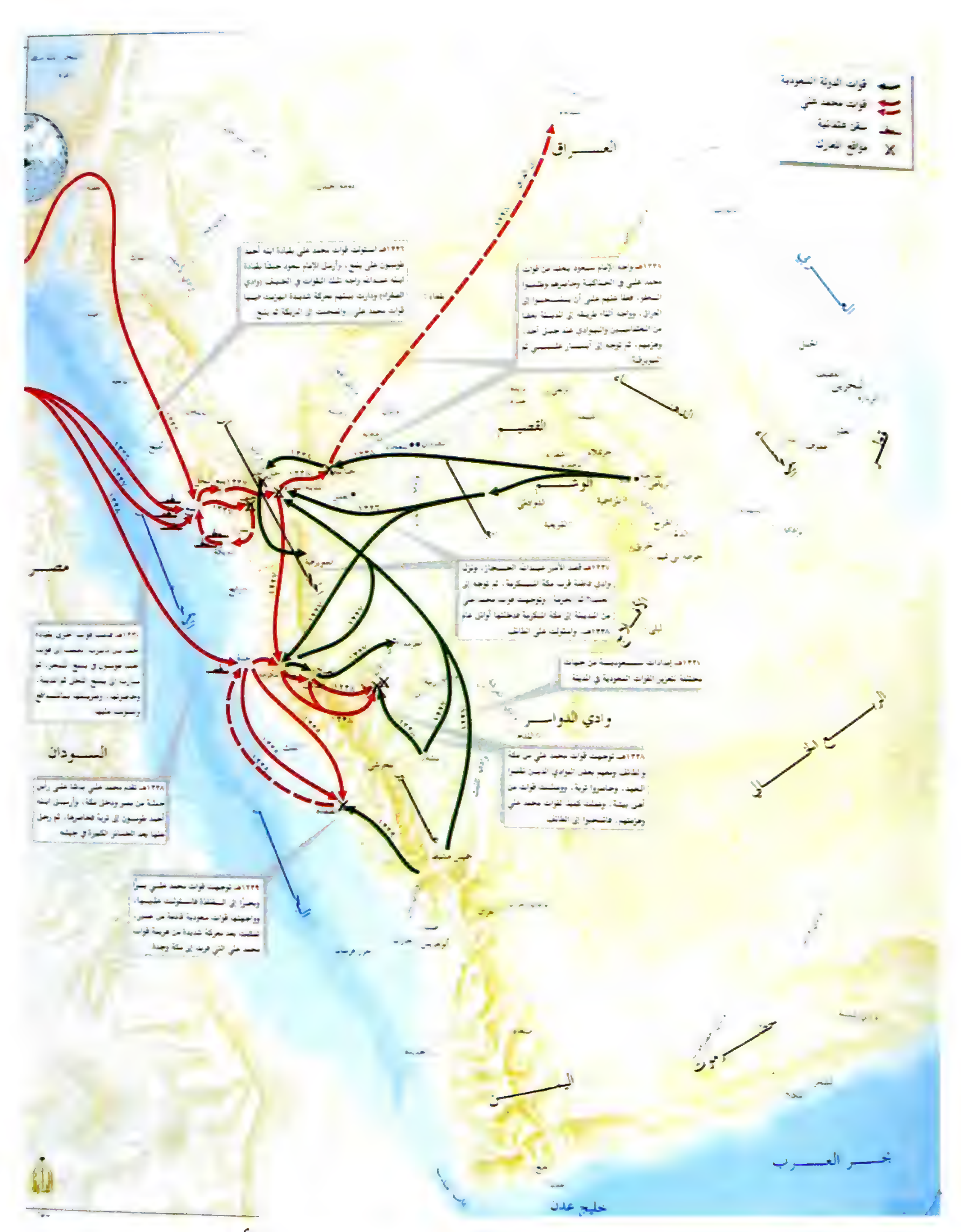
احد ابراج الدرعية القديمة

المصدر :اطلس السعودية, (مجموعة باحثين), اصدار, دارة الملك عبدالعزيز, الرياض, 1999



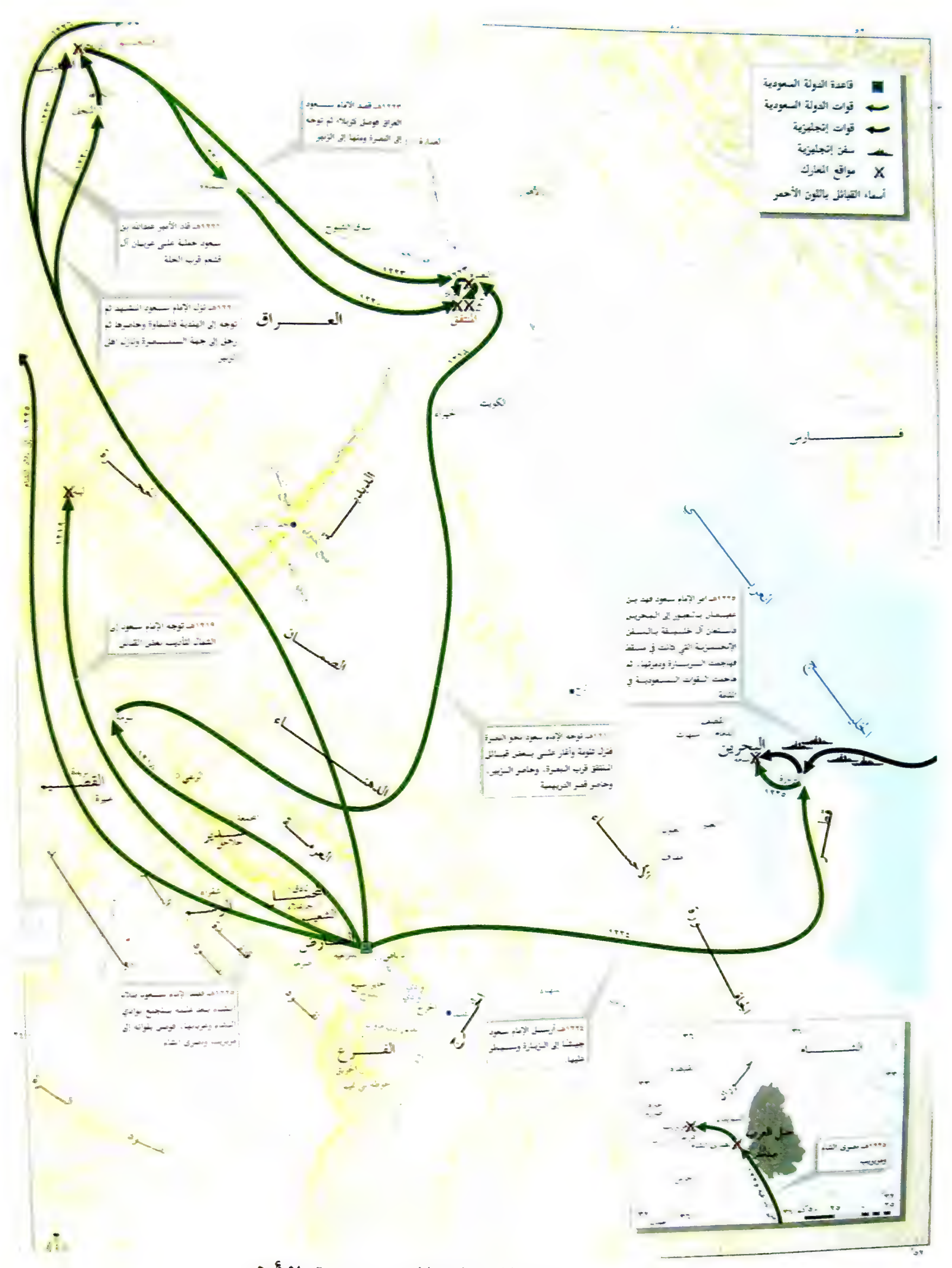
اطلال مدينة الدرعية

• المصدر :اطلس السعودية, (مجموعة باحثين), اصدار, دارة الملك عبدالعزيز, الرياض, 1999



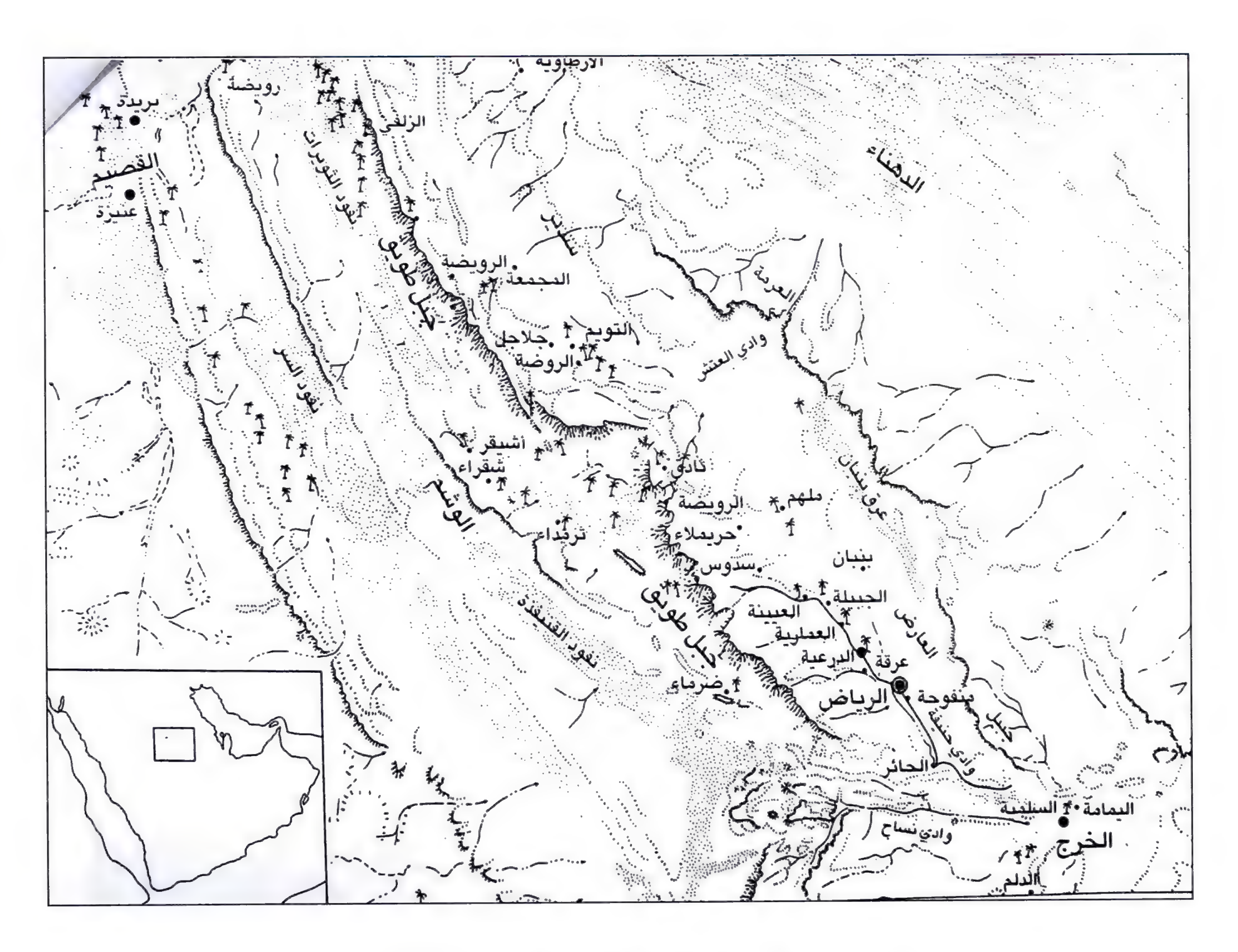
حروب محمد علي ضد الدولة السعودية الأولى

المصدر :اطلس السعودية, (مجموعة باحثين), اصدار. دارة الملك عبدالعزيز, الرياض, 1999



من حملات و حروب الدولة السعودية الأولى

المصدر :اطلس السعودية، (مجموعة باحثين)، اصدار. دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، 1999



نجد الوسطى و مواقع الإستيطان الرئيسية فيها

ثالثاً : سلطنة مسقط وعمان

مقدمــة:

من المعروف أن الموقع الجغرافي لإقليم ما يلعب دوراً رئيساً في تحديد مساره التاريخي وفي إعطائه طابعه المميز. وإذا طبقنا تلك الحقيقة الثابتة على إقليم عمان نجد أنه يطل على البحر من ناحية والصحراء من ناحية أخرى، إذ يحد الإقليم شمالاً الخليج العربي وجنوباً بحر العرب وشرقاً خليج عمان وغرباً صحراء الربع الخالي. والطابع المميز لإقليم عمان بصفة عامة هو الطابع البحري نظراً لاحتلاله مركزاً هاماً بالنسبة للطرق البحرية الموصلة إلى الهند وسواحل شرق إفريقيا والبحر الأحمر مما أهله أن يكون مركزاً وسيطاً للتجارة وخاصة تجارة المرور، كما ساعدت الرياح الموسمية الملاحين والتجار العمانيين منذ أزمان بعيدة أن يصلوا بأسفارهم البحرية إلى مناطق نائية وكان لهم فضل نشر الإسلام في كثير من جهات الشرق الأقصى .

وتنقسم أراضي عمان إلى قسمين رئيسين هما سهول تهامة في الشرق وهي سهول واسعة خصيبة، وإقليم جبلي تحف به الصحراء من الغرب، وأشهر مرتفعاته الجبل الأخضر الذي يمتاز بخصوبته وتخترقه الأودية وتكثر به الآبار والأفلاج التي ساعدت على قيام الزراعة. وقد استخدمت تلك المرتفعات ملاجئ طبيعية للمقاتلين العمانيين في حروبهم الأهلية أو في الغارات التي كانوا يشنونها ضد القوى الاستعمارية. وقد أثرت طبيعة الأراضي العمانية على نمط السكان الذين يمكن تقسيمهم إلى قسمين متمايزين هما، الحضر والبدو. والفئة الأولى هم الذين يقطنون المناطق الساحلية وهم لذلك أكثر انفتاحاً وأشد اتصالاً بالعالم الخارجي من أقرانهم سكان الداخل الذين هم أكثر فطرة ومحافظة على معتقداتهم وعاداتهم وتقاليدهم.

ومن ناحية أخرى أدى انعزال المناطق الداخلية من عمان إلى أن يكون لها وضع خاص نأى بها عن التبعية، إذ تميزت تلك المناطق بمحافظتها على استقلالها وبطابعها الديني الخاص بها ، فهي تعد من أهم المعاقل التي يسود فيها المذهب الإباضي الذي ينسبه مؤرخو الفرق الإسلامية إلى الخوارج، ويؤكد الإباضيون ان خروجهم كان على الدولة الأموية، ويعد المذهب الإباضي من المذاهب الإسلامية المعتدلة.

والإباضية ترجع بأصولها الأولى إلى العراق، وتنسب المصادر الإباضية إلى عبد الله بن إباض دوراً ثانوياً بالمقارنة إلى جابر بن زيد الأزدي الذي عاش في القرن الأول الهجري في مدينة نزوى بعمان، ويعّده الإباضيون صاحب الدعوة ومؤسس المذهب الإباضي.

ويعتمد المذهب الإباضي على نظام الإمامة الذي يقوم على الانتخاب. ولا يشترط بالضرورة توالي الأئمة في الحكم. وترتَبَ على تمسك الإباضيين بنظام الإمامة حدوث الانفصال بينهم وبين حكام الساحل الذين لم يعودوا يعتمدون على التأييد الديني الإباضي وإنما أخذوا يرتكزون على القوة العسكرية وإقامة علاقات مع الدول الأجنبية مما أدى إلى تفكك إقليم عمان بين الساحل والداخل.

وتتبع هذه الدراسة الأوضاع السياسية والإدارية والعسكرية لمسقط وعمان خلال الفترة من 923هـ-1213هـ/1517-1798م، وهي الفترة التي تواكب بداية التوسع العثماني في العالم العربي في

السنوات الأولى من القرن السادس 10هـ/16م إلى قدوم الحملة الفرنسية على مصر في عام 1213هـ/ 1798م.

ومع أن معظم البلدان العربية قد خضعت للدولة العثمانية، فإن العثمانيين لم يتمكنوا من السيطرة على مسقط وعمان، رغم المحاولات التي بذلوها خلال النصف الثاني من القرن10هـ/16م، وقد يعود هذا إلى تفوق قوة البرتغاليين البحرية الذين سبقوا العثمانيين في الوصول إلى بحار الشرق، وقدّروا أهمية السيطرة على مسقط بوصفها تشكل مفتاحاً للخليج العربي من ناحيته الجنوبية وذلك تمكيناً لسيطرتهم الاحتكارية التجارية.

ومن أبرز العوامل التي مكنت البرتغاليين من السيطرة على مسقط بصفة خاصة وتحكمهم في تجارة الشرق بصفة عامة، الصراع الذي كان محتدماً بين القوى الإسلامية التي كانت تتزعم العالم الإسلامي في ذلك الوقت: الدولة الصفوية في فارس والدولة العثمانية في الأناضول ودولة المماليك في مصر والشام والحجاز واليمن، إضافة إلى دولة المغول الإسلامية في الهند. واستفاد البرتغاليون إلى جانب ذلك من أوضاع التفكك والتجزئة التي كانت عليها القوى الإسلامية والعربية في السواحل الجنوبية للبحر الأحمر وشرق إفريقيا والخليج العربي.

وتقدم الأوضاع التي كانت عليها عمان نموذجاً لما كانت عليه القوى المحلية من تفكك، إذ بينما كانت مسقط والمناطق الساحلية تخضع لمملكة هرمز، كانت الأقاليم الداخلية من عمان ساحة للصراع بين ملوك النباهنة والزعماء الإباضيين المتحمسين لبعث الإمامة الإباضية، وقد دفع الإباضيين إلى خوض ذلك الصراع رغبتهم في التخلص من نفوذ هرمز والنباهنة معاً. وقد نجح الإمام عمر بن محمد الخروصي حول منتصف القرن 9هـ/ 15م في انتزاع الحكم من النباهنة وأعلن بعث الإمامة الإباضية، إلا أن النباهنة سرعان ما أطاحوا به بعد سنوات قليلة قضاها في الحكم، وهذا ماجعل الإباضيين يلجؤون إلى الاستعانة ببني جبر الذين كانوا يشكلون أقوى التنظيمات القبلية التي عرفها الخليج في ذلك الوقت، كان نفوذهم يمتد من عدن جنوبا إلى الأحساء والقطيف والبحرين شمالاً ومنها إلى بعض المقاطعات الداخلية في نجد والحجاز. وأصبحت عمان نتيجة المساعدات التي قدمها بنوجبر للإباضيين في دائرة نفوذهم. ويؤكد ذلك أن البرتغاليين حين قدموا مسقط لأول مرة في عام 913هـ/1507م تحدثوا عن قوة بني جبر، في (كتابات المؤرخ والرحالة البرتغالي فاريا سوسا Sousa، وتعليقات أفونسو دي ألبوكرك Albuquerque). وقد تواكب صراع الإباضيين مع النباهنة، وصراع الجبور مع مملكة هرمز وصول البرتغاليين إلى سواحل عمان فعملوا على تعميق تلك الصراعات تحقيقاً لمصالحهم.

وواجهت العمليات العسكرية البرتغالية الأولى رغم ضراوتها مقاومة عرب عمان، واستخدم البرتغاليون أقصى وسائل العنف في القضاء على تلك المقاومة كتدمير المدن وإحراق مساجدها و مبانيها وإغراق السفن وتعذيب بحارتها. وفي خلال فترة السيطرة البرتغالية على الخليج التي امتدت إلى ما يقرب من مائة وخمسين عاماً جرت محاولات من قبل فارس والدولة العثمانية للتخلص من هذه السيطرة وكسر احتكار البرتغال التجاري، وهو أمر لم يتحقق إلا على أيدي اليعاربة في عمان الذين خاضوا صراعاً عنيفاً ضد البرتغاليين انتهى بإقصائهم عن مسقط وتتبعهم في معاقلهم في الهند وسواحل شرق إفريقيا .

وبدأ العثمانيون منذ منتصف القرن 10هـ/16م صراعهم ضد البرتغاليين فأدخلهم هذا في

صراع بحري غير متكافئ معهم. وبذلت فارس كذلك جهوداً لإقصاء البرتغاليين عن سواحلها ونظراً لافتقارها إلى القوة البحرية التي تعينها في هذا الصراع لجأ الشاه عباس الكبير 993هـ-1039هـ/1585-1629م، أعظم أباطرة الدولة الصفوية- إلى الاستعانة بالإنجليز مما مكّنه من إسقاط قلعتهم الحصينة في هرمز 1032هـ/1622م، ولم تلبث فارس بعد ذلك أن استبدلت النفوذ الإنجليزي بالنفوذ البرتغالي.

أولاً- الصراع العثماني البرتغالي 960-989هـ/ 1552-1581م:

على ما كان متوقعاً عقب استيلاء العثمانيين على مصر في عام 923هـ/1517م، أن يبدؤوا صراعهم ضد البرتغاليين، وقد أمر السلطان سليم الأول أثناء وجوده بمصر ببناء ترسانة بحرية كبيرة في ميناء السويس، إلا أن الصراع العثماني البرتغالي لم يدخل مرحلة التنفيذ الفوري، إذ وجه السلطان سليم اهتمامه عقب عودته من مصر إلى استانبول إلى تعزيز الأسطول العثماني في البحر المتوسط، وسار على منواله السلطان سليمان القانوني الذي جعل الأولوية في برنامجه العسكري للجبهة الأوروبية، ليس استخفافاً بخطورة الوجود البرتغالي، بل تقديراً للوضع العسكري والاستراتيجي للدولة العثمانية الذي كان يتطلب التركيز على الجبهة الأوروبية. وأدى خلو الساحة أمام البرتغاليين بلوغهم ذروة قوتهم خلال النصف الأول من القرن10هـ/16م، إلى أن بدأ العثمانيون صراعهم معهم على أثر نجاح العثمانيين في دخول بغداد 941هـ/1534م ومد نفوذهم إلى البصرة في عام 953هـ/1546م وتحولت البصرة إلى قاعدة بحرية للانطلاق ضد القواعد العسكرية البرتغالية في الخليج. وقد سير العثمانيون العديد من الحملات البحرية للاستيلاء على القواعد البرتغالية، خاصة في كل من مسقط وهرمز والبحرين.

ورغم الجهود الكبيرة التي بذلها العثمانيون من أجل التصدي للنفوذ البرتغالي وكسر احتكارهم التجاري ، فثمّة مجموعة من العوامل كان لها أثر بعيد في عدم تحقيقهم نتائج إيجابية. وترتبط تلك العوامل بفشل العثمانيين في إيجاد جبهة إسلامية متماسكة تستطيع التصدي للبرتغاليين بسبب الخلافات المذهبية بينهم وبين الدولة الصفوية في فارس، كما فشلوا في تجميع القوى العربية والإسلامية المحلية المنتشرة على سواحل الجزيرة العربية والخليج وشرق إفريقيا تحت لوائهم بسبب سوء تصرف قباطنتهم وعدم الثقة فيما بينهم.

غير أن العامل الهام يرجع إلى التفاوت الكبير بين القوة البحرية العثمانية والقوة البحرية البرتغالية، فضلاً عن افتقار العثمانيين إلى القواعد العسكرية البحرية، إذ لم يكن لديهم سوى قاعدة السويس التي كان ينتقص من أهميتها صعوبة الملاحة في البحر الأحمر، إضافة إلى قاعدة البصرة التي اتصفت بكونها قاعدة نهرية أكثر من كونها قاعدة بحرية. وكان على العثمانيين إزاء التفاوت في القوة البحرية بينهم وبين البرتغاليين القيام بعمليات بحرية غير نظامية عهدوا بها إلى مجموعة بارزة من قباطنتهم، الذين خلدوا أسماءهم ليس في الأعمال البحرية فحسب، وإنما في فنون البحر والملاحة من أمثال سيدي علي ريس وعلي جلبي وغيرهم كثيرون.

ويعد بيري بك أبرز القباطنة العثمانيين الذي تصدوا للنفوذ البرتغالي في مسقط، ففي عام 960هـ/1552م أبحر من السويس على رأس خمسة وعشرين سفينة كبيرة الحجم تمكن بواسطتها من مهاجمة القلعة البرتغالية في مسقط، واضطر قائدها جوا دي ليزبوا Lisboa إلى الاستسلام للعثمانيين

بشرط أن يسمحوا له ومن معه من أفراد الحامية الانتقال إلى هرمز بسلام، غير أن بيري بك لم يلتزم بهذا الشرط. وكان عليه بعد ذلك أن ينفذ التعليمات التي وجهت إليه من استانبول وتقضي بتوجهه إلى البصرة للاستعانة بقواتها لكي يوالي الهجوم على القلاع البرتغالية في هرمز والبحرين. إلا أن بيري بك توجه مباشرة إلى هرمز وتمكن من الحصول على غنائم كثيرة، غير أن البرتغاليين استبسلوا في الدفاع عن قلعتهم مما اضطره إلى التراجع والذهاب إلى البصرة، ودب الخلاف بينه وبين حاكمها فلجأ إلى السويس، وهناك استدعي من قبل السلطان العثماني وأعدم 961هـ/ 1553م لعدم تنفيذه التعليمات.

وخلف بيري بك في قيادة العمارة العثمانية المخصصة لمواجهة البرتغاليين الريّس مراد، وتلاه علي بك ريّس الذي أبحر من البصرة بخمس عشرة سفينة متجهاً إلى مسقط، وبالقرب من ميناء خورفكان تقابل الأسطول العثماني مع الأسطول البرتغالي ودارت معركة بحرية وصفها سيدي علي في كتابه "مرآة الزمان" بأنها كانت أكبر من المعارك التي خاضها خير الدين بربروسا في البحر الأبيض المتوسط. وسجل سيدي علي في هذه المعركة انتصاره على البرتغاليين، إلا أن الأسطول البرتغالي أعيد إعداده وتجهيزه، وتمكن فيرناندو دي نورنها Fernando de Noronha - قائد الأسطول البرتغالي – من دخول المعركة للمرة الثانية، وفي هذه الجولة تمكن البرتغاليون من تكبيد الأسطول العثماني خسائر فادحة.

ولم تؤثر الهزائم البحرية المتوالية التي عانى منها العثمانيون على استمرار المناوشات بينهم وبين البرتغاليين لعدة سنوات، ووصلت تلك المناوشات إلى مواجهة حاسمة في عام 989هـ/1581م، من بعد ضم البرتغال إلى التاج الإسباني في عام 988هـ/1580م، وعهدت الدولة العثمانية إلى علي بك ريس بحصار قلعة البرتغاليين في مسقط، وحقق انتصارات في بداية الأمر، إلا أن وصول الإمدادات البرتغالية السريعة من هرمز أرغمته على الانسحاب.

ولم تكن لتلك المغامرات البحرية التي قام بها العثمانيون ضد البرتغاليين فائدة تذكر، بل إنها نبهت البرتغاليين إلى أهمية تعزيز قواعدهم في مسقط، واعتبروا الانتصارات التي حققها العثمانيون في بمثابة عار لحق بسلاحهم البحري، وهذا دفع الحكومة الإسبانية (التي كانت تشرف على المستعمرات البرتغالية آنذاك) إلى إصدار تعليماتها بزيادة التحصينات العسكرية في مسقط وبناء قلعتين كبيرتين لا تزالان قائمتان حتى الآن تحيطان بخليج مسقط وتكسبانه أجواء من الغموض والرهبة. وقد عرفت هاتان القلعتان، باسم قلعتي كابيتان وسان جوا (وصارتا تعرفان فيما بعد بقلعتي الجلالي وتعني القلعة الكبيرة والميراني والقلعة الأميرية)، وهما تسميتان فارسيتان أطلقتا على هاتين القلعتين خلال الاحتلال الفارسي لبعض المقاطعات العمانية في عام 1151هـ/1738م على عهد نادر شاه 1141-1160هـ/1728-1747م.

ولم تقتصر التركة التي خلفها البرتغاليون في مسقط على بناء القلاع والقواعد العسكرية فحسب، وإنما جاؤوا بالروح الصليبية المتحمسة لدى مبشريهم، وتم بناء ثلاث كنائس في مسقط، (لا تزال الكنيسة الصغرى باقية في قلعة الميراني من بين الكنيستين الأخريتين اللتين تهدمتا بفعل الزمان).

ومع أن الصراع العثماني البرتغالي في الخليج لم يكن له تأثير من الناحية العسكرية على

الوجود البرتغالي الذي ظل جاثماً على مسقط وسواحل الخليج، وإلا أن التدخل العثماني أعطى للعمانيين ولعرب الخليج عموماً دفعة قوية وحماساً دينياً للتحرر من السيطرة البرتغالية.

وعلى أثر خروج العثمانيين من دائرة الصراع بينهم وبين البرتغاليين في الخليج العربي، آثروا توجيه جهودهم ضد البرتغاليين في سواحل البحر الأحمر بهدف حماية الأماكن الإسلامية المقدسة، وأصبح مسرح الخليج معداً لصراع آخر بين الفرس والبرتغاليين من ناحية وبين البرتغاليين وعرب عمان من ناحية أخرى .

وقد بدأت فارس صراعها ضد البرتغاليين منذ السنوات الأولى من القرن 11هـ/17م السابع عشر ، ولما لم يكن لديها قوة بحرية يعتد بها فقد قرر الشاه عباس الكبير أهمية الاستعانة بالإنجليز، حيث تلاقت المصالح المشتركة بينهما للإطاحة بالنفوذ البرتغالي ، والتخلص من سياسة الاحتكار التجاري التي كان البرتغاليون يفرضونها . وكان للتحالف الإنجليزي الفارسي أثره في نجاح الفرس والإنجليز في إسقاط قلعة البرتغاليين الحصينة في هرمز، فقد تم في عام 1032هـ/ 1622م إنزال العلم البرتغالي من قلعة البوكرك بعد أن ظل يرفرف عليها أكثر من مائة عام. وعلى أثر سقوط القلاع البرتغالية الحصينة من السواحل الفارسية ، أخذ البرتغاليون يعززون قواعدهم ويدعمون قلاعهم في كل من مسقط وصحار ورأس الخيمة. وبصفة عامة امتدت الحاميات والقلاع البرتغالية الحصينة على طول السواحل العمانية ابتداء من صور في الجنوب حتى جلفار "رأس الخيمة " في الشمال. واتخذ البرتغاليون من تلك الحصون والحاميات أداة لإذلال القبائل العربية وإجبارها على دفع الضرائب وتضييق نشاطها التجاري مما دفع العمانيين وغيرهم من عرب الخليج للتخلص من السيطرة البرتغالية. وعلى الرغم من أنه كان من الطبيعي أن يتحالف العرب مع الفرس في طرد البرتغاليين من السواحل العمانية ، إلا أنهم لم يقدموا على ذلك التحالف إذ كانوا يدركون- على نحو ما يذكره ميلز Miles – أن استبدال النفوذ الفارسي بالنفوذ البرتغالي، هو عمل أشبه بمن يسقط من المحمصة إلى النار! ومن ثم كان على العمانيين أن يتحملوا بأنفسهم عبء تحرير سواحلهم من السيطرة البرتغالية .

ثانياً-أسرة اليعاربة ووصولها إلى السلطة 1034-1154هـ/ 1624-1741م:

بعد عامين من سقوط قلعة البرتغاليين في هرمز في عام 1032هـ/1622م، شهدت عمان قيام أسرة اليعاربة التي استمرت قائمة بالحكم حتى سقوطها في عام 1154هـ/1741م حين خلفتها أسرة البوسعيد، (وهي الأسرة التي لا تزال تحكم في سلطنة عمان حتى وقتنا الحاضر).

وكان سقوط قلعة البرتغاليين في هرمز نقطة بداية التحول في تاريخ عمان، وبداية لتاريخها الحديث فقد سارعت عمان إلى إعلان استقلالها عن مملكة هرمز التابعة للبرتغاليين وتمكن ناصر بن مرشد من الوصول إلى منصب الإمامة في عام 1034هـ/1624م، وأسس دولة اليعاربة، وتمكن هو وخلفاؤه من بعده من القضاء على النفوذ البرتغالي في الخليج العربي وشرقي إفريقيا، وأظهروا إلى الوجود أكبر دولة بحرية برزت في تاريخنا العربي الحديث.

وكانت فكرة تخليص السواحل العربية للخليج من سيطرة الفرس والبرتغاليين العامل القوي الذي أبرز قبيلة اليعاربة التي لم تكن ذات شأن في التاريخ العماني، ولكنها أصبحت قوة فاعلة في موازين القوى

البحرية والعسكرية في داخل البلاد وخارجها. ولا شك أن مشكلة إجلاء البرتغاليين عن عمان التي واجهها اليعاربة ونجاحهم في إتمام دورهم هو الذي جعل لهم مكانة مرموقة في التاريخ العماني، (وستكون المشكلة الفارسية سبباً في صعود نجم قبيلة البوسعيد التي خلفت دولة اليعاربة في الحكم).

وصلت أسرة اليعاربة إلى الحكم في وقت كانت تعاني عمان الفوضى، ومن ثم كان على اليعاربة أن يبذلوا جهودا ضخمة من أجل التماسك والوحدة الوطنية قبل إن يبدؤوا بتحرير بلادهم من البرتغاليين وفي حين استعان الفرس بالإنجليز في تحرير سواحلهم من السيطرة البرتغالية، كان اعتماد اليعاربة على أنفسهم وعلى من انضم إليهم من القبائل العربية في الخليج في صراعهم ضد البرتغاليين. وبينما كان الصراع الفارسي ضد البرتغاليين في ظل تبعية البرتغال لإسبانيا 988-1050هـ/1580-1640م كان الصراع العماني ضد البرتغاليين بعد أن استرد الأخيرون استقلالهم مما كان يتطلب من العمانيين جهوداً ضخمة.

وتعد بيعة الإمام ناصر بن مرشد بالإمامة بمثابة عهد جديد في التاريخ العماني، وعمل على توحيد البلاد ومنازلة الفرس والبرتغاليين ووضع أسس دولة اليعاربة التي حكمت ما يقرب من مائة وسبعة عشر عاماً 1034-1154هـ/1624-1741م. وتميز عهدها (باستثناء السنوات الأخيرة) بالأمن الداخلي والرخاء فازدادت الثروة وازدهر التعليم وحدث ازدياد هائل ومفاجئ في القوة البحرية.

استهل الإمام ناصر بن مرشد عهده بالصراع ضد الفرس الذين حاولوا الامتداد بنفوذهم على طول السواحل العمانية في أعقاب إجلائهم البرتغاليين من سواحلهم. وبعد أن تخلص من النفوذ الفارسي في صحار ورأس الخيمة وأجبر حامياتهما على التسليم، واصل كفاحه ضد البرتغاليين. وساعده على تحقيق انتصاراته تركيزه على بناء الوحدة الداخلية.

وكان عليه من أجل أن يحقق للبلاد تماسكها ويصبح القوة المسيطرة على معظم أقاليمها أن يخوض صراعاً داخلياً في مواجهة الزعماء ورؤساء القبائل الذين حاولوا الاستقلال بمقاطعاتهم والاحتفاظ بكيانهم. ويذكر المؤرخ العماني حميد بن رزيق "ت 1274هـ/ 1857م" أنه عندما تولى الإمام ناصر الحكم كانت كل من سمد وعبرى وإزكى وبهلا- من المقاطعات الداخلية في عمان – في أيدي رؤساء من أهلها، في الوقت الذي كانت فيه بعض مقاطعات الساحل إما بأيدي الفرس أو البرتغاليين.

ثالثاً-التفوق الملاحي لليعاربة وصراعهم ضد البرتغاليين 1050-1110هـ/1640-1698م:

بعد أن فرغ الإمام ناصر بن مرشد من تحقيق الوحدة الداخلية وتخلص من النفوذ الفارسي استهل صراعه ضد البرتغاليين في عام 1050هـ/ 1640م حين كان جنود الحامية البرتغالية في مسقط يحتفلون باستقلال بلادهم عن إسبانيا، وتكررت الهجمات ضد المعاقل البرتغالية على السواحل العمانية. وفي عام 1053هـ/1643م نجح العمانيون في استعادة صحار وفي إجبار البرتغاليين على التخلي عن جميع المواقع التي كانوا يسيطرون عليها ولم يعد لهم سوى القلاع المشرفة على مدينتي مسقط ومطرح التي تعرضت للهجوم، ويصف ابن رزيق ذلك بقوله إن الإمام: "حارب النصارى المسؤولين عن مسقط ومطرح، ونصر الله جيش الإمام، فهدموا من مسقط بروجاً باذخة ومباني شامخة، وقتلوا من المشركين خلقاً كثيراً، ثم إن النصارى طلبوا الصلح، ومن الشروط أن يدفع أولئك النصارى الجزية للإمام كل

سنة، وألا يؤذوا مسلماً إذا وفد على مسقط، فأذعنوا بذلك".

وعندما توفي الإمام ناصر عام 1059هـ/1649م، بويع بالإمامة من بعده ابن عمه الإمام سلطان بن سيف 1059-1080هـ/1649-1669م، ولخص ابن رزيق الأوضاع في عهده بقوله: "إن عمان اعتمرت في أيام دولته وزهرت واستراحت في عصره رعيته، ورخصت الأسعار وصلحت الأسفار، وربحت التجار". وقد بدأ الإمام سلطان بن سيف عهده بإعلان الجهاد ضد البرتغاليين ومن ثم قام بتشديد الحصار على قلاع البرتغاليين الحصينة في مسقط، فاضطروا بسبب قوة الحصار وانتشار الطاعون إلى قبول الهدنة بشروط قاسية، من بينها أن يهدموا القلاع في كل من مطرح وقريات ودبا وصور. وفي مقابل ذلك يهدم الإمام القلعة التي كان قد أمر ببنائها في مدينة مطرح، أي أن تبقى مطرح ميناءً حراً لا تخضع لأي من الجانبين. كما تعهد الإمام بتدمير كافة التحصينات التي أقامها العمانيون خلال فترة حصارهم للبرتغاليين في مسقط، وعلى ألا يكون للبرتغاليين الحق في إقامة تحصينات أخرى على أنقاض الحصون العمانية.

وقد اعترف البرتغاليون وفق نص الهدنة بحرية التجارة للسفن العربية في الخليج والمحيط الهندي التي تمر دون تفتيش بأي نوع من البضائع وإلى أي من الموانئ ولا تجبى أية ضرائب أو رسوم عليها. وهكذا كان عرب عمان أول من أكدوا على مبدأ حرية البحار حين تصدوا للسيطرة البرتغالية الاحتكارية منذ منتصف القرن 11هـ/17م.

وحين بويع الإمام سيف بن سلطان بالإمامة 1080-1122هـ/1669-1710م خلفاً للإمام سلطان بن سيف، لم يكتف بالقضاء على النفوذ البرتغالي في مسقط والسواحل العمانية وإنما عمل على تعقبهم في قواعدهم في سواحل الهند الغربية وسواحل شرق إفريقيا. وسجل ابن زريق بأن الإمام سيف لم يزل يجاهد المشركين" في بر وبحر حتى استفتح كثيرا من بلدانهم وضرب كثيراً من مراكبهم وغنم كثيرا من أموالهم ويقال إنه بنى القلعة التي بنزوى من غنيمة الديو والتي استغرق بناؤها اثني عشر عاماً". وتحدث السالمي (ت 1332هـ/1913م) في كتابه (تحفة الأعيان) عن جهاد الإمام سيف ضد البرتغاليين وأنه "عظم جيشه وقوى سلطانه وأخذ من النصارى ممبسة والجزيرة الخضراء وكلوة وغيرها من البلدان التي بالزنج ومن البلاد التي بالهند". ورغم التهديدات التي وجهها البرتغاليون للإمام سيف بن سلطان، كان على استعداد كبير للمواجهة. ولعل أعظم انتصار أحرزه اليعاربة على البرتغاليين في شرق إفريقيا هو نجاحهم في إسقاط قلعة البرتغاليين الحصينة في ممبسة في الرابع والعشرين من ديسمبر عام 1110هـ/1698م وذلك بعد حصار عنيف استمر ما يقرب من ثلاثة وثلاثين شهراً. كما حاولوا بعد ذلك السيطرة على موزمبيق ولكنهم سرعان ما تراجعوا بعد أن عمد البرتغاليون إلى إرهابهم بتفجير لغم كبير وضعوه هناك.

وقد ترتب على سقوط قلعة ممبسة جلاء البرتغاليين عن جميع الساحل الشرقي من رأس جردفون شمالاً إلى خليج دلجادو جنوباً الذي أصبح تحت سيطرة العمانيين. غير أن تلك السيطرة لم يلبث أن اعتراها الضعف بسبب المشكلات الداخلية والخارجية التي أخذ اليعاربة يعانون منها، وخاصة النزاع حول الحكم واتجاه أئمة اليعاربة إلى توطيد مركزهم في داخلية عمان حيث المراكز الدينية الإباضية القديمة. كما أن حملاتهم المتوالية ضد البرتغاليين قد استنفدت جهودهم وأنهكت قواهم حتى

إنه لم تعد لديهم القدرة الكافية التي يستطيعون بواسطتها تحويل تبعية الشرق الإفريقي لهم من تبعية شكلية إلى تبعية فعلية. وشهدت السنوات الأخيرة من عهد اليعاربة استقلال الولاة بأقاليمهم عن التبعية العمانية، النبهانيين في جزيرة بات، والمزارعة في ممبسة.

ارتبط نجاح اليعاربة في تحقيق انتصاراتهم بعوامل عديدة، من بينها قوة عرب عمان وتفوقهم في الملاحة البحرية فضلاً عن تحقيق التماسك الداخلي وتوحيد عرب الخليج حول هدف مشترك وهو الجهاد الديني، خاصة أن ما اتسم به البرتغاليون من تعصب ديني واحتكار تجاري وشدة وغلظة في معاملة الأهالي، كانت جميعها عوامل دفعت عرب الخليج إلى التضامن مع أئمة اليعاربة في عمان للتخلص من السيطرة البرتغالية التي لم يلبث أن انتابها الضعف حين لم يعد في مقدرة البرتغاليين السيطرة على سواحل طويلة تمتد عدة عشرات آلاف من الأميال من لشبونة إلى سواحل الهند الغربية ، ومن ثم اكتفوا بإنشاء القواعد البحرية على طول تلك السواحل.

أدرك أئمة اليعاربة أن مواجهة البرتغاليين في السواحل العمانية، وتتبعهم في الخليج العربي وفي قواعدهم العسكرية في سواحل الهند الغربية وسواحل الشرق الإفريقي في حاجة إلى إمكانات أخرى تفوق تلك الإمكانات التقليدية التي كان يعتمد عليها العمانيون في صراعاتهم الداخلية. ولما كان البرتغاليون أهل بحار ووسيلتهم في الحرب هي السفن والأساطيل البحرية، التي شهدت طفرة كبيرة في صناعاتها منذ بداية حركة الكشوف الجغرافية في النصف الثاني من القرن 9هـ/15م، كان على اليعاربة أن يوجهوا عنايتهم بالأسطول إلى جانب تنمية مواردهم الاقتصادية وإيجاد تلاحم بينهم وبين القبائل العمانية بصفة خاصة وبينهم وبين القبائل العربية في الخليج بصفة عامة. هذا فضلاً عن جهودهم في توحيد البلاد وإشاعة الحكم المركزي بعد أن عانت الأقاليم العمانية من الانقسامات العديدة في ظل زعمائها القبليين. وإن نجاح اليعاربة في تحقيق تلك الأمور كانت من أهم الركائز الأساسية التي اعتمدوا عليها في صراعهم ضد البرتغاليين.

لكن أبرز العوامل التي مكنت اليعاربة من تحقيق انتصاراتهم على البرتغاليين تمكنهم من بناء قوة بحرية كبيرة، فرضتها طبيعة الصراع بينهم وبين البرتغاليين وما لبثت أنْ أصبحت أقوى قوة بحرية محلية في بحار الهند. وكان اهتمامهم بتعزيز قوتهم البحرية بمثابة ضرورة استراتيجية فرضها الموقع الجغرافي لعمان وأكدتها الثوابت التاريخية.

ويُعدُّ الإمام سلطان بن سيف واضع أسس البحرية العمانية في النصف الثاني من القرن 11هـ/17م، وقد بدأ بناءه الأسطول العماني عقب طرده البرتغاليين من مسقط، وفي عام 1061هـ/1650م أصبح لعمان أسطول قوي استطاع به الأمام سلطان أن يضم جزر قشم وهرمز والبحرين إلى عمان. ومهد السبيل لخليفته سيف بن سلطان لكي يتتبع البرتغاليين في قواعدهم في الهند حيث قام بالهجوم على ديو وامتدت عملياته الحربية إلى ساحل كجرات فأخضع جزيرتي سالست والدامان، كما تمكن من السيطرة على بارسالور ومانجالور الواقعتين على مقربة من بومباي. وقد تمكن الإمام سيف من الحصول على العديد من سفن الأسطول عن طريق الشراء من بعض الدول الأوروبية خاصة إنجلترا وهولندا أو عن طريق مصادرة سفن البرتغاليين التي تراجعت أمام الضربات العمانية وقد طرأ تقدم في صناعة السفن العمانية استفاد صانعوها من الخبرات الآسيوية ومن خبرة الملاحين الأوروبيين بصفة عامة ومن خبرة الأسرى البرتغاليين بصفة خاصة. وظهر

التطور في السفن العمانية واضحاً في هياكل تلك السفن التي تميزت مؤخرتها بالشكل المربع واستخدام المسامير الحديدية بدلا من الخيوط مما أكسبها قدراً كبيراً من المتانة. وقد تمكن اليعاربة من صناعة سفنهم مستفيدين من صداقتهم لبعض أمراء الهند، لجلب الأخشاب الصالحة لبناء السفن، وعقدوا عدة اتفاقيات مع حكام مقاطعة بجو. ولعل ذلك سيدفع الإنجليز إلى محاولة قطع الصلة بين عمان وأمراء الهند.

وبفضل قوة الأسطول العماني أصبحت عمان أقوى قوة بحرية محلية في المياه الشرقية، بل ويؤكد المؤرخ الإنجليزي السير ريجنالد كوبلاند **Coupland**

"أن البحرية العمانية في بداية القرن 12هـ/18م أصبحت تفوق أية قوة أخرى في المحيط الهندي لدرجة أن الأساطيل الإنجليزية والهولندية كانت تخشى مواجهتها". وتحدثت العديد من المصادر وسجلات الرحالين الأوروبيين عن قوة الأسطول العماني، وركزت بصفة خاصة على سفن الإمام سيف بن سلطان والتي برز من بينها سفينة الفلك التي كانت مسلحة بأكثر من ثمانين مدفعاً والصالحي والرحماني وغيرها (أطلق العمانيون على سفنهم سميات تيمناً بالفاظ الجلاله). وكتب ألكسندر هاميلتون **Hamilton** – من ضباط البحرية الهندية، عن القوة البحرية لعرب عمان، وأن أسطولهم كان يشتمل على عشرات من السفن ذات الحمولات المختلفة من المدافع الثقيلة. ولفت الرحالة فريزر **Frazer** عند زيارته لمسقط في عام 1088هـ/1677م نظر شركة الهند الشرقية الإنجليزية إلى القوة البحرية لعرب عمان طالباً عدم استفزازهم إذ على حد قوله: " لن نجني من وراء ذلك سوى ضربـــات تكال علينا".

وعلى الرغم من أن بعض هذه الكتابات تحمل قدراً من المبالغة، إلا أنها تعكس إلى حد كبير القوة الكبيرة التي وصلت إليها البحرية العمانية.

ويشار هنا إلى أن المصادر الغربية وصفت الحروب البحرية التي كان يقوم بها اليعاربة ضد البرتغاليين وغيرهم من القوى الأوروبية الأخرى التي حلت محلهم في بحار الشرق، بأنها كانت نوعاً من (القرصنة) وتجاهلت هذه المصادر ما ارتكبه البرتغاليون في بحار الشرق من أعمال غير إنسانية، وإنه مما يدعو إلى الدهشة أن تكون (القرصنة) عملاً قومياً إذا ما ارتبطت بالأوربيين، أما إذا ارتبطت بالعرب أو المسلمين فإنها تعد عملاً من أعمال السلب.

وقد شهدت السنوات الأخيرة من حكم اليعاربة صراعاً وتمزقاً وانقسامات طائفية وسياسية عصفت بالوحدة العمانية، تخللتها أعنف أنواع الحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية، وفي خلالها انقسم العمانيون على أنفسهم، وكان مما ساعد على تكريس ذلك الانقسام بروز تكتلين قبليين كبيرين هما الهناوية بزعامة خلف بن مبارك الهناوي (ينتمي الهناويون إلى عرب الجنوب)، والغافرية (ينتمي الغافرية إلى عرب الشمال) التي نسبت إلى زعيمها محمد بن ناصر الغافري. وكان من نتيجة التنافس والصراع على الحكم أن لجأ الإمام سيف بن سلطان الثاني 1140-1151 هـ /1727 - 1738م إلى الاستعانة بالفرس ضد المنافسين له. وبلغت تلك الصراعات الداخلية أوجها في الوقت الذي استطاع فيه نادرشاه 1140-1160هـ/1727-1747م الوصول إلى السلطة في فارس، وكان هذا يختط سياسة بحرية يستهدف من ورائها السيطرة على الخليج، ومن ثمّ وجد في الدعوة التي وجهت إليه من قبل الإمام سيف فرصة لغزو بعض المقاطعات العمانية.

رابعاً-الإمام أحمد بن سعيد مؤسس دولة البوسعيد 1154-1198هـ/1741-1783م:

ترتب على الاحتلال الفارسي فقدان اليعاربة سيطرتهم على البلاد ، وأعد المسرح لظهور دولة أخرى تأخذ مكانهم وتعالج المشكلات التي خلفتها دولة اليعاربة والمتمثلة في تفكك الجبهة الداخلية وتحرير البلاد من الاحتلال الفارسي، وإعادة الانتعاش للدولة العمانية بعد أن أصابها الوهن والانحلال. وقد ارتبطت تلك التحولات التي شهدتها عمان حول منتصف القرن 12هـ/18م بظهور زعامة قوية ممثلة في الإمام أحمد بن سعيد الذي استطاع أن يلعب دوراً كبيراً في تخليص بلاده من الاحتلال الفارسي، ويتمكن من السيطرة على البلاد ويؤسس دولة جديدة (لا تزال تحكم في عمان حتى وقتنا الحاضر). ويعد الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي، المؤسس الأول لدولة البوسعيد، وحدث انتقال الحكم من أسرة اليعاربة إلى أسرة البوسعيد في ظروف مشابهة للظروف التي انتقل فيها الحكم إلى اليعاربة، فكما كان الاحتلال البرتغالي لبلاد عمان هو سبب ظهور اليعاربة، كذلك كان الاحتلال الفارسي لبعض المقاطعات العمانية هو السبب في انتقال الحكم من أسرة اليعاربة إلى أسرة البوسعيد.

ولا يعرف الكثير عن سيرة الإمام أحمد بن سعيد قبل وصوله إلى الحكم سوى أنه كان تاجراً ومن عامة الشعب، ونظراً لما كان يتمتع به من ذكاء ومقدرة لفتت الأنظار إليه تم تعيينه والياً على صحار من قبل الإمام سيف بن سلطان اليعربي. وأخذ نجمه في الصعود حينما طبق إدارة حازمة ولقي تعلقاً وولاء شديدين من زعماء القبائل. ولم تلبث أن تهيأت له الفرصة للوصول إلى الحكم، فالاحتلال الفارسي لا يزال جاثماً على صدر البلاد، والعمانيون يعانون من سوء الأوضاع الاقتصادية نتيجة الحروب الأهلية المتواصلة. وحالفته الظروف في تزعم حركة تحرير كبرى ضد الفرس انتهت بإجلائهم عن البلاد حين انشغل نادر شاه بفتوحاته في الهند وحروبه ضد الدولة العثمانية، ومواجهته للثورات الداخلية التي أشعلها بعض قادته، فاضطر لسحب معظم قواته من عمان ليعالج مشكلاته الداخلية والخارجية.

وكان الدور التحرري الذي قام به والي صحار سبباً في عقد البيعة له بالإمامة. وقد حرص الإمام أحمد بن سعيد منذ أن تقلد زمام الأمور في عمان على أن يعيد للبلاد تماسكها، وجمع شمل القبائل بشتى الوسائل لتحقيق الوحدة الداخلية التي افتقدتها. وقد تميز عهده الذي استمر لأكثر من أربعين عاما 1154-1198هـ/1741-1783م بالعديد من التنظيمات والقواعد الإدارية والاقتصادية التي ارتبطت بشخصيته ذات والخصائص القيادية، وكفاءاته المميزة.

وشهدت البلاد في عهده بعد أكثر من عشرين عاماً من التفكك نوعاً من السلطة المركزية و ترسيخ دعائم الدولة الحديثة. فقد كان حريصاً على إعادة بناء القوات المسلحة بما يتناسب وحجم التحديات التي كانت تواجه عمان وقتئذ. كما كان حريصاً في الوقت نفسه على وضع كثير من القواعد والتنظيمات لإدارة جهاز حكومته، ومن ثم أظهر اهتماماً بالغاً بإرساء النظم الاقتصادية والقضائية وأعانه على ذلك مقدرته الفائقة على الإدارة الحازمة. وفي سعيه إلى تحقيق الأمن والعدل كان يختار أنصف القضاة من أجل استقرار البلاد وإقرار العدل ، فضلا عن اختيار الولاة لإدارة الأقاليم العمانية من ذوي الكفاءات الإدارية العالية والخبرات الكافية، وكان من أبرزهم خلفان بن محمد الذي عينه واليا على مسقط.

وقد أولى الإمام أحمد بن سعيد الأمور التجارية الجانب الأكبر من اهتماماته إذ كان حريصاً على إنعاش التجارة بهدف زيادة موارد الدولة، ومن ثم اختار القيادات الإدارية التي تتميز بالكفاءة في مجال الحسابات والأمور المالية فيما يتعلق بجمع الخراج والجمارك، وإعادة ترتيب النظام الجمركي على السفن والبضائع الداخلة والخارجة. وكان يستخدم سفنه في وقت السلم للتجارة وكان يبعث بها إلى موانئ شرق إفريقيا للحصول على منتجاتها. وفي عهده أصبحت مسقط من أهم الموانئ التجارية في بحار الشرق وفقا لشهادات العديد من الرحالين والمؤرخين الأوروبيين. وقام بتعيين والد المؤرخ حميد بن رزيق لتنظيم الحسابات المالية في الموانئ الإمام سيف.

وكان تنظيم الجيش والأسطول التجاري والعسكري من أهم الإنجازات التي حرص الإمام أحمد بن سعيد على إنجازها. وكان تركيزه على بناء جيش دائم أحسن إعداده وتنظيمه، واعتمد في ذلك على العمانيين بصفة خاصة، وقد أشرف بنفسه على إعداد ذلك الجيش وتنظيمه بينما ترك الإشراف على قواته البحرية لأحد أتباعه المخلصين. وقد استدعت طبيعة البلاد أن يكون إلى جانب الجيش النظامي جيش احتياطي يتشكل من الجنود المرتزقة بالإضافة إلى القوات العسكرية التي كان يتم جمعها من شيوخ وولاة المقاطعات العمانية حين تتعرض البلاد لأخطار داخلية أو خارجية. ولقد كانت فترة حكم الإمام أحمد بن سعيد من أهم الفترات التي شهدت فيها عمان تطورات إدارية وعسكرية ارتكز عليها من خلفه من الحكام .

خامساً- التوابع العمانية في شرق إفريقيا:

أبدى الإمام أحمد بن سعيد اهتمامه أيضاً بالتوابع العمانية في شرق إفريقيا. إذ كان من الطبيعي أن ينتهز الولاة الذين تولوا الحكم في مقاطعات الشرق الإفريقي فرصة تردي دولة اليعاربة في نهاية حكمها لكي يستقلوا بمقاطعاتهم، ولذلك وجه الإمام أحمد بن سعيد اهتمامه إلى الجانب الإفريقي وعمل على القضاء على الحركات الانفصالية التي تزعمها المزروعيون في ممبسة.

وبرر محمد بن عثمان المزروعي انفصاله بسقوط دولة اليعاربة وأن تبعية ممبسة لعمان لن تستمر بعد سقوط أسرتها الحاكمة. وقد وافق قيام تلك الحركة الانفصالية في ممبسة قيام حركة انفصالية أخرى تزعمها النبهانيون في جزيرة بات.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الإمام أحمد بن سعيد ومن بعده ابنه الإمام سعيد بن الإمام في قمع تلك الحركات الانفصالية، إلا أنه لم تلبث أن فترت عزيمة الحكام الأول من دولة البوسعيد عن الاهتمام بالتوابع العمانية في شرق إفريقيا نتيجة المشكلات الداخلية التي كانوا يواجهونها في عمان، ومن ثمّ لم يعد لعمان (حتى عهد السيد سعيد بن سلطان 1221-1273هـ/1806-1856م) الذي سيعمد إلى تأسيس دولة امتدت من عمان إلى بعض مقاطعات الشرق الإفريقي سوى سيطرة اسمية على توابعها في شرق إفريقيا.

سادساً- العلاقات مع قوى الجوار:

عمل الإمام أحمد بن سعيد على تخليص عمان من آخر مظهر من مظاهر النفوذ الفارسي الذي نجم عن الاحتلال الفارسي لبلاده، وانتهز فرصة اغتيال نادر شاه وتردي الأوضاع في فارس لكي يهمل

دفع الأموال التي كان يبعث بها سنوياً إلى فارس. غير أن وصول كريم خان إلى السلطة 1170-1193هـ/ 1756-1779م أدى إلى بعث الصراع العماني الفارسي من جديد. وحاول كريم خان أن يعيد للبحرية الفارسية بعض ما كان لها من قوة سابقة، ومن ثم أخذ يوجه جهوده صوب سواحل الخليج بصفة عامة والسواحل العمانية بصفة خاصة، ولعله كان يريد استرجاع ما كان لفارس من نفوذ أو على الأقل أن تستمر عمان في دفع الأموال المقررة عليها إلى فارس. وقد رفض الإمام الإذعان لمطالب كريم خان محتجاً بأن الأموال التي كانت تدفعها عمان لنادر شاه لم يكن الدافع إليها أحقية فارس في جبايتها بقدر ما كانت سياسة انتهجها للتخلص من متاعب نادر شاه. والأمر يختلف باختلاف الحاكميْن فنادر شاه كان فاتح فارس كلها أما كريم خان فلا يعدو كونه وكيلاً على إقليمين أو ثلاثة من أقاليمها. وقد ترتب على ذلك التحدي السافر حدوث بعض الاشتباكات البحرية التي أسفرت عن استيلاء الفرس على بعض القطع البحرية العمانية مما دفع الإمام إلى فرض حصار على ميناء بوشهر وتمكن من الحصول على تعويضات كافية.

ومع استمرار توتر العلاقات العمانية الفارسية، أخذ الإمام أحمد بن سعيد يعمل على تأمين بلاده والبحث عن حليف يستطيع الاعتماد عليه في حالة استئناف الصراع بينه وبين فارس، فوجد ضالته في العثمانيين. وقدم مساعدات للدولة العثمانية لصد الخطر الفارسي عن شط عرب وتأمين البصرة من الاعتداءات الخارجية عليها. وكان كريم خان قد قام بإعداد قوة فارسية استهدف بها احتلال البصرة بحجة سوء المعاملة التي يلقاها الفرس والضرائب الباهظة التي كان يفرضها عليهم ولاة البصرة وهم في طريقهم لزيارة العتبات الشيعية المقدسة في النجف وكربلاء. واستطاع الفرس فرض حصار قوي على البصرة دام أكثر من عام، وعلى أثر استنجاد سليمان آغا والي البصرة بالإمام أحمد بن سعيد نتيجة تأخر إمدادات باشا بغداد أعد الإمام أسطولاً ضخماً كان من أربع وثلاثين سفينة وخرج بنفسه في سفينته الرحماني التي تمكنت من قطع السلسلة الحديدية التي وضعها الفرس في مدخل شط العرب وعلى جانبيه ليحولوا دون وصول القوة العمانية إلى المدينة المحاصرة. وكان للحملة العمانية أثرها في إرغام الفرس على رفع حصارهم عن البصرة وإنقاذها من الاحتلال الفارسي. وعلى أثر ذلك أصدر السلطان العثماني مصطفى الثالث فرماناً قرر فيه منح عمان مكافأة مالية سنوية تُصرف لها من خزينة البصرة، وقد استمر ذلك الراتب السنوي إلى عهد السيد سعيد بن سلطان. وهذه الأموال التي كان يتلقاها الإمام أحمد بن سعيد من السلطات العثمانية في البصرة تفسر حرصه على استمرار تقديم المساعدة لها ، ففي عام 1190هـ/1776م حاول صد أسطول الفرس بقيادة صادق خان لمحاصرة البصرة للمرة الثانية، ولم تؤد تلك المحاولة غرضها، ونجح الفرس في فرض الحصار على البصرة التي استسلمت، واضطر الإمام أن يتراجع بأسطوله إلى مسقط. وبقيت البصرة تحت السيطرة الفارسية قرابة ثلاث سنوات 1190-1193هـ/1776-1779م.

وأثار موقف الإمام أحمد بن سعيد غضب كريم خان وأخذ يعد خطة للسيطرة على مسقط، غير أن الظروف لم تلبث أن ساعدت الإمام على التخلص من الأطماع الفارسية، حين أخذت فارس تتراجع عن مكان القوة والصدارة في الخليج إثر اغتيال كريم خان في عام 1193هـ/1779م، وأصبحت من أكثر البلدان ضعفاً وأسوئها نظاماً، نتيجة الصراعات التي احتدمت بين قادة كريم خان للوصول إلى السلطة. ولا شك أن التدهور والانحلال اللذين ألمّا بفارس منذ اغتيال كريم

خان إلى وصول آل قاجار إلى الحكم في عام 1212هـ/1797م أفسحت المجال لمسقط لتأكيد نفوذها على السواحل الشرقية للخليج. وترتب على ذلك قيام إدارة ناجحة على أجزاء كبير من تلك السواحل عقب وفاة الإمام أحمد بن سعيد.

سابعاً: العلاقات بين عمان وسلطنة ميسور:

امتدت علاقات الجوار العمانية أيضاً إلى بعض حكام الهند، وخاصة حكام سلطنة ميسور. واتخذت تلك العلاقات مظهراً تجارياً فكانت السلطنة تصدر إلى مسقط جميع احتياجاتها من المواد الغذائية ولا سيما الأرز. ونجح الإمام أحمد بن سعيد في توطيد علاقات الصداقة والتجارة بينه وبين تيبو صاحب الذي كان يقوم بالحكم في ميسور نيابة عن أبيه حيدر علي.

وقد أرسل الإمام سفينته المشهورة الرحماني إلى مانجالور لكي يستفسر عن سبب انقطاع شحنات الأرز التي اعتادت أن تبعث بها السلطنة سنويا إلى مسقط، وتبين أن ذلك حدث نتيجة اعتداء القراصنة في ساحل ملبار على السفن التي تحمل الأرز إلى مسقط، فبادر الإمام أحمد بإرسال حملة تأديبية إلى ملبار وما نجالور على سواحل الهند الغربية مما أدى إلى ارتياح حاكم ميسور فأوفد مبعوثا من قبله إلى مسقط لكي يؤكد العلاقات التجارية بين البلدين ، ويعقد معاهدة مع الإمام في عام 1180هـ/1766م اشتملت على وضع أسس لعلاقات اقتصادية وسياسية على درجة كبيرة من الأهمية. فقد نصت على إنشاء وكالة تجارية لميسور في ميناء مسقط كان يقيم فيها مبعوث من قبل الإمبراطور المغولي شاه علم، وكانت تلك الوكالة تعرف لدى العمانيين ببيت نواب.

وقد استمر ذلك الوضع قائماً حتى سقوط سلطنة ميسور في أيدي الإنجليز وقتل تيبو صاحب في عام 1214هـ/1799م.

ثامناً:علاقة عمان الخارجية بالقوى الأوروبية:

امتدت علاقات عمان الخارجية إلى الدول الأوروبية وحرص فيها على أن تكون العلاقات متوازنة مع كل من بريطانيا وفرنسا في الوقت الذي كان فيه النزاع مستعراً بين هاتين القوتين الاستعماريتين الكبيرتين في شبه القارة الهندية، وهو نزاع امتد إلى مسقط باعتبار موقعها الاستراتيجي الهام في طريق الهند.

وعلى الرغم من أن فرنسا فقدت معظم مستعمراتها في الهند (منذ انتهاء حرب السنوات السبع وتوقيع اتفاقية باريس بينها وبين إنجلترا في عام 1117هـ/1763م) إلا أن فرنسا احتفظت بمستعمرة بوندشيري في الهند وجزيرة فرنسا في الجزء الغربي من المحيط الهندي، التي لم تلبث أن أصبحت قاعدة فرنسية هامة تشكل حجر عثرة بالنسبة للمصالح البريطانية في بحار الشرق بصفة عامة وفي طرق المواصلات البريطانية إلى الهند بصفة خاصة.

دأبت فرنسا على أن تتخذ من جزيرة فرنسا قاعدة للاتصال بالقوى المحلية. فقد قامت العلاقات التجارية بين جزيرة فرنسا ومسقط، وتحولت إلى علاقات سياسية بتجدد الصراع بين فرنسا وإنجلترا خلال حرب الاستقلال الأمريكية 1190-1198هـ/ 1776-1783م، فأخذت فرنسا تعمل على توطيد علاقاتها بمسقط التي استجابت لتلك الصداقة. وأعرب السيد حمد بن سعيد الذي كان يقوم بالحكم في مسقط نيابة عن أبيه الإمام سعيد بن الإمام 1198-1237هـ/ 1783-1821م عن استعداده لتقديم مقر

لقنصلية فرنسية تؤسس في مسقط دون مقابل. (ولكنه رفض عرضاً تقدم به الإنجليز لتأسيس وكالة لهم في مسقط).

وكان اتجاه فرنسا لضرب بريطانيا في الهند عن طريق محالفتها للأمراء العرب والمسلمين قد بدأ قبل وصول الحملة الفرنسية إلى مصر، وبعد انتهاء أحداث الثورة الفرنسية أصدرت لجنة الأمن العام في عام 1210هـ/1795م مرسوماً بتأسيس قنصلية فرنسية في مسقط عينت عليها المسيو بوشمب Bauchamp، وتبين التعليمات الخاصة بتلك القنصلية بأنها أنشئت للتجسس على حركات الإنجليز في الهند ودراسة الأحوال الداخلية في بلاد العرب وفارس، والأساليب التي يمكن أن تتخذها فرنسا في حالة قيامها بغزو عسكري للشرق. على أن الحكومة الفرنسية فشلت في تدعيم علاقتها بمسقط، بسبب ترددها في عقد معاهدة معها قبل أخذ رأي الدولة العثمانية التي كانت تعتقد خطأ بتبعية مسقط لها، فأصدرت تعليماتها لبوشمب بأن يذهب إلى استانبول أولاً ليستأذن الباب العالي في افتتاح القنصلية الفرنسية هناك. وقد استغرقت رحلة بوشمب إلى استانبول وقتا طويلاً أضاع على فرنسا تأسيس تلك القنصلية، فقد وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر ونتج عنها اتجاه الإنجليز إلى عرقلة نشاط الفرنسيين، كما أن تلك الحملة اثارت الدولة العثمانية والشعوب الإسلامية ضد فرنسا، وأفسحت المجال لبريطانيا لتوثيق علاقتها بمسقط.

ويمكن القول إنه على الرغم من أن الحكام الأول من آل أبي سعيد آثروا عدم الانحياز إلى إحدى الدولتين المتنافستين، إلا أن هذا لم يتحقق لإن الموقع الجغرافي والاستراتيجي لميناء مسقط كان يؤدي بالضرورة إلى جعلـه مـركـزاً للصراع الإنجليزي الفرنسي في مياه الشرق حتى تحقق للإنجليز الغلبة في نهاية الأمر.

تاسعاً: التحول في مركز السلطة من الداخل إلى الساحل:

رغم نجاح الجهود التي بذلها الإمام أحمد بن سعيد في تشديد قبضته على البلاد، إلا أن عوامل التفكك لم تلبث أن تغلبت على عوامل الوحدة التي كان حريصاً على تحقيقها. ووضحت تلك الظاهرة في السنوات الأخيرة من عهد الإمام أحمد بن سعيد، وبلغت أوجها على عهد الإمام سعيد الذي خلف والده في إمامة عمان. ولا شك أن وفاة الإمام أحمد كانت خسارة كبيرة للعمانيين فقد خلفه في منصب الإمامة ابنه سعيد بن الإمام 1198-1237هـ/1783-1821م، واتصفت عهده بالضعف بسبب التفكك الداخلي الذي نجم عن إقطاع بعض أقاليم البلاد لأفراد من الأسرة الحاكمة أو غيرهم. وساعد على زيادة التمزق والتفكك الطبيعة الجغرافية للبلاد، فأصبح من الميسور على أي قبيلة أن تحافظ على كيانها في إقليمها الخاص البعيد. هذا بالإضافة إلى ضعف الإمام سعيد الذي تميز بزهده في الحكم والإدارة، وانعزاله في عاصمة الإمامة في الداخل في مدينة الرستاق، وترتب على ذلك أن أخذت سيطرته على عمان في الزوال، ولم يبق له إلا لقب الإمام، بينما خضعت المناطق الساحلية لسيطرة أبنائه الذين اهتموا بالنواحي السياسية وإقامة علاقات مع الدول الأجنبية. وكان من نتيجة ذلك انفصال الساحل عن الداخل، وأصبحت مسقط من الناحية الواقعية مقرا للحكم، ومن ثم بدأ ظهور سلطنة مسقط إلى جانب الإمامة في الرستاق التي لم يعد لها دور يذكر في تسيير دفة البلاد. وقد استطاع السيد حمد بن سعيد 1204-1208هـ/ 1789- 1793م أن يقوي نفوذه في

مسقط وتركزت السلطة الفعلية في يده، وأصبح واضحاً تحول مركز الثقل في الحكم من الداخل إلى الساحل. ويمكن أن يعد السيد حمد بن سعيد المؤسس الأول لسلطنة مسقط وليس السيد سلطان بن أحمد 1208-1219هـ/ 1793-1804م. وبرأى بعض الباحثين أن بداية التحول إلى الساحل واتخاذ مسقط مقراً للحكم تم على وجه التحديد في عام 1204هـ/1789م قبل عدة سنوات من وصول سلطان بن أحمد إلى الحكم، الذي يمكن أن نعزو إليه تكريس وجود السلطنة وما استتبعه من علاقات تجارية ودولية مع القوى الأوروبية.

وكان انتقال الحكم الفعلي إلى الساحل يعد خطوة هامة في تحطيم العزلة والانزواء التي حاول الإمام سعيد بن الإمام فرضها على البلاد، وأصبح لسلطنة مسقط مجال كبير في علاقاتها الخارجية. وكان لهذا التحول أثره البالغ على مجريات الأمور في عمان، كما يشرح لوريمر Lorimer في كتابة (دليل الخليج)، ذلك إن نقل العاصمة إلى مسقط وضعت في متناول حكام الساحل دخلاً مضموناً من الرسوم الجمركية غير أنها عرضتهم مع ذلك لتأثير حضارة أجنبية أبعدتهم إلى حد كبير عن القبائل الداخلية في عمان.

لقد كان الخلاف بين الساحل والداخل أو بين مسقط والرستاق يتركز حول منهجية الحكم، أي بين أسلوب الحكم المعتدل الذي انتهجه حكام الساحل وبين الحكم المحافظ الذي تمسك به زعماء الداخل: ففي مسقط أمور كثيرة أصبحت مقبولة لاتصال مسقط بالهند وبالدول الأجنبية ولكن الإباضيين المحافظين في الداخل لا يقرون بها.

وكان على حكام الساحل بعد أن تخلوا عن لقب الإمامة أن يبحثوا عن لقب آخر يتخذونه لأنفسهم ومن ثم كان اتخاذهم للقب "السيد". دون أن يعني ذلك ادعاءهم الانتساب إلى السلالة النبوية الشريفة، وبالتالي فإن لقب "السيد" لا يعدو أن يكون لقباً من ألقاب التعظيم الذي أصبح يطلق على سلاطين مسقط وجميع أفراد الأسرة الحاكمة.

عاشراً: الأوضاع الداخلية في سلطنة مسقط:

كان من نتيجة افتقار حكام الساحل من آل أبي سعيد إلى التأييد من قبل الزعماء الإباضيين في المناطق الداخلية من عمان اتجاههم إلى البحث عن عوامل أخرى لتوطيد مركزهم ، وخاصة أنهم لم ينحدروا من سلالات سبق لها أن مارست الحكم من قبل ، ويشرح هوجارث "Hogarth" في كتابة Arabia إن حكام البوسعيد لم يكونوا من ذوي الدم الأزرق ولكنهم كانوا ينتمون إلى طبقة من التجار وصلوا إلى السلطة في موجة من الغضب الشعبي ضد الاحتلال الفارسي، ومن ثم وجدوا أنفسهم مضطرين إلى البحث عن أساليب جديدة لضمان استمرارهم في الحكم. ولما كان التعارض بين السلاطين المعتدلين في الساحل وبين الإباضيين المحافظين في الداخل قد حال دون وجود جيش وطني دائم فقد لجؤوا إلى الاستعانة بالجنود المرتزقة من عناصر البلوش والزيجلوس، وقد عرفت تلك العناصر بشجاعتها في القتال وولائها للحاكم بشرط أن تجد ما يكفيها من رواتب وأسلاب.

وبالإضافة إلى القوة العسكرية كان على سلاطين مسقط أن يبحثوا عن موارد مالية جديدة بعد أن أصبح من العسير عليهم الاعتماد على الموارد المالية التقليدية في الداخل لعدم ثباتها من ناحية وعدم ضمان استمرارها أو تحصيلها من ناحية أخرى، وخاصة عند نشوب فتن أو اضطرابات داخلية. وعلى الرغم من تغاضي السلاطين في كثير من الأحيان عن فرض زكاة على المقاطعات الداخلية، إلا أنهم احتفظوا

بنفوذهم في فرض خراج على إنتاج التمر وتصديره إلى الخارج عبر مسقط وغيرها من الموانئ الساحلية (كانوا يفرضون ضريبة تقدر ب 6% من قيمته). وكان نجاح السلاطين في السيطرة على موانئ الساحل له أثر كبير في ضمان الموارد المالية الناجمة عن تحكمهم في مرور البضائع التي كانت تصدر عن طريق تلك الموانئ، ومن ثم كانت الضرائب والمكوس الجمركية تشكل نصيباً موفوراً من دخل السلطنة. ومن الواضح أن موقع عمان الطويل على الساحل مكن السلاطين من السيطرة على العديد من المنافذ والموانئ البحرية، كما أن نجاحهم في إدارة بعض الجزر والموانئ الفارسية ساعد على مضاعفة دخلهم الذي كانوا يحصلون عليه من حركة التجارة والملاحة في الخليج ، إضافة إلى مصائد اللؤلؤ فضلا عن موارد المقاطعات الخاضعة لهم في شرق إفريقيا.

وكانت مسقط تستورد الأنسجة بمختلف أنواعها من العراق، كذلك كانت تستورد الأرز والقمح من الهند وكانت لها علاقات تجارية بشرقي إفريقيا، وخاصة مع كل من كلوة وزنجبار إلى جانب جزر المحيط الهندي في مدغشقر وموريشيوس والبوربون وغيرها، كما وصلت أسفار العمانيين التجارية إلى الشرق الأقصى وكان لهم جاليات كبيرة الحجم نسبياً في الهند والصين وجزر الهند الشرقية. وقد اشتهر حكام البوسعيد بنشاطهم التجاري (مهنتهم السابقة)، وقد بلغ نشاطهم التجاري حداً كبيراً، وخاصة على عهد السيد سعيد بن سلطان الذي كان كثيراً ما يصرح بأنه تاجر قبل أن يكون سلطاناً.

واكب التطور الذي حدث في ممارسة السلطة العليا وانتقالها من الأئمة إلى السلاطين، تطور آخر في أسلوب ممارسة الحكم الذي اقتصر على السلطة السياسية التي عمل السلاطين على تدعيمها بالقوة العسكرية الموالية لهم. وعلى الرغم من أن سلاطين مسقط كانت لهم سلطة الحكم بأنفسهم على جميع الأقاليم العمانية، إلا أن طبيعة البلاد الجغرافية جعلتهم يستعينون بالشيوخ ورؤساء القبائل الذين كانوا يعهدون إليهم بحكم المقاطعات التابعة لهم. على أن ولاء أولئك الشيوخ والرؤساء للسلاطين كان اسمياً في أغلب الأحيان، فكل مقاطعة تتمتع باستقلالها الذاتي وإن كانت من الناحية النظرية خاضعة لهم.

وكان الحكم يجري في المقاطعات الداخلية على الطريقة القبلية التي كان يمارسها الشيوخ والرؤساء طبقا للتقاليد والأعراف القبلية السائدة دون تدخل من قبل حكومة مسقط، وبمعنى آخر كانت الصلات بين رؤساء المقاطعات وبين حكومة مسقط تكاد تكون منقطعة إلا في الحالات الطارئة حين كان السلاطين يضطرون إلى التدخل لقمع ما قد ينشب من اضطرابات أو فتن داخلية ضماناً لأمن السلطنة، أو حين يلجأ السلاطين إلى رؤساء الداخل لطلب الإمدادات التي يحتاجون إليها من رجال أو أموال لدرء ما قد تتعرض له البلاد من أخطار داخلية أو خارجية. ومع أن الأخطار الخارجية التي تعرضت لها البلاد من غزوات برتغالية أو فارسية كانت سبباً في حدوث حركات وحدوية (عهد الإمام ناصر بن مرشد في مواجهته للبرتغاليين)، أو (عهد الإمام أحمد بن سعيد الذي قام بصد الغزاة الفرس). إلا أن العصبية القبلية، إضافة إلى الطبيعة الجغرافية للبلاد قد ساعدت على تكريس التفكك الإقليمي بما ارتبط به من انعزال المناطق الساحلية عن المناطق الداخلية. كما أن انشغال سلاطين مسقط بالعلاقات الخارجية وتكوين ممتلكات لهم في شرق القارة الإفريقية قد أبعدتهم إلى حد كبير عن الاهتمام بتركيز نفوذهم في المناطق الداخلية من عمان.

وكان النظام القضائي المتبع في مسقط بما في ذلك الفصل في الخصومات والتقاضي بين الناس،

يقوم به قضاة يعينهم السلاطين من أهل العلم، وكان لهؤلاء القضاة السلطة في فض المنازعات بما يفرضونه من أحكام، غير أن سلطتهم مع ذلك كانت تقتصر على القضايا العادية. أما القضايا الكبرى فقد كان يستلزم عرضها على السلاطين أنفسهم، ويتم ذلك بانعقاد مجلس كبير يرأسه السلطان بنفسه وفيه يصدر أحكامه أو يصادق على ما تم صدوره من أحكام، أو يدخل عليها ما يراه من تغييرات أو تعديلات.

وقد اعتمد السلاطين في تكوين قواتهم الدفاعية على العناصر المرتزقة، وعلى الرغم من أن الإمام أحمد بن سعيد عمل على تكوين جيش نظامي، إلا أن بقاء ذلك الجيش كان مرتبطاً بوجود الفرس في البلاد. ولعل السلاطين قد أدركوا بأنفسهم استحالة اعتمادهم على جيش وطني في الوقت الذي كانت فيه البلاد تعاني من الاضطرابات والحروب القبلية، ومن ثم كان اعتمادهم على الجنود المرتزقة الذين ظلوا إلى عهد قريب يكونون القوات الرئيسية للسلطنة. وكان عدد أولئك الجنود يزيد أو يقل حسب درجة الحاجة إليهم نتيجة ما تتعرض له البلاد من أخطار داخلية أو خارجية. ففي وقت السلم كانت القوات الدفاعية لا تزيد عادة عن بضع مئات من الجنود يتولون حماية قلاع مسقط وتحصيناتها بينما كان يتضاعف هذا العدد عدة مرات في أوقات الاضطرابات والحروب الأهلية أو نتيجة للسياسة التوسعية التي كان ينتهجها حكام السلطنة، وكان يعهد إلى تلك القوات بقمع الاضطرابات الداخلية وحماية الممتلكات الخاضعة لمسقط في الخليج وفي سواحل الشرق الإفريقي.

وكانت القوات المرتزقة التي يستعين بها السلاطين تتكون من عنصرين رئيسين هما البلوش والزيجلوس، وتنتمي المجموعة الأولى إلى مواطنها الأصلية في سواحل بلوخستان، ولعلهم كانوا مدفوعين بوفودهم إلى مسقط وغيرها من بلدان الخليج نتيجة فقر بلادهم. أما عناصر الزيجلوس فيرجعون بمواطنهم الأصلية إلى السند، وبدأ دخولهم في خدمة حكام البوسعيد على عهد السيد سلطان بن أحمد (وذكر بعضهم "ابن رزيق" أن الإمام أحمد بن سعيد كان أول من استعان بهم).

ولم يقتصر اعتماد السلاطين على العناصر المرتزقة، بل على العناصر الوطنية الموالية لهم. فعندما كانت تتعرض إحدى مقاطعات البلاد لإضطرابات داخلية أو أخطار خارجية كان السلطان يطلب من رؤساء المقاطعات التابعة له وشيوخ القبائل الموالية له إمداده بما يلزم من رجال لصد تلك الأخطار. وكان أفراد تلك القوات يتجمعون بالسلاح الذي تدربوا عليه منذ الصغر. وكانت الأسلحة التي يستخدمها الجنود تتكون من الحراب والسيوف والدروع الصغيرة بالإضافة إلى البنادق التي كانوا يستخدمونها. وكان السلاطين يقدرون المساعدات العسكرية التي تقدم إليهم وذلك بإغداقهم المكافآت والهدايا للشيوخ والرؤساء الموالين لهم ، إلى جانب إعفائهم من الخراج الذي كان يفرض على إنتاجهم الزراعي. كما كانت الغنائم التي يتم الحصول عليها توزع على أفراد القوات الذين اشتركوا في القتال وكانت تتوقف قيمتها على مرتبة المقاتل نفسه وعلى مقدار ما بذله من جهد أو جسارة في القتال ، إضافة إلى قدر من المال بمثابة رواتب شهرية للجنود، ولا يزيد بصفة عامة على عشرين محمدية (عملة كانت مستخدمة في مسقط) وتعادل أربع روبيات. ويبدو أن الطريقة التي اتبعها السلاطين في تكوين قواتهم الدفاعية كانت تخفف إلى حد كبير من تكوينهم لجيش نظامي دائم.

وكان السلاطين يعتمدون في سيطرتهم على الأوضاع الأمنية في مسقط على قوة مسلحة على غرار نظام الشرطة الذي كان معروفاً في العديد من الدول الإسلامية، كما كانوا يستعينون بعدد من الجباة

يتولون تحصيل الضرائب وما إليها من أموال الخراج والعشور وهذه الموارد كانت تدخل جميعها في بيت المال الذي يقع تحت تصرف السلاطين، وكانوا ينفقون تلك الأموال للدفاع عن البلاد وصيانة القلاع والحصون، إضافة إلى تقديم بعض الخدمات العامة وبناء المساجد ومساعدة الفقراء والمحتاجين .

ويدينُ معظم العمانيين بالمذهب الإباضي، وإن كانت هناك العديد من العقائد والمذاهب الدينية الأخرى في مسقط وفي غيرها من مدن الساحل، نظراً لوفود العديد من العناصر إليها، وذلك على عكس المناطق الداخلية من عمان التي يسود فيها المذهب الإباضي وخاصة في مدينة الرستاق التي تعد العاصمة الدينية لعمان، إضافة إلى غيرها من العواصم الدينية والتاريخية الأخرى كنزوى وبهلا وإزكى حيث تقام في تلك المدن الاحتفالات الدينية.

ومنذ نهاية القرن 12هـ/18م أخذت المناطق الداخلية من عمان تتعرض للغزوات السعودية وما ترتب عليها من تشرب القبائل الغافرية للتعاليم السلفية وذلك على عكس القبائل الهناوية التي ظلت متمسكة بالمذهب الإباضي وفي محاولاتها الدائبة لبعث الإمامة الإباضية التي لم يتم إعلانها في داخلية البلاد إلا في فترات محدودة، ومن ثم ظلت سلطنة مسقط بداية من عهد السيد حمد بن سعيد هي المسيطرة على مقدرات الأمور.

-آخر سلاطين القرن 12هـ/18 (البوسعيديين): سلطان بن أحمد 1208-1219هـ/1793- 1804م:

وصل السيد سلطان بن أحمد إلى الحكم في عام 1208هـ/ 1793م خلفاً للسيد حمد بن سعيد وعُدّ واحداً من السلاطين البارزين من آل بوسعيد، وهو صاحب اليد الطولى التي أتت بالمؤثرات السياسية والحضارية إلى بلاده مما سيكون له أثره الواضح في تطور سلطنة مسقط ووصلها بالعالم الخارجي. واستهل عهده بالجهود التي بذلها من أجل أن يؤكد سيطرة عمان على العديد من الموانئ والجزر الواقعة على الساحل الشرقي للخليج حتى يكون لها المقام الأول في توجيه سياسته ، ففي عام 1209هـ/ 1794م نجح في السيطرة على ميناء بندر عباس، كما أجبر الشاه في عام 1213هـ/ 1798م على إصدار فرمان أجاز له ضم ذلك الميناء بملحقاته جوادر وشوربار الواقعتين على ساحل مكران نظير إيجار سنوي قدر بستة آلاف تومان. بالإضافة إلى ذلك نجح سلطان بن أحمد في الاستحواذ على قشم وهرمز وذلك بعد أن انتزع هاتين الجزيرتين من آل معن الذين كانوا يديرون شؤونهما بموجب فرمان منحه الشاه لهم بعد أن شعر بضعف سيطرته على السواحل الشرقية من الخليج، ومن ثم أصبحت تلك الجزر والموانئ الفارسية تحت سيطرة السيد سلطان بن أحمد الذي عمل على التمسك بها معلناً أنه حصل عليها من العرب الذين سبق أن تحصلوا عليها من الفرس، ومن ثم كان يعارض عودة السيطرة الفارسية عليها.

وقد أبدى الكثير من الرحالين الأوروبيين إعجابهم بكفاءة الإدارة العمانية على تلك الموانئ والجزر ووصفوها بكونها إدارة ناجحة وتفوق كثيراً الإدارة الفارسية وما اتسمت به من مظالم وإجحاف. وقد ذكر الرحالة الإنجليزي وليام بالجراف Palgraveفي كتابه Narrative of a years Journey) "أن هذه الموانئ نجحت تحت الإدارة العمانية في أن تجتذب إليها الكثير من التجار والمستوطنين من مختلف الأجناس بفضل سياسة التسامح والحرية الاقتصادية التي اتبعها السلاطين العمانيون مما كان له أثر كبير في انتعاش التجارة وازدهارها".

وكان السيد سلطان بن أحمد يتصرف في إدارته لتلك الجزر والموانئ تصرف صاحب الأمر، ويبدو ذلك واضحاً من بعض نصوص اتفاقية 1213هـ/ 1798م التي عقدها مع شركة الهند الشرقية البريطانية، وفيها سمح للإنجليز بإبقاء حامية عسكرية وإنشاء وكالة تجارية تابعة لهم في ميناء بندر عباس دون أن يرجع في ذلك إلى الحكومة الفارسية. ولعل ذلك التصرف هو الذي أثار الحكومة الفارسية ودفعها إلى بذل أقصى الجهود لاستعادة نفوذها على ما فقدته من ممتلكاتها وإن حدث ذلك في فترة متأخرة. كذلك حاول السيد سلطان بن أحمد مدُ نفوذه على البحرين، فأرسل بعض سفنه للسيطرة عليها في عام 1214هـ/1799م، ولم تستمر تلك السيطرة طويلاً إذ سارع آل خليفة باسترداد نفوذهم على البحرين بمعاونة السعوديين لهم.

وفي مجال السياسة الداخلية كان تركيز السلطان على النواحي العسكرية والتجارية: حيث عزز من قوة الأسطول العماني، كما عمل على تحقيق نوع من المكاسب التجارية، وذلك بالعمل على إحياء مركز مسقط التجاري مما أدى إلى تحقيق عوائد مالية كبيرة نتيجة التنظيمات والإجراءات الإدارية والمالية التي استحدثها في ميناء مسقط وفي غيره من الموانئ العمانية.

وفي مجال العلاقات الخارجية كان حريصاً على التوازن في سياسته بين القوتين المتنافستين على مسقط ونعني بهما إنكلترا وفرنسا، فقد واكبت السنوات الأولى من عهد السيد سلطان بن أحمد مجيء الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت إلى مصر في عام 1798م. وكان من الطبيعي أن تستلفت هذه الحملة أنظار الحكومة البريطانية في الهند، ومن ثم سارع الجنرال ولسلي Welselly حاكم عام الهند باتخاذ العديد من الخطوات الإيجابية لتأمين النفوذ الإنجليزي في الطرق الموصلة إلى الهند والتي تحتل فيها مسقط موقعاً هاماً. وكان واضحاً أن النشاط الفرنسي في مسقط هو الذي استرعى نظر الجنرال ولسلي وخاصة بعد أن حامت الشبهات ضد الفرنسيين حين قام مالارتيك Malarrtic حاكم جزيرة فرنسا بزيارة إلى مسقط في نفس العام الذي وصلت فيه الحملة الفرنسية إلى مصر، ومن ثم بادر الجنرال ولسلي في سبتمبر1213هـ/ 1798م بإصدار تعليماته إلى ميرزا مهدي علي خان – وهو موظف فارسي كان يعمل في شركة الهند الشرقية البريطانية – لكي يعقد اتفاقية مع السيد سلطان بن أحمد.

وكان من أهم التعليمات التي زود بها مهدي علي خان أن يتأكد من السلطان شخصياً عما إذا كان على استعداد لإبعاد الفرنسيين من بلاده، وأن يستطلع رأيه في إمكانية قيام شركة الهند الشرقية بإنشاء وكالة لها في مسقط وأن يقدم له وعداً بأنه فيما لو تعهد بطرد الفرنسيين من خدمته فسوف تبعث له حكومة بومباي بجراح إنجليزي يكون تحت تصرفه بدلاً من جراحه الفرنسي.

وقد استطاع مهدي علي خان أن يوقع مع سلطان بن أحمد في الثاني عشر من أكتوبر 1213هـ/ 1798م اتفاقية أو فيما عرفت بالقولنامة تضمنت التعليمات التي كان قد زود بها من قبل حكومة الهند. ويرجع نجاح مهدي علي خان في توقيع الاتفاقية إلى أن وصوله إلى سلطنة مسقط تصادف مع بداية الاحتلال الفرنسي لمصر. ومن المعروف أن الحملة الفرنسية أدت إلى إثارة موجة عنيفة من الاستياء ضد الفرنسيين في العالم الإسلامي، وكان للدعاية الإنجليزية ضد الحملة أثرها حين أدخلت في روع المسلمين أن فرنسا تعمل على إذلالهم والسيطرة على بلادهم تحقيقا لمصالحها الخاصة.

وكان من أهم بنود اتفاقية 1213هـ/ 1798م المادتان الأوليتان بالتأكيد على إرساء علاقات الود والصداقة بين شركة الهند الشرقية البريطانية وسلطنة مسقط، على حين اختصت المواد الأخرى بوضع قيود من شأنها عرقلة النفوذ الفرنسي في السلطنة وتعهد السلطان بطرد الفرنسيين من خدمته ومنعهم من تأسيس أو إقامة أية مراكز لهم في بلاده أو في الممتلكات التابعة له، وكذلك تعهده بمنع السفن الفرنسية من دخول موانئه بينما يسمح بذلك للسفن البريطانية. كما يتعهد السلطان بموجب المادة الخامسة من الاتفاقية بأن يقف إلى جانب الإنجليز إذا ما نشب صراع بينهم وبين الفرنسيين في مياهه، أما في خارج تلك المياه فليس هناك ما يلزمه بذلك.

ونصت الاتفاقية على إطلاق المجال للإنجليز لإنشاء وكالة لهم في بندر عباس، وكان ذلك الميناء تابعاً لسلطنة مسقط عن طريق الإيجار السنوي من فارس. وأجازت أحدى مواد الاتفاقية أن يقوم الإنجليز بإنشاء تلك الوكالة وتحصينها وإبقاء حامية عسكرية بها، غير أن السلطان ما لبث أن تراجع عن موافقته على تلك المادة، كما سحب موافقته على تعيين وكيل سياسي للإنجليز في مسقط بحجة أن ذلك سوف يورطه في حرب مع الفرنسيين، أو قد يدفعهم إلى المطالبة بتمثيل سياسي مماثل. ومع أن بعض مواد اتفاقية 1213هـ/ 1798م. لم يقدر لها التنفيذ، إلا أن الاتفاقية في مجملها ركزت على مجموعة من الأهداف السياسية والاستراتيجية كان من أبرزها عرقلة النشاط الفرنسي ووضع أسس للمصالح الإنجليزية في سلطنة مسقط، كما كانت بداية للعلاقات الوثيقة بين بريطانيا ومسقط. وستتخذ بريطانيا من تلك الاتفاقية نقطة انطلاق لنفوذها في بقية إمارات الخليج العربي خلال القرن 13هـ/19م.

أ.د. جمال زكريا قاسم
جامعة عين شمس

المصادر والمراجع

أولاً: وثائق منشورة باللغتين الإنجليزية والفرنسية

- **Aitchison , Cu.** , A Collection of Treaties , Engagements , and Sanads Relating to India and Neighboring Countries , 12 vols , Calcutta , 1892. , vol. , X1, Containing Treaties etc., Relating to Turkish Arabia , Muscat , Aden and Adjacent Coast, and Zanzibar.

- **Bombay Government** Selections from the Records of Bombay Government , Historical and other Information Connected with the Province of Oman , Muscat , Bahrain , and other Places in the Persian Gulf , New Series no., XX1V ,Bombay , 1856.

- **Guillain , Ch.** Documents sur l' Histoire , la Geographie , et le Commerce de l' Afrique Orientale , 2 tomes , Paris , 1856.

ثانياً : المصادر والمراجع العربية والمعربة

- ابن رزيق، حميد بن محمد ،الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق عبد المنعم عامر ومحمد مرسي عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان 1379هـ - 1977م .

- ابن قيصر، عبد الله بن خلفان، سيرة الإمام ناصر بن مرشد، تحقيق عبد المجيد القيسي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1977.

- الإزكوي، سرحان بن سعيد، تاريخ عمان المقتبس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، تحقيق عبد المجيد حسيب القيسي، أبو ظبي، دولة، 1976.

- أوزبران، صالح، البرتغاليون والأتراك العثمانيون في الخليج العربي، ترجمة عبد الجبار ناجي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة، 1979.

- السالمي، الإمام نور الدين عبد الله بن حميد، تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، مجلدان، طبع وتصحيح وتعليق أبو إسحق إبراهيم طفيش الجزائري، القاهرة، 1330 هـ .

- السيار، عائشة، دولة اليعاربة في عمان وشرق إفريقيا في الفترة من 1624 إلى 1741 ، بيروت، 1975.

- شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج "الفارسي" – إدارة العلاقات العامة – شعبة البحث، القاهرة، 1955.

- العقاد، صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1973.

- قاسم، جمال زكريا، دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقيا منذ تأسيسها وحتى نهاية حكمها في زنجبار وبداية عهدها الجديد في عمان (1741-1970)، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، 2000.

- تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، خمسة مجلدات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996-1997.

- لوريمار، ج.ج.، دليل الخليج ، القسم التاريخي، سبعة أجزاء ، ترجمة مكتب ديوان حاكم قطر، الدوحة 1976، والطبعات الأخرى المنقحة.

- مايلز، س .ب . الخليج ، بلدانه وقبائله، ترجمة محمد أمين عبد الله ، الطبعة الثالثة، وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان، 1986 .

ـثالثاً: المصادر والمراجع الأجنبية

- **Adamyiat** , Feredoun , Bahrein Islands , A Legal and Diplomatic Study of the British Iranian Controversy , New York , 1955.

- **Badger** , George Percy , History of the Imams and Seyyids of Oman , by Salil Bin Razik " From A.D. 661-1856", Translated from the Original Arabic, and Edited with Appendices and an Introduction Continuing the History down to 1870 , Hacluyt Society , 1871.

- **Bertram** , Thomas_, Arab Rule under the Al Bu said Dynasty in Oman and East Africa " 1741- 1937", London , 1938.

- Alarms and Excursions in Arabia, London , 1931.

- **Boxer,** C.R., Fort Jesus and Portuguese in Mombassa, " 1593-1729" , London , 1961.

- **Buckingham** , J.S. , Travels in Assyria , Media , and Persia , London , 1830.

- **Colomb** , R.N., Slave Catching in the Indian Ocean, A Record of Naval Experiences , London , 1871.

- **Coupland** , R., East Africa & Its Invaders , From the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1856 , Oxford, 1938.

- **Curzon** , George, N., Persia & The Persian Question , two volumes ., London, 1892.

- **Farroughy** , Abbas , The Bahrein Islands, 750-1951 , A Contribution to the Study of Power and Politics in the Persian Gulf , New York , 1951.

- **Hogarth ,** D. G. , Arabia , Oxford , 1922.

- **Khalefa** , Haje , The History of the Maritime Wars of Turks , London 1831.

- **Kelly ,** J. b. , Britain and the Persian Gulf , 1795- 1880, Oxford , 1968.

- **Lockhart, L.,** Nadir Shah, A Critical Study based mainly upon Contemporary Sources , London, 1938.

- **Neibuhr**, Carsten , Travels through Arabia and other Countries in the East , Translated by Robert Heren , 2 vols., Edinburgh , 1792.

- **Palgrave** , William Gifford, Narrative of a Year's Journey through Central and Eastern Arabia, 1862- 1863, 2 vols., London , 1865.

-**Pearce** , F.B., Zanzibar, The Island Metropolis of Eastern Africa, London,1920.

- **Ruete ,** Rudolf Said,

- Said Bin Sultan , Ruler of Oman and East Africa , 1791-1856, London , 1929.

- The Al Bu said Dynasty in Oman and East Africa, Lecture given to a joint meeting of the Royal Asiatic and Central Asian Societies , July , 1 , 1929 , Reprinted

from the Journal of the Central Asian Society , vol. XV1 , 1929.

- **Sykes** , Sir Percy , A History of Persia , 2 vols , London , 1915.

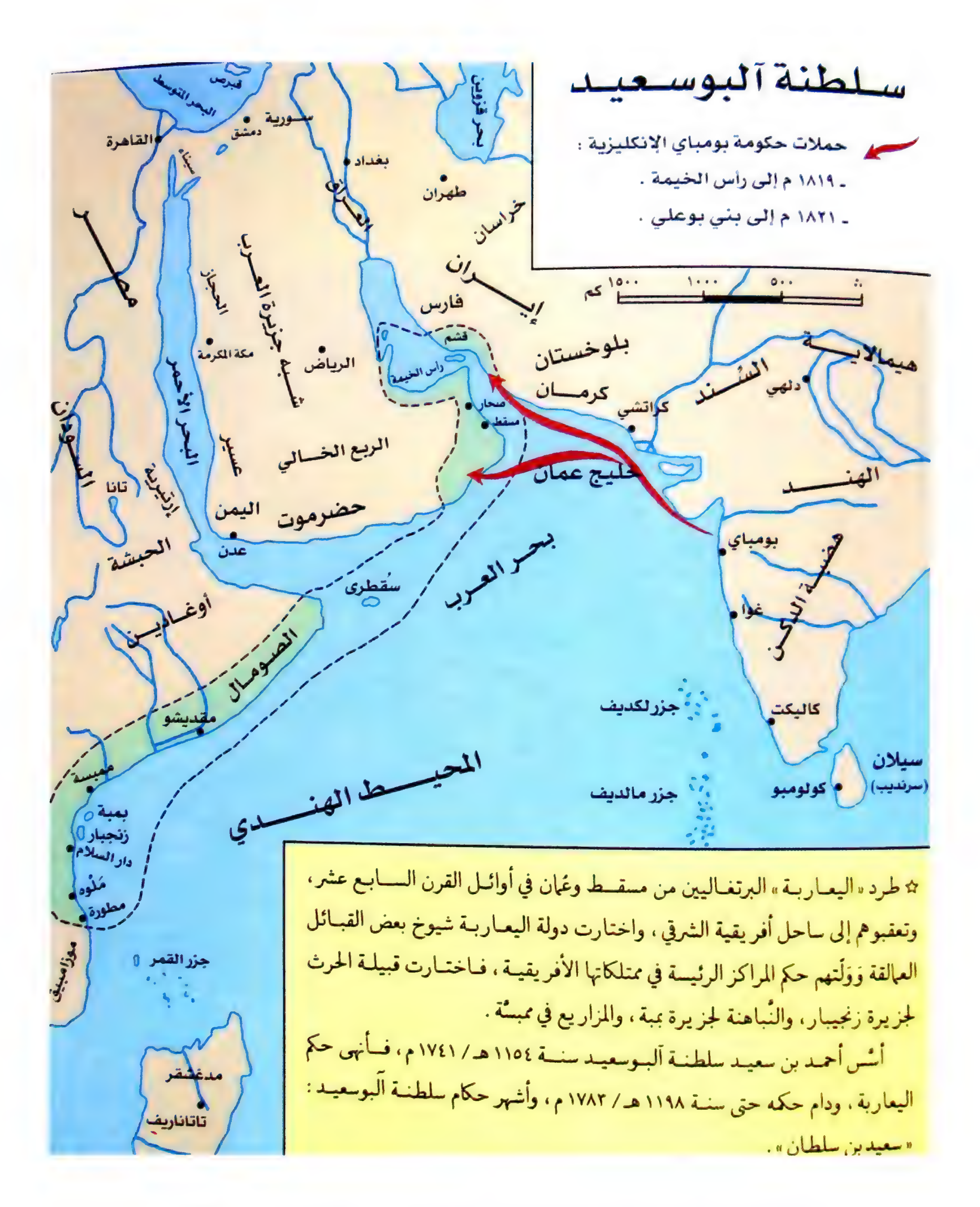
- **Vambery** , A., The Travels and Adventures of the Turkish Admiral Sidi Ali Reis in India , Afghanistan , Central Asia , and Persia , during the

- years 1553-1555, Translated from the Turkish with notes, London 1899.

- **Vicenzo** , Sheikh Mansour , History of Seyyid Said of Muscat, together with an account of the countries and people on the shores of the Persian Gulf , London , 1819.

- **Wellsted** , J.r., Travels in Arabia , 2 vols., London , 1838.

- **Wilson** , Sir Arnold, The Persian Gulf , An Historical Sketch from the earliest times to the beginning of the 20th Century, Second Impression,



المصدر :شوقي ابو خليل, أطلس التاريخ العربي الإسلامي , م ط دار الفكر , دمشق 2002.

رابعاً : سلطنات السودان

مقدمة:السودان قبل قيام السلطنات:

عندما ناهض أباطرة الرومان الديانة المسيحية وتعرض من دانوا بها إلى الاضطهاد في مصر لجؤوا إلى الصعيد وبعضهم إلى الصحراء وتعمق البعض الآخر في بلاد النوبة. وتأثر النوبيون (سكان شمال جمهورية السودان الحالية) بهم ودخل بعضهم في الدين الجديد بعد أن فقدت الديانات المصرية القديمة فعاليتها. وعندما اعترفت الدولة الرومانية بالمسيحية توالت البعثات التبشيرية على بلاد النوبة وتعمقت المسيحية في كل أجزاء المملكات النوبية. ونجح المبشرون المسيحيون في تنصير ملوك النوبة السودانيين، وسرعان ما دان الأهالي بالدين المسيحي في أواسط القرن السادس الميلادي.

وتحدثنا الروايات عن وجود ثلاث دول نوبية الأولى شمالية وتسمى نوباديا وعاصمتها فرس والثانية في إقليم دنقلا وتدعى المقرة وعاصمتها دنقلا العجوز والثالثة علوة وعاصمتها سوبا على شاطئ النيل الأزرق الشرقي جنوبي الخرطوم بقليل. ولما جاء الفتح الإسلامي بقيادة عمرو بن العاص واجه المسلمون مملكتين نوبيتين: مقرة في دنقلا وعلوة جنوبها. والظاهر أن نوباديا الشمالية أصبحت تابعة لمقرة. وبالإضافة إلى هاتين المملكتين كانت هناك مملكة البجة في شرقي السودان ومقر ملكها في هجر.

وشرع المسلمون بعد فتح مصر في تأمين طريق التجارة إلى الجنوب. وهذا قادهم إلى اشتباك مع مملكة المقرة المسيحية في دنقلا انتهى بشروط ارتضاها المسلمون ضمنت لهم التجارة وممارسة المسلمين لشعائرهم الدينية، وكذلك تصالح العرب مع البجة في الصحراء الشرقية بشروط مماثلة. ولم يشأ المسلمون ضم الأراضي السودانية إلى الإسلام ربما لفقرها وطقسها وصعوبة مواصلاتها. إلا أن العرب وخاصة في باديتهم رأوا في السودان مجالاً حيوياً رحباً لأن طبيعة الأراضي تشبه جزيرتهم العربية عبر البحر الأحمر.

لم يقم العرب الذين قدموا إلى السودان سواء في مملكة المقرة أو علوة أو أراضي البجة بالدعوة إلى الإسلام بل اكتفوا بمساكنة السكان الأصليين كل على دينه، وانتشر الإسلام تدريجياً بين سكان البلاد الأصليين باختلاطهم مع العرب ومصاهرتهم لهم. وبذلك تم للعرب المسلمين التغلغل التدريجي على مدى القرون في بلاد السودان واختلطوا بأهل البجة والنوبة ودان هؤلاء بالدين الإسلامي تدريجياً ولكن جهاز الحكم في إقليم علوة ظل بيد سكان البلاد الأصليين وانقسمت دولة المقرة إلى دويلات مستقلة وزال عنها الحكم الموحد.

وفي عهد الظاهر بيبرس تم القضاء على مملكة المقرة المسيحية في سنة 675هـ/1276م بعد هزيمة الملك السوداني المسيحي داود الذي اتخذ دنقلة العجوز عاصمة له. وبزوال هذه المملكة المسيحية من الشمال تدفق العرب جنوباً حتى جاوروا مملكة علوة التي كانت عاصمتها سوبا.

وكانت موجة الهجرات العربية قد بدأت منذ القرن التاسع الميلادي إلى السودان الشرقي ـ إلى المنطقة الواقعة جنوب مصر والصحراء الكبرى والتي تمتد حتى خط عرض 10 أو 11 شمالاً وتمتد من البحر الأحمر حتى إقليم دار فور في الغرب، (نفس

الأقاليم التي تكون جمهورية السودان عدا بعض الأجزاء الجنوبية منها). وبلغت ذروتها في منتصف القرن الرابع عشر عندما تدفق المهاجرون العرب في أعداد كبيرة نحو مملكة المقرة المسيحية، وتقدموا جنوباً إلى المنطقة الوسطى من حوض النيل وأرض البطانة والجزيرة وبعضهم وصل سهول كردفان ودارفور. وتقاطرت وفود القبائل العربية من ربيعة وجهينة على سهول السودان الفسيحة، وبدأ بذلك التعريب في أنحاء السودان يسير عن طريق التزاوج. وأضحت مملكة علوة السودانية مفتوحة الأبواب للعرب المسلمين، وكانت الشيخوخة تدب في ديانتها المسيحية، وقطعت الصلات بينها وبين العالم المسيحي.

وقد أدخل العرب إلى السودان أشياء كثيرة أهمها الحياة القبلية التي عرفوها في الجزيرة، وسادت اللغة العربية البلاد مختلطة بالسودانيين حتى كونت اللهجة السودانية الحديثة، وانتشر الدين الإسلامي في شمال السودان وشرقه وغربه ووسطه، ولم يترك إلا بقاعاً في الجنوب.

ولم تستطع القبائل العربية التي دخلت بلاد السودان إن تقيم في بلاد السودان حكومة مركزية أياً كان نوعها تنظم القطر منذ البداية. ولكنهم بدلاً من ذلك تقاسموا ملك النوبة بينهم وأصبحت الحكومة الوحيدة هي حكومة مشايخ العرب التقليدية التي تقوم على القبيلة.

ولم تعمل القبائل العربية على نشر الدين الإسلامي بطريقة فعالة، ذلك إن القبائل البدوية نفسها وكانت تنقصها المعرفة الصحيحة بالدين. وكانت نتيجة هذا أن تفشى الجهل. وعندما انتشرت الثقافة العربية ووضحت غلبة الإسلام، ظهرت سلسلة من السلطنات الإسلامية في السودان الشرقي في الفترة بين منتصف القرن الخامس عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وأهم هذه الممالك هي مملكة الفونج (السلطنة الزرقاء) وسلطنة الفور، بينما شهد إقليم كردفان الواقع بينهما مولد مملكتين صغيرتين هما تقلي والمسبعات.

أولاً: سلطنة الفونج

1- التأسيس:

كلمة الفونج تعني الغريب باللغات النيلية. ومصادرنا عن تأسيس دولة الفونج بزعامة عمارة دونقس هي روايات محلية دونت في أوائل القرن 13هـ/19م. ونظراً لما اكتنف ظهور الفونج من غموض، تارة لقلة المصادر الوطنية وأخرى لصمت المصادر العربية المعاصرة، فإن أصلهم ما زال مشكلة رئيسة في تاريخ السودان. وقد شغل هذا الأمر بال الباحثين دون الوصول إلى رأي قاطع. وقد يتم ذلك إذا نالت المنطقة الواقعة جنوب سنار، والتي يرجح كثير من الباحثين أنها مهد مملكة الفونج، قدراً أكبر من اهتمام علماء اللغات المقارنة والآثار.

وتختلف الآراء اختلافاً كبيراً في أصل الفونج: فهناك من يرجع أصلهم إلى قبيلة الشلك في النيل الأبيض وأنهم فتحوا إقليم أعالي النيل الأزرق وأقاموا فيه ثم دانوا بالإسلام على أيدي العرب. وهناك من ينسبهم إلى أسرة برنو المالكة التي حكمت مملكة برنو في غرب افريقية. ويذهب الرأي الثالث، وهو رأي الفونج أنفسهم، إلى القول بأن الفونج ينتمون إلى البيت الأموي وأنهم هاجروا إلى الحبشة عند سقوط الدولة الأموية وأقاموا عند ملك الحبشة. ولكن العباسيين لم يرضهم هذا فأرسلوا إلى ملك الحبشة يطلبون إليه أن يجليهم عن وطنه ففعل. وخرج الفونج يهيمون على وجوهم حتى دخلوا منطقة سنار. وهناك أقاموا وتزوجوا من الوطنيين فاكتسب الجيل الذي نتج من هذا التزاوج البشرة السوداء.

وكما يكتنف الغموض أصل الفونج يكتنف أيضاً تاريخهم وتاريخ السودان بوجه عام من بداية القرن 10هـ/16م إلى بداية القرن 13هـ/19م، ويعزو المؤرخان هولت ودالي ذلك إلى قلة المصادر الأولية وخاصة الوثائق والمصدر القديم كتاب الطبقات لابن ضيف الله عبارة عن قاموس أعلام. المصدر الآخر المتاح هو مخطوطة الفونج وهي مصدر قيم ومفصل للأحداث التي وقعت في القرن الأخير لحكم الفونج، وركز كاتبها على منطقة الجزيرة وكتب القليل عن السياسات القبلية الهامة في النيل الرئيس.

وقد أجمع المؤرخون حتى عهد قريب على أن سقوط مملكة علوة المسيحية تم نتيجة اتفاق ثنائي بين الفونج والعبدلاب، ومن ثم تكونت مملكة الفونج الإسلامية التي سيطرت على الجزء الشمالي من السودان الشرقي من سنة 910هـ/1504م حتى 1237هـ/1821م. ويذكر هؤلاء المؤرخون أنه في أوائل القرن10هـ/16م (حوالي عام 1505) تحالفت قبيلة القواسمة العربية التي كانت تحوم حول إقليم الجزيرة تبحث عن وطن مع الفونج على أن يقضوا على دولة علوة المسيحية التي كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة.

وكان على رأس قبيلة القواسمة شيخ يدعى عبد الله جماع وقد أسند إليه تكوين حلف من القبائل العربية التي كانت تجاور قبيلته ليعمل مع الفونج على تأسيس الملك. وكان في الجانب الآخر على رأس الفونج عمارة دنقس ويظن أنه كان ملكاً للفونج. وأسندت لعمارة مهمة تجهيز الجيش. وبدأ هذا زحفه من جبل موية حيث كان عمارة دنقس وصل من الجنوب وتجمعت عرب القواسمة ومن دخل في حلفها برئاسة عبد الله جماع. وسار الجيش بعد أن اجتمعت كلمة المسلمين الفونج والعرب عام 1505 يريد سوبا عاصمة علوة المسيحية.

وفي أربجي التقى الجيشان وحلفاؤهما بجيش علوة وانكسر جيش سوبا وتفرق من بقي منه حياً في البلاد، ومن هناك سار الفونج وحلفاؤهم ودخلوا سوبا وخربوها خراباً أصبح مضرب المثل. ثم سار جيش الفونج على عاصمة المقرة الأخرى بنواحي شلال السبلوقة واستولوا عليها. وهناك استقر فرع هام من عرب القواسمة وامتزج بالسكان وأدخلهم في دينه فامتزجوا فيهم دماً وثقافة وتكون القسم من السكان المعروف بالعبدلاب نسبة إلى عبد الله جماع.

ولكن الدراسات الحديثة ترجح أن القبائل العربية بقيادة عبد الله جماع هي التي أسقطت سوبا عاصمة علوة. وبعد هذا تمكن الفونج من هزيمة العبدلاب في أربجي سنة 910هـ/1504م وبالتالي سيطروا على مملكة الفونج التي تربع على عرشها خمسة وعشرون سلطاناً تقريباً.

إلا أن سيطرة الفونج لم تسلم من القلاقل ولم تكن العلاقات بين الحليفين كلها مودة وصفاء بل إنها كثيراً ما ساءت وتدهورت تدهوراً أدى إلى الحرب وسفك الدماء. فقد توفي عبد الله جماع في عهد عمارة أبو سكيكين (965-977هـ/1557-1569م) وعين سلطان الفونج عجيب الكافوتي ابن عبد الله جماع ليخلفه. وثار عجيب ضد سلطنة الفونج وفر السلطان إلى إثيوبيا. إلا أن أخاه عدلان الأول استعاد العرش وهزم عجيب في موقعة كركوج بين عامي 1020-1021هـ/1611-1612م. وقتل عجيب في المعركة وفر ابناه إلى دنقلا. وبتوسط إدريس ود الأرباب، رجل دين مسلم، تم العفو عنهما ورجعا إلى قري حيث عين أحدهما شيخاً. ولا يعرف بالتحديد أسباب النزاع، فقد ذكرت مصادر العبدلاب أنه نشب لاختلاف في المسائل الدينية، ورجح كروفرد أسبابه إلى خلاف بينهما حول تغير بعض العادات والتقاليد

في سنار. وبعد هذه المعركة الحاسمة تضعضع نفوذ شيوخ العبدلاب وقويت شوكة ملوك الفونج وظهر بينهم سلاطين مشهورون ذاع صيتهم خارج حدود البلاد.

2- توسع سلطنة الفونج:

أخذت سلطنة الفونج تتوسع في بقية أجزاء السودان فقام مشايخ قري بضم منطقة شندي ونصبوا الرئيس المحلي حاكما من قبلهم ومن قبل سلاطين الفونج، كما تقدموا شمالاً حتى دنقلا وأدخلوا الشايقية في ملكهم لفترة لم تطل. وحاول مشايخ قري التقدم نحو الجزء الشمالي من السودان ولكنهم لم يفلحوا إذ كان السلطان سليم الذي دخل مصر عام 923هـ/1517م قد استولى على المنطقة الواقعة شمالي دنقلا ونصب عليها حكاماً عرفوا بالكشاف وجعل لكل كاشف حامية من الجنود الترك والمجر. وبقيت المنطقة الواقعة شمالي دنقلا في قبضة هؤلاء الحكام الكشاف لا تطمع فيها دولة الفونج. وما لبث أن استقل بها الكشاف عن ولاة مصر العثمانيين.

واستولى السلطان سليم كذلك على سواكن ووفقاً لما يذكره نعوم شقير أنه في أيام عمارة دنقس قدم السلطان العثماني سليم إلى سواكن ومصوع فامتلكهما، ودخل الحبشة بقصد الزحف إلى سنار فخاطب ملكها يدعوه إلى الطاعة فأجابه بما مفاده: "إني لا أعلم ما الذي يحملك على حربي وامتلاك بلادي فإن كان لأجل تأييد دين الإسلام فإني وأهل مملكتي عرب مسلمون ندين بدين رسول الله وإن كان لغرض مادي فأعلم إن أكثر أهل مملكتي عرب بادية وقد هاجروا إلى هذه البلاد في طلب الرزق ولا شيء عندهم تجمع منه جزية سنوية". فلما وصل الكتاب إلى السلطان سليم أعجبه ما فيه وعدل عن حرب سنار.

واحتل الفونج جبل موية وجبل سقدي وبعض الجبال المعزولة في وسط الجزيرة، وذلك في عهد عبد القادر الأول ابن عمارة دنقس الذي حكم في منتصف القرن10هـ/16م. وشكلت إثيوبيا جارة خطرة في بعض الأحيان، وربما قبل عبد القادر الثاني سيادة إثيوبيا لبعض الوقت إلا أن خلفاءه رفضوا المزاعم الإثيوبية وتدهورت العلاقة لتصبح حرباً حدودية بين عامي 1028-1029هـ/1618-1619م. وشهد عهد بادي الثاني توسعاً في ناحية الغرب. وأوقعت الهزيمة بالشلك الذين كانوا يسيطرون في ذلك الوقت على المنطقة أسفل النيل الأبيض، وأسست تحصينات في موقع مدينة الكوة الحالي. وعبر بادي بعد ذلك وبصعوبة إلى سهول كردفان، واستولى على سلطنة تقلي الجبلية وفرض الجزية على حاكمها.

وبعد أن توسعت الدولة وأصبحت تمتد من الشلال الثالث إلى سفح جبال إثيوبيا ومن الصحراء الشرقية إلى كردفان اتفق الفونج والعبدلاب على تقسيم سلطنة الفونج إلى قسمين كبيرين، فأوكل حكم البلاد من أربجي شمالاً حتى جبال فازوغلي جنوباً للفونج، بينما تركت إدارة المناطق من أربجي حتى الشلال الثالث للعبدلاب على أن يكون ذلك تحت سيادة الفونج. وواضح منذ البداية أن الفونج هم أصحاب الكلمة العليا في السلطنة الزرقاء، فكان زعيمهم عمارة دونقس هو الملك الأعظم والمقدم على شيخ العبدلاب عبد الله جماع.

3- الإسلام في عهد سلطنة الفونج:

كان انتشار الإسلام لا يزال في البدايه رقيقاً عندما قامت دولة الفونج. وكان قيامها إعلاناً رسمياً بانقضاء عهد المسيحية وبداية عهد الإسلام. وبذلك سهل اتصال السودان بالبلاد الإسلامية المجاورة. وبجانب دخول العلماء السودان كانت هناك عوامل أخرى ساعدت في نشر الدين الإسلامي منها ذهاب الحجيج للحرمين الشريفين وبقاء بعضهم في مكة بعد أداء الفريضة يدرسون العلوم على علماء مكة ثم

يعودون للسودان فيؤسسون خلوة لتدريس القرآن والدين. وكان للحجاز تأثير آخر إذ وفد إلى السودان بعض علمائها ورجال صوفية مشهورون أدخلوا بعض الطرق الصوفية المعروفة كالقادرية والشاذلية.

وبرأي هولت ودالي أن تحول الفونج إلى الإسلام قد أخذ وقتاً، وتوضح رواية الرحالة روبيني أن عمارة دنقس كان مسلماً من الناحية الشكلية وأن ابنه وخلفاءه اتخذوا اسم عبد القادر. وربما يكون إعلان الفونج للإسلام بسبب الضغط السياسي من الحكام العبدلاب في الشمال. ودليل ذلك أن مراسم اعتلاء السلطة لا تمت إلى الإسلام بصلة فقد تواصل استخدام لفظ مك وهو لفظ غير عربي.

وديانة سلطنة الفونج بالإسلام كانت على يد رجال الدين الذين استقروا في الريف ودرسوا القرآن. وكان بعضهم نشطاً قبل مجئ الفونج مثل غلام الله بن عايد الذي جاء والده من اليمن والذي عاش في المنطقة حول دنقلا ربما كان ذلك في القرن 9هـ/15م الخامس عشر. وحمد أبو دنانة الذي جلب الطريقة الشاذلية إلى منطقة بربر عام 859هـ/ 1445م.

وكان النصف الثاني من القرن10هـ/16م فترة ناشطة في انتشار الإسلام. فجاء الأولياء ورجال الدين من مصر وبغداد والمغرب فدرسوا الشريعة والعلوم الدينية وأدخلوا أتباعهم في الطرق الصوفية. وكانت أهم الطرق هي القادرية التي أدخلها تاج الدين البهاري الذي أتي من بغداد في النصف الثاني من القرن 10هـ/16م. وأدى أهل السودان النيلي دوراً في هذه الأنشطة فقد درس محمود العركي في مصر قبل رجوعه إلى مسقط رأسه في النيل الأبيض. وكانت منطقة الشايقية نقطة مهمة لتدريس تعاليم الإسلام، فقد كان لأولاد جابر الأربعة الذين درس ثلاثة منهم في مصر، مدرسة ملحقة بالمسجد درسوا فيها الشريعة.

ومن أبرز الظواهر في سلطنة الفونج دخول التعليم عن طريق الفقهاء الذين دخلوا من الأندلس والحجاز وغيرهما، وهؤلاء الفقهاء هم الذين ساعدوا كثيراً على نشر الديانة الإسلامية. وكان سلاطين الفونج يجلُون الفقهاء ويجعلون لهم مكانة خاصة في الدولة. كما ارتحل السودانيون إلى الأزهر الشريف لاستكمال تعليمهم الديني هناك، وتتابع التلاميذ الذين درسوا على أيدي العلماء والمريدين. كان للفقهاء دور مهم ومميز في مجتمع السودانيين وسياستهم. وكان لبعضهم خاصة الرؤساء المحليون للطرق الصوفية، تأثير سياسي خاص. فقد منح السلطان بادي الثاني أبو دقن الفكي بشارة الغرباوي، رجل دين في منطقة الشايقية، إعفاءً من الضرائب. وتأكدت هذه الامتيازات في القرن التالي من قبل السلطان بادي الرابع أبو شلوخ. ومنح فقهاء آخرون أراضي ورمز الفونج للسلطة المتمثل في المقعد والطاقية.

وفي القرن 12هـ/18م عندما بدأت سيطرة العبد لاب على النيل تضعف، تمكن فقهاء المجاذيب من تأسيس ثيوقراطية قبلية في أوساط الجعليين جنوب ملتقى نهر عطبرة. وكان المؤسس حمد بن محمد المجذوب 1105-1190هـ/1693-1776م وهو بعد أن درس على يد مدرسين سودانيين أدى الحج وسلك الطريقة الشاذلية. وحاز على وضع مميز بين الجعليين كمدرس وأصبح الحاكم الفعلي لمنطقة مركزها في الدامر مسقط رأسه.

لم تكن العلاقة دوماً طيبة بين الفقهاء والحكام. وغالباً ما أدى رجال الدين دور الوسيط أو المحتج على الظلم. ومن أهم أمثلة المعارضة معارضة حمد النحلان الملقب بود الترابي، وقد أعلن نفسه المهدي المنتظر عندما كان يؤدي فريضة الحج. وعند عودته بسط حمايته على عربان البادية وسكان قرى شرق الجزيرة خلال حملة كبيرة لجمع الضرائب قادها

وزير السلطان بادي الثالث الأحمر عند نهاية القرن12هـ/18م.

4- دخل وتجارة سلطنة الفونج:

كانت مطالب ملوك سنار من الوحدات القبلية التي ارتبطت بهم خفيفة، فأداة الحكم البسيطة التي لم يثقل كاهلها نفقات الإدارة المحلية لم تكن تتطلب دخلاً كبيراً. ولذلك لم يفرض ملوك سنار على أقسام دولتهم غير جزية معلومة بسيطة يجمعها حاكم القسم ويدفعها في أوانها. وكان السلطان كثيراً ما يجد نفسه مضطراً لأن يصرف على دولته من ماله الخاص وإقطاعياته حول سنار، فالدولة دولته قبل أن تكون دولة شعبه. وملجأ جنوده إلى النهب والسلب تلبي حاجاتهم. على أنه كانت للسلطان مصادر دخل أخرى من الدولة كالضرائب الجمركية على التجارة الخارجية. فقد كان للسلطان نقطة جمارك على الحدود الحبشية لجباية الرسوم الجمركية على البضائع القطنية الواردة من الحبشة، وكان ملك الحبشة يقاسم ملك سنار هذه الرسوم. وعندما أضحت لزعماء القبائل قوة مستقلة في بقاعهم، قلت الهدايا والجزية التي كانوا يرسلونها لسلاطين سنار حتى أضحت خزينتها خاوية.

وكان السودان متصلاً بالخارج عن طريق ميناء سواكن وعن طريق القوافل التقليدي مع مصر لأنه في حاجة لمصنوعات ومنتجات الخارج ولأن مصر وعن طريقها أوربا في حاجة لمنتجات السودان الزراعية والحيوانية. وعرف الملوك والحكام في السودان ضرورة هذه الشرايين الحيوية التي تربطهم بالخارج فسهلوا المواصلات وحفظوا الأمان في الطريق. وانتعشت ميناء سواكن في هذا العهد انتعاشاً عظيماً وقد كانت تحت سيطرة الأتراك العثمانيين، ولكنها في نفس الوقت كانت ميناء السودان الوحيدة، وكان التبادل التجاري يسير إلى أن يصل جزيرة جاوا وجنوبي الجزيرة العربية.

وازدهرت سنار كمدينة تجارية مهمة ويؤخذ من وصف الرحالة الذين زاروا سنار في أوائل القرن 12هـ/18م أن سنار كانت مدينة متوسطة الحال يزيد سكانها المدنيون على العشرة الآلاف وجيشها الذي يقيم في ضواحيها على العشرين ألفاً. وكانت مدينة سنار تمتد أميالاً ثلاثة أو أربعة على النيل الأزرق ومبانيها من الطين والقش، وللملك بيت كبير محاط بأسوار.

ويرجع ازدهار سنار مدينة تجارية إلى وقوعها في الطريق بين مصر والحبشة وبين وسط افريقية وبلاد الشرق الهند وجزر الشرق وبلاد العرب، تصلها البضائع من هذه البلاد وتمر بها في طريقها من بلد لآخر. وقد اشتهرت سنار بين تجار تلك البلاد بالثروة والغنى فكانوا يأتونها ببضائعهم من مصر والحجاز والهند عن طريق النيل والبحر الأحمر وبالبر عن طريق القوافل، وينقلون إليها البهارات والصندل والروائح، ويجدون سوقها عامرة بالإنتاج المحلي الذي كان يصل سنار من أطراف الدولة ومن البلاد المجاورة لها من التمر من دنقلا والبقر والحديد والرقيق من كردفان والذهب والعسل والجلود والريش والسمسم والسن والرقيق وسن الفيل والعسل والأبنوس.

ويبدأ الطريق التجاري بين مصر والسودان من قرية مشو في دنقلا إلى دنقلا العجوز إلى كورتي ثم قري بالضفة الشرقية وهي مقر زعيم العبدلاب ووكيل ملك سنار على المنطقة من أربجي شمالاً إلى مشو ثم أربجي ثم سنار، وفي قري تستوفى الجمارك. ووُصفت أربجي بأنها مدينة كبيرة لكنها قليلة السكان، ويظهر أنها كانت أكبر سوق وملتقى القوافل قبل أن تستقر العاصمة في سنار. وعندما زاد عمران الأخيرة واستقر ملوك الفونج بها جذبت إليها التجار وصارت محط رحال القوافل وصارت أربجي نقطة في طريق

القوافل تعبرها إلى شرقي النيل الأزرق، وهذا أدى إلى تدهورها التدريجي حتى تم خرابها أخيراً وانتقل كثير من سكانها إلى المسلمية.ويظهر لنا الرحالون اهتمام ملوك سنار ووكلائهم المنبثين على طول الطريق بهذه القوافل. وفي المناطق الخطرة يمدونها بحراسة قوية وخاصة في صحراء بيوضة خوفاً من هجمات الشايقية عليها وقد تم استقلالهم من سلطة العبدلاب وبالتالي من سنار قبل ذلك.

وقد ربطت طرق القوافل بلاد الفونج بعضها بالبعض الآخر كما وصلتها بالعالم الخارجي المجاور. فكانت مصر تتصل بالسودان بقافلتي سنار ودارفور. والأولى تبدأ سفرها من دراو أو ما جاورها وتشق صحراء العتمور إلى أن تلاقي النيل في بربر. وهناك تأخذ طريقها على النيل مارة بشندي حتى تصل سنار. والثانية تبدأ سفرها من مصر مارة بالواحات الخارجة والداخلة إلى سليمة ومنها إلى الفاشر تماماً كما كانت تفعل قوافل قدماء المصريين. وكان المصريون وأهل دولة الفونج يتجرون في هذين الطريقين. وهناك طريق قوافل ثالث مهم كان يبدأ من شندي أو من بربر ويسير إلى سواكن ليربط السودان ببلاد العرب والهند وجزر الهند الشرقية. وداخل دولة الفونج كانت تسير القوافل من مكان إلى آخر على الطرق الداخلية.

كانت التجارة الخارجية في سلطنة الفونج احتكاراً للسلطان الذي يتولى أمر تنظيمها، وتحدد رغباته نوع السلع المستوردة. وقد تزايد دور التجارة الخارجية منذ بداية القرن 12هـ/18م، ولعل الضرائب التي كانت تجمع منها أدت إلى خلق فائض أنعش التجارة الداخلية وساعد على بروز الطبقة التجارية. وتجلى نشاط التجارة خلال القرن 12هـ/18م بشكل ملحوظ انعكس على حجم وتركيب التجارة السودانية مع مصر. وكانت أهم صادرات السودان: الرقيق، الذهب، الجمال، الصمغ، العاج، ريش النعام. وكانت بلاد السودان تستورد: الملابس، الأدوات المعدنية، العطور، البهارات، الخرز، الأدوات الحربية. وانتقلت سيطرة التجارة تدريجياً من يد السلطان إلى طبقة تجارية مستقلة نشأت بين فئة التجار الأجانب. وقد توسع نشاطهم ليشمل البضائع التي كان يحتكرها السلطان سابقاً.

وواجهت الحركة التجارية عوائق ومصاعب، فالسلطة القوية التي كانت تفرض سطوتها على القوى المتحالفة معها وهنت قوتها، ولم تعد قادرة على تكوين دولة مركزية موحدة تفرض الأمن والحماية على امتداد تلك المناطق، فكان تعدد الأنظمة السياسية عائقاً في طريق انسياب الحركة التجارية، إذ كان على كل قافلة أن تدفع ضريبة عند اجتياز أي من الحدود للمشيخات والممالك، فأصبح النشاط التجاري محصوراً في حدود ضيقة. ومع تزايد الحاجة لاستعمال النقود فإنها لم تكن متوافرة بالكميات المطلوبة ولا الأنواع التي تساعد على التبادل التجاري. وكانت وسيلة التبادل المعروفة قطع من الدمور، وكذلك استعملت النقود كالريال الأسباني وعملة تركية من الحديد من الفئات المالية الصغيرة. وفي وقت كان النشاط التجاري ينمو وتكبر احتياجاته، كان النظام السياسي عاجزاً عن توفيرها. فنشأ التناقض بين النظام التجاري المتنامي وعجز السلطة السياسية عن احتواء آفاقه المتسعة، وأهمها وجود قوة مركزية موحدة تفرض الأمن والاستقرار وتجعل للسوق حدوداً قومية معلومة تمكن التجار من الحركة في إطاره.

5- نظام الحكم في سلطنة الفونج:

تختلف الروايات في العلاقات الأولى التي رسمها حلف عمارة دنقس وعبد الله جماع فيما يختص بنوع الحكومة التي اختطاها. ولكن الراجح أن عمارة دنقس ومن بعده خلفاءه كانوا الملوك المقدمين وأنهم كانوا يحكمون الإقليم الواقع حول سنار والممتد

من حدود الحبشة في الجنوب حتى حجر العسل في الشمال ومن القلابات شرقاً إلى جبل تقلي غرباً حكماً مباشراً. أما عبد الله جماع ومن بعده خلفاؤه فقد كانوا الوزراء وقواد الجيوش وكانوا ينوبون عن ملوك الفونج في الأقاليم التي تقع شمال إقليمهم.

وقد بقي رأس الدولة عمارة وخلفاؤه من بعده في عاصمتهم سنار مسئولين عن الحكومة المركزية في العاصمة. وأصبح عبد الله جماع ومن بعده مشايخ قري مسئولين عن المحافظة على الأمن في المملكة بأجمعها وعن جمع الجزية وقيادة الجيوش وإدارة البلاد التي يشرف عليها نيابة عن الفونج.وهكذا لم تكن سلطنة الفونج مركزية وإنما كانت مجموعة من الممالك والمشيخات منها ما خضع للفونج رأساً ومنها ما خضع لهم بواسطة العبدلاب. من الفئة الأولى مشيخة خشم البحر ومشيخة الحمدة ومملكة بني عامر ومملكة الحلانقة. ومن الفئة الثانية مشائخ متعددة يذكر منها ممالك الجعليين والميرفاب والرباطاب ومشيخات الشنابلة والجموعية والحمدة والمناصير.

ولم تكن هناك مؤسسات إدارية في سلطنة الفونج بالمعنى المعروف اليوم، ولم يتعد تدخل السلطان في الشئون الداخلية للممالك والمشايخ جباية الضرائب وتعيين زعيم أو شيخ في مكان المتوفى. وقد اعتمدت مملكة الفونج في تنفيذ سياستها وتأديب القبائل المتمردة التي رفضت دفع الضرائب على جيش قوي مدرب أهم عناصره الخيالة. كان سلطان ملوك الفونج اسمياً على الأقاليم التي لم تكن تحت سيطرتهم الفعلية كما أن العلاقات بين الحكومة المركزية في سنار والأقاليم علاقة إقطاعية. وكانت القبائل والمجموعات المختلفة التي أدخلها ملوك الفونج تعيش مستقلة داخل حدودها وكثيراً ما تكون القبائل المتجاورة متنافرة متحاربة بحكم ما كان يربط بينها من مصالح مشتركة في الزرع والرعي تؤدي إلى الاختلاف والاحتكاك. ولم يتطلب ملوك سنار أو شيوخ العبدلاب من حكومات الأقاليم والمشيخات الخضوع فالمسافات والمساحات الواسعة تفصل ملوك سنار عن الأقاليم البعيدة منهم والمواصلات بدائية وفكرة الوطن الواحد والحكومة التي تنتظم الدولة كلها لم تقم بعد. ولهذا اكتفى سلاطين الفونج ومشايخ العبدلاب بالتبعية الاسمية.

وضع عمارة الأسس الأولى لحكومة الفونج يساعده مجلس أعيانه حتى إذا ما جاء دكين للحكم عام 971هـ/1563م أدخل على الإدارة إصلاحات مهمة وجهت إدارة الدولة من بعده، كما أنه كان نشطاً في إدارته وفي فصله في قضايا الناس حتى أطلق عليه العادل، ونظم الجيش وجعل نفوذه واضحاً في المملكة. ينسب لدكين تأسيس المصالح الحكومية المختلفة لإدارة الدولة على النسق الإسلامي غالباً، كما أنه عين الحكام للأقاليم المختلفة بمعنى أنه تدخل في حكومات الأقاليم وكذلك سن القوانين وجعل رجال الدولة في مراتب بالنسبة لمجلسه. وركز دكين نظام تولية المشايخ في الأقاليم بطريقة رسمية، ووضع نظاماً خاصاً للجلوس في حضرته ربما نتيجة التأثير التركي في الإدارة والحكم.

كان مجلس السلطان أو مجلس الأعيان يتكون عادة من بعض أفراد أسرته المهمين ومن أكابر رجال دولته ورعاياه ومن يكون في سنار من حكام الأقاليم عند انعقاد المجلس. وقد كانت لهذا المجلس سلطات كبيرة إذ كان في وسعه عزل الملك وقتله. وكان المجلس يجتمع أربعة أيام في الأسبوع يصرف شؤون الدولة وكان الملك محترماً في دولته وفي مجلسه يُحيًا تحية خاصة به ويشرف بنفسه في المواسم والمناسبات العامة كبدء الزراعة. وبوجه عام لم تكن سلطنة سنار حكومة بالمعنى الحديث، ولكنها

كانت حكومة إقطاعية، فللسلطان الأرض، وللزعماء الحكم على قبائلهم. وكانت أهم الصعوبات التي تواجه السلاطين هي اتساع البلاد، وصعوبة المواصلات، وكان سلاطين الفونج لا يطلبون من زعماء القبائل غير الجزية والخضوع الاسمي لهم.

6- الحرب بين سنار والحبشة:

دخلت سلطنة الفونج مع جارتها الحبشة في حربين أججهما التنافس التجاري والاختلاف على الحدود، كما كانت هناك بعض المخاوف التي شعر بها الفونج من جراء تهديد الأحباش لهم بتغيير مجرى مياه النيل الأزرق. وكانت البعثات الفرنسية اليسوعية المسيحية تعبر الأراضي السودانية إلى الحبشة حتى خشي السودانيون من استعمار أوربي، فكانوا أن قتلوا رجال البعثة الفرنسية إلى الحبشة بقيادة دي رول وقضوا عليها في نوفمبر 1117هـ/1705م. وبدأت مقدمات الحرب بين سنار والحبشة في فبراير سنة 1155هـ/ 1742م في عهد الإمبراطور أياسو الثاني. ويبدو ربط بعض الباحثين بين هذه الحرب ومقتل دي رول في سنار غير معقول لأن الزمن بين الحادثتين كبير. وفي 8مارس 1157هـ/1744م تحرك الإمبراطور من غندار بجيشه غازياً مملكة سنار وتغلغل في بلاد الفونج.

نجت سنار من الغزو الحبشي الخطر بفضل تضافر كل القوى لرد العدوان. وقام فرع من المسبعات بقيادة خميس بن جنقل، وهو ابن أحد السلاطين السابقين بالذهاب إلى سنار حيث انضم هو وأتباعه لقوات بادي الرابع. وبفضلهم صَدَّ غزو في منطقة الدندر قام به الملك الحبشي إياسو الثاني عام1157هـ/1744م. وباندحار جيش الحبشة دانت لملوك الفونج البلاد الواقعة شرقي سنار إلى حدود الحبشة ولم يعد الحبش بعدها ينازعون ملوك سنار في ملكهم. وقد غنم جيش سنار غنائم عظيمة من أسلحة ومدافع وخيام وخيول ونالت سنار بهذا النصر شهرة طبقت الآفاق حتى بلغت مصر والشام والحجاز والأستانة وتونس والهند فتقاطر الناس إليها أفواجاً من كل الجهات وأقاموا فيها.

7- تدهور سلطنة الفونج وسقوطها:

لم تكن دولة الفونج في يوم من الأيام وحدة متماسكة تسيطر عليها حكومة واحدة سيطرة تامة وتحكمها حكماً مباشراً. إذ كان سلطان ملوك سنار على الأجزاء التي لا تقع في نطاق نفوذهم المباشر سلطاناً اسمياً يتفاوت في قوته وضعفه. فالملك الضعيف لا يؤبه به كثيراً والملك القوي يعمل له حساب كبير. ومما ساعد ملوك سنار على المحافظة على مملكتهم في ظروفها تلك أنهم قبلوا حكم مشايخ القبائل وزعماء العشائر لمناطقهم فكان رئيس القبيلة وحاكمها متصرفاً في شؤون إدارته مستقلاً بها. كذلك لم يلجأ سلاطين سنار إلى نزع سلاح القبائل المختلفة التي ارتبطت بهم أو يقيموا فيها حامياتهم لتحافظ على ملكهم فكان أفراد القبائل يحتفظون بأسلحتهم يدافعون بها عن أنفسهم وعن ديارهم وكان ذلك السبيل الوحيد إلى المحافظة على الأمن.

استمرت أقسام دولة الفونج تدين لسلاطين سنار وتعترف بسيادتهم في صورة من الصور حتى عهد بادي الرابع أبي شلوخ. وكان الانتصار على الحبشة في عهد بادي الرابع بداية لانهيار داخلي في سلطنة سنار التي أخذت تتضعضع رويداً رويداً. وأخذت الدولة تتفكك ذلك أن بادي بعد النصر على الحبش والمسبعات طغى هو وأولاده على رعيته وعلى أسر رجال الفونج الكبار الذين كانوا يشاركونه في إدارة الدولة فقتل بعض أفراد العائلات العريقة وألغى كثيراً من القوانين والعادات كما قتل واحداً من رجال الدين المشهورين في زمن سادت فيه حركة الطرق الصوفية. ولكي يكون الحاكم المطلق اتخذ

وزراءه ومستشاريه من النوبة الذين جئ بهم من كردفان ومن أهل سوبا (العنج) الذين وفدوا إلى سنار بعد تخريبها. وكان يطلق الفونج على هؤلاء اسم الهمج تحقيراً وازدراء.

ومن أسباب سقوط بادي أنه حاول دون نجاح فرض ملكية جديدة على أسس جديدة. فقد جرد الأونساب، العشيرة الملوكية السابقة التي غدر بها والده، من الأراضي ومنح أراضي الأسر القديمة لمعاونيه من النوبة وأتباع خميس أمير المسبعات الذي ساعد في النصر على الحبشة. وتكررت الانتفاضات التي قام بها محاربون قبليون أحرار. وعندما عاد بادي الرابع من حملاته التي انتصر فيها على ملك تقلي، أسكن الأسرى وكان معظمهم من النوبة في قرى أحاطت بسنار كالجدار وزادت الحاميات وقوات السلطان من الرقيق من الجزية التي فرضها بادي الثاني على سلطنة تقلي.

وبتواصل عهد بادي أصبح حكمه الاستبدادي غير محتمل. ومرة أخرى قام الفونج بانتفاضة لأن قادة جيوش الفونج التي كانت تحتل كردفان انزعجوا للأنباء التي وصلتهم عن تصرفات بادي الرابع واتفقوا مع أبي الكيلك قائد جيش غزو كردفان على عزله. وعبر الجيش تحت قيادته النيل الأبيض حيث انضم إليهم ناصر بن الملك بادي. وزحفوا إلى سنار حيث أحاطوا بالمدينة وسمح لبادي بمغادرة المدينة بعد أن منح العفو ونصب أبو الكيلك ناصر سلطاناً 1176هـ/1762م.وكان ذلك نهاية الحكم الفعلي لسلطنة الفونج. وقيل أن (الهمج) نالوا السيادة على الفونج.

كان محمد أبو الكيلك حاكماً مقتدراً وقوياً وبقي نحو أربع عشرة سنة صاحب الأمر والنهي، وكون للدولة جهازاً حربياً ممتازاً بما أضاف إليه من رجال وخيل كردفان. وبالرغم من كفايته واستقرار الأحوال في عهده إلا أنه اقتلع تقاليد فيها نوع من الشورى ولو أنها محدودة وفيها جهاز ينزل الملك عن العرش. وأقام نفسه حاكماً مستبداً دون أن يقيم جهازاً مشابهاً للشورى. وكانت النتيجة أن ظلت البلاد بعد موته بين عامي 1190-1191هـ/ 1776-1777م نحو خمس وأربعين سنة مسرحاً لمنازعات وهزات قتل فيها ملوك حاولوا استعادة نفوذهم وانقسم بيت الحكم على أنفسهم.

وعندما توفي أبو الكيلك 1191هـ/1777م خلفه على الوصاية أخوه بادي ود رجب. وتوالت الأزمات السياسية والمؤامرات. وتمكن الهمج من فرض هيمنتهم وهي هيمنة فوق سلطنة متدهورة ومتهالكة. وتوجد عدة أسباب لضعف وصاية الهمج خلال تلك الفترة أهمها المنافسات الداخلية بين الطبقة الحاكمة. وتوالت المؤامرات إلى أن أصبح محمد ود عدلان حاكماً حتى مجئ الحملة التركية المصرية 1820 عندما تعرض لثورة قادها ابن عمه وذلك قبل تلك الحملة إلى سنار. وعندما تأكد محمد ود عدلان من اقتراب إسماعيل ابن حاكم مصر محمد علي جمع الأعيان والفقهاء وطلب منهم تقصي الأمر كما دعا ملوك الجعليين والقبائل الأخرى للحرب. وبموته عمت الفوضى سلطنة الفونج عند مجئ الحملة.

وخلال هذه العقود التي كان فيها سلاطين الفونج مجرد رموز كان الأوصياء(الهمج) يحطمون أنفسهم بالصراع المميت، فقد نمت سلطة توابعهم الاسمية وتدخلوا في الأمور السياسية في سنار. وكان على رأسهم شيخ العبدلاب وملوك الجعليين وحكام خشم البحر. وكان أكثرهم نجاحاً مك نمر ود محمد مك الجعليين الذي نصب نفسه الحاكم القبلي في شندي بين عامي 1216-1217هـ /1801-1802م واستمر حكمه حتى الحملة التركية – المصرية.

هذا ولم يكن لدولة الفونج جيش نظامي متفرغ يقوم بالدفاع عنها عندما تدلهم الخطوب، وإنما يتم استنفار القبائل المتحالفة معها لتجميع مقاتليها ويتكون منهم جيشها.

كانت نهاية مملكة الفونج مأساوية، فقد انهارت استعدادات المقاومة لمواجهة الحملة التركية المصرية في اللحظات الأخيرة. وكانت استعدادات المقاومة قد بدأت عندما قام زعيم الهمج محمد ود عدلان وزير السلطنة بالاتصال بالجعليين والعبدلاب وحاكم كردفان لتنظيم مقاومة موحدة ضد الجيش الغازي. وأرسل خطاباً متحدياً إلى إسماعيل (ابن محمد علي باشا) قائد الحملة. ولكن بدلاً من أن يسعى عدلان إلى التركيز على تأمين الجبهة الداخلية فتح معركة مع الشيخ أحمد الريح خليفة العركيين انتهت بمقتل ود عدلان. وبمقتل ود عدلان انزاح قائد المقاومة الفعال وتولاها من بعده أخوه رجب ود عدلان. ولكن رجب انشغل بالأخذ بثأر أخيه ومطاردة الجناة فتشتت المقاومة. وقبل أن يجتمع شملها كان جيش إسماعيل قد دخل أرض الجزيرة، فقدم إليه رجب ود عدلان مسلماً ومعه الأرباب دفع الله وتبعهما السلطان بادي السادس. وبتسليمهم انتهت دولة الفونج ودخل إسماعيل إلى سنار ظافراً في يونيو 1237هـ/1821م. وكانت فازوغلي هي المرحلة الأخيرة في مسيرة الحملة الغزو، وكان ملك فازوغلي قد أرسل إلى إسماعيل ينبئه بالتسليم، وفي يناير 1238هـ/1822م دخل الجيش فازوغلي. وتم بذلك الاستيلاء على كل الأراضي التابعة لمملكة الفونج على امتداد النيل.

ثانياً: سلطنة الفور:

1-التأسيس والتوسع:

قامت سلطنة الفور على الأطراف الغربية من السودان الشرقي. وقد بدأت سلطنة الكيرا في دارفور مملكة قبلية في منطقة جبل مرة الجبلية وظهرت في التاريخ كسلطنة في منتصف القرن 11هـ/17م. ويكتنف الغموض التاريخ المبكر لسلطنة الفور، ويعزى ذلك إلى ندرة الروايات المكتوبة، خاصة الفترة التي سبقت قيامها مباشرة. ووفقاً للروايات الشفوية فقد سبقت سلطنة الفور سلالتان محليتان هما الداجو والتنجور. وقد تنازلت الأولى، والتي حكمت خلال القرنين7-8هـ/13-14م للثانية عندما فقدت سيطرتها على الطرق التجارية. وعليه أقام التنجور سيطرتهم على المنطقة الوسطى في بداية القرن 9هـ/15م ومدوا سيطرتهم تدريجياً على جميع الإقليم وعلى جزء من وداي. وأخذ الإسلام بالانتشار لأول مرة خلال عهد الحكام التنجور. وكان نتاج اتصالات تجارية واسعة وتغلغل تدريجي للقبائل العربية والإسلامية.

وكان (السود) الذين دخلوا من جنوب السودان سادة الإقليم الذي نسميه اليوم دارفور. ونتيجة لهجرات مختلفة ودخول عناصر متباينة من الشمال والشرق والغرب نظراً لأن إقليم دارفور منطقة انتقال بين الشمال والجنوب وبين السودان النيلي والسودان الليبي مما جعل الإقليم عرضة لمؤثرات ثقافية وسلالية مميزة بالنسبة لأجزاء السودان الأخرى. نتيجة لهذا ظهرت قبائل الفور والقبائل الأخرى التي تقطن دارفور اليوم. والراجح أن شعب الفور بأعداده الكبيرة وفروعه تكون نتيجة اختلاط مجموعة من السكان الأصليين بعنصر من لون افتح يتكلم اللغة النوبية وفد البلاد من شمال السودان. ثم تأثرت قبائل الفور بعد ذلك بالعرب على الوجه الذي تأثر به أهل السودان الآخرين.

يرجع اسم سلطنة الفور إلى الفور – قبيلة زنجية تعيش حول جبل مرة، السلسلة الجبلية التي تتوسط الإقليم. (ويشكل الفور اليوم أكبر عناصر غير عربية في المنطقة). وتذكر الروايات الشفهية أن

سلالة الكيرا التابعة لسلطنة الفور قد نشأت نتيجة تزاوج بين أمير أجنبي وأميرة محلية من منطقة جبل مرة، وهذا الأجنبي يدعى أحمد المعقور وقيل بأن أصله يرجع إلى بني العباس. ولحكمة أحمد ومقدرته على إدخال إصلاحات إدارية واقتصادية، فقد منحه الملك ابنته ليتزوجها. وكان نتيجة هذا الزواج ولاده سليمان سولونج الذي طرد التنجور بمساعدة القبائل العربية البدوية. ويعزى إليه أيضاً جعل الإسلام ديانة البلاط الملكي.

ويبدو أن التأثير القوي للإسلام قد أحرز تقدماً خلال القرنين 9-10هـ/ 15-16م بتدفق هجرات العرب القادين من مصر بصفة رئيسة، ومن السودان النيلي، وإلى حد ما من تونس. واستمرت هذه الهجرات حتى وصلت منطقة كانيم - بورنيو. وتزاوج الذين استقروا في سهول دارفور الجنوبية مع السكان المحليين وأصبحوا يعرفون بالبقارة العرب. والذين سكنوا في الهضبة الشمالية واستمروا في رعي الإبل ولذلك كانوا أقل انصهاراً مع الزنوج في المناطق المجاورة.

وفي أواسط القرن11هـ/17م أسس سليمان سولونق الذي انحدر من سلالة الكيرا (الجزء الشمالي من جبل مرة) سلطنة دارفور. وينظر إلى عهد السلطان سليمان بأنه البداية الحقيقية لانتشار الإسلام في دارفور. وتصادف حكم سليمان مع شقاق قبلي، فقد ذهب جزء من الكيرا خارج جبل مرة شرقاً إلى السهول. وعرفت هذه المجموعة باسم المسبعات والتي لعبت دوراً مهماً في تاريخ كل من سلطنتي الفونج والفور في القرن 12هـ/18م. الظاهر أن سليمان تولى الحكم بعد عهد من الفوضى والحروب الداخلية فأعاد بناء دولة الفور من جديد واتخذ عاصمته في بلدة دارا في شمال جبل مرة وأمكنه أن يوحد دولته ويمد نفوذها شرقاً وغرباً مستعيناً بالعرب البدو. وكذلك مد سلطانه على كردفان عن طريق عائلة المسبعات التي تنسب للفور.

وواصل خلفاء سليمان سولونج سياسة التوسع والتثبيت التي بدأها وتوسعوا في اتجاه الشمال والشمال الغربي. وكان سلاطين الفور منغمسين في منتصف القرن 12هـ/18م في قتال عنيف ضد جارهم القوي سلطان وداي. ونتيجة للهزائم المتتالية التي مني بها جيش الفور بدأ السلطان أبو القاسم (1152-1166هـ/1739-1752م) في تجنيد السود بدلاً من التجنيد من القبائل. وقد زاد هذا الأمر الطلب للرقيق.

ويمثل عهد عبد الرحمن الرشيد ذروة سلطنة الكيرا. فقد وصلت أقصى اتساعها، وأصبح مقر السلطنة شرق جبل مرة بصفة مستديمة ومنح اسم الفاشر لعاصمة السلطنة. (والفاشر معناها القصر الملكي أو مجلس السلطان). ولما كانت مجالس السلاطين تعقد عادة أمام القصر في ميدان عام فقد أطلق لفظ الفاشر على ذلك الميدان وعلى السوق الواقع فيه. ومن ثم صار هذا اللفظ يعني مقر الملك أو حاضرة البلاد.

وتعمقت جذور الإسلام، فقد كان عبد الرحمن الرشيد فقيهاً قبل أن يصبح سلطاناً. شجع الرشيد في أواخر القرن 12هـ/18م الدناقلة والجعليين من سكان وادي النيل، خاصة العلماء و"الفقراء" منهم، على الهجرة إلى دارفور حيث اشتغلوا بنشر تعاليم الدين والتجارة. ومنح رجال الدين أراضي وأطيان وزودوا السلطنة بمدرسين دينيين وكتبة للإدارة. وكان الإقليم لا يزال معزولاً عن الشمال رغم أن بعض العبيد الذين كانوا يجلبون من القبائل الوثنية إلى الجنوب أرسلوا إلى مصر العليا عبر الطريق الصحراوي المعروف بدرب الأربعين. وإضافة إلى الاتصالات التجارية المنتظمة، بدأت المحاولات الأولى لتأسيس اتصالات سياسية خلال تلك الفترة. وعندما اعتلى عبد الرحمن

الرشيد العرش أرسل هدية إلى السلطان العثماني الذي بادله بدوره الهدايا. واستلم نابليون بونابرت عندما كان في مصر خطاباً من عبد الرحمن الرشيد هنأه فيه بانتصاره على المماليك. فرد عليه نابليون بأن طلب من السلطان أن يرسل له في أول قافلة ألفي عبد فوق السادسة عشرة. وفشلت هذه المحاولات لتأليف جيش من العبيد.

وتمت مرحلة التوسع الأساسية في عهد أحمد بكر حفيد السلطان سليمان الذي توفي حوالي 1143هـ/1730م. وأوقع هذا سلطنة الكيرا في عداء مع جيران يمكنهم إبداء مقاومة فعالة ضد الاحتلال والاستيعاب: وداي إلى الغرب، الزغاوة البدو إلى الشمال، والمسبعات إلى الشرق. وكانت توجد جنوب دارفور منطقة الزنوج التي شكلت مورد الرقيق العنصر المهم في التجارة مع الشمال. وحصل السلطان أحمد بكر وهو على فراش الموت على تعهد من الكبار بأن يؤول الحكم لكل من أبنائه بالتتالي. وكانت هذه المحاولة لتنظيم توريث الحكم نتاج سلسلة من الصراعات.

2- حكومة سلطنة الفور:

كانت الحكومة من النوع الملكي المطلق وولّي على البلاد التي احتلت، نواباً من أهلها وجعل مع كل نائب عدة شراتي أو مدراء ومع كل شرتاي عدة دمالج أو مأمورين ومع كل دملج عدة مشايخ بلد. ورأى السلطان موسى عدم الإخلاص من الوطنيين فعين عليهم أربعة مقاديم من رجال حاشيته وجرد النواب من السلطة إلا أنه أبقاهم في مراكزهم يحكمون بالاسم فقط واستمر هذا النظام إلى انتهاء السلطنة. وحكم المقدوم نافذ في كل القضايا حتى في القتل إلا في بعض الأحوال الخاصة فإنه يرجع في حكمه إلى السلطان. أما رجال حاشية السلطان الذين بيدهم سياسة البلاد المركزية فأهمهم الوزير وعليه إدارة شؤون البلاد سياسياً وإدارياً وحربياً.

وقد عملت حكومة الفور بالنظام المشهور في الشرق فيما يتعلق بملكية الأراضي فجعلت البلاد كلها ملكاً للسلطان وقسمت إلى إقطاعات وزعت على أهل السلطان وأخصائه وكبار قومه فعاشوا بريعها هم وأهلها والمزارعون. وجمع السلطان نصيبه من الزكاة والفطرة والعشور حسبما يفرضه الشرع الإسلامي.

وكان القضاء في دارفور شرعياً وهو المشروع بالكتاب والسنة، أو عرفياً وهو المشروع بالعرف. وقد جمعت الأحكام العرفية كلها في كتاب واحد عرف بقانون دالي، وكان القائم بتنفيذه المقاديم. أما لفظ دالي فهو في لغة الفور تعني لسان ويراد بقانون دالي لسان السلطان أو أوامره، على أن بعض الرواة يجعل دالي سلطاناً من سلاطين الفور المتقدمين. ومن أحكام هذا القانون أن المُلْك يكون وراثياً للابن الأكبر إلا إذا كان الأكبر غير لائق فيولّون غيره ممن فيه اللياقة من الأسرة الحاكمة.

وكانت سلطنة الفور مستقلة عن دول الأرض كلها لا تدفع جزية لأحد ما عدا الحرمين الشريفين فإنها كانت تخدمهما بمحمل وصرة كل سنة: فكان موكب المحمل يأتي إلى مصر ومعه الريش والسن والصمغ وغيرها من خيرات البلاد فيبيعها ويتم بثمنها نقود الصرة ثم يسير الحج إلى الحرمين مع الركب المصري.

كان في دارفور مساجد كثيرة في كل بلدة مسجد أو أكثر يُعلم فيها الكتابة والقرآن وكان لكل عالم مسجد قرب منزله يصلي فيه الصلوات الخمس وفي جواره خلوات للمجاورين يعلمون فيها العلوم الشرعية. وكان بعضهم يأتي إلى مصر لتلقي العلوم في الأزهر ولهم فيها رواق معروف برواق دارفور. وكان في كل بلدة شهيرة جامع إلا الفاشر ففيها جامعان.

3- تجارة سلطنة الفور:

جعل الوضع الجغرافي الفور حلقة وصل بين شرق وأواسط بلاد السودان من ناحية وشمال افريقية من ناحية أخرى. والعلاقة واضحه بين التجارة وانتشار الإسلام في البلاد الإفريقية، وفي حالة سلطنة الفور كانت التجارة عاملاً مهماً في تطور الدولة وفي تقوية علاقاتها مع جيرانها. وتشكل الصحراء الليبية إلى الشمال ومستنقعات بحر الغزال إلى الجنوب حدوداً طبيعية للمملكة. وشكل الإقليم الأوسط نقطة التقاء لعدد من الطرق التجارية من النيل، طرابلس، تونس، وداي وبورنيو. وقد جلبت طرق القوافل هذه الرخاء الاقتصادي والتأثير الحضاري والهجرات الإنسانية التي أثرت جميعاً على تاريخ المنطقة حول جبل مرة مهد سلطنة الفور.

وكانت التجارة نوعين محلية وخارجية. لم يكن للمملكة عملة رسمية واستخدم الرقيق والأقمشة القطنية وحلقات النحاس كوسائل مبادلة. وبيعت المنتجات المحلية كالدخن والذرة والبصل والخضروات والفواكه والعرديب في الأسواق المحلية. وسلكت التجارة الخارجية ثلاثة طرق: الأول والأقدم الطريق الذي يبدأ من بلاد السودان الغربي ويمر عبر بورنيو – وداي، دارفور وسلطنة الفونج إلى مواني البحر الأحمر والحجاز. والثاني درب الأربعين الشهير من مصر والثالث يأخذ اتجاهاً شمالياً غربياً إلى طرابلس وتونس عبر فزان. وكان لكل طريق قوافل مركزه الخاص به حيث تدار فيه معظم التجارة تحت إشراف حكومي. وكان درب الأربعين أكثر الطرق أهمية تجارية.

ولجذب التجارة الخارجية كان على الدولة توفير الأمن المحلي والاتصالات الدبلوماسية الودية. ونظمت الدولة التجارة الخارجية وكان يحتكرها السلطان. وقد أدى اهتمام الدولة المتعاظم بالتجارة الخارجية وتبني مظاهر المؤسسات الإسلامية إلى إضعاف الوجه القبلي للسلطنة وتذويب المعتقدات والمؤسسات الوثنية. ومع بداية القرن 13هـ/19م عدلت الصورة القبلية للسلطنة ومؤسساتها الوثنية إلى حد كبير.

وكان الطريق من الغرب إلى الشرق أقدم طريق تجاري ربط بين المراكز التجارية بين النيل والنيجر حيث تدار محاور التجارة من تامبكتو عبر بورنيو ووداي ودارفور وكردفان وسلطنة الفونج في سنار وشندي إلى سواكن وعبر البحر الأحمر إلى الجزيرة العربية. وإلى جانب المعاملات التجارية ينقل هذا الطريق الحجاج المسلمين عبر السودان إلى مكة والمدينة.

وكانت دارفور أحد نقاط التجمع المحلية المفضلة للحجاج من غرب ووسط بلاد السودان. ومن هناك بإمكانهم اختيار واحد من طريقين: درب الأربعين وهو رغم أنه آمن يتطلب أموالاً كافية لشراء الجمال والمستلزمات الأخرى لعبور الصحراء، وكان هذا الطريق مفضلاً لحجاج دارفور. والطريق الآخر كان يتبع الطريق التجاري عبر كردفان إلى سواكن، كان هذا الطريق أقل تكلفة من الأول لكنه لم يكن آمناً. وسلك هذا الطريق معظم الحجاج من غرب بلاد السودان ولذلك عرف بطريق السودان.

يمر درب الأربعين من شمال دارفور عبر صحراء غير مأهولة وواحات سليمة والخارجة وكان آمناً بالمقارنة مع طريق سنار. وبالرغم من أن أول إشارة لهذا الطريق وردت عام 1110هـ/1698م إلا أن هناك إيحاءات تدل على أن هذا الطريق قد سلك منذ 981هـ/1573م. ومن المؤكد أن الطريق كان مطروقاً في منتصف القرن 11هـ/17م. وكان تطوره في العصور الحديثة مرتبطاً بتوسع وتثبيت دعائم

سلطنة الفور. وقد وصلت الاتصالات التجارية عبر الصحراء مع مصر ذروتها في عهد عبد الرحمن الرشيد، العهد الزاهر لسلطنة الفور (1203-1216هـ/1787-1801م). ففي خلال ذلك العهد أصبحت دارفور معروفة لدى العالم الخارجي. فقد اتصل عبد الرحمن بالسلطان العثماني الذي خلع عليه لقب الرشيد. وتحصلت دارفور عبر هذه التجارة على البضائع المستوردة من مصر الآتية من أوربا وشرق المتوسط. وشكل الرقيق أهم سلعة تجارية في السلع المصدرة من دارفور. وكان العاج والرقيق وريش النعام والصمغ السلع التي توفر للسلطان السبل للحصول على الإمدادات العسكرية اللازمة للحرب في وداي وكردفان. وربط الطريق التجاري الثالث دارفور بطرابلس وتونس في شمال افريقية. وكانت الصلات قديمة ومهمة مع شمال افريقية. ويبدو أن هذا الطريق كان الأقل استخداماً. وفي محاولة لجلب المعدات لجيشه، أرسل السلطان محمد تيراب (1166-1203هـ/1752-1787م) القوافل إلى تونس.

وبالرغم من الوضع الهام للسلطان ووكلائه في التجارة طويلة المسافة، إلا أن التجارة الخاصة لعبت دوراً كبيراً في كل المعاملات التجارية. وقادها الجلابة الذين هاجروا من سلطنة الفونج وتمكنوا من حيازة رأس المال والتجربة اللازمين للسيطرة على الطريق من الغرب إلى الشرق. وأصبحت مجموعة مماثلة نشطة في التجارة بين دارفور ومصر. وكان الجلابة في دارفور يأتون من دنقلا، المحس، سنار وكردفان.

وقد كان للتجارة طويلة المسافة تأثير عميق على مجتمع دارفور وقد استفادت بوجه خاص الصفوة الحاكمة سياسياً واقتصادياً وحضارياً من مشاركتهم في هذه التجارة. وبحلول القرن 12هـ/18م كانت السلطنة منغمسة في شبكة تجارية عالمية، جلبت إلى السلطان السلع المرفهة وكان تأثيرها واضحاً على السلطان وحاشيته. ولم يكن لهذه التجارة تأثير مباشر على المواطن العادي. ولم تمكن تجارة الرقيق السلاطين فقط من شراء البضائع المستوردة المرفهة بل مكنتهم من بناء جيش لا يخضع للولاءات القبلية. وكونت فرقاً صغيرة من الخيالة المزودين بالسلاح لجمع الضرائب والقضاء على الخلافات بين القبائل وإرهاب المزارعين. وكان لمشاركة دارفور في التجارة العالمية نتائج حضارية ودينية مهمة. فقد استقر رجال الدين المسلمون من شاد، خاصة الفلاني ومن سنار ومصر في السلطنة. وحلت محل الإسلام الإسمي التزام قوي بالإسلام وذلك في عهد عبد الرحمن الرشيد. وتطورت المؤسسات الإسلامية، وكان على سبيل المثال استخدام القضاة، وتطبيق الشريعة وتشييد المساجد والمدارس القرآنية، يدعم ذلك السلاطين. وأدى ذلك إلى تحويل مملكة إفريقية إلى دولة مسلمة.

4- سقوط سلطنة الفور:

ظلت سلطنة دارفور مستقلة عن الحكم التركي – المصري حتى عام 1291هـ/1874م حيث ضمها إلى الإدارة التركية – المصرية الزبير باشا رحمة مدير بحر الغزال. كانت للزبير عمليات تجارية في المنطقة فقد عقد اتفاقاً مع قبيلة الرزيقات التابعة للبقارة في جنوب دارفور لتأمين معبر آمن لقوافله. وخرق الرزيقات الاتفاق عام 1290هـ/1873م. واشتكى الزبير لإبراهيم محمد سلطان دارفور وقام في نفس الوقت بغزو منطقة الرزيقات وهزمهما. وأدت العلاقة المتوترة بين الزبير وسلطان دارفور إلى مزيد من التوتر. وواصل الزبير عداءه بأن أخطر الحكمدار إسماعيل أيوب وعبره الخديوي إسماعيل بمشروع لغزو دارفور باسم الحكومة المصرية.

وبينما كانت قوات إسماعيل تتمركز في كردفان هاجم الزبير دارفور من ناحية الجنوب. وهزم جيشاً من الفور في يناير1291هـ/1874م وقُتل السلطان إبراهيم في موقعة منواشي. ودخل الزبير الفاشر في 2 نوفمبر حيث انضم إليه بعد أيام قلائل الحكمدار إسماعيل أيوب. وبذلك أصبحت سلطنة دارفور مديرية تابعة للحكم التركي – المصري في السودان.

وعندما اندلعت الثورة المهدية عام 1299هـ /1881م وتمكن قائدها بحلول عام 1302هـ/1884م من السيطرة على غرب السودان كانت دارفور من ضمن المناطق التي ثارت ضد الحكم الإنكليزي– المصري. إلا أن المنطقة شهدت تمرداً ضد سلطة الخليفة عبد الله الذي خلف المهدي بعد وفاته. فكانت الحرب في دارفور في عهد الخليفة محاولة لإخضاع الإقليم. فعندما انسحب محمد خالد زقل من المديرية عين أحد أعضاء الأسرة المالكة ويدعى يوسف إبراهيم عاملاً عليها. وعمل يوسف في البداية تابعاً مخلصاً للخليفة، لكن اتضح عام 1305هـ/1887م بأنه كان يهدف إلى استعادة سلطنة الفور. وتمكن عامل الخليفة في كردفان من هزيمة الثوار واستعاد حكم المهدية في دارفور. وفر يوسف لكنه هزم بعد ذلك بقليل ونصب أخوه أبو الخيرات نفسه سلطاناً شرعياً على دارفور. وتلا ذلك ثورة أبي جميزة الذي زحف إلى دارفور مجمعاً للمعاونين وانضم إليه أبو الخيرات. وهزمت قوات أبي جميزة في معركة خارج الفاشر في فبراير1307هـ/1889م. وفر أبو الخيرات إلى منطقة جبل مرة الجبلية حيث قتل هناك بعد عامين.

واستعادت أسرة الفور الحاكمة بزعامة السلطان علي دينار سيطرتها على دارفور عام 1316هـ/1898م عندما كان الخليفة عبد الله منشغلاً بالحملة الإنجليزية – المصرية. وظل مستقلاً بحكمها حتى عام 1335هـ/1916م عندما أرسلت الإدارة البريطانية حملة ضد علي دينار. وكانت الحملة بسبب العلاقة المتدهورة بين الإدارة البريطانية في السودان والسلطان علي دينار والتنافس الإنجليزي – الفرنسي. لأنه لم يتم الاتفاق بعد على ترسيم الحدود بين مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية، ومع التحالف الفرنسي البريطاني في الحرب العالمية الأولى أصبح موقف علي دينار عدائياً تجاه الإدارة البريطانية في السودان واقتنع علي دينار بعد دخول السلطان العثماني الحرب إلى جانب ألمانيا بأن من واجبه الجهاد ضد الكفرة. وقررت الإدارة البريطانية في السودان الزحف ضد علي دينار منذ أغسطس1334هـ/1915م إلا أن الفرصة لم تسنح لها إلاّ في فبراير1335هـ/1916م. فزحفت قوة نحو عاصمة السلطان الفاشر وتم احتلالها في 23 مايو1335هـ/1916م وفر علي دينار لكنه قتل في معسكره في 6 نوفمبر1335هـ/1916م. وقد أبعد ضم دارفور أي خطر يمكن أن يهدد سلطة الحكومة في تلك المنطقة.

ثالثاً: سلطنات كردفان:

شهد إقليم كردفان الواقع بين سلطنتي الفونج والفور مولد سلطنتين صغيرتين هما تقلي والمسبعات. ففي الجزء الجنوبي الذي تسيطر عليه جبال النوبة نشأت مملكة تقلي في القرن 10هـ/16م. ولا يعرف شيء عن تاريخ هذه المنطقة، سوى مجموعه للروايات الشفوية المتداولة والقليل من

ملحوظات الرحالة والمؤرخين ممن كتبوا عن سلطنة الفونج.

أما المسبعات فيستنتج من الروايات أنه كانت لهم صلة قربى بالكيرا الذين وضعوا أساس دولة الفور، وفي عهد بناء تلك الدولة وتطورها، اضطر بعض الأمراء من أسرة الكيرا ممن كانوا يطمحون إلى اعتلاء عرش الفور أن يهاجروا إلى المنطقة الواقعة شرق جبل مرة – أي كردفان. وهناك التف المسبعات حول زعمائهم محاولين بناء قوتهم لتحقيق أهدافهم.

وكانت كردفان في القرن 12هـ/18م ادويلة حاجزة بين سلطنتي الفور والفونج. وكان الجزء الشرقي إلى حد ما داخل نطاق سلطة الفونج. وقد جعل سلطان الفونج بادي الثاني مملكة تقلي دولة خاضعة في أواخر القرن 11هـ/17م، بينما كانت قبيلة الغديات في جنوب كردفان أقرب لأن تكون تحت سيادة الفونج. منح زعيمهم لقب المانجل وكان يدفع الجزية إلى سنار.

وكان المسبعات مصدر قلق لكل من سلطنتي الفونج والفور نتيجة محاولة الاستيلاء على وسط كردفان. وقبل فترة وجيزة من منتصف القرن 12هـ/18م هزم عيساوي سلطان المسبعات ممثلي الفونج في وسط كردفان. وحاول المسبعات خلق مملكة لهم في كردفان ليتخذوها قاعدة للهجوم على دارفور. وعندما زاد نفوذهم هناك تدخل الفونج سنة 1160هـ/ 1747م فهزموا مرتين، ولكنهم استطاعوا أخيراً بقيادة الشيخ محمد أبو الكيلك – زعيم (الهمج) – الانتصار على المسبعات. وظل أبو الكيلك حاكماً على كردفان لمدة أربعة عشر عاماً نجح فيها في بناء جيش قوي له. إلا أن حامية الفونج في كردفان تم سحبها عام 1176هـ/1762م عندما استنجدت سنار بأبي الكيلك للحد من طغيان السلطان بادي الرابع.

شكل سحب حامية الفونج من كردفان ضياع المنطقة. فقد بعثت سلطة المسبعات من جديد بقيادة زعيمهم هاشم بن عيساوي الذي هزم الغديات عام 1186هـ/1772م واستعاد السيطرة على وسط كردفان. وجاء الخطر الحقيقي لهاشم ليس من جهة النيل بل من محمد تيراب حاكم دارفور الذي غزا عند نهاية حكمه1201-1202هـ/ 1786-1787م كردفان وربما وصل النيل عند أم درمان. وأصبحت كردفان منذ ذلك الوقت وحتى الحملة التركية – المصرية تابعة لدارفور.

وكان مندوب سلطان دارفور الذي يحكم كردفان في ذلك الوقت هو المقدوم مسلم. فبعث له الدفتردار- قائد حملة غزو كردفان ودارفور من قبل محمد علي باشا والي مصر- رسالة يطلب منه التسليم. وذكر أنه جاء باسم السلطان العثماني خليفة المسلمين. وبدأ المقدوم مسلم يعد العدة للمقاومة. فاستنفر خيالة كردفان ومشاة دارفور. وقرر المقدوم مسلم أن يخرج بجيشه ويلاقي الدفتردار في سهل بارا بدلاً من أن يتحصن بالأبيض ويقاتل معركة دفاعية عند أبوابها. وفي أغسطس 1237هـ/1821م التقى الجيشان في معركة بدأت سجالاً. ثم أخذت مدفعية الدفتردار توقع خسائر فادحة بين جنود كردفان. وقتل المقدوم مسلم في المعركة وانفرط عقد جيشه.عندما سمع سلطان دارفور محمد الفضل بسقوط الأبيض أرسل حملة لاسترجاعها لكنها هزمت في الطريق. وكان رأي محمد علي أن تعطى دارفور لأحد السلاطين على سبيل الإقطاع لتتفرغ الحكومة لإدارة الأراضي

الشاسعة التي غزتها، ولكنه لم يجد رجلاً مناسباً ليملأ المنصب. وكان هناك رأي آخر بأن يتقدم الدفتردار لغزوها، ولكنه لم يفعل وكر راجعاً. ومن الأسباب التي أدت إلى توقف الزحف نحو دارفور اندلاع التمرد في أرض الجعليين وانتشاره إلى مناطق بربر شمالاً والجزيرة جنوباً مما حتم قيام الدفتردار بجيشه لإخماده، كما أن الزحف نحو دارفور يحتاج إلى قوة عسكرية أكبر. يضاف إلى ذلك أن المعلومات المتوافرة عن مملكة دارفور لم تكن بالقدر الكافي لوضع الاستعداد العسكري الكامل. وهكذا تأجل غزو دارفور حتى ضمت عام1291هـ/ 1874م.

د. فدوى عبد الرحمن علي طه

جامعة الخرطوم

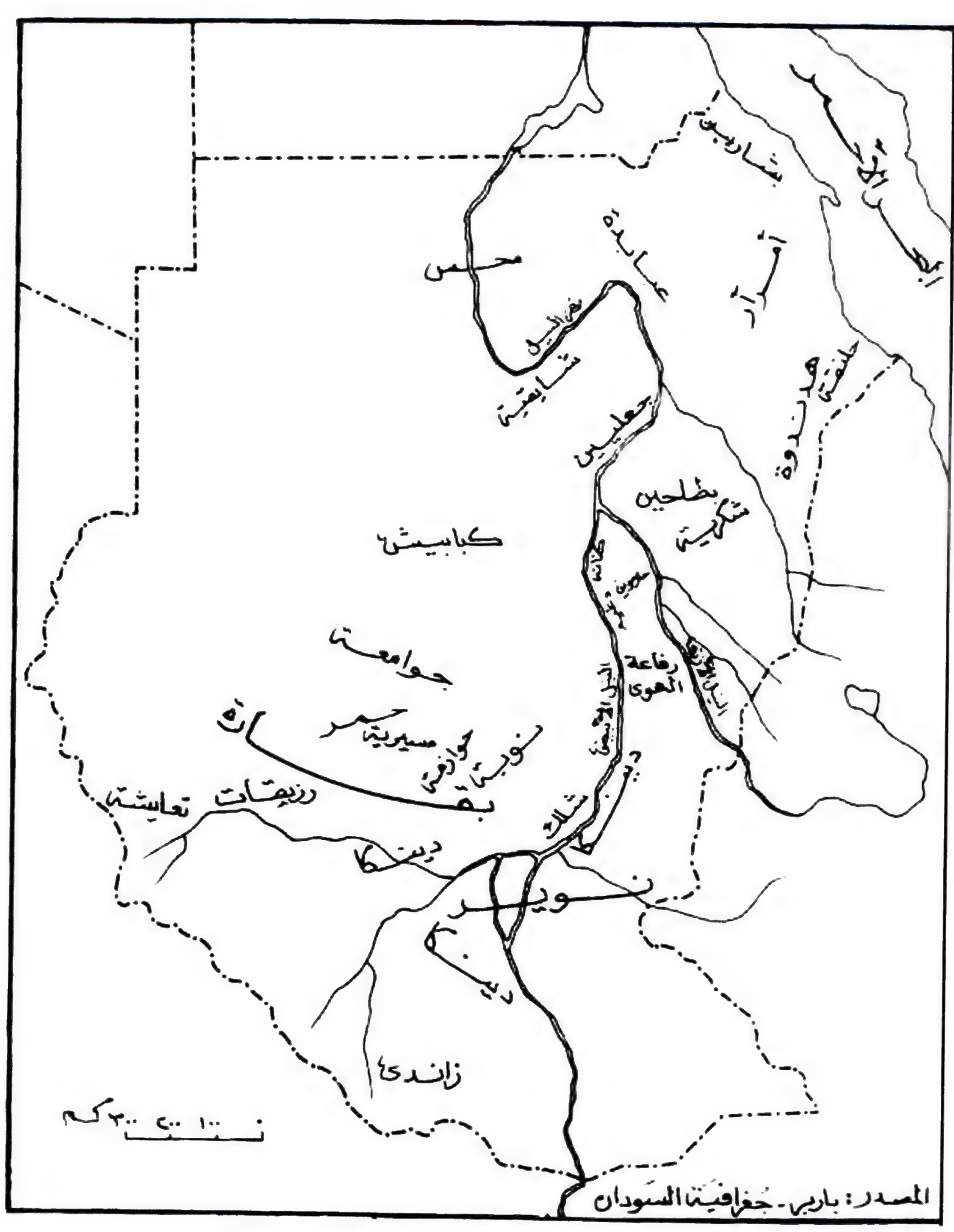
المصادر والمراجع

أولاً: العربية:

- إبراهيم، حسن أحمد، محمد علي باشا في السودان، ط. 2، مط. جامعة الخرطوم، الخرطوم، 1991.
- ابن ضيف الله، الطبقات، تحقيق. يوسف فضل حسن، الخرطوم، 1967.
- أبو سليم، محمد إبراهيم، الفونج والأرض: وثائق تمليك، شعبة أبحاث السودان،1967.
- الفور والأرض: وثائق تمليك، شعبة أبحاث السودان، 1975.
- أبو علي، أحمد بن الحاج، تحقيق. الشاطر البصيلي، مخطوطة كاتب الشونة في تاريخ السلطنة السنارية والإدارة المصرية، القاهرة، 1961.
--شبيكة، مكي، مملكة الفونج الإسلامية، محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، معهد الدراسات العربية العالمية، مط الرسالة، (د.م)، 1963.
- شقير، نعوم، جغرافية وتاريخ السودان، بيروت، 1967.
- ضرار، صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، ط.10، مط. سحر، جدة، 1989.
- القدال، محمد سعيد، تاريخ السودان الحديث 1820-1955، ط. 1، مطابع شركة الأمل للطباعة والنشر،(د.م)، 1993.

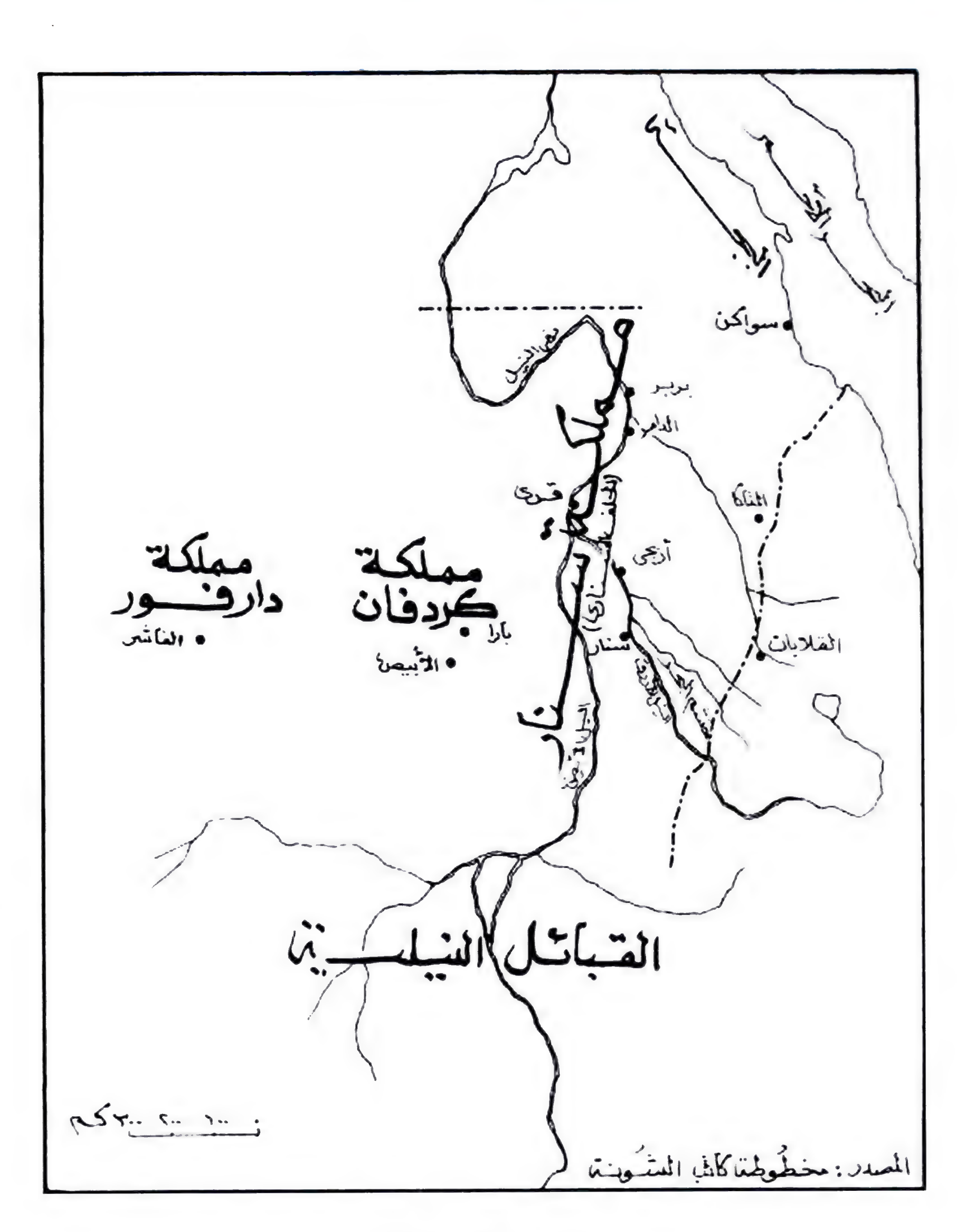
ثانياً:الأجنبية:

- **Crawford,** O.G.S.: The Fung Kingdom of Sennar (Gloucester 1951).
- **Holt** & M. W. Daly, A History of the Sudan from the Coming of Islam to the Present Day, Fourth Edition, Longman Group UK Limited 1988.
-**Holt**, P.M. BSOAS (Bulletin of School of Oriental and African Studies), 23, (1960) "A Sudanese Historical Legend".
- The Sudan of the Three Niles: The Funj Chronicle 910-1288/1504-1871, Brill, 1999.
-**Mandour**, El Mahdi, A Short History of the Sudan, Oxford University Press 1965.
- **O' Fahey**, R.S., State and Society in Darfur, C.Hurst&Company, London, 1980.
- **Yusuf**, Fadl Hasan, The Fur Sultanate and the Long-Distance Caravan Trade 1650-1850, in Yusuf Fadl Hasan& Paul Doornbos, (editors) The Central Bilad Al Sudan, Tradition & Adaptation, ElTamaddon P. Press LTD.
- The Arabs and the Sudan, Edinburgh, 1967.



قبائل السودان

المصدر مكتبة الباحث



مالك و قبائل بلاد السودان

المصدر مكتبة الباحث

الفصل الثالث: الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي

أولاً : الأحوال الاجتماعية.

ثانياً : الأحوال الاقتصادية.



أولاً : الأحوال الاجتماعية للولايات العربية في العصر العثماني

مقدمة:

لم تكن هناك صورة واضحة حتى وقت قريب عن أحوال المجتمع العربي في العصر العثماني. فقد رأى بعضهم أن المجتمع العربي قد رزح قروناً عديدة في التخلف والركود تحت نير الاحتلال، لم يخرج منها إلا مع حركة التحديث في القرن 13هـ/19م مع مجيء الاستعمار الأوربي. وسادت هذه الرؤية للعديد من الأسباب، ربما يأتي على رأسها طبيعة المصادر التاريخية المتاحة. إذ ركزت معظم الأدبيات التاريخية العربية على أنماط الحكم والإدارة والتاريخ السياسي بشكل عام، مما أظهر الفترة العثمانية على أنها سلسلة متوالية من الاضطرابات السياسية، رزح تحتها المجتمع العربي. ولم تهتم هذه الأدبيات التاريخية كثيراً برسم صورة واضحة عن المجتمع، إذ تم استبعاد "الرعية " عن الرواية التاريخية، وهى الفئات التي لم يكن لها مدخل سهل إلى الموقع السياسي والارتباط بالسلطة مثل التجار والصناع والنساء والبدو وغيرهم.

من ناحية أخرى حرصت المصادر الأوربية ـ بصفة خاصة تقارير القناصل وكتابات الرحالة، وبعد ذلك الكتابات الأولى للمستشرقين ـ على رسم صورة منفرة للمجتمع العربي آنذاك – أي الفترة العثمانية، التي هي بمثابة الفترة السابقة على الاستعمار – لتبرير استعمار هذه المجتمعات والإشادة بدور الرجل الأبيض في "رسالة التحديث".

إلا أن العقود الأخيرة شهدت صورة علمية لدراسة مجتمع الولايات العربية في العصر العثماني.

ويأتي السبب الرئيسي من خلال المصادر التاريخية الجديدة. فقد تم إعادة النظر في المقولات القديمة عن المجتمع العربي استناداً إلى مصادر محلية جديدة يأتي على رأسها سجلات المحاكم الشرعية ودفاتر الإدارة المحلية. وأضافت هذه المصادر أبعاداً جديدة في دراسة المجتمع العربي، تتجاوز التاريخ السياسي إلى دراسة البُنى التحتية. وأظهرت لنا هذه المصادر مدى تطور المدينة وعمرانها والعلاقة بينها وبين الريف، والمعاملات المالية المختلفة وشراء وإيجار العقارات، والتعريف بالقوى الاجتماعية التي كانت فاعلة في السوق المالية والتجارية والعقارية، وفرض الضرائب الجماعية على السكان، ومسيرة الحياة اليومية للطوائف الحرفية، وذكر أماكن التسلية والمقاهي، ومعالجة المخالفات الأخلاقية، والإشارة إلى التعايش بين السكان، ورصد دور المرأة في المحكمة الشرعية من حيث الأحوال الشخصية والمعاملات المالية، وأيضاً دراسة العلاقة بين السلطة والأهالي، كما أبرزت هذه المصادر الدور المهم الذي لعبه العلماء كوسطاء بين السلطة والرعية. واهتمت وثائق المحاكم الشرعية بتركات المتوفين، وما يترتب على دراستها من معرفة بحجم الأسرة وتركيبها ومصادر الثروة، فضلاً عن تنوع الأملاك لمختلف الفئات الاجتماعية وغيرها من الأمور. وهكذا تم التعرف لأول مرة على "أصوات" الأهالي والدخول إلى عالمهم المليء بالحيوية وبالتالي إمكانية دراسة فاعليتهم في الحدث التاريخي.

1- العلماء:

يعد مصطلح "عالم" وجمعها "علماء" من المصطلحات التاريخية المهمة في التاريخ الإسلامي التي تدل على فئة اجتماعية بارزة وذات أدوار حيوية عبر فترات التاريخ الإسلامي. ويوصف العلماء دائماً بأنهم "أهل القلم" في مقابل "أهل السيف" وهم الحكام والعسكر. والاستخدام الواسع لمعنى كلمة "العلماء" ويقصد بهم الفئة الاجتماعية التي ارتبطت أنشطتها بأحكام الدين ونشر الثقافة والتعليم. ويندرج في هذه الفئة أعضاء المحاكم الشرعية من العناصر المحلية، بالإضافة إلى العاملين في المؤسسات الدينية والتعليمية مثل الجوامع والمدارس وغيرها. وتشكل هذه الفئة الاجتماعية مجموعة إنسانية واسعة وفضفاضة بعض الشيء، ومتباينة من حيث المستوى الاقتصادي لكنها تجد وحدتها في أنشطتها المرتبطة بالشريعة والتعليم.

وحظيت هذه الفئة الاجتماعية باستقلال اقتصادي نسبى بفضل نظام الأوقاف، الذي كان بمثابة العمود الفقري من الناحية الاقتصادية لكافة الأنشطة الدينية والتعليمية، وأتاح للعلماء الأساس الاقتصادي الذي يسمح لهم بهامش كبير من الاستقلال وعدم التبعية للسلطة السياسية. ولا أدل على أهمية الأوقاف في هذا الشأن ورغبة السلطة في الحد من الاستقلال الاقتصادي للعلماء، من المحاولات المتكررة من جانب الدولة لحل الأوقاف أو تقديم تعويض نقدي عنها، وثورة العلماء على ذلك. ومن أشهر الأمثلة على ذلك المخطوط الذي ألفه العلامة الغيطي "التأييدات العلية للأوقاف المصرية" راصداً فيه محاولة الإدارة الاعتداء على الأوقاف المصرية في زمن سليمان القانوني.

من هنا يمكن فهم الدور المهم الذي لعبه العلماء في إثراء الحياة الثقافية والتعليمية آنذاك، ولا أدل على ذلك من الجوامع التي كانت بمثابة جامعات للعلم ومنارات فكرية لعالم الناطقين بالعربية مثل الأزهر في مصر، والزيتونة في تونس، والقرويين في المغرب. وقد مثل مجموع العاملين في مساجد الجزائر قبل عام1245هـ/ 1830م بدءاً من الإمام حتى الخدم نسبة 6% من عدد السكان الذكور والبالغين، وهى نسبة يراها البعض مرتفعة، وفى القاهرة في القرن 12هـ/18م بلغ عدد الموظفين في القضاء وعلماء الأزهر والعاملين في المؤسسات الدينية الكبيرة حوالي أربعة آلاف رجل، وعلى هذا يسهل تصور نفوذهم في حياة القاهرة.

وقد تسابق الولاة والحكام إلى إرضاء العلماء، مثل الوقف الكبير الذي أنشأه سنان باشا حاكم دمشق (996-997هـ/1587-1588م)، والأوقاف الكثيرة التي أوقفها الجليليون في الموصل، فضلاً عن سخاء الحكام في رعاية الأعمال العلمية المهمة فقد اشترى – على سبيل المثال – محمد بك أبو الذهب في مصر القاموس الشهير (تاج العروس) من مؤلفه الشيخ مرتضى الزبيدي بمبلغ 100 ألف درهم، وقام بوقف هذا الكتاب على جامعه المعروف باسمه.

وترتب على هذا الوضع المتميز للعلماء ضرورة انخراطهم في الحياة السياسية، رغم ما عرف عنهم من حذر وعدم تورط في الاضطرابات السياسية المتعاقبة حفظاً على مصالحهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية. وتعددت درجات الدور السياسي للعلماء، فمنذ البداية كان العلماء ينظرون إلى أنفسهم على أنهم رجال "القلم"، يمكن لهم أن يكونوا بجانب رجال "السيف" لكن لا يطمحون إلى أي مغامرة للحصول على السلطة. ومثال ذلك ما ورد في رد علماء دمشق على طلب والي دمشق أسعد باشا1161هـ/1748م بتولي مسئولية البلاد أثناء غيابه فقد قالوا: "نحن علماء وفقهاء ومعلمون ومهنتنا هي دراسة وقراءة

الكتب أعيان البلاد بعد الله. وفى بعض الأحيان كان العلماء ينحازون إلى جانب السلطة القائمة في مواجهة الحركات العسكرية مثلما حدث في تونس في عام 1120هـ/ 1708م حين أدى هجوم أوجاق (كلمة تركية تعني الموقد والمدخنة ثم أطلق على طائفة من أرباب الحرف وعلى صنف الجند،وجمعها أوجاقات) الجزائر على تونس إلى حدوث تخلخل في السلطة، فعمل حاكم تونس الجديد حسين بن علي على إرسال وفد من العلماء لإقناع الجزائريين بالانسحاب. ومع ذلك لعب بعض العلماء دوراً ثورياً في قيادة الرعية ضد حملات السلب والنهب من جانب السلطة مثلما حدث في عام 1201هـ/ 1786م في القاهرة حين قام بعض أمراء المماليك بالعديد من أعمال العنف والسلب ضد أهالي منطقة الحسينية.

وستزداد أهمية الدور السياسي الذي يلعبه العلماء مع ضعف السلطة المركزية وتنامي دور السلطات المحلية، وحاجة هذه السلطات لكسب ود العلماء، وبالتالي الدور الذي يلعبه العلماء في الوساطة بين السلطة والرعية. ولعل في قصة تولية محمد علي في مصر 1220هـ/1805م ودور العلماء في صعوده خير دليل على ذلك. (لم يكن غريباً أن يقوم محمد على بعد ذلك بتقليم أظافر العلماء). وفى وقت تميز بالاضطرابات السياسية وتغير القوى السياسية، تميزت بعض أسر كبار العلماء بالاستمرارية، وهي ظاهرة شملت معظم أنحاء العالم العربي، فعلى سبيل المثال نجد في الموصل أسراً مثل آل العمري وآل ياسين، وفى القاهرة أسراً مثل آل الجبرتى وآل الشرقاوي، وفى تونس نجد أسراً مثل آل رصاع وآل بيرم وأسرة ابن الخوجة.

٢- طوائف الحرف والتجار:

وجد نظام "الطائفة" و "الأصناف" (في العراق استخدم مصطلح صنف بدلاً طائفة) قبل العصر العثماني بوصفه نظاماً يضم أبناء المهنة الواحدة في داخل المدينة. ويرجع المؤرخ التركي خليل اينالجيك أصل طوائف الحرف "الأصناف" إلى العالم اليوناني والروماني. وأن هذا النظام كان سائداً في الشرق والغرب معاً في فترة العصور الوسطى. ويرصد التأثير الكبير للطرق الصوفية على طوائف الحرف منذ الغزو المغولي في القرن 7هـ/13م.

وتُعدُ الطائفة نظاماً اجتماعياً يربط بين أبناء المهنة الواحدة يأتي على رأسه شيخ الطائفة (في تونس يطلق عليه أمين الطائفة) الذي اختاره أهل الطائفة، ويتم اعتماد هذا الاختيار وتسجيله أمام القاضي في المحاكم الشرعية. ويساعد شيخ الطائفة (يطلق على الشيخ كتخدا) في عمله رجل آخر يسمى بالنقيب الذي يتمتع بسلطة هامة في داخل الطائفة وينوب أحياناً عن شيخ الطائفة. وكانت الطائفة وإدارتها تتحكم في نوعية الإنتاج ومواصفاته وجودته وأجرته وأسعاره.

وحكمت الطائفة مجموعة من الأخلاق والأعراف التي تمثل الآداب العامة للمهنة إذ كان يشترط في شيخ الطائفة –وأيضاً في نقيبه – معرفته بأمور الحرفة وقدرته على أداء واجبات المشيخة، وتحليه بالعفة و الاستقامة، وإذا أخل الشيخ أو مساعدوه بهذه الشروط وفقد ثقة زملائه، كان من حق أبناء الطائفة السعي في طلب عزله، وينظر القاضي في ذلك الأمر، وغالباً ما يستجيب القاضي لهم. كما طبقت بعض الإجراءات الرادعة تجاه الحرفي الذي يغش في عمله "يعامل بما يستحقه من الإهانة والحقارة".

ومن ناحية أخرى لعبت الطائفة كمؤسسة دوراً مهماً في تنظيم طبيعة العلاقة بين التجار والحرفيين والسلطة الحاكمة، إذ يعد شيخ الطائفة هو الوسيط بين السلطة وأبناء طائفته، أو هو بمعنى آخر

ممثل المهنة لدى الإدارة، ويعد شيخ الطائفة ومعاونوه هم المسئولون عن جمع الضرائب أمام الإدارة. ويقوم شيخ الطائفة بتنظيم فرض الضرائب–التي كانت تفرض بشكل جماعي– من أبناء الطائفة، سواء كانت هذه الضرائب ثابتة أو عارضة.

ويرى بعضهم أن نظام طوائف الحرف والتجار قد استوعب معظم سكان المدن العاملين، فيما عدا فئة العلماء. وتختلف التقديرات وتتضارب أحياناً حول عدد طوائف الحرف والتجار في المدن العربية في العصر العثماني، لعدم توفر المصادر الموثوقة. كما تختلف أعداد هذه الطوائف من مدينة لأخرى تبعاً لعدد سكانها وأهميتها الاقتصادية آنذاك. ويقدر عدد الطوائف في مدينة الجزائر 33 طائفة، وفى تونس 83 طائفة، وفى القاهرة حوالي 250 طائفة. وقدر عدد هذه الطوائف في دمشق وحلب بحوالي 163 طائفة.

وقد ربط الكثيرون بين طوائف الحرف والطرق الصوفية، سواء عن طريق انتماء طوائف إلى طرق صوفية بعينها، أو من خلال استلهام بعض الطوائف لبعض الممارسات و الاحتفالات من الطرق الصوفية، مثل حفلات تخرج الصبية المتعلمين "أسطى"، أي له الحق في ممارسة المهنة. بينما يطرح البعض الآخر رأياً مغايراً، مشدداً على عدم وضوح طبيعة العلاقة بين طوائف الحرف والطرق الصوفية، ويرى أن الطوائف اتجهت لأن تكون طرقاً بذاتها، منفصلة عن الطرق الصوفية، وإن استعارت منها أغلب شعائرها وتقاليدها. (يذكر هنا الاحتفالات التي يقوم بها العديد من الأصناف في العراق إلى ضريح الصحابي سلمان الفارسي الذي يعد حامي أهل الحرف). ومع ضعف السلطة المركزية في معظم الولايات العربية –لا سيما في القرن12هـ/18م– لعبت طوائف الحرف دوراً لا يستهان به في الحياة السياسية. ويظهر ذلك في اختراق أبناء الطوائف للمؤسسات العسكرية والانتساب للأوجاقات العسكرية ولا سيما الانكشارية. كما نجد دوراً لطوائف الحرف في الهَبات الشعبية ضد تسلط الأمراء المماليك، مثلما حدث في مصر في الفترة من1201هـ/ 1786 م إلى1205هـ/ 1790م عندما تزعم شيخ طائفة الجزارين – والمرتبط ارتباطاً شديداً بالطريقة البيومية واسعة الانتشار في القاهرة – ثورة الأهالي في تلك الفترة. وفى دمشق في حوالي1175هـ/ 1760م استعرض الحرفيون أنفسهم وكان بعضهم "بالأسلحة والعدد والدروع الفاخرة ".

واستمرت طوائف الحرف والتجار تمثل عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لحياة المدينة العربية حتى القرن 13هـ/19م، عندما حدث الانقلاب الكبير من خلال الغزو الاقتصادي الأوربي لأسواق العالم العربي، وعدم قدرة الدولة العثمانية على حماية الصناعات المحلية، مما أضعف بشدة من هذا التنظيم الاجتماعي الاقتصادي الذي عرفته المدينة العربية لقرون عديدة.

3 – المرأة:

كان موضوع المرأة في المجتمعات الإسلامية من أكثر الأمور المثيرة للجدل والحساسية، ويرجع ذلك إلى التهميش الكبير لدور المرأة في الأدبيات التاريخية العربية، بحكم اهتمام هذه الكتابات بالتاريخ السياسي، الذي لم تلعب فيه المرأة شأناً كبيراً مقارنة بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي. يضاف إلى ذلك كتابات المستشرقين حول المرأة في العصر العثماني، هذه الكتابات التي تأثرت بشدة بعالم " ألف ليلة وليلة "، أيضاً قدمت للمجتمعات الأوربية صورة المرأة الشرقية كما يتوقعها القارئ الغربي وبشكل يؤكد المفاهيم المسبقة لدى المجتمعات الغربية. ويفسر ذلك التشابه الكبير الذي نجده في كتابات الرحالة الغربيين

عن المرأة العربية، بل والشرقية، هذا الوصف العام الذي لا يفرق بين أوضاع المرأة في المشرق أو المغرب، أو من بلد لآخر، كما يغلب على هذا الوصف الصورة الحسية بل والشهوانية تجاه المرأة العربية.

وتقدم اليزابث وارنوك فيرينا (في تقديم كتاب النساء والأسرة وقوانين الطلاق في التاريخ الإسلامي) شهادة ــ متأخرة زمنياً بعض الشيء ــ في غاية الأهمية في هذا الشأن، إذ تذكر كيف كانت المعلومات عن حياة المرأة في العالم العربي تكاد تكون معدومة لدى القارئ الغربي، وترى أن الأمر كان انتقائياً من جانب المستشرقين، وأيضاً من جانب القارئ الغربي، إذ تم إغفال العديد من الكتابات التي أنصفت المرأة آنذاك، ومنها على سبيل المثال أقوال الليدى ميري ورتلي مونتاج (1103هـ/1688م –1177هـ/1762م) وهى زوجة السفير البريطاني في استانبول والتي اعترفت بأن المرأة التركية بالرغم من الحجاب واليشمك كانت تتمتع بقدر كبير من الحرية في الدولة العثمانية، لأنه كان لها الحق في تملك وإدارة ووراثة الممتلكات، وهو حق لم تحصل عليه المرأة الإنجليزية إلا في القرن العشرين.

وتقدم وثائق المحاكم الشرعية والأوقاف معلومات مهمة حول أوضاع المرأة في العصر العثماني، وبصفة عامة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، والحالة الاقتصادية. إذ تقدم الوثائق العديد من النماذج حول كيفية صيانة المرأة لأوضاع أسرتها من خلال تفهمها لطبيعة "عقد الزواج" في الإسلام. فهذا العقد هو عقد بين طرفين يحتمل وضع العديد من الشروط التي تصبح ملزمة طالما ارتضاها الطرفين.

كذلك تقدم الوثائق معلومات مهمة حول حق المرأة في طلب الطلاق للضرر من زوجها. والخلع حق شرعي أصيل للمرأة كان مطبقاً طوال العصر العثماني، لكنه تعطل في بعض البلدان العربية نتيجة اقتباس العديد من التشريعات الغربية.

كما لعبت المرأة دوراً مهماً داخل مؤسسة الوقف سواء من خلال الوقف كاستثمار أو حتى في إدارة الأوقاف كـ " ناظرة " عليها. فعلى سبيل المثال في عام935هـ/ 1538م أوقفت المصونة حفصة حفيدة الخليفة العباسي في القاهرة قطعة أرض زراعية في الصعيد تقدر بحوالي 776 فداناً، فضلاً عن حصص زراعية أخرى غير محددة المساحة في مناطق المنوفية والغربية وضواحي القاهرة. وتولت حفيدة شيخ الطريقة الكلشنية الصوفية في القاهرة نظارة أحد عشر وقفاً.

وكان الوقف وسيلة لتأكيد مكانة المرأة في المجتمع بل وإعادة رسم خريطة الأحياء في المدن، حتى تم إطلاق أسماء بعض النساء على بعض المناطق. وأشهر الأمثلة على ذلك يأتي من تاريخ مدينة الموصل تحت حكم أسرة الجليليين، إذ عرفت صفوة نساء القرن 12هـ/18م بالموصل من بيت الجليليين كامتداد للبيوت السياسية بما أنفقن من أموال في الأبنية العامة. وقد ارتبطن في ذلك بعشيرتهن فسرن على درب رجال العشيرة في محاولة إنشاء مواقع جديدة في المدينة. فشيدت اثنتان منهن مدارس ومساجد في مناطق خارج مناطق التمركز السكاني والسياسي في المدينة، وأقامت رابعة أخت حاكم الموصل مدرسة وجامعاً متاخماً لمقر أسرتها في طرف حي باب العراق الذي كان حتى القرن 12هـ/18م مركز النشاط الاقتصادي والسياسي في المدينة. وأصبح الحي يسمى حي رابعة. كما شيدت عائشة أم أحد الحكام مدرسة ومسجداً على ضريح شعبي مهجور كانت العامة تؤمه – شيعة كانت أو سُنة – وقد شيدته في منطقة قليلة السكان في القسم الغربي من المدينة فيما كان يسمى بحي محمودين.

ولا تتوفر معلومات كثيرة حول دور المرأة في سوق العمل، وعن مدى مشاركتها بوصفها قوى عاملة في الحياة الاقتصادية آنذاك. ولا يمكن المبالغة في طبيعة هذا الدور، لكن لا يجب أيضا إهماله، ويتسق هذا الدور مع حاجات المجتمع آنذاك ومدى الهامش المتاح للمرأة في سوق العمل. ويمكن أن نعدُ دخول المرأة إلى مجال التزام الأراضي الزراعية ظاهرة هامة في مجال المرأة والعمل في العصر العثماني. وفي إحدى الدراسات التي اهتمت بأوضاع الريف المصري في القرن 12هـ/18م تبين من إحصاء الفئات الاجتماعية المختلفة للملتزمين في هذا القرن أن النساء هُنً في المرتبة الثالثة بعد المماليك والعسكر، وأمراء البدو، ووصلت نسبتهن إلى حوالي 13.3 من إجمالي النسبة الكلية لعدد فئات الملتزمين. وبعض الوثائق تشير إلى أن جميع ملتزمي بعض القرى من النساء.

ولا يمكن تجاهل الدور الذي تلعبه المرأة الريفية في المجتمع آنذاك. فقد شاركت في الدخل العام للأسرة من خلال العمل في الحقل مع زوجها وإضافة إلى الصناعات المنزلية، وكصناعة الغزل والنسيج التي إنتشرت في شتى أنحاء الريف، وهي صناعة كان الطلب يشتد عليها في الأوقات الموسمية التي يقل فيها العمل في الزراعة، وهذا الأمر يؤكد العلاقة بين المدينة والريف، إذ كان بعض تجار العاصمة يمولون هذه الصناعة الريفية وينتجونها لحسابهم.

هناك إشارات عديدة عن هذا الدور في أقاصي ليبيا، وفي فزان هناك إشارات عديدة عن هذا الدور، ويذكر البعض ذهاب المرأة إلى الأسواق لبيع الخضار والتمر وبعض المنتجات المنزلية، بل وأنه في مدينة مرزق وغيرها من مدن الجنوب هناك أسواق خاصة تدعى أسواق النساء لأن البائعين فيها كلهم من النساء.

وفي دراسة مقارنة أجرتها عفاف لطفي السيد مارسو بين أوضاع المرأة في العصر العثماني وأوضاعها في القرن العشرين خرجت بالنتيجة التالية: أن التحديث في القرن 14هـ/20م العشرين ربما وفر للمرأة عناية صحية أفضل وأيضاً فرصاً أفضل للتعليم، لكن كانت له آثاره السلبية على المرأة في الحد من دورها في الحياة الاقتصادية، فضلاً عن فقدان المرأة السيطرة على الأراضي الزراعية التي كانت بحوزتها.

٤ - الأشراف:

الأشراف هم سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان لهم انتشار كبير ووضع خاص في شتى أنحاء العالم الإسلامي. ووجه العثمانيون اهتماماً خاصاً للأشراف، بحكم الصراع التقليدي بين العثمانيين (حماة السُنة) والصفويين (الشيعة)، فضلاً عن رغبة العثمانيين في كسب ولاء الأشراف وتأثيرهم المعنوي على الرعية. وتم تنظيم أوضاع الأشراف في معظم مدن الدولة في شكل "نقابة الأشراف" وعرفت استانبول نفسها منصب نقيب الأشراف الذي يعينه السلطان مدى الحياة، ويلعب دوراً في الهيئة الإسلامية وله امتيازات من حيث الضرائب وبعض السلطات على الأشراف من حيث الانتماء إلى الشرافة أو العقوبات وغيرها. وكان له جهاز فني وإداري يعمل تحت إدارته، كما يرسل بعضهم لتقصى أوضاع نقابات الأشراف في مدن الولايات المختلفة.

وكانت هناك نقابات للأشراف في معظم المدن العربية الكبرى آنذاك، يتولى الإشراف عليها "نقيب الأشراف" الذي يحتفظ بالسجلات التي تسجل انتماء الأشراف للنقابة، فضلاً عن المستحقين في أموال النقابة (جامكية) كلمة فارسية وتعني الجراية الشهرية وهو وضع سابق على العصر العثماني احترمه السلاطين العثمانيون بل وزادوا عليه، إذ أبقى السلطان سليم الأول بعد دخوله مصر على الموارد

المالية التي كان يعتمد عليها نقيب الأشراف في صرف المستحقات والمرتبات " وللمذكور بلاد أعطاها له السلطان، ومكّنه فيها لأجل معايشه وإعانته على ذلك ".

وكان الأشراف يتميزون بلباس خاص، فكان لهم دون سواهم الحق في ارتداء العمامة الخضراء، كما كانت لهم امتيازات شخصية فلم تكن توقع عليهم عقوبة الضرب. ولم يشكل الأشراف طبقة اجتماعية منفردة بذاتها بل توزعوا على جميع فئات والمجتمع وأنشطته، ونحن نجد من يعمل منهم بواباً، كما نجد منهم العالِم أو ناظر الوقف وغيره. ومع ضعف السلطة المركزية وعدم الرقابة على سجلات النقابة، دخل إلى نقابة الأشراف بعض مدعى الشرافة لكسب الوجاهة الاجتماعية.

ولعب الأشراف، خاصة في بعض المدن دوراً في الحياة السياسية لا سيما مع ضعف السلطة المركزية في نهايات القرن 12هـ/18م ومطلع القرن 13هـ/19م، ونمو قوة الميليشيات المحلية. ولعل حالة مدينة حلب خير دليل على ذلك. فقد دخل الأشراف في صراع حول السلطة مع الانكشارية، وهو الصراع الذي دام عدَّة عقود، وقيل فيه: "كان الانكشاريون والأشراف يطمحون في الحصول على حرية أكبر لا من أجل تخفيف المعاناة الشعبية بل من أجل زيادة الامتيازات التي يحصلون عليها، بحكم مراكزهم، إلى أقصى حد وذلك على حساب مواطنيهم الأقل حظاً".

ويعطى عمر مكرم – نقيب الأشراف في مصر في نهاية القرن 12هـ/18م ومطلع 13هـ/19م صورة عن الدور الذي لعبه الأشراف – وأيضاً العلماء – إزاء الحملة الفرنسية وأيضاً في تنصيب محمد على والياً على مصر في عام 1220هـ/1805م.

5 - الطرق الصوفية:

يعد التصوف من أهم الظواهر الاجتماعية والفكرية في تاريخ المجتمع الإسلامي ويرى البعض – استناداً إلى آراء ابن خلدون– أن التصوف قد نشأ من أجل العكوف على العبادة والانقطاع إلى الله والإعراض عن زخرف الحياة وزينتها، والانفراد عن الخلق في الخلوة للعبادة. ثم تحول بعد ذلك إلى نوع من التفلسف والنظر العقلي. وحدث التحول الكبير بنشأة طرق صوفية تنتسب إلى بعض المشايخ والزهاد، وتتحول إلى "مؤسسة" اجتماعية وشعبية، لها رسومها ومظاهرها الخاصة، كل ذلك في إطار ما يمكن أن نسميه "الدين الشعبي".

وقد عزا بعضهم للطرق الصوفية في العصر العثماني، مسئولية تخلف المجتمعات العربية. وذكر أن التصوف في المراحل المتأخرة زمنياً من التاريخ الإسلامي دخله الدجل وتحول من ظاهرة نفسية إلى ظاهرة اجتماعية يشارك فيها جمهرة الناس، من هنا كان خطره وتأثيره في شتى مرافقها، ويبدو هذا الدور في أكمل صورة وأوضحها في تصوف مصر أيام العثمانيين.

إلا أنه لا يمكن إغفال الإسهام الهام للطرق الصوفية "كمؤسسة" على صعيد التاريخ الاجتماعي والديني. وبالنسبة لتاريخ الدولة العثمانية بشكل عام، يبرز المؤرخ التركي خليل اينالجيك مدى أهمية الطرق الصوفية ليس فقط على مستوى الحياة الفكرية بل بالنسبة للتاريخ الاجتماعي والعسكري وانتشار الإسلام في الأناضول والبلقان. ويفسر اينالجيك المقولة المهمة خلال الفترة الأولى للدولة العثمانية "الغازي والدرويش" والتي توضح دور الطرق الصوفية في الجهاد وانتشار الإسلام. ولذلك لم يكن غريباً هذا الانتشار الواسع للبكتاشية في صفوف الانكشارية آنذاك.

وقد لعبت الطرق الصوفية في المغرب العربي، بالخصوص، دوراً هاما سواء على مستوى الحياة اليومية أو على مستوى "الجهاد" ضد الغزاة. فلم تكن الزاوية فقط مكاناً للعبادة وانقطاع المتصوفة، بل كانت بؤرة حياة المجتمع لا سيما خارج المدن الكبرى. حيث لعبت الزاوية دور المدرسة، وملجأ التصوف، وبيت ضيافة، ومكان العلاج الصحي، ومركز التضامن الاجتماعي ومساعدة المحتاجين، ومجلس حل النزاعات بين الأفراد وأيضاً بين القبائل بعضها البعض. كما لعبت الزاوية دوراً في الحياة الاقتصادية من حيث تشجيع التجارة المحلية لا سيما أيام المواسم الدينية والموالد. وفى الجانب السياسي نظرت السلطة المركزية في الجزائر إلى شيوخ الزوايا على أنهم وسطاء يمكن من خلالهم حفظ الأمن واستقرار الأمور لا سيما في المناطق البعيدة، وعلى وجه الخصوص بلاد القبائل.

ولعبت الزوايا دوراً مهماً في الحفاظ على الثقافة العربية والإسلام لا سيما بعد سقوط العديد من مراكز الثقافة العربية في أيدي الأوربيين، مثلما حدث عندما سقطت بجاية في أيدي الأسبان عام(916هـ/ 1510م) حيث فر العديد من العلماء إلى بلاد القبائل الواقعة خلفها لينقطعوا للعبادة والتعليم فتعاظم دورهم، وأصبحت الزاوية هي محور الحياة الدينية والاجتماعية. كما لعبت الزوايا دوراً مهماً في الجهاد ضد الغزو الأوروبي، إذ يكفى دعوة شيخ الزاوية إلى مقاومة الغزو الأجنبي، وإعلان الجهاد المقدس لتكون الزاوية، محوراً لتجنيد المجاهدين، وهو ما تزخر به العديد من التقارير الفرنسية بعد غزو الجزائر في عام 1245هـ/ 1830م.

٦ - الهجرات والتحرك السكاني:

تميز المجتمع العربي في العصر العثماني بعودة النشاط الكبير لحركة الهجرة والتحرك السكاني. هذه الحركة الدافعة التي أعطت للمجتمع دفعات من الحيوية لا سيما منذ عصر الفتوحات الإسلامية. ولأول مرة منذ فترات طويلة عاد معظم العالم العربي للدخول تحت لواء دولة واحدة، حتى لو كانت غير عربية. إذ كان باستطاعة المغربي أن يرحل دون حواجز أو حدود ليستقر في المشرق، من هنا كانت هذه الفترة من أخصب فترات الهجرة والاندماج في العالم العربي، مما سيمهد بعد ذلك – بشكل ما – لتقبل فكرة القومية العربية.

وهناك العديد من الأسباب وراء حركة الهجرة لعل في مقدمتها الحج إلى الحرمين الشريفين. إذ نظمت الدولة العثمانية قافلتين رئيستين للحج، أحداهما قافلة الحج الشامي، والأخرى هي قافلة الحج المصري، وذلك نظراً للمكانة المهمة التي تولاها الحكام العثمانيون، حيث أطلق على السلطان العثماني لقب حامى الحرمين الشريفين، واقتضى ذلك تأمين سلامة الحجاج لزيارة الحرمين الشريفين. وكان يتوافد على دمشق العدد الكبير من الحجاج من المناطق الشمالية والشرقية من داخل الدولة العثمانية وخارجها، وعُرِّف هؤلاء الحجاج بالمناطق التي أتوا منها وكان أبرزها الحج الرومي، الحج الحلبي، الحج العجمي.

أما قافلة الحج المصري فكانت تضم حجيج مصر والمغرب العربي، وبعض حجيج غرب أفريقيا. وقد أدى ذلك إلى استقرار العديد من الحجاج في المدن الواقعة على طريق الحج، ولا سيما في دمشق والقاهرة وبصفة خاصة مكة والمدينة المنورة.

ويعدُ طلب العلم من العوامل التي ساعدت على حركة الهجرة لا سيما في المدن العربية الكبرى ذات المؤسسات التعليمية الشهيرة مثل الجامع الأموي في دمشق، والأزهر في القاهرة، والزيتونة في تونس. ومثال الأزهر يوضح أثر طلب العلم في حركة

الهجرة. إذ عرف الأزهر العديد من الأروقة التي تضم الطلاب وتنظم إقامتهم وحياتهم الاجتماعية بحسب أصولهم، مثل رواق الحرمين، رواق المغاربة، رواق السنارية، رواق اليمنية، رواق البغدادية، رواق الأكراد، ورواق البرابرة.

وقد لعبت التجارة دوراً مهماً في حركة الهجرة ومن الأمثلة على ذلك الجالية المغربية في مصر، ويقدر بعضهم عدد المغاربة في مصر بحوالي 10 آلاف شخص. وعرفت دمشق جالية مغربية عمل بعض أفرادها كميليشيات تابعة للحكام، ودخلوا أحياناً في حوادث مع القابقولي (مؤلفة من كلمتين تركيتين قابي الباب وقول بمعنى العبد أي عبد الباب والمقصود الحرس السلطاني) والحكام وأهالي دمشق. وعرفت تونس جماعة جزائرية كبيرة تتكون من القبائليين الزواويين الذين استدعاهم البايات ليخدموا في جيوشهم، وتراوح عددهم بين عشرة آلاف وعشرين ألفاً.

ومن أشهر حركات الهجرة نحو العالم العربي في تلك الأوقات هجرة الأندلسيين إلى شمال أفريقيا، ثم هجرة بعضهم بعد ذلك إلى المشرق. وترتبط هذه الهجرة بالتحولات المهمة التي تمت في شبه جزيرة أيبيريا ما سمي بحركة "الاسترداد" واضطهاد المسلمين واليهود، وفرار العديد منهم إلى أراضي الدول العثمانية هرباً بدينه. وتعد تونس من أكثر البلدان تأثراً بهذه الهجرة، ففي عام 1024هـ/ 1609م لجأ إلى تونس بين 40 إلى 50 ألف فرد من بين 80 ألف غادروا أسبانيا، كما أن جزءاً مهماً من الباقين استقروا في الجزائر. وحرص الأندلسيون على تميزهم بتنظيم إداري خاص، وهى الامتيازات التي حصلوا عليها منذ العهد الحفصي، وأشهر الأمثلة على ذلك وجود رئيس خاص لهم "شيخ الأندلس" في تونس، هذا اللقب الذي استمر حتى منتصف القرن 13هـ/19م. واستقر المقام لبعض الأندلسيين في طرابلس ومصراته والخمس وغيرها من المدن الساحلية. واشتهر هؤلاء بحرف النسيج، لا سيما المنسوجات الحريرية والصوفية والقطنية.

ويرتبط بهجرة المسلمين الأندلسيين هجرة اليهود (عرفوا بالسفارديم) فراراً من عسف الكاثوليك، فقد لجأ هؤلاء إلى الشاطئ الآخر من المتوسط. وبدأت الهجرات اليهودية إلى المغرب ثم بعد ذلك إلى مصر وفلسطين وسوريا. وازدادت أعداد اليهود في بلاد المغرب لا سيما مع موجات الهجرة من إيطاليا، وعلى وجه الخصوص من ميناء ليجورنو الإيطالي والذي اشتق منه اسم "الجرانة"، (هو الاسم الذي أطلقه التونسيون على اليهود الأوروبيين). ويجمع معظم المؤرخين على مدى السلام والأمن الذي نعم به اليهود في جميع أرجاء الدولة العثمانية مقارنة بأعمال الاضطهاد الشديدة التي وقعت لهم سواء في أسبانيا والبرتغال أو بعض البلدان الأوربية الأخرى.

وعرفت مدن المغرب العربي الساحلية – لا سيما مدن تونس والجزائر– ظاهرة أخرى فريدة في مجال الهجرة والتنوع السكاني إذ أدى وقوع هذه المدن على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط وفى مواجهة العديد من الدول الأوربية "المسيحية" إلى اشتداد حدة المواجهات البحرية في هذه المنطقة، وأطلق الغرب على الجهاد في مواجهة الأساطيل الغربية مصطلح "القرصنة "، ولم يعطل هذا الأمر استمرار حركة التبادل التجاري مع بعض الدول. فنتج عن ذلك ما عرف في تونس والجزائر بظاهرة "المهتدين"، الذين تطلق عليهم المصادر الأوربية اسم "المرتدين". ويقدر عدد الأسرى الأوربيين في سجون الجزائر تقريباً حوالي 30 ألف أسير في عام 1065هـ/1650م، وفى سجون تونس أقل من عشرة آلاف بقليل، وقد دان عدد منهم بالإسلام لأسباب

عديدة ومختلفة، ودان بالإسلام أيضا غير هؤلاء من الأوربيين من أجل النجاح في أعمالهم الخاصة المرتبطة بالبحرية، وكانت غالبية القباطنة (الرؤساء) من هؤلاء المهتدين.

وللدلالة على أهمية هذه الظاهرة فإن ما عرف فيما بعد باسم الريس يوسف وزملائه الإنجليز المائة هم الذين أنشؤوا بحرية السفن الشراعية التونسية. وقد وصل بعض المهتدين إلى مناصب عليا في السلطة مثل علي بتشين رئيس طائفة الرؤساء في الجزائر وصاحب السلطة العليا في أمور الولاية حتى وفاته في عام 1060 هـ/ 1645م، وكان من أصل إيطالي. وكان مراد مؤسس الأسرة المرادية في تونس (1027- 1047 هـ/ 1612- 1632م) اسيراً من أصل كورسيكي اسمه موراتوكورسو ثم حصل على حريته. وكان أسطى موراتو أمير الأسطول الذي أصبح بعد ذلك حاكم تونس (1052- 1055 هـ/ 637- 1640م) من جنوة في إيطاليا.

٧ - المدينة العربية:

كانت المدن العربية في العصر العثماني توصف حتى وقت قريب بأنها مدن عصور وسطى، وبأنها عانت من غياب أي تعمير حضري وأن طابع العمران في هذه المدن هو طابع فوضوي وعشوائي.

ويرفض آندريه ريمون، في دراسة لتاريخ المدن العربية في العصر العثماني، المعالجة التقليدية للمدينة العربية وفقاً للتجربة الأوربية. ويطرح بديلاً عن ذلك ضرورة تفهم البنيان والتماسك الداخلي للمدينة العربية، ورصد الظواهر التاريخية التي تحكمت إلى حد كبير في تطور كل مدينة وفي تكوين سماتها الخاصة. ويلفت ريمون النظر بشدة إلى بعض المؤسسات التي لعبت دوراً لا يستهان به في الإشراف على التعمير الحضري في داخل المدينة العربية في العصر العثماني مثل القضاء والحسبة والأوقاف.

وكانت هناك مقولة عامة تتناول التأثير السلبي للدخول العثماني للبلدان العربية على وضع المدن، التي تحولت إلى مجرد مدن رئيسة لولايات تابعة للعاصمة المركزية استانبول. وللرد على هذه المقولة، يمكن الحديث عن التدهور الذي شمل معظم المدن العربية قبل الدخول العثماني. فقد تأثرت المدن العراقية الكبرى بشدة بالكارثة التي حاقت بها من جراء الغزو المغولي، كما لا يمكن إغفال أثر الحروب الصليبية في تخريب مدن الساحل الشامي. وفى مصر وسوريا عانت المدن الكبرى طوال القرن الأخير من الحكم المملوكي، وهو القرن الذي وصف بأنه بمثابة انتكاس حضري من انتشار الأوبئة (وباء الطاعون الذي اجتاح القاهرة في عام 763 هـ/ 1348م)، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي عانت منها دولة المماليك. كما تأثرت دمشق أيضاً بهجوم تيمورلنك وأعمال السلب التي حدثت في عام 803 هـ/ 1400م.

ووقعت المدن العربية الكبرى في المغرب العربي المطلة على البحر المتوسط فريسة للهجمات الأسبانية والبرتغالية. ويضاف إلى ذلك أن مدينة القاهرة هي المدينة الوحيدة التي فقدت وضعها كعاصمة لدولة مستقلة بل ودولة إمبراطورية، أما تونس والجزائر فسرعان ما عادتا من جديد عاصمتين لدولتين شبه مستقلتين. وبالنسبة لدمشق وحلب والموصل وبغداد فقد بقيت جميعاً عواصم لولايات، وهو نفس الحال القائم قبل العهد العثماني. كما أن الأرقام غير الدقيقة عن أحوال المدينة العربية قبل العصر العثماني أدت إلى تشكل انطباع بتدهور المدينة في ذلك العصر. (على سبيل المثال عندما يقدر عدد سكان القاهرة المملوكية بنحو نصف مليون نسمة في عام 765هـ/1350م، ثم يُقدر عدد سكان القاهرة العثمانية بحوالي 385 ألف نسمة في عام 965

هـ/1550م، فإن ذلك يقود إلى التفسير الخاطئ بمدى تدهور القاهرة، والمدن العربية بشكل عام في العصر العثماني).

لقد شهدت معظم المدن العربية تطوراً عمرانياً كبيراً في العصر العثماني نتيجة للحاجة الطبيعية للتوسع والانتشار. وتم ذلك من خلال التكثيف وملء الفراغات التي كانت قائمة في النسيج الحضري، مثل المناطق غير المبنية "الخرابات" أو المدافن، أو عن طريق الامتداد الطبيعي للمدينة على هيئة ضواحي. ففي القرنين 11-12هـ/17-18م السابع عشر والثامن عشر توسعت تونس في المناطق التي تحتلها المدافن، حيث نرى دار الباي والجامع والأسواق التي شيدها يوسف داي (1025- 1052 هـ/ 1610- 1637م) بين منطقة الجامع الكبير ومنطقة القصبة، قد امتدت إلى مناطق كانت في ظل الحفصيين مدافن كبيرة.

وفى حلب حدثت عمليات تعمير كبيرة في القرن 10هـ/16م في المنطقة الواقعة جنوبي المدينة، وهى المنطقة التي كانت معروفة في عهد المماليك بقلة سكانها، ووجود ميدان للتدريب على أعمال الفروسية والرماية.

وتعد ظاهرة نقل "المدابغ" إلى خارج المدينة من أهم الظواهر الدالة على نمو السكان والحاجة إلى التوسع العمراني، وتوجد ثلاثة أمثلة على ذلك في حلب والقاهرة وتونس. ففي حلب تم نقل المدابغ من داخل نطاق المدينة إلى غربها حوالي عام 1165هـ/ 1750م. وفى القاهرة أدى ازدياد وكثافة السكان في المنطقة الواقعة جنوبي باب زويلة مباشرة إلى ضرورة نقل المدابغ في عام 1008هـ/1600م، هذه المدابغ التي كانت تحتل مساحة أربعة هكتارات في منطقة يجرى فيها التعمير السريع، وتم نقلها إلى منطقة تقع خارج المدينة بعيداً عن باب اللوق، وعلى هذا تحولت المنطقة المجاورة لبركة الفيل إلى منطقة سكنية أرستقراطية يسكنها الأمراء.

وفى تونس أصدر الحاكم علي بك قراراً في عام 1185 هـ/1770م يقضى بنقل سوق الدباغين إلى خارج المدينة نظراً لازدياد أعداد السكان زيادة كبيرة في القرن 12هـ/18م. ويصف المؤرخ التونسي حمودة بن عبد العزيز هذا التحول الكبير بأنه أصبح سوق الدباغين السابق الذي كان في داخل المدينة متاحاً لتشييد مباني سكنية.

ويقدم آندريه ريمون بعض التقديرات حول مساحة المدن العربية الكبرى وعدد سكانها مقارنة بعاصمة الدولة العثمانية استانبول، إذ يرى أن مدينة القاهرة كانت تعد المدينة الثانية بين المدن الكبرى في الدولة، إذ تسبقها مباشرة استانبول. فبينما وصل عدد السكان في استانبول إلى حوالي 500 ألف نسمة، وصل عدد سكان القاهرة – وفقاً لكتاب وصف مصر – إلى حوالي 263 ألف نسمة يعيشون على مساحة تقدر بحوالي 730 هكتار منها 660 هكتار مباني. وتأتى مدينة حلب بعد القاهرة في قائمة المدن العربية من حيث المساحة والسكان، إذ بلغت مساحتها حوالي 397 هكتاراً منها 367 هكتاراً مباني وعدد سكانها حوالي 120 ألف نسمة تقريباً. ويلي حلب مدينة دمشق التي تصل مساحتها إلى حوالي 313 هكتاراً بينما يصل عدد سكانها إلى 90 ألف نسمة تقريباً. وتأتى بغداد بعد ذلك إذ تصل مساحتها إلى 340 هكتاراً بينما عدد السكان حوالي 90 ألف نسمة تقريباً. ويلي بغداد تونس التي تصل مساحتها إلى 260 هكتاراً منها 231 هكتاراً مباني، بينما يصل عدد السكان إلى حوالي 80 ألف نسمة تقريباً في عام 1275 هـ/ 1860 م. أما مدينة الموصل فقد كانت مساحتها 247 هكتاراً بينما لم تزد مساحة أراضى البناء بها عن 194 هكتاراً، ولم يزد عدد سكانها بأي

حال من الأحوال عن 55 ألف نسمة تقريباً. وتأتي بعد ذلك مدينة الجزائر التي بلغت مساحتها 46 هكتاراً فقط، وقدر عدد سكانها في عام 1245هـ/1830 م ـ عام الاحتلال الفرنسي لها ـ بحوالي 30 ألف نسمة، وهو رقم يراه بعضهم أقل بكثير من تقديرات عدد سكانها في القرن 11هـ/17م. بينما يقدر البعض عدد سكان مدينة صنعاء في اليمن بحوالي 24 ألف نسمة في عام 1295هـ/1880م، بينما لم يزد عدد سكان القدس في العصر العثماني عن 15 ألف نسمة.

٨ - العلاقة بين المدينة والريف:

كانت العلاقات بين المدينة والريف عميقة الصلة سواء من خلال حركة التجارة الداخلية أو شبكة الطرق المحلية أو حتى الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة الإقليمية أو من الريف إلى عاصمة الولاية. ويمكن التركيز على نقطتين رئيسيتين هما حركة التجارة الداخلية بين الريف والمدينة، سواء كانت مدينة إقليمية أو عاصمة الولاية، والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الإقليمية أو عاصمة الولاية، نظراً لمدى أهمية ذلك في فهم الصورة العامة للمجتمع العربي في هذا العصر وعوامل الحركة فيه.

ولقد أثبتت الدراسات الحديثة (عن الموصل وحلب والمنصورة) مدى أهمية التجارة الداخلية بين الريف والمدينة، واستثمار أثرياء المدينة – ولا سيما التجار– أموالهم في المحاصيل ذات الأهمية الصناعية والاستهلاكية، لا سيما قبل الغزو الاقتصادي الأوربي الكبير في القرن 13هـ/19م.

من ناحية أخرى جذبت المدينة بأضوائها وحالة الاستقرار والأمن بها وتنوع النشاط الاقتصادي بها الكثير من حركة الهجرة الداخلية، لا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية أو الاضطرابات وانعدام الأمن في الريف من جراء تعديات العسكر أو هجمات البدو، أو حتى فراراً من سداد الضرائب الزراعية. من هنا عرفت المجتمعات العربية إطلاق مسميات على هؤلاء النازحين الجدد، ومن أشهر هذه المسميات في مصر المتسحبين لأهل الريف القادمين إلى القاهرة، أو "البرانية" في تونس والجزائر.

٩ - القبيلة والبداوة:

البداوة نظام من الأنظمة الاجتماعية المهمة التي عرفها المجتمع العربي، استلفت انتباه الكثيرين لا سيما ابن خلدون وحاول البعض تقسيم البدو (أو العربان كما يطلق عليهم في مصر) إلى تصنيفات وفقاً لنمط الارتحال والاستقرار.

البدو الرحل: وهم بدو الارتحال الكبير ويعتمدون في معيشتهم على تربية الإبل واستخدامها في تنقلاتهم، ويقيمون عادة في قلب الصحراء أو على حواف الأودية الخصيبة. ويضطرون إلى التنقل الدائم بين مواطن الكلأ حتى يستطيعوا الحصول على ما تحتاج إليه إبلهم. ويمثل هذا النوع من البدو الجانب الأكثر عدداً والأكبر قوة. وعملت بعض هذه القبائل على مد القوافل بالجمال التي تحتاجها في أمور التجارة.

أشباه البدو: وهم الأقرب إلى البداوة منهم إلى الاستقرار ويمكن اعتبارهم فئة وسطى ما بين البدو والفلاحين يعيش أفرادها في الجهات الواقعة بين حدود المنطقة الزراعية والصحراء في خيام عادة، وقد يميل بعض أفرادها إلى إقامة أكواخ من طين. ويشكل هؤلاء حداً فاصلاً بين العرب المزارعين والعرب الرحل، فهم يتميزون عن الأولين بأنهم لا يشكلون جزءاً من سكان القرى وبأنهم لا يزرعون مطلقاً بأيديهم، ويتميزون عن الأخيرين بأنهم لا يغيرون من أماكن إقامتهم أو على الأقل المنطقة التي يقيمون فيها.

البدو شبه المستقرين: وهم الأقرب إلى الاستقرار منهم إلى البداوة ورغم ارتباط هؤلاء مؤقتاً

بالأرض التي يزرعونها فإنهم يرون أنفسهم رعاة قبل كل شئ ويسكنون وقت فلاحة الأرض وحصادها في أكواخ صغيرة من أغصان الشجر، وبعد انتهاء موسم الأعمال الزراعية قد تعمد هذه القبائل إلى التنقل كالبدو الرحل وراء الماء والكلأ، غير أن مدى تنقلهم قصير وفى أواخر فصل الربيع يعودون بقطعانهم إلى مواطن زراعتهم.

البدو المستقرون: وهى فئة تعيش فعلاً في الأرض الزراعية ويمارسون الزراعة ، بينما يحتفظ تنظيمهم الداخلي بجميع خواص التنظيم القبلي.

وبشكل عام يذهب معظم المؤرخين، إلى استمرار أهمية دور القبيلة في المجتمع العربي في العصر العثماني. ويرى بعضهم في النموذج اليمني خير مثال على ذلك، لاسيما مع التضاريس الجغرافية المميزة لليمن "فقد أصبحت القبيلة هي الوحدة الاجتماعية في اليمن، وأغلب قبائل اليمن ترتبط بالأرض وتعمل بالزراعة، وقليل منها يقوم بأعمال الرعي أو تجارة القوافل ".

وفي بلدان المغرب العربي يشير بعضهم إلى "إن التنظيم القبلي مثَّل الشكل الأساسي للتنظيم الاجتماعي في الأرياف إلى حدود نهاية القرن 13هـ/19م، ولم يشهد هذا التنظيم تسارعًا في نسق تفككه وضعفه إلا مع تحولات المجتمعات المغاربية وإعادة هيكلتها نتيجة الغزو الفرنسي".

ورغم صعوبة الإحاطة بالأوضاع العامة للبدو في الوطن العربي في العصر العثماني، نظراً للامتداد الزمني والجغرافي، وأثر المتغيرات المحلية، يمكن الإشارة إلى بعض النقاط الهامة، مثل دور البدو في قوافل الحج الرسمية سواء الحج الشامي أو الحج المصري وموقف البدو من حركة التجارة البرية، وأخيراً موقف البدو من الإدارة المركزية.

إن تمسك الدولة العثمانية على الظهور بمظهر "حامى الإسلام"، جعلها حريصة على سلامة قوافل الحج، ولمنع قبائل البدو من الهجوم على هذه القوافل منحت الدولة العطايا لهذه القبائل على طول طريق الحج لتأمين حماية القوافل، كما تم استئجار الجمال اللازمة للقافلة من هذه القبائل. وقد اشتهرت منطقة حوران (أهلها بدو أو من أصول بدوية) بتوريد آلاف الجمال إلى القائمين على شئون قافلة الحج الشامي، مما سهل عملية النقل وعاد بالفائدة على أهالي حوران. واشتهر عربُ العايد المنتشرين في شرق الدلتا وشبه جزيرة سيناء بهذا الشأن بالنسبة لقافلة الحج المصري، وعملوا كجّمالة وإدلّاء للقافلة.

وعهدت الإدارة إلى القبائل البدوية بأمور الحماية على طول الطرق التي يقيمون حولها لا سيما الطرق التجارية. وعلى سبيل المثال نص قانون نامه مصر في أكثر من موضع على مسئولية مشايخ العربان عن حماية الأمن في مناطقهم، وأشركهم في مسؤولية ترك الفلاحين قراهم والهروب إلى مناطق أخرى، وتحملهم مسؤولية إرجاع الهاربين وإلا تحملوا خراج ما يترك من بور الأراضي السلطانية.

وكان هناك شد وجذب بين السلطة المركزية والبدو غير الراغبين في الخضوع لها، إذ أن لهم عالمهم الخاص وأعرافهم الاجتماعية (تحولت هذه الأعراف إلى سلطة قانون). ومع ضعف السلطة المركزية في القرن 12هـ/18م، بدأت بعض هذه القبائل في السيطرة على الأراضي الزراعية لا سيما عن طريق نظام الالتزام ثم فرض الهيمنة على الأرض والسكان. و لعل أشهر الأمثلة على ذلك شيخ العرب همام شيخ قبائل الهوارة الذي أصبحت له السلطة المطلقة على صعيد مصر في النصف الثاني من القرن 12هـ/18م، إلى أن قضى عليه علي بك الكبير.

وقد عرفت بلاد المغرب العربي ظاهرة ما عرف اصطلاحًا باسم "القبائل المخزنية" نسبة إلى

المخزن، وهي القبائل الموالية للسلطة إما بصورة طواعية أو انتقلت إلى خدمة الدولة بعد إخضاعها بالقوة. وفي مقابل تحالفها مع السلطة تحصل تلك القبائل على جملة من الامتيازات: فهي تساهم في تدعيم الجيوش النظامية بعدد من فرسانها، وتلعب دورًا في عملية جباية الضرائب والحملات التأديبية التي تقوم بها السلطة، وفي مقابل ذلك تحصل على اعفاءات جبائية وإعانات وحتى على اقطاعات. وبصفة عامة فإن وجود قبائل مخزنية ساعد السلطة المركزية في المدينة على اخضاع المجتمع القبلي والريفي عمومًا من أجل استنزافه ضريبياً، فكانت القبيلة المخزنية أداة مثلى وضعتها سلطة المدينة لتثبيت أمنها واستغلال الأرياف وترويض بقية القبائل. وستدخل العلاقة بين البدو والسلطة المركزية مرحلة جديدة مع حلول القرن 13هـ/19م وبدايات الدولة الحديثة في الوطن العربي وسيتم البدء في طرح العديد من مشاريع التوطين.

١٠ - نظام الملة:

هو النظام الذي يتعلق بتنظيم أوضاع غير المسلمين في الدولة العثمانية. ويقدم هذا النظام صورة من أهم صور التسامح الديني عبر التاريخ. لا ينبغي إهمال السياق التاريخي الذي خرج فيه هذا النظام، وفي حين نعم غير المسلمين بالتسامح الديني في أراضى الدولة العثمانية، شهدت شبه جزيرة إيبريا موجات الاضطهاد المتتالية على يد الأسبان والبرتغال ضد مسلمي الأندلس وحتى اليهود.

وكلمة ملّة كلمة عربية أصيلة، وردت في القرآن الكريم، ثم أخذت عدة معاني عبر القرون ففي البداية كانت تعنى ديناً، ثم تطور معنى المصطلح ليعبر عن طائفة دينية، وفى مرحلة لاحقة أصبح هذا المصطلح مرادفاً لمعنى "أمة". كما يدور جدل تاريخي حول استخدام مصطلح "ملة" في العصر العثماني، إذ يرى بعضهم التداخل في الاستخدام بين مصطلح "ملة" و "طائفة" وأن المصطلح الأخير "طائفة" كان أكثر شيوعاً من مصطلح "ملة" ربما حتى عصر التنظيمات.

وبشكل عام يعطى هذا النظام الطوائف الدينية المختلفة حرية دينية لا سيما في أمور العبادات، والأحوال الشخصية، فضلاً عن الاعتراف الرسمي بالرؤساء الدينيين لهذه الملل. هذا النظام الذي توطدت دعائمه مع سقوط القسطنطينية (استانبول فيما بعد) وإعطاء وضع خاص لبطريك "الروم الأرثوذكس" ثم لبطريك الأرمن، وحتى حاخام اليهود. وقد وجد بعضهم أن ذلك النظام هو السبب الرئيسي في بقاء الشعوب المسيحية داخل الدولة العثمانية. وفى الحقيقة لم يبتدع العثمانيون هذا النظام من فراغ وإنما من خلفية إسلامية واضحة إذ ينبغي الربط بين هذا النظام وأحكام أهل الذمة في الإسلام. وهناك ما يشير إلى تأثر نظام الملل بالمذهب الحنفي.

ويطرح نظام الملل موضوعاً غاية في الأهمية حول دور الإدارة المركزية في استانبول في التعامل مع غير المسلمين في الولايات العربية مقارنة بالدور الأكبر الذي تلعبه الإدارة المحلية في هذه الولايات، سواء بحكم السلطات الممنوحة لها من الإدارة المركزية في استانبول، أو بحكم قربها من موقع الأحداث. إضافة إلى أخذ الإدارة المركزية في استانبول بسياسة إعطاء الإدارة المحلية قدراً أكبر من حرية الحركة فيما يتصل بالشؤون الداخلية للولاية طالما لا يخرج عن إطار السياسة العامة للدولة، فضلاً عن عدم التدخل المباشر في شؤون رعايا الدولة والاكتفاء بحق السيادة والضرائب وتطبيق الشرع.

وهكذا استفادت الطوائف غير المسلمة في الولايات العربية من التسامح الديني سواء من جانب السلطة المركزية، أو الإدارة المحلية في أغلب فترات الحكم العثماني. ولعل أكبر دليل عملي على ذلك هو

الازدهار الديموجرافي الذي عرفته الطوائف المسيحية واليهودية في العالم العربي آنذاك: ففي القاهرة التي وصل عدد سكانها إلى 263 ألف عند وصول الحملة الفرنسية كان يوجد بها 10 آلاف قبطي و3 آلاف يهودي، و5 آلاف مسيحي سوري، و5 آلاف يوناني، وألفا أرمني. وفي دمشق وصل إجمالي السكان في عام 984هـ/1569م إلى 52.400 نسمة منهم 6300 مسيحي و 330 يهودي، وبعد ذلك بقرنين زاد عدد المسيحيين ثلاث مرات ليصل إلى 22.000 في حين أن عدد السكان لم يصل حتى إلى ضعف ما كان عليه (حوالي 90.000 نسمة).

وتميزت بغداد بارتفاع أعداد الطائفة اليهودية بها إذ وصل عددهم في عام 995 هـ/1580م إلى 3015، ويقدر بعضهم أن عددهم في نهاية القرن 12هـ/18م قد وصل إلى عشرة آلاف نسمة. وفي عام 1296 هـ/ 1881م يصل عددهم إلى 25.364. ويرصد أندريه ريمون التقدم الكبير الذي حققته الطائفة المسيحية في حلب لا سيما مع النمو الاقتصادي للمدينة، إذ تصل نسبة السكان المسيحيين بها في نهاية القرن 12هـ/18م وخلال القرن 13هـ/19م إلى حوالي 10% من مجموع السكان.

لقد وفر نظام الملل الحرية الدينية والاجتماعية لغير المسلمين في الدولة العثمانية، وأدى في كثير من الأحوال إلى نمو الدور الاقتصادي أو الإداري لهذه الطوائف في الدولة العثمانية، ويضرب المثل بصرافي استانبول الأرمن وأُسَر الفنار اليونانية التي كانت تقوم بأعمال الترجمة في المفاوضات الأجنبية، أو كانت تحكم بعض الولايات الأوربية، كما يضرب المثل بصّرافي بغداد اليهود، كذلك دور المسيحيين الشوام الاقتصادي في مصر.

وقد وجد بعضهم جانباً سلبياً في نظام الملل، إذ استفاد التدخل الأجانب في استمالة ولاء بعض الملل إليهم لاسيما منذ منتصف القرن 13هـ/19م، فضلاً عن التوسع في نظام الامتيازات الأجنبية ليشمل الحماية الأوربية للملل، مما حدا ببعضهم إلى القول بأن نظام الملل والوصاية الأجنبية كان من أهم أسباب انهيار الدولة العثمانية. لكن هذا لا ينفي بقاء نظام الملل دليلاً على التسامح الديني واحترام الحريات الشخصية في زمن كانت أوربا الغربية تضطهد فيه "الأغيار".

خاتمــــة:

رغم أوجه النقد الكثيرة لفترة الوجود العثماني في العالم العربي إلا أن هذا الحكم قد ساعد على إيجاد "وحدة" سياسية واقتصادية من نوع خاص بين الولايات العربية لأول مرة بعد ضعف الدولة العباسية، وترتب على ذلك آثار مهمة على الحياة الاجتماعية تتجلى مظاهرها حتى في المطبخ العربي والمأكولات المتشابهة ذات الأصل العثماني، فضلاً عن حرية الهجرة والتنقل بين بلدان العالم العربي وتواجد عائلات وجاليات عربية كبيرة في مختلف الأقطار العربية، وتشابه الكثير من العادات والتقاليد. كما لا يمكن أن نغفل أهمية الوجود العثماني في الوقوف أمام التدخل الأجنبي، وحماية المجتمع العربي لفترة طويلة من عوامل التخريب.

أ.د. محمد عفيفي
جامعة القاهرة

المصادر والمراجع

أولاً: العربية والمعربة

أ- المصادر

- چلبي، اوليا، سياحتنامه مصر، ترجمة: محمد عوني، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2003.
- الروزنامجي، حسين أفندي، نقلاً عن عبدالعزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، الأنجلو المصرية، القاهرة ، د.ت.
- مبارك، علي، الخطط التوفيقية، طبعة بولاق، ج4، 1305 هـ.

ب- المراجع

- الارقش، دلنده – عبد الحميد الارقش، جمال بن طاهر: المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، تونس،2003.
- أوغلي، خليل ساحلي، الصراع بين قراصنة تونس والجزائر والبندقية في القرن السابع عشر، ص 331- 340، ضمن كتاب من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني ، استانبول، 2000.
- اينالجيك، خليل، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة: محمد الأرناؤط، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002.
- الحجري اليماني، القاضي محمد بن أحمد، مجموع بلدان اليمن وقبائلها ، جزأن ، طـ2 ، صنعاء، 1996.
- خوري، دينا، ترسيم الحدود وتحديد الأماكن، النساء والمكان في العراق العثمانية ، ضمن كتاب: النساء والأسرة وقوانين الطلاق في التاريخ الإسلامي، تحرير: أميرة الأزهري سنبل، ترجمة. مجموعة من المترجمين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999، ص 193.
- رافق، عبد الكريم، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، دمشق، 2002.
- رؤوف، عبد السلام، الملامح الاجتماعية لنظام الأصناف في العراق إبان العصر العثماني، ضمن كتاب الحياة الاقتصادية للولايات العربية، جمع وتقديم: عبد الجليل التميمي، ج1، 2 ، زغوان، 1986.
- ريمون، آندريه، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، القاهرة، (د.ت).
- سالم، السيد مصطفى، الفتح العثماني الأول لليمن 1538- 1635، القاهرة، 1969.
- سنبل، أميرة الأزهري (محرر)، النساء والأسرة وقوانين الطلاق في التاريخ الإسلامي، ترجمة مجموعة من المترجمين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999.
- سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1998.
- سعيدوني، ناصر الدين، مؤسسة الزوايا في الجزائر العثمانية نموذج بلاد القبائل، ضمن كتاب العلم والمعرفة في العالم العثماني، المجلد الأول، بدون محرر، استانبول، 2000، ص 41- 64.
- سليمان، أحمد السعيد، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف ، القاهرة، د.ت.
- السيد، عفاف لطفي، المرأة والتحديث إعادة تقويم، ضمن كتاب: النساء والأسرة وقوانين الطلاق في التاريخ الإسلامي، تحرير: أميرة الأزهري سنبل، ترجمة مجموعة من المترجمين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999، ص ص 49- 61.
- الشناوي، عبد العزيز، عمر مكرم، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967.

- الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، الأنجلو المصرية، القاهرة، (د.ت).
- الطويل، توفيق، التصوف في مصر إبان العصر العثماني، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988.
- عبد الرحمن، عبد الرحيم، الريف المصري في القرن الثامن عشر، القاهرة، 1974.
- العائلة وقوانين الأحوال الشخصية في مصر في العصر العثماني، ضمن كتاب: النساء والأسرة وقوانين الطلاق في التاريخ الإسلامي، تحرير: ترجمة. مجموعة من المترجمين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999، ص 109- 135.
- عبد اللطيف، ليلى، الصعيد في عصر شيخ العرب همام، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1991.
- عبد المنعم، إيمان محمد، العربان ودورهم في المجتمع المصري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1997.
- العزاوي، قيس جواد، الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط2 ، دار الثقافة العربية، القاهرة ، (د.ت).
- عفيفي، محمد، الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1991.
- الأقباط في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992.
- عوض، لويس، تاريخ الفكر المصري الحديث، دار الهلال، القاهرة، 1969.
- غطاس، عائشة، ممتلكات المرأة في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، مقالة باللغة العربية ضمن كتاب: Largueche, D., ed.: Histoire des Femmes au Maghreb, Centre de Publication Universitaire, Tunis, 2000, P. 149.
- فارج، فيليب ، يوسف كرباج، المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي ، ترجمة: بشير السباعي، دار سينا للنشر، القاهرة،1994.
- فهمي، سميرة عمر، إمارة الحج في مصر العثمانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001.
- الفوال، صلاح مصطفى، البداوة العربية والتنمية، القاهرة، 1973.
- كونو، كينث، فلاحو الباشا، الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحري 1740 - 1858، ترجمة: سحر توفيق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000.
- بن موسى، تيسير، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، طرابلس، 1988.

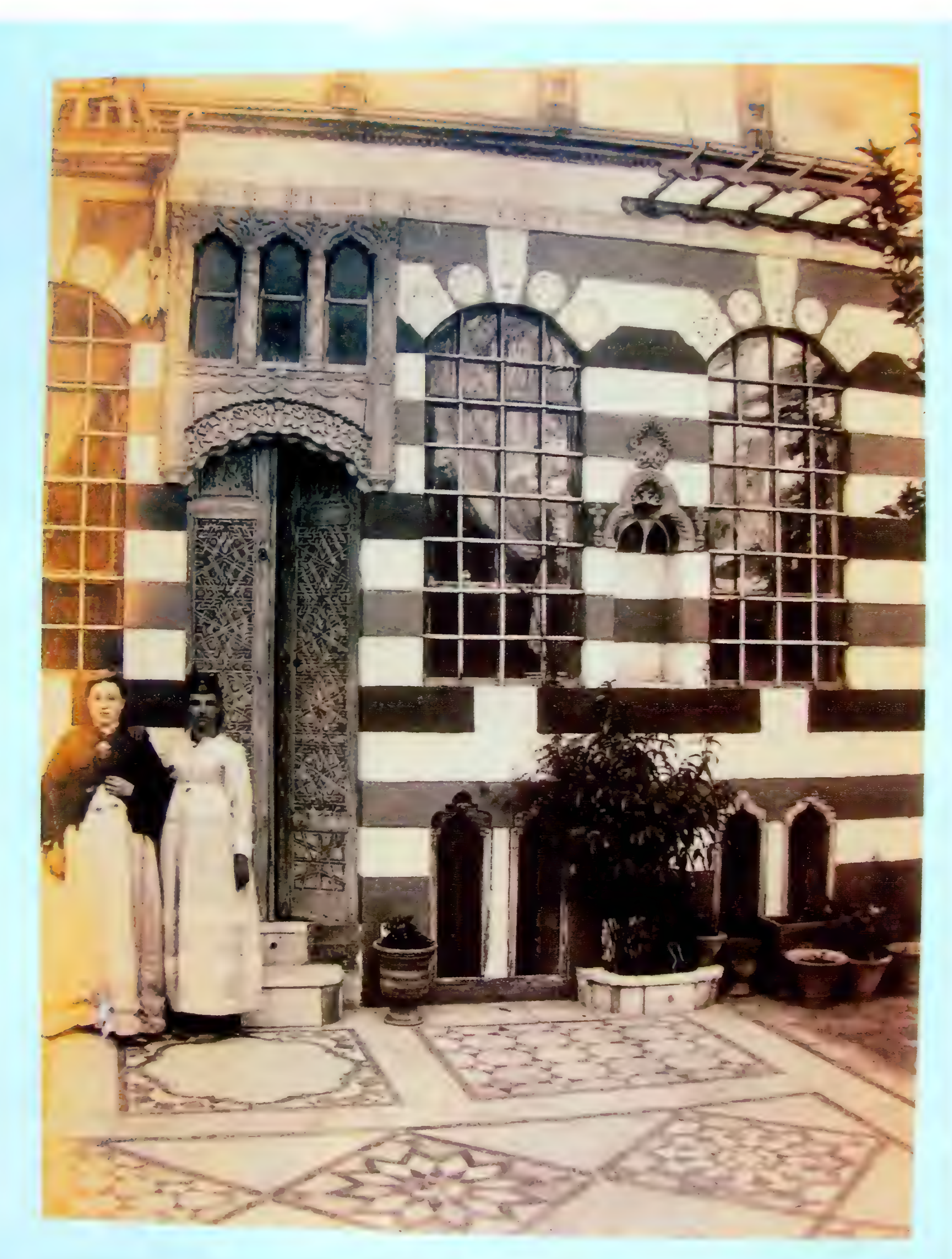
ثانياً: الأجنبية:

- De Epalza: Les Ottomans et L'insertion au Maghreb des Andalous expulsés d'Espagne.
ضمن كتاب: الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، تقديم: محمد مزالي، تونس، 1984،ص 162-175.
-**Doumani**,B., Rediscovering Palestine, Merchants and Peasants in Jabal Nablus 1700- 1900, University of California Press, 1995.
- **Khoury**, D.: State and Provincial Society in the Ottoman Empire, Mosul 1540- 1834, Cambridge University Press, 1997.
- **Larguèche**, A., Les Ombres de la Ville, Pauvres, Marginaux et minoritaires à Tunis XVIII et XIX ème Siècles, centre de publication universitaire, Tunis, 1999.
- **Raymond**, A., La Ville Arabe, Alep, à L'époque Ottomane, XVI^{e}- XVIII^{e} Siècles, Ifead, Damas, 1998.

- A. Artisans et Commerçants au Caire au XVIIIe Siècle, Réédition, IFAO, le Caire,
1999.

- دوائر المعارف :

-**Encyclopédie De L'Islam**, Nouvelle édition, Vol. VII, Leiden, 1993.



فناء منزل - بحى الأمين - استنبول
المصدر - فرانك فارد عام 1870

Cour de la maison al Istanbûli dans le quartier al-Amîn (Frank Mason Good, ca 1870)

ثانياً : الأحوال الاقتصادية في الولايات العربية في العصر العثماني

تتبع هذه الدراسة موقف الدولة من الأراضي وسُبل استغلالها، فضلاً عن طبيعة العلاقة بين الدولة والفلاح والأرض. كما تناقش أثر التحـولات الدوليـة والإقليمية على التجارة العربية آنذاك، واندماج اقتصاد الولايات العربية في العالم العثماني، فضلاً عن أوضاع الحرف والصناعات في العصر العثماني.

أولاً- الدولة واستغلال الأرض:

1- نظام الاقطاع (التيمـار، الزعامـة، الخاص):

يرجع نظام الإقطاع في أساسه إلـى عـصر السلاجقة، وتعرَّف العثمانيون على هذا النظـام مـع دخولهم إلى العالم الإسلامي. والهدف من هذا النظـام هو ربط الجندي بالأرض التي تقدم له الأموال التـي تلزمه لكي يُدافع عنها، وعن الدولة بشكل عام.

قُسِّم الإقطاع إلـى ثلاثـة أنـواع: التيمـار والزعامة والخاص. فالتيمار هو الأرض التي تعطـي إيراداً سنوياً لا يتجاوز العشرين ألـف أقجـة، أمـا الزعامة فهو الأرض التي تُعطي إيراداً سنوياً يتجاوز العشرين ألف أقجة ولا يزيد عن المائة ألـف أقجـة، ويُمنح هذا النوع إلى كبار الضباط، حيث يطلب مـن الزعيم (نسبة إلى الزعامة) تجنيد جنود ودفع كلفهـم من إيراد زعامته. وفي الأصل يُمنح الاقطـاع نظيـر الخدمات العسكرية ويتّم سحبه عند العجز عن الوفاء بهذه المهام، ولكن مع ضعف سلطة الدولة تم إغفـال هذا الشرط، وامتنع أصحابه عن إرجاعه للدولة، بـل وقاموا بتوريثه إلى الأبناء. أما "الخاص" فهو أعلـى أنظمة الاقطاع من حيث الإيراد، إذ يتجـاوز إيـراده المائة ألف أقجة، وغالباً ما يُعطى هذا النوع إلى أفراد الأسرة الحاكمة أو كبار الموظفين.

ولم يُطبَّق نظام الاقطاع في كـل الولايـات العربية، إذ لم تعرفه بعض الولايات ومنها على سبيل المثال: بغداد والبـصرة ومـصر والـيمن والحبـشة والإحساء. ولكن في بعض الأحيـان، ومـع مـرور الزمن، حدث في الولاية الواحدة تـداخُل بـين نظـام الاقطاع ونظام الالتزام، (سيرد لاحقاً) ، مثـل حالـة ولاية البصرة التي طُبِّق فيها الالتزام، ولكن وُجِد بعد فترة من الزمن بعض الاقطاعات العسكرية. ويُفـسر بعضهم هذا الوضع بأن الدولة العثمانية بعد كل عملية مسح للأراضي كانت تضم بعض الأراضي المُلْـك أو الوقف إلى الميري وبالتالي تُطَّبق على هذه الأراضي نظام الاقطاع لتغطية نفقات جهاز السلطة في الولاية. ونجد التداخل نفسه في ولاية تونس ويؤكـد الـبعض تطبيق نظام الاقطاع فيها في بدايات الحكم العثمـاني لها، نظراً لأهميتها في الجهاد البحري. بينما يـتحفظ بعضهم الآخر حول تعميم هذا الرأي، وحول نوعيـات الأراضي التي طُبِّق فيها الزعامة والتيمـار. ويمكـن القول أن الدولة العثمانية، ولأسباب خاصة بالإيرادات، ستلجأ إلى التوسع في نظام الالتزام على حساب نظام الاقطاع.

2- نظام الالتزام:

لا يخضع نظام الالتـزام لـسيطرة وتبعيـة موظفي الدولة من العسكريين مثل نظام الاقطـاع، إذ في ظل الالتزام "يلتزم" من يشاء بتحصيل الـضرائب المقررة على أراضي قرية، أو أكثـر، أو حتـى أقـل لمدة معينة وذلك نتيجة اتفاق بين هذا "الملتزم" وبين الروزنامة "الإدارة المالية".

وفي الأصل تُطرح الالتزامات في مزاد علني أمام الجميع، ومن يرسو عليه المزاد تمنحه الروزنامة

سنداً بذلك، وتدعمه بمجموعة من الأوامر إلى مشايخ وفلاحي منطقة التزامه، تحثهم فيها على دفع الضرائب المقررة على هذه الأراضي للملتزم، إذ إنه بهذه الصفة أصبح ممثل الإدارة في منطقته.

ولا يتسلم الملتزم التزامه إلا بعد دفع مبلغ من المال يُعادِل ضريبة سنة مُقدماً، ويُمنَح الالتزام لمدة سنة وأحياناً لعدة سنوات، حسبما يُنص عليه في صك الالتزام بين الملتزم والروزنامة. ولكن مع مرور الزمن وضعف السلطة المركزية تنامت قوة الملتزمين بشدة، وأصبح حق الالتزام يستمر في يد الملتزم القوي دون أن تستطيع الدولة استعادته، أو طرحه في مزاد جديد، بل اكتسب الملتزم، ومنذ القرن 12هـ/18م، حق توريث التزامه، أو حتى انتقاله إلى اتباعه وأرقائه.

3- الضرائب:

يعد نظام الضرائب: أصوله وتطوره من أكثر الأمور الخلافية عند دراسة الحياة الاقتصادية للولايات العربية في العصر العثماني. وهناك اعتقاد سائد بالارتباط الشديد بين الضرائب والشريعة الإسلامية، وهو اعتقاد صحيح في مجمله، ولكنه يستبعد مصادر أخرى محلية يرجع إليها النظام الضريبي في العصر العثماني. وقد ثبت أن العثمانيين لم يُحدِثوا عند دخولهم إلى العالم العربي تغييرات كبيرة وسريعة في مسألة الضرائب، بل استفادوا بدرجة كبيرة من النظم الضريبية السابقة، هذه النظم التي اعتاد عليها الناس من قبل. ويُشير قانون نامة مصر إلى أن حساب الضرائب وفقًا للدينار والنصف فضة كما هو معمول به في مصر في عصر المماليك.

وفي تونس يُشير بعضهم إلى أن نظام الضرائب الذي تم تطبيقه لاسيما في المناطق الجنوبية يرجع إلى أصول محلية إلى ما قبل زمن المراديين، فقد استمر تسجيل قيمة الضرائب في السجلات بالدينار، وهو التقليد الذي ربما يرجع إلى عهد الدولة الحفصية.

وما يعيق رسم صورة واضحة عن الضرائب، هو أن معظم الدراسات التي تناولت هذه المسألة ركزت على الضرائب الريفية أكثر من الضرائب الحضرية وهي مسألة يُشير إليها ريمون بقوله: "بما أن الإنتاج الزراعي معروف بشكل أحسن نسبياً من الإنتاج الحضري، وبما أن نظام الالتزامات الريفية أقل صعوبة على التحديد من نظام الضرائب الحضرية المتباين إلى أقصى حد".

ولعل أهم الصعوبات التي تُعيق تكوين صورة عامة أكثر وضوحاً عن نظام الضرائب هو تعدد مصادر وأنواع الضرائب وتطورها عبر الزمان والمكان في الولايات المختلفة للدولة. وبصفةٍ عامة يمكن تصنيف المجموعات المختلفة للضرائب على النحو التالي: ضرائب الإنتاج الزراعي والريفي، ضرائب الجمارك، ضرائب الأسواق، الغرامات، بدل خدمات إقطاعية، وأخيراً ضرائب المناجم والملاحات والطواحين والمعاصر.

والضرائب الزراعية هي أكثر أنواع الضرائب التي تتوفر حولها معلومات مهمة بالنسبة لطرق جبايتها، وقد يرجع هذا إلى ارتباط هذا النوع من الضرائب بشؤون الإدارة والمالية في الولايات. وقد تم استخدام ثلاثة أنماط لجباية الضرائب وهي: "التيمار" حيث يؤدي الحائز له خدمات إدارية وعسكرية في مقابل الضرائب التي يتولى جبايتها من منطقة التيمار. أما النظام الثاني فهو "نظام الأمانات" حيث يتولى "الأمين" جمع أموال الضرائب وتسليمها إلى السلطة في مقابل "علوفة" ـ أي راتب ـ، والنظام الثالث هو "الالتزام" حيث يقوم الملتزم بشراء حق جباية الضريبة من مقاطعةٍ ما لمدة سنة واحدة، ويتحمل المهام

الإدارية المختلفة الخاصة بالجباية، في مقابل "الفائض" الذي هو نظرياً الفائض بين مايقوم بسداده مقدماً وما قام بجمعه.

وقد عرفت معظم الولايات العربية هذه الأنظمة والأشكال المختلفة السابقة، ولكن منذ نهاية القرن 11هـ/17م أصبح نظام الالتزام هو النظام الأوسع انتشاراً في العالم العربي. ويرجع ذلك إلى المزايا العديدة التي قدمها هذا النظام للدولة، على الأقل في مراحله الأولى، فهو يضمن لها مقدماً أموال الضرائب دون أن تتورط الدولة مباشرةً في إنشاء جهاز إداري خاص بذلك، كما يتيح لها ــ نظرياً ــ حرية إعادة طرح الالتزامات المختلفة في المزاد من جديد. لكن مع ضعف الدولة ازدادت سلطة الملتزمين، بل ووصلت الحال إلى توريث الالتزام.لقد نجحت الضرائب ــ في ظل قوة الدولة ــ في توفير الموارد اللازمة للولايات في إدارة شئونها وشؤون الجيش، فضلاً عن توجيه خزانة سنوية لاستانبول.

والجانب السلبي في مسألة الضرائب يتعلق بمدى معاناة الأهالي من وطأتها، وكذلك آثارها السيئة على معدلات النمو والتطور الاقتصادي في المجتمعات العربية، لاسيما الريفية منها. ومثال على ذلك: حال الريف المصري في نهاية القرن 12هـ/18م من جراء وطأة الضرائب وآثارها السيئة على كلٍ من الفلاحين والملتزمين على السواء "بالنسبة للفلاحين فقد تمثلت في هجرهم لقراهم، حتى إن كثيرًا من القرى أصبحت خاوية على عروشها ... وليس من شكٍ أن آثار الأعباء المالية وغير المالية (السخرة) كانت سيئة بالنسبة للفلاح وأدت إلى سوء حالته الاقتصادية إلى درجة كبيرة ... وأن الملتزم أصبح مثل فلاحيه تماماً ضحية لعملية الابتزاز ... وضاعت كل هيبة كانت للملتزمين في نظر الإدارة، حتى غدا نظام الالتزام في نهاية القرن أنه على وشك الانهيار".

والصورة نفسها تقريباً في بلاد المغرب العربي: "يعد النظام الجبائي بثقله وشططه أحد أهم العوامل التي عطلت تطور المجتمع الريفي ومنعت تراكم فائض الإنتاج وبروز فئات داخلية قادرة على الاستثمار".

ومع أن بعضهم كان يرى أن الضرائب الريفية لم تكن مرهقة ولم تُشكِل عبئاً كبيراً على الفلاحين، ففي فلسطين مثلاً يُقدِّر ما دفعه الفلاحون في القرن 12هـ/18م بين سدس وربع دخلهم الإجمالي، أما تونس فتبلغ قيمة الضرائب حوالي 20% إلى 25% من قيمة الانتاج، مع ذلك فإن شكوى الفلاحين من الضرائب الزراعية ظلت تعد من الأمور المستديمة، في الولايات العربية، بصرف النظر عن طبيعة السلطة نفسها.

4- الفلاحون وحيازة الأراضي الزراعية:

شهدت مسألة الفلاح وحيازة الأراضي الزراعية في العصر العثماني والتي تعد من أعقد المسائل الاقتصادية، آراء متضاربة وشابها الكثير من التعقيد بين ما هو نظري وقانوني وما هو واقعي وحياتي ويومي.

فمن وجهة النظر الرسمية للدولة العثمانية، وغالبية فقهائها، فإن مُلْكية معظم، الأراضي تعود إلى الدولة، أما "المُلْك" للأفراد فإنه يوجد بشكلٍ عام على نطاق ضيق وفي أراض محدودة تقع داخل حدود المدن والقرى، وربما أيضاً مساحات ضئيلة تُحيط بحزامها، وأغلب هذه الأراضي هي بساتين فواكه وكروم وعنب، وينطبق على أغلب هذه الأراضي الوضع القانوني السائد على البيوت والحوانيت والمصانع وغيرها مما يوجد في المدن. أما مجمل

الأراضي الزراعية الأخرى خارج الحدود السكنية للمدن والقرى، والتي تُزرع في الغالب بالمحاصيل فهي من الناحية الرسمية ملك خاص للدولة ولا يجوز شراؤها أو بيعها وليس للفلاحين في هذه الأراضي سوى حق الانتفاع بها مقابل سداد الضرائب "الميري" سواء في صورة نقدية أو عينية.

وعلى هذا تكونت وجهة النظر الأوربية الكلاسيكية في هذا الشأن، والتي ترى بوجه عام في غياب المُلْكية الفردية وسيادة مُلْكية الدولة للأراضي على أنه أكبر دليل يقدم على مجتمع "الاستبداد الشرقي" أو حتى تدعيماً لنظرية نمط الانتاج الآسيوي. إلا أن بعض الأوربيين نظروا إلى أوضاع الحيازة من منظورٍ آخر ووصفوا الملتزمين على أنهم "مُلّاك" لأنهم في النهاية الحائزون للأراضي، إلا أن هذا المنظور يمكن أن نعده تطبيقاً لمفاهيم أوربية على أوضاع المجتمعات الشرقية.

وترى العديد من الدراسات الحديثة أن الفلاحين لم يهتموا كثيراً بالمسألة القانونية المعقدة لحيازة أو حتى مُلْكية الأراضي آنذاك، فما يهم الفلاح أنه يزرع "أراضيه" حتى لو كانت قانوناً تعود ملكيتها للدولة. وعلى مر الزمن اكتسب الفلاح حق توريث هذه الأراضي طالما يدفع عنها الضرائب المقررة، بل رويداً رويداً ومع ضعف السلطة المركزية تعامل الفلاحون مع هذه الأراضي وكأنها مِلك خالص لهم، عندما أضافوا مكتسبات جديدة لهم مثل حق الرهن، أو الإيجار للغير، أو حتى بيع حق الانتفاع. وقدمت سجلات المحاكم الشرعية العديد من النماذج على بيع حق الانتفاع فيتحاشى القاضي ذكر أية كلمات تدل على مُلْكية خاصة كاملة، غير أن طرفي العقد يدركان تماماً أن مُلْكية الأرض (حق الرقبة) يعود للدولة. وهذا ما دفع بعض المؤرخين إلى القول بأن التطور الكبير الذي شهده القرن 13هـ/ 19م في استقرار حقوق الملكية الفردية في الأراضي الزراعية لم يكن إلا نتيجة للتطورات الكبرى التي شهدتها الفترة السابقة.

وشهد القرن 12هـ/18م أيضاً جدلاً فقهياً كبيراً حول الدولة و مُلْكية الأراضي الزراعية، إذ قدم بعض الفقهاء وجهة نظر مخالفة للرأي السائد لاسيما في مصر وبلاد الشام، فقد رأى هؤلاء تقييد سلطة السلطان في مسألة مُلْكية الأراضي الزراعية. وأفتى بعض فقهاء الشافعية بفكرة أكثر ثورية حول أن أغلب الأرض ملك لمن يزرعها وليست ميري تعود ملكيتها للدولة. وأفتى بعض فقهاء المالكية بجواز التوريث بين الفلاحين في مسألة الأراضي. وجاء في إحدى هذه الفتاوي: "فإذا ادعى واضع اليد الذي تلقاها شراءاً أو إرثاً أو غيرهما من أسباب الملِك أنها ملكه وأنه يؤدي خراجها فالقول له وعلى من يخاصمه في المُلْك البرهان إن صحت دعواه عليه شرعاً". في تدعيم مبدأ أن الحيازة دليل الملكية.

على أية حال تجاهل الفلاحون وجهة نظر الدولة وتعاملوا بشكل أكثر واقعية ولم يهتموا كثيراً بالجدل الدائر حول الفرق أو حتى قلة الفروق بين ملكية الأراضي وحيازة حق الانتفاع بها مادامت الأرض في النهاية في أيديهم.

5 -الفلاحون وظاهرة الهجرة (التسحب) من الأراضي:

عرفت بعض الولايات العربية في تلك الفترة ظاهرة مهمة في الريف وهي هجرة بعض الفلاحين لأراضيهم، وما يترتب على ذلك من آثار سيئة على الزراعة وبالتالي على جباية الضرائب وميزانية الإدارة.

وهناك العديد من الأسباب وراء هذه الظاهرة، ففي مصر على سبيل المثال، والتي شهدت

أكبر نسبة تسحب للفلاحين من قراهم، يرجع السبب الرئيسي وراء ذلك إلى ما عُرِف تاريخياً بـ"الشراقي" ويقصد به انخفاض منسوب نهر النيل في بعض السنوات، وبالتالي تأثُّر العديد من القرى من جراء ذلك، لأنه لا تصلها مياه الري، ويتبع ذلك هلاك المزروعات وخراب القرى. ويُصاحب ذلك العديد من الاضرابات والصراعات بين القرى لاقتسام المياه القليلة لنهر النيل في تلك الأوقات. وفي مثل تلك الظروف يترك الكثير من الفلاحين الأراضي زحفاً نحو مناطق ريفية أخرى لم تتعرض لهذه المأساة، أو حتى يصلوا إلى ضواحي المدن الإقليمية، وفي بعض الأحيان ينتهي بهم الحال إلى القاهرة التي تضطرب بشدة في هذه الأحوال.

ويُصوِّر الجبرتي في نهاية القرن 12هـ/18م إحدى هذه الأزمات وهجرة الفلاحين من الريف إلى القاهرة، واضطراب الأحوال قائلاً: "جلت الفلاحون من بلادهم من الشراقي والظلم، وانتشروا في المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون من الجوع ويأكلون ما يتساقط في الطريق من قشر البطيخ وغيره، ولا يجد الزبال شيئاً يكنسه. واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميت من الخيل والحمير، فإذا خرج حمار ميت تزاحموا عليه وقطعوه وأخذوه، ومنهم من يأكله نيئاً من شدة الجوع. ومات كثير من الفقراء بالجوع، هذا والغلاء مستمر والأسعار في الشدة وعزّ الدرهم والدينار من أيدي الناس، وقلّ التعامل إلا فيما يؤكل، وصار سمر الناس وحديثهم في المجالس ذكر المأكل، والقمح والسمن ونحو ذلك لاغير".

ومن الأسباب الأخرى لهجرة الفلاحين من أراضيهم الصراعات بين الفرق العسكرية، أو حتى بينها وبين العربان، ووقوع الريف فريسة لمثل تلك الصراعات. فضلاً عن الخراب الذي يحل بالريف من جراء هذا التناطح، يتم كثيرًا فرض ضرائب إضافية غير شرعية "مظالم ومغارم" وغيره على الفلاحين لسداد نفقات الفرق العسكرية، فضلاً عن تعرض بعض هذه القرى للسلب والنهب على أيدي العسكر.

وفي بلاد الشام تصدى بعض المفتين للمظالم التي تقع على الفلاحين من المقاطعجية، والمغالاة في نهبهم. وميَّز الفقهاء بين رحيل الفلاح وما ينتج عنه من خراب القرية ــ وهو ما رفضوه ــ وبين رحيله من جراء الظلم والضرائب الباهظة التي تقع عليه. وأفتى بعضهم لصالح الفلاحين المظلومين، بل وحضّوهم على المقاومة دون أن يخشوا القصاص في الدنيا أو في الآخرة، وضربوا لهم مثلاً بالرسول ﷺ الذي لم يرض بالظلم وهاجر هو وأنصاره من مكة إلى المدينة. وأكد أحد علماء دمشق في القرن 12هـ/18م، الشيخ عبد الغني النابلسي، حق المسلم بأن يختار بحرية مكان سكنه وأن يُقيم حيث وجد الخير له. عندما أصدر كتابه الشهير "تخيير العباد في سكنى البلاد"، وهاجم فيه محاولات السباهية إعادة الفلاحين الهاربين بالقوة إلى قراهم.

6- الاقتصاد الريفي والزراعة التجارية:

كانت المقولة الشائعة في دراسات الاقتصاد الريفي العثماني قبل القرن 13هـ/19م بأنه اقتصاد "معيشي". هذا الاقتصاد الذي تكتفي فيه القرية بانتاجها ذاتياً تقريباً، وفي مثل هذه الحالة ليس هناك فرصة حقيقية أو حتى حاجة للتبادل التجاري بين القرى أو بين القرية والمدينة. وفي ظل هذا الاقتصاد المعيشي تسود المقايضة ويقلّ استخدام النقود، كما يندر أيضاً إنتاج المحاصيل النقدية. وعلى هذا النحو تصور القرى كأنها جزر منعزلة، وتتباعد أكثر عن المدينة، مما ينعكس أثره على النمط الثقافي والاجتماعي للفلاح.

وينتهي أصحاب هذه النظرية إلى أن القرن 13هـ/19م حمل معه رياح التغيير بالنسبة لهذا النمط من الاقتصاد، إذ ساعدت الرأسمالية الأوربية الناهضة على دمج هذه المجتمعات في الاقتصاد العالمي، عندما سقطت الحواجز بين الشرق والغرب، وتحولت هذه المجتمعات إلى الزراعة النقدية لانتاج محاصيل ومواد خام يحتاجها الغرب في تطوره الرأسمالي، وتحول الشرق أيضاً إلى سوق كبير للمنتجات الأوربية.

وقد تراجعت هذه النظرية أمام الدراسات الجديدة في هذا الشأن والتي بددت أسطورة الاقتصاد المعيشي، وحاولت أن تُثبت انتاج المحاصيل النقدية في الريف قبل عصر التحديث، ووجود علاقات تجارية في الريف، دفعت بعضهم إلى القول بإدخال التجارة على الزراعة، وأن الاندماج الذي حدث في القرن 13هـ/19م لم يكن وليد فراغ، وإنما هو عملية تطور لأوضاع سابقة على هذا القرن. وأبرزت إحدى هذه الدراسات عن ريف الدلتا أن عمق العلاقات بين قرى الدلتا ثم بين قرى الدلتا والمدن الإقليمية بها، وأيضاً العلاقات بين الدلتا ومراكز التجارة الدولية لاسيما موانئ دمياط والإسكندرية ورشيد، فضلاً عن القاهرة كأهم مركز تجاري في مصر. وأوضحت الدراسة أهمية المحاصيل النقدية التي تنتجها الدلتا للتصدير إلى العالم الخارجي مثل الأرز والقمح والسمسم، والعلاقات بين التجار والفلاحين لتمويل انتاج هذه المحاصيل وتنتهي إلى "أن سجلات المحكمة تُثبت أنه قبل عام1215هـ/ 1800م كان يوجد نظام تسويق وعلاقات من القروض والاستثمارات ربطت القرية بالمدن وبالأسواق العالمية".

وأبرزت دراسة أخرى أهمية محصول الأرز المُصدر من دمياط في التجارة الدولية، فقد أصدرت الدولة العثمانية قرارات بتحريم تصدير الأرز إلى أوربا، بينما حرصت فرنسا على استمرار صادرات الأرز إليها وأقرت الوثائق الفرنسية بأن هذا الأرز يمثل نسبة لا بأس بها من الاحتياجات الغذائية الضرورية للجيش الفرنسي المرابط في جنوب فرنسا. وهكذا لعب الأرز دوراً مهماً في التجارة الدولية ونشأ صراع دولي عليه بين الدولة العثمانية وفرنسا آنذاك، وكان بروز أهمية ميناء دمياط في تصدير الأرز، ودور تجارة الأرز في إيجاد مصالح خاصة لفرنسا في ميناء دمياط، هو الدافع لإنشاء قنصلية فرنسية بها، فضلاً عن علاقات أصحاب المصالح من وراء انتاج الأرز وتصديره مع الدبلوماسية الفرنسية، وأثر كل ذلك في اندماج الريف في التجارة الدولية، وظهور عمليات تمويل كبرى لزراعة الأرز.

وعالجت دراسة أخرى المسألة ذاتها في مدينة نابلس وقراها، وأوضحت أنه منذ النصف الثاني من القرن 11هـ/17م، كان جبل نابلس يشهد عملية اندماج داخلي، فقد سيطرت المدينة على ريفها اقتصاديًا فضلاً عن الجوانب السياسية والثقافية. وتُرجِع الدراسة أسباب ذلك إلى نمو الزراعة التجارية بحيث أصبحت تقريبًا أهم مصدر للثروة في المنطقة. وصاحب ذلك انتشار الاقتصاد النقدي وعلاقات القروض المالية وازدهار شبكات التجارة المحلية والإقليمية في نابلس. وتتوصل الدراسة إلى نتيجة مهمة حول الاندماج في الاقتصاد العالمي فتُقرر أنه منذ القرن 12هـ/18م بدأ الاندماج المتزايد لفلسطين ككل في فلك الاقتصاد الأوربي، ومن أهم الأمثلة على ذلك انتاج القطن في جبل نابلس للتصدير.

ثانياً – التجارة:

1- الاضمحلال العثماني ونظرية الاندماج في الاقتصاد الأوربي:

سادت لفترة طويلة نظريات تقليدية تُفَسِر تاريخ الدولة العثمانية من خلال مفهوم الاضمحلال السياسي والاقتصادي، وترى هذه النظريات مثلاً أن

الاقتصاد العثماني قد تم تهميشه منذ القرن 10هـ/16م، نتيجة اكتشاف الطرق الجديدة، وسيطرة الدولة على الاقتصاد، وارهاق التجار بالضرائب مما حال دون تكون برجوازية قادرة على إحداث انقلاب رأسمالي شبيه بما حدث في أوربا، فضلاً عن نظرية العزلة التي فرضتها الدولة العثمانية على ولاياتها ومنعتها من الاتصال بالخارج أو تكوين شبكات تجارية تساعد على التواصل مع الخارج، أي مع أوربا الناهضة آنذاك، وتضيف هذه النظريات القول بأن تجارة المحيط الأطلنطي كانت هي التجارة الرائجة، وبالتالي جرى تهميش الاقتصاد العثماني حتى تم حدوث اندماج قسري له في الاقتصاد الأوربي ربما منذ النصف الثاني من القرن 12هـ/18م، وعلى وجه الخصوص منذ القرن13هـ/19م.

وتعرضت الدراسات العثمانية الحديثة لهذه الآراء بالنقد وهي دراسات رفضت منذ البداية تفسير تاريخ العالم العثماني من منظور التطور الأوربي والنموذج الرأسمالي، وقدم آندريه ريمون في دراسته حول مجتمع الحرفيين والتجار والحياة الاقتصادية بشكلٍ عام في القاهرة في القرن 12هـ/18م صورة باتورامية مهمة من خلال الاستعانة، بسجلات المحاكم الشرعية، بالإضافة إلى بقية المصادر الكلاسيكية الوثائق الأوربية وكتابات الرحالة والمصادر الأدبية الأخرى. وفتحت دراسة ريمون الباب أمام العديد من الدراسات حول هذا الشأن، لاسيما حول الولايات العربية المُطلة على البحر المتوسط، في محاولةٍ لنقض المقولة الشهيرة التي خرج بها برودل حول تهميش دور المنطقة عند دراسته عن البحر المتوسط في القرن 10هـ/16م. وقد رأى أن الحركة كانت تقتصر على حدود البحر المتوسط الشمالية أي على الجانب الأوربي.

وأخذت هذه الدراسات الجديدة تُغيِّر من تفاصيل هذه الصورة التقليدية ومضمونها، وذلك بالتأكيد على اندماج الاقتصاد العثماني في الاقتصاد العالمي قبل الثورة الصناعية في أوربا، وقبل القرن 13هـ/19م، وهو ما يدحض نظرية العزلة السابقة. وأبرزت هذه الدراسات، الدور الكبير الذي لعبته البيوت التجارية المحلية في توجيه الاقتصاد وليس الدولة العثمانية، لاسيما مع الطلب المتزايد على الكثير من البضائع التي أصبحت عالمية مثل البن والقطن والكتان والصابون، وازدياد ثروات هذه البيوت التجارية.

وحاولت بعض الدراسات نقض المقولة الشهيرة بأن الاقتصاد لم يشهد تغيرات ذات بال قبل مرحلة التصنيع، وأنه ظل اقتصاداً معاشياً راكداً حتى وقوع الثورة الصناعية، وقدمت هذه الدراسات قراءة جديدة لآليات المعاملات التجارية في الولايات العربية في محاولة للرد على المقولات الاستشراقية القديمة حول عدم وجود نظام الائتمان والضمانات القانونية للصفقات والمشروعات للتجارية.

وخرجت بعض الدراسات الجديدة في تونس وهي دراسات تعمد إلى إعادة قراءة التاريخ الاقتصادي، لاسيما العلاقات المتوسطية. من هذه الدراسات دراسة حول إيالة تونس في القرن 11هـ/17م وعلاقاتها التجارية مع الموانئ المتوسطية الأوربية، لاسيما مرسيليا وليفرونة، وأخرى حول السلطة والناس والتجارة البحرية في تونس في القرن 12هـ/18م.

وظهرت دراسة مهمة في مصر تناولت استمرارية العلاقات التجارية بين مصر والولايات العربية ونموّها في العصر العثماني، وانتهت إلى نتيجة خلافية حول نشوء الرأسمالية التجارية في مصر في العصر العثماني. كما قدمت دراسة أخرى

نموذجاً محلياً في مصر هو شهبندر التجار أبو طاقية، حاولت من خلاله معالجة إشكالية عالمية في تاريخ التجارة، وقامت بنقد الكثير من المقولات الكلاسيكية حول دور التجارة والطبقة الوسطى في التحديث، وأرجعت ظهور الطبقة الوسطى في مصر وفعاليتها الاقتصادية إلى أواخر القرن 10هـ/16م والنصف الأول من القرن 11هـ/17م. وتعرضت دراسة مهمة إلى السلعة الجديدة التي ظهرت على مسرح التجارة الدولية، وخطفت الأضواء من تجارة التوابل، وهي البن، وكيف أصبحت القهوة والمقهى من أهم المستجدات على الاقتصاد العالمي، فضلاً عن دور المقهى كملتقى في عقد الصفقات التجارية.

وأبرزت دراسة أخرى حول السياسة الاقتصادية لولاية الموصل1112-1267هـ/ 1700- 1850م أهمية الموصل في تجارة الشرق والغرب، وعلاقة المدينة بمحيطها الريفي.

2- حركة التجارة الإقليمية الدولية:

سادت لفترة طويلة نظرة ثابتة في الدراسات العثمانية حول أثر اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح على تدهور الاقتصاد في منطقة الشرق الإسلامي، هذا الاكتشاف الذي صاحبه دخول العثمانيين إلى المنطقة، وبالتالي نظر البعض إلى الدولة العثمانية على أنها السبب الرئيسي في تدهور اقتصاديات المنطقة، فضلاً عن ما قيل من نظرية العزلة التي فرضها العثمانيون على ولاياتهم العربية.

تراجعت أهمية هذه الآراء أمام الدراسات الحديثة التي أثبتت المبالغات التاريخية التي صاحبت اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وتأثير ذلك على حركة التجارة في المنطقة. إذ أشارت هذه الدراسات إلى أن تأثير هذا الطريق على طرق التجارة التقليدية التي تمر من المشرق العربي كان محدوداً، إذ سرعان ما استعادت هذه الطرق التقليدية عافيتها من جديد، وساهمت بشكل تدريجي في التجارة الإقليمية والدولية.

ومما جاء في إحدى هذه الدراسات أن البرتغاليين، رغم نشاطهم البحري المكثف، قد فشلوا في قطع الطرق والصلات التجارية القديمة التي كانت تربط شرق آسيا بالعالم العربي عبر الخليج العربي والبحر الأحمر، واستمر الدور التقليدي للبندقية في تجارة الشرق والغرب طوال القرن 10هـ/16م. ويدعم هذا الرأي حقيقة أنه في سنة 962هـ/ 1554م قام البنادقة وحدهم بشراء ستة آلاف قنطار من التوابل من الإسكندرية، بينما وصلت مشترياتهم في الفترة مابين 968-972هـ/ 1560- 1564م إلى اثنى عشر ألف قنطار، أي إلى نفس المستوى الذي كانت عليه تجارة البندقية قبل اكتشاف فاسكو دي جاما لرأس الرجاء الصالح.

وقد دفع هذا النشاط البرتغاليين إلى الاعتراف بالأمر الواقع، فسمحوا في النصف الثاني من القرن 10هـ/16م ببيع التوابل من هرمز – الواقعة تحت سيطرتهم – إلى الشرق الأدنى. ويؤكد أحد الرحالة الذي زار البصرة في عام991هـ/ 1583م، أنه في كل شهر يصل إلى ميناء البصرة عن طريق هرمز العديد من السفن المُحملة بالبضائع الهندية من توابل وأدوية وأقمشة حريرية وقطنية وغيره. ومن المؤكد أن المنطقة قد استعادت من جديد الانتعاش الاقتصادي: "بالرغم من التغييرات التي حدثت في مسارات الطرق التجارية بسبب الاكتشافات الكبيرة إلا أن الطرق القارية حافظت على أهميتها خاصةً بالنسبة للمنتجات التقليدية، التوابل والأقمشة".

وقد ساد الاعتقاد طويلاً بأنه في بلاد المغرب العربي تأثرت العلاقة بين شطري البحر المتوسط الشمالي والجنوبي بشدة من جراء الصراع بين القوى الأوربية الجديدة لاسيما أسبانية والقوى الإسلامية.

وإن ما سمي بحركة "القرصنة" قد لعبت دورها في قطع الصلات التجارية بين ضفتي المتوسط. ولكن الدراسات الحديثة ترى أنه حتى في ظل ما عرف بحركة "القرصنة" والتي هي في الحقيقة "جهاد بحري" استمرت عمليات التبادل التجاري بين الموانئ المغاربية والموانئ الأوربية، وظهرت عناصر وسيطة في هذا التبادل، لاسيما اليهود، ويهود تونس وجربة بالتحديد. وضربت هذه الدراسات المثل على ذلك بالتطور الكبير الذي شهدته مدينة تونس في القرن 12هـ/18م والدور الذي لعبته في اقتصاد البحر المتوسط آنذاك، وجعلها تُلقب بـ"شانغهاي المتوسط".

ولكن في الحقيقة لم تُمثِّل التجارة الدولية أو تجارة الترانزيت مع أوربا الأهمية الأولى في حركة التجارة في الولايات العربية في العصر العثماني، إذ أصبحت التجارة البينية بين الولايات وبين المركز في استانبول هي بمثابة العصب الرئيسي للتجارة آنذاك.

فقد ساعد الوجود العثماني على دمج البلاد العربية في كيان سياسي موحد شاسع هو الدولة العثمانية يمتد من المغرب الأقصى إلى إيران ومن حدود روسيا إلى الصحراء الكبرى في أفريقيا، وكان بوسع رعايا الدولة العثمانية الانتقال بحرية كبيرة في هذه الأرجاء الواسعة. ووفرت هذه الأجواء سوقاً داخلية كبيرة، وكان من الممكن انتقال السلع الأفريقية عبر القاهرة والإسكندرية والموانئ المغربية إلى بقية الولايات، وسلع التجارة الشرقية عبر حلب والقاهرة، والمنسوجات المصرية والشامية إلى العديد من الولايات الأخرى.

وتؤكد الدراسات حول الحياة الاقتصادية للولايات العربية على أن: "التيارات الداخلية التي حركها اتساع سوق الانتاج والاستهلاك المُمثلة في الدولة العثمانية كانت أكثر أهمية من التيارات الخارجية".

وكان من جملة العوامل التي ساعدت على ازدهار حركة التجارة البينية بين هذه الولايات، أن العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية هي علاقات قديمة، ولكن الدخول العثماني ساعد على تجددها مرة أخرى. كما أدت الحالة العدائية بين المغرب العربي وأوربا على ازدياد توجه المغرب العربي نحو المشرق، ويتضح هذا جلياً في تعاظم حجم الجاليات المغاربية في المشرق وأهميتها والدور الذي لعبته في الحياة الاقتصادية. كما لا يمكن إنكار أهمية طرق قوافل الحج في انعاش حجم التجارة البينية بين المشرق والمغرب، أو حتى بين المشرق واستانبول. ولعل هذا ما دفع بعضهم إلى وصف الدولة العثمانية وولاياتها بأنها "سوق مشتركة".

3- طرق القوافل البرية والبحرية بين المغرب والمشرق:

نشطت حركة التبادل التجاري بين المغرب والمشرق من خلال عدة طرق برية، كان أهمها قافلة تونس البرية والتي كانت تصل إلى مصر مُحملة بزيت الزيتون، والطرابيش والشالات الصوفية البيضاء والنعال المصنوعة من الجلد الأصفر، ومعاطف مزودة بغطاء للرأس، والعسل، والزبد والشمع. ومن الجنوب الليبي كانت تخرج قافلة فزان إلى المشرق لاسيما مصر، مُحملة بالبلح المكبوس (العجوة) والطرابيش والبرانس وأغطية الرأس، وتعود مُحملة بالأقمشة الكتانية والأرز.

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه هذه القوافل البرية، بالإضافة إلى قافلة الحج المغربي، في التبادل التجاري بين المغرب العربي والمشرق عبر مصر، إلا أن الجزء الأكبر من هذا التبادل التجاري كان يتم عبر الطريق البحري، وكانت تقوم به سفن أوربية يتم استئجارها لذلك. وقد قدر بعضهم عدد

السفن التي تصل من الإسكندرية إلى تونس عند نهاية القرن 12هـ/18م بما بين 10إلى 12 سفينة، والتي تصل إلى الجزائر بما بين 3 إلى 4 سفن. وكانت هذه السفن تحمل العديد من البضائع مثل المنسوجات الكتانية والقطنية، والبن، والبخور والنوشادر والنيلة والقرفة، والحرير الشامي وغيره.

ونشطت أيضًا حركة التجارة بين مصر وبلاد الشام إما من خلال الطريق البري تحت حراسة قبائل العربان، أو عن طريق البحر والتبادل بين موانئ الإسكندرية ورشيد ودمياط وموانئ اللاذقية وبيروت ويافا وعكا. وكانت أهم السلع الشامية التي تصل إلى مصر عن طريق البر هي الصابون والأقمشة النابلسية، والمشمش الجاف وقمر الدين، والحرير الفارسي والشالات الكشمير، هذه السلع التي كانت تأتي من بغداد إلى دمشق ومنها تُصدَّر إلى مصر.أما السلع التي كانت تصل عبر طريق البحر فأهمها الحرير والتبغ والتين المجفف. ويُصدَّر من الأسواق المصرية إلى بلاد الشام العديد من السلع المصرية والمغربية وأيضًا الهندية مثل الأرز والقمح والعدس والكتان والزعفران والبن اليمني والعقاقير المختلفة والتوابل والعبيد السود.

كما نشطت الحركة التجارية بين موانئ البحر الأحمر، لاسيما السويس وجدة ومخا، وخاصةً بعد إغلاقه في وجه الملاحة البحرية الأوربية. ويُشير بعضهم إلى تكون العديد من الأسر التجارية الكبيرة في هذه الموانئ، وتعود أصول معظم الأسر الكبيرة التي سيطرت على تجارة البحر الأحمر، إما إلى أصول مغربية أو شامية. وتركزت الأنشطة الاقتصادية في سلع معينة مثل البن اليمني والأقمشة الهندية والمرجان والعاج وبعض السلع الصومالية. وهذا ما دفع بعضهم إلى التأكيد على أن "النشاط التجاري في موانئ البحر الأحمر خلال العصر العثماني، طبقاً للمصادر المحلية المعاصرة ووثائق المحكمة الشرعية وسجلات الجمارك، لم يصب بالركود التام كما كان يعتقد بعضهم".

وبالنسبة لأهمية التجارة الداخلية بين استانبول والولايات العربية يُشير بعضهم إلى أهمية الدور الذي لعبته بلاد الشام ومصر في اقتصاد استانبول والدولة العثمانية بشكلٍ عام، إذ كانت مصر تُصدِّر إلى استانبول الأرز والقمح والشعير والتوابل والسكر، فضلاً عن الذهب الذي يأتي من السودان إلى مصر ومنها إلى استانبول. كما ترسل من بلاد الشام كميات كبيرة من الصابون قدَّرها بعضهم بحوالي خمسين ألف كيلوجرام سنوياً طوال القرن 12هـ/18م. ويؤكد البعض أن مصر والشام كانتا "تمثلان المصدر الرئيسي لثروة السلطنة، حتى إنهما كانتا في سنة 935هـ/ 1528م توفران ثلث مصادر الدخل للدولة العثمانية".

وقد ترتب على العلاقات التجارية بين استانبول والولايات العربية العديد من المتغيرات على المستوى الإقليمي، إذ أدى نشاط الطريق البحري بين استانبول والإسكندرية إلى فقدان أهمية الطريق البري التقليدي من انطاليا إلى بورصة، وأصبح الطريق البحري هو الطريق الرئيسي لنقل البضائع مباشرةً إلى استانبول، فتحولت انطاليا في القرن 11هـ/17م إلى ميناء محلي لا قيمة له.

ومع ضم الدولة العثمانية للشام ومصر وزيادة النشاط التجاري البحري مع استانبول، أدركت الدولة مدى أهمية احتلال جزيرة رودس، نظراً للدور التقليدي الذي لعبه فرسان القديس يوحنا في رودس في قطع الممر المائي في شرق البحر المتوسط، من هنا قام سليمان الأول باحتلال جزيرة رودس في عام929هـ/ 1522م.

وقد ترتبت نتائج مهمة على اندماج العالم العربي في السوق الواسع الذي تمثله الدولة العثمانية، إذ ساعد ذلك على نمو المدن العربية الكبرى التي كانت تقع على نقاط تجارية مهمة، وتربط بين قارات العالم القديم، لاسيما الموصل وحلب والقاهرة، فضلاً عن الدور الذي لعبته تونس في ربط البحر المتوسط بأفريقيا السوداء.

4- أماكن النشاط الاقتصادي:

أ) الحوانيت:

كانت الحوانيت (أو الدكاكين) هي النموذج الأكثر شيوعاً لممارسة النشاط الاقتصادي منذ العصور الوسطى. ويتشابه الشكل العام للحانوت في معظم البلدان العربية، ونجد هذا النموذج يمتد من فاس وحتى بغداد. ويصف الرحالة الحانوت بأنه مكان صغير مربع الشكل يصل ارتفاعه إلى حوالى ستة أو سبعة أقدام، وطول ضلعه بين ثلاثة وأربعة أقدام، ويجاوره في بعض الأحيان مكان آخر يستخدم كمخزن، أو أحياناً يكون المخزن مرتفعاً، مثل ما يُطلق عليه في الجزائر "العلوي". وترتفع أرضية الحانوت بشكلٍ عام عن مستوى الشارع الذي تُطل عليه بمقدار قدمين إلى ثلاثة أقدام. وأحياناً يشتمل الحانوت على واجهة له تُسمى مقعد تبنى من الحجر أو الطوب، وتُسمى أيضاً مصطبة، ويتم اغلاق الحانوت ليلاً بواسطة مصراع من الخشب.

ويضم الحانوت بعض الأثاث المتواضع مثل حصيرة، وربما سجادة وبضع وسادات. ويحدثنا الرحالة عن جلوس التاجر عادةً على المصطبة أمام الحانوت، حيث يجلس أيضاً زبائنه ويتم النقاش والتفاوض حول عمليات البيع والشراء. وكانت هذه المصاطب تعيق حركة السير في الشوارع الضيقة، كما استُخدمت كمتاريس في أثناء الكر والفر، أيام حوادث الفتن العديدة التي شهدتها الكثير من المدن العربية. وقد أمرت السلطات في تونس في أواخر القرن 12هـ/18م، وفي مصر أيام الحملة الفرنسية، بإزالة هذه المصاطب لتأثيرها على تنظيم المدينة، وأيضاً خطرها الأمني. وأثارت هذه القرارات اعتراضات حادة من جانب التجار، الذين اعتادوا عليها في حياتهم اليومية. ولن يُكتب لعملية التنظيم المديني هذا النجاح إلا بعد ذلك في القرن 13هـ/19م التاسع عشر في بعض البلدان العربية.

وساعدت بساطة بنيان الحانوت وأيضاً أثاثه، وقلة تكاليف انشائه، على ازدياد أعداد الحوانيت في المدن العربية، ويُقدِّر بعضهم أن تكلفة إيجار الحانوت أيضاً كانت زهيدة، مما ساعد على رواج النشاط الاقتصادي.

وقدر عدد الحوانيت في بعض المدن العربية الكبرى، كما يلي: في القاهرة في عام1142هـ/1729م بحوالي عشرين ألف حانوت، وفي مدينة الجزائر في القرنين 10هـ/16م و11هـ/17م بحوالي ألفي حانوت. وقدر عدد الحوانيت في دمشق في عام 1288هـ/1871م بحوالي ستة آلاف وستمائة وستة حوانيت، وفي تونس في عام1277هـ/ 1860م بحوالي خمسة آلاف وأربعة وخمسين حانوت.

ب) الأسواق:

تعد الأسواق من المنشآت الاقتصادية المهمة، وتتميز عمارتها بأنها غير مسقوفة بصفةٍ عامة، فضلاً عما عُرِّف عنها من التخصص المهني الشديد، حيث عرفت المدينة الإسلامية اتجاه الحرفيين والتجار الممارسين للنشاط الواحد إلى التجمع في بقعة واحدة يطلق عليها اسم السوق الذي يضم الحرفة الواحدة.

وتختلف الظروف والأسباب حول نشأة كل سوق، ففي بعض الأحيان يأخذ السوق شكل مجموعة حوانيت متجاورة يتم بناؤها على جانبي الطريق. ويُشير بعضهم إلى ظاهرة مهمة وهي تحول بعض الشوارع السكنية تدريجياً إلى أسواق تجارية، وهو ما يُفسر ظهور المراكز التجارية الثانوية في بعض الضواحي الجديدة لبعض المدن بالقرب من أبوابها مثل سوق بانقوسة في مدينة حلب، وفي منطقة تجهيز وتموين القوافل التجارية.

وتختلف الأسواق الكبيرة في نشأتها وتكوينها عن النمط المبسط السابق، إذ تتسم نشأتها منذ البداية بطابع معماري حقيقي، وتتركز بصفة خاصة في المراكز الحضرية بالقرب من الجوامع الكبيرة ومعظمها قد تم تشييده في الفترة السابقة على الفترة العثمانية، لكن تم إعادة تنظيمه والتوسع فيه ليواكب المتغيرات الاقتصادية الجديدة والنمو السكاني.

وشهد العصر العثماني نشأة العديد من الأسواق الكبيرة في الولايات العربية: ففي تونس تعد مجموعة الأسواق التي بُنيت أيام الحُكام المراديين من أهم الأمثلة على ذلك، وشُيِّدت هذه الأسواق في منطقة غرب الجامع الكبير وحول الجوامع الجديدة التي شيدها كلٌ من يوسف داي (1019-1047هـ/1610- 1637م) وحمودة باشا (1041-1070هـ/1631 - 1659م). وتتوافق هذه الأسواق مع النهضة التجارية التي عاشتها تونس آنذاك.

ومن أشهر هذه الأسواق السوق المعروف بسوق الترك

وأيضاً سوق البركة. وقد وصف المؤرخون المعاصرون سوق الترك بأنه من أجمل أسواق تونس، وأشادوا به، فقد كان مبلطاً بعناية ومحمياً بعقود من القرميد وتُظِل الحوانيت على الشارع بواسطة صف من العقود المحمولة فوق أعمدة، كما يوجد في وسط السوق مقهى من أشهر وأهم مقاهي المدينة. وبالنسبة لسوق البركة فقد تخصص في تجارة العبيد واتسع اتساعاً كبيراً مع رواج هذه التجارة.

وفي القاهرة تعد قصبة رضوان من أهم الأسواق الجديدة في العصر العثماني، وقد تم تشييدها على يد رضوان بك في الفترة من 1039-1057هـ/ 1629- 1647م، في منطقة جنوب باب زويلة، وهي المنطقة التي شهدت نمواً كبيراً في القرن 11هـ/17م. وضمت قصبة رضوان عدة أسواق متخصصة للإسكافيين وصُناع الجلود، وتميزت قصبة رضوان بوجود سقف خشبي لمسافة طولها 50 متراً يتخلله العديد من الفوانيس الصغيرة، وتنتشر الحوانيت على جانبي الشارع، الذي يتميز بعرضه النسبي، إذ يصل اتساعه إلى حوالي ستة أمتار. وتعد قصبة رضوان هي السوق الكبيرة الوحيدة التي لا تزال مسقوفة حتى اليوم في القاهرة. وفي حلب كانت أهم الأسواق سوق بانقوسة، وباب النصر، والبياضة، وسوق العطارين، أو سوق الصابون.

ويتشابه التنظيم الداخلي للسوق مع التنظيم الداخلي للطائفة الحرفية أو التجارية، إذ يُشرف على السوق (شيخ) أو (أمين) يُحافظ على طبيعة النظام والمعاملات اليومية في السوق، ويلعب أيضاً دور الوسيط بين أهل السوق والسلطة، ويُعاون الشيخ في مهامه (نقيب) و(كاتب). ويرتبط بالسوق العديد من الإجراءات الأمنية الخاصة بحراسته لاسيما ليلاً، وتُغلق أبواب السوق وتوضع تحت حراسة من يسمى (عساس) في تونس، و(حراس) في حلب و(بواب) في مصر، ويُجمع من أصحاب حوانيت الأسواق أموال لتسديد رواتب هؤلاء الحراس.كما تُترك بعض الإضاءات ليلاً لتدعيم الرؤية وأعمال الحراسة.

وبصفةٍ عامة فقد تمتعت الأسواق بقدرٍ كبير من الأمن آنذاك، وكانت حوادث السرقة والنهب الليلي عارضة.

ويُقدَّر عدد الأسواق في بعض المدن الكبرى على النحو التالي: القاهرة 145 سوقاً، دمشق 45 سوقاً، حلب 77 سوقاً، الجزائر 40 سوقاً، بغداد 52 سوقاً.

جـ) القيساريات:

تتخصص القيساريات أساساً في أنواع التجارة الكبرى وكذلك تجارة الجملة، وأحيانًا تتخصص القيسارية في نوعٍ واحد من السلع. ويصف بعضهم القيسارية بأنها مبنى مربع الشكل يتخذ هيئة الرواق ويضم غرفاً ومخازن وحوانيت للتجار.

وتغيرت المسميات التي تُطلق على القيسارية من مكان لمكان، بل ومن زمان إلى زمان آخر. ففي القاهرة كانت تُسمى في العصور السابقة على الفترة العثمانية (فندق) ثم (قيسارية) ثم (خان) وأخيراً في العصر العثماني استُخدمت كلمة (وكالة). وانتشرت في أرجاء بلاد المغرب العربي تسمية فندق، وإن كانوا في تونس يسمونها وكالة ولكن ينطقونها (اوكالة)، وفي الشام والعراق يسمونها خاناً، ويسميها أهل اليمن (سماره) وإن استخدموا سابقاً كلمة خان.

وترتبط أعداد القيساريات في المدن العربية الكبرى بمدى مساهمة كل مدينة في التجارة الإقليمية والدولية. إذ يُقدِّر بعضهم عددها في القاهرة بحوالي 360 قيسارية، منها 229 في منطقة وسط المدينة، مما يوضح أهمية المنطقة في التجارة الدولية. وفي حلب يُقدِّر بعضها عدد القيساريات منها بحوالي مائة قيسارية، وفي دمشق حوالي 57 قيسارية، وفي بغداد حوالي 44 قيسارية، وفي الموصل حوالي 35 قيسارية، وفي الجزائر حوالي 18 قيسارية.

ومن أشهر القيساريات التي عرفتها المدن العربية قيساريات القاهرة، وبعضها يرجع إلى العصر المملوكي السابق على الفترة العثمانية واستمر نشاطها في العصر العثماني، وبعضها الآخر استجد في العصر العثماني. وتقع أهم قيساريات القاهرة في منطقة وسط المدينة، مثل وكالة قايتباي بالقرب من الأزهر الشريف ووكالة الغوري، ووكالة الجلابة لتجارة العبيد ووكالة ذو الفقار كتخدا، هذا فضلاً عن الوكالات التي عُرِفت بأسماء بعض الأسر التجارية مثل وكالة الشرايبي المغربي، ووكالة السيد أحمد المراكشي بشارع مرجوش، ووكالة المغاربة بخط طولون.

وعرفت مدينة حلب ظاهرة استمرار الخانات التي تعود إلى العصر المملوكي السابق، ولعل أشهر الخانات خان الصابون وخان الأبرك وخان قورت بك، وخان الجمرك، وخان الوزير. وعرفت مدينة دمشق العديد من الخانات مثل خان سليمان باشا، وخان السفرجلانية، وخان مملوكي، لكن أهم من هذه الخانات جميعًا الخان الكبير الذي شيده أسعد باشا العظم والي دمشق (1156-1171هـ/1743-1757م) في المنطقة المعروفة بسوق البزورية.

وعرفت مدينة الموصل بعض القيساريات الصغيرة والتي تناسب إسهام الموصل في التجارة الدولية، ومن أهمها خان المفتي الذي بُنى حوالي عام 1135هـ/ 1722م.

وعرفت مدينة تونس العديد من القيساريات المهمة المواكبة لدورها التجاري في المغرب العربي، أهمها فندق الفرنسيين الذي شيده باي تونس عام 1071هـ/ 1660م، وفندق العطارين الذي يقع في قلب حي الأسواق.

ثالثاً ـ الصناعات والحرف:

اعتمدت الصناعة في الولايات العربية في العصر العثماني على نظام طوائف الحرف، وقد وجه

النقد إلى الصناعات والحرف في العصر العثماني لاسيما من جانب الرحالة الأوربيين وبصفةٍ خاصة منذ النصف الثاني من القرن 12هـ/18م، مع حدوث التطور الكبير في المصنوعات الأوربية، وأيضاً غزو المنتجات الأوربية للأسواق العربية في النصف الثاني من القرن 12هـ/18م، هذا الغزو الذي سيشتد في القرن 13هـ/19م.

وأقسى نقد وجه للصناعة في العالم العربي في العصر العثماني هو الذي وجهه أحد علماء الحملة الفرنسية إلى الصناعة في مصر قائلاً: "إن الحرف والمنتجات الصناعية في وادي النيل تشي بحضارة لا تزال في طور الطفولة، أو توحي بالأحرى بتقاعس العمال وأصحاب الأعمال، فليس ثمة شئ دقيق، أو مُعتنى به يخرج من المصانع المصرية إذا ما استثنينا التطريز. فالمنسوجات القطنية والصوفية وبقية الأشياء ذات الاستعمال الطويل تظهر بشكل خشن وغير دقيق، لحد سوف يُذهلنا إذا نحن لم نلق بالاً لتلك الظروف التي يحياها الشعب الذي انتجها".

ويحاول بعضهم أن لا يعزو ضعف الصناعات في البلاد العربية إلى العصر العثماني بسبب عوامل طبيعية، ويرد التدهور الحاد لأحوال الصناعات إلى فترة سابقة على العصر العثماني، أهمها نقص المواد الأساسية اللازمة للصناعة، فقد كان هناك، بشكلٍ عام، نقص حاد في المعادن المستخدمة لاسيما الحديد والنحاس اللذين كانا يستوردان من أوربا إما في شكل المعدن الخام، أو نوعيات مجهزة مثل الرصاص والقصدير وغيره. يُضاف إلى ذلك النقص في الوقود ولاسيما في إنتاج الفحم، والاعتماد على فحم الخشب. ولا ينبغي إهمال ضعف تطور القوى المُحرِّكة، لاسيما قوة الرياح، والاعتماد المفرط على قوة الإنسان أو الحيوان.

مع ذلك فقد ظلت الصناعات الحرفية، قبل الغزو الاقتصادي الأوربي، تسد حاجات المجتمعات العربية، فما يُنتج في المدن الإقليمية يسد حاجات الريف المحيط بها، وما يُنتج من صناعات تقليدية شهيرة في عواصم الولايات والمراكز التجارية يتم تبادله مع الولايات الأخرى: فصناعة السكر هي صناعة شهيرة في مصر منذ العصور الوسطى، ويتم تبادلها مع ولايات الدولة العثمانية. واشتهرت مصر أيضاً بصناعة المنسوجات القطنية والكتانية، ويُقدِّر بعضهم أنه في نهاية القرن12هـ/ 18م بلغت قيمة مبيعات مصر من المنسوجات للمغرب العربي حوالي 124،9 مليون بارة، ولبلاد الشام 26،2 مليون بارة.

واشتهرت بلاد المغرب العربي بصناعة الطواقي "الشاشية". وكانت مصر تتلقى منها سنوياً، وخاصةً من تونس، ما قيمته 35،4 مليون بارة. كما اشتهرت حلب بصناعة المنسوجات، ساعدها على ذلك موقعها المهم بين طرق القوافل، لاسيما طريق الحج. ولم تقتصر صادرات حلب من المنسوجات على الولايات العثمانية، وإنما كانت تمد مارسيليا بالكثير من حاجاتها. كما اشتهرت نابلس بصناعة الصابون.

وحدث التغير الهائل في 13هـ/ 19م مع التقدم الصناعي الأوربي، وغزو المنتجات الأوربية للأسواق العربية، وهذان الأمران سيحوّلان المنطقة العربية إلى سوق كبير لأوربا، ومصدر للمواد الخام التي كانت أغلبها زراعية.

أ.د. محمد عفيفي

جامعة القاهرة

المصادر والمراجع

-الجبرتي، عبد الرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، جـ 2، بولاق، القاهرة، 1904.

- شابرول، عن التجارة والصناعة والزراعة، ضمن موسوعة وصف مصر، جـ1، ترجمة: زهير الشايب، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2002.

قانونامة مصر 931 هـ : ترجمة: خليل ساحلي أوغلي، تعليق: عبد الرحيم عبد الرحمن، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد الأول، تونس، 1990.

2- المراجع:

- الأرقش، دلندة وآخران، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003.

- اميلي، حسن، البحرية العثمانية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط خلال القرنين 16، 17 من الريادة إلى التبعية، ضمن كتاب عبد الرحمن المودن: العثمانيون والعالم المتوسطي.

- أوغلي، خليل ساحلي، الإمبراطورية العثمانية سوق مشتركة، ضمن كتابه: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، بحوث ووثائق وقوانين، إرسيكا، استانبول، 2000.

- بيات، فاضل، الأوضاع الاقتصادية والإدارية في الإيالات العربية في القرن السادس عشر، ضمن كتاب: الدولة العثمانية: بدايات ونهايات، تحرير: محمد الأرناؤوط؛ هند أبو الشعر، منشورات جامعة آل البيت، عمان، 2001.

- التميمي، عبد الجليل، الملكية العقارية ونظام الزعامت والتيمار بإيالة تونس العثمانية، ضمن كتاب: تحية تقدير متوسطية لآندريه ريمون، جـ2، مؤسسة التميمي، تونس، 2004.

- حبلص، فاروق، نظام الالتزام وإشكالية الطائفية السياسية، ضمن:

Sociétés Rurales Ottomanes, édité par: Afifi; Chih; Marino, IFAO, Le Caire, 2005.

- الحمداني، طارق نافع، التنظيمات الاقتصادية العثمانية في ولاية البصرة في النصف الثاني من القرن السادس عشر، ضمن كتاب: الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني، جـ2، تحرير: عبد الجليل التميمي، زغوان، 1986.

- حنا، نللي، تجارة القاهرة في العصر العثماني، سيرة أبو طاقية شهبندر التجار، ترجمة وتقديم: رؤوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997.

- خليفة، عصام، الضرائب العثمانية في القرن السادس عشر، بيروت، 2000.

- الذهبي، نفيسة، الدولة العثمانية في مجالها المتوسطي خلال القرن السادس عشر بين إستراتيجية الجهاد وصراع الهيمنة، ضمن كتاب عبد الرحمن المودن: العثمانيون والعالم المتوسطي ،مقاربات جديدة، تنسيق: عبد الرحمن المودن، عبد الرحيم بنجادة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003.

- رافق، عبد الكريم، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، 1985. دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث،طـ1، مكتبة نوبل، دمشق، 2002.

- ريمون، آندريه، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة: لطيف فرج، دار الفكر، القاهرة، 1991. الولايات العربية، القرن السادس عشر - الثامن عشر، ضمن كتاب مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، جـ 1، دار الفكر، القاهرة، 1993.

- عبد الرحمن، عبد الرحيم، الريف المصري في القرن الثامن عشر، طـ 2، مكتبة مدبولي، 1986. فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، تاريخ المصريين، العدد 38، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990.

- عفيفي، محمد، المصالح الفرنسية في ميناء دمياط، المجلة التاريخية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1990.

- كونو، كينث، فلاحو الباشا، الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحري 1740- 1858، ترجمة: سحر توفيق، المشروع القومي للترجمة، العدد 136، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000.

ثانياً: الأجنبية:

- **Boubaker**, S., La Régence de Tunis au XVIII Siècle, Ses Relations Commerciales avec les Port de l'Europe Méditerrané, Zaghoun, 1987.

- **Braudel**, F., The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II, New York, 1976.

- **Cherif,** M. H., Le Beylik, Les Population et le Commerce Maritime dans la Tunis du XVIII Siècle, in, Histoire Econo-social de L'Empire Ottoman, Paris, 1995.

- **Doumani,** B., Rediscovering Palestine, Merchants and Peasants in Jabal Nablus 1700- 1900, University of California Press, 1995.

- **Henia**, A., Propriété et Stratégies Sociales à Tunis à l'époque Modern, Tunis, 1995.

- **Inalçik**, Halil, The Ottoman Empire, Norman Itzkowitz; Colin Imber (tr.), Weidenfeld& Nicolson, London, 1973.

- **Khoury**, D., State and Provincial Society in the Ottoman Empire, Mosul 1540- 1834, Cambridge University Press, 1997.

- **Murphy,** R., Conditions of Trade in the Eastern Mediterranean, An Appraisal of Eighteenth Century Ottoman Documents of Aleppo, JES Ho, 1990.

- **Raymond,** A., Artisans et Commerçants au Caire au XVIII Siècle, Tome I, Réédition, IFAO, Le Caire, 1999.

- **Tuchschere,** M., Café et Cafés dans L'Egypte Ottomane, XVI- XVII Siècles, in, Desmet – Grégoire, Contributions au Thème du Café et des Cafés, Aix-en Provence, 1992.

الفصل الرابع: التطور الحضاري في الوطن العربي

أولاً : الهوية الثقافية والتواصل الحضاري.

ثانياً : المؤسسات التعليمية والثقافية.

ثالثاً : الأوقاف.

رابعاً : الفنون.

أولاً : الهوية الثقافية العربية والتواصل الحضاري
دور العلماء – الحج – الرحلات
(مصر والمغرب نموذجاً)

لسنا من أنصار التفسير التآمري للتاريخ، وغير أننا في مواجهة ما أصاب التواصل الحضاري العربي في القرن الأخير، لا نجد ما نعزوه إليه سوى ما أصاب هذا الوطن من تدخلات أجنبية، أوربية على وجه التحديد، نجحت في خلق حالة من التفسخ الثقافي لم تكن موجودة من قبل، وهي الحالة التي تتعدد مظاهرها. بدأت هذه المظاهر بالهجرات الأوربية إلى الوطن العربي، وهي هجرات وإن كانت محدودة العدد، غير أنها تركت بصمتها، وصنعت تمايزاً تبعاً لطبيعة كل هجرة.

الجانب الاقتصادي من هذه الطبيعة خلق فئات من المنتفعين العرب أو المتأثرين بمصالحهم مع الرأسمالية الاستعمارية، مما صنع جسراً من العلاقات بين الطرفين، كان اتجاهه أغلب الوقت من الطرف القوي (الدولة الاستعمارية) إلى الطرف الضعيف (البلد العربي المستعمر) مما خلق لوناً من التبعية من الثاني للأول، وقد اختلفت هذه التبعية تبعاً لاختلاف القوة الاستعمارية، مما صنع تبايناً بين بلاد عربية متجاورة. وقد اختلفت هذه التبعية تبعاً لاختلاف القوة الاستعمارية، مما صنع تبايناً بين بلاد عربية متجاورة.

وقد تبع هذا الجانب بالضرورة أوضاعاً اجتماعية جديدة، فقد حدث وعلى نطاق واسع خاصة بين أبناء الطبقة الوسطى المؤثرة، أن تأثرت في حياتها بالنظم والسلوكيات، بل والزي، السائدين في مجتمع الدولة المهيمنة، ومع ما يبدو لأول وهلة من تشابه اجتماعي بين أبناء هذه الطبقة على امتداد الوطن العربي، على أساس أنها قد اقتبست جميعاً أوضاعاً اجتماعية أوربية متشابهة، بيد أن التأمل يؤدي إلى الوصول إلى نتيجة مختلفة.

من الأمثلة على ذلك ما نراه في المغرب العربي من سيادة للعادات والأنظمة الفرنسية، خاصة في المدن، من التأنق في الملبس، إلى انتشار المقاهي المفتوحة، إلى طبيعة المطاعم التي تقدم أكلات خاصة لا يعرفها المشارقة، على عكس الحال في البلاد العربية المشرقية، خاصة مصر والعراق اللتان وقعتا تحت السيطرة البريطانية، وتأثرتا به في شتى مناحي حياة تلك الطبقة، بدءاً من النوادي المغلقة التي يعرفها الإنجليز، ومروراً بحركات الكشافة في المدارس والمنتديات، وهي إنجليزية بالأساس ووصولاً إلى الاهتمام بالرياضة البدنية التي أدخلها المستعمرون في المدارس.

ونريد أن نصل من رؤوس تلك الموضوعات إلى حقيقة مفادها أن التغييرات التي صنعتها كان من المحتم أن تنعكس آثارها على العلاقات الثقافية، فقد أصبحت لغة الدولة الاستعمارية هي اللغة الأجنبية الأولى المقررة في المدارس الوطنية، وانتشرت المدارس الأجنبية التي قبلت في فصولها أعدادا كبيرة من أبناء البلاد سعيا إلى نجلزتهم أو فرنستهم، وتوجهت أغلب البعثات العلمية إلى جامعات ومعاهد الدولة الاستعمارية، هذا فضلاً عن انتشار قراءة الدوريات الناطقة بلغة تلك الدولة، ومنها إلى سائر

أجهزة الإعلام والتعليم، خاصة السينما التي انتشرت في تلك الحقبة.

باختصار تباينت ثقافات المجتمعات العربية تبعاً لثقافة الدولة المستعمرة، خاصة إذا ما لاحظنا أن الأمر لم يقتصر على الطبقات المتعلمة التي أصبحت تستخدم لغات تلك الدول، ولكنه امتد لسائر الطبقات، مما نراه من أن كثيراً من مفردات لغة المستعمرين قد تخللت اللغة العربية التي يستخدمها الإنسان العادي مهما تدنت درجة ثقافته، الأمر الذي لاحظه علماء اللغات بسهولة في اللهجات الدارجة التي انتشرت بين الشعوب العربية، فتعددت المفردات الفرنسية في المغرب والشام، والإيطالية في ليبيا، والإنجليزية في مصر والعراق وفلسطين وشعوب الخليج والجنوب العربي، ووصل الأمر إلى صعوبة التفاهم بين أفراد هذه الشعوب إذا ما استخدم كل منهم اللهجة الدارجة في بلاده، وقد يلجأ المتعلمون منهم أحياناً إلى استخدام إحدى اللغات الأوربية، خاصة الفرنسية والإنجليزية، للتفاهم مع بعضهم، قفزاً فوق اللغة الأم!

كانت هذه بعض نتائج الحقبة الاستعمارية التي أدت إلى تقطع كثير من أسباب التواصل بين العرب المشارقة والمغاربة، الأمر الذي يؤكده البحث في طبيعة العلاقات خلال الفترة السابقة على تلك الحقبة.

أولاً- التواصل الثقافي:

أول ما نلاحظه في هذا الشأن تلك العلاقة الحميمة التي كانت سائدة حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر بين المؤسسات العلمية الكبيرة, وعلى وجه التحديد الأزهر في القاهرة والقرويين في فاس بالمغرب.

تشابهت المؤسستان في أن كلا منهما كان مركز جذب للراغبين في تلقي العلم من سائر أنحاء العالم الإسلامي, الأزهر كان مقصداً للقادمين من شرق مصر الذين تجمعوا في "رواق الشوام" أو من مغربها الذين عاشوا في "رواق المغاربة"، ثم على المستوى الإفريقي فقد أتى إلى الأزهر السودانيون جنباً إلى جنب مع مسلمي الحبشة، أضف إليهم المسلمين من غرب افريقية. كما كانت جامعة "القرويين" مركز جذب على نفس المستوى العربي، فقد قصدها التونسيون والجزائريون وأبناء طرابلس، ولعل تخرج واحد من هؤلاء هو " أبو عبد الله بن على بن السنوسي " مؤسس الطريقة التي عرفت باسمه, لعل تخرجه من القرويين يوضح دور جامعة فاس في المنطقة العربية من شمال افريقية، فالرجل ولد في مستغانم بالجزائر وأسس طريقته في برقة.

وكانت العلاقة أكثر تجسيداً مع المغرب بالذات، فقد كانت علاقة المشرق والمغرب العربيين طبيعة بحكم وقوعها جميعاً تحت الحكم العثماني، وكانت المملكة المغربية البلد الوحيد الذي لم يخضع لهذا الحكم، ومع ذلك فإن علاقتها بالمشرق، خاصة مصر، كانت وثيقة.

ولم يشهد المغرب الأقصى استقراراً بالقدر الذي عرفه مولاي أحمد المنصور الذهبي في القرن 10هـ/16م، والسلطان مولاي محمد بن عبد الله في القرن 12هـ/18م. وفيهما بدت العناية الفائقة من جانب حكومتيهما على توثيق علاقات بلادهم الثقافية مع مصر، التي تمثلت في أكثر من جانب:

منها المراسلات التي تبادلها المنصور مع علماء الأزهر، ومنها رسالته للشيخ أبي على حسن البكري، "وكانت مجالسة في التفسير مشهورة بما يقرر فيها من المعاني الدقيقة والأبحاث الغامضة"، ويؤكد المنصور في مراسلته على أهمية ما يصل المغرب من كتابات الشيخ البكري فيما جاء في قوله: " فلا تزال مواعظكم تنثر على أسماعنا حباها، ومكاتباتكم النافعة تخلد في أنديتنا السلطانية صباها

فإنا بحمد الله ممن يحسن الإصغاء إلى ذلك والاستماع".

ومنها المراسلات بين السلطان نفسه وبين "الإمام أبي محمد بن يحي المصري الشهير ببدر الدين القرافي" والذي تولى القضاء أكثر من خمسين عاماً. وقد طلب منه المنصور إجازة فبادر إلى إرسالها وقد ضمنها كل صغيرة وكبيرة تتصل بحياته العملية من شيوخه وشيوخ شيوخه وأنواع العلوم التي تلقاها وبعض ما ذهب إليه بوصفه مالكي المذهب وشاذلي الطريقة.

وقد أدت هذه المراسلات خدمة قيمة للمناخ الثقافي العام في البلدين حتى إن مصدراً من أهم مصادر تاريخ المغرب الذي كتب في عهد المنصور (سلوة الأنفاس لجعفر الكتاني) جاء بناء على تكليفه لوزير القلم أبي فارس عبد العزيز الفشتالي بكتابته رداً على إحدى مراسلات الشيخ البكري التي اشتم منها المنصور عدم إلمام علماء الشرق بتاريخ بلاده بشكل كاف.

وقد بعث المنصور أبناء المغرب النابهين للاحتكاك بعلماء مصر والدراسة عليهم، مثل على ذلك: الفقيه العالم أبو محمد عبد الله بن محمد على الجزولي الدرعي، الذي درس على أيدي كل من نجم الدين الغيطي ومحمد بن أبي بكر العلقمي من علماء مصر.

واتخذت مساهمات مولاي محمد بن عبد الله الثقافية شكل المعونات المالية التي وجهها بالأساس للأغراض العلمية، ويمكن أن نميز بين نوعين، منها الأول: تمثل في المعونات العامة التي ظل يرسلها بانتظام مع ركب الحج المغربي، (فيسجل الجبرتي في حوادث عام1200هـ/1785م وصول صدقات مولاي محمد صاحب المغرب ففرقت على فقراء الأزهر وخدمة الأضرحة والمشايخ المفتين والشيخ البكري والشيخ السادات والعمريين).

كما سجل عبد الرحمن بن زيدان أن السلطان المذكور وجه عام 1789 مع ولده "سيدي عبد السلام" هدية عبارة عن ألف سبيكة من الذهب وزعت على رجال معينين في مصر والحجاز, ففي مصر وزعت على فقهاء الإسكندرية ومدرسيها وسائر طلبتها وطلبة القرآن والعلم، ثم بعد ذلك "لمدرسي مصر والفقهاء وسائر طلبة الرواقات"، وقد خصص أقل من نصفها للفقهاء والمدرسين بالأزهر والباقي للطلبة.

وامتدت اهتمامات مولاي محمد بن عبد الله لتشمل نواحي أخرى ذات طابع ثقافي محض، فهو يلوم الشيخ الزبيدي على قيامه بشرح كتاب الإحياء للغزالي، ويقول له: "كان ينبغي أن تشغل وقتك بعمل نافع غير ذلك"!، وهو يعجب بالقصيدة البائية التي نظمها "العيدروس"، وبلغت السلطان من الشيخ القادري بن سودة الذي جاء بها إلى المغرب ونوه بشأنها، و مولاي محمد كان يجمع عديدا من كتب التاريخ والأدب من فاس ومراكش"، إلى أن اجتمع عنده عدة نسخ من تاريخ ابن خلدون وابن خلكان ونفح الطيب وملأ منها صناديق ووجهها مع الكاتب الصنهاجي يوقف بعضها بمصر وبعضها بالإسكندرية، وهو كان يستشير علماء الأزهر كلما عنت له بعض الأمور، وكان أهم ما استشارهم فيه ما أجراه من تعديلات وتنظيمات في جامع القرويين.

وإلى جانب هذه الاتصالات كانت هناك اتصالات مباشرة بين المثقفين المشارقة والمغاربة، وبالذات بين علماء المؤسستين الكبيرتين، الأزهر في مصر والقرويين في المغرب. فيشير أحد المهتمين بعلم الحديث والسير أن حديث "المسلسل بالأولوية" قد سمعه الشيخ محمد بن عبد السلام بناني من الشيخ على بركة، وكان الشيخ عمر بن عبد السلام لوقش التطواني يحدث بالحديث المذكور وأن من رووه عنه بعض كبار العلماء في الديار المصرية.

بالمقابل يشير المصدر نفسه أن طبيب المولى إسماعيل المدعو عبد القادر بن شقرون، أخذ بمصر عن الشيخ أحمد الزيدان بمسائل كثيرة في كتاب ابن النفيس الذي اختصر فيه كتاب القانون لابن سينا ومسائل كثيرة من كتاب الإرشاد لابن جميع.

وتجاوز الأمر تبادل الأفكار من خلال العلماء المتنقلين, و إنما امتد إلى اقتناء الكتب التي كانت من المخطوطات الباهظة الثمن، وتحّمل العلماء القادمون من المغرب العربي إلى مصر، فضلا عن الرحالة، مسؤولية شراء تلك المخطوطات والعودة بها إلى بلادهم، حتى كان قدوم موكب الحجيج المغربي إلى مصر مناسبة لانتعاش سوق الكتاب فيها.

وكان الشيخ "محمد بن عبد السلام البناني الفاسي" قد بدأ في تأليف كتاب تحت عنوان "معاني الوفاء في معاني الأكتفاء"، وبعد ستة عشر عاماً من العمل فيه أيقن بضرورة الحصول على مصادر أخرى تعينه على إتمام عمله، فقام عام 1738 بأداء فريضة الحج وحمل معه إلى المغرب "من المصادر ما يلزمه".

وعمل العياشي على استجلاب الكتب معه من مصر، و يصف ذلك بقوله: "كنت طول نهاري ذاهباً وجائياً في قضاء الأوطار وتهيئة أسباب الأسفار وشراء كتب، وقد يسر الله منها جملة اشتريتها نحو الخمسين منها نسخة من الكشاف".

وكانت حركة نقل المخطوطات من مصر إلى المغرب تتم على نطاق واسع حتى إن بعض علماء المغاربة تمكنوا من اقتناء مكتبات كبيرة من خلال هذه الحركة، وهذا ما أشار إليه العياشي بقوله: "كنت قد رأيت قبل هذا المغرب عند أخينا الفقيه النبيه سدي أبي عبد الله محمد المنقوشي مجموعة بخط مشرقي كانت في الأصل ملكاً للشيخ ياسين الحمصي مشتملة على أسئلة وأجوبة في فنون شتى".

وما يؤكد رواج سوق الكتاب المصري في بلاد المغرب احتراف بعض من المغاربة الذين عاشوا في مصر مهنة نسخ المخطوطات بخط مغربي و عديد من المؤلفات التي كتبت في مصر أو عثر عليها في خزائنها نسخت عن طريق علماء ونساخ مغاربة وأخذت سبيلها إلى بلاد المغرب أو المكتبات العالمية. وقد اندثر بعضها ولم يبق منها سوى تلك النسخ التي نقلها المغاربة ولعل أشهرها مؤلف أحمد شلبي بن عبد الغني "أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات".

وحدثت درجة من انقطاع العلاقات الثقافية المشرقية المغربية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بحكم التطورات التي شهدها الجانبان، اشتغل المشرق بالثورات والحروب، وأصبح الحج، والذي كان من أهم مسببات قدوم المغاربة إلى المشرق محفوفاً بالمخاطر، الأمر الذي قلّ معه هذا القدوم، أما في المغرب فقد حدث الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 مما قطع الطريق البري الذي كان يستخدمه الحجيج من قبل.

وتغير هذا الأمر، خاصة على عهد الخديوي إسماعيل في مصر (1863 -1879) الذي واكب في المغرب عصر كل من السلطان محمد الرابع (1859 - 1873) والحسن الأول الذي خلفه واستمر حتى عام 1894. وكما كانت مصر قد انفتحت على الحضارة الغربية خلال تلك الفترة فقد عرف عصر هذين السلطانين انفتاحاً مشابهاً، غير أنهما رأيا في الوقت نفسه أن احتكار دولة أوربية واحدة لإدخال أسباب الحضارة إلى بلادهم قد يؤدي في نهاية الأمر إلى توطيد نفوذها، وما يستتبع ذلك من احتمالات فرض سيطرتها على البلاد.

أدى ذلك إلى أن ينفذ هؤلاء السلاطين خطة دقيقة في عملية الأخذ بأسباب التقدم الأوربي، وكانت ذات شقين: الأول: إرسال الطلاب المغاربة إلى شتى

البلاد الأوربية التي يمكنهم الاستفادة منها مثل إنجلترا وفرنسا وأسبانية وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا دون أن تحتكر دولة منها مركز الصدارة. والثاني: أنه مع وجود دولة عربية إسلامية مثل مصر قد استكملت مقومات هذا الهدف فقد كان من الأفضل توجيه بعوثهم إليها، ولم يكن الجانب المصري أقل حماساً في استقبال مثل هذه البعوث، كما لم يكن أقل فهماً للحقيقة التي توصل إليها السلاطين المغاربة.

انطلاقاً من هذا الفهم بدأت تلك المرحلة الجديدة من العلاقات الثقافية المشرقية المغربية و تعد مصر والمغرب هما الأكثر تمثلاً لهذا النوع من التواصل الذي تبدى في البعثات التي أرسلها كل من السلطان محمد الرابع والحسن الأول إلى مصر، وهي خمس بعثات، البعثة الأولى التي قصدت مصر في عهد سعيد باشا، وضمت شابين ذهب أولهما لتعلم الجغرافيا ووضع بعد عودته إلى بلاده كتاباً تحت عنوان " كتاب

الجغرافية المغربية"، وذهب ثانيهما لتعلم الفلك. والبعثة

الثانية أرسلها محمد الرابع أيضاً وضمت واحداً لتعلم الطباعة وثلاثة لتعلم صناعة البارود, والبعثة الثالثة توجهت إلى مصر عام1283هـ/1866م ومؤلفة من ثلاثين من الأولاد الصغار النجباء من اجل "تعلم ما لا بد منه من فنون جر الأثقال والاستحكامات والفنون الحربية وأصول العسكرة النظامية وما لابد من مقدمات من حساب وتوقيت وهندسة وشبه ذلك".

وأرسلت البعثة الرابعة في منتصف سبعينات التاسع عشر وضمت اثنين من رجال الصناعة فضلاً عن عدد من الطلاب، وليس هناك ما يفيد بالضبط عن هذا العدد، وقد صنفهم سجل النفقات المخزنية (الحكومة المغربية) إلى رتب ثلاث مما يشير إلى كثرتهم. أما البعثة الأخيرة فقد ضمت طالباً واحداً "عبد السلام المغربي الفاسي"، وقدم الطالب المذكور بأمر "السلطان مولانا الحسن أدام الله أيامه للتمرين على نفائس العلوم المستجدة الطبية بالمدرسة الخديوية المصرية، المتداولة الآن في جميع البلدان"، وتلقى شهادة العلوم وتفوق فيها ونال بذلك " طريق الرشاد والسداد"!

واستمرت وفود المغاربة إلى الأزهر وبقي "رواق المغاربة" على حالة من الازدهار، ومن خلال القدوم بمبادرات فردية، وليس على حساب المخزن أو سلطان من السلاطين، وهي المبادرات التي عرفتها ميادين أخرى كما حدث في سنة 1281هـ/1864م حين نجح قاضي تارودانت المدعو "محمد الطيب الروداني" أثناء تأديته فريضة الحج ومروره بمصر في شراء مطبعة حجرية والتعاقد مع طباع مصري هو "محمد القباني" واستحضر الاثنين معه، المطبعة والطباع.

ثانياً – موكب الحجيج وآثاره: اجتماعياً, اقتصادياً, علمياً:

ارتبط التواصل الثقافي بأهم دوافع أهل المغرب للقدوم إلى المشرق لتأدية فريضة الحج، وكانت الرحلة اللازمة لتأدية هذه الفريضة تستغرق نحو عام، وكانت تتم بشكل يسمح بالاتصال بين أبناء الركب وبين سكان البلاد التي يمرون بها، خاصة مصر التي كانت بمثابة المحطة الرئيسية التي ينطلقون منها إلى الأراضي المقدسة في حراسة "أمير الحج"، الذي كان يقود قوة عسكرية مصرية لحماية الحجاج تتفاوت أعدادها تبعاً للمخاطر التي يحتمل أن تحيق بالموكب.

ومع أن هذا الاختلاط كان دينياً في أحد جوانبه، ولكنه امتد إلى الجوانب الثقافية من ناحية

أخرى، هذا فضلاً عن الناحية الاقتصادية حيث كان يتم تبادل المنافع بين الجانبين على نطاق واسع بل وصل الأمر إلى استقرار بعض الحجاج في مصر لفترات طويلة مما ترتب عليه لون من العلاقات الاجتماعية، بدت في أن عددا من الأسر المصرية لازالت تحتفظ حتى يومنا هذا بلقب "المغربي"، وكان ركب الحج المغربي يضم أعداداً كبيرة من غير المغاربة، وبخاصة حجاج غرب افريقية الذين كانوا يأتون من بلادهم للانضمام للركب المغربي الذي كان بمثابة وسيلتهم الأساسية للوصول إلى المشرق.

ولما كانت قد جرت العادة على أن يخرج ركب الحج المغربي من فاس فقد أطلق عليه "ركب الحج الفاسي" وكان ينضم إليه في الطريق وفود ثلاثة أخرى، واحد من الجزائر والثاني من تونس والثالث من طرابلس. وقد ظلت القاعدة، وفي أي عهد من عهود الأسر المالكة في المغرب، أن يخرج الموكب من فاس، وليس من تفسير لهذه الوضعية التي تمتعت بها هذه المدينة سوى مكانتها الدينية التي استمدتها من أكثر من رافد، وجود جامع القرويين الشهير، وأنها كانت مركز العلماء الذين كانت تتم على أيديهم مبايعة السلاطين، أضف إلى ذلك موقعها الجغرافي كنافذة على الشرق وملتقى لشتى الطرق القادمة من سائر أنحاء البلاد.

وكان خروج الركب الفاسي يتم في أواخر جمادى الثانية (27 أو 28 منه) بحيث يستهل عليه رجب بتازا أو بعدها، وإذا كان الحجاج الفاسيون يخرجون يوم خروج الركب فقد كان الحجاج من سائر أنحاء المغرب يبدءون رحلتهم قبل هذا بوقت طويل حتى يلحقون يوم الخروج الذي كان يتم في احتفال كبير وصفه احد الكتاب المغاربة "باليوم الموعود المشهود" حتى إنه كثيراً ما كان يحضره السلطان نفسه تصحبه حاشيته للقيام بواجبات التوديع.

وكان هذا الموكب، كما سبقت الإشارة يخرج قاصدا مصر، هو وسائر وفود المغرب العربي التي تنضم إليه في الطريق، وهو في مروره بسائر بلدان ذلك المغرب كان مجرد عابر ليتزود بالغذاء والماء وأسباب الركوب، وما إن يصل إلى مصر حتى يختلف الأمر.

كان يصل إلى القاهرة خلال النصف الثاني من رمضان، أي بعد أكثر من ثلاثة شهور من خروجه من فاس، وبعد المرحلة الأخيرة من الرحلة التي كانت في العادة أصعب المراحل حين يشق الركب طريقه في المناطق الصحراوية التي تندر بها مصادر المياه، خاصة الممتدة من طرابلس عبر الصحراء الغربية في مصر، وكانت مدة اجتيازها تصل إلى خمسين يوماً لو كانت الظروف مواتية. ومن الطبيعي أن يكون الحجاج وقتئذ في حالة يرثى لها من الإرهاق والحاجة إلى الغذاء والماء وهم عندنا يصلون إلى مصر يتقدم الركب رأساً إلى القاهرة دون دخول الإسكندرية، ويعبر الركب بعد ذلك الوديان التي تؤدي إلى القاهرة، ويذكر العياشي في هذا الصدد كلاً من وادي الرهبان لأن فيه رهبان النصارى يتعبدون في دبور أربعة كل طائفة في دير ثم بعده وادي النطرون، أو ما كان يسمى وقتئذ "باليطرون"، تلي بعد ذلك المرحلة الأخيرة من الرحلة التي يصلون بعدها إلى انبابة (إمبابة كما أصبحت تسمى) التي تقع على شاطئ النيل الغربي قبالة القاهرة.

وفي القاهرة كانوا يبقون لنحو شهر لمن ينضم منهم إلى موكب الحج المصري الذي كان يغادر العاصمة المصرية في العادة يوم 21 شوال، أو فترة أطول لمن كان لا ينوي منهم مرافقة الموكب، ويفضل لسبب أو لآخر الارتحال إلى الأراضي المقدسة بحراً، فيتجه الموكب نحو السويس (القلزم). وكانت تواجه الحجاج المغاربة خلال هذا الشهر مشاكل العيش في

المدينة الكبيرة، سواء ما اتصل بالغذاء أو بالإقامة أو غير ذلك. وكان تدبير مكان الإقامة يمثل المشكلة الأساسية والملحة، وقد اختلف أبناء الحج المغربي في المناطق التي اختارتها كل فئة لسكناها:

هناك أولاً: الذين أتوا للحج والتجارة، وكانوا يستقرون عادة في الوكالات، مثل وكالة الغوري وغيرها، إلا أن الدور في تلك الوكالات ضيقة في عمومها مما كان لا يشجع غير التجار على سكناها، وهناك ثانياً: المجموعة التي تشكل الغالبية العظمى من الحجاج المغاربة الذيين كانوا يقصدون محلة طولون يبحثون عن سكن فيها، وكان السبب وراء اختيار هذا الحي قربه من الرملة محل سوق الدواب وما يحتاج إليه من أمور السفر, غير أنه كانت هناك المجموعة التي تشكل النخبة من الحجاج المغاربة، والتي كانت تتكون أساساً من العلماء وأصحاب الاهتمامات الثقافية، و كان هؤلاء يسعون بكل الوسائل إلى السكنى قرب الجامع الأزهر، حيث تتوفر فرص الاحتكاك بالجو العلمي فيه وبالمدارس المجاورة، كان حي الأزهر آنئذ أشبه بالمدينة الجامعية التي تضم العلماء والطلاب.

وهناك المغاربة الذين كانوا يركبون البحر ويقدمون رأساً من بلادهم إلى الإسكندرية، ولا يوجد إحصاء دقيق يبين ما إذا كان عن طريق البحر أكثر أو أقل عدداً من زملائهم القادمين براً, ويرى الكتاب الأوربيون غلبة الطريق البحري، ويؤكد "جيرار" المسئول المالي عن الحملة الفرنسية فيما كتبه عن الأوضاع الاقتصادية في مصر خلال عهد الحملة (1213-1216هـ/1798-1801م) أن القادمين من البحر كانوا أكثر من القادمين بالطريق البري، إلا أن الكتاب المعاصرين، سواء على الجانب المصري، مثل الجبرتي، أو على الجانب المغربي مثل العياشي فإنهم قلما يتحدثون عن أولئك القادمين بحراً وينصب حديثهم على القادمين عن الطريق الآخر.

وكان القادمون بحراً يصلون مبكراً عن موكب البر، الأمر الذي يؤكده العياشي بقوله: "لما نزلنا انبابة خرج للقائنا من سبقنا في البحر من أصحابنا المغاربة"، وإن تساوى الجانبان في المخاطر التي كانت تواجههما: حجاج البر من العربان وحجاج البحر من (القراصنة)، فقد كان المتوسط يموج وقتئذ بالأخطار من السفن الإسلامية أو المسيحية التي كان يسعى كل منها إلى اقتناص الآخر، ويروي لنا الزياني في هذا الشأن كيف وقع هو ومن معه أسرى في أيدي فرسان القديس يوحنا في مالطة أثناء إبحاره إلى مصر.

أما فقراء الحجاج المغاربة الذين لم يكن في مقدرتهم اكتراء الدور خلال الفترة التي يقضونها في مصر، كانوا يلجؤون إلى أماكن معينة يقيمون فيها دون مقابل، وفي القاهرة قصدوا جامع ابن طولون حيث يوجد مساحة كبيرة كانوا ينزلون فيها بإبلهم وأخبيتهم وكان في ذلك رفق بالضعيف الذي لا يقدر على كراء المنازل، على حد قول العياشي، كما كانوا يقصدون أيضا جامع "السنانية" ببولاق، "ويأوي إليه فقراء المغاربة ببولاق". أما في الإسكندرية فقد كان هناك الزاوية المعروفة "بزاوية" محمد صالح، ينزلها المغاربة ولهم فيه أوقاف".

يتأكد من ذلك أن ركب الحجاج المغاربة قد ضم إلى جانب الفئة القادرة من "علية القوم" والتي انتمى إليها أغلب الرحالة الذين نستمد معلوماتنا منهم، الفئة الأخرى من الفقراء من سموا "صعاليك الحجاج" وقد نعتهم الجبرتي "بمقاطيع الحجاج المغاربة".

وكان للحجاج المغاربة خلال فترة إقامتهم بالقاهرة أماكن معينة يترددون عليها, منها مساجد بذاتها كان يطلق عليها "مسجد المغاربة" فيشير

العياشي إلى أنه ذهب لزيارة الشيخ أبي الحسن على الشبراملسي "فوجدته بالمسجد المسمى بمسجد المغاربة إزاء داره"، ومنها بعض المزارات والأضرحة التي كان المغاربة حريصين على زيارتها خلال إقامتهم في العاصمة المصرية، وهو حرص طبيعي من شعب تمتلئ بلاده بأضرحة الصالحين. ويشير العياشي مرة أخرى إلى الأولياء الذين زارهم في الذهاب والإياب، فكان منهم السيدة نفيسة والشافعي وابن الفارض وابن عطاء الله والبوصيري والمغاوري، هذا فضلا عن زياراتهم لبعض الأولياء الأقل شهرة مثل الشيخ عبد الرحمن بن قاسم والشيخ أشهب، وكان الحرص على زيارة هؤلاء لأنهم مالكيون.

وكان الكثير من الحجاج خلال إقامتهم بالقاهرة يقبلون على بعض المشايخ المصريين الذين اشتهروا بالكرامات للتبرك بهم، ويروي لنا الشيخ الجبرتي في حوادثه عن عام 1205 هـ/1790م كيف تهافت الحجاج المغاربة على الشيخ مرتضى الحسين الزبيدي الحنفي وشهدوا بكراماته عندهم. وكان الحجاج المغاربة في فترات وجودهم على الأراضي المصرية قاصدين الأراضي الحجازية أو عائدين منها يتحركون في جو اجتماعي، كان من المحتم عليهم الاحتكاك به. وتسجل لنا المصادر المعاصرة كثرة الصدامات بين المغاربة وبين بعض عناصر الحكم، بينما ندرت احتكاكاتهم مع المصريين من "أولاد البلد"، ويبدو أن أفراد هذه العناصر سواء كانوا في خدمة المماليك أو خدمة العثمانيين ظلوا يسلكون بشكل استفزازي تحت الشعور بغطاء الحماية من السلطان، وهو أمر ربما يكون المصريون قد احتملوه لأنهم تعودوا عليه غير أن الحال اختلف مع غيرهم، خاصة المغاربة.

وقد يكون السبب أن المغاربة كانوا في عمومهم متشددين بحكم انتمائهم للمذهب المالكي، وهم نتيجة لهذا التشدد كانوا يرون في سلوكيات بعض أتباع المذاهب الأخرى خروجاً عن الدين أو ما أسموه "المنكرات الشرعية" مثل التدخين، الأمر الذي تدل عليه الواقعة التي رواها لنا الجبرتي عن حوادث 1110 هـ /1698م والتي أسماها واقعة المغاربة، حين تشاجر عدد من المغاربة لأنهم رأوا رجلاً يدخن وهو من أتباع مصطفى كتخدا القازدعلي واتسع الشجار وانتهى بسجن أكثرهم حتى سافر الحج من مصر.

غير أنه من الجانب الآخر اتسمت علاقة أبناء موكب الحجيج المغربي بالمصريين بقدر كبير من الإيجابية وتبادل المنافع، الأمر الذي انعكس على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعلمية:

فقد كان يقترن قدوم الحجاج المغاربة بحالة من الرواج الاقتصادي ، شملت أكثر من جانب، فهناك أولا ما كان يصيبه أصحاب الدور من رواج، إذ كانوا ينتهزون الفرصة ويرفعون أسعار كراء دورهم مما كان يجلب لهم دخولا كبيرة، ويصف العياشي صعوبة كراء دار في مثل هذه المناسبة وارتفاع سعره. وقد استتبع هذا النشاط الظاهر في كراء الدور رواج لطائفة أخرى هي طائفة السماسرة التي كانت تقوم بدور الوساطة بين أصحاب هذه الدور وبين الراغبين في كرائها من الحجاج الوافدين، وكان غالبية هؤلاء من المغاربة المقيمين في مصر لسهولة تفاهمهم مع أبناء وطنهم القادمين مع الركب.

كما كان يترتب على دخول الحجاج على مصر تنشيط للتجارة فقد كان قطاع هام من هؤلاء يأتون ومعهم سلع بلادهم، وكان لهذه التجارة أهمية خاصة لمصر حتى إنه كان يسمح بدخولها معفاة من الرسوم وبدون تفتيش من السلطات الجمركية.

والملاحظ أن هؤلاء التجار كانوا يتعاملون فيما يمكن تسميته بلغة الاقتصاد "السلع المعمرة"، وهي السلع التي تتحمل النقل لمسافات طويلة دون أن تفسد أو تفقد قيمتها. من ناحية أخرى كان قطاع هام من المصريين يعمل في إعداد المؤن التي سوف يحملها الحجاج في رحلة الذهاب والإياب والتي كانت تستغرق نحو أربعة أشهر (شوال إلى صفر).

ويصف أحد الحجاج المغاربة أبناء هذا القطاع فيتحدث عن أنه كان هناك فضاء واسع خارج قلعة الجبل "تباع فيه الإبل والخيل وسائر الدواب. ويوجد به غالب ما يحتاجه الحاج من الأثاث والأمتعة وتنصب فيه أيام الموسم أراحي متعددة لتدشيش الفول يديرها الرجال بأيديهم مع كبرها".

كذلك كانت تسود مصر حالة الانتعاش الاجتماعي العام وخاصة القاهرة لدى دخول الحجاج المغاربة إليها. وإذ كان هذا الدخول يتم خلال شهر رمضان ويوافق بعد ذلك عيد الفطر فقد كانت هذه المناسبات مضافا إليها وصول هؤلاء الوافدين، الذين كانوا أشبه بالسياح بالنسبة لسكان المدينة، مايؤدي إلى انتعاش ظاهر في الحياة الاجتماعية بالمدينة. ويصف الرحالة المغربي الزياني مظهراً من مظاهر هذا الانتعاش فيتحدث عما في الرميلة من "كثير من الخلق"، وهي تجمعات تتكون حول من يقومون بالألعاب البهلوانية.

وكانت تصحب قدوم الحجاج المغاربة إلى مصر حالة من الانتعاش الديني، فمنذ دخول ركبهم يستقبلهم أهل مصر "للتبرك بمباشرة الحجاج"، من ناحية أخرى فقد كانت الزيارات التي يقوم بها هؤلاء إلى أضرحة الأولياء تزيد جو المدينة انتعاشاً دينياً، إذ كان هؤلاء يقصدون الأضرحة على هيئة وفود ويعقدون صلواتهم حولها.

وأخيراً فإن حالة من الانتعاش العلمي تنتج عن قدوم رهط من العلماء المغاربة وحرصهم على حضور دروس أشهر المشايخ بالأزهر وغيره واشتراكهم في المناقشات العلنية وشرائهم عدداً من أهم المصادر، كما سبقت الإشارة أيضا.

ولم يكن تأثير قدوم الحج المغربي منحصراً في مجتمع المدينة، فقد نال الريف المصري بدوره نصيبا من هذا التأثير، وإن كان بالطبع نصيباً أقل بحكم أن فترة إقامة الحجاج في مصر كانت في معظمها في المدينة، وخصوصاً القاهرة، ولكن في بعض الأحيان كان البقاء في الريف يصبح ضرورة في حالة إذا ما اكتشف الحجاج أن القاهرة مصابة بالوباء قبل أن يدخلوها، غير أنه حتى في الأحوال العادية كانت تتم معاملات بين الحجاج المغاربة وبين أهل الريف، وبخاصة في المناطق المتاخمة للقاهرة. وقامت هذه المعاملات على أساس من تبادل المصالح، فقد كان الحجاج، وبخاصة القادمين منهم عن طريق البر، في حاجة إلى من يودعون عندهم إبلهم التي أقلتهم في رحلتهم الطويلة، وكانت في حاجة إلى من يرعاها حتى تتمكن من استعادة قواها استعداداً لرحلة العودة.

وبعد شهر أو يزيد قليلاً في العاصمة المصرية يبدأ الحجاج المغاربة في رحلة الذهاب إلى الأراضي المقدسة، مما كان يتم تحت مظلة موكب الحج المصري. وكانت مناسبة خروجه من المناسبات القليلة التي تحظى باهتمام بالغ من شتى الأطراف، سواء على المستوى الحكومي أو على المستوى الشعبي (ويقول الزياني أنه لا يوجد مثل هذا اليوم كل عام إلا يوم وفاء النيل و يوم قدوم باشا جديد).

وكان الاحتفال بخروج هذا الموكب يتم على مرحلتين، الأولى تجري عادة في منتصف شوال حين كان يحتفل بإحضار "كسوة الكعبة المشرفة" من دار الصناعة. وهو احتفال كان يحضره كافة رجال الدولة

في نظام خاص، ويجري أمام القلعة إلى حيث يتقدم موكب الإبل الذي يحملها والمسمى "بالمحمل الشريف"، ثم يمر هذا الموكب وسط السوق، والناس يتمسحون بها حتى يبلغوها إلى المشهد الحسيني فتنشر في صحن المسجد وتخاط هناك.

وكان هذا الاحتفال بالكسوة بمثابة التوطئة لخروج موكب الحج أو ما كان يسمى بالخروج الكبير أو الخروج الثاني، والذي كان يجري عادة بعد الاحتفال الأول بأسبوع، يبدأ خلاله الاستعداد الأخير للحجاج لمصاحبة موكب الحج، وكانت القضية الأساسية التي تشغلهم خلال تلك الأيام هي تدبير وسيلة انتقال.

ويتضح أهمية هذه المسألة من انشغال سائر الأطراف بها، سواء كانت أطرافاً رسمية أو شعبية. وعلى الجانب الرسمي يروي الجبرتي أنه مع مناسبة خروج موكب الحج كانت تقوم السلطات بعمليات مصادرة الدواب، مما تردد في أكثر من موقع من كتاباته عنها. وتتفق شهادة الحجاج المغاربة مع ما جاء في الجبرتي فقد ذكروا قدوم الجمالين من الصعيد والأرياف ليعرضوا إبلهم للكراء أو الشراء، والواضح أن الحجاج الميسورين كانوا يفضلون النهج الثاني، إذ كما قال العياشي والزياني: "من أراد تعب قلبه والخصومة آناء الليل وأطراف النهار اكترى، ومن أراد سلامة قلبه ودينه والمخاطرة بماله اشترى إبله"!

وبين خروج المحمل الأول والثاني كان يتم الاتفاق مع مندوبي القبائل العربية القاطنة على طريق الحج أو دربه، ويسمون "عرب الدرب" لتقديم الزاد الذي يحتاجه الحجاج والعلف الذي تحتاجه إبلهم في المويلح الواقعة على خليج العقبة.

بعد كل هذه الاستعدادات يخرج المحمل الكبير ويؤتى بالكسوة من موضع خياطتها، وتعددت عناصر الموكب المصري، وتبدأ بقائد الموكب، أو أمير الحج، وكان صاحب هذا المنصب خلال السنوات الأولى من الحكم العثماني من البكوات الذين يرسلهم الباب العالي من استانبول، غير أنه بعد ذلك وابتداء من القرن 11هـ/17م شغل هذا المنصب الأمير الذي يأتي صحبة المؤن والنقود المرسلة من الباب العالي إلى مصر، وكان في العادة من أمراء المماليك. وكانت مهمة أمير الحج حماية القافلة خلال الرحلة سواء باستخدام القوة العسكرية، أو بتوزيع الهدايا على شيوخ القبائل العربية النازلة على طول الطريق الذي تسلكه القافلة.

ضم هذا الموكب أيضاً العناصر العسكرية المكلفة بحماية القافلة والتي تراوح عددها بين الخمسمائة جندي في السنوات العادية، وألفي جندي في السنوات التي تزداد فيها الأعمال العدائية من عرب الدرب، وقد جاءت هذه العناصر من مصدرين : الفرق العسكرية (الوجاقات) السبع التي تشكل الحامية العثمانية في البلاد، والتي يسمى رجالها "بالوجاقلية"، ومما كان يقدمه كل أمير من المماليك من رجال يتراوح عددهم بين ثلاثة وعشرة.

وضم الموكب كذلك العناصر التي تقوم على خدمة الحجاج من "المتسوقة والباعة والجمالين"، وأغلب هؤلاء من الفلاحين. وقد أعرب الحجاج المغاربة عن دهشتهم من قدرة هؤلاء على العمل فهم "بالليل يسيرون وبالنهار يعملون في البيع والشراء والسقي والطبخ وعلف الإبل وإصلاح أقتابها ومداواة جراحاتها، فلا يكادون ينامون حتى القليل".

ومن الواضح أن نوعين من الحجاج المغاربة كانا يفضلان صحبة القافلة المصرية، الأصحاء القادرين على تحمل مشاق السفر البري، والفقراء الذين لا يملكون تكاليف السفر، والذين يصحبون القافلة ويعيشون على هامشها, يصف العياشي المجموعة الأولى "بأهل القوة ممن لهم شغف

ومحامل وهوادج ينامون فيها بالليل على ظهور الإبل، ويصحون بالنهار كأنهم مقيمون". وتبدو مشقة السفر البري من أن القافلة التي كانت تخرج من القاهرة أواخر شوال، كانت تقف في الطريق ستاً وثلاثين وقفة، ثم تصل إلى مكة وتمكث فيها عشرين يوماً، تذهب بعدها إلى المدينة في رحلة تستغرق عشرة أيام، حيث تظل هناك يومين، ثم تتركها متوجهة على طريق العودة إلى القاهرة في رحلة كانت تستغرق في أحسن الأحوال ستة وثلاثين يوماً، أي أن الوقت الذي تستغرقه القافلة من يوم رحيلها من أبواب القاهرة حتى العودة كانت مائة وعشرة أيام في الأحوال المواتية، وكانت تصل أحيانا إلى أربعة أشهر!

ويصف العياشي المجموعة الثانية بأنهم من الذين "لا إبل لهم ولا أمتعة يرافقون الوفد المصري بالماء المبل في أوقات الليل ، وعند الرحيل نهاراً مع ما ينالهم من أهل المروءة من التصدق بفضل الأطعمة، إلا أنهم يكابدون مشقة عظيمة في المشي والسهر ليلاً، وفي النهار يشتغلون بالسعي على ما يقوتهم فلا يكادون ينامون ليلاً إلا قليلا.

وهناك فئة من الحجاج المغاربة لم تكن تصحب القافلة المصرية، وكانت تفضل ركوب البحر من السويس إلى موانئ الحجاز وعلى وجه التحديد جدة و ينبع. وكانت هذه الفئة تتكون على الأغلب إما من الحجاج الضعفاء الذين لا يقدرون على تحمل مشاق السفر البري عبر الصحراء، وإما الحجاج الفقراء إذ يبدو أن تكاليف السفر بحراً كانت أقل من تكاليف السفر براً. وقد لخص الزياني ذلك بقوله أن من يختار طريق البحر يفعل ذلك لضعفه أو لضيق ذات يده ذلك أن السفر بحراً لم يقتض "السير ليلاً ونهاراً" كما هو الحال مع السفر براً، كما أن مدة الرحلة كانت أقصر كثيراً من المدة التي تستغرقها القافلة البرية فقد كانت تصل السفينة ميناء جدة بعد إقلاعها من السويس بعشرين يوما فقط، أي أن الرحلة عن طريق البحر تستغرق أقل من نصف مدة رحلة القافلة البرية.

فضلاً عن ذلك فإن الرحلة بحراً كانت في أغلب الأحوال أكثر أمناً من الرحلة البرية، ورغم أنه كانت هناك المخاطر الناتجة عن انتشار الشعاب المرجانية المشهورة في البحر الأحمر (القلزم كما كان يسمى آنئذ) غير أنه كان بالإمكان تجنب مثل هذه الأخطار في أغلب الأوقات.

يصف الزياني الرحلة بالبحر(التي جربها) فيقول إن سفن الحجاج تتجنب مثل هذه الأخطار في بحر القلزم الذي كانت "لا تسافر فيه المراكب إلا نهاراً وعند العصر ترسى بالساحل إلى الصباح، ثم تسافر، لكثرة جزره وأحجاره تحت الماء لا تظهر فيكون في كل مركب رجل عارف، وله مرآة ينظر فيها في الماء في مقدمة المركب فإذا رأى الأحجار ينادي لماسك المقود، وهو للمركب كاللجام للدابة، يمينك، شمالك، أمام ، وله مسمع ثاني وثالث، كل واحد ينادي الآخر وصاحب المقود يدير يميناً وشمالاً، فإذا غفل صاحب المرآة وقع المركب".

ولما كانت مدة الرحلة في البحر أقل منها في البر، فقد كان من الطبيعي أن يتأخر خروج حجاج البحر من القاهرة إلى أوائل ذي القعدة، وكانوا ينتقلون منها إلى السويس هم وأمتعتهم باكتراء عدد من الخيول والإبل. ويلاحظ أن سفن الحجاج شأنها في ذلك شأن الموكب البري كانت تخرج على هيئة قافلة بحرية يصل عدد سفنها بين الثلاثين والأربعين سفينة، منها السفن الكبيرة التي تحتوي على قمرات، والسفن الصغيرة التي كانت تقل الفقراء. ويلاحظ أن مجموعة الحجاج المغاربة القادمين إما بحراً في المتوسط أو القادمين في بحر القلزم كانتا تلاقيان المخاطر و لكن بشكل مختلف: حجاج البحر القادمون من بلادهم عبر

المتوسط كانوا يواجهون مخاطر القراصنة المسيحيين من سفن فرسان القديس يوحنا المتمترسين في مالطة، والسفن الأسبانية والسفن البرتغالية، أما بالنسبة لبحر القلزم فقد كان الوضع مختلفاً, فقد كان هؤلاء يواجهون مخاطر الطبيعة وليس مخاطر البشر، ذلك أنه منذ النصف الثاني من القرن 10هـ/16م، وبعد صراع طويل مع البرتغاليين استقرت سياسة الدولة العثمانية على منع إبحار السفن الأوربية شمال ميناء المخا اليمني،لحماية موانئ الحجاز، جدة وينبع، من مخاطر هجوم السفن المسيحية، وهي سياسة التي انعدمت معها مخاطر هجوم السفن المسيحية على سفن الحجاج، وتحول بحر القلزم إلى بحيرة عثمانية، ولم يبق فيه من مخاطر على الحجاج المسلمين سوى الشعاب المرجانية.

ثالثاً- الرحلات: مصر في كتابات الرحالة المغاربة:

أ- نظرة عامة:

باستثناءات محدودة للغاية فإن أغلب الرحالة المغاربة كانوا يحطون في مصر، وقلما اتجه بعضهم إلى المناطق الواقعة شرقيها، اللهم إلا أولئك الذين قدموا لتأدية فريضة الحج، أو الذين ذهبوا لفترات قصيرة إلى استانبول، فمروا في طريقهم بالشام، وكانوا في العادة مبعوثين في مهام رسمية من السلاطين المغاربة إلى حكومة الدولة العلية.

ولم يتم العثور بالمقابل على رحلات قام بها مصريون إلى المغرب، أو سجلوها طبعا، الأمر الذي يمكن أن يعزي ذلك إلى أسباب متعددة، فمن ناحية لم تكن هناك تلك الدوافع الملحة التي دعت المغاربة إلى القدوم إلى المشرق، والمرور بمصر أو الاستقرار فيها، الحج، التجارة، الظروف السياسية، ومن ناحية أخرى فإن المجتمع المصري الزراعي المستقر غير المجتمع المغربي الذي كان يغلب على بعض مناطقه الاشتغال بالتجارة، مما جعل التنقل معه جزءاً من تقاليده.

ويعدُ التغرب من اجل طلب العلم ولقاء المشايخ الكبار وزيارة الجوامع الشهيرة من أهم أسباب الرحلات، فعند عودة طالب العلم بعد أن يكون قد حصل على ما تيسر، كان يكتب في الغالب مؤلفاً هو أقرب إلى الفهرس منه إلى الرحلة، ولكن المفيد فيه أنه كان يسجل أسماء الشيوخ الذي أخذ عنهم والأدباء الذين لقيهم كما يثبت في مؤلفه الإجازات التي حصل عليها خلال مدة إقامته كما يصف كل ما عاناه في أسفاره من متاعب وما شاهده من نوادر!

وقبل استعراض ما كتبه الرحالة المغاربة لابد من الأخذ بهذه الملاحظات:

1) التزام الحذر في عرض ما كتبه هؤلاء، إذ نلاحظ أن غالبيتهم قد اعتمدوا، إن لم نقل نسخوا، رحلاتهم على منوال من سبقهم من الرحالة المغاربة إلى الشرق عامة وإلى مصر خاصة.

2)إن جلّ الرحلات التي سوف يتم الاعتماد عليها من ذلك النوع الذي أطلق عليه توصيف "الرحلات الحجازية"، حيث تفوق المغاربة في هذا النوع، وكان من أشهرها رحلة "أبي الحسن الوزان" صاحب "وصف افريقية" الذي قدم معلومات إضافية عن الحياة بمصر عموما، البادية والحاضرة، وكانت بعد ذلك أساساً لعدد من الدراسات التي تتناول بالبحث افريقية عموماً، والمغرب ومصر على وجه الخصوص.

3) ما أصاب عدد الرحلات من ضعف خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نتيجة لتزايد حدة الهجمة الاستعمارية عليه وانشغال العلماء بالدعوة إلى الجهاد وإيثاره على الحج.

ويمكن ترتيب المعلومات التي تقدمها تلك

الرحلات على النحو التالي: رحلة القرن10هـ/16م من وضع الحسن الوزان، ووصف العياشي لمصر خلال القرن11هـ/ 17م، أما أوضاع مصر عند الرحالة المغاربة خلال القرن 12هـ/ 18م فإنها مستمدة من رحلة الزياني. ولا يمنع ذلك من الإشارة إلى رحلات أخرى كتبت خلال تلك القرون الثلاثة، في أولها رحلتان لحسن الوزان وللتامكروتي، وتفرد الوزان بزيارة مصر في فترة معينة لم يشاركه خلالها أحد من الرحالة المغاربة وصفها بشكل أدق مما وصفها به جل الرحالة الذين جاؤوا بعده, وكتاب الوزان "وصف افريقية" لم يأت على الشكل التقليدي للرحلات، بل جاء بوصف دقيق على نحو ما يفعله الجغرافيون حالياً أو قريباً منه، وقام الوزان بثلاث رحلات إلى مصر واستطاع بذلك أن يقدم وصفاً دقيقاً للأوضاع السياسية بها في ظل حكم المماليك.

أما التامكروتي الذي (توفي 1004هـ/ 1595م) فتفيد رحلته في القاء الضوء على الملابسات والظروف التي احاطت بالسفارة التي شارك فيها والتي قصدت الشرق في عهد المنصور الذهبي، وتعطي هذه الرحلة معلومات عن أحوال البلاد التي زارها.

أما أشهر رحالة القرن11هـ/ 17م فقد كان "شهاب الدين أحمد المقري" صاحب كتاب "نفح الطيب"، وأبي سالم العياشي صاحب "الرحلة الكبرى" أو "ماء الموائد" قدم الأول إشارات هامة عن المجتمع المصري في بداية القرن11هـ/ 17م، ووصل الرجل إلى القاهرة عام1027هـ/1617م بعد رحيله من المغرب وقضى بمصر أربع عشرة سنة، ويعد كتابه من أوثق المصادر التي اعتمد عليها المشارقة للتعرف على المغرب، وخاصة على الأندلس، غير أنه لا يجب النظر لـ"نفح الطيب" بوصفه من كتب الرحلات التقليدية ذلك أنه أقرب إلى التعريف بعلماء المغرب والأندلس للأوساط العلمية المصرية. واختلف الأمر بالنسبة للعياشي الذي اتسم بالدقة في وصف الطريق الذي كان يسلكه موكب الحج المغربي، وتميز باستطرادات طويلة متنوعة تمكن القارئ من الوقوف على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والعلمي لمصر خلال فترة زيارته لها.

أما فيما يتعلق بالقرنين 12-13هـ/18-19م فيمكن اختيار ثلاثة من الرحالة، محمد بن عبد السلام الدرعي، التاودي بن سودة، والزياني: تميزت الرحلة الأولى بأنها لم تنقل عن باقي الرحلات، بل إنها في بعض الأحيان تنقدها، والمعروف عن الدرعي أنه توجه إلى الحج مرتين، كتب عن أولاهما كتاباً تحت عنوان" الرحلة الكبرى" وعن الثانية "الرحلة الصغرى"، أما التاودي بن سودة فقد فقدت رحلته ولم يعثر منها سوى على فقرات في كتب معاصرة، وتكمن فائدتها في أن صاحبها جالس عدداً من العلماء بمصر وناقشهم في الحديث والمذاهب.

والرحلة الثالثة كتبها "الزياني": وهي خلاصة رحلات ثلاثة قام بها أبو القاسم إلى بلدان بعيدة, الأولى لأداء فريضة الحج مع والديه(1169هـ/1755م) والثانية بعد ثلاثين سنة في سفارة أرسلها السلطان محمد بن عبد الله إلى السلطان عبد الحميد الأول في أستنبول، وكانت آخر رحلاته عام 1206هـ/1791م في عهد السلطان مولاي سليمان.

وعرف الزياني الكثير من مصر والمصريين فقد عايشهم بحكم زياراته المتعددة على مصر وممارسته التجارة فيها، ويحمل كتابه المطبوع عنوان"الترجمانة الكبرى"، وإن كان ذلك لا يعني أنه كتابه الوحيد.

ب- نماذج تفصيلية:

1) الوزان ومصر القرن 10هـ/16م:

يقسم إقليم مصر، على حسب تسمية الوزان، إلى ثلاثة أقسام، الريف والصعيد والبحرية، كما سبقت الإشارة، ويلخص إمكانيات مصر الاقتصادية بقوله إن البلاد عبارة عن سهل خصيب يصلح لزراعة الحبوب والخضراوات، وهي تتوفر على مراع جيدة للمواشي وكميات لا تحصى من الدجاج والأوز, وسجل إن الصعيد ينتج الحبوب والخضراوات والمواشي والدواجن والصوف، أما الريف فهو غني بالفواكه والأرز والبحرية غنية بالقطن والسكر وبعض الفواكه.

ولاحظ أن لباس سكان مصر ضيق ومخيط عند الصدر ومنفتح حتى الرجلين وأكمامه ضيقة، وهم يضعون على رؤوسهم عمامة كبيرة كثيرة الثنايا، أما أحذيتهم فهي نعال قديمة ويرتدون في الصيف قماشا من القطن ملوناً أو مخططاً أما في الشتاء فيلبسون قماشاً محشواً بالقطن أما التجار والأغنياء فيستخدمون الأقمشة المستوردة من أوربا. ويصف الوزان المصريين بأنهم أناس صالحون ولطفاء أو على الأصح كرماء، وأنهم يستعملون كثيراً من الحليب والجبن الطري في غذائهم ويكثرون من الملح في جبنهم.

وهو يصف سكان البحرية بأنهم أكثر تحضراً من سكان الصعيد بحكم موقعها القريب من البحر، ولأن كثيراً من الأجانب القادمين من المغرب أو من سورية يترددون أكثر على هذين الإقليمين، ويعطي وصفاً بهياً لأهم المدن المصرية:

أ- **الإسكندرية**: تطرق إلى وصف البنايات الدينية وذكر أنه إلى جانب المسلمين فيها, في المدينة عدد كبير من المسيحيين من أصحاب المذهب اليعقوبي ولهم كنيسة خاصة كان مدفوناً بها مرقص الإنجيلي غير أن مجموعة من التجار البنادقة نجحوا في نقل جثمانه إلى مدينتهم خفية عام829هـ/1425م، وأشار الوزان إلى بناية صغيرة تحتوي على قبر مقدس يحترمه المسلمون، وهو مضاء ليلاً ونهاراً ويشاع أنه قبر الإسكندر الأكبر.

ولاحظ الوزان شكل المدينة المربع بحكم أنها مفتوحة على الجهات الأصلية الأربع. وعلى كل جهة باب، الأول: إلى الشرق تجاه النيل، الثاني: إلى الجنوب تجاة البحيرة، الثالث: إلى الغرب تجاه الصحراء، والأخير إلى الشمال تجاه البحر، ويوجد فيه الميناء. وذكر أن هذه الأبواب محروسة ليلاً ونهاراً ومراقبة من طرف رجال الجمارك، الذين يفتشون الناس بطريقة دقيقة.

كما لاحظ الوزان أن أكثر السفن الوافدة إلى الإسكندرية كانت من سفن المدن الإيطالية وسفن صقلية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى السفن اليونانية. وتظهر أهمية الميناء مما عمدت إليه السلطات من بناء برج لمراقبة السفن التي تمر على ساحلها، وكان الموظف الذي يتولى هذه المراقبة يحصل على مكافأة معينة عن كل سفينة يبلغ بها سلطات الجمرك.

ب- **رشيد**: وهي قريبة من الإسكندرية، وقد عدها صاحب الرحلة ضاحية من ضواحيها حتى لاحظ أن كراء الدواب للذهاب إلى الإسكندرية كان أمراً شائعاً، وهي "حيوانات سريعة تقطع مسافة أربعين ميلا ما بين الصباح وصلاة العصر بسيرها بحذاء شاطئ البحر".

ج ـ **القاهرة**: وقد حظيت القاهرة بالنصيب الأوفر من كتاب الوزان فقدم أولاً معلومات عامة اقتصادية واجتماعية، ثم معلومات عن كل حي من أحيائها، باب زويلة، باب اللوق، بولاق، مصر العتيقة, فيما قدم معلومات عامة حول أصل السكان وعددهم، المساجد

والمستشفيات، الأسواق، وأخيراً معلومات حول عادات سكان القاهرة, إلا انه لم يقدم معلومات وفيرة عن موضوع السكان واكتفى بالإشارة إلى أن عدد هؤلاء يبلغ ثمانية آلاف عائلة وأنهم ينحدرون من أصول متنوعة ومختلفة.

وحصلت المساجد والمستشفيات على نصيب أكبر من اهتمام الوزان، فتحدث أولاً عن الأزهر وعدد من المدارس التي تقع في الطريق الممتدة من باب النصر إلى باب زويلة و تحدث عن مساجد أخرى عند وصفه لمصر العتيقة كحديثه عن جامع عمرو, وأشار إلى المستشفى الذي قام ببنائه السلطان المملوكي المنصور قلاوون وكان يستقبل كل من وفد عليه للمساعدة والعلاج, غير أنه في حالة وفاة المريض يرث المستشفى ثروته!.

وتحدث عن أسواق القاهرة فحدد المنطقة التجارية أولاً: في ذات الطريق بين باب النصر وباب زويلة, وفي حي بين القصرين وفيه عدد من الحوانيت يباع فيه اللحم المطبوخ، وأخرى تباع فيها العطور المستخلصة من الورود وتوضع في قوارير من الزجاج الجميل، ومجموعة ثالثة تباع فيها أصناف الحلوى المصنوعة بالعسل أو السكر وأخيراً دكاكين باعة الفواكة المستوردة من سورية. وبين هذه الحوانيت جميعاً تتناثر دكاكين أخرى يباع فيها الفطير والبيض المقلي بالبطاطس ومستودعات بداخل كل منها عدد من الحوانيت المتخصصة في سلعة بعينها، أحدها يبيع أقمشة مستوردة من النوع الجيد الذي يشتهر بنعومته مثل كتان بعلبك، وآخر تتوفر فيه الأقمشة الإيطالية من الدمقس و القطيفة ونسيج الحرير. ويقدم صاحب "وصف افريقية" صورة للوكالات التي كان يحتوي بعضها على ثلاث طوابق، يستقبل التجار في طابقها الأرضي زبائنهم، بينما يستخدمون الطابقين العلويين لخزن السلع.

وعنى الوزان عناية ملحوظة بالجانب الاجتماعي خاصة ما اتصل منه بطباع وعادات أهل القاهرة ولباسهم، عن الطباع: رآهم لطفاء يتميزون بالبشاشة والإفراط في المجاملة، المتعلمون منهم يتعاطى أكثرهم دراسة الشريعة ويتخصص عدد أقل منهم دراسة الأدب, وفيما يتعلق بلباس أبناء القاهرة والنساء على وجه الخصوص يقول الوزاني انهن يرتدين أردية من الصوف ذات أكمام ضيقة مزينة بألوان من الزركشة الجميلة، وهن حريصات على التزين بالحلي والجواهر التي يضعنها على جباههن وأعناقهن، هذا فضلاً عن الأحذية الجميلة اللاتي كن يرتدينها على الطريقة التركية. وقد لاحظ الوزان كثرة خروج نساء المدينة لزيارة الأقارب والأصدقاء.

وخص احتفالات المصريين المسماة "وفاء النيل" بمساحة خاصة في عمله، وما يصحب هذا الحفل من ضجة وصراخ وموسيقى ،فتأخذ كل أسرة قارباً تزينه بأرق نسيج وبأحسن المفروشات وتتزود بألذ الطعام والحلويات وأحسن الشموع. وكان هذا الحفل يستمر سبعة أيام بلياليها. ويرى الوزان بأن هذا الاحتفال من بقايا حضارة قدماء المصريين, ويفسر الوزان سر هذا الاهتمام بأنه عندما يصل الفيضان إلى 15 ذراعاً على مقياس الروضة تكون السنة جيدة، وإذا وصل أقل من ذلك (بين 12 و 15) يكون المدخول قليلا، أما إذا لم يتجاوز 12 قدماً فيرتفع ثمن القمح، ومن جهة أخرى كان يتخوف المصريون من تجاوز الفيضان لأكثر من 18 ذراعاً إذ تتعرض عندئذ المناطق المسكونة للغرق. وعند نهاية الفيضان يقرر المحتسب أسعار المواد الغذائية، خاصة أسعار الخبز، ويحدد هذا السعر مرة واحدة في السنة تبعاً لما يقرره موظفو مصلحة المياه الذين يعرفون المناطق المصرية بصورة دقيقة.

ويهتم الوزان بموضوع غذاء المصريين، وقد رآهم يعتمدون أساساً على الخبز والجبن، ولحم الجاموس أكثر أنواع اللحوم انتشاراً بين المصريين، وإن لاحظ أن الأتراك والمماليك من مسلمي آسيا القاطنين بمصر من أتباع المذهب الحنفي كانوا يقبلون على أكل لحوم الخيول.

ويتطرق الرحالة المغربي إلى الناحية الدينية فسجل أن المذاهب التي كانت معروفة وقتئذ في مصر هي المذاهب الأربعة, ويتصل بذلك وجود أربعة ممن يعملون كقاضي قضاة، يوجد تحت إمرة كل منهم عدد كبير من القضاة، اثنين أو ثلاثة في كل مدينة للنظر في القضايا اليومية, أما إذا وقع خلاف بين شخصين من مذهبين مختلفين فعلى المدعي أن يختار القاضي الذي ينظر في قضيته، غير أن الوزان يلاحظ أنه رغم اختلاف المذاهب فليست هناك عداوات بين أتباعها، خاصة في الأوساط الشعبية، أما عند المثقفين فقد تتخذ الاختلافات شكل المناقشات الحادة في بعض الموضوعات.

وخرج الوزان من مصر العتيقة إلى ضواحي القاهرة وكان أولها "باب زويلة" التي قدر عدد سكانها بنحو 12 ألف أسرة، أضاف إليهم عدداً من السكان غير المقيمين من أولئك الذين يملكون دكاكين بها، ويقطنون في المدينة. وينتهي الرحالة المغربي من حديثه على "باب زويلة" بالإشارة إلى كثرة ما تحتويه من مساجد ومارستانات (مستشفيات) ومدارس أشهرها المدرسة التي بناها السلطان حسن. أما الضاحية الثانية فهي "باب اللوق" والتي لا يزيد عدد سكانها عن ثلاثة آلاف أسرة، جل أبنائها من الصناع والتجار على مختلف أنواعهم، ولم يعجب الرجل ما أعتاد أهل هذا الحي على ممارسته كل يوم جمعه من جلوس في الحانات واجتماع عدد كبير من المشعوذين والبهلوانات. وكانت "بولاق" الضاحية الثالثة، وقدر عدد سكانها بأربعة آلاف أسرة، وهي ميناء القاهرة الذي كان يدخله ما يزيد عن ألف قارب سنوياً، وكانت توجد بها مطاحن عديدة تديرها الحيوانات، كما اشتهرت أنها حي صناعي يتجمع فيه العديد من الصناع والتجار خصوصا تجار الحبوب والزيت والسكر.

ويثير وصف الوزان المطول لمصر عدداً من الملاحظات، منها: تعدد الجوانب التي تضمنتها المعلومات، اقتصادية واجتماعية ودينية، فهي عملية مسح شامل لمصر بعيون مغربية، ومنها: دقة المعلومات كما تجلى في وصف مقياس الروضة أو التجارة أو الموانئ ولكنه نادراً ما تعرض للعلاقات بين مصر وبلاد المغرب.

2- مصر في كتابات العياشي في القرن 11هـ/17م:

اقتصرت كتابات العياشي, خلافاً للوزان, على المناطق التي اجتازها إبان مصاحبته لركب الحج، ولذا اكتفى بالمدن الأربع الكبيرة، الإسكندرية، القاهرة، السويس، وأخيراً دمياط.

بدأ وصفه للأولى بمقدمة تاريخية طويلة تحول منها إلى الحديث عن عجائبها مثل المنارة الشهيرة وعمود السواري، وعزا الرجل عمران الإسكندرية لموقعها "بين الأسباب البرية والبحرية والأجناس البدوية والحضرية، فبابها الشرقي متصل بأرياف مصر التي هي مزرعة الدنيا التي لا نظير لها وبابها الغربي متصل ببادية برقة.. وبابها البحري مقابل لأرض الروم التي تجلب منها البضائع النفيسة", وكعادة المغاربة في الاهتمام بالمزارات الدينية، فقد تناول بالحديث مشهد سيدي علي البدوي ومشهد الشيخ أبو العباس المرسي وزاوية أبي محمد صالح التي ينزلها المغاربة "ولهم فيها أوقاف".

وتناول العياشي في وصفه عدداً من المدن المصرية الأخرى وقدم عرضاً مفصلاً لها, ولما كان قد وصل إلى السويس قبل انطلاق موكب الحجيج إلى الأراضي الحجازية فقد رآها "مدينة صغيرة ذات أسواق ومساجد ووكالات مستطيلة على شاطئ البحر المالح، ثم إنه لما كان قد عاد من الحجاز عن طريق الشام فهو قد مر بغزة، ومنها إلى دمياط فرآها" مدينة كبيرة ممتدة على ساحل النيل ذات مساجد كبيرة وأسواق حافلة وخانات عامرة ومرسى عجيبة غصت بها السفن الكبار والقوارب الصغار".

أما القاهرة فكان أهم ما لفت أنظاره الكثافة البشرية التي تميزت بها العاصمة المصرية فهو يقول "وبالجملة فمصر أم البلاد شرقاً وغرباً.. لكثرة أجناس فيها فمن طلب جنساً وجد منه فوق ما يظن، فيظن أن أغلب أهل البلد كذلك"، وقال في القاهرة "كأن الناس فيها قد حشروا إلى المحشر لا ترى أحدا يسأل عن أحد كل واحد ساع فيما يرى فيه خلاص نفسه".

وتحدث عن أسواق القاهرة بانبهار: "فكل سوق دخلته تقول هذا أكثرها زحاماً فإذا خرجت منه لآخر وجدته مثله أو أشد. وقد شاهدنا الناس في بعض الأسواق تارة يقفون هنيهة لا يقدر أحد على أن يتحرك يميناً ولا شمالاً من غير أن يكون هناك حاصر لهم من أمام إلا الزحام وربما رفع بعضهم صوته بالتكبير فيكبرون حتى يظهر لهم بعض تحرك فيندفعون مثل السيل". ومن أهم ما ورد في ملاحظات العياشي عن القاهرة :

1) تمييزه بين أحياء القاهرة: تلك التي يقطنها الفقراء مثل حارة المجاورين القريبة من الأزهر، وأخرى يقطنها ذوو السعة، وهي الواقعة بالقرب من القلعة "التي هي محل الباشا وأكابر دولته"

2) لفت نظره أيضاً بعض العادات غير الشائعة في المغرب، مثل شرب القهوة، الأمر الذي جعله يفرد مساحة من عمله لتاريخ دخول هذا المشروب في مصر واستخدامه للضيافة، وتطرق من ذلك إلى عادة شرب الدخان وموقف رجال السلطة من إباحة التدخين أو منعه.

3) عني أيضا بالاحتفالات الدينية فسجل الجو الاجتماعي المصاحب لرؤية هلال رمضان كما وصف بعض عادات الناس يوم العيد "فمن عادة نساء مصر أن يخرجن ليلة العيد ويومه إلى المقابر ويبقين هناك برهة من الزمن".

4) ورصد ظاهرة كثرة المشايخ والأولياء في القرى والمدن وما تمتعوا به من مكانة في نفوس الناس، وخص بالذكر أسرة تمتعت بمكانة دينية خاصة هي أسرة أولاد عنان "ولهم ولاية جامع القسم وبه أتباعهم للذكر وقراءة وظائفهم، وهم من الطوائف المشهورة في مصر".

3-الزياني في مصر القرن 12هـ/18م:

كان كتاب "الترجمانة الكبرى" للزياني خلاصة ثلاث رحلات قام بها إلى المشرق العربي، الأولى لأداء فريضة الحج، والثانية ضمن سفارة مغربية بعث بها مولاي محمد بن عبد الله إلى استانبول، وكانت الأخيرة عام1206هـ/1791م في عهد مولاي سليمان, وكانت الفكرة التي استحوذت عليه هو أن يكون عمله هذا في خدمة الحجاج المغاربة القاصدين إلى الديار المقدسة، فهو يتحدث عن الطرق التي يسلكها الحجاج ويشير إلى المواصلات وكيفية استخدامها، وسبقه العياشي في ذلك, بيد أن ذلك لا يمنع من العثور على بعض الإضافات في "الترجمانة الكبرى".

وأشار إلى ارتفاع الأسعار عن ذي قبل وعزا ذلك إلى زيادة ثمن العلف والإبل والدواب، وهو يشير إلى ازدحام ميناء السويس وعزا ذلك إلى قلة السفن بالقياس لزيادة احتياجات الناس خاصة في موسم

الحج, وتعددت شكاويه من الأوضاع الاقتصادية مثل غلاء الأسعار خاصة ما كان متصلا منها بعلف الدواب وغذاء البشر، ويعبر عن استنكاره من ارتفاع ثمن الفول رغم وفرته, واشتكى من شدة ازدحام الأسواق في موسم الحج وظهور فئات من المنتفعين من الحجاج، خاصة من الفلاحين الذين يتدفقون على المدن في ذلك الموسم يحملون كل ما يمكنهم بيعه بأسعار عالية! وقارن الزياني بين حالة الرواج خلال موسم الحج، والحال التي تنتهي مع خروج موكب الحجيج "وعندئذ فقط تقفل الدكاكين وتعطل كثير من الأسواق"، وأشار إلى دور بعض المغاربة الذين استوطنوا مصر، فقد اشتغلوا بكراء الدور وطبخ الأطعمة المغربية وأعمال التجارة عموماً.

وسجل "صاحب الترجمانة" مجموعة من الملاحظات:

1) تفاوت طبقي واضح، فإلى جانب الفئات الشديدة الثراء, هناك طبقة شديدة الفقر حتى أن أبناءها يقطنون على مقربة من قبور الأولياء والصالحين ويرتزقون من الحسنات التي يقدمها زوارها.

2) عادة المصريين بالتبرك بالأولياء والسكنى قربهم، ويتحدث في هذه المناسبة عن المولد الذي ينعقد في قبر الإمام الشافعي كل يوم سبت" يجتمع فيه ناس كثيرون يضيق بهم المسجد وغرفه ما بين فقراء وأمراء ورجال ونساء يبيتون طول الليل بين ذكر لجماعة وقراءة قرآن.

3) احتكاكه بعلماء العصر وإعجابه بأهميتهم بقوله "إليهم المرجع في أمور البلد ولهم اليد الطولى مع الحكام والمنزلة العليا عند الأمراء يرجعون إلى رأيهم ومشورتهم".

وكان الزياني قد التقى بالمؤرخ المصري المشهور عبد الرحمن الجبرتي، قال: "إنه عزمني لبيته يوماً وكان يأتيني كل يوم وذهبت معه على خزانة الكتب بمسجد محمد بك أبو الدهب بما فيها من غريب الكتب وخصوصا كتب التاريخ".

أ.د. يونان لبيب رزق
جامعة القاهرة

المصادر والمراجع

أولاً: الوثــائــق

- معية سنية عربي- صورة المحرر من طرف ولي النعم إلى حضرة سلطان المغرب 15 جمادى أولى 1283- دار الوثائق القومية (مصر).
- الوثيقة رقم 13 دفتر معية عربي 1923- دار الوثائق القومية (مصر).

ثانياً: مصادر عربية ومعرّبة:

-ابن زيدان، عبد الرحمن، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس(5 أجزاء) الرباط 1929-193
- التامكروتي: على بن محمد الدرعي، المنحة المسكية في أخبار السفارة التركية (غير مؤرخ).
- الجبرتي، عبد الرحمن: عجائب الآثار في التراجم والأخبار.
- داوود، محمد: تاريخ تطوان، (8 مجلدات)، غير مؤرخ)، ج3.
- الزياني، أبو القاسم، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برا وبحرا، المحمدية، 1960.
- العياشي، أبو سالم، الرحلة العياشية – ماء الموائد جزءان طبع حجر مصور بالأوفست، الرباط، 1977.
- الفشتالي، أبو فارس عبد العزيز: مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا(دراسة وتحقيق. عبد الكريم كريم)، الرباط، 1972.
- الكتاني، جعفر، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، فاس، 1906.
- الكتاني، عبد الله، فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، فاس، 1927.
- كنون، عبد الله، رسائل سعدية.
- المراكشي، ابن إبراهيم عباس: الأعلام بمن حل بمراكش

ثالثاً: المراجع

- الأخضر، محمد: الحياة الأدبية في المغرب في عهد الدولة العليا، الدار البيضاء، 1977.
-جب وبون، المجتمع الإسلامي والغرب (ترجمة. أحمد عبد الرحيم مصطفى)، القاهرة، (د.ت).
- رزق، يونان لبيب- مزين، محمد : تاريخ العلاقات المصرية – المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام 1912، طبعة ثانية، القاهرة، 1990.
- سالم، السيد مصطفى، الفتح العثماني الأول لليمن 1538 -1635، الطبعة الثانية – القاهرة، 1974.
- الشناوي، عبد العزيز، الدولة العثمانية – دولة مفترى عليها، القاهرة، 1980، ج1
- يونس، عبد الحميد- توفيق، عثمان: الأزهر، القاهرة، 1946.

رابعاً: الدوريات:

- التازي، عبد الهادي، رسالة المنصور الذهبي لأحد أقطاب الشرق (دعوة الحق مايو 1967) الجمل،دكتور شوقي عطا الله.
- الجمل، دكتور شوقي عطا الله، الحسن بن محمد الوزان – مجلة المناهل العدد الثاني ص 236 -286
- عبد الرحمن، عبد الرحيم، دور المغاربة في تاريخ مصر في العصر الحديث – المجلة التاريخية المغربية عدد 12.
- المنوني، محمد: ركب الحج، تطوان، 1973.



قافلة الحج الشامي

Bader El-Hage, des photographes, Damas 1840-1918, Marval, 2000



قافلة الحج المصرى (المحمل النبوى الشريف)

المصدر الكحلاوى محمد - آثار مصر الاسلامية - عام 1994. ص 72

ثانياً : المؤسسات التعليمية والثقافية
(المساجد - المدارس - الزوايا - المكتبات)

مقدمة:

ارتبط تاريخ الأمة العربية بالدولة العثمانية منذ القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وذلك بعدما اعتمد سلاطين آل عثمان في استانبول سياسة إحياء الخلافة الإسلامية، والتي تطلبت ضمّ كافة البلاد العربية عدا المغرب الأقصى للسلطة المركزية في استانبول، وانتقل الإشراف الديني والسياسي على الحرمين الشريفين في مكة والمدينة إلى السلطان العثماني منذ عام 945هـ/1538م.

وحرص العثمانيون على كسب ثقة أهل تلك البلدان، حيث عملوا على نشر العلوم الشرعية عن طريق بناء المساجد والمدارس والزوايا والمكاتب. وغيرها من المؤسسات التعليمية التي يتحلق من حولها طلاب العلم.

1-الملامح العامة للحياة الدينية والثقافية في الولايات العربية في العصر العثماني:

في مصر تأثرت الحياة الدينية والثقافية نتيجة عملية التفريغ الثقافي والفني الذي أحدثه السلطان سليم العثماني إبان دخوله إلى مصر، فقد قام بنقل عدد كبير من علماء مصر وفقهائها وعرفاء الصنائع من جميع الفئات إلى استانبول إلى جانب ما تم الاستيلاء عليه من نفائس المخطوطات الدينية والعلمية من خزائن الكتب التي كانت ملحقة بالمساجد والمدارس المملوكية. وقد أحدث العثمانيون بذلك شروخاً كبيرة في المجتمع المصري مع ذلك تكون رأي عام دينى ممثل في الأزهر الشريف الذي تزعم الحركة الفكرية والدينية والسياسية في مصر في العصر العثماني، وصار الأزهر صاحب التأثير الكبير في المجتمع المصري والعربي والإسلامي، وهذا ما أدركه السلطان سليم العثماني فعمل على التقرب من رجالات الأزهر، وحرص على الصلاة فيه في فترة إقامته بمصر، وهي السياسة التي سار عليها باقي سلاطين العثمانيين، ومن ثم احتفظ الأزهر بمكانته وبمركزه. ويدل ذلك أن العثمانيين لم يحاولوا أن يجعلوه متأثراً بالتغير الذي أحدثوه برفع شأن المذهب الحنفي، فقد احترم الأتراك المذهب الشافعي، وهو المذهب الغالب في مصر في ذلك الوقت، فوظيفة مشيخة الأزهر طوال العصر العثماني ظلت في معظم الأحيان للشافعية، كما يدل على ذلك أيضاً أن الدولة العثمانية لم تعين أي عالم عثماني في منصب شيخ الأزهر طوال الحكم العثماني، بل تركته للعلماء المصريين.

وهكذا حظي الأزهر بمكانته كمركز للإشعاع الديني والعلمي في نظر الحكام والمحكومين، وظل في العصر العثماني جامعة لأبناء العالم الإسلامي، وكان أيضاً مقصد العلماء من أنحاء العالم الإسلامي وضم العديد من الأروقة، وفقاً للمذاهب والبلاد التي ينتمي إليها الطلاب، فكانت أروقة الأزهر تضم: رواق الصعايدة، ورواق الشراقوة، ورواق المغاربة، ورواق الشوام، ورواق الروم أو الأتراك. وتزعم الأزهر الحركة الفكرية والدينية في العصر العثماني، وصار الأزهر بأروقته وطلابه أشبه ما يكون برابطة العالم الإسلامي ويؤكد ذلك المؤرخ المصري الجبرتي، أن الأزهر الشريف كان يزدحم بالعلماء والدارسين من

شرق العالم الإسلامي وغربه، وأن الحلقات الدراسية لم تكن تنقطع منه صيفاً وشتاءً ولم تكن الدراسة مقصورة على الدراسات اللغوية والأدبية والدينية بل شملت كافة العلوم الدنيوية.

ومن بين من وفد على الأزهر خلال العصر العثماني "المقري" أحد كبار العلماء والمؤرخين المغاربة وقام بتدريس علم الحديث برواق المغاربة. وكان هذا الرواق ولا يزال يضم مكتبة قيمة يبلغ عدد مجلداتها حوالي ثمانية آلاف مجلد. والى جانب الأزهر شجع العثمانيون بناء المساجد والمدارس في القاهرة وبقية المدن المصرية التي اهتم بعمرانها العثمانيون، وقد قامت المساجد بأداء وظيفة التدريس إلى جانب الكتاتيب والزوايا، التي كانت تعد من المراكز الدينية والعلمية، فقد شيد الأمير سليمان باشا الذي تولى مصر في عام 931هـ/1524م العديد من العمائر الدينية أهمها مسجدان بالقلعة وبولاق، وعدة كتاتيب والمدرسة السليمانية المنسوبة إليه بالسروجية 950هـ/1543م. كما ازدهرت الحياة العلمية في عهد الوالي داود باشا الذي تولى 945هـ/1538م، وامتد نشاطه إلى مكة فشيد بها مدرسة ورباطاً مجاوراً لها. واستمر إنشاء العمائر الدينية من قبل الولاة العثمانيين في مصر للقيام بالوظيفتين الدينية والتعليمية. وكان نظام التعليم الديني في مصر وغيرها من الولايات العربية يبدأ في الكتاتيب، فكان الأطفال يتعلمون فيها القراءة وتلاوة القرآن وترتيله ومبادئ الحساب، وكان العمل بالكتاب يقتصر على المؤدب (الفقيه) والعريف، والأول يكون عادة رجل من حفظة كتاب الله، صالحاً وكانت وظيفته تعليم الأطفال حروف الهجاء والخط والكتابة والقرآن الكريم، أما العريف فهو يعاون المؤدب في عمله، ويشترط أن يكون شاباً صالحاً، حافظاً لكتاب الله المبين. أما مراحل التعليم العليا فقد كانت تتم في المساجد الكبرى والمدارس.

وكانت بلاد الحجاز قد دخلت سلمياً تحت السيادة العثمانية عندما بادر الشريف بركات بإرسال ابنه أبى نمى إلى القاهرة لمقابلة السلطان سليم العثماني وتسليمه مفاتيح الحرمين الشريفين بمكة والمدينة معلناً بذلك الولاء للعثمانيين، وأخذ الارتباط بين مصر والحجاز بعداً جديداً، فقد أقام العثمانيون على المدن الحجازية في جدة وينبع والمدينة ولاة عثمانيين، كما دعموا وجودهم بمكة بحاكم عثماني أضيف إليه وظيفة مشيخة الحرمين الشريفين ليشرف من خلالها على أعمال التعمير في الحرم المكي.

وكانت مدن الحجاز وبخاصة مكة والمدينة من مراكز النشاط الديني والثقافي والتعليمي في العصر العثماني، ويقوم بهذا النشاط كبار العلماء من الفقهاء في العالم الإسلامي الذين كانوا يتوافدون على مكة والمدينة من خلال رحلات الحج والعمرة، حيث كانوا يقضون سنوات في التدريس في الحرم المكي أو المدني.

وقد حاول العثمانيون إنشاء العديد من المدارس بغرض تعليم اللغة التركية، على أن تعتمد نفس النظام التعليمي الذي كانت عليه المدارس الحكومية في الدولة العثمانية. ومن أشهر المدارس العثمانية في الحجاز، المدرسة الرشيدية التي أسست في المدينة المنورة عام 1301هـ/1883م، إلى جانب أربعة مدارس لتدريس الفقه الإسلامي، كما شرع العثمانيون في إقامة جامعة إسلامية في المدينة المنورة ليلتحق بها طلاب المدارس العثمانية ولكن مشروع بناء الجامعة لم يكتمل بسبب قيام الحرب العالمية الأولى.

ولم يتقبل أهالي الحجاز المدارس الحكومية وحرصوا على الإكثار من بناء الكتاتيب لتعليم اللغة العربية، وتصادف ذلك مع عملية التحسين والإصلاح التي أرادت الحكومة العثمانية أن تدخلها على نظام

التعليم في الولايات العربية، إلا أن المدن العربية في مصر والشام والعراق وتونس والجزائر كانت قد بدأت في بناء المدارس الأهلية، وكان ذلك رد فعل طبيعي من جانب أهالي الولايات العربية لصد سياسة التعليم العثمانية.

ولا يمكن أن يوجد في اليمن آثار ثقافية واضحة للعثمانيين ولكن كان لوجودهم أثره غير المباشر في انتعاش حركة التأليف نسبياً في ذلك الوقت وذلك لاندماج اليمن من ناحية في إطار الدولة العثمانية ولان كثرة الحروب التي دارت بين العثمانيين والزيديين أدت من ناحية أخرى إلى قيام النزاع بين علماء وفقهاء السنة والشيعة، مما أدى بالتالي إلى كثرة المؤلفات.

وكان العثمانيون يمنحون علماء اليمن الذين ينحازون إليهم الهبات والعطايا، أو يولونهم المناصب الكبيرة، واهتم العثمانيون بإقامة الاحتفالات العامة كما كان يحدث عند خروج المحمل، أو عند وصول والٍ جديد أو غير ذلك، كما إن الاهتمام ببناء المساجد والمدارس في اليمن أو تجديد القائم منها كان عاملاً مساعداً في عملية التقارب بين العثمانيين واليمنيين. وفي إذابة الفوارق المذهبية لتخفيف الصراعات.

وعاش العراق حالة من السلم في العهد العثماني الأول وكانت الصراعات الداخلية بعيدة عن المدن الرئيسة، فلم تتأثر المدن بالمنازعات القبائلية في منطقة الريف، ويمكن أن نقسم دور المؤسسات التعليمية في العراق في العهد العثماني إلى قسمين: أولهما يعد استمراراً لدور المؤسسات الثقافية والتعليمية في العراق قبل العهد العثماني، وثانيهما نشأ مع زيادة عدد المدارس الملحقة بالمساجد أو المدارس المستقلة وإدخال منهاج علوم جديدة. وقد ساهمت تلك المؤسسات في تقدم الحياة الثقافية والدينية في العراق، وفي الحقيقة حاول سلاطين آل عثمان وضع مجموعة من الحلول لدفع الحياة الدينية والثقافية في العراق، فعملوا على إذابة النزاعات الطائفية، وقاموا بتعمير المساجد والأضرحة وانشؤوا العديد من الزوايا العلمية، وأكثروا من بناء المدارس في كافة المدن العراقية، هذا إلى جانب وجود المراكز الشيعية الكبرى في النجف وكربلاء والتي كانت تؤدى دورها التعليمي في تلك الفترة.

وفي بلاد الشام ركزت الخلافة العثمانية على بناء مراكز ثقافية ودينية ضخمة اتخذتها مؤسسات تعليمية في داخل المدن الكبرى في بلاد الشام مثل دمشق وحلب ونابلس والقدس وغيرها من المدن الشامية، ووصل عدد ما بني من مدارس في العصر العثماني في دمشق إلى عشر مدارس ومثلها كان في حلب، هذا إلى جانب المساجد الجامعة التي كانت قد رتبت فيها دروساً للمذهب الحنفي.

وفي نهاية القرن 13هـ/19م استحدثت الحكومة العثمانية المدارس النظامية أو المتخصصة أو الفنية ودور المعلمين وفيها دروس للغة التركية، مع ذلك ظلت الكتاتيب والزوايا والمساجد الصغرى تؤدى دورها التعليمي في المؤسسات التعليمية الكبيرة. أما فيما يتعلق بأهل الذمة في المناطق الشامية وعموم الولايات العربية، فقد اتبعت الدولة العثمانية سياسة تجاههم بوصفهم أعضاء في طائفة وليس بوصفهم أفراداً في المجتمع الإسلامي، وهو الأمر الذي ارتبط بالتنظيم العام للمجتمع العثماني من جهة، وبطبيعة الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، فكانت لكل طائفة من تلك الطوائف مؤسساتها التعليمية التي لم تتدخل فيها النظم والقوانين العثمانيين، كذلك ظلت علاقة أهل الذمة الداخلية في الولايات العربية تنظم حسب قوانين الأديان التي يتبعونها وكان لكل طائفة من تلك الطوائف رئيس كان يلقب من قبل العثمانيين باسم (مللت).

وفي بلدان المغرب العربي، كان الاستقرار السياسي نسبياً في العصر العثماني وبخاصة في ليبيا وتونس والجزائر، وكان لهذا الاستقرار أثره المباشر في نشر المذهب الحنفي الذي كان ينتمي إليه العثمانيون بشكل عام، وحرص العثمانيون على إنشاء المساجد والمدارس والزوايا وغيرها من المؤسسات التعليمية التي تدعم الحركة الدينية والثقافية في بلدان المغرب العربي: ففي ليبيا كانت المؤسسات التعليمية قبل العصر العثماني ممثلة في الأربطة التي كانت منتشرة على امتداد الساحل، وبدخول العثمانيين إلى ليبيا جرى بناء المدارس والمكاتب والزوايا، وكان التعليم الابتدائي بالمكاتب ثم ينتقل الطالب إلى الزاوية أو المدرسة ليستكمل تعليمه.

ومن أشهر المؤسسات التعليمية في طرابلس الغرب في العصر العثماني جامع درغوث باشا 972هـ/ 1565م، وجامع الناقلة 1019هـ/ 1610م، وجامع الشيخ عبد الوهاب 1080هـ/ 1893م، وفي ادرنة يوجد جامع المطاوى 982هـ/ 1574م.

وفي تونس وحتى قبل القرن10هـ/16م كانت المدن التونسية قد لعبت دوراً بارزاً في الحياة الدينية والثقافية بفعل مؤسساتها التعليمية الكبرى في القيروان والزيتونة وكذلك الأربطة والمدارس التي امتد تأثيرها شرقاً وغرباً، وتركزت المؤسسات التعليمية في تونس في مراكز رئيسة وهي الكتاب، والزاوية، و المدرسة، والمسجد.

وكان الكُتاب غالباً ما يلحق بمسجد سواء في القرية أو في المدينة وكان يتسع لعدد كبير من الطلاب، وكان البرنامج التعليمي في هذه المكاتب يمثل المرحلة الابتدائية، وكان الطالب يدرس مواد دينية وأدبية وفنية، ومن أشهر المؤسسات التعليمية العثمانية في تونس على سبيل المثال جامع الوالي يوسف داي الذي يعد أول الجوامع العثمانية للمنتسبين للمذهب الحنفي، وفرغ من إنشائه عام 1021هـ/ 1612م، وشيد مدرسة مجاورة له فنشطت الحركة الدينية والتعليمية في تونس، وكذلك أنشأ كتاباً مجاوراً له فتكونت بذلك مجموعة معمارية متكاملة. أما جامع حمودة باشا 1066هـ/ 1655م فيتوسط الأسواق المحيطة بالجامع الأعظم، ومن أهم أسباب اختيار موقعه هذا هو قربه من جامع الزيتونة، حيث أراد العثمانيون نشر مذهبهم الحنفي بين العامة، لأن جامع الزيتونة كان معقل العلماء والشيوخ المالكية.

وفي الجزائر كانت المؤسسات التعليمية قبل العهد العثماني شبيهة بما هو قائم في تونس، حيث وجدت المدارس والأربطة والمساجد والمكاتب بكثرة، وفي العهد العثماني كثرت المؤسسات التعليمية نتيجة حرص العثمانيين على انتشار المذهب الحنفي بين الجزائريين، ولكن ظل هذا المذهب محدود الانتشار في بلدان المغرب العربي على الرغم من المحاولات الكثيرة التي قام بها الأتراك العثمانيون، ومن أشهر المساجد العثمانية في الجزائر الجامع "الجديد" وكان بمثابة مسجد الوالي العثماني، وكان هذا المسجد قد خصص حلقات الدرس فيه للمذهب الحنفي، كذلك جامع "كيتشلوى" بمدينة الجزائر 1209هـ/ 1795م. وغيرها من المساجد الكثيرة التي رتبت فيها دروس للمذهب الحنفي. وقد أنشأ العثمانيون هيئة حكومية كانت تعرف باسم (سور الخيرات) وكانت وظيفتها الإشراف على مساجد المذهب الحنفي والأملاك المحبوسة عليها، والإعانات التي كانت توزع على الفقراء المنتسبين لهذا المذهب، وبالرغم من هذا ظلت الأحباس (الأوقاف) الحنفية الموقوفة من قبل العثمانيين أقل مما كانت عليه الأحباس المالكية التي كانت أكثر انتشاراً في تلك المنطقة.

أما في المغرب الأقصى (وهي لم تدخل في إطار الدولة العثمانية ولكنها تأثرت بها) فقد احتفظت

بالنظم التعليمية التي كانت سائدة في كافة المدن التي كانت تعتمد على المكاتب والزوايا والمدارس والمساجد، إلى جانب نظام المدارس المتخصصة والتي كانت قد انتشرت انتشاراً واسعاً في المغرب الأقصى على يد المرينين والسعديين وذلك لمجابهة الفكر الشيعي الموحدي في المغرب.

وقد كانت تلك المدارس تؤدى دورها كمؤسسة تعليمية ينتقل إليها الطلاب من الكتاتيب المنتشرة والزوايا، ثم يلتحقون عند تخرجهم من تلك المدارس "بالقرويين" إحدى المؤسسات التعليمية الكبرى في منطقة المغرب العربي بشكل عام والمغرب الأقصى على وجه الخصوص. ومن الجدير بالذكر أن التأثير الثقافي العثماني ظل محدوداً في المغرب الأقصى الذي بقي خارج التبعية العثمانية، فلم تقم فيه مؤسسات تعليمية عثمانية، وظل محتفظاً بكيانه التعليمي والديني، ولم تعرف مدارسه الدينية حلقة من حلقات المذهب الحنفي.

2- المناهج في المؤسسات التعليمية في الولايات العربية في العصر العثماني:

اعتمد نظام التعليم في العصر العثماني على ما كان قائماً في البلدان العربية قبل الحكم العثماني فيها، وهو النظام الذي تمثل في التدرج من التعليم في الكتاتيب إلى التعليم العالي في المساجد والمدارس الكبرى. وقد أدت الكتاتيب أو المكاتب في العصر العثماني دورها، حيث كان الأطفال في الريف والحضر يتعلمون بها القراءة وتلاوة القرآن وترتيله، ويتعلمون بها أيضاً مبادئ الحساب.

ويمكن التعرف على المواد التي كانت تدرس في المساجد في العصر العثماني من خلال الوثائق التي تناولت هذه المساجد. مثال ذلك: إن دراسة مجموعة الكتب التي احتوتها المكتبة الملحقة بمسجد محمد بيك أبو الذهب في الأزهر توضح أنها تدور حول القرآن وعلومه والحديث، والفقه على المذاهب الأربعة، والفتاوى والشروح والحواشي المختلفة. وتستأثر هذه المواضيع بالجانب الأكبر، وأقل المواضيع هي كتب العلوم البحتة (الرياضيات)، والأدب، والقراءات، والصرف، واللغة، والفرائض. كذلك يلاحظ أن كتب الفقه على المذاهب الأربعة ليس فيها توازن وأغلبها فقه حنفي أو فتاوى وشروح وحواشي على مذهب الحنفية. وكانت المدارس من المنشآت التعليمية وقد ألحقت بها خزائن للكتب، وكانت المواد التي تدرس بها الصرف والنحو والمنطق والمعاني والفقه والحديث والتفسير والتوحيد، بالإضافة إلى بعض المواد التي يختارها المدرس والطلبة. ويبدو أن المواد المختارة كانت غالباً من العلوم العقلية، مثال ذلك أن مدرس المدرسة المحمودية بالقاهرة الشيخ عبد السلام الأرزجاني كان له تعلق بالرياضيات واقتنى آلات فلكية.

إلا أن الدراسة في المساجد والمدارس والزوايا وغير ذلك من معاهد العلم في مصر بصفة خاصة اتجهت إلى العلوم النقلية دون العلوم العقلية إلا في النادر، وهو الأمر الذي يتضح في نص الجبرتي عن والي مصر أحمد باشا (1162- 1163هـ/1749-1750م) الذي كان من أرباب الفضائل وله رغبة في العلوم الرياضية، وعندما وصل إلى مصر واستقر بالقلعة قابله العلماء في ذلك الوقت وفيهم الشيخ عبد الله الشبراوي شيخ الجامع الأزهر، فتكلم معهم وناقشهم وباحثهم، ثم تحدث معهم في الرياضيات فأحجموا عن الرد عليه، وقالوا لا نعرف هذه العلوم. ويبدو من رد علماء الأزهر أن هذه العلوم التي أشار

إليها الوالي تحتاج إلى لوازم وشروط وآلات وصناعات وأمور ذوقية مثل رقة الطبيعة وحسن الوضع والخط والرسم والتشكيل وغير ذلك، لذا لم يقبل العلماء على هذا النوع من الدراسات لقلة الإمكانيات المادية في عهدهم، وندرة من كان مستعداً للصرف عليها، مع ذلك تخصص بعض العلماء الأثرياء في هذا النوع من العلوم، مثل حسن الجبرتي.

3- نظام الوقف وأثره على المؤسسات التعليمية:

ارتبط نظام الوقف في الإسلام بعمارة المساجد، فقد حرص الإسلام على حث المسلمين على تشييد المساجد وتعميرها، وقد شهدت مصر قبل العصر العثماني نشاطاً دينياً عظيماً صحبه ازدهار الأوقاف وانتشارها. وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى تقوية الشعور الديني واستمر تدفق المشاعر الدينية من خلال المنشآت الدينية حيث يوجد الأئمة والخطباء والفقهاء والمدرسون والمحدثون والطلبة والمؤذنون، والقوام والفقراء والمساكين.

وقد حرص العثمانيون على عدم المساس بنظام أرزاق الأحباس (من الألفاظ التي شاع استخدامها في المغرب والأندلس، وهو يعرف في الشرق بالأوقاف) وهي الأراضي الزراعية التي أوقفت للإنفاق من ريعها على المساجد والمدارس والزوايا والأربطة والتكايا و الخوانق وغير ذلك من المنشآت .

ويتجلى دور الأوقاف في الجانب التعليمي في ما قام به ولاة مصر في العصر العثماني من تشييد العمائر ولكنهم شرطوا في أوقافهم أن تقوم هذه المنشآت بدور تعليمي، ومن هؤلاء الولاة داود باشا الذي تولى سنة 945هـ/ 1538م وشيد مسجده ليؤدى وظيفتين معاً دينية وتعليمية، وكان داود باشا محباً للعلم والعلماء ومطالعة الكتب العربية، كما انشأ بجوار المسجد سبيلاً مفروشاً بالرخام، وشيد بمكة مدرسة ورباطاً.

ولقد ازدهر الأزهر في العصر العثماني، وقام بدوره الديني والثقافي ووفد عليه عدد هائل من الطلاب من أنحاء مصر كلها ريفها وحضرها ومن خارج مصر لكثرة الأوقاف المرصودة عليه وعلى طلابه وشيوخه من جهة، وعلى ما كان يمتاز به من كثرة مدرسيه، فقد كان فيه في العصر العثماني نحو من ستين أو سبعين مدرساً. وهكذا حظي الأزهر بمكانته كمركز لإشعاع الديني والعلمي، وغطت الأوقاف المحبوسة عليه كافة النفقات الخاصة بطلاب العلم والعلماء.

ويتبين من ملخص وقفيات حلب خلال الفترة الممتدة بين عامى 1130-1216هـ/ 1718-1800م، إنه تم تسجيل حوالي 485 وقفاً جديداً، ومن هذه الأوقاف كان 32 وقفاً من الأراضي، و30 وقفاً آخر يضم كلا من الأراضي المرصودة، ومن العدد الكلى كان يوجد 237 وقفاً ذرياَ، وكانت هذه الأوقاف على المساجد والمدارس والخلوات وتكايا الدراويش والاسبلة وقنوات المياه والخانات وأضرحة مكة والمدينة والقدس.

وفي المغرب تشير النصوص الوثائقية المنقوشة في لوحات الحبوس بما يثبت أسماء الأماكن المحبوسة على عمارة المدارس المغربية، وهي وثائق تعد مصدراً معلناً أمام عيون الناس حفاظاً على تلك الأوقاف من الضياع أو التبديل لكونها مصدر صرف على عمارة تلك المدارس. كما شاع في بلاد المغرب التدوين على لوحات زجاجية تنقش بخط النسخ العربي وتعلق على واجهات المدارس من الداخل لتكون في مأمن، وهو الأسلوب الذي يختلف عن النظام السائد في تسجيل الأوقاف في بلاد المشرق، إذ اعتاد أصحاب الأوقاف أن يسجلوا أوقافهم عند

القاضي في وثيقة خطية تتضمن الأوقاف وحدودها الشرعية، وهناك أمثلة قليلة وجدت في مصر سجلت حبوسها على واجهة عمارتها مثل مدرسة السلطان برسباي المملوكي 841هـ/1436م.

4- نماذج من المنشآت التعليمية في البلدان العربية في العصر العثماني:

اهتم العثمانيون ببناء المنشآت الدينية التعليمية من مساجد ومدارس وزوايا وتكايا وغيرها في كافة البلدان العربية، وكانت بعض هذه المنشآت تبنى وفق طرز معمارية محلية تمثل الأنماط المحلية في الأقطار العربية والبعض من تلك المنشآت كان يبنى وفق طرز معمارية عثمانية خالصة.

وفيما يلي نماذج من تلك العمائر التي ظلت تؤدى دورها الوظيفي سواء من الناحية الدينية أو من الناحية التعليمية، علماً بأن هناك بعض المنشآت التي لم تُبنَ من قبل العثمانيين، ولكن كان لها أكبر الأثر من ناحية الدور التعليمي الذي لعبته على المستوى المحلى والعربي والإسلامي كعمارة المسجد الحرام في مكة المكرمة والمسجد النبوي في المدينة المنورة وجامع الأزهر في مصر وجامع الزيتونة في تونس، وكانت تلك المنشآت وما تضمه من حلقات وأروقه وقاعات تعليمية تجسد الحركة الفكرية والدينية في العالم العربي والإسلامي. وقد تصدر الأزهر الشريف الزعامة بوصفه منشأة تعليمية ظلت تؤدى دورها من العصور الوسطى حتى العصر الحديث، وكان له أكبر الفضل في الحفاظ على الثقافة العربية الإسلامية وفي ربط مصر بأقطار العالم العربي والإسلامي برباط وثيق وبالتالي الربط بين طرفي العالم العربي والإسلامي المشرق والمغرب وقد لاقى الأزهر عناية فائقة من الناحية التعليمية، وكثرة الأوقاف المحبوسة له.

أولاً: المساجد:

أ) المسجد الحرام:

كان المسجد الحرام بمكة المكرمة من المساجد التي حرص العثمانيون على تفعيل دورها التعليمي، ولذلك فقد شارك كافة سلاطين آل عثمان في اعمار المسجد الحرام، ومن آثار السلطان سليمان بالمسجد الحرام المدارس الأربعة السليمانية، وقد عين لإنشاء تلك المدارس الأمير قاسم بك نائب جدة، وذلك في الجانب الجنوبي من المسجد الحرام. وتعاقبت إصلاحات السلاطين العثمانيين من ترميم وتدعيم في المسجد، وكان ما يخص الجانب التعليمي هو إعادة بناء مدارس السلطان سليمان القانوني في عهد السلطان محمد الرابع 1137هـ /1724م، وفي عهد السلطان عبد الحميد الأول استحدث طريق بين الباب والمدرسة السليمانية، وحولت القبة التي كانت تسمى سقاية العباس إلى مكتبة، وأخرى حولت إلى دار للتوقيت والرصد، (وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني عام 1301هـ/1883م، تم ترميم بعض أحجار الكعبة المشرفة وبعض القباب، ورفعت القبة المعروفة بسقاية العباس وقبة التوقيت من الحرم).

ب) المسجد النبوي:

كان للسلاطين العثمانيون إسهامهم في العناية بعمارة المسجد النبوي وأعمال الترميم والتجديد. أما فيما يخص الدور التعليمي للمسجد النبوي فقد أبقى العثمانيون على طرق التعليم القديمة في إلقاء الدروس داخل أروقة المسجد، فظلت حلقات التدريس التي يعقدها العلماء والفقهاء قائمة بالمسجد، وأوقف السلطان محمود الثاني أعداداً كبيرة من نسخ القرآن الكريم وكتب الحديث على مكتبة الحرم النبوي التي شيدها السلطان عبد المجيد، والتي حققت لطلاب العلم بالمسجد الكثير مما كانوا في أشد الحاجة إليه

من مؤلفات علمية أو دينية، وكذلك المكتبة المحمودية التي شيدت داخل المسجد، وكانت قديماً ضمن ملاحق المدرسة المحمودية التي شيدها السلطان محمود خان.

ج) مساجد بلدان المغرب:

لعبت بعض المساجد دوراً كمؤسسة تعليمية كجامع حموده باشا 1066هـ/1655م: يقع هذا الجامع وسط الأسواق المحيطة بالجامع الأعظم، ومن أهم أسباب اختيار موقعه هذا هو قربه من جامع الزيتونة، وهو ناتج عن إرادة الحكام الجدد المتبعين للمذهب الحنفي وغايتهم نشر مذهبهم بين العامة، وبما أن جامع الزيتونة على مر التاريخ كان مركزاً للعلماء والشيوخ المالكية، فإن تشييد مسجد للحنفية قريب منه كان غايته نشر المذهب الحنفي بين أروقة جامع الزيتونة.

جامع ساميز: أنشئ الجامع فيما بين سنتى 940 ـ 941هـ/1534ـ1535م على يد القائد صفر بن عبد الله، وهو يقع في حي الجبل بمدينة الجزائر العاصمة، وهذا المسجد من مساجد المذهب الحنفي. واستخدم في عقد الدروس لتدريس المذهب الحنفي.

د) الجوامع في دمشق:

كان لهذه الجوامع دور كبير في نشر المذهب الحنفي وأيضاً بوصفها مؤسسات تعليمية ومن أشهرها: جامع السلطان سليم الشهير بجامع الشيخ محي الدين بالصالحية، جامع التكية السليمانية، جامع الدرويشية، جامع المدرسة السليمانية، جامع مراد باشا، جامع الزاوية الصمادية، جامع كوجك أحمد باشا (جامع العسالي)، جامع القرماني، جامع سنان باشا، جامع عيسى باشا، جامع لالا مصطفي باشا، جامع تكية مولوية، جامع الفتحية (جامع القيمرية)، جامع سياغوش باشا (جامع الياغوشية).

ثانياً: المدارس

ارتبط النشاط العلمي في الولايات العربية في العصر العثماني بالحياة الدينية، وقد اهتمت المدارس بتفسير المسائل المتعلقة بالعقيدة وفيما يلي أهم المدارس ونشاطها.

أ) مدارس مصر:

ازدهرت الحركة العلمية في مدارس الفسطاط الدينية التي كانت منتشرة حول جامع عمرو بن العاص، أي أن التعليم في مصر كسائر العالم الإسلامي بالمسجد، ثم عرفت مصر شأنها في ذلك شأن بقية العالم الإسلامي عمارة المدرسة، وازدهرت هذه العمارة في العصرين المملوكي والعثماني، ومن أشهر مدارس القاهرة في العصر العثماني: المدرسة السليمانية 950هـ/ 1543م وتعد أولى مدارس العصر العثماني بمدينة القاهرة، وهي عثمانية التخطيط، مملوكية في تكوينها العام وزخارفها، وتقع في شارع السروجية، شيدها الأمير سليمان بن عبد الرحمن، وهو احد خواص مماليك السلطان سليم. ظلت المدرسة منذ تشييدها تؤدى وظيفتها في التدريس، وكانت مشهورة في القرن 11هـ/ 17م، ولكن بمرور الوقت ومع انتشار التصوف في مصر تحولت المدرسة إلى تكية تعرف الآن بالتكية السليمانية.

المدرسة المحمودية 1146هـ/ 1750م:

وهي تقع بشارع بورسعيد (الخليج المصري سابقاً)، وقد أشرف على بناءها بشير أغا دار السعادة الذي شيد سبيلاً وكُتاباً بجوارها، وتشغل حجرات الطلبة والعاملين جميع أضلاع المدرسة، وتنفتح هذه الحجرات جميعاً على الأروقة وهي ترتفع عن أرضية الأروقة.

ب) مدارس اليمن:

بنيت في العصر العثماني المدرسة السلطانية في مدينة الشحر من مخلاف حضرموت، بناها السلطان بدر أبو طويرق في عام 959هـ/1551م، وقد وقف عليها وقفاً معلوماً وهي ما تزال عامرة ، وشهدت ذمار في عام 947هـ/1540م بناء المدرسة الشمسية من قبل الإمام شرف الدين، وقد عرفت بذلك نسبة إلى الأمير شمس الدين أحد أبنائه. وقد قام ببناء المطاهير والمنارة وحفر البئر الوالي العثماني محمد علي باشا في عام 1155هـ/1742م. وفي عدن قام الإمام المطهر بن شرف الدين في عام 975هـ/1567م ببناء مدرسة المطهر على يد عامله قاسم بن الشويع لتدريس المذهب الزيدي ولكنها هدمت.

ومن مدارس صنعاء المدرسة البكيرية في ميدان قصر صنعاء، شيدها الوزير حسن باشا في عام 1005هـ/1596م، بعمارة متقنة تكلفت أموالاً كثيرة، وعرفت بالبكيرية نسبة إلى بكير بك مولى الوزير حسن، (وقد قام السلطان عبد الحميد الثاني بتجديدها في عام 1298هـ/1880م).

وفي سنة 1001هـ/1592م شيدت مدرسة عفيف الدين في قرية من عزلة حزيب من ضواحي مدينة النادرة من جهة الشمال (وهي ما تزال عامرة) شيدها الشيخ عفيف الدين عبد الوهاب بن عبيد الكهالي، ووقف عليها أوقافا كثيرة في جبل الحبال ووادي الجبالي، وفي عزلة حزيب، وعزلة مالك، وعزلة شخب، وهي محاطة بسور من جميع جهاتها، وفي كل ركن من أركانها حجرة للطلاب.

ومن مدارس اليمن أيضاً خلال الفترة العثمانية مدرسة العريش التي تقع في العريش الأعلى من عزلة شعب يافع من مخلاف الشوافي وأعمال إب، شيدها عبد الله بن أحمد بن على بن عز الدين الأكوع، ووقف عليها وقفاً كاملاً لإقامتها ولمن يدرس بها، وكان عالماً محققاً في الأصول والفروع، وتولى القضاء للمنصور الحسين بن القاسم في بلاد المخادر وتعز.

ج) مدارس ليبيا:

واكبت طرابلس الحركة العلمية الإسلامية التي كانت من نتيجتها تشييد مدرسة عثمان باشا الساقزلي بطرابلس حوالي 1064هـ/1654م من المدارس المستقلة التي شيدت خلال العصر العثماني الأول (958-1123هـ/1551-1711م)، ثم شيدت مدرسة مجمع أحمد باشا القرمانلي في عام 1150هـ/1738م، وهي مدرسة ملحقة بمجمع ديني خيري تعليمي، ، ثم مدرسة مجمع مصطفى قرجي 1249هـ/1833م.أما مدرسة ومسجد الكاتب فتقع في زنقة الريح، وهي مستقلة كمدرسة الساقزلي.

وقد اتسمت هذه المدارس بوحدات رئيسة مشتركة مثل وجود الصحن المكشوف في الوسط والظلة التي تلتف حوله وتشرف عليه من خلال بائكة، ثم يلي هذه البائكة حجرات الطلبة في الدور الأرضي فقط، فيما عدا مدرسة أحمد باشا القرمانلي التي اشتملت على دور ثان بتأثير المغرب الأقصى. وتشمل هذه المدارس على مصلى أو حجرة للتدريس بينما حجرات الطلبة تشغل ركناً من أركان الصحن فيما عدا مدرسة مجمع مصطفى قرجي التي اوجد بها المعمار هذه الوحدة ولكن شغلها بمدافن لكل من المؤسس وأسرته،وقد اتسمت مدرسة الساقزلي بوجود روضة ذات مقصورة لدفن خواص الواقف .

وتعد مدرسة عثمان باشا الساقزلي 1064هـ/1654م، من المدارس المستقلة، وهي تقع بمدينة طرابلس القديمة بشارع درغوث باشا، وقد شيد هذه المدرسة عثمان باشا الساقزلي الذي تولى حكم طرابلس فيما بين سنتي 1060-

1083هـ/1649-1672م، وجاء تخطيط المدرسة مستطيلاً تقريباً 12.87 × 12.72م، وتشتمل على صحن وظلة ومساكن للطلبة ومصلى وميضأة ومستحم ومطبخ، مع وجود امتداد مساحي آخر من الجهة الشرقية يشغل مساحة مستطيلة أيضاً تشتمل على مدفن وروضة. وتعتبر مدرسة الكاتب بزنقة الريح 1183هـ/ 1769م من المدارس المستقلة بطرابلس الغرب، وقد اندثر صحنها وما يحيط به من ظلة ومساكن وبقية الملاحق الأخرى، ولم يبق منها إلا المصلى وخمسة مساكن فقط ودورة المياه والميضأة والمستحم والمدخل الرئيسي. وقد شيد هذه المدرسة مصطفي الكاتب بن القاسم المصري الوالي عام 1183ه/ 1769م وكان مستشار الوالي علي باشا القرمانلى، وتقع هذه المدرسة داخل مدينة طرابلس القديمة بطرفها الشرقي بالقرب من السور الذي كان يحيط بها، حيث يقع البحر على مقربة من جهتها الشمالية الشرقية، وتشرف على زنقة الريح من خلال الواجهة الشمالية الغربية التي لم يبق منها سوى المدخل.

د) مدارس الشام:

(أول مدرسة أنشئت في دمشق يعود تاريخها إلى سنة 491هـ/1097م، وهي المدرسة الصادرية الكائنة عند الباب الغربي للجامع الأموي وهي لا تزال موجودة وإنما في حالة سيئة).

وقد بلغ عدد المدارس التي شيدت في دمشق ابان الحكم العثماني عشرة مدارس فقط: وأول مدرسة شيدها السلطان سليمان القانوني بجانب التكية السليمانية سنة 962هـ/1554م. ثم انشأ شمسي أحمد باشا أحد ولاة العثمانيين المدرسة الأحمدية سنة 963هـ /1555م. ثم انشأ آل المرادي مدرستين وتكية وجامع. الأولى: المدرسة المرادية الجوانية الكبرى، شيدت سنة 1108هـ/1696م وتقع في باب البريد وقد دَرَست. والثانية: المدرسة المرادية الجوانية الصغرى، وشيدت سنة 1177هـ/1764م وهي بجانب الاولى وقد دَرَست أيضاً، أما التكية والجامع فهما جانب آل المرادي الكبير في حارة الورد - سوق ساروجا.

وشيد آل العظم ثلاث مدارس الأولى: مدرسة إسماعيل باشا العظم سنة 1141هـ/1728م جددها اسعد باشا سنة 1162هـ/1748م في سوق الخياطين. والثانية: مدرسة سليمان باشا العظم 1150هـ/1737م في السليمانية. والثالثة: مدرسة عبد الله باشا العظم 1193هـ/ 1779م وهي آخر مدرسة تلقى فيها الدروس باللغة العربية.

ويتبين أن بناء المدارس إبان الحكم العثماني لم يكن نشيطاً بالمقارنة بالعهد الذي سبق أيام حكمهم، كما أن أغلب المدارس شيدت في الفترة العثمانية من قبل المواطنين الدمشقيين. ولكن العثمانيين من جهة أخرى كانوا كرماء في إنشاء المساجد فقد بلغ ما شيدوه من الجوامع سبعة عشر جامعاً، فضلاً عن تجديدهم لعدد كبير من الجوامع التي كانت موجودة في دمشق وجددوا فيها الخطب وعينوا فها المدرسين.

ثالثاً: الزوايا

تعد الزوايا من المراكز الثقافية في العصر العثماني، و كانت تقوم بوظيفة التدريس إلى جانب الكتاتيب والمساجد والمدارس، وكانت الدروس فيها تميل للاتجاهات الصوفية بالإضافة إلى الدراسات الإسلامية العامة. وقد كانت المساجد الكبيرة قبل العصر العثماني تشتمل على زوايا العلم، ومثال ذلك زوايا العلم التي وجدت في جامع عمرو بن العاص، والجامع الطولوني، والجامع الأزهر، وقد قامت الأوقاف بدور كبير في استمرار دور زوايا العلم وأداء رسالتها التعليمية.

أ) الزوايا المصرية:

زاوية حسن الرومي 929هـ/ 1523م وقد
أمر بتشييد هذه الزاوية الشيخ حسن بن الياس بن عبد الله الرومي الحنفي بشارع المحجر بين باب العزب ودار المحفوظات الجديد بالقاهرة، وأوقف عليها عدة أوقاف لجهات متفرقة من مصر للصرف على مهماتها ومصالحها المختلفة. ووقف الشيخ حسن الرومي هذه الزاوية على مسجد تقام فيه الصلوات المعهودة، أما الخلاوي والخزائن التي بها فقد جعلها لانتفاع المقيمين فيها، وقد خصص الواقف هذه الزاوية لطائفة العجم، واشترط أن يستقروا فيها على الدوام، وإذا أراد أحدهم أن يخرج لطلب العلم على مشايخ الأزهر يسمح له بذلك بحيث لا تفوته صلاة الظهر بالزاوية، وكان عدد هؤلاء الأعاجم لا يزيد على عشرة أنفار.

أما زاوية الخضري في مصر فهي من أشهر زوايا العصر العثماني، ومُنشؤها هو الشيخ سليمان أبو الربيعين الزبيري الحسيني الذي ينتهي نسبه آل ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام، وكلمة الربيعيين تعنى علم الظاهر والباطن، وقد تعلم هذا الشيخ القرآن وتفقه في الدين ولم يشغل وظيفة رسمية، وكثر تلاميذه ومريدوه، الأمر الذي جعله يشيد هذه الزاوية بشارع درب الحناء بحي قلعة الكبش بمدينة القاهرة، ثم صار فيما بعد جامعاً عرف به، وقد كان على جانب كبير من الثراء فأوقف على هذه الزاوية كثيراً من الأراضي الزراعية لإقامة شعائرها، وتوفي في عام 965هـ/1560م، وقد جلس بهذه الزاوية بعده الشيخ البرادي واتخذ منها مركزاً علمياً.

ومن الزوايا أيضاً الزاوية التي كانت بالقرب من المشهد الحسيني، وكان يدرس فيها كثير من العلماء ومن أهمهم الشيخ أحمد بن شاهين الراشدي الشافعي القاهري، وهو الشيخ الإمام الورع المحقق المدقق الفقيه المحدث أبو العباس شهاب الدين، وقد درس الفقه والحساب والهندسة وتصدر في الجامع الأزهر، وأخذ عنه خلق كثيرون وله مؤلفات نافعة، وكانت وفاته في عام 1188هـ/1774م عن ثمانين سنة تقريباً.

وتعد زاوية الشيخ الدردير من أبرز زوايا القاهرة في العصر العثماني، وتقع بشارع الدردير (الكعكيين) بحي الأزهر 1201هـ/1787م، أنشأها الشيخ الدردير عقب عودته من تأدية فريضة الحج في عام 1191هـ/1777م، وظل مقيماً بها حتى توفي في ربيع الأول من عام 1201هـ/ 1787م فدفن بها، ثم أصبحت مسجداً جامعاً، أما عن الشيخ فهو أحمد بن محمد بن احمد أبى حامد الفدوي المالكي الأزهري الخلوقي الشهير بالدردير، ولد ببني عدى من قرى مركز منفلوط محافظة أسيوط، وأصبح شيخاً على المالكية بعد وفاة الشيخ الصعيدي، ومفتشاً وناظراً على وقف الصعايدى برواق الصعايدة، بل وشيخاً على أهل مصر بأسرها، وقد ترك عدة مؤلفات أهمها " أقرب المسالك لمذهب مالك". ومن الزوايا أيضاً زاوية الامير عبد الرحمن كتخدا 1168-1175هـ/1754-1761م، وهي الزاوية التي تقع بشارع الخيامية بجوار جامع الامير جانى بك الأشرفي.

ب) الزوايا الليبية:

ومن الزوايا التي وجدت في ليبيا زاوية عطية بطرابلس الغرب، وتقع في شارع قوسي الصراعي وزنقة الحلقة، وتعرف حتى اليوم بزاوية عطية، ويوجد بداخلها ضريح مؤسس الزاوية، وتشتهر الآن بزاوية الفلاح، وتؤرخ بالقرن 11هـ/ 17م. ومنها أيضاً زاوية الشيخ يعقوب بمدينة طرابلس القديمة، وتقع هذه الزاوية بطريق سيدي

يعقوب بمنطقة باب البحر، وتعرف بالزاوية الصغيرة، شيدها الشيخ سيدي يعقوب وأصله من المغرب.

ومن الزوايا أيضاً الزاوية الكبيرة التي تقع بباب الحرية بشارع الزاوية الكبيرة بمدينة طرابلس القديمة، وأسسها محمد العالم الفارسي وأصله من المغرب في بداية القرن 10هـ/16م، ويبدو أنها تعرضت لعدة تجديدات.

ومن هذه الزوايا الزاوية الملحقة بمسجد الشيخ إبراهيم المحجوب بمصراتة، وكان من الأولياء الصالحين، واشتغل بتدريس الفقه والقرآن الكريم. وتشير الروايات المتواترة إلى تشييدها منذ أكثر من مائتي عام على يد تلاميذ الشيخ إبراهيم المحجوب بعد وفاته .وقد خصصت خلاوي الزاوية لمبيت الطلاب والمدرسين فيها، حيث توجد ثماني خلاوي وزعت بعضها في الرواق الواقع في الجهة الشمالية الشرقية من الصحن، وبعضها الآخر يقع في نهاية الممر بالرواق الواقع بالجهة الجنوبية الشرقية للفناء، أما الخلوة الأخيرة فتقع أمام القاعة المستطيلة بعد المدخل الرئيسي مباشرة.

رابعاً: المكاتب

اعتمد نظام التعليم في الولايات العربية في العصر العثماني على ما كان قائماً في تلك البلاد قبل الحكم العثماني والكتاتيب أو المكاتب هي المرحلة الأولى للتعليم ، حيث كان الأطفال في الريف والحضر يتعلمون بها القراءة وتلاوة القرآن وترتيله، ومبادئ الحساب، وذلك تمشياً مع سياسة التعليم الإسلامية، حيث يتلقى الطفل تعليمه الابتدائي في الكُتاب، وهو الأمر الذي أدى إلى ازدهار عمارة هذا النوع من المنشآت التعليمية في العصر العثماني، حيث شيدت منه أعداد هائلة في مصر، وقد جاءت بعض هذه الكتاتيب في هيئة مستقلة، وجاء بعضها الآخر ملحقاً إما بالمسجد أو بالمدرسة. وأغلب هذه الكتاتيب ما زالت قائمة، وقد يعكس كثرتها في العصر العثماني ضعف الحالة الاقتصادية التي اتسمت بها مصر في تلك الفترة، فقد أقبل كثير من الأمراء والولاة والناس على تشييد هذا النوع من المنشآت التعليمية التي تتسم بصغر حجمها وقلة تكاليفها.(تتسع لعشرة أطفال في الأغلب).

ومن الأمثلة على الكتاتيب في مصر كتاب مسجد سليمان باشا بالقلعة، وكتاب مصطفي أغا بن عبد الرحيم وكتاب أغادار المقاطعجى، وكتاب شاهين أغا، وكتاب خليل دار السعادة، وكتاب يوسف الأغا القزلار وكتاب الأمير عبد الله، وكتاب حسن كتخدا، وكتاب رقية دودو، والكتاب الملحق بمدرسة الحاج مصطفي بن عبد الله، وكتاب الأمير عبد الرحمن كتخدا الملحق بمسجد الشيخ المطهر، كما ازداد عدد الأطفال فوصل إلى عشرين طفلاً في الكتاب الملحق بمسجد اسكندر باشا، وفي الكتاب الملحق بالمدرسة المحمودية، وأيضاً في الكتاب الذي شيده الأمير عبد الرحمن كتخدا في بين القصرين والذي يعد من أروع كتاتيب العصر العثماني. ومن أكبر الكتاتيب في العصر العثماني بمصر الكتاب الملحق بمسجد مسيح باشا، وقد بلغ عدد الأطفال الدارسين به نحو الخمسين طفلاً.

ويبدو من الوثائق أن أطفال الكتاتيب هم "من أيتام المسلمين الفقراء المحتاجين المميزين القابلين للتعليم القاصرين عن سن البلوغ"، كما أن اليوم التعليمي لهؤلاء الأطفال يبدأ عادة من شروق الشمس إلى قبيل العصر ما عدا يوم الخميس إلى آذان الظهر، أما يوم الجمعة فهو يوم الإجازة الأسبوعية. وكذلك يتضح من حجج الوقف أن الأطفال في هذا الكتاتيب كانوا يتلقون في إقامتهم بالكتاب المأكل والملبس، وكان يصرف عليهم إما نقداً أو عيناً، كما كانت تقدم لهم مصروفات شهرية اختلفت من كتاب لآخر:

ففي كتاب مسجد اسكندر باشا كان الطفل يتقاضى أربعة أنصاف شهرياً، وكذلك أطفال كتاتيب يوسف أغا ومصطفي أغا، ويعد هذا المبلغ أقل مما يتقاضاه أطفال باقي كتاتيب العصر العثماني، وكانت المصروفات تتضمن أحياناً ثمن جرايتهم يومياً. وبالإضافة إلى مستحقاتهم الشهرية والسنوية فقد كانوا يتمتعون بهبة من الوقف وتكون عادة مع مطلع شهر رمضان، فكان مما يصرف لهؤلاء الأطفال القمصان والقفاطين والعمائم والنعال وغيرها مع تحصيلهم أيضاً أجرة حياكة هذه الملابس، وقد اختلفت الهبة السنوية من وقف لآخر حتى وصلت في بعض الأحيان إلى خمسين نصفاً من الفضة.

وكان عدد العاملين في هذه الكتاتيب يقتصر على اثنين هما المؤدب (الفقيه) والعريف، تتوفر فيهما شروط خلقية واجتماعية منها أن يكون المؤدب عادة رجلاً من حفظة كتاب الله ويكون صالحاً متديناً ذا عقل وعفة، متزوجاً، أميناً على أطفال المسلمين، صحيح العقيدة، وظيفته تعليم الأطفال حروف الهجاء والخط والكتابة والقرآن الكريم. أما العريف فكان يعاون المؤدب في عمله ويجب أن تتوفر فيه الشروط التي يجب توافرها في المؤدب فعليه أن يكون شاباً صالحا حافظاً لكتاب الله المبين، ألا يفارق الأطفال أثناء قراءتهم وألا يمكنهم من الاختلاط ببعضهم.

وكان كل من المؤدب أو الفقيه، الذي قد يكون من الصوفية يتقاضيان رواتب شهرية، وقد اختلفت هذه الرواتب من كتاب لآخر، فالمؤدب قد يحصل على مبلغ أربعين نصف شهرياً، والمعروف أن تعليم الأولاد أو الصبيان في المسجد كان مكروهاً (ما ذكره الإمام مالك على سبيل المثال) ويبدو أن ذلك كان الأساس في إنشاء الكتاب أو المكاتب التي نهضت بالمرحلة الأولى من مراحل التعليم.

وتبين وثائق الوقف إن العادة جرت ببناء مكتب لتعليم الأيتام بجوار المسجد أو المدرسة فوق السبيل ولذلك عرف باسم مكتب السبيل أو كُتاب السبيل، ولم يمنع هذا من إنشاء مكاتب لتعليم الأيتام ورغم ذلك أطلق عليها أيضا اسم مكتب السبيل. وكانت الأوقاف أكثر أهمية بالنسبة للمكاتب الخاصة بتعليم الأطفال، وبالتالي للمرحلة الأولى من التعليم بصفة عامة، بالرغم من بساطة التعليم في المكاتب، فقد حرص الواقفون على تحديد كل ما يتعلق بالعملية التعليمية في هذه المرحلة، وفق شروط الواقفين، وحرص نظار الوقف على تنفيذها، وهذا خلق نوعاً من التقاليد التي أصبح معمولاً بها حتى ولو لم ينص عليها.ومن أمثلة الكتاتيب مكتب المدرسة المحمودية 1164هـ/ 1750م.

وكان هذا النظام المتبع في المكاتب العثمانية بمصر هو نفسه المتبع في المكاتب أو الكتاتيب في باقي الولايات العربية في الشام والعراق والحجاز والمغرب العربي، وهو يمثل مرحلة التعليم الأساسي وقد حرص أهل الولايات العربية على رعاية تلك الكتاتيب بوصفها الركيزة الأساسية في حفظ علوم الدين، وتربية النشئ على العلوم الشرعية، وتجويد الخط. ومازالت المكاتب الملحقة بالمساجد الجامعة في القيروان والزيتونة والقرويين وغيرها خير شاهد على ذلك.

ومن الأمثلة على مكاتب (كتاتيب) دمشق: مكتب جاقماية ويقع في المدرسة الجقمقية، ومكتب الليوان في الملك الظاهر ويقع في إيوان المدرسة الظاهرية، ومكتب القبة في الملك الظاهر ويقع في تربة الملك الظاهر بالمدرسة المذكورة، مكتب صالحية الشام ويقع في الجامع الجديد، ومكتب الميدان ويقع في المدرسة الرشيدية، ومكتب الشامية ويقع في

المدرسة الشامية البرانية وفيها تربة ست الشام بنت أيوب.

خامساً: التكايا:

تعد التكايا من المنشآت الدينية التي ارتبطت بالعصر العثماني وقد شيدت للدراويش أي الصوفية المنقطعين للعبادة، شأنها في ذلك شأن الخانقاوات في العصرين الأيوبي والمملوكي، حيث كانت الولايات تلتزم بإيواء من يفدون عليها من العثمانيين، كما تلتزم بمعاشهم ولباسهم فيها. وهي في تخطيطها المعماري تشبه إلى حد كبير الخانقاة، وتشتمل كل منها على فناء متسع مكشوف، تحيط به مجموعة كبيرة من الخلاوي لإيواء المتصوفة، كما تشتمل كل منها على أكثر من طابق. ويتمثل الاختلاف بينها في اشتمال الخانقاه على ايونات متعامدة، أما التكية فتشتمل في معظم الأحيان على إيوان واحد للصلاة، كما إن الدراسة في الخانقاه كانت منتظمة، حيث يتولى مشيختها كبار العلماء والفقهاء وبالتالي تمنح الدارسين إجازات علمية، أما التكية فلا التزام على المقيمين بها، ومن ثم فلا تقوم فيها فصول للدراسة المنتظمة، وإن كان الأمر لا يخلو من عقد محاضرات للوعظ والإرشاد، كما تجتمع فيها حلقات الذكر.

ومن التكايا المهمة التي ترجع إلى العصر العثماني بمصر التكية الملحقة بمسجد محمد بك أبي الذهب بميدان الأزهر بمدينة القاهرة، فقد قام الأمير محمد بك أبو الذهب بتشييد هذا المسجد ليكون مدرسة تساعد الجامع الأزهر على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب الوافدين عليه من جميع أنحاء العالم الإسلامي، فشرع في البناء في عام 1187هـ/ 1773م، وفرغ منه في عام 1188هـ/ 1774م، والحق به مكتبة تشتمل على ستمائة وخمسين كتاباً في شتى العلوم والفنون، وقد بلغ من اهتمامه بها أن زودها بمؤلفات قيمة اشتراها من العالم مرتضى الزبيدي، كما كانت تحوى المكتبة الكثير من كتب علم التاريخ وغيرها من الكتب النادرة والتي بلغ عددها في القرن 13هـ/ 19م (1292) مجلداً، والحق الأمير بالجامع تكية لمتصوفي الأتراك، وسبيلاً وحوضاً لشراب العامة والدواب، فلما توفي محمد بيك أبو الذهب، ولم يكن المسجد يشتمل على ضريح، اقتطع من المكتبة جزء وأعد لدفنه.

أ.د. محمد محمد الكحلاوي
جامعة القاهرة

المصادر والمراجع

أولاً: العربية:

1- المصادر والمراجع:

- أنيس، محمد: الدولة العثمانية والشرق العربي، القاهرة، 1981.
- الجبرتي، عبد الرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار،4 أجزاء، بيروت، 1978.
- جودت، دولت، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ترجمة. عبد القادر الدنا، بيروت، 1308ه.
- حسون، علي، تاريخ الدولة العثمانية، بيروت، 1983.
- حمادة، محمد ماهر، المكتبات في الإسلام، نشأتها وتطورها، القاهرة، 1970.
-الديوجي، سعيد، مدارس الموصل في العهد العثماني، بغداد، 1971.
- رافق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون، دمشق، 1974.
- ريمون، اندريه، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب،القاهرة، 1974.
- سالم، السيد مصطفى، الفتح العثماني الأول لليمن، القاهرة، 1969.
- سرهنك، إسماعيل، حقائق الأخبار عن دول البحار، القاهرة، 1923.
- الشناوى، عبد العزيز، دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي ابان الحكم العثماني، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، القاهرة ، 1971.
- الطويل، توفيق، التصوف في مصر ابان العصر العثماني، القاهرة، 1946.
- عبد الحق، سليم- وخالد معاذ، مشاهد دمشق الأثرية، دمشق، 1950.
- دمشق في العهد العثماني، دمشق، 1950.
- عبد العزيز، محمد الحسيني، الحياة العلمية في الدولة الإسلامية، الكويت، 1977.
- عبد الغنى، أحمد جلبى، البرق اليماني في الفتح العثماني، الرياض، 1967.
- فريد بك، محمد، تاريخ الدولة العلمية العثمانية، القاهرة، 1912.
- فكري، احمد، مساجد القاهرة ومدارسها المدخل، القاهرة، 1965.
- مساجد القاهرة ومدارسها العصر الفاطمي، القاهرة، 1969.
- الكحلاوي، محمد محمد، عمائر الموحدين الدينية في المغرب والأندلس، القاهرة، 1995.
- المدارس المغربية، مقالة منشورة بمجلة العصور - يناير، 1991.
-عرفاء البناء في المغرب والأندلس، مقالة في كتاب مؤتمر الأندلس العربي والتاريخي، جامعة الإسكندرية، 1995.
-رواق المغاربة واحد من روافد الترابط بين مصر والمغرب، مقالة منشورة ضمن أعمال مؤتمر ندوة ابن بطوطة، تطوان، 1996.
- مبـــارك، علي، الخطط الجديدة التوفيقية لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، 20 جزء، طبعة دار الكتب، القاهرة، 1986.
- متولى، أحمد فؤاد، الفتح العثماني لمصر والشام، القاهرة، 1976.

- المرادي، أبو الفضل محمد خليل، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، القاهرة، 1970.

- النعيمي، عبد القادر بن محمد، الدارس في تاريخ المدارس، نشر وتحقيق جعفر الحسني، دمشق، 1951.

2- الرسائل العلمية:

- عبد العاطى، عبد الغنى محمود، التعليم في مصر زمن الأيوبيين والمماليك، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1977.

- عبد الكريم، دولت، الخوانق في مصر في العصر الأيوبي والمملوكي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1977.

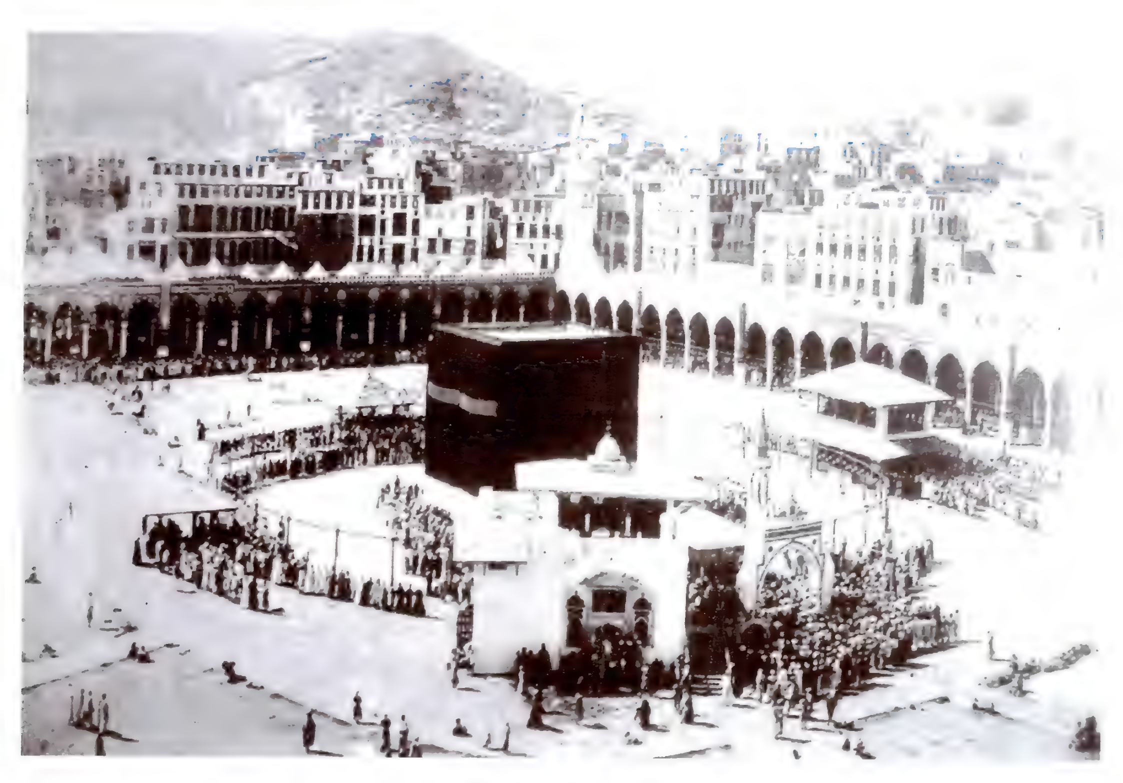
- عيسى، ميرفت، الطراز العثماني في منشآت التعليم والقاهرة، رسالة دكتوراه، كلية الآثار، جامعة القاهرة، 1987.

- المليجى، على محمود سليمان، الطراز العثماني في عمائر القاهرة الدينية، رسالة دكتوراه، جامعة سوهاج، 1980.

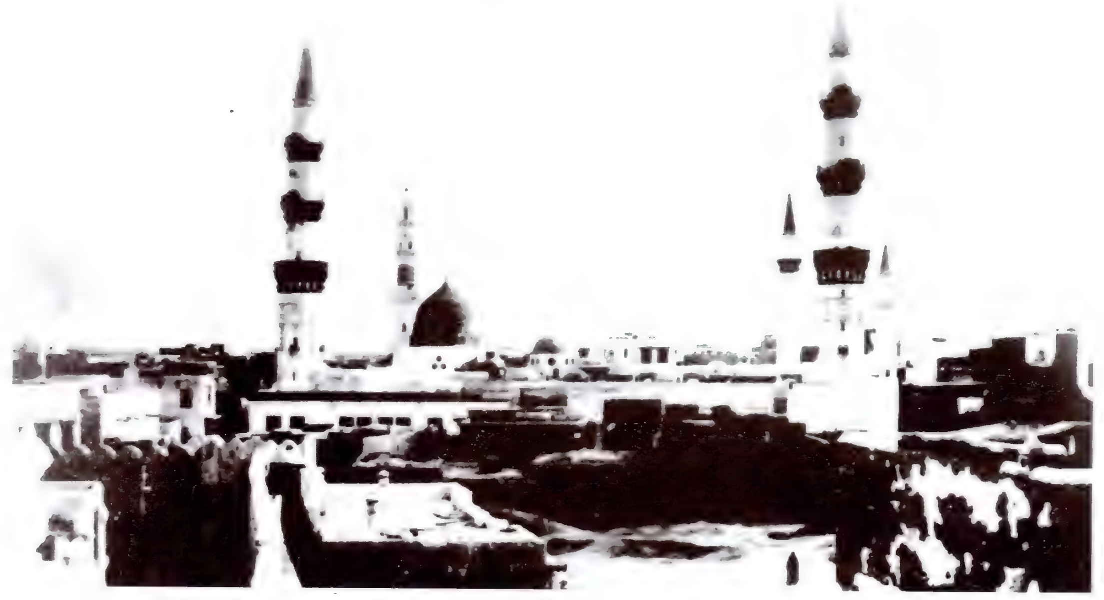
ثانياً: الأجنبية:

- **Derek**. Hil, Goodwin goolprey: A History of Ottoman Architecture, London, 1971.

- **Hoay:** L'Architecture Lsiamique, Paris, 1968.



البيت الحرام (مكة)
مجلة الحج والعمرة، وزارة الحج السعودية، العدد 4 - السنة 58، الرياض، 2003.



المسجد النبوى الشريف (المدينة المنورة)
مجلة الحج والعمرة، وزارة الحج السعودية، العدد 7 - السنة 61، الرياض، 2006.



الجامع الأزهر الشريف
المصدر: نشرة مصورة بعنوان" وادى النيل"، طبعت فى دار الهلال، القاهرة،(د.ت)



مسجد محمد علي في القاهرة



جامع مراد باشا

المصدر: دورتييه زاك، دمشق: تطور وبنيان مدينة مشرقية اسلامية،
ترجمة قاسم طوير، ط1، المعهد الفرنسى للدراسات العربية، دمشق، 2005

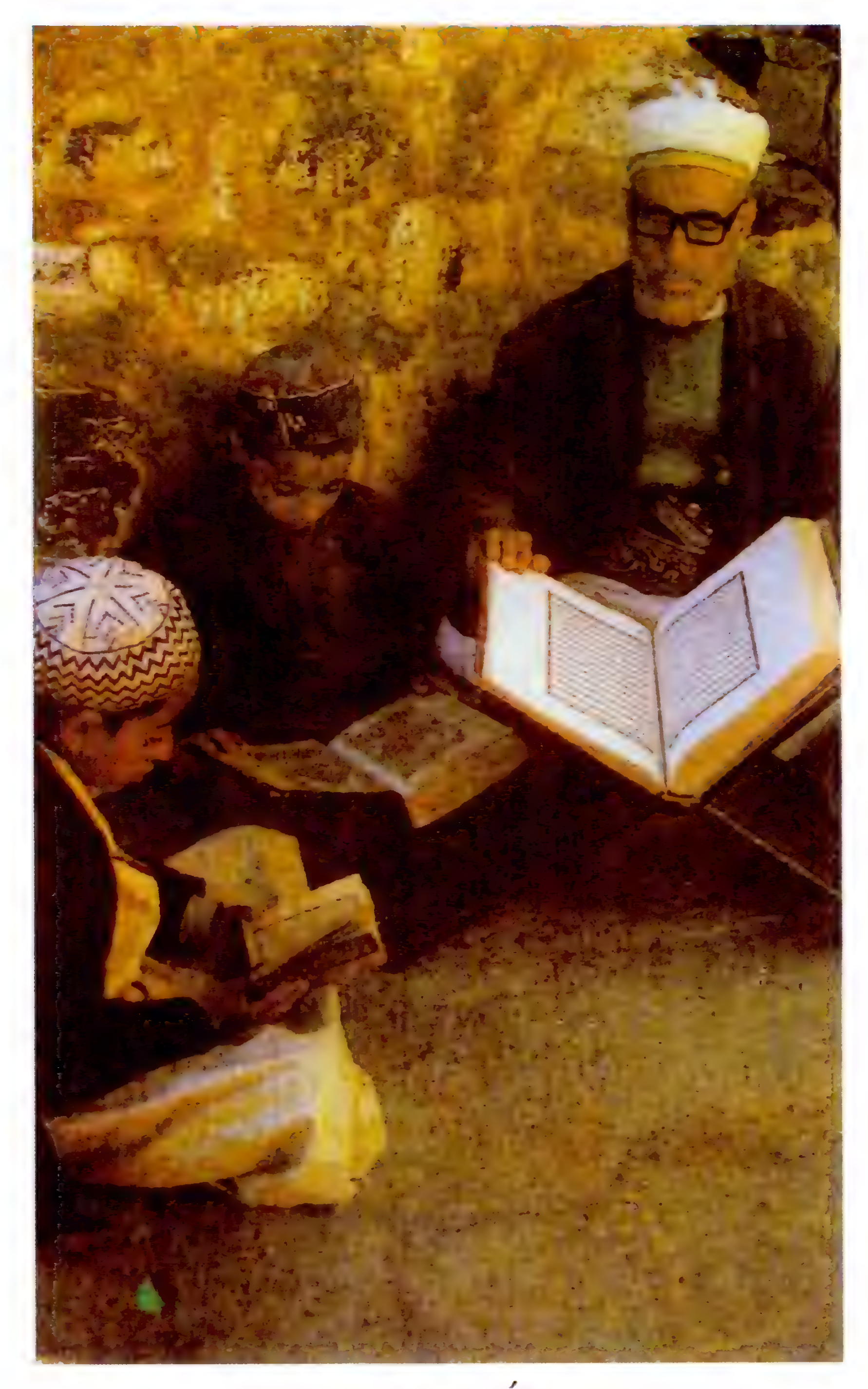


المدرسة السليمية ـ دمشق



المدرسة القيمرية ـ دمشقر

المصدر: دورتييه زاك، دمشق: تطور وبنيان مدينة مشرقية اسلامية،
ترجمة قاسم طوير، ط1، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 2005



تدريس الكُتاب في اليمن

المصدر: الموسوعة اليمنية، (مجموعة باحثين)، اصدار مؤسسة العفيف الثقافية- صنعاء، مطابع دار الفكر، بيروت، 1992

ثالثاً : الأوقاف

مقدمـــة:

دراسة الوقف في العصر العثماني تقتضي تعريف الوقف لغة واصطلاحاً، وأصل مشروعية الوقف ونشأته وأنواعه وتطوراته. وبالتعريف للوقف معنيان، معنى في اللغة ومعنى في الاصطلاح الشرعي، ويعبّر عنه بعض الفقهاء بلفظ الحبس وبعضهم بلفظ الوقف، والوقف عندهم أقوى من الحبس والمدلول واحد.

ومعنى الوقف في اللغة هو الحبس والمنع، وجمعه أوقاف أو وقوف، وهو مصدر وقف. تقول: وقفت الدار إذا حبستها، ولا تقول: أوقفتها لأنها لغة رديئة. ويطلق المصدر "الوقف" على اسم المفعول، فيقال هذا البيت "وقف" أي موقوف، ومن ثم جمع على أوقاف، والوقف والحبس في اللغة لفظان مترادفان، يمكن استخدام أحدهما بدل الآخر.

وكان الوقف أول عهده يسمى "صدقة" و"حبساً" و"حبيساً"، ثم ظهر اسم الوقف وفشا، (ولا تزال الأوقاف إلى اليوم في بلاد المغرب تسمى أحباساً).

الوقف في الاصطلاح الشرعي:

أورد الفقهاء للوقف عدة تعريفات قريب بعضها من بعض، فقد عرّفه ابن عرفة بقوله: "إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديراً ". والناظر في هذا التعريف يلاحظ فيه أن الوقف يقتصر على إعطاء منفعة شيء لشخص ما، أو لخدمة مصلحة إنسانية اجتماعية ما دام ذلك الشيء على قيد الوجود، وقد استبعد بكلمة "منفعة" إعطاء ذات كالهبة.

كما يلاحظ فيه أن الملكية تبقى للموقوف عليه، ولا يمكن بيعه ولا هبته ولا إرثه لأن من خاصية الحبس عدم جواز بيعه خلافاً لمن قال إن الحبس يسقط الملك. وهذا التعريف يدل على ما لم يذكر من نوعه عند الفقهاء القدامى.

والأصل في الحبس المنفعـة، وإن كان الحبس قد يكون للانتفاع كالمدارس والمعاهد والجامعـات والمسـتشفيات، لأن الانتفاع إنما يصـار إليه أن شـرطـه المحبس أو جـرى به العرف. ومعيار التفرقة بين مالك المنفعـة ومالك الانتفاع أن مالك المنفعـة له أن يؤجرهـا أو يعيرهـا لغيره بينما مـالك الانتفاع ليس له إلا الانتفاع بنفسـه فلا يؤجر ولا يعير. وقـد اختار الشيخ محمد أبو زهرة رحمـه الله كما جاء على لسـانه بالمعنى المصدري بقوله: "أجمع تعـريف لمعاني الوقف عند الذين أجازوه أنه حبـس العين وتسبيل ثمرتها أو حبس عيـن للتصـدق بمنفعتها"، أو كما قال ابن حجر العسقلاني في كتابه "فتح الباري": "أنه قطع التصرف في رقبـة العين التي يدوم الانتفاع بها وصرف المنفعـة" وأوجز السـيد سابق فقال: "حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله".

فقوام الوقف في كل هذه التعريفات المتقاربة حبس العين فلا يتصرف فيها بالبيع والرهن والهبة، ولا تنتقل بالميراث، وتصرف المنفعة لجهات الوقف على مقتضى شروط الواقفين.

أصل مشروعية الوقف:

لم يتعرض القرآن الكريم للوقف بخصوصه في آية من آياته إلا أنه عرض له في إطار الحضّ على التصدق بوجه عام وذلك في قوله تعالى: "لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون" ،"وأنفقوا من طيبات ما كسبتم"، "وافعلوا الخير لعلكم تفلحون".

أما السنة فقد تعرضت لبيان الأصل في مشروعية الوقف، وذلك فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء، صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له".

وعن ابن عمر قال: "أصاب عمر مرة أرضا بخيبر فقال يا رسول الله إني أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالاً قط أنفس عندي منها فما تأمرني؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شئت حبست أصلها وتصدقت بثمرها. فجعلها عمر صدقة لا تباع ولا توهب، ولا تورّث، تصدق بها على الفقراء والمساكين وابن السبيل، وفي الرقاب والضعيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، وأن يطعم صديقاً غير متمول". وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليس فيها ماء يستعذب (ماء صالح للشرب) غير بئر رومة، فقال من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة فاشتريتها من صلب مالي.

وعن أنس رضي الله عنه أنه قال: كان أبو طلحة أكثر أنصاري بجوار المدينة مالاً، وكان أحب أمواله إليه بئر حاء "بستان من نخيل بجوار المسجد النبوي" وكانت مستقبلة المسجد، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يدخلها، ويشرب من ماء فيها طيب، فلما نزلت هذه الآية " لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون" قام أبو طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن الله يقول في كتابه " لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون" وإن أحب أموالي إليّ بئر حاء، وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ذلك مال رابح، ذلك مال رابح، قد سمعت ما قلت فيها، وإني أرى أن تجعلها في الأقربين فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه.

وفعل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ذلك، وما وقفوا من أموال وعقارات دليل منهم، وإجماع صريح على أن الأوقاف جائزة ماضية، ومما يؤكد ذلك ويصححه بناء المساجد للمسلمين يصلي فيها، وبناء المساكن في مكة لإقامة حجاج بيت الله، كل ذلك أصل في مشروعية وقف الأرض، وحبس أصولها، والصدقة بثمارها.

نشـــأة الوقـــــف:

الوقف هو الحجر الأساسي الذي قامت عليه كل المؤسسات الخيرية في تاريخ الحضارة الإسلامية، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أول من ضرب المثل الأعلى لأمته في ذلك، فأوقف سبعة بساتين بالمدينة كانت لرجل يهودي اسمه "مخيرق" وكان محباً ودوداً للنبي صلى الله عليه وسلم، وقاتل مع المسلمين في وقعة "أحد" وأوصى في حالة إصابته بمصيبة الموت أن أمواله لمحمد يضعها حيث أراه الله تعالى، وقد قتل يوم أحد وهو على يهوديته فقال النبي عليه السلام: "مخيرق خير يهود". وكان حبراً من أحبار اليهود وعلماً من أعلامهم في الغنى والثراء العريض، إضافة إلى أنه كان يعرف النبي صلى الله عليه وسلم بأوصافه التي قرأها عنه، فقبض النبي تلك الحوائط (البستان من النخل إذا كان له جدار) السبعة فتصرف فيها بأن أوقفها على الفقراء والمساكين وذوي الحاجات.

ويأتي بعد هذا صدقة الصديق أبي بكر أول الخلفاء الراشدين، ورفيق الغار رضي الله عنه، ثم تبعه بعد ذلك عمر بن الخطاب فأوقف أرضه بخيبر، ثم تبعه الصحابة فأوقف عثمان وعلي والزبير ومعاذ وغيرهم حتى لم يبق صاحبي إلا وأوقف من أمواله شيئاً. ثم تجدد هذا العمل الإنساني مرة أخرى في خلافة عمر. قال جابر ابن عبد الله: فما أعلم أحداً ذا مقدرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والأنصار إلا حبّس مالاً من ماله صدقة مؤيدة لا تُشترى ولا تباع أبداً، ولا تورث ولا توهب، ثم تتابع المسلمون بعد ذلك في كافة الأقطار الإسلامية جيلا بعد جيل يوقفون الأراضي، والبساتين والدور والغلات لأعمال الخير والبر والإحسان مما ملأ المجتمع الإسلامي بالمؤسسات الخيرية التي بلغت حدا من الكثرة يصعب إحصاؤه والإحاطة به. ومعظم أوقاف الصحابة كانت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ما عدا وقف عمر وأبي طلحة.

والملاحظ أن مؤسسة الأوقاف لم تكن قاصرة على العهود الإسلامية وإنما تعرف عليها الإنسان منذ القدم إلا أنها لم تكن بالشكل والمضمون الذي أصبحت عليه في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم فقد اختلفت فكرة الوقف عند الأمم السابقة عن مفهومها في الإسلام فهم يبتغون التباهي بها والتفاخر وطلب الجاه أو الشهرة أو انتشار الصيت أو خلود الذكر.

إلا أن الوقف في الإسلام تناول أغراضاً أعم وأشمل وأوسع مما كان عليه في الأمم السابقة، فلم يبق مقصوراً على أماكن العبادة ووسائلها بل استهدف به منذ عصر الرسول عليه السلام مقاصد الخير في المجتمع كلها سواء علم الناس أم لم يعلموا مما يدل على تجرد أهل البر والإحسان عن حظوظ النفس في أعمال الخير.

أنــواع الوقــف:

يتنوع الوقف إلى خيري وأهلي، ومشترك بينهما، "فالخيري" هو ما صرف فيه الريع ابتداء على جهة من جهات البر ولو كان لمدة محدودة يؤول الاستحقاق بعدها إلى شخص أو أشخاص معينين، والأهلي "الذري" هو ما يكون الاستحقاق فيه من أول الأمر على معين واحد أو أكثر سواء كان هذا المعين معيناً بالذات كأحمد وإبراهيم وفاطمة، أو معيناً بالوصف كأولاده وأولاد أخيه عبد الله، ثم من بعد هؤلاء المعينين على جهة البر.

والعبرة في كون الوقف أهلياً أو خيرياً هو الجهة المستفيدة أولاً بالوقف، فلو وقف أرضه على مستشفى أو جامعة في بلد معين في مدة معينة حددها كعشر سنوات على أن تذهب غلة هذه الأرض بعد ذلك إلى أولاده وورثته كان الوقف خيرياً، أما إذا عكس ذلك فنص على أن تكون غلة الأرض في السنوات العشر التي حددها لأولاده على أن تؤول بعد ذلك إلى مستشفى بلدة أو مؤسسة تعليمية حددها، فإن هذا الوقف يكون أهليا.

ورغم أهمية الوقف الأهلي، وما يحققه من أهداف تقوم في الأساس على أن الشريعة الإسلامية لم تغفل الجوانب الخاصة للطبيعة الإنسانية، فإن الإنسان يدفعه إلى فعل الخير دوافع عديدة لا تنفك في مجملها عن مقاصد الشريعة وغاياتها وأهدافها، فقد وجهت انتقادات إلى الوقف الأهلي تتعلق بإدارته وطرق تنظيمه، وتعرضه للإهمال والخراب، وكذلك فيما يتعلق بعوائد الوقف الأهلي، وتناقص نصيب المستحق بمرور الزمن بما يبطل هذا الوقف، وكثرة أموال الوقف وإعفائها من الضرائب، كل هذه الأسباب مجتمعة دفعت الدولة في مختلف العصور للتدخل للسيطرة على الوقف كما سيحدث فيما بعد.

إن وجه المصلحة ماثل للعيان في الوقف الأهلي كما هو الحال في الوقف الخيري تماماً من حيث أنه تصرف يمكن أن يحقق للفرد الواقف، والأسرة الموقوف عليها، والمجتمع أكثر من مصلحة مشروعة في المستقبل على نحو ما أكدته الممارسة الفعلية التاريخية للأوقاف أواخر العهد العثماني في بعض البلاد العربية والإسلامية.

وتتلخص مصلحة الفرد الواقف في الوقف الأهلي في أنها تحقق الرضا والطمأنينة في نفسه، وتحقق الأمل والرجاء في الله بحسن الثواب، ويدل على ذلك ما روي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: "لم نر خيرا للميت من هذه الحبس الموقوفة أما الميت فيجـرى أجرها عليه، وأما الحي فتحبس عليه ولا توهـــب ولا تورث، ولا يقدر على استهلاكها".

وأما مصلحة الأسرة المستفيدة من الوقف فتتحقق في ضمانة تحفظ الفقير من ذل السؤال، وللعاجز مشقة الحاجة، وللمرأة المقطوعة أو المردودة سلامة العيش وستر الحياة، فضلا عن التماسك الأسري والتضامن العائلي، ورعاية الحرمات، وصلة الرحم، وهذا ما فعله عمر بن الخطاب حين جعل وقفه إلى حفصة، ومن بعدها إلى الأكابر من آل الخطاب. وأما مصلحة المجتمع فهي تتلخص في مساهمة الوقف الأهلي في مبدأ التكافل الاجتماعي، وكفاية المحتاجين والمعوزين.

هذه هي المقاصد التي توخاها رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوقف حين رأى أن فيه الخير للواقف والموقوف عليه والمجتمع بما لا يوجد مثيل له في الصدقات الأخرى، وفي ذلك يقول الدهلوي في حكمة الوقف "فاستنبطه النبي صلى الله عليه وسلم لمصالح لا توجد في سائر الصدقات، فالإنسان ربما يصرف في سبيل الله مالاً كثيراً ثم يفنى فيحتاج أولئك الفقراء تارة أخرى، وتجيء أقوام آخرون من الفقراء فيبقون محرومين فلا أحسن ولا أنفع للعامة من أن يكون شيء حبساً للفقراء وأبناء السبيل تصرف عليه منافعه ويبقى أصله على ملك الوقف".

أ-الوقف الأهلي:

من الأهداف الخاصة للوقف الأهلي المحافظة على كيان الأسرة أو العائلة، وقد قوى هذا الشعور في مختلف البلاد الإسلامية والعربية بشكل ملحوظ وبخاصة منذ عصر سلاطين المماليك وخلال العصر العثماني وحتى منتصف القرن العشرين، ولكثرة الإقبال على هذا النوع من الوقف وتنامي الأعراف والشعائر الخاصة به كانت كفة الوقف الأهلي هي الراجحة على الدوام، (في جميع البلاد بلا استثناء إلى منتصف القرن الماضي). يرجع ذلك من وجهة المنظور الاجتماعي والسياسي إلى سببين:

1 - قوة التقاليد في البلدان العربية الخاصة بالمحافظة على الأسرة، وعدّها الوحدة الأساسية في بناء المجتمع.

2 - عدم الأستقرار السياسي في الوطن العربي في معظم فتراته التاريخية منذ عصر المماليك والعثمانيين، وما صاحب ذلك من انتشار المظالم وكثرة التعديات والمصادرات للأموال والممتلكات، كل هذه الأحوال والظروف جعلت من نظام الوقف الملجأ الأكثر أمنا لصون الأموال، وضمان بقاء الانتفاع بها في يد أبناء العائلة وذرياتهم. غير أن المبالغة في تحويل الممتلكات إلى أوقاف أهلية، وما كشفت عنه التجربة من كثرة الخلافات والمنازعات بين المستحقين في ريع تلك الأوقاف وتضاؤل نصيب كل منهم بمرور الزمن إلى جانب فساد الإدارة، ولجوء بعض الواقفين إلى وضع شروط تعسفية لحصول المستحقين على نصيبهم من الريع، وتراجع الإنتاج في الأعيان الموقوفة، وكذلك أطماع السلطة في أموال الوقف، كل ذلك أسهم في دفع السلطة في البلاد

العربية (بعد زوال الدولة العثمانية) إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد الوقف الأهلي بقصد إصلاحه حيناً وبقصد إلغائه أحياناً أخرى.

لقد استمر الجدل حول مسألة الإبقاء على الوقف الأهلي (الذري) أو إلغائه فترة طويلة بعد انهيار الدولة العثمانية، وأسفر ذلك عن ظهور قوانين لأحكام الوقف في البلاد العربية تباعاً. وهذا يعني أن الوقف الأهلي قد ألغي في أغلب البلاد العربية بدعوى انحراف الناس بأوقافهم الأهلية عن الأغراض والأهداف التي رسمها الإسلام، وساروا به حيث سارت بهم أهواؤهم وأغراضهم، وظل الوقف الخيري موجوداً وقائماً رغم أن الوقف الأهلي والخيري والمشترك يتفق في حكمة مشروعيته مع مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس، ووجوب العناية بذوي الأرحام والقربات في حاضرهم ومستقبلهم.

ب- الوقـــف الخـــيري:

الأوقاف الخيرية انقسمت إلى قسمين كبيرين؛ القسم التعبدي الخاص بالأوقاف على المساجد والزوايا والأربطة، والقسم الاجتماعي الثقافي النوعي المتمثل في بناء المدارس والمستشفيات وأماكن السقاية والفنادق وغيرها من وجوه البر والإحسان.

المساجد والمرافق الخيرية الأخرى:

من أهم الأوقاف الخيرية المساجد، وقد كان الناس يتسابقون إلى إقامتها ابتغاء وجه الله، وتنافس الملوك والسلاطين في عظمة المساجد التي يؤسسونها، ولم تنقطع الأحباس على المساجد باستيلاء الأتراك على مصر والشام، واستمر تيار الوقف في قوته واندفاعه حتى بلغت مساحة الأراضي الزراعية الموقوفة في مصر الثلث في ذلك الوقت. ومن بين الأوقاف الخيرية بناء الخانات والفنادق للمسافرين المنقطعين وغيرهم من الفقراء، والتكايا والزوايا التي ينقطع فيها من يشاء لعبادة الله عز وجل، وبناء البيوت السكنية الخاصة بالفقراء يسكنها من لا يجد ما يشتري به منزلاً أو يستأجر بيتاً، وتسبيل الماء في الطرقات العامة للناس جميعا، وإقامة المطاعم الشعبية لتوزيع الطعام بجميع أنواعه كما كان ذلك في عهد السلطان سليم، وكذلك إنشاء بيوت للحجاج في مكة يسكنها الحجاج حين يفدون إلى بيت الله الحرام، وقد كثرت هذه البيوت حتى عمت أراضي مكة كلها. وقد أفتى بعض الفقهاء ببطلان إجارة بيوت مكة في أيام الحج لأنها كلها موقوفة على الحجاج. ومن بين الأوقاف الخيرية أيضاً حفر الآبار في الصحراء وفي الغابات والمراعي لسقي الماشية والزروع والمسافرين، وقد كانت كثيرة جداً بين بغداد ومكة، وبين دمشق والمدينة، وبين عواصم المدن الإسلامية وقراها حتى لا يتعرض المسافر لخطر العطش أثناء سفره. إضافة إلى ذلك أمكنة للمرابطة على الثغور لمواجهة خطر الغزو الأجنبي على البـــلاد حيث يجد المجـــاهد كل ما يحتاج إليه من ســـلاح وذخيرة وطعام وشراب ويتبع ذلك أوقاف خاصة يعطى ريعها لمن يريد الدفاع عن الوطن حين تعجز الدولة عن الإنفاق على كل أفراد الجيش المحارب.

ومن الأوقاف الخيرية ما كان وقفا لإصلاح الطرقات العامة والقناطر والجسور، ومنها ما كانت للمقابر يتبرع الرجل بالأرض الواسعة لتكون مقبرة عامة، ومن الوقف ما كان ريعه مخصصاً لشراء أكفان الموتى الفقراء وتجهيزهم ودفنهم. ومن الأوقاف الخيرية ما خصص لإقامة التكافل الاجتماعي، والإنفاق على اللقطاء واليتامى ورعايتهم، وكذلك المقعدين والعميان والعجزة، وتحسين أحوال المساجين، ورفع مستواهم وإعادة تأهيلهم.

ومن الأوقاف الخيرية كذلك ما يخصص لتزويج الشباب والفتيات العزاب ممن تضيق أيديهم وأيدي أوليائهم عن نفقات الزواج وتقديم المهور فما

أروع، ولم تغفل هذه العاطفة الإنسانية الحيوانات فقد كان لها من الوقف الخيري نصيب خصص ريعه لعلاج الحيوانات المريضة أو لإطعامها أو لرعيها حين عجزها حتى تلاقي حتفها.

ويشار هنا إلى نوع آخر من أنواع الوقف إضافة إلى الذري والخيري وهو وقف النقود الذي ظهر في بلاد الشام بعد دخولها تحت السيادة العثمانية في القرن 10هـ/16م، وهو مظهر من مظاهر الاجتهاد الفقهي فقد نقل في الإسعاف عن فتاوى الناطفي عن محمد بن عبد الله الأنصاري من أصحاب زفر أنه يجوز وقف الدراهم والطعام والمكيل والموزون فقيل له. وكيف يصنع بالدراهم فقال: "يدفعها مضاربة ويتصدق بالفضل، وكذا يباع المكيل والموزون بالدراهم أو الدنانير ويدفع مضاربة وما خرج من الربح يتصدق به".

وكذلك الأمر في بلاد المغرب العربي، وبخاصة في الأماكن التي انتشر فيها المذهب الأباضي الذي لا يرى فقهاؤه بأساً في وقف النقود على نحو ما فعل فقهاء الحنفية عندما تبنت الدولة العثمانية المذهب الحنفي، وجعلت له وضعاً خاصاً باعتباره المذهب الرسمي للدولة والولايات العربية التابعة لها.

ويمثل وقف النقود محاولة جادة لتجاوز مسألة تحبيس العين أي تجميد قيمتها وإنتاجها عند حد معين في الواقع، حيث بلغت مساحة الأراضي الموقوفة في الدولة العثمانية ربع المساحة الكلية، لكن سيطرة فكرة بقاء العين بشكل من الأشكال حد من فائدتها وحركتها، وقلل من أهميتها عند الناس، وكذلك من قبل سلاطين الدولة العثمانية لاهتمامهم الشديد بإنشاء مراكز التعليم وأوقفوا عليها الأوقاف الكثيرة، ومع ذلك تعد هذه المسألة لوناً جديداً من ألوان الاجتهاد الفقهي في موضوع الأوقاف في ذلك الوقت بقصد انتفاع الموقوف عليهم بالعوائد واستثمارها في التجارة وغيرها.

أن بعض أنواع الأوقاف الخيرية التي قامت في ظل حضارتنا، تجعل من المجتمع مجتمعاً متراصاً ينعم فيه الناس جميعا بالأمن والخير والكرامة والسلام، ويمكن أن تعد المرافق التعليمية من اروع ما جاءت به الحضارة الإسلامية ويذكر منها وجه الخصوص المكتبات إلى جانب المدارس والمعاهد والجامعات.

المكتبات:

نشأت المكتبات مع نشأة المساجد ففي كل مسجد أو زاوية تجد مكتبة وقفية مفتوحة في وجه الباحثين والدارسين وطلاب العلم، وقد تسابق أهل البر والإحسان في وقف الكتب على طلبة العلم لأن الغالب فيهم الفقير، وإن كان وقف الكتب يستوي فيه الفقير والغني فإن واقف الكتاب يقصد نفع الفريقين. ولاشك أن المؤسسات الوقفية التي خصصت للمكتبات وعلى دور المعرفة الأخرى المشابهة لها، قد تركت طابعها المميز على مسيرة الحضارة العربية الإسلامية. كما ساهم الوقف في نشر الكتاب الإسلامي على نطاق واسع في وقت كانت فيه الطباعة غير معروفة، وكانت عملية استنساخ الكتاب تجري على أيدي نساخ تخصصوا في هذا المجال غير إن الإنفاق عليهم وعلى معيشتهم كان في الغالب يرد من الميسورين، ويعتمد على أموال الوقف التي خصصت لدور العلم وخزائن الكتب.

المدارس والمعاهد والجامعات:

كان المسجد هو النواة الأولى للمدرسة في الحضارة الإسلامية، فلم يكن مكان عبادة فحسب، بل كان مدرسة يتعلم فيها المسلمون القرآن وعلوم الشريعة، واللغة وفروع العلم المختلفة، وكان التعليم

مجاناً ولمختلف طبقات المجتمع وشرائحه، وكانت فرصة التعليم متوفرة لجميع أبناء الشعب وذلك راجع إلى دور الأوقاف وأهميته في عهود إزدهار الحضارة الإسلامية فقد غطت أموال مرافق التعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية والثقافية.

والدراسة في بعض المساجد المشهورة في البلاد العربية مثل الجامع الأزهر، وجامع الزيتونة، والقرويين، والأسمرية، تنقسم إلى قسمين؛ الأول داخلي للغرباء الذين لا تساعدهـم أحوالهم المادية على أن يعيشوا على نفقات آبائهم، والثاني خارجي لمن يريد أن يرجع في المساء إلى بيت أهله وذويه. والقسم الداخلي بالمجان يهيأ للطالب فيه الطعام والنوم والمطالعة والعبادة، وبذلك كانت كل مدرسة تحتوي على مسجد، وقاعات للدراسة، وغرف لنوم الطلاب، ومكتبة، ومطبخ وحمام.

وأظهر مثال على هذا النظام جامع الأزهر فهو مكان للدراسة تحيط به من جهاته المتعددة غرف لسكن الطلاب تسمى بالأروقة، يسكنها طلاب كل بلد على حدة فنجد رواقاً للشاميين، ورواقاً للمغاربة، ورواقاً للأتراك، ورواقاً للسودانيين، ويأخذ الطلاب راتباً شهرياً مع دراستهم المجانية، من ريع الأوقاف التي أوقفت على طلاب العلم بالأزهر. وتسابق الأمراء والأغنياء والتجار في بناء المدارس وإجراء الوقف عليها بما يضمن استمرارها، وإقبال الطلاب عليها. وكثيرون جداً من أهل الخير والتقوى جعلوا بيوتهم مدارس لطلاب العلم، وجعلوا ما فيها من كتب، وما يتبعها من عقار وقفاً على هؤلاء الطلاب الدارسين فيها، وبذلك كثرت المدارس وخاصة في المشرق العربي كثرة هائلة. وكان ابن جبير الرحالة الأندلسي بعد أن رأى ما في المشرق من كثرة المدارس وبخاصة دمشق وما تغله أوقافها، من غلات وفيرة قد دعا طلاب المغرب العربي إلى أن يرحلوا للمشرق لتلقي العلم.

ويعد جامع الزيتونة بتونس مثالاً آخر لمدارس العلم في العهد العثماني وكان الجامع قبلة للعلماء، ومحط رحالهم دراسة وتدريساً، ومن أشهرهم أبو زيد عبد الرحمن الشهير بالعصابي (ت.1090 هـ/1679م). وكان قد تأسست بالجامع قبل ذلك مكتبة علمية في عهد أبي فارس عبد العزيز (837 هـ/ 1487م) حيث أخرج خزانة القصر المشتملة على أمهات الكتب في العلوم المختلفة فبنى لها حجرة داخل الجامع، وحبس الكتب على طلبة العلم للقراءة والنسخ، واشترط في وقفيته عدم الاستعارة خوفاً على الكتب من الضياع، وانتدب لها مشرفين لمناولة الكتب وإرجاعها إلى أماكنها بعد الفراغ من مطالعتها أو نسخها، وحدد وقتا للمذاكرة والاطلاع ما بين صلاة الظهر والعصر.

وتتابع الأمراء والعلماء أصحاب المكتبات الخاصة بالتبرع بمكتباتهم لجامع الزيتونة، وجعلها وقفاً على طلاب العلم يستفيدون منها أخذا وعطاء، وقد تطور هذا النشاط العلمي بتأسيس المكتبة العبدلية بالرواق الشرقي من الجامع، وكانت وقتها تحت إشراف إمام الجامع. وبسبب وجود المكتبة كثر عدد المترددين على الجامع لحضور مجالس العلم في الحديث والتفسير والفقه، والاستفادة من المكتبة لما تحويه من مصادر ومراجع.

ولعل المدارس الأربعة التي بناها السلطان سليمان القانوني سنة 927هـ/1520م وأوقف عليها أموالاً طائلة لتدريس المذاهب الأربعة خير مثال على اهتمام الدولة العثمانية بالثقافة ونشر المعرفة في كل أرجاء الدولة.

لقد لعبت أموال الوقف في المجتمعات الإسلامية دوراً هاماً في المجال الاجتماعي والثقافي والإنساني في مختلف العصور خصوصاً في عهد الدولة العثمانية، وإن بقاء الوقف واستمراره في العصور الإسلامية المختلفة كان بسبب إيمان الناس به حكاماً ومحكومين، وقد كان ولا زال يؤدي وظائف لا يمكن الاستغناء عنها في مجال سد الحاجات الاجتماعية مما قد لا تستطيع الدولة الوفاء به بمفردها خصوصاً فيما يتعلق بالبنية الأساسية المتمثلة في قطاع التعليم والصحة.

وقد اتجه الوقف اتجاهاً جديداً فيما يتعلق بالأموال الموقوفة نفسها فشمل العقارات التي تستغل بالإيجار كالدور والحوانيت، ولم يبق منحصراً في الأراضي الزراعية ذات الريع المحدود إذ أصبح من الضروري تحصيل النقد عن طريق الوقف ليصرف في بناء المدارس وصيانتها وسداد مرتبات أهل العلم فيها وعلماء الدين.

وهكذا كثرت الأوقاف، واتسعت دائرتها الاجتماعية وزاد نموها الكمي والنوعي خلال العصرين المملوكي والعثماني حتى كاد الوقف يشكل قسماً كبيراً جداً من الأراضي والمباني والثروات في أرجاء الدولة العثمانية وولاياتها العربية. وهناك بعض الإحصائيات تشير إلى أن نسبة تتراوح بين 25 – 30 بالمائة من الممتلكات العربية غير المنقولة في الولايات العربية كانت قد صارت ضمن دائرة الوقف في ظل الحكم العثماني.

الوقف وفقهاء المذاهب في العهد العثماني:

طرحت بعض القضايا المتعلقة بالوقف على فقهاء المذاهب مثل قضية حكم وقف المنقولات، وحكم وقف النقود، والوقف على طلاب العلم، وعلى أهل الطائفة أو الطريقة من المتصوفة، وقد بحثت هذه القضايا في إطار الفقه المقارن، وقد كشفت آلية المقارنة في مسائل الأوقاف على وجود قدر كبير من التنوع في الآراء والتباين في الاجتهادات في تصرفات شؤون الوقف. ومن خلال الحقبة التاريخية نفسها ظهر ما يسمى "فقه التشدد" في بعض مسائل الأوقاف وبخاصة "مسألة الاستبدال"، فقد ذهب معظم فقهاء المذاهب الفقهية نحو التضييق في هذا الباب سداً لذرائع الفساد، وحداً من نزوات بعض الحكام والسلاطين وذوي الشوكة الذين لم يراعوا حرمة الأوقاف، كما لم يحترموا الملكيات الخاصة، وقد زاد هذا المنحى وضوحاً إبان فترات الاضطرابات في الولايات العربية خلال العهد العثماني، وفي مقابل هذا التشدد والتضييق الذي استهدف الحـــكام والسلاطين نجد أن معظم الفقهاء في الفترات نفسها قد توجهوا نحو توسيع حرية الواقفين في اشتراط الشروط الخاصة بوقفياتهم، وفي إضفاء قدر كبير من القداسة على هذه الشروط صوناً للوقف، ودرءاً لما قد يتعرض له من اغتصاب وعدوان. وتأكد هذا الاتجاه عندما أقر الفقهاء ما يسمى "الشروط العشرة" وفي قولهم "شرط الواقف كنص الشارع في وجوبه ولزوم العمل به".

ولم تسلم المقولة من النقد الشديد من قبل بعض العلماء، ومع ذلك ظلت محتفظة بقوتها المعنوية، وبقدرتها على التأثير في السلوكيات الاجتماعية تجاه الأوقاف بصفة عامة، حتى إنها قد أخذت في الحسبان في التقنينات الوقفية الجديدة التي صدرت في العديد من الدول العربية خلال القرن العشرين.

ويمكن القول إن بوادر عملية التحول من الإطار الفقهي للوقف بحالته التقليدية إلى الإطار القانوني قد بدأ جزئياً في سياق حركة الإصلاحات العثمانية أو ما عرف بالتنظيمات خلال عهد السلطانين

عبد الحميد وعبد العزيز (1255-1298هـ/ 1839-1880م). وأخذ هذا التوجه يترسخ بشكل منهجي بعد أن اقتحمت التقنيات الوافدة من أوربا المجال التشريعي للدولة العثمانية، وما كان يتبعها من الولايات العربية. ففي ذلك السياق ظهرت مجلة الأحكام العدلية، من أجل صياغة الأحكام الفقهية على نسق مرتب يسهل الرجوع إليه عند الاقتضاء. وبذلك عالجت المجلة الكثير من مسائل الوقف ولكنها لم تجد المحاكم المناسبة لتطبيق هذه النصوص المستخلصة من فقه الأحناف.

كما ظهرت محاولات أخرى للغاية نفسها، من أشهرها محاولة قدري باشا في إطار مجموعتين تشريعيتين الأولى خاصة بالحقوق العينية (المعاملات) ضمن كتابه المشهور "مرشد الحيران"، والثانية خاصة بمسائل الأوقاف، وقد وضعها ضمن كتابه المشهور "قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف".

التطور القانوني لإدارة الأوقاف في العهد العثماني:

اقتضت كثرة الأوقاف وتشعب جهات المنتفعين بها، وتنوعها التفكير في إنشاء إدارة خاصة للإشراف على الأموال والعقارات والأراضي الزراعية الموقوفة، وضمان حسن التصرف فيها بما يحقق المصلحة العامة، ومصلحة المنتفعين على حد سواء.

(كان أول تنظيم إدارة للأوقاف قد حدث في العهد الأموي بتسجيل الأحباس في ديوان خاص بهم تابع لقضاء مصر عام 115هـ/ 733م، وتتابع القضاة على تولي شئون الأوقاف بالنظر والإشراف، ومحاسبة المسئولين من ولاة ونظار على ما تحت أيديهم من أموال موقوفة على جهات خيرية أو أهلية وغير ذلك). وأظهرت الدولة العثمانية اهتماماً بالغاً بالأوقاف بوصفها ظاهرة اجتماعية انبثقت من الخلق الإسلامي، فقد قوى هذا الجهاز الإداري في عهد الدولة العثمانية، وازدادت فروعه وإداراته، وصدرت القوانين المنظمة لاختصاصاته وأعماله وكيفية ممارسة المسؤولية الإدارية والمحاسبية عليها، وكان مركز إدارة الأوقاف في عاصمة الدولة "استانبول" ولها مدراء للإدارات التابعة للإدارة المركزية، وكان الوالي في الولايات العربية هو المرجع الأعلى في الأملاك والأعيان الموقوفة.

ولما كان مذهب أبي حنيفة هو المذهب الرسمي في شتى أنحاء الدولة العثمانية، فإن الحكومة لم تعيّن إلا القضاة الأحناف دون غيرهم، ولم تكن تعترف إلا بقراراتهم فيما يتعلق بالشئون القانونية. غير أن عدداً كبيراً من السكان في الولايات العربية التابعة للسلطة العثمانية من أتباع المذاهب الأخرى قد تمسكوا بالمذهب السائد في بلادهم مما أدى إلى اعتراف الدولة بآراء كبار العلماء من كل مذهب باعتباره قاضياً لأتباع مذهبه الخاص.

لقد بلغت المؤسسة الوقفية أوج ازدهارها في القرن الحادي عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي وأصبحت أراضي الأوقاف تشكل حيزاً كبيراً حتى اعتبر السلاطين أن الأراضي المفتوحة فيها لا ينبغي تقسيمها بين الفاتحين تماماً كما هو الرأي عند عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، وهكذا بقيت الأرض موحدة بتصرف الدولة وكان السلاطين يقطعون منها لأعمال البر والخير والتعبد والجهاد.

ولم يقتصر عمل القضاة في نظام الدولة العثمانية على المهام القضائية فحسب بل كانوا يتولون الإشراف العام على سير الإدارة وعلى الأوقاف والاهتمام بشئونها (كما هو الحال في عهد الدولة الأموية وصدر الدولة العباسية)، وفي الفترة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية اتجهت السلطة في الولايات العربية نحو تقنين أحكام الوقف وفق المنهج

المقارن طلباً للأيسر والأنسب في فقه المذاهب الإسلامية.

نماذج من الأوقاف في العهد العثماني:

1- جامع الأزهر:

ضمن نظام الوقف للأزهر الاستمرار في أداء رسالته كمؤسسة علمية إسلامية، ودعمه اقتصادياً، وحماه من تعاقب الدول والحكومات، وكفاه شر المحن المتعاقبة على مدى تاريخه الطويل، وقد تنوعت الأوقاف على الأزهر وازدادت شيئاً فشيئاً حتى تضخمت، وبلغت الأوقاف المصرية العامة طبقا لإحصاء سنة 1227هـ/ 1812م حوالي 600,000 فدان، أي أنها كانت تزيد على خمس جميع الأراضي المصرية.

وكانت الدولة تعين ناظراً على أوقاف الأزهر يتولى الإشراف عليها وإدارتها، والصرف على الأزهر في العصر المملوكي والعصر العثماني، وشيئاً فشيئاً تدخل العلماء إلى أن أصبحوا يتولون النظارة على أوقاف الأزهر، وعلى كثير من الأوقاف الخاصة بالمساجد والمدارس وخاصة في نهاية العصر العثماني.

وبذل علماء الأزهر جهوداً كبيرة في الحفاظ على موارد الأزهر الوقفية وتصدوا لكل من أراد المساس بأوقافه وبالتالي مرتبات العلماء وأرزاقهم. وعندما اتسعت الأوقاف وأصبحت تفوق موارد الدولة نظراً لأنها كانت معفاة من الضرائب أراد بعض الحكام الاستيلاء عليها، مثال ذلك أن الوالي العثماني على مصر خضر باشا سنة 1006هـ/ 1694م قطع مرتبات العلماء، ولكنه رجع عن رأيه، وأجاز صرف العطاء للعلماء وغيرهم كما كان الحال في السابق.

وفي سنة 1121هـ/ 1709م تصدى علماء المدارس الفقهية للوالي العثماني إبراهيم باشا حين فكر في نقض ما أرصده أكابر مصر على الزوايا والمساجد والمدارس، وأعلنوا فتواهم في جرأة وشهامة بأنه لا يجوز نقض ما حبسه أهل البر من الأراضي والعقارات، وقد خصصت ريعها للإنفاق على العلماء والفقراء والأيتام وطلبة العلم. وقد أسس هؤلاء العلماء فتواهم على أن هذه الأموال أعدت للإنفاق على مصالح المسلمين، وهي واجبة على ولي الأمر فرداً كان أو جماعة، كما أنه لا مصلحة في قطع أرزاق المستحقين من الخزانة العامة، وإن تصرف الإمام "السلطان" منوط بالمصلحة، ولا مصلحة في قطع أرزاق المستحقين من أموال الأوقاف أو الخزانة العامة، وإذا كان فعل الإمام مبنياً على المصلحة فيما يتعلق بالأمور العامة لم ينفذ أمره شرعاً أي لا تجب طاعته إلا إذا وافق أمره الشرع، فإن خالف أمره الشرع لم ينفذ ما أمر به أي لا يتبع قوله ولا يطاع بل تجب مخالفته، واستدلوا على صحة فتواهم بقول أبى يوسف في كتاب الخراج "ليس للإمام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف".

وقد وصلت الفتوى إلى الوالي العثماني إبراهيم باشا، ولكنه ماطل في ذلك ولم يسلم فتقدم العلماء بشكوى إلى السلطان أحمد خان الخليفة العثماني، وأرسلوا معها الفتوى فأمر بكتابة خط شريف بإبقاء الإرصادات والمرتبات على ما هي عليه من غير نقص ولا إبرام، وأرسلت تلك الأوامر السلطانية إلى مصر، وانتصر العلماء في الدفاع عن حقوقهم.

وفي عام 1148هـ/ 1735م أرسل السلطان العثماني مرسوماً إلى الوالي لإبطال بعض المرتبات الخيرية المخصصة للعلماء وغيرهم، واجتمع أعضاء الديوان لتلقي ذلك الأمر فلما قرئ المرسوم السلطاني بحضور علماء الأزهر بادر القاضي العثماني فقال: "أمر السلطان لا يخالف وتجب طاعته" فرد عليه الشيخ سليمان المنصوري قائلاً "يا شيخ الإسلام هذه

المرتبات فعل نائب السلطان، وفعل النائب كفعل السلطان، وهذا شيء جرت به العادة بين الملوك السابقين، وتداولته الناس وصار يباع ويشترى، ورتبوه على خيرات ومساجد وأسبلة، ولا يجوز إبطال ذلك، وإذا بطل بطلت الخيرات، وتعطلت الشعائر المرصودة لها لذلك فلا يجوز لأحد يؤمن بالله ورسوله أن يبطل هذا الأمر، وأن أمر ولي الأمر بإبطاله لا يسلم له، ويخالف أمره لأن ذلك مخالف للشرع، ولا يسلم للإمام في فعل ما يخالف الشرع ولا لنائبه أيضاً فسكت القاضي وقال الباشا: "هذا الأمر يحتاج إلى مراجعة السلطان". وأحيل الأمر على الباب العالي مشفوعاً بوجهة نظر علماء الشريعة في عدم جواز قطع تلك الأوقاف، وقد أصبحت تفوق موارد الدولة نظراً لأنها كانت معفاة من الضرائب فأراد بعض الحكام الاستيلاء عليها.

والواقع أن الأوقاف التي جاهد العلماء في الدفاع عنها أمام الحكام كانت أهم موارد الثروة لديهم في العصر المملوكي والعثماني فقد أفادوا منها، إما لكونهم مستحقين في بنود خيراتها أو عن طريق الوظائف التي تقلدوها لإدارتها فكانت إدارة الأوقاف توكل عادة إلى أولئك الذين يشغلون مناصب هامة وإلى العلماء الذين يتمتعون بسمعة طيبة.

2- جامع الزيتونة:

اهتمت الدولة العثمانية بجامع الزيتونة بتونس واعتنت به من الناحية المعمارية ونظمت حلقات الدرس، وخصصت الأوقاف اللازمة لذلك، واتجهت همة الدولة إلى إحياء الحركة العلمية بإعادة المراكز القديمة إلى نشاطها السابق مثل مدرسة الشماعية التي صارت فيما بعد من أعظم المدارس 1056هـ/1640م، وكذلك المدرسة المستنصرية. غير أن العثمانيين لم يقتصروا على إعادة النشاط إلى المدارس الموجودة بل فكروا في إنشاء مدارس أخرى، واستخدموا المنهج الذي استخدمه الحفصيون معتقدين أن نشر المذهب الحنفي لا يتم إلا عن طريق مراكز علمية تكون نقطة جذب وتأثير وإغراء إلا أنهم لم يتمكنوا من تأسيس هذه المدارس في القرن 10هـ/16م لعدم استقرار نفوذهم في يد حاكم حازم فتعطلت حركة بعث المدارس حتى جنحت الأوضاع إلى الاستقرار والسلم بعد ذلك.

3- جامع القرويين:

اهتم الأفراد وكذلك الحكام والسلاطين بالوقف في المغرب وخاصة أوقاف القرويين، وقد بلغت غلات أوقاف جامع القرويين في بعض الأعوام عشرة آلاف دينار فضية.

وقد اتجه الوقف في الفترة الزمنية التي تدخل في نطاق الدراسة وجهة اجتماعية إلى جانب الاتجاه الديني، ووقع الالتفات إلى المؤسسات الوقفية بوصفها جهازاً مهماً تعتمد عليه الدولة لتكوين مختلف أطرها السياسية والقضائية والتعليمية والتوجيهية.

وعرفت الأوقاف في مدينة فاس مقر جامع القرويين بأنها جارية، وأن مهمة الإشراف عليها من اختصاص القضاة دون غيرهم من بقية الحكام، وكان ينفق ريع الوقف في وجوه الخير والبر كالدعوة إلى الله والجهاد والتعليم والعلاج، وبناء المساجد والمستشفيات وتحفيظ القرآن الكريم وتدريس علومه.

- الخاتمـــــة:

الوقف فكرة إسلامية عريقة لعبت دوراً مهماً في الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية في تاريخ الإسلام كله، وكانت معظم مؤسسات الخدمة الاجتماعية في تلك العصور تستند إليها وتعتمد عليها، وإن ضعفها أو غيابها عن الساحة يعد مسؤولاً ولو

بشكل جزئي عن صيرورة المجتمعات الإسلامية إلى ما هي عليه الآن من ضعف وهوان.

ويمثل نظام الوقف أحد العنصرين الأساسيين للنظام المالي في الدولة العثمانية، والعنصر الثاني هو النظام الإقطاعي، وقد نمى وتطور الوقف نظراً لاهتمام سلاطين الدولة العثمانية في بداية عهد الدولة العثمانية بالوقف، واستمر هذا حتى النهاية في غالب الأمر. ومما يدل على ازدهار الوقف في ذلك العهد اقتراض الدولة من أموال الوقف عند الأزمات المالية، وعندما تعجز الضرائب عن توفير ما يغطي المصروفات والنفقات الضرورية للدولة.

ومنذ بداية القرن 11هـ/17م، كان النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدولة العثمانية يعاني من أزمة متزايدة متصاعدة أدت به إلى الانهيار، لأسباب داخلية وخارجية. وهذا الانهيار المتعدد الأشكال شمل فيما شمل مؤسسة الأوقاف، وجميع المرافق التي تشرف عليها بما في ذلك المؤسسات الدينية والتعليمية والصحية والاجتماعية.

وأخذت أوضاع الأوقاف تتدهور هي الأخرى لأسباب عديدة منها سوء الإدارة والتلاعب بالإيرادات الوقفية، واختفاء كثير من العقارات الوقفية، استولى عليها المتولون والنظار، وتحولت بشكل أو بآخر إلى ملكيات خاصة، وطمست معالم الوقف أو كادت، وكان تحكير عقارات الوقف من أسباب تحويل كثير من العقارات الوقفية إلى ممتلكات خاصة. وفوق هذا أو ذاك تعرضت الوقفية إلى الإهمال والتآكل والانهيار بسبب إهمال الصيانة الدورية اللازمة لإعمار الوقف والمحافظة على استمراره.

وبعد سقوط دولة الخلافة العثمانية خرج الوقف من دائرة القضاة والفقهاء والعلماء إلى دائرة الفكر والثقافة والسياسة والصحافة ورجال القانون، وقد أسفر هذا الجدل إلى ظهور التشريعات الجديدة لنظام الوقف في البلاد العربية. وهي في مجموعها وتنوعها وشمولها تعدُ مؤشراً على تراجع نظام الوقف ودوره في الواقع الاجتماعي العربي الإسلامي.

أ.د. عبد السلام محمد الشريف العالم
جامعتا قاريونس والفاتح

المصادر والمراجع

أولاً – الكتب:

- ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، الطبعة الأخيرة، (د.م)، (د.ت).
- ابن عرفة، محمد بن محمد، حدود ابن عرفة؛ الطبعة الأولى، تونس، 1350 هـ.
- أبو زهرة، محمد، محاضرات في الوقف، طبعة دار الفكر العربي، مصر، 1972.
- جب، هاملتون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم، الهيئة المصرية للكتاب، 1989.
- الخصاف، أبو بكر أحمد بن عمر الشيباني، أحكام الأوقاف، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ت).
- الدهلوي، أحمد شاه ولي الله، حجة الله البالغة، دار المعرفة،(د.ت).
- الزرقا، مصطفى أحمد، أحكام الأوقاف، دار عمار، الطبعة الثانية، بيروت، 1998.
- السباعي، مصطفى، من روائع حضارتنا، مطبعة الطباعة الجديدة، تونس،(د.ت).
- الشوكاني، نيل الأوطار، دار الجبل، بيروت،(د.ت).
- المعموري، الطاهر، جامع الزيتونة ومدارس العلم في العهدين الحفصي والتركي، الدار العربية للكتاب،(د.م) 1980.
- محمد فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية، دار الجبل، بيروت،(د.ت).

ثانياً – بحوث ومقالات:

- مجلة دعوة الحق، العدد 230 شوال/ذي القعدة 1430 يوليو/أغسطس 1993، المغرب. ملف خاص عن ندوة مؤسسة الأوقاف في العالم العربي والإسلامي، نظمها معهد البحوث والدراسات العربية بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وفي الندوة بحثان هما:

أ – أبو ركبة، سعيد، الوقف الإسلامي وأثره في الحياة الاجتماعية في المغرب.

ب – رمضان، مصطفى محمد، دور الأوقاف في دعم الأزهر كمؤسسة علمية إسلامية.

- مجلة المستقبل العربي، العدد 274 شهر 2001/12. ملف خاص عن نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي. ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت، عقدت الندوة في بيروت في الفترة من 8 – 11 أكتوبر 2002، وفي الندوة بحثان هما:

أ– السيد، رضوان، فلسفة الوقف في الشريعة الإسلامية.

ب– غانم، إبراهيم البيوني، التكوين التاريخي لوظيفة الوقف في المجتمع العربي.

- الندوة العلمية للألفية الأولى للأزهر؛ القاهرة 1969، وتضمن بحث عبد العزيز الشناوي؛ دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي بمصر أثناء الحكم العثماني.

رابعاً : الفنون

1 - العمارة في مصر والشام فى العصر العثمانى

أ - السمات والخصائص:

عندما ظهر الطراز العثماني كان يحمل جذوره السلجوقية في (بورصة) خاصة، ولكن تأثير بناء آيا صوفيا كان ملحاً في إيجاد طراز جديد في العاصمة، وضع أسسه معماريون عباقرة من أمثال أحمد آغا والمعماري الشهير سنان وتلميذه داود آغا.

ومع أن العصر العثماني قد امتد أربعة قرون، فإن منجزات هذا العصر في العمارة والفن لم تصل إلى مستوى الإنجازات التي تمت في العصر المملوكي، وكان همّ السلطنة العثمانية جعل العاصمة استانبول حافلة بالمباني الضخمة، وبخاصة المساجد والقصور، وكان لا بد من استقدام المعماريين الصناع المهرة لتنفيذ المنشآت الضخمة في العاصمة، على حساب النشاط العمراني في الأطراف.

ومن أبرز معالم هذا النظام العثماني الجديد، القبة الواسعة التي كثر استعمالها في المباني، وتقوم بوظيفة معمارية هي تغطية لفضاء واسع، ثم الإضاءة التي تنفذ من خلال نوافذ رقبة القبة، وأصبحت المئذنة رمحيةً أشبه بقلم الرصاص، وتعددت المآذن في الجامع الواحد حتى بلغت أحياناً ست مآذن في جامع الأحمدية.

إن وفرة المباني التي تركها المعمار سنان والتي بلغ عددها 364 بناءً جعلته بحق منشئ الطراز المعماري العثماني الذي انتشر في جميع المناطق التي امتد إليها نفوذ السلطنة العثمانية، وكان من أبرزها جامع السليمية في أدرنه.ويتمثل هذا الطراز بالخصائص التالية: براعة في توظيف القبة التي تغطي الحرم، بناء صحن فسيح محاط بأروقته من جهاته الأربع، اهتمام جمالي في تكوين مشهد الجامع بانسجام وتناغم كامل وتتدرج في بناء القباب وأنصافها، وأخيراً التقليل من الدعامات والأعمدة التي انفصلت في الداخل عن الجدران رغبة في تخفيف ضغط البناء، وتسهيل نفاذ الإضاءة الخارجية، أمام العديد من الشرفات والنوافذ.

وقد دفع ارتباط الدولة العثمانية بالحضارة الأوربية منذ عهد السلطان أحمد الثالث، دفع إلى التأثر بالطراز المعماري الفرنسي الروكوكو، وبالزخارف الباروكية التي حلت محل المقرنصات مما نراه في بعض الأبنية الخاصة في القاهرة ودمشق.

وحدث تحول كبير في طراز العمارة في مصر والشام في هذه الفترة, فلقد كانت العمارة قبل دخول العثمانيين تتمثل بالطراز المملوكي الزاهر الذي بدا بروائع المساجد والمدافن والمدارس في القاهرة ودمشق. إلا أن عدداً من المنشآت التي أقيمت في مصر والشام خلال الحكم العثماني، كانت قد استوحت عناصرها وأسلوبها من العمارة العثمانية في استانبول, وإن لم تكن بمستوى هذه العمارة، بل لم تكن بمستوى العمارة والفنون التي كانت قد أنشئت في العصر الفاطمي والمملوكي. ورغم تأثر طراز العمارة في مصر والشام بالعناصر المحلية (بناء مسجد سنان باشا وجامع الملكة صفية في القاهرة، وفي الشام نراه في بناء جامع الخسروية في حلب). إلا أن العمارة التي أنشئت في مصر والشام بين القرنين 10-11هـ/17-18م، كانت خاضعة بصورة

عامة لخصائص العمارة العثمانية التي وضع أسسها المعمار الشهير سنان.

ب ـ المساجد والتكايا:

والتكايا مجموعة من المنشآت التعليمية والإسكانية والمعاشية إضافة إلى مدافن للعظماء والدراويش، وقد ظل المسجد من أهم المنشآت المعمارية واعتمد على مخطط أساسه الحرم تزيّنه زخارف حجرية في واجهاته الخارجية، وكانت المئذنة عنصراً تشكيلياً رائعاً بزخارفه ومقرنصاته وأقسامه الثلاثة، القاعدة المضلعة والبدن والشرفات، ثم الذروة يعلوها الجامور النحاسي.

وتتجلى خصائص هذه العمارة بتراصها ككتلة معمارية ضخمة ومرتفعة بتدرج منسجم, وتتخلل واجهاتها الشبابيك والشمسيات والدعائم، وتتوّجها قبة رئيسة تعتمد على مجموعة من القباب، (بلغت في جامع السليمية في أدرنة 31.5 متراً) وتكسى القباب العثمانية بصفائح من الرصاص وتقوم فوق رقبة أسطوانية مائلة قليلاً زودت بفتحات, وتحمل هذه القبة المركزية دعائم ضخمة. واستخدمت أنصاف القباب وفروعها لتغطي القطاعات المحيطة بالقبة. وأكثر الأقواس هي من النوع

المدبب أو النصف الدائري أو المجزوء الذي يستعمل في أعالي الأبواب.

وكثرت العمد ذات التيجان المقرنصة، وتزدان الأبواب بالمحاريب الجانبية المزخرفة والمقرنصة، وبالأشرطة الكتابية وقد امتازت المساجد العثمانية بزخارفها القاشانية وبالنقوش الجصيّة.

وقد ظهر مخطط جديد لبناء المسجد في هذا العصر، فثمة حرم مركزي مغطى بقبة كبيرة قد تساعدها قباب صغيرة أو أنصاف قباب تحيط أروقة ثلاثية، وأمام الحرم صحن محاط بأروقة تغطى بقباب صغيرة منخفضة. ويتوسط الصحن بركة واسعة تستعمل للوضوء، وقد يكون المخطط أكثر بساطة

المساجد في مصر:

توالت المساجد، في مصر والتي تقوم على مخططات جوامع الأناضول ذات القباب الصغيرة العديدة المحيطة بقبة مركزية وهي:

مسجد سليمان باشا:

قام الوالي العثماني سليمان باشا 938هـ/1530م بإنشاء مسجد في القلعة وفق مخطط المعماري سنان المشهور، وما يزال المسجد حتى اليوم بصورة حسنة. وهو وإن أعطى من الخارج الطابع العثماني، ولكنه في داخله يحمل الملامح القاهرية في العمارة والزخرفة التي نفذها العمال القاهريون. ويطلق على المسجد اسم بانيه، سليمان باشا. ويزخر هذا الجامع بغنى القيشاني الذي يغطي القباب والأقواس والجدران وأعلى الألواح الرخامية الملونة التي يتوجها امتداد نطاق كتابي.

مسجد سنان باشا

أنجز مسجد سنان باشا في القاهرة في العام 979هـ/1571م, وفي حرمه المربع ثلاثة أواوين تنفتح على أروقة تحيط المسجد من جهاته الثلاثة وفي الجهة الرابعة يقوم المحراب والمنبر ولقد حليت عقود الأبواب بمقرنصات ودلايات متنوعة.

ويغطي الحرم قبة كبيرة تقوم على أربعة أركان مقرنصة تحمل في باطنها لفظ الجلالة. وتقوم القبة على رقبة مقسمة إلى ستة عشر ضلعاً تنفتح في بعضها نوافذ من الزجاج المعشق. والمحراب من الرخام المزخرف يجاوره منبر خشبي ذو حواجز خشبية مخروطة, ولقد فرشت أرض المسجد بألواح الرخام. وتغطي الأروقة المحيطة بالحرم من جهاته الثلاث قباب صغيرة محمولة على أكتاف وأعمدة،

وتقع المئذنة في الطرف القبلي الشرقي وهي منارة أسطوانية عثمانية ذات قاعدة مربعة.

مسجد الملكة صفية.(والدة السلطان محمد الثالث):

وهو المسجد الثالث الذي يخضع في تصميمه إلى العمارة العثمانية. وقد أقيم هذا المسجد في محلة الداد- قرية في القاهرة 1019هـ/ 1610م على ارض مرتفعة عن الشارع بنحو أربعة أمتار ويقسم إلى قسمين، القسم الشرقي مربع تتوسطه ستة أعمدة غرانيتية تحمل قبة كبيرة ذات رقعة وأتربة تنضخ فيها أربعة وعشرون نافذة من الزجاج المعشق الملون، وفي هذا القسم محراب بارز على مستوى الجدار الشرقي مكسو بالرخام تعلوه طاسة ذات نوافذ جصيّة، وثمة منبر رخامي مزخرف هندسياً مع حواجزه (الدرابزين).

وفي وسط الجدار الغربي دكة قائمة على عمودين مخصصة لصلاة النساء ومحاطة أطرافها بحواجز خشبية مخروطة. ومن باب في الركن الشرقي القبلي للصحن يمكن الوصول إلى المئذنة وهي منارة أسطوانية تنتهي بمسلة.

كما يمكن الدخول إلى القسم الغربي من هذا المسجد من القسم الأول من خلال أبواب ثلاثة، الأوسط منها يمتاز عقده بمقرنصات وعليه لوح رخامي يتضمن تاريخ الإنشاء واسم منشؤه, ويتكون هذا القسم من صحن مكشوف تنفتح عليه أربعة أواوين عقدت سقوفها بقباب صغيرة. كما تنفتح في هذا القسم أربعة أبواب خارجية. واتبع في تصميم هذا المسجد الطراز العثماني ولعله مطابق لمسجد أحمد باشا في حي طوب كابي في استانبول من تصميم المعماري سنان. ويمتاز المنبر الرخامي بشبهه الكامل لمنبر استانبول هذا.

مسجد محمد بيك أبو الذهب:

أنشئ في القاهرة في العام 1188هـ/1774م، ليكون مدرسة تؤازر الجامع الأزهر في رسالته العلمية، ولقد اختير للتدريس فيه نخبة من العلماء. ويضم المسجد تكية للمتصوفة، وسبيلاً وحوضاً لشرب الدواب، أقيم المسجد على قسم كبير من أرض خان الشراكسة. ويتألف المسجد من حرم مربع طول ضلعه 15 متراً تعلوه قبة واسعة وتنفتح أبواب ثلاثة ونوافذ على الأروقة المحيطة، وهذه الأروقة محمولة على أعمدة ذات تيجان تغطيها قباب صغيرة. ولقد غطى ما حول أبواب الحرم بالرخام الأسود والأبيض، وزينت طاسة المداخل والمحراب بمقرنصات مذهبة ومطعمة، وتحمل القبة أركان مقرنصة تحمل لفظ الجلالة.

ومحراب المسجد رخامي محلى بالصدف وهي ميزة فريدة في المساجد العثمانية في مصر.وهذا المسجد هو جزء من مجموعة أبنية أهمها مدفن أبي الذهب منشئ المسجد، ويقع في الطرف الشرقي للرواق الخارجي، محاط بسياج معدني من النحاس المفرغ بأشكال جميلة، ولقد كسيت جدران المدفن بألواح خزفية تركية ومغربية. ويجاور المدفن المكتبة المحاطة أيضاً بسياج نحاسي مختلف.

مسجد محمد علي في القلعة 1261هـ /1845م:

ينهض على طرف قلعة صلاح الدين جامع محمد علي مرئياً من أنحاء بعيدة من مدينة القاهرة، فلقد اختار له محمد علي مكاناً مشرفاً في القلعة، وأراده معبراً عن نهضة مصر التي تولاها بنجاح. فهو مسجد تركي الطراز ولكن مصممه يوسف بوشناق مع مجموعة من المهندسين الفرنسيين والإيطاليين أرادوا أن يرمز هذا البناء الشامخ إلى منافسة القاهرة لاستانبول التي جمعت أروع المساجد وأضخمها. استفاد المصمم من أعمال سنان في استانبول وبخاصة مجموعة شهزاده محمد 952هـ /1544م، والمسجد الجديد 1006هـ/1597م، ومسجد السلطان أحمد 1016-1027هـ/ 1606-1617م.

ومع أن هذا المسجد أصغر من المساجد العثمانية، إلا أنه يتميز برشاقة واضحة تتجلى في تناسب أجزائه، المئذنتان والقبة الكبرى والقباب المحيطة وحجم بيت الصلاة. ولقد غلفت أجزاء كثيرة من المسجد بالرخام، ولذلك أطلق عليه اسم مسجد المرمر. وتحمل زخارف هذه الكسوة الطابع الباروكي الأوربي.

وفي حرم المسجد تقوم قبة واسعة على أربعة أنصاف قبة، تحيطها من الزوايا الأربع قباب أربع صغيرة. وتحمل القبة والقباب الصغرى دعامات مغلفة بالرخام، كما تحمل هذه الأعمدة المنصة الرئيسة من خلال الأقواس الرائعة، ويضيء الحرم قمريات زجاجية ملونة، والثريا الضخمة التي تزين وسط المسجد وقد علقت في مركز القبة الكبرى. وتحت هذه القبة يقوم الحرم الفسيح المحاط بجدران عالية ذات نوافذ قمرية محلاة بالزجاج المعشق. ولقد وزعت هذه النوافذ في أرجاء الجدران لكي تكّون عمارة داخلية تساعد في رحابة الحرم.

وخلافاً للأسلوب العثماني المتقشف بزخارفه، فإن حرم مسجد محمد علي يزدان بزخارف كثيفة متأثرة بأسلوب الباروك. لقد أسرف المعماري في تقديم المواد الثمينة الغالية لتحقيق الزخارف. وأجمل ما يزين هذا الحرم المنبر والمحراب, وقد زينا بزخارف محفورة على الرخام والخشب بعناصر من الزخرفة الباروكية التي تدل على انفتاح مصر في عهد محمد علي على الثقافة والفنون الأوربية.

وينفتح هذا الحرم الواسع على صحن كبير محاط بالأروقة. وتقوم ساعة ضخمة تجاه مدخل الجامع الأنيق، (هي هدية ثمينة من الملك لويس فيليب ملك فرنسا). وفي القاهرة عدد من التكايا منها تكية الدراويش المولوية الملحقة بمدفن حسن صدقة، وتكية الحلشني للطريقة القادرية والتكية السليمانية، وتكية السلطان محمود.

المساجد في الشام:

أنشئ عدد من المساجد في الشام في العهد العثماني كان من أقدمها السليمية، ومن أضخمها التكية السليمانية، ومجموعة درويش باشا، وجامع سنان باشا، وجامع الشيخ محي الدين بن عربي. وكثيراً ما يضاف إلى بناء المسجد مدرسة أو مستوصف أو مكتبة أو تكية, لكي تتماشى وظائف المسجد مع متطلبات العصر وحاجات المجتمع.

مجمع السليمية:

أنشأ السلطان سليم سنة 925هـ/1518م مسجداً وتكية وتربة في منطقة الصالحية، تكريماً للصوفي محي الدين بن عربي (ت638هـ/1240م). والمجمع أبرز آبدة تحمل الطابع العثماني الصرف في الشام. أما الجامع فهو مؤلف من صحن محاط بأروقة، ومن حرم مؤلف من مجازات موازية للقبلة. وترتفع في الجامع مئذنة عثمانية هي الأولى من نوعها. والتكية هي بيت المرق (الشوربة) يوزع على الفقراء، لذلك فإنها مزودة بمطبخ وغرف للمؤن. ولقد تم بناؤها سنة 922هـ/1515م. ويزين جدران الضريح الذي دفن فيه الشيخ محي الدين بن عربي، الصوفي الأندلسي، ألواح القيشاني من الصناعة الدمشقية، وكذلك جدران حرم الجامع. ولقد زود المسجد بناعورة ذات بكرات، ما زالت قائمة حتى اليوم.

مجمع التكية السليمانية:

أنجزت هذه التكية في عهد السلطان سليمان في عام 967هـ/ 1559م في مدخل مدينة دمشق الغربي. وكان قد أمر ببنائها أولاً والده السلطان سليم فاتح الشام ومصر. وأشرف على بناء هذه التكية الرائعة المهندس الدمشقي العطار، ولكن تصميم البناء

يعود إلى المعماري الشهير سنان الذي رافق السلطان سليم في زيارته إلى بلاد الشام ومصر عند الدخول العثماني.

والتكية السليمانية بناء ضخم يتألف من عدد من المباني المستقلة، يحيط بها جميعاً سور مرتفع أبعاده 125×94م. ومدخل التكية الرئيسي يقع في الشمال، تعلوه قبة محمولة على أعمدة، وثمة باب أصبح أكثر استعمالاً ينفتح من الغرب، مخترقاً الصحن ومتصلاً بباب آخر ينفتح على السوق والمدرسة. ولقد غطت الحدائق والأشجار جميع الفراغات بين الأبنية التي تتقدمها أروقة مسقوفة بقباب منخفضة وخلفها قاعات مسقوفة بقباب مماثلة أكثر ارتفاعاً يتخللها ذؤابات المداخن على شكل مآذن صغيرة، ويبدو المشهد رائعاً عندما يتناغم شكل القباب المتكرر، مع شكل الأقواس فوق أعمدة الأروقة في جميع الأبنية التي كانت تستعمل لإيواء المصلين والمتعلمين ولإطعامهم، وجميع الأبنية الواقعة في القسم الشمالي تؤكد هذه الوظائف (التي ألغيت الآن).

أما المسجد فيقع في منتصف القسم القبلي أي الجنوبي من الصحن، وهو حرم وصحن. وهو صحن التكية المشترك. وهذا الحرم مربع الشكل طول ضلعه ستة عشر متراً تغطيه قبة عالية ذات قطر واسع و عنق مؤلف من عدد من النوافذ المغطاة بالزجاج المعشق. ويحمل القبة أربعة أقواس محمولة على أركان الجدران في زواياها مثلثات كروية، ويعلو جدران الحرم نوافذ كانت محلاة بالمعشق. أما واجهات الحرم من الخارج فهي مؤلفة من مداميك من الحجر الأبيض والأسود بشكل متناوب، وهو طابع جميع جدران هذه التكية. ولعل هذا التشكيل البديع كان مطابقاً لتشكيل المباني المملوكية، (بخاصة قصر الأبلق الذي كان قد أنشأه الملك الظاهر بيبرس، وكان السلطان سليمان قد أعاد استعمال حجارته في نفس موقع التكية). وينفتح حرم المسجد على الصحن بباب رائع الزخرفة تتقدمه مظلة ضخمة محمولة على أعمدة ذات تيجان مقرنصة ملساء، والمظلة مؤلفة من ثلاث قباب, ويتقدم المظلة رواق أقل ارتفاعاً محمول على قناطر ذات أعمدة ضخمة.

ويبدو تأثير المعمار سنان واضحاً في شكل القباب وفي شكل المئذنتين الواقعتين في زاويتي الجدار الشمالي للمسجد، وهما مضلعتان ولكن تبدوان أسطوانيتين يعلوهما قمع مخروطي من الرصاص، ولكل مئذنة شرفة محمولة على مساند من المقرنصات. وفي داخل المسجد محراب تعلوه زخارف حجرية مقرنصة وإلى جانبه منبر رخامي.

وفي مدرسة التكية التي بنيت سنة 974هـ/1566م إلى الشرق، بناء مستقل لمسجد خاص بها يمتاز بزخارفه الوفيرة، ورشاقة بنائه، وجمال بابه ونوافذه.

ما يميز هذه التكية هو الزخارف التي تعلو الأبواب والنوافذ، أو التي تزين جدران المسجدين من الداخل على شكل سجاجيد، وهي مؤلفة من ألواح خزفية صنعت كلها في دمشق، وهي ذات مواضيع زخرفية نباتية وكتابات قرآنية، بلونين، الأزرق والأخضر وبعض اللون الأحمر الرمّاني، الذي امتازت به ألواح الخزف الدمشقي والتي يميزها عن الخزف التركي. وشكلت المدرسة والسوق، مجموعتين مستقلتين عن التكية وإن وحّدتهما الزخارف والقباب والأروقة.

مجمع المرادية:

من المباني العثمانية الأثرية، تكية الوالي مراد باشا 976هـ/1568م، (ما زالت قائمة) وهي مؤلفة من مسجد وتربة تضم رفات الوالي. والمسجد مؤلف من حرم وصحن تحيطه غرف للتكية وإلى جانب الحرم مئذنة. وتسمى هذه التكية باسم

النقشبندي نسبة للطريقة الصوفية المعروفة. وتقع في حي السويقة.

مجمّع الدرويشية:

مجموعة من الأبنية مؤلفة من مسجد وتربة ومدرسة وسبيل, أنشأها والي دمشق درويش باشا رستم سنة 982هـ/1574م في الزاوية الجنوبية الغربية للقلعة. وهي مشهورة بألواح الخزف الدمشقي التي تغطي أكثر جدرانها الداخلية، في المسجد والتربة والسبيل. وطراز عمارة هذه المجموعة عثماني صرف.

جامع السنانية:

وهو ينسب للوالي سنان باشا الذي أنشأه سنة 994هـ/1586م، ولا يبعد عن مجمع الدرويشية وهو مزين بالزخارف الخزفية أيضاً ، كما إن مئذنته الخضراء مكسوّة بألواح الخزف أيضاً.

مسجد الخسروية في حلب:

الخسروية أو الخسروفية وتحمل اسم والي حلب خسرف باشا بناها له مولاه فروخ بن عبد المناف في العام 953 هـ/ 1546م. ولقد افتتحت المدرسة لتدريس العلوم الدينية والاجتماعية. وصمم هذا المسجد المعماري سنان سنة 946هـ/1537م، وهو من طلائع أعماله. يقوم تخطيط هذا المسجد ذي القبة الوحيدة على مخطط حرف T المقلوب، مع قبة صغيرة في الأركان الخلفية عند الصفّة ذات القباب الخمس، بقصد زيادة المساحة في كلا الجانبين. ويتميز فناء المسجد بشكله المستطيل، ويحيط المسجد مدرسة ودار المرق "الشوربة"، ودار للضيافة مع حمامات غير مترابطة مع جسم المسجد الذي بقي مهيمناً على هذه المجموعة المعمارية. وتنهض المئذنة الرشيقة العثمانية, إلى الجهة الشمالية الغربية. ويتقدم الحرم رواق مقبب يحمي الباب المزين مع أرضه المفروشة, بالأحجار المتناوبة. أما الصحن فلقد أحيط بأروقة محمولة على أقواس نصف دائرية وأعمدة بسيطة، وخلف الأقواس غرف لخدمات ثقافية دينية.

مجمع العثمانية في حلب:

شيد هذا المبنى في عهد والي حلب عثمان باشا عام 1140هـ/1730م، من مدرسة وتكية , ومسجد ذي حرم مسقوف بقبة يتقدمه رواق مؤلف من ثلاث قباب، وعلى جانبي الحرم إيوانان. أما الصحن فهو مشترك مع صحن المدرسة ويحيط به رواق تمتد وراءه حجرات الدراسة والسكن، ويبلغ عددها أربعين غرفة، ولايختلف طابع هذا المبنى ومئذنته عن الطابع العثماني. وثمة بناء متميز هو بناء أبشير باشا, مجمع وقفي متكامل مؤلف من جامع وخان ومصبغة وثلاث قيساريات وقهوة ذات أعمدة وقبة ولقد أنشئ سنة 1064هـ/1653م.

وفي مدينة المعرة، التكية المرادية نسبة إلى بانيها مراد باشا حلبي 923 هـ/1516م وهي تكية للصلاة والإقامة مع المسجد وحمام وفرن للخبز ومدار ماء وسوق تجارية. مساحة المبنى 70×8م بارتفاع 7 أمتار، وهو حجري متقن الصنع له مدخل ذو قنطرة مزخرفة تصل بالبناء المرافق وهي الحمام والسوق والفرن والمستودعات ودورات المياه.

مساجد بيروت:

في بيروت التي هي جزء من بلاد الشام، عدد من المساجد الهامة نذكر منها، الجامع العمري الكبير، وهو بناء تاريخي يحمل اسم الخليفة عمر، وقد تم ترميمه في العصر العثماني . وجامع السرايا ويعرف باسم جامع الأمير منصور عساف. وقد شيد سنة 990هـ/1580م، ويقع عند مدخل سوق سرسق. ومسجد النوفره ويقع قرب سراي الحكومة. وقد أنشأه الأمير منذر بن سليمان المتوفى سنة

1041هـ/1632م. ويمتاز بوجود نوافير في صحنه ومنها جاءت تسميته. ومسجد الأوزاعي.

جـ- الخانات:

يعد الخان فندقاً للمسافرين وقوافلهم. ويدل عدد الخانات الوافرة التي كانت في دمشق مثلاً (مازال القليل منها باقياً) على مدى ازدهار الحياة الاقتصادية والتبادل التجاري بين دمشق وغيرها من المدن الشامية أو العواصم الاسلامية، وبخاصة المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة، فلقد كانت مواسم الحج ذهاباً وعودة هي من أخصب المواسم وأطولها.

ومن أبرز الخانات في دمشق خان أسعد باشا وهو آبدة معمارية تفوق نظائرها في جميع أنحاء البلاد الإسلامية التي انتشرت فيها الخانات وقد بني هذا الخان عام 1167هـ/ 1753م، وكان ملكاً خاص لوالي دمشق أسعد باشا العظم ثم انتقلت ملكيته فيما بعد إلى عدد من التجار، (استملكته مديرية الآثار السورية فيما بعد).

يقع هذا الخان في سوق البزورية الشهير حيث باعة العطارة والسكاكر (إلى جانب حمام تاريخي انشيء في عهد نور الدين بن زنكي). وتبلغ مساحة هذا الخان 2500 متر مربع، ويمتاز بواجهة عريضة في وسطها بوابة ضخمة مزخرفة، يعلوها ساكف مزخرف بقوسين بارزين متشابكين وفوقهما تجويف من المقرنصات يحيطه قوس مركب من أحجار متشابكة مسننة بلونين أبيض وأسود متناوبين، وفوقه نافذتان وعلى جانبي القوس من الأعلى نوافذ مستطيلة، ومن الأسفل فتحتان مزودتان بفسقيتين. وفي واجهة البناء الجنوبية الغربية 31 مخزناً. وينتهي دهليز عريض يستوعب غرفتين للحراسة ومصعدي الدرجين، ونصل إلى باحة ذات فتحة سماوية دائرية توحي أنها كانت مغلقة بقبة، وفي وسط الباحة بركة مثمنة. وجدران الباحة التي تشكل واجهات الغرف مبنية بالحجر الأسود والأبيض بمداميك متناوبة. ويحيط الفتحة السماوية ثماني قباب تغطي الباحة عدا مركزها بمساحة 729 متر مربع، وهي ترتفع عشرين متراً.

ويتألف الخان من طابقين، الطابق السفلي ويحوي واحداً وعشرين مخزناً أكثرها مزوّد بمستودعات. وفي القسم الشمالي الغربي مسجد صغير ينفتح إلى خارج الخان. ويتألف الطابق العلوي من أروقة مشرفة على الباحة، وخلفها خمسة وأربعون غرفة، وجناح للمراحيض. وجميع الغرف مغطاة بقباب صغيرة، وذات أبواب ونوافذ (مازالت تحتفظ بأصالتها مع أقفالها). وتتميز واجهة الخان ومشهده الداخلي بروعة الزخرفة والتنسيق اللوني، مع دراسة رائعة للفضاء الداخلي.

وبلغ عدد الخانات التي انشئت في دمشق في العهد العثماني 21 خاناً، وخان الخياطين الذي أنشأه الوالي العثماني شعبان أحمد شمسي باشا سنة964هـ/ 1556م أقدم الخانات العثمانية في دمشق. ويقع في سوق الخياطين وكان اسمه خان الجوخية. وهو مؤلف من بوابة مزخرفة، ودهليز في طرفيه درج وقاعة واسعة، وينتهي الدهليز بباحة مستطيلة مؤلفة من مربعين، ومحاطة برواق، ولعل الباحة كانت مغطاة بقبتين (لهما أثر واضح في زوافر وأركان القباب المتبقية). ويحيط بالباحة اثنتا عشرة غرفة، كل غرفة مؤلفة من قسمين تعلو كل واحدة قبة. أما الطابق العلوي فكان مؤلفاً من عدد مماثل من الغرف التي يتقدمها رواق مقبى يدور حول الباحة ويشرف عليها.

أما خان الحرير الذي يقع في سوق الحرير، جنوبي الجامع الأموي الكبير، فلقد أنشأه سنة

982هـ/1573م درويش باشا، ويطلق عليه اسم قيسارية درويش باشا. وقد أوقفه لصالح جامع الدرويشية وملحقاته. وتبلغ مساحة هذا الخان الواسع 2500 م2، وتنفتح بوابة الخان المزخرفة من طرف الواجهة المبنية من مداميك متناوبة من الحجر النحتي الأبيض والأسود، ويحيط بالخان خارجياً سبعة وعشرون مخزناً، وتقع بعد البوابة والدهليز المغطى بقبتين متصالبتين، باحة مكشوفة محاطة بتسعة عشر مخزناً لكل مخزن مستودع. وفي وسط الباحة بركة. ويغطى المخازن قبوات سريرية أو متصالبة، وهي مبنية من الحجر النحتي الأسود، وفوق أبوابها ونوافذها أقواس مزينة بمنحوتات بديعة.

وتؤدي درجتان في الدهليز إلى الطابق العلوي وفيه رواق محيط مغطى بأربع وأربعين قبة صغيرة، وخلفه تقوم اثنتان وخمسون غرفة مغطاة بقبوات سريرية، وثمة غرفة واسعة تخرج من مخطط الخان في الزاوية الشمالية الشرقية وتقوم فوق مخزن في الطابق الأرضي.

في عام 1006هـ/1593م وبمقتضى وقفية مراد باشا تم بناء قيسارية ابن القطان التي تسمى خان الصابون. والقيسارية بناء صغير مؤلف من طابقين حول باحة مربعة وفي الطابق العلوي رواق مغطى بإحدى عشرة قبة.

أما خان المرادية المسمى البزستان فكان موقوفاً على فقراء الحرمين الشريفين بمقتضى وقفيه مراد باشا نفسها ويقع غربي الجامع الأموي. وله خمسة أبواب وهو مؤلف من بناء مربع وملحق مستطيل، ويتألف البناء المربع من باحة مربعة محاطة بأربعة وعشرين مخزناً عدا ثلاثة وعشرين مخزناً خارجياً. أما الملحق فهو دهليز يشكل مدخلاً لخان الجمرك.

وخان الجمرك من منشآت الوالي مراد باشا سنة1005هـ/ 1596م وهو يختلف بمخططه عن جميع الخانات، إذ يمتد على شكل زاوية قائمة من دخلة السليمانية إلى سوق الحرير باتجاه الشرق وهو يتضمن ثلاثة وخمسين مخزناً كبيراً وثمانية مخازن صغيرة، وتقوم بين المخازن عضادات تحمل أقواساً يستند عليها تروس تحمل تسع قباب ذات رقاب ونوافذ.

ويقع خان سليمان باشا في سوق مدحت باشا، ولقد ابتدأ بناء هذا الخان بأمر الوالي سليمان باشا العظم سنة 1145هـ/1732م وانتهى 1150هـ/1736م. ومبني بمداميك بيضاء وسوداء بالتناوب. وهو كباقي الخانات هندسة. ويمتاز بباحة مستطيلة كانت مغطاة بقبتين زالتا (مازالت آثارهما باقية). وحول الباحة تقوم سبع عشرة غرفة ومخزن واسطبل ودورتان للمياه. أما الطابق العلوي فهو مؤلف من رواق مغطى بقبوات متصالبة ومحاط بتسع وعشرين غرفة ذات نوافذ من الطرفين، الداخلي والخارجي، ولهذا الخان أبواب ثلاثة تقع في الزاوية الجنوبية الغربية.

وتزخر حلب بعدد من الخانات بسبب موقعها التجاري وإنتاجها (68 خاناً و187 قيسارية). ومن هذه الخانات:

خان النحاسين أنشئ عام 948هـ/1539م وكان مقر قنصلية البنادقة.(بحالة جيدة اليوم).

وخان الجمرك وهو من أكبر خانات حلب أنشأه الصدر الأسبق إبراهيم خان زاده. ويضم خمسين مخزناً سفلياً وسبعة وسبعين مخزناً علوياً. وقرب بابه أربعون مخزناً كانت مقر شركة الهند الشرقية وقنصل بريطانيا. وملحق بالخان قيسارية تضم 23 مخزناً. ويمتاز بجمال مدخله.

وخان خاير بيك أنشيء عام 922هـ/1515م، مؤلف من ثلاثة خانات متصلة، تحيط به زخارف هندسية ورنوك (مفردها الرنك وهو الشعار، وكان لكل أمير وسلطان مملوكي شعار) مملوكية، وخاير بيك هو والي حلب الذي يقال أنه أسهم في تسليم المدينة للسلطان سليم 922هـ/1516م.

وخان الشونة يتألف من قيسارية على شكل سوقين وهي من أوقاف الخسروية، ولقد استكملت خانا سنة 954هـ/1546م. وهي تقع تجاه مدخل قلعة حلب (أصبحت اليوم سوقاً للصناعات الشعبية بعد ترميمها).

وخان الوزير أنشئ سنة 1093هـ/1683م. ويقع بين القلعة والجامع الكبير. ويتألف من باحة سماوية في وسطها مسجد، وتحيط بالباحة مباشرة المحلات في الطابق الأرضي، أما في الطابق العلوي، فتفصلها أروقة محمولة على قناطر تشرف على الباحة. ويمتاز هذا الخان ببوابته المزخرفة بأروع الزخارف الحجرية من الخارج ومن الداخل.

وخان الجمرك من أكبر الخانات، ويقع في سويقة علي وينسب إلى محمد علي الشهيد ,الصدر الأسبق إبراهيم خان زادة، ويضم خمسين مخزناً في الطابق الأرضي وسبعة وسبعين مخزناً علوياً، عدا اسطبل فوق قيسارية يضم 23 مخزناً. وثمة مسجد كان ولا شك في وسط فناء الخان.وأنشيء هذا الخان عام927هـ/1574م . يمتاز هذا الخان بزخارف مدخله الحجرية وبنقوش أعمدة الشبابيك المطلة على فناء الخان.

وأنشئ خان قورت بك ابن الوالي خسرو باشا في مطلع القرن 10هـ/16م، والطابق الأرضي مؤلف من فناء واسع تتوسطه بركة ثمانية وتحيطه أروقة تتقدم خمسة وعشرين غرفة، وينفتح الفناء من الشمال على مدخل ضخم كما ينفتح باب من الجنوب على خان صغير.

في محافظة حماه خان المضيق، ويقع قريباً من قلعة المضيق ومن آثار أفاميا الكلاسية، وهو خان عثماني أنشئ في عهد السلطان سليمان القانوني، عمّره محمد آغا قزلار ويشغل الخان مساحة واسعة تصل إلى سبعة آلاف متر مربع, ومخططه مربع طول ضلعه 83 متراً يتوسطه فناء واسع تحيطه من جهاته الأربع قاعات وغرف واسعة. وفي الضلع الشمالي ينفتح المدخل الرئيسي للخان، وعلى جانبيه صفّتان حجريتان وغرفتان تنفتحان على الفناء، ومنهما ينبثق من الشرق والغرب أهم أجزاء هذا الخان، الجناحان الطويلان بشكل متناظر.

وجميع القاعات والغرف مبنية من الحجارة الضخمة وتغطيها أقبية برميلية الشكل، تحملها عقود حجرية نصف دائرية وهي مزودة بالمواقد الحجرية الكبيرة، والمصاطب العريضة لراحة الحجاج والمسافرين ولنومهم، ولكل مجموعة موقد للطبخ وثمة كوة تنفتح على الفناء (ولقد تم ترميم هذا الخان وأصبح متحفاً منذ العام 1982 ويضم روائع الآثار والفسيفساء الخاص بالمنطقة).

وفي مصر: فإنه نظراً لنشاط حركة التبادل التجاري فقد أنشئ منذ العصر المملوكي عدد من الوكالات والخانات بلغ عددها أربعة عشر (وأكثرها مهمل اليوم أو أزيل) ومن أشهرها خان الخليلي، و لم يكن هناك خلاف كبير بين الوكالة والخان من حيث التخطيط الهندسي وعناصر التكوين المعماري, وإن اختلفت أبنية الوكالات والخانات في مصر على مثيلاتها في الشام حيث لا تزيد عن طابقين, بينما نراها في مصر مؤلفة من طابق أرضي مؤلف من حواصل معقودة للبيع والتخزين تحيط فناء تتوسطه

بركة، وطوابق علوية تضم مساكن للإقامة تطل على الفناء.

ويوجد في طرابلس (لبنان) خان الخياطين وخان المصريين ويعودان إلى العصر العثماني.

د- عمارة البيوت والقصور:

لا تختلف القصور والبيوت التي أنشئت في مصر في العهدين المملوكي والعثماني عن المباني الشامية، وذلك لوحدة الحكم وتقارب المناخ ووحدة العادات والتقاليد، بيد أن بعض الفروق البسيطة تبدو بين العمارتين: فالعمارة السكنية المصرية مؤلفة من طابقين أو أكثر ولقد خصص الطابق العلوي للنساء والمعيشة والطابق الأرضي للرجال والاستقبال. بينما نرى البيت الشامي مقسوماً في الطابق السفلي إلى قسمين قسم للنساء وقسم للرجال، ويخصص الطابق العلوي للإقامة في الشتاء.

ويتألف المسكن من مدخل خشبي قد يكون مزخرفاً ينفتح على درکاه, ومنها إلى دهليز يصل إلى الحوش أو الصحن الداخلي الذي تشرف عليه أقسام المسكن الأخرى، وكان أشبه بالرئة لساكني الدار لما كان يحتويه من فسقيات وزروع، وعلى جانبيه بناءان رئيسيان أحدهما للرجال يعرف بالسلاملك وهي كلمة تركية يقصد بها الجزء المخصص للرجال وضيوفهم، وفيه مقعد صيفي له واجهة تطل على الصحن ببائكه ذات عقود وقناطر، ومقعد شتوي مسقوف. والآخر للنساء يعرف بالحرملك وفيه قاعة كبيرة مستطيلة ذات نوافذ تطل على الصحن تغشيها حواجز من المشربيات الخشبية أو الزجاج المعشق، وسقف القاعة مرتفع وفي أعلى الجدران نوافذ لإدخال الهواء والنور (إذ لا توجد نوافذ على الخارج). والسقف مزين بالخشبيات المزخرفة الملونة، وكذلك الجدران التي تتألف من خزائن وكتبيات، بزخرفتها الخشبية إضافة إلى زخرفة الأرض الرخامية وهي زخرفة وصلت أوج الإبداع متداخلاً مع نظام العمارة والإنشاء. ويضاف إلى هذه الأقسام الرئيسة التختبوش: وهو رواق معمد ترتفع أرضيته قليلاً، يغطيه سقف محمول على أعمدة ودعائم، وهو قاعة استقبال في أيام الصيف القائظ، وفي وسطه بركة صغيرة. وثمة شرفة تسمى المقعد تنفتح على الصحن بارتفاع ما، قد يصل إلى طابق، وتزين هذه الشرفة أقواس ثلاثة محمولة على أعمدة رشيقة، مفتوحة على الشمال لاستقبال الهواء العليل أيام الصيف.

يضاف إلى ذلك بقية مكونات المنزل من غرف السكن ومرافقه الصحية والخدمية كالحمامات التي كانت تتكون في المنازل الخاصة من ثلاث حجرات: أولاها مشلح لخلع الملابس يعرف بالحجرة الباردة، وثانيتها حجرة دافئة، وثالثتها حجرة ساخنة تسمى بيت الحرارة, تغطيها في معظم الأحيان قبة ذات ثقوب مغشاة بالزجاج الملون. وغالباً ما ألحقت ببعض هذه القصور والمنازل زاوية للصلاة ذات محراب يحدد اتجاه القبلة.

ومن نماذج القصور والبيوت الأثرية في القاهرة من هذا العصر:

منزل جمال الدين الذهبي: أنشئ منزل جمال الدين الذهبي في عام 1047 هـ/ 1637م، وكان مُنشِئُهُ من كبار تجار مصر، وكغيره من المنازل يبقى مشهده الخارجي بسيطاً على عكس عمارته الداخلية, وينفتح بابه الوحيد إلى دهليز ذي صفّة للجلوس، ويليه فناء "حوش" مسقوف، وفي وسطه فسقية من الرخام، من الواضح أنها نقلت من أنقاض مبنى آخر. وفي الجهة القبلية من الحوش وجد "المقعد" وفي واجهته عقدان يرتكزان على عمود من الرخام، وثمة قاعة كبرى تقع في الجهة الشرقية من الحوش مؤلفة من "طزرين" أي غرفتين مرتفعتين بينها "درقاعة" تعلوها قبة خشبية

صغيرة، وتغطي جدرانها وزرات سفلية من الرخام الدقيق الرصف من قطع رخامية ملونة تشكل صيغاً هندسياً، (يسمى في الشام بالمشقف) وقد كسا في هذا المنزل أرضية القاعة الكبرى.

ويمتاز هذا المسكن بإيوان بحري ذي شباك خشبية لحجب الجالسين. وثمة مشربية تقع في صدر القاعة الكبرى تطل على الشارع تعلوها شبابيك جصية مع بعض الزجاج المعشق بالجص. وفي هذا المنزل حمام كامل مؤلف من ثلاثة أقسام. ولقد راعى المعماري أن يحقق تواصلاً بين أقسام المنزل عن طريق مجازات خلفية وسلالم متعددة.

بيت السحيمي: يقع هذا البيت في حي الجمالية وقد أنشئ على مرحلتين، المرحلة الأولى تم فيها إنجاز القسم الجنوبي زمن الشيخ عبد الوهاب الطبلاوي عام 1058هـ/1648م. وأنشئ القسم الشمالي على يد الحاج إسماعيل بن شلبي في عام 1211هـ/ 1796م وجعل من القسمين بيتاً واحداً. (عندما اشتراه الشيخ أمين السحيمي حمل البيت اسمه "السحيمي").

ويتميز هذا البيت بقاعاته المؤلفة من طزرين بينهما درقاعة. وثمة قاعات ذات جدار مفتوح إلا من شباك خشبية تطل على الحوش, وبعضها يتضمن فسقية ماء رخامية، أو أسقف ذات مناور. وفي القسم الشمالي من الحوش "تختبوش" محمول على أعمدة رخامية. وفي هذا البيت كسوات خشبية مزخرفة على هيئة بلاطات القاشاني. وزخرفت بعض الجدران بألواح خزفية من القاشاني, أما الأرضيات فكانت رخامية مجزعة. ولقد زودت بعض قاعات هذا البيت بالمشربيات والحواجز الخشبية والخزائن والدروج الملونة.

ويشتمل البيت على حمام كامل. وتقوم السلالم العديدة بتسهيل الاتصال بين الطوابق. ويتميز هذا المبنى بوجود طاحونة وساقية في أحد أركان الحديقة. (تم ترميم هذا البيت وأصبح متحفاً يحوي روائع التحف الإسلامية من الأواني الخزفية التي صنعت في كوتاهية مع بعض الأواني الزجاجية).

سراي المسافر خانة: هو مسكن أشبه بالقصر أنشأه محمود محرم التاجر، مؤلف من قسمين واحد شمالي أنشئ عام 1193هـ/ 1779م، وآخر جنوبي أنشئ عام 1203هـ/ 1798م ولقد جمع القسمان في بيت واحد ذي بابين، الباب الشمالي يؤدي إلى "دركاه" أي دهليز يؤدي إلى القسم الشمالي من البيت, ومن باب جنوبي يؤدي مباشرة إلى الحوش أي الفناء، وثمة باب ثالث ينفتح في جنوب البيت يؤدي إلى ردهة فسيحة، تؤدي بدورها إلى قاعة كبرى تحوي فسقية رخامية وحسب ترتيب القاعات في المساكن المصرية الكبيرة يحوي هذا البناء قاعات ذات طزرين بينهما درقاعة ذات فسقية، أو بينهما تختبوش.

وكما هو الأمر في بعض الأبنية التي أنشئت في هذا العصر، فإن جدران هذا البناء مزينة بألواح القاشاني التركية والتي تعود إلى مدينة كوتاهية أو إزنيك، كما زيّنت بعض الأراضي بألواح الرخام المشقف الملونة ذي الصيغ الهندسية، أما السقوف فلقد زينت بالخشب المزخرف والملون أشبه بالعجمي. أطلق على هذا المسكن اسم سراي مسافر خانة، لأنه استخدم في عصر متأخر قصراً للضيافة، (وكلمة مسافر تعني الضيوف بالتركية).

قصر الجوهرة: وقد إقامة محمد علي في منطقة أطلال قصر الناصر محمد. ولقد استعمل القصر لوظائف الإدارة وللاستقبال الرسمي. وأقام محمد علي خلف الأسوار الشمالية للقلعة ثلاثة قصور خاصة، استخدم فيها المواد الإنشائية الإيطالية، فأخذت طابعاً أوربياً وبخاصة الأثاث الذي استورده من إيطاليا. وقسم من هذه القصور يشغله اليوم المتحف الحربي. وباقي

أقسام القصور وبخاصة الحمامات الشرفة مفتوحة لزوار القلعة والسياح.

وما زال أكثر البيوت في دمشق في العصر العثماني قائماً، وهي تحوي غرفاً عالية السقوف تسمى القاعة، مزينة جدرانها وسقوفها بالخشبيات الملونة لمواضيع مختلفة، بعضها مشاهد مدن صغيرة، أو أوان ومزهريات فيها ورود، مؤطرة كلها بزخارف مجردة هندسية أو نباتية. أكثرها بارز بفعل عجائن تلون أو تذهب، ثم تحدد وتكحل بلون أسود فتبدو آية فنية رائعة، تزيدها روعة وغنى زخارف حجرية وفسقيات رخامية، وسيلان مياه جدارية تسمى سلسبيل، وتحيط النوافذ والأبواب من الداخل والخارج إطارات حجرية مزخرفة بعناصر هندسية منزلة بملاط ملون على الحجر يسمى الأبلق. وتنفتح هذه الصالة المرتفعة عن الأرض، على إيوان مرتفع مزخرف أيضاً بخشبيات ملونة سقفية، وبكسوة حجرية جدارية مزخرفة. وينفتح الإيوان بدوره على فناء رحب تتوسطه بركة ماء واسعة، وحولها أشجار الليمون وعرائش الياسمين والزهور المختلفة.

والبيت الشامي، مغلق ملتصق بغيره من البيوت في لحمة كاملة تشكل نسيج عمران المدينة، ويبدو من خارجه بواجهات متواضعة، إلا من باب خشبي مزخرف جميل، لا يجانبه نوافذ أو فتحات واضحة، ولكن من الطابق العلوي البارز تنفتح شبابيك ذات مشربيات مشبكة بارزة. وتصطف هذه البيوت على طرفي حارات، وهي طرقات ضيقة تكاد تغطيها بروزات البيوت ومشربياتها، وقد تغطيها قناطر تعلوها غرف تتبع أحد البيوت، وتسمى هذه القناطر السيباط.

وينفتح الباب على دهليز طويل هابط باتجاه فناء الدار الذي يسمى الديار، وقبل الوصول الفناء، يوجد سلم خشبي يوصل إلى الطابق العلوي. ويتوسط الفناء بركة ماء تسمى "البحرة" تتدفق منها المياه، وفي أنحاء الفناء المكسوة أرضه بالحجارة المرصوفة بألوان وتشكيلات هندسية مختلفة، أحواض لنباتات الزينة، منها رياحين وزهور وياسمين وفل وشمشير والأضاليا، ومنها أشجار الليمون والنارنج، هذه النباتات التي تجعل الفناء حديقة تفوح منها الروائح الذكية، فتملأ البيت كله بأريجها.

أما الإيوان فهو غرفة بدون جدار رابع، تنفتح على الفناء، بسقفها العالي وقنطرتها التي تشكل تاج الإيوان، ولقد زيّنت القنطرة بإطار من الحجر الأبلق، ويعنى الحجر المزخرف بطريقة الحفر والتغطية بملاط، مع تشكيله بزخارف هندسية هي أشبه بزخارف قطرة الثلج، ولا نرى زخرفة تشابه الأخرى. كذلك زخرف بطن القنطرة بالأبلق، الذي عرف في بلاد الشام منذ العصر المملوكي القرن 6-9هـ/ 12-15م. ويعلو سقف الإيوان زخارف خشبية ملونة تسمى العجمي، وترتفع أرض الإيوان عن مستوى أرض الفناء بما يعادل 40سم وعلى جدرانه الجانبية تنفتح شبابيك الصالتين الجانبيتين وبينها المشاكي (جمع مشكاة) وهي محراب صغير يوضع المصباح فيه.

أما الصالتان الجانبيتان، وقد تكون واحدة، فهي مرتفعة أيضاً، وتسمى "القاعة"، وقد تكون مؤلفة من جناحين أو ثلاثة ويسمى كل جناح الطّزر وهو مرتفع عن أرض القاعة، التي تستوعب في وسطها بركة ماء، وعلى أحد جدرانها «سلسبيل» ماء، تنساب فيه المياه على صفحة رخامية مرصّعة. يزدان هذا السلسبيل بزخارف حجرية ملونة، محفورة ونافرة ضمن إطارات تعلوها أقواس، يعد بمجمله لوحة نحتية ثمينة.

ومع أن المداميك السفلى للصالة وباقي الغرف مبنية من الحجر الضخم المرصوف صفوفاً كل صف أو مدماك بلون أبيض أو أسود أو أشقر، فإن

الأقسام الوسطى من الجدران، مكسوة بالخشب المؤلف من أبواب الخزائن التي تسمى "يوك" أو من ألواح ساترة أو من خزائن مكتبية مفتوحة.

والزخارف إما أن تكون هندسية، أو إن تكون نباتية مستعارة من الأوراق والأزهار، محوّرة بعيدة عن الواقع والشبه. ويعلو هذه الكسوة الجدارية الزخرفية إفريز يفصلها عن الجدران الجصّية البيضاء. وتحت الإفريز أو على أقواس المكتبات والشبابيك، كتابات بالخط الجميل، هي غالباً أشعار ومدائح وتكريم لصاحب المسكن، وتأريخ لبنائه.أما السقف، فهو مؤلف من زخرفة مركزية حولها تشكيلة متنوعة من الزخارف، تحيطها أفاريز عريضة تغطي قسماً كبيراً من أعلى الجدران، وفي أركان الغرف تنزل زخارف ركنية تسمى "السراويل" هي امتداد الزخرفة السقفية.وقد تكون غرف الطابق الأرضي، مزخرفة أيضاً بالخشبيات، ولكن سقفها غير مرتفع، بيد أن أرضها تنهض عن مستوى الفناء. وفي الصالة الكبرى سلسبيل مؤلف من مصب تسيل عليه المياه محاط بإطارات حجرية وأعمدة جانبية، وتزخرف السلسبيل واجهة السلسبيل بالحجر المشقف والمصدف بتشكيلات هندسية أو نباتية. وتتصل مياه السلسبيل الساقطة ببركة مؤلفة عادة من الزخارف الهندسية الحجرية والرخامية المشقفة بدقة والمجمّعة بإحكام.

عتبات الأبواب والطزرات المرتفعة، هي أسلوب ابتكره المعماري الشامي لتفادي تأثير التيار الهوائي البارد، الذي يتسرب من الأماكن المنخفضة عبر الغرف، وتعد هذه الشقلات مصدّات لهذا الهواء البارد والرطب، يحمى الساكن من أثره السيء. والديار أو الفناء الداخلي، محمي أيضاً من أي تلوث خارجي، ومحمي من التيارات الباردة، لأنه مغلق لا يمكن أن يكون ممراً لهذه التيارات، كذلك فإن الهواء العلوي لا يهبط إلى الفناء لعدم وجود فتحات تمتصه وتحرك اتجاهه إلى داخل البيت.

ومن نماذج القصور والبيوت الأثرية في دمشق: يمكن أن يذكر بيت السباعي في محلة الدقاقين، وبيت نظام في محلة مئذنة الشحم، وبيت الدحداح حارة الهول، وبيت جورانية في سوق الصوف، وبيت المجلد في القيمرية، وبيت خالد العظم في سوق ساروجة. (بعد ترميمه أصبح متحفاً لمدينة دمشق في قسم منه، ومركز الوثائق التاريخية في قسم آخر).

ويعد قصر العظم في دمشق أهم نموذج للقصور في دمشق: وقد أنشئ هذا القصر سنة 1163هـ/1749م ليكون مقراً لوالي دمشق أسعد باشا العظم.. ولقد أنفق أسعد باشا على بناء هذا القصر أموالاً كثيرة، ولعله جمع بعض عناصر بنائه من أطلال أبنية دمشق آنئذٍ. وتقوم عمارة هذا القصر على تقاليد بناء البيت الشامي الذي يقتصر جماله على الداخل، أما خارجه فهو بسيط متقشف إلا من باب أساسي جميل.

ويتألف هذا القصر من ثلاثة أقسام هي قسم الاستقبال وقسم المعيشة وقسم الخدم يضاف إلى ذلك الحمام والمرآب. وأكبر قسم في القصر هو قسم المعيشة المسمى غرف الحرملك ومساحته تزيد عن ثلثي مساحة القصر، ويلحق به قسم الخدم واسطبل الخيل والعربات في الزاوية الشمالية الغربية. وحول الفناء الواسع تقوم القاعات والغرف والإيوان الكبير، وتمتد أمامه بركة طويلة شبيهة ببركة جنة العريف في غرناطة. ولقد زينت واجهات الغرف والقاعات بمداميك ملونة وبالأبلق الذي يغطي بزخارفه الهندسية الدقيقة، أحجار الأقواس.وتغطى السقوف بجدران خشبية ملونة بالأسلوب "العجمي".

وقسم الاستقبال السلاملك هو أصغر حجماً ولكنه يحمل نفس الزخارف والطابع المعماري وفي وسط الفناء بركة مربعة، أما حمام القصر فهو خاص صغير، ولكن عمارته تشبه عمارة الحمامات الدمشقية، فهو مؤلف من ثلاثة أقسام، البارد والدافئ والحار. ويقع في قسم المعيشة الحرملك وله قبة ذات عيون زجاجية، ويلحق بالحمام مرجل الماء الساخن الخزانة التي تغذي الحمام. (ولقد رمم هذا القصر واستحق جائزة آغا خان).

ويمكن أن تضيف إلى الدور والمنازل الأثرية دور حلب بزخارفها الخشبية وبينائها الحجري المنحوت بزخارف رائعة وباتساعها التي تستوعب جميع الأغراض السكنية والعائلية، والتي تحيط فناء والدار ذي البركة المرتفعة. ومن أشهر هذه الدور دار كبه القرن 12هـ/18م، ودار صادر نهاية ق11هـ/17م، ونقلت منها قاعة الاستقبال الخشبية إلى المتحف بحلب، ولها إيوان كبير. ودار بليط، ودار باسيل، ودار دلال التي تعود إلى القرن 12هـ/18م. وتمتاز بمساطبها المعدة للموسيقيين. ودار وكيل وهي داران متصلان، ذات زخارف خشبية رائعة، (نقلت إحدى الزخارف إلى متحف برلين)، يعود تاريخها إلى عام 1012هـ/1603م. ودار صايغ، ودار غزاله من القرن11هـ/17م.

وأما دار رجب باشا من القرن 10هـ/16م فلم يبق منها إلا ثلاث غرف وواجهة. ودار غزالة في حلب نموذج على الطابع العثماني أنشئت في العام1103هـ/1691م، وتحوي فناء واسعاً جداً، تطل عليه واجهة حجرية مزخرفة, ومن الشرق ينفتح إيوان كبير وغرف واسعة وإلى غرب الفناء قاعة رئيسة تمتاز بزخارفها الجدارية الخشبية المطعمة بالذهب، وألحق بهذه الدار حمام يحوي ثماني مقاصير. أما دار اجقباش فإنها تعود إلى منتصف القرن 12هـ/18م وتمتاز بجدرانها الحجرية المزخرفة، (وهي الآن مقر لمتحف التقاليد الشعبية في حلب).

وفي حلب التكية الإخلاصية وتنسب إلى الشيخ إخلاصي الخلواتي وقد عمرها الوزير محمد باشا في عام 1044هـ/ 1634م.

ومن جملة القصور ما أنشأه أسعد باشا 1153هـ/1740م في حماة وكان مؤلفاً من القاعة الكبرى والإسطبل ومستودع العلف. رمم نصوح باشا القاعة الكبرى 1194هـ/1780م ثم ابتدأ هذا ببناء القسم الثاني الاستقبال سنة 1195هـ/1781م (وتابع أحمد مؤيد باشا بناء القسم العائلي وأصبح مدرسة ثم متحفاً) ويتألف من القسم الخاص حرملك وقسم استقبال سلاملك ومن حمام واسطبل. وفي الطبقة الأرضية باحة سماوية وأبواب دهليز وفي الطبقة العليا باحة وقاعة ذات قبة، وفي وسطها طرزان زخرفت القاعة بزخارف جداريه حجرية مع سقف خشبي ملون.

هـ- العمارة العثمانية في القدس:

إن أبرز الآثار فيها هي التي تمت في عهد السلطان سليمان القانوني الذي قام بإعادة بناء سور القدس، وأقام برج اللقلق (قبالة متحف الآثار)، وبرج الكبريت القريب من باب المغاربة، والأبراج الأخرى وأبواب المدينة مثل باب العمود وباب الساهرة وباب ستي مريم وباب الخليل وباب النبي داود وباب المغاربة. كما أنشأ عدداً من السبل في الطرق المؤدية إلى الحرم الشريف.وكانت الفسيفساء تغطي قبة الصخرة من الخارج، فأمر بتغطيتها بألواح القاشاني لزوال أكثر الفسيفساء بسبب الرطوبة والعوامل الجوية. وفي الحرم الشريف أنشئ سبيل بركة السلطان عام 943هـ/1537م، ويختلف عن السبل السابقة بأنه مجرد واجهة حجرية متوازية

المستطيلات على وجهها الغربي حنية ذات عقد مكرر محاط بإطار حجري مزخرف، وينفتح من الحنية صنبور ماء فيها نقش كتابي تذكاري فيه اسم السلطان سليمان القانوني وفوقه زخرفة مقرنصة حجرية

و- السبلان:

تتكون عمارة السبيل من ثلاثة طوابق أولها أرضي عبارة عن بئر أو صهريج كسيت جدرانه بطبقة تمنع تسرب المياه التي كانت تنقل إليه على ظهور الجمال والدواب خلال الفيضان، وتغطى فوهة هذا البئر بخرزة رخامية أو حجرية.

وثانيها هي حجرة السبيل التي كانت ترتفع عن مستوى أرض الشارع بقليل، ذات شبابيك للتسبيل مطلة على الطريق داخلها أحواض للماء, ومن خارجها سلسبيلات عليها كيزان للشرب.

وثالثها هي حجرة الكتّاب أي مدرسة تعليم الأطفال وهو حجرة كبيرة ذات صفة مغطاة برفراف خشبي وفي الكُتاب خزانة لحفظ الكتب.

وفي القاهرة على وجه الخصوص ظهر السبيل المستقل، مثل سبيل وكتّاب خسرو942هـ/1535م وسبيل إبراهيم آغا مستحفظان 1049هـ/1639م وسبيل كتخده الحبيشي 1088هـ/1677م. ومن أبرز هذه السبلان سبيل وكُتاب عبد الرحمن كتخده في شارع المعزّ، (وكان هذا الوالي شديد الاهتمام بترميم وصيانة المساجد القديمة وترميمها مثل جامع عمرو بن العاص وجامع الأزهر الذي شيد فيه مئذنتين واحدة عند باب الصعايدة وأخرى عند باب الشوربة، كما شيد باب المزينين الكبير). أنشئ سبيل عبد الرحمن كتخدا سنة 1157هـ/1744م. في وسط شارع المعز لدين الله عند منعطف درب قرقماز، ولقد زخرف بأروع النقوش الحجرية البارزة، وفي الداخل زخرفت الجدران بألواح القيشاني ومنه لوح هام يمثل الكعبة الشريفة في مكة المكرمة

ك- الأسواق:

تعد الأسواق مراكز هامة في تكوين عمران المدينة العثمانية وفي ذلك العصر فإن ثمة أسواقاً اختصاصية في القاهرة مثل سوق السلاح حيث تباع القسي والسهام والدروع، وسوق الصناديقيين حيث تباع الصناديق وسوق الكعكيين لبيع المعجنات، وسوق الخراطين وسوق العطارين,وسوق القزازين.

ولعل أسواق حلب هي الأطول في العالم، إذ وصلت إلى سبعة كيلومترات وتمتد من باب أنطاكية غرباً إلى مدخل سوق الزرب شرقاً بطول 750 متراً وعلى عرض يمتد 350 متراً. وهي أسواق متوازية متعامدة وعددها تسعة وثلاثون سوقاً اختصاصية كسوق الحبال والقطن والعطارين. وتعد الأسواق في حلب أهم ميزات المدينة، فهي ليست مجرد طرقات محفوفة بالمتاجر، بل ممرات عريضة مغطاة بأقبية حجرية سميكة تحمي من حر الصيف وبرد الشتاء، ويتسلل النور من فتحات هذه الأقبية، وتمتد هذه الأسواق متداخلة متعارضة متصالبة متصالبة على مسافة 15كم في بقعة مجمعة تقع غربي حلب ويطلق عليها اسم المدينة، ومن أشهر هذه الأسواق سوق الفرّايين وسوق السراجين وسوق الزرب وسوق الخيش، وأسواق المزاد والعبي والحبال والقوافين والصاغة، ثم سوق السقطية الحافل بالمطاعم والحلويات.

وفي دمشق أنشئ أهم أسواقها وهو سوق الحميدية, و(القسم الأول من السوق الحالي) وكان يحمل إسم السوق الجديدة, ويبدأ من باب النصر وحتى العصرونية .أنشأه الوالي محمد باشا العظم في عهد السلطان عبد الحميد الأول, في العام 1195هـ/1780م.

ي- الحمامات:

كان في دمشق مئة حمام عندما زارها ابن جبير سنة 580هـ/1178م. و الحمام مؤلف من البراني المشلح والوسطاني الفاتر والجواني الحار, ومن خزان للمياه وقميم لوقد النار ومن أماكن الخدمة ومن الحمامات العثمانية حمام فتحي وحمام الرفاعي.

ثانياً: الصناعات والفنون الزخرفية:

أ- العمارة الداخلية:

يتبين من قصر العظم أو من قصر الجوهرة وحتى من البيوت الشامية والمصرية صورة واضحة عن الصناعة اليدوية في العمارة الداخلية المؤلفة من كسوات خشبية في داخل القاعات والغرف والأواوين، وكسوات حجرية تغطي الجدران المطلة على الفناء الداخلي، ولقد أبدع المعماري في الزخرفة والتزيين هذه البيوت وفي التنسيق نباتات وأحواض الفناء.

ومن عناصر العمارة الداخلية، المواقد الحجرية والسلسبيل والبرك المائية والمشاكي الجدارية المخصصة للقناديل.إلى جانب المقرنصات Stalactites وهي عنصر معماري، ثم هي أسلوب لتحميل القباب على كوابيل. والمقرنصات مجموعة من الأشكال المستعملة تتطابق مع بعضها في صفوف مستقيمة على طبقات، ويسمى كل صف (الحطة) وثمة دلايات تظهر بين الحطات. لقد أبدع الصناع في تحضير وترتيب الأحجار الملونة التي تغطي أرض الغرف والقاعات والفناء, وفي تحضير الحجر المشقف والأبلق وصنابير البرك المعدنية والثريات، وإعداد الأواني الزجاجية والخزفية التي يتسابق السكان لاقتنائها وعرضها في خزائن القاعات, وفي تحضير النوافذ من الزجاج المعشق.

وفي المساجد تتجلى الصناعات اليدوية في تأليف زخارف المحاريب الحجرية، والمحاريب الخشبية، وكذلك شأن المنابر فهي خشبية مزخرفة أو مفرغة، أو هي حجرية رخامية. وفيما عدا زخارف الجدران المكسوة بالفسيفساء، أو المكسوة بألواح الخزف القيشاني, فإن المعماري اهتم بالاعتماد على الصناع اليدويين في عمارة المآذن من الخارج وفي عمارة المحاريب والمنابر من الداخل.

ب- الصناعات الفخارية والخزفية:

تقدمت في العصر العثماني الزخارف الخزفية على شكل بلاطات كانت تسمى القاشاني وكانت صناعة هذه البلاطات دمشقية تحتفظ بخصائص متميزة، وهي قائمة في واجهات المباني والجدران وأشهرها ألواح التكية السليمانية والدوريشية والسنانية.

ولا تختلف صناعة الألواح الخزفية التي تسمى "القاشاني" عن نظائرها التركية, ففي دمشق ظهرت هذه الفنون بمهارة عالية ومن روائع هذه الألواح ما أضيف إلى الجامع الأموي من ألواح فقدت بعد حريقة عام1311هـ/1893م كما أن الألواح التي غطت واجهة مسجد قبة الصخرة بديلاً عن الفسيفساء كانت صناعة محلية.

وتمتاز ألواح القاشاني الدمشقية بالألوان الباردة، الأزرق الكوبالت والأسود والأخضر والأرجواني والباذنجاني. أما اللون الأحمر فلقد غاب ليحل محله لون خمري مما يميز الخزف الدمشقي عن الخزف التركي. وألواح القاشاني المصنوع في دمشق والتي تزين المباني الكبرى التي تعود إلى العصر العثماني هي صناعة دمشقية لها مشاغل لصنعها وكان الظن أنها صناعة تركية من إزنيك أو كوتاهية.

ودفع قيام المباني العامة في بداية العصر العثماني إلى تنشيط صناعة ألواح القاشاني لتزيين الأبنية الهامة مثل التكية السليمانية والدرويشية والسنانية وحمام القاشاني وجامع النقشبندي وغيرها،

على الطريقة العثمانية. بيد أن القاشاني الدمشقي يختلف عن نظيره التركي، وليس من السهل الخلط في هوية كل منهما، وأسهل طريقة لتمييز الألواح الدمشقية، اختلاف العناصر النباتية الزخرفية والتي تبدو أشهر تحريفاً عن الواقع، خاضعة لمبادهة الصانع وعفويته وخصوصيته الإبداعية.

ومن أبرز اللوحات الخزفية الجدارية هي التي تزيّن أعالي الأبواب والنوافذ في جميع المباني التي تعود إلى هذا العصر، وفي مدفن السلطان صلاح الدين الأيوبي في المدرسة العزية لوحة تغلف جدار إيوان المدرسة، وهي أكبر لوحة مقوّسة في سورية تمتد قاعدتها 475سم وارتفاعها 238 سم مؤلفة من مجموعة من البلاطات المنوّعة، ولكنها موحدة بطابعها الدمشقي وأليفة بأشكالها الزخرفية النباتية وبألوانها. وفي أسفل هذه اللوحة المقوّسة ثمة لوحة مستطيلة مؤلفة من بلاطات ذات زخارف هندسية ومؤطرة بشريط من الأزهار المكررة، تعود هذه اللوحة إلى القرن 10هـ/16م.

وهناك لوحة ضخمة أخرى مؤلفة من اثنتين وستين بلاطة خزفية قاشانية تزيّن حمام القاشاني الذي أنشأه درويش باشا (تحول منذ قرن إلى سوق) ويشمل موضوع هذه اللوحة مجموعة من أشجار السرو.

وقد ازداد الإقبال على استعمال ألواح القاشاني في مصر بعد الدخول العثماني. وظهرت ألواح الخزف والقاشاني في المساجد العثمانية في جامع آق سنقر الذي يعرف اليوم بجامع إبراهيم آغا مستحفظان أو الجامع الأزرق نظراً للعمارة الكبيرة التي أجراها فيه إبراهيم آغا سنة (1061-1062هـ / 1651-1652 م) وكسا فيها جدار القبلة كله من الأرض حتى السقف ببلاطات من القاشاني الأزرق، وتعد أكبر مجموعة من البلاطات الخزفية في عمارة مصر الإسلامية على الإطلاق، وقد زاد من أهميتها أنها عملت خصيصاً برسوم متماثلة تضم أشكالاً مختلفة من زهريات تنبثق منها تفريعات نباتية وأشكال زهور.

وكذلك ظهرت في مصر صناعة خزفية محلية تضاهي الصناعة التركية القادمة من إزنيك، ولقد حمل لواء هذه الصناعة المحلية صناع قادمون من تونس من أمثال الحاج مسعود السبع الذي استقر في الإسكندرية ثم انتقل إلى القاهرة, وقد مهد لولادة مدرسة مصرية محلية في صناعة الأواني الخزفية والألواح القاشانية. وغدت القاهرة وغيرها من المدن مثل الإسكندرية ورشيد ودمياط مراكز لصناعة هذه الخزفيات.

ومن أعمال الحاج مسعود الكسوة الخزفية التي تزين مسجد عبد الباقي جوريجي بمدينة الإسكندرية (1171 هـ/1757 م) ويزين هذه الكسوة الخزفية زهريات ذات شكل أجاصي تتفرع منه الغصون والأزهار. وانتشرت في هذا العصر الزخارف التي تعتمد على شكل الأزهار. كما انتشرت رسوم هذه الأزهار باللون الأبيض على خلفية سوداء في بيت السحيمي، وفي سرايا المسافر خانة.وفي مجال صناعة الأواني اشتهر من الصناع المغاربة المعلم عبد الكريم الفاسي وكان يوقع على أعماله. وتبين أنه استمر بإنتاجه أكثر من ثلاثين عاماً، عاصر خلالها الأمير عبد الرحمن كتخدا الذي أولى العمارة والفنون اهتمامه، وتشكلت في عهده مدرسة مصرية محلية لها أسلوبها الخاص والمميز في إنتاج الأواني والبلاطات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وفي مصر حاول السلطان سليم إجراء تبادل بين الخزافين، فقد استحضر إلى العاصمة استانبول بعض الخزافين والصناع المهرة لدعم النشاط الفني في إعمار العاصمة, كما شجع بالمقابل تصدير الإنتاج

الفني مثل الألواح والأواني المصنوعة في أنحاء الدولة العثمانية مما أثر في تكوين صناعة شبيهة في مصر، وظهرت بالتالي فنون صغرى ذات طابع عثماني سواء منها المصنوع من طينة بيضاء أو طينة حمراء. وراعى الصانع في شي ألواح الطين أن يتم الأمر في وقت واحد ودفعة واحدة لتوحيد الألوان, وفي نهاية هذا العصر اتجه أسلوب زخارف هذه البلاطات وغيرها للأخذ بالعناصر الباروكية.

ج- الصناعات الزجاجية:

استمرت صناعة الزجاج بدائية .وكانت تتم بطحين مزيج من الرمل والقلي والحجر الكلسي, ثم يسخن المسحوق بدرجة عالية تصل إلى 1500 درجة، حتى يصبح المزيج هلامياً يساعد على تشكيله ألواح مسطحة أو أوانٍ مفرغة عن طريق أنبوب معدني لنفخ المزيج.

د- الصناعات الخشبية:

تراجعت صناعة الأثاث الخشبي في هذا العصر، بعد أن كانت مزدهرة سابقاً، ويتحدث ابن أياس أن السلطان سليم كان ينقل الصناع المهرة إلى استانبول وأنه كان يشجع أمثالهم في بلاده للإقامة في مصر. ولكن صعوبة الاندماج بالأساليب المحلية وضعف المستوى المعيشي لم يكن يسمح بازدهار هذه الفنون.ومع ذلك فقد كان في مصر عدد من طوائف العاملين في التجارة والأثاث من نجارين ونقاشين ومن المصدفين والخراطين الذين تابعوا صناعة المنابر والدكك والكراسي والموائد وحوامل المصاحف والصناديق.

واستمرت فنون النجارة متواضعة في صناعة التجميع والتعشيق والتطعيم والحفر والخراطة والتذهيب. وأضيف إلى هذه الفنون، أسلوب المعقلي الذي يقوم على حشوات, ثم ظهور فن الصدفكاري أي التطعيم بالصدف حيث تنشر المحارات الصدفية وتسوّى ثم تقطع بمقص خاص لزخرفة الحشوات بطريقة التطعيم. اعتمد صناع النجارة على الأخشاب المتوفرة وهي الجوز والحور والزيتون والصنوبر والسرو والصندل والدردار.

وتتمثل صناعة الأخشاب اليدوية في العمارة الداخلية في تغطية السقوف بوحدات واسعة تسمى "حلقة"، وهي مؤلفة من حصيرة كاملة خشبية في وسطها مجموعة من (الجامات) واحدة أو ثلاثة، وتحيطها من الزوايا الأربع "سراويل" تصل السقوف الخشبية بالجدران الجصية الفاصلة بين السقف والجدران التي تغطي أيضاً بمجموعات خشبية تحتضن خزائن جدارية أو مكتبات أو سلسبيل.

ومع أن أطر الأبواب والنوافذ وقواعد الجدران، ولوح السلسبيل هي من الحجر الملون والأبلق، فإن المساحات الخشبية هي الغالبة والأكثر حضوراً في تحقيق العمارة الداخلية، وهو خشب ملون على الطريقة التي تسمى "العجمي". وثمة طريقة لزخرفة الخشب تعتمد على تقسيم الخشب إلى قطع هندسية لتكوين زخرفة هندسية. وكان ثمة أثاث فاخر يتجمع غالباً في قاعات الاستقبال. ويتألف هذا الأثاث من قطع خشبية تؤلف الصناديق الخاصة (لحفظ الثياب) في أدراجها وتسمى البيرو ولها قاعدة عليا تسمى (الظهر) يرسم عليها رسوم بديعة وأشياء رمزية وقد تنهض فوقه مرآة ذات إطار. ومن مناضد صغيرة تسمى (اسكملة). ومن خزانة عرضانية منخفضة تسمى (جاردينة) بعرض مترين فوقها إطار ذو مرآة فوقه تاج، وعلى جانبيه جناحان لعرض تحف على رفوف. وهذا الأساس مصنوع من خشب الجوز المطرز بالصدف والعظم المحدد بقضبان من الفضة أو القصدير أو النحاس الأحمر، وموضوع الزخارف وردات وعروق شجرية وزنابق.

أ.د. عفيف البهنسي

جامعة دمشق

المصادر و المراجع

أولاً: العربية

- أبا، اوقطاي أصلان، فنون الترك وعمائرهم، نشر ارسيكا، استانبول، 1997.
- البهنسي، عفيف، موسوعة التراث المعماري، ج 1-2، نشر الشرق، دمشق، 2004.
- الشافعي، فريد، العمارة العربية الإسلامية، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، 1970.
- مصطفى، صالح لمعي، التراث المعماري الإسلامي في مصر، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

ثانياً: الأجنبية

Burckhardt .Titus; Art of Islam -London -1976

نشر مهرجان العالم الإسلامي

Creswell.K.A,C, ;Early Moslem Architecture. 2 Vols. Oxford 1932, revised -1942, 1969.

Papadopoulo. Alexender.: L'Islam et l''art -Musulman-Mazenod- Paris 1976.

Hautecour. L and Wiet. G: Les mosquees -du Caire, 2 Vols. Paris 1932.

Michell. Georges: Architecture of the Islamic world. Edited by Th &H, London -1971.

ملحق

شرح لبعض المصطلحات العمرانية والفنية:

(1) المقرنصات: مجموعة من الأشكال المستعملة تتطابق مع بعضها في صفوف مستقيمة على طبقات، ويسمى كل صف (الحطة) وثمة دلايات تظهر بين الحطات.

(2) الجامور :تفافيح نحاسية تنتهي بهلال ترتفع في أعلى المئذنة.

(3) الشمسيات :نوافذ ذات رسوم جصية تؤطر زجاجات ملونة.

(4) القاشاني : ألواح خزفية لكسوة الجدران.

(5) الطزر :كلمة تركية وتعني المرتفع في القاعة.

(6) المشاكي ,ج. مشكاة, وهي محراب صغير في منتصف الجدار لاستيعاب القنديل.

(7) الجائز : جسر فوق الأعمدة.

(8) مدماك :الصف في عمارة الجدران من الحجر أو من الآجر.

(9) المجاز القاطع : المجال الأوسط بين أعمدة الحرم.

(10) الروشن :شرفة دفاعية في أعلى الأسوار.

(11) الحرملك :القسم العائلي في المساكن الخاصة.

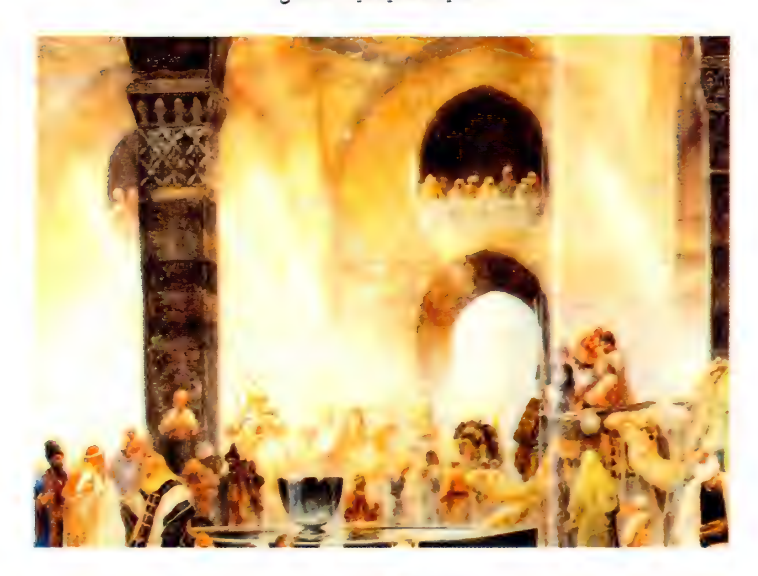
(12)السلاملك :قسم الضيوف.

(13) المندرة :أو المنظرة غرفة الإستقبال.

(14) دركاه :موزع يلي الباب الخارجي.



التكية السليمانية - دمشق



خان اسعد باشا العظم - دمشق



سبيل و كُتاب عبدالرحمن كتخدا 1157هـ \ 1744 م

المصدر : مكتبة الباحث

2 - الفنون والعمارة في بلاد المغرب العربي في العصر العثماني

مقدّمة عامة

تمّ توطن العثمانيين في بلاد المغرب العربي على مراحل وذلك طوال القرن السادس عشر. وازداد خلال ذلك القرن ضعف السلطات القائمة، التي لم تتمكّن من بسط نفوذها على الكثير من الأقاليم التابعة. ولهذا خرجت عن نطاقها نواحٍ بأسرها واستقلّت عنها، تحت قيادة قبائل قوية التفّت في غالب الأحيان حول طرق دينية.

ومن ناحية أخرى تضاعفت هجمات الأسبان على المدن الساحلية المغربية، وتمكّنوا من الاستيلاء على العديد من المراكز الهامّة. بينما تزعّم العثمانيون حركة الجهاد ضدّ العدوّ واستطاعوا فرض سلطتهم على الجزائر (924هـ/1518م)، طرابلس (959هـ/1551م) وأخيراً تونس (982هـ/1574م)، وأقاموا سلطات مركزية ساهمت في جمع شمل هذه الأقاليم وإدماجها في نطاق الدولة العثمانية. وساعدت هذه العوامل في نشر نوع من الأمن ودفع حركة البناء والتشييد. كما استفادت فيما بعد أقطار المغرب العربي من استقرار مجموعات بشرية هامة واكبت التحوّلات السياسية، وفتحت مختلف أقطار هذا الإقليم أبوابها للمشارقة والأوروبيين والهجرات الأندلسية. وأدى ذلك إلى تنشيط حركة الإعمار والبناء في مختلف هذه الأقطار.

وبقي المغرب الأقصى خلال كامل الفترة العثمانية تحت سلطة السعديين ثمّ العلويين خارجاً بذلك عن نطاق نفوذ الباب العالي. ولكن هذا لم يمنع من وجود تواصل بينه وبين أقطار المغرب العربي الأخرى. والأمثلة عديدة عن العلماء والفقهاء من طرابلس وتونس وقسنطينة والجزائر ومرّاكش أو فاس سافروا من مدينة إلى أخرى ومن قطر إلى آخر للدّراسة أو للتّدريس. وكانت تنظّم لهم المناظرات والمجالس العلمية في مختلف مراكز الثّقافة. ويتجلّى هذا التّواصل أيضا في مجال الفنون والعمارة، فقد تجوّل البناءون والنقّاشون والخطّاطون وغيرهم من المختصّين في العمارة ومختلف الفنون المتعلّقة بها بين كبريات المدن للمساهمة في حركة التعمير والتّشييد.

القسم الأوّل: العمارة والفنون في ليبيا (959-1251هـ/1551-1835م):

عانى إقليم طرابلس الغرب طوال النّصف الأوّل من القرن 10هـ/ 16م من الغزوات الأوروبية المتكرّرة، إلى أن تمكّن الأسطول العثماني منتصف القرن بقيادة سنان باشا من إخضاعها وإدماجها في الإمبراطورية العثمانية. وأدّى استيلاء العثمانيين على هذا الإقليم إلى تنشيط حركة التّعمير والبناء، وواكب ذلك أيضا انتقال بعض التأثيرات الشرقية إليها. لقد شجّعت السّلطة الجديدة الأهالي على العودة إلى مدنهم وإعادة بناء منازلهم، كما بادر الباشاوات وممثلو السّلطة العثمانية إلى بناء معالم دينية وعمومية في كبريات المدن.

ويمكن رسم الخطوط العامّة لتطوّر العمارة اللّيبيّة وإبراز سمات فنّ البناء الليبي خلال حقبة تمتد من الفترة العثمانية الأولى (959-1123هـ/1551-

1711م) وفترة حكم الأسرة القرمانلية (1123-1151هـ/1711-1835م) على النحو التالي:

بعد إثبات سلطة تابعة للباب العالي في ليبيا، بادر حكّام البلاد الجدد بتشييد معالم كبرى ذات صبغة رسميّة. وهي تعكس التأثيرات العثمانية على العمارة المحلّية، منها.

أ- جامع مراد آغا:

بتاجوراء (961هـ/ 1553م) الذي يتكون من مسجد ومدرسة وتربة تضمّ الضريح الذي دفن فيه المؤسّس بعد ثلاث سنوات من الانتهاء من أشغال بناء الجامع. وشارك 300 أسير من أصل أوروبي في عملية البناء، لذلك أعتقهم الباشا بعد نهاية الأشغال جزاءاً لهم على مساهمتهم. كما استعملت مدينة لبدة الرومانية كمقطع للحجارة. ويغلب على المبنى طابع الصّرامة والتقشّف، ويكاد يخلو من الزّخرفة.

ب- جامع درغوث باشا:

إقتداء بسلاطين اسطنبول وبكبار ولاة الدّولة بادر درغوث باشا الذي خلف مراد آغا إلى تعمير إقليم طرابلس وإعادة بناء ما خرّبه الأسبان. واستعمل الأسرى من أصل أوروبي في مختلف هذه الأشغال كما أنشأ برج غازي مصطفى بجربة.

وأنشىء في طرابلس حوالي سنة 968هـ/ 1560م جامع يحمل اسمه، ويعدّ النّواة لمجمّع معماري مندمج "كليات". يتكون المجمّع من الجامع، كوحدة معمارية أساسية، تتمّمه وحدات أخرى أهمّها الميضأة والتّرب والحمّام ومخازن ومرافق أخرى. وبنيت بعض العناصر في فترات متأخّرة عن تاريخ التّأسيس، (المئذنة التي أمر ببنائها اسكندر باشا سنة1011هـ/ 1602م والحمّام الذي أضيف في نفس الفترة تقريباً).

ويختلف تخطيط المجموعة المعماريّة المحيطة بجامع درغوث باشا عن الأنماط المتعارفة. فهي تمثل طرازاً جديداً أنتقل إلى العمارة الليبية بتأثير عثماني. على أن طريقة تغطية الجامع -بقبابه العديدة المتساوية- تعطي المعلم سمته المميّزة وتلحقه من حيث العمارة بنمط محلي أصيل. وهذا لا يتعارض مع التّأثيرات المشرقيّة التي تبرز من خلال التّخطيط، وتتجلّى أيضا في بعض عناصر المسجد كالمنبر والمحفل والمئذنة الأسطوانية الشّكل.(تعرض الجامع بعد الحرب العالمية الثانية إلى ترميم أفقده مميزاته الأصلية).

ج - جامع محمّد باشا شائب العين:

تواصل إنشاء المساجد في القرن السّابع عشر وطوال العصر العثماني الأوّل. منها جامع سالم المشاط بطرابلس (1080هـ/1669م) أو الجامع الكبير بدرنة، الذي بناه محمّد باي بن محمود باشا سنة1101هـ/1689م (يسمى أحياناً بجامع الباي). وهو يتميّز بعمارته البسيطة وقبابه العديدة التي تغطي كافة البلاطات. على أنّ أهمّ مساجد هذه الحقبة هو الجامع الذي بناه في طرابلس محمّد باشا الملقّب بشائب العين بعد تولّيه شؤون الولاية سنة 1110هـ/ 1698م.

ويشتمل هذا المسجد -الذي يفتح على سوق الترك- على كافة العناصر المكونة للجامع وهي : بيت الصّلاة مربع الشّكل، تغطّيه القباب التي تنصب على الأعمدة. في الجامع الأصلي يقابل عدد القباب عدد المربّعات التي تحدّدها شبكة الأعمدة أي ستة عشر. يقابل المنبر الرخامي محفل مصنوع من الخشب المدهون يرتكز على الأعمدة الأربعة المعهودة، ويصعد إليه بواسطة سلّم خشبي. يحيط

بالمحفل درابزين من الخشب الخرط ذو ارتفاع بسيط. وصحنان ذواتا أروقة يحيطان ببيت الصّلاة من الجهتين الشمالية والشرقية. تفتح على الصحنين مختلف المرافق ومنها الميضأة إضافة إلى مئذنة مثمّنة الشّكل تزيّنها بعض الحليات البسيطة، وتلحق بالجامع ترتبان من جهة القبلة تحتضن الأولى ضريح المؤسّس.

د- جامع أحمد باشا القرمانلي:

يعتبر هذا الجامع من أعظم الإنجازات المعمارية في هذا العصر بناه مؤسّس الدّولة القرمانلية. ويمثّل هذا المَعلم بعناصره المعمارية المختلفة مجمّعا على النّمط العثماني، ويشتمل على ثلاثة عناصر متكاملة ومختلفة الأغراض. يتوسّط المسجد المجمّع وتنتصب المدرسة ذات الطابقين في الجهة الشمالية الغربية، أمّا الترب فنجدها في الجهة المقابلة أي الجنوبية الشرقية بالإضافة إلى مرافق أخرى ومجموعة من الحوانيت الموقوفة على المباني الدينية.

ويذكر أنّ أحمد باشا القرمانلي استقدم بناة من تونس والجزائر لتشييد جامعه. على أنّ تخطيط هذا المعلم وعمارته تثبت أنّ البنائين والصنّاع تكوّنوا في تونس وشاركوا في بناء جامع حسين بن علي بالصبّاغين قبل عشر سنوات من جامع طرابلس.

وتكشف العديد من عناصر البناء والزّخرفة بهذا المعلم مطابقة تامّة مع الجامع المذكور يتكوّن المعلم من مستطيل أبعاده 50 م في 45 م ويشتمل في الجانب القبلي على قاعة للصّلاة مربّعة الشّكل طول ضلعها 23 م، وقد قسّمت بواسطة شبكة من الأعمدة الرّخاميّة إلى خمس بلاطات تتعامد مع جدار القبلة تقابلها خمس أخرى موازية للجدار نفسه. مثل الكثير من المساجد المحلّية، تغطّي كامل القاعة قباب على عدد المربّعات التي تكوّنها شبكة الأعمدة والقباب متساوية الارتفاع ما عدا قبتا المحراب والبهو فهما أكثر ارتفاعا من الأخرى. ويرمي ذلك إلى إبراز البلاطة الوسطى المحورية. و يتطابق هذا التنظيم مع تقاليد قديمة، في العمارة الإفريقية الكلاسيكية. ويؤكد التضليع الذي يميز هاتين القبتين عن القباب الأخرى علاقة جامع أحمد القرمانلي بالمدرسة المعمارية القيروانيّة.

من حيث الهيكلة تنتصب القباب جميعا على مثلّثات كروية تكسوها نقوش جصّية تحمل رسوما نباتيّة وهندسيّة. وتنتصب هذه القباب على عقود نصف دائرية متجاورة تحملها أعمدة منحوتة في الرّخام المجلوب من مقاطع الرخام الإيطالية الشّهيرة بكرارة، والتي كانت خلال القرن الثامن عشر تهيمن على سوق الرخام في العالم المتوسّطي. يتكون العمود من جذع وقاعدة وتاج من النّوع الدوري.

وتكسو جدران هذه القاعة، حتّى مستوى تيجان الأعمدة التي تستند عليها الأقواس، البلاطات الخزفيّة ذات الألوان الزّاهية البرّاقة. أمّا الأقسام العليا من الجدران فتغطّيها النقوش الجصيّة.

ومن ناحية أخرى تكسو باطن محراب الجامع البلاطات الخزفية، ما عدا نصفَ القبة التي تعلوه فتغطّيها نقوش جصّية مماثلة تماماً لنقوش محراب جامع الصبّاغين بتونس سالف الذّكر. يقوم على كلّ من جانبي المحراب عمودان صغيران من الرّخام أحدهما أسود والثاني أبيض، ويعلو كل منهما تاج من الصّنف الدوري. تحمل هذه الأعمدة قوس نصف قبة المحراب الذي يتميّز أيضا بفقراته المتناوبة البيضاء والسوداء.

أمّا المنبر الرخامي الذي ينتصب على يمين المحراب فهو الآخر مماثل تماما لمنبر الصباغين، يكسوه الرخام المحفور المطعّم بأحجار ملوّنة تمثّل رسوما

نباتية متأثرة بفن الركوكو السائد بإيطاليا في ذلك العصر.

أمّا المحفل فينتصب في آخر بلاطة المنبر، وراء المدخل الرّئيسي لقاعة الصّلاة، وهو عبارة عن دكّة خشبيّة مربّعة ترتكز على أربع أعمدة مفتولة. وهو معدّ للمؤذّنين برسم تبليغهم حركات الإمام، ويشتمل على داربزين مطل على المسجد.

وتمثل المئذنة من الخارج أبرز عناصر هذا المسجد، وهي مثمّنة البدن وتشرف على كامل الحي. وتكاد هذه المنارة أن تخلو من الزخرفة، ما عدا الحليات البسيطة التي تزخرف كل وجه من وجوه المثمّن بشكل غائر معقود يمتدّ من الأسفل حتّى مستوى الشرفة الوحيدة التي تتوجها. وتنتهي المئذنة بجوسق مثمّن يغطيه سقف هرمي الشكل مكسو بورق الرصاص يحمل تفاحات نحاسية وهلال. تنتمي هذه المئذنة إلى صنف جديد من المآذن ظهر في المنطقة في العصر العثماني.

ورغم تأثر الجامع بعمارة مسجد الصباغين في تونس، إلا أنه يحمل عناصر عدّة مرتبطة بالتّأثيرات الشرقية العثمانية أو التّأثيرات الأوروبية مع تواصل التقاليد المحليّة التي تظهر من خلال استخدام القباب عوضاً عن الأقبية لتغطية قاعة الصّلاة. ويمثل هذا المعلم في عصره نموذجاً يتبع في بناء الجوامع الرسمية التي شيدت بليبيا خلال الفترة العثمانية، من ذلك جامع مصطفى القرجي الذي شيّد في أواخر الفترة القرمانلية (1249هـ/1833م) وتأثّر في مخطّطه وبنائه وزخرفته بجامع أحمد باشا القرمانلي.

2- الترب والأضرحة والزوايا:

أصبح إلحاق الترب والمدافن بمعالم دينية من إنشاء صاحب الضريح ظاهرة تكاد تكون عامة في العمارة الليبية في العهد العثماني، على أنّ مواضع هذه الترب والأضرحة تختلف من معلم إلى آخر. وتتباين هذه الترب بدورها من حيث العمارة، فتكون أحيانا على شكل مقابر صغيرة مكشوفة تنتشر داخل الساحات والأروقة المحيطة بالمعلم الديني، ونجد القبورأحياناً أخرى داخل قاعات مسقفة أو مغطاة بقباب.

ففي جامع درغوث باشا (القرن10هـ/ 16م) يوجد ضريح المؤسس والترب خلف جدار القبلة بعضها مكشوف وبعضها مسقف، وهي جميعاً تغطي مساحة كبيرة تقارب مساحة المسجد. كذلك في جامع محمد باشا شائب العين (القرن11هـ/17م) ينتصب الضريح والتربة أيضا جهة القبلة من وراء المحراب. وأخيراً تربة القرمانليين بطرابلس الملحقة بجامع أحمد باشا القرمانلي (القرن 12هـ/18م)، وهي تحتل الزاوية القبلية الشرقية للمعلم وتتكون من قاعتين وصحن صغير ورواق. تغطي القاعة الأولى قبة ملساء نصف كروية تنصب على رقبة دائريّة تتخلّلها النّوافذ، ويغطي القاعة الثانية قبو. وتتوزع قبور أفراد الأسرة القرمانلية على مجمل هذه الفضاءات، ومنها قبر المؤسس الذي يوجد في الغرفة الثانية المقباة.

وإلى جانب هذا النوع من الأضرحة لرجالات الدولة وأعيانها نوع ثان أقدم وأكثر انتشاراً ويتمثل في أضرحة الأولياء الصالحين. تنتمي عمارة هذا النوع من المباني إلى ما يمكن أن نسميه بالعمارة الشعبية التي تتميز بالصرامة والبساطة وتقل أو تنعدم فيها التأثيرات الخارجية. وتمثل القاعة الجنائزية العنصر الأساسي فيها، وهي عادة ما تكون مربعة تغطيها قبة كبيرة نصف كروية مقامة على حنايا ركنية. وقد يلحق بالضريح مسجد ومرافق أخرى. ومن الأمثلة على هذا الصنف من المعالم الدينية:

زاوية سيدي عمورة: فقد شيدت في واحة جنزور قرب مدينة طرابلس في بداية العهد القرمانلي سنة

1134هـ/1721م، وتمثل نموذجاً مكتملاً لهذا الصنف، فهي تحتوي كل العناصر المميزة له. ويتصف مخططها بالتناسق والوضوح حسب مخطّط مسبق. تتكون هذه الزواية من جناح اول يحتوي على ضريح ومسجد وكتاب وعديد الغرف تنتظم جميعها حول صحن فسيح محاط بأروقة تفتح عليه بعقود محمولة على أعمدة. ويكمل هذا الجناح جناح ثان يمتد على طول الجهة الشرقية للمعلم ويتكون من مخازن كبيرة ومرافق أخرى تفتح جميعها حول صحن ثان أقل عرضا من الأول.

ويحيط بالمجموعتين سور تدعمه أكتاف موزعة على مختلف الجهات بدون انتظام، وتشرف على الجميع مئذنة مربعة من النوع المحلى تتوجها شرفات. وتنتصب هذه المنارة في الزاوية الجوفية الشرقية للجناح الأول للمعلم.

بني مسجد الزاوية حسب مسقط مربع طول ضلعه 7,5 م وتغطيه تماماً قبة عظيمة ترتكز على الجدران الأربع بواسطة حنايا ركنية. وحتى تستطيع رفع الثقل الذي تمثله هذه القبة، تم تعزيز الجدران الأربعة من الداخل بعقود نصف دائرية تقوم على دعائم مندمجة، ثلاثة عقود من كل جهة. يتمم هذا المسجد منبر ومحراب يحيط بعقده النصف دائري المتجاوز إطار من الجليز الملون. ويمثل، من ناحية ثانية، ضريح الزاوية تصميم وبناء المسجد نفسه ولكن أقل اتساعا. وهو ينتصب في الركن القبلي الغربي للجناح الأول يفصل بينه وبين المسجد ممر طويل يفضي إلى الصحن الرئيسي.

ثانياً- المدارس:

كانت العلاقة بين المدرسة والجامع في تلك الفترة وطيدة، فالكثير من المدارس تندمج في مجمعات دينية،. وقد تمثل المدارس أيضا وحدات معمارية مستقلة وظيفتها الأساسية التدريس وإسكان الطلبة مثل مدرسة عثمان باشا (1064هـ/1653م) ومدرسة الكاتب بطرابلس (1183هـ/1769م).

وقد أنشأ المدرسة الأولى عثمان باشا الزقزلي 1064هـ/1653م. وتتألف المدرسة من فناء فسيح قريب من المربع محاط بأروقة ترفع على أعمدة وكانت تتوسط هذا الفناء فوارة من المرمر الرفيع. تفتح تحت الأروقة خمس عشرة غرفة معدة لسكنى الطلبة، هذه الحجرات مغطّاة بأقبية طوليّة. ينتصب المسجد في الزاوية القبلية الشرقية للمدرسة، وهو عبارة عن قاعة فسيحة مغطاة بقبة موضوعة على رقبة عالية تحليها الحنايات المسطحة والأعمدة.

وتمتد على طول الجهة الغربية لهذه المدرسة مجموعة من المرافق منها ميضأة ودورة مياه، أما من الجهة الشرقية فيتعامد مع المدرسة مبنى ثان يتكون من ضريح وتربة. يمثل الضريح قاعة مربعة تغطيها قبة متأثرة بالقباب الإيطالية تشبه قبة المسجد، لعلّها ترجع إلى فترة ترميم حديثة. أما التربة فهي مكونة من فضاء مكشوف محاط بسور تتوزع داخله بعض القبور.

ثالثاً- مباني الخدمات:

لقد شجّع حكّام ليبيا الجدد، إضافة إلى تشييد المباني الدّينية والمدارس، تشييد المباني العامّة لأهميّتها الاقتصاديّة والاجتماعية ومن ذلك الأسواق والفنادق والحمّامات. وكانت العلاقة بين هذين الصّنفين من المباني حميمة، حيث يمكن أن نعد بعض المؤسّسات الدّينيّة مباني خدمات مثل المدارس التي تلعب دوراً اجتماعياً لا شكّ فيه. وإضافة إلى ذلك كثيراً ما تحبّس الدّكاكين والمخازن والفنادق والحمامات على المعالم الدّينيّة. ويوظّف ريع هذه الرباعات في ترميم تلك المباني وتأثيثها ودفع المرتّبات للطّلبة والموظّفين والخدم القائمين على رعاية شؤون هذه المؤسّسات وأوقافها.

وتأخذ الأسواق في المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي مكانة خاصّة في النّسيج الحضري، وهي مثل أسواق فاس أو تونس مكونة من أنهج مغطاة أحياناً ومكشوفة أحيانا أخرى تصطفّ حولها الدّكاكين والمخازن التي تضمّ مختلف الحرف والتّجارات. ونجد في مدينة طرابلس أسواقاً عديدة مختصّة في النّسيج أو الصّاغة أو الحرير، وما وصلنا من أسواق المدينة الحاليّة يعود في أغلبه إلى الفترة العثمانيّة.

أما الفنادق فترتبط وظائفها بأنشطة السّوق المختلفة. وقد شيّد في ولاية طرابلس العثمانيّة العديد من الفنادق وذلك على الطرّق التي تمرّ بها القوافل أو داخل المدن، وخصصت هذه المباني لإيواء المسافرين. ولقد تعدّدت الفنادق بمدينة طرابلس منها فندق المالطيين وفندق البلاد وفندق الزّهر. وينتصب هذا الأخير قرب جامع أحمد باشا القرمانلي، ويتألّف من طابقين، وتنتظم حول فناء مستطيل مجموعة كبيرة من المخازن والحجرات تتقدّمها أروقة تنصب على أعمدة منحوتة من الحجارة الرّمليّة تعلوها تيجان من الأصناف المحلّية. تغطّي غرف الطّابق السفلي الأقبية الطّوليّة وأحيانا المتقاطعة، أمّا غرف الطابق العلوي فتغطّيه سقوف خشبيّة. تستعمل غرف الطابق الأرضي لحفظ بضائع التجّار، بينما تستعمل غرف الطّابق العلوي لسكنى النّزلاء.

وقد اشتملت مدن هذه الولاية على العديد من الحمّامات: حمامات خاصّة نجدها في الدّور والقصور وحمامات عامّة تتوزّع على مختلف الأحياء يؤمّها الرّجال والنّساء. شيّد بعض هذه الحمّامات حكام البلاد وأدمجوها في مجمّعات معماريّة، مثل حمّام درغوث باشا الذي بناه اسكندر باشا سنة1013هـ/1604م وألحقه بالمجمّع المعماري الذي بناه سلفه. ويشتمل هذا الحمّام على العناصر التّقليدية المكوّنة لهذا النّوع من المباني: فبعد اجتياز الباب يمكن الوصول عن طريق سقيفة إلى العنصر الأوّل وهو (المسلخ) أو البيت البارد وهي قاعة مربّعة ضلعها قريب من 5،9 م تغطّيها قبّة عظيمة نصف كرويّة تتخلّلها فتحات تتسرّب منها الإضاءة. تتوسّط القاعة نافورة وتحف بها المصاطب الحجريّة. ويلي هذه القاعة غرفتان صغيرتان مدفأتان، تمثّلان منطقة انتقاليّة وبها مصاطب يجلس عليها المستحمّ لكي يتعوّد على حرارة الحمّام. وهي مزوّدة بدورات مياه وتغطّيها أقبية طوليّة.

ويأتي بعد ذلك العنصر الثالث الرئيسي وهو بيت الحرارة، ويشبه من حيث البناء القاعة الباردة. تتوسّط هذه القاعة دكّة مكسوّة بالرّخام وبها حوض ماء ساخن، وعدة مطاهر هي عبارة عن خلوات صغيرة مزوّدة بالماء الجاري السّاخن والبارد. هذه القاعة شديدة الحرارة ومشبعة بالرّطوبة يقضي فيها المستحمّ مدّة من الزّمن للاستعراق والتّدليك.

ويلاصق الفرن البيت السّاخن وعليه قدر من النّحاس مملوءة بالماء، ويندفع الماء السّاخن والهواء إلى أماكن الاستحمام عبر أنابيب من الرّصاص.

ويشتمل هذا الحمّام، بالإضافة إلى هذه العناصر الرئيسة، على عدّة مرافق منها غرفة صغيرة شرقي القاعة الباردة تستعمل كمقهى وحجرات لحفظ الملابس وفضاءات أخرى كالمستوقد الذي يضمّ بالإضافة إلى الفرن بئراً وخزّاناً لتوزيع المياه وأماكن لحفظ الحطب وغيره.

القسم الثاني: العمارة والفنون في تونس (928-1230هـ/1574-1814م):

مثل انتصار سنان باشا في صيف 982هـ/1574م بداية مرحلة تاريخية جديدة، في تونس انتهت معها الدّولة الحفصيّة ووضعت حداً

للتّواجد العسكري الأسباني في المنطقة. وأصبحت بذلك البلاد ولاية عثمانية يحكمها باشا، يولّيه السلطان لمدّة قصيرة. يستند الباشا في تسييره للولاية إلى الجيش الإنكشاري والدّيوان الذي يمثّلهم إلا أنّه بعد ثورة 999هـ/1591م انتقل الحكم الفعلي من الباشاوات إلى الدّايات الذين تمكّنوا من فرض نفوذهم قرابة نصف قرن بفضل بعض الشخصيات القوية مثل عثمان داي (1003-1019هـ/1594-1610م) أو يوسف داي (1019-1047هـ/1610-1637م).

على إثر موت الدّاي أسطى مراد سنة 1050هـ/1640م تقلّص نفوذ الدّايات تدريجياً لصالح البايات المراديين، الذين كوّنوا أسرة حاكمة تستمدّ الكثير من قوّتها من دعم أهل البلاد الأصليين. وبعد انتهاء الدّولة المراديّة أسّس حسين بن علي سنة 1117هـ/1705م ملكاً (تواصل في أسرته حتّى فترة قريبة معاصرة).

وكان استقرار العثمانيين في البلاد قد وضع حدّا لحالة الفوضى التي ميّزت القرن 10هـ/16م وبدأت البلاد مرحلة جديدة من الاستقرار النّسبي عرفت خلالها نهضة اقتصادية وانتعاشاً للحياة العلمية والثقافية، واستقطبت الإيالة خلالها عناصر بشرية من ضمنها الأتراك والمشارقة والأندلسيون والأوربيون واليهود القراؤون ساهمت في تنشيط البلاد.

وقد شجّع الكثير من دايات وبايات القرنين 11-12هـ/17-18م العلوم والفنون والصّناعات، وشيّدوا مثل سلاطين اسطنبول الجوامع والمدارس والأسواق والحمامات. ويتجلّى من خلال منجزاتهم المعمارية امتزاج التّأثيرات المحلّية والأندلسية بعناصر أخرى وافدة من الشرق أو من أوروبّا. وخلال هذا العهد صارت مدينة تونس من جديد من أهمّ حواضر المغرب الإسلامي ومركز إشعاع على الأقطار المجاورة تفخر بالكثير من الإنجازات الفنيّة الرّاقية.

أولاً- المباني الدّينيّة:

1- الجوامع:

نتج عن استقرار العثمانيين بتونس انتشار المذهب الحنفي وتوسّعه على حساب المذهب المالكي السّائد بالبلاد. لذلك استولى الحكّام الجدد في مرحلة أولى على بعض الجوامع والمساجد، وحولوها إلى المذهب الحنفي منها جامع القصبة وجامع القصر ومسجد سيدي ابن زياد. كما أحدثوا بها بعض الإصلاحات والتّعديلات المرتبطة بممارسة الشّعائر وفق المذهب الجديد، منها خاصّة تعويض المنبر الخشبي بآخر رخامي وإقامة محفل (للخواجات) أو المؤذّنين الأتراك. وفي مرحلة ثانية وعلى امتداد قرنين أنشئت جوامع كبرى عديدة تعتبر من أجمل معالم تونس الحاليّة و أبهاها:

أ- جامع يوسف داي 1023هـ/1615م:

شيّد هذا الجامع يوسف داي الذي يعد من أبرز حكّام فترة الدّايات. وألحق بهذا المعلم وحدات أخرى عديدة ومتنوّعة من حيث الأغراض والعمارة تكوّن جميعها مجمّعا معمارياً على النمط العثماني يقول عنه الوزير السرّاج: "ولمّا بنى المسجد المذكور بنى حوله ثمانية أبواب معتبرة : المسجد الجامع والمدرسة والميضأة والقهوة والحمّام والفندق وسوق البركة والطّاحونة. والقطع كلّها ملتصقة بعضها ببعض بحيث لو نظر إليها منفردة عمّا جاورها لكانت قدر بلدة صغيرة".

ويشتمل الجامع على قاعة صلاة يتقدمها رواق وتحيط بها الصحون من ثلاث جهات، وتنتصب المئذنة وضريح المؤسّس لصق الجدار الجوفي للجامع ويطلان على سوق البشامقية. وتنتمي قاعة صلاة هذا الجامع من حيث العمارة إلى نمط محلّي كلاسيكي، فهي تمثّل بيتاً مستطيلاً مقسّما إلى بلاطات عدّة

بواسطة شبكة من الأعمدة متأت أغلبها من المعالم القديمة. تحمل هذه الأعمدة الرّخامية والحجرية أقبية متقاطعة تغطّي كامل البيت، ماعدا المربّع الذي يتقدّم المحراب والذي تنصب فوقه قبّة نصف كروية موضوعة على أربع حنيات ركنيّة.

ولا تختلف القاعة كثيراً عن قاعات الصّلاة الإفريقية المشيّدة خلال العصور الوسطي، وهي مع ذلك تحتوي على بعض العناصر الجديدة منها المنبر المكسوّ بالرّخام الأبيض أو المحفل الخشبي الذي يتوسّط الرّواق الذي يقابله. أمّا المئذنة المبنية بحجارة موجهة فهي "على الذّوق الشّرقي" كما يقول محمّد بن الخوجة، لها ثمانية وجوه وترتكز على قاعدة مربّعة وتتوّجها شرفة فوقها رقبة أو جامور مثمّن أيضا يغطّيه سقف خشبي هرمي الشّكل.

وقد ألحقت بهذا الجامع تربة شيدّت بعد وفاة المؤسّس سنة 1049هـ/1639م وهي مؤلفة من قاعة مربّعة يغطّيها سقف هرمي الشّكل تكسوه القراميد الخضراء. وينتمي هذا الضّريح من حيث العمارة إلى نمط أندلسي مغربي عريق على أنّه لا يخلو من التّأثيرات العثمانيّة ومن ذلك فكرة الجمع بين الضّريح الأميري والمعلم الدّيني وهو من مظاهر التأثير المشرقي. كذلك اللّوحات الرّخاميّة الحاملة للنقوش والتي تحلّي الواجهات الأربع للضّريح فقد كتبت بقلم الثّلث وهي مستوحاة من الفنون المشرقية التي أدخلها العثمانيون إلى البلاد. وتتميّز قبور هذا الضّريح عن القبور المحلّية بشواهد هي عبارة عن أعمدة صغيرة تغطّيها عمائم.

ويعد جامع يوسف داي المثال الذي شيّدت على نمطه كلّ الجوامع الكبرى التي بناها فيما بعد المراديّون ثمّ الحسينيّون بتونس. بل وحتّى في الجوامع التي بناها القرمانليّون بطرابلس.

ب- جامع حمّودة باشا:

عرفت البلاد في عهد حمّودة باشا أعظم البايات المراديين فترة استقرار وازدهار. وأنشأ حمّودة باشا جامعه هذا قرب جامع الزّيتونة سنة 1066هـ/ 1655م فجاء كما يقول ابن أبي دينار: "في غاية الحسن والضّخامة بحيث لم ير في المغرب أسرّ منه".

يجمع هذا الجامع نقاط تشابه كثيرة مع جامع يوسف داي: قاعة صلاة معمّدة متعدّدة البلاطات ومحاطة بالأروقة والصّحون من ثلاث جهات، ومنبر رخامي، ومحراب مكسوّ بالرّخام والجصّ المنقوش، مئذنة ممتشقة مثمنة البدن وضريح يأخذ شكلاً مكعباً ويغطيه سقف خشبي هرميّ الشّكل تكسوه القراميد الخضراء. يتميّز هذا الجامع عن سابقه باعتماده نوعا جديدا من الأقبية الطّوليّة وباستعمال الدّعائم والأقواس المندمجة لتخفيف ثقل هذه الأقبية على الجدران. وقد استخدم الرّخام في هذا المعلم بكميّات كبيرة، فمنه صنعت التّيجان والأعمدة والأبواب والنّوافذ، كما استعمل لكسوه مساحات كبيرة من جدران الجامع والتّربة وأرضيّات الصّحون. جلب هذا الرّخام من مقاطع كرارة بإيطاليا فيكشف عن إسهامات الفنّانين الإيطاليين، وتبدو تقنياتهم ومهاراتهم من خلال نحت ونقش السّواري والتّيجان وحفر اللّوحات الرّخاميّة وترصيعها بالأحجار الملوّنة.

جـ - جامع محمّد باي:

يحتلّ هذا الجامع مكانة خاصّة ضمن جوامع مدينة تونس المتأثّرة بالعمارة الشرقيّة العثمانية، فهو يبتعد عن التّقاليد المحليّة. وتعبر عمارته عن إرادة واضحة لمحاكاة جوامع اسطنبول.

ابتدأت أشغال بناء هذا الجامع سنة 1104هـ/1692م وانتهت سنة 1109هـ/1697م بعد موت محمّد باي. وكان المؤسّس ينوي إتمام جامعه

بمنارة على شكل منارة جدّه للأب حمّودة باشا وبتربتين الأولى له ولأعقابه من الذّكور والثّانية لأزواجه وذريّته من الإناث، ولكن موته حال دون إنجاز هذه العناصر.

ينتصب المعلم فوق مصطبة عالية مهيأة فوق الحوانيت والمخازن. وقد رسمت قاعة الصّلاة وهي العنصر الرّئيسي في هذا الجامع حسب تخطيط مربّع تعلوها وتغطّيها قبّة ضخمة تستند إلى أربع عقود كبيرة ترتكز بدورها على أربع دعائم عظيمة.

وتحيط بالقبّة المركزية من جوانبها الأربع أنصاف قباب كما تغطّي أركان المسجد أربع قباب صغيرة. وتحيط بقاعة الصّلاة أروقة عقودها وأعمدتها من الرّخام. ومن الدّاخل تتخلّل الكسوة الرخاميّة للدّعائم والجدران لوحات من البلاطات الخزفية المجلوبة من أزنيق ذات الألوان الزّاهية والرّسوم الدّقيقة.

د- جامع الصبّاغين:

الجامع الجديد أو جامع الصبّاغين بناه مؤسّس الدّولة الحسينيّة حسين بن علي التركي فيما بين سنتي 1136-1140هـ/1723-1727م على نسق جامع يوسف داي وحمّودة باشا. وهو يمثّل مجمّعا معمارياً صغيراً، يشتمل على جامع وتربتين ومدرسة وكتّاب وسبيل. وتتجلّى التّأثيرات العثمانيّة فيه من خلال المنارة المثمّنة والمنبر الرّخامي وبلاطات الخزف الأزنيقي التي تكسو مساحات واسعة من جدران قاعة الصّلاة. أمّا التّأثيرات الإيطاليّة فتبدو من خلال الرّخام الملوّن المحفور والمطعّم وكذلك من خلال نحت السّواري ونقش التّيجان المعمولة من الرّخام الأبيض المجلوب من مقاطع كرارة.

هـ- جامع الوزير يوسف صاحب الطابع:

وهو آخر معلم ديني ضخم يشيّد بمدينة تونس قبل الاستعمار الفرنسي. شيّده الوزير ذو الشّخصيّة القويّة يوسف صاحب الطّابع فيما بين سنتي 1223-1230هـ/1808-1814م وقام بإنجاز هذا المعلم أمين البناء ساسي بن فريجة. يشرف هذا الجامع بمنارته الرشيقة الرّائعة وبقبابه العديدة على حيّ الحلفاوين وعلى كامل الرّبض الجوفي للمدينة. ويمثّل جامع يوسف صاحب الطّابع وحدة معماريّة أساسيّة ضمن مجمّع معماري متكامل يشتمل بالإضافة إلى المسجد على مدرستين وتربتين ووكالة وحمّام وسبيلين وعشرات الحوانيت والمخازن تفتح على السّاحات والشّوارع القريبة، هذا بالإضافة إلى سوق مغطّاة مغلقة ببابين تعدّ ثلاثة وخمسين حانوتاً. ويقابل قصر الوزير المجمّع المعماري ويشرف هو الآخر على بطحاء الحلفاوين.

يرتفع مسجد يوسف صاحب الطّابع فوق قاعدة مسطحة تتخلّلها المتاجر والمخازن المحبسة عليه. وقد جاء تخطيطه العامّ على نسق المساجد السّالفة الذّكر، إذ تغطّي بلاطات قاعة الصّلاة فيه أقبية طوليّة مكسوّة من الدّاخل بزخارف جصيّة وتبرز فوق سطوح المسجد ستّة قباب، تنتصب اثنتان منها فوق طرفي البلاطة الوسطى المحورية وتتوزّع الأربع الباقية على الأركان. ويتميّز هذا المعلم باستخدام مفرط للرّخام الإيطالي الذي يكسو الأرضيّات والجدران ويزيّن المحراب والمنبر، هذا فضلاً عن مئات السّواري والتّيجان المنحوتة والمنقوشة على الطّريقة الإيطاليّة والموزعة على مختلف أقسام المجمع. وتحلّي اللّوحات الرّخاميّة أنماط زخرفيّة مأخوذة عن فنّ الباروك السّائد بشبه الجزيرة الإيطاليّة خلال ذلك العصر. ويتجلّى ثراء هذا المعلم كذلك من خلال كثرة البلاطات الخزفيّة التي تكسو الدّهاليز والصّحون والتّرب. هذه البلاطات بعضها مستورد من أوروبّا، وبعضها الآخر صنع بحيّ القلاّلين المجاور، وتتميّز جميعها بألوانها الرّائعة ورسومها الرقيقة المتنوّعة.

ويمكن أن يمثل الجامع امتزاج الأنماط الفنية الإيطالية بالأنماط الشرقية.

2- الأضرحة والتّرب:

أنشأ الدّايات والبايات الذين حكموا تونس طوال الفترة العثمانيّة العديد من الأضرحة والتّرب، وتتوزع داخل المدينة على الأسواق والأحياء السّكنيّة. وقد ألحقت هذه الأضرحة، وذلك حسب تقاليد شرقيّة، بالجوامع (يوسف داي وحمودة باشا) أو بالمدارس (علي باشا وعلي باي) وفي أحيان أخرى نجدها مستقلّة أو مندمجة في دار للسّكنى (الدّاي أسطى مراد والدّاي أحمد خوجة والدّاي مصطفى لاز).

وهذه الأضرحة قاعات تغطّيها سقوف هرميّة مكسوّة بالقراميد أو بالقباب المختلفة الأشكال. وتحتوي التّرب على قبر المؤسّس وقبور ذريّته وأزواجه وحتّى قبور الجواري والمماليك. وأغلب هذه القبور رخاميّة، وبعضها، وهذا نادر، من حجارة الكذّال. وقد تميّز الشّواهد بين القبور، من ذلك أنّ قبر المرأة ينتصب على طرفيه لوحان من الرّخام مستطيلي الشكل يحمل أحدهما النقشية (الشاهدة) الجنائزيّة. أمّا قبر الرّجل فيحمل قبريّة أو شاهداً وحيداً هو عبارة عن رقبة طويلة تحمل النّقيشة وتغطّيها عمامة أو شاشيّة. وتنتمي هذه الشّواهد المعمّمة إلى التّقاليد المشرقيّة التي جلبها العثمانيون، وهي تميّز قبور الحنفيين عن القبور المالكيّة.

وأشهر ترب مدينة تونس، والتي تعدّ بالعشرات، مقبرة البايات الحسينيين المسماة بتربة الباي. وقد أنشأها رابع حكّام الدّولة الحسينيّة علي باي حوالي سنة 1185هـ/1771م وألحق بها مدرسة هي من أكبر مدارس العاصمة. وهذه التّربة مجمّع جنائزي يشتمل على ثماني قاعات واسعة تنتظم حول صحنين، وتحيط بالصّحن الرّئيسي الأروقة من جميع جوانبه، أمّا الثّاني فهو مكشوف تماماً. وتحتوي هذه القاعات والصّحون على أكثر من 160 قبراً، منها مدافن البايات الحسينيين (حكموا البلاد منذ عهد علي باي (1173-1197هـ/1759-1782م) إلى سنة1361هـ/1942م) تضاف إليها قبور الأزواج والذرّية والمماليك والوزراء. وقد جمعت قبور البايات على حدة في القاعة الرّئيسة التي تغطّيها قبّة عالية قائمة على عقود ترتكز على دعائم ضخمة. وتكتنف القبّة المركزية أنصاف قباب تغطّي الأجنحة كما تنتصب في الأركان أربع قباب صغيرة. تكسو الجدران حتّى ارتفاع ثلاثة أمتار تقريبا اللوحات الرّخاميّة الملوّنة التي تحمل رسوماً أبدعها فنّانون إيطاليّون. أمّا الأقسام العليا من الجدران وبواطن القباب فتحلّيها زخارف جصّية تكشف عن تأثيرات شرقيّة واضحة.

وتحتوي القاعات الأخرى للتّربة، وأغلبها مخصّص لدفن الحريم والأميرات، على زخارف رخاميّة وجصّية وخزفيّة متنوّعة، هذا بالإضافة إلى النّقوش والكتابات التي تحملها القبور والشّواهد. هذه العناصر الزخرفية جميعاً تجعل من هذا المعلم الفريد متحفاً يحتوي نماذج عديدة تمثّل الفنون التّونسية على مدى القرنين.

3- الزّوايـــا:

هذا الصّنف من المعالم ظهر في تونس في العهد الحفصي، ومنذ ذلك العصر ما انفكّت الزّوايا تشغل مكانة هامّة في الحياة الدّينية للبلاد. وكان في مدينة تونس وحدها في منتصف القرن 12هـ/18م حوالي 92 زاوية (17 داخل المدينة، و44 داخل ربض باب السّويقة، و31 داخل ربض باب الجزيرة) ومن أشهرها زوايا محرز بن خلف وأبي الحسن الشّاذلي وابن عروس وقاسم الجليزي. وفي داخل القطر الزاوية المنسوبة إلى الصّحابي أبي زمعة البلوي بالقيروان وزاوية المرابط المغربي علي عزّوز الذي قدم إلى زغوان في النّصف الثّاني من القرن السّابع عشر. ويمكن أن نعد من أهم الزوايا.

زاوية أبي زمعة البلوي: وهي مجموعة من المباني المتلاصقة يعود جلّها إلى القرن السّابع عشر، وتحتوي على ضريح الصّحابي ومدرسة ومسجد ومئذنة ومرافق أخرى عديدة منها منزل مقدم الزاوية وغرف أعدّت لسكنى الضّيوف ومطبخة ودورة مياه. وتتوزع هذه العناصر جميعاً حول أربع صحون، بعضها محاط بالأروقة وبعضها مكشوف تماماً.

وتمتاز هذه الزاوية بالبلاطات الخزفية ذات الألوان الخلاّبة التي صنعت في القلالين بمدينة تونس أو بمدينة نابل وأقدمها يعود إلى القرن 11هـ/17م على أنّ جلّها يرقى إلى فترات تاريخية أحدث من ذلك. وهي تكسو مساحة كبيرة من الجدران.

ثانياً – المدارس:

لقد شيّد المراديون وكذلك الحسينيون الكثير من المدارس في العديد من مدن الإيالة، مثل بنزرت وباجة والكاف والقيروان وسوسة وصفاقس وقابس وجربة وتوزر. لكن العاصمة كانت المركز الأوّل للدّراسة والعلم، وقد بلغ عدد المدارس بها العشرين خلال منتصف القرن12هـ/18م. ويعود ظهور هذا الصّنف من المؤسّسات، مثلما هو الحال بالنسبة إلى الزّوايا، إلى الفترة الحفصية. وبعد استقرار العثمانين في البلاد قاموا بترميم بعض المدارس القديمة الخربة مثل الشماعية والعنقية وخصصوها للطّلبة الحنفية. ومنذ عهد يوسف داي أنشئت المدارس الجديدة وأولّها:

أ ــ مدرسة يوسف داي: بناها الداي وألحقها بمجمّعه المعماري. وقام الحكّام العثمانيون بتوظيف هذه المدارس المحدثة أو المجدّدة لنشر المذهب الحنفي، وعيّنوا للتّدريس بها شيوخاً من الحنفية استقدموهم من اسطنبول ومن طرابلس الغرب ومن مصر. وفي الوقت نفسه تواصل سير المدارس المالكية بل إنّ البايات ساهموا في إنشاء بعضها. وبعد المراديين سعى البايات الحسينيون إلى دعم التّوازن بين المذهبين الشائعين داخل الإيالة، ذلك أنّه بعد مرور قرن على استقرار العثمانيين بتونس تمّت المصالحة بينهم وبين مذهب أهل البلاد رغم بقاء انتمائهم للمذهب الحنفي. وهذا دليل على ارتباطهم الوثيق بالبلاد وبأهلها، علماً أنّ المراديين قد عوّلوا على المحليين لدعم نفوذهم. وأشتهر مؤسّس الدّولة حسين بن علي وخلفه علي باشا بولعهما بالتّعمير والتّشييد وخاصّة بناء المدارس.

ب ــ المدرسة المراديّة: بنى هذه المدرسة مراد الثّاني (1077-1086هـ/1666ـ1675م). رسمت هذه المدرسة حسب مخطّط تقليدي: إذ بعد المرور بسقيفتين يمكن الوصول إلى صحن مبلط شبه مربّع تحيط به أكثر من عشرين غرفة مخصّصة للطّلبة ومسجد يمتد على الجهة الغربية. تتقدّم المسجد والغرف على طابقين أروقة تنتصب على أعمدة منحوتة من حجر الكذّال تعلوها تيجان حفصيّة.

تتميّز هذه المدرسة من حيث العمارة باحتوائها على طابق علوي وهذا أمر نادر في مدارس مدينة تونس، كما تتميّز باستعمال البلاطات الخزفية لتحلية السّقائف والجدران المطلّة على الصّحن.

ثالثاً– الأسواق:

يذكر ابن أبي دينار في سياق حديثه عن إنجازات يوسف داي، وهو من الدّايات الأوائل الذين حكموا البلاد، أنّ "في أيّامه تحضّرت البلاد وكثرت عمارتها [...] وبنيت في أيامه عدّة أماكن في المدينة منها سوق الترك أمر بتحضيره على ما هو عليه اليوم وكان غير هذه الحالة فجاء من أحسن الأسواق التي بتونس [...] وبنى السّوق الذّي به الجرابية مأوى لتجارهم وهو من أعجب الأسواق [...] وكذلك السّوق الذي يباع فيه الرقيق من السّودان وغيرهم ويقال له البركة وهي من أجمل الأسواق. وكذلك فتح

باب البنات بعدما كان مسدودا وبوّبه وجعل فيه عدّة حوانيت فجاء من أحفل الأسواق وبنى قريبا منه سوقا يباع فيه الغزل".

يدخل إنشاء هذه الأسواق في إطار مشاريع معماريّة متكاملة، إذ تحبّس الكثير من الدّكاكين والفنادق والحمامات المتواجدة في الأسواق على الجوامع والمدارس والتّرب ممّا يدعم الحياة الدّينية والتعليمية. وتساهم الأسواق من ناحية ثانية في تنشيط التّجارة والحرف وهذا يزيد من مداخيل الدّولة من خلال المكوس.

وإقتداء بيوسف داي تنافس فيما بعد المراديّون والحسينيون على تهيئة الأسواق وبنائها: فأنشأ حمّودة باشا سوقي الصّاغة والسليماني، وهيأ حفيده محمّد باي أسواق سيدي محرز والحوت والقرانة والشاشية. وشيد علي باشا سوق المرّ بربض باب الجزيرة، وحول علي باي سوق الدّباغين من داخل المدينة إلى خارج باب البحر، وبنى يوسف صاحب الطّابع السّوق الجديدة داخل ربض باب السّويقة، وهو حسبما ورد في وقفيّة الجامع "جميع السّوق المحدث البناء المشتمل على ثلاثة وخمسين حانوتا وله بابان قبلي وجوفي".

وقد عرفت أسواق مدينة تونس اتساعاً هاماً خلال القرنين11-12هـ/17-18م. وخصّص لكلّ حرفة مجال وانتظمت الأسواق وفق تراتبية من المركز في اتّجاه الأطراف حيث تتعدّد الحرف المرتبطة بالرّيف.

وهذه الأسواق المختصّة وغير المختصّة هي طرق مسقّفة بالخشب أو مغطّاة بأقبية طوليّة أو مكشوفة، تصطفّ على جوانبها الدّكاكين والمخازن والفنادق. على أنّ العنصر الأساسي المكوّن للسوق هو الحانوت، والحوانيت كما يصفها بيرم الخامس "صغيرة نحو أربع أذرع في مثلها وأرضها مرتفعة عن أرض الطّريق في البناء نحو ذراع وبعضها أبوابه من خشب غير منحوت وهي قطع مفرّقة يضع صاحبها لوحة حذو أخرى إلى أن يمتلئ عرض الباب فيجعل قفلا على الوسطى من تلك الألواح يمسكها بالعواضد في الفرض التي تدخل منها الألواح ويكون المسك بواسطة حلق صغير بعضها في الألواح وبعضها في العتبة بالتّخالف في الوضع ويدخل القفل في تلك الحلق ثمّ يقفل بالمفتاح".

رابعاً- مباني الخدمات: وأهمها:

- الفنادق

وتستعمل مصطلحات الفندق والخان أو الوكالة في تونس للدّلالة على مبان مخصصّة للمسافرين والتجّار. وقد تعدّدت الفنادق والوكالات بمدينة تونس ففي سنة 1259هـ/1843م أحصي 32 منها داخل المدينة، و64 داخل ربض باب السّويقة، و45 داخل ربض باب الجزيرة.

وتتميّز عمارة فنادق ووكالات مدينة تونس بالبساطة فهي مبان نفعيّة تقلّ فيها الزخرفة ومظاهر الأبّهة ولا يمكن مقارنتها بالخانات المشرقية الضّخمة. وتختلف مع ذلك هذه الفنادق حسب اختصاصاتها وموقعها داخل المدينة: فالفنادق التي تنتصب قرب أبواب الأسوار والمخصصة للريفيين تتكوّن من حوش تحيط به غرف ضيّقة، معدّة دون تمييز لتخزين البضائع أو لسكنى المسافرين، ويتمّ إيواء الدوابّ داخل الحوش أو في إسطبل.

في حين تبدو عناية أكبر في بناء الوكالات التي تكثر قرب الأسواق داخل المدينة. ويكون البناء عادة ذو طابقين يطلاّن على صحن مكشوف، يستعمل الطّابق الأرضي منها لإيواء الحيوانات الحاملة للمسافرين ويستعمل أيضا للتّجارة أو لتخزين البضائع. أمّا الطّابق العلوي فيخصّص لسكنى التجّار،

وهو يتكوّن لذلك من غرف تطلّ على رواق يدور حول الصّحن.

وتحتوي بعض هذه الفنادق على أنشطة حرفية أو تجارية متميّزة، مثل فندق الحرير وفندق اللّوح وفندق الزيت وفندق القمح وفندق التبن أو فندق الزّبيب. كما خصّصت بعض الفنادق للتجّار والجاليات الأجنبية مثل فندقي الفرنسيين (أحدها للتجار والآخر للقنصل) وفندق الإنجليز وغيرهما، وقد تجمّعت هذه الفنادق في حيّ الفرنجة قرب باب البحر.

- الحمامات:

وتحتوي كلّ المدن التونسية في العهد العثماني على حمامات، ولا تخلو مدينة من هذا الصّنف من المباني. فكانت مدينتا مجاز الباب وغار الملح على صغرهما تحتويان على حمّام، وسليمان وتستور على حمامين، وزغوان والكاف وبنزرت على ثلاثة حمّامات، والقيروان وسوسة وصفاقس على أربعة حمّامات.

ويفوق عدد حمامات العاصمة غيرها من المدن؛ يذكر ابن أبي الدّينار أنّ مدينة تونس في عصره (أي خلال القرن11هـ/17م) كان بها أربعون حمّاماً. وقد أنشئت بعض هذه الحمّامات خلال العصور الوسطى لكن أكثرها شيّد خلال القرنين11-12هـ/17-18م.

هذه الحمامات لها وظيفة دينية (الطّهارة) ولها أيضاً دور حيوي في الحفاظ على النّظافة العامّة، ولها أخيراً وظيفة اجتماعية إذ يلتقي فيها أهل الحيّ.

ونجد في حمامات مدينة تونس العناصر الرئيسة التي ورثتها الحمامات الإسلاميّة عن الحمامات الرومانية: فهي ذات مخطّط بسيط يتكون من مجموعة من القاعات المتتابعة يليها المستوقد الذي له مدخله المستقلّ. وتتكون الحمامات خلال هذه الحقبة من العناصر التالية :

السقائف: ويمكن الولوج إلى داخل الحمام بواسطة سقيفتين تكونان مدخلاً منعطفاً، هذه السقائف مجهزة بمقاعد حجرية معدة لجلوس الحرفاء (الزبائن). تستعمل الكثير من سقائف حمامات تونس كقاعات حلاقة أو كمقاهي.

المحرس: وهو قاعة الاستقبال وخلع الملابس بها دكّات حجرية مفروشة يستلقي فوقها الحريف (الزبون) بعد الانتهاء من الاستحمام للاستراحة والاسترخاء. تغطّي هذه القاعة قبّة ضخمة تنتصب على أربعة أقواس تحملها الأعمدة، تستند على هذه القبة أقبية طولية أو متقاطعة. وتكمّل هذه القاعة حجرات صغيرة تسمّى مقاصر، مخصّصة للرواد الذين يريدون الانعزال عن عامّة المستحمّين.

القاعة أو القاعات الباردة: وهي قاعات صغيرة لها وظيفة انتقالية وبها مصاطب يجلس عليها المستحم ليتعوّد على الحرارة، وبها أيضا دورات مياه.

قاعة الدّلك: وهي من أهمّ أقسام الحمّام، في وسطها فضاء مربّع تغطّيه قبة تحملها العقود التي ترتفع على الأعمدة. أمّا الأجنحة فتغطّيها الأقبية الطولية والمتقاطعة. تحت مربّع القبّة مصطبة حجريّة أو رخاميّة تسمّى السّفرة يجلس فوقها المستحمّ للاستعراق والدّلك. نجد بهذه القاعة عدّة "مطاهر"، وهي خلوات صغيرة مزوّدة بالماء السّاخن والبارد.

القاعة الحارّة: وهي ضيّقة وطويلة يغطيها قبو طولي. وفي صدرها قدر كبير من النّحاس تخرج منه سواقي أو أنابيب رصاصيّة وفخارية حاملة الماء السّاخن إلى أحواض حجريّة أو رخاميّة. تتمّ إضاءة هذه القاعة المغطّاة بالأقبية، مثل القاعات الأخرى، بواسطة فتحات أو كوّات في السّقف تأخذ أشكالا مختلفة وتسمّى مضاوي وتقفل بزجاج ملوّن.

المستوقد: وهو من مرافق الحمّام له مدخل خاصّ ويديره الاقليمي، ويقوم بتسخين الحمّام ومده

بالماء. ونجد به البئر والوقود والفرن الذي يبنى تحت القاعة الحارّة. ينطلق من الفرن ممرّ سفلي يمرّ تحت البيت السّاخن وقاعة الدّلك لنقل الهواء السّاخن من الموقد، ويسمّى الزقاق. يصرف هذا الممرّ الدّخان والهواء عبر قنوات تلتصق بالجدران وتأخذ فوق السّطوح شكل مدخنة عالية وتسمّى شاروق.

خامساً- الدّور والقصور:

تحتفظ مدينة تونس حاليّا بالعديد من الدّور التي بنيت في العهد العثماني، (قام بدراستها الفرنسي جاك روفو J.Revauit). وقد رسمت الدّور المتواضعة أو المنازل الفاخرة أو القصور جميعها حسب تصميم مشترك بينها في هيكلته العامّة، هذا رغم اختلافاتها المرتبطة بالمستوى الاجتماعي لأصحابها. ويمكن الوصول من الشّارع إلى هذه الدّور بعد اجتياز ممرّ خاصّ يسمّى الدّريبة. وتتميّز هذه الدّور بسقائفها العديدة (اثنتان أو ثلاث) الواسعة. وهي تعزل الدّار عن ضجيج الشّوارع ويجتمع صاحب الدّار بضيوفه في قاعات الاستقبال دون إدخالهم إلى منزله. من هنا جاء اتساعها واشتمالها على المصاطب الحجرية أو الرّخاميّة وزخرفتها المنجزة بكلّ عناية.

وتنتظم هذه الدور من الداخل حول فناء مكشوف أو محاط بالأروقة من بعض جهاته. تتوسّطه أحيانا نافورة من الرّخام، خصّة بقصعة أو قصعتين أو ثلاث قصعات كما تسميها الوثائق. وتحيط بالفناء البيوت على طابق واحد أو على طابقين. هذه البيوت شقق، إذ تمتدّ الواحدة منها على جانب كامل من جوانب الصّحن وتشتمل على إيوان مقابل للمدخل يسمّى قبو مؤثّث بالمقاعد ومخصّص للاستقبال والاستراحة، وعلى جانبيه حجرتان صغيرتان، تسمّى الواحدة منهما مقصورة، ويختلف استعمالها حسب الحاجة فتكون غرفة نوم للأطفال أو مكاناً تحفظ فيه الأمتعة. وفي طرفي البيت إيوانان يحملان اسم قبو يشتمل كلّ منها على سرير مبني تخفيه ستائر كثيفة. هذا البيت، ذو القبو والمقاصر كما يسمى في تونس، هو مجال خاصّ بأسرة من الأسر التي تتقاسم المنزل (شقة لكل من ربّ الدّار وذريّته وأزواجهم).

وتكمّل الدّار ما يسمّى "بالدّويرة" وهي تتكوّن من المطابخ والمخازن وبعض الغرف، وفيها تقضي النساء والخدم معظم أوقاتهم. وتتوزّع وحدات الدّويرة حول فناء صغير مكشوف.

وتمتاز الدّور الفاخرة والقصور بمدينة تونس بثراء زخرفتها الدّاخلية وتنوّعها: فالرّخام الأبيض الإيطالي أو حجر الكذّال يستعمل إطاراً للأبواب والنّوافذ ولكسوة الأرضيّات أو لصنع الأعمدة التي تحمل عقود الأروقة، كما تغطي النقوش الجبسية مساحات كبيرة من الجدران والأقبية وتساهم ألوان البلاطات الخزفية الخلابة في إبراز بياضها النّاصع. وفعلاً فقد كانت البلاطات الخزفيّة المصنوعة في حيّ القلالين داخل العاصمة أو المجلوبة من الخارج تستعمل بإسراف في كساء جدران الأفنية والبيوت والسقائف. وهي تضفي على داخل هذه المنازل ألوانا متعدّدة زاهية.

وكنموذج لمنازل المدينة القصر الصّغير الذي بناه مؤسّس نظام الدّايات بتونس عثمان داي في أوائل القرن 11هـ/17م في حيّ الصبّاغين والذي يسمّى بدار عثمان. وكذلك الدار التي بناها رمضان باي في أواخر القرن السابع عشر في حيّ دار الباشا، أو دار ابن عبد الله التي شيّدت خلال القرن الثّامن عشر في حيّ تربة الباي.

سادساً- العمارة الدّفاعيّة:

ساهم العثمانيون في دعم النظّام الدّفاعي للولايات التابعة لهم في بلاد المغرب العربي وتحديثه لمواجهة الهجمات المتكرّرة للقوى الأوروبية على

سواحل هذه الأقاليم، فبنوا الأسوار حول المدن وهيئوا الموانئ الحربية وشيّدوا الحصون والأبراج. كما أنّ تطوّر المدفعيّة والأسلحة النارية الخفيفة دفعهم إلى استنباط تقنيات بناء تتلاءم مع هذه الأنواع الجديدة من الأسلحة، من ذلك تعويض الأسوار الحجرية العالية بالحصون الصغيرة المبنية بالطابية، وتهيئة فتحات معدّة للمدفعية فوق المماشي التي تعلوا الأسوار والحصون.

أمّا في المستوى الأرضي من الحصون فتهيّأت مجموعة من الأقبية المتتابعة المعدّة لإيواء المدفعيّة الثّقيلة وهذا موجود في حصون غار الملح. والمدينة أنشأها أسطى مراد (1047-1050هـ/ 1637-1640م) وهي مؤلفة من مركّب عسكري بحري يشتمل على ميناء اصطناعي محصن ودار صناعة وثلاثة حصون مجهّزة بالمدفعيّة وظيفتها الدّفاع عن أسطول الإيالة الذي يلتجئ إليها.

وقد شملت التّحصينات كامل السّواحل وخاصّة النّقاط الاستراتيجيّة مثلاً: بنزرت وهي من أهمّ قواعد البحريّة بالإيالة، وطبرقة التي انتعشت بفضل صيد المرجان، وقليبية والحمامات وهي أهمّ مراكز الجزيرة القبليّة، وسوسة والمنستير والمهدية مدن السّاحل الكبرى، وكذلك مدينتا صفاقس وجربة في اتجاه الجنوب.

وقد حصنت المدن الكبرى الداخلية وخاصة باجة والقيروان وقفصة. وأولت الإدارة العثمانية مدينة الكاف عناية خاصّة، فقد أوكلت إليها مهمّة التصدّي لهجمات عساكر الجزائر، وأُنشئ بها حصنان، الأوّل وهو الصّغير في بداية القرن11هـ/17م والثّاني سنة1086هـ/1675م. ثمّ قام علي باشا سنة 1152هـ /1739-1740م ببناء سور حول المدينة. وفي سنة 1221هـ/1806م جدّد حمّودة باشا تحصين القصبة والسّور.ونظراً لتعرض العاصمة مراراً لقصف المدفعيّة الأوروبية ولحملات العساكر الجزائريين، أقيمت أهمّ المنشآت الدّفاعيّة بتونس وميناءها حلق الوادي، ورمم الدايات والبايات أسوار العاصمة وجددوا أبوابها وأنشؤوا المحارس والأبراج حولها. وتم نقل دار الصناعة إلى حلق الوادي ورمم الحصن الذي أنشأه الأسبان لحماية هذا المرفأ الرئيس وأضيفت له قلعة ثانية لدعم تحصيناته.

القسم الثالث: العمارة والفنون في الجزائر924-1246هـ/1518-1830م:

استولى عروج على جيجل سنة 920هـ/ 1514م وبعد ذلك بسنوات قليلة وبطلب من سكان مدينة الجزائر، التي كانت تهدّدها المدافع الأسبانية المنتصبة في جزيرة البنيون، بسط نفوذه على المدينة وجعل منها عاصمة له (924هـ/1518م). وواصل أخوه خير الدين إخضاع كامل البلاد من قسنطينة إلى تلمسان وألحقها بالدّولة العثمانيّة. ويعد خير الدين المؤسّس الحقيقي لهذه الولاية الجديدة، التي ستلعب دوراً حاسماً في تاريخ المغرب العربي الحديث. ولقد اتخذ حكم البلاد من طرف العثمانيين أشكالاً عديدة، فبعد خير الدين كانت الولاية يحكمها البايلرباي أو أمير الأمراء، وبداية من سنة995هـ/1587م أسندت السّلطة إلى باشوات يـرسلون من اسطنبول لمدّة ثلاث سنوات. ثم خرجت الإيالة عن الإدارة المباشرة لاسطنبول واستولى على السّلطة ضباط الوجاق أي الجند الانكشارية الذين عينوا على رأسها الآغاوات (1070-1082هـ/1659-1671م). وأخيراً تركز نظام الدّايات الذين واصلوا حكم الجزائر حتى الاحتلال الفرنسي (1246هـ/1830م).

إن قيام سلطة سياسية عثمانية بالجزائر حوّل هذا المرسى الصّغير إلى عاصمة لولاية هامّة من ولايات الدّولة العثمانيّة، كثيرة العمران وافرة السكان. وكان نمو المدينة سريعا في القرن10هـ/16م،

فتوسّعت وأنشئت الأحياء الجديدة وبنيت المنازل والقصور والأسواق. وخلال الفترة العثمانية شيّدت العديد من المساجد التابعة للمذهب الحنفي في أغلبها، وبنيت العديد من الحمامات والأرحية (جمع رحى وهي الطاحون)، وتم تجديد وبناء التّجهيزات المائية من حنايا وقنوات وسقايات وأسبلة. كما تمّ دعم التحصينات وأنشئت قشلات للجند وشيدت القصبة في أعلى المدينة.

وبالرغم من ضعف روابط الجزائر بالباب العالي والطابع العسكري لنظام الحكم فيها، فإنّ تأثيرات الحضارة العثمانية واضحة على هذه الإيالة البعيدة طوال ثلاثة قرون من التبعيّة. وقد استفادت الحواضر الجزائرية مثل المدن التونسية من وفود عناصر بشرية متنوعّة، منهم المشارقة- القادمون من الولايات العثمانية- والأندلسيّون والأوروبيون الذين ساهموا في تنشيط البلاد وإثراء ثقافتها.

أولاً- العمارة الدّينية:

1- الجوامع:

أدّى تحوّل الجزائر إلى عاصمة إلى تعدّد المراكز الدّينية بها، من زوايا ومدارس وجوامع. إذ شجّعت الإدارة العثمانية في الجزائر وغيرها من العواصم الإقليمية (قسنطينة وعنابة ومعسكر ووهران) على بناء الجوامع والمدارس على المذهب الحنفي. فأنشؤوا بالعاصمة جامع صفر (941هـ/1535م)، وجامع سيدي محمد الشريف (948هـ/1548م)، وجامع علي بتشين (1032هـ/ 1622م) والجامع الجديد (1070هـ/ 1661م)، وجامع سيدي محمد (1206هـ/ 1791م)، وجامع كتشاوة (1209هـ /1794م)، وجامع القصبة الخارجي (1233هـ/1817م)، وجامع القصبة الداخلي (1234هـ/1819م).

كما أنشأ الأتراك العثمانيون عديد الجوامع في المدن الأخرى، منها جامع سوق الغزل بقسنطينة (1153هـ/ 1740م) وجامع صالح باي بعنابة (1206هـ/ 1795م) وجامع الباي محمّد بمعسكر.

وقد تعرضت أهمّ الجوامع التي شيّدها الأتراك في الجزائر خلال القرن10هـ/16م للتّدمير أو إعادة البناء، فمنها جامع صفر الذي شيّده أحد مماليك خير الدين، وجدّد عمارته حسين داي سنة 1242هـ/1826م.

أ- جامع علي بتشين:

يعد الجامع الذي بناه علي بتشين حوالي سنة 1032هـ/1622م أقدم المساجد الكبرى العثمانية التي حافظت على عمارتها الأصليّة. ومؤسّس هذا المسجد من أصل إيطالي دان بالإسلام ممّا مكّنه من الاندماج ضمن الأقليّة العثمانية التي تحكم البلاد. وبعد الاحتلال الفرنسي حوّل هذا المعلم إلى كنيسة ممّا أضرّ كثيرا بعمارته الأصليّة.

وينتصب الجامع فوق مجموعة من المخازن والدّكاكين مغطّاة بأقبية يفتح أغلبها على شارع باب الوادي. وهو يتكوّن من قاعة صلاة مربّعة يتقدّمها رواقان وصحن صغير تتوسّطه نافورة. وتغطّي قاعة الصّلاة قبّة عالية تنتصب على دعائم ضخمة، وتحيط بمربّع القبّة شرفات داخلية تغطّيها قباب صغيرة مثمّنة الشّكل مثل القبّة الرئيسة.

ب- الجامع الجديد:

بني هذا الجامع سنة 1070هـ/1661م بأمر الوجاق، وبتمويل من مؤسّسه سبل الخيرات التي تدير الصدقات التي تجمع لفائدة طائفة الأحناف العثمانيين. وتعبر عمارته عن إرادة واضحة لتقليد الجوامع العثمانية. وأصبح هذا الجامع بعد بنائه أعظم مسجد تؤمه هذه الطائفة، وهو الذي يقيم فيه المفتي. ويقع في مواجهة البحر حتّى أنّ كلّ قادم إلى المدينة من

الميناء يراه فيأخذ بشكله الجذاب وقبّته العالية وبياضه النّاصع. وكان رؤساء البحرية يحيونه عند الخروج للغزو بالطّلقات النارية تيمّنا بالنّصر.

وقد رسمت قاعة الصلاة في هذا المسجد حسب مخطط مستطيل، وهي تنقسم إلى بلاطة وسطى تحف بها بلاطتان جانبيتان. وتفصل بين هذه البلاطات دعائم تعلوها الأقواس التي تحمل القباب والأقبية المتعددة التي تغطي المسجد.

وأما القبة المركزية البصلية الشكل فهي تتميز عن سائر القباب الجزائرية. وتقوم هذه القبة على أربعة عقود تحملها دعائم ضخمة. و يتمّ هنا الانتقال من الشكل المربع إلى الشكل الدائري عبر مثلثات كروية توضع في الأركان، وتحليها زخارف جصيّة. وتحيط بالمربع الذي ترتفع فوقه هذه القبة العظيمة أربعة أروقة، تغطيها أقبية طولية وقباب صغيرة مثمنة ترتفع فوق الأركان.

داخل المسجد يفتح المحراب، الذي تنتهي إليه البلاطة الوسطى، على قوس نصف دائري متجاوز، ينتصب على عمودين صغيرين من الرّخام الأبيض. وتكسو باطن هذا المحراب بلاطات خزفية متعدّدة الألوان حتّى مستوى تيجان الأعمدة، أمّا الأقسام العليا وواجهة المحراب فتغطّيها زخارف جصيّة منقوشة ومخرّمة تحمل موضوعات كتابية وهندسيّة ونباتيّة. وأمّا المنبر الملاصق للمحراب (هو ينتميَ في الأصل إلى جامع السيدة) فقد صنع من الرّخام الأبيض المطعّم بالحجارة الملوّنة، ويحمل موضوعات زخرفية أنجزها فنانون من أصول أوروبيّة.

وينتصب المحفل قبالة المنبر وتحت القبّة المركزية، وهو مؤلف من مصطبة مربّعة الشّكل ترتكز على أعمدة ويصعد إليها عبر سلّم يتوّجه سقف هرمي.

ويتميز هذا الجامع، بمظهره الشّرقي، ولكن له مئذنة من النّوع المغربي مربّعة الشّكل تتوجّها الشرفات والجوسق، وتحلي واجهاتها أشكال اهليجية موضوعة داخل أطر مستطيلة.

جـ- جامع القصبة الدّاخلي:

وهو آخر جامع شيّد في مدينة الجزائر قبل تمركز الاستعمار الفرنسي، بناه آخر دايات الجزائر حسين باشا سنة 1234هـ/1819م، وينتصب الجامع داخل قلعة القصبة التي اتّخذها هذا الدّاي مقرّاً له تاركاً قصر الجنينة الذي يوجد داخل المدينة.

ويتكوّن هذا الجامع من مربّع تغطّيه قبّة مركزية تحيط بها من أربع جهات أروقة أحادية تغطّيها أقبية متقاطعة وخمس قباب، (قبة تتقدّم المحراب وأربع قباب تنتصب فوق الأركان).

وترتكز القبة المركزية المثمّنة على عقود منكسرة متجاوزة يحملها ثمانية وعشرون عموداً من الرّخام الأبيض تعلوها تيجان من الصّنف المركّب وتحلّيها ورقة الاكنتاس واللّفائف. ويتميّز هذا الجامع بمئذنته المثمّنة الشّكل والتي يتوّجها جامور أو رقبة مثمّنة الشّكل أيضا.

2- الزّوايـــا:

تميّز العهد العثماني في الجزائر بانتشار الطّرق الصّوفيّة وتعدّد المباني المخصّصة لها من زوايا وقباب. ونجد هذا النّوع من المباني في المدن والأرياف على السّواء، ويفوق عددها عدد المساجد، إلا أن عمارتها (والأضرحة) تتميّز بتواضعها.

وتقوم بعض الزّوايا بوظائف متعدّدة، فزاوية عبد الرّحمان الثّعالبي تعد جامعاً وزاوية في الوقت نفسه. وهنالك زوايا أخرى لعبت دوراً نشيطاً في مجال التّعليم، إذ كانت تؤوي الطّلبة، وتلقى بها دروس العلم، مثل زاوية القشّاش وزاوية شيخ البلاد أو زاوية الأندلسيين بالجزائر العاصمة.

وكانت مدينة تلمسان، قد اشتهرت منذ العصر الوسيط، بزواياها وأضرحتها ومشاهدها التي كان لها إشعاع على كافّة بلدان المغرب، مثل زاوية سيدي بومدين أو زاوية سيدي الحلوي الأندلسي. وتواصل الاهتمام بهذه الأضرحة في العهد العثماني وأوقفت عليها الأحباس الكثيرة.

وتحتمي المدن الكبرى مثلها مثل المدن الصغرى بولي يحرسها ويمنع عنها الأعداء، من ذلك مدينة الجزائر التي كانت تحت حماية أبي زيد عبد الرّحمان الثعالبي وهو من رجال التصوّف والعلم ازداد صيته بعد وفاته (873هـ/1468م). وخلال العهد العثماني جدّد ضريحه مرّة أولى سنة 1020هـ/1611م، وفي نهاية النّصف الثّاني من القرن نفسه بدأ الدّاي الحاج أحمد (1107-1110هـ/1695-1698م) بتوسيع الزّاوية وإضافة مسجد ومئذنة لها، وانتهت أشغال التوسعة على عهد الدّاي عبدي باشا الكردي (1137-1145هـ/1724-1732م).

وتحتوي زاوية سيدي عبد الرحمن على قاعة جنائزيّة تغطّيها قبّة مثمّنة ترتفع على ثماني مجموعات من الأعمدة الرّخاميّة (كلّ مجموعة تتكوّن من ثلاثة أعمدة) تتوّجها تيجان من النّوع الأندلسي المغربي تشبه التيجان التي نجدها في المعالم السعدية بمدينتي مرّاكش وفاس. وتضمّ هذه القاعة تابوتا لسيدي عبد الرّحمان، تغطّيه الأقمشة الحريرية الرّفيعة.

وكما يحتوي المَعلم على مسجد لإقامة الصّلاة ذي بلاطتين موازيتين للقبلة، وله مئذنة مربّعة الشّكل تحلّيها ثلاثة صفوف من الحنيات المسطحة التي تقوم على أعمدة صغيرة، تفصل بينها أفاريز خزفية ذات ألوان براقة. وتتوّج المئذنة شرفات تحيط برقبة مربّعة الشّكل تغطّيها قبّة، ويحلي الرقبة الأخرى إفريز خزفي. ويمكن الصعود إلى أعلى المنارة عبر سلّم يدور حول نواة وسطى.

وتحتوي الزّاوية على العديد من المرافق منها بيوت لسكنى الضيوف ومطبخة وميضأة. وألحقت بها مقبرة صغيرة فيها عدّة قبور، منها قبر أحد بايات قسنطينة.

ثانياً- المدارس:

لم تبد الإدارة العثمانية بالجزائر اهتماماً بالمدارس، حتى إن عاصمة الإيالة تكاد تنعدم بها المدارس المستقلّة المختصّة. ولكن هناك بعض الجوامع أو الزّوايا التي كانت تقوم بوظيفة المدارس، وهي تحتوي لذلك على مجموعة من البيوت الصّغيرة المخصّصة لسكنى الطّلبة.

ويعزو الورثيلاني (عند مروره بقسنطينة) تدهور أحوال المدارس إلى ضياع الأوقاف، مضيفاً بأنّ ولاّة المدينة لم يبنوا المدارس ولم يحبّسوا عليها العقارات مما سبّب اندراس العلم. ويبدو أنّ صالح باي، الذي حكم قسنطينة خلال الفترة الممتدة من(1185-1206هـ/1771-1791م)، حاول تدارك هذا الأمر فاعتنى بالمدارس القديمة، وأهمها مدرستا سيدي بوقصيعة وسيدي ابن مخلوف. كما أنشأ مجمّعا معمارياً صغيراً به جامع ومدرسة وتربة يحمل اسم سيدي الكتاني، وتتكوّن من فناء محاط بالأروقة، تصطف على جوانبه وعلى طابقين بيوت صغيرة معدّة لسكنى الطّلبة. ويحتوي المَعلم على مسجد وتربة بها أضرحة المؤسّس وإحدى أزواجه وبعض ذرّيته.

ولعبت بعض زوايا تلمسان دور المدارس فخصّصت بعض غرفها لسكنى الطّلبة، ومنها زاوية سيدي أبي مدين وزاوية سيدي الحلوي. كما أنّ زاوية الأندلسيين بالعاصمة كانت تستقبل إلى جانب فقراء الجالية طلبة من أصل أندلسي.

ثالثاً- العمارة المدنية:

وأهمها:

- الأسواق: عرفت الأسواق خلال العصر العثماني في كبرى المدن الجزائرية اتساعاً كبيراً وخاصّة أسواق مدينة الجزائر عاصمة القطر، حيث تتجمّع أهمّ الأسواق في مركز المدينة فيما بين الجامع الجديد وجامع السيّدة. وتوجد بعض الأسواق قرب الأبواب وخاصّة قرب باب عزون. وكانت النشاطات منظّمة ومرتّبة داخل الأسواق حسب الحرف والمهن.

وتتميّز الحوانيت والدّكاكين في أسواق الجزائر ببساطتها وضيقها وهي تصطفّ على جانبي الطّريق. وتغلق أبوابها حسب نظام محكم يشتمل على مصراعين خشبيين ينفتحان أفقيا ويتّخذ أحدها رفرفا والثاني منضدة لعرض البضائع.

وتكمل الأسواق في نشاطها التجاري والحرفي عدّة فنادق (تذكر المصادر 34 فندقاً خلال القرن12هـ/18م بمدينة الجزائر). وتتوزّع داخل المدينة السّفلى قرب الأسواق وقرب أبواب المدينة. وكذلك تتعدّد الأفران والطّواحين والحمّامات التي كانت تتواجد قرب الأسواق أو داخل الأحياء السّكنيّة.

وتدرج المنشآت المائية في إطار العمارة المدنية: ولم تكن مدينة الجزائر تمتلك شبكة لتوزيع الماء قبل قدوم العثمانين. وقد أولت السّلطة العثمانية، منذ البداية المنشآت المائية عناية خاصّة. وتمّ إنشاء عدّة قنوات لجلب المياه من العيون والآبار العذبة إلى مدينة الجزائر. وشيّدت أقدم قناة في منتصف القرن10هـ/16م من طرف حسن باشا وتسمّى قناة التلاملي. وتمتد على طول 3800 متر وتوصل الماء من المكان الذي سيسمى فيما بعد بحي مصطفى حتّى الباب الجديد ومنه تتفرع إلى سبع قنوات توصل الماء إلى المرسى وإلى عدة أماكن داخل المدينة، منها قصر الجنينة والحمام التابع له وقصر رمضان باشا.

وبنى أحمد باشا سنة981هـ/ 1573م القناة التي تجلب الماء من بئر طريرية إلى باب الوادي، وتزود بذلك القسم الجوفي من المدينة بالماء العذب. وأضيفت في بداية القرن11هـ/17م القناة الناقلة للماء من الحامة إلى باب عزّون، وقد بناها أسطا موسى الأندلسي سنة1020هـ/1611م، على عهد مصطفى باشا. ويقدر طول هذه القناة 4300 متر، وهي توصل الماء إلى قصر الجنينة، وتوزعه على عديد القشلات والأسبلة. وأنجزت في منتصف القرن12هـ/18م الثامن عشر أطول قناة جديدة إذ بلغ طولها 10000 متر، وتجلب الماء من عين الزنبوجة إلى داخل القصبة والمدينة. وتأخذ مختلف هذه القنوات أحياناً شكل الحنايا وذلك لعبور الأودية والشّعاب. ويتمّ توزيع الماء بواسطة أسبلة وسقايات موزّعة على أحياء المدينة وقرب الأبواب، وكان عددها يفوق المائة.

رابعاً- الدّور والقصور:

يمكن تقسيم توزّع السّكن داخل مدينة الجزائر، إلى منطقتين : الجزء الأعلى من سفح الجبل تسكنه الفئات المتوسطة والمتواضعة والجزء الأسفل من سفح الجبل تتواجد فيه المباني الكبرى التي ترمز إلى السّلطة العثمانية بالبلاد وأهمّها مقرّ الدّايات المسمّى بدار السّلطان أو بقصر الجنينة. ونجد أيضا في هذا القسم من المدينة العديد من الدّور والقصور الفخمة التي يملكها قادة البحرية، مثل قصر يحيى رايس وقصر مامي أرناؤوط، أو تلك التي يملكها أعيان وأثرياء المدينة مثلا: دار أحمد ودار مصطفى باشا ودار حسين باشا أو القصر القديم الذي يحمل اسم خديوج العمياء ابنة حسن داي وغيره.

وكمثال لهذه الدّور الفخمة القصر الذي بناه الدّاي مصطفى سنة1213هـ/1798م (يسمّى حالياً بدار مصطفى باشا)، وهو يعد نموذجاً للبيت الجزائري

خلال الفترة العثمانية. والولوج إلى هذا المنزل من زنقة كانت تسمّى بباب السّوق مرورا بثلاث سقائف، حيث تلعب السّقيفة الوسطى دور قاعة استقبال، وتنظّم فيها الاجتماعات التي يتراءسها الدّاي شخصيّا. وتشتمل السقائف الثلاث على مصاطب حجرية وتحلّيها السّواري واللوحات الرّخامية والبلاطات الخزفية المجلوبة من الخارج. ومنها خزف القلالين التونسي وخزف دولفت الهولندي وكذلك الخزف الإيطالي. وتفضي السّقائف داخل فناء مربّع الشكل محاط بالأروقة على طابقين وتتوسّطه بركة مثمّنة تخرج من وسطها نافورة ماء. وأمّا الأرضيّة فهي مبلّطة ببلاطات من الرّخام، مسدّسة الشّكل. وتتوزّع حول الصّحن على جهاته الأربع وعلى طابقي الوحدات السكنيّة.

وتحتوي هذه الدّار أيضا على مجموعة من المرافق أهمّها المخازن في الطّابق الأرضي وبيوت الخدم والمطبخة وحمّام في مستوى الطّابق الأوّل، وكلّها تتوزّع وراء الجناح الجوفي للمبنى. ويشبه حمّام دار مصطفى باشا الحمامات العامّة لكنه أصغر منها، ويتكوّن من موقد وبيت بارد وبيت استحمام يسخن بالبخار.

وتسكن الجزء الأعلى من المدينة التي تمتدّ وراء الشارع الرابط بين باب عزّون وباب الوادي الفئات المتوسّطة والمتواضعة من الحرفيين والتّجار. وتشير المصادر إلى استقرار مجموعات من البدو الفقراء في المناطق الهامشيّة، خاصّة حول باب عزّون وباب الوادي.

ويتميّز النّسيج الحضري لمدينة الجزائر بضيق المسالك والتحام المنازل بعضها ببعض. وتأخذ الدّور الحضريّة المشيّدة داخل الأسوار عموما شكل مكعّبات، وهي تحتوي على طابقين، إذ تنتظم الغرف حول صحن ضيّق محاط بأروقة. وأهمّ ما يميّز هذه الغرف شكلها المستطيل.

وفي هذه الدّور الضيّقة المتراصّة على سفح الجبل تلعب السّطوح دورا هامّا، ففيها تقضي النساء أوقاتها سواء في التحدّث إلى جاراتها أو القيام ببعض الأشغال المنزليّة أو التمتّع بالمشهد الرّائع المطلّ على البحر. ويحتوي أحيانا السّطح على غرفة تمتدّ على أحد جوانبه تستقبل بعض هذه الأشغال وتسمّى بالمنزه.

خامساً- التّحصينات والعمارة العسكريّة:

بعد استقرار العثمانيين الأتراك بالجزائر وضعوا خلال القرن 10هـ/16م نظاماً دفاعيّا للمدينة حافظت عليه حتّى الاحتلال الفرنسي. وكانت المدينة العثمانية لها شكل قريب من المثلّث يحيط بها سور تتخلّله تسعة أبواب، وأهمّها باب عزون وباب الوادي والباب الجديد وباب الدّيوانة. وتتعدّد الأبراج الملاصقة للسّور خاصّة قرب الأبواب، وتقع الأبراج والحصون في النّواحي المحيطة بالمدينة، ويعود أغلبها إلى القرن10هـ/16م مثلاً برج النّجمة، ويتّخذ الحصن شكلا متعدّد الأضلاع. وكذلك برج الإمبراطور وحصن علج علي الذي يعود إلى نفس الفترة التاريخية.

وتمثل القصبة والمرسى أهمّ أقطاب النّظام الدّفاعي لمدينة الجزائر العثمانيّة. وتنتصب القصبة في أعلى المدينة، وهي قلعة محصّنة مجهّزة بالمدفعيّة. ولقد تحوّل إليها الداي والإدارة في أواخر الفترة العثمانية سنة1231هـ/1816م، ممّا أدّى إلى إنجاز أشغال هامّة، سواء بداخلها أوبالمناطق المحيطة بها.

ويعد المرسى القطب الثّاني في نظام تحصين المدينة، وقد أنشأه خير الدين في بداية الفترة العثمانية وتمّ توسيعه وتعزيز وسائل دفاعه طوال هذه الفترة. ولعب دوراً فعّالا في كامل الحوض الغربي للمتوسّط، بفضل التبادل التجاري والأنشطة العسكرية التي كانت تقام داخله. وكان يحتوي على دار صناعة

ومصانع للأشرعة والحبال بالإضافة إلى عديد الأنشطة الأخرى. ويتّصل الميناء بالمدينة بواسطة عدّة أبواب، أهمّها باب الجزيرة وباب الدّيوانة.

القسم الرابع: العمارة والفنون في المغرب (خارج الحكم العثماني)

مع بداية القرن10هـ/16م وتقلص سلطة الوطاسيين بالمغرب الأقصى تقاسم النّفوذ بالبلاد شيوخ القبائل من جهة وشيوخ الطّرق الصّوفية المتمكّنة الجذور في البلاد منذ قرون من جهة ثانية. وكان البرتغاليون يسيطرون على كلّ الموانئ المغربية في البحر المتوسّط والمحيط الأطلسي إلى مصبّ نهر ماسة بأقصى بلاد السّوس باستثناء مدينة سلا. وتزعم شيوخ الطّرق حركة التصدّي لهجمات الأوربيين.

وظهرت الدّولة السعدية في فترة أزمة حادّة تراجع خلالها التمدّن وتغلّبت البوادي على المدن. واستطاعت فرض نفوذها، بالقوّة تارة والإغراء تارة أخرى، خلال النّصف الثّاني من القرن10هـ/16م. فعرفت البلاد فترة استقرار نسبي تحقّقت خلالها بعض الإنجازات المعمارية. واستقطبت مدينة مراكش أهمّ المعالم التي بناها السعديون، وأهمّها قصر البديع الذي شيده المنصور أشهر ملوك هذه الدّولة.

إثر موت المنصور سنة 1012هـ/1603م اندلعت بالمغرب أزمة سياسية حادّة. وانتهت آخر العهد السّعدي بانقسام البلاد إلى مقاطعات مستقلة وتزايد دور الطّرق والزّوايا. وظهرت الدّولة العلوية بعد مبايعة محمّد الشريف بسجلماسة سنة 1050هـ/1640م، لكن مرحلة التأسيس استمرت طويلاً. ولذلك يعد المولى الرشيد المؤسّس الفعلي للدّولة العلويّة، إذ استطاع توحيد البلاد من جديد، بعد أن اتخذ فاس عاصمة له.

وبعد موت الرّشيد سنة 1082هـ/1672م واصل المولى إسماعيل دعم ركائز الدّولة، فواجه بشدّة النّزعات الانفصالية وحقّق عدّة انتصارات ضدّ الأوربيين. واستعاد المهدية ثمّ طنجة والعرائش، لكنّه فشل في استرجاع سبتة ومليلة. وجعل من مكناس عاصمة لحكمه. وكان ولوعا بالبناء والتّعمير، وأنشأ العديد من المنشآت المعمارية بمكناس وغيرها من المدن. ولكن إثر وفاته دخل المغرب فترة طويلة من الاضطرابات والأزمات، تميّزت باستبداد الجيش وتحكمه في اختيار سلاطين غير قادرين على إقرار الأمن.

ولمّا تولّى سيدي محمّد بن عبد الله الحكم (1171-1205هـ/1757-1790م) بادر بكسر شوكة هذا الجند، وإدخال إصلاحات إدارية وجبائيّة هامّة على الدّولة أعادت نوعاً من الأمن إلى البلاد. وأولى التّعمير والتشييد عناية خاصّة، واهتمّ ببناء الموانئ وتحديثها، فأسّس مدينة الصويرة لتنشيط التبادل التّجاري مع أوروبّا. وقام بتعزيز حاميات الثّغور بالأبراج والمدفعيّة مثلما هو الشّأن في تطوان والعرائش وسلا والرّباط وآنفا.

أولاً- العمارة الدّينية:

1ـ المساجد:

قام السعديّون في فترات الاستقرار والرّخاء بترميم المعالم الدّينية وخاصة المساجد التي ورثوها عن العهود السّابقة.

أـ جامع القرويين:

لقي هذا الجامع الشهير عناية خاصّة فتلقّى عديد الإصلاحات والإضافات، ومنها النافورتان والقبّتان اللتان تعلوهما وتحفّان بالصّحن من جهتي الشرق والغرب. وقد قلّد السعديون في بنائها قصور غرناطة. وتلتصق كلّ من القبّتين برواق وتفتح على

الصّحن من ثلاث جهات بواسطة أقواس ترتفع على أعمدة رخاميّة: قوس كبير يحفّ به قوسان صغيران. ويغطّي القبّة سقف هرمي تكسوه القراميد الخضراء. وتحلّي واجهة القبّة نقوش جبسية رقيقة ويتوجها رفرف تحمله الأغربة. أما السواري فتتوجها تيجان من صنفين: تيجان مغربية أندلسية عند القبة الشرقية، وأخرى مركّبة إيطالية عند القبة الغربيّة.

تتميّز هاتان القبّتان البارزتان على جانبي الصّحن بأحجامهما الخفيفة الرشيقة. وممّا يزيد من جمال كلّ من القبّتين النافورة الرّخامية التي في أسفلهما والتي تندفع منها المياه.

وتقع أغلب الجوامع الجديدة التي أنشأها السعديون مثل سائر المنشآت المعمارية الأخرى بمدينة مراكش، التي اتّخذوها عاصمة لدولتهم. وتتميّز عمارة هذه المساجد بارتباطها الوثيق بالتراث الموحّدي المريني مع بعض الخاصيات المميزة للفن السّعدي، حيث تكشف بعض التفاصيل المعمارية عن تأثيرات عثمانية وأندلسية وأوروبية.

ب-جامع الأشراف أو جامع المواسين بمراكش: 980هـ/1569م:

شيّد مولاي عبد الله جامع الأشراف والسقاية الملاصقة للجامع المذكور والمارستان وأوقف عليه أوقافاً عظيمة، ورسم هذا المسجد حسب مخطّط مستطيل، ويشتمل على قاعة صلاة وصحن محاط بالأروقة ومئذنة وتكمل المسجد ميضأة وحمّام. وتنقسم قاعة الصّلاة بواسطة دعائم مستطيلة إلى سبع بلاطات متعامدة مع جدار القبلة، وتغطيها أقبية طوليّة. أمّا البلاطة العرضية الملاصقة لجدار القبلة فتنتصب فوقها ثلاث قباب، اثنتان في الأطراف وواحدة في الوسط أمام المحراب.

جـ- جامع باب دكالة:

أنشأت مسعودة أمّ المنصور هذا المسجد الجامع بحومة باب دكالة داخل مراكش، وأوقفت عليه أوقافاً كثيرة سنة 995هـ/1586م. وتخطيط هذا المسجد نفس تخطيط الجامع السابق، فقد رسم هو الآخر حسب مخطّط مستطيل، ويتكوّن من قاعة صلاة وصحن محاط بالأروقة وميضأة ومكتب وسبيل. وتتخذ قاعة الصّلاة هي الأخرى شكلاً مستطيلاً، وتنقسم إلى سبع بلاطات متعامدة مع القبلة تغطّيها أقبية طولية تحملها ست بوائك تعدّ كلّ بائكة أربع دعائم ضخمة. وتبرز فوق سطوح المسجد ستّ قباب: تنتصب اثنتان منها فوق طرفي بلاطة المحراب بينما تتوزّع الأربع الباقية على أركان البيت. وترتكز قبّة المحراب على أقواس تحليها المقرنصات.

د- المساجد العلوية:

أكثر العلويون من تشييد المساجد والجوامع، ويعدّ في طليعتها تلك التي أنشئت بمكناس وأغلبها يعود إلى عهد مولاي إسماعيل. وأنشأ ابنه مولاي عبد الله جامعا بفاس الجديد يحمل اسمه، وألحق به مدرسة وتربة جعلها لاحتضان قبره وقبور الشرفاء العلويين على غرار أضرحة السعديين بمرّاكش. وقد رسم هذا الجامع حسب مخطط مستطيل (27 م x 21 م)، ويشتمل على صحن تتوسّطه نافورة وتحيط به الأروقة من الجانبين. وتنقسم قاعة الصّلاة إلى ثلاث بلاطات عرضيّة، وتفصل بينها بائكتان تعدّ كلّ واحدة منهما خمسة عقود تحملها دعائم مربّعة. أمّا المئذنة فيها مربّعة الشّكل طول ضلعها 3,40 م، ويتجاوز ارتفاعها 26,50 م.

كما بنى السلطان محمّد بن عبد الله عدداً كبيراً من المساجد بمراكش وآسفي والصويرة والدّار البيضاء وتازا وغيرها من المدن. وهيّأ هذا السّلطان أحياء جديدة بمدينة الرباط وجهّزها بخمسة مساجد جديدة هي مسجد الفاسيين ومسجد المراكشيين ومسجد أهل السّوس ومسجد الأوديا ومسجد أهل السنّة.

ويُعدّ جامع أهل السنّة من أكبر جوامع المغرب، فهو يحتلّ مساحة مربّعة ضلعها 74,5 م، ويشبه تخطيطه تخطيط جامع الروا بمكناس حيث ينقسم بيت الصّلاة إلى ثلاث بلاطات عرضية تفصل بينها بائكتان تعدّ كلّ منها خمسة عشر عقدا. ويتقدّم بيت الصّلاة رواق يطلّ على الصّحن، وتقابله من الجهة الجوفية مجموعة من الغرف الصّغيرة أعدّت لسكنى الطّلبة. ويحتوي هذا المعلم الضّخم على الكثير من العناصر الإنشائية والزخرفية التي تعكس تأثّر العمارة المغربية بالعمارة الأوروبية خلال النّصف الثّاني من القرن الثّامن عشر.

2- الأضرحة والتّرب والزّوايا:

تأوي الزّوايا الطّرق الصوفية التي تزايد نفوذها السياسي والدّيني خلال تلك العصور، أمّا الأضرحة والترب فتشيّد للأولياء والزهاد وكذلك للملوك والأمراء. ويعدّ ضريح مولاي إدريس الأكبر بزرهون وضريح مولاي إدريس الأصغر بفاس من الأضرحة المقدّسة بالمغرب، ولقيت قبور الأشراف الأدارسة اهتماماً كبيراً من طرف الأشراف السعديين أو العلويين. لذلك جدّدت ورمّمت مثال ذلك ما جرى 1132هـ/1719م حين أمر مولاي إسماعيل بهدم قبة ضريح المولى إدريس الأكبر بزاوية زهرون وشراء الأصول المجاورة له من جهاته الأربع وهدمها فأعيدت على هيئة بديعة.

وفي السنة نفسها أمر السّلطان المذكور تجديد بناء مقام المولى إدريس الأصغر باني فاس حيث ضريحه فيها وأمر ببناء قبّته بما اشتملت عليه من المحاسن وكما أمر بتوسيع صحن المسجد وتسقيف القبّة.

وقد بنى الأشراف السعديون والعلويون أضرحة خاصة بأسرهم. وشيّد السعديّون بمراكش تربة ليدفنوا بها داخل القصبة، غير بعيد من جامع القصبة، وتسمى هذه التربة بقبور الأشراف. وتتكون من وحدتين معماريتين منفصلتين: وحدة أولى شرقية تشتمل قبة شيدت على نمط القباب التقليدية المغربية وهي ترتفع فوق قبر محمد الشيخ (ت.694هـ/1557م) وشيدها ابنه مولاي عبد الله الغالب (ت.981هـ/1574م). وبعد وفاة والدته مسعودة (1محرم 1000هـ/19 أكتوبر1591م) التي دفنها بجوار زوجها محمد الشيخ، قام المنصور بتوسيع الضريح، فأضاف إليه القاعة الأمامية والسقيفتين الجانبيتين.

أما الوحدة الثانية من قبور الشرفاء فتتمثل في الضريح الضخم الذي بناه المنصور لنفسه خلال حياته غربي ضريح جده. ويعد من روائع الأبنية الجنائزية في الفن الإسلامي وهو يشتمل على ثلاث قاعات متتابعة. وتمثل القاعة الأولى التي تنقسم إلى ثلاث بلاطات مسجد هذا المجمع الجنائزي.

وتضم القاعة الوسطى قبور المنصور وأبنه مولاي زيدان وحفيده مولاي العباس وغيرهم من الأمراء وأفراد الأسرة السعدية. ورسمت هذه القاعة حسب مخطط مربع، تغطيها قبة مركزية هرمية الشكل مكسوة بالقرميد الأخضر. وتقوم هذه القبة على عقود تحليها المقرنصات، وترتكز العقود على 12 سارية موزعة على أربع نقاط، وجلبت هذه السواري من إيطاليا، وهي تحمل تيجانان من الصنف الأندلسي المغربي. أما أسفل جدران هذه القاعة فهو مكسو بالجير المتعدد الألوان الذي تحليه زخارف هندسية، بينما تحلي الزخارف الجصية الأقسام العليا من الجدران وبواطن العقود.

وتمتد القاعة الثالثة، وهي قليلة العرض، طولا، ونلج داخلها من القاعة الوسطى بواسطة بابين مزخرفين بالمقرنصات. وهي لا تقل ثراءا من حيث الزخرفة عن القاعة الوسطى الملاصقة لها.

والزوايا من العمارة الدينية: وكانت هذه الزوايا قد ظهرت في مختلف مناطق البلاد بعد تقلص السلطة المرينية واحتلال القوات البرتغالية والإسبانية لأهم الموانئ الساحلية وما أعقب ذلك من فوضى ودفع هذا الحركة الصوفية إلى ازدياد نشاطها في أوساط القبائل المغربية وبالتالي تحولت الزوايا إلى مراكز للإعداد لمقاومة القوات الأوروبية. ومن أهم الزوايا التي قاومت الغزو الأوروبي زاويتا أبي العباس السبتي ومحمد بن سليمان الجزولي.

وقد ساعدت زاوية الجزولي، بالإضافة إلى دورها الديني والسياسي، الأشراف السعديين على الوصول إلى الحكم. ولقد أسس أبو عبد الله محمد الجزولي (ت. 870هـ/1465م) صاحب دلائل الخيرات هذه الزاوية، ودفن في آفغال، ونقل رفاته فيما بعد أبو العباس الأعرج إلى مراكش، (ويوجد ضريحه بقرب قبور السعديين). وتكونت خلال القرن 10هـ/16م حول ضريح الولي زاوية من أعظم زوايا المغرب وأبعدها شهرة.

وتمثل هذه الزاوية مجمعاً معمارياً يشتمل على ضريح الجزولي وكُتاب وميضأة ومنزلين، أحدها للضيوف والآخر للمقدم، كما نجد في أطراف الزاوية عدة مقابر وحمام. ويمثل الضريح أهم عنصر من عناصر هذا المعلم وهو عبارة عن بيت مربع تعلوه قبة هرمية الشكل تكسوها القراميد الخضراء. ويتكون المسجد من بيت صلاة تعد خمس بلاطات متعامدة مع القبلة، ويتقدمها صحن مربع محاط بالأروقة. وتغطي الميضأة مساحة كبيرة وتشتمل على بركة ماء وأربعة عشر كنيفا.

ويدل امتداد المجمع المعماري الذي تكونه الزاوية الجزولية على دور الزوايا الأساسي خلال هذا العهد في الحياة الحضرية، وتؤكد فكرة المجمع على تسرب بعض التأثيرات المشرقية العثمانية إلى المغرب حسبما تثبته بعض العناصر الزخرفية للزاوية. ولكن بنية المَعلم وعمارته بقيت وثيقة الارتباط بالتقاليد الأندلسية المغربية.

ثانياً- المدارس:

أنشئت خلال العهدين السعدي والعلوي مدارس عديدة بالمغرب الأقصى وذلك بمختلف مناطق البلاد، بالسوس وآسفي والصويرة والعرائش وتطوان والرباط، وخاصة بعواصم المملكة الثلاث (مراكش وفاس ومكناس). وألحقت بعض هذه المدارس بالمساجد مثل مدرسة مسجد تازا ومدرسة مسجد الأزهر بمكناس وبعضها الآخر ألحق بالأضرحة والزوايا كمدرسة أبي العباس السبتي الملحقة بضريحه.

ومن ضمن هذه المدارس، مدرسة ابن يوسف، ومدرسة الشراطين بفاس التي شيدت في عهد مولاي الرشيد وأقيمت على أنقاض مدرسة الشماعين، وتحتوي بالإضافة إلى المسجد والملاحق الأخرى على مائة غرفة معدة لاستقبال مائة طالب.

ولكن أعظمها هي مدرسة ابن يوسف بمراكش: وقد أنشأها السلطان عبد الله الغالب بالله عام 972هـ/1564م على أنقاض مدرسة مرينية. ورسمت حسب مخطط مربع، ويمكن الولوج داخل الصحن الرئيس للمعلم من جهة الجوف بعد تجاوز ممر طويل ينتهي بسقيفة. ويحف بالصحن من جهتي الشرق والغرب رواقان يرتفعان على دعائم ضخمة، وتتوسط هذا الصحن الفسيح بركة ماء.

يمتد المسجد على طول الجهة القبلية للصحن ويفتح عليه بواسطة ثلاث أبواب : باب رئيس يوجد في محور المحراب وبابان جانبيان. و ينقسم هذا المسجد إلى ثلاثة أقسام تفصل بينها السواري، و يغطي القسم الأوسط المربع الشكل سقف هرمي الشكل.

وتتميز مدرســة ابن يوسف بثراء زخرفتها، إذ يكسو الجبس وبلاطات الجليز والرخام مساحات هامة من المعلم. وتحمل هذه العناصر الزخرفية كتابات ورسوما متنوعة نباتية وهندسية مستوحاة من الفن المريني مع بعض العناصر الجديدة التي ظهرت في العهد السعدي.

ثالثاً ـ العمارة المدنية:

يصف الفرنسي لاموت دور ومنازل الغرب بقوله: "إنّ منازل مدينة فاس وغيرها من المدن المغربية تبنى حسب مخطّط مربع وتغطّيها جميعا السقوف المسطحة. هذه الدّور لا تمتلك نوافذ تطلّ على الشوارع. وتتكون هذه الدّور في أغلبها من أربعة بيوت، عرض البيت ثمانية إلى عشرة أقدام وطوله خمسة وعشرون إلى ثلاثين قدما. يفتح باب البيت في وسطه حتى تتمّ إضاءة الفضاء الدّاخلي بصورة متكافئة. ويتوسّط الدّار فناء يحتوي على الصّهاريج والآبار. وتحتوي دور الأغنياء على فناء واسع تحليه النافورة وأشجار اللّيمون والبرتقال.

ونجد بالدّور ذات الطابقين أروقة تستند على اسطوانات تكون أحيانا رخامية وتكون أحيانا أخرى مبنية بالحجارة أو بالآجر. ويتقدّم الأروقة داربزين من الخشب المخروط المدهون بالألوان العديدة. وتحمل السقوف كذلك الزخارف والرّسوم. وتكسو أقسام الجدران العليا أفاريز الجصّ المنقوش المحلّى بالزّهور، أمّا أقسامها السّفلى فيكسوها، حتّى ارتفاع قامة الرّجل، فيكسوها الجليز المتعدّد الألوان والمتنوّع الرّسوم". ثمّ يورد لاموت وصفاً دقيقاً للأثاث الذي نجده في الدّور الغنية أو المتواضعة. ويؤكّد هذا الوصف أنّ الدّور بالمغرب خلال العصرين السّعدي والعلوي لم تكن تختلف كثيرا في بنائها وزخرفتها عن دور الأقطار المجاورة. على أنّ بعض القصور الكبرى المغربية تميّزت بثراء زخرفتها ونجد فيها محاولة لمحاكاة قصور الحمراء وغرناطة. وتتحدّث المصادر المغربية بإسهاب عن بعض هذه القصور:

أ) قصر البديع986هـ/1578م-1002هـ/1593م

سعى السّعديون (ومن بعدهم العلويون) إلى تشييد القصور الضّخمة لتأكيد تفوّقهم كشرفاء على من سبقهم من دول البربر من المرابطين والموحّدين ومن بعدهم بني مرين. وعن قصر البديع يذكر الأفراني: "وحشر له الصنّاع حتّى من بلاد الإفرنجة فكان يجتمع كلّ يوم من أرباب الصّنائع ومهرة الحكماء خلق كثير، حتّى كان ببابه سوق عظيم قصده التجار ببضائعهم، وجلب له الرّخام من بلاد الرّوم فكان يشتريه منهم بالسكر وزناً بوزن."

ثمّ يورد الكاتب وصفاً عاماً لقصر البديع "دار مربَعة الشّكل وفي كلّ جهة منها قبّة رائقة الهيئة وتحفّ بها مصانع أخرى من قباب و قصور وديار، فعظم بذلك بناؤه وطالت مسافته[...] وفيه من الرّخام المجزع والمرمر الأبيض المفضّض والأسود، وكلّ رخامة طلي رأسها بالذهب الذّائب ومدّه بالنّضار الصّافي وفرشت أرضه بالرّخام العجيب النّحت الصّافي البشرة وجعل في أضعاف ذلك الزّلاج المتنوّع التّلوين[...] وأمّا سقوفه فتجسّم فيها الذّهب و طليت الجدران به مع بريق النّقش ورائق الرّقم بخالص الجبس فتكاملت فيه المحاسن وأجرى بين قبائه ماء غير آسن".

وقد أطال الفشتالي في وصف هذا القصر وأشار إلى بعض العناصر المعماريّة التي تكشف عن ارتباط المعمار السّعدي الوثيق بالتّراث الأندلسي عموماً وبمدينة غرناطة خصوصاً. وشيّدت بعض أقسام القصر على مثال بهو السّباع وأخرى حسب نموذج ساحة البركة: "يشقّ القبة بركتان أنيقتان بين فوارات لجينية وتماثيل مذهبة ومفضضة ما بين أسود فاغرة الأفواه".

وقد أمر السلطان العلوي مولاي إسماعيل بتخريب قصر البديع سنة 1119هـ/1710م، "فهدمت معالمه وبدّلت مراسمه وغيّرت محاسنه وفرق جميع جموع حُسنه [...] ولم تبق بلد بالمغرب إلا ودخلها شيء من أنقاض البديع".

ب) قصور مولاي إسماعيل بمكناس:

تنتصب قصور مولاي إسماعيل أشهر الملوك العلويين داخل قصبة مكناس، تكون هذه المباني الرسمية مدينة كاملة. لقد أورد الناصري نقلاً عن الزياني أن مولاي إسماعيل شرع في بناء قصور مكناسة "وأطلق أيدي الصناع في البناء ومداومة العمل، وجلبهم من جميع حواضر المغرب [...] وأسّس المسجد الأعظم بداخل القصبة مجاورا لقصر النّصر الذي كان أسّسه في دولة أخيه ثمّ أسّس الدّار الكبرى التي بجوار الشيخ المجذوب وأستمرّ البناء والغرس بمكناسة سنين". ويذكر الناصري أيضا أن المولى إسماعيل كان "قائما على بناء حضرتها بنفسه وكلما أكمل قصراً أسس غيره [...] وجعل في هذه القصبة بركة عظيمة تسير فيها الفلك والزوارق المتخذة للنزهة والانبساط، وجعل بها هرياً عظيماً لاختزان الطعام من قمح وغيره مقبو (له قبة) القناطيط، يسع زرع أهل المغرب، وجعل بجواره سواقي للماء في غاية العمق مقبواً عليها".

رابعاً ـ العمارة الدّفاعية:

إنّ ظهور الأسلحة النارية والهجمات المتكرّرة للقوى الأوروبية واستيلائها على الكثير من الثّغور المغربية، دفع المغاربة خلال العصر الحديث لتطوير نظامهم الدّفاعي. لذلك ظهرت تحصينات على النّسق الأوروبي، وهي مهيأة لاستقبال المدافع وللتصدّي والصّمود أمام القصف الثّقيل.

وجدّدت أسوار المدن الكبرى مرارا وأنشئت الأبراج والحصون والقلاع، ومنها قلعة تازا التي شيدت في القرن10هـ/16م للتصدّي لهجمات أتراك الجزائر. كما أنشأ المنصور المعقلين الكبيرين اللّذين بفاس، أحدهما خارج باب عجيسة والآخر قبالة باب الفتوح، وهذان المعقلان يعرفان عند العامة بالبستيون [...]". كما أنشأ المنصور حصنين بالعرائش.

وقد استقرّت الجالية الأندلسية بالرّباط في بداية القرن11هـ/17م على عهد مولاي زيدان، وقامت بإصلاح أسوار المدينة الموحدية وبنت السّور المعروف بالسّور الأندلسي. واستقرّت طائفة منها بالقصبة وأصلحت الأسوار وأعادت بناء المنازل المهملة، فتحوّلت القصبة المهدّمة إلى مدينة صغيرة. كما حصّن الأندلسيون تطوان والشفشاون وقصبتيهما، وجعلوا منهما مراكز للتصدي للهجمات الأوروبية.

ومن ضمن المنشآت الدّفاعية المدن المينائية الجديدة التي أنشئت خلال هذه العصور. فقد اختطّ محمّد بن الشيخ مرسى (أكادير) بالسوس الأقصى سنة 947هـ/1540م، كما شيّد سيدي محمّد بن عبد الله مدينة الصويرة. ومع أنّ السبب في بناء هذه المدينة هو تشجيع الجهاد البحري، يبدو أنّ هناك دوافع أخرى من ضمنها مراقبة قبائل السّوس، وذلك "بإحداث مرسى آخر أقرب إلى تلك الناحية وأدخل في وسط المملكة من أكادير [...] فاختطّ مدينة الصويرة وأتقن وضعها وتأنّق في بنائها، وشحن الجزيرتين الدائرتين بمرساها كبرى وصغرى بالمدافع، وشيّد برجاً على صخرة داخل البحر وشحنه كذلك. فصار القاصد للمرسى لا يدخلها إلاّ تحت رمي المدافع من البرج والجزيرة معا".

وتفوق مولاي إسماعيل في مجال العمارة الدّفاعية على غيره من السّلاطين السعديين والعلويين جميعاً. وقد أولى هذا السّلطان مدينة مكناس اهتماماً كبيراً فبني أسوار المدينة وشيّد القصبة ودعم نظامها الدّفاعي، وهي تعد مثالاً للقصبات التي نجدها داخل

المدن، "وجعل لهذه القصبة عشرين باباً في غاية السّعة والارتفاع مقبوّة في أعلاها وفوق كلّ باب منها برج عظيم عليه من المدافع النحاسية العظيمة الأجرام والمهاريس الحربية الهائلة الأشكال ما يقضي منه العجب [...]، وجعل في أعلاها إسطبلاً عظيماً لربط خيله وبغاله، مسيرة فرسخ في مثله، يقال إنّه كان مربوطا بهذا الإسطبل اثنا عشر ألف فرس".

كما أنشأ مولاي إسماعيل العديد من القلاع والقصبات لتأمين أهمّ المسالك التي تخترق المملكة ومراقبة القبائل، مثل قلعة عين آصرو (1095هـ/1683م) وقلعة عين اللوح لمراقبة صنهاجة، وقلعة آدخسان الجديدة لمحاصرة بربر فازاز المتحصّنين في جبالهم (1096هـ/1684م).

القسم الخامس: المواد المستعملة والأشكال الزخرفية في المغرب العربي:

تعتمد العمارة أساساً على الموادّ المحليّة ومنها الحجارة الرملّية والحجارة الجيرية التي يتمّ ربطها بملاط جيري. كذلك يستخدم الآجر واللبن والطّابية. أما الخشب فيتوفر بكميات كافية في بعض المدن القريبة من الجبال التي تنتجه، على أنه نادر عمومًا بالمنطقة ولذلك تستورد بعض الأخشاب الصلبة من خارج البلاد.

وقد تواصل خلال العصر العثماني استغلال المواقع الرّومانية كمقاطع للحجارة والرّخام، واستعملت الأعمدة والتّيجان المأخوذة من المعالم القديمة الرومانية والبيزنطية والمعالم الوسيطية الإسلامية في تشييد المباني الدينية والمدنية على حد السواء. ففي جامع يوسف داي بتونس توجد إلى جانب الأعمدة الرومانية عدة أعمدة مأخوذة من القصبة الحفصية، وأعيد استعمالها عند بناء هذا الجامع في بداية القرن 11هـ/17م.

وكان الرّخام يستورّد من البلدان الأوروبية خاصة من إيطاليا منذ القرن10هـ/16م، وتزايدت الكميات المجلوبة منه في القرون اللاحقة. ولما جلبت أعمدة رخاميّة من ايطاليا جلبت معها التيجان الرائجة من إنتاج عصر النّهضة الأوروبيّة: دورية، أيونية وكورنثية خاصّة. كما اعتمدت تقنيات جديدة منها إكساء الحيطان والواجهات بوزرات من الرخام المحفور والمنزل بالحجارة المتعددة الألوان، وذلك حسب تقنية مميزة لفنون عصر النهضة بإيطاليا. ومن الأمثلة عن هذه الزخرفة تربة الباي في تونس أو جامع أحمد القرمانلي بطرابلس.

وقد صنع الفنانون المحليون من الرخام الإيطالي تيجاناً وأعمدة وقواعد ذات طابع مغربي بحت، تنتمي خاصة إلى الصنف الأندلسي المغربي أو الصنف الحفصي أو ما يسمى بالصنف التركي.

وإلى جانب التيجان والأعمدة استخدمت مادة الرخام في كسوة المباني وتبليط الأرضيات ووضع إطارات النوافذ والأبواب، ويحمل هذا الرخام نقوشا وزخارف متأثرة بالفنون السائدة في أوروبا في تلك العصور وخاصة فن الباروك. وتبدو التأثيرات الإيطالية جليّة في زخرفة الكثير من المعالم من ضمنها الجامع الذي بناه الوزير يوسف صاحب الطابع بتونس.

وعرفت مباني ذلك العصر استخدام البلاطات الخزفيّة والزليج بكثرة. واشتهرت تونس بصنع البلاطات الخزفيّة المطلية والمغرب بإنتاج الزليج. كما اعتمدت بلدان هذا الإقليم على المصادر الخارجيّة، وجلب لذلك الخزف الإزنيقي (من إزنيق) بكميات صغيرة. أما المربعات الخزفية الأوروبية المتأتية من مصانع إيطاليا وأسبانية وهولندا، فكانت جداً رائجة في عمارة الأقطار التي تعنيها هذه الدراسة. واستخدمت البلاطات في كسوة الواجهات وضع إطارات الأبواب وإكساء

أجزاء من المآذن وبواطن المحاريب. وتوسّع استخدام البلاطات الخزفيّة في هذا العهد لتشمل مساحات هامّة من جميع أنواع المباني الدّينيّة أو السّكنيّة. ومنها على سبيل المثال البلاطات الخزفيّة الإزنيقية الرائعة التي تمثّل أزهار القرنفل والسّوسن وأوراق السّان وتحلّي قاعة الصلاة بجامع الصباغين بتونس. وقد استعمل الخط بمثابة عنصر زخرفي، سواء في الواجهات الخارجية أو في الكسى الداخلية.

ويكثر استعمال هذا الفن في الأضرحة والترب، وكذلك في الجوامع والمدارس، كما توجد على شكل لوحات تاريخية في مختلف العمائر الدينية أو المدنية. وساد استخدام الخط النسخي المغربي لدى الخطاطين السعديين أو العلويين، ووجد هذا الصنف من الخطوط في بعض المباني بأقطار المغرب العربي الأخرى. على أن قلم الثلث الذي جلبه العثمانيون إلى المنطقة ساد في الإيالات التابعة للباب العالي. وكثيراً ما تم إنجاز هذه الكتابات بطريقة متميزة تتمثل في حفر اللوحات الرخامية الحاملة للنص وترصيعها بالرصاص.

وقد عرفت جميع أصناف أبنية هذا العصر، استعمال الجبس أو الجص للبناء أو للزخرفة وخاصة إكساء أقسام هامة من الجدران. حيث تغطى به الحيطان ثم ينقش وفيه بقية بلل "ويشكل على التناسب تخريما بمثاقب الحديد" ومن هنا أخذ هذا النوع من العمل في المغرب العربي اسم "نقش حديدة". و هذا الفن، إلى جانب تقليده للموضوعات القديمة الموروثة عن العصر الوسيط، أعتمد عناصر جديدة متأثرة بالفنون التركية.

ويتجلى فن استخدام الخشب في صنع الأبواب والنوافذ وخاصة في تلك السقوف الهرمية الشكل أو المسطحة التي ميزت منذ القديم العمارة الأندلسية المغربية، حيث تظهر مهارة كبيرة في بناء السقوف بجسورها وروافدها وألواحها، وتحمل جميعها نقوشا ورسوما رائعة عديدة الألوان، منها خاصة اللازوردي والأحمر والمذهب. وتوصل أحيانا السقوف بالحائط بواسطة سراويل خشبية تحليها المقرنصات.

أ.د. أحمد السعداوي
جامعة منوبة

المصادر والمراجع

أولاً: العربية:

1- المصادر:

ـ ابن أبي دينار، أبي عبد الله محمد، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، المكتبة العتيقة، تونس، 1967.

ـ ابن أبي الضياف، أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الدار التونسية للنشر، 7 أجزاء، تونس، 1990.

ـ الأفراني، محمد، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، طبعة هوداس، باريس، 1888.

ـ بيرم، الخامس محمد، صفوة الاعتبار، المطبعة الإعلامية، القاهرة، 1884/1303.

ـ الفشتالي، عبدالعزيز، مناهل الصفا في أخبار الملوك الشرفاء، الرباط، 1972.

ـ القادري، محمد بن الطيب، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1977.

ـ الناصري، أحمد، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1955.

ـ الورثيلاني، حسين بن محمد، نزهة الأنظار في التاريخ ولأخبار، تحقيق ابن أبي شنب، الجزائر 1908.

ـ الوزير السراج، محمد الأندلسي، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، دار الغرب الإسلامي، 3 أجزاء، بيروت، 1985.

2- المراجع:

ـ البلوش، علي مسعود (تقديم ومراجعة)، موسوعة الآثار الإسلامية في ليبيا، الدار العربية للكتاب، ج 2، طرابلس-تونس، 1980.

ـ البهنسي، صلاح أحمد، "التأثيرات العثمانية على العمارة والفنون الإسلامية في ليبيا"، أعمال المؤتمر الثاني لمدونة الآثار العثمانية في العالم، زغوان، 1998، ص 67-83.

ـ جبران، مفيدة محمد (وآخرون)، دليل معالم مدينة طرابلس القديمة، مشروع تنظيم وإدارة المدينة القديمة طرابلس، 2002.

ـ جوليان، شارل أندري، تاريخ إفريقيا الشمالية، الدار التونسية للنشر، ج 2، تونس، 1983.

ـ سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985.

ـ عقاب، محمد الطيب، قصور مدينة الجزائر، دار الحكمة، الجزائر، 2000.

ـ لعرج، عبدالعزيز محمود، الجليز في العمارة الإسلامية بالجزائر في العصر التركي، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1990.

ـ ميسانا، غاسبري، المعمار الإسلامي في ليبيا، دار الجيل، بيروت، 1998.

ثانياً: المراجع الأجنبية

-**Chérif** Mohamed-Hédi, Pouvoir et société dans la Tunisie de Hussayn b. ᶜAlî (1705-1740), Université de Tunis, Tunis 1984-1986, 2vol.

-**Djelloul** Néji, Les fortifications côtières ottomanes de la Régence de Tunis (XVIᵉ-XIXᵉ siècles), éd. Témimi, Zaghouan1995, en 2 vol.

-**Dokali**, Rachid, Les mosquées de la période turque à Alger, SNED, Alger 1974.

-El-Ballush A.-M., a History of Libyan Mosque Architecture during the Ottoman and Karmanlli period, Tripoli 1984.

-Féraud, CharlesL., Annales Tripolitaines, Librairie Tournier et Librairie Vuibert, Tunis-Paris 1927.

-Golvin, Lucien, Palais et résidences d'Alger, Alger Aix-en-Provence 1988.

-Grandchamp, Pierre, La France en Tunisie, 10 vol., Tunis 1920-1933.

- La Mouette, Relation de Captivité, Paris 1683.

-Marçais, Georges, L'architecture musulmane d'Occident, Arts et Métiers Graphiques, Paris 1954.

-**Marçais,** G. et W., Les monuments arabes de Tlemcen, Paris 1903.

-Raymond, André, Grandes villes arabes à l'époque ottomane, 1986, Sinbad, Paris 1985.

-Revault, Jacques, Palais et demeures de Tunis, (XVIe-XVIIe s.), CNRS, Paris 1967

- Palais et demeures de Tunis, (XVIIIe-XIXe s.), CNRS, Paris 1971.

- L'habitation tunisoise, Paris, CNRS, 1978.

-Saadaoui, Ahmed, Testour du XVIIe au XIXe siècle, histoire architecturale d'une ville morisque de Tunisie, La Faculté des Lettres de la Manouba, Tunis 1996.

- « La mosquée tunisienne à l'époque ottomane », dans Actes du 1er Congrès International: pour un corpus d'archéologie ottomane, Zaghouan, 1997, p.107-145.

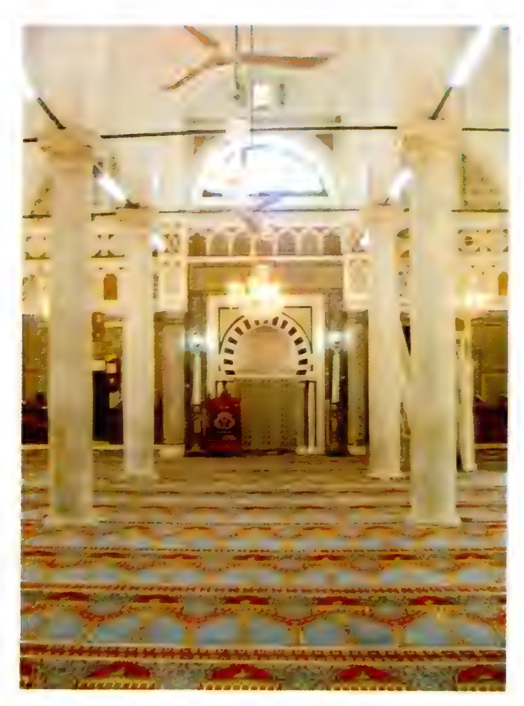
- Tunis, ville ottomane : trois siècles d'urbanisme et d'architecture, Centre de Publication Universitaire, Tunis 2001.

- « Les mausolées des deys et des beys de Tunis : les influences orientales et les traditions locales », Autour des morts : mémoire et identité, Acte du Vème colloque international sur la sociabilité, Rouen 19, 20 et 21 novembre 1998, Rouen 2001, p. 299-320.

- « Le marbre d'Italie dans l'architecture de la ville de Tunis à l'époque ottomane », Architectures italiennes de Tunisie, édit. Finzi, Tunis 2002.



1- جامع درغوث باشا بطرابلس



2- جامع أحمد باشا القرمانلي بطرابلس



3- مدرسة عثمان باشا بطرابلس



4- جامع يوسف داي، تونس 1615



5- جامع حمودة باشا وتربة المراديين بتونس



6- جامع محمد باي المرادي، بتونس، 1693-1697



7- دار ابن عبدالله بتونس ، القرن الثامن عشر



8-جامع كتشاوة بالجزائر
(وثيقة المتحف الوطني للفنون الجميلة بالجزائر)



9- دار خديوج بالجزائر



10- قناة جلب الماء من بئر طريرية إلى باب الواد
(وثيقة المكتبة الوطنية الجزائر)



11- قصر باردو بالجزائر، القرن الثامن عشر



12- قصر الداي بقصبة الجزائر

3 - العمارة العسكرية والمدنية
في شبه الجزيرة العربية في العصر العثماني

المقدمة:

تمثل شبه الجزيرة العربية وحدة جغرافية تميزت بموقعها الفريد كحلقة وصل بين قارات العالم القديم، كانت على صلات حضارية بجميع البلدان التي ترتبط بالحدود البحرية مثل مصر وفلسطين والعراق وبلاد الشام، وقد زادت أهمية هذا الموقع بعد ظهور الإسلام.

وقد لفت التراث المعماري الإسلامي في شبه الجزيرة العربية نظر المؤرخين والرحالة منذ وقت مبكر، وخاصة العمارة الدفاعية والمدنية منها، والتي يرجع معظم الباقي منها للعصر العثماني. وحظيت نظراً لتميز منشآتها، ببعض الدراسات الأثرية سواء من قبل الرحالة الذين زاروا تلك المنطقة أو من قبل بعض الأكاديميين والآثاريين المهتمين بإظهار روعة تلك العمارة وتفردها.

ويلاحظ الامتزاج المعماري الذي يربط المنتج المعماري والفني الذي عرفته شبه الجزيرة العربية وذلك المنتج المشابه الذي ساد العالم الإسلامي، فلم تخرج العمارة الدفاعية والمدنية في شبه الجزيرة العربية في تخطيطاتها وفي عناصرها المعمارية عن تلك التي عرفت في العمارة الإسلامية بشكل عام، وانحصر الاختلاف في المنتج المعماري بقدر ذلك الاختلاف في الطبيعة المناخية والبيئية التي تتمتع بها شبه الجزيرة العربية والذي عكس إختلافاً واضحاً في مواد البناء وأسلوب التعامل معها: فاستخدم الطوب اللبن والجص والحجر الصغير في عمارة شبه الجزيرة العربية في الوقت الذي أعطت الأحجار الضخمة كمادة بناء متوفرة في مصر والشام والشمال الإفريقي للعمارة طابعاً مختلفاً لعمائر تلك البلاد. رغم ذلك بقي التشابه الكامل في الشكل العام والعناصر الأساسية، ويتضح هذا التشابه أيضاً في المفردات المعمارية للبيت الإسلامي الذي تطابقت مفرداته في شبه الجزيرة العربية مع غيرها من البلدان العربية الإسلامية.

ورغم قلة المصادر والمراجع والدراسات الحديثة التي تناولت العمائر الدفاعية والمدنية في كافة أجزاء شبه الجزيرة العربية تحاول هذه الدراسة تقديم قراءة آثارية تاريخية حضارية للعمائر الدفاعية والمدنية (السكنية منها) الباقية في شبه الجزيرة العربية بهدف إلقاء الضوء على صفاتها ومميزاتها العامة في كافة مناطق شبه الجزيرة.

ويتناول المنهج العلمي المعتمد في هذه الدراسة إلقاء الضوء على العمائر الدفاعية والمدنية الباقية والمنتشرة في (الدول) التي تشغل اليوم أراضي شبه الجزيرة العربية بغية الوصول لتحديد فهم دقيق لطبيعة ومميزات هذه العمائر في كل الأجزاء التي تشغلها تلك (الدول) بحدودها الجغرافية الطبيعية والتاريخية.

أولاً- العمارة العسكرية في شبه الجزيرة العربية:

تزخر شبه الجزيرة العربية بالعديد من المنشآت المعمارية الدفاعية، التي تشتمل على المدن المحصنة، و القلاع والحصون، والأبراج، واحتفظت

هذه العمائر بالعديد من السمات المعمارية العامة التي تميز طرز العمارة الدفاعية الإسلامية بشكل عام.

وقد استفاد المعماري المسلم من إستراتيجية موقع شبه الجزيرة العربية وطبوغرافيتها وامتدادها على البحر الأحمر والمحيط الهندي وبحر العرب والساحل الغربي للخليج العربي وتعرجاته الساحلية، ووجود بعض التلال الطبيعية المرتفعة على طول الساحل العربي، بالإضافة إلى انتشار السبخات والأخوار والوديان على مقربة من تلك السواحل. وشكلت هذه العوامل الطبيعية أساليب تحصينية ساعدت المعمار العربي المسلم على تحصين السواحل الطبيعية لكامل أقاليم شبه الجزيرة العربية.

وشجع على نشاط حركة إنشاء العمائر الدفاعية في الجزيرة العربية جملة من الأحداث والظروف التاريخية التي ظهرت في مطلع القرن التاسع الهجري/ السادس عشر الميلادي حين ظهر البرتغاليون على سواحل شبه الجزيرة العربية عقب اكتشافهم طريق رأس الرجاء الصالح سنة 902هـ/1497م، وبدأ البرتغاليون بالسيطرة على السواحل الجنوبية والشرقية لشبه الجزيرة العربية منذ عام 913هـ/1507م وعمدوا لتأسيس قلاعهم على مداخل البحر الأحمر ثم سواحل جزر الخليج العربي ليتخذوها نقاط ارتكاز لشن هجوم على إمارات هذا الخليج. الممتدة على شواطئه، ومكنت اتفاقية هرمز سنة921هـ/ 1515م البرتغاليين من فرض السيطرة الكاملة على الخليج، وهذا ما دفع سكان البلاد العرب المسلمين إلى تطوير سبل الدفاع عن ممتلكاتهم ووطنهم وشرفهم وتجارتهم، فأتت فكرة تشييد العديد من القلاع والحصون والأبراج كضرورة طبيعية وتاريخية في مناطق متعددة من شبه الجزيرة العربية. ومع تفاقم الصراعات على المنطقة أصبح الأتراك العثمانيون منذ سنة 953هـ/1555م عند طردهم للبرتغاليين وبسط سيطرتهم على كامل الخليج العربي طرفاً أساسياً فيه وظلوا كذلك حتى خروجهم منه في النصف الأول من القرن 13هـ/19م مفسحين المجال نهائياً للاستعمار البريطاني.

أ) السعودية:

السعودية جغرافياً من أقسام هي: هضبة نجد في الوسط ومرتفعات الحجاز، وتهامة في الغرب، وواحات الإحساء والقطيف في الشرق، ومرتفعات عسير في الجنوب، ووادي السرحان، وهضبة تبوك في الشمال، وأهم القلاع الباقية فيها هي:

1- قلعة الزمرد:

تقع قلعة الزمرد على طريق الحج الشامي المصري (طريق خيبر العلا) وهي من القلاع ذات التحصينات الكبيرة والتي بنيت في العصر العثماني، ويتكون المسقط الأفقي لهذه القلعة من شكل مستطيل (20× 30م)، يتوسطه صحن شبه مربع مكشوف (10.5× 10.10م) وفي وسطه بئر، وتنتشر حول هذا الصحن فراغات القلعة من غرف ومخازن وإيوانات تنفتح عليه بمستوى طابقين، وتتميز القلعة بكثرة عقودها نصف الدائرية وتعدد الأقبية البرميلية والأعتاب الحجرية التي تعلو فتحات الأبواب والشبابيك، وتحتل الزوايا الخارجية للقلعة أبراج دائرية.

2- قلعة المعظم:

تقع هذه القلعة على الطريق بين الأخضر ومدائن صالح، وهي إحدى محطات سكة حديد الحجاز القديمة، وتتكون من مساحة مربعة (18م×18م) وتتميز هذه القلعة بكثرة عناصرها المعمارية، وزودت أركانها بأربعة أبراج اسطوانية الشكل فتح في جميعها مزاغل(فتحات رمي السهام) حجرية، ويتوسط القلعة صحن مكشوف تفتح عليه مجموعة من الإيوانات

المغطاة بأقبية اسطوانية، ويحتوي الطابق الثاني من القلعة على مسجد به محراب مجوف سجلت عليه كتابة بخط الطغراء العثماني.

3- قلعة أعيرف:

تقع هذه القلعة بمدينة حائل، وقد بنيت في أوائل القرن 13هـ/أواخر القرن 18م (أيام حكم أسرة آل علي التي تولت حكم حائل سنة 1205هـ/1790م). ويتكون المسقط الأفقي للقلعة من مساحة مستطيلة تبلغ أبعادها نحو 40×11 متراً، وقد استخدمت الأحجار في أساسات هذه القلعة إلا أن الأسوار شيدت من الطوب اللبن، وزودت القلعة ببرج كبير للمراقبة ومصلى وعدة أفنية تلتف حولها الفراغات المقبية، وزودت الأسوار والأبراج بمجموعة من السقاطات (فتحات رمي السوائل الحارقة) والمزاغل.

ب) عُمان:

إن موقع سلطنة عُمان (واسمها القديم ماجان) المميز المطل على بحر العرب والمحيط الهندي والخليج العربي وخليج عُمان، جعلها حلقة وصل بين هذه البحار والخلجان، وأعطى أهلها امتيازات بحرية كان لها أثر مباشر في نبوغ العُمانيين في الملاحة فقد جابوا البحار شرقا وغرباً، منذ أقدم الفترات التاريخية. وعندما جاء الإسلام كانت قبائل الأزد التي تسكن عُمان أولى القبائل التي آمنت به طواعيةً، وتبنت منهجه، وساهمت في حمل رايته. واستفاد من شهرة أهل عُمان التجارية وخبراتهم البحرية حملات الكشوف الجغرافية الأوربية، قبل أن يتمكن العثمانيون من السيطرة على سواحل عُمان والخليج العربي.

وقد ساعد الموقع الجغرافي المميز والطبيعة التضاريسية لعُمان، إضافة لما فرضته الظروف التاريخية المليئة بالتحديات والإصرار على الذود عن الأرض والعرض، أهل عُمان على التفنن في هندسة عمائرهم الدفاعية من حصون وقلاع وأبراج وأسوار عبر الفترات التاريخية.

وفي عُمان ما يقارب خمسمائة حصن وقلعة وبرج وتشكل كل من قلعة نزوى وحصن جبرين وحصن الرستاق والحزم نماذج رائعة للعمارة الدفاعية في دولة اليعاربة (1033-1157هـ/1624-1744م) وكذلك حصن خور روري (سم هرم) في ظفار وقلعة صحار وقلاع مسقط وقلهات وصور. ومن أهم هذه القلاع:

1- حصن (قصر) جبرين:

يقع في منطقة جبرين التابعة لولاية بهلا، وقد بني في الأصل ليكون قصراً، شيده الإمام بلعرب بن سلطان بن سيف بن مالك اليعربي، وكان قد تولى الإمامة عام 1079هـ/1668م بعد وفاة والده الإمام سلطان بن سيف.

وقد قام هذا الإمام بتخطيط وعمارة هذا القصر العظيم، فجاء مستطيل المسقط 43 X 22م، يتراوح ارتفاع جدرانه بين 16 - 22م، والبناء كله من الحجارة الكبيرة الحجم، ويتميز المبنى في مجمله بعمارته الرائعة وزخرفته الجميلة وتخطيطه الهندسي المتقن، مما يدل على أن صاحبه قد انفق عليه أموالاً كثيرة،(وقد دفن داخله).

2- حصن الغبى:

يقع هذا الحصن بولاية عبرى بمنطقة الظاهرة، شيده العلامة الشيخ محم بن سيف بن مالك اليعربي، الذي حكم البلاد سنة 1091هـ/1681م، وبقى هذا الحصن محافظاً على شكله التقليدي.

3- حصن نزوى:

يعدّ من أقدم الحصون الباقية في عُمان، ويرجع بناؤه للإمام الصلت بن مالك الخروصي الذي

حكم البلاد في عام 347هـ/958م، وقد أمر الإمام ناصر بن مرشد اليعربي أول أئمة الدولة اليعربية بتجديده تجديداً شاملاً والإضافة عليه سنة 1024هـ/1615م.

4- قلعة نزوى:

قام ببنائها الإمام سلطان بن سيف بن مالك اليعربي، الذي حكم البلاد منذ عام 1062هـ/1652م وهي على شكل دائري، يبلغ قطرها 27م، وارتفاع جدرانها 34م، وهي مبنية من الحجارة الضخمة، ولها سبع بوابات، وبجدرانها الخارجية فتحات متعددة لرمي السهام، كما يوجد بداخلها عدة آبار للمياه.

5- قلعة (قصر) صحار:

وهي مثل حصن جبرين أنشئت في الأصل لتكون قصراً، وقد شرع الإمام ناصر بن مرشد اليعربي، الذي تولى الإمامة سنة 1024هـ/1615م في بناء القلعة بعد سنة من توليه الإمامة، وقد تولى الإشراف على البناء واليه الشيخ حافظ بن سيف.

والقلعة مربعة الشكل، يوجد في كل ركن من أركانها أبراج على هيئة ثلاثة أرباع الدائرة، بينما يكتنف المدخل برجان كبيران، واضيفت على القلعة بعض الإضافات المعمارية على يد السلطان ثويني بن سعيد بن سلطان، كذلك أضاف الإمام قيس بن عزان عدة أجنحة لإيواء أكثر من ألف مقاتل. وقد أدخل البرتغاليون أثناء احتلالهم للقلعة بعض التعديلات عليها.

ج- الإمارات:

عرف الخط الساحلي للإمارات خلال القرون الماضية بمسميات عدة كساحل عُمان وساحل الصيد والساحل المتصالح أو المهادن، وعرفت إماراته أحياناً بإمارات ساحل عُمان. وكانت الأراضي التي تشغلها دولة الإمارات العربية حالياً جزءاً من المراكز الحضارية المجاورة لها مثل عُمان (ماجان) أو في البحرين والإحساء (دلمون) التي ارتبطت جميعها بوحدة الطابع الحضاري منذ ما قبل التاريخ وحتى العصر العثماني.

كانت أراضي الإمارات هدفاً للمطامع الأجنبية وتعرضت لما تعرضت له سواحل شبه الجزيرة العربية على يد البرتغاليين وغيرهم، وذلك لأهمية موقعها الاستراتيجي الهام الذي لعب دوراً تجارياً مميزاً.

وقد كان لأحداث التاريخ العسكري المتعاقب أثر في تشجيع إقامة الحصون والقلاع والأبراج من قبل جميع أطراف النزاع، فقد سعى هؤلاء لاختيار أماكنها والتفنن في بنائها وزيادة منعتها، واستخدم في إنشائها في جميع الحالات جمع مونات تقليدية من الجص وحجر البحر والطين. ومن أشهر الحصون:

1- حصن رأس الخيمة:

يقع هذا الحصن في مدينة رأس الخيمة، ويرجع تاريخ بنائه إلى أواسط 13هـ/18م، ويتألف من مساحة مستطيلة يتوسطها فناء تتوزع حوله غرف وفراغات الحصن، واتخذ الحصن مقراً لإقامة الأسرة الحاكمة حتى عام 1960، (أصبح بعد هذا التاريخ مقراً لشرطة رأس الخيمة وسجناً مركزياً. وفي عام 1984، رمم وأصبح متحفاً لرأس الخيمة).

2- قلعة الفهيدي:

تقع هذه القلعة الهامة في مدينة دبي القديمة وأنشئت في عهد الشيخ هزاع بن زعل الياسي سنة 1214هـ/1799م، وهي قلعة مربعة الشكل تقدر مساحتها بحوالي 1535 متر مربع، يحيط بها أسوار مرتفعة 9.25م متوجة من الأعلى بصف من الشرافات الحجرية وبها ثلاثة أبراج كبيرة، اثنان منهما دائريَّان يكتنفان الزاويتين الجنوبية الغربية و الشمالية الشرقية من القلعة، ويبلغ أقصي ارتفاع لكل منهما حوالي 14م، ويتكون البرج الجنوبي الغربي

منهما من ثلاثة طوابق أوسع هذه الطوابق هو الأسفل، وشغل الطابقان العلويَّان بفتحات مزاغل لرمي السهام والقذائف النارية. أما البرج الثالث فهو مستطيل الشكل 7×9 م، وارتفاعه حوالي 4، 15 م، ويحتوي على طابقين، شغل الطابق الأسفل منهما بنوافذ مغشات بالمصبعات الحديدية، وشغل جدار الطابق العلوي بسبعة فتحات لمزاغل مستطيلة، ويتوج واجهة هذا البرج صف من الشرافات الحجرية كانت تستخدم كدروع وقائية عند الدفاع عن القلعة، وقد بنيت هذه القلعة بالصخور المرجانية البحرية والجص.

وللقلعة مدخل رئيسي تذكاري بارز يفتح بوابتها الشرقية، يتوسطه فتحة باب مستطيلة يغلق عليها فردتا باب خشبيتين في حالة جيدة من الحفظ، ويؤدي المدخل لدركاة مستطيلة تُفضي لدهليز يتوصل منه إلى فناء القلعة المتوسط المكشوف الذي تفتح عليه مجموعة من الحجرات من الجهتين الشمالية والشرقية، ومدخل بئر السلم الذي يصعد منه للأبراج والمماشي العلوية.

وقد استخدمت قلعة الفهيدي مقراً للحكم ما يقرب من تسعة وتسعين عاماً حتى عام 1896م حين انتقل المقر إلى منطقة الشندغة بدبي، فحولت القلعة إلى سجن ومخزن للأسلحة والذخائر الحربية (في سنة 1391هـ/1971م أصبحت متحفاً للمقتنيات الأثرية في دولة الأمارات العربية المتحدة، وقد رمم وأعيد فتحه في سنة 1414هـ/ 1991 م).

في أماكن أخرى كالشارقة وعجمان وأم القيوين وجزيرة الحمرة، ورأس الخيمة، والفجيرة، والعين، مازالت المباني الدفاعية كالقلاع والحصون قائمة بمثابة الشواهد التاريخة الحية.

د- قطر:

تتميز شبه جزيرة قطر بموقعها البحري الهام على الخليج العربي، والذي كان له أثر في تاريخها وتعدُّ شبه جزيرة قطر من أقدم مناطق الخليج العربي وتشير الدلائل الأثرية إلى كثرة مواقع العصر الحجري (فيها 131 موقع)، وأصبحت شبه الجزيرة القطرية جزءاً من الدولة العربية الإسلامية، وعاني سكانها مثل باقي إمارات الخليج من عبء البرتغاليين في القرن10هـ/16م إلى أن تمكن العثمانيون من طردهم سنة 953هـ/1555م ومن ثم سيطرتهم على كامل الخليج العربي حتى قدوم المستعمر البريطاني.

انتشرت على سواحل شبه جزيرة قطر العديد من التحصينات الدفاعية منذ بداية العصر الإسلامي فقد وجدت المدن المحصنة ذات الشكلين المستطيل والدائري كما في مدينة مروب الأموية 105- 125 هـ / 723 - 743م، والتي لم يكشف عنها بالكامل، ومدينة الزبارة الأثرية وبنيت معظم الحصون في الصحراء القطرية قريباً من الساحل (حوالي خمسة وعشرون حصناً)، وما زال عدد كبير من هذه الحصون قائماً حتى الآن، ويُعد حصن الحويلة القديم المندثر من أقدم الحصون الإسلامية في قطر، (968 - 971هـ/ 1560- 1563 م).

ويلاحظ التنوع الكبير للقلاع الإسلامية التي بنيت في شبه جزيرة قطر ذات الشكل المربع والمستطيل ويكتنف أركانها أبراج مستديرة وأخرى مستطيلة، (عدد هذه القلاع عشرون بقي كثير منها قائماً حتى وقتنا الحاضر: منها قلعة فريحة المندثرة (1105 - 1111 هـ/ 1693- 1699م) ، قلعة الرويضة (1110- 1188 هـ /1698- 1774م)، قلعة اليوسفية (1175 هـ/ 1761م)، قلعة اركيات (1214 هـ/ 1799م)، قلعة زكريت (1224 هـ / 1809م) ، قلعة الثغب (1231هـ /1815 م)، قلعة الحويلة المندثرة (1225هـ/1810م) قلعة الوجبة (1285هـ/1868م)، قلعة الكوت (1298- 1324هـ/ 1880- 1906م)، وقلعة الزبارة

(1357هـ/ 1938م)، قلعة الوسيل ، قلعة عذبة، قلعة أبو ظلوف، قلعة الجميلية، قلعة يغبي (يجبي)، قلعة مريخ (شعبية خليفة)، قلعة أم جاسم، قلعة القاعية، قلعة الوكرة، وقلعة الوكير. ومثال على هذه القلاع:

1- قلعة آركيات:

تقع قلعة آركيات شمال شبه جزيرة قطر وتبعد عن مدينة الزبارة التاريخية 7كم، تتفق المراجع الحديثة أن تاريخ هذه القلعة يعود إلى مابين القرنين11-13هـ/17-19م، وأرخت مؤخراً بسنة (1214 هـ/1799م).

وتتكون القلعة من مساحة مستطيلة الشكل يتوسطها فناء أوسط مكشوف تحيط به مجموعة من الغرف ويكتنف أركان القلعة أربعة أبراج أكبرها البرج الجنوبي الغربي وهو على هيئة ثلاثة أرباع الدائرة. أما الأبراج الثلاثة الأخرى فهي مستطيلة الشكل. ويتوج البرج الجنوبي الغربي صف من الشرفات المسننة، أما المدخل الرئيسي للقلعة فيتوسط الجدار الجنوبي الغربي ويتوصل منه إلى دهليز يفتح على يسار الداخل فيه باب يفضي إلى مسجد صغير.

ولقلعة آركيات أربع واجهات، وتعد الواجهة الجنوبية الغربية الواجهة الرئيسة للقلعة، وقد بنيت القلعة من الحجر في القسم الأسفل أما القسم العلوي فاستخدم فيه الطوب واللبن، وقد غطيت القلعة بطبقة من البولستر المكون من الجص والطين، ويوجد بجدران القلعة فتحات مستطيلة للمزاغل. (وقد أعيد ترميم القلعة سنه 1408هـ/1987م فأعيد بناء ما تهدم من العناصر المعمارية السابقة و يبلغ ارتفاع الجدران الآن 2, 20 م أما الأبراج فيبلغ ارتفاعها 3, 60م).

2- قلعة الثغب:

تقع قلعة الثغب في الجزء الشمالي من قطر وتبعد حوالي 113 كم عن الدوحة، ويعود تاريخ هذه القلعة إلى مابين القرنين11- 13هـ/17-19م، وقد أرخت مؤخراً بسنة (1231 هـ/ 1815م).

تتكون هذه القلعة من مساحة مستطيلة الشكل يتوسطها فناء أوسط مكشوف، ويحيط به أربعة جدران، ويكتنفها أربعة أبراج ثلاثة منها مستديرة وهي البرج الشمالي الغربي، والجنوبي الغربي، والجنوبي الشرقي، أما البرج الرابع الشمالي الشرقي فهو مستطيل الشكل. ويقع المدخل الرئيسي للقلعة في الجدار الشمالي وتبرز كتلته عن سمت الواجهة الرئيسة، وهو منكسر يتوصل منه لفناء متوسط مستطيل الشكل، يفتح عليه من ناحية الشمال الشرقي حجرتان مستطيلتان تقعان خلف كتلة المدخل، وجرت لهذه القلعة مثل غيرها ترميمات حديثة بدلت العديد من عناصرها الأصلية.

هـ- البحرين:

تقع البحرين في منطقة متوسطة من الخليج العربي، وتتألف من أرخبيل يضم حوالي ثلاث وثلاثين جزيرة، أكبر هذه الجزر جزيرة البحرين التي أعطت اسمها لكامل البلاد، وتتميز البحرين بموقعها الاستراتيجي، وظلت منذ العصور القديمة محطة هامة على طريق التجارة الرئيسي، فكانت دلمون (الاسم القديم للبحرين) مركز تجميع وتبادل السلع التجارية الواردة من ملوخا (بلاد السند) ومن ماجان (عُمان)، حيث يعاد تصديرها إلى بلاد الرافدين شمالاً والمتوسط غرباً، يضاف ذلك لتلك الشهرة العالمية للبحرين باعتبارها مصدراً رئيسياً لأفضل أنواع اللؤلؤ، وقد حقق هذا كله لدلمون أرباحاً كبيرةً ساهمت في تطورها الحضاري منذ العصور القديمة، حتى جاء

الاسلام الذي دان به أهل البحرين مبكراً، وصاروا جزءاً من الدولة العربية الإسلامية.

وقد تمكن البرتغاليون في عام 913هـ/1507م، من بسط نفوذهم على مناطق الخليج ومن بينها البحرين، حتى خرجوا منها على يد العثمانيين، وبقي هؤلاء حتى سنة 988هـ/1580م، حين خرجوا بدورهم تحت الضغط البريطاني. وقد خلفت تلك الأحداث في البحرين العديد من العمائر الدفاعية التي بنيت بواسطة القوى المتصارعة التي تداولت السيطرة على تلك الحصون والقلاع.

1- القلعة الإسلامية:

وتعد القلعة الإسلامية الواقعة إلى الغرب من مدينة المنامة على الساحل الشمالي للبحرين من أقدم القلاع الباقية فيها وترجع أصولها للقرنين 4-5هـ/10-11م، واستمرت قائمة بوظيفتها طوال العهود الاسلامية، حتى مطلع القرن 10هـ/16م حين عمد البرتغالون بعد دخولهم البحرين للاستفادة من موقعها الاستراتيجي ومن حجارتها المتخلفة، فأنشأوا بجانبها قلعة عرفت بقلعة الرتغال أو قلعة البحرين.

2- قلعة البحرين (قلعة الرتغال):

من القلاع الضخمة يتوسط واجهتها الرئيسة مدخل محصن يتقدمه خندق واسع كان يحيط بكامل القلعة. ويتضح من الأساسات أنّ هذه القلعة قد بُنيت على أنقاضٍ أثريةٍ أعاد البرتغاليون ترميمها وتوسعتها في سنة1522م.

3- قلعة عراد:

بُنيت هذه القلعة على أنقاضٍ أثريةٍ لقلعة برتغالية من سنة (1215هـ/ 1800م). وقد شيدت القلعة في مجملها على نمط القلاع العثمانية في مسقط حين تبعت البحرين آنذاك للحكام العثمانيون.

4- قلعة الرفاع:

بُنيت في عهد الشيخ سليمان بن أحمد الفاتح في سنة 1227هـ/1812م فوق جرفٍ يسيطر على المنطقة الصحراوية المنخفضة الواقعة بالقرب من مستوطنة شرق الرفاع القديمة.

5- قلعة بو ماهر:

أمر ببنائها الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة سنة (1286هـ/1869م) وهي قلعة صغيرة الحجم بُنيت من الحجر، وقد تمّ الكشف عن أساساتها وترميمها.

و- الكويت:

تعود الجذور الحضارية للكويت إلى العصور القديمة، وقد لعبت دوراً هاماً بسبب موقعها الاستراتيجي، بوصفها جزءاً من دلمون (البحرين) القديمة، في التجارة بين ماجان (عُمان) وملوخا (وادي السند) ودول بلاد الرافدين، وقد دخل أهل الكويت الاسلام على يد العلاء بن الحضرمي مع من دخل فيه من أهل الشاطئ الغربي للخليج العربي.

وقد تأثرت العمارة الدفاعية في هذه المنطقة بطبيعة الأحداث السياسية والعسكرية التي شهدها الخليج العربي بشكل عام منذ مطلع القرن 10هـ/16م، وخاصة بعد سنة 921هـ/1515م، حين تمكن البرتغاليون من السيطرة على كامل الخليج العربي ليصبح ساحة للقوى المتصارعة عليه من البرتغاليين والعثمانيين والهولنديين والبريطانيين من طرف والسكان المحليين العرب من الطرف الآخر.

وبنيت في الكويت مجموعة من التحصينات الدفاعية على يد البرتغاليين وهي عبارة عن قلعتين في جزيرة فيلكا وأم النخل (القرين الكبيرة) وقد ضاعت معالمهما ولم يبق منهما سوى بعض الأساسات المتناثرة وجدير بالذكر أنه عثر بموقع

القلعتين على كسر فخارية من القرنين 11-12هـ/17-18م.

وأكدت الاكتشافات الأثرية أن الموقع المسمى قصر الشيخ (قصر الصبية) الذي يقع في منطقة الصبية هو في الأصل قلعة محصنة تميزت بأهمية موقعها وقوة تحصينها.

ز - اليمن:

تتميز اليمن بتنوع مظاهر السطح الجغرافي ما بين سواحل وجبال وهضاب وصحراء مما عكس تنوعاً مناخياً خاصاً، وساعدت تلك العوامل الطبيعية والجغرافية والتاريخية اليمن على قيام حضارات مزدهرة تعاقبت على أرض اليمن حتى عُرف باليمن السعيد، وقد دخل الإسلام هذه البلاد في سنة (8هـ/630م).

وقد عرفت اليمن عبر التاريخ اهتماماً خاصاً بتشييد القلاع والحصون وزاد هذا الإهتمام منذ مطلع القرن 10هـ/16م بسبب ما عانته المنطقة من التدخل الأجنبي في أراضيها حتى صارت هذه القلاع والحصون (حتى وقتٍ قريبٍ) المصدر الأهم لسلطان الدولة ونفوذها، فلم تقم باليمن دولةٌ دون أن يكون لها قلعةٌ تُتخذ مقراً لحكمها وقاعدةً لمُلكها، مما انعكس غناءً وتنوّعاً للعمارة الدفاعية فيها.

وقد فُقد الكثير من معالم هذه القلاع والحصون وبقيت أخبار متناثرة في المصادر القديمة، إلا أن الباقي منها اليوم والمتناثر في الأراضي اليمنية الوعرة يُعد مثالاً صادقاً لأنماط تلك العمارة المميزة، وأهمها:

1-قلعة تعز (القاهرة):

تقع هذا القلعة على سفح جبل صبر فوق مرتفع صخري يطل على مدينة تعز، وعرفت قديماً بقلعة تعز إلا إن هذا الاسم لم يدم طويلاً فأطلق عليها فيما بعد "قلعة القاهرة" لينتقل الاسم القديم ويطلق على المدينة نفسها. كما أنها تعرف حالياً بالعديد من التسميات منها "القلعة الحمراء" و"دار الأدب" و"حصن تعز" بالإضافة إلى "قلعة القاهرة".

وتعد قلعة تعز رمزاً يؤرخ للمدينة نفسها. ويرجح أن أصول هذه القلعة تعود إلى العصر الحميري، أي عصور ما قبل الإسلام، حتى أعيد بناؤها بشكل كامل في عهد الدولة الصليحية (436-532هـ/1045- 1138م) على يد السلطان عبد الله بن محمد الصليحي شقيق الملك علي بن محمد الصليحي مؤسس الدولة الصليحية. وخلال الحكم العثماني لليمن في العام (946-962هـ/1539-1555م) تعرضت هذه القلعة لتجديد شامل غيّر الكثير من معالمها القديمة بشكل تناسب مع المتطلبات الدفاعية الملحة للعثمانيين آنذاك.

وتعد هذه القلعة من أكثر القلاع اليمنية تحصيناً فقد استخدمها الصليحيون والعثمانيون وكذلك الأئمة للدفاع عن مدينة تعز وما حولها من الهجمات التي كانت تشن على هذه المنطقة، وللسيطرة على الأمن والاستقرار، إذ كانت هذه القلعة تشرف بشكل مباشر على خط القوافل التجارية القديمة الشهيرة والمعروفة بطرق التجارة والمتجهة إلى البحر الأحمر.

يحيط بالقلعة سور دائري يبلغ طوله 355م ويتوسطه أبراج مربعة، وللقلعة مدخلان، المدخل الرئيسي من الجهة الشمالية والمدخل الآخر من الجهة الجنوبية، وأضاف إليها الامام يحيى وابنه احمد قصراً في وسطها مع نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات من القرن المنصرم، ويلفت النظر بهذه القلعة تلك البرك الست التي بنيت كخزانات لمياه الأمطار، (ظلت القلعة تؤدي دوراً هاماً حتى القرن العشرين عندما حولت إلى سجن رئيسي).

ومن القلاع الأخرى الهامة باليمن قلعة حديثة في مدينة ثلا، وقلعة البيضاء في مدينة

البيضاء، وحصن الدلموة في مديرية الصلو بمنطقة الحجرية جنوب تعز، وكذلك حصن العروس الواقع بمنطقة بني مطر في محافظة صنعاء.

ثانياً-العمارة المدنية في شبه الجزيرة العربية:

تعدُّ العمائر السكنية من الضرورات التي لا تقوم الحواضر إلا بها، ولا يكتمل عمران المدن إلا بانتشارها، حتى إنها صارت معياراً يعكس مراحل نمو المدن ومستوى التحضر الذي وصلت إليه. ويمثل المسكن تراكماً يعكس تطور المدينة ضمن إطارها الجغرافي والتاريخي والسياسي والاقتصادي.

وكان المسكن وتأمينه وتحسينه هدفاً عاماً اشتركت في السعي إليه كافة طبقات المجتمع الغنية منها والفقيرة عبر الزمن، ومن هنا تبرز أهميته في التشكيل الحضري للمدن في فترات نموها المختلفة. وقد عدَّ الإسلام المسكن أحد الضرورات الرئيسة والأساسية للإنسان المسلم، وجعل المسكن من مقومات الحياة ومفردات مستوى المعيشة مثله مثل الكساء والغذاء، وجعله نعمة من الله على عباده.

وقد جاء المسكن الإسلامي معبراً عن الشخصية المسلمة مرتبط بجملة العوامل والمؤثرات الفقهية التي شرّعت بدقة العلاقة بين أفراد الأسرة المسلمة، والعلاقة بين هذه الأسرة والمجتمع المحيط بها، فكان لدعوة الإسلام للستر والفصل بين الرجال والنساء أثره الكبير على الشكل المعماري للمسكن الإسلامي، والذي جاءت واجهاته الخارجية مقفلة قليلة الفتحات مثل الحجاب الذي يحجب داخل المسكن، وجعل المدخل المؤدي إليه منكسراً، وخصص فيه للزوار أماكن استقبال خاصة جعل الوصول إليها سهلاً ومباشراً من أقرب نقطة للمدخل الخارجي، في وقت جعل للنساء فيه أيضاً أماكن خاصة بعيدة عن أماكن الاستقبال وتطل جلَّ فتحاتها على الفناء.

كما أثرت تلك العوامل الدينية في تحديد شروط معينة لارتفاعات هذه المساكن، وحددت علاقة هذه المساكن بعضها بعضاً، وخصوصاً فيما يتعلق بمطلاتها وأبوابها (ظاهرة تنكيب الأبواب وخاصة في الشوارع الضيقة)، وكل ذلك لتمنع الكشف وتحقق مبدأ الخصوصية والستر، وقد فاضت كتب الحسبة بالضوابط والشروط لتحقيق ذلك.

أضافة لتأثير العامل الديني فقد لعب التأثير المباشر للعامل البيئي دوراً كبيراً في تصميم المسقط الأفقي للمسكن الإسلامي حيث روعي بدقة عند تصميمه توجيه كامل المبنى ليكون اتجاه المحور الرئيسي للفناء الداخلي بالاتجاه الذي يسمح للمبني بتلقي الرياح الباردة اللطيفة، وتحت تأثير العامل البيئي نفسه فقد جعلت الجدران الخارجية للمساكن سميكة استخدم في بنائها مواد طبيعية من البيئة تساعد على العزل الحراري وتوفر مناخاً داخلياً لطيفاً، كما قللت الفتحات المطلة على الخارج، وعولج الموجود منها بتغطيته بالمشربيات أو (الرواشن) التي قدمت معالجة مناخية رائعة، لأنها تمنع دخول أشعة الشمس المباشرة إلى الوحدات الموجودة خلفها، في وقت تسمح فيه بدخول الهواء والضوء وتلقي الظلال، هذا إضافة لوظيفتها الهامة بحجب النساء وتأكيد الفصل بينهن وبين الرجال. وقد عملت كثرة البروزات التي لجأ إليها المعمار عادة في الطابق الأول وما بعده إلى زيادة مسطحات الظل على واجهات المبني وكسر حدة الشمس عن الجدران الخارجية.

ويلاحظ أن تأثير هذين العاملين الديني والمناخي على الشكل النهائي للمسكن في شبه الجزيرة العربية كان تأثيراً مباشراً مستمراً، فلم يتغيرا ولم يخضعا لأية تأثيرات مستجدة حتى نهاية العصر

العثماني، فهما اللذان أنتجا جوهر المسكن الإسلامي ومضمون عمارته المميزة، وصارت كل الأصول التي أقيمت عليها جميع العمائر السكنية رغم اختلافها بين قصور الطبقات العليا أو مساكن العامة من الطبقات السفلى في السلم الاجتماعي، متطابقة جوهرياً بالنسبة للوحدات الكبيرة والصغيرة وللأغنياء والفقراء، والاختلافات بينها بفضل هذه العوامل الدينية والمناخية المشتركة صارت تنحصر في المساحة المتاحة، ومقياس الرسم والزخرفة، فقد جاءت هذه القصور والمساكن متطابقة مع احتياجات أصحابها وظروفهم.

وليس في العمارة السكنية في شبه الجزيرة العربية اختلاف يميزها من حيث تخطيطها العام أي الفناء الأوسط الذي تتوزع حوله الفراغات عن مثيلاتها التي شاعت في أغلب بقاع العالم الإسلامي بل عكست أمثلتها الباقية من العصر العثماني كل أوجه هذا التشابه النابع من الطبيعة الجغرافية والمناخية والثقافية.

أ- السعودية:

فرض التنوع الكبير في جغرافية السعودية تبايناً في المنتج المعماري بعامة والسكني منه بخاصة وذلك تحت تأثير الطبيعة المناخية والإجتماعية لكل إقليم من أقاليمها الجغرافية. وفرضت هذه الطبيعة الاستغناء عن بعض العناصر المعمارية والتركيز على تطوير بعض العناصر الأخرى، ومن أهم هذه العناصر الفناء أو الصحن الذي استغنت بيوت مدينة مكة وجدة عنه تقريباً بمساعدة وضغط عامل المساحة المتاحة للبناء. في حين طور استخدام الرواشن (المشربيات) لتغطي كامل الواجهة الرئيسة في مساكنها لتوفر أكبر مساحة ممكنة لدخول الهواء. وزادت في مثل هذه البيوت قيمة الأسطحة العالية فصارت مكاناً للإستخدامات اليومية المتعددة بدلاً من الفناء المكشوف في المساكن الأفقية الموجودة في منطقتي الرياض والقصيم وغيرها من الأراضي السعودية.

1- قصر إبراهيم بالهفوف (قصر القبة):

يُنسب هذا القصر إلى إبراهيم فيضان أمير الإحساء في عهد الإمام سعود الكبير، وقد تمّ تشييده على مراحل ابتداءً من سنة 974هـ/ 1566م، إلى سنة 1000هـ/1592م، وهو يشغل مساحة كبيرة تبلغ نحو 16500متراً مربعاً، وهو قصر محصن ذو أسوار ضخمة يعلوها ممرات واسعة يُصعد عليها بأدراج دائرية التخطيط.

واستخدم القصر ثكناتٍ عسكريةٍ أثناء الحكم العثماني، وشُيد بداخل القصر مسجدٌ فخمٌ يشتمل على قبة ضخمة يحف برقبتها أربع قباب صغيرة وبها فتحات نوافذ، وللمسجد أيضاً مئذنةٌ رشيقةٌ مستديرة عثمانية الطراز لها شرفة المؤذن مميزة محمولة على صفوف من المقرنصات المتصاعد كخلايا النحل.

2- قصر النايف:

شُيد هذا القصر في عهد الأمير عتيق بن مسلم بن فرحان سنة (1171هـ/ 1758م) أمير مدينة جبة. وقد بُني القصر من الطين ويميزه المجلس الكبير، والذي تبلغ مساحته حوالي 60م2، كما يحتوي القصر على بئر مياه قديمة (استخدم القصر متحفاً لعرض بعض المقتنيات الأثرية).

3- قصر غياض:

تقع أطلال هذا القصر في قرية قفار الواقعة إلى الغرب من مدينة حائل وتبلغ مساحتها نحو 78.000 مترا مربعاً ومن أهم أطلال هذا القصر الباقية البرج الذي يحمل اسم القصر.

4- مدينة الدرعية:

هي من أهم المواقع الأثرية التي ترجع للعصر العثماني، وتقع إلى الشمال الغربي من الرياض

بنحو 20كم على وادي حنيفة بمنطقة نجد، وكانت المدينة تضم عدة أحياء كلها مشيدة بالطوب اللبن والأحجار التي استخدمت لبناء الأعمدة والأساسات ودعم الجدران، ويحيط بالمكان أشجار النخيل والبساتين. ومن أشهر هذه الأحياء حي البجيري الذي يقع بالجانب الشرقي للوادي ويقع فيه منزل الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وحي الطريف الواقع بالجانب الجنوبي الغربي للمدينة، والذي كان يضم قصر الأسرة الحاكمة، وبه أهم قصور آل سعود في المدينة وقصر الفصاصمة (إحدى أسر الدرعية) وقصر سعد الذي كان قصراً لإقامة الحاكم. وفي ذلك الحي أيضاً يقع المسجد الجامع الكبير ومسجد محمد بن سعود والجامع الكبير وقلعة الدريشة التي تشرف على وادي حنيفة ومن الأحياء الأخرى حي غصيبة وحي الغليب وحي العوجة.

كما ترجع إلى أوائل القرن 13هـ/19م العديد من القصور الضخمة الهامة، التي استخدمت قصوراً للملوك والحكام ودوراً للسكن ومقاراً للحكم والتي يأخذ بعضها شكلاً محصناً ومن أهم هذه القصور:

1- قصر فيصل (مقر الحكم):

يعد قصر فيصل من أبرز معالم مدينة الرياض والذي يرجح بناؤه إلى العهد العثماني حين أمر به حاكم الرياض آنذاك ناصر بن حمد العائدي الأول ثم آل للإمام فيصل بن تركي حاكم الدولة السعودية الثانية (وقد هُدم وأعيد بناؤه عام 1365هـ/1964م)، ويتألف القصر من ثلاثة طوابق ويرتفع مايقارب العشرين متراً.

2- قصر المصمك:

يعدّ هذا القصر رمزاً وطنياً وتاريخياً لتأسيس المملكة العربية السعودية الحديثة لكونه البوابة التي دخل منها الملك عبد العزيز لتوحيد المملكة، وهو يقع في حي التميري بوسط مدينة الرياض. وتاريخياً فإن هذا القصر قد استخدم مقراً لحامية محمد بن عبد الله بن الرشيد في الرياض سنة 1306هـ/1889م، حتى افتتحه الملك عبد العزيز سنة 1319هـ/1902م، خلال عملية استرداد الرياض (استخدم كمستودع للذخيرة ثم كسجن وحول بعدها لمتحف مميز يشكل رمزاً حضارياً لتاريخ المملكة).

ويتألف هذا القصر من مساحة مربعة، مساحته 2750م ويتكون من جناح سكني أو إداري مكون من أربع وأربعين غرفة موزعة في طابقين وملحق بها مجلس كبير ومسجد، ويحيط بكامل مساحته جدار خارجي يوجد بأركانه الأربعة أبراج دائرية يصل ارتفاعها 18م بها عدة طوابق لها فتحات خارجية لرمي السهام(مزاغل)، وفي داخل القصر يوجد برج آخر يدعى المربعة يشرف على عمليات المراقبة داخل القصر.

ب- عُمان:

إن العمارة السكنية العُمانية هي في طرزها جزء من العمارة الإسلامية بعامة والخليجية بخاصة ويمثل المسكن ذو الفناء الداخلي أحد أهم طرزها التي وجدت في عُمان، سواء العاصمة مسقط أو في مدينة (بخا) و(كمزار) بمنطقة مسندم. ولا يزال في مسقط نفسها حوالي اثنا عشر منزلاً تمّ بناؤها ما بين أوائل القرن 12هـ/18م وأواخره، وهي ذات طراز متشابه مكون من فناء أوسط مكشوف تتوزع حوله فراغات المنزل وغرفه. ومن أهم هذه المنازل بيت جريزة ويعد أكبر منازل مسقط وأجملها، بيت السيد شهاب بن فيصل، وبيت الزواوي، وبيت السيد عباس بن فيصل، وبيت فرنسا، (والبيوت التي شغلتها سابقاً كل من السفارة الهندية والسفارة الأمريكية والسفارة الإنجليزية). ويغلب على هذه المنازل بعض صفات

العمارة الحربية من حيث ارتفاع واجهاتها الخارجية وقلة فتحاتها وضخامة وقوة بواباتها.

ج_ الإمارات:

تعد هذه المنطقة من أراضي السكن القديمة في الخليج العربي، وقدمت الكشوف الأثرية بواحة العين دلائل مؤكدة على وجود مستوطنات متكاملة للسكن ترجع للألف الثالث ق.م، (موقع هيلي). ومن العصر الإسلامي تخلفت بقايا قصر شيبا المبني على جبل شمل في رأس الخيمة، ويعرف أيضاً بقصر الزباء، ويظهر من خلال بقايا هذا القصر أن أصله يرجع للفترة الممتدة بين القرنين 4-7 هـ/10-13م، ثم أعيد استيطان هذا القصر وتوسعته في القرن 12هـ/18م.

وقد تطورت المنشآت السكنية الإسلامية في هذه المنطقة بشكل ملحوظ منذ القرن 8هـ/ 14م، بسبب النشاط التجاري الذي ساد في تلك الفترة، فصارت غالبية البيوت (القصور) التي يرجع تاريخها إلى العصر الإسلامي المتأخر تقوم في موقع محصن تجمع بين السكن والحصن، ومن أمثلة ذلك قصر وحصن البثنة المشرف على طريق وادي حام (الممتدة من الساحل الشرقي حتى مسافي) والقصر (الحصن) مبنى مستطيل الشكل ترتفع جدرانه أكثر من عشرة أمتار، ومادة البناء كسر الحجارة غير المصقولة، كما أنه يضم في الجزء العلوي منه مساكن للحراسة ومتراساً دفاعياً وهو يرجع على الأغلب إلى القرن 10 أو 11 هـ / 16أو 17م.

كانت المساكن والبيوت طول الفترة العثمانية تتركز في أراضي الإمارات حول الشواطئ نظراً لاعتماد غالبية السكان على البحر من صيد وتجارة وغوص على اللؤلؤ، أما من حيث البناء فالبيوت متراصة ببعضها فيما يسمى "الفريج" أي الحارة، ومساحاتها ليست متساوية فهناك البيت الصغير وهناك الكبير، وتفصل بينها "سكيكة" صغيرة الهدف منها التظليل وجلب الهواء. وعادةً ما تكون أبواب البيوت قريبة لأبواب الجيران. وأسوار البيوت عالية نسبياً ويفصل بين البيوت "برايح" وهي عبارة عن ساحات تستعمل للعب الأطفال وإقامة حفلات الأعراس.

والبيت الإماراتي التقليدي غير منتظم الأضلاع ، فهناك البيت المربع أو المستطيل، والسبب في ذلك الرغبة في عمل السكك للناس والحيوانات الأمر الذي يغير من استقامة الجدار للحصول على هذه الممرات، ويقسم البيت في الطابق الأرضي لحجرات متعددة ويفضل أن تكون مقابلة للبحر بهدف الحصول على الهواء البارد في فصل الصيف. وعندما يتألف المنزل من طابقين يعمل الليوان المفتوح على الفناء الأوسط بعقد أو أكثر محمول على أعمدة حجرية ذات قواعد وتيجان مزخرفة، ويقع المطبخ عادة بأحد زوايا المنزل ويلتصق به "الطوي" أي البئر، ويقع الحمام غير بعيد عنه، وقد يلحق في بعض البيوت إسطبل للحيوانات والدواجن وبجانبه قسم للخدم، ويحيط بكل هذه الأقسام "حوطة" أو سور مناسب.

ويلاحظ في البيوت التقليدية في هذه المنطقة الاهتمام الشديد بالبرودة لفصل الصيف، لذلك نشاهد جملة عناصر بنائية تُعمل في مباني البيت ومنها البارجيل (الملقف)، والإيوان، كذلك يفضل أن يكون الحوش كبيراً حتى يكون المنزل بارداً.

د ـ قطر:

لا تختلف العمارة السكنية القطرية عن مثيلاتها في شبه الجزيرة العربية وخاصة من حيث تخطيطها العام أي الفناء الأوسط الذي تتوزع حوله الفراغات وهو الطراز الذي شاع في أغلب بقاع العالم الإسلامي.

ويلاحظ التشابه الكبير الذي يميز القصور القطرية من حيث عناصرها المعمارية والزخرفية مع الحصون والقلاع المنتشرة بالأراضي القطرية. وعرفت شبة جزيرة قطر العديد من القصور المحصنة وهي: قصر مدينة مروب المحصن (الأموي) بشمال غرب قطر(105- 125هـ/723- 743م)، والقصر المندثر (منتجع) أحمد بن محمد بن حسين بن رزق (الرزيجي بمدينة الزبارة التاريخية) (1188 هـ/ 1774م)، وقصور مدينة الزبارة المحصنة (الشمالية والجنوبية) (1188هـ/1774م)، وقصرا أم صلال محمد المحصنين وهما: القصر المحصن الشمالي (1315 هـ/1897م)، والقصر المحصن الجنوبي (1315هـ/ 1897م)، وأخيراً قصر الحكم القديم (11 ربيع الثاني سنة 1315هـ/12 سبتمبر 1897م) متحف قطر الوطني.

1- قصر الحكم القديم:

يقع إلى الجانب الغربي لكورنيش الدوحة وفي الجهة الشرقية من حي السلطة، وظل هذا القصر مكاناً للسكن ومقراً للحكم حتى عام 1933م (انتقل قصر الحكم الوطني إلى منطقة البدع، ورمم وحول إلى متحف وطني يضم تراث قطر والجزيرة العربية).

والبناء مستطيل الشكل، ويضم منزل (الشيخ) بمحتوياته، ويجمع البناء العديد من العناصر المعمارية والزخرفية خاصة طريقة البناء والعقود المدببة والواجهات بدخلاتها الجدارية، والشرفات المسننة التي تزين الواجهات الخارجية، بالإضافة إلى فتحات النوافذ المستديرة والعقود المعروفة باسم الشمسيات والقمريات.

2- قصرا أم صلال محمد المحصنين:

يقع قصرا أم صلال محمد بمنطقة أم صلال محمد التي تنسب إلى مؤسسها الشيخ محمد بن جاسم بن ثاني آل ثاني (ولد في سنة 1299هـ/1881م).

ويتكون هذا القصر من قسمين الأول منهما شمالي و يشتمل على ليوان رئيسي، ومجلس للحريم وملاحق خدمية تضم مدبسة، ومطبخاً، و أربع حجرات كانت تستخدم للتخزين المتعدد بالقصر، وأما القسم الثاني الجنوبي من القصر المذكور فيضم ليواناً رئيسياً أيضا وحجرة حمام، و حوض ماء، وثلاث حجرات كملاحق، بالإضافة إلى حجرتين علويتين بالطابق العلوي للقسمين المذكورين، ويضم القصر برجين أحدهما شرقي والآخر غربي، يتوصل إليهما عبر سلم حجري.ويقدم هذا القصر مع القصر السابق صورة واضحة عن التخطيط العام للعمارة السكنية بكل ما فيها من مميزات ومواصفات تتشابه مع مثيلاتها في كل شبه الجزيرة العربية.

هـ- البحرين:

أثبتت المسوحات الأثرية والأسبار الحديثة في منطقة تلال بهيته الواقعة على ساحل البحر العثور على عدة مواقع أثرية هامة كانت أماكن لمساكن ودور ترجع للقرن12هـ/18م. فقد عثر على مجموعة من العملات النقدية بلغ عددها 51 عملة، منها الفارسية والهندية والعثمانية، كما عثر على قدر فخارية لها ثلاث أيدٍ هلالية الشكل صغيرة، ملتصقة بجسم الإناء من الأعلى، وعلى عدد من الجرار الفخارية كبيرة الحجم التي كانت تستخدم لحفظ المياه. ومن الأمثلة للعمارة السكنية التقليدية في البحرين.

- قصر الشيخ عيسى بن علي:

هو من أقدم القصور التي عثر عليها من هذه العمارة، ويرجع تاريخ بناءه لحوالي سنة 1215هـ/1800م، وعلى يد الشيخ حسن بن عبد الله بن أحمد الفاتح، (وظل مستخدماً للسكن حتى جُعل في القرن العشرين السابع قصراً للحكم بعد أن أجريت عليه

ترميمات وتعديلات طفيفة). والقصر ينقسم إلى عدة أجزاء للحريم، وجزء للرجال الضيوف مكون من المجلس وجزء الخدمات (المطبخ والحمام والإسطبل).

وأغلب أجزاء القصر مبنية من طابقين، وتنتهي واجهاته الخارجية من الأعلى بصفوف من الشرفات، ويقع مدخله الرئيسي وسط حجر غائر معقود يتوصل منه إلى الملحقات وإلى الفناء. ويتوسطه مبنى مكون من غرفتين تتصل إحداهما بالأخرى، ويعلو الأولى منهما برج مستطيل الشكل ذو نوافذ تسمح بدخول تيارات الهواء يسمى "البارجيل" أو الملقف الذي يعمل على تبريد جو المسكن وتلطيفه. ويمتاز المنزل البحريني عموماً بتعدد أجنحته وثراء زخارفه ذات الطابع المحلى المميز. (ومن العمائر السكنية الأخرى الهامة في البحرين بيت حيادي ويرجع بناؤه إلى أوائل القرن الماضي).

و- الكويت:

تعكس العمارة السكنية التقليدية في هذه المنطقة مظهراً من مظاهر العمارة المدنية التي بنيت في القرن 12هـ/18م. وهي تتماثل مع العمائر السكنية في جمع إنحاء الخليج فهي تشتمل على فناء أوسط مكشوف ومجلس رئيس للرجال وحرملك للنساء وبنيت معظم هذه الأجزاء من الحجر والطين والجص.

كما استخدمت الزخارف النباتية والهندسية في تزيينها، ولا تتوفر في هذه المنطقة نماذج أثرية متكاملة

من الناحية المعمارية والزخرفية تعود للعصر العثماني.

ز- اليمن:

لا يختلف هنا الدور المهم والتأثير الكبير للمؤثرات الجغرافية والتاريخية في هذا الفرع من العمارة عن ذلك الدور الكبير الذي لعبته هذه المؤثرات في العمارة الدفاعية حتى غلب على المنازل اليمنية الطابع الدفاعي فسميت المنازل البرجية أو القلاعية. فجاءت تصميماتها مشابهة لأبراج القلاع المحصنة والتي تعد منازل صنعاء القديمة وشبام حضرموت وتريم من أبرز أمثلتها الباقية.

ويتألف المنزل اليمني عموماً من عدة طوابق 3-8 ويقسم إلى ثلاثة أقسام: يتكون الأول منها من طابقين _ الأرضي والأول _ اللذين يبنيان عادة في منازل صنعاء من الحجر، ويتميز هذان الطابقان بقلة الفتحات الخارجية ويخصصان لتخزين الحبوب والمؤن ولتربية الحيوانات كما قد يحوي إحداهما مكاناً لطحن الحبوب (حجر رحى).أما القسم الثاني فيتكون من عدة طوابق مبنية بالآجر كما في صنعاء أو من اللبن الطيني(المدر) المجفف كما في(شبام حضرموت، تريم) وتَطل هذه الطوابق على الخارج عبر فتحات نوافذ متعددة، ويخصص هذا القسم عادة لسكن الأسرة، ويتميز بتعداد ممراته وغرفه متعددة الفعاليات التي تستخدم للحياة اليومية والنوم أو لاستقبال الضيوف. وعادة ما يسكن الجد والأبناء الكبار في الغرف العلوية في هذا القسم وتترك الأدوار السفلية للأفراد الأصغر سناً.

كما تخصص باقي طوابق هذا القسم للنساء ويقع بها أيضاً المطبخ. وتطل جميع هذه الطوابق على شرفات مكشوفة تسمى (التجواب) وتستخدم مقاعد ومتنفسات للنساء ولنشر الغسيل، ويقلل (التجواب) المفتوح على السماء من مساحة الطوابق كلها كلما اتجهنا للأعلى حتى نصل إلى الجزء الأخير من المنزل الذي يسمى (المفرج) وهو آخر أجزاء المنزل اليمني ويعد من أهم الطوابق فهو مرآة المنزل كونه مخصص للزوار من الرجال فتتم العناية بزخرفة جدرانه وأسقف غرفه وفرشها بشكل مميز. وللمفرج

نوافذ واسعة عديدة تفتح للخارج لتطل على المدينة الممتدة حيث يوفر الارتفاع فرصة لمد النظر والارتياح والتأمل. ويقضي صاحب المنزل عادة أوقاتاً طويلة في المفرج.

ويربط بين طوابق المنزل سلم رئيسي يلتف حول عمود ضخم يسمى (عروس) يساهم في تدعيم المنزل، ويستمد بئر هذا السلم الإنارة والتهوية عبر فتحة علوية خاصة.

والبيوت اليمنية غالباً تكون متقاربة متصلة ببعضها من خلال ساباطات (جسور) تصل بين الأدوار العلوية وذلك لغايات دفاعية تسهل عملية تهريب أفراد الأسرة وتنقلهم في حال تعرض المنزل للاعتداء وربما تستخدم هذه الساباطات لتنقل النساء حين يتزاورن دون الحاجة للنزول للشارع. وقد يلحق بالمنزل حديقة خلفية (بستان) تزرع فيه الخضروات اللازمة لاستهلاك الأسرة، كما تروى من بئر تابع للمنزل نفسه ويتميز المنزل اليمني أيضاً بكثرة زخارفه المعمارية التي تبدو بشكل كورنيشات بارزة وغائرة عليها زخارف هندسية متنوعة، وتتصل هذه الكورنيشات مع أفاريز وأشرطة من الزخارف الجصية ذات اللون الأبيض والتي تؤطر مجمل الفتحات الخارجية للمنزل والتي تعطي بمجملها شكلاً ومثالاً مميزاً للتناسق المعماري والزخرفي.

الخاتمة: حماية التراث التقليدي في شبه الجزيرة العربية:

أظهرت الدراسة تلك الوحدة المعمارية الأصلية في الشكل والمضمون التي تربط كامل شبه الجزيرة العربية في الفترة بين مطلع القرن10هـ/16م حتى بدايات القرن-13هـ-19م بكل ما فيها من أنواع وطرز العمائر الدفاعية والسكنية. وركزت الدراسة بالوقت نفسه على بيان مظاهر التفرد والتميز في عمارة كل إقليم من أقاليم شبه الجزيرة العربية تحت تأثير العامل الجغرافي والمناخي، وأيضاً العامل التاريخي الذي ترك أثراً كبيراً على تطور العمارة الدفاعية في شبه الجزيرة العربية منذ بداية الفترة المحددة للبحث، حيث لعب العثمانيون دوراً ظاهراً في ذلك.

وبينت الدراسة من خلال عرضها للنماذج المتكاملة للعمائر الدفاعية والمدنية (السكنية) تلك الأهمية الكبيرة للنماذج الباقية التي تشكل جزءاً هاماً من التراث المعماري التقليدي لكامل شبه الجزيرة العربية، هذا التراث الذي يقع اليوم تحت تهديد الزوال نتيجة التطور العمراني الكبير الذي تشهده الدول الحالية لشبه الجزيرة العربية. وهذا الأمر يستدعي أقصى درجات الحذر والإهتمام من الجهات الحكومية والأهلية المعنية بالمحافظة على التراث من أجل تفعيل آليات الحفاظ وذلك بوضع خطط التأهيل بما يخدم غايات الحماية وحسن التوظيف.

د. غزوان مصطفى ياغي
المديرية العامة للآثار والمتاحف- سورية

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

أولاً- المصادر

- ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن علي النصيبي، المسالك والممالك ، مطبعة بريل ، ليدن، 1872.
- صورة الأرض ، مكتبة الحياة ، بيروت 1399هـ/ 1979م.
- ابن خرداذبه، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله، المسالك والممالك، ليدن، 1889.
- ابن سند .عثمان البصري، سبايك العسجد في أخبار أحمد بن رزق الأسعد ، بومباي 1315هـ/ 1897م.

ثانياً- المراجع:

- ابن خميس. عبد الله بن محمد، المعجم الجغرافي للمملكة العربية السعودية (معجم اليمامة)، جزءان، ط1، وزارة الأعلام، السعودية، 1398 هـ/1978م.
- أمين، محمد، ليلى إبراهيم، قاموس المصطلحات الأثرية والوثائقية، مط. الجامعة الأمريكية، القاهرة، 1990.
- الأنصاري، عبد الرحمن الطيب، يوسف. فرج الله أحمد، حائل ديرة حاتم (سلسلة قرى ظاهرة على طريق البخور)، دار القوافل للنشر والتوزيع، الرياض، 2005.
- الباشا، حسن، الآثار الإسلامية بالجزيرة العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966.
- البنا، السيد محمود المدن التاريخية خطط ترميمها وصيانتها، زهراء الشرق، القاهرة، 2003.
- التاجر، الشيخ محمد علي، عقد اللآل في تاريخ أوال، مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر، المنامة, 1994.
- تنبكجي، عماد محمد عدنان، النظرة المعمارية لمسألتي السكن والإسكان، ط1، دار دمشق، دمشق، 1991.
- الحداد، عبد الله، منازل صنعاء تاريخها ومنازلها الأثرية، ط 1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1999.
- الحريري، مجدي محمد عبد الرحمن، أسس تصميم المسكن في العمارة الإسلامية، (د.م)، (د.ت).
- صحن الدار والتطلع للسماء، (د.م)، (د.ت).
- خضراوي، محمود رمضان عبد العزيز، المقومات الطبيعية للسياحة في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الحضارة العربية، ط 1، القاهرة، 2007.
- قطر في الخرائط الجغرافية والتاريخية، مركز الحضارة العربية ،ط1، القاهرة، 2006.
- الخليفي، محمد جاسم، آثار الزبارة و مروب، المجلد الأول، وزارة الأعلام، الدوحة، 1987.
- العمارة التقليدية في قطر، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و التراث، ط3، الدوحة، 2003.
-رافق، عبد الكريم، المشرق العربي في العهد العثماني، دمشق، 1989.
-رزق، عاصم، معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.
-زين العابدين، حبيب مصطفى، عرض بعض الدراسات عن المعايير التصميمية للسكن الصحراوي والريفي، وزارة الأشغال العامة والإسكان، السعودية، (د. ت).
- سلقيني، العمارة والبيئة والتراث، (د.م،)، (د.ت).
- صابان ، سهيل، مصادر تاريخ الجزيرة العربية في تركيا ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض، 2000.

-الصفدي، هشام، وآخرون، الدليل الأثري والحضاري لمنطقة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط1، الرياض، 1988.

- عبد الجليل . محمد مدحت جابر، العمران التقليدي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، 2004.

- العبودي . ناصر حسين، دراسات في آثار وتراث دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، المجمع الثقافي، 1990.

-الغنيم، يعقوب يوسف(وآخرون)، البيت الكويتي القديم، ط 2، مركز البحوث و الدراسات الكويتية، الكويت، 2003.

- القاسمي، سلطان بن محمد، يوميات ديفيد سيتون في الخليج 1800- 1809 م، ط1، الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 1994.

- مجموعة مؤلفين، أسس التصميم والتخطيط الحضري في العصور الإسلامية المختلفة بالعاصمة القاهرة، منظمة العواصم والمدن الإسلامية، جدة، 1990.

-النويصر، محمد بن عبد الله، خصائص التراث العمراني في المملكة العربية السعودية "منطقة نجد"، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 1999.

- وزيري، يحيى، العمارة الإسلامية والبيئة، "الروافد التي شكلت التعمير الإسلامي، سلسلة عالم المعرفة العدد 304، مطابع السياسة، الكويت، 2004.

ثالثاً- الرسائل الجامعية

- آل ثاني، الشيخ حسن بن محمد بن علي، جذور قطر الحديثة 1650-1811م، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب-جامعة الزقازيق، 1997.

- الخضراوي، محمود رمضان عبد العزيز، السمات المعمارية العامة للعمارة الدفاعية الإسلامية في دولة قطر،دراسة آثارية حضارية ،رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآثار- جامعة القاهرة، 2005.

- ياغي، غزوان مصطفى، العمائر السكنية الباقية بمدينة القاهرة في العصر المملوكي "دراسة أثرية حضارية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الآثار الإسلامية- جامعة القاهرة، 2004.

رابعاً- الدوريات:

- الأشعب، خالص حسن، تطور البيت ودوره في تشكيل المدينة العربية "حالة الدراسة بغداد"، مجلة باسل الأسد للعلوم الهندسية (عدد خاص عن تطور المسكن العربي عبر العصور)، العدد8، تشرين الثاني "توفمبر"، 1979.

- عاقل، نبيه، انتشار الإسلام في الخليج زمن الرسول الكريم (ملاحظات ومنطلقات للدراسة)، اتحاد المؤرخين العرب، لجنة تدوين تاريخ قطر، بحث نشر ضمن البحوث المقدمة إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، الجزء الأول، الدوحة، 21-28 مارس 1976.

- عبد الحميد، سعد زغلول، البحرين وقطر (الأصول القديمة للمسميات الحديثة في المكتبة الجغرافية العربية)، لجنة تدوين تاريخ قطر، بحث نشر ضمن البحوث المقدمة إلى مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، الجزء الأول، الدوحة، 21-28 مارس 1976.

- عثمان، إبراهيم، "العمارة في البحرين"، مجلة عالم البناء، العدد 24، يوليو 1982.

- فاكوش، تمام، القيم الاجتماعية وأثرها على تصميم المسكن العربي، مجلة باسل الأسد للعلوم الهندسية، العدد 8، نوفمبر، 1989.

- محمد. غازي رجب، البيوت القلاعية في اليمن، مجلة سومر، المؤسسة العامة للآثار والمتاحف، وزارة الثقافة والإعلام، المجلد السابع والثلاثين، 1980.

- المنيس. وليد عبد الله عبد العزيز، "الحسبة على المدن والعمران"، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية 16، لعام 1995.



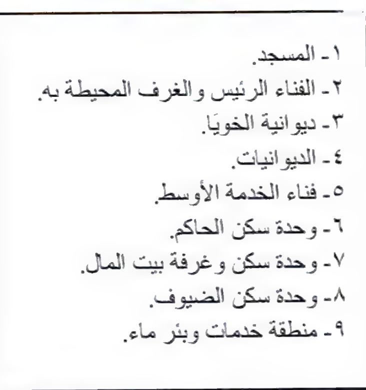
قلعة أعيراف فى مدينة حائل (السعودية)
عن
الأنصارى، عبد الرحمن الطيب، يوسف، فرج الله أحمد، حائل ديرة حاتم
(سلسلة قرى ظاهرة على طريق البخور)، دار القوافل للنشر والتوزيع، الرياض، 2005، ص83.



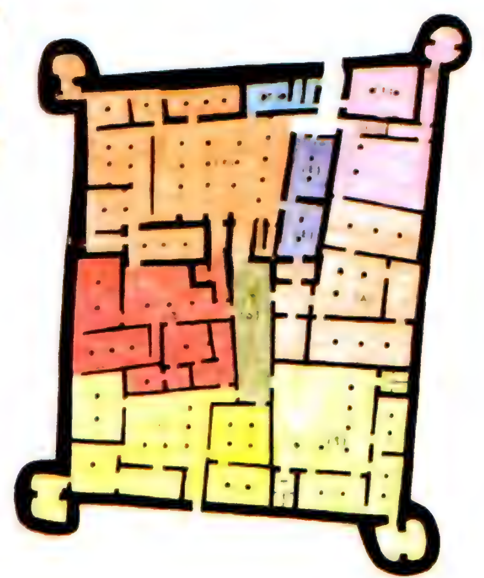
قلعة الفهيدى البرج الجنوبي الغربي (الأمارات)



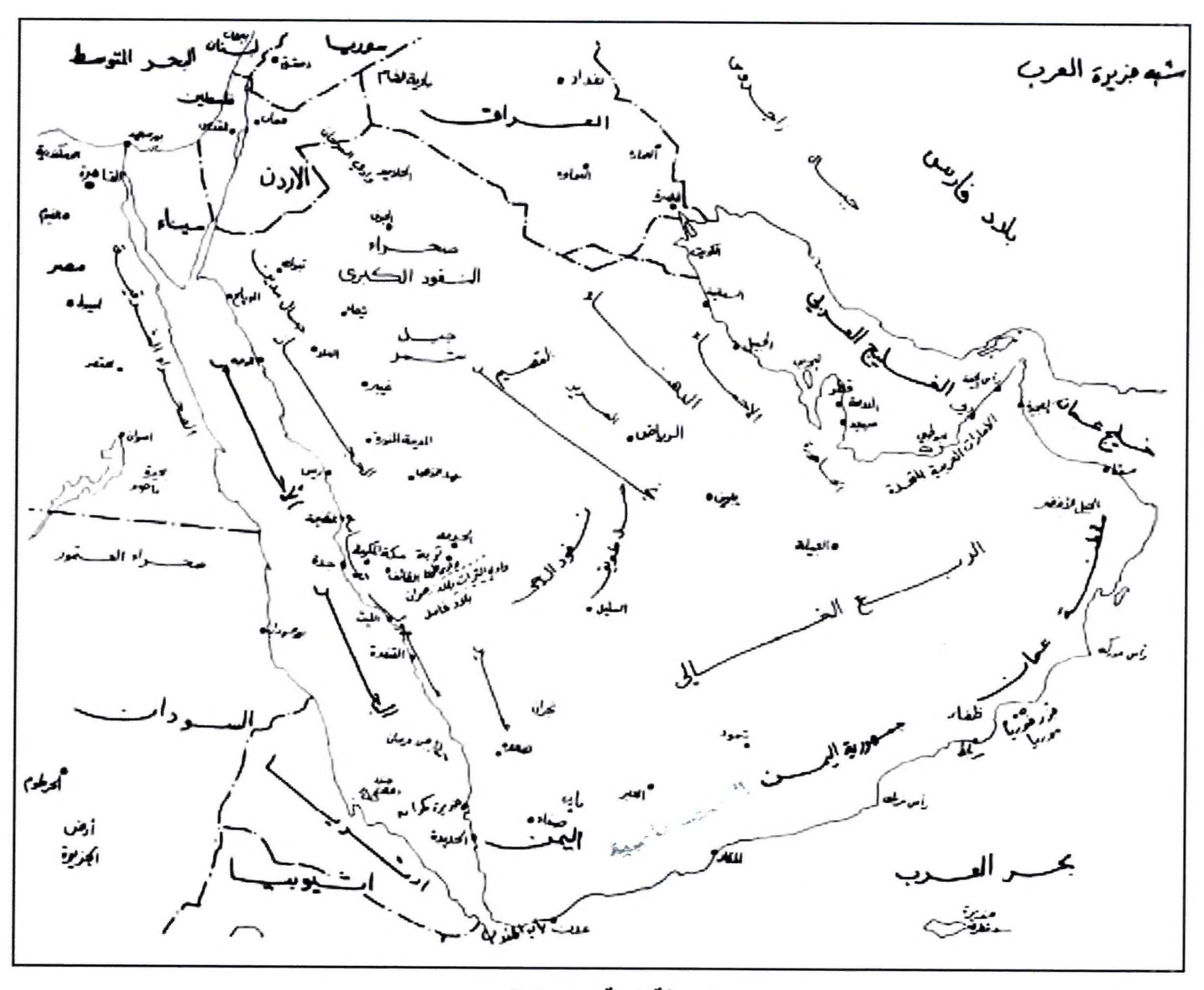
نموذج للمنزل اليمنى
(صنعاء)



١ - المسجد.
٢ - الفناء الرئيس والغرف المحيطة به.
٣ - ديوانية الخويَا.
٤ - الديوانيات.
٥ - فناء الخدمة الأوسط.
٦ - وحدة سكن الحاكم.
٧ - وحدة سكن وغرفة بيت المال.
٨ - وحدة سكن الضيوف.
٩ - منطقة خدمات وبئر ماء.



مخطط الطابق الأرضى لقصر المصمك بالسعودية
عن
النويصر. محمد بن عبد الله، خصائص التراث العمرانى فى المملكة العربية السعودية " منطقة نجد "، دارة الملك عبد العزيز، 1999، ص77



خريطة شبة جزيرة العرب

عن:

محمد، نجاح، تاريخ شبة جزبرة العرب الحديث، منشورات جامعة دمشق 1422-1423هـ / 2002-2003 م، ص 295.

الفهرس

فهرس الموضوعات

طبع بمطبعة جامعة الدول العربية - المعادى